تاريخ الوزارات العراقية
في العهد الملكي

تأليف
السيد عبد الرزاق الحسني



السيد عبدالرزاق الحسني

تأريخ الوزارات العراقية

في العهد الملكي

٥



دار الشؤون الثقافية العامة

تاريخ

الوزارات العراقية

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحا مؤيدا بالوثائق والمستندات

بقلم

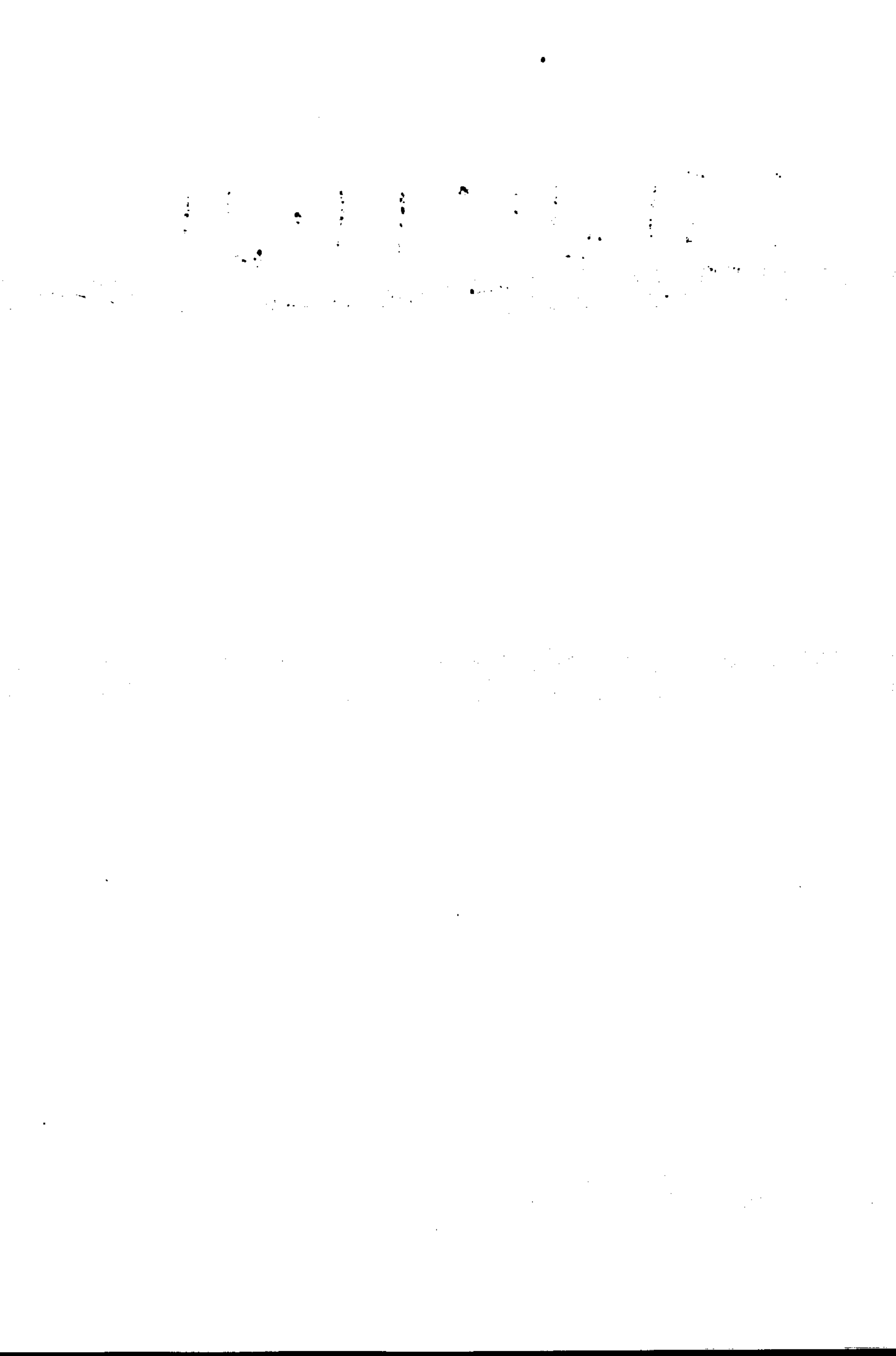
السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء الخامس

١٠ جمادى الآخرة ١٣٥٦ — غرة جمادى الاولى ١٣٦٠

١٧ آب ١٩٣٧ — ٢٩ مايس ١٩٤١





فاتحة الجزء الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ربِّ اشرحْ لي صَدري ويَسِّر لي أمْري واحلل عقدةً من لساني يفقهوا قولي ﴾

« صدق الله العظيم » — ١ —

امـا بعـد

لا شك في ان التاريخ انما يدون للاجيال القادمة لا الغابرة ، وكثيرا ما نرى من تواريخ الامم التي كتبت قبل قرون عديدة ، انها اصبحت مراجع كثير ممن يـود الاطلاع على احوال من سبقهم ، ويعتبر بهم .

ولا ريب في ان كتابة التاريخ ليست خالية منزهة من الشوائب ، مهما حاول المؤرخ ان يبتعد عن مهاوي الضلال ، ذلك لان المظان التاريخيـة تختلف عن بعضها البعض اختلافا كبيرا ، وتتفاوت اخبارها تفاوتا ظاهرا . الا ان التاريخ الذي يكتب في أيام حوادثه يكون في الغالب الاعم أقرب الى الصحة ، وذلك ان مؤلفه لم يستخرج رواياته من بطون الدفاتر العابرة والكتب القديمة ، بل دونها عن مشاهدة ومعاينة. فقد كتب كثيرون من ذوي العلم والدرايـة كتبا ما زالت مرجعـا عامرا بالروايات الصحيحة ، والاخبار المفيدة ، وما ذلك الا لانهم دونوا الحوادث في ايامهم .

فالطبري المتوفى عـام ٣١٠ هـ — ٩٢٢ م ، في « تاريخ الامم والملوك » . وابن مسكويه المتوفى عام ٤٢١ هـ — ١٠٣٠ م ، في « تجـارب الامم » . والثعالبي المتوفى عام ٤٢٩هـ — ١٠٣٧م، في «يتيمة الدهر» . وابن الاثير المتوفى عام ٦٣٠هـ — ١٢٣٢م في «كامل التواريخ» . وابن الطقطقي المتوفى عام ٧٠٩ هـ — ١٣٠٩ م في «الفخري». والصفدي المتوفى عام ٧٦٤ هـ — ١٣٦٢ م في «الواقي بالوفيات» . والمقريزي المتوفى عام ٨٤٥ هـ — ١٤٤١ م ، في « السلوك » وغيرهم كثيرون . انما كتبوا عن معاصريهم ، ودوّنوا حوادث واموراً شاهدوها بأم اعينهم ، فكانت كتبهم مراجع تفيض بالمعرفة والاحاطة .

واني حين اكتب تاريخ ابناء عصري ، ولا سيما وزراء العراق منهم ، وما يتعلق بأعمال وزاراتهم ، انما اتحرى ذكر الوقائع وصحتها ، فأدون عن كثب ما اطلع عليه

---

(١) سورة طه : ٢٥ — ٢٦ .

لي ثقات الرواة ، واملي ان اكون قد افدت في كتابة هذا التاريخ بـعض
ـه ، ان لم تكن كلها ، وان كانت الكتابة عن المعاصريـن ، ولا سيما السـياسيين
ـهم ، تعرض صاحبها الى مخاطر ومزالق هو في غنى عنها ، لو اختار لنفسه تاريخا
قديما او موضوعا لا يمت الى الاحياء بسبب او نسب .

الكرادة الشرقية ـ غرة شهر ذي الحجة ١٣٧٢ هـ

السيد عبد الرزاق الحسني

الوزارة الرابعة والعشرون :

١٠ جمادي الآخرة ١٣٥٦ — ٣ ذي القعدة ١٣٥٧
١٧ آب ١٩٣٧ — ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨

الوزارة المدفعية الرابعة

توطئة

كان السيد جميل المدفعي قد غادر العراق الى سوريا في اول تموز من عام ١٩٣٧ م ، بعد انتهاء دورة « الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس الامة » في ٢٧ حزيران من هذا العام ، وبعد التصريحات المدوية التي أدلى بها في «مجلس الاعيان» والتي شجب فيها تدخل الجيش في السياسة يومئذ . فلما قتل بكر صدقي في يوم ١١ آب من هذه السنة ، أبرق اليه رئيس الوزراء : حكمة سليمان ، برقية يطلب فيها ان يدخل في وزارته كوزير للدفاع ، خلفا للوزير عبد اللطيف نوري ، الذي عهدت اليه رئاسة أركان الجيش بعد مقتل بكر صدقي . وقد أكد لنا السيد حكمة : ان المدفعي قبل التكليف ، وعاد الى العراق على هذا الاساس ، غير أن عصيان « حامية الموصل » وقطع كل علاقة لها بالحكومة القائمة في بغداد، وتمرد «معسكر الوشاش» في العاصمة على اوامر الوزارة القائمة ، زعزعا هذه الوزارة ، واوجبا التفكير في تكوين وزارة جديدة .

حدثني الدكتور سامي شوكت قائلا : لما ظهرت بوادر العصيان في الموصل ، وفي بغداد ، وشعر حكمة سليمان ان وزارته ذاهبة الى غير رجعة ، اتصل بالملك غازي ، وحذره من تكوين أية وزارة برئاسة نوري السعيد ، لئلا تتناول سياسته الانتقامية شخصية الملك بالذات،بزعم أن جلالته يعد شريكا في حركة ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م (١) وهي الحركة التي قتل فيها جعفر العسكري ، صهر نوري السعيد ، وانه خير للبلاد وللبلاط معا ان يكوّن الوزارة رجل حيادي مثل جميل المدفعي ، على ان يؤخذ عليه عهد باتباع سياسة خاصة هي « سياسة اسدال الستار على الماضي بحسناته وسيئاته » (٢) ، وعلى هذا فان السيد محمد الصدر ، رئيس الاعيان

---

(١) « الملك مصون غير مسؤول » أهـ . (هكذا نصت المادة ٢٥ من القانون الاساسي العراقي) .

(٢) أوضح وزير المالية في الوزارة المدفعية الرابعة السيد ابراهيم كمال ، « سياسة اسدال الستار » في الجلسة النيابية لمجلس النواب المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٣٧ م ، اثناء الكلام على خطاب العرش فقال :

، الدكتور سامي ان يكون في عداد المستقبلين للسيد المدفعي ، ليطلب اليه ...ع بـ « الصدر » قبل ان يذهب الى « البلاط الملكي » ويرتبط بالعهد الذي تكليفه به .

ويضيف سامي شوكت الى ما تقدم : انه خرج الى المطار ، فوجد عدد المستقبلين للمدفعي يفوق حد التصور ، بحيث لم يتسن له التحدث اليه بما كلف ، فطلب الى الحاج ياسين الخضيري ان ينقل رغبة الصدر الى القادم ، ففعل هذا ذلك ، ولكن المدفعي ذهب الى البلاط توا ، وبعد ان حظي بمقابلة الملك غازي ، قصد مقر « وزارة الداخلية » واجتمع بوزير الداخلية ، مصطفى العمري « قريب محمد امين العمري آمر حامية الموصل » لدرس الحالة العامة في الموصل ، وفي معسكر الوشاش وما لبث ان انتقل الى هذا المعسكر ، بصفة كونه وزير الدفاع المنتظر ، واتصل فيه بالضباط القائمين بحركة العصيان ضد اوامر « الوزارة السليمانية » وبعد أن وثق من مؤازرة الجيش له ، فيما اذا كلف بتكوين وزارة جديدة ، اجتمع بالملك مرة ثانية فتلقى منه كتاب التوجيه الآتي :

وزيري الافخم جميل المدفعي الرقم ٤٦٥

بناء على استقالة فخامة حكمة سليمان من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

- « نعم سادتي ! نحن لا نريد ان نفتح ابوابا تعيد للذكرى مرارة الماضي الذي يعلمه الجميع ، انما نريد من ممثلي الامة ان يتحدوا ويتضافروا مع الحكومة ، للوصول الى غاياتها ، وهي قبر الماضي ، وفتح صفحة جديدة للاخاء ، والمناقشة ، والذاكرة ، في شؤون الدولة بروح نزيهة بريئة » .
(ص ١٠ من محضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧ م)

وأوضح رئيس الوزراء ، جميل المدفعي ، هذه السياسة في جلسة مجلس النواب المنعقدة في يوم ٦ شباط ١٩٣٨ م ، اثناء بحث قانون اعفاء قتلة بكر صدقي من التبعة القانونية فقال :
« كنت دائما أرجو من الاخوان أن يسدلوا الستار على الاعمال التي جرت في الماضي ، وقلت ان هذا الماضي يجب ان يشمل الماضي القريب ، والماضي الذي هو ابعد منه ، وذلك خوفا من حصول خصومة واصطدامات بين الاخوان ، ليس فيها الا اظهار الاحقاد ، واثارة الضغائن ، في وقت نحن فيه بحاجة الى الاستقرار ، والهدوء ، والسكينة » (ص ١٢١ من المصدر)

وكان من راي المعارض ، العميد الركن طه الهاشمي ، انه يجب :
« ان لا ننسى الماضي لان النفوس التي تعودت على الدس ، والدجل ، والتضليل ، والمؤامرات ، لا ترتدع عن غيها بل تراقب الفرص » (ص ١١٩ من المحضر المذكور)

وكيف يرضى طه الهاشمي نسيان الماضي القريب ، وقد مات اخوه ياسين في ديار الغربة كمدا ولم يحظ بلحد يعتبر فيه في وطنه ! وكيف يرتضي نوري السعيد سياسة اسدال الستار ، ودم صهره وسنده جعفر العسكري لا يزال حارا مسفوحا ! وكيف ينتظر من رشيد عالي أن يخلد الى الهدوء والسكينة وقد هدرت كرامته وشرد عن وطنه ! فلهذه الاسباب مجتمعة ، اعتبر المراسلون والمراقبون الاجانب « سياسة اسدال الستار » نوعا من « رش الطريق بالماء الكدر » .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة الف وثلثمائة وست وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم السابع عشر من شهر آب سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين الميلادية .

غـازي

هياة الوزارة الجديدة

كان جماعة من القوميين يرون ضرورة اشراك نوري السعيد « المفجوع بمقتل صهره جعفر العسكري » وطه الهاشمي « المفجوع بوفاة اخيه ياسين الهاشمي » في الوزارة التي تقرر اسناد رئاستها الى جميل المدفعي ، ليأمن الرئيس الجديد انتفاضات الجيش ضد وزارته ، ويتقي مناورات نوري والاعيبه . ولكن خطة تكوين « الوزارة الجديدة » وكيفية انتقاء أعضائها ، وتوزيع المناصب الوزارية بين المشتركين فيها ، كانت قد تقررت من قبل، ووافق المدفعي على اتباع « سياسة اسدال الستار» فاستصدر الارادة الملكية المرقمة ٤٦٦ لسنة ١٩٣٧ م التالية :

اصدرت ارادتي الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، بتعيين :

مصطفى العمري	:	وزيرا للداخلية
وعباس مهدي	:	وزيرا للعدلية ، ووزيرا للخارجية بالوكالة .
وجميل المدفعي	:	وزيرا للدفاع بالوكالة .
وجلال بابان	:	وزيرا للاقتصاد والمواصلات، ووزيرا للمالية بالوكالة
والشيخ محمد رضا الشبيبي	:	وزيرا للمعارف .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٥٦ هـ ، واليوم السابع عشر من شهر آب سنة ١٩٣٧ م .

وفي يوم ١٩ آب من هذه السنة ، صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية الى توفيق السويدي ، ومنصب وزارة المالية الى ابراهيم كمال . ولغياب هذين الرجلين عن العراق ، فقد تولى وزير العدلية عباس مهدي ، منصب وزارة الخارجية بالوكالة ، وتولى وزير المواصلات جلال بابان منصب وزارة المالية بالوكالة وقد عاد وزير المالية « ابراهيم كمال » الى العراق في ٢٨ آب ١٩٣٧ م ، ولم يعد اليه وزير الخارجية « توفيق السويدي » الا في ٩ تشرين الاول .

اول كلمة لرئيس الوزراء

وفيما يلي اول كلمة نطق بها رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي ، في حفلة الاستيزار التي جرت في السابع عشر من آب ، مخاطبا بها رئيس التشريفات الملكية:

« ارجو ان ترفعوا الى حضرة صاحب الجلالة عظيم شكري للثقة التي اولاني اياها سـادتي !

بعد الاتكال على الله تعالى ، والاعتماد على ثقة مولاي صاحب الجلالة ، ومؤازرة الشعب ، اخذنا على عاتقنا اعباء المسؤولية ، مستهدفين خدمة البلاد في ظروفها الحاضرة ، وسنبذل بحوله تعالى قصارى الجهد لتمشية أمور الدولة ضمن احكام الدستور ، واعادة الاحوال الى مجاريها الطبيعية . واملنا في وطنية اخواننا كافة موظفي الدولة ، من ملكيين وعسكريين، انهم يقدرون دقة الموقف،وضرورة مضاعفة الجهود لتحقيق الغاية المتوخاة ، والله ولي التوفيق » اه .

وحقا نقول ان الراي العام في العراق قابل تكوين هذه الوزارة بالغبطة والابتهاج وعلق عليها آمالا جساما لاعادة الامور الى مجاريها .

انتهاء عصيان حامية الموصل

وكان طبيعيا ان ينتهي عصيان « حامية الموصل » الذي اشرنا اليه في آخر المجلد الرابع ، بعد تكوين الوزارة الجديدة ، ودخول مصطفى العمري وزيرا للداخلية فيها ، وهذا ما تم فعلا ، فأصدرت « آمرية لواء الموصل » هذا البيان :

« بناء على زوال الاسباب التي من شأنها اشتراك الجيش بالسياسة ، فقد عادت الامور الى مجراها الطبيعي ، وعليه فاني اعلن لجميع الاهالي بأن الحالة اصبحت طبيعية ، وعلى احسن ما يرام ، وقد عادت العلائق مع العاصمة ، ورفع الانذار عن وحدات الجيش المخلصة للعرش وللمملكة » .

الموصل ١٩٣٧/٨/١٧ م　　　　امير اللواء : محمد امين العمري

منهاج الوزارة

وفيما يلي المنهاج الذي اعدته الوزارة الجديدة ، وقد اذيع بعد تكوين الوزارة بخمسة اسابيع :

لقد اقدمت وزارتنا ، متكلة على الله ومستندة الى ثقة صاحب الجلالة الملك المعظم ، ومؤازرة الشعب العراقي الكريم ، على الاضطلاع بأعباء الحكم في الظروف الدقيقة التي كانت تجتازها البلاد ، وهي شاعرة بخطورة المسؤولية الملقاة على عاتقها لمعالجة الموقف ، وذلك بتوطيد دعائم الطمانينة والاستقرار ، والسير بالبلاد الى ما يضمن تقدمها ورقيها ، متقدمة للامة باهم ما تنوي القيام به .

١ ـ في السياسة الخارجية :

أ ـ الاستمرار على سياسة التعاون مع عصبة الامم ، والممالك الحليفة ، وتحكيم اواصر الاخاء مع الاقطار العربية الشقيقة ، والمحافظة على الصلات الودية

السائدة لحسن الحظ بين العراق والبلاد الاجنبية الاخرى ، ولا سيما المجاورة منها ، وذلك على اساس تبادل المنافع .

ب ـ بذل الجهود اللازمة لرفع مستوى كفاءة الموظفين في السلك الخارجي .

٢ ـ في السياسة الداخلية :

أ ـ الادارة العامة : السعي لجعل الادارة قوية ، بقصد تطبيق احكام القوانين بكل عدالة ، واستئصال عوامل الفساد في المملكة ، والمحافظة على الامن والسكينة ، بحيث يصبح كل فرد متمتعا بما له من حقوق ، وقائما بما عليه من واجبات ، والاعتناء بالمحافظة على الآداب العامة، والاهتمام بتحسين احوال العشائر الاجتماعية، والصحية . والتهذيبية ، والسعي المتواصل لاسكان الرحل منهم .

ب ـ الصحة : الاهتمام بتوسيع المؤسسات الصحية لتكون كافية لسد حاجة الاهلين ، وجلب عدد من الاخصائيين الاجانب للاستعانة بهم على تحقيق هذه الاغراض .

ج ـ السجون : العناية بالسجون ، وجعل هذه المؤسسة قادرة على اصلاح احوال المسجونين وتهذيبهم .

د ـ الشرطة : الاستمرار على تنظيم قوة الشرطة ، وتزييد كفاءتها ، وسن التشريع اللازم لذلك .

هـ ـ البلديات : السعي لرفع مستوى البلديات ، ليكون في استطاعتها القيام بالواجبات المكلفة بها على احسن وجه ، والاعتناء بتجهيز الاهلين بمياه صالحة للشرب في القرى والقصبات ، وردم المستنقعات على قدر الامكان ، والاهتمام بوضع منهاج لمدة معينة يسار عليه في تحسين العاصمة وتقدمها .

و ـ العناية بتحسين أحوال العمال ، وترقية مستوى الصناعة في المملكة .

٣ ـ في السياسة المالية :

أ ـ اعادة النظر في تشكيلات الدولة وملاكها، ووضعها على اسس تتفق مع مقدرة البلاد المالية ، وحاجاتها الحقيقية ، والنظر في رفع مستوى كفاءة الموظفين .

ب ـ السعي لجعل ميزانية الدولة متوازنة ، والقيام بالمشاريع العمرانية الضرورية ، دون الالتجاء الى الاستقراض .

ج ـ اعادة النظر في قانوني التقاعد المدني والعسكري ، وتعديلهما بشكل خاص يضمن حقوق الموظفين والمتقاعدين ، مع مراعاة وضع الدولة المالي .

د ـ الاستمرار على تطبيق احكام قانون تسوية حقوق الاراضي ، مع ادخال

بعض التعديلات عليه ، مما تقتضيه المصلحة العامة ، وتشجيع الناس على استثمار الاراضي الاميرية الخالية ، واسكان العشائر فيها على وجه الترجيح .

هـ ـ السعي لتاسيس غرف زراعية .

و ـ الاهتمام بعقد اتفاقيات مع الدول لتشجيع التبادل التجاري، وتنظيمه، ومكافحة التهريب ، ومعالجة قضية الشحن البحري بشكل يزيل الحيف الذي يصيب المصدرين ، وسن قانون لتنظيم شؤون المصارف ، ومراقبة اعمالها .

٤ ـ في الشؤون العدلية :

تقوية روح الثقة والطمأنينة بالقضاء ، وذلك بتامين توزيع العدل ، والعناية بتنظيم التشكيلات القضائية ، والتفتيش والاحصاء العدليين ، ووضع قانون الخدمة القضائية على اساس تقوية استقلال القضاء ، وضمان حسن اختيار الحكام ، والقضاة ، وترقيتهم ، وبذل العناية اللازمة في تشكيلات ديوان التدوين القانوني لجعله بوضع يمكنه من حسن القيام بواجباته ، واحضار لوائح قوانين اصول المحاكمات الجزائية ، والحقوقية ، وقانون العقوبات ، وقانون حكام الصلح ، وقانون الكتاب العدول ، وقانون التجارة ، وقانون رسوم الطابو ، والاهتمام باحضار مبادىء واسس القانون المدني ، واستكمال النواقص الملحوظة في تشكيلات ومعاملات الطابو .

٥ ـ في شؤون الدفاع :

الاستمرار على تزيد كفاءة الجيش ، ورفع مستواه من الوجهتين : المادية والمعنوية ، حتى يبلغ المنزلة التي يتمكن معها من القيام بواجب الدفاع عن كيان المملكة ، واعلاء شانها وذلك :

ا ـ بمضاعفة الجهود في تدريبه ، وتزيد وحداته ، وتجهيزها بالاسلحة والمعدات الحديثة على اختلاف انواعها .

ب ـ والاهتمام بصورة خاصة في بقاء الجيش بعيدا عن التدخلات والاشتغالات السياسية ، حاصرا اعماله بالواجب المقدس الملقى على عاتقه ، واتخاذ التدابير الفعالة لتقوية روح الجندية وفق هذا الاساس .

٦ ـ في الاقتصاد والمواصلات :

الاعتناء بالناحيتين العمرانية والاقتصادية اللتين لهما اهميتهما وذلك بالقيام :

ا ـ بمشاريع الري المفيدة ، واتخاذ التدابير ضد اخطار الفيضان ، وذلك بالسعي الى تحقيق مشروع خزان الحبانية ، وخزان الطويلة (قز لرباط) وتزيد

الاستفادة من مشروع سدة الكوت ، وذلك بدرس مشاريع خزن المياه في الزابين ، والاهتمام بقضية النقارات ، وتطهير شط الشامية . وتحسين حالة شط الحله وبزايزه بصورة خاصة .

ب ـ والسعي لتعبيد الطرق الرئيسية ، وانشاء الجسور المهمة ، وتحسين طرق المواصلات ، وحفر الآبار الارتوازية ، والانفاق ، والكهاريز .

ج ـ وبذل العناية لتحسين زراعة البلاد ، وتوسيعها ، وادخال انواع جديدة من الانتاج وبذل الجهود لمكافحة الاوبئة الزراعية ، والحيوانية ، والاهتمام بالصناعات النباتية .

د ـ والاهتمام بانجاز ربط سكة حديد بيجي ـ الموصل ـ تل كوجك ، وتزييد وسائط النقل في السكك الحديدية .

٧ ـ في سياسة التعليم :

أ ـ الاتجاه بمناهج التعليم الى ناحية تضمن اعداد النشء ليكون نشأ قويا ، قديرا على الانتاج ومواجهة الصعاب ، محبا للنظام والاقتصاد ، مولعا بالبحث والتمحيص ، متشبعا بالشعور الوطني ، وبروح الفتوة والطموح ، قويم الاخلاق .

ب ـ اصلاح ما يتعلق بادارة شؤون المعارف من انظمة وقوانين ، واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين كفاءة المعلمين والمعلمات .

ج ـ العناية التامة بالتعليم القروي ، والسعي الى نشره ، وتحسين التدريب الصناعي في المدارس الصناعية .

د ـ رفع مستوى المعاهد العلمية على اختلاف انواعها ، وخصوصا العالية منها ، واستقدام الاساتذة للتدريس فيها وفقا لما يتطلبه انهاض البلاد ، وتوسيع دور المعلمين والمعلمات ، ورفع مستوى الكفاءة العلمية والادبية فيها ، والاهتمام بتعليم اللغات الاجنبية على وجه خاص .

هـ ـ السعي لانشاء الاقسام الداخلية في مراكز الالوية ، والاقضية ، لاعطاء الطلاب ، الذين هم خارج المراكز ، نصيبهم من الدراسة الابتدائية والثانوية .

و ـ سد حاجة العراق من الاخصائيين والمدرسين ، وذلك بواسطة الاكثار من البعثات العلمية بقدر الامكان .

ز ـ اعداد الوسائل لنشر الثقافة العامة ، ومكافحة الامية ، وتوسيع المكتبات العامة ، وتعضيد حركة النشر ، والترجمة ، والتأليف .

٨ ـ الأوقاف :

الاهتمام باصلاح الاوقاف ، وتنظيم شؤونها ، وتحسين مواردها ، على وجه

يضمن قيامها بالواجبات المترتبة عليها ، والاستفادة من تقرير الخبير المستقدم لهذه الاغراض .

بغداد ٢٢ ايلول ١٩٣٧ م

سياسة العراق الخارجية

توهمت بعض الصحف الخارجية من ان استقالة «الوزارة السليمانية» ستؤدي الى تغيير سياسة العراق الخارجية في عهد الوزارة المدفعية . ففوضت الوزارة الجديدة « المفوضيات العراقية » في القاهرة وغيرها باذاعة هذا البيان الرسمي :

« تتشرف المفوضية العراقية الملكية بأن تذيع البيان التالي عن السياسة الخارجية للحكومة العراقية :

ان سياسة العراق الخارجية هي عين السياسة التي سار عليها المغفور له جلالة الملك فيصل ، وأيدها صاحب الجلالة الملك غازي المعظم ، واتبعتها الوزارات. ان الوزارة الحاضرة ستحافظ على الصلات الودية مع الحكومة البريطانية على اساس الحلف المعقود بين الحكومتين ، وستحافظ على صلات الصداقة مع جارتيها : الجمهورية التركية ، والمملكة الايرانية ، وانماء هذه الصلات ، وستعرض باسرع ما يمكن على مجلس الامة وثائق المعاهدات الجديدة المعقودة بين العراق وبين المملكة الايرانية ، وستعرض عليه ايضا ميثاق سعد آباد ، الميثاق الشرقي . وستكون سياسة الحكومة العراقية مع جميع الدول سياسة صداقة وسلام » اهـ.

حل مجلس النواب

كانت « الوزارة الايوبية الاولى » قد استصدرت ارادة ملكية في يوم ٤ ايلول ١٩٣٤ م ، بحل مجلس النواب القائم ، والشروع في انتخاب مجلس جديد . فلما تسلمت « الوزارة الهاشمية الثانية » مقاليد الحكم في يوم ١٧ آذار ١٩٣٥ م ، استصدرت ارادة ملكية بحل مجلس النواب الذي جاءت به « الوزارة الايوبية » المذكورة ، والشروع في انتخاب مجلس جديد . ولما حلت « الوزارة السليمانية » محل هذه الوزارة في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، استصدرت ارادة ملكية اخرى بحل المجلس الذي جاءت به « وزارة الهاشمي الثانية » والشروع في انتخاب مجلس جديد . فأصبح « حل مجلس النواب » في عهد الملك غازي سنة تسير عليها كل وزارة جديدة تقريبا ؛ ولذا فان « الوزارة المدفعية الرابعة » ما كادت تتسلم امور البلاد في يوم ١٧ آب ١٩٣٧ ، حتى استصدرت الارادة الملكية التالية في السادس والعشرين من شهر آب المذكور :

« لما كانت الوزارة عازمة على اتخاذ التدابير اللازمة لتوطيد دعائم الطمانينة والاستقرار في البلاد ، وذلك لضمان تقدمها ماديا وادبيا ، وحيث ان ذلك يتوقف على اتخاذها خططا تتفق مع هذه الغاية ، فقد شعرت بلزوم الوقوف على راي الامة

بواسطة ممثلين تنتخبهم لهذا الغرض . لذلك فقد اصدرت ارادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، بحل مجلس النواب والبدء بانتخاب مجلس جديد .

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من جمادى الآخرة سنة ١٣٥٦ هـ واليوم السادس والعشرين من شهر آب سنة ١٩٣٧ م .

رئيس الوزراء ـ جميل المدفعي　　　　غازي

الملك يخاطب شعبه

شعرت « الوزارة المدفعية » أن ايام « الوزارة السليمانية » الاخيرة خلقت فجوة غير مستحبة بين الملك غازي ، وبين شعبه العراقي ، واعتبرت سلوك رئيس أركان الجيش السابق بكر صدقي ، مع الاحرار والشبان ، سابقة خطرة باعدت بين الشعب وبين مليكه ، فانتهزت فرصة ذكرى انتقال العرش الى الملك غازي في ٨ ايلول، فأشارت على الملك ان يلقي كلمة من دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية تناسب هذه الذكرى لتعيد الطمانينة الى النفوس ، وترجع الثقة الى سابق عهدها ، فقبل الملك النصيحة ، وخاطب الشعب في مساء اليوم الثامن من ايلول سنة ١٩٣٧م بهذه الكلمة :

شعبي الكريم

من دواعي سروري ان اخاطب شعبي العزيز مباشرة ، ولاول مرة ، لمناسبة ابتداء العام الخامس لتتويجي وارتقائي العرش . فاغتنم هذه الفرصة المباركة ، التي يتجلى فيها عظيم الاخلاص وشديد الولاء بأجلى المظاهر ، فأعبر عن صميم ارتياحي ، ومزيد اعجابي ، بهذا الروح الوطني النبيل ، المأثور عن أمتي وبلادي . واني لست انسى ما ابداه شعبي المحبوب في كل الظروف والطوارىء من رباطة الجأش ، وسمو الشعور ، وتقدير مصلحة البلاد العامة ، والالتفاف حول العرش والتاج مما كان مدعاة فخري واعتزازي .

ان ابتهاجي وسروري يتضاعفان حينما الـمس اليوم هذا الشعور الصادق في عهد حكومتي الوطنية الحائزة على ثقتي ، وثقة شعبي ، وان ايماني يزداد رسوخا وقوة بأن بلادي العزيزة ستبلغ اهدافها العليا في ظل هذا التعاون المشهود ، بين شعبي وحكومتي .

ولقد مرّت على وطننا المقدس احداث وطوارىء ذللتها هذه الروابط الوثقى والاخلاص العميق ، واني الآن لاجدد عهدي لامتي النبيلة بانني ساكون حارسا لطمانينتها وسلامتها ، عاملا لتحقيق ما يكفل لها السعادة والهناء ، واعتلاء الشأن .

هذا واختم كلمتي بارسال تحيتي المشفوعة بالحب الى شعبي الكريم ، مبتهلا الى الله عز وجل ان يسعد بلادي انه سميع مجيب » (1) .

توقيف قتلة جعفر العسكري

لما الف السيد جميل المدفعي وزارته الرابعة ، في ١٧ آب سنة ١٩٣٧م ، كان السيد نوري السعيد ما يزال في القاهرة ، فابرق هذه البرقية الى :

« فخامة رئيس الوزراء ـ بغداد

عبد اللطيف نوري ، واسماعيل عباوي ، يصلوا الاسكندرية يوم ٢٥ بالباخرة اسبيريا . يقضي العدل التحقيق في قضية مقتل المرحوم جعفر باشا ـ نرجو الاسراع بتوسيط الحليفة والحكومة المصرية لتوقيفهم وتسليمهم لحكومة العراق » .

١٨ آب ١٩٣٧م   نوري السعيد

وكانت « الوزارة » قد حسبت لقضية مقتل جعفر باشا الحساب اللازم ، فأمرت بتوقيف المتهمين بقتله ، من الذين كانوا في العراق ، ولما حاولت اجراء محاكمتهم ، قيل لها ان « قانون العفو العام » الذي شرّعه مجلس الامة في اواخر أيام « الوزارة السليمانية » يشمل هؤلاء الموقوفين ، ولا يبيح محاكمتهم . يضاف الى ذلك ان « سياسة اسدال الستار » التي تقرر ان تتبعها الوزارة الجديدة لا تسمح باتخاذ مثل هذا الاجراء ، ولا سيما وقد كان الملك غازي وراءها ، مما حمل طارق العسكري على تقديم عريضة الى حاكم التحقيق يطلب فيها انزال العقاب القانوني بقاتلي والده جعفر العسكري فلم ير الحاكم المذكور بدا من اصدار الامر بتوقيف كافة الذين كانت لهم علاقة بحادثة القتل ، ولكن محكمة الجزاء الكبرى دققت القضية فوجدت الا سبيل لمحاكمة احد وعلى هذا امرت بتسريح الذين امر حاكم التحقيق بتوقيفهم .

حوادث منوعة

١ ـ كان الفريق عبد اللطيف نوري « وزير الدفاع في الوزارة السليمانية » قد سافر للاستشفاء الى اوروبا في تموز ١٩٣٧ م ، فلما قتل بكر صدقي ومحمد علي جواد في ١١ آب من هذه السنة ، كلف بالاستقالة من منصبه الوزاري ، وهو في الخارج ، حيث اسند اليه منصب « رئاسة اركان الجيش العراقي » فلما تسلمت « الوزارة المدفعية الرابعة » مقاليد الحكم في البلاد ، استصدرت ارادة ملكية باحالة الفريق عبد اللطيف نوري على التقاعد ، وتعيين الفريق الركن حسين فوزي رئيسا لاركان الجيش ، كما احالت الوزارة لفيفا من القادة والضباط ، من اصحاب بكر صدقي ، على التقاعد ايضا ، تنفيذا لمبدأ « ابعاد الجيش عن السياسة » الذي اعلنته

---

(1) جريدة « البلاد » العدد ٩٦٦ بتاريخ ١٠ ايلول ١٩٣٧ .

في منهاجها الوزاري فكان المحالون على التقاعد الرعيل الاول الذي التهمته نار السياسة الحزبية .

٢ ـ كانت « الوزارة السليمانية » قد استصدرت احكاما ادارية من قبل متصرفية لواء الديوانية ، تقضي بحبس لفيف من رؤساء القبائل وساداتها البارزين، مددا مختلفة ، فاستصدرت الوزارة الجديدة ارادة ملكية باعفاء هؤلاء من محكومياتهم، الا انها الزمتهم بالاقامة في مناطق معينة ، ولم تسمح لهم بالعودة الى آلهم وذويهم الا بعد هدوء الحالة العامة .

٣ ـ شرع السياسيون والاشخاص الذين تركوا العراق بعد انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦م في العودة الى العراق آمنين مطمئنين (١) .

٤ ـ نقلت الوزارة رفاة المغفور له جعفر العسكري ، من مدفنه المجهول في خارج العاصمة ، الى المقبرة الملكية بتاريخ ٤ تشرين الاول ١٩٣٧م ، في احتفال رسمي مهيب ، وكان رحمه الله قتل في يوم الانقلاب ، اثناء محاولته صد الجيش عن الدخول الى العاصمة .

٥ ـ نظرا لانتهاء عضوية كل من السادة :

أ ـ جميل المدفعي . ب ـ عبدالله صافي . ج ـ احمد عثمان .

د ـ محمود الاسترابادي . هـ ـ ياسين الخضيري . و ـ احمد الداود .

ز ـ جعفر ابو التمن . ح ـ عزره مناحيم دانيل . ط ـ سعيد معروف آغا .

في مجلس الاعيان ، بحكم المادة (٣٢) من القانون الاساسي ، فقد صدرت الارادة الملكية باحلال الذوات الآتية اسماؤهم محلهم وهم :

أ ـ ناجي السويدي . ب ـ محسن شلاش . ج ـ جلال بابان .

د ـ عبدالله صافي . هـ ـ عزره مناحيم . و ـ محمد علي القزويني .

ز ـ محمود صبحي . ح ـ علي الطوغرمجي . ط ـ جميل المدفعي .

٦ ـ وصل الى بغداد في يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٣٧ م « بزيارة رسمية » معالي سميعي خان ، وزير خارجية ايران ، مصحوبا بوفد رسمي لمفاوضة السلطات العراقية المختصة ، حول بعض الاتفاقيات ، التي نصت عليها معاهدة الصداقة

---

(١) كان نوري السعيد قد اوفد ولده « صباح » ليقابل العقداء الاربعة : صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد وعمرو سلمان وكامل شبيب ، ويستوضح منهم عما اذا كانوا لا يرون مانعا من عودته الى العراق . ويقول العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ٩١ من كتابه « فرسان العروبة » : « ان جميلا المدفعي كان يعارض في عودة نوري الى العراق معارضة شديدة ، ولكنه ـ اي صلاح ـ وفهمي سعيد اصرا على المدفعي بوجوب الموافقة على هذه العودة ، فوافق على ذلك مكرها ، وعلى شرط ان لا يتدخل نوري في الامور السياسية » .

المعقودة بين الحكومتين في ٨ تموز ١٩٣٧ م ، فاستقبل استقبالا وديا ، ونزل ضيفا على البلاط الملكي . وكان الوزير القادم يحمل « الوشاح الاكبر من الوسام البهلوي » الرفيع الشان الذي اهداه جلالة الشاه الى جلالة الملك غازي ، وبعد ان سارت المفاوضات سيرا حميدا ، عاد الوفد الى بلاده في التاسع من هذا الشهر .

٧ ـ قبضت الشرطة في يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧م ، على لفيف من الشبان المتهمين بالاشتغال في القضايا الشيوعية ، وساقتهم الى المحاكم المختصة فاستحصلت بحقهم احكاما منوعة .

٨ ـ عقد « المؤتمر البيطري الثالث لدول الشرق الادنى » في بغداد في يوم ١٧ كانون الثاني سنة ١٩٣٨م ، وقد افتتحه وزير الاقتصاد والمواصلات جلال بابان ، وحضره ممثلون عن تركية ، وايران ، وسورية ، ولبنان . وكان الغرض من عقد هذا المؤتمر « بحث الوسائل اللازمة لمكافحة الامراض الحيوانية السارية حين ظهورها، والقضاء عليها قبل تسربها الى البلدان المجاورة » وقد دام انعقاده عشرة ايام .

٩ ـ وعقد « المؤتمر الطبي العربي العاشر » في بغداد ايضا في يوم ٩ شباط ١٩٣٨ م ، فاشتركت فيه حكومات مصر ، وفلسطين ، وسوريا ، ولبنان ، وقد افتتحه رئيس الوزراء السيد جميل المدفعي ، وحضره من اعضاء الاسر الطبية ، الذين وفدوا على العراق ٤٠٤ اشخاص ما بين طبيب ، وعالم ، واديب ، فكانوا جميعا ضيوف الحكومة ، وقد بقي المؤتمر قائما خمسة ايام .

١٠ ـ اقيمت حفلة تابينية كبرى لفقيد العراق الغالي وزعيمه الخالد ، ياسين باشا الهاشمي ، في بغداد في يوم ١٨ شباط ١٩٣٨ م ، وقد حضرت الحفلة وفود من البلدان العربية كافة ، ومن انحاء العراق عامة ، وخطب فيها كل من رئيس الوزراء، جميل المدفعي ، ونوري السعيد ، ورجالات العرب ، خطبا عددوا فيها مآثر الفقيد الجليل ، وخدماته الجلى في الحقل الوطني .

١١ ـ افتتح اول خط للبريد الجوي بين العراق وايران في يوم ١٥ آذار ١٩٣٨ فصارت الطائرات تقطعه خلال اربع ساعات بين العاصمتين : العراقية والايرانية .

١٢ ـ سافر الملك غازي الى البصرة في مساء يوم ٢٤ آذار ١٩٣٩ ، لحضور حفلة افتتاح المطار المدني فيها ، وقد حضر حفلة الافتتاح رئيس الوزراء ، وبعض الوزراء ، مع وفود تمثل الشركات العالمية للطيران ، وقد عاد الملك الى العاصمة في يوم ٢٩ من هذا الشهر .

١٣ ـ كانت قد تكوّنت مؤسسة مالية خطيرة على عهد « الوزارة الهاشمية الثانية » بموجب القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٦ م سميت (البورصة) فارتأت «الوزارة المدفعية الرابعة» ان تكوين هذه المؤسسة يعدّ سابقا لاوانه ، فاستصدرت قانونا برقم ٤٦ اوقفت بموجبه هذه « البورصة » عن العمل .

١٤ ـ حدث في الشهرين : آذار ونيسان ١٩٣٨م فيضان عظيم في النهرين :

دجلة والفرات معا ، وفي وقت واحد ، فأدى ذلك الى حدوث خسائر جسيمة في الانفس ، وفي الاموال ، وقد بذلت الوزارة جهودا مضنية في سبيل مكافحة الخطر وتخفيف الاضرار .

١٥ ــ اصدرت الوزارة تشريعا وضعت بموجبه ضريبة سنوية قدرها « نصف دينار » على كل آلة راديو ، وكان الناس يشغلون اجهزة الراديو بدون اجازة، وبدون ضريبة من قبل ، وكان عدد الراديوات اذ ذاك لا يتجاوز عشرة آلاف راديو .

١٦ ــ أطلق الطالب في كلية الحقوق : داود البياتي ، نار مسدسه على استاذه الدكتور حسن سيف ، في يوم ٢٠ حزيران ١٩٣٨م ، فأرداه قتيلا ، ولما اراد عميد الكلية ، الدكتور محمود عزمي ، التدخل في الموضوع ، عاجله الطالب بطلقة ثانية جرحته جرحا غير مميت ، ثم وجه الطالب فوهة مسدسه على نفسه فانتحر ، ودل التحقيق على ان ارتفاع نسبة الرسوب بين طلاب هذا المعهد ، كان السبب الوحيد لهذه الحادثة المؤلمة ، وعلى كل فقد نقل القتيل والجريح الى مصر جوا ، وسلمت جثة الطالب الى اهله ، وشرعت الحكومة قانونا خاصا لتعويض ورثة الاستاذ القتيل .

١٧ ــ سافر الى المانية في يوم ٢٩ آب ١٩٣٨ م ، عشرون فتى من فتيان المدارس العراقية ، لتمثيل « الفتوة العراقية » في يوم الشبيبة الهتلرية ، الذي تقرر أن يقام في النصف الاول من شهر ايلول من هذه السنة ، وقد قابل الوفد وزير المعارف في مكتبه قبيل سفره ، فحياه اجمل تحية ، وبعد ان قضى الوفد خمسة اسابيع في بلاد الرايخ ، عاد الى بغداد في يوم ١٢ تشرين الاول ١٩٣٨ م .

١٨ ــ وفي يوم ٥ تشرين الاول من العام ١٩٣٨م سافر وفد برلماني من العراق الى القاهرة لحضور حفلة افتتاح « المؤتمر البرلماني » الذي تقرر عقده في القاهرة ، وحضره ممثلون عن سورية . ولبنان ، والهند ، ومراكش ، ويوغوسلافيا . وكان الوفد برئاسة رئيس مجلس النواب : مولود مخلص ، وعضوية السادة : ابراهيم الواعظ ، وحسين النقيب ، وتوفيق السمعاني ، ومحمود الملاح ، وعبد الهادي الظاهر ، وابراهيم عطار باشي ، وعلي الدليمي ، وعثمان العلوان ، وقد عالج المؤتمر مشكلة فلسطين ، وتطرق الى بحث كل الطرق الممكنة لتخليص هذه البلاد من شرور الصهيونية وطالب بـ :

١ ــ وقف الهجرة الصهيونية . و ٢ ــ العدول عن فكرة التقسيم .

و ٣ ــ انشاء حكومة وطنية دستورية ترتبط بدولة الانتداب « بريطانيا » بمعاهدة على نحو المعاهدة العراقية ــ البريطانية .

وتعهد المؤتمرون بضمان حقوق الاقليات في الدولة المقترحة . ولكن سياسة انكلترة كانت قد بيتت لهذا القطر العربي العزيز شر ما بيته الاستعمار لقطر آخر ،

فانتهزت شبوب نار الحرب العالمية الثانيــة ، وسلمت البلاد الى الصهاينــة لقمــة سائغة .

١٩ ــ فجعت الامــة التركية بوفــاة رئيس جمهوريتهــا وباني مجدها كمــال اتاتورك ، في يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨م ، فأكبرت الوزارة موته، وتبودلت برقيات التعازي بينها وبين الاوساط التركية المختصة ، كما انها الفت وفدا رسميا للاشتراك في حفلة جناز الفقيد قوامه رئيس التشريفات الملكية ، عبدالله الدملوجي ، وامــير اللواء ، اسماعيل نامق ، والعقيد صلاح الدين الصباغ ، برئاسة ناجي شوكت وزير العراق المفوّض في انقره .

٢٠ ــ من حسنات « الوزارة المدفعية الرابعة » انها تقدمت بلائحــة قانونيــة لمشروعات عمرانية واسعة تكلف الخزينة العراقية ثمانية ملايين و ٣٣٠ الف دينار ، تتداركها الخزينة من واردات النفط ، ومن بدلات مبيع الاراضي الاميرية، واسترداد القروض المنوعة لسد النفقات التي تتطلبها المشروعات العمرانية ، وقد ابرم مجلس النواب هذه اللائحة في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ نيسان ١٩٣٨ م .

٢١ ــ اقر مجلس الامة في شهر ايار من سنة ١٩٣٨م قانون ضريبــة استهــلاك المواشي ، الذي حل محل طريقة استيفاء ضريبة الحكومة من الاغنام بالعد (الكودة) فقضى هذا القانون على سبل التهرب مــن هذه الضريبــة ، وصان في الوقت نفسه حقوق الاهلين .

٢٢ ــ كان السيد عطا محمود ، الايراني الجنسية ، يعيث فــسادا في اطراف حلبجة بلواء السليمانية ، ويراس عصابة مؤلفة من ثلاثين شقيا ، وكــانت القــوات العراقية ، والقوات الايرانية ، تصطدم بهذه العصابة بين الفينة والفينة ، فاضطرته القوات المذكورة للاستسلام اليها في آب ١٩٣٨ م وساد الامن هاتيك الربوع .

٢٣ ــ فاتنا ان نذكر فويق هذا وصول زعيم الطائفة الاسماعيلية في الهنــد ، آغاخان ، الى العراق في يــوم ٢١ تشرين الثانــي سنة ١٩٣٧م ونزوله ضيفــا على الحكومة .

الانتخابات الجديدة لمجلس النواب الجديد

ضج العراقيون من التلاعبات الحكومية ، في الانتخابات النيابية العامــة ، حتى حملهم هذا التــلاعب على الزهد في هــذه الانتخابــات ، وعلى الابتعاد عن الحيــاة البرلمانية ، ولما اصدرت وزارة الداخلية اوامرها في يوم ١٨ كانون الاول عــام ١٩٣٧م بانتخاب اعضاء مجلس النواب الجديد ، كانت مقدمات هذا الانتخاب قد تمت فــي جو من الريبة ، ولا سيما بعد تلك الرجات التي عصفت بالبلاد ، وسلبتها هناءها . وقد تم انتخاب النواب في اليوم المذكور ، ولاحظنا على نتائجها :

١ ــ ان الوزارة استطــاعت ان تبعد عــن مجلس النواب الجديــد ، العناصر المعروفة بميولها اليسارية .

٢ ــ انها حالت دون نجاح قسم من النواب الذين كانوا يلبسون لكل حالة لبوسها .

٣ ــ ان رئيس الوزراء السابق ، حكمة سليمان ، ومعظم اعضاء وزارتيه « الاصلية والمعدلة » فقدوا نياباتهم فلم يفوزوا في الانتخابات الجديدة .

٤ ــ ان اعضاء مجلس النواب الجديد كانوا اكثر تمثيلا من زملائهم في المجلس المنحل .

٥ ــ ان الجيش لم يتمثل في هذا المجلس الجديد .

وصدرت الارادة الملكية بدعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الاول(١) من دورته الانتخابية الثامنة في يوم ٢٠ شوال سنة ١٣٥٧ هـ ، ويوم ٢٣ كانون الاول ١٩٣٧م ، فعقد مجلسا الاعيان والنواب جلسة الافتتاح المشتركة في هذا اليوم،وبعد ان القى الملك غازي « خطاب العرش » الذي اعدته الوزارة ، ذهب الاعيان الى بناية مجلسهم وانتخبوا السيد محمد الصدر رئيسا لهم ، وبقي النواب في بنايتهم وانتخبوا مولود مخلص رئيسا لمجلسهم . وقد انتهت المدة القانونية لهذا الاجتماع ، « وهي اربعة اشهر » في ٢٢ نيسان ١٩٣٨م فصدرت الارادة الملكية المرقمة ١٥٨ والمؤرخة ١٩ نيسان سنة ١٩٣٨م بتمديد هذه المدة خمسة عشر يوما لانجاز ما لديه من اشغال، وبهذا الاعتبار يكون المجلس قد اجتمع مدة اربعة اشهر وخمسة عشر يوما ، عقد مجلس النواب خلالها ٤٩ جلسة ، وبلغ عدد اللوائح القانونية التي وافق عليها ٦٢ لائحة وثلاثة مراسيم . اما مجلس الاعيان فقد عقد خلال هذا الاجتماع ٢٢ جلسة . وهذا هو خطاب العرش الذي القي في حفلة الافتتاح .

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب :

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، ونرحب بكم متمنين لكم في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

لقد تألفت الوزارة الحاضرة : في ظروف دقيقة ، استدعت القيام بتوطيد دعائم الطمانينة والاستقرار ، لتتمكن من السير نحو انهاض البلاد ، ماديا وادبيا ، وقد ادى ذلك الى استطلاع راي الامة باجراء انتخابات جديدة ، على اساس المنهاج الوزاري ، اما وقد تمت الانتخابات ، واسفرت عن فوزكم ، فنحن واثقون بانكم ستقومون بما يترتب عليكم من واجبات احسن قيام .

---

(١) اذا حل المجلس يجب ان يبدا باجراء الانتخابات مجددا ، او يدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ الحل ... واذا صادف الاجتماع غير العادي في شهري تشرين الثاني وكانون الاول يعتبر أول اجتماع عادي لتلك الدورة ... الخ .
(المادة الاربعون المعدلة من القانون الاساسي)

ان من دواعي سرورنا ان ننوه بما اظهره شعبنا من رباطة الجاش ، والمحافظة على الهدوء والسكينة خلال الحوادث الاخيرة التي اجتازتها البلاد .

حضرات الاعيان والنواب !

من بواعث اغتباطنا ان نرى صلاتنا مع الدول الاجنبية سائرة على اسس المودة والصداقة ، سيما مع جيراننا ، وان تعمل حكومتنا على تعزيز اواصر الصداقة والتحالف مع بريطانية العظمى .

لا تزال حكومتنا دائبة على تنمية روح الاخوة ، وتقوية عرى التحالف مع المملكة العربية السعودية ، وقد كان لزيارة سمو ولي عهدها الاثر الطيب في تعزيز تلك الروح التي تسود علاقات المملكتين المتآخيتين ، ومما زاد في سرورنا استكمال وسائل انضمام المملكة اليمانية الى معاهدة الاخوة العربية والتحالف ، كما ان حكومتنا ساعية في توثيق روابط الاخاء مع الحكومة السورية الفتية ، وسائر البلاد العربية .

ان صداقتنا مع الجمهورية التركية تزداد وثوقا ، وتسير علاقات البلدين بروح الود والتعاون المتبادل . وتستند علاقاتنا مع الجارة الصديقة ايران الى اسس المودة والتعاون ، وقد توطدت هذه العلاقات بتوقيع معاهدات الحدود، والصداقة ، والتحكيم اخيرا ، وبغية تثبيت دعائم السلم في الشرق الادنى ، فقد وقع في طهران على « ميثاق سعد آباد » بين العراق وايران وتركيا والافغان ، وستعرض هذه المعاهدة على مجلسكم في هذا الاجتماع .

ان حكومتنا قائمة باعداد لائحة الميزانية العامة للسنة المالية الجديدة ، بصورة تضمن التوازن ، وذلك باجراء تخفيضات عامة في المصروفات تتناسب والوضع المالي، من غير اخلال في تمشية شؤون الدولة ، مع مراعاة التوسعات الضرورية التي تتطلبها مؤسساتها .

وقد اولت حكومتنا المشاريع العمرانية عناية خاصة ، مع مراعاة الاقتصاد على اساس تقديم الاهم على المهم ، وذلك باعداد منهج منقح للاعمال الرئيسية يتناول النهوض بالبلاد ورفع مستواها من شتى النواحي ، ويكون مدارا للعمل خلال السنوات الخمس المقبلة ، على ان يخصص لهذا الغرض ايرادات النفط ، وما يتوفر من فضلة الواردات الاعتيادية ، وستتقدم حكومتنا بلوائح قانونية جديدة اخرى ، تتعلق بالشؤون المالية ، وتسوية حقوق الاراضي والمصارف .

ان حكومتنا سائرة على سياسة توطيد دعائم القضاء ، وتعزيز استقلاله . وستقدم الى مجلسكم لائحة جديدة للخدمة القضائية على هذا الاساس ، مع لوائح اخرى مما تدعو اليه الحاجة .

ولما كان امر تقوية الجيش من اهم الواجبات التي يجب القيام بها للدفاع عن كيان المملكة ، فان حكومتنا مستمرة على تحقيق ذلك بمضاعفة المساعي في تدريبه ، وتزييد وحداته ، وبتجهيزه باحدث الاسلحة والمعدات .

وقد وجهت حكومتنا اهتمامها للاخذ باسباب نهضة علمية بتوسيع نطاق التعليم ، مع العناية برفع مستواه ، واعداد الوسائل اللازمة المؤدية الى ذلك ، كما انها قدرت ما للبعثات العلمية من اثر في سد حاجة البلاد من الاخصائيين والمدرسين، فتم لها ارسال اكبر بعثة علمية في هذه السنة . هذا واسأله تعالى ان يسدد خطواتكم انه ولي التوفيق . اهـ (١) .

اخراج نائب من المجلس

بينما كان مجلس النواب يناقش العريضة الجوابية على خطاب العرش ، في جلسته الثانية المنعقدة في يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٣٧ م ، خطب نائب الكوت : داود السعدي ، خطابا مطولا استعرض فيه سياسة « الوزارة السليمانية » المستقيلة ، وتكلم عن انتشار المبادىء الشيوعية في أيامها . وكأنه اراد ان يعترض على اتباع « الوزارة المدفعية الرابعة » سياسة اسدال الستار ، وعدم اخذها مؤيدي الوزارة السابقة بالشدة ، فشطح به اللسان ، فقال :

« يجب محو كل من يحمل فكرة الشيوعية . أين اعمال الحكومة في سبيل مقاومة هذه النزعة الشيوعية ؟ انا بالعكس ارى ان هذه الفكرة تساند من قبل الحكومة الحاضرة » (٢) .

فتعالت الاصوات : اسكت ... اخرس ... لا تتكلم ... وهنا قام نائب الحلة سلمان البراك ، وقال : طالما النائب داود السعدي قد اهان الحكومة بحضور المجلس ، فعليه اقترح اخراجه من المجلس . وقدم اقتراحا بذلك .

وقام على الاثر وزير الخارجية توفيق السويدي ، والقى خطابا حماسيا هيّج المشاعر ، وايد طلب معاقبة داود السعدي بطرده من المجلس ، واعقبه وزير المالية ابراهيم كمال ، فالقى خطابا وصف بانه كان « جهنميا » . ثم نهض وزير الداخلية مصطفى العمري ، وحذا حذو زميليه . وعلى كل فقد اسفر الهياج عن اخراج السعدي من المجلس مدة الاجتماع وهي اربعة اشهر .

تصديق المعاهدات المعقودة بين العراق وايران

تتاخم حدود العراق الشرقية ، حدود الانبراطورية الايرانية ، في مسافة يبلغ طولها (١١٧٠) كيلومترا ، وتمتد من « رايات » الى « الفاو » وكان قسم من هذه الحدود موضوع خلاف بين الانبراطوريتين : العثمانية والايرانية منذ زمن بعيد ، وانتهى الى عقد « معاهدة ارضروم » في سنة ١٨٤٧ م . وفي سنة ١٩١٣م وضع بروتوكول لتحديد هذه الحدود ، وقد نص على تعيين لجنة لتثبيت هذه الحدود ،

---

(١) محاضر مجلس النواب للدورة الانتخابية الثامنة : الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ م ص ١ .

(٢) محاضر مجلس النواب للدورة الانتخابية الثامنة : الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ م ص ٩ .

وكان من نتيجة ذلك ان اصبح « شط العرب » داخلا في سيادة الدولة العثمانية، ومن ثم سيادة الدولة العراقية ، التي ورثها العراق من الانبراطورية العثمانية ، ولكن الحكومة الايرانية شكت من تحديد هذه الحدود ، وادعت أن « معاهدة أرضروم » عقدت بتأثيرات خارجية ، واخذت تلح على اعادة النظر في هذا التحديد من جهة «شط العرب» بشكل يتفق مع مصالحها ، اذا اريد استمرار عهد من الصداقة والتعاون بين المملكتين . وقد انتهزت فرصة زيارة الملك فيصل الاول الى ايران في شهر نيسان من عام ١٩٣٢ م ، فأعربت عن رغبتها في جعل « خط التالوك » في شط العرب هو الحد الفاصل ، كما انها اعربت عن هذه الرغبة عند التصويت لقبول العراق عضوا في عصبة الامم .

وتطور الخلاف بين العراق وايران حول الحدود ، الى وقوع « تصرّف في شط العرب واضطراب اخلاّ في الامن على طول الحدود . ولما لم تفد المساعي المبذولة بالطرق الاعتيادية لحل الخلاف ، وبالنظر الى تعقد مشاكل الحدود وازدياد حوادثها لدرجة انها اصبحت خطرا يهدد علاقات البلدين ، اضطرت الحكومة العراقية الى تقديم طلبها المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤م ، الى مجلس عصبة الامم للنظر فيه، وفق ميثاق العصبة . وقد ابدى كل من ممثلي البلدين وجهات نظره لدى مجلس العصبة ، فقرر المجلس احالة القضية الى المقرر للاتصال بالطرفين ، فأشار المقرر على الجانبين بالمفاوضة المباشرة ، ولما سافر الوفد العراقي الى ايران في آب ١٩٣٥م، اتضح أن الحل الذي ترضى به ايران هو الاشتراك بملكية شط العرب وادارته ... وفي المفاوضات التي جرت في اوائل السنة ١٩٣٦م ، مع الوفد الايراني ، الذي زار بغداد ، اظهرت الجهة العراقية موافقتها على تخصيص مرسى تجاه عبادان بطول اربع كيلومترات ... لقاء اعتراف ايران ... وفي ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٦م ، طلبت الحكومة العراقية الى الحكومة الايرانية أن تعترف ببروتوكول الحدود لسنة ١٩١٣م، ومحاضر جلسات ١٩١٤ م ، لقاء تخصيص مرسى لها تجاه عبادان طوله اربعة كيلومترات ، وعرضه خط التالوك (١) مع عقد اتفاقية للملاحة وصيانة الشط ، ومنع التهريب ، فأجابت الحكومة الايرانية بالموافقة ... وقد اعتبر هذا اساسا لتسوية قضية الحدود والمفاوضات ، فتم الاتفاق على المسودة الاخيرة الموقع عليها بالاحرف الاولى في بغداد في اواخر سنة ١٩٣٦م ، وهي نفسها التي وقع عليها نهائيا في طهران في ٤ تموز سنة ١٩٣٧م مع البروتوكول الملحق بها » (٢) ، وقد نشرنا نصوصها في المجلد الرابع اثناء البحث عن « الوزارة السليمانية » فلتراجع .

لم تكتف « الوزارة السليمانية » بعقد « معاهدة الحدود » بين العراق وايران فعقدت :

---

(١) التالوك : كلمة المانية مكونة من اللفظتين « Thal » بمعنى الوادي و « Weg » اي الطريق فيكون معناها « طريق الوادي » واصبح مصطلحا دوليا لخط مجرى المياه الوسطي ، أو التيار الذي يتوسط مجرى النهر .

(٢) محاضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ م ص ١٧١ .

١ ـ معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران في ٤ تموز ١٩٣٧م مع البروتوكول المتمم لها .

٢ ـ معاهدة صداقة بين مملكة العراق وامبراطورية ايران في ١٨ تموز ١٩٣٧م.

٣ ـ معاهدة حل الاختلافات بالطرق السلمية بين العراق وايران في ٢٤ تموز ١٩٣٧م .

٤ ـ ميثاق سعد آباد بين العراق ، وايران ، وتركيا ، والافغان ، في ٨ تموز ١٩٣٧ م .

وقد نشرنا هذه الوثائق السياسية الخطيرة في المجلد الرابع من « الوزارات » كما قدمنا ، فلما تسلمت « الوزارة المدفعية الرابعة » مقاليد الامور في ١٧ آب سنة ١٩٣٧م ، ضمنت في منهاجها الوزاري ، امرار هذه المعاهدات من مجلس الامةبحسب الاصول . ولما شرع مجلس النواب في مناقشتها في الجلسة النيابية السابعة عشرة المنعقدة في يوم ٦ آذار ١٩٣٨ م ، وافق على ثلاث منها بالاجماع ، وبدون مناقشة تذكر ، اما المعاهدة الرابعة ، وهي « معاهدة الحدود » فقد قبلت بأكثرية (٨٢) صوتا ، ضد عشرة اصوات ، وكانت موضوع مناقشة حادة .

كان ابرز المتكلمين في نقد « معاهدة الحدود » السادة : رستم حيدر ، وطه الهاشمي ، ومحمد مهدي كبه ، وصادق البصام ، وقد اشار السيد حيدر الى ان الوزارة المدفعية القائمة لم تكن مسؤولة عن هذه المعاهدة ، لان المعاهدة عقدت في ايام الوزارة التي سبقتها ، وهي الوزارة السليمانية ، وان وزير الخارجية في تلك الوزارة ، الدكتور ناجي الاصيل « وقع عليها في طهران دون موافقة الوزارة في العراق ، ويظهر ان الموافقة وقعت فيما بعد ، فاذا لم يكن للتشريفات ، وانغام الطبول والزمور ، تأثير على ـ هذه المعاهدة ـ لماذا قام الوزير بهذا العمل وحده ؟ » (١) .

وقد انتقد السيد رستم حيدر استسلام المفاوض العراقي ، وضربه بمصالح العراق عرض الحائط . وانتقد طه الهاشمي اشراك ايران في الملاحة في شط العرب اذ قال :

« الاتفاقيات السابقة خوّلت ايران حق مرور بواخرها في شط العرب بكل حرية ، وهذه معطاة الى سفن جميع الدول ... لذلك لم يكن لايران اي حق ان تطلب شيئا اكثر مما هو موجود في الاتفاقيات السابقة » (٢) .

وانتقد محمد مهدي كبه المعاهدة لانها « منحت الحكومة الجارة ايران حقوقا وامتيازات اخرى ، لم تكن لها من قبل ، الامر الذي لا يتفق وحقوق السيادة والتملك التي ورثناها من الامبراطورية العثمانية ، والتي ضمنتها لنا المعاهدات والبروتوكولات ، وجرى عليها التعامل منذ عهد بعيد » (٣) .

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٣٧ م ص ١٨٠ .

(٢) و (٣) المصدر نفسه ١٧٥ .

وعلى كل فقد جرت مظاهرات صاخبة في بغـداد ، وفي البصرة ، في يوم ٦ آذار سنة ١٩٣٨ م احتجاجا على مناقشة مجلس النواب اللوائـح القانونية لابرام هـذه المعاهدات في اليوم المذكور ، واقفلت الحوانيت والمخازن ، وعطلت المتاجر والمصانع، تأييدا لهذه المظاهرات ، وقد قبضت الشرطة في بغداد على عدد كبير مـن الشبـاب القومي ، الذي نظم هذه الحركة ، اما في البصرة فقد امر المتصرف عبد الرزاق حلمي، بجلد الطلاب القائمين بالمظاهرات في مدينـة الثغر على قارعة الطريق ، وقـد باءت بالفشل جميع الجهود التي بذلت لحمل مجلس الامة على رفض هذه المعاهدات .

استقالة وزير الاقتصاد والمواصلات

كانت « مديرية الاشغال العامة » قد تعاقدت مع « المقاول اللبنـاني » حسن المخزومي على تبليط مئة كيلومتر من طريق الرمادي ـ الرطبة ، على ان يكسى الطريق المبلط بطبقة واحدة مـن الزفت . وبينما كان المقـاول منهمكا في العمـل ، شعر ان تزفيت الطريق بطبقة واحدة ، يجعلها غير قوية ، فاقترح ان تكون طبقتان ، وقـد ايدت الجهات المسؤولة هذه الالتفاتة ، ووافقت على وجهة نظر المتعهد . وكانت هذه الموافقة تتضمن « ضمنيا » تزييد مخصصاته . فلما انجز الرجل اعماله ، تقدم وزير الاقتصاد جلال بابان ، بمذكرة الى مجلس الوزراء لاقرار هذه الزيادة ، فسمع مـن وزيري الماليـة والخارجيـة « السيدين ابراهيم كمال وتوفيق السويـدي » بعض الكلمات والتلميحات التي لم تتحملها عفته وعلو نفسـه . فقدم كتاب استقالته مـن منصبه الوزاري وهذا نصه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم :

كنت ولا ازال من الذين يفتخرون بالوقوف بجانب الحق ، ونصرة العدل ، في كافة الاعمال التي اعتبر نفسي مسؤولا عنها بالدرجة الاولى ، والتي لا اتوخى مـن ورائها سوى استراحة الضمير ، وارتضاء الوجدان ، مع اداء الواجب قبل كل شيء. وقد يكون اختلافنا في النظر في مثل هذا الاجتهاد ، حيث تقضي الحالة بالرجوع الى المداولة ، وتعاطي الافكار ، بغيـة الوصول الى ما هـو اصح وارجح ، من الامـور المقصودة . وهذه قاعدة منطقية لا نكران في محسناتها مطلقا ، سوى ان مـا يجـب رعايته ، في هذا الامر ، هو ان تكون هذه المداولات في صبغتها الاعتيادية ، وبعيدة عن المس بالكرامة الشخصية . ولما كنت ـ ويا للاسف ـ لم اجد هذه النفسية في البعض من الزملاء المحترمين ، ورغم قناعتي الكاملة بأن ما حصل من توجيـه الظن ، الماس بالكرامة ، يتلاشى بالخجل عند اصطدامه بصحائف اعمالنا المعلومة لدى الراي العام ـ الذي هو الحكم الحقيقي في مثل هذه الاحوال ـ حيث تتجلى الحقائق ، وعندئـذ يكون من السهولة بمكان معرفة المخلص الامين ، والمسيء لنفسه وعمله . ومع ذلـك اری ان ليس باستطاعتي ، بعد الآن ، الاستمرار على الاشتراك بالمسؤولية ، وتحمل اعباء الوزارة ، ولاجله اتقدم اليكم بتقديـم استقالتي ، راجيا قبولها مع احترامـي الدائم لفخامتكم .

٧ ايار ١٩٣٨م وزير الاقتصاد والمواصلات ـ جلال بابان

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها السيد المدفعي لحمل السيد جلال بابان على سحب استقالته ، فقد صدرت الارادة الملكية بقبول هذه الاستقالة في يوم ١٤ ايار ١٩٣٨م ، وباسناد منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات بالوكالة الى وزير المالية السيد ابراهيم كمال .

واتضح بعد مدة ان السيد ابراهيم كمال هو الذي دبر قضية ازعاج السيد جلال بابان وحمله على الاستقالة ، ليتسنى له الاضطلاع باعباء منصب « وزارة الاقتصاد والمواصلات » فيتم في زمنه اعطاء امتياز نفط البصرة الى احدى الشركات الانكليزية ، وهو المشروع الذي اهاج مجلس الاعيان وسبب لغطا في المحافل الوطنية.

ضم بشدر الى النظم الادارية

كان مجلس الوزراء قد اتخذ القرار التالي في يوم ٢٥ ايار سنة ١٩٣٨ م :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الداخلية المرقم ١٨٦٧ والمؤرخ في ٢٢ ايار ١٩٣٨م ، ووافق على الاقتراحات الواردة فيه فيما يتعلق بما يلي :

١ ـ احداث قضاء وناحيتين في لواء السليمانية ، وفق المادة الثالثة من قانون ادارة الالوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ م .

٢ ـ قيام وزارة الدفاع بتهيئة ثلاثة افواج للمساعدة في التوغل في بشدر .

٣ ـ اضافة الوظائف المبينة في الفقرة (٤) من الكتاب المشار اليه في اعلاه الى الميزانية ، وتعديل الجدول (ق) الملحق بميزانية السنة ١٩٣٨م المالية ، الخاص بالادارة العامة والشرطة ، ومنح المخصصات الاضافية المطلوبة للفصل الـ ٥٤ والـ ٦٣ والـ ٦٤.

٤ ـ قيام وزارة الاقتصاد والمواصلات بالاعمال المطلوبة فورا .

٥ ـ احداث التشكيلات المالية التي ترى وزارة المالية ضرورة لها » اهـ .

وفي يوم ١٨ آب ١٩٣٨م اصدرت وزارة الداخلية هذا البيان :

« لقد تمت التشكيلات الادارية في منطقة بشدر من لواء السليمانية دون اي حادث ، وقد قابلها السكان بارتياح عظيم ، وباشر القائمقام ومدراء النواحي اعمالهم الرسمية هناك وفق الخطة المرسومة » .

وتقع « منطقة بشدر » في « لواء السليمانية » وكانت قد حرمت من التنظيمات الادارية منذ تكون الحكم الوطني في العراق في آب ١٩٢١م ، فبقيت تقاسي المرائر والشدائد . وفي شباط ١٩٣٨م ، اعرب بعض رؤساء هذه المنطقة ، عن رغبتهم في بسط نفوذ الحكومة العراقية عليهم ، فرأت « الوزارة المدفعية الرابعة » ان الظروف مساعدة على استجابة هذه الرغبة ، فاستدعت الرؤساء المذكورين ، وفاوضتهم في

الامر مليا ، يساعدها في هذه المفاوضة متصرف فان كرديان (١) فلما تم الاتفاق والتفاهم بين الطرفين ، صدرت الارادة الملكية في يوم ١٥ آب من عام ١٩٣٨م ، باحداث قضاء جديد في « لواء السليمانية » باسم « قضاء بشدر » في مركز « قلعة ده زي » مع ناحيتين اثنتين ، الاولى باسم « ناحية قلعة ده زي » ومركزها في مركز القضاء ، والثانية باسم « ناحية مركه » ومركزها في قرية « بنه كود » وقد طار رئيس الوزراء جميل المدفعي ، الى هذا القضاء بنفسه في يوم ٢٧ آب من هذه السنة ، فتفقد الحالة هناك ، واطلع على التنظيمات الجديدة ، وقد سر من مقابلة الرؤساء سرورا كبيرا .

ووجدت الحكومة ان المصلحة تقضي « باعفاء مرتكبي الجرائم في هذه المنطقة ، قبل تأسيس الادارة الحكومية المنتظمة فيها ، نظرا للطاعة والمساعدة التي اظهرها سكان هذه المنطقة للحكومة في تأسيس الادارة المذكورة في منطقتهم ، كما ان طبيعة حالة المنطقة قبل ذلك ، وضرورة تأمين الهدوء والسكينة بعده مما يستدعي هذا العفو » (٢) فاستحضرت لائحة قانونية بذلك ، شرّعها مجلس النواب في جلستيه المنعقدتين في ١٦ و ٢٠ شباط من عام ١٩٣٩ م .

معاهدة تتعلق بتابعية العشائر

بين العراق والمملكة العربية السعودية

كانت « معاهدة المحمرة » المنعقدة بتاريخ ٥ مايس سنة ١٩٢٢م ، بين الحكومتين العراقية والنجدية (٣) قد اعتبرت عشيرتي الظفير والعمارات تابعتين للحكومة العراقية ، كما انها اعتبرت قبيلة شمر نجد تابعة الى نجد . ولما كان قسم من عشيرتي الظفير والعمارات (فرقة الدهامشة) قد هاجر الى البلاد النجدية ، واقام فيها منذ مدة طويلة ، كما ان قسما من عشائر شمر نجد هاجر الى العراق واقام فيه زمنا بعيدا ، فقد اتضح من ذلك أن النازحين يؤثرون الاقامة في البلاد التي نزحوا اليها ، ولا يرغبون في العودة الى بلادهم ، والاحتفاظ بتابعيتهم . ولما كانت مصلحة البلادين تقضي بأن يبت في قضية العشائر المذكورة بطريقة ملائمة ، فقد تم الاتفاق على عقد معاهدة بين الحكومة العراقية ، والمملكة العربية السعودية ، سميت (معاهدة تتعلق بتابعية العشائر) يعتبر بمقتضاها افراد تلك العشائر الساكنين في اراضي اي من الفريقين ، تابعين له ، اذا لم يعودوا الى بلادهم خلال ستة اشهر من تاريخ تبليغهم بذلك ، بشرط ان لا يستخدم على الحدود اشخاص من الذين تغيرت جنسيتهم ، بموجب هذه المعاهدة ، وان يسكنوا في محلات بعيدة عن الحدود ، لئلا يأتوا بأعمال

---

(١) السيد ماجد مصطفى علم من اعلام الاكراد في شمالي العراق وكان يشغل متصرفية لواء الكوت في عام ١٩٣٨ م فاستعانت الحكومة بمعرفته وصلاته الحسنة برؤساء بشدر في تدبير هذه الطبخة وتم هذا النجاح الباهر .

(٢) الاسباب الموجبة لقانون العفو العام في منطقة بشدر .

(٣) نشرنا هذه المعاهدة في المجلد الاول من هذا الكتاب .

قد لا تتفق وعلاقات الصداقة وحسن الجوار السائدة بين المملكتين الصديقتين ،وعلى هذا الاساس عقدت هذه المعاهدة في يوم ٢٤ ايار ١٩٣٨م :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

بناء على رغبتهما في انهاء قضية عشائرهما النازحة من بلادهما الاصلية الى المملكة الاخرى ، فقد قررا عقد معاهدة لهذا الغرض ، وعينا عنهما مندوبين مفوضين:

عن صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي وزير الخارجية .

عن صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

صاحب المعالي الشيخ يوسف الياسين السكرتير الخاص لصاحب الجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالته .

وبعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول ، اتفقا على ما يأتي :

المادة الاولى :

توافق الحكومة العراقية على اعتبار افراد عشيرتي الدهامشة والظفير، المقيمين في المملكة العربية السعودية ، مكتسبين جنسية المملكة المذكورة اذا لم يعودوا الى العراق خلال ستة اشهر من تبليغهم بان بقاءهم في المملكة العربية السعودية سوف يسقط عنهم الجنسية العراقية .

المادة الثانية :

توافق حكومة المملكة العربية السعودية على اعتبار افراد عشيرة شمر نجد ، المقيمين في العراق ، مكتسبين الجنسية العراقية ، اذا لم يعودوا الى المملكة العربية السعودية خلال ستة اشهر من تبليغهم بأن بقاءهم في العراق سوف يسقط عنهم جنسية المملكة العربية السعودية .

المادة الثالثة :

توافق الحكومتان . العراقية والمملكة العربية السعودية ، على ان لا تستخدما على الحدود ، اي شخص من الاشخاص الذين تغيرت جنسيتهم ، بمقتضى المادتين الاولى والثانية من هذه المعاهدة .

المادة الرابعة :

أ ـ تتعهد الحكومة العراقية بأن تلزم من يختار من تابعيتها من عشيرة شمر

نجد ، بالاقامة وراء الفرات ، او في امكنة تبعد عن الحدود بعد الفرات عنها ، وكذلك تتعهد المملكة العربية السعودية بأن تلزم من يختار تابعيتها من عشيرة الظفير، بالاقامة وراء الدهناء ، او في امكنة تبعد عن الحدود بعد الدهناء عنها . وفي حالة الجدب في تلك المناطق ، تتعهد الحكومة العراقية ، فيما يخص افراد عشيرة شمر نجد، وتتعهد الحكومة العربية السعودية ، فيما يخص افراد عشيرة الظفير ، المبحوث عنهما،اتخاذ التدابير اللازمة لمنعهم من الاقتراب من الحدود ، وجعلهم بمكان بعيد عنها ، بما يحول دون امكانهم للقيام باعمال تخل بالامن فيها .

ب ـ وتتعهد المملكة العربية السعودية فيما يخص افراد عشيرة الدهامشة ، الذين يختارون تابعيتها ، بمنعهم عن احداث ما يخل بالامن على الحدود .

المادة الخامسة :

تعتبر هذه المعاهدة نافذة منذ تاريخ تبادل وثائق ابرامها .

كتبت في بغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ربيع الاول لعام السابع والخمسين بعد الثلثمائة والالف هجرية ، الموافق لليوم الرابع والعشرين من شهر مايس لعام الثامن والثلاثين بعد التسعمائة والالف ميلادية .

يوسف الياسين　　　　توفيق السويدي

وقد قرر مجلس النواب العراقي تأجيل البت في هذه المعاهدة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢ آب ١٩٣٩م « اي ايام الوزارة السعيدية الرابعة » التي خلفت « الوزارة المدفعية » لان اللجنة المشتركة من لجنتي الداخلية والخارجية ارتأت في جلستها المنعقدة في ٢٧ تموز من هذه السنة ان المادة الرابعة من هذه المعاهدة مجحفة بجانب العراق ، ورجت الدخول في مفاوضات جديدة لتعديلها .

اتفاق خاص بادارة المنطقة المحايدة

بين العراق والمملكة العربية السعودية

ونظرا لاشتراك الحكومة العراقية ، والمملكة العربية السعودية ، في المنطقة المحايدة ، وتساوي حقوقهما فيها ، وبما ان المنطقة المذكورة يرتادها الكثير من عشائر الدولتين ، والعشائر التابعة لحكومات اخرى ، لتوفر المراعي والمياه فيها ، فقد اقتضت المصلحة وضع اتفاق بين الحكومتين سمي (الاتفاق الخاص بادارة المنطقة المحايدة) نص فيه على كيفية الانتفاع من هذه المنطقة ، والطريقة الواجب اتباعها في ادارتها ، والتعاون على توطيد الامن فيها ، وحل الاختلافات التي تحدث بين رعايا الفريقين ، او رعاياهما ورعايا دولة اخرى ، وهذا نصها :

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

نظرا لرغبتهما في تأمين الامن والنظام ، وصيانتهما في المنطقة المعينة في الفقرتين (أ و ب) من المادة الاولى من بروتوكول العقير رقم (١) المنعقد بين حكومتي العراق ونجد بتاريخ ١٢ ربيع الثاني ١٣٤١ هجرية ، الموافق ٢ كانون الاول ١٩٢٢ ميلادية(١) والتي ستدعى فيما يلي بالمنطقة المحايدة ، وبناء على ما نص عليه في الفقرة (ج) من نفس المادة السالفة الذكر ، ببقاء المنطقة المذكورة اعلاه على الحياد ، ومشتركا بها بين الحكومتين : العراقية والنجدية ، اللتين تحوزان جميع الحقوق المتساوية والمقاصد داخل هذه المنطقة المحايدة ، فقد قررا وضع اتفاق لهذا الفرض ، واعتباره ملحقا بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار ، المنعقدة بينهما بتاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية ، الموافق ٧ نيسان ١٩٣١ ميلادية ، وقد عينا عنهما لهذا الفرض مندوبين مفوضين :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي وزير الخارجية

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

صاحب المعالي الشيخ يوسف الياسين السكرتير الخاص لصاحب الجلالة الملك ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالته .

وبعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى :

لرعايا الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، الحرية المطلقة في الرعي ، واستيراد المياه متى شاؤوا ، في المنطقة المحايدة ، ويكونون مصانين من اي تعرّض او اجراء صادر من موظفي الفريق المتعاقد السامي ، الذي ليسوا من رعاياه .

المادة الثانية :

لكل من الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، استعمال سلطته الكاملة على رعاياه في المنطقة المحايدة ، بواسطة موظفيه المختصين .

المادة الثالثة :

تقوم السلطات المعينة في المادة الثامنة من معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، الموقع عليها في مكة المكرمة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٣١ م ، او من تعينه هذه السلطات ،

---

(١) نشرنا نص البروتوكول في المجلد الاول من هذا الكتاب .

بحسم الاختلافات التي تحدث ما بين الرعايا العراقيين ، ورعايا المملكة العربية السعودية ، اثناء وجودهم في المنطقة المحايدة ، وفق الاصول المذكورة في المعاهدة نفسها .

المادة الرابعة :

تحسم الاختلافات التي تقع ما بين رعايا احد الفريقين، المتعاقدين، الساميين، وبين رعايا دولة ثالثة ، اثناء وجودهم في المنطقة المحايدة ، من قبل موظفي الفريق المتعاقد السامي ، الذي يكون احد طرفي الخلاف من رعاياه . على انه في حالة وجود علاقة لرعايا كلا الفريقين المتعاقدين بالخلاف ، فيجري الحسم بالاشتراك ما بين السلطات المذكورة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق .

المادة الخامسة :

أ ـ في حالة وقوع اضطرابات تؤدي الى الاخلال بأمن المنطقة المحايدة ، وانتظامها ، وتؤثر على مصالح الفريقين المتعاقدين الساميين او رعاياهما الموجودين داخل المنطقة المذكورة ، او خارجها ، تقوم قوات الفريقين المتعاقدين الساميين باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة السكون الى حالته الطبيعية في المنطقة المذكورة .

ب ـ تجري المداولات ما بين السلطات المعينة في المادة الثالثة من هذا الاتفاق، للاتفاق على الخطة الواجب اتباعها في الاجراءات المشتركة ، المنصوص عليها في الفقرة المتقدمة من هذه المادة .

ج ـ تقوم السلطات المذكورة بمعاقبة الاشخاص الذين هم من رعايا دولتها المتبوعة ، عند القاء القبض عليهم ضمن المنطقة المحايدة ، من قبل اي من قوات الفريقين المتعاقدين الساميين ، اثناء التعقيبات المشتركة .

المادة السادسة :

يضع كل من الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، مخفرا متنقلا في المنطقة المحايدة على الدوام ، للتعاون فيما تقضي به مصلحة مملكتيهما طبقا لاحكام هذا الاتفاق .

المادة السابعة :

ليس في هذا الاتفاق ما يعارض احكام المعاهدات ، والاتفاقيات ، المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين .

المادة الثامنة :

يعتبر هذا الاتفاق نافذا منذ تاريخ تبادل وثائق ابرامه .

كتب في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الاول من سنة سبع وخمسين

بعد الثلثمائة والالف هجرية ، الموافق لليـوم التاسع عشر من شهر ايـار من سنة ثمان وثلاثين بعد التسعماية والالف ميلادية .

توفيق السويدي　　　　يوسف الياسين

وقد صادق مجلس النواب على هذه الاتفاقيـة « بالاتفاق » وذلك في جلسته المنعقـدة في يوم ٢ آب سنة ١٩٣٩ م اي في ايام « الوزارة السعيدية الرابعة » التي خلفت « الوزارة المدفعية الرابعة » التي عقدت هذه المعاهدة في ايامها .

اتفاق تنظيم شؤون الرعي وورد المياه
بين العراق والمملكة العربية السعودية

بالنظر لطبيعة اراضي البلدين ، وتوفر المراعي والمياه في قسم منها دون الآخر غالبا ، وبالنظر لما نصت عليه احكام العهود المرعية بين الحكومة العراقية ، والمملكـة العربية السعودية ، فقد جرت العادة على ان يستفيـد رعايا كل فريـق من مراعي الفريق الآخر ومياهه ، لذلك وجد من المصلحة تنظيم هذه الشؤون باتفاق يعقد بين الحكومتين سمي (اتفاق تنظيم شؤون الرعي وورد المياه) يضمن اجراء التسهيلات اللازمة لرعايا الطرفين ، عند الاستفادة من المراعي والمياه ، وذلك باعفاء حيواناتهم، وما يستعملونه لسد حاجاتهـم الشخصية من الرسوم الكمركية ، وكذلك مراقبـة الامراض السارية والاسلحة . ولما كان من المحتمـل ان يقيم رعايا احد الفريقين في مراعي الفريق الآخر ، مدة تتجاوز المدة المعينة لجباية الضرائب ، الامر الذي يؤدي الى عرقلة امر الجباية ، فقد عولجت هذه الناحيـة ايضا ، واصبح الاتفاق المذكور ضامنا لمصلحة الفريقين المتعاقدين ورعاياهما .

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق :

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

بناء على رغبتهما في وضع اسس معينـة لتامين استفـادة رعاياهما ، حسب عاداتهم المالوفة ، من المراعي ، والمياه الموجـودة في طرفي حدود مملكتيهما ، وبغيـة تنظيم شؤون المرعى والورد ، فقد قررا وضع اتفاق لهذا الغرض ، واعتباره ملحقا بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المنعقدة بينهما بتاريخ ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٤٩ هجرية ، الموافق ٧ نيسان ١٩٣١ ميلادية، وقد عينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي وزير الخارجية

عن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

صاحب المعالي الشيخ يوسف ياسين ، السكرتير الخاص لصاحب الجلالة الملك ، ورئيس الشعبة السياسية في ديوان جلالته .

وبعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها مطابقة للاصول ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى :

تعفى عشائر الفريقين المتعاقدين الساميين ، عند ارتيادهما المراعي الموجودة في اراضي الفريق المتعاقد السامي الآخر ، او استفادتها من مياهه ، من الرسوم الكمركية على حيواناتها ، وخيمها ، وادواتها المضربية ، واثاثها ، واطعمتها ، وكل ما يخص استعمالها واستهلاكها الذاتي ، على ان يحتفظ كل فريق بحق فرض الرسم الكمركي على الحيوانات والمواد التي تجري عليها معاملات تجارية بعد دخولها اراضيه .

المادة الثانية :

اذا تفشى مرض حيواني معد ، او وباء سار ، او غير ذلك ، فيحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بحق فرض التدابير البيطرية او الصحية الضرورية ، وتطبيق الاوامر الصادرة بمنع الاستيراد والتصدير .

المادة الثالثة :

يحتفظ كل من الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين ، بحق تحديد عدد الاسلحة التي تحملها كل عشيرة ترغب في الدخول الى اراضيه .

المادة الرابعة :

اذا رغب احد الفريقين ، المتعاقدين ، الساميين، في استيفاء الضرائب الحكومية من عشائره النازلة في أراضي الفريق المتعاقد الآخر ، فعلى السلطات المختصة المعينة في المادة الثامنة ، من معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، مخابرة بعضها البعض لتبليغ العشائر المذكورة بتلك الرغبة ، وان تسعى بالوسائل الممكنة لحملها على تلبيتها .
ويجوز للفريق المتعاقد السامي الاول ، ارسال احد موظفيه لاجراء التبليغ المطلوب، وفي تلك الحالة يتحتم على ذلك الموظف ان يحضر لدى الموظف المختص لدى الفريق المتعاقد الثاني ، الذي عليه ان يرفقه بأحد موظفيه ليجري التبليغ بحضوره .

المادة الخامسة :

يعتبر هذا الاتفاق نافذا من تاريخ تبادل وثائق ابرامه .

كتب في بغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الاول من سنة سبع وخمسين بعد الثلثمائة والالف هجرية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر ايار من سنة ثمان وثلاثين بعد التسعماية والالف ميلادية .

يوسف الياسين — توفيق السويدي

وفي الجلسة الحادية والعشرين من جلسات مجلس النواب ، المنعقدة في يوم ٢ آب ١٩٣٩ م ، جرى موضوع تصديق هذه الاتفاقية ، اي في ايام « الوزارة السعيدية الرابعة » التي خلفت وزارة السيد المدفعي ، وكانت اللجنة المشتركة بين لجنتي الداخلية والخارجية قد دققت في هذه الاتفاقية في يوم ٢٧ تموز من هذه السنة ، وارتأت :

« ان المادة الرابعة من هذه الاتفاقية ، مجحفة في جانب العراق ، لعدم انطباقها على اسس القوانين العراقية ، فقررت عدم الموافقة عليها ، وهي توصي المجلس العالي بعدم قبولها ، وترجو منه ان يوصي الحكومة المحترمة بالدخول في مفاوضة الحكومة السعودية المحترمة على اساس يكفل مصلحة الجانب العراقي ، وينطبق على الاسس القانونية العراقية » .

فقرر المجلس في جلسته المذكورة ان يؤجل التصويت على الاتفاقية الى اجل غير مسمى .

مشاكل العراق الخارجية

كانت لدى العراق مشكلات خارجية منوعة ، فرات وزارة الخارجية ان تهتبل فرصة انعقاد جمعية عصبة الامم ، فتوفد وزير الخارجية الى اوروبا لبحث هذه المشكلات . وفي يوم ٢٤ تموز سنة ١٩٣٨ م :

« وافق مجلس الوزراء على ايفاد وزير الخارجية توفيق السويدي ، الى جنيف ، ولندن ، وباريس ، للاغراض التالية :

١ ــ حضور اجتماع جمعية عصبة الامم ، ومجلس العصبة ، لتمثيل العراق ، وانتهاز هذه الفرصة للاتصال برجال السياسة والشخصيات المهمة ، الذين يمثلون حكوماتهم في الاجتماع المذكور ، بغية تعزيز وجهات نظر العراق .

٢ ــ حضور اجتماع وزراء الدول المشتركة في ميثاق سعد آباد في جنيف ، كما تم الاتفاق عليه مع الحكومة التركية .

٣ ــ الادلاء في مجلس العصبة بالبيان المتعلق بقضية الآثوريين ، الذي وعد بتقديمه في اجتماع السنة الماضية .

٤ ــ المداولة في قضية الاسكندرون ، وما يتفرع عنها .

٥ ــ درس قضية الجزيرة العليا ، والاتصال بالجهات المختصة بشأنها .

٦ ــ الاتصال برجال الدولة فيما يخص قضية فلسطين .

٧ ــ (أ) المداولة مع رجال الحكومة البريطانية في لندن لمعالجة قضية فلسطين.

(ب) المداولة مع الاتجاهات السياسية المتعلقة بالقضية العربية في الشرق القريب .

(ج) معالجة وضع شط العرب ، واتفاقية الملاحة ، وقضية الكويت .

(د) معالجة مبايعة الاسلحة .

« وقرر منحه مخصصات الايفاد ، ومصروفات النقل ، وفق المادة السادسة من نظام مخصصات السفر والايفاد رقم ١٧ لسنة ١٩٣٣ » اهـ.

وقد سافر الوزير السويدي في يوم ١٨ آب ١٩٣٨ م ، على راس وفد مكون منه ، ومن مستشار وزارة الداخلية الميجر ادمونس ، وملاحظ ديوان وزارة الخارجية ، عبد الله بكر ، على ان ينضم اليه وزير العراق المفوض في لندن رؤوف الجادرجي ، وان يقدم الوفد تقرير العراق عن اسكان الآثوريين في خارج العراق الى مجلس عصبة الامم في دورته للسنة المذكورة ؛ واصدرت الارادة الملكية ، بهذه المناسبة ، باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية عباس مهدي، مدة غياب الوزير الاصيل عن العراق ، في المهمة المشار اليها ، وعاد السويدي الى العراق في يوم ٢١ تشرين الاول ١٩٣٨ م .

اما القضايا التي اشار اليها مجلس الوزراء ، في قراره المثبت نصه اعلاه ، فقد عالجها السويدي بما عرف عنه من اطلاع واسع ، وبُعد نظر ، الا انه لم يتوصل الى حسم اي موضوع من هذه الموضوعات ، ولا سيما قضية فلسطين التي كانت السياسة البريطانية تراوغ فيها روغان الثعلب . اما قضية الاسكندرون فكان البحث فيها قد فات أوانه ، بعد ان وضعت القوات التركية النظامية هذه القضية امام الأمر الواقع .

تعديل الوزارة

لما الف السيد جميل المدفعي « وزارته الرابعة » في ١٧ آب ١٩٣٧ م ، احتفظ بمنصب « وزارة الدفاع » بالوكالة ، مضافا الى منصب « رئاسة الوزراء » .

ولما استقال وزير المواصلات جلال بابان من منصبه في يوم ٧ ايار ، صدرت الارادة الملكية باسناد « منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات » بالوكالة الى وزير المالية ابراهيم كمال .

وكان وزير المالية ابراهيم كمال ، بعد ان منح امتياز نفط البصرة الى احدى الشركات البريطانية في ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨ م ، يمني نفسه بتكوين وزارة جديدة ، تخلف وزارة المدفعي الرابعة ، التي طالت ايامها . وكثرت الدعايات ضدها ، فاخذ يشجع التشهير بزميله وزير الداخلية مصطفى العمري ، دماغ الوزارة المفكر وعقلها الواعي ، ليعجل في اسقاطها . وكان الوزير العمري هذا يرى نفسه ، احق برئاسة مجلس الوزراء ، لا من زميله ابراهيم كمال حسب ، بل من رئيس الوزراء نفسه ، ولكنه كان يسر حسوا بارتغاء ويرمي بالاشارة والايماء الى ان ابراهيم كمال غير كفؤ لان يكون رئيس وزراء .

وانتشرت دعايات ضد نزاهة الوزير مصطفى العمري ، ونشرت جريدة الاستقلال في عدديها المرقمين (٣٢٥٠) و (٣٢٥٢) الصادرين في اليومين ١٧ و ١٩ تشرين الاول ١٩٣٨ م مقالين خطيرين بالعنوانين : « الرشوة » و «الرشوة المتفشية» نالت فيهما من السيد العمري اي منال ، حتى اضطرت الحكومة الى سوق صاحب الجريدة عبد الغفور البدري ، الى محكمة جزاء بغداد ، بتهمة القذف في احد اعضاء الوزارة ، فقضت المحكمة بحبسه ثلاثة اشهر ، وكان رئيس الوزراء جميل المدفعي يتجاهر برغبته في التخلص من وزير داخليته ولكنه لا يجد سبيلا الى ذلك لعلاقة الوزير بآمر الفرقة الاولى محمد امين العمري .

وعاد وزير الخارجية توفيق السويدي الى العراق من اوروبا في ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٣٨ م ، وكانت بينه وبين مدير الخارجية العام صبيح نجيب العزي ، علاقات قديمة متناها اثناء اشتغالهما في اوروبا سوية ، فرشح نجيبا لمنصب وزارة الدفاع الشاغر ، وما هي الا ايام معدودات ، حتى صدرت الارادة الملكية في ٣١ تشرين الاول سنة ١٩٣٨ م باجراء هذه التنقلات :

١ ـ تعيين صبيح نجيب وزيرا للدفاع .

٢ ـ نقل مصطفى العمري من وزارة الداخلية ، وتعيينه وزيرا للعدلية .

٣ ـ نقل عباس مهدي من وزارة العدلية ، وتعيينه وزيرا للاقتصاد والمواصلات .

٤ ـ اسناد منصب وزارةالداخلية بالوكالة الى رئيسالوزراء جميل المدفعي.

ولم تستحسن الاوساط العسكرية تعيين صبيح نجيب وزيرا الدفاع ، لما جبل عليه من الغطرسة ، والخشونة ، واستصغار الغير . فقد كان يستدعي رئيس اركان الجيش الى المقابلة ، كما يستدعي الجندي البسيط ، مما ولد شعور الكراهية له في نفوس الكثيرين من الضباط ، وربما كان من اهم الاسباب لاسقاط الوزارة بعد تسنمه منصبه الوزاري بأقل من شهرين (١) .

الاجتماع الثاني الاعتيادي لمجلس النواب

افتتح مجلس الامة ، اجتماعه الثاني من دورته الانتخابية الثامنة ، في يوم الثلاثاء الموافق ٨ رمضان سنة ١٣٥٧ « ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ » في جلسة

---

(١) جاء في يوميات العميد الركن طه الهاشمي بتاريخ ١١ كانون الاول ١٩٣٨ م ص ٢٩١ — ٢٩٢ :
« طلب الامير زيد مقابلتي بالتلفون فذهبت اليه . فذكر لي جهوده في القضية العربية ، وانه بعد مجيئه الى العراق راقب الاحوال ودرسها فظهر له ان الوزارة غير ناجحة في اعمالها ، وان الاستياء عام ، وانه يود الاشتغال بالقضايا السياسية ، وطلب الي ان ابدي رايي فكنت حذرا جدا في الاجابة ، وتكلمت عن الاحوال بصورة عامة حسبما يشاع عنها ، واظهرت له مخاوفي من تدخل القبائل في امور الدولة . واخيرا قلت له : ان احسن خدمة يقوم بها هو الفات نظر الملك الى الحالة . فقال انه سوف يسأل رأي رشيد عالي ورستم حيدر أيضا » .

مشتركة حضرها الاعيان والنواب معا ، وبعد ان استمعوا الى « خطاب العرش » الذي أعدته « الوزارة المدفعية الرابعة » والقاه « الملك غازي » في حفلة الافتتاح المذكورة ، ذهب الاعيان الى مجلسهم ، وانتخبوا السيد محمد الصدر رئيسا لهم ، اما النواب فقد انتخبوا مولود مخلص رئيسا لمجلسهم . وقد اجل مجلس النواب جلساته شهرا واحدا اعتبارا من اول كانون الاول سنة ١٩٣٨ بموجب الارادة الملكية ، وهذا هو خطاب العرش الذي القاه الملك :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم لاجتماعه الثاني في دورته الثامنة ، مرحبين بكم ، ومتمنين لكم التوفيق والنجاح .

ايها السادة !

اننا لمغتبطون جدا لانفراج الازمة الدولية التي شملت اوروبا في الآونة الاخيرة ، بفضل الرغبة المشتركة التي ابدتها كافة شعوب العالم وحكوماته ، لتسوية المشاكل بالطرق السلمية ، وقد ساهم العراق في ذلك ، وفق الخطة السلمية التي سار عليها في الماضي ، قياما بواجبه كعضو في العصبة ، وحليف لبريطانيا ، التي تعمل حكومتنا على تعزيز اواصر الحلف والصداقة معها . ومن دواعي سرورنا ان نشاهد صلاتنا مع الدول الاجنبية سائرة على اسس المودة والصداقة .

ان حكومتنا دائبة على ترصين علاقاتها الاخوية مع المملكة العربية السعودية ، ولهذا الغرض قد عقدت معها في هذه السنة اتفاقا يتعلق بادارة المنطقة المحايدة ، وآخر بتنظيم شؤون الرعي ، ومعاهدة تتعلق بعائدية العشائر ، كما ان علاقاتنا مع المملكة اليمانية تسير وفق معاهدة الاخوة والتحالف ، وتزداد قوة ورسوخا .

ان حكومتنا شاعرة بالمسؤولية الملقاة على عاتق العراق دفاعا عن مصالحه ، وكعضو عامل في المجموعة العربية التي تحمل الرسالة في سبيل المدنية والسلم في الشرق الادنى ، وعلى شاطىء البحر المتوسط ، وعلى هذا ، فحكومتنا تراقب باهتمام نجاح الجارة الشقيقة سوريا في قضيتها ، لتتبوا مركزها كعضو آخر في المجموعة المذكورة . ان الجهود التي بذلتها حكومتنا في الآونة الاخيرة للاعراب بوضوح تام عن وجهة النظر العربية في القضية الفلسطينية ، تدعو الى الارتياح والاعتقاد بالوصول الى حل مرضي يصون حقوق العرب في فلسطين في القريب العاجل ، والامل بحليفتنا بريطانيا العظمى ان تعيد السلام والطمانينة الى البلاد بتحقيق ذلك .

ان روابط الصداقة مع الدول المجاورة سائرة على اساس الود والتعاون ، وان الفوائد التي نأمل حصولها من اتفاق الدول الشرقية الاربع ، وتعزيز صلاتها خدمة للسلم في الشرق الادنى ، قد تجلت في اجتماع مجلس الميثاق الرباعي الاخير المنعقد في جنيف ، وخاصة اثناء الازمة الدولية الاخيرة .

ان روابط الصداقة والاخوة مع الجمهورية التركية تزداد وثوقا ، على اساس الود والتعاون المتبادل ، كما ان علاقاتنا مع الجارة الصديقة ايران ، تزداد رسوخا ، وتواصل حكومتنا مفاوضاتها معها لعقد اتفاقية لتنظيم أعمال لجنة الحدود ، ويؤمل انهاء ذلك في القريب العاجل . والمساعي مستمرة لتنظيم علاقات المملكتين بعقد المعاهدات والاتفاقيات الاخرى ، التي قضت بعقدها معاهدة الصداقة .

ان حكومتنا قد عقدت اتفاقية تجارية مع مصر ، وانها على وشك ان تنهي المفاوضات لعقد اتفاقيات اخرى مع بولونيا ، وامريكا ، وهنغاريا ، وجيكوسلوفاكيا، ومعاهدة صداقة واتفاقية اقامة مع هنغاريا ، ويؤمل ان تتم هذه المعاهدات والاتفاقيات عن قريب .

ان من دواعي ارتياحنا ان يتمتع شعبنا بحياة هدوء واطمئنان ، وان تعتمد حكومتنا على ما أولاها من ثقة وتأييد ، لتنصرف الى القيام بمهامها الاساسية، ونشر لواء الامن في البلاد ، حتى ما كان منها محروما من ذلك بسبب الظروف القاسية ، وان حكومتنا لم تأل جهدا في تأمين وتعميم وسائل الصحة والرفاه في انحاء المملكة قدر الامكان ، وقد وجهت عنايتها الى توطين العشائر في الاراضي التي تم أو سيتم قريبا احياؤها في مشاريع ابو غريب ، والفراف ، والحويجة ، وغيرها . وقد تم تاسيس مصلحة نقل الركاب في العاصمة ، وزاولت اعمالها التي يتطلبها انجاز المشروع .

وستتقدم حكومتنا الى مجلسكم بلائحة قانون الميزانية العامة للسنة ١٩٣٩ م المالية ، مراعية في تنظيمها الاقتصاد التام والموازنة ، وذلك بعد اعادة النظر في وضع المؤسسات العامة للدولة ، وتعيين ارتباطها مع تثبيت خططها . كما ان تنفيذ منهج الاعمال الرئيسية جار طبقا للخطط المرسومة . وقد تم تطبيق قانون مراقبة المصارف ، كما ان الجهود مبذولة لتاسيس مصرف أهلي ، وعقد اتفاقيات لتشجيع التبادل التجاري ، وتنظيم التجارة من وجهة عامة ، وخاصة تجارة التمور .

وقد عملت حكومتنا على تحقيق الاغراض التي تتناول النواحي العمرانية ، والاقتصادية ، ومن المنتظر ان تسفر نهاية السنة المالية الحالية عن انجاز عدد من اهم مشاريع الري ، والمواصلات ، والتنظيم الفني . وقد اتخذت التدابير اللازمة للقيام بمشروع مصفى النفط ، والجهود مبذولة لاستئصال اخطار الفيضان ، بانجاز مشروع الحبانية وغيره ، كما ان الاعمال تتقدم تقدما مرضيا في سبيل اكمال تمديد سكة حديد بيجي ـ تل كجك، وجسري بغداد الحديدين، وانشاء جسر ثالث للسكك الحديدية والمواصلات العامة ، وقد تم عقد اتفاقية استثمار نفط المنطقة الجنوبية ، وبذلك حصلت موارد جديدة تساعد على نمو اقتصاديات البلاد .

ولما كان امر تقوية جيشنا من الواجبات الخطيرة ، التي يتحتم القيام بها للدفاع عن كيان المملكة ، فان حكومتنا عاملة لتحقيق هذه الغاية بمضاعفة المساعي لرفع مستوى كفاءته ، وتوسيعه ، مع تجهيزه بأحدث المعدات الحربية .

ايها السادة !

من دواعي اغتباطنا ان تزداد روح الثقة بالقضاء رسوخا ، وقد قامت حكومتنا بقدر الامكان بتطبيق الخطط التي ترمي الى توسيع التشكيلات القضائية في انحاء المملكة ، سدا للحاجة ، وقد اعدت بعض اللوائح لتنظيم الخدمة القضائية ، واصلاح القوانين العدلية بما يتناسب والتطورات الحديثة . ولم تأل حكومتنا جهدا في تعزيز النهضة العلمية ، ورفع مستواها ، وترقية معاهد التعليم العالي ، والعناية بدور المعلمين والمعلمات ، وتوجيه الدراسة الى النواحي المهنية ، قدر الامكان ، وتنقيح المناهج وفقا للاغراض المذكورة ، كما ان حكومتنا باذلة عنايتها في الاكثار من البعثات العلمية والفنية ، وعضد حركة التأليف والنشر العامة ، مما جعل العراق في مركز من شأنه توليد الثقة بمؤسساته العلمية .

وختاما أسأله تعالى ان يوفقكم ، ويسدد خطواتكم ، انه ولي التوفيق . اهـ (١)

امتياز نفط البصرة

يقول الخبراء الجيولوجيون ان في العراق بقاعا نفطية غزيرة ، لا يقل غناها عن بقاع النفط العالمية المعروفة ، وان التحريات التي اجريت حتى الآن ، دلت على ان منابع النفط العراقي ، ومنابع النفط الايراني ، هما من اصل واحد ، قد يتصل بمنابع « نفط باكو الروسية » .

وكانت تستغل نفط العراق الى عام ١٩٣٢ م ثلاث شركات معروفة وهي :

١ ــ شركة النفط الانكليزية ــ الفارسية المحدودة ، بموجب اتفاق ٣٠ آب ١٩٢٥م .

٢ ــ شركة النفط التركية المحدودة ، صاحبة امتياز ١٤ آذار ١٩٢٥ م المعدل في آذار ١٩٢٢ م .

٣ ــ شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة ، بموجب اتفاق ٣٠ نيسان ١٩٣٢ م .

وتنحصر مناطق اشغال هذه الشركات الثلاث في ولايتي الموصل وبغداد (بحسب التقسيمات الادارية العثمانية السابقة) اما امتياز النفط في المنطقة الجنوبية (اي في ولاية البصرة) فقد اعلن للشركات العالمية في عام ١٩٣٥ م ، ومنح الى « شركة نفط البصرة البريطانية » في عام ١٩٣٨ م ، بموجب اتفاقية ٢٩ تموز ١٩٣٨ م (٢) فقد

---

(١) الاجتماع الاعتيادي الثاني من الدورة الانتخابية الثامنة ص ١ ــ ٢ .

(٢) قال لنا السيد حكمة سليمان : انه عندما كان رئيسا للوزارة في عام ١٩٢٧ م ، وصل الى بغداد المستر جون سكليروس ممثل شركات النفط العاملة في العراق ، وقابله في ديوانه الرسمي ، عارضا عليه طلب منحه امتياز نفط البصرة . فقال له السيد حكمة : علينا ان ندخل في مفاوضات جديدة تستهدف خير

تقاطرت عدة شركات وافراد مستقلون بغيـة الحصول علـى امتياز النفط في هـذه المنطقة ، ولكن الحكومة تريثت في ترجيح احدى هذه الشركات طويلا . وفي يـوم ٢٧ تموز ١٩٣٨م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على كتابي وزارة الاقتصاد والمواصلات المرقمين م/٧٢٩ وم/٨٢٧ ، والمؤرخين في ١٩٣٨/٧/٩ و ١٩٣٨/٧/٢٧ م ، وعلى الطلبات المقدمة الى رئاسة مجلس الوزراء ، وبعد المداولة ، وجد ان الشروط التي حصل الاتفاق عليهـا بين الحكومة ومدير شركة النفط العراقية المستر جون سكليروس ، باعتبـاره ممثـلا عنها ، والذي اصبح ممثلا عن شركة نفط البصرة المحدودة ، بموجب الوكالة المؤرخة في ١٩٣٨/٧/٢٢م ، والمصدقة لدى كاتب عدل بغداد بتاريخ ١٩٣٨/٧/٢٦م ، أكثر نفعا للحكومة العراقية من الوجهات المالية ، وكفاءة الشركة التي يمثلها المومى اليـه من الناحيتين : المالية ، والفنية ، وشهرتها العالمية ، ووافق على الصيغـة النهائيـة لمسوّدة الاتفاقية المرفقة بالكتاب الاخير للوزارة المشار اليها في أعلاه ، والمقترح عقدها مع شركة النفط المذكورة ، ووافق ايضا على الكتب المتبادلة بين الحكومة ، والمستر جون سكليروس ممثل الشركة المذكورة ، وقرّر المجلس تخويل السيد ابراهيم كمال وكيل وزير الاقتصاد والمواصلات ووزير المالية ، التوقيع على الاتفاقية المشار اليهـا في أعلاه بالنيابة عن الحكومة » اهـ .

و « شركة نفط البصرة » هذه شركة فرعية من « شركة النفط العراقية » التي كانت تدعى « شركة النفط التركية » وقد تعهدت بدفع ٢٠٠،٠٠٠ ليرة انكليزية ذهبا الى الحكومة العراقية سنـويا ، اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٣٩ م ، الـى حـين الشروع في اصدار النفط بانتظام ، ويكون للحكومة بعد ذلك الحق في أخذ عشرين في المئة من النفط المستخرج ، تتصرف به كما تشاء ، وتبيعه لمن تشاء ، على ان لا تقل الكمية التي تستخرجها الشركة من النفط سنويا عن مليون طن ، وان تدفـع اربـع شيلنات ذهبا عن كل طن ، كما هي الحالة في الامتيازات السـابقة .

وكان المقرر ان يناقش مجلس النواب اللائحة القانونية المختصة باتفاقية النفط، موضوعة البحث ، في يوم الخميس الموافـق ١٠ تشرين الثـاني ١٩٣٨ م ، فقامت مظاهرات صاخبة في بغداد احتجاجا على عقد هذه الاتفاقية .

وفي يوم السـبت الموافق ١٢ من هذا الشهر ، شرع المجلس المذكور في مناقشة

العراق والشركة معا ، فان في بغداد شائعات تقول ان الشركة وزعت مبلغا يتراوح من عشرين الى خمسة وعشرين الف باون عندما منحت الامتياز في ١٤ اذار ١٩٢٥ م ، وان في استطاعته ان يامر باجراء التحقيق مع الذين تتناولهم هذه الشائعات . وسأله : هل تريد ان تشوه سمعة نزيهة مثل سمعتي دون ان تحقق للعراق منافعه وحقوقه المشروعة ! فانتفض سكليروس غاضبا ، وخرج الى وزير الخارجية الدكتور ناجي الاصيـل ، ونقل اليه ما سمعه من حكمة بك وقال : ما دام حكمة سليمان على راس وزارة العراق فلا يمكن لنا المفاوضة فلما نقل الوزير هذه المقالة الى رئيس الوزراء ، اصـدر هذا امـره الى مدير شرطـة بغداد السيد علي الحجازي فأخرج سكليروس من العراق فورا ، ولما احتج السفير البريطاني على طرد المومى اليه من البلاد على هذه الصورة ، أخبر بالذي قاله الى وزير الخارجية العراقية فسكت على مضض .

هذه اللائحة ، فانبرى الى نقد الاتفاقية كل من السادة : رستم حيدر ، وطه الهاشمي ، ومحمود رامز ، والسيد عبد المهدي ، فرد عليهم وزير المالية ابراهيم كمال ، ردودا قاسية لا تتعلق بالاسس والمبادىء العامة ، التي نقدها المشار اليهم ، بل تناولت امورا لا علاقة لها بموضوع النفط ، ولطّف الجو وزير الخارجية توفيق السويدي ، فخفف من الاثر الذي تركه خطاب زميله وزير المالية في النفوس . وعند وضع اللائحة في التصويت قبلت باكثرية ٦٧ صوتا « للحكومة » ضد ثمانية اصوات « للمعارضة » وتغيب عن الجلسة ٣٨ نائبا .

صدى وفاة اتاتورك

كان رئيس الجمهورية التركية كمال اتاتورك قد لبى دعوة ربه في ١٠/١١/١٩٣٨ م ، فنعاه رئيس مجلس النواب العراقي الى اعضاء المجلس المشار اليه في الجلسة المنعقدة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ م ، فقرر المجلس ان يبرق مقام الرئاسة هذه البرقية الى :

معالي رئيس المجلس الوطني الكبير المحترم ـ انقره

كلفني مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة صباح اليوم ، ان ابلغكم تعزيته ، ومشاركته لكم في المصاب الاليم ، بفقدان منقذ تركيا العظيم ، المرحوم فخامة كمال اتاتورك ، وقد اوقف جلسته حداداً على الراحل الكريم .

١٢/١١/١٩٣٨ م   رئيس مجلس النواب

وقد تلقى رئيس المجلس هذا الجواب في اليوم الرابع عشر من شهر تشرين الثاني ١٩٣٨ م :

صاحب المعالي رئيس مجلس النواب ـ بغداد

اشكركم كثيرا على البرقية العاطفية الصميمة التي تفضلتم معاليكم بارسالها ، باسم مجلس النواب ، بمناسبة فقد رئيسنا العظيم ، فقد لاقت هذه البرقية الشكر الجزيل من قبل المجلس الوطني الكبير ، كما اعرب عن شكري العظيم .

١٤/١١/١٩٣٨ م   راندا

مقدمات استقالة الوزارة

توطئة :

لما استدعي حكمة سليمان جميلا المدفعي من دمشق ، ليكون وزيرا للدفاع في وزارته ، ندب الجيش كلا من اللواء يوسف العزاوي ، والعقيد صلاح الدين الصباغ ، ليكونا في استقبال القادم الكبير ، وليلتمسانه زيارة « معسكر الوشاش » زيارة

قصيرة ، بصفة كونه الوزير المرتقب ، فلما وصل المدفعي الى بغداد ، وكلف بتكوين وزارة جديدة ، قصد المعسكر المذكور وقال لسعيد التكريتي ولبقية زملائه :

«اني لا اقبل هذه المسؤوليةالحرجة ما لم تتعهدوا لي بأنكم تشتغلون بواجباتكم العسكرية فقط ، وتتركوني اشتغل بواجباتي السياسية » .

فأجابوا جميعا بالموافقة . ولما اخبر صلاح الدين رفقاءه بما جرى لم يقبلوا ، وبداوا بتحريض الضباط الصغار المنسوبين اليهم ليشتغلوا ضد الوزارة (١) .

مرسوم منع الدعاية المضرة :

ورات « الوزارة المدفعية الرابعة » ان تستصدر مرسوما مستعجلا تعالج بـه امور المملكة القلقة، وتقضي على التحزبات التي ظهرت فيداخل الجيش، والتي كانت تقض مضجعها ، فوضعت « مرسوم منع الدعايات المضرة » وقالت في اسبابه الموجبة ما يلي :

« وجدت الحكومة ان الحالة التي صارت اليها البلاد على اثر الحوادث الاخيرة، تستدعي الاسراع في استصدار تشريع من شانه ان يحول دون افساح المجال لقيام بعض الاشخاص ، بأعمال من شأنها ان تعكر صفو الامن والهدوء ، والاستقرار، الذي اعتبرته الحكومة من اهم الواجبات التي عليها ان تعمل على توطيدها ، وعلى ذلكروؤي من الضروري استصدار المرسوم ، الموضوع البحث ، الـذي وان كانت الاعمـال المنصوص عليها فيه معاقبا عليها لدرجة ما ، بمقتضى القوانين المرعية ، الا انالضرورة اوجبت معالجة هذه القضايـا بسرعة لا تتوفر في اجراء المحاكـم ، وحسب قناعـة الحكومة ، المستندة الى تقارير ليس من المصلحة ان تكون موضوع بحث ومنـاقشة علنية امام المحاكم ، في وضع البلاد الراهن . على انه لوحظ نظرا لهذه الاعتبارات ، ان لا تكون التدابير المتخذة تجاه من يقوم بهذه الاعمال ، متضمنة عقوبات شديدة ، وانما اكتفي بالزام هؤلاء بالاقامة ، او عدم الاقامة ، في اماكن معينة ، ووضعهم تحت مراقبة الشرطة ، الامر الذي اعتبر كافيا للردع والحيلولة دون التمادي في ارتكـاب الاعمال المضرة ، ونظرا الى ان طبيعـة تطبيق هذه التدابير بحـق الموظفين تؤثر على امكان الاستمرار على قيامهم بواجبات وظائفهم على الوجه المطلوب ، فضلا عما في ارتكابهم الاعمال التي تستدعي تطبيق هذه التدابير عليهم ، مما يدل على فقدان حسن السيرة والاخلاص للدولة عندهم ، فقد وجد من الضروري فصلهم من الوظيفة في هذه الحالة كما هو نص المادة الخامسة من المرسوم » . اهـ .

خلاصة المرسوم :

وقد نصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن :

« لمجلس الوزراء ، اذا اقتنع بقيام اي شخص عراقي بدعاية مضرة ، بنـاء على

---

(١) اللواء يوسف العزاوي في جريدة « المواطن » العدد ١٤ الصادر بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٢ م .

تقرير يرفعه وزير الداخلية ، ويضمنه الاسباب المؤيدة لذلك ، ان يقرر لزوم اقامته في مكان معين ، او منعه عن الاقامة في مكان او امكنة معينة في داخل العراق ، لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، يكون الشخص في خلالها تحت مراقبة الشرطة » .

ونصت المادة الرابعة منه على ان « لا يمنع تطبيق احكام هذا المرسوم ، من اتخاذ التعقيبات القانونية بمقتضى اي قانون آخر » .

كما ان المادة الخامسة من المرسوم نصت على ان « يفصل الموظف الذي تطبق عليه احكام هذا المرسوم ، ويكون لقرار الفصل عين الاثر المترتب على مقررات الفصل الصادرة من مجلس الانضباط العام » .

لم يطبق « مرسوم منع الدعاية المضرّة » رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧م « وقد قلبه مجلس النواب الى قانون منع الدعاية المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨م » على احد ما ، طيلة الخمسة عشر شهرا التي اعقبت صدوره ، وكانت الوزارة تعالج المعارضة بأساليب خاصة ، ولكن ضجر هذه « المعارضة » من طول المدة التي بقيت خلالها « الوزارة المدفعية الرابعة » على دست الحكم ، وبقاء الشخصيات السياسية الكبيرة في خارج المناصب ، سبّبا اقلاق الوزارة على اية صورة كانت ، والتشهير بها بحق وبدون حق .

وكان نوري السعيد ، وطه الهاشمي ، قد عادا الى بغداد واخذا يتصلان بكبار ضباط الجيش ، ويستمعان الى تظلماتهم ، وتشبثاتهم لاسقاط وزارة المدفعي . وكانت اجتماعات مطولة يعقدها هذان القطبان مع العقداء الاربعة : صلاح الدين الصبّاغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، ومع سائر الضباط المتقدمين ، مما باعد الشقة بين الوزارة وقادة الجيش . فقد كانت المعارضة تريد محاكمة القائمين بانقلاب ٢٩/١٠/١٩٣٦م ، واعدامهم ، على حين كانت سياسة الوزارة تستهدف اسدال الستار . وهكذا اخذ تقارب نوري وطه من الضباط يشتد آنا فآنا ، ويتخذ شكل مؤامرة للاطاحة بالوزارة ، ولا سيما بعد قيام الرئيس المدفعي بمحاولة اضعاف نفوذ العقداء الاربعة ، بتقريب اصدقائه الضباط ، وتعيينهم في مناصب حساسة ، ثم اسناده منصب وزارة الدفاع الى صبيح نجيب ، حيث اعتبر هؤلاء الضباط هذا التقريب وهذا الاسناد تحديا سافرا لوحدتهم وقوتهم .

تطبيق المرسوم :

وفي اوائل شهر كانون الاول من عام ١٩٣٨ م كانت « الوزارة المدفعية الرابعة » قد ضاقت ذرعا بالمعارضة فاعلنت وزارة الدفاع دعوة خريجي الدراسة الحقوقية الى « دورة ضباط الاحتياط » وهي الدورة التي ينص عليها قانون الدفاع الوطني .

ان هذه الدعوة وان تكن شرعية في الواقع ، ولكنها كانت مجمدة من قبل ، فقرر فريق ممن تشملهم الدعوة القيام بمظاهرات احتجاج على تقديم خريجي الحقوق على خريجي الدراسات العالية الاخرى ، وعين يوم ١٤ كانون الاول موعدا للقيام بهذه

المظاهرات ، وكانت الوزارة قد ضاقت ذرعا بالمعارضة ـ كما قدمنا ـ فاستصدرت ارادة ملكية بتعطيل مجلس النواب لمدة شهر واحد . لتقوم بما تراه مناسبا ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته المنعقدة في يوم ١٢ من هذا الشهر :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الداخلية المرقم م. خ/٧١١ والمؤرخ في ١٩٣٨/١٢/١١م ، وقرر منع كل من الاشخاص الآتية اسماءهم من الاقامة في أي مكان داخل العراق ، عدا المحل المبين ازاء اسمه لمدة سنتين ، يكون خلالها تحت مراقبة الشرطة ، وفقا لاحكام المادة الرابعة من قانون منع الدعاية المضرة رقم ٢٠لسنة ١٩٣٨م . وذلك بناء على الاسباب المبينة بكتاب وزارة الداخلية :

١ ـ اسماعيل الآغا	(الفاو)
٢ ـ علي محمود الشيخ علي	(بدره)
٣ ـ داود السعدي	(حلبجه)
٤ ـ شاكر الوادي	(سوق الشيوخ)
٥ ـ جميل عبد الوهاب	(علي الغربي)
٦ ـ علي غالب	(عنه)

وكانت الوزارة تعتقد ان تطبيق هذا القانون ، بحق هؤلاء الذوات ، سيخفف من حدة الازمة . ويقضي على روح المعارضة ، فلما اتضح لها العكس ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٠ كانون الاول سنة ١٩٣٨م تطبيق هذا القانون بحق وجبة اخرى من السياسيين وهم :

١ ـ عبد القادر السيّاب	(كويسنجق)
٢ ـ رشيد عالي الكيلاني	(عنه)
٣ ـ طالب مشتاق	(قلعة صالح)
٤ ـ عبد الوهاب محمود	(تلعفر)
٥ ـ فائق السامرائي	(زاخو)

ولما كان تطبيق هذا القانون شمل رشيد عالي الكيلاني ، من رؤساء الوزراء السابقين ، قصد رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الوزراء جميل المدفعي ، في مكتبه يوم ٢١ كانون الاول ، واحتج على تطبيق هذا المرسوم بحق رئيس وزراء سابق قائلا : انه يخشى ان يكون ذلك سابقة خطرة تتهدد رؤساء الوزراء بالاعتقال في المستقبل ، الامر الذي يستلزم التفكير به طويلا . فلاطفهالمدفعي، ووعد سماحته باعادة النظر في هذا القرار ، وفي الوقت نفسه اكد المدفعي للصدر انه اصدر اوامره اللازمة بتوفير اسباب الراحة للكيلاني (١) .

---

(١) قبض على السيد رشيد عالي الكيلاني بعد غروب شمس اليوم العشرين من شهر كانون الاول ١٩٣٨م وابعد الى قرية « عنه » على سيارة مكشوفة في غسق الليل . وكانت درجة الحرارة ليلتئذ ٤ تحت الصفر، وتبعد قصبة « عنه » عن العاصمة بغداد (٣٢٧) كيلومترا الى الغرب ، والطريق اليها وعر غير معبد ولا مزلت .

تأثير تطبيق القانون :

كان المتآمرون على قتل الفريق بكر صدقي العسكري في « الموصل » في يوم ١١ آب سنة ١٩٣٧ م ، يتوقعون من رئيس الوزراء جميل المدفعي ، ان يقضي على افكار بكر صدقي ومبادئه ، بعد ان قضوا هم على حياته ، وعلى هذا قابلوا تكوينه وزارته الرابعة بمنتهى الغبطة والسرور ، ولكنهم لما وجدوا جميلا يعلن سياسة « اسدال الستار على الماضي القريب والبعيد » صاروا يتنكرون له ، ويتصلون بالعاملين على تقويض حكمه في السر وفي العلانية ، ولما شعر المدفعي بذلك ، اخذ يتشبث بادخال نوري السعيد وطه الهاشمي عضوين في وزارته ، واجرى اتصالات كثيرة لتحقيق هذا الغرض دون التوصل الى اية نتيجة .

وجاء تعيين صبيح نجيب العزّي وزيرا للدفاع في اواخر تشرين الاول « ضغثا على ابالة » ولا سيما بعد ان شعر المتآمرون على حياة بكر صدقي ، بأن الغرض من توسيد العزّي هذا المنصب الوزاري ، التنكيل بهم ، وتشتيت شملهم ، تمهيدا لاخراجهم من الجيش فاعتصبوا عليه (١) يضاف الى ذلك ان الوزير الجديد أقرّ توصيات البعثة الاستشارية البريطانية في وزارة الدفاع ، المتعلقة بتنسيق الجيش العراقي ، وهي التوصيات التي كان الضباط القوميون يرون في تطبيقها خطرا على الجيش ، كما اطلق العنان لهذه البعثة الاستشارية لتتجاوز حدود صلاحياتها ، وشرع في احداث تغييرات اساسية في التشكيلات الآلية ، واحاط نفسه بزمرة اوجبت القيل والقال .

وكان الضباط المقرّبون من رئيس الوزراء ، امثال السادة : نظيف الشاوي ، وسعيد التكريتي ، ويوسف العزاوي ، يؤكدون لرئيس الوزراء ، ولوزير الدفاع ، وجوب عدم الاهتمام بالضباط القوميين ، لضآلة تأثيرهم في الجيش (٢) وكان في

---

(١) يقول العميد الركن طه الهاشمي في يومياته بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٣٨ (ص ٢٩٤) :
« زارني حسين فوزي — رئيس اركان الجيش — في داري فاخذ يتذمر من معاملة صبيح نجيب . فقلت له : ان الامر بيده ، لماذا لا يستند على الفئة المخلصة ، ويقاوم أعمال الوزير التي تخل بالضبط ؟ » .

(٢) شعر لفيف من الضباط القوميين ، أضراب العقداء : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى الخياط ، ونظيف الشاوي ، وسعيد التكريتي ، ويوسف العزاوي ، وغيرهم ، شعروا بعد انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م ، ان السياسة استغلت الجيش العراقي في تحقيق أطماعها الخاصة ، فالفوا جمعية سرية منهم تعمل على مناهضة هذا الاستغلال ، وتؤيد كل سياسة تستهدف القضاء على المبادىء الهدامة والأفكار المسمومة . وبعد ان نجحت هذه الجمعية في تدبير مقتل الفريق بكر صدقي ، رحبت بـ « الوزارة المدفعية الرابعة » ترحيبا قلبيا ، وصارت تعلق الآمال عليها . فلما وجدت الوزارة تميل الى تناسي الماضي ، وان الملك غازي يقف وراءها ، اختلف أعضاؤها في موقفهم من الوزارة ، وانشق عليهم السادة : نظيف الشاوي ، وسعيد التكريتي ، ويوسف العزاوي ، فأصبحوا من أنصار الوزارة القائمة ، على حين أخذ الباقون يناصبون هذه الوزارة العداء السافر . وكان لتعيين صبيح نجيب وزيرا للدفاع في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٨م صدى أليم في نفوس من كان يناوىء الوزارة ، ولا سيما بعد أن أخذ الوزير يتجاهر بالغطرسة ، ويحتقر كبار القادة ، ويستغل غياب قائد الفرقة الاولى « محمد أمين العمري » في أوروبا

مقدمة هؤلاء الضباط القوميين العقداء : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى الخياط ، فكان هؤلاء يجتمعون مع السيدين : سامي شوكت وتحسين العسكري تارة في دار نوري السعيد ، وطورا في دار طه الهاشمي ، وكانوا ينتقدون سلوك الوزارة القائمة ، وينسبون اليها الاخطاء في تصريف امور الدولة ، كما كانوا يرون ضرورة ماسة في تكوين وزارة جديدة يرأسها احد الزعيمين : نوري السيد او طه الهاشمي . فارادت « الوزارة المدفعية » ان تطبق « قانون منع الدعاية المضرة » بحق هؤلاء العقداء الخمسة ، وبحق الزعيمين السياسيين : السعيد والهاشمي ، فاسقط في يدها ، فقد ندب العقداء الخمسة خامسهم : سعيد يحيى الخياط ، ليقابل وزير العدلية : مصطفى العمري ، ويتحقق منه عن الشائعات القائلة بان الوزارة القائمة ستطبق « قانون منع الدعايات المضرة » بحقهم ، وبحق السيدين : نوري السعيد وطه الهاشمي ، فلما تحقق الخياط من العمري صحة هذه الشائعات ، ونقل ذلك الى زملائه العقداء ، أسرع هؤلاء الى معالجة الموقف بسرعة فائقة .

حركة انقلاب جريئة :

فقد شعر فريق من الضباط المتمسكين بالسيد المدفعي ، بعد نفي السيد رشيد عالي الكيلاني الى عنه ، ان في نية العقداء الخمسة : صلاح الدين ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى ، القيام بحركة ما ضد « الوزارة المدفعية الرابعة » فذهب كل من القادة : نظيف الشاوي ، ويوسف العزاوي، وسعيد التكريتي ، الى دار السيد المدفعي ، واعلموه بحضور وزير الدفاع صبيح نجيب ، ان في نية العقداء القيام بانقلاب ضد الوزارة القائمة ، فانكر وزير الدفاع صحة هذا الخبر ، وطلب الى القادة ان يتركوا الامر لمعاليه (١) .

ثم قصد اللواء يوسف العزاوي الى دار نوري باشا السعيد « ورجاه ان يترك الجيش كوسيلة يتخذها في نزاعه الحزبي والسياسي ازاء خصومه ، فاصر نوري على انه لن يترك حكم المملكة التي تعب على تكوينها ، وانه سيعمل كل وسيلة في هذا السبيل » (٢) .

واجتمع العقداء الخمسة في غرفة اولهم « مدير الحركات العقيد صلاح الدين الصباغ » قبيل ظهر اليوم الرابع والعشرين من شهر كانون الاول لسنة ١٩٣٨م ، وحضر اجتماعهم العقيد عزيز يا ملكي ، ووضعوا خطة محكمة لاسقاط الوزارة

فيقوم باجراء تنقلات في الضباط . وزاد الامر تعقيدا ما أشيع عن اقتراح وزير المالية ابراهيم كمال ، على زميله وزير الدفاع صبيح نجيب ، باحالة لفيف من الضباط القوميين على التقاعد ، وارتياح الوزير لهذا الاقتراح ، فقرر القوميون التخلص من الوزيرين معا ، اي من ابراهيم كمال ومن صبيح نجيب ، عن طريق اقالة الوزارة برمتها فقاموا بحركتهم الانقلابية الآتي بحثها .

(١) يوسف العزاوي في جريدة « المواطن » العدد ٤٤ الصادر بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٥٢م .

(٢) محمود الدرة في جريدة « المواطن » العدد ٩ الصادر بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٥٢م .

القائمة ، وعهد الى « العقيد محمود سلمان » ان يسحب كتيبته الى « معسكر الرشيد » والى العقيد عزيز يا ملكي تهيئة سيارات نقل الجيش لنقل قطعات مشاة من الوشاش الى المعسكر مع العتاد وعتاد المدفعية ، ونفذت الخطة في عصر يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨م بنجاح وبكتمان تام » (١) .

وبالغ العقداء في اتخاذ تدابير الحيطة والحذر ، فارسلوا فصيلا من الجند المسلح الى دار العميد الركن طه الهاشمي ، وآخر الى دار نوري باشا السعيد لحمايتهما ، ومنع وصول الاذى الى الساكنين فيهما ، وما لبثوا ان انذروا قطعاتهم ، فبعثوا العقيد عزيز ياملكي لمقابلة السيد جميل المدفعي ، وتبليغه برغبة الجيش في تخلي وزارته عن الحكم فورا .

وكان المدفعي في دار صديقه العين عبدالله صافي ، حين تبلغ بهذا الانذار في الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر اليوم المذكور ، اذ كان مطمئنا الى ان الجيش يقف الى جانبه ، ويؤيد اجراءات وزارته ، ولما كان وزير الدفاع حاضرا ، ساله الرئيس عما يقوله العقيد الموفد ؟ فانكر الوزير وجود حالة الانذار في الجيش ، كما انكر وجود تكتل او استياء لدى القادة . فسأل الرئيس المدفعي ، العقيد ياملكي « عما اذا كان سعيد التكريتي ، ونظيف الشاوي ، واسماعيل صفوة ، وحميد الشالجي ، مدير الشرطة العام ، قد احيطوا علما بذلك ؟ » فاجابه يا ملكي ان هؤلاء الضباط يتسامرون الآن في النادي ، ولا علم لهم بما يحدث ، فقال جميل المدفعي ليا ملكي : انني لا اريد ان تسفك دماء ابناء البلاد ، وسأستقيل . فذهب يا ملكي الى رئيس اركان الجيش في داره ، واخبره بما فعله زملاؤه القادة ، وطلب منه الذهاب الى مركز الحركة في معسكر الرشيد ، فوافقه وذهب ليتولى قيادتها » (٢) .

يقول العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ١٢٣ من مذكراته (فرسان العروبة في العراق) .

« وكم حرّضنا نوري على اسقاط وزارة ليكون هو رئيسا للوزارة ، فيطبق ما في جعبته من مشاريع واعمال جبارة تدعم استقلال العراق ، وتخدم بلاد العرب . وتحقق وحدتها ، وانه متآزر مع زعماء البلاد العربية ، وانه وطه سيسدان الفراغ الذي تركته وفاة المغفور له الملك فيصل الاول ، ما زلنا نحن بجانبهما ونمنحهما تأييدنا ؟ » اهـ .

« واخيرا اضطر المدفعي الى الاتصال بنوري السعيد ، وطلب اليه ضمان الامن العام ، وهو شرط اساسي لاستقالة الوزارة القائمة ، فرد عليه نوري : ان الجيش كان قد سلب ثقته من الوزارة الهاشمية الثانية ، فاقالها في ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦م ، وانه سلب هذه الثقة من الوزارة السليمانية ، فاقالها في ١٧ آب ١٩٣٧م ، وانه الآن يسلب ثقته من الوزارة المدفعية الرابعة ، فعليها ان تترك الحكم ، ولا تكون سببا

---

(١) جريدة « المواطن » العدد الثامن الصادر بتاريخ ١٦ شباط ١٩٥٢م .
(٢) جريدة « المواطن » العدد ٨ الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٦م .

لاراقة الدماء ، فاذعن الرئيس النبيل جميل المدفعي للامر الواقع ، وجمع مجلس وزرائه في داره في غسق الليل ، وقد تأخر وزير العدلية مصطفى العمري عن الحضور (١) ، وبعد ان بسط لزملائه الموقف المتحرّج في البلاد ، وكيف ان الوزارة اخذت اخذا ، سألهم الراي ؟ فقال فريق بوجوب التمسك بكراسي المسؤولية ، والقضاء على هذه الحركة ، التي نعتها بالهدامة ، وكان في مقدمة هؤلاء الوزيران : صبيح نجيب وابراهيم كمال ، وقال الآخر بوجوب ترك الحكم حفظا للامن ، وحقنا للدماء ، وكان المدفعي اكثر الوزراء زهدا في الحكم ، واقلهم طمعا في كراسيه الوثيرة، فأوفد مولود مخلص الى معسكر الرشيد ليقنع القادة بصرف النية عما كانوا قد صمموا عليه ، ولكن الوسيط اخفق في وساطته ، وسمع بعض الكلمات النابية ممن كان يثق بهم ، ويعتمد عليهم » (٢) وقد حاول اللواء سعيد التكريتي عرقلة الحركة الانقلابية ففشل .

وحاول رئيس اركان الجيش الفريق حسين فوزي ، الاتصال بالملك غازي ليعرض عليه تطور الموقف ، فرفض رئيس الديوان الملكي رشيد الخوجه تحقيق هذه المحاولة ، وما لبث ان « طلب اليه ان يذكر له لماذا يطلب المقابلة ؟ ثم عين له موعدا بعد اربع وعشرين ساعة » (٣) .

وفي الوقت المحدد « ذهب حسين فوزي ليلا الى البلاط ، وكان الوزراء حاضرين عند الملك ، فذكر سوء تصرف وزير الدفاع ، الذي هيّج الضباط واخل بالضبط ، وان الجيش يطلب استقالة الوزارة » (٤) « وكانت الحالة في البلاط مضطربة اشد الاضطراب لان الملك لا يعرف ماذا يعمل ؟ حتى انه وصلت به الى ان يستنكر عمل الجيش ، ويطلب من الحكومة ان ترافقه في السفر الى كركوك ليلا ، ومن هناك يستخدم القوة العسكرية الباقية خارج بغداد فيقاتل بها المتمردين . ولكن نصيحة حكيمة قدمها له رئيس الوزراء بأن لا يفعل ذلك » (٥) فلما تطور الموقف الى ما ذكرناه ؛ اتصل الملك برئيس اركان الجيش هاتفيا ، وقال له : ان جلالته سمع بوجود حركة شيوعية في معسكر الرشيد ، فانكر الرئيس ذلك ، واضاف الى هذا الانكار قوله « اننا نأتمر بامرك يا صاحب الجلالة ، ولكننا لا نريد حكومة جميل

---

(١) جاء في ص ٣٠٧ من مذكرات توفيق السويدي ما نصه :

« وكان مفهوما أن وزير العدلية تد تلكا في الحضور ، لأنه كان حانقا على الوزارة ، لتوجيهها اللوم اليه تبلا عندما كان وزيرا للداخلية ، لقيامه بأعمال أوجبت القيل والقال لدى الراي العام ، والتذمر لدى الوزارة، فطلبت منه الانتقال من الداخلية الى العدلية صيانة لكرامته ، واذا امتنع عن ذلك اصبح مضطرا على الاستقالة واذا امتنع كذلك عن الاستقالة فلا يبقى حينئذ سوى اقالته ، مما حمله على قبول أهون الشرين ، وقبل وزارة العدلية لكنه بدأ ينسجم مع المعارضين والمحركين في الجيش . وقد ساعده على حركاته ودسائسه وجود ابن عمه أمين العمري في منصب محترم في الجيش » اهـ .

(٢) كتاب « تاريخ العراق السياسي الحديث » ص ١٨٤ من المجلد الثالث .

(٣) مذكرات طه الهاشمي ص ٢٩٨ .

(٤) مذكرات العميد طه الهاشمي ص ٢٩٨ .

(٥) مذكرات توفيق السويدي ص ٣٠٧ .

المدفعي » فأوفد صاحب الجلالة رئيس ديوانه السيد رشيد الخوجه (١) الى المعسكر ليتحقق صدق هذه القالة ، ولما جاء الى معسكر الرشيد وتجلى له الموقف على حقيقته ، وثق السيد المدفعي بانتهاء حكمه ، فرفع الى جلالة الملك كتاب استقالة وزارته وهو :

كتاب الاستقالة والجواب :

سيدي صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله :

بالنظر لما اقتضته مصلحة البلاد ، ارفع استقالتي لجلالتكم راجيا قبولها (٢) والله أسأل ان يوفق جلالتكم لخدمة الامة والوطن .

بغداد ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨م — العبد المخلص ــ جميل المدفعي

وفي اليوم التالي وجه الملك غازي الى الرئيس المستقيل هذا الجواب :

عزيزي جميل المدفعي — ج/٩٣٧

تلقيت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٤ كانون الاول ٩٣٨م ، واسفت جدا لمفارقتكم رئاسة حكومتي . ولا يسعني الا ان اعرب لكم ، ولزملائكم ، عن تقديري الفائق للخدمات الجليلة ، والجهود الصادقة التي اديتموها طيلة مدة بقائكم في دست الحكم ، آملا ان لا تحرم المملكة من خدماتكم ، وحسن درايتكم في اية صفة اخرى .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة وسبع وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الاول سنة الف وتسعمائة وثماني وثلاثون الميلادية .

غازي

---

(١) قال لنا السيد رشيد الخوجه رئيس الديوان الملكي ما يلي بالحرف :

بعد أن سلم العقيد عزيز ياملكي انذار الجيش الخطي الى المدفعي في دار العين عبدالله صافي وخرج ، استدعاني المدفعي من نادي السعدون ، واطلعني على نص الانذار لعرضه على جلالة الملك . فسألته عن رأيه في الموضوع ؟ فاجاب انه يفضل الاستقالة على المشكلات . ثم ذهبت الى قصر الزهور ، وعرضت الامر على صاحب الجلالة ، فاستدعى الملك السيد محمد الصدر ، والسيد المدفعي ، ومولود مخلص ، ليبحث الموقف معهم ، وما لبث أن أوفدني الى معسكر الرشيد لاستجلاء الحقيقة ، فوجدت العقداء مجتمعين . فسألتهم عما عندهم ؟ وما يشكون منه ؟ فاجابوا بانهم متذمرون من تصرفات وزير الدفاع العزي ، فقلت لهم أن من حسن الحظ أومن سوء الحظ أن الوزارة استقالت فعلا ، وأن من حسن الحظ ايضا أن يكون الضباط متفقين الآن ، ولكن اخشى أن ياتي يوم لا يكون فيه مثل هذا الاتفاق ميسورا ، فتكون النتيجة انقساما غير محمود . ثم استصحبتمعي رئيس أركان الجيش الفريق حسين فوزي لمقابلة الملك ، وقلت له في الطريق : انكم تقولون بصيانة الدستور ، وقد غاب عنكم أن حركتكم هذه طعنة نجلاء للدستور فأجاب : ارجو ان تكون هذه الاولى والاخيرة .

(٢) سألنا توفيقا السويدي ، أحد أركان وزارة المدفعي المستقيلة : هل كان الانقلاب العسكري الذي أطاح بالوزارة المدفعية الرابعة سيقع لو لم يستوزر السيد المدفعي صبيح العزي الذي كان فظا مع الضباط ؟ فاجاب : ان الانقلاب كان سيقع حتما سواء استوزر العزي أو لم يستوزر ، لأن سياسة « اسدال الستار » التي عقبهاالمدفعيلمترض الساسة بما فيهم حكمة سليمان فتآمروا عليه .

يقول العقيد صلاح الدين الصباغ : ان الجيش هو الذي جاء بالمدفعي الى الحكم ، بعد ان قتل رئيس اركانه الفريق بكر صدقي في يوم ١١ آب سنة ١٩٣٧م ، ولكنه سرعان ما ضاق ذرعا بالمدفعي بحجة :

ا ــ ان الوزارة شقت الجيش الى معسكرين على عهد وزير الدفاع صبيح نجيب .

ب ــ انها اضاعت شطرا من اراضي العراق في معاهدة شط العرب المعقودة مع ايران .

جـ ــ انها احجمت عن مد ثورة فلسطين بالسلاح ، كما فعل ياسين الهاشمي من قبل .

د ــ رفض المدفعي اسناد منصب وزارة الدفاع الى طه الهاشمي ، الذي يثق الجيش به .

هـ ــ حنث المدفعي بالعهود التي قطعها على نفسه ، بأن يحقق الجيش طلباته من السلاح .

و ــ التناحر بين المدفعي والسعيد ، والاجتماعات التي كانت تعقد في داريهما .

وكان نوري السعيد يطعن جميلا ويقول « انه طبل فارغ لا يصلح لان يكون مدير ناحية » وكان المدفعي يصف نوري « بأنه صنيعة للانكليز ، وانه لا يؤتمن » ويضيف الصبّاغ الى ذلك قوله :

« ورأينا توفيق السويدي يتقرّب الينا ليحرضنا على اسقاط وزارة زيد ، بدعوى انه كذا ، ورأينا صبيح نجيب وابراهيم كمال يشجعاننا على اسقاط وزارة عمرو ، لانه كذا . فرستم شيعي ويشجع الشيعة . والآخر خائن ، وغيره شيوعي ... الخ . وهكذا خبرناهم ، واطلعنا على دخائلهم وسرائرهم ، وعرفنا ان الاعيبهم ومناوراتهم ما هي الا حزازات شخصية ، تحركها ثعلبيات نوري وخطط الانكليز الاستعمارية الضارة بالمصلحة القومية » (١) .

مشروعية المرسوم :

تنص الجملة الاخيرة من الفقرة الثالثة من المادة الـ (٢٦) من القانون الاساسي العراقي ، على وجوب عرض المراسيم التي « تصدرها الحكومة ــ في حالة عطلة المجلس ــ على مجلس الامة في اول اجتماع ... فان لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم ، فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها ... من تاريخ هذا الاعلان » .

(١) كتاب « فرسان العروبة في العراق » ص ٦٨ ــ ٧١ .

ولما عرض المرسوم ، موضوع البحث ، على مجلس النواب لمناقشته في جلسته السابعة ، المنعقدة في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٨م ، حصلت ضجة كبيرة حولمشروعيته، على الرغم من التحويرات التي اجرتها « لجنته الحقوقية » فيه ، واستبدالها المرسوم بلائحة قانونية .

قال نائب لواء الديوانية ، رستم حيدر :

« ان هذا المرسوم انما تقدمت به الحكومة لتؤيد الاستقرار المضطرب فيالمملكة، وقد سبق لي أن تخوّفت من جهتين فيما يتعلق بهذا المرسوم : الجهة الاولى انني تخوفت ان لا يكون ملائما تماما لروح الدستور . فالدساتير ايها السادة تستند على توازن بين القوى الثلاث اعني القوة التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، وهذا التوازن هو اكبر ضمانة في الدساتير لحفظ حقوق وحريات الافراد . فاذا ما اختل من جهة ، خيف عندئذ على الضمانة الكاملة التي تترتب على هذه الحريات والحقوق. فبنا عندما نلقي نظرة على اللائحة ، نجد جهة لها علاقة وثيقة بالقضاء الذي يسيطر على جميع افراد الامة ، وان يكون المرجع الوحيد في مثل هذه القضايا ، نجد ان جهة واحدة اخذت منه ، وسلمت الى السلطة التنفيذية ، وهذه الجهة هي التي جعلتني أتخوف من هذه اللائحة » (١) .

وقال نائب بغداد ، حمدي الباجه‌جي :

« اني آسف ان اصرّح في هذا المجلس العالي . ان هذه اللائحة لا تطابق القانون الاساسي بأي وجه من الوجوه ، حيث ان المادة ٧٣ من القانون الاساسي ، جعلت المحاكم هي المرجع الوحيد لقرار العقوبة . والحال ان اللائحة الموضوعة البحث جعلت مجلس الوزراء مرجعا لقضاء عقابي بحق اشخاص يقيمون في العراق » (٢) .

وقد رد رئيس الوزراء جميل المدفعي ، على هذين الوزيرين السابقين ، وعلى غيرهما من الطاعنين في مشروعية المرسوم بقوله :

« ان الحكومة لم تتقدم بهذه اللائحة ، او بهذا المرسوم الا لغرض تحقيق ... مكافحة الشعوذة والدجل ، الامرين اللذين يعرف السيد رستم والحاضرون الى اين ارادا ان يوصلا البلاد ؟ وكيف كادا يقضيان على كيان المملكة ...؟ وقد تقدمت حكومة فخامة نوري السعيد ، التي كان احد اعضائها معالي رستم حيدر نفسه ، بمثل هذا المرسوم في سنة ١٩٣٢م . وكما عرضت في ظروف اقل حراجة من الظروف التي جابهناها نحن . واظن الاخ يتذكر بان ذلك القانون ما كان اقل صرامة من هذه اللائحة ... وانا اعتقد ان هذه اللائحة لا تخالف الروح الدستورية ، وان الدستور صريح . وكما ان الصراحة كانت موجودة فيه في سنة ١٩٣٢م ، فهي عينها موجودة فيه في سنة ١٩٣٨م ... وبالنظر لحرصنا الشديد على الحق والعدل لا يمكن ان

---

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧م) ص ٧٥ .

(٢) المصدر نفسه ص ٧٦ .

يطبق هذا المرسوم على الوشايات والشائعات والتقارير السرية التي قد يخطىء تسعون بالمئة منها » (١) .

وعلى كل فقد قبلت الاكثرية النيابية المرسوم « الذي قلب الى لائحة قانونية » واصبح قانونا قائما بذاته .

ولما انتقلت اللائحة الى « مجلس الاعيان » لاقرارها حصل حولها لغط كبير ، وطلب الى الحكومة ان تعد بالغاء هذا القانون ، بعد زوال الاسباب التي ادت الى وضعه .

ابطال القانون :

استقالت « الوزارة المدفعية الرابعة » في يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨م ، وحلت محلها « الوزارة السعيدية الثالثة » في اليوم التالي ، فاستصدرت الوزارة الجديدة ارادة ملكية في ٣ ايلول ١٩٣٩م بجمع « المحكمة العليا » لتقرّر ما اذا كانت احكام هذا القانون تتنافى مع احكام القانون الاساسي العراقي ؟ فعقدت المحكمة المشار اليها ثلاث جلسات في ٧ و ٩ و ١١ ايلول ١٩٣٩م ، واتخذت القرار التالي بالاكثرية :

القـــرار

« عند ملاحظة القانون المشار اليه ، رات اكثرية المحكمة بأن المادة الرابعة منه قد اناطت بمجلس الوزراء حق منع اي شخص من الاقامة في مكان او امكنة معينة داخل العراق ، وجعل الشخص تحت مراقبة الشرطة . ولما كانت الاحكام الدستورية بمجموعها قد قسمت القوى في الدولة الى ثلاثة اقسام : تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية ، وحددت لكل من القوى المذكورة نطاق صلاحياتها ، ولما كانت المادة ٧٣ من القانون الاساسي قد اناطت حق القضاء على جميع الاشخاص ، في كل الدعاوي ، والامور الجزائية والمدنية ، التي تقيمها الحكومة ، او تقام عليها في المحاكم المدنية حصرا . وحيث ان تكليف الشخص بان يكون تحت مراقبة الشرطة ، او تكليفه بالاقامة في اماكن دون غيرها ، يدخل ضمن سلطة القضاء . . . فبهذا الاعتبار وجدت اكثرية المحكمة ان المادة الرابعة من قانون منع الدعايات المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨م ، قد خولت مجلس الوزراء صلاحيات هي مناطة – بحكم القانون الاساسي – بالسلطة القضائية . ولما كانت المادة الخامسة من القانون الموضوع البحث مرتبطة بالمادة الرابعة منه ، والمشار اليها آنفا ، ترى اكثرية المحكمة بأن المادتين المذكورتين مخالفتان الدستور . وبالنظر الى المادة ٨٦ فقد اصبحتا ملغيتين من الاصل » .

---

(١) المصدر نفسه ص ٧٥ – ٧٦ وفيه يعترف الرئيس المدفعي أن تسعين في المئة من التقارير السرية قد يخطىء ، بينما يقول في الاسباب الموجبة لاصدار مرسوم منع الدعاية المضرة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧ ان هذه التقارير السرية « ليس من المصلحة أن تكون موضوع بحث ومناقشة » ، فعلى أي من القولين يستند المؤرخ لاصدار حكم صحيح ؟ – ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا –

وكانت « المحكمة العليا » قد تكونت برئاسة رئيس مجلس الاعيان ، السيد محمد الصدر وعضوية اربعة من اعضاء مجلس الاعيان وهم السادة : جلال بابان ، وصالح باش اعيان ، والحاج عبد المحسن شلاش ، والحاج ياسين الخضيري، واربعة من أعضاء محكمة التمييز في العراق وهم السادة : نوري القاضي ، وصالح الباجه جي . وعبد العزيز المطير ، وانطوان شماس .

ولما كان عضو مجلس الاعيان ، جلال بابان قد اشغل منصب وزارة الاقتصاد والمواصلات في الوزارة « المدفعية الرابعة » التي وضعت المرسوم ، موضوع البحث ، فقد خالف قرار المحكمة العليا ، واعتبر المرسوم مشروعا ، ولهذا فقد صدر القرار بالاكثرية .

٣ ذي القعدة ١٣٥٧ ـ ١٦ صفر ١٣٥٨
٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ ـ ٦ نيسان ١٩٣٩

الوزارة السعيدية الثالثة

توطئة

ترتقي علاقات نوري السعيد بالجيش العراقي الى اوائل عام ١٩٢٠ م . وهو العام الذي وضعت فيه نواة تكوين هذا الجيش ، ولهذا كان له بين قادة الجيش المذكور اصدقاء واعوان ، كما كان له فيه خصوم واعداء ، سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا .

ولما رجع نوري الى العراق بعد انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦م ، بعد مقتل بطل ذلك الانقلاب الفريق بكر صدقي في شهر آب من السنة التالية . كان اعوانه من الضباط في اتصال دائم به ، وبالعميد طه الهاشمي ، وكانوا يعربون له عن رغبتهم في ان يتولى زمام الحكم في البلاد ، ليعيد الهدوء والاستقرار اليها ، ويسير بها في الطريق السوي ، ولكنه كان يتظاهر بالتملص من هذه المفاتحة ، بالسفر الى القاهرة وغيرها. فلما اقال القوميون « الوزارة المدفعية الرابعة » في مساء اليوم الرابع والعشرين من كانون الاول سنة ١٩٣٨م ، استدعي نوري السعيد وطه الهاشمي لتكوين « الوزارة الجديدة » وفاقا لطلب الجيش (١) فتظاهر نوري بالاعتذار عن قبول هذا التكليف ، بزعم انه كان قد صرح غير مرة بوجوب ابعاد الجيش عن السياسة ، كما كان قد فاتح العميد الهاشمي بان يتولى تكوين الوزارة الجديدة فرفض الهاشمي هذا التكليف على اساس انه عسكري ، ولا رغبة له في السياسة وكان بين الحاضرين رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب مولود مخلص ، والامير زيد عم الملك غازي ، والشريف حسين بن ناصر ، فالتفت الامير زيد الى نوري باشا وقال له :

« ان جلالة الملك يعهد اليك بمنصب رئاسة الوزارة لا لان الجيش اراد ذلك ، انما هو يعهد اليك بهذا المنصب كملك دستوري له وحده هذا الحق » اهـ .

ويقول السفير البريطاني في العراق اذ ذاك ، موريس باترسن :

---

(١) يقول العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ٩٥ من كتابه « فرسان العروبة » انه كان يلح على الملك غازي لاستبدال وزارة المدفعي بغيرها فاذا بالملك يقول له :

« سأقبل الاستقالة باصلاح بشرط أن لا يأتي نوري بعده . وانا اوافق على اسناد الوزارة لأي رئيس باستثناء نوري » فيرد صلاح على قول الملك : « لكن نوري هو المطلوب يا سيدي » اهـ .

وهكذا ارغم الملك على اسناد رئاسة الوزارة الى نوري السعيد ، ليقدم نوري على اعدام الصباغ وبقية رفاقه العقداء ، بعد حوادث الشهرين نيسان ومايس ١٩٤١م .

« ولكن هناك وجوه كثيرة في عودة نوري باشا السعيد الى الحكم تستدعي القلق. واولها ان عودته الى السلطة قد اعادت الجيش العراقي مرة اخرى الى التدخل في الشؤون السياسية ، التي كان ينبغي ان يكون بعيدا عنها » (١) .

وعلى كل فقد أثرت كلمات الامير زيد في حل الازمة ، فوجه الملك هذا الكتاب الى :

وزيري الافخم نوري السعيد   الرقم ٥٥٦

بناء على استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملائكم وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر ذي القعدة سنة الف وثلثمائة وسبع وخمسين الهجرية ، الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الاول سنة الف وتسعمائة وثمان وثلاثين الميلادية .

غازي

وعهد نوري باشا الى السيدين : طه الهاشمي ورستم حيدر ان يساعداه في انتخاب زملاء يشاركونه مهمته ، على أن لا يكون السيد رشيد الكيلاني من ضمنهم ، لان الملك غازي كان لا يريد اشراكه معهم (٢) فتكوّنت الوزارة الجديدة في ٢٥ كانون الاول من :

١ ـ نوري السعيد : رئيسا للوزارة ووكيلا لوزارة الخارجية .
٢ ـ طه الهاشمي : وزيرا للدفاع ووكيلا لوزارة الداخلية .
٣ ـ عمر نظمي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات .
٤ ـ رستم حيدر : وزيرا للمالية .
٥ ـ محمود صبحي : وزيرا للعدلية .
٦ ـ صالح جبر : وزيرا للمعارف (٣) .

وكان ناجي شوكت يشغل منصب « وزير العراق المفوّض في تركية » فبعث اليه رئيس الوزراء نوري السعيد ، برقية مستعجلة يطلب فيها موافقته على الدخول

---

(١) Both sides of the curtain p. 142 .

(٢) يقول العميد الركن طه الهاشمي في يومياته بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٣٩م (ص ٢٩٩)
« عاد رشيد عالي من منفاه في عانه فزرته في داره في البتاوين ، وكان متأثرا جدا ، وناقما لأنه لم يدخل في الوزارة ، وعاتبني على ذلك عتابا مرا ، حتى انه بكى من شدة تأثره فاستغربت جدا منه ... وفي الاخير لما قلت له ان لا يستعجل فالأمور تتم حسبما يشتهي ، حلف بالطلاق بانه لا يدخل في الوزارة » .

(٣) يقول العميد الهاشمي في يومياته المدونة بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٣٩م في ص ٢٩٧ : « انه أراد ان يدخل صادق البصام عضوا في الوزارة ولكن رستم حيدر فضل عليه صالح جبر لخبرته ، ثم ان « طه » أراد أن يسند منصب وزارة العدلية الى صالح جبر ، ومنصب وزارة المعارف الى محمود صبحي الدفتري ولكن حيدرا أراد العكس ، وهكذا أصبح محمود صبحي وزيرا للعدلية وعين صالح جبر وزيرا للمعارف .

في وزارته ، كوزير للداخلية ، فلما وصلت الموافقة على هذا الطلب ، صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٣٨م باسناد منصب وزارة الداخلية الى ناجي شوكت .

ولم يكن قبول المومى اليه هذا التكليف عفوا ، ولا كان وليد الصدف . فان رشيد عالي الكيلاني لما زار انقره ، بعد انقلاب ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ م ، نزل ضيفا على ناجي ، واقنعه بضرورة التعاون مع نوري على انقاذ الوطن من مصائب الفوضى والاضطراب .

وعلى كل فقد قوبل تكوين « الوزارة السعيدية الثالثة » على هذه الصورة ، وبمثل هذه السرعة ، بارتياح غير قليل ، وعلق الناس عليها الآمال الجسام في انتشال البلاد من وهدتها التي اوقعها فيها فريق من عشاق الكراسي الوزارية الوثيرة، والسير بها قدما في مضمار التقدم ومعراج الاستقرار فهل حققت الايام هذه الاحلام ؟

اول كلمة لرئيس الوزراء

لم يكد سكرتير مجلس الوزراء ينتهي من تلاوة كتاب التوجيه الملكي باسناد منصب رئاسة الوزراء الى نوري السعيد ، حتى التفت السعيد الى رئيس الديوان الملكي وقال :

ارجو ان ترفعوا عظيم شكري الى حضرة مولاي صاحب الجلالة على ثقته الغالية التي اولاني اياها ، واسال الله تعالى ان يوفقني فاكون عند حسن ظن جلالته ، وان يحرسه بعنايته الصمدانية .

ايها السادة :

ان هدفنا الاسمى هو خدمة البلاد ، ورفع شأنها ، وتدعيم الحكم الصالح فيها، واحقاق الحق ، وتامين العدالة التامة ، وسيطرة القانون قبل كل شيء ، ونحن بحاجة الى توحيد جهود رجالات البلاد على اختلاف نزعاتهم ، فارجو من اخواني الموظفين ان يثابروا على بذل اقصى المستطاع في سبيل اداء الواجبات المفروضة عليهم ، وارجو الله ان يسدد خطواتنا ، ويأخذ بيدنا الى المصلحة العامة ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم .

منهاج الوزارة

وبعد مرور ثلاثة اشهر ، نشرت الوزارة منهاجها في ٢٧ آذار ١٩٣٩م ، وهذا نصه :

تألفت الوزارة الحاضرة معتمدة ــ بعد الله ــ على ثقة صاحب الجلالة الملك ، ومؤازرة الامة ، وهي شاعرة باهمية المسؤولية الملقاة على عاتقها ، ومعتبرة بدروس الحوادث الماضية ، التي اثرت تأثيرا سيئا على طمأنينة البلاد واستقرارها .

ان الوزارة في الوقت الذي تعلن منهاجها هذا ، قد بدأت بالانتخابات لتقول الامة كلمتها . وهي آخذة في تهيئة لائحة لتعديل القانون الاساسي ، لجعله ملائما لوضع البلاد الراهن ، ومتمشيا مع امانيها .

ان من اهم مقاصد الوزارة تقوية الاستقرار ، وتمكين الشعب من ان يتقدم نحو اهدافه العليا بثقة ونشاط ، وهي عازمة على صيانة الحريات العامة ، وعدم افساح المجال لاستغلالها على حساب المجتمع وسمعة البلاد . كما انها سوف لا تتساهل في مكافحة الآراء الهدامة . او اية دعاية من شأنها احداث التفرقة بين ابناء الوطن مهما كانت صبغتها .

لاحظت الوزارة ان الادوار الاخيرة قد تركت لدى قسم من موظفي الدولة تأثيرا جعلهم ينصرفون الى الاشتغال بالسياسة ، متناسين ما يترتب عليهم من واجبات في قضاء شؤون الخلق بالسرعة والنزاهة ، فالحكومة تنتظر من جميع الموظفين التجرّد عن مثل تلك الاشتغالات ، والنزعات الشخصية ، وهي مصممة على وضع حد قطعي لكل تصرف لا يلتئم والمصلحة العامة .

ان اهداف الوزارة الاخرى تتلخص كما يلي :

في السياسة الداخلية :

تنظيم الحياة الاجتماعية ، والاهتمام بانهاض الامة ، ورفع مستواها ، وفقا لحاجات العصر الحاضر .

توطيد الامن والاستقرار في البلاد ، وتقوية روح المسؤولية ، ورعاية الواجب ، واحترام القوانين .

رفع مستوى كفاءة الموظفين الاداريين ، وتحسين مسلك الخدمة الادارية .

توسيع صلاحية الادارات المحلية . وتأليف مجالس تؤدي الى اشراك الاهلين في الادارة . ولا سيما في الامور الصحية ، والثقافية ، والعمرانية ، وايجاد منابعواردات اضافية لينفق منها على الخدمات المذكورة بشكل واسع .

الاهتمام باسكان العشائر . وذلك بايجاد اراضي صالحة للزراعة ، وتوزيعها عليها توزيعا عادلا ، وتحسين حالتها من الوجوه المختلفة .

رفع مستوى العائلة الاجتماعي ، والصحي ، والعناية بتشجيع الزواج، وتكثير النسل ، والاهتمام بالاطفال والامهات .

رفع مستوى الفلاحين والعمال . وتنظيم شؤونهم ، وتحسين احوالهم .

الاعتناء بالصحة العامة ، ومكافحة الامراض ، خاصة المستوطنة منها ، وتعميم الخدمات الصحية ، لا سيما في القرى والارياف ، مع الاهتمام بانشاء القرى العصرية، وجعل القرية اساسا للتشكيلات الادارية .

تنسيق قوات الامن على اساس الشرطة والدرك ، وتزييد كفاءة الشرطة .

اجراء تسجيل صحيح للنفوس .

الاهتمام بالصحافة ، وجعلها في مستوى تتمكن معه من ان تخدم المجتمع خدمة صالحة .

في الدفاع الوطني :

تقوية الجيش وتزييده ، مع تجهيزه بالمعامل ، والمعدات الكافية ، والوسائل اللازمة .

ملاحظة الحاجات العسكرية ، ومقتضيات الدفاع الوطني ، عند تنظيم موارد البلاد الطبيعية ، وصناعاتها ، ووسائل مواصلاتها .

تعميم التدريب العسكري في المدارس ، وبث روح الجندية في الشباب ، وتنظيم المؤسسات المساعدة للجيش .

في السياسة المالية والاقتصادية

العناية بتأمين التوازن ما بين مصروفات الدولة وارداتها .

تثبيت ملاك الدولة على اساسات قويمة ، واعادة تنظيم الدوائر الحكومية ، حسبما تقتضيه الكفاءة والمصلحة العامة .

اعادة النظر في قوانين الخدمة ، وجعلها بشكل يضمن التناسب بين المصلحة العامة ، وحقوق الموظفين .

تحسين اساليب الضرائب والرسوم ، على اساس اشراك الجميع في تأديتها بصورة عامة وعادلة .

توسيع دوائر تسوية الاراضي ، والعمل على توحيد حقوق التملك .

توسيع نطاق الاعمال العمرانية الرئيسية ، والشروع باعمال الري الكبرى ، التي تحتاجها البلاد في مختلف نواحيها ، خاصة في الفرات الاوسط ، ووضع خطة ثابتة فنية لانشاء الطرق ، وصيانتها ، وتشييد المباني الحكومية .

تنظيم الصادرات والواردات ، بغية تأمين التوازن بينها ، والاهتمام بتطبيق قاعدة المقايضة بالنسبة التي تتطلبها اقتصاديات البلاد .

الاشراف على المتاجرة بموارد البلاد الرئيسية ، وتنظيم شؤون التجارة والنقل .

مراقبة الشؤون الزراعية ، وتحسين منتوجاتها ، وتنظيم صادراتها ، خاصة الرئيسية منها ، كالتمور ، والتبوغ ، والحبوب ، وايجاد المخازن والمؤسسات اللازمة لمعاونة الملاكين والزراع .

تنظيم الصناعات الوطنية ، وتشجيع الاهالي على استهلاك المنتوجات المحلية.

تأسيس مصارف اهلية لتنشيط التجارة ، وللقيام بالمشاريع الصناعية ، والزراعية ، وتشجيع الاهلين على الاشتراك في هذه المشاريع العامة .

تشجيع الفرد والجماعات على التوفير المفيد ، وعلى استعمال الاموال الموفرة في الساحات المثمرة للفرد ، وللهيئة الاجتماعية .

الاهتمام بالاحصاءات العامة وتوسيعها ، بحيث تقوم بما ينتظر منها من فوائد في توجيه اقتصاديات البلاد ، وتنميتها .

في العدلية

الاهتمام بتوزيع العدل ، وتطبيق القوانين ، وسن قوانين جديدة ، تحقيقا لحاجة البلاد والتطورات العصرية ، وتزييد كفاءة المؤسسات القضائية .

في المعارف :

مكافحة الامية ببث الثقافة العامة ، وتعميم التعليم الاولي ، والابتدائي .

العناية بالتعليم الثانوي ، والعالي ، والاختصاصي ، وتحقيق فكرة انشاء الجامعة ، ورفع مستوى البعثات .

الاهتمام بالتعليم الصناعي ، والزراعي ، بما فيه الصناعات الزراعية ، وكذلك العناية بالتعليم التجاري .

لما كان الشباب منبع قوة الامة ، فستعنى الوزارة بانماء وتنظيم حيويته ونشاطه ، وبتأسيس الجمعيات والنوادي لبث روح الرياضة ، والفتوة ، والتعاون بين الاعضاء ، واتخاذ جميع التدابير لاعداد الشباب مدنيا وعسكريا ، للنهوض بالواجبات ، التي تنتظرها منه البلاد في نواحي الحياة العامة .

العناية بتعليم الفتاة تعليما يمكنها من القيام بواجباتها نحو الاسرة والمجتمع .

المحافظة على التقاليد الوطنية ، والقومية ، والاخلاق ، وتوجيه سياسة المعارف ، واعداد المناهج الدراسية لتأمين هذه الاهداف .

في السياسة الخارجية :

السعي لتوسيع نطاق الحلف العربي ، بتقوية الصلات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والعمل على تحقيق استقلال الاقطار العربية المجاورة الاخرى ، وفق اماني اهاليها .

الاهتمام بصلات الصداقة مع بريطانيا العظمى ، على اساس التحالف والمصالح المتقابلة والمشتركة .

تقوية صلات الصداقة والتعاون مع الدول الداخلة في عهد سعد آباد .
السير على سياسة المودة والمصالح المتبادلة تجاه جميع الدول الاخرى .

الاوقاف :

الاهتمام باصلاح الاوقاف ، وتنظيم شؤونها ، وتحسين مواردها ، على وجه يساعد على نشر الثقافة العامة ، وتوسيع نطاق المؤسسات الخيرية .

قضية الكويت

تقع « مشيخة الكويت » في الشمال الغربي من « خليج البصرة ـ الخليج العربي ـ » ويحدها « العراق » شمالا و « العراق » و « المملكة العربية السعودية » غربا ، والخليج العربي شرقا ، و « المملكة العربية السعودية » جنوبا ، وتبلغ مساحتها نحو ٧٠٠٠ كيلومتر مربع ، وفيها من النفوس زهاء مئة الف نسمة . وهي تتمتع بمركز جغرافي ممتاز ، جعلها متحكمة بامور « خليج البصرة العربي » قاطبة .

كانت هذه المشيخة قائم مقامية تابعة لولاية البصرة على عهد الانبراطورية العثمانية ، فلما قتل الشيخ مبارك الصباح اخاه محمد ، شيخ الكويت في سنة ١٨٩٥م ، بسطت بريطانيا حمايتها على المشيخة ، فظل اهلها يحنون الى العراق ، ويرغبون في الالتحاق به . وقد زاد حنوهم هذا بعد ان استقل العراق في اواخر عام ١٩٣٢م ، واصبح عضوا في عصبة الامم ، يتمتع بنعم الاستقلال الذاتي ، والحكم الديمقراطي ، وصار الكويتيون يعدون مشيختهم لواء من « الوية العراق » فتملكوا العقارات العديدة وبساتين النخل الكثيرة في العراق ، واسسوا لهم مراكز تجارية فيه (١) .

وفي مفتتح عام ١٩٣٩ م ، اشتدت الدعاية لربط مشيخة الكويت بالعراق ، واخذ شباب الكويت يهرب الى ارض الرافدين ، ويبث الدعاية ضد مشايخ الكويت، وسرعان ما تكوّن حزب سري في الكويت ضم نخبة من شباب الكويت المتحمس ، ومن المؤمنين بالوحدة العربية لهذا الغرض وكان للملك غازي محطة اذاعة خاصة به ، يقال لها « محطة قصر الزهور » فكان القوميون والشباب المتحمسون من الكويتيين وغيرهم يلجأون الى هذه المحطة ، لترويج الدعاية لالحاق الكويت بالعراق . و « اصبح الملك يتحمس كثيرا لقضية الكويت ، واخذت محطة الاذاعة تحمس الكويتيين في جدلهم ضد الامير ، ومطالبتهم بالحرية ، ورغبة البعض منهم الى الانضمام الى العراق . وكان رشيد عالي رئيس الديوان الملكي اكثر تحمسا منه ، حتى ان الملك كلف رئيس اركان الجيش بانذار الجيش » (٢) .

---

(١) كان هذا كله وضع الكويت في عام ١٩٢٩م وقد تبدل كل شيء الآن وما زال صاحب هذا التاريخ يتذكر زيارته الاولى لمشيخة الكويت في سنة ١٩٢٥ ونزوله في قصر السيف ضيفا على الشيخ أحمد الجابر في الغرفة التي سبق أن نزل فيها الاستاذ الرحالة أمين الريحاني . وكانت « الكويت » يومئذ قرية كبيرة محاطة بسور مرتفع ويعيش أهلها على الغوص وبناء السفن وليس فيها أكثر من مدرستين وعدة كتاتيب .
(٢) مذكرات طه الهاشمي ص ٢٠٠ .

يقول السفير البريطاني في العراق ، السير مويس باترسن (١) :

« ان تسيّب الملك غازي بوجه عام قد اصبح جسيما في العهد الجديد ، وعلى الاخص اذاعته اللاسلكية الموجودة في القصر ، والتي كانت منذ امد طويل مصدراً للمتاعب ، ولكنها اصبحت مؤخرا مؤذية في لهجتها خاصة تجاه شيخ الكويت ، جار العراق الملاصق في راس الخليج ، وهو الحاكم الذي وقف الى جانب الحكومة البريطانية ، والذي كانت له صلات وثيقة بها . ان الاتجاه الذي اتخذته الاذاعة اللاسلكية نحوه هو في نعته بالاقطاعي البالي المستبد ، وان حكمه الرجعي يتعارض مع النظام المستنير القائم في العراق ، وهذا يعني ضمنا ان من الخير للكويت ان تندمج مع جارتها الشمالية » .

وفي اثناء غياب رئيس الوزراء نوري السعيد عن العراق في مؤتمر الطاولة المستديرة المنعقد في لندن ، « استدعى الملك غازي في غسق الليل ، رئيس اركان الجيش العراقي الفريق حسين فوزي ، وكلفه باحتلال الكويت فورا ، كما اتصل جلالته بمتصرف لواء البصرة علي محمود الشيخ علي ، وامره ان يضع كافةالامكانيات الادارية تحت تصرف الجيش لاحتلال الكويت حالا . فلما اصبح الصباح ، دعي نائب رئيس الوزراء ناجي شوكت ، الى البلاط الملكي ، فوجد كلا من وزير الدفاع ، ووكيل رئيس اركان الجيش ، ورئيس الديوان الملكي ، وغيرهم وجلين . فلما فهم ناجي بك القضية على حقيقتها ، دخل على الملك ، وعرض عليه ان احتلال الكويت يغيظ الحكومات البريطانية ، والايرانية ، والعربية السعودية على السواء ، وان رئيس الوزراء ما يزال في لندن بمهمة رسمية خطيرة ، وسيبرق اليه ليعود الى بغداد حالا ، وانه لا بد من اتخاذ الخطوات المتزنة لتحقيق امر جلالته . وهكذا استطاع ان يصرف السيد ناجي جلالة الملك عن تفكيره العاجل ، الى ان كان قتله على نحو ما سنذكره » (٢) .

حوادث منوعة

١ ــ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٣٨ م ، الافراج عن الصحف السياسية المعطلة كافة ، والسماح لها بالصدور .

٢ ــ قررت « وزارة الداخلية » في يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٣٨ م ، الغاء الرقابة التي فرضت على بعض الشخصيات السياسية ، وعلى مراسلاتهم البريدية ، والبرقية ، والتلفونية .

٣ ــ قررت الوزارة الغاء القرار الصادر بابعاد بعض السياسيين الى الاقضية النائية والسماح لهم بالعودة الى ديارهم ، كما انها افرجت عن المحامين ، والشبان الموقوفين على ذمة التحقيق في القضايا السياسية .

---

(١) Both sides of the curtain p. 150 .

(٢) رواه لنا السيد ناجي شوكت ، ثم شرحه شرحا كافيا في ص ٣٥٨ من كتابه « سيرة وذكريات ثمانين عاما » .

٤ ـ احالت « وزارة الدفاع » لفيفا من القادة ، والضباط ، على التقاعد ، بداعي اشتغالهم في السياسة اضراب : امير اللـواء نظيف الشاوي ، والزعيـم بهاء الدين نوري ، والزعيـم ابراهيم خلف ، والعقيد سعيد التكريتي ... الخ فحـرم الجيش من خبرة خيرة الضباط ، وكان هذا ثاني رعيل تلتهمه السياسة ، وبه تمت سيطرة العقداء الاربعة على الجيش .

٥ ـ استصدرت الوزارة ارادة ملكية باعفاء صاحب جريدة الاستقلال السيد عبد الغفور البدري ، عما تبقى من مدة محكوميته، وكان المومى اليه قد طعن بجريدته في نزاهة السيد مصطفى العمري وزير الداخلية في « الوزارة المدفعية الرابعة » فحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة اشهر .

٦ ـ كانت الوزارتان « السليمانية » و « المدفعية الرابعة » فصلت عددا من موظفي الحكومة في السلك الخارجـي : كسمو الامـير زيد عم الملك غازي ، ونصرت الفارسي احد الوزراء السابقين ، والسادة : موفق الآلوسي ، وعبد العزيز المظفر ، وطالب مشتاق . وناصر الكيلاني ، فلما تسلمت « الوزارة السعيدية الثالثة » مقاليد الحكم ، احالت تفسير المادة الحادية عشرة من « قانون الخدمة الخارجية » الى ديوان التفسير الخـاص ، وهي المادة التي تم فصل المشار اليهم بموجبها ، ليرى هل ان قرار الفصل المذكور ، يمنع اعادة المفصولين الى الخدمة ؟ فاجتمع «ديوان التفسير» في يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٩ م ، وقرر جـواز اعـادة الذين فصلوا من الخدمـة الخارجية ، بقرار يصدره مجلس الوزراء ، وذلك لعدم وجود ما يمنع هذه الاعادة في القانون المذكور .

٧ ـ اقام رئيس الوزراء نوري السعيد ، وليمـة غداء كبرى في يوم ٩ كانون الثاني ١٩٣٩ م دعي اليها رؤساء القبائل البارزين في الويـة الحلة ، والديوانيـة ، والمنتفق ، وفاتحهم فيها بوجوب التآزر والتعاضد لما فيه خير البلاد ، واشار عليهم بوجوب دفن الضغائن والاحقـاد التي بينهـم ، ووجـوب تناسي الماضي بفواجعـه ومآسيه ، وحل مشكلاتهم فيما بينهم ، وبيّن لهم ان ابواب البلاط الملكي ، وابواب رئاسة الوزراء مفتوحة امامهم ، فمن كانت لديه ظلامة فليراجع بشأنها ، ومن شعر باجحاف فليشتك بكل حرية .

٨ ـ كان من مظاهر نبل رئيس الوزراء نوري السعيد ، انه قصد خصومـه السياسيين في بيوتهـم ، وصفى حسابه معهم بعتب بسيط ، وتغاضى عن الماضي البعيد ، مؤكدا لهم ان مصلحة البلاد يجب ان تعلو مصالـح الاشخاص دوما ، وان تصافي القلـوب هو الذي يحقق هذه المصلحـة العامـة . وقد قوبلت حركته هذه بالاعجاب والتقدير في بادىء الامر .

٩ ـ كانت الحكومة البريطانيـة قد اقترحت على الدول العربيـة « مصر ، والعراق ، والاردن ، واليمن ، والسعودية » ان توافق هذه الدول على اجتماع يعقد في لنـدن ، لبحث القضيـة الفلسطينية ، وتقريب وجهـات النظر ما بين المطامـع

الصهيونية والحقـوق والاماني العربية . كما جمعت اقطـاب اليهـود في العاصمة البريطانية للغرض نفسـه ، على ان يعقد الاجتماع في يوم ٧ شباط ١٩٣٩ م ، فسـافر رئيس الوزراء نوري السـعيد ، الى القاهرة في يوم ١٤ كانون الثاني من هذه السـنة في طريقه الى لندن ، واجتمع في ارض الكنانـة بزعماء العـرب البارزين ، ورجالهم السياسيين ، للمذاكرة في الخطة التي يجب على الدول العربية ان تنتهجها في هذا المؤتمر . وبعد ان اجـرى اتصالات هامـة في هذا الصـدد ، سافر الى العاصمـة البريطانية ، الا ان سرعان ما وجد نفسـه امام استـسلام السياسة البريطانية لضغط الصهيونية العالمية والولايات المتحدة الامريكية . وفي مسـاء ١٢ شباط ، غادر بغداد الى لندن ، السـيد توفيق السويدي ليخلف الرئيس في مهمته بصفة كونه مندوبا عن العراق في المؤتمر المذكور ، وقد عاد نوري الى بغداد في ٢٨ شباط ١٩٣٩ م ، وكانت قد صدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير الداخلية ناجي شوكت ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير المالية رستم حيدر .

١٠ ــ وصل الى بغداد ــ في طريقه الى القاهرة صاحب السمو الانبراطـوري الامير شاهبور محمد رضا ولي عهد ايران في يوم ٢٦ شباط ١٩٣٩ م ليعقد قرانه على الاميرة فوزية شقيقة الملك فاروق . وقد استقبله في الحـدود الامير عبد الإله باسم الملك غازي . والسـيد ناجي شوكت باسم الحكومة العراقية وانزلاه في قصر الزهور . افخم القصور الملكية في بغداد . وبعد ان لبث فيها ثلاثة ايام ، ارتحل وتبودلت بهذه المناسبة برقيات المجاملة بين ملك العراق وشاه ايران .

١١ ــ انتقل الى جوار ربه في مسـاء يوم ١٠ آذار ١٩٣٩م ، الحاج عبد الحسـين الجلبي . وكان قد اشغل عدة مناصـب وزارية في اويقات مختلفة .

١٢ ــ اسندت رئاسة الديوان الملكي الى السـيد رشيد عالي الكيلاني في يوم ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٩ م ، بناء على الحاح من المعارضة . وكـان ناجي شوكت يتولـى منصب رئاسة مجلس الوزراء بالوكالة ، فاستشـار رستم حيدر في أمر تعيين الكيلاني هذا ، فلم ير ، هو والهاشمي ، مانعا من ذلك ، ولما فاتح الملك غازي بالامر ، اجابه : انه راض عن رئيس ديوانه رشيد الخوجه ، ولكنـه لا يعارض الحكومـة فيما تريد اجراءه . ولما عاد نوري السـعيد الى العراق ، عاتب ناجي شوكت على تعيين الكيلاني لرآسة الديوان الملكي (١) .

---

(١) من حديث للسـيد ناجي شوكت مع المؤلف ، وهو ــ ناجي ــ يضيف الى ذلك قوله في ص ٣٥٠ من مذكراته انه لما جاء من أنقره ليتسلم منصبه الوزاري ، اراد أن يفهم الاسـباب التي حالـت دون اشتراك السيد رشيد عالي الكيلاني في الوزارة الجديدة ، فعلم من وزير الدفاع طه الهاشمـي . أن رئيس الوزراء نوري السـعيد استبعد رشيدا من وزارته لانه لا يرضيه غير منصب وزارة الداخلية ، في الوقـت الذي اراد نوري أن يحتفظ بهذا المنصب لنفسـه . وانه « ناجي » لما زار السـيد الكيلاني وجده ثائرا متألما لانه بقي بلا عمل . ولما كان رشيد لا يرضيه الا احد ثلاثة مناصب : رئاسـة الوزراء ، ووزارة الداخلية ، ورئاسـة الديوان الملكي ، فقد تم تعيينه رئيسـا للديوان .

١٣ ــ امر رئيس الوزراء نوري السعيد ، ان يكون راتبه الشهري كراتب بقية الوزراء « اي ١٢٠ دينارا عدا المخصصات » .

١٤ ــ سافر وفد عراقي الى طهران ، في مساء يوم ٢٤ نيسان ١٩٣٩م ، برئاسة مدير الخارجية العام السيد رشيد الخوجه ، وعضوية كل من السيدين : جميل السلام ، وسعيد فهيم للاشتراك في مؤتمر للموقعين على « ميثاق سعد آباد » الذي تقرر عقده في طهران ، بمناسبة عقد قران ولي عهد ايران الامير محمد رضا شاهبور « الذي يحضره وزراء خارجية الدول الموقعة في هذا الميثاق » وكان من المقرر ان يسافر الى طهران الامير زيد ، ونوري السعيد ، للاشتراك في حفلة الزفاف ، ولكن فاجعة العراق بوفاة ملكه الملك غازي حالت دون ذلك .

افتتاح سدة الكوت

بحثنا موضوع انشاء « سدة الكوت » في مواضع مختلفة من هذا الكتاب، وقلنا في المجلد الرابع منه ، ان مجلس الوزراء وافق في جلسة ٦ ايلول ١٩٣٤ ، على مقاولة التعهد المختص بهذا المشروع ، وبوشر بالعمل فيه يوم ١٠ كانون الاول من هذه السنة . وقد تم انشاء السد المذكور في اوائل عام ١٩٣٩ ، وافتتحه الملك غازي في ٢٩ آذار ١٩٣٩ بهذه الكلمة :

اخواني الاعزاء

من دواعي سرورنا العظيم ان نوفق الى افتتاح هذا المشروع الحيوي . نذكر اننا قد وضعنا حجره الاساسي منذ ثلاثة اعوام خلت ، تحقيقا لرغبة والدي الفالية، وكلمته القيمة التي لا تزال تتردد في خاطرنا ، وهي « لا مشروع قبل الغراف » .

ان جل امانينا الاكثار من امثال هذه المشاريع المثمرة ، التي تفيض على البلاد بالخير والانعاش ، ونؤمل ان يرى شعبنا المحبوب في القريب العاجل حفلات اخرى ، لوضع الاحجار الاساسية لمشاريع اقتصادية ، وعمرانية ، لا تقل اهمية عن هذا المشروع العظيم ، راجيا من الله عز وجل لجميع ابناء وطننا العزيز عزا ورفاها » اهـ.

ويبلغ طول « هذا السد » خمسمئة متر ، ويبلغ عرضه نحو اربعة عشر متراً ، وله ٥٦ فتحة طول كل منها ستة امتار ، وارتفاعها ٩،٣٠ امتار ، ولهذه الفتحات ابواب من الحديد او الفولاذ تنزل فيها كما ينزل السيف في القراب ، وقد روعي في بنائه ان يكون صالحا للملاحة فجعلت له فتحة عامة (هويس) لمرور السفن طولها ٨٠ مترا ، وعرضها ما يقرب من سبعة عشر مترا ، وقد بلغت كلفته مليون و١١٩،٤٣٠ دينارا (١) وحضر حفلة افتتاحه السفراء ، وقناصل الدول الاجنبية ، والاعيان ،

---

(١) ادعت شركة « بلفور بيتي » هذه ، بعد احتلال الانكليز للعراق ثانية بمناسبة حركة ايار ١٩٤١م ، انها خسرت نحو مليون دينار لان الظروف العالمية وارتفاع اسعار المواد المستعملة في هذا السد جعلت من العسير اكمال ما تعهدت به دون أن تتكبد هذه الخسارة وقد طالبت الحكومة بذلك فعلا . وكان احمد مختار

والنواب ، والـوزراء ، وسائر الطبقات ، كما حضره مدراء شركـة « بلفـوربيتي » البريطانية التي تعهدت بناء السد .

تاجيل مجلس النواب ثم حله

كانت « الوزارة المدفعية الرابعة » قد استصدرت الارادة الملكية المرقمة ٥١٠ والمؤرخة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٨ م « بأن يؤجل مجلس النواب جلساته شهرا واحدا ابتـداء من اليوم الاول مـن شهر كانـون الاول ١٩٣٨ م » فلما تسلمت « الـوزارة السعيدية الثالثة » مقاليد الحكم في ٢٥ كـانون الاول ١٩٣٨م ، استصدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٦١ والمؤرخة ٢٦ من هذا الشهر « بأن يؤجل المجلس المذكور جلساته شهرا آخر اعتبارا من اول كانون الثاني ١٩٣٩ م » فلما انتهت مدتا التأجيلين، وعقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة في يوم ٢٠ شباط ١٩٣٩م ، تلي تقرير النائب داود السعدي الذي يتهم فيه « الوزارة المدفعية الرابعة » بمخالفتها لاحكام القانون الاساسي ، وذلك بابعادهـا له ولغيره من السياسيين الى الاقضية النائيـة ، عمـلا بمرسوم « منع الدعاية المضرة » الذي كانت هذه الوزارة قد استصدرته في حينـه ، ومعاملتهم معاملة لا تتفق مع العدالة التي كفلها الدستور للعراقيين ، على حد ما جاء في التقرير .

وقد جرت مذاكرة حادة وعنيفة بين انصار الوزارة القائمة ، وانصار الـوزارة المستقيلة ، حول هذا التقرير ، وحمل وزير المالية السابق ابراهيم كمال ، حملـة قاسية على صاحب التقرير وصحبه من المبعدين ، وتعرّض الى الوزارة القائمـة ، ومس بكرامتها ، واستطاع بأساليبه الخاصة أن يحمل المجلس على ان يرفض التقرير موضوع البحث ، ولا سيما وقد كانت الاغلبية في المجلس من جماعة الوزارة السابقة. لانها هي التي أجرت انتخاباته ، ثم تأجلت الجلسـة الى يوم ٢٣ شباط .

وقد اتضح لوكيل رئيس الوزراء السيد ناجي شوكت ، ان المجلس سيحاول في جلسته القادمة الضغط على الوزارة القائمة بطلب ثقته فيها ، وهي لا تملـك فيه الا اقلية ضئيلة ، الامر الذي يؤدي الى سقوطها حتما ، فاقترح على زميليـه : وزير الدفاع طه الهاشمي ، ووزير المالية رستم حيدر ، ان تستصدر الوزارة ارادة ملكية بحل مجلس النواب ، والبدء في انتخاب مجلس جديـد ، فأقر الوزيران الاقتراح ، ووافق الملك غازي عليه فاصدر هذه الارادة :

الرقـم ٩١

لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطتين : التشريعية

بابان يتولى وزارة الاشغال والمواصلات في عام ١٩٤٣م فرفض اقرار هذه المطالبـة . وبعد ضغط والحاح شديدين ، أقر تعويض الشركة مئة الف دينار كتسوية نهائية بناء على توصية لجنة خاصة ، وهـو ما قصه علينا مختار بابان نفسه ،ودونه في مذكرة من ستين صفحة كتبها خصيصا لكتابنا هذا .

والتنفيذية ، ولما كانت الظروف التي تجتازها البلاد في الوقت الحاضر ، تتطلب اعمالا اصلاحية هامة تستدعي وجود تآزر وثيق بين السلطتين ، مما يمكن الوزارة القيام بها ، ولما كانت الوزارة غير شاعرة بهذا التآزر بينها وبين المجلس النيابي الحاضر ، فقد :

اصدرت ارادتي الملكية ، بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، وعرضه وكيل رئيس الوزراء ، بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد . على وكيل رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر محرم سنة ١٣٥٨هـ واليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٣٩م .

وكيل رئيس الوزراء : ناجي شوكت   غازي

ولما استانف المجلس جلسته في ٢٢ شباط كانت شرفات المستمعين تغص بالاعيان والمعارضين وعدد النواب الحاضرين يفوق عددهم في بقية الجلسات وكانوا على استعداد لمنازلة الوزارة ، فلما فوجئوا بتلاوة هذه الارادة ، اسقط في ايديهم ، فتشتتوا ايدي سبأ .

أتت الرياح على محل ديارهم   فكأنهم كانوا على ميعاد

ويقول طه الهاشمي في ص ٣٠١ من مذكراته « ان السفير ــ البريطاني ــ في مقابلته للملك بتاريخ ١٩٣٩/٢/٢٤ م ، لمح الى ضرورة اخذ رايه عند وقوع ازمة وزارية ، ويشير الى حل المجلس » كما ان نوري السعيد لم يكن ميالا لهذا الحل ، ولكن القرار الذي اتخذ بغيابه ، فرض عليه السكوت فسكت .

الملك يكلم الشعب

يصادف يوم ٢١ آذار ، عيد ميلاد الملك غازي ، فتعطل الدوائر الرسمية، وتتلى المنقبة النبوية ، ويجري تبادل برقيات التهاني والتبريك بهذه الذكرى . ولما حل يوم ٢١ آذار من سنة ١٩٣٩م ، اعربت الوزارة عن رغبتها في جعل هذا اليوم عيدا قوميا ممتازا ، فاقيمت ولائم الافراح في كل لواء ، وفي كل قضاء ، وفي كل ناحية ، اما العاصمة فقد لبست ثوبا فضفاضا من الزينة ، وجرى فيها استعراض فخم لبعض قطعات الجيش ، فلما كان مساء اليوم المذكور ، القى الملك هذه الكلمة من دار الاذاعة اللاسلكية :

شعبي الكريم

شهدنا اليوم ما قمتم به من احتفالات وافراح بمناسبة مولدنا ، فهزتنا تلك المظاهر الصميمية والعواطف الخالصة الدالة على وحدة شعوركم ، وخلقكم الابي ، الامر الذي يجعلنا وطيدي الثقة في منعة هذا الوطن ، ومستقبله الباسم .

انا نفتتح هذا العام، وهدفنا ترسيخ الاستقرار الحقيقي في النفوس، وافساح المجال امام شعبنا المحبوب ليستأنف جهوده بخطى واسعة نحو غايته السامية، وتمكين حكومتنا من ان تقوم بما تتطلبه البلاد من أصلاحات شاملة ، ونحن واثقون بان هذا الشعب الكريم الذي اجتاز اكثر الازمات ، وصمد لاشد المكاره ، سيكون خير عون لنا في تحقيق امانينا هذه .

شعبي العزيز !

ان الواجب يقضي علينا في مثل هذه الادوار الحرجة ، التي يجتازها العالم ، ان نقدّر مسؤولياتنا ، ونعمل بسرعة ونشاط على تعزيز قواتنا الوطنية .

ان من حسن حظ هذا الشعب الحبيب ، ان تتجلى مزاياه في جيشه الباسل ، المشبع بروح النظام والاخلاص والمفاداة ، الحارس الامين لهذا الوطن العزيز، والرمز الحقيقي لرسالته التاريخية . فليطمئن شعبي الكريم باني ساهر على راحته ، وطمأنينته ، واضع نصب عيني دائما وابدا استكمال اسباب عزّه ورفاهيته ، ومهتم خاصة بمستقبل الشباب الذي هو مصدر قوة هذه الامة ، ومحقق آماليها وامانيها .

وقبل ان انهي كلمتي هذه ، لا اتمالك من ان اتوجه بفكري الى اخواننا العرب الذين يهمنا امر مصيرهم ، راجين من الله ان يحقق في مفتتح هذا العام ، ما تصبو اليه نفوسهم من اماني سامية ، وهو ولي الجميع . ومنه التوفيق (١) . اهـ .

المؤامرة الموهومة على سلامة الدولة

حكمة سليمان :

كان للانقلاب العسكري الذي قام به الفريق بكر صدقي العسكري في يوم ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ ، وتكوين الوزارة برئاسة حكمة بك سليمان ، اسوء الاثر في نفس نوري السعيد رئيس الوزارة الاسبق . ولا سيما بعد ان اقترن هذا الحادث بمقتل صهره وعزيز روحه جعفر العسكري . وكان السادة : رشيد عالي الكيلاني ، وطه الهاشمي ، ورستم حيدر ، من الحانقين على حكمة سليمان وبكر صدقي ، للاضرار التي لحقت بهم نتيجة لهذا الحادث ، ولما قتل الفريق بكر صدقي في ١١ آب ١٩٣٧ ، كرد فعل لحركته الانقلابية المذكورة ، بذل حكمة بك جهودا غير منكرة لجعل شعار سياسة الوزارة التي اعقبت وزارته « اسدال الستار » فلما ارغمت وزارة المدفعي الرابعة ، التي تبنت هذه السياسة ، على الاستقالة والّف نوري الوزارة الجديدة في ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨م ، انتهت تلك السياسة بالفشل وحلت محلها سياسة تصفية وتأديب شعر حكمة بك ان من الكياسة وبعد النظر ان يترك العراق مدة من الزمن حتى تتضح سياسة « الوزارة السعيدية الثالثة » المذكورة . والظاهر ان نوري شعر بقلق حكمة ، وسمع باستعداده للسفر الى تركية ، فاراد ان يطمئنه،

---

(١) جريدة « البلاد » العدد رقم ١١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٣٩م .

فبعث اليه كلا من ولده « صباح » وصديقه الناطق بلسانه «الدكتور سامي شوكت» ليؤكدا له : ان نوري لا يضمر شرا لاحد ، وانه لا خوف عليه ولا على حياته اذا بقي في العراق ، فاطمأن حكمة بك الى هذه الرسالة الشفوية ، وصرف النظر عن السفر، ولكن الرأي العام فوجيء في يوم ٦ آذار ١٩٣٩ ، بهذا البيان الخطير :

بيـان رسمي

« بينما كان الشعب العربي الكريم يجد سيره نحو اهدافه العليا ، مغبوطا من جميع الامم ، لما ناله من منزلة ممتازة بفضل الجهود العظيمة ، والضحايا الجسيمة التي بذلها بزعامة مؤسس كيانه ، وباني مجده ، جلالة المغفور له الملك فيصل العظيم ، اذا بالاقدار قد انتقلت بمجدد شبابه الى جوار ربه ، فكانت عليه خسارة فادحة لم ير بدا من ان يتحملها بصبر وثبات ، وان يثابر على سيره متعزيا بنجله العظيم ، الملك غازي الاول ، الذي اصبح محط آماله وامانيه . ولكن ظهر ويا للاسف ، بعد برهة قصيرة ، ان نهضتنا المجيدة هذه لم ترق في اعين فئة من عبيد الشهوات ، والمطامع ، وعمال الفوضى ، فقامت تتآمر عليها بمختلف الحيل والاضاليل ، وكان من جراء ذلك ان اجتاز هذا الشعب في السنوات الاخيرة ادوارا خطرة ، عصفت به في خلالها رياح المؤامرات والفتن ، واعاصير السفه والاجرام والفوضى ، مما روّع السكان ، وهدد الدستور ، والحق بسمعة هذا الوطن العزيز اضرارا لا تقدر . ومما يزيد في الاسف ان هذا الضرر قد سرى عبر العراق ، فآذى كافة الاقطار العربية ، التي تربطها بالعراق اواصر القربى ، وصلات الهدف الاسمى ، والمصالح المشتركة .

« لم يكف تلك العصبة الاثيمة ما قامت به من مصادرة حريات ، وارهاق، وجر مغانم على حساب الشعب الكريم ، بل جرؤت حتى على سلطات مجلس الامة ، وصاحب العرش المفدى ، بحجج لم يلبث ان ظهر الخلق فسادها ، ولكن الشعب العراقي الكريم عرف كيف يصمد النكبات والويلات ، ويعالجها برباطة جأشه وحكمته المعروفتين . ولما اقدمت الوزارة الحالية على تحمل اعباء المسؤولية ، وضعت نصب عينيها العمل برغبة صادقة على اعادة الاستقرار التام الى نصابه ، وذلك بعدم فسح المجال لمثل تلك الادوار المحزنة ، وما خلفته من آثار فوضى ، واستهتار بقوانين المملكة ومقدراتها . وقد بيّن رئيس الوزراء بوضوح ، في خطبة اذاعها على اثر تأليف الوزارة ، ضرورة استئناف العراق ــ حكومة وشعبا ــ سيره السابق ، تحت ظل العرش والدستور . ولكن ثبت ان ذلك البيان ، وما انطوى عليه من تسامح وتحذير في آن واحد ، لم يؤثر ويا للاسف التاثير الرادع في بعض الاشخاص ، الذين فقدوا مزية الاعتبار بدروس الماضي ، واصبحت نفوسهم ملوثة بجراثيم الاجرام والفوضى، لا يرضيها عودة النظام والطمانينة الى البلاد . فقاموا على قلتهم ، وضعف تقديرهم لغبة اعمالهم ، يتآمرون في الآونة الاخيرة على تجديد المآسي السالفة ، غير منتبهين الى ان الامة لا يمكنها ان تتغاضى كل مرة عمن يريد بها السوء ، وان الحكومة لهم بالمرصاد . لقد عمدوا هذه المرة الى عين الطريقة التي عمدوا اليها سابقا ، فارادوا ان يخدعوا نفرا من الضباط ، وقد فاتهم ان الجيش الذي يشعر بمجموعه بواجب

الاخلاص والتضحية نحو قائده الاعلى وسلامة الوطن ، لا بد ان يبرأ من المفسدين ، ويغضب لتكرر هذه الالاعيب ، التي تسيء الى سمعته ، والى سمعة الوطن الذي هو حارسه الامين .

لقد قامت الحكومة بما يترتب عليها من واجب ، بايقاف المتهمين المتآمرين ، واحالتهم الى محكمة خاصة يحكم فيهم القانون حكمه الحق . ولتطمئن البلاد من ان عهد الاجرام والاخلال بالنظام قد فات ، وان مصلحة الوطن العليا تحتم على الحكومة بأن لا تتساهل بعد الآن بحق أي كان يريد ان يتحكك باحد افراد الجيش ، بقصد سوقه الى عمل لا يتلائم وواجباته المقدسة ، كما انها لا تتوانى في انزال العقاب على من تحدثه نفسه باغواء رئيس قبيلة ، لاستخدامه في سبيل مآرب شخصية ، اذ ليس من المصلحة العامة ان تبقى سلامة الاستقرار عرضة لمثل هذه الارهاصات الوضيعة . والحكومة تنتهز هذه الفرصة لتطمئن الشعب الكريم ، الذي اقلقتهامثال هذه الافسادات ، انها ساهرة على راحته ومصالحه ، وانها ستحترم العهد الذي قطعته على نفسها بتمسكها بدستور البلاد وقوانينها ، وانها سوف لا تفسح مجالا لاي كان ، وباي اسم ، لخرقه حرمة القوانين ، التي انما سنت لاحقاق الحق ، ونشر العدل والطمأنينة بين اهل البلاد كافة ، وستظل المحكمة قائمة بواجباتها ، ما دامت الحاجة ماسة اليها ، وستكون مهمتها تطبيق القانون على اي شخص تحدثه نفسه باخلال الامن ، والتصدي للاجرام .

« ان من اهم اغراض الحكومة ان يطمئن الشعب الكريم الى مستقبله ، وان ينصرف كل موظف بعد الآن الى واجباته ، ويحسن القيام بها ، وان يعمل كل عراقي بطمأنينة ونشاط على ازدهار بلاده وتقدمها ، ويسير بقوة وايمان نحو اهدافه العليا، مستظلا براية سليل البيت الهاشمي حامل لواء النهضة العربية ، وباني كيان الدولة العراقية الفتية ، والله المسؤول ان يسدد خطوات الجميع ، ويهديهم الى ما فيه خير البلاد ومصلحتها » .

بغداد ٦ مارت ١٩٣٩ م   مدير الدعاية والنشر والاذاعة

خلاصة القضية :

وخلاصة القضية ، التي يشير اليها هذا البيان :

« ان مؤامرة خفية دبرت في زمن الوزارة السابقة . مركزها في بغداد ، اريد بها قلب الحكومة الحاضرة ، وقتل عدد يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ شخصا من امراء الجيش، وكبار موظفي الدولة ، وفي ضمنهم رجال الوزارة الحاضرة ، وذلك بطريقة اجراءوليمة في قصر سمو الامير عبد الاله ، يدعى اليها نحو مائتين وخمسين شخصا ، بما فيهم الذوات المطلوب اغتيالهم . والاشخاص الذين سيقومون بتنفيذ الاغتيال » (١) .

---

(١) ما كادت الطبعة الاولى من هذا الكتاب ، تكون بين يدي سمو الامير عبدالاله ، الوصي على عرش العراق ، حتى استدعى المؤلف الى البلاط الملكي في يوم السبت الموافق ٢٠ شباط سنة ١٩٥٤م ، وعاتبه — بحضور رئيس للديوان السيد أحمد مختار بابان — على زج اسمه في موضوع المؤامرة المزعومة . فلما

كما جاء تفصيل ذلك في قرار المجلس العرفي ، الصادر عن « معسكر الرشيد » في يوم ١٦ من شهر آذار سنة ١٩٣٩م – وان القائمين بهذه الحركة هم السادة : حكمة سليمان ، واسماعيل عباوي ، واخوه يونس عباوي ، وحلمي عبد الكريم ، وجواد حسين ، وعلي غالب ، وعبد الهادي كامل ، والعقيد صالح صائب ، وانهم كانوا يهدفون في جملة ما يهدفون اليه ، قتل الملك غازي ، وتنصيب الامير عبد الاله بدلا عنه . وهكذا تم اعتقال الكبار الذين اسهموا في انقلاب ١٩٣٦ .

وقد استغرب الرأي العام هذه المفاجاة ، وقابل خالد سليمان ، شقيق حكمة سليمان رئيس الوزراء نوري السعيد ، حول اخيه ، ويقول نوري : ان خالد فارقه وهو مطمئن البال على اخيه حكمة .

تدابير الحكومة :

عالجت الوزارة هذه القضية بتدابير مستعجلة فأوقفت المتهمين بالحادث المزعوم، مدنيين وعسكريين ، وقررت اعلان الاحكام العرفية في بغداد لتسريع البت في أمر الموقوفين فصدرت هاتان الارادتان :

(١) رقم ١١١ اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، وقرره مجلس الوزراء ، باعلان الاحكام العرفية في منطقة معسكر الرشيد ، وفي المحلات المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها انها تابعة لها ، الى ان يعلن انهائها . وتوقيف قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ، وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوى العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون الحكام والقضاة ، والقوانين الاخرى بقدر ما لها من المساس

أوضحنا لسموه ان ذلك مما جاء في قرار المجلس العرفي قال ما يلي بالنص :

« جاءني عبدالهادي كامل ذات يوم ، وطلب ان يكلمني على الانفراد . فلما اختليت به قال : ان ضابطا يريد مقابلتي ، فاذا بـه حلمي عبدالكريم . وقد ذكر لي أن بعض الضباط يريدون القيام بمؤامرة ضد العرش، وان الواجب ساقه الى اخباري بذلك . فطلبت اليه ان يذكر لي اسماء هؤلاء الضباط ، فلم يذكر اسم اي احد ، على الرغم من الحاحي عليه . فسألته : وكيف استطيع الوثوق باناس لا اعرف اسماءهم ؟ فجاءني بعد مدة بقائمة بعض الاسماء ، فذهبت بها الى عمي الامير زيد في الوزيرية ، واطلعته عليها . وبعد ايام جاءني العقيد محمود سلمان مرسلا من قبل الوزير طه الهاشمي ، وسألني عما قلته لعمي ، فادركت ان عمي قد فشى السر ، وما لبثت أن دعيت الى الحضور أمام المجلس العرفي العسكري ، فاستاذنت الملك غازي وحضرت أمام المجلس ، وقصصت على أعضائه القصة كما وقعت . فسألوني : « هل تعرف حكمة سليمان ؟ » فأجبت بالنفي . فسالوني : وهل جاء اسمه في المحادثات والأقوال التي جرت معكم او بحضوركم ؟ فأجبت بالنفي ، وبعد أيام صدرت الاحكام المعروفة ، وعليك أن تسال من رئيس المحكمة عن مصير الاوراق » اهـ .

وقد سألنا العقيد عزيز ياملكي ، رئيس المجلس العرفي ، عما يقوله الامير عبدالاله ، فأجابنا قائلا : ان أوراق الدعوى تحوي (٢٠٥٢) صفحة وقد أخذها اسماعيل نامق الى نوري باشا ولم تعد الينا .

بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية ، في المنطقة المذكورة ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة فيها .

على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة ١٣٥٨ هـ ، واليوم الخامس من شهر مارت سنة ١٩٣٩ م .

غازي

طه الهاشمي	محمود صبحي الدفتري	ناجي شوكت	نوري السعيد
وزير الدفاع	وزير العدلية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء

(٢) رقم ١١٢ اصدرت ارادتي الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضهوزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، بأن تكون الادارة الملكية في المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية ، بموجب الارادة الملكية المرقمة ١١١ والمؤرخة في ٥ مارت سنة ١٩٣٩م ، وفي المحلات المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية انها تابعة لها ، ادارة عسكرية عرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المرابطة فيها ، المرجع الاعلى لجميع الادارات ، داخل المنطقة المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات علىجميع الموظفين داخل تلك المنطقة ، حسبما يتراءى له .

على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة ١٣٥٨هـ واليوم الخامس من شهر مارت سنة ١٩٣٩ م .

غازي

وزير الدفاع	وزير العدلية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
طه الهاشمي	محمود صبحي الدفتري	ناجي شوكت	نوري السعيد

وقد عين كل من العقيد عزيز ياملكي رئيسا للمجلس العرفي العسكري ، والمقدّمين : سعيد يحيى الخياط ، ومحمود حلمي عضوين عسكريين فيه،والحاكمين عبد العزيز الخياط ، ومعروف جياووك عضوين مدنيين فيه ايضا « وكان جميع هؤلاء يتمتعون بثقة نوري السعيد وصحبه » وبعد مرافعات لم يطل امدها ، قرر المجلس العرفي العسكري في يوم ١٦ مارت ١٩٣٩م ، الحكم بالاعدام شنقا على كل من حكمة سليمان ، واسماعيل عبّاوي ، ويونس عباوي ، وجواد حسين ، وحلمي عبد الكريم ، وبالحبس لمدة سبع سنوات على عبد الهادي كامل ، ولمدة ثمان سنوات على علي غالب ، وبراءة الباقين ، فاستصدرت الوزارة ارادة ملكية بتبديل عقوبة الاعدام بالسجن لمدد مختلفة ، ولم يعدم احد .

ما يقوله وزير الداخلية ؟

يمت حكمة سليمان الى ناجي شوكت « وزير الداخلية في الوزارة السعيدية

الثالثة » بصلة القرابة والنسب ، فهو عم والدته ، وعميد اسرته ، وقد حدثني هذا الوزير النبيل عن قضية توقيف عمه حكمة بك فقال :

« كنت في دار اخي الدكتور صائب شوكت القائمة على شارع ابي نواس فوافاني فيها وزير الدفاع طه الهاشمي ، واخبرني بأن التحقيقات الاولية ، التي قامت بها السلطات العسكرية ، اسفرت عن اكتشاف علاقة لحكمة بك بالمؤامرة التي اكتشفت قبل يومين ، واعلنت من اجلها الاحكام العرفية ، وقد جرى توقيفه لهذا السبب ، وانه جاء ليخبرني بالامر الواقع بصفة كوني وزيرا للداخلية ، فطلبت الى طه ضمان حياة حكمة بك ، ما دام موقوفا في المعسكر ، وضمان حياته حتى وان وجد المجلس العرفي دلالة كافية للحكم عليه بالاعدام (١) وكان حكمة بك قد دعي الى العشاء في دار جمال بابان في تلك الليلة فقبض عليه فيها ، واقتيد الى الموقف مخفورا .

في دار رئيس الوزراء :

وفي اليوم الثاني لصدور احكام المجلس العرفي العسكري ، وهو يوم الجمعة الموافق ١٧ آذار ١٩٣٩م ، دعى رئيس الوزراء نوري السعيد اعضاء وزارته الى داره، كما دعى رئيس الديوان الملكي رشيد عالي ، وقائد القوات العسكرية المرابطة الزعيم اسماعيل نامق . وقد حضر الجميع ، ولم يتغيب غير وزير الاقتصاد عمر نظمي . وكان القائد يحمل صورا من قرار المجلس المذكور ، فأمر نوري بتوزيعها على الحاضرين فوزعت ، وطلب الى الحاضرين ابداء آرائهم ، فارتأى وزير العدلية محمود صبحي الدفتري : وجود نقص في التحقيق ، اذ لا يعقل ان يقتل المحكومون ، وهم سبعة اشخاص فقط ، الذوات المراد قتلهم ، وهم اكثر من خمسين شخصا .

وكان يجلس الى جوار الوزير الدفتري ، وزير الداخلية ناجي شوكت ، فاخذ الوزيران يتهامسان ، ويسأل احدهما الآخر اسئلة منوعة لاستجلاء الحقيقة. ويقول الدفتري في حديث له مع المؤلف : ان وزير الداخلية لم يكن مقتنعا من صحة الحكم منذ البداية . اما وزير الدفاع العميد الركن طه الهاشمي فقد قال : نحن امام قرار محكمة ذات اختصاص فهو واجب الاحترام . وكذلك كان موقف وزير المعارف صالح جبر ، فلما شرع رئيس الوزراء في اخذ الاصوات ، بدأ باصغر الوزراء سنا ، وهو صالح جبر ، فكان متلعثما . فطلب وزير العدلية الدفتري ان يؤخذ رأيه اولا، خلافا

---

(١) حدثني العضو العدلي في المجلس العسكري : السيد معروف جياووك ، أن زميله العضو العسكري في هذا المجلس العقيد سعيد يحيى ، اسر اليه بان العقيد فهمي سعيد مصمم على قتل حكمة سليمان ، ان لم يصدر المجلس بحقه عقوبة الاعدام ، وانه (جياووك) استطاع ان يثني سعيدا عن ذلك ، وان يحكم على حكمة بك بالاعدام لينتقله من المعسكر الى السجن .وكان الحاكم العدلي الثاني عبدالعزيز الخياط قد خالف حكم الاعدام بحق حكمة ، كما خالفه رئيس المجلس العسكري عزيز يا ملكي على الرغم مما ادعاه — ياملكي — في مذكراته المخطوطة من « ان ناجي شوكت حرض على اعدام حكمة سليمان باسرع وقت ممكن » . ولدينا رسالة خطية كتبها السيد معروف جياووك الى السيد حكمة سليمان بخطه ليبرر حكم الموت الذي اصدره بحقه على الصورة التي ذكرناها لوبق هذا .

لما جرت العادة عليه . فلما شعر الباقون بمعارضة السيدين : ناجي شوكت ومحمود صبحي الدفتري لقرار الحكم ، تراجع طه الهاشمي قائلا : ان القضية اصبحت سياسية فهو مع المخالفين . فاخذ رئيس الوزراء يساوم على ابدال عقوبة الاعدام الصادرة بحق حكمة سليمان ، مجاراة لناجي وصبحي وطه ، على ان تنفذ في جواد حسين ، واسماعيل عباوي ، ويونس عباوي ، وكان هؤلاء من المشتركين في قتل المرحوم جعفر العسكري ، صهر نوري السعيد في ٢٩ تشرين الثاني من عام ١٩٣٦م . اما وزير المالية رستم حيدر فكان ميالا الى تنفيذ حكم الاعدام في بادىء الامر ، لكنه عدل عن رايه فانضم الى المخالفين .

وجاء الى نوري السعيد في تلك اللحظة من يقول له : ان السفير البريطاني يطلب مواجهته فالتمسه الحاضرون ان يؤجل اللقاء الى اليوم التالي لئلا يقال ان مجلس الوزراء تأثر بآراء السفير البريطاني . وحاول رئيس الوزراء ان يوفق بين الآراء المتضاربة خلال ثلاث ساعات من المناقشة الحادة ، تغدّى المجتمعون في اثنائها «كباب الصابونجية» حتى استقر الراي على ابدال حكم الاعدام بالسجن مددا مختلفة للجميع (١) عدا الضابط حلمي عبد الكريم ، الذي اجمعت الكلمة على انه كان علة العلل في اختلاق هذه القضية المفتعلة . وهكذا صدرت الارادة الملكية الرقمة ١٤٢ والمؤرخة ١٧ آذار ١٩٣٩م بتنفيذ حكم الاعدام فيه ، ولكن سرعان ما صدرت الارادة الملكية المرقمة (١٤٣) والمؤرخة في ١٧ آذار ١٩٣٩م ، بتبديل عقوبات الموت هذه بالسجن المؤبد .

وكان وزير العدلية شفع للضابط حلمي عبد الكريم ، لدى رئيس الوزراء ، بعد مدة ، فاستطاع ان يخلصه من حبل المشنقة (٢) ، وفيما يلي نص البيان الرسمي الصادر بصدد هذه الاحكام .

بيان رسمي :

لقد ثبت لدى المجلس العرفي العسكري ، المنعقد في معسكر الرشيد ، بنتيجة التحقيقات التي اجراها منذ مدة ، بان الاشخاص الآتية اسماؤهم ، قد قاموا بمؤامرة ضد سلامة الدولة ، ولذلك فقد اصدر احكامه الآتية بحقهم :

---

(١) نص الارادة في جريدة « الوقائع العراقية » العدد ١٦٩١ الصادر بتاريخ ٣ نيسان ١٩٣٩م . وبعد أن رجع وزير الداخلية : ناجي شوكت ، الى داره وجد في انتظاره كلا من السادة : جميل المدفعي ، وابراهيم كمال ، وعلي جودت، والشيخ محمد رضا الشبيبي ، وقد طلب اليه السيد المدفعي أن ترفق الحكومة بالسيد حكمة سليمان فلا تمكن احدا من اعدامه ، ولا أن تسن سنة سيئة للمستقبل . فرد عليه صاحب الدار بما جرى وتم الاتفاق عليه فخرج وزملاؤه فرحين شاكرين .

(٢) قال لنا وزير العدلية السيد محمود صبحي الدفتري :

« وصلت الي الأوراق المختصة باعدام الضابط حلمي عبدالكريم ، فتذكرت أن هذا الضابط لم يشهد أحد ضده سوى الأمير عبدالاله ، وان اعدامه سيعرض حياة الامير للخطر ، فاقتنعت الجهات المختصة بوجوب تبديل عقوبة الاعدام الى السجن المؤبد » .

١ ـ حلمي عبد الكريم : الاعدام
٢ ـ اسماعيل عباوي : الاعدام
٣ ـ يونس عباوي : الاعدام
٤ ـ جواد حسين : الاعدام
٥ ـ حكمة سليمان : الاعدام
٦ ـ عبد الهادي كامل : الاشغال الشاقة الموقتة لمدة سبع سنوات .
٧ ـ علي غالب : الاشغال الشاقة الموقتة لمدة ثماني سنوات .
ومراقبة الشرطة لمدة سنتين .

وبالنظر لوجود اسباب تستدعي الرافة ، فقد ابدل حكم الاعدام المحكوم به على الاشخاص الآتية . بالعقوبات المبينة ازاء أسمائهم :

١ ـ اسماعيل عباوي : الاشغال الشاقة المؤبدة .
٢ ـ يونس عباوي : الاشغال الشاقة المؤبدة .
٣ ـ جواد حسين : الاشغال الشاقة الموقتة لمدة خمس عشرة سنة .
٤ ـ حكمة سليمان : الحبس لمدة خمس سنوات .

مدير الدعاية والنشر والاذاعة

ما يقوله حكمة سليمان ؟

اما السيد حكمة سليمان فقد اكد لنا اكثر من مرة : ان الحكومة البريطانية هي التي حالت دون اعدامه . وذلك ان المستر نويد رئيس جمعية التمور العراقية ، كان في لندن بالاجازة ، فأوعزت حكومته اليه ان يبرق الى نوري السعيد ، بأن اصدقاءه من الانكليز لا يرتاحون الى اعدام حكمة .

ويقول السير موريس باترسن ، السفير البريطاني في العراق في ص ١٤٣ من كتابه Both sides of the Curtain :

« وثمة مؤامرة صغيرة حدثت ، مما حملت نوري ، بعد اسابيع قليلة من تسنمه كرسي رئاسة الوزراء ، ان يسدد الطعنة الى احد خصومه القدماء ، حكمة سليمان ، وهو أحد رؤساء الوزارات السابقين الذي أقحم في هذا الامر بأسخف الدلائل واوهنها ، وقد حكم عليه بالاعدام فعلا ، وبعد جدل طويل ، استطعت ان احصل من نوري على وعد بأن هذا الحكم لا ينفذ » .

على أن بعض الاوساط المطلعة ترى ان الحكومتين : التركية والايرانية سعتا كثيرا لانقاذ حكمة من مخالب الموت ، وذلك بالضغط الذي استعمله ممثلاهما في انقره لدى السفير البريطاني في تركية لحمل حكومته على التدخل في الامر . ويرى السيد توفيق السويدي في ص (٣١٣) من مذكراته ان « هذه الاجراءات ضد حكمة سليمان كانت بمثابة تعويض لخصومه عن العفو العام الذي استصدره اثناء وزارته من مجلس النواب ، وامن به نفسه من كل مسؤولية قانونية واجراءات سياسية ضده » اهـ .

ومن غريب الصدف ان يقتل الملك غازي في حادثة مؤلمة جدا ، ويولى الامير عبدالله منصب الوصاية على شبل الملك القتيل ، في الوقت الذي كان حكمة سليمان يرسف واصحابه المتهمون بالتآمر على حياة الملك غازي بالاصفاد والاغلال في غياهب السجون (١) .

استقالة وزير الداخلية :

كان متصرف لواء بغداد السيد امين خالص يشغل منصب « مديرية السجون العامة » بالوكالة ، علاوة على منصب المتصرفية في هذه الآونة ، وكانت علاقاته بحكمة سليمان تحتم عليه اسداء كل مساعدة ممكنة للسيد حكمة وهو في السجن ، فأعرب رئيس الوزراء عن رغبته في اجراء بعض التنقلات الادارية بحيث تشمل ، فيمن تشملهم ، متصرف لواء بغداد : السيد امين خالص ، وكان وزير الداخلية السيد ناجي شوكت ، يرى ان تحقيق هذه الرغبة سابق لاوانه ، فأوفد الرئيس نوري وزير داخليته الى انقره في مهمة رسمية (٢) وتولى فخامته منصب وزارة الداخليةبالوكالة، وما لبث ان اجرى التنقلات المرغوب فيها ، وابرق الى وزيره هذه البرقية بـ « الشفرة » :

عراقية ــ انقره | شخصية لفخامة ناجي شوكت

اري من واجبي ان اخبركم : أن الاحوال اضطرتني الى اجراء تعديلات مهمة في بعض كبار موظفي الداخلية . واني آسف لاقدامي على هذه الاجراءات على اثر مغادرتكم القطر . شعرت في الايام الاخيرة انكم كنتم غير مرتاحين للخطة العامة، التي كنت اري ضرورة لانتهاجها في تدوير شؤون الدولة ، وكان هذا يؤلمني جدا ، بالنظر الى أن اهدافنا واحدة ، وصداقتنا قديمة . انني ارجو ان تثقوا بانني كنت وساكون دائما ، حريصا على هذه الصداقة ، وعلى ضرورة تعاوننا في تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه المملكة . لذلك رأيت ان واجب الصداقة هذه يقضي علي بأن اطلعكم ، وبدون انتظار ، على هذا الوضع ، واترك لكم الخيار فيما اذا كنتم ترغبون في مؤازرتي في تركية او مصر ، بعد اتمام مهمتكم في انقره .

بغداد في ١٩٣٩/٤/٢٤م | ــ خارجية ــ

---

(١) من طريف ما قصه السيد حكمة سليمان للمؤلف اكثر من مرة قوله :
« بينما كنت في السجن في اواخر شهر آذار ١٩٣٩ م ، اذ جاءني سجانان ، ونقلا الي حديثا افضى به اليهما السجين في قضيتنا حلمي عبدالكريم . وكان نص الحديث : « ماذا عملنا حتى جيء بنا الى هنا ؟ انتظروا اسبوعا سيقتل الملكغازي حتما » ، فقلت للسجانين : « الرجل يهذي فلا تصدقان هذيانه » ولكنهما عادا الي بعد خمسة ايام لينقلا اليخبر مصرع الملك » ا هـ .
(٢) الحقيقة أن رئيس الوزراء كان يريد التخلص من وزير داخليته باي ثمن ، فدبر امر سفره الى تركية : وقد شعر ارشد العمري بما كان يبيته نوري السعيد لناجي شوكت فاسره لناجي . وقد لوحظ ان نوري لم يحضر محطة القطار لتوديع وزيره ، وهو ما جرى التعارف عليه .

وقد انتهز ناجي شوكت فرصة تسلمه هذه البرقية ، فرد عليها بهـذا الجواب القاسي :

انقره ١٩٣٩/٤/٢٥م — الرقم (٢٤)

شخصي الى نوري السعيد

أخذت برقيتكم . أخبركم بأن هذه المفاجأة لم تكن بعيدة عن خاطري . تتذكرون جيدا باني قبل مغادرتي بغداد باسبوع ، بينت لكم رغبتي في الانسحاب من الوزارة ، لاني رأيت انه قد اصبح من المستحيل علي مؤازرتكم ، للاسباب التي سردتها اليكم ، فكان بامكانكم ان توافقوا على انسحابي ، دون ان تعوزكم الجرأة الى اخفاء قصدكم ، واظهاره ، بعد ان ابتعدت عن العراق بمهمة حيوية للبلد . لقد خدمت بلادي باخلاص مدة حياتي ، لم اتهاون فيما يمس شرفي وكرامتي ، وبقي اسمي بعيدا عن كل ما جرى من حوادث مؤلمة في العراق سببت له اضرارا جمة . ومدة وزارتي الاخيرة بذلت كـل جهدي لان اكون حائلا دون استعمال الشدة الضارة ، ورواج الحزازات الشخصية ، والآن اشكر ربي على هذه النتيجة ، التي سوف لا تؤثر في شخصي ، بل ستزيدني فخرا وشرفا . وكل ما اتمناه ان ارى بلادي متمتعة برفاه وسكون ، كما ارى مـن واجبي ان اجلب انظاركـم الى العواقب السيئة التـي ستجابهها البلاد ، فيمـا اذا استمرّت الشدة والحزازات ، واخيرا اخبركم باني لا يمكنني ، بعد هذه الاحوال ، ان أقبل ايـة وظيفة سواء في الداخـل او الخارج هـذا فا (؟) الباري الى الطريـق المستقيم .

ناجي شوكت

مرض حكمة سليمان :

اصيب حكمة بك سليمان بالتدرّن الرئوي ، او ظهرت عليه آثار هذا التدرن، وذلك في شهر تموز ١٩٣٩ م ، اي بعد الحكـم عليه بمائة يـوم فقط ، وقد فحصه الدكتور البريطاني سندرسن في التاسع من هذا الشهر ، وايد هذه الاصابة، فطالب وزير العدلية : محمود صبحي الـدفتري باطلاق سراحه ، لابتلائـه بمرض لا يرجى شفاءه منه ، شأنه في ذلك شأن كل سجين يصاب بهذا المرض الخبيث ، فابدى رئيس الوزراء استعداده للموافقة على هذا الطلب ، وخالفه بعض وزرائه ، فهدد الـوزير الدفتري بالاستقالة ان لم تأخذ العدالة مجراها في قضية السجين المريض ، فنقـل حكمة بك الى « السليمانية » وما لبث ان افرج عنه ، وعن بقية المسجونين فـي هذه الحادثة ، اثر الانقلاب العسكري الخطير الذي جرى في نيسـان ١٩٤١ م . فعندمـا تسلم السيد رشيد عالي الكيلاني رآسة « حكومة الدفاع الوطني » في الشهر المذكور، امر باخلاء سبيل السيد حكمة سليمان فورا ، وسمح له بالسفر الى ايـران بحسب رغبته ، فسافر الى طهران عن طريق خانقين . وقد رحب جلالة شاه ايران بمقـدم حكمة بك الى عاصمة بلاده ، ووضع تحت تصرفه مبالـغ طائلة ، الا ان الرجل لـم يتصرف بها ، وما لبث ان عاد الى العراق بعد شهرين فقط .

وصف مؤثر للحادث :

روّعت « بغداد » في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين من ليلة يوم الثلاثاء الموافق ١٤ صفر سنة ١٣٥٨ الهجرية و ٤ نيسان سنة ١٩٣٩ الميلادية، بأعظم فاجعة وأفدح نازلة . فقد قيل ان الملك غازي ، المحبوب من شعبه حبا جما ، بينما كان يسوق سيارته بنفسه ، بسرعة فائقة ، بين القصرين : الزهور والحارثية، ويجلس خلفه في السيارة عبد اسود من عبيده يدعى عبد سعيد ، مع ملاحظ اللاسلكي يسمى علي عبدالله ، اختلت موازنة السيارة من سرعة السير ، فانحرفت عن الشارع المزفت ، الى ارض وعرة تكثر فيها الاشجار الكثيفة ، ومجاري المياه المعدة لسقي المزرعة الملكية في « الحارثية » واصطدمت بعمود كهربائي اصطداما قويا ادى الى قلع العمود ، وسقوطه على رأس الملك الشاب (١) بحيث سبب كسر عظم الجمجمة وانتشار

---

(١) قال السفير البريطاني « باترسن » في كتابه « Both Sides of the Curtain » :

« وقد أصبح واضحا للعيان ان الملك غازي اما يجب ان يسيطر عليه ، او ان يخلع عن العرش وقد لمحت الى ذلك وبهذا المقدار في زيارتي الوداعية للامير عبدالاله » اهـ .

ـ وقال « جان وولف » في كتابه « يقظة العالم العربي » ص ١٢٠ :

« ومات غازي على اثر حادث غريب . فقد انفجرت سيارته دونما سبب وجيه ، بينما كان يقودها بسرعة معقولة ، وكان ذلك في الرابع من نيسان سنة ١٩٣٩م فتعالى الهمس في بغداد متهما بعض الجهات بتدبير الحادث » اهـ .

وقال « كارتاكوز » في كتابه « ثورة العراق » ص ٢٢ :

« ولعل مآثرته الرئيسية ــ غازي ــ انه قد لاقى حتفه بشكل عنيف في حادث سيارة يعتقد ان البريطانيين او اعوانهم من العراقيين قد افتعلوه . اما البريطانيون بدورهم فقد نسبوا هذه القصة الى الدعاية الالمانية » اهـ .

وقال العقيد الركن نورالدين محمود ، على ما جاء في ص ٨٧ من كتاب « فرسان العروبة في العراق » :

« انه اصطدام غامض عويص ، ولا يسع الانسان مهما كان بسيط الملاحظة الا ان يكذب زعم الحكومة ، وهو يقارنه بالأدلة التي يراها في مكان الحادث » اهـ .

وقال العقيدصلاح‌الدين الصباغ في ص : ١٤ من مذكراته « فرسان العروبة في العراق » :

« قضت المصالح البريطانية اغتياله « الملك غازي » فتم ذلك في ليلة ٤ ــ ٥ نيسان عام ١٩٣٩ م وهو في السابعة والعشرين من عمره » اهـ .

وقال توفيق السويدي في ص ٣٢٦ من مذكراته « نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية »

« واتذكر في هذا الصدد : انني عندما كنت في لندن ، التقيت بالمستر في بتلي وكيل وزير الخارجية الدائم.. فابدى لي شكوى عنيفة من تصرفات الملك غازي فيما يتعلق بالدعاية الموجهة الى الكويت من اذاعة قصر الزهور ، حتى انه قال بصراحة بأن الملك غازي لا يملك القدرة على تقدير موقفه لبساطة تفكيره ، ولاندفاعه وراء توجيهات تأتيه من اشخاص مدسوسين عليه ... ان الملك بعمله هذا لا يعلم انه يلعب بالنار ، واخشى ان يحرق اصابعه يوما ما » اهـ . قلنا : وقد أصيب بها فعلا .

ثم يعود العقيد صلاح الدين الصباغ فيقول في ص ٩٠ من مذكراته : ان نوري السعيد الذي كان يقيم في القاهرة ، ارسل ولده صباح اليه ، والى العقيد فهمي سعيد ، بعد مقتل بكر صدقي ، باسبوعين ليقول لهما عن لسان والده : ما اذا كانا يران « قتل غازي والحاقه ببكر صدقي وتخليص البلاد من عبثه ؟. فرد عليه فهمي بصوت جهوري : لا يا صباح لن يحدث هذا ابدا » ثم قال له العقيد صلاح الدين بعد حديث طويل ما نصه « اما بصدد اغتيال غازي فنحن ابعد الناس عن التطرق الى ذكره ولا نسمح بأن يذكر امامنا .. ونصيحتي يا صباح انلا تكرر ما قلته ، وان لا تفاتح به بعد اليوم احدا .. فوجم صباح وتلعثم اذ ادرك خطورة غلطته ونكرة أبيه » .

المخ الى مسافة بعيدة ، وقد نقل الى قصر الزهور جثة هامدة ، وفارق الحياة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة اربعين . اما العبد فيقال ان كسرا اصاب يده فنقل الى المستشفى للتداوي ، ولكن لا يعرف مصير هذا العبد حتى الآن ، كما لا يعرف مصير ملاحظ اللاسلكي علي عبدالله . غير ان الدكتور صائب شوكت قال للمؤلف في الثامن من نيسان ١٩٧٥ انه جيء اليه بالعبد الاسود ــ بعيد الحادث ــ وكان ذراعه مخلوعا فاعاده الى حالته ولكن لم يعثر على العبد بعدئذ .

واستيقظت « بغداد » في صباح يوم الثلاثاء مروعة للنبأ الفاجع ، الذي كانت تتناقله الالسن خافتة مكذبة النعاة ، وكانت وجوه الناس مكفهرة ، وعيونهم ساهمة، فمن متفائل ، الى متشائم ، الى متأمل ، مضت نصف ساعة وهم وجوم كان على راسهم الطير ، فلما كانت الساعة التاسعة والدقيقة خمس وعشرون ، اطلقت المدافع احدى وعشرين طلقة ، ايذانا بانتهاء ملوكية الملك غازي ، واعلانا بتنصيب ولي عهده الامير فيصل ، ملكا على العراق باسم « الملك فيصل الثاني » فعلا النحيب والبكاء ، واقفلت العاصمة عن بكرة ابيها ، ونظمت مواكب العزاء في كل مكان ، نادبة سيد شباب اهل البلاد ، وفوجىء الشعب بهذا البلاغ :

بلاغ رسمي رقم ١ :

« بمزيد الحزن والالم . ينعي مجلس الوزراء الى الامة العراقية انتقال المغفور له سيد شباب البلاد جلالة الملك غازي الاول الى جوار ربه ، على اثر اصطدام السيارة التي كان يقودها بنفسه بالعمود الكهربائي الواقع في منحدر قنطرة النهر (١) ، بالقرب من قصر الحارثية ، في الساعة الحادية عشرة والنصف من ليلة امس . وفي نفس الوقت الذي يتقدم فيه بالتعازي الخالصة الى اعضاء العائلة المالكة ، على هذه الكارثة العظمى التي حلت بالبلاد ، يدعو الله سبحانه وتعالى أن يحفظ للمملكة نجله الاوحد ، جلالة الملك فيصل الثاني ، ويلهم الشعب الكريم الصبر الجميل ، وانا لله وانا اليه راجعون » اهـ

بغداد ٥ نيسان ١٩٣٩ م .

ما يقوله الاطباء ؟

والى جانب هذا البيان ، الذي اذاعه مجلس الوزراء ، اذاعت هيئة الاطباء ،

---

(١) قال لي الدكتور صائب شوكت في اليوم الثامن من شهر نيسان ١٩٧٥ م وقد لقيته في دار اخيه ناجي شوكت بالدورة : انه كان أول من فحص الملك ، بناء على طلب السيدين نوري السعيد ورستم حيدر لمعرفة درجة الخطر الذي يحيق بحياته ، وأن نوري طلب اليه أن يقول في تقريره : ان الحادث كان نتيجة اصطدام سيارة الملك بعمود الكهرباء في حين انه ــ الدكتور صائب ــ كان يعتقد ان الملك قتل بنتيجة ضربة على أم رأسه . ويضيف صائب الى قوله : انه لم يكن حاضرا فحص الملك غيره وانه لما حضر الدكتور سندرسن صاحت الملكة عالية : اطردوا هذا الكلب الذي قتل غازي كما قتل اباه من قبل . اهـ

ولكن الدكتور سندرسن يقول في ص ١٧٠ من كتابه انه كان قد حضر قبل كل احد ، وانه اوعز باعلام نوري السعيد بالحادث واستدعاه الدكتور جلال والدكتور ابراهام وقد اكد الدكتور جلال حمدي لنا ما رواه الدكتور صائب شوكت من أن الدكتور سندرسن جاء بعد مجيء الدكتور صائب .

التي فحصت الفقيد العظيم فحصا طبيا ، بعد حلول الفاجعة ، هذا البيـان الرسمي رقم (٢) :

« ننعي بمزيد الاسف ، وفاة صاحب الجلالة الملك غازي الاول ، الساعة الثانية عشر والدقيقة اربعين ، من ليلة ٣/٤ نيسان سنة ١٩٣٩ م ، متأثرا من كسر شديد الغاية في عظام الجمجمة ، وتمزّق واسع في المخ .

« حصلت هذه الجروح بنتيجة اصطدام سيارة صاحب الجلالة ، عندما كان يسوقها بنفسه ، بعمود كهرباء بالقرب من قصر الزهور ، الساعة الحادية عشر والنصف من تلك الليلة .

« ولقد فقد صاحب الجلالة شعوره مباشرة ، بعد الاصطدام ، ولم يسترجع شعوره حتى اللحظة الاخيرة » . ٣/٤ نيسان سنة ١٩٣٩ م .

الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور	الدكتور
جلال حمدي	صبيح الوهبي	صائب شوكت	ابراهام	سندرسن

قرارات لمجلس الوزراء :

وتولى « مجلس الوزراء » حقوق الملك الدستورية وفاقا لاحكام المادة (٢٢) من « القانون الاساسي العراقي » ورأى ان يعلن ملوكية الملك فيصل الثاني ، ويسمي من يقوم بالوصاية عليه « لصغر سنه » ويدعو مجلس الامة الى الانعقاد للبت في أمر الوصي فاجتمع في صباح يوم الحادث ، واتخذ المقررات التالية :

« التام مجلس الوزراء في قصر الزهور ، على اثر الفاجعة العظمى التي حلت بالبلاد ، بوفاة صاحب الجلالة المغفور له الملك غازي الاول ، وبالنظر الى توليه حقوق الملك الدستورية الى أن يتم نصب الوصي نهائيا ، حسب المادة ٢٢ من القانون الاساسي ، اتخذ القرارات الآتية :

١ ــ اعلان سمو الامير ولي العهد فيصل ملكا على العراق ، باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، وفقا لمنطوق المادة ٢٠ من القانون الاساسي .

٢ ــ تسمية الامير عبد الاله وصيا على جلالة الملك ، بالنظر الى عدم بلوغه سن الرشد القانونية ، ونزولا عند وصية جلالة الملك المغفور له غازي الاول ، المستندة الى افادتي صاحبة الجلالة الملكة ، وسمو الاميرة راجحة ، شقيقة جلالته امام مجلس الوزراء (١) .

---

(١) يقول وزير الدولة الشيخ علي الشرقي في كتابه « الاحلام » ص ١٧٠ :
« فاوعز نوري الى عاليه ان ترفع كتابا الى مجلس الوزراء، المنعقد للنظر في اقامة وصي على العرش، تشهد فيه أن الملك غازي قد أوصى اليها ، فيما اذا وقع أمر على حياته فالوصي على العرش عبدالاله » . اهـ .
ويقول باترسن في ص ١٥٠ من كتابه «Both Sides of the Curtain»: « وكان معروفا ايضا ان الانكليز

٣ ـ دعوة مجلس النواب المنحل ، تمهيدا لاجتماع مجلس الامة للبت في أمر الوصاية نهائيا (١) وفقا للفقرة (٢) من المادة (٢٢) من القانون الاساسي .

كانوا يميلون الى عبدالاله اكثر من ميلهم الى الملك غازي »

وكان معروفا عندالناس اجمعين ان الملك القتيل كان يكره ابن عمه عبدالاله كرها شديدا ، حتى انه كان لا يستطيع أن يراه في مآدبه الخاصة ، كما انه لم يكن على وفـــاق مع زوجته الملكة عاليــة شقيقة الامير عبدالالــه .

وقال لنا الدكتور صائب شوكت ، وكان اول من فحص الملك وتأكدت لديه الوفاة : انه شاهد الامير عبدالاله وتحسين قدري يمشيان في « الكوريدور » واذا بتحسين يدنو منه ويقول له ان الامير يرجوك ان تقول بأن الملك اوصاك بأن يكون عبدالاله وصيا على ولده الصغير فيصل اذا كنت يائسا من نجاته من الموت ، وانه ـ أي الدكتور صائب ـ رفض اقرار هذه الرغبة على اساس ان الملك كان قد فقد الوعي في أول الحـادث فغضب عبدالاله وقال اذا اخته ستشهد بذلك . اهـ .

اما الدكتور سندرسن طبيب العائلة المالكة فيقول في ص ١٧٠ من كتابه Ten thousand and one nights « في خلال عشرين دقيقة من وفاة الملك ، طلب الي رستم حيدر ان اعلن بأن الملك قبل ان يموت قد عبر عن رغبته بان يتولى عبدالاله السلطة كوصي على العرش ، غير اني رفضت أن افعل ذلك لان الملك لم يستعدلحظة واحدة من وعيه . وحتى اذا ما ارتكبت جريمة مثل هذا الادعاء الكاذب فـلا بد أن يكون هناك الكثير من المستعدين لتكذيبه » اهـ .

(١) بعد أن قرر مجلس الوزراء المناداة بولي عهد المملكة الامير فيصل ملكـــا على العراق باسم الملك فيصل الثاني ، عقد اجتماع خاص في البلاط الملكي حضره رئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب مولود مخلص ، وثلاثةمن الوزراء وهم : ناجي شوكت ، وطه الهاشمي ، ورستـم حيدر ، كما حضره رؤساء الوزراء السابقون ، ورئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلانـــي ، وكان ذلك برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد . وقد استعرض المجلس اسماء أمراء البيت الهاشمي لاختيار الوصي على الملك ، فأقر المجتمعون اقتراحا لنوري السعيد حول ضرورة جعل الوصايـــة في البيت الهاشمي دون سواه ، ولما استعرضت اسماء البارزين في هذا البيت ، ترددت أسماء الامير عبدالله ، والامير زيد ، والامير عبدالاله . فقرر المجلس ان يكون الوصي احد اعضاء الاسرة الهاشميـــة ، وأن يكون احد هـؤلاء الامراء الثلاثة . ثم تكلم رئيس الوزراء نوري السعيد . حول ترجيح احد هؤلاء الثلاثة فقال :

ان الامير عبدالله مشغول بشرقي الاردن فلا يمكن جعله وصيا ، وان الامير زيد لا يصلــح لمنصب الوصاية لتزوجه من آنسة تركية ، وكانت هنالك رغبة جامحة في اختيار الامير زيد . فقال وزير المالية رستم حيدر : اذا وقع حادث لجلالة الملك الطفل وكان الامير زيد وصيا عليه أصبح هذا الامير ملكا على العراق فكيف يكون نجله التركي ولي عهده ! فلم يبق غير الامير عبدالاله فسمي وصيا ، ومنح الجنسية العراقية في الحال لانه كان ما يزال محتفظا بجنسيته الحجازية . وكان جميل المدفعي وعلي جودت الايوبي يصران على وجوب اسناد منصب الوصاية الى الامير زيد ، اذاأريد خير العراق وسعادته ، فلما فشلا في اصرارهمـا قالا « المجالس بالامانات » اذ كانا يخشيان ان ينقل شيء عن موقفهما الى الامير عبدالاله فيصب عليهما جـام غضبه . .

وقد قال السيد علي جودت للمؤلف ذات يوم ان طه الهاشمي قال له : اذا لم ينتخب الامير عبدالاله وصيا فان الجيش سيتدخل لصالحه ، ثم جاء في ص ٢٢٤ من كتابه « ذكريات علي جودت » ما نصه :

« اعترضت على وصاية عبدالاله ، وبينت للحاضرين : انه ليس من الحكمة ولا من المصلحة ان يكون رجل بمثل هذا العمر وقلة التجربة، ولا سيما في مثل تلك الظروف ، وصيا على الملك مدة طويلة قد تقـع خلالها ازمات واحداث خطيرة ... ومن الصدف الغريبة أن يكون أكثر المتحمسين لوصاية عبدالالـــه المرحوم طه الهاشمي والاستاذ رشيد عالي الكيلاني فنالا منه ما نالاه بعد صيرورته وصيا » . اهـ .

والحقيقة ان الامير عبدالاله لم يكن معروفا في الوسط السياسي . وجل ما عرف عنه ميله الى تربية الجياد الاصيلة وشغفه بالسباق ، ولم تكن له خبرة بالرجال أو معرفة في تصريف الامور . وكانت كل خبرته ما حصل عليه عندما عينه ياسين الهاشمي ملحقا في وزارة الخارجية براتب زهيد . فلو أن الملك غـازي كان يفكر في

٤ ـ اعلان الحداد العام في المملكة
بغداد ٤ نيسان ١٩٣٩م　　　　مدير الدعاية والنشر والاذاعة

في قصر الزهور :

في الساعة التي نقل الملك غازي الى « قصر الزهور » جثة هامدة ، تلفن نبا الفاجعة الى رئيسي مجلسي الاعيان والوزراء ، والى رئيس الديوان الملكي والوزراء ، فسارع هؤلاء الى القصر خفافا . ولما حضر وزير الداخلية ناجي شوكت ، اقترح ان يستدعى رئيس مجلس النواب مولود مخلص ، وغيره من رؤساء الوزراء السابقين : مثلما استدعي رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر . كما اقترح ان ينظم محضر يوقع فيه الحاضرون بأسرهم ، لئلا يفتئت الناس على الحقيقة كذبا ، فيشيعون ما يضر بسمعة الحكومة وموقفها ، فعارض كل من وزير المالية رستم حيدر ، ووزير الدفاع طه الهاشمي استدعاء رئيس مجلس النواب المشار اليه ، بدعوى ان حضوره سيخلق مشكلة تضر الحكومة ، ولا سيما اذا حضر ثملا (١) .

كذلك اقترح وزير الداخلية ان ينقل جثمان الملك الى البلاط الملكي في غسق الليل ، لئلا يختطفه الاهلون اذا نقل نهارا فيأخذوا الجنازة ، ويفلت الضبط ، وكان في النية ان تحفظ الرفاة في « قصر الزهور » ليلا ، وتنقل الى المقبرة الملكية نهارا ، فاجيب الوزير الى طلبه ولا سيما وقد كان ذلك من راي متصرف لواء بغداد ايضا ، وهو يومذاك السيد أمين خالص .

اسناد منصب الوصاية اليه ، في حالة حدوث حدث له ، لاعده لهذه المهمة اعدادا تاما ولاوكل اليه بعض الامور والاعمال الجسيمة التي تكسبه الخبرة والتمرس في تصريف الامور السياسية بدلا من ان يهمله اهمالا مشهودا مكتفيا بوجوده كموظف صغير في الخارجية العراقية لا حول له ولا قوة ، حتى ولا كلمة نافذة .

(١) أسر وزير الداخلية السيد ناجي شوكت الى مؤلف الكتاب السيد الحسني سرا بقي دفينا في نفسه وقد حان الآن وقت افشائه . قال السيد ناجي :

« كانت آثار البشر والمسرة طافحة على وجوه السادة : نوري السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني ، ورستم حيدر ، وطه الهاشمي ، بعد أن تاكدت وفاة الملك . وكان هؤلاء الاربعة قد تضرروا في حركة بكر صدقي يوم ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٣٦م » .

وكان السيد ناجي شوكت ـ وما يزال ـ يعتقد أن للامير عبدالاله ونوري السعيد مساهمة فعلية في فاجعة الملك غازي ، ولهذا فانهما لايختلفان على أمر من الامور الخطيرة ، وان اختلفا على التافه منها . ومع هذا فقد جاء في ص (٢١٢) من الطبعة الثانية من مذكراته « سيرة وذكريات ثمانين عاما » ما نصه :

« أما الاساس الذي سيتكرر ذكره في رسائل رشيد ـ عالي ـ الاتي نصوصها فقد كان المقصود به التخلص من العائلة المالكة بصورة من الصور فقد كنت ما ازال اعتقد انه لو أمكن التخلص من العائلة المذكورة وتبديل نظام الحكم في العراق من ملكي الى جمهوري ، فانه سيكون الحل الافضل لمشكلات العراق الكثيرة . أما اذا تعذر التخلص من العائلة المالكة فيجب مراقبة الملك مراقبة شديدة ... هذا مجمل الحديث الذي دار مع رشيد عالي في اسطنبول واتفقنا عليه ثم سافر الى لبنان ومنها الى بغداد » اهـ .

دفن الجثمان :

ورات الحكومة ان تعجل في دفن الفقيد الغالي ، لئـلا تبقى المدينة مقفلـة ، والاشغال معطلة، فقررت ان يكون ذلك في صباح يوم الاربعاء الموافق ٥ نيسان١٩٣٩م، وان تعطل الدوائر الحكومية في اليوم المذكور ، ويعلن الحداد في المملكة اربعين يوما ، تنكس خلالها الاعلام ، وهكذا كان . ففي الساعة الثامنة من صباح هذا اليوم ، نقلت الرفاة على عربة مدفع من البلاط الملكي . حيث كان الجثمان ، الى المقبرة الملكية في « الاعظمية » وفق منهـاج خاص ، وانزل التابوت الـى مقره الاخـير بـين العبرات والزفرات ، واطلقت المدافع ٩٩ طلقة حدادا على الراحل . وقد كفل وزير الداخلية ايصال السفير البريطاني الى دار السفارة سالمـا من الاذى عن طريـق الاعظمية ـ الكاظمية بعد ان اتضح له من تقارير الشرطة ان هنالـك فكرة لاغتياله ، بزعـم ان لحكومته علاقة بحادث الراحل الكبير . اما رئيس الوزراء نوري السعيد فقد استقل زورقا بخاريا من جوار مدفن الملك ، الى داره في جانب الكرخ ، خشية ان يفتك بـه ايضا ، مما حمل وزير الداخلية ان يكلف زميله وزير المالية بان ينوب منـاب رئيس الوزراء في تقبل تعازي المشيعين واما بقية الهياة الدبلوماسية التي حضرت التشييع، فقد ابقيت في المقبرة لمدة ساعة . ثم سمح لها بالرجوع من شوارع فرعية ، واغلقت جسـور دجلة لوقف تدفق الجماهير من الخارج (١) .

انباء مزعجة :

وقد انتشرت في العاصمة بعد دفن الملك منشورات تقول « ان الملك غازي لـم يمت موتا طبيعيا ، وانما اغتيل بتحريض من اعداء البلاد » وهم الانكليز ؛ فأخـذت اصابع الاتهام تتجه الى نوري والانكليز بسرعة ، وكان هذا الاتجاه من ابرز العوامـل التي تركت تأثيرا عظيما في نفوس القوميين من عسكريين ومدنيين تجاه بريطانية .

ثم سرت اشاعات في يوم الخميس مآلها : ان رئيس الوزراء قد اغتيل وهو في مجلس النواب . فاقفلت المدينة فورا . ومنعت الحكومة العبور على الجسور القائمة على النهر . لمنع اتصال الكرخ بالرصافة فيزيد الاضطراب شدة ، وجدّت الشرطة في تعقيب المشبوهين ، والفوضويين . فقبضت على لفيف منهم ، واستفادت من الاحكام العرفية ، المعلنة قبل شهر ، فساقت الموقوفين الى المحاكم ، واستحصلت بحقهـم احكاما ساعدت على تهدئة الحال الى حد ما .

وكان الانكليز مذعورين مرتبكين بسبب هذا التطور ، لان الملك كـان معروفـا بعدائه لهم وبوطنيته ، وكان من الطبيعي ان يحاول هؤلاء « الانكليز » ان يدفعوا عنهم تهمة اسهامهم في حادثة القتل . فزعمـوا ان الدعاية الالمانية هـي التي بعثت هـذا الشعور المعادي وركزته بواسطة اذاعة برلين العربية واذاعة باري في ايطالية على ان موت غازي كان بفعل المؤامرات الانكليزية .

---

(١) نجدة فتحي صفوت في ص ١٢٧ من كتابه « العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب » .

مقتل القنصل البريطاني :

لم يقتصر انتشار الاشاعات المزعجة على بغداد حسب ، فان الذي يدقق في الاحكام العرفية الصادرة عن « معسكر الرشيد » والتي كانت تطحن الناس طحنا في هذه الحقبة ، يرى ان عددا كبيرا من الاهلين ، الذين يمتون الى مختلف الالوية ، قد ادينوا بتهمة اقلاق الراحة العامة ، والادعاء بان الملك قتل قتلا .

اما في « الموصل » فقد قتل القنصل البريطاني ، المستر مونك ميسن ، في تفاصيل روتها جريدة « الاوقات البغدادية » في عددها (٨٢١٥) الصادر في ٦ نيسان ١٩٣٩ م ، لان اهل الحدباء ادانوا الاستعمار البريطاني بافتعال هذا الحادث للتخلص من الملك غازي الذي احبه الشعب حبا جما فبادل الملك شعبه وانحاز الى مواقفه الوطنية ، وهذا ما قالته « الاوقات البغدادية » .

« ويؤخذ من تفاصيل الحادث انه بينما كان سكان مدينة الموصل صقعين من هول المصاب الاليم الذي حل بوفاة المغفور له الملك المحبوب ، اذ اندس بعض المحرضين في صفوف الجماهير ، وحرضوا بعض الجناة على اغتيال القنصل البريطاني ، بحجة انه كان للحكومة البريطانية ضلع في وفاة المغفور له الملك غازي . وعلى اثر ذلك اتجهت الجماهير نحو بناية القنصلية ، واخذت ترشقها بالحجارة ، كما انها احرقت سيارة احد موظفي القنصلية ، وكانت واقفة على باب القنصلية ، فخرج القنصل لتهدئة الجمهور ، وفي اثناء ذلك تقدم احد العمال من خلفه ، وضربه بفأس على راسه فقتل في الحال . ولقد اثار هذا الحادث دهشة عميقة في انحاء العالم ، وتلقته الدوائر البريطانية بأسف شديد . ولما اتصل نبا الحادث بفخامة نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية ، قابل القائم باعمال السفارة البريطانية في بغداد ، واعرب له عن مزيد اسفه، واسف الحكومة العراقية ، على هذا الحادث المؤلم الذي تستنكره الامة العراقية كلها » .

اما الحكومة العراقية فتقول في بيانها رقم ٦ الصادر في ٥ نيسان عام ١٩٣٩ م :

« بينما كان اهل الموصل صقعين من شدة هول المصاب العظيم ، الذي حل بهم بفقد ملك البلاد المحبوب ، واذا ببعض المفسدين قد انتهزوا الفرصة ، واندسوا بين الصفوف ، فحرضوا بعض الجناة على اغتيال القنصل البريطاني في الموصل . وقد القي القبض على القاتل ، والمحرضين ، وسينالون ما يستحقونه من العقاب الصارم . ان الحكومة في الوقت الذي تعلن فيه استنكارها لهذا العمل الفظيع ، تعتقد بأن الشعب العراقي النبيل ، وخاصة اهل الموصل الكرام ، يشاطرون شعورها في ضرورة اتخاذ كل ما يلزم لتنزيه سمعة العراق من هذه الاعمال المستنكرة ، وبهذه المناسبة تؤكد مرة اخرى عزمها على اتباع الخطة التي اذاعها فخامة رئيس الوزراء قبل بضعة ايام ، وعدم افساح المجال لاي كان ، لتعكير صفو العلاقات القائمة بين العراق وبين حليفته بريطانيا العظمى .

بغداد ٥ نيسان ١٩٣٩م — مدير الدعاية والنشر والاذاعة

وقد سافر الميجر ادمونس مستشار وزارة الداخلية الى الموصل للاشراف على التحقيقات الجارية عن مقتل القنصل البريطاني المستر مونك ميسن ، فوجد ان التدابير سليمة ، وان التحقيقات تسير سيرها الطبيعي .

اعلان الاحكام العرفية :

لما كانت المادة ٢٢ آ من القانون الاساسي العراقي جعلت « حقوق الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الامة العراقية ويكون مسؤولا عنها » اذا انتقل العرش الى من هو دون السن القانونية ، وقبل ان يعين وصي عليه . ولما كان الملك فيصل الثاني نجل الملك الراحل دون هذه السن ، فقد تولى « مجلس الوزراء » حقوق جلالته الدستورية ، واعلن الاحكام العرفية في الموصل ، على اثر مقتل القنصل البريطاني فيها ، وهذا هو قراره في هذا الشأن :

« بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، واستنادا الى المادة ٢٢ منه ، وبناء على اقتراح وزير الداخلية ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٩٣٩/٤/٤م ما يأتي : ـ

١ ـ اعلان الاحكام العرفية في مدينة الموصل ، وفي المحلات المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها انها تابعة لها ، الى ان يعلن انهائها،وتوقيف تطبيق قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ، وقانون الجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، وقانون دعاوي العشائر ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون الحكام والقضاة، والقوانين الاخرى ، بقدر ما لها مساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية في المنطقة المذكورة ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة فيها .

٢ ـ ان تكون الادارة الملكية في مدينة الموصل ، والمحال المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها انها تابعة لها ، والمعلنة فيها الاحكام العرفية ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية المشار اليه ، المرجع الاعلى لجميع الادارات ، داخل المنطقة المنوه عنها ، وله توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة حسبما يتراءى له » .

ناجي شوكت وزير الداخلية ، عمر نظمي وزير الاقتصاد والمواصلات ، نوري السعيد رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية .

صالح جبر وزير المعارف ، محمود صبحي الدفتري وزير العدلية ، طه الهاشمي وزير الدفاع ، رستم حيدر وزير المالية .

اجتماع مجلس الامة :

كانت قد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٩١ والمؤرخة ٢٢ شباط سنة ١٩٣٩ م، « بحل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد » فلما فجعت البلاد بسيد

شبابها الملك غازي الاول ، دعي المجلس المنحل الى الالتئام في يوم الخميس الموافق ٦ نيسان ١٩٣٩ م ، فاجتمع مجلسا النواب والاعيان في جلسة مشتركة ، وبعد أن ابّن رئيس الوزراء نوري السعيد ، الملك الراحل بخطاب مهلهل ، تكلم رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، فعبّر عما ولدته وفاة الملك الشاب من اللوعة والاسى، ثم اعلن وقف الجلسة عشر دقائق حدادا على الراحل . ثم تلي كتاب رئاسة الوزراء المرقم (١٧٥٣) والمؤرخ ١٩٣٩/٤/٦م المتضمن نصوص المادتين ٢٠ و٢٢ من القانون الاساسي العراقي « حول ولاية العهد والوصاية » والمقررات التي أذاعها مجلس الوزراء في البلاغ الرسمي رقم ٣ « المثبت نصه قبيل هذا » وختم الكتاب بهذه العبارة :

« ولما كان البت في مسالة الوصاية على صورة نهائية من حق مجلسكم العالي ، فاني ارجو ان يقرر المجلس ما ينسّبه في هذا الصدد » .

وعندها قال السيد الصدر رئيس المجلس :

« اطلعتم حضراتكم على كتاب رئيس الوزراء الذي تلي عليكم الآن ، واود ان الفت نظر المجلس العالي الى ان ما ورد فيه من تسميته صاحب السمو الامير عبد الاله وصيا على جلالة الملك ليس بحكم الوصية القطعية ، لان الراي الاخير في هذا الشأن يرجع الى مجلس الامة الموقر ، وفقا لاحكام الدستور ، وعليه يجري التصويت الآن بتعيين الاسماء على نصب سمو الامير عبدالاله وصيا على جلالة الملك » (١) .

وكان عدد الحاضرين من الاعيان والنواب (١٢٢) ذاتا فصوت كلهم للامير عبد الإله (٢) وعندها استدعي سموه وحلف اليمين القانونية في تلك اللحظة وانفضت الجلسة .

أثر الفاجعة في الخارج :

كان تاثير الفاجعة في خارج العراق ، ولا سيما في البلاد العربية ، عظيما وقد اتهمت الصحافة العربية خصوم البلاد بتدبير مؤامرة قتل الملك غازي ، فنشرت في ذلك مقالات ضافية طالبت فيها تأليف لجان عربية للتحقيق في صحة ما تدعيه، فكان

---

(١) الجلسة المشتركة لمجلسي الاعيان والنواب المنعقدة في يوم ٦ نيسان ١٩٣٩ م ص ٣ .

(٢) وكان عهد وصايته عهد شؤم ونحس على البلاد وابنائها ؛ وعلى الملك القاصر الذي تولى الوصاية عليه وعلى عرشه . فقد تعمد عدم تنشئته نشأة وطنية وقومية ، وترك أمر تربيته للحواضن الاجنبيات ، ثم ارسله الى بعض المدارس الانكليزية في لندن ليعيش في اجوائها الارستقراطية عيشة العبث واللهو واللعب ، فنشأ عديم الشخصية ، فاقد الارادة ، وهذا ما كان يريده له عبدالاله ليستمر في سيطرته عليه عند ممارسته لسلطاته الدستورية وهكذا كان فانه بقي المتنفذ والمسيطر على سياسة البلاط بعد انتهاء عهد وصايته . ولم يكن الملك البائس سوى دمية من دمى البلاط لا حول له ولا قوة ، ولا راي ولا ارادة ، وكان كالببغاء يردد في المناسبات ما يلقنه الوصي به اليه » .

(رئيس حزب الاستقلال « محمد مهدي كبه » في مذكراته ص ٩٧)

من الطبيعي ان يمنع دخولها الى العراق ؛ ولا تزال هذه التهمة تثار بين حين وآخر كلما تأزمت الحالة (١) .

تعويض لعائلة القنصل :

بعد مقتل المستر مونك القنصل البريطاني في الموصل ، عرضت الحكومة العراقية على السفارة البريطانية استعدادها لتقديم مبلغ خمسة آلاف دينار كتعويض لاسرة القتيل . فلما نقلت السفارة هذا العرض الى وزارة الخارجية في لندن ، ردت هذه ان للقنصل القتيل اربعة اطفال لا بد من تأمين نفقات تدريسهم وتثقيفهم ، واقترحت جعل المنحة عشرين الف باون فوافق مجلس الوزراء على هذا الطلب في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ مايس ١٩٣٩م . وهل كان في وسع مجلس الوزراء ــ الذي يراسه نوري السعيد ــ ان يناقش هذا الطلب او يرده ؟

---

(١) ومما يذكر بهذه المناسبة ان التحقيق في مصرع الملك غازي كان قد اسند الى الحاكم المعروف سليم الديملاني ، وبعد ان سار سيرا طويلا حضر رئيس الوزراء نوري السعيد ، ووزير عدليته محمود صبحي الدفتري ، لنحيا سليما عن مهمته وعهدا بالتحقيق الى الحاكم خليل امين المفتي الــذي لفلفه ــ كما يقول البغداديون ــ وانتهى امره .

١٦ صفر ١٣٥٨ — ١٢ المحرم ١٣٥٩
٦ نيسان ١٩٣٩ — ٢٢ شباط ١٩٤٠

الوزارة السعيدية الرابعة

استقالة الوزارة السعيدية الثالثة

لما كانت التقاليد المرعية ، في الحكومات الديمقراطية ، تقضي بانسحاب هيأة الوزارة من الحكم ، عند حدوث تجدد في شكل الحكومة القائمة ، وعند انتقال العرش الى ملك جديد ، فقد قررت « الوزارة السعيدية الثالثة » الانسحاب من الحكم ، بعد مقتل الملك غازي ، وانتقال العرش الى نجله الملك فيصل الثاني ، ونصب الامير عبد الاله وصيا على الملك الجديد حتى يبلغ السن القانونية ، فتقدم رئيس الوزراء ، بكتاب استقالة الوزارة وهو :

حضرة صاحب السمو الوصي على صاحب الجلالة الملك المعظم .

بناء على تولي سموكم الوصاية على جلالة الملك فيصل الثاني ، اتشرف ان ارفع الى سموكم استقالتي من رئاسة الوزارة ، راجيا من الله ان يطيل عمر جلالته،ويديم سموكم مؤيدا بتوفيقاته الصمدانية .

بغداد في ٦ نيسان سنة ١٩٣٩م العبد المخلص : نوري السعيد

تكوين الوزارة السعيدية الرابعة

وكان من المنتظر ان يكوّن رئيس الوزراء المستقيل ، نوري السعيد ، الوزارة الجديدة ، وهو الذي لعب دورا رئيسيا في تولية الامير عبد الآله منصب الوصاية على الملك فوجه الوصي اليه هذا الكتاب :

عزيزي نوري السعيد : الرقم ١٧٣

تناولت كتابكم المؤرخ في ٦ نيسان ١٩٣٩م ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء . ونظرا لثقتنا بكم ، فاننا نجدد اعتمادنا عليكم ، ونعهد اليكم بتأليف وزارة جديدة .

صدر عن البلاط الملكي في اليوم السادس عشر من شهر صفر لسنة الفوثلثمائة وثماني وخمسين الهجرية ، الموافق في اليوم السادس من شهر نيسان سنة الف وتسعماية وتسع وثلاثين الميلادية .

عبد الاله

اعضاء الوزارة السعيدية الرابعة

لم يشأ نوري السعيد ان يدخل تبديلات اساسية على اعضاء « الوزارة الجديدة » التي عهد الوصي اليه برئاستها ، فاستصدر ارادة ملكية برقم (١٧٤) وبتاريخ ٦ نيسان ١٩٣٩م بتكوين « وزارته الرابعة » من اعضاء « وزارته الثالثة » دون تحوير فكان :

١ ــ نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للخارجية بالوكالة .
٢ ــ ناجي شوكت : وزيرا للداخلية .
٣ ــ رستم حيدر : وزيرا للمالية .
٤ ــ محمود صبحي : وزيرا للعدلية .
٥ ــ طه الهاشمي : وزيرا للدفاع .
٦ ــ عمر نظمي : وزيرا للاقتصاد والمواصلات .
٧ ــ صالح جبر : وزيرا للمعارف .

منهاج الوزارة

لم تضع « الوزارة السعيدية الرابعة » منهاجا لها ، لانها تكونت من « اعضاء الوزارة السعيدية الثالثة » المستقيلة ، وكان لتلك الوزارة منهاج شامل اذيع في يوم ٢٧ آذار ١٩٣٩ م ، وقد نشرنا نصه اثناء البحث عن تلك الوزارة فليراجع .

خطاب لسمو الوصي

في الساعة الثامنة من مساء يوم ١٣ نيسان ، اذاع الامير عبد الاله الوصي على العرش ، خطابا من دار الاذاعة اللاسلكية ، فكان اول خطاب يلقيه وهذا نصه :

الى اخواننا العراقيين وابناء امتنا العربية .

ما اقسى يد القدر المفاجىء ، وما اروع تصرّف الحدثان ؟ بالامس كنت ارافق بزهو واعجاب سير جلالة الفقيد الغالي في طريق المجد ، فابتسم لاشراق الامل في طلعته ، واليوم اجدني المؤبّن الباكي على ذلك الاخ الذي ترعرعت معه في دوحة فيصل المظيم ، ثم سايرته في السنوات التي اعتلى بها العرش ولم تطلها يد القدر ، فكان فيها لشعبه قائدا مقداما ، وكان لامته مشعلا وهاجا ، ولبيته ابا رحيما ، ولي خاصة اخا كريما . واية فاجعة اعظم من ان يختطف القدر فقيدنا الغالي ، وهو في بدء حملته الكبرى ، التي قاد بها هذه الامة المكافحة ، لتحقيق امانيها ، ويترك لنا عبء اكمال ذلك الواجب المقدس ؟

لا شك ان روحه الطاهرة كانت مبتهجة لما شاهدته من آيات الوفاء الباهرة لذكراه ، تلك الآيات التي كانت تبدو في كل مكان .

ان العواطف النبيلة التي ابدتها الامة في مآتمها على فقيدنا الكبير . هي التي حملتني على ان اقطع سكون حزني العميق ، لاتقدم باسم جلالة الملك فيصل الثاني ، وباسم جلالة الملكة الوالدة . والبيت الهاشمي ، وباسمي ، الى الشعب العراقي الوفي ، والى الامة العربية الكريمة ، بجزيل الشكر واعظم التقدير ، اذ كان من شأن هذه العواطف النبيلة ان تخفف علينا هول المصاب المفجع ، وان تشجعنا على السير في الطريق التي رسمها لنا سلفنا الصالح لخدمة هذه البلاد .

ايها الشعب النبيل

شاءت الاقدار ان اقوم باعباء المقام الذي اعتلى بفيصل ، واضاء بغازي ، الى ان يشتد ساعد وديعته العزيز جلالة الملك فيصل الثاني ، الذي اصبح محط انظار الجميع ، وحركة استمرار السلسلة الفيصلية المباركة . فكان عزاؤنا الاعظم تجاه مصابنا الجلل ، وكان النبت الطيب الذي تغذيه آمالنا ، وتنميه تمنياتنا وادعيتنا . فأعاهدكم على السير بالامور بعزيمة صادقة ، طبقا للاهداف العالية المرسومة ، ومجابهة المستقبل بثقة واطمئنان ، مستمدا القوة من فيض هذا الشعور النبيل ، والمعونة من رجالكم المخلصين الذين جاهدوا لاقامة هذا الكيان ، ولنبتهل كلنا الى الله تعالى ان يحرس لنا بعين رعايته هذا الشبل المحبوب ، وديعتنا جميعا ، وان يسدد خطواتنا للسير في الطريقة القويمة التي سار عليها البيت الهاشمي في قيادة مقدرات العراق ، وخدمة الامة العربية ، ومن الله التوفيق (١) .

ضم سوريا الى العراق

كانت « سوريا » قد سبقت « العراق » في النهضة القومية ، وقدمت ضحايا كثيرة في هذا السبيل . وكان من المنتظر لها ، بعد قيام الحكم الفيصلي في الشام، ان تقود الاقطار العربية كافة الى الاستقلال والحرية . ولكن النكبة التي اوقعها بها « الجنرال غورو » في ٢٥ تموز ١٩٢٠م ، وتقويضه اركان الحكومة العربية المذكورة. جعل سوريا دون العراق ، ودون مصر ، في التحرر ، وفي الانعتاق ، وفي الاستقلال .

على ان السوريين ما فتأوا يقاومون الاستعمار الفرنسي ، ويوقعون بالسلطة « الفرنسية » المنتدبة مختلف الاضرار حتى عقدوا معها معاهدة سنة ١٩٣٦م ، وهي المعاهدة التي رفض البرلمان الفرنسي ابرامها ، على الرغم من نواقصها ، وعدم تحقيقها اماني السوريين كافة ، على حين ان سوريا قبلت بها كنتيجة لمفاوضات طويلة لا مندوحة لها عنها .

وقد تأزمت الحالة في سوريا ، وطغى الاستعمار الفرنسي على حسن النية

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ١١٧٧ الصادر بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٣٩م .

والتفاهم ، واستقالت « الوزارة السورية » بسبب عدم اقرار المعاهدة المذكورة ، فتعذّر تكوين وزارة جديدة ، وانفجر بركان الكرامة الوطنية في الشام ، فهاجت النفوس ، وماجت الجماهير ، واضربت المدينة اضرابا شاملا عدة ايام ، وتعالت الاصوات بوجوب ضم سوريا الى العراق ، فردد العراق هذا النداء ، وقامت فيه مظاهرات صاخبة في ٣١ آذار ١٩٣٩ م ، احتج فيها المتظاهرون على مظالم الفرنسيين، واشتركت نقابات الصحفيين ، والمحامين، والعمال، والجمعيات في هذه الاحتجاجات، وحذا الطلاب حذو الجماهير فقاموا بمظاهرات صاخبة .

وكان لا بد للوزارة السعيدية ، وهي الوزارة القومية المعروفة ، ان تتململ فتتبنى فكرة الحاق سورية بالعراق ، وكان هذا اذ ذاك الحل المعقول لهذه الامة .

وكان نوري السعيد قد انكر على وزير داخليته ناجي شوكت الموقف الذي وقفه من قضية حكمة سليمان ، واقحامه في اسطورة قتل الملك غازي ، فاراد ان يتخلص منه . فانتهز الازمة السورية ــ موضوعة البحث ــ وبصفة كونه وزيرا للخارجية بالوكالة ، كتب الى مجلس الوزراء كتابا برقم ٣/٤٨٧٧/٤ وتاريخ ٢٥ آذار ١٩٣٩م، يقترح فيه ايفاد وزير الداخلية ، ناجي شوكت :

« باقرب فرصة ممكنة الى تركيا لمقابلة رئيس الجمهورية التركية ، والاتصال برجال الحكومة هناك ، للتاكد من نوايا الجمهورية التركية ، وموقفها حيال الوضع الراهن في سورية . وباعتقادنا انه لا يجوز ان يشجع السوريون على الاقدام على امر حاسم قبل التأكد من وجهة نظر الاتراك . فاذا ما تأكد فخامته ، بعد درس الموقف، من تأييد الاتراك لوجهات نظرنا في هذا الصدد ، فعند ذاك يمكن للحكومة العراقية ان تتظاهر بمعاضدة القضية السورية بوجه ابرز » .

وقد اقر مجلس الوزراء هذا الطلب ، ولكن تنفيذه تأخر شهرا كاملا بسبب حادثة الملك غازي المؤسفة . فلما كان يوم ٢١ نيسان ١٩٣٩م ، سافر السيد ناجي شوكت الى تركية ، واتصل بالمسؤولين في الجمهورية التركية ، فعلم بصورة جلية : ان الاتراك لا يعارضون في ضم سورية الى العراق ، اذا رغب السوريون في هذا الضم، ولا سيما وانه ليس لتركية مطامع اقليمية في سورية ، بعد ان ضمنوا لهم لواء الاسكندرون .

غير ان اختلاف نوري السعيد مع ناجي شوكت ، واندلاع لهيب الحرب العالمية الثانية بعد مدة قصيرة ، اديا الى فشل هذا المسعى .

الانتخابات النيابية الجديدة

اصدرت « وزارة الداخلية » اوامرها الى متصرفي الالوية في ١٨ آذار ١٩٣٩ م ، للشروع في الانتخابات النيابية لمجلس النواب الجديد ، فجرى انتخاب الهيآت التفتيشية في التاسع والعشرين من هذا الشهر ، واعقب ذلك انتخاب المنتخبين الثانويين ضمن المدة القانونية ، وما لبث ان صدرت الارادة الملكية بدعوة مجلس الامة

الى عقد اجتماعه اجتماعا غير اعتيادي ، اعتبارا من يوم ١٢ حزيران ١٩٣٩م. فاجتمع في اليوم المذكور بحسب المراسيم المعتادة ، وبعد ان القى الوصي « خطاب العرش » الذي أعدته الوزارة القائمة ، جدد النواب انتخاب مولود مخلص رئيسا لمجلسهم ، واحتفظ السيد محمد الصدر برئاسة مجلس الاعيان ، التي كان قد حصل عليها في اول تشرين الثاني ١٩٣٨م .

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٤٢٠) والمؤرخة ٧ آب سنة ١٩٣٩م ، بتأجيل جلسات المجلس شهرين كاملين . فلما انتهت هذه المدة ، استانف المجلس عقد جلساته الى آخر تشرين الاول من هذه السنة . وقد عقد مجلس الاعيان ثماني عشرة جلسة خلال هذا الاجتماع « غير الاعتيادي » وعقد مجلس النواب (٣٠) جلسة خلال هذا الاجتماع ، وفيما يلي نص خطاب العرش الذي القاه الوصي في حفلة افتتاح الاجتماع المذكور .

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب :

بسم الله نفتتح مجلسكم العالي ، مرحبين بكم ، ومتجهين بقلوبنا الى ذكرى فقيد البلاد المغفور له ، اخينا الملك غازي الاول . لقد اخترمه القدر من بيننا في ريعان شبابه ، والبلاد اشد ما تكون حاجة اليه ، تاركا لنا جميعا صاحب الجلالة الملك فيصل ، وديعته الغالية وقرة عين هذه المملكة . وانه لواجب علينا في موقفنا هذا ان نعرب مرة اخرى عن شكرنا وامتناننا لما اظهره الشعب الكريم من آثار الالم والعزاء الصميمين لمناسبة تلك الفاجعة المظيمة .

ايها السادة !

لا يخفى ان البلاد قد اجتازت في السنوات الاخيرة أزمات خطيرة كادت تعرقل سيرها نحو اهدافها العليا ، ولم تتمكن من التغلب عليها الا بعناية الله وتعاون المخلصين من رجال الامة . ولما تسلمت الوزارة الحاضرة المسؤولية ، كانت الرغبة متجهة اتجاها واضحا ، نحو اعادة الطمأنينة الى النفوس ، والرجوع بالبلاد الى سيرها الاعتيادي . ولكن لم تكد الوزارة تضطلع بزمام الامور ، حتى جوبهت ويا للاسف بعدة حوادث خطيرة ، اضطرت الى معالجتها بحزم وقوة . وقد ظهر بنتيجة التحقيقات ان هنالك مؤامرة قد دبرّت للنيل من سلامة الدولة ، فكان حتما على الحكومة ان تعلن الاحكام العرفية في منطقة محدودة لايقاف المجرمين عند حدهم . ولما فجعت البلاد بمليكها الراحل ، حاول بعض المفسدين استثمار الفاجعة ، فبثوا دعايات سيئة ادت الى وقوع امور مؤسفة خاصة في مدينة الموصل ؛ مما اضطر الحكومة الى اتخاذ تدابير حاسمة حفظا لسمعة البلاد ، فعادت على اثر ذلك الى النفوس ثقتها . ولسوف تلغى الاحكام العرفية حالما يشعر الجميع بطمأنينة كاملة .

ايها السادة !

لما كانت الاصول الدستورية تقضي بأن يسود التآزر بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، وكانت الحكومة قد شعرت بأن التآزر فيما بينها وبين المجلس النيابي السابق ، لم يكن ليساعدها على القيام بما كانت البلاد تنتظره منها من اعمال اصلاحية هامة ، رأت نفسها مضطرة الى حله ، فحلته ، وباشرت باجراء الانتخابات الجديدة ، وها انكم قد اجتمعتم الآن مندوبين من قبل الامة لمؤازرتنا على النهوض بالاغراض الهامة التي تنتظرها منا .

ايها السادة !

ان الظروف العالمية العصيبة تحتم على حكومتنا مضاعفة الانتباه حفظا للسلم في مناطق هذا الشرق الادنى والاوسط . ومما لا شك فيه ان كيان هذا السلم قائم في الدرجة الاولى على صلات الصداقة والتعاون ما بين الدول المرتبطة بميثاق سعد آباد ، وخاصة ما بيننا وبين الدول المجاورة لنا نعني : تركيا ، وايران ، والممالك العربية . ومما لا شك فيه ان الاتفاق الذي تم مؤخرا ما بين تركيا وبريطانيا العظمى، قد عزز الاستقرار ، وقوى اسباب التعاون ضد كل تجاوز يهدد السلم في هذه الارجاء .

ان حكومتنا لا تزال تعير اصدق اهتمامها وعنايتها الى القضايا التي تهم الاقطار العربية المجاورة . ان المساعي التي بذلها وفدنا ، بالاشتراك مع وفود الدول العربية الاخرى في لندن ، قد اسفرت ــ كما تعلمون ــ عن نشر الكتاب الابيض حول قضية فلسطين ، ومن رأينا انه لو احتوى ذلك الكتاب على نصوص صريحة قاطعة ، لساعد على فهم مرامي الحكومة البريطانية ، فيما يتعلق بتقرير الحكم الوطني في فلسطين ، والقضاء على مطامع السياسة الصهيونية ، ولوضع حد للشكوك والمخاوف التي لا تزال مع الاسف تسبب الحوادث المؤلمة ، وتثير القلق في ذلك القطر العزيز ، محط آمال العرب والمسلمين . اننا لا زلنا نعتقد بان ازالة تلك الشكوك ، وايجاد الثقة،انما هما بيد الحكومة البريطانية ، التي تربطنا بها أوثق روابط التحالف والصداقة .

أما سورية فيهمنا جدا التغلب على المشاكل القائمة فيها ، وما زلنا شديدي الامل بان توفي الحكومة الفرنسية الصديقة بالعهود التي قطعتها على نفسها، فتسارع الى حل قضيتها حلا عادلا ، يتفق مع امانيها ، ويمكنها ان تقوم بنصيبها كعضو في المجموعة العربية .

ايها السادة :

ان الوضع المالي قد تأثر بحوادث السنوات الاخيرة ، وقد وقعت صرفيات بمقياس واسع خلافا للاصول ، وبدون ان يكون لها اعتماد مقابل ، مما اساء الى سمعة البلاد المالية . والحكومة قائمة باجراء التحقيقات حول هذه القضايا ، وهي آخذة بتقديم ميزانية الدولة الى مجلسكم العالي على اساس تأمين التوازن ما بين المصروفات والواردات ، وتثبيت ملاك الدولة ، وتحسين اساليب الضرائب والرسوم، ليشترك الجميع في تأديتها بصورة عامة وعادلة . واللوائح القانونية التي لها علاقة

بهذه الامور ، وبتعديل الدستور ، وادارة الالوية ، على اساس توسيع الصلاحيات ، وبتنظيم اهم موارد البلاد : كالتمور ، والتبوغ ، والحبوب ، وبتأسيس مصارف اهلية ، وتوجيه الاعمال العمرانية واقتصاديات البلاد توجيها يتفق والمصالح القومية. وغير ذلك من اللوائح القانونية الهامة ، ستقدم الى مجلسكم في القريب العاجل ، كما ان الاتفاقية التي عقدت مع شركات النفط ، والتي امنت للخزينة سلفة بدون فائدة مقدارها ثلاثة ملايين دينار ، وكذلك ضرورة استكمال وسائل الجيش ، وتأمين حاجات الدفاع ، والسكك الحديدية ، بطريقة ايجاد اعتمادات لها ، قد حدا بحكومتنا الى اعادة النظر في الوضع المالي على ضوء الاحتياجات العامة ، والظروف العالمية الراهنة . ولا بد من عرض ذلك كله على مجلسكم العالي في الايام الآتية .

ايها السادة :

ان حكومتنا جادة في تحسين الصحة العامة ، وفي اعداد الشبيبة لتتحمل أعباء المستقبل ، وهي واثقة بانها ستتوصل الى اهدافها بمؤازرتكم ، ومعاونتكم . ولا بد انكم اطلعتم على المنهاج الذي نشرته قبل مدة ، وهو منهاج شامل قد تناول جميع نواحي الاصلاح التي تحتاجها المملكة ، ومما هو جدير بالذكر ان يكون قسم من ذلك المنهاج قد نفذ فعلا ، في البرهة القصيرة المنصرمة ، والاقسام الاخرى على وشك التنفيذ ، وليس هنالك ما يثني عزم الحكومة عن المضي في سياستها الانشائية ، تحقيقا لما تضمنه ذلك المنهاج ، من مبادىء وخطط واعمال ، لها علاقتها الوثقى بنهوض الوطن وتقدمه . وان ثقتنا بحكمتكم ووطنيتكم تجعلنا نؤمن بانكم ستقومون بنصيبكم في تحقيق آمال الامة خير قيام ، ومن الله التوفيق .

حوادث وامور متنوعة

١ ـ لما ألف نوري السعيد وزارته الثالثة في يوم ٢٥ كانون الاول ١٩٣٨، احتفظ بمنصب وزير الخارجية ، وقد بقي هذا المنصب بعهدته ايضا في « وزارته الرابعة » التي كونها بعد مقتل الملك غازي . فلما رفض وزير داخليته ناجي شوكت التعاون معه ، بعد سفره الى انقره ، استصدر ارادة ملكية في ٢٥ نيسان ١٩٣٩ باسنادمنصب وزارة الخارجية الى علي جودت ، كما استصدر ارادة ملكية ثانية في ٢٧ من هذا الشهر ، باسناد منصب وزارة الداخلية الى نفسه ، فأصبح نوري رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية .

٢ ـ اقامت الوزارة حفلة تابينية كبرى للملك غازي في يوم ١٤ ايار ١٩٣٩م ، بمناسبة مرور اربعين يوما على وفاته ، دعت اليها وفودا من الاقطار العربيةالمجاورة، وممثلين عن كافة الالوية .

٣ ـ اوفدت « وزارة الدفاع » لفيفا من ضباط القوة الجوية العراقية الى لبنان في يوم ٤ حزيران ، للاشتراك في حفلة افتتاح « مطار بيروت » الدولي وتدشينه في اليوم السادس من هذا الشهر .

٤ ـ عم القلق سكان « مدينة البصرة » واطرافها في العشرة الاولى من شهر حزيران ١٩٣٩م ، عندما ارتفعت مياه المد ارتفاعا بلغ ثلاثة اقدام فوق اليابسة، وعو

مد لم تشهد « مدينة الثغر » مثله منذ ٣٥ سنة ، فتضررت بساتين النخل، وانقطعت طرق المواصلات ، وانتشرت بعض الاوبئة ، فسعت الوزارة لتخفيف الضرر سعيا مشكورا .

٥ ــ سافر وزير الخارجية علي جودت ، الى « الرياض » في يوم ٢٤ حزيران ١٩٣٩ م ، على راس وفد عراقي للمفاوضة مع اركان حكومة المملكة العربية السعودية في القضايا التي تهم البلدين ، واهمها تثبيت الحدود بين القطرين (١) وقضية اوقاف الحرمين ، والتعويض عن المنهوبات التي للجانب السعودي على الجانب العراقي ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير المالية رستم حيدر ؛ وقد عاد الوفد الى بغداد في ١٠ تموز من هذه السنة . ويقول علي جودت في ص ٢٢٨ من (ذكرياته) انه وافق على ان يدفع العراق التعويضات التي كان العاهل السعودي يطالب بها لتفاهة المبلغ من جهة ، وللرغبة الصادقة في حسم الموضوع من جهة اخرى ، وانه ترك قضية تثبيت الحدود الى مفاوضات اخرى .

٦ ــ سافر وفد مؤلف من ١٥ طالبا من طلاب « الفتوة العراقية » الى اسكوتلندا في يوم ٥ تموز ١٩٣٩م ، لحضور « اجتماعات الجوالة فيها » وعاد الى العراق في ١٧ من شهر آب .

٧ ــ سافر الملك فيصل الثاني الى لبنان في يوم ١١ تموز ١٩٣٩ للاصطياف في ربوعه وقد سبقه اليه رئيس الوزراء نوري السعيد ، في يوم ١٠ تموز لاعداد وسائل الراحة له ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير الخارجية علي جودت ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير الدفاع طه الهاشمي . وقد عاد نوري الى العراق في يوم ١٥ تموز ، وسافر ثانية الى عمان ، فلبنان في ٧ آب ، ليتفقد صحة الملك ثم عاد الى العراق في ١٤ من هذا الشهر، وكان وكيلاه علي جودت وطه الهاشمي . اما الملك فيصل فقد عاد الى بلاده في يوم ٩ ايلول ١٩٣٩م .

٨ ــ انتحر مدير الشرطة العام السيد هاشم العلوي في مساء يوم ١٠ تموز ١٩٣٩م وهو في « الرطبة » بطريقه الى لبنان للاصطياف ، فاسف الجميع على نبله وكرم خلقه وظروف انتحاره ، ولا سيما ما اشيع عن المامه باسرار مقتل الملك غازي، وخوفه من ان يبوح بسر من الاسرار .

٩ ــ رست امام بناية وزارة الدفاع في ٢٦ تموز ١٩٣٩م ، اربع زوارق نهرية حربية ابتاعتها الوزارة لتكون نواة لاسطولها النهري . فقوبل رسوها بمظاهر الغبطة

---

(١) لما عرفت الحدود بين نجد والعراق في « بروتوكول العقير » المعقود بين البلدين بتاريخ ٢ كانون الاول ١٩٢٢ م ، والمنشور على ص ١٣٨ من الجزء الاول من هذا الكتاب ، لم يكن الملك فيصل ملك العراق ، ولا السلطان عبد العزيز آل سعود سلطان نجد ، قد زاروا الحدود العراقية ــ النجدية ، او عرفا شيئا ثبتا عن آبارها ، وانصابها ، وهضابها ، وانما اعتمدا على خارطة أعدتها السلطات البريطانية ، ووضعت عليها خطا بالمداد الاحمر قالت عنه « انه خط الحدود الذي يجب أن ينفصل العراق عن نجد » فلما ظهر النفط في أراضي العراق ونجد ، وبانت عظمته وفائدته ، أخذت المطامع العراقية والسعودية تظهر بظهوره ، وتسعى لضم كل شبر الى أراضي الطرفين ، فكان لا بد من القيام بمثل هذه الاسفار للتوصل الى تثبيت الحدود بين المملكتين المتجاورتين .

والسرور .

١٠ ــ سافر الى لندن في يوم ٢٧ تموز وفد مؤلف من عشرين استاذا من أساتذة المعارف في رحلة علمية قصيرة .

١١ ــ قسمت « وزارة الاقتصاد والمواصلات » الى وزارتين : سميت الاولى « وزارة الاقتصاد » والثانية « وزارة المواصلات والاشغال » وبعد ان وضع التشريع اللازم لهذا التقسيم ، صدرت الارادة الملكية بتعيين عمر نظمي وزيرا للمواصلات والاشغال ، ووزيرا للاقتصاد بالوكالة ، وذلك اعتبارا من اول آب سنة ١٩٣٩ م .

١٢ ــ سافر الى لبنان للاصياف في يوم ١٠ آب ١٩٣٩ وزير المالية رستم حيدر فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية محمود صبحي .

١٣ ــ كان مجلس الوزراء قد اعلن الادارة العرفية في الموصل ، اثر اعلان مقتل القنصل البريطاني فيها في يوم ٤ نيسان ١٩٣٩م . وفي ٢٥ تموز من هذه السنة اصدر « قائد القوات العسكرية المرابطة في الموصل » امرا بتشميل الاحكام العرفية على القضاءين : سنجار والشيخان ، حيث وقعت اضطرابات محلية أخلت بالامن ، فلما كان يوم ١٠ آب من هذه السنة ، استصدرت الوزارة ارادة ملكية بالغاء الاحكام العرفية المعلنة في الموصل في ٤ نيسان ١٩٣٩م لانتفاء الغاية التي اعلنت بسببها ، وعودة الهدوء الى القضاءين : سنجار والشيخان .

١٤ ــ سافر الوصي الامير عبدالاله الى الموصل فالانحاء الشمالية في يوم ١٥ آب ، وقد صحبه رئيس ديوانه الملكي رشيد عالي الكيلاني ، ثم لحق به رئيس‌الوزراء نوري السعيد ، وبعد ان تفقد الانحاء المذكورة عاد الى بغداد في يوم ٢٦ من هذا الشهر .

١٥ ــ وضعت الوزارة لائحة قانونية لاعادة الاملاك التي سبق للحكومة أن صادرتها من الشيخ محمود الحفيد الزعيم الكردي المعروف في عام ١٩٣١م ، عندما ثار في وجه « الوزارة السعيدية الاولى » وقد شرع المجلس هذه اللائحة في شهر تموز ، واعيدت الاملاك المصادرة الى الشيخ المشار اليه ، في آب سنة ١٩٣٩ م .

١٦ ــ صدرت الارادة الملكية بأن يؤجل مجلس النواب جلساته لمدة شهرين اعتبارا من يوم ٧ آب ١٩٣٩م .

١٧ ــ شبت النار في « خان دبي » في مدخل سوق العطارين ببغداد في يوم ٢٧ آب ١٩٣٩م مساء ، فالتهمت عددا من الدور والمخازن والحوانيت المجاورة ، وقد عجزت سلطات الاطفاء المدنية عن التغلب على الحريق ، ولا سيما بعد ان انفجرت المواد المشتعلة المدخرة في الخان المذكور لاغراض تجارية ، فاستعانت الحكومة بفرق الاطفاء العسكرية ، وتمكنت الهيئتان المدنية والعسكرية ، تساعدهما الشرطة والاهلون ، من التغلب على الحريق بعد ان وقعت ٤٩ اصابة بينها خمس وفيات ، وقدرت الخسائر بخمسين الف دينار . ودل التحقيق على ان التجار اليهود هم‌الذين افتعلوا هذا الحريق ، للاستفادة من مبالغ الضمان المؤمنة لقاء اموالهم .

١٨ ـ كانت هنالك خصومة قديمة بين قبيلتي العبيد وشمّر ، فاستدعت الوزارة من مصر حمد باشا الباسل ، وعبد القادر الباسل ، وطاهر بك المصري ، ومن العراق رؤساء شمر ، والعبيد ، وغيرهم ، وعقدت عدة اجتماعات برئاسة نوري السعيد ، أسفرت عن تسوية الخلافات بين القبيلتين المذكورتين ، والصفح عما بينهما على اساس الدفن ، فكان عمل الوزارة مشكورا .

١٩ ـ تكدّست في الاسواق العراقية كميات عظيمة من محصول الشعير،بنتيجة شبوب نيران الحرب العالمية الثانية ، وقد تعذر تصدير هذه الحبوب الى الخارج ، ففاوضت الحكومة العراقية الحكومة البريطانية في الموضوع ، واستطاعت ان تبيعها كمية من الشعير المذكور تتراوح من ١٥٠ الف طن الى ٢٠٠ الف طن بسعر الطن الواحد ٤ دنانير ونصف الدينار ، وهو سعر لا بأس به في مثل هاتيك الايام ، وقد صدر بيان رسمي بذلك في ٢١ كانون الاول ١٩٣٩ م .

٢٠ ـ وقع زلزال خطير في الاناضول في اواخر شهر كانون الاول ١٩٣٩م ، فسبب اضرارا عظيمة بين السكان والمواشي ، وهدّم عدداً كبيرا من الدورالتاريخية، والمعاهد العلمية ، والحق خسائر جسيمة بعدد من القرى والدساكر . وقد أسرعت الحكومة لمواساة جارة العراق العزيزة ، فقدمت معونة نقدية للمنكوبين قدرها ١٢،٠٠٠ ليرة تركية ، كما اسرعت « جمعية الهلال الاحمر العراقية » فتبرعت بمثل هذه المعونة ، وحذا الشعب حذو الحكومة والجمعية فساهم بقسط وافر من المواساة والخدمات ، مما كان له الوقع الجميل في نفوس اخواننا الترك .

٢١ ـ نظمت الوزارة سفرات رسمية للوصي عبد الآله الى الالوية العراقية « للاطلاع المباشر على شؤون البلاد » وقد شرع في تحقيق هذه الاسفار منذ تشرين الاول ١٩٣٩ م وانتهت بنهاية كانون الاولى . وكان الوصي يلقى خلال هذه الرحلات ضروب الاحترام .

٢٢ ـ كان مفتي فلسطين الحاج محمد امين الحسيني ، قد فر من ملاحقة السلطات البريطانية له في فلسطين ، ولجأ الى لبنان ، فلما اعلنت الحرب العالمية الثانية في ٣ ايلول ١٩٣٩ ، شعر بمضايقة السلطات الفرنسية له ، فاضطر للنزوح الى العراق ، ووصل الى بغداد في يوم ١٥ تشرين الاول من هذه السنة ، فلقي الامان والترحاب ، وقدمت اليه التبرعات ، وقد لعب دورا خطيرا في الحوادث التي وقعت بعد قدومه ، والتي سنفردها ببحث آت (١) .

---

(١) قال لنا وزير الخارجية السيد علي جودة : ان الاستاذ أكرم زعيتر اتصل به ، ونقل اليه نبأ مضايقة السلطات الفرنسية للمفتي الحسيني وصحبه في لبنان ، ورغبتهم في الانتقال الى العراق ، فرحب الوزير جودة بهذه الرغبة . فلما وصل المفتي وجماعته الى بغداد ، أحتج السفير البريطاني على مجيئهم ، فانكر الوزير عليه احتجاجه . وقد جاء في ص ٢٤٠ من (ذكريات علي جودة) انه قال للسفير « ان الحكومة العراقية تعتبر المفتي الحسيني لاجئا سياسيا ، ولا يمكنها ان تتخذ اية تدابير ضده ، وسيعامل بوقار واحترام كما تقضي بذلك التقاليد العربية » فرد السفير على ذلك قائلا : (اذا كان الامر كذلك فعلى الاقل ارجو أن تتأكدوا من انه لن يقوم بنشاط يضر بعلاقاتنا) . اهـ

وكان نوري السعيد يرغب في ان يقيم المفتي وجماعته في احدى المدن العراقية ، مثل كركوك ، بدلا من ان يقيم في العاصمة وسط التكتلات السياسية والمشاحنات الحزبية ، وتجنبا للمضاعفات التي

٢٣ ـ استقدمت وزارة المعارف زهاء مئة مدرس ومدرسة من سوريا ولبنان للتدريس في المدارس العراقية .

٢٤ ـ استصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية في ٢٠ ايلول ١٩٣٩ م بتعيين جلال بابان وزيرا للمواصلات والاشغال، ونقل عمر نظمي من وزارة المواصلات والاشغال ، وتعيينه وزيرا للداخلية ، وتعيين صادق البصام ، وزيرا للاقتصاد ، والدكتور سامي شوكت وزيرا للشؤون الاجتماعية المستحدثة بمرسوم ، وهكذا ملئت المناصب الوزارية .

٢٥ ـ غادر العراق الى القاهرة في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٩م رئيس الوزراء نوري السعيد للاتصال بالحكومة المصرية بغية بحث مشكلة فلسطين مع اقطابها ؛ فصدرت الارادة الملكية بتولي وزير الخارجية علي جودت ، منصب رئاسة الوزراء بالوكالة مدة تغيب السعيد عن العراق .

٢٦ ـ وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في الخامس من شهر ايلول سنة ١٩٣٩ م على ابتياع خمس عشرة طائرة من نوع (نورثروب) من اميركا وشراء اسلحة بمبلغ ٣،٢٥٠٠٠٠ باون من انكلترة .

الوزارة والحرب العالمية الثانية

على اثر فشل المفاوضات التي كانت دائرة في العامين ١٩٣٨م و ١٩٣٩م لتسوية الخلافات القائمة بين الدول الاوروبية ؛ اعلنت بريطانية الحرب على المانيا في يوم ٣ ايلول ١٩٣٩ م ، وحذت فرنسة حذوها فاعلنتها على المانيا ايضا ، فاضطربت الاسواق العراقية ، وسادت الفوضى مخازنه التجارية ؛ فعمدت الوزارة الى اصدار سلسلة من المراسيم اللازمة لتنظيم الحياة الاقتصادية ، والقضاء على سبل الدس والاستغلال غير المشروعة ؛ فكان عملها مبرورا ، وسعيها مشكورا .

وزار السر بازل نيوتن سفير بريطانية في العراق ، وزير الخارجية علي جودت (١) وبيّن له : ان حكومته تطلب من العراق ان يقطع علاقته مع المانيا ، ويشهر

قد تنجم عن وجوده وصحبه في العاصمة ، ولكن كان دون ذلك خرط القتاد . فقد احتضنه القوميون والعسكريون الذين وجد واياهم في الجيش العثماني نجاءوا اليه الان ليجددوا عهد الولاء والمحبة والعمل القومي مما اضطره للخروج على خطة الحياد التي اعلنها عند وصوله .

وكتب الينا رئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلاني يقول :

زارني ذات يوم السيدان : امين التميمي واكرم زعيتر ، وطلبا مساعدتي بادخال المفتي الحسيني الى العراق ، بدون جواز سفر ، فاتصلت بالسيد محمد الياسين معاون مدير شرطة الرطبة ، ورجوته تيسير اجتياز الموما اليه وصحبه الحدود مهما كلفه الامر . اه

(١) يقول العميد الركن طه الهاشمي في يومياته بتاريخ ٢١ آب ١٩٣٩ م ان الامير الوصي قال له : ان السفير البريطاني اطلعه على برقية تلقاها من حكومته البريطانية ليبلغ شكرها للحكومة العراقية ، حيث وعد وزير خارجيتها علي جودة ورئيس وزرائها نوري السعيد السفير البريطاني بموافقة العراق على اعلانه الحرب ضد المانية ، وان الامير انكر هذا التسرع من قبل نوري وجودة .

الحرب عليها ، فدعا رئيس الوزراء نوري السعيد ، مجلس الوزراء الى الانعقاد برئاسة الوصي الامير عبد الاله في ٥ ايلول ، للمداولة في الوضع الدولي ، وفيما عرضه السفير البريطاني ، واقترح نوري السعيد ان يبادر العراق الى قطع علاقاته مع المانيا ويعلن الحرب عليها ، فوافق الوزراء على قطع العلاقات ، وعارض الوزيران: وزير الدفاع طه الهاشمي ، ووزير العدلية محمود صبحي الدفتري اعلان الحرب ، وقد استصوب الوصي فكرة قطع العلاقات، وفكرة معارضة اعلان الحرب (١) فاتخذ المجلس الوزاري هذا القرار :

« نظرا الى الوضع العالمي الراهن ، وما يمكن ان يتولد من وجود الرعايا الالمان في العراق من ارتباكات ، قرر مجلس الوزراء تسفير الرعايا المذكورين ، وقطع علاقات العراق مع الحكومة الالمانية ، وتخويل وزيري الخارجية والداخلية اتخاذ ما يلزم من التدابير لهذا الغرض » . اهـ .

وعلى اثر ذلك صدر هذا البيان الرسمي :

« قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في تاريخ ٥ ايلول ١٩٣٩م ، قطع العلاقات بين الحكومتين العراقية والالمانية ، وتسفير جميع الرعايا الالمان خارج العراق » .

بغداد ٥ ايلول ١٩٣٩م　　　　مدير الدعاية العام

وكان وزير الداخلية ناجي شوكت قد استقال من منصبه وتولى رئيس الوزراء، نوري السعيد منصب وزارة الداخلية بالوكالة منذ ٢٨ نيسان ١٩٣٩م ، فأمر بالقبض على الرعايا الالمان المقيمين في العراق ، والصالحين للخدمة العسكرية ، وتسليمهم الى السلطات البريطانية في « مطار الحبانية » حيث جرى تسفيرهم الى الهند كأسرى حرب . اما رجال الهيأة السياسية الالمانية ، فقد ردت الحكومة اليهم جوازات سفرهم ، وسافروا الى بلادهم عن طريق سورية ولبنان . وقد قامت الشرطة العراقية بحراستهم في الاراضي العراقية والدرك الفرنسي في سورية ، وتولت السفارة الافغانية رعاية المصالح الالمانية في العراق ، وصدر هذا البيان الرسمي :

« اعطي لمعالي الدكتور كروبه ، وزير المانية المفوض في بغداد جواز سفره، وقد غادر العراق مع افراد حاشيته الى سورية يوم ٦ ايلول ١٩٣٩م بعد الظهر . كما انه

---

(١) جاءني نوري صباحا ، وحاول ان يقنعني بضرورة اعلان الحرب ، اذا أعلنت الحرب فقلت : عبثا تحاول يا نوري فقد ابديت رايي ، وقلت اذا كنا ملزمين حقوقيا فنعلن ، والا فلا لزوم لذلك ... ثم اتى نوري عصرا الى داري في الوزيرية ، واخبرني ان الامير اخبره بموقف رشيد وقال له : ليتضامنا ، فكان جواب نوري للامير أن يدعوني لحضوره للبحث في القضية ...وكان من راي رشيد أن لا لزوم لدخول الحرب ، بينما اطلع السفير البريطاني الامير على برقية وردت من لندن جوابا له ، وفيها يشكر وزير الخارجية نوري وعلي جودة على وعدهما باعلان الحرب حين تعلن بريطانية الحرب اهـ (مذكرات طه الهاشمي ، ص ٢١٥ ــ ٢١٦)

ابرق الى القائم باعمال المفوضية العراقية في برلين ، بان يطلب الى الحكومة الالمانية اعطاءه جواز سفره لمغادرة المانية مع موظفي المفوضية العراقية هناك » .

بغداد في ٦ ايلول ١٩٣٩م مدير الدعاية العام (١)

وكان كروبا شديد الرغبة في ان يسافر وصحبه إما الى العربية السعودية وإما الى تركية او ايران فادرك نوري السعيد ان معنى ذلك ان كروبا سيمارس نشاطه ضد العراق من هذه البلاد فاصر على سفره الى سورية (٢) .

وفي يوم ٨ ايلول ، تبودلت بين صاحب السمو الوصي ، وملك بريطانية هاتان البرقيتان :

صاحب الجلالة الملك جورج السادس ـ قصر بكنكهام : لندن

في الظروف الدولية العصيبة الحاضرة ، يدفعني واجب الصداقة ، وشرف الوفاء بالعهد ، الى الاعراب لجلالتكم عن تمسكنا ـ حكومة وشعبا ـ بمعاهدةالتحالف المعقودة بيننا روحا ونصا ، وعن عزمنا الراسخ على بذل كل ما في وسعنا للسير بعين الروح مع حليفتنا العظمى ، حتى ينتصر الحق والعدل ، وتسود المبادىء السامية التي دخلتم الحرب من اجل الدفاع عنها . عبدالاله الوصي

لندن في ٨ ايلول ١٩٣٩م

صاحب السمو الملكي الامير عبدالاله ، الوصي على عرش العراق ـ بغداد .

لقد تأثرت جدا ببرقية سموكم الملكي ، المعبرة عن عزم العراق الراسخ ـ حكومة وشعبا ـ للتعاون مع حكومتي بموجب المعاهدة التي تربطنا ، ان عمل الحكومة العراقية هذا لدليل آخر ـ اذا كان هنالك حاجة لدليل ـ على الصداقة المتينة والاخلاص المتبادل بين شعبينا . ان حكومتي تقدر جدا ما جاء في برقيتكم من التشجيع القيام بواجبنا في مقاومة القوة المعتدية ، واني أؤكد لسموكم انه اذا ما اصيب العراق بأهوال الحرب ، فان حكومتي ستقوم بتعهداتها بنفس روح الوفاء والعدل .

جورج آر . آي

لقد كان قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والمانية ، والقبض على الرعايا الالمان المقيمين في العراق وتسليمهم الى القاعدة البريطانية في الحبانية لتسفيرهم الى

---

(١) على اثر قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق والمانية ، اسرعت المفوضية الايطالية في بغداد الى سد هذه الثلمة ، فاستمر النشاط الدعائي المؤيد لدول المحور على اشده ، تؤيده الانتصارات التي حققها هتلر في اوربا ، واستعدادات حرب الصاعقة لغزو اقطار اخرى . وعلى الرغم من ان المفوضية الايطالية في العاصمة العراقية كانت مراقبة من قبل الانكليز وجواسيسهم مراقبة دقيقة ، فان هؤلاء الجواسيس ظلوا يلاحقون وزير ايطالية المفوض حتى تمكنوا من حل الشفرة الدبلوماسية الايطالية وبذلك تمكن الانكليز من معرفة ما كان يدور بين العراق والمانية .

2 - Lord Birdwool, Nuri Asaid. p. 166.

الهند كاسرى حرب ، ثم تبادل هاتين البرقيتين بين الوصي على عرش العراق وملك الانكليز ، اول انقسام واسع النطاق في السياسة الخارجية العراقية اسفر عن نتائج جد خطيرة ، ولا سيما وقد كان اهل العراق كغيرهم من العرب يتجهون الى المانية بأبصارهم وافئدتهم ويعلقون عليها آمالا كبارا وينتظرون منها النجدة والفرج بعد ان غدر الانكليز بهم وعملوا على اقتطاع فلسطين من وطنهم العربي الاكبر لتقديمها طعمة لليهود .

موقف العراق من الحرب الجديدة

على اثر تأزم الوضع الدولي في اوروبة ، ارتأت الحكومة العراقية ان تمهد لاعلان سياستها ازاء الحرب المنتظرة ، فاصدرت هذا البيان :

تطمينا لرغبة الراي العام العراقي ، في الحصول على معلومات موثوقة حول موقف العراق من الازمة الدولية الراهنة ، نذيع ان الحكومة العراقية لا تزال تؤمل ان تنتهي هذه الازمة بانتصار الجهود السلمية المبذولة لخير الناس اجمع ، فاذا ضعف الامل في انتصار هذه الجهود — لا سمح الله — فان صاحب الفخامة رئيس الوزراء سيذيع على الراي العام ، في الوقت الملائم ، بيانا مفصلا يوضح فيه موقف العراق من هذه الازمة ، وسياسته ازاءها » اهـ .

بغداد ١ ايلول ١٩٣٩م — مدير الدعاية العام

فلما تطور الوضع الدولي . بعد هذا البيان الرسمي ، اذاع رئيس الوزراء بيانه المرتقب من دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية في يوم ١ ايلول ، ولما اعلنت الحرب فعلا في اليوم الثالث من هذا الشهر ، اذاعت الحكومة هذا البيان في السابع عشر من ايلول ١٩٣٩ .

« كان صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ، قد القى خطابا من دار الاذاعة العراقية مساء ١ ايلول ١٩٣٩م ، استعرض فيه الازمة العالمية ، وبيّن موقف العراق منها ، وقد اشار فخامته في خطابه المذكور الى انه من المتوقع ان تنشط الدعايات المختلفة لمصلحة الاجانب ، بمناسبة هذه الازمة ، وحذّر الراي العام من هذه الدعايات .

ويظهر ان ما توقعه فخامة رئيس الوزراء قد وقع ، بدليل ما لاحظته هذه المديرية من انتشار بعض الاراجيف التي يقصد بها تضليل الراي العام ، والضرر بالعراق ، لذلك فان هذه المديرية تؤكد ان سياسة الحكومة العراقية تنطبق تماما على ما جاء في خطاب فخامته ، وان هذه السياسة المستندة الى المعاهدة العراقية — البريطانية لم تتبدل ، وهي تلخص في الفقرة الثانية التي وردت في خطاب فخامة الرئيس .

ويتضح من هذا ان العراق بصفة كونه حليفا لبريطانية العظمى ، ليس مكلفا بالقيام بأي أمر ، في حالة اشتراك حليفته في الحرب ، سوى تسهيل المواصلات

البريطانية داخل العراق ، ولا يترتب عليه الاشتراك في الحرب في اي ميدان كان، الا اذا هوجم ـ وهذا مستبعد ـ فيدافع حينئذ عن حدوده » اهـ مدير الدعاية العام

اما خطاب الرئيس الذي اشار اليه هذا البيان الرسمي فهذا نصه ، وقد اعده الجيش بعد مشاورات دقيقة مع المدنيين واذاعه السيد نوري السعيد :

ايها السادة :

مما يدعو الى شديد الاسف : ان الازمة العالمية قد تطورت تطورا خطيرا بات ينذر باندلاع نيران حرب عالمية قد يتطاير شررها الى بلادنا . ونحن بصفة كوننا عراقيين ننتسب الى دولة صغيرة فتية ، لا يسعنا الا الاعراب عن مزيد اسفنا لهذا التطور الخطر ، وشديد نفورنا من اية سياسة ترمي الى الالتجاء الى العنف والشدة في معالجة المشاكل الدولية ، وعن اننا نرى ان كل سياسة من هذا النوع تعد خطرا مؤكدا على كافة الدول الصغيرة .

اما السياسة التي تلائمنا ، والتي نؤيدها ونعضدها بكل قوانا ، فهي سياسة الحق والعدل التي تفسح المجال امام الدول كافة لتامين حقوقها ، وتسوية مشاكلها، عن طريق المفاوضات المستندة الى روح التفاهم والانصاف لخير العالم اجمع . ان الميل الى الاخذ بواحدة من هاتين السياستين ، قد قسم دول العالم الى كتلتين متباعدتين كما نرى . وبرغم ان الازمة الحالية ، وحوادث القضاء على استقلال بعض الدول المستقلة ، تدل على صدوف بعض الدول عن السياسة السلمية التي نحبذها، فاننا نرجو من اعماق قلوبنا ان يتغلب العقل على العواطف في اللحظة الاخيرة، ويسلم العالم من شر حرب ضروس تعم ويلاتها الغالب والمغلوب على حد سواء .

واذا وقعت الحرب . كانت قدرا محتوما لا يستطيع العراق رده ، بل يترتب عليه ان يبادر الى القيام بواجبه ، لذلك رايت ان الفت نظر الراي العام الى بعض امور من شأنها ان تنير السبيل في هذه الظروف الحرجة .

ان موقف العراق بالنسبة الى الظروف العالمية بيّن واضح لا يكتنفه شيء من الغموض والابهام . فالعراق مرتبط ببريطانية العظمى بمعاهدة التحالف المنعقدة بينهما في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠م ، وتتألف المادة الرابعة من هذه المعاهدة من ثلاث فقرات يمكن تقسيمها كما يلي :

(ا) اذا اشتبك احد الفريقين المتعاقدين في حرب « تعذر عليهما تسوية النزاع الذي نشأت عنه بالوسائل السلمية » يبادر حينئذ الفريق الآخر الى معونته بصفة كونه حليفا .

(ب) وفي حالة خطر حرب محدق ، يبادر الفريقان المتعاقدان فورا الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

(ج) ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب او خطر حرب محدق، تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية ، جميع ما

في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والمواني ، والمطارات ، ووسائل المواصلات ، اهـ .

ويتضح من هذا ان العراق ، بصفة كونه حليفا لبريطانيا العظمى ، ليس مكلفا بالقيام بأي امر ـ في حالة اشتراك حليفته في الحرب ـ سوى تسهيل المواصلات البريطانية داخل العراق ، وانه لا يترتب عليه الاشتراك في الحرب ، في اي ميدان كان . اما اذا هوجم ـ وهذا مستبعد ـ فيدافع حينئذ عن حدوده .

اما الازمة الاقتصادية التي يحتمل نشوؤها في الحرب ، في باديء الامر، بسبب كساد الاسواق ، وارتفاع اجور النقل ، وقلة وسائطه . فلا يتوقع ان تدوم طويلا ، ومن المؤمل ان يعوض عن ذلك ما يعقبه من تحسن الاسعار ، وازدياد الطلب على منتوجاتنا .

ايها السادة :

ليس في استطاعة اي انسان في العالم ان يتكهن بتطورات الحرب ولا بمداها ونتائجها ، ولا سيما بالنسبة الى تعدد الاختراعات الحديثة ، وتكامل الآلات والمعدات الميكانيكية ، وكفاية سلاح الطيران وكثرة عدده . وكل ما نستطيع ان نقوله : ان النصر بيد الله .

ونظرا الى حراجة الموقف العالمي ، والتطورات التي يحتمل ان تطرأ عليه بعد تطور المعارك بين المتحاربين ، فمن الضروري ان يعتصم العراق بأفضل ما عرف به من المزايا الطيبة والصفات الكريمة . ولما كان من المتوقع ان تنشط الدعايات الاجنبية المختلفة لمصلحة الاجانب ، فانني احذر الراي العام من هذه الدعايات .

فالى جانب بعض المخلصين ، الذين يعتمدون على العاطفة في بلوغ آمالهم الوطنية من غير ان يحسبوا حسابا للظروف ، والزمان ، والمكان ، توجد طائفة من النفعيين ، الذين لا يرون سعادة للعراق الا بحصولهم على ما يطمعون فيه من منافع .

وهنالك فئة من الماجورين باعت ضمائرها من الاجانب ، فهي تعمل لحسابهم باساليب منمقة ودعايات خلابة ، مستغلة حماسة العاطفيين ، وشر النفعيين، وبساطة السذج ، متناسية مصالح وطنها .

ان الامة قد شادت كيان العراق بتضحيات جليلة ، وجهود عظيمة ، وثبتته بحكمة زعمائها وتآزرهم ، وجلدهم ، وبعد نظرهم ، وهذا الكيان هو اليوم من الرصانة والثبات بحيث تغبطه معظم الاقطار العربية ، وتجاهد للحصول على كيان مثله .

وقد كان هذا الكيان هدفا قريبا للامة العراقية ، جاهدت في سبيله سنين عديدة . واذا كان من حقنا الآن ان نفخر به ، فان من واجبنا ان نحافظ عليه ، وأن نستنير بالخطة الحكيمة التي اوصلتنا اليه في سيرنا نحو اهدافنا الوطنية البعيدة التي سنحققها مع الزمن ان شاء الله .

وانا اعلن هنا : ان سياسة الحكومة العراقية تتمركز في سلامة العراق قبل كل

شيء ، وهذه السلامة ليست لخير العراق فحسب ، بل لخير العالم العربي أجمع . لذلك اننا سنحرص الحرص كله على ان لا نفسح المجال لاي كان للاساءة الى سلامة العراق ، على اية صورة كانت .

وانني ادعو اخواني العراقيين كافة الى توحيد صفوفهم ، كما اعتادوا ان يفعلوا في الملمات ، واناشدهم ان يقابلوا الاحداث المقبلة بما امتازوا به من صبر ، وشجاعة، وتضامن ، ورباطة جأش ، وتضحية وبعد نظر .

والله المسؤول ان يوفقنا الى ما فيه الخير والسداد (١) .

خطاب خطير لوزير الدفاع

والى جانب الخطاب الذي القاه رئيس الوزراء نوري السعيد ، اذاع وزير الدفاع العميد الركن طه الهاشمي ، هذا الخطاب في مساء يوم ٢١ ايلول :

لا بد انكم استمعتم قبل ايام ، الى البيان الذي القاه عليكم فخامة رئيس الوزراء من هذه المحطة ، ذلك البيان الذي اوضح فيه موقف العراق من الازمة الدولية الحاضرة ، وما يترتب علينا من واجبات تستلزمها المعاهدة التي تربط ما بيننا وبين حليفتنا بريطانية العظمى .

ان ذلك البيان لم يترك ، فيما اعتقد ، مجالا للشك والتأويل ، وان اعترافنا بتلك الواجبات ، وقيامنا بما تحققه من مساعدات داخل حدودنا امر حيوي .

ان الامة التي نفتخر بالانتماء اليها ، والتي اختبرت تنكر الازمان ، وذاقت مرارة التقسيمات ، لم يعرف عنها انها خانت عهدا ، او حنثت بوعد ، وتاريخها المجيد يشهد على صدق وفائها ، فليس من الشهامة ، التي هي من اعرق صفات العراق ، ان لا يعطف ، مهما تنوعت العوامل ، على امة باسلة كالامة البولونية في مثل الظروف القاسية التي وجدت فيها ، وان لا يشعر بالم يحز نفسه على ما يرى من تقطع في اوصالها ، ونيران تشتعل في اطرافها .

اخواني : ان وضعنا الجغرافي قد جعلنا بعيدين عن ساحات القتال ، وليس من المنتظر البتة ان نشترك في حرب خارج حدودنا ، وليس هناك ما يثني عزائمنا عن القيام بعهودنا ، والعمل دوما على تقوية اواصر الصداقة ، والتعاون فيما بيننا، وبين الدول المجاورة لنا ، ولكن وضعنا هذا المطمئن لا يعني انه ينبغي ان نقف وقفة المتفرج أمام تتابع الاحداث العالمية ، فالظروف الحاضرة تستدعي اعظم الحذر والانتباه ، ومضاعفة الجهود لرد ما يمكن ان يقع من اخطار في المستقبل . والحكومة شاعرة بخطورة المسؤولية ، وآخذة باعداد ما يمكنها من وسائل تبعا لمقتضيات الظروف . ولعله يسركم ان تعلموا ان الجيش الذي هو عماد هذه المملكة ، والذي تتوقف عليه

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ٢٤٨٧ الصادر بتاريخ ٢ ايلول ١٩٣٩ م .

في الدرجة الاولى السلامة العامة ، انما هو اليوم كتلة واحدة متراصة ، في استطاعتكم ان تعتمدوا على وطنيته المتناهية في الدفاع عن كيان هذا الوطن .

هذه هي الخطة التي اتفقنا عليها ، والتي نستهدفها في المستقبل ، وهي فيما اعتقد تعبر عن الراي العام في المملكة . فاذا رغبتم مخلصين في ان تقوم الحكومة بأعباء المسؤوليات التي تتطلبها الظروف الحاضرة ، وهي ظروف دقيقة في حياة الامم كما لا يخفى ، وجب عليكم ان تنتبهوا من جانبكم الى الواجبات التي يمليها عليكم حبكم لبلادكم ، ذلك بان توحدوا جهودكم ، وتثابروا على اعمالكم المنتجة بجد وهدوء، وان تتجنبوا في نفس الوقت الاراجيف التي يروّجها فيما بينكم ، بين آونة واخرى، اناس هم لحسن الحظ قلائل جدا ، ولكن يظهر ويا للاسف ان الاهواء قد استعبدتهم ، فأصبحوا لا يرون الامور الا بمنظار الاختراصات الشخصية . لقد حان لهؤلاء ان يعلموا ان مثل هذه الاراجيف لا تجدي غير الضرر لسمعة البلاد ، وان سلامة هذا الوطن العزيز ينبغي ان تكون فوق كل اعتبار والسلام عليكم (١) .

* *

وقد كان لهذين الخطابين الخطيرين اثرهما القوي في نفوس العراقيين كافة ، ساعد على الاستقرار العام ، وحال دون اضطراب في الاسواق ، بحيث انتهى عام ١٩٤٠ م دون ان يشعر العراقيون بويلات الحرب .

لقد كثر اللغط حول ما جاء في خطاب رئيس الوزراء فأرادت الحكومة ان تبدد الشائعات المفرضة ، فأصدرت هذا البيان :

ذكر فخامة رئيس الوزراء في خطابه الذي القاه من دار الاذاعة العراقية مساء يوم الاثنين الماضي الموافق ٢٧ شباط ١٩٤٠ م ، ان من اهم الامور التي تنوي الحكومة معالجتها على جناح السرعة ، هي « اتخاذ تدابير الدفاع الاحتياطية التي يستلزمها تطور خطورة الموقف الدولي الاخير » فدحضا للاشاعات التي راجت بين الجمهور نبين ؛ ان القصد من هذه التدابير ، هو تنفيذ بعض المقررات التي كانت قد اتخذتها وزارة الدفاع منذ بضعة اشهر سابقة ، وليس في النية القيام بأي عمل جديد حول الموضوع .

١ / ٣ / ١٩٤٠ م — مدير الدعاية العام

المجلس النيابي في اجتماعه الاعتيادي

كان مجلس النواب الذي جاءت به « الوزارة السعيدية الرابعة » قد اجتمع اجتماعا غير اعتيادي في يوم ١٢ حزيران ١٩٣٩ م ؛ ثم صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٧٢ والمؤرخة ٢٦ تشرين الاول ١٩٣٩ م بفض هذا الاجتماع في الحادي والثلاثين

---

(١) جريدة « البلاد » العدد (١٢١١) الصادر بتاريخ ٢٢ ايلول ١٩٣٩ م.

من هذا الشهر . ولما كانت المادة (٣٨) من القانون الاساسي العراقي تحتم اجتماع مجلس الامة اجتماعا اعتياديا في اول يوم من تشرين الثاني من كل سنة ، فقد افتتح المجلس اجتماعه الاعتيادي الاول من دورته الانتخابية التاسعة في ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ م . وبعد ان القى الوصي خطاب العرش ، انتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيسا لمجلس الاعيان ، وانتخب النواب مولود مخلص رئيسا لمجلس النواب.

وفي يوم ١٥ تشرين الثاني صدرت الارادة الملكية بتأجيل جلسات مجلس الامة لمدة شهرين . وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٤٠ م استأنف مجلس النواب جلساته فعقد (٣٢) جلسة خلال مدة اجتماعه الاعتيادي التي بلغت اربعة اشهر ، وعقد مجلس الاعيان خلال هذه المدة (٢٠) جلسة .

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، مرحبين بكم ، ومتمنين لكم التوفيق والنجاح .

ايها السادة :

لقد تطورت احوال العالم ، منذ تأجيل مجلسكم العالي ، تطورا خطيرا اصبح يستدعي اشد الحيطة والحذر . فمن واجبنا جميعا ان نقدر اهمية هذه الظروف التي نعيش فيها ، وان نبذل اقصى الجهد مدفوعين بروح التضحية ، والتضامن ، في سبيل صيانة اركان السلم ، وتعزيز كيان هذا الوطن .

لا شك انكم تعلمون كيف اضطرت بريطانيا العظمى وفرنسا ، قبل شهرين ، الى الاشتباك بحرب طاحنة مع المانيا ، دفاعا عن استقلال الامم الذي استهدف لاعتداء الرايخ ، خلافا للحقوق والمعاهدات الدولية ، ثم كيف سارعت حكومتنا الى قطع علاقاتها بالحكومة الالمانية في ٥ ايلول الماضي ، معلنة بذلك تمسكها بمعاهدة التحالف مع بريطانيا ، وعزمها الاكيد على احترامها . و لابد انكم اطلعتم على نصوص البرقيات التي تبادلناها مع صاحب الجلالة الملك جورج السادس ، وسررتم لما انطوت عليه من تبادل الثقة ، واحترام العهود الكائنة بيننا ، والدفاع عن مصالحنا المشتركة .

ايها السادة :

لقد تلقينا بارتياح عظيم خبر انعقاد الميثاق الثلاثي ما بين تركيا ، وبريطانية العظمى ، وفرنسا ، وهو ميثاق ، كما لا يخفى ، ينطوي على التعاون المشترك لدرء التعدي في ظروف معينة . ان هذا الميثاق الجديد ، وميثاق سعد آباد الرباعي ، وميثاقنا مع الحكومات العربية ، وما يسود علاقات هذه البلاد من حسن تفاهم ، واشتراك مصالح ، كل هذه العوامل التي لا هدف لها سوى تقوية اركان الضمان

السلمي في هذه النواحي من العالم ، تجعلنا ننظر الى المستقبل بعين الطمأنينة والثقة . ويجدر بنا ، في هذه المناسبة ، ان ننوه بالموقف الحكيم الذي وقفته الاقطار العربية انتصارا لمبادىء حرية الشعوب واستقلالها ، واننا لنرجو ان يكون ذلك عاملا قويا في تحقيق امانيها الوطنية .

ايها السادة :

استمرت حكومتنا على السير ، في خلال الفترة القصيرة التي اعقبت تاجيل المجلس ، وفق منهاجها وخططها المرسومة . وقد اصدرت بعض المراسيم التي اقتضتها الظروف الدقيقة الحاضرة ، مما له علاقة مباشرة بتقوية روح الامن ، وتنظيم الحياة الاقتصادية ، ومراقبة الاجانب . كما انها لم تدخر وسعا في اتخاذ ما يؤول الى تقوية الجيش ، وتزييد وحداته ، واستكمال تجهيزاته ، وجعل منابع البلاد ووسائطها الدفاعية تحت تصرفه ، استعدادا لمجابهة الطوارىء . ويسرنا لهذه المناسبة ، ان نرى افواجا من خريجي المدارس العالية في دورات الاحتياط، يتدربون مع اخوانهم لخدمة الجيش ، وقياما بالواجب الوطني المحتوم .

ايها السادة :

من الطبيعي ان يتأثر وضعنا المالي ، والاقتصادي ، بالازمة الدولية الحاضرة ، الا ان التدابير التي اتخذتها الحكومة ، قد ساعدت على تخفيف الوطأة ، واعادة الامور الى الحد الذي تسمح به الظروف العالمية .

ان حكومتنا قائمة باعداد لائحة الميزانية العامة للسنة المالية الجديدة ، لعرضها على مجلسكم العالي في القريب العاجل ، ولا بد من ان تكون مستندة الى اسس تضمن التوازن ، وتؤمن سير الاعمال ، وفق ما تتطلبه مصلحة البلاد . ومما ينبغي ذكره لهذه المناسبة ، هو ان الواردات العامة ، ولا سيما واردات الكمارك والنفط ، قد تصبح عرضة للتغيير ، تحت ضغط الظروف القاهرة ، فالواجب يقضي بأخذ هذه الناحية بنظر الاعتبار ، وبذل اقصى الجهود لحصر مصروفات الدولة ضمن نطاق الاقتصاد التام .

ان احداث وزارة الشؤون الاجتماعية ، قد فسح المجال للاهتمام بمعالجة قضايا النسل ، وحماية الطفولة والامومة ، وتحسين صحة الطبقات العاملة، وتنظيم الجمعيات والنوادي بصورة اوفى من ذي قبل ، كما ان الاعمال العمرانية الاخرى سائرة وفق الخطط المقررة مراعين بذلك مقدرة البلاد المالية والظروف الراهنة .

ايها السادة :

سنقدم اليكم لوائح قانونية اخرى ، تطمينا لحاجات البلاد في مختلف نواحيها، ونحن لا نشك في انكم ستعالجون جميع هذه القضايا ، التي ستعرض عليكم بالحكمة والوطنية ، اللتين نعهدهما فيكم ، والله تعالى نسأل ان يسدد آراءكم ويكلل اعمالكم بالنجاح .

١ ـ تعديل امتيازات النفط :

وجدت شركة استثمار النفط البريطانية (B. O. D.) صاحبة امتياز ٣٠ نيسان سنة ١٩٣٢ م ، ضرورة ماسة لتمديد المدة التي عينتها المادة الخامسة من هذا الامتياز لحفر الآبار النفطية كيما تستطيع اصدار النفط اصدارا منظما .

ووجدت « شركة النفط العراقية » صاحبة الامتياز المعقود في ١٦ آذار ١٩٢٥ م ، ضرورة لالغاء الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الامتياز المتعلقة بنقل « ما لا يقل عن خمسين بالمئة من الكمية التي تستوعبها مجموعة خطوط انابيبها » .

ولم تجد الحكومة مانعا من اجابة مطلبي الشركتين المذكورتين فانتهزت هذه الفرصة ، ودخلت في مفاوضات « فضمنت لنفسها سلفة مقدارها ثلاثة ملايين باون استرليني ... تسدد بدون فائدة ، ومن الدفعيات المتراكمة المستحقة عن طريق الحصة بموجب الاتفاقيات المختصة ، كلما زادت هذه الدفعيات على ٨٠٠،٠٠٠ باون ذهب في اية سنة » (١) .

وكان من الطبيعي ان توافق الشركتان على ذلك ، وعلى دفع ما يستحق للحكومة من عائدات النفط في ختام كل سنة ، بأقساط ربع سنوية ، لتتمكن الحكومة من الاستمرار على الاعمال العمرانية ، بدون أن تضطر الى الالتجاء الى انزال حوالات خزينة ، واستقطاعها لدى المصارف ، بفوائد قد تكون عالية ـ كما جاء التفصيل في الاسباب الموجبة ـ .

وهكذا عقدت اتفاقية ٢٥ ايار ١٩٣٩ م بين الحكومة العراقية ، وشركة النفط العراقية المحدودة وشركة B. O. D. وشركة نفط البصرة المحدودة . وقد نظر مجلس النواب فيها وابرمها في ٢٢ حزيران ١٩٣٩ م .

٢ ـ تعديل قانون ادارة الالوية :

في عام ١٩٢٧ م ، وضع قانون ادارة الالوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ م ، فحصر معظم السلطات في « وزارة الداخلية » ولما كانت الوزارة قد اعتمدت اشراك الاهلين

---

(١) جاء في ص ١٤٤ من كتاب Both Sides of the curtain للسفير البريطاني في العراق ، السير موريس باترسن ما يلي :

المشروع الثاني ـ الذي جاءني به نوري باشا ـ وهو اشد خطورة من ذلك : هو تبول العرض المقدم من قبل الحكومة الالمانية ، بواسطة احدى المؤسسات الالمانية ، والمتضمن تمويل العراق بالمال ، والمعدات اللازمة لتاسيس كلية صناعية فنية في بغداد ... وفي الاخير حصلت على وعد منه برفض هذا المشروع . ولكي اكون مطمئنا الى هذا الرفض ، استعنت بسخاء اللورد كادمن ، وشركات النفط لتقديم مثل هذا العرض » .

فهل بني ضمان الحكومة العراقية للسلطة البالغة ثلاثة ملايين باون دون فائدة على هذا الاساس ؟

في شؤون الويتهم ، وتوسيع صلاحيات المتصرفين لتحقيق هذه المشاركة ، اعدت لائحة قانونية لهذا الغرض ، فنظر فيها مجلس النواب في جلستيه المنعقدتين في ٢٧ حزيران و ٢ تموز من عام ١٩٣٩ م ، وقبلها بعد مناقشة طفيفة .

٣ ــ مرسوم احداث وزارة :

وارتأت الوزارة ان تولي الشؤون الاجتماعية في البلاد ــ كما جاء في خطاب العرش ــ عنايتها الخاصة ، فأصدرت مرسوما برقم ٥٩ سمي « مرسوم احداث وزارة الشؤون الاجتماعية » وقد الحقت بهذه الوزارة مديريات السجون، والصحة، والنفوس ، والعمال ، والضمان . ولما احيل المرسوم على مجلس النواب ، قبله في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ تشرين الاول . وكانت قد صدرت الارادة الملكية في ٢٠ ايلول من هذه السنة ، بتعيين الدكتور سامي شوكت وزيرا للشؤون الاجتماعية .

٤ ــ مرسوم الطوارىء :

ولما كانت الوزارة قد قررت قطع العلاقات بين العراق والمانية في يوم ٥ ايلول ١٩٣٩ م ، وكانت مستلزمات الحلف العراقي ــ البريطاني تتطلب اتخاذ بعض الاجراءات الوقائية بعد اندلاع لهيب الحرب العالمية الثانية في ٣ ايلول ، فقد وضعت « مرسوم الطوارىء رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ م » وهو المرسوم الذي عين الجهة التي تقوم بمراقبة الاجانب ، والمشتبه في سلوكهم ، وتنظيم اسفار العراقيين والاجانب الى خارج البلاد ، وفرض العقوبات التي تستلزمها المصلحة العامة في ظروف الحرب الحرجة ... الخ . وقد قبل مجلس النواب هذا المرسوم في ١٥ تشرين الاول .

٥ ــ مرسوم مراقبة النشر :

كذلك استصدرت الوزارة مرسوما برقم ٥٤ لسنة ١٩٣٩ م ، هو « مرسوم مراقبة النشر » نتيجة لتأزم الوضع الدولي ، وضرورة مراقبة ما ينشر في الصحف، والمجلات ، والرسائل ، مما له مساس بسياسة العراق الخارجية . ولما احيل هذا المرسوم على مجلس النواب قبله في جلسته المنعقدة في ١٥ تشرين الاول ١٩٣٩ م .

٦ ــ قانون اعفاء ديون شركة اللطيفية :

نشرنا في المجلد الثاني من « تاريخ الوزارات العراقية » لمعا عن « مشروع اللطيفية » الذي حل محل « مشروع اصفر » وقد نصت المادة الثامنة من « مقاولة اللطيفية » على ان نفقات حفر القناة الرئيسية ، التي اشترطت المادة السادسة من الاتفاقية ان تحفرها الحكومة العراقية ، يجب ان تتحملها الشركة ، مع سائر نفقات انشاء القناة على ان يضاف اليها ١٠ ٪ لمنفعة الحكومة وقد بلغت هذه النفقات (٥٤٦٤٥) دينارا و ٣٦٠ فلسا فاعتذرت الشركة عن تسديد الاقساط المستحقة من

هذا الدين ، ما لم تعف من الفائدة القانونية المترتبة عليه ، وهي ٦ في المئة . فتقدمت الوزارة بلائحة قانون الاعفاء المطلوب لانها وجدت ان فسخ المقاولة يحرم البلاد نتائج التجارب الفنيـة التي قامت بها « شركة اللطيفية » في حفر الارض وزرعها وريها . وقد قبل المجلس هذه اللائحة .

٧ ـ قانون ضريبة الطوارىء :

لما كانت الحكومة مكلفة بنفقات غير اعتيادية في حالة حدوث حرب عامة ، ولما كان نشوب الحرب العالمية الثانيـة في ٣ ايلول ١٩٣٩ م ، ادى الى مضاعفة نفقـات الحكومة السنوية مرات عديدة ، فقد وضعت هذه اللائحـة القانونية التي فرضت بموجبها بعض الضرائب الاضافية الطفيفة لتأمين قسم من نفقـات غير اعتيادية . وقد قبل مجلس النواب هذه اللائحة في جلسته الثانيـة عشرة المنعقدة في يوم ٢٨ شباط ١٩٤٠ م بطريقة الاستعجال .

مقتل وزير المالية

فوجىء الشعب العراقي بحادثة غريبة ، بل بجريمـة غامضة ، اعـرب عنها البيان التالي (١) :

« بينما كان صاحب المعالي السيد رستم حيدر وزير المالية ، جالسا في مكتبه الرسمي حوالي الساعة الحادية عشرة قبل ظهر اليوم ، اذ استأذن في الدخول عليه المدعو حسين فوزي توفيق ، من مفوضي الشرطـة المفصولين ، فامر بادخاله . ولما حضر امامه ، قدم اليه كتابا ، وبعدما قراه معاليه ، توجـه نحو الباب للخـروج ، فأطلق المذكور عليه من الخلف رصاصة من مسدسه ، فاصابت خاصرته من الجهة اليسرى ، ونفذت من الامام ، وعلى اثر دوي الطلقة ، هرع الاهلون ، وبعض افراد الشرطة فقبضوا عليه ، ونقل معـالي الوزير الى المستشفى الملكـي لاسعافه . اما الجاني فقد كان مفوضا في الشرطة ، وفي ١٩٣٥/٧/٣ م استغني عن خدماته لسلوكه الشائن ، وعدم قيامه بواجباته ، ثم استخدم في الاشغال العسكرية بأجرة يومية ، وبعد مدة قصيرة طـرد ايضا للسبب نفسـه ، وقد راجـع السجـون ، والـري للاستخدام ، فلم يسعف طلبه ، بعد الاطلاع على اضبارته الشخصية ، والتحقيقات جارية » .

١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ م — مدير الدعاية العام

وقد دهشت الاوساط الرسمية ، والاجنبية ، والشعبيـة ، لهذا الحادث ، وعدّته فاتحة شؤم على البلاد، ولا سيما وكان المجنى عليه مثالا للكفاءة، والشجاعة، والاستقامة ، ولم يسبق له ان اعتدى على احد ما في حيـاته . اما العميد الهاشـمي

---

(١) وقال عنها صلاح الدين الصباغ في ص ١٤ من كتابه « فرسان العروبة في العراق » :
« قتل ـ رستم ـ فيلة في وزارة المالية بتاريخ ١٨ كانون الثـاني ١٩٤٠ م ، تطبيقا لما تقتضيه المصالح البريطانية في العراق ، وكان لامع الشخصية ، واسع الثقافة ، فاستوزره فيصل الاول مرارا ، وجعله عضدا له وكاتما لسره » اهـ .

فقد قال بصدده في ص ٣٢٢ من مذكراته « لا شك بأن الوزارة خسرت بموت رستم خسارة لا تعوض ، وسابقى وحيدا في الحقل السياسي بين ساسة يلعبون على الحبل وآخرين طماعون » .

واسرعت الشرطة فأوقفت الوزيرين السابقين : صبيح نجيب ، وابراهيم كمال ، والمحاميين الشهيرين : نجيب الراوي، وشفيق نوري السعيدي، والمتصرفين المفصولين من الخدمة : احمد عارف قفطان ، وحسن فهمي المدفعي ، وغيرهم من الذين اتهمهم القاتل بجرم التحريض على القتل ، او كانوا يجاهرون الوزارة القائمة العداء السافر (١) فاستنكر السادة : ناجي السويدي ، وناجي شوكت ، وجميل المدفعي ، وتوفيق السويدي ، شمول التحقيق هذه الشخصيات البارزة ، فراجعوا الوصي ، واحتجوا على عمل الشرطة ، فلاطفهم هذا وصرفهم بالحسنى ، مؤكدا لهم ان العدل سياخذ مجراه ، وانه لا ضير على الموقوفين . ومن الصدف ان يصاب المدفعي بذهول ، وهو في البلاط ، فلا يدخل على صاحب السمو مع السويديين ومع ناجي شوكت (٢) .

---

(١) استجوبت « شرطة السراي » القاتل ، بعد ارتكابه جريمة القتل ، فاعترف اعترافا صريحا بانه هو القاتل ، وان لا شريك له في هذا الجرم . ولما احيط رئيس الوزراء علما بهذه الافادة دهش لها . فالقتيل لبناني الاصل ، عربي المحتد ، جاء مع الملك فيصل الى العراق منذ عشرين سنة ، فخدم البلاد خدمات مشهودة ، لم يسيء خلالها لاحد ، ولم يتخاصم مع أحد ، وعلى فرض وجود خصومة له تستحق قتله ، فالقتل يجب أن يتم على باب داره ، او في أحد الشوارع المؤدية الى مسكنه . اما أن يتم ذلك في دائرته الرسمية ، وعلى مرأى ومسمع من الناس ، فهو قتل سياسي للوزارة القائمة ، ولهيبة الحكم . لهذا كله فقد ذهب نوري باشا الى الموقف ، وبعد أن قابل القاتل مقابلة قصيرة ، شرعت الشرطة في توقيف هؤلاء . وكان وزير الخارجية ، علي جودت ، قد رشح أحد الموقوفين « صبيح نجيب » لمنصب وزير العراق المفوض في انقره فعارض القتيل ترشيحه لاسباب مالية.

وكان رئيس الوزراء يزور ابراهيم كمال في سجنه يوميا ، على ما يقوله العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ١٢٥ من مذكراته . كما ان السفير البريطاني كان يشير الى ضرورة اجراء محاكمة المتهمين في هذه القضية امام محكمة اعتيادية لا امام المجلس العرفي العسكري ، كما يقول ذلك العميد طه الهاشمي في مذكراته (ص ٢٤٠) .

ومما يذكر بهذه المناسبة : أن حاكم التحقيق في هذه القضية ، وهو يومئذ السيد جميل الاورفلي ، اسر الى وزير العدلية السيد محمود صبحي الدفتري : أن رئيس الوزراء السيد نوري السعيد ، قصد قاتل السيد رستم حيدر في الموقف ، واختلى به برهة من الزمن . فاستنكر الوزير الدفتري هذه الحركة من رئيس وزرائه ، وتلفن الى زميله وزير الدفاع العميد طه الهاشمي انه قرر الاستقالة من منصبه ، لان التحقيق لا يجري مجراه ، واذا برئيس الوزراء يقصد محموداً في الحال ، ويلاطفه ، مؤكدا له انه لن يتدخل في التحقيق بصورة مطلقة . (يراجع التفصيل في ص ٥٥ — ٦٠ من « لمحات » السيد جميل الاورفلي) .

(٢) ويقول السيد ناجي شوكت في ص ٣٨٢ من كتابه « سيرة وذكريات ثمانين عاما » ما نصه :

« اجمع رؤساء الوزراء السابقون على مقابلة الوصي على العرش وتقديم احتجاج على تصرفات نوري السعيد وتدخله في التحقيقات الجارية في مقتل رستم حيدر والمحاكمات الجارية بحق المتهمين بحادثة القتل . وبينما نحن مجتمعون في غرفة رئيس الديوان ، اقبل نوري السعيد غاضبا متهيجا واذا به يوجه خطابه الى جميل المدفعي ويقول له بشدة « وانت ايضا هنا ؟ من انت لتحتج علي ؟ لو لم انا لما كنت الا متصرفا كما كنت » فلم ينبس جميل ببنت شفة وانما ترك الديوان وذهب » اهـ.

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع بعيد حادث اطلاق النار على رستم حيدر ، وتداول في اسبابه ، فارتأى ان تحال القضية الى المجلس العرفي « وكان لا يزال قائما » للبت فيها ، وخالف وزير الخارجية علي جودة ، ووزير المواصلات جلال بابان ، هذا التدبير ، فطلبا ان تحال القضية الى المحاكم الاعتيادية لتبت فيها . اما وزير العدلية محمود صبحي الدفتري ، فانه اقترح تأليف لجنة من ضابط تفتيش الشركة الميجر كونتس ، والحاكم عبد العزيز المطير ، وسكرتير وزارة العدلية عبد الرزاق الظاهر ، لاجراء التحقيق الواسع في هذه الجريمة وهل هي سياسية ام عادية ؟ فتبت الحكومة فيها في ضوء تقرير هذه اللجنة . وقد اكد لنا الاستاذ عبد الرزاق الظاهر ، اثناء لقاءنا في لندن صيف ١٩٧٦ ، ان القاتل اعترف امامه وامام اللجنة ، بأن السيدين : صبيح نجيب وابراهيم كمال كانا يجتمعان به في مزرعة ابي غريب بين الفينة والفينة ، ويبديان استعدادهما للقيام بأود عائلته اذا ما خلص العراق من شرور رستم حيدر .

اما المجنى عليه رستم حيدر ، فانه انتقل الى جوار ربه في يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠ م ، فدفن الى جوار الملك فيصل الاول ، في احتفال رسمي مهيب ، مشى فيه السفراء ، والوزراء ، واعضاء الهيئات الدبلوماسية ، مضافا الى الاعيان ، والنواب ، والوزراء ، وكبار الرجال العراقيين : من عسكريين ومدنيين ، واصدرت الحكومة هذا البيان :

« بأسف عظيم ، ننعي المرحوم السيد رستم حيدر وزير المالية . اختاره الله الى جواره حوالي الساعة الحادية عشرة والدقيقة العشرين من صباح اليوم ، متأثرا من جرحه بالعيار الناري الذي اطلقه عليه معتد اثيم . وعلى الفور سارع الى المستشفى فخامة رئيس الوزراء ، واصحاب الفخامة والمعالي الوزراء ، وكبار رجال الدولة ، لوداعه الاخير ، وتفضل حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، فأمر بدفن الفقيد العزيز في المقبرة الملكية ، الى جانب مثوى الفقيد المحبوب المرحوم السيد جعفر العسكري ، وتألفت لجنة برئاسة امين العاصمة قوامها ممثلون عن الداخلية ، والخارجية ، والدفاع ، لتنظيم منهج التشييع الذي سيذاع مساء هذا اليوم بمنشورات ، ومن الراديو العراقي ، وسيكون التشييع رسميا وشعبيا في الساعة العاشرة من صباح غد . ولا يسع العراق ، حكومة وشعبا ، الا ابداء الاسف الشديد لهذه الخسارة الفادحة ، والتنويه بما قدمه الفقيد العزيز من خدمات جلى للبلاد » .

بغداد ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٠ م — مدير الدعاية العام

وقد نكست الاعلام فوق دواوين الحكومة ثلاثة ايام ، حدادا على الوزير الفقيد (١) ، واقتصرت دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية على ترتيل آي الذكر

---

(١) قص علينا الاستاذ كامل الجادرجي ذات يوم القصة الاتية :
جاءني ضابط صغير في عام ١٩٢٥ م يستشيرني في أمر هام ، ويطلب مني أن اصدقه الاستشارة ، فقلت له : سأصدقك على كل حال . قال : اعتقد ان رستم حيدر رجل طائفي خطر ، وانه سبب الحركة الطائفية في العراق ، واني اريد ان اقتله فماذا تقول ؟ اجبته : ان حيدر رجل عاقل فان

الحكيم ، واذاعة الاخبار العامة ، خلال ايام الحداد ، واستنّت الحكومة قانونا بتعويض شقيقة القتيل الفي دينار ، كتسوية نهائية لحقوقه التقاعدية عن خدمته في العراق ، خلال العشرين عاما ، وصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الدفاع ، طه الهاشمي .

استقالة الوزارة

قلنا ان وزير العدلية محمود صبحي الدفتري ، كان قد اقترح تكوين لجنة من السادة : الميجر كونتس ، وعبد العزيز المطير ، وعبد الرزاق الظاهر ، للتحقيق في حادث الاعتداء على حياة وزير المالية ومعرفة ما اذا كانت الجريمة اعتيادية ، ام سياسية ساق المجرم اليها خصوم الوزارة القائمة واضدادها المعلومون ؟ وفيما كانت اللجنة ماضية في التحقيق ، لبى الوزير رستم دعوة ربه فاشتدت الرغبة في العثور على الفاعل الاصلي ، ولكن ثلاثة من الوزراء هددوا بالاستقالة من مناصبهم الوزارية، اذا لم يقتصر التحقيق على القاتل وحده ، فاصبح رئيس الوزراء نوري السعيد ، بين امرين متباينين « فاما ان يؤيده وزراؤه الثلاثة فيما طلبوه ، فيقضي على اسطورة « الاجرام السياسي » التي كان يتحدث عنها بين الفينة والفينة ، واما ان يقبل استقالة هؤلاء الوزراء الثلاثة فيفسح المجال لدعايات خصومه السياسيين » ولكنه ارتأى ان ينقذ الموقف بتقديم كتاب استقالته الآتي من رئاسة الوزراء :

بغداد في ١٨ شباط سنة ١٩٤٠ م

سيدي صاحب السمو الملكي

ان الادوار التي اجتازتها البلاد في السنوات الاخيرة قد اطمعت في الوصول الى الحكم بعض اشخاص من المغامرين الذين لا تتوفر فيهم المزايا التي تؤهلهم لذلك ، ولا يقدرون العواقب .

وقد انفسح المجال امام بعض هؤلاء الاشخاص ـ مع الاسف ـ فتولوا زمام الحكم في غفلة من الزمن عن طريق التآمر ، والخروج على القانون . ولكن الحوادث لم تلبث ان كشفت عن حقيقتهم ، فتعثروا بنتائج ما كان ينقصهم من صدق الوطنية، ومشهود الكفاية ، وواسع التجربة ، واجترفهم سيل مساوئهم ، بعد ان عرضوا

قتله ، ربما حل محله رجل اكثر منه تعصبا وضررا . فقال الضابط : اني كنت أراقب حيدر منذ أيام طويلة لاقتله ، واني قصدت داره فوجدت ان الرجل يجلس في غرفة الطعام المطلة على الحديقة فتربصت به ، وسلطت عليه فوهة مسدسي من النافذة ، ولما حركت زناد المسدس ، توقف ولم يتحرك فاستغفرت ربي ، وصرفت النظر عما كنت أنتويه .

ويضيف الاستاذ الجادرجي الى هذه الاقصوصة انه استطاع ان يصرف الضابط عن الحاق الاذى برجل مثل حيدر ، ويعتقد ان للسيدين : ابراهيم كمال وصبيح نجيب ، ضلعا في اغتيال حيدر بعد هذا الامد الطويل ، ويقول ان القاتل كان قد ضاق ذرعا في الحياة فاراد الانتحار ، فقال له الموحي اليهما : لماذا تنتحر وامامك واجب وطني ؟.. الخ

البلاد لاعظم الاخطار ، وحرموها نخبة من خيرة رجالها ، الذين لهم الفضل الكبير في تاسيس كيان المملكة وتوطيد اركانها .

ولما تحررت البلاد من كابوس حكمهم ، ارتأى بعض المسؤولين ان يسيروا ازائهم على سياسة اسدال الستار على ما حدث ، وتناسي الماضي ، اعتقادا منهم بان ذلك مما يساعد على راب الصدع وتوحيد الكلمة ، ويسهل على البلاد اصلاح ما افسده العهد البائد ، واستئناف جهودها في سبيل التقدم والازدهار .

ولكنه لم يلبث ان اتضح خطأ هذه السياسة ، لقيام مؤامرة جديدة للوصول الى الحكم على غرار المؤامرة الاولى ، ويظهر ان القائمين بهذه المؤامرة قد اساءوا فهم العوامل الطيبة التي ادت الى السياسة التي انتهجت ازاء المؤامرة الاولى ، ولم يتعظوا بعبر الماضي .

ومع ان الامة استنكرت بشدة اسدال الستار والتساهل في المؤامرة الاولى ، فقد افسح المجال مجددا لهذه السياسة عينها . وعملت الرافة عملها في خفض عقوبات القائمين بالمؤامرة الثانية ، برغم امتعاض الراي العام الشديد من ذلك ، وتخوفه من العواقب الوخيمة التي يحتمل ان تؤدي اليها في المستقبل . وبينما كانت البلاد منهمكة في العمل لتحقيق اهدافها الوطنية وتعزيز كيانها ، مستمدة من خطورة الحوادث العالمية الحالية اعظم الحوافز ، اذ بها تجابه بجريمة اغتيال وزير المالية في ديوان عمله ، فتحرم البلاد خدمات رجل من اعظم رجال العراق والعرب ، واصدقهم وطنية ، وابرزهم كفاية ، وانصعهم ماضيا .

وقد كان لتلك المؤامرات ، ولحادث الاغتيال الاخير ، اسوا الاثر في الراي العام ، ولا سيما في نفوس المخلصين الذين تعبوا في بناء هذه المملكة ، ويهمهم مستقبلها .

والامة متفقة الكلمة على ان تتابع المؤامرات والجرائم السياسية ، على هذه الصورة ، ينذر المملكة باوخم العواقب ، وعلى ان من واجب الوطنيين ، على اختلاف نزعاتهم ، ان يوحدوا صفوفهم ، ويتعاونوا على القضاء على روح الاجرام السياسي ، وانقاذ البلاد من شرورها ، قبل ان يستفحل امرها ، ويتعذر استئصالها ، وتجر البلاد الى الهاوية لا سمح الله .

انني لما اضطلعت باعباء رياسة الحكومة ، كنت اشعر بان الامة تنتظر من الحكومة القيام بكثير من الاعمال المهمة ، بغية انقاذ البلاد من الموقف الحرج الذي اوصلتها اليه احداث السنوات الاخيرة ، واعادة الامور الى مجراها الطبيعي .

ولما اندلعت نيران الحرب الاوروبية ، وتأثر بها العراق ، مثل غيره من الدول ، كان طبيعيا ان يزداد ما تنتظره الامة من الحكومة ، من اعمال عظيمة ، تكفل ايصال البلاد الى ساحل السلامة في هذه العاصفة العنيفة ، التي تجتاح العالم ، مكتسحة امامها كيان ومصالح عدد غير قليل من الدول التي تفوق العراق قوة وثروة ورقيا ، ولما حدث الاغتيال الاخير ، ازدادت رغبة الامة في ان تسرع الحكومة في اتخاذ تدابير

حاسمة لانقاذ البلاد من كل ما من شانه ان يعرّضها للاخطار الداخلية من جهة ، ولحمايتها من الاخطار الخارجية من الجهة الاخرى .

انني بصفة كوني احد قدماء الجنود الذين خدموا القضية ، وساهموا في انشاء الدولة العراقية تحت راية زعيمنا الاكبر فيصل الاول ، يعز عليّ جدا ان ارى نخبة من اعظم اركان تلك القضية يهوون الواحد تلو الآخر، ضحايا لحوادثاجرامية، يديرها مغامرون ، استسلموا الى مطامعهم الشخصية ، من غير ان يقيموا اي وزن للضمير والقانون ، او يلتفتوا الى الاخطار التي تجرها جرائمهم على البلاد .

كما انني بصفة كوني رئيس حكومة مسؤول ، يشعر بعظم التبعة الملقاة على عاتقه ازاء وطنه ، في مثل هذه الازمة العالمية العصيبة ، ارى انني اكون مقصرا بواجبي اذا لم انزل عند رغبات الراي العام الملحة ، في اتخاذ تدابير حاسمة ، للمحافظة على سلامة المملكة ، وتامين سيرها الطبيعي نحو اهدافها السامية ، التي خطها لها مؤسسها فيصل الاول .

وقد بت اشعر انه يتعذر علي في الظروف الراهنة ، القيام بالواجبات العظيمة المترتبة على الصورة التي تؤمن المصلحة العامة ، وتطمن رغبات الامة .

ولما كنت اعتقد ان استقالتي من منصبي مما يفسح المجال لتحقيق رغبات الامة ، ويساعد على تامين المصلحة العامة ، فانني ارفع استقالتي الى مقام سموكم، سائلا الله تعالى ان يوفقكم الى كل ما فيه خير البلاد وسعادتها .

تفضلوا بقبول فائق احترامي وتعظيمي .

العبد المطيع : نوري السعيد

وقد اسرع الوصي فرد على كتاب الاستقالة بهذا الجواب :

عزيزي نوري السعيد

اخذت كتاب استقالتكم المؤرخ ١٨ شباط ١٩٤٠ م ، وانـي مع اظهار اسفي الشديد على مفارقتكم رئاسة الحكومة ، لا بد لي ان اعرب لكم عن تقديري لتجملكم عبء المسؤولية في تلك الظروف ، وعن شكري العظيم على ما بذلتموه انتم وزملائكم، مدة بقائكم في الحكم من جهود قيمة ، وخدمات مجيدة ، لخير هذه البلاد .

واود ان تثقوا بأن قبولـي استقالتكم هذه لا تمس ، بوجه من الوجـوه ، ما اضمره من حب لشخصكم، واعجاب بمزاياكم الطيبة، وعقيدتي باخلاصكم، وولائكم، هذا وارجو ان تستمروا في تدوير شؤون الدولة ، ريثما يتم تأليف وزارة جديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم العاشر من شهر محرم لسنة الف وثلثماية وتسع وخمسين هجرية ، الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شباط لسنة الف وتسعماية واربعين ميلادية .

عبد الإلـه

شعر نوري السعيد في اوائل عام ١٩٤٠ م ، ان الحرب بين انكلترا والمانية ستتطور تطورا قد يضطر ايطاليا الى الدخول فيها الى جانب الالمان ، فيضطر العراق الى قطع علاقاته السياسية بها ، كما قطعها بالالمان من قبل ، وان هذا القطع سيؤدي الى ازدياد التذمر من مصانعة العراق للانكليز ، بارغامه على قطع مناسباته مع اعدائهم ، فارتأى ان يشرك ساسة العراق البارزين في هذا التوجيه ، واعلن ان وزارته هزلت بعد مقتل وزير ماليتها ، وان المصلحة الوطنية تقضي بأن يؤلف السيد رشيد عالي الكيلاني وزارة جديدة يكون نوري السعيد وزير خارجيتها ، ويبقى طه الهاشمي على راس الجيش فيها .

وفي يوم ١٤ شباط ١٩٤٠ م مساء ، دعا نوري السعيد القادة : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، وسعيد يحيى،واسماعيل نامق ، الى العشاء في داره ، واعرب عن رغبته في « ضرورة تخلي وزارته عن الحكم، لانه يشعر بضعفها وعدم قدرتها على البقاء في دست الحكم ، بعد أن خسرت رستم . لذلك فقد اتفق مع طه على اسناد رئاسة الوزارة الى رشيد عالي الكيلاني ، على ان يصبح هو وزيرا للخارجية ، ويبقى طه على راس الجيش حيث هو » (١) .

وقد استغرب المدعوون من هذا الادعاء ، وشكوا من قصر اعمار الوزارات في العراق ، واعربوا عن آرائهم بان الجيش كان وما زال يؤيد الوزارة القائمة ، وانها تتمتع بثقة البرلمان ، وحائزة على اعتماد الجيش . فلا مصلحة وطنية في التبديل الوزاري المقترح ، وانفض الاجتماع بدون نتيجة ، ثم تجدد بعد يومين من غير طائل ، واصر نوري على فكرته فقدم كتاب استقالته في ١٨ شباط ١٩٤٠ م .

وفي مساء ١٨ شباط ، استدعى رئيس اركان الجيش الفريق حسين فوزي الى داره كلا من القادة : امين العمري ، واسماعيل نامق ، وعزيز يا ملكي ، والعقداء الاربعة : صلاح وفهمي ومحمود وكامل ، وفاتحهم في موضوع استقالةنوري، واضاف الى ذلك ان رشيد عالي هو المرشح لان يخلفه ، فيجب ان يكون حرا في اختيار زملائه. والظاهر ان الفريق فوزي لم يكن مطلعا على نيات نوري ، ولا على ما تم الاتفاق عليه، كما ان امين العمري كان ناقما على نوري لانه اراد اخراجه من الجيش بعد بتر ساقه، اثر عملية جراحية اجريت له ، كما كان يتوقع دخول قريبه مصطفى العمري كوزير للداخلية في الوزارة الجديدة ، فاعربا « فوزي والعمري » عن رغبتهما في ان لا يكون نوري السعيد وطه الهاشمي عضوين في الوزارة . ولكن الاجتماع انتهى الى ان يكون الجيش على الحياد في هذه القضية .

وذهب الفريق حسين فوزي الى الامير عبدالاله وقال له « ان الجيش لا يرتاح لمجيء طه الهاشمي الى وزارة الدفاع ، ولا لمجيء نوري السعيد الى وزارة الخارجية»

---

(١) صلاح الدين الصباغ في كتابه « فرسان العروبة في العراق » ص ١٢٢ .

فيما اذا الف رشيد عالي الوزارة المرتقبة ، وانه يريد ابعاد الجيش عن السياسة بابعاد هذين القطبين عنه . ثم اجتمع برشيد وعرض عليه ما عرضه على الوصي، واذا برشيد يتردد في الاقدام على تاليف الوزارة ، وبطه الهاشمي يقصد مقره في وزارة الدفاع ، ويجمع اوراقه الخاصة ، تمهيدا لتركها تركا نهائيا ، وبامين العمري يضع الخطط للقيام بحركة تقطع الطريق على نوري وزمرته ، واذا بنوري يقصد طه في داره ، ويعنّفه على ما بدا منه من ضعف وخور تجاه الفريق حسين فوزي ، ثم يذهب وطه الى داره « دار نوري » فيجتمع بهما القادة العقداء : كامل شبيب ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وصلاح الدين الصباغ ، واسماعيل نامق ، ويقرران الذهاب الى الوصي ، والطلب اليه اخذ آراء كبار القادة في بغداد وخارجها ، فيما عرضه حسين فوزي على سموه ، ولما يتصل صاحب السمو بقادة الفرق في الديوانية، وكركوك ، والموصل ، يأتي الرد سلبا ، فيقرر وزير الدفاع احالة كل من : حسين فوزي ، وامين العمري ، وعزيز يا ملكي ، على التقاعد ، هذا في الوقت الذي كان حسين فوزي وامين العمري يستعدان للقيام بحركة في معسكر الوشاش (١) . وقد اذعن حسين فوزي للامر الواقع ، فاعلن ان مهمته قد انتهت ، وان واجبه البقاء في بيته (٢) وتمرد عليه امين العمري فابدى تهيجا ، وطلب امهاله ليرى

---

(١) يصف العميد الركن طه الهاشمي ما وقع في مساء ٢٠ شباط ١٩٤١ ، وصفا دقيقا ، في ص ٣٣٠ من المجلد الاول من مذكراته اذ يقول :

« اجتمعنا بالوصي في قصره ، وكان رشيد عالي حاضرا ، فأخبرناه بالامر ، وقلنا له : ليتصل بقادة الجيش بالموصل وكركوك والديوانية ويتحقق من رغبة الجيش ... ثم عدنا الى دار نوري ، وهناك تحقق خبر جمع الضباط في معسكر الوشاش ، وسوق كتيبة الخيالة ومستودع الخيالة ومدرستها عن طريق جسر الاعظمية الى الوشاش ، وطلب رئيس اركان الجيش من مدير العينة اعطاء عتاد المدنمية الى بطريات معسكر الوشاش فذهب كامل شبيب وفهمي سعيد ومحمود سلطان الى معسكر الرشيد ، وبقي صلاح الدين متصلا بقطعات القلعة . ولما رايت أن حسين فوزي وامين العمري ينويان القيام بحركة ، خولت صلاح الدين صلاحية المخابرة مع القطعات في بغداد ، ومنع مدير العينة من اعطاء العتاد فبلغ ذلك آمر فوج الحرس بالقلعة . وفي الوقت نفسه قبضنا على المخابرات البرقية والتلفونية ثم اخذت المعلومات ترد عن استعداد الوشاش للقيام بحركة بوضع المدافع على الطريق ، وارسال دوريات نحو دار نوري ، وترصده لجسر السكة الحديدية ، ومرور الكتيبة من جسر الاعظمية . وتجاه هذا الموقف لم أر بدا من احالة حسين فوزي وامين العمري على التقاعد للحيلولة دون قيامهما بحركة عسكرية وقد اضيف الى ذلك اسم عزيز يا ملكي في القائمة » اهـ.

(٢) كان يوم عطلة الاسبوع ، وكانت وزارة نوري السعيد ... مستقيلة جرت خلالها مقابلات ومواجهات عديدة بين من يهمهم الامر في البلد . وكان قد اعتاد نوري السعيد ان يجمع الضباط في بيته ، ويتذاكر معهم برضى وعدم رضى وزير الدفاع « طه الهاشمي » ورئيس اركان الجيش «الفريق حسين نوزي» وكنت حريصا على ان لا ابدي رايا في تشكيل الوزارة . وكنت أعتقد أن أي وزير للدفاع ليست له اغراض سياسية سابقة في الجيش يكون اهون من الوزير الحالي ورئيس الوزارة « طه ونوري » بالنسبة لسلامة الجيش وصيانته من الاندفاع في السياسة ... وبما ان رئيس الوزراء كان يبدي حرصه على الاستقالة ، رايت أن اذهب الى خارج بغداد لابتعد عن الحوادث ... وبعد عودتي جاءني العقيد صلاح الدين الصباغ واخبرني بان رفقاءه العقداء مجتمعون بدار وزير الدفاع المستقيل لفخامة الهاشمي ، وانهم اطلعوا على رأيي في نوري السعيد وفخامة الهاشمي بأني لا اريد ان يكون

رايه (١) ، فما كان من طه الهاشمي الا ان اتصل بامين العمري هاتفيا ، ونصحه بضرورة الاذعان لقرار احالته على التقاعد ، لان التمرد على مثل هذا القرار لا يليق بالقادة ، ولا سيما بعد أن بلغ القرار الى امراء الفرق ، واذيع على الناس ، فلم يسع الرجل الا الاذعان ، فانتقل الى داره .

وارتأى الامير الوصي ان يؤلف السيد محمد الصدر الوزارة الجديدة لحياده ، على ان لا يكون معه لا طه ، ولا نوري ، لئلا يثير اشتراكهما حفيظة خصومهما ، ولكن الصدر اعتذر عن الاضطلاع بهذه المهمة ، كما اعتذر الكيلاني عن تأليف الوزارة ، فلم يبق أمام الوصي الا ان يعهد بالمهمة المذكورة الى نوري السعيد نفسه ، وعندها صدر البلاغ الرسمي الآتي نصه ، وبه انتهت هذه الازمة الحادة ، او المفتعلة كما يقول عنها البعض .

بلاغ رسمي :

« لما كان كل من الفريق حسين فوزي رئيس اركان الجيش ، وامير اللواء امين العمري ، قائد الفرقة الاولى ، والعقيد عزيز يا ملكي ، قد تصدوا الى امور لا تتفق والواجبات المفروضة على امراء الجيش وضباطه ؛ فقد صدرت الارادة الملكية باحالة المومى اليهم على التقاعد ابتداء من اليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٤٠ م » .

« مدير الدعاية العام »

ملاحظة

كان العقيد عزيز يا ملكي من انصار صلاح الدين الصباغ وصحبه ، فاختلف معه ومع صحبه ، وانضم الى الفريق حسين فوزي ، واللواء أمين العمري ، فأحيل معهما على التقاعد . وقد « خسر الجيش العراقي باخراج رئيس اركان جيشه ، واحد قادة فرقه منه . خسارة لم تعوّضها الايام » (٢) .

لهما اتصال بالجيش ، وعليه اريد ان لا يدخلا في الوزارة ... وفي تلك الفترة رن التلفون في بيتي ، وكان النداء من قصر سمو الوصي يطلبون حضوري ... لقد كنت أظن ان قضية استقالة نوري السعيد جدية ولم أدرك انها كانت لعبة سياسية ... وعلى هذا ذهب العقيد صلاح الدين الى بيت فخامة الهاشمي لتبليغ المجتمعين برأيي ، وذهبت انا لمقابلة سمو الوصي في قصر الرحاب ، فعرضت رأيي على سموه بناء على طلبه ... كان رأيي صريحا جدا ، وبسيطا جدا . ومع ذلك فقد طال الحديث حتى منتصف الليل ، حيث أخبر سمو الوصي بقدوم نوري السعيد وفخامة الهاشمي ، فذهب لملاقاتهم. وبعد مدة من الزمن التحق الكيلاني ايضا بهم ، ثم ذهب الوزيران المستقيلان ، وعاد سموه والكيلاني الى القاعة ، التي كنت قد بقيت وحدي فيها ، وقال لي سموه انهم أخبروه بان الجيش معهم ، وانهم مجتمعون في معسكر الرشيد » .

(الفريق حسين فوزي في جريدة « المواطن » العدد ١٠ الصادر بتاريخ ٨ آذار سنة ١٩٥٢ م).

(١) « وبالنسبة الى اللواء — الفريق — أمين العمري ، فان العقيد صلاح الدين الصباغ هو الذي ابلغه بها هاتفيا وهو مجتمع بضباطه المناوئين لمعسكر نوري في بيته ، فاستشاط العمري غضبا وهدد بالقيام بعمل انتقامي فانتقل بضباطه الى معسكر الوشاش وأمر باتخاذ بعض الاجراءات الدفاعية حوله » اهـ. الحرب العراقية — البريطانية ص ١١٣

(٢) محمود الدرة في ص ١١٩ من كتابه « الحرب البريطانية — العراقية » .

١٢ المحرم ١٣٥٩ — ٢١ صفر ١٣٥٩
٢٢ شباط ١٩٤٠ — ٢١ آذار ١٩٤٠

الوزارة السعيدية الخامسة

ـ قلنا ـ انه على اثر الانتهاء من حركة يوم ٢١ شباط ١٩٤٠م ، استقر الراي على ان يؤلف الوزارة الجديدة رجل محايد ، على ان ينتخب زملاءه من رجال الادارة، فيعيد الامور الى مجراها الطبيعي ، وتجري في عهده التحقيقات في اسباب مقتل السيد رستم حيدر ، فيأخذ العدل مجراه ، وتنتهي المشكلة التي نتجت من اجلها الازمة . وقد لمعت شخصية السيد محمد الصدر ، رئيس مجلس الاعيان للاضطلاع بهذه المهمة ، على ان يزامل السادة : عمر نظمي ، وصادق البصام ، وعلي ممتاز الدفتري ، ورؤوف البحراني ، وشاكر الشيخلي . وعلى الرغم من الحاح الوصي على الصدر ، والحاح الزملاء له ، ووعد كل من نوري السعيد ، ورشيد عالي الكيلاني بالمعاضدة الفعلية ، فقد ظهرت صعوبة في تنفيذ هذه الفكرة ، فاتجهت الانظار الى رئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلاني . ولكن رشيدا اعتذر عن الاضطلاع بمثل هذه التبعة ، لا سيما بعد ان سمع بان طه الهاشمي قال لصلاح الدين : « لن تستقيل الوزارة وانا ذاهب الى الوصي » وان نوري قال للوصي : « ان الجيش معه » فتقرر تكليف نوري السعيد ، رئيس الوزارة المستقيلة ، بتاليف الوزارة المامولة ، ووجه اليه الوصي هذا الخطاب :

وزير الافخم نوري السعيد ‌‌‌‌‌‌‌‌ الرقم ٧٣

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قرّ رأينا ان نعهد اليكم ايضا برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة الف وثلثمائة وتسع وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة الف وتسعمائة واربعين ميلادية .

عبد الاله

وفي الساعة الثانية عشرة والنصف من يوم ٢٢ شباط ، تم تكوين الوزارة الجديدة من :

١ ـ نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للخارجية بالوكالة .
٢ ـ عمر نظمي : وزيرا للداخلية ، ووزيرا للعدلية بالوكالة .
٣ ـ رؤوف البحراني : وزيرا للمالية .
٤ ـ طه الهاشمي : وزيرا للدفاع .
٥ ـ صادق البصام : وزيرا للاقتصاد .

٦ ــ محمد امين زكي : وزيرا للمواصلات والاشغال .
٧ ــ سامي شوكت : وزيرا للمعارف .
٨ ــ صالح جبر : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

اي ان الوزارة الجديدة تألفت من جل الاعضاء الذين كانوا اعضاء في الوزارة المستقيلة ، و « كانت وزارة نوري السعيد هذه هزيلة سواء بالاعضاء الذين اشتركوا فيها ، او بضعف تأييد الراي العام لها . فان نوري ــ بعد الاهانة التي وجهها الى جميل المدفعي في غرفة رئيس الديوان الملكي ــ فقد اقرب المقرّبين اليه ، كما انه ما كان ليأمن من جانب رئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلاني . وفي الوقت نفسه فان العقداء الاربعة ولا سيما صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد اخذوا يميلون عن نوري ويتقربون نحو الكيلاني بفضل الجهد الذي بذله المفتي الحسيني في سبيل هذا التقريب فلم يبق مع نوري غير وزير دفاعه طه الهاشمي » (١) .

كلمة لرئيس الوزراء في حفلة الاستيزار

« ارجو ان ترفعوا الى مولاي صاحب السمو الملكي الوصي على العرش،جزيل امتناني وشكري على الثقة المتوالية التي شرفني بها ، وان تؤكدوا لسموه بأن هذه الثقة السامية هي اكبر مشجع لي على الاضطلاع باعباء المسؤولية في هذه الظروف الدقيقة ، واعظم مستند لي في متابعتي العمل لخدمة امتي وبلادي . واني اسأل الله تعالى ان يوفقني الى ان اكون دائما عند حسن ظن سموه ، وان يحرس صاحب الجلالة الملك المعظم بعين عنايته ، ويحفظ صاحب السمو الملكي ويوفقه دائما الى ما فيه خير المملكة وسعادتها .

واني اشكر لاخواني موظفي الدولة ، من مدنيين وعسكريين ، مؤازرتهم الثمينة السابقة في خدمة البلاد ، واملي وطيد انهم سيزدادون تمسكا بالقيام بالواجبات الملقاة على عاتقهم بكل نزاهة واخلاص ، ويضاعفون جهودهم لتتيسر لنا خدمة هذا الوطن العزيز على افضل وجه في هذه الازمة العالمية العصيبة . والله المسؤول ان يسدد خطواتنا ، وان يوفقنا جميعا الى ما فيه خير الامة والوطن تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم فيصل الثاني » اهـ (٢) .

منهاج الوزارة

لم تضع « الوزارة السعيدية الخامسة » منهاجا لها ، لانها لم تنجز المنهاج الذي كانت اذاعته في يوم ٢٧ من شهر آذار سنة ١٩٣٩م . ومع هذا فان رئيس الوزراء ، نوري السعيد ، راى ان يبسط للراي العام ما لديه من خطط ومشروعات جديدة ، فالقى الخطاب التالي من دار الاذاعة اللاسلكية في مساء يوم الاثنين ٢٦ شباط ١٩٤٠م. قال :

---

(١) سيرة وذكريات ثمانين عاما للسيد ناجي شوكت ص ٤٠٣ .
(٢) جريدة البلاد العدد (١٣٤٠) الصادر بتاريخ ٢٣ شباط ١٩٤٠ م .

ايها السادة :

لقد بسطت اسباب استقالتي من رئاسة الوزارة السابقة ، في كتابي المؤرخ في ١٨ شباط الحالي ، الذي رفعته الى مقام صاحب السمو الملكي الوصي على العرش، ولا شك في انكم قد اطلعتم على تلك الاسباب ، في نص الكتاب الذي أذيع على الراي العام من هذه المحطة ، ونشر في الصحف المحلية في حينه ، وقد عالجت فيه قضية ذلك الداء العضال الخطر ، داء التآمر والاجرام السياسي ، الذي ظهرت أعراضه ، وتعددت ضحاياه في هذه البلاد في السنوات الاخيرة ، حتى بات يهدد كيان المملكة، واستعرضت ادواره ، وموقف الراي العام منه .

والواقع ان من اهم الاهداف التي رميت اليها باستقالتي ، افساح المجال لتأليف وزارة جديدة ، من عناصر وطنية مخلصة ، تتآزر تآزرا وثيقا على تحمل مسؤولية العمل الشاق في ظل الظروف العصيبة ، وتتخذ التدابير الناجعة لمكافحة داء الاجرام السياسي ، واستئصال جراثيمه قبل ان يستفحل امره ، وتتعذر معالجته ، ويقود البلاد الى الانحلال .

ولما كاشفت صاحب السمو الملكي الوصي على العرش بعزمي على الاستقالة ، وبسطت لسموه الاسباب التي تدعوني الى التمسك بذلك ، اشترط عليّ ان اعد سموه بالاشتراك في الوزارة الجديدة ، اذا طلب الرئيس المقبل مساعدتي ، فوعدت بذلك ، وقبل سموه الاستقالة على ان تستمر الوزارة على ادارة شؤون الدولة،ريثما تتالف الوزارة الجديدة .

وقد بدأ سموه فورا باستشارة رجالات العراق ، للاسترشاد بآرائهم في تأليف الوزارة من عناصر يضمن تجانسها ، وتآزرها التامين .

وبينما كنا ننتظر انتهاء الازمة ، فوجئت مساء الاربعاء الموافق ٢١ شباط ، بامر صاحب السمو ، بضرورة اعادة تاليف الوزارة على جناح السرعة ، بناء على خطورة التطورات السريعة التي طرات في خلال هذين اليومين على الموقف الداخلي من جهة ، وعلى الموقف الخارجي من الجهة الثانية ، من جراء ورود بعض اخبار تتعلق بتحرج الموقف الدولي .

ونظرا الى انقيادي الدائم للاوامر التي تصدر من مقام العرش ، فقد صدعت بأمر صاحب السمو ، واستشرت زملائي ، باسطا لهم حقيقة الموقف ، فقرّ راينا على ان الواجب الوطني يدعوني الى الاضطلاع باعباء المسؤولية من فورنا .

ايها السادة :

ان للعراق سياستين ثابتتين في ادارة شؤونه الخارجية والداخلية كما فصلته في خطاب سابق .

اما السياسة الخارجية فهي السياسة التي خطها لنا زعيمنا العظيم المغفور له الملك فيصل الاول ، وهي تنحصر في توطيد استقلال العراق ، وتوثيق صلات الود

بينه وبين الدول والاقطار ، التي تربطه بهـا روابط القربى ، والمصالح المشتركـة ، وحماية حدوده من اي اعتداء خارجي ، وحفظه من الوقوع تحت سيطرة ايـة دولـة اجنبية .

واما السياسة الداخلية ، فتنحصر في نشر لواء الامن في ربوع البلاد، وتحسين كافة شؤونها الاداريـة ، والاقتصادية ، والاجتماعيـة ، وغيرها مما يكفل تقدمهـا وازدهارها التامين . وقد كانت هاتان السياستان موضع اتفاق سائر الـوزارات التي تولت الحكم في العراق ، ولم يقع اي خلاف عليهما .

ولما كان منهاج الوزارة السابقة يضمن تحقيق هاتين السياستين عـلى صورة مرضية ، فاننا سنتابع تطبيقه ، مضيفين اليه الامور التي تمس الحاجة اليها ، مـن حين لآخر ، وقد سبق ان اطلعتم على هذا المنهاج ، وعلى تفاصيل المراحل الكبـرى التي قطعتها الحكومة في سبيل تطبيقه .

ايها السادة :

اجتاحت العراق في السنوات الاخيرة موجـة خطرة مـن التـآمر والاجرام السياسي ، زعزعت اركان البـلاد ، واقلقت اطمئنانهـا ، واساءت الى سمعتهـا ، وعرقلت تقدمها ، واودت بحياة عدد غير قليل من نخبة ابنائها ، وطوحت بمستقبـل آخرين ، كان من الممكن ان يؤدوا لها اجلّ الخدمات .

والاجرام السياسي يشبه النار من وجوه عديدة ، فهو يلتهم كل ما يقع امامـه بدون تمييز ، واللعب به لا يقل خطرا عن اللعب بالنار .

ان الانسان يستطيع ان يشعل النار حيث شاء ، ومتى شاء ، ولكنه يعجز عن اخمادها متى اراد ، وحيث اراد ، كذلك الاجرام السياسي فان القائمين بهيستطيعون ان يثيروه متى شاءوا ، وحيث شاءوا ، ولكنهم لا يستطيعون ان يوقفوه متى ارادوا، وحيث يريدون .

وكما ان النار لا يؤمن شرّها الا باخمادها ، والقضاء عليها في مكانها ، وان كل اهمال او تقصير في ذلك يؤدي الى سريانها كيف تشاء وحيث تشاء ، كذلك الاجرام السياسي فانه اذا لم يكافح في حينه ، ويقضى على عوامله واسبابه في الوقت الملائم، استفحل امره ، وفدحت اضراره . وكما ان الكثيرين من الناس يذهبون ضحية النار التي اشعلوها ، فقد يقضيالكثيرون من المولعين بالتآمر، والاجرام السياسي، ضحية للمؤامرات التي ابتدعوها ، والاجرام السياسي الذي دشنوا طريقه .

وقد كان في الامكان درء كثير من هذه الاضرار التي لحقت بالبلاد ، لـو خنقت روح الاجرام السياسي في مهدها ، وتعاون المخلصون على اتخاذ التدابير الحازمة ، للقضاء على اية محاولة ترمي الى بعثها واستثمارها . ولكن مـن دواعي الاسف ان شيئا من ذلك لم يقع ، برغم اتفاق كلمة الامة على ذلك . بل حلت سياسة الضعف، والتردد ، محل سياسة العدل والحزم ، حتى وصلت الحالة الى ما هي عليه الآن .

وكانت اخرى الفواجع التي مني بها العراق ، مصرع المغفور له السيد رستم حيدر وزير المالية السابق ، الذي اعتدي عليه وهو في ديوان عمله .

ونظرا الى خطورة هذه الجريمة ، بالنسبة الى منزلة الشهيد ، وظروف القتل، وشخصية بعض المتهمين ، فان الحكومة ستعيرها اشد اهتمامها ، وتتخذ في صددها التدابير التي من شانها ان تطمن الجميع بان العدل المطلق قد اخذ مجراه ، في جو تتوفر فيه كافة عوامل الحق والانصاف . وبعد البت في امر هذه الجريمة ، فان الامور التالية هي اهم الامور التي تنوي الحكومة معالجتها على جناح السرعة وهي :

١ ـ اتخاذ تدابير الدفاع الاحتياطية التي يستلزمها تطور خطورة الموقف الدولي الاخير .

٢ ـ انجاز لائحة تعديل الدستور ، ولائحة قانون انتخاب النواب الجديد .

٣ ـ تطبيق المشروع الذي اعد لاصلاح لواء الديوانية ، وهو مشروع اداري وعمراني ، كان مجلس الوزراء قد اقره بعد درس عميق ، قبل بضعة اسابيع، واعداد المال الكافي لذلك ، وايفاد لجان التسوية لحسم المنازعات القائمة على الاراضي في اللواء المذكور .

٤ ـ واخيرا يسرني ان اطمن الراي العام بانني متجه بكل ما اوتيت من قوة نحو فتح صفحة جديدة في تاريخ العراق ، تضمن عودة الحياة الدستورية الصحيحة الى البلاد ، وتكفل التآزر والتعاون بين رجالات العراق على خدمة وطنهم والله ولي التوفيق .

محاكمة قتلة حيدر

كانت محاكمة قتلة رستم حيدر ، الشغل الشاغل للوزارة الجديدة ، وللراي العام معا ، ففي الوقت الذي كان خصوم الوزارة يريدون حصر التحقيق في الفاعل الاصلي ، كان رئيس الوزراء يرى وجوب التبسّط في هذا التحقيق ، لاكتشاف أهداف الجريمة ، واسبابها ، والمحرضين على ارتكابها ، والظاهر ان نوري عجز عن اقناع زملائه وخصومه على الاخذ برايه ، ولا سيما بعد ان هوجم في مجلس الاعيان، واتهم بانه يريد استغلال هذا الحادث لاغراضه السياسية .

وفي يوم ٢٠ آذار ١٩٤٠م ، لفظت المحكمة قرارها المتضمن براءة كل من الوزيرين السابقين : ابراهيم كمال وصبيح نجيب ، والسيدين : صالح الجعفري واحمدعارف قفطان ، من تهمة الاشتراك في جريمة القتل ، وكان التحقيق قد اسفر من قبل عن اطلاق سراح المحاميين : نجيب الراوي وشفيق نوري السعيدي ، وعن مدير الشرطة العام السابق حسن فهمي . اما القاتل « حسين فوزي توفيق » فقد قررت المحكمة تجريمه وفق المادة ٢١٣ من ق‌ع‌ب. والحكم عليه بالاعدام شنقا ، وحكمت على وزير الدفاع الاسبق صبيح نجيب ، بالسجن لمدة سنة واحدة ، وبوضعه تحت مراقبة

الشرطة سنة اخرى ، وفقا للمادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي ، لثبوت تفوّهه بكلمات نابية ضد الحكومة ، اعتبرت تهييجا للراي العام ، وحثا على التمرّد والعصيان .

وعلى أثر صدور قرار المحكمة بالحكم على القاتل حسين فوزي ، هرع رئيس الوزراء الى وزير الدفاع ، وطلب اليه ان يعجل في تنفيذ حكم الموت في القاتل (١) وان يكون ذلك في غسق الليل ، وان يحضر التنفيذ العقيد سعيد يحيى الخياط ، دون غيره ، لئلا يقفوا على ما قد يقوله المحكوم عليه . وهكذا نفذ الحكم فعلا في فجر يوم الاربعاء الموافق ٢٧ آذار ١٩٤٠م .

ويقول حراس السجن الذين حضروا عملية اعدام المجرم : ان المحكوم كان يصيح جهارا ، وهو في طريقه الى المشنقة : « ورّطني ورّطني » .

هذا وقد كتب المجرم ، قبل اعدامه ، كتابا مطولا الى رئيس الوزراء ، يمجّد فيه عظمته ، ويطلب اليه اعتاق رقبته ، ليكون مخلصا امينا له مدى الحياة، ولدينا صورة شمسية لهذا الكتاب هذا نصها :

فخامة الرئيس المحبوب السيد نوري باشا السعيد :

يا صاحب الدولة ! لقد احببتك حبا لم يسبق لاحد من الرعية ان احب مثله زعيما من زعماء بلاده ، ولا عبدا لاسياده ، واعجبت بك اعجابا كذلك الاعجاب الذي كان يضمره كل واحد من الصحابة الكرام لرسول الله صلى الله عليه وسلم وان الله تعالى ليعلم بأن حبي لك لم يكن رجاء لمنفعة ذاتية ، ولا لتحقيق غاية مادية .

لقد احببتك يا سيدي لاني لم اجد بين افراد هذه الامة التي يعمل كل شهم فيها لاعلاء كلمتها ودعم كيانها واعزاز مجدها ، من يفوقك او يضارعك في اخلاصك اليها وحبك لها . وان اخوف ما اخافه ان يظل السواد الاعظم ممن اضلتهم الدعايات السافلة غافلين عن حسن نواياك وجاهلين قدرك واخلاصك .

لقد عرفتك يا سيدي من زمن بعيد معرفة بريئة . ورغم مرور سنوات عدة وما عقب ذلك من تقلبات واحداث ، فان حبي لك على شدة بعدي عنك فقد ظل في ازدياد ورسوخ حتى اصبح مع الزمن عقيدة ثابتة ومبدءا راسخا .

قارن يا مولاي هذا الشعور البريء مني تجاهك ، وبين الكثيرين ممن كنت انت السبب لوجودهم في الحياة ، وكان فضلك هو العامل فقط لظهورهم بين الناس ، ولتمتعهم بلذائذ الحياة . نعم قارن يا مولاي بين اخلاصي لك انا الذي لم استفد منك

---

(١) يقول العميد الركن طه الهاشمي في يومياته بتاريخ ٢٧ مارت ١٩٤٠ م ، ان تنفيذ حكم الاعدام لم يبلغ الى القاتل الا قبيل شنقه بدقائق ، وأن نوري طلب اليه بالحاح أن يتم التنفيـذ قبل الفجر بساعة ، وأن يحضره العقيد سعيد يحيى الخياط . ويضيف طه الى ذلك قوله في ص ٣٤١ من مذكراته:

« اخبرني سعيد يحيى ، الذي حضر تنفيذ الحكم في قاتل رستم حيدر ، قال بانه لم يبلغ حكم الاعدام الى المجرم الا قبل الشنق ، فهتف بحياة هتلر وقال : ليسقط نوري الذي علمني بالانحراف .

اية فائدة مادية ، وبين اولئك الذين اغدقت عليهم انعامك ، وانظر كيف يقابلونك باشنع عقوق وابشع غدر وافضح خيانة ، وكيف ترفعت انا عن ارتكاب اية خيانة بحقك رغم محاولاتهم المتنوعة التي سلكوها معي لتسخيري للاساءة اليك ، في وقت افقدني الضيق والفشل والحرمان كل وعي وارادة وتفكير . نعم ففي ذلك الوقت الذي فقدت فيه كل قواي ، لم يتجرد قلبي من حبك ولم تمحو المصائب شيئاً من اعجابي بفخامتك . فاذا شئت يا مولاي بعد هذه الاعترافات ان تفقد اعجب ابناء امتك بك ، واشدهم حبا لك واخلاصا اليك ، واكثرهم اعترافا بجميلك لهذه الامة، واعرفهم بقدرك وبمواهبك ، فتاكد بانك تفقد عضوا في امكانك الاستفادة من مواهبه ونقاء نفسه واخلاصه .

واذا كنت يا صاحب الدولة ترى ان ليس في الامكان العفو عني ، رغم كل شيء، فاني التمسك لقبول هذه النصيحة : ان لا تقرّب منك الا المعجبين بك من افراد شعبك النجباء . وهناك تجربة بسيطة جدا لمعرفة المعجب من المتملق . وهي ان المعجب الحقيقي لا يهتم بمنافعه الشخصية ومكاسبه المادية ، وانما يكون جل همه في خدمة رئيسه والسهر على راحته وسمعته وافتدائه بكل غال ورخيص في كل لحظة .

وعليك يا مولاي ان تتخذ الحيطة والحذر وانك ان فعلت ذلك فلا يدل هذا على انك جبان ، وشجاعتك يعرفها كل انسان . بل ان حذر الزعيم على حياته مما يدل على انه حذر على اكمال رسالته في سبيل تحرير امته ، وانك لو استعرضت حياة كبار الرجال في العالم لتجدهم قد اتخذوا لهم حاشية ، بل نطاقا حديديا من قلوب المعجبين بهم ، يسهرون على راحتهم ليل نهار لان لكل زعيم اعداء يعملون جهدهم للكيد له ولتحطمه مهما كلفهم الامر .

ولفخامتك من قضيتي هذه خير دليل على ذلك . كما انك تجد في دراسة اعلام الرجال ما يؤيد لك قولي هذا . واذا ما فكرت في امرك يا صاحب الدولة تجد بأن قصورك الوحيد في حياتك هو انك لم تهتم بهذا الامر الحيوي، وهذا يعزىلشجاعتك ولطمانينتك بانك لم تعمل الا خيرا لهذه الامة ولهذا الوطن . اما اذا اعتقت رقبتي ايها المسلم النبيل، فانك ستجد في شخصي الضعيف خير كفيل لتهيأة المعجبينلفخامتك، والذين سيتمكنون من دحر مكائد الخصوم ورفع الغشاوة عن قلوب الذين اضلتهم الدعايات ومفاسد المفسدين .

جرّبني يا مولاي وامتحني فاني متاكد بانك ستطمئن الى حبي لفخامتك واخلاصي اليك وافتدائي لك براحتي وقواي وجميع مواهبي في سبيل عزك ورفاهك لتنصرف بكل طمأنينة لمهامك دون ما يعكر عليك صفوك اي مكدر .

من يدري يا مولاي ؟ ربما كانت حادثتي هذه قد صارت سببا لان تعرف مقدار ما يكنه لك قلبي من حب واعجاب عظيمين فلا تفلت يا مولاي هذه الفرصة . وقبلك قد اصدر العفو عن اراذل المجرمين . اناس كان الباطل هو العامل الذي دفعهملاصدار

العفو فارحمني يا مولاي وانك ان تكرمت علي برحمتك فانك تكسب نفسا لا تعيش الا لك ، ولا تعمل الا لاجلك ولا تهنأ بالحياة . الا بعد هنائك .

مهما يكن قرارك يا مولاي بعد كل ما ذكرت فاسأله تعالى ان يحفظك برعايته السامية وان يطيل بقائك بكل عز ورفاه . عبدك المطيع : حسين فوزي توفيق

استقالة وزير الشؤون الاجتماعية

ومن المناسب ان ننشر في هذا المقام ، كتاب استقالة وزير الشؤون الاجتماعية صالح جبر ، الذي رفعه الى رئيس الوزراء بتاريخ ٩ آذار من هذه السنة ، لانه من الاهمية بمكان . اذ ان فيه من الغمز واللمز ما لا يخفى على ذوي الآراء الثاقبة ، وهذا نصه :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

سيدي المحترم

ان من اهم الاهداف التي رميتم اليها في خطة وزارتكم الحاضرة ، هي مكافحة الاجرام السياسي ، ذلك الاجرام الذي نوهتم فخامتكم عنه بانه ، اذا لم تتخذ تدابير ناجحة لمكافحته ، واستئصال جراثيمه ، قبل ان يستفحل ، وتتعذّر معالجته،تعود البلاد الى الانحلال .

هذا وبما اني ارى ان حكومة فخامتكم غير عازمة على اتخاذ هذه التدابير، الامر الذي لا يتفق مع الخطة المنوه عنها ، يؤسفني جدا ان اجد نفسي غير قادر على الاستمرار بالعمل . لذا ارفع استقالتي الى فخامتكم راجيا التوسط بقبولها، واسأل الله تعالى ان يوفق فخامتكم وزملائي الوزراء المحترمين لما فيه خير البلاد . تفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول احتراماتي الفائقة . بغداد ٩ مارت ١٩٤٠م

المخلص صالح جبر : وزير الشؤون الاجتماعية

ويقول الهاشمي في ص ٤٦٨ من مذكراته : ان صالحا قد « استقال من وزارة نوري السعيد محتجا على عدم معاقبة ابراهيم كمال في قضية اغتيال رستم » . اما الذي فهمناه نحن من السيد صالح جبر نفسه فانه كان يعتقد : ان رستم حيدر ذهب ضحية لمؤامرة دبّرها خصوم نوري لاضعاف وزارته ، او ان الالمان هم الذين دبروا الجريمة الغرض نفسه ، كما انه كان يرى ضرورة احالة القادة : حسين فوزي، وامين العمري ، وعزيز يا ملكي ، على محكمة عسكرية خاصة ، لمحاكمتهم عما نسب اليهم، ولكن وزير الدفاع اكتفى باحالتهم على التقاعد .

وقد صدرت الارادة الملكية في يوم ١٧ آذار ١٩٤٠م بقبول هذه الاستقالة ، وباسناد منصب وزارة الشؤون الاجتماعية بالوكالة الى وزير الاقتصاد صادق البصام .

تبدل الوضع العام في العراق ، بعد اعدام قاتل المرحوم رستم حيدر ، وهدأت العاصفة ضد الوزارة ، واستؤنف البحث في ضرورة تاليف وزارة قومية قوية ، لا يتهم رئيسها بممالاة الانكليز ، وليس عليها مسحة المصانعة لهم . وكان لرئيس الوزراء رغبة خاصة في ترك منصب رئاسة الوزراء الى رجل تتوفر فيه الصفات المذكورة اعلاه ويكون هو وزير خارجيتها وطه الهاشمي وزير الدفاع فيها فسارع ، عن طيب خاطر، رغبة في صالح البلد ، الى تقديم كتاب استقالة وزارته وهو :

بغداد في ٣١ آذار سنة ١٩٤٠م

سيدي صاحب السمو الوصي المعظم !

ان من اهم الاهداف التي رميت اليها ، انا وزملائي ، في خلال الخمسة عشر شهرا الماضية ، اعادة الحياة الدستورية والاعتيادية الى المملكة ، بعد ان طوّحت بتلك الحياة نزوات خطرة ، واحداث مؤلمة ، تتابعت على البلاد في السنوات الاخيرة،وكادت تحرمها نعمة الاستقرار ، الذي هو اصدق مظاهر تلك الحياة ، وأينع ثمارها .

وقد اوضحت هذا الهدف غير مرة ، سواء اكان ذلك في المنهاج الوزاري، ام في الخطب التي عالجت فيها قضايا البلاد المهمة ، في مختلف المناسبات . واني مقتنع بأن الاستقرار الذي ننشده ، هو الاساس الذي يجب ان ترتكز عليه نهضتنا الراهنة، وانه لا امل في ايصال البلاد الى المستوى الذي يتشوّق اليه الشعب ، على اختلاف طبقاته ومنازعه ، في شتى نواحي الرقي ، من سياسية ، وادارية ، واقتصادية ، الا اذا استندت نهضتنا الى ذلك الاساس .

ولا يخفى ان هذا الهدف كان من اهم اسباب استقالتي من رياسة الوزارة في الشهر الماضي ، كما اوضحته في كتاب الاستقالة الذي رفعته الى مقام سموكم في ١٨ شباط . كما انني لما بسطت الاسباب التي دعتني الى الاستقالة ، ثم الى العودة الى تاليف الوزارة في الخطاب الذي اذعته مساء ٢٦ شباط ، ذكرت ان من اهم الاهداف التي رميت اليها باستقالتي ، افساح المجال لتاليف وزارة جديدة ، من عناصر تتآزر تآزرا وثيقا على تحمل مسؤولية العمل الشاق ، في هذه الظروف العصيبة .

وتتخطرون سموكم انكم لما امرتموني حينئذ باعادة تاليف الوزارة ، بناء على التطورات الخطيرة التي طرات عقب استقالتي على الموقفين : الداخلي والخارجي ، صدعت بأمر سموكم من فوري ، مسترحما ان يكون مفهوما ان اقدامي على تاليف الوزارة الجديدة ، ينبغي ان لا يحول دون تحقيق الفكرة التي استقالت من اجلها ، وان تكون عودتي الى الاضطلاع بأعباء الحكم لمدة بضعة اسابيع ، بالنظر الى حالتي الصحية .

وقد بينت في الخطاب المذكور انه ، لما كان منهاج الوزارة السابقة يضمن تحقيق سياستي العراق الداخلية والخارجية ، فان الوزارة الجديدة ستتابع تطبيقه، مضيفة

اليه الامور التي تمس اليها الحاجة من حين لآخر . وان اهم القضايا التي تنوي الحكومة معالجتها على جناح السرعة هي :

اولا ــ قضية مقتل المغفور له السيد رستم حيدر .

ثانيا ــ اتخاذ تدابير الدفاع الاحتياطية التي يتطلبها تطور الموقف الدولي .

ثالثا ــ انجاز لائحة تعديل الدستور ، ولائحة قانون انتخاب النواب الجديد .

رابعا ــ تطبيق المشروع الذي اعد لاصلاح لواء الديوانية .

خامسا ــ اتجاهي بكل ما اوتيت من قوة لفتح صفحة جديدة في تاريخ العراق، تضمن عودة الحياة الدستورية الصحيحة الى البلاد ، وتكفل التآزر والتعاون بين رجالات العراق على خدمة وطنهم .

اما القضية الاولى ، فقد بت القضاء فيها ، واما القضايا الثانية ، والثالثة ، والرابعة ، فقد تقدم العمل فيها تقدما محسوسا ، كما لا يخفى ، واتفاق الكلمة عليها كفيل بانجازها في فرصة قريبة . واما القضية الخامسة ، فها انا امهد السبيل لانجازها ، برفع استقالتي الى مقام سموكم ، مفسحا بذلك لرجالات العراق ، مجال التآزر ، والتعاون ، على خدمة وطنهم ، ومتابعة ترصين الحياة الدستورية ، والاعتيادية في البلاد .

وارى من واجبي ــ بهذه المناسبة ــ ان ارفع لسموكم عظيم شكري على الثقة الثمينة ، والعطف السامي ، اللذين شرفتموني بهما دائما ، وكانا اكبر عون لي على القيام بواجبي الشاق في هذه الظروف العصيبة .

ارجو ان يتفضل مولاي صاحب السمو بقبول فائق احترامي وتعظمي .

العبد المخلص : نوري السعيد

وفيما يلي نص الجواب الصادر بقبول هذا الاستقالة وهو :

عزيزي نوري السعيد — بغداد في ٣١ آذار ١٩٤٠ م

اخذت كتابكم المؤرخ في ٣١ آذار سنة ١٩٤٠م ، المتضمن تقديم استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة . ولا يسعني في هذه المناسبة الا ان اعرب لكم ، ولزملائكم ، عن تقديري العظيم للخدمات الجليلة التي اديتموها للبلاد ، مدة اضطلاعكم باعباء الحكم في مثل هذه الظروف . واني سابقى على الدوام شاكرا لكم اخلاصكم ، وحسن مجهودكم في سبيل خدمة البلاد .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الواحد والعشرين من شهر صفر سنة

الف وثلثمائة وتسع وخمسون هجرية ، الموافق واحد وثلاثين من آذار سنة الف وتسعماية واربعون ميلادية .

عبد الالـه

ويعلق السفير البريطاني في العراق على هذه الاستقالة بقوله :

« لم تمكث هذه الوزارة في الحكم اكثر من خمسة اسابيع كان احتفاظ نوري السعيد بمعظم شعبيته خلالها قد تلاشى على الرغم من آن محاكمة قاتل رستم حيدر واعدامه قد تمت بدون متاعب » ـ ١ ـ

1 - f. o. 371-27100 Confidential dated January17, 1941 .

الوزارة الثامنة والعشرون :

٢١ صفر ١٣٥٩ — ٢ المحرم ١٣٦٠
٣١ آذار ١٩٤٠ — ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١

الوزارة الكيلانية الثالثة

توطئة

لما استقالت « الوزارة السعيدية الرابعة » في يوم ١٨ شباط ١٩٤٠م ، اتجهت الانظار الى رئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلاني ، ليؤلف الوزارة الجديدة ، على ان يشرك معه في المسؤولية ساسة المملكة البارزين ، ورجالها المعروفين بأصالة الراي ، ونفوذ البصر ، فيسيروا سفينة الدولة في البحر الخضم (١) الى ساحل السلامة والطمأنينة ، ولكن رشيدا كان يعتذر عن مثل هذا التكليف بسببين: اولهما اخلاقي ، والثاني سياسي .

اما السبب الاخلاقي فكان يخشى ان يفسر الناس وجوده في البلاط الملكي ، كرئيس للديوان الملكي ، سببا لوصوله الى رياسة الوزارة . واما السبب السياسي، فان الحالة التي نشأت عن مقتل المرحوم رستم حيدر في يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠، جعلت او صوّرت المملكة في حالة غير اعتيادية ، فلا يمكن لغير الذين وقعت هذه الفاجعة في ايامهم انهاؤها ، يضاف الى ذلك ، ان الكيلاني عندما سمع بخبر معارضة بعض القادة دخول نوري السعيد وطه الهاشمي في الوزارة الجديدة صار يتردد ، في الاقدام على تولي المسؤولية في مثل هذا الظرف المشين لهذا فما كاد الضباط يقومون بحركتهم التي المعنا اليها في آخر البحث عن « الوزارة السابقة » حتى ارتؤي أن تمر فترة من الزمن لتأتي« الوزارة المنشودة » فعهد سمو الوصي الى السيد نوري السعيد باعادة تاليف الوزارة ، فالفها في الثاني والعشرين من الشهر المذكور ، من الذوات الذين كانوا في وزارتيه الثالثة والرابعة .

واستانف الوصي ، ومعه ساسة المملكة ، البحث في ضرورة تاليف وزارة تضم العناصر التي تستطيع ان تتغلب على الصعاب القائمة في وجه المصلحة العامة، فاسفر ذلك عن وضع الوثيقة التالية في ١٤ مارت ١٩٤٠م .

---

(١) يقول السيد ناجي شوكت في ص ٤٠٣ من مذكراته « سيرة وذكريات ثمانين عاما » :

« شعر نوري السعيد ان ليس من مصلحته ان يتحمل مسؤولية الحكم بصورة منفردة كما جرى له حتى الان ، وان الضرورة تقضي بقيام وزارة قومية يراسها غيره ، ويكون هو وزير خارجيتها ، فوافق على ان يؤلف رشيد عالي الوزارة المطلوبة ، وان يدخل هو فيها كوزير للخارجية . وفي اعتقادي انه لم يقدم على هذه الخطوة ... الا بعد ان استشار السفير البريطاني بذلك ، واتفق واياه على هذا النهج ، ولا يستبعد أن يكون للامير عبد الاله علم بما اتفق عليه . فوجود نوري على راس السياسة الخارجية ، ووجود طه قريبا منه كوزير للدفاع ، من شانهما ضمان السيطرة على السياسة الخارجية وعلى الجيش معا » اهـ .

نظرا لرغبتنا الاكيدة في جمع الكلمة ، وتصافي القلوب ، وازالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الامور ، وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية ، فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :

(١) تؤلف وزارة قومية مؤتلفة ، يختار رئيسها صاحب السمو الوصي، حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

(٢) رؤساء الوزارة السابقون ، ورجال الدولة الموقعون ، يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها او خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها ، بسبب مقبول لدى سموه ، فانه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة اعلاه ، ويتجنب مناوأتها .

(٣) توقع هذه الاتفاقية وترفع الى صاحب السمو المعظم (١) » .

بغداد ١٤ مارت ١٩٤٠م

علي جودت ، توفيق السويدي ، ناجي شوكة ، جميل المدفعي ، ناجي السويدي ، نوري السعيد ، رشيد عالي .

كتاب التوجيه الملكي

ووقع اختيار الوصي على رئيس الديوان الملكي ، السيد رشيد عالي الكيلاني، لتكوين الوزارة المأمولة ، فوجه اليه هذا الكتاب :

وزيري الافخم رشيد عالي الكيلاني　　　　رقم ١٥٦

بناء على استقالة فخامة نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد راينا ان نعهد اليكم برئاسة الوزراء ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الواحد والعشرين من شهر صفر سنة الف وثلثمائة وتسع وخمسين هجرية ، الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربعين ميلادية .

عبدالاله

---

(١) قال لنا المفتي الحاج محمد أمين الحسيني : ان نوري السعيد أوعز اليه ان يعمل على توحيد كلمة العراقيين ، ويجمع شملهم في ميثاق مكتوب ، فاعد هذه الوثيقة ، وبذل جهدا كبيرا لحمل الموقعين عليها على الانضمام اليها ، وانه لما فاتح الوصي بامرها سر بها سموه سرورا فائقا . لقد كان من راي المفتي : ان تجميع مختلف الساسة العراقيين في حكومة واحدة مؤتلفة سيخفف من غلواء نوري وصحبه ويحد من اندفاعهم أو يقلل من احتمالات فرض ما يريدون على غيرهم .

ويقول العين جميل المدفعي في ص ٥٠٤ من محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٤٢ م :

« وكانت الوثيقة تأييدا لسمو الوصي ، وقد اعطيت بناء على طلب سمو الوصي نفسه » .

أما رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني فقد كتب الينا يقول :

« ان الوثيقة اعطيت بناء على طلب رشيد عالي الكيلاني الذي كان مرشحا لرئاسة الوزراء ، وذلك كوسيلة لصد احتمال الاعيبهم وكيدهم بعد تأليفها » اه .

هيئة الوزارة الجديدة

وقد تم تكوين « الوزارة الكيلانيــة الثالثة » في يوم ٣١ آذار سنــة ١٩٤٠ م ، بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٥٧ لسنة ١٩٤٠م من :

١ ــ رشيد عالي الكيلاني : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للداخلية بالوكالة .
٢ ــ نوري السعيد : وزيرا للخارجية .
٣ ــ ناجي السويدي : وزيرا للمالية .
٤ ــ ناجي شوكت : وزيرا للعدلية .
٥ ــ طه الهاشمي : وزيرا للدفاع .
٦ ــ عمر نظمي : وزيرا للاشغال والمواصلات .
٧ ــ صادق البصام : وزيرا للمعارف .
٨ ــ محمد امين زكي : وزيرا للاقتصاد .
٩ ــ رؤوف البحراني : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

والذي يلاحظ على هذه الوزارة انها ضمت اربعة من رؤساء الوزراء السابقين وهم : رشيد ، ونوري ، والسويدي ، وشوكت ، ودخــل فيها خمسة مــن اعضاء الوزارة المستقيلة وهم : طه ، ونظمي ، والبصام ، والبحراني ، وامين زكي . وانها كانت اول وزارة تألفت بعد انقلاب ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ بصورة دستوريــة صحيحة (١) وكانت وزارة قومية مؤتلفة اشترك فيها الناجيان بترشيح الكيــلاني ، واشترك فيها البصام ونظمي بترشيح من الهاشمي ، وقد تم تشكيلها بعــد مذاكرة الموقعين على الوثيقة التي أثبتنا نصها فويق هذا ، وغيرهم من الرجال البارزين، ذوي الراي المسموع في البلد ، فقوبل تأليفها بارتياح عظيم مــن مختلف الطبقات ، والقى رئيسها في ساعة الاستيزار الكلمة التالية مخاطبا بها رئيس التشريفــات في البــلاط الملكي :

كلمــة الرئيس

« اتقدم بالشكر العظيم الى صاحب السمو المعظم على ما تفضل واولاني به من ثقة واعتماد كبيرين ، وارجو ان تعرضوا ذلك على اعتاب سموه .

ثم التفت فخامته الى الحاضرين وقال :

« ايها السادة !

« اشكركم ، واقدر الشعور الذي دفعكم للحضور الى هنا ، واعتقد ان هــذا الشعور سيكون مشجعا لي ، ولزملائي ، للقيام باعباء المهمة الملقاة على عواتقنا . هذا

---

(١) في البرقية التي طيرها سفير بريطانية في العراق السر بازل نيوتن الــى وزير خارجية بريطانية المستر انطوني ايدن F. o. 371-27100 Confidential ان هذه الوزارة كانت « اول وزارة تولت الحكم بطريقة دستورية منذ وفاة فيصل الاول » .

واننا سنبذل ما في الوسع لتحقيق اماني البلاد ، ولتوطيد دعـائم الاستقرار : وبث روح الطمانينة ، على اسس رصينة ، لا تزعزعها الاهواء .

« كلكم تقدرون الظروف العصيبة التي يجتازها العالم في الحال الحاضر،فيجب علينا ــ ازاء ذلك ــ ان نكون كتلـة واحدة ، لا تفرّق بيننـا النزعات ، وان نضاعف جهودنا لتوحيد الكلمة ، وجمع الصفوف ، اذ ان في ذلك قوة كبيرة تؤدي الى اعـلاء شان البلاد في نظر الجميع . انني لا اشك في انكم تدركون خطورة المهمة المودعة الينا، على انني واثق من تايد ابناء الشعب ، على اختلاف طبقاتهم ، ليسهل علينـا اداء هذه المهمة ، تحقيقا لما يتوقعونه من خير على يد هذه الوزارة .

ثم التفت فخامته الى الموظفين الحاضرين ، ووجه كلامه اليهم قائلا :

« اني لواثـق من ان اخواني الموظفين سيضاعفـون جهودهـم ، ويـواصلون مسـاعيهم ، في خارج ساعات العمل ، لترويج مصالح الاهلين ، وانجازها بأسرع مـا يمكن ، حسب مقتضيات الحق والقانون ، مع العناية بالمراجعات الرسمية ، التـي ترفع اليهم ، وبذلك تتوطد ثقة الجمهور بحكومتهم ، ويتحقق الاعتماد المتقابل. ومما لا شك فيه ان العدل ، والحق ، يؤديان الى حصول الثقة والطمانينـة في النفوس ، وان هذا مما يساعد الحكومة على القيام بما تنتظره البلاد من خدمات كثيرة .

وفي الختام قال فخامته :

« ادعو الله ان يحرس لنا صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى، وصاحب السمو الوصي المعظم ، وان يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد » اهـ (١) .

منهـاج الوزارة

وبقي الناس ينتظرون بفارغ الصبر « المنهاج الوزاري » ليتعرّفـوا السياسة التي ستسير عليها الوزارة الجديدة ، في هذا الوقت العصيب ، وفي اليوم السادس من نيسان ١٩٤٠م ، وقف رئيس الوزراء في مجلسي النواب والاعيان ، والقى منهاجه هـذا :

« لقد اضطلعت وزارتنا بأعباء المسؤولية ، مستنـدة ــ بعد الاتكال على اللـه تعالى ــ الى ثقة صاحب السمو الوصي المعظم ، وثقتكم ، ومعتمدة على مؤازرة الشعب العراقي الكريم في هذه الظروف العالمية العصيبة ، آخذة على عاتقها القيام بما يحقق للبلاد تقدمها في جميع النواحي .

« اما الخطط التي ستسير عليها في هذا الشان ، فهي لا تخرج عما ورد في اكثر مناهج الوزارات السابقة ، ولا سيما منهاج وزارة السيد نوري السعيد ، التي تضم هذه الوزارة اكثر اعضائها ، وقد نشر منهاجها الذي وافق عليه مجلس الامة ، وهو

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ١٢٧٢ الصادر بتاريخ ١ نيسان ١٩٤٠م .

يتناول معظم الحاجات التي تتطلبها البلاد . لهذا لا نرى حاجة الى تكرارها هنا حيث لا ينتظر منا تنميق العبارات وتكرار الاقوال ، بل الاعمال التي تنهض بالبلاد نهضة تتناول جميع مرافقها الحيوية . غير اننا لا نرى بدا من أن نؤيد على صورة خاصة انه سيكون من اولى واجباتنا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية :

١ ـ توطيد دعائم الحلف العربي ، ومتابعة العمل على تحقيق اماني الاقطار العربية المجاورة الاخرى ، تلك الاقطار التي تكوّن الروابط التي تربطها بالعراق ، وبالدول العربية ، والشعور بضرورة استقلالها وحريتها ، هدفا مشتركا لهذهالدول، ولتلك الاقطار ، وهذا الهدف هو من متممات سياسة العراق الخارجية المنطبقة على العهود والوعود التي قطعها الحلفاء على انفسهم ، والاهداف التي أعلنوها . و

٢ ـ تحكيم اواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى ، على اسس المصالح المشتركة والمتقابلة . و

٣ ـ تقوية صلات الصداقة والتعاون مع الدول الداخلة في « ميثاق سعد آباد » . و

٤ ـ ادامة العلاقات الودية مع جميع الدول المتحابة الاخرى .

« وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية : الاهتمام الزائد ببث روح الطمانينة والاستقرار في البلاد ، وصيانة الحريات على اساس جعل احكام الدستور والقوانين فوق كل اعتبار .

« وفيما يتعلق بالسياسة المالية : السعي لحصر مصروفات الدولة بما هو ضروري من الامور ، وتحديد الصرف في المسائل الاخرى التي يمكن تاجيلها الى حين زوال الازمة العالمية الحالية ، ليتسنى بذلك الحصول على وفر يبقى بيد الحكومة كاحتياط لمجابهة الطوارىء ، التي يجب ان يحسب حسابها في كل آن » (١) انتهى .

وقوبل المنهاج في « مجلس النواب » بالتحبيذ والتاييد ، بحيث اصبحتالجلسة النيابية التي تلي فيها ، جلسة اطراء ومديح ، اكثر منها جلسة مناقشة ومذاكرة .

اما في « مجلس الاعيان » ، فقد قوبل المنهاج بالرضاء والتاييد ، وعلق الاعيان على القائمين بتنفيذه آمالا جساما للوصول بالمملكة الى حيث تصبو وتريد . ولا غرو في ذلك فان تأييد « مجلس الامة » لسياسة « الوزارة الكيلانية الثالثة » كان من جملة ما نصت عليه الوثيقة المثبتة في صدر هذا الفصل .

حوادث مختلفة

١ ـ اعتادت الوزارات المتعاقبة ان تتلقى ـ في ابان تاليفها ـ سيلا من برقيات التبريك والتهاني ، من مختلف الجهات ، فتامر بنشرها في الصحف السيارة كدليل

---

(١) ص ٣٢١ من محاضر مجلس النواب لاجتماع ١٩٣٩/١٩٤٠م الاعتيادي .

على ترحيب الشعب بها . فلما تكونت « الوزارة الكيلانية الثالثة » تلقت مثـل هذه البرقيات ولكن بمقياس لم يسبق له مثيل ، من حيث الكثرة ، فأصدر رئيس الوزراء امرا بمنع نشر هذه البرقيات ، او التنويـه عنها منعا باتا ، ما لم تر النـاس نتائج اعمالها . وهي سنة حميدة حبذا لو استمر العمل بموجبها .

٢ ـ كانت « الاحكام العرفية » قد اعلنت في « بغداد » ثم في « الموصل » عـلى اثر ظهور بعض الاحداث التي رات « الوزارة السعيدية المستقيلة » ان تعالجها باعلان هذه الاحكام ، وقد استمرت معلنة مدة طويلة اكثر مما قدّر لها ، فسبب ذلك تذمرا محسوسا ، وقلقا ظاهرا ، فلما جاءت « الوزارة الكيلانية الثالثة » الى الحكم، كانت باكورة اعمالها انهاء الادارة العرفية في معسكر الرشيد ببغداد(١) فاستصدرت الارادة الملكية التالية في ٣ نيسان ١٩٤٠م :

« اصدرت هـذه الارادة الملكية ، بعد الاطـلاع على المـادة ١٢٠ من القـانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء :

(١) بالغاء الادارة العرفية المعلنة في المنطقة المبينة بالارادة الملكيـة المرقمة ١١١ لسنة ١٩٣٩م .

(٢) بالغاء احكام الارادتين الملكيتين المرقمتين ١١١ و ١١٢ لسنة ١٩٣٩م .

على وكيل وزير الداخلية ، ووزيري الدفاع ، والعدلية ، تنفيذ هذه الارادة .

٣ ـ كانت المحاكم العرفية في بغداد ، والموصل ، قد حكمت على لفيف كبير من الساسة ، والطلاب ، والاهلين ، باحكام مختلفة ، فلما كانت ايام « الوزارة الكيلانية الثالثة » استصدرت ارادات ملكية باعفاء عدد لا يستهان به من هؤلاء المحكومين «عما تبقى من مدد محكومياتهم » .

٤ ـ اعتاد الناس في خارج العاصمة ان يقصدوا بغداد بين حين وآخر، لتعقيب قضاياهم في الدوائر الرسمية ، فيبقـون فيها اسبوعا ، واسبوعـين ، من دون ان يوفقوا الى مقابلة اولياء الامور .

« لان الدوائر الحكوميـة اصبحت كالمقـاهي ، والمنتزهات ، يلجهـا الزائرون والمعارف ، فيحتسون اكواب الشاي ، وفناجين القهوة ، ويدخنون السكائر، واحيانا النراجيل ، دون ان يفسحوا المجال لارباب المصالح لمقابلة رؤساء الدوائر » .

وكان اصحاب المراجعات يستدينون بالربا الفاحش ليؤمنوا نفقاتهم في الفنادق والمقاهي ، وكثيرا ما كانوا يرجعون الى ديارهم قبل ان يوفقوا لمواجهة رئيس الدائرة المختص ، فارتأى رئيس الوزراء ان يستأصل هذا الداء من جذوره ، فمنـع وضع الكراسي والقنفات في الدوائر الحكومية ، واصدرت سكرتارية مجلس الوزراء منشورا على كافة الدوائر لانجاز اعمال العباد بصورة متقنة وعاجلة ، كما كتبت وزارة الداخلية

---

(١) كانت « الوزارة السعيدية الرابعة » قد الغت هذه الاحكام عن الموصل في ١٢ آب سنة ١٩٣٩م .

الى سائر الالوية بوجوب الاعتناء بهذه الجهة ، واخذ رئيس الوزراء يعقب تنفيذ هذه التعليمات ، ويتفقد الدوائر بنفسه للاشراف على سير الاعمال ، والاسراع في انجازها ، فلما انتهت ايام حكمه عادت الامور سيرتها الاولى .

٥ ــ اخذت مناسيب المياه ترتفع في النهرين : دجلة والفرات ارتفاعا مخيفا منذ منتصف شهر نيسان ١٩٤٠م ، على الرغم من جميع التدابير التي اتخذتها سلطات الري لمقاومة خطرها ، فقد كسرت بعض السدود فاتلفت مقادير كبيرة من الزروع، واصبحت مئات العائلات الفقيرة بدون ماوى ، وتوقف سير القطار ما بين بغداد والبصرة ، فاستصدرت « الوزارة الكيلانية » مرسوما برصد ستين الف دينار لمساعدة المنكوبين ، وتعويض المتضررين ، ولما وجدت ان هذه المساعدة لا تكفي لتحقيق الغاية التي استهدفتها ، جعلتها تسعين الف دينار ، وفرضت على الموظفين مساعدة للمنكوبين في المائة اربعة من رواتبهم الاسمية ، الى المساعدات الاخرى التي قدّمتها الحكومة . وكان رئيس الوزراء يتجول بنفسه « مع الوزير المختص » للمشارفة على اصلاح السدود من جهة ، وعلى توزيع الارزاق على عوائل المنكوبين وتامين ايوائهم من جهة اخرى ، وكثيرا ما كان الرئيس يدخل بنفسه الى ملاجيء الفقراء ليطمئن على صحتهم ، وطعامهم ، ويتساءل عما يحتاجون اليه ، فكان لهذا العمل الانساني اثره البالغ في النفوس .

٦ ــ لما اعلنت انكلترا وفرنسا الحرب على الالمان في ٣ ايلول ١٩٣٩م، استصدرت « الوزارة السعيدية الرابعة » عددا من المراسيم والقوانين التي اقتضتها ضرورة الحرب . وعلى الرغم من بقاء هذه القوانين نافذة المفعول ايام « الوزارة الكيلانية الثالثة » فان الحريات بقيت مصانة ، والصحف حرة ، والناس آمنون على مزاولة اعمالهم ، وكانوا الى ذلك يشاركون السلطة في استغلال خيرات البلاد ، أي ان البلاد لم تشعر بأثر للحرب مدة بقاء الوزارة في دست الحكم .

٧ ــ عنيت « الوزارة الكيلانية الثالثة » بالفضيلة والاخلاق ، عناية خاصة ؛ فطاردت الرذائل والموبقات ، وامرت بتسفير الغانيات والراقصات الاجنبيات من البلاد ، وشددت النكير على المنكرات ، والدسائس الاجنبية ، واستنت قانونا لتعديل « قانون الجنسية العراقية » حفظت فيه الانسال العراقية مما يسبب الاساءة الى البلاد .

وتجلت عنايتها بصورة خاصة اثناء حلول شهر الصيام المبارك ، فمنعت الافطار العلني بصورة عامة ، ولم تسمح حتى للمطاعم المجازة بمزاولة اعمالها ، كما انها منعت تعاطي المسكرات والمحرمات ، مستعيضة عن ذلك بالحفلات الدينية والمواليد النبوية . ولم تقتصر هذه الاجراءات على العاصمة حسب ، بل تناولت الالوية ؛ والاقضية ، والنواحي ، حتى القرى ، فكان المتجول في الانحاء يلمس آثار الحرمة للشهر المبارك ، ويشاهد آثار الاحترام للشعائر الدينية ، وقد قابل الشعب هذه الاجراءات مقابلة حسنة ، ووقعت في نفسه اجمل وقع .

٨ ــ وكانت عناية الوزارة بالاوقاف الاسلامية عناية فائقة ، لم ير لها مثيل من

قبل ، فقد شيدت عددا من المساجد الجديدة ، وامرت بترميم ما تداعى من القديم منها ، واقامت عدة ملاجىء للفقراء من المسلمين . وكان مما انشاته ثلاثة جوامع كبيرة : احدها في الحي الجديد في العلوية (١) والثاني في حي « العيواضية » والثالث في موضع « جامع الحنان » القديم بجانب الكرخ ، بعد ان لاحظت ان العمارات قد توسعت في هذه الاحياء ، ووجب ايجاد جوامع وافية فيها ، ليسهل على المسلمين « القاطنين حواليها » اداء فروضهم الدينية . ولما كانت مديرية الاوقاف العامة مرتبطة برئيس الوزراء (بصفة كونه الوزير المسؤول عن ادارة شؤونها) اعاد الرئيس المشار اليه النظر في لائحة قانون الاوقاف ، التي كانت مهملة ، والتف لجنة من خيرة العلماء ، والمختصين بامور الوقف لدرسها ، وتقديمها الى مجلس النواب ، وكانت تتضمن :

اولا ــ اصلاح المدارس الدينية الحالية وجعلها نبع فضيلة وارشاد .

ثانيا ــ وضع قواعد لصيانة حقوق الاوقاف ، واعمار املاكها ، وتكثيرايرادها، وتامين صرف هذه الايرادات على ما ينفع الناس ويرضي الواقفين .

كما انه استصدر نظاما لكلية « دار العلوم » اصبحت الدار بموجبه مخرجا صحيحا للمدرسين والوعاظ والمرشدين ، وجعلها على ثلاث درجات : ثانوية وعالية واختصاص ، ورصد لطلابها المخصصات الكافية ، وعين لها الاساتذة من خيرة المدرسين . وكان المقرر ان يجلب لها اخصائي من مصر .

اما « دار الايتام » فقد اعارها عناية خاصة ، وانشاها انشاءا جديدا ، وجعل في قسمها الليلي ٥٠٠ سرير لفقراء المسلمين ، منها ٣٥٠ للذكور ، و ١٥٠ للاناث وفتح فيها معامل صناعية مختلفة لتعليم اليتامى الصنائع التي يعيشون منها ، وهو عمل جليل كان للقيام به رنة استحسان وتحبيذ في كافة الانحاء .

٩ ــ سافر وزير المالية ناجي السويدي ، الى لبنان في اجازة قصيرة يوم ٣٠ تموز ١٩٤٠م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية ناجي شوكت . فلما تقرر سفر ناجي شوكت الى انقره في مهمة رسمية ، صدرت الارادة الملكية في يوم ٢ آب عام ١٩٤٠م باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الشؤون الاجتماعية رؤوف البحراني ، ومنصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال عمر نظمي .

١٠ ــ كانت « مديرية البرق والبريد العامة » بعد نشوب الحرب الاوروبية في ايلول ١٩٣٩م ، قد اوقفت ارسال البرقيات الى المانيا ، وايطاليا ، لانها كانت تمر بشركات او ادارات بريطانية ، فاتفقت اخيرا مع « حكومة ايران » على ان تمر هذه

---

(١) بعد أن تم تسوير « جامع العلوية » وبعد أن حفرت الاسس وتم البناء ، استقالت « الوزارة الكيلانية الثالثة » فحلف مدير الاوقاف العام الجديد « رؤوف الكبيسي » ان لا يتم بناء هذا الجامع ، لانه كان قد نكب على يد الرئيس الكيلاني ، وبقي هذا البناء مهملا حتى سنة صدور هذا الكتاب في طبعته الاولى وهي سنة ١٩٥٣ م .

المراسلات بطريق « ايران » ومن ايران ترسل لاسلكيا الى المانيا ، وايطاليا ، وبذلك عادت الامور الى سابق عهدها .

١١ ـ اوفدت وزارة الدفاع بعثة عسكرية الى اميركا مؤلفة من عدد من الضباط، وضباط الصف الفنيين ، والميكانيكيين ، للتدريب على استخدام الطائرات الامريكية المشتراة من شركاتها وكانت الحكومة العراقية قد اوصت على اربع طائرات امريكية فاستلمتها هذه البعثة ، وتوجهت بها الى العراق . وفي اثناء مرورها بالهند، جرّدتها السلطات البريطانية من مدافعها ونحوها ، فاصبحت طائرات نقل اكثر منها طائرات حرب .

١٢ ـ وصل الى بغداد يوم ١١ آب ١٩٤٠م ، وفد تجاري تركي لدرس الاحوال التجارية في الشرق الاوسط ، وتعزيز المبادلات التجارية مع الاقطار المجاورة، وبحث موضوع امكان اتخاذ « ميناء البصرة » منفذا بحريا لتركيا ، بعد ان تعطلت التجارة عن طريق اوروبا .

١٣ ـ احجمت الحكومة البريطانية عن شراء الاقطان العراقية ، ما لم تتدن اسعارها الى الحضيض ، امعانا منها في سياسة التفقير ، التي سارت عليها في العراق لاغراض سياسية معروفة ، فاتخذت « الوزارة الكيلانية الثالثة » الخطوات اللازمة لبيع هذه الاقطان الى شركات يابانية . اذ اتصل رئيس الوزراء الكيلاني بوزير اليابان المفوض في بغداد ، وطلب اليه ان يبرق الى حكومته أن تقدم على شراء الاقطان العراقية فتفتح لها بذلك سوقا جديدة ، وتحل محل بريطانية في هذه المنطقة الحساسة من الشرق الاوسط . وقد نجح هذا الاتصال ، وتمت صفقة البيع ، وصدر البيان الآتي في ٣ تشرين الاول ١٩٤٠ م :

« اسفرت المذاكرات التي قامت بها الحكومة ، مع شركة منسوبيشي اليابانية لبيع القطن العراقي ، عن اتفاق مع الشركة المذكورة على شرائها لجميع حاصلات القطن العراقي لهذه السنة ، وكذلك ما بقي من حاصلات السنة الماضية ، بسعر ٢٦ دينارا للطن الواحد من القطن غير المحلوج مطروحا في المحلج ، و ٨٣ دينارا للطن الواحد من القطن المحلوج مطروحا في المحلج ، و ٧ دنانير وخمسمئة فلس للطن الواحد من بذر القطن مطروحا في المحلج ايضا .

« مدير الدعاية العام »

فكانت هذه الصفقة التجارية ضربة اليمة لبريطانيا جعلتها تتنكر للعراق كثيرا.

بين العراق والرياض

بين مملكة العراق والمملكة العربية السعودية بعض القضايا المعلقة ، فرات « الوزارة الكيلانية الثالثة » ان تسارع الى حلها ، ولا سيما في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، فاوفدت وزير خارجيتها السيد نوري السعيد الى الرياض على راس وفد غادر بغداد في يوم ٤ نيسان ١٩٤٠م ، وتابع مسيره الى «روضة التنهات» حيث يقيم

جلالة الملك ابن سعود ، فحل الوفد ضيفا على جلالتـه ، ودارت المفاوضات بجو مشبع بروح الود والصفاء ، فاسفرت عن توقيـع « المحضر الرسمي » التالي الذي اعتبر اتفاقا موقتا . وعـاد الوفد الى بغـداد في يوم ٨ نيسان وقد صدرت الارادة الملكية بأن يقوم وزير العدلية ناجي شوكت ، بوكالـة وزارة الخارجيـة مدة تغيب نوري السـعيد عن العراق .

وقد قامت « الوزارة الكيلانية » بتنفيذ الاتفاقية التي توصل اليها الفريقـان بصدق ونية حسـنة ، مما ادى الى صفاء الاخوة بين المملكتين الشقيقتين ، والى ثقة جلالة الملك ابن السعود برجال العراق وساسته ، وهذا هو المحضر :

« في اثناء الزيارة التي قام بها الوفد العراقي برئاسة صاحب الفخامة السيد نوري السـعيد وزير خارجية الحكومة العراقية ، بين ٢٦/٢٨ صفر ١٣٥٩ هـ الموافق ٤/٦ نيسان ١٩٤٠ م دارت بين الفريقين مباحثات متتابعة تتعلق برغبة حكومتيهما الصادقة في تعزيز وتوسيع الروابط الودية والاخوية الموجودة بفضل الله تعالى بين المملكتين الشقيقتين ، وتبودلت في اثناء تلك المباحثات وجهات النظر والآراء المتعلقة بسياسة الفريقين الخارجية ، وظهر على صورة جليـة ان سياستهما مستمدة من روح الاخاء والتعاون والتفاهم ، المثبتة في معاهدة الاخوة والتحالف المنعقدة بينهما في ١٠ محرم ١٣٥٥ هـ الموافق ٢ نيسـان ١٩٣٦ م ، ومن الرغبـة في جمع شمل الامـة العربية وتوحيد كلمتها ، وحل القضايا المعلقة بين المملكتين بروح المودة والصداقة ، وتنظيم التعاون العـام بين سلطاتهما المنصوص عليها في معـاهدة الصداقة وحسن الجوار المنعقدة في ٢٠ ذي القعدة ١٣٤٩ هـ الموافق ٧ نيسـان ١٩٣١ م .

وتايدا لما تقدم ، وتحقيقا لتعزيز صلات المملكتين الوديـة ، وتوسيع نطـاق تعاونهما في خدمة العرب ، فقد تم الاتفـاق على حل قضايا عشائر الحدود المعلقـة بينهما على الاسس التالية :

اولا ــ (ا) يعين كل من الفريقين موظفي حدود في مناطق الحدود ، التي تكثر فيها الحوادث المخلة بالامن ، والتي يتفق عليها فيما بعد .

(ب) يخول موظفو الحـدود المشار اليهم في الفقرة (ا) سلطات تامة في الامـور التالية :

١ ــ معالجة وحسم كافة القضايا المتعلقة بالامن على حدود المملكتين ، ضمن منطقة عمقها ٣٠ كيلومترا على جانبي خط الحدود .

٢ ــ اتخـاذ التدابير المقتضيـة للحيلولـة دون قيـام اي شخص من رعايا الفريقين ، باي عمل من شانه ان يعكر صفو العلاقات بين المملكتين (ومن ضمن ذلك القيام بالدعاية ضد احد الفريقين) .

٣ ــ معالجة قضايا الإبل المفقودة او المسروقـة على صورة سريعـة ، ومنح

كافة التسهيلات الممكنة للاشخاص المختصين الذين يبحثون عنها ، من رعاة ، وقصاصين ، وغيرهم ، سواء أكانت تلك الإبل عائدة للحكومة ام للاهالي .

٤ ــ التعاون على تبليغ رعايا الفريقين اوامر حكومتهم .

ثانيا ــ (أ) يبعد الى الحدود النجدية ، ويمنع من الاقامة والرعي في الاراضي العراقية الواقعة على حدود المملكتين ، افراد عشيرة شمر نجد الذين نزحوا الى العراق في خلال الخمس سنوات الاخيرة . ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين توافق الحكومة العربية السعودية تحريريا على بقائهم في المنطقة المذكورة ، للرعي والامتيار، ويمنع بعد هذا نزوح افراد العشيرة المذكورة على صورة وقتية او دائمية من نجد الى هذه المنطقة ، الا بموافقة الحكومة العربية السعودية على ذلك تحريريا .

(ب) يمنع افراد عشيرة الظفير الدهامشة ، ممن يختارون تابعية المملكة العربية السعودية ، من الاقامة والرعي في المنطقة المذكورة ، الا بموافقة الحكومة العراقية على ذلك تحريريا .

★ ★ ★

لم يكن الامير عبد الإله مرتاحا لعقد هذه الاتفاقية ، لما بين العائلتين : الهاشمية والسعودية من عداء مستحكم . وقد ظهر عدم ارتياحه لعقد الاتفاق اكثر من مرة . فقد اخّر المصادقة على قرار مجلس الوزراء القاضي بايفاد وزير الخارجية الى الرياض لهذا الغرض ، ولم يوافق عليه الا بعد الالحاح الشديد من قبل رئيس الوزراء ، كما انه اوعز الى وزير الخارجية بأن لا يبلغ الاتفاق ــ بعد ان تم التوصل اليه ــ لئلا يصبح العراق ملزما بتنفيذه ، مما حمل رئيس الوزراء ، بصفة كونه وزيرا للداخلية ، ان يبلغه الى متصرفي الالوية الذين يهمهم امره .

وعلى اثر ذلك اذاعت وزارة الخارجية بانه قد تم تبادل وثائق ابرام الاتفاق الخاص بادارة المنطقة المحايدة في بغداد في اليوم الثامن من شهر نيسان سنة ١٩٤٠م، المعقودة بين العراق والمملكة العربية السعودية الشقيقة بتاريخ ١٩ ربيع الاول ١٣٥٧ هـ والموافق في ١٩ ايار ١٩٣٨ م ، واصبح الاتفاق نافذا اعتبارا من تاريخ ابرامه .

بين العراق وتركيا

رات « الوزارة الكيلانية الثالثة » ان تنهج مع تركية ، الخطة الوزارية التي انتهجها العراق ازاء البلاد العربية المجاورة ، وان تستشيرها وتستطلع رايها فيما سيكون موقفها هي ، ولا سيما موقفها تجاه سورية فيما اذا انهارت فرنسه واستسلمت للالمان ، فاتخذ مجلس الوزراء في يوم ١٩ حزيران ١٩٤٠ م هذا القرار :

« تداول مجلس الوزراء حول الوضع الدولي الراهن ، وقرر ايفاد وزيري

الخارجية والعدلية الى تركيا للمذاكرة مع الحكومة التركية بشأن الامور المتعلقة بالملكتين ، ومنحهما مخصصات الايفاد ... » .

وكان اختيار وزير العدلية ناجي شوكت لمرافقةوزير الخارجيةنوري السعيد، في هذه المهمة ، نتيجة لما يتمتع به من حظوة لدى الترك ، ومكانة في السلك الدبلوماسي في انقره على ما نعلم ، حيث امضى نيفا واربع سنوات وزيرا مفوضا للعراق فيها . ولكن المومى اليه يقول في ص ٣٩٠ من كتابه « سيرة وذكريات ثمانين عاما » : (كان قرار ايفادي مع نوري في ظاهره ان لي سابق معرفة مع رجال تركية ، ولا سيما مع رئيس الجمهورية عصمت اينونو ، ومع وزير خارجيته سراج اوغلو ، الامر الذي سيسهل محادثاتنا . ولكن السبب الحقيقي الذي كان يكمن وراء ايفادي مع نوري هو عدم ثقة رئيس الوزراء ووزير ماليته ناجي السويدي بنوري السعيد) اهـ .

وقد غادر بغداد الوزيران : نوري السعيد وناجي شوكت في صباح يوم ٢١ حزيران ووصلا الى انقره في يوم ٢٥ منه (١) ، فاجتمعا بوزير خارجية تركيا ،

---

(١) كان السيد علي جودة الايوبي يزور المفوضية العراقية في بيروت ، في الساعة التي تلقى الوزير المفوض فيها تحسين قدري ، برقية عن قرب مرور وزيري الخارجية والعدلية بحلب ، في طريقهما الى تركيا ، فأعرب عن رغبته في مرافقة تحسين قدري الى حلب لمقابلة وزير الخارجية ، ولما وصلا اليها طلب الوزير نوري السعيد الى علي جودة أن يسافر معه الى تركيا ، كعضو في الوفد العراقي، فانكر وزير العدلية ناجي شوكت على وزير الخارجية نوري باشا صحة هذا التكليف ، ولكن نوري اجاب أن القضية بسيطة ، واصطحب علي جودة دون أن يكون للحكومة التركية علم سابق بمجيء جودة ، ولا كان رئيس الوزارة العراقية مسبوقا به ، مما حال دون تنظيم الضيافة الرسمية المقتضاة لضيف رسمي بدرجة رئيس وزراء سابق . واغرب من هذا ما قاله لنا ناجي شوكت وخطه في مذكراته بعد نشرنا قوله في طبعة سابقة .

يقول السيد ناجي شوكت في ص (٣٩٠) من مذكراته في طبعتها الثانية .

وفي اليوم الثاني ، ونحن في طريقنا الى انقره ، قال لي نوري : لدي اقتراح اود أن اعرضه على الحكومة التركية ، ولكني اريد ان اعرف رأيك فيه . قلت له : وما هو الاقتراح ؟ قال : سنتحدث مع رجال تركية عن الوضع في سورية ، فيما اذا تركها الفرنسيون جبرا ، واحتلها الانكليز حربا ، وطلب السوريون الالتحاق بالعراق ، فماذا سيكون موقف الاتراك من ذلك ؟ واضاف الى اسئلته هذه انه ينوي ان يقول لرجال تركية : بان الحكومة العراقية مستعدة لان تتنازل عن المنطقة الكردية الشمالية لتركية ، اذا هم وافقوا على الحاق سورية بالعراق ، باي شكل من الاشكال ، وان الحكومة العراقية مستعدة لاخذ موافقة بريطانية على هذا العمل .

« قلت لنوري السعيد : هذه مسالة هامة وخطرة جدا ، فنحن لا نعلم ماذا سيكون موقف فرانسة ؟ وماذا سيكون موقف انكلترا ونحن الان في بداية الحرب ؟ فكيف نسوغ لانفسنا انا وانت أن نتكلم في موضوع هام وخطر مثل هذا الموضوع مع دولة اجنبية ؟ ونقترح التنازل عن جزء من الوطن العراقي ؟ هل فاتحت رئيس الوزراء بذلك وهل اخذت موافقته ؟ ولماذا لم تفاتح الوزارة بمقترحاتك هذه قبل ان تغادر بغداد ؟؟ فرد علي : اننا سوف لا نوقع عهدا ، وانما سنتحدث في الموضوع بصورة سرية . فقلت له : بالنسبة الي فانا لا اريد ان اتحمل اية مسؤولية في امر خطير كهذا ، واحذرك من الاقدام على مفاتحة رجال تركية في هذا الموضوع » اهـ .

وفي ص (٤٢٢) من كتابه « سيرة وذكريات ثمانين عاما » يقول ناجي شوكت :

وجرت المذاكرة في مواضيع عامة ، تناولت العلاقات الحسنة السائدة بين العراق وتركيا . ولما عرجوا على قضية استقلال سوريا ، والموقف الذي ستقفه تركيا ازائها، في حالة انهيار فرنسا ، اعلن وزير خارجية تركيا عن رغبة حكومته التي ترمي الى وجوب بقاء سوريا لاهلها ، وضرورة منحها استقلالها .

ولما جاء ذكر العلاقات بين العراق وايران ، وما فيها من اخاء وثقة متبادلة ، اغتبط وزير خارجية تركيا بذلك ، وايد ضرورة دوام هذا الصفاء ، واظهر رغبة حكومته في التوسط ـ كاخ ثالث ـ بين أخوين متفاهمين لبقاء ذلك الاخاء الصادق بين البلدين المجاورين .

ثم اجتمع الوزيران العراقيان برئيس جمهورية تركيا ، في عصر اليوم المذكور، في « قصر الرئاسة » اجتماعا طويلا حضره وزير خارجية تركيا ، ووزير العراق المفوض في انقره ، فجرت بين الطرفين أحاديث منوعة ، انتقلت الى موقف «ايران» من «العراق» فايد « رئيس الجمهورية التركية » ما فاه به وزير خارجيته ، عن استعداد تركيا لازالة كل ما قد يطرأ على صلات البلدين المتآخيين من وهن .

ولما انتقل الحديث الى سوريا ، واحتمال استسلام فرنسا ، وتأثير ذلك على مستقبل هذا القطر الشقيق ، بيّن الوزيران العراقيان : ان احسن وسيلة لاعادة الطمانينة الى سوريا ، هي اعادة الحكم الوطني اليها ، وطلبا الى رئيس جمهورية تركيا ان تتولى حكومته مفاتحة الانكليز بذلك ، فاجاب الرئيس ان تركيا ترغب في ان تحقق ما يتمناه العراق من استقلال لسوريا ، وانه شخصيا يرى ان تكون سوريا للسوريين .

وبعد بحث طويل ، طلب الرئيس التركي ان يستمر الاتصال بين العراق وتركيا ، لتبادل الافكار والآراء عند حصول كل تطور في الحالة الراهنة ، للسير على سياسة متقاربة .

وقفل وزير الخارجية نوري السعيد ، عائدا الى العراق ، فبلغ بغداد في ٢ تموز سنة ١٩٤٠ م وقصد وزير العدلية ناجي شوكت ، الاستانة لقضاء بضعة ايام فيها ، فقام بالمهمة التي اشرنا اليها في هامش هذه الصفحة (١) ، ولما رجع الى

« بعد ان فرغنا من تناول طعام العشاء على مادبة رئيس الجمهورية ... اعرب عصمت اينونو عن رغبته في لعبة البريج فاستمرت السهرة حتى منتصف الليل ... وبينما كنت منهمكا في لعبتي مع بعض اعضاء النادي ، لمحت نوري السعيد يستصحب سراج اوغلو ـ وزير خارجية تركية ـ الى احدى الغرف ويختلي به نحو نصف الساعة ، وقد فهمت فيما بعد من سراج أوغلو نفسه أن نوري عرض خلال هذا الاجتماع على سراج أوغلو الاقتراح الذي كان قد فاتحني به في قطار طوروس » اه .

(١) كان الغرض الرئيسي من ايفاد وزيري الخارجية والعدلية الى انقره ، استطلاع راي الجمهورية التركية في مستقبل البلاد العربية عامة ، وفي مستقبل سورية خاصة ، بعد أن تحقق قرب انهيار فرنسا ، وقد قام الوزيران بما عهد اليهما بكل امانة واخلاص .

وكان وزير العدلية ناجي شوكت ، قد مثل العراق في انقره نحو خمس سنوات ، واصبح له فيها معارف

انقره ، في طريق عودته الى العراق ، اجتمع بوزير خارجية تركيا لتوديعه ، وجرى اثناء هذه المقابلة ذكر قطع المناسبات بين العراق وايطاليا ، فذكر وزير العدلية ناجي شوكت ، ان حكومة العراق رات ان تتريث في قطع مناسباتها مع ايطاليا ، بالنظر للظروف الدقيقة التي يجتازها العالم ، فقال له وزير خارجية تركيا « وهذه نعم السياسة فاتبعوها » ثم تابع السيد ناجي سفره الى بغداد فبلغها في يوم ١٢ تموز ١٩٤٠ م ، واخبر كلا من رئيس الوزراء السيد الكيلاني ، والوزيرين طه الهاشمي وناجي السويدي بما قام به ، فاستحسنوا عمله ووافقوه على المضي فيه .

وكانت قد صدرت الارادة الملكية في بغداد بان يقوم وزير الاشغال والمواصلات عمر نظمي ، بوزارة العدلية وكالة ، مدة تغيب وزير العدلية ناجي شوكت ، عن العراق في المهمة التي المعنا اليها ، وان يقوم رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ، بوكالة وزارة الخارجية مدة تغيب وزير الخارجية نوري السعيد عن العراق ، في هذه المهمة ، وفيما يلي نص البلاغ الصادر عن هذه المهمة :

بيان رسمي

عاد الى العاصمة ظهر امس الاول صاحب الفخامة السيد نوري السعيد وزير الخارجية ، بعد انتهاء المهمة الرسمية التي سافر الوفد العراقي من اجلها الى انقره.

ومريدون ، وكان من الطبيعي ان يزوره السفراء ، والوزراء المفوضون ، وممثلو الدول ، اثناء زيارته هذه لانقره ، كما كان من الطبيعي ان يستطلع هو آراء زواره في الحالة الدولية .
وكان وزير المجر المفوض في انقره « زولتان ماریاشي «Zoltan De Mariassy احد زوار وزير العدل العراقي ، وكانت لوزير العدلية صداقة قديمة مع الوزير المجري ،فانتهز فرصة هذه الزيارة وساله – بصفته الشخصية – عما اذا كان قد اطلع على آراء الالمان في مستقبل سوريا ، وفلسطين ، وسائر البلدان العربية ، فرد عليه « ماریاشي » : انه – كممثل لاحدى الدول الصغرى المناضلة في سبيل الحرية والاستقلال – يعتقد ان جميع هذه الدول متحمسة لخير العرب ، ومتمنية لهم كل تقدم ونجاح ، وانه سبق له ان فهم بان الالمان لا يضمرون سوءا للعرب ، بل انهم يودون لو استقلت البلاد العربية برمتها . واضاف « ماریاشي » الى ذلك قوله : ان سفير المانيا في انقرة « الفون بابن » كان قد أعرب عن رغبته في مقابلة وزير الخارجيةالعراقية نوري السعيد ، ليؤكد له مثل هذا القول ، غير ان نوري رفض هذه المقابلة ، وان السفير المشار اليه يود ان لا يكون لدى وزير العدلية ما يحول دون هذه المقابلة ، فاجاب ناجي شوكت بانه مستعد لمقابلة « بابن » بصفته الشخصية ، وليس بصفته الوسمية ، على أن تتم هذه المقابلة في خارج انقرة ، وقد اخذ الوزير المجري على عاتقه الجمع بين السفير الالماني ، ووزير العدلية العراقي، في الاستانة بعد ايام قليلة . ولما اجتمع المشار اليهما ، سال ناجي بك « الفون بابن » عن موقف المانيا من سوريا ، في حالة انهيار فرنسا ، فاجاب « بابن » انه شخصيا من الالمان الذين يعتقدون بوجوب منح الشعوب العربية كافة استقلالها كاملا ، وانه يعتقد ان آراء حكومته الالمانية لا تختلف عن رايه هذا . فلما ساله الوزير العراقي عن موقف ايطاليا مما تقدم ؟ اجابه السفير : ان وزير ايطاليا المفوض عندكم في بغداد ، وان في امكانكم الاتصال به لاستطلاع رايه ، ومع هذا فقد وعد السفير الالماني ، وزير العدل العراقي ، بالاتصال بحكومته الالمانية لمعرفة رايها ، وراي حليفتها ايطاليا ، فيما يود الوزير العراقي معرفته ، كما انه سيسعى لاقناع حكومته باتباع السياسة التي تحقق اماني العرب المشروعة واماني بلادهم في الحرية والاستقلال .
(من حديث للسيد ناجي شوكت مع المؤلف)

وقد حظي الوفد العراقي بمقابلة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو في انقره ، وقد جرت مباحثات بين الوفد ، وبين رئيس الحكومة رفيق صايدام ، ووزير الخارجية شكري سراج اوغلو .

وكان من دواعي امتنان رجال دولتي العراق وتركيا ، اللذين استعرضوا الموقف العام سوية ، ان اتضحت لهم في اثناء هذه المباحثات ، وتأيدت مرة اخرى ، الصداقة المتينة وروابط المنافع المشتركة السائدة بين المملكتين الجارتين .

وبينما تسير العلاقات القائمة بينهما سيرها الحسن ، فان ما يبشر به اتفاق الآراء التام من تطورات سعيدة . وقد جعل سفر الوزيرين العراقيين الى انقره ذا فائدة عميمة للمملكتين الجارتين الصديقتين .

اما ما اذاعته بعض محطات الاذاعة الاجنبية ، ونشرته بعض الصحف ، لمناسبة هذه الرحلة من الشائعات التي قصد بها تشويش الراي العام العربي ، فلا صحة له مطلقا .

٤ / ٧ / ١٩٤٠ م « مدير الدعاية العام » (١)

واصدرت الحكومة بلاغا رسميا آخر في ١٤ تموز ١٩٤٠ م عما اذاعته المحطات الاجنبية حول هذه الزيارة هذا نصه :

« ذكر رويتر ببرقية مصدرها لندن ، ان قد اذاعت محطتا برلين وروما خبرا مفاده : ان هناك مشروعا بين العراق وتركية لاقتسام سورية . ولما كان هذا الخبر لا ينطبق على الواقع ، ولا يقصد منه سوى اقلاق الراي العام في البلاد العربية،والشرق الادنى ، فاننا نؤكد عدم صحته ، وان الحقيقة كما جاءت في البيان الرسمي ، وفي تصريح فخامة وزير الخارجية اللذين نشرا في الصحف على اثر عودة فخامته من انقره. وتتلخص الحقيقة المذكورة بان المحادثات التي جرت بين الوفد العراقي ، والحكومة التركية ، قد برهنت على الاتفاق التام على ان تكون سورية للسوريين ، وان يكون مستقبلها الاستقلال التام » .

(جريدة البلاد العدد (١٤٥٥) بتاريخ ١٥ تموز ١٩٤٠)

الوضع الاداري

كان الضعف قد دب في ادارة الدولة الداخلية ، ولا سيما في « لواء الديوانية » منذ اواخر عام ١٩٣٣م ، وهو العام الذي فجع فيه العراق بمجدد شبابه « الملك فيصل الاول » وكانت الاجراءات الادارية الواجب اتخاذها ضد من يرتكب جريمة ما ، او ضد من لم يطع « قانون الدفاع الوطني » لا تلقى اذنا صاغية ، وكان نفوذ الادارة لا يتعدى حدود مراكز الالوية ، والاقضية ، والنواحي ، وكان بقاء القضايا

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ١٤٤٦ الصادر بتاريخ ٤ تموز ١٩٤٠ م .

العشائرية معلقة يسبب تذمرا شديدا لدى اصحابها من جهة ، ويؤدي الى اضعاف هيبة الحكومة من جهة اخرى ، حتى ان نوري السعيد رئيس الوزراء اضطر في عام ١٩٣٩م الى ان يبحث في مختلف الطرق لايجاد الحل السريع لهذه القضايا ، سواء اكان ذلك في البيانات الخطيرة التي القاها من « الراديو العراقي » ام في خطبه التي القاها في البرلمان » .

فلما كانت ايام « الوزارة الكيلانية الثالثة » اعار رئيس الوزراء ووزير الداخلية السيد الكيلاني ، هذه القضايا اهتمامه الخاص لحسمها حسما نهائيا . فقضية السيد محسن ابو طبيخ والسيد حسين المكوطر التي بقيت معلقة سنوات طويلة ، عهدت الى هيئة تحكيمية وافق على قراراتها الطرفان، وحسمت نهائيا في ١٤ ايلول ١٩٤٠م . وقضية خو ّام وشنشول التي كانت مصدر ثورات وفتن في «لواءالديوانية» على نحو ما تكلمنا عنه في الجزء الرابع من كتابنا هذا ، سو ّيت صلحا ، وبصورة نهائية في ٢٧ آب من السنة المذكورة ، وتعانق ابناء العم بعد جفاء استمر سنوات . وهكذا سويت قضية « الشيخ صكبان العبادي » مع « عشيرة الكرد » في « قضاء الشامية » بتاريخ ١٥ آب ١٩٤٠م .

وقد اسفر البت في هذه القضايا المعقدة عن حلول الولاء والوئام ، محل التشاكس والخصام ، فاعاد هيبة الحكومة الى « لواء الديوانية » خاصة ، والوية الفرات الاوسط عامة ، وجعل القوانين ولا سيما « قانون الدفاع الوطني » تنفذ على احسن ما يرام ، حتى ان التجنيد شمل افراد العشائر الر ّحل في اطراف السماوة، والرميثة، فضلا عن الساكنين بالاطراف ، مما حمل « وزارة الدفاع » على توجيه كتاب شكر رسمي الى شخص وزير الداخلية « الكيلاني » الذي اظهر جراة وكفاءة دلتا على خبرة طويلة ، ومعرفة دقيقة بشؤون العشائر وتصريف الامور تصريفا حكيما .

مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة

توطئة :

سبق « للوزارة المدفعية الرابعة » ان استصدرت في ٧ ايلول ١٩٣٧م « مرسوم منع الدعاية المضرة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧م « الذي نصت المادة الثالثة منه على ان :

« لمجلس الوزراء ، اذا اقتنع بقيام اي شخص عراقي بدعاية مضرة ... ان يقرر لزوم اقامته في مكان معين او امكنة معينة » .

فلما دالت ايام تلك الوزارة ، اجتمعت « المحكمة العليا » في ١١ ايلول ١٩٣٩، وارتات :

« ان المادة الرابعة من قانون منع الدعايات المضرة (١) رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨م قد

---

(١) لما عرض « مرسوم منع الدعاية المضرة رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٧ م » على مجلس الامة للتصديق استبدله المجلس المذكور بقانون منع الدعايات المضرة رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ م .

خولت مجلس الوزراء صلاحيات هي مناطة بحكم القانون الاساسي بالسلطةالقضائية، فقررت مخالفتها للدستور » على نحو ما شرحنا في اول هذا الجزء من كتابنا هذا .

المخالفات تتكرر :

فلما صارت الوزارة الى السيد رشيد عالي الكيلاني في ٣١ آذار ١٩٤٠م ، وضعت وزارته في يوم ٣٠ ايار من هذه السنة « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ م » وقد خولت الفقرة السابعة من المادة الخامسة منه :

القبض على ... المشتبه باقلاقهم او تشويشهم للراي العام ، وحجرهم في اماكن تعينها الحكومة » بعد صدور قرار بذلك من متصرف اللواء ، او قائد الفرقة .

اي ان السلطة التي قالت « المحكمة العليا » ان ليس لمجلس الوزراء ان يمارسها ، لانها من اختصاص المحاكم ، قد خولت الى متصرفي الالوية ، والى قواد الفرق العسكرية ، او الى من هم دونهم في الدرجة .

المرسوم في البرلمان :

ولما احيل المرسوم الجديد الى البرلمان لاقراره بحسب منطوق الفقرة (٣) من المادة (٢٦) من القانون الاساسي العراقي ، صادق عليه « مجلس النواب » بالاجماع في جلسته الثالثة من اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٠م المنعقدة في يوم ١٣ تشرين الثاني من هذه السنة ، بعد ان رحب به نائب ديالي عز الدين النقيب ، وهنأ الوزارة على وضعها هذا المرسوم . ولما احيل الى « مجلس الاعيان » جمد فيه خمس سنوات واربعة اشهر وعشرون يوما ، اذ قرر رفضه في جلسة ٢١ آذار ١٩٤٦م .

استغلال المرسوم :

بقي « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة » نافذ المفعول زهاء ست سنوات ، على الرغم من عدم مشروعيته ، وشعور مجلس الاعيان بمخالفة المرسوم لاحكام القانون الاساسي ، وقد استغلته الوزارات التي اعقبت « الوزارة الكيلانية الثالثة » التي استصدرت المرسوم افظع استغلال ، كما استغلته السلطات العسكرية البريطانية طوال ايام الحرب العالمية الثانية في مطاردة خصومها ، فاعتقل من اعتقل من اصحاب السيد الكيلاني ـ صاحب المرسوم ـ ونكب من نكب ممن سهل له تشريعاته ، ويسر له الامور مدة حكمه .

وكان من غريب الصدف ان ثلاثة من اعضاء « اللجنة الداخلية » في « مجلس النواب » وهم . متي سرسم (الموصل) وعبد القادر السياب (البصرة) والحاج عجه الدللي (الديوانية) قد اعتقلوا بموجب هذا المرسوم في « معتقل العمارة » وكانوا ممن صادق على المرسوم ، واوصى « مجلس النواب » بقبوله فقبل . ولما اجتمعنا

بهم في المعتقل المذكور ، وسألناهم عن كيفية موافقتهم على هذا المرسوم ؟ وقد سبق للمحكمة العليا ان قررت عدم دستورية « قانون منع الدعايات المضرة » الذي كان اخف وطأة واقل ضررا من هذا المرسوم ، اجاب كبيرهم « متي سرسم » ان اللجنة وافقت على المرسوم كتدبير احتياطي ضد الشيوعيين ، وانه ما كان ليخطر بباله ، ولا على بال زملائه « اعضاء اللجنة الداخلية » ان سيطبق هذا المرسوم بحقه ، وبحق جماعته، فاكبرنا فيه هذه العقلية .

كيف استغل المرسوم ؟

ان الفقرة الثالثة من المادة السادسة والعشرين من « القانون الاساسي » منحت الملك : « الحق باصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزارة يكون لها قوة قانونية ... على ان لا تكون مخالفة لاحكام القانون الاساسي ، ويجب عرضها جميعا على مجلس الامة في اول اجتماع ... فان لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم ، فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها ، وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الاعلان » .

ومع علم « السلطة التنفيذية » بمخالفة « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة » للقانون الاساسي ، بالنظر لقرار « المحكمة العليا » الصادر في ١١ ايلول ١٩٣٩م ، ومع علم مجلس الاعيان بمخالفة هذا المرسوم للدستور ، فقد صدر المرسوم في ٣٠ ايار ١٩٤٠م ، وصادق مجلس النواب عليه في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٠م ، وجمد في مجلس الاعيان اكثر من خمس سنوات ، اي الى تاريخ رفضه في ٢١ آذار ١٩٤٦م، وقد جاء في قرار الرفض :

« بعد المذاكرة في الموضوع ، وجد ان الظروف والاحوال الدولية والمحلية، التي استلزمت اصدار المرسوم المشار اليه ، قد زالت وانتهت ، وان جميع البلاد الاخرى قد اخذت ترجع في احوالها الى حالة السلم الاعتيادية والطبيعية ، من دون اللجوء الى القوانين والاحكام الاستثنائية ، التي استلزمتها مقتضيات الحرب العالمية الثانية، لهذا قرر بالاتفاق رفض المرسوم المذكور (١) .

والى القارىء نص « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م » .

نص المرسوم :

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والعدلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، أمرنا بوضع المرسوم الآتي :

---

(١) محاضر مجلس الاعيان « الاجتماع العادي العشرين » لسنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ م ص ٩٣ .

المادة الاولى ـ يطبق هذا المرسوم بقرار يصدر من مجلس الوزراء من وقت الى آخر ، في الاماكن التي تعين فيه ، وينشر القرار في الجريدة الرسمية .

الباب الاول ـ في الشؤون القضائية

المادة الثانية ـ تطبق احكام الفقرة الاولى من المادة ٧٨ من اصول المحاكمات الجزائية ، على كل من يخشى منه ارتكاب افعال ، او اذاعة امور ـ شفاها كانت او كتابة ـ من شانها الاخلال بسلامة الدولة ، أو اقلاق الراحة او السكينة العامة ، او القيام باي أمر من الامور المبينة في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨م . وللحاكم ان يقرر الزامه بتقديم ضمان نقدي لا يتجاوز (٣٠٠٠) دينار لحسن السلوك ، لمدة لا تتجاوز الثلاث سنوات ، ووضعه تحت مراقبة الشرطة للمدة المذكورة ، عند عدم ادائه الضمان .

المادة الثالثة ـ يطبق الباب السابع من اصول المحاكمات المذكورة على القضايا المنظور فيها ، وفق المادة السابقة ، مع مراعاة ما يلي :

اولا : يقوم الحاكم بالتحقيقات التي يراها مناسبة ، بدون التقيد باحكام الفقرة الثامنة من المادة ٨٠ من الاصول المذكورة .

ثانيا : يجوز اصدار الامر بالقبض ، وبالتوقيف ، الى نتيجة الاجراءات .

المادة الرابعة :

(١) لوزير العدلية ، بناء على اقتراح وزير الداخلية ، او الدفاع ، ان يعين الموظفين ـ مدنيين كانوا او عسكريين ـ حكام جزاء من الدرجة الاولى ، للنظر في الامور المبينة في هذا الباب ، والمادة السابعة من المرسوم .

(٢) لا ينظر في الامور المبينة في المادتين : الثانية والثالثة من هذا المرسوم ، الا من قبل المعينين بموجب الفقرة السابقة من هذه المادة .

(٣) يكون وزير الداخلية المرجع القانوني للنظر في القرارات الصادرة من الحكام المذكورين ، بمقتضى المادتين : الثانية والثالثة اعلاه ، وله ان يستعمل الصلاحيات المنصوص عليها في المواد ٨٦ و٨٧ و ٨٨ من الاصول .

(٤) ينظر في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٣٨م ، وفي البابين الثاني عشر ، والثالث عشر من قانون العقوبات البغدادي ، من قبل المعينين المذكورين وحدهم ، ولهم ان يحكموا بالعقوبات المعينة لها ، على ان لا يزيد الحكم بالحبس على الخمس سنوات . اما اذا كانت الجريمة ، بالنظر الى ظروفها ، تستلزم عقوبة اكثر من ذلك ، فتحال القضية الى المحكمة الكبرى في بغداد ، ولا تستانف او تميز الاحكام الصادرة من المعينين وفق هذه المادة ، او المادة السابعة من هذا المرسوم، الا في محكمة كبرى في بغداد .

اما الاحكام الصادرة مباشرة من المحكمة الكبرى في بغداد ، فتميز لـدى محكمة التمييز .

الباب الثاني ـ في الشؤون الادارية

المادة الخامسـة ـ لوزير الداخلية ان يستعمل الصلاحيات التالية ، ولـه أن يخولها ـ كلا او قسما ـ الى المتصرفين ، أو بناء على اقتراح وزير الدفاع ، الـى امراء الالوية فما فوق :

١ ـ مراقبة الرسائل البريديـة ، والبرقية ، والتلفونيـة ، وجميـع وسائط المخابرات السلكية ، واللاسلكية ، ومنع ، او تقييد استعمالها .

٢ ـ مراقبـة الصحف ، والنشرات ، والكتب ، وجميع المطبـوعات الاخرى ، ومنع ، او تقييـد نشرها ، وغلق اية مطبعـة ، وضبـط المطبـوعات ، والنشرات ، والتصاوير ، والرموز التي من شانها تهييج الخواطر ، واثارة الفتن ، او الاخـلال بالامن والانتظام العام ، سواءا أكانت معدة للنشر ، او البيع ، او التوزيع ، او العرض على الانظار ، ام لم تكن .

٣ ـ منع اي اجتماع يخشى منه الاخلال بالسلام ، او السكينة العامة،وتفريقه بالقوة ، وكذلك غلق اي ناد ، أو جمعية ، اذا كان هناك ما يدعـو الى الاعتقاد بـأن بقائهما مخل بالسـلام او السكينة .

٤ ـ تحديد مواعيد فتح المحال العمومية ، واغلاقها ، كلا او بعضـا ، فـي بعض الاحياء ، او تبديل اوقات فتحها وغلقها .

٥ ـ منع المرور في ساعات معينة من النهار او الليل ، في اي حي من الاحياء ، او الطرق العامة ، الا باذن خاص من السلطات المنوه عنها في المادة الخامسـة ، ومنـع او تقييد الدخول الى المناطق العسكرية ، والخروج منها .

٦ ـ سحب الرخص بحيازة السـلاح وحمله ، والامر بتسليم الاسلحـة عـلى اختلاف انواعها ، والعتاد ، والمواد القابلة للانفجار ، والآلات والوسـائط الصالحـة لصنعها وضبطها ، وغلق مخازنها .

٧ ـ الامر بالقبض على المشتبه فيهم من ذوي السوابق ، المتهمين باخلال الامن العام وسلامة البلاد ، وكذلك الذين هم تحت مراقبة الشرطة ، وكل شخص ليس له وسيلة جلية التعيش ، ولم يمكنه ان يعطي عن نفسه بيانا مقنعا ، والاشخاص المشتبه باقلاقهم او تشويشـهم الراي العام ، وحجرهم في اماكن تعينها الحكومة .

٨ ـ تفتيش الاشخاص ، او المنازل ، او المباني ، على اختلاف انواعها ، لغرض اكتشاف الامور المعينة في الباب الثاني من هذا المرسوم ، وضبط الاشياء الممنوعـة التي يعثر عليها .

٩ ـ اخلاء بعض الجهات من السكان ، كلا او قسما ، او عزلها بمنع الدخول اليها .

١٠ ـ منع او تقييد المواصلات بين جهات مختلفة .

المادة السادسة ـ يكون وزير الداخلية المرجع القانوني للاجراءات المتخذة من قبل من خوّلهم السلطات وفق المادة الخامسة .

المادة السابعة ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على الثلاث سنوات ، أو بالغرامة، او بهما ، كل من قاوم ، او مانع ، او خالف الاوامر والاجراءات الصادرة ، او المتخذة وفق المادة الخامسة .

المادة الثامنة ـ لمجلس الوزراء ان يلغي اي قرار من القرارات التي اصدرها وفق المادة الاولى .

المادة التاسعة ـ ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة العاشرة ـ على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اول اجتماعه .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٩ هـ ، واليوم الثلاثين من شهر مايس سنة ١٩٤٠م . عبد الاله

ناجي شوكت وزير العدلية ، ناجي السويدي وزير المالية ، نوري السعيد وزير الخارجية ، رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء ، ووكيل وزير الداخلية .

عمر نظمي وزير المواصلات والاشغال ، طه الهاشمي وزير الدفاع ، محمد أمين زكي وزير الاقتصاد .

صادق البصام وزير المعارف ، رؤوف البحراني وزير الشؤون الاجتماعية .

استقالة وزير الاقتصاد

لما بحث مجلس الوزراء في جلسة ١٠ حزيران ١٩٤٠م موضوع قطع العلاقات بين العراق وايطالية ، وهو الموضوع الذي سنبحثه بعد قليل ، ارتأى وزيرا الخارجية والاقتصاد السيدان : نوري السعيد وامين زكي ان يقرر المجلس قطع هذه العلاقات فورا ، كما قطعها مع المانية من قبل ، ولكن المجلس الوزاري ارتأى التريث في البت في هذا الموضوع حتى ينجلي الموقف ، فانتهز وزير الاقتصاد فرصة حلول شهر تموز ١٩٤٠م ، فرفع كتاب استقالته الآتي نصه وذلك احتجاجا على عدم قطع علاقات العراق الخارجية بايطالية :

الى فخامة رئيس الوزراء

بالنظر الى حالتي الصحية ، لا يمكنني الاستمرار في ممارسة مسؤولية الوزارة.

لهذا اقدم استقالتي راجيا من المولى ان يوفق فخامتكم والزملاء المحترمين لكل ما فيه خير البلاد .

بغداد ١ تموز ١٩٤٠م وزير الاقتصاد : محمد امين زكي

وقد رد الرئيس على كتاب الاستقالة بما يلي :

صاحب المعالي السيد امين زكي المحترم

بالاشارة الى كتابكم المتضمن استقالتكم ، يؤسفني ان لا تساعد حالتكم الصحية على الاستمرار في المسؤولية ، وان ابلغكم بصدور الارادة الملكية بقبول استقالتكم من منصب وزارة الاقتصاد ، شاكرا لكم مساعدتكم الثمينة مدة تآزركم واياي في سبيل خدمة البلاد ، هذا واقبلوا فائق احتراماتي . رئيس الوزراء : رشيد عالي

وفي يوم ٤ تموز ١٩٤٠م ، صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الاقتصاد بالوكالة الى العميد الركن طه الهاشمي وزير الدفاع .

في مجلس الامـة

حل عيد الفطر المبارك لسنة ١٣٥٩ هـ في اول تشرين الاول ١٩٤٠م ، فلم يتسن دعوة مجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٠/١٩٤١م ، الا في يوم ٥ تشرين الثاني من هذه السنة . وقد اجتمع الاعيان والنواب معا في اليوم المذكور للاستماع الى خطاب العرش الذي ألقاه الوصي الامير عبد الاله ، ثم انتخب «الاعيان» السيد محمد الصدر رئيسا لمجلسهم ، وانتخب « النواب » مولود مخلص رئيسا لمجلسهم .

وفي يوم ٦ شباط ١٩٤١م ، اجل المجلس جلساته اربعة عشر يوما ، وفي يوم ١٨ آذار من هذه السنة مدد الاجتماع ثلاثة عشر يوما . وعلى هذا تكون مدة هذا الاجتماع اربعة اشهر وثلاثة عشر يوما ، عقد مجلس النواب خلالها (٣٩) جلسة ، وعقد مجلس الاعيان (١٥) جلسة ، وفيما يلي خطاب العرش الذي تلي في بدء هذا الاجتماع :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، مرحبين بكم ، ومتمنين لكم التوفيق.

ايها السادة

ان الاحوال العالمية لم تزل تتطور تطورا خطيرا يدعو الى اشد اليقظة والانتباه، الا انه مما يستدعي ارتياحنا ان تكون حكومتنا ساهرة على رعاية مصالح البلاد ،

وواضعة نصب عينيها صيانة سلامة المملكة ، باتخاذها كل التدابير الممكنة ، كما انها لا تنفك عن مواصلة الجهود في سبيل تحقيق ما تصبو اليه الاقطار العربية المجاورة من الاماني القومية . اما علاقاتنا الحسنة مع المملكتين الشقيقتين : العربية السعودية ؛ واليمانية ، وكذلك مع جارتينا العزيزتين : تركيا وايران فتزداد وثوقا ، ولا سيما في هذه الظروف العصيبة ، كما ان روابط الصداقة مع حليفتنا بريطانيا العظمى،وسائر الدول المتحابة ، سائرة على اساس الود والتعاون المتبادل .

ايها السادة

ان من دواعي اغتباطنا ان نرى شعبنا المحبوب مقدرا واجبه الوطني في معاضدة حكومتنا ، فيما تتحمله من اعباء ثقيلة في هذه الظروف الحرجة ، وان يكون الهدوء والاستقرار شاملين البلاد باسرها . ولم تأل الحكومة جهدا في تحقيق ما اعتزمت السير عليه من الخطط المؤدية الى رفع مستوى البلاد من جميع النواحي ، وخاصة في الاعتناء بتقوية الجيش ليكون قادرا على اداء واجبه الاسمى نحو الوطن ، كما قامت بصيانة حقوق العمال ، وبمساعدة الزراع ، ولا سيما المنكوبين منهم بالفيضان الاخير، والآفات الزراعية .

ايها السادة

على الرغم من تأثير الاحوال العالمية الراهنة في الوضع المالي ، فقد بذلت حكومتنا قصارى جهدها لاعداد ميزانية متوازنة لسنة ١٩٤١م . وقد روعي فيها الاقتصاد في النفقات ، مع عدم الاخلال بحسن سير شؤون الدولة ، وتوفير المبالغ المقتضية لسد العجز المتراكم ، وايجاد مبلغ احتياطي في الخزينة للطوارىء ، هذا مع الاستمرار على المشاريع العمرانية الهامة .

وقد اعدت الحكومة ما هو ضروري من اللوائح القانونية التي تحتاجها البلاد ، وستعرضها عليكم في هذا الاجتماع ، واننا لا نشك في انكم ستعالجونها بما نعهده فيكم من الحنكة والروية .

وفي الختام نسأله تعالى ان يسدد خطواتكم ، وان يوفقكم الى ما فيه خير البلاد.

أزمة وزارية حادة

نصوص من المعاهدة العراقية ـ البريطانية

تعد المعاهدة العراقية ـ البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠م ، المستند الحقوقي الرسمي الذي ترجع اليه الحكومتان في تنظيم علاقاتهما المشتركة . وقد نصت مادتها الرابعة على انه :

« اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم احكام المادة الثالثة اعلاه (١) يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فورا الى معونته ، بصفة كونه حليفا ، وذلك دائما وفق احكام المادة التاسعة أدناه (٢) .

« وفي حالة خطر حرب محدق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

« ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ، او خطر حرب محدق، تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية ، في الاراضي العراقية ، جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والموانيء ، والمطارات ، ووسائل المواصلات » اهـ .

لقد « اوضحت هذه المادة بصراحة : ان معونة كل من الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر ، مشروطة بمراعاة احكام المادة الثالثة المتعلقة بتوحيد المساعي بين المتعاقدين لتسوية النزاع بالوسائل السلمية ، فاذا تعذر التوصل الى حل النزاع سلميا، تنفذ احكام المادة الرابعة ، فيوحد الفريقان « المساعي لاتخاذ تدابير الدفاع المشتركة » وتقتصر معونة العراق ، طبقا لما نصت عليه المادة نفسها ، على ان يقدم « ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والمطارات ، ووسائل المواصلات » وعليه لا يكون اي من الفريقين المتعاقدين ملزما بتوحيد المساعي للاعتداء على دولة ثالثة ، ولا التعاون ، اذا لم يكن الفريق

---

(١) هذا هو نص المادة الثالثة من معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م .
اذا ادى اي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية، وفقا لاحكام ميثاق عصبة الامم ، ووفقا لاي تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة » اهـ.

(٢) وهذا هو نص المادة التاسعة من المعاهدة ، موضوعة البحث :
« ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال ، او يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة ، او التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه ، وفقا لميثاق عصبة الامم ، او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في السابع من شهر آب لسنة ثماني وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية » اهـ.

المتنازع مع دولة ثالثة قد وحد المساعي مع الفريق الآخر ، لتسوية ذلك النزاع ، كما ان معونة العراق المذكورة في المادة ، لا يلزم بها الا في حالة توفر ما نصت عليه المادة الثالثة ، من سبق توحيد المساعي السلمية وخيبتها ، ثم توحيد « المساعي لاتخاذ تدابير الدفاع المشتركة تجاه هجوم او خطر هجوم خارجي » (١) .

اعلان الحرب العالمية الثانية

على اثر فشل المفاوضات ، التي كانت دائرة في العامين ١٩٣٨ و ١٩٣٩م لتسوية الخلافات القائمة بين الدول الاوروبية ، اعلنت بريطانية الحرب على المانية في اليوم الثالث من شهر ايلول سنة ١٩٣٩م ، وحذت فرنسة حذوها فاعلنتها على المانية ايضا فورا ، فاضطربت الاسواق العراقية ، وسادت الفوضى مخازن التجار ، فعمدت الوزارة - القائمة - « وهي الوزارة السعيدية الرابعة » الى اصدار سلسلة من المراسيم اللازمة لتنظيم الحياة الاقتصادية ، والقضاء على سبل الدس والاستغلال غير الشرعية ، فكان عملها مبرورا ، وحزمها مشكورا .

وزار السير بازل نيوتن سفير بريطانيا في العراق Basil Newton السيد علي جودة الايوبي وزير الخارجية في تلك الوزارة ، وبين له ان حكومته تطلب من العراق ان يقطع علاقاته مع المانية ويعلن الحرب عليها . ولما نقل الوزير هذه الرغبة الى رئيس الوزارة نوري السعيد ، دعا الرئيس العراقي مجلس وزرائه الى عقد جلسة خاصة برئاسة الامير عبدالاله في يوم ٥ ايلول ١٩٣٩م ، للمداولة في الوضع الدولي ، وفيما عرضه السفير البريطاني ، واقترح السعيد ان يبادر العراق الى قطع العلاقات مع المانية ، ويعلن الحرب عليها ، ليبرهن على شدة تمسكه بمعاهدة التحالف القائمة بينه وبين بريطانية . فعارض وزير العدلية محمود صبحي الدفتري ، فكرة اعلان العراق الحرب على المانية ، كما عارضها وزير الدفاع العميد الركن طه الهاشمي ، ثم اتخذ المجلس الوزاري هذا القرار :

« نظرا الى الوضع الدولي الراهن ، وما يمكن ان يتولد من وجود الرعايا الالمان في العراق من ارتباكات ، قرر مجلس الوزراء تسفير الرعايا المذكورين ، وقطع علاقات العراق مع الحكومة الالمانية وتخويل وزيري الخارجية والداخلية اتخاذ ما يلزم من التدابير لهذا الفرض » اهـ .

وكان وزير الداخلية في « الوزارة السعيدية الرابعة » السيد ناجي شوكة ، قد استقال من منصبه في يوم ٢٧ نيسان ١٩٣٩م ، وتولى رئيس الوزراء منصب هذه الوزارة بالوكالة ، فأمر بالقبض على الرعايا الالمان المقيمين في العراق ، والصالحين للخدمة العسكرية ، وتسليمهم الى السلطات البريطانية في « مطار الحبانية » حيث جرى تسفيرهم الى الهند بعد ايام ، فوقف العين السيد جميل المدفعي في مجلس الاعيان ، فقال :

---

(١) السيد عبد الرزاق الحسني في كتابه « تاريخ العراق السياسي الحديث » ج ٢ ص ٢٠٠ .

« وكذلك علمت بان الحكومة قد سلمت بعض الالمان كاسرى الى الجهات الانكليزية ، وهذا شيء استنكره ، لانه كان بامكان الحكومة العراقية ان تحتفظ بهذا العدد الضئيل ، اذا رات ذلك ضروريا ، وتعاملهم كما يتفق وكرم العراق في مثل هذه الظروف » (١) .

اما رجال الهيئة السياسية الالمانية ، فقد ردت الحكومة اليهم جوازات سفرهم، وعهد بادارة المصالح الالمانية في العراق الى المفوضية الافغانية فيه . واراد الدكتور غروبا وزير المانيا المفوض في العراق ، تسفير جماعته الى بلادهم عن طريق ايران ، او المملكة العربية السعودية ، فاستطاع وزير الخارجية العراقية السيد علي جودة الايوبي ، ان يؤمن سفرهم عن طريق سوريا ولبنان ، دون ان تمس كرامتهم .

على ان الوزير الالماني المشار اليه كان قد احتج لدى رئيس الوزارة العراقية ، بحضور وزير الخارجية ، على تسليم الرعايا الالمان المقبوض عليهم في العراق ، الى السلطات العسكرية البريطانية في الحبانية ، ثم تسفيرهم الى الهند ، قائلا : « ان ذلك يخالف القانون الدولي كل المخالفة » فرد عليه السيد نوري بقوله : هذا الذي عملته واذا نجح هتلر فليعدمني » (٢) ، « وقد تحدى نوري الجيش والشعب بتصرفه هذا واثار امتعاضهما » (٣) .

تبديل الوزارة العراقية

وفي يوم ١٨ شباط سنة ١٩٤٠م ، استقال السيد نوري السعيد من منصب رئاسة الوزراء ، ولكنه ما لبث ان الف الوزارة للمرة الخامسة في الثاني والعشرين من الشهر المذكور ، غير ان وزارته هذه لم تلبث في الحكم طويلا ، فاستقالت في يوم ٣١ آذار ١٩٤٠م ، وعهد الى رئيس الديوان الملكي السيد رشيد عالي الكيلاني ، بتأليف وزارة مؤتلفة ، فألفها في اليوم المذكور على النحو المثبت في صدر هذا الفصل .

ولم يكن تكوين هذه الوزارة على هذه الصورة وليد الصدف ، فان البلاد كانت قد سئمت قيام الوزارات عن طريق الانقلابات ، فجرت مفاوضات طويلة اسفرت عن توقيع رؤساء الوزارات العراقية ، الذين بقوا على قيد الحياة ، الوثيقة التالية في يوم ١٤ آذار سنة ١٩٤٠م :

« نظرا لرغبتنا الاكيدة في جمع الكلمة ، وتصافي القلوب ، وازالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة ، وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الامور وتمشيتها بصورة اعتيادية ، ودستورية ، فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :
١ ـ تؤلف وزارة قومية مؤتلفة ، يختار رئيسها صاحب السمو الوصي ، حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

---

(١) محاضر مجلس الاعيان ص ٩ من الاجتماع العادي الرابع عشر لسنة ١٩٣٩ م .
(٢) مجلة « العرفان » الصيداوية ص ١٠٠٩ من المجلد ٣٨ لسنة ١٩٥٠ م .
(٣) صلاح الدين الصباغ في كتابه « فرسان العروبة في العراق » ص ٢٧٦ .

٢ ـ رؤساء الوزارات السابقون ، ورجال الدولة الموقعون ، يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها او خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها بسبب مقبول لدى سموه ، فانه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة اعلاه ويتجنب مناوئتها .

٣ ـ توقع هذه الاتفاقية وترفع لصاحب السمو المعظم . بغداد ١٤ آذار ١٩٤٠م

ناجي السويدي ، نوري السعيد ، ناجي شوكت ، توفيق السويدي ، علي جودت ، جميل المدفعي ، رشيد عالي (١) .

تطور الحرب في اوروبا

كان الوضع الحربي في ابان الحرب العالمية الثانية يسير في صالح الالمان ، كما كان في ابان الحرب العالمية الاولى (حرب ١٩١٤م ـ ١٩١٨م) فقد انهارت بولنده ، وهولنده وبلجيكا ، والنرويج ... الخ ، واصبح انهيار فرنسا وشيكا . وكان المشتغلون في السياسة العراقية ثلاثة فرقاء :

فريق يجري في سياسته مع بريطانيا دون قيد وشرط ، فان تعارضت مصلحة العراق ومصلحة البلاد العربية مع المصلحة البريطانية ، ضغط على المصلحة الاولى ليساير المصلحة الثانية ، لان النصر النهائي في هذه الحرب سيكون بجانب بريطانية. وكان يتبنى هذا الراي نوري السعيد ، وعمر نظمي ، ومحمد امين زكي ، يساندهم فيه الامير عبدالاله الوصي على عرش العراق .

---

(١) يقول العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ١٣٦ من كتابه « فرسان العروبة في العراق » ان السيد الكيلاني اعرب له ، ولبقية زملائه اعضاء الكتلة العسكرية ، بان خطة وزارته الرئيسية ستتناول النقاط الاتية :

اولا ـ المحافظة على صلاتنا التقليدية مع الانكليز ، على اساس المعاهدة العراقية ـ الانكليزية .

ثانيا ـ عدم التساهل تجاه المطالب الانكليزية ، التي تخرج عن نصوص المعاهدة ، الا ما كان فيه مصلحة مشتركة للطرفين بالنظر لما تتطور اليه حالة الحرب ، او ما كان فيه ضمان لاستقلال العراق الناجز ، ووحدة العرب واستقلالهم ، خاصة فلسطين وسورية ، على ان يعطى في ذلك عهود ومواثيق رسمية .

ثالثا ـ تزويد الجيش العراقي بالسلاح من اي مصدر كان ، وعدم التردد في هذا الامر ابدا ما دام الانكليز لا يتمكنون من تجهيزنا بما نحتاج اليه من سلاح ، فجيشنا بحكم الاعزل لان سلاحه القديم لا ينفع في الحروب العصرية ، بينما يجب ان يكتمل في هذه الاونة تسليحه ، وأن يقف على اهبة الاستعداد .

رابعا ـ النظر في أمر اعادة الانتخابات العامة على اساس يؤمن للمجلس النيابي اعضاء احرارا يمثلون الامة ، ويعبرون عن رايها ، لا عن راي الحكومة التي تكون في دست الحكم ، ولا يكتفون برفع الايدي بالموافقة دون مناقشة .

ويضيف الصباغ الى ما تقدم قوله :

« على هذه الخطة اريد ان اسير ، ولن احيد عنها قيد شعرة ، فاذا اتفقتم معي فهذه يدي أمدها لكم وسماحة المفتي هو كفيلي » .

وفريق يجري في سياسته مع بريطانيا بشيء من التحفظ ، اعتقادا منه ان مصلحة العراق تقضي بذلك ، كما كان يقول بوجوب الانتظار حتى ينجلي الموقف .

اما الفريق الثالث فكان لا ينظر الا الى المصلحة العربية العامة ، والا الى مصلحة العراق الخاصة ، فان تعارضت هاتان المصلحتان مع المصلحة البريطانية ، ضغط على هذه ليساير المصلحة العراقية ، لئلا يقع في الغدر البريطاني الذي جربوه في الحرب العالمية الاولى ، وكان من راي هذا الفريق أن تغتنم كل فرصة ممكنة للوصول الى هدفه ، وكان يرى في الحرب العالمية الثانية فرصة ثمينة لتحقيق رسالة العراق القومية : اما المؤمنون بهذه النظرية فهم رشيد عالي ، وطه الهاشمي ، والناجيان : السويدي ، وشوكت ، والعقداء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، ومحمود سلمان ، وفهمي سعيد ، وكامل شبيب ، ومن لف لفهم وعلى كل « من الخطا ان نرمي بالخيانة كل من تعاون مع الانكليز او مع الالمان او مع غيرهم من رجالات الحركة الوطنية في خمسين سنة الاولى من هذا القرن ، فان بعضهم قد اعتقد ، ولعله كان مخلصا في اعتقاده ، بان لا امل للعرب بأن ينالوا حقوقهم الا في التعاون مع دولة من دول اوربة الكبرى تفسر عقلية ذلك الزمن مثل هذا الاعتقاد عقلية الضعف امام الاجنبي ، وعدم الثقة بالنفس ، والاستخفاف بالشعب ، والخوف من الاجنبي والاعتقاد به سيدا وقادرا على فعل ما يشاء وقد رسخت اساطيل دول اوربا وجيوشها هذا الاعتقاد مثلما رسخت الاشواط البعيدة جدا من التقدم الحضاري والعمراني الذي حققته تلك الدول في اكثر من حقل تخلف عنه الشرقيون » ـ ١ ـ .

ايطاليا تنضم الى المانيا

ودل الوضع الدولي في اواسط شهر ايار ١٩٤٠ م ، على ان ايطاليا ستنضم الى المانيا بعد مدة وجيزة ، وتدخل الحرب الى جانبها ، فقصد السفير البريطاني في العراق السير بازل نيوتن ، وزير الخارجية العراقية السيد نوري السعيد في مكتبه الرسمي ، وبعد ان اكد له ان ايطاليا ستعلن الحرب على انكلترة وفرنسا خلال الـ ٤٨ ساعة المقبلة ، طلب اليه ان يعرفه موقف العراق من ذلك ، فجاء الوزير الى رئيس الوزارة السيد رشيد عالي الكيلاني ، وبعد ان اخبره بالموضوع ، اوضح له ضرورة قطع العلاقات العراقية مع ايطاليا ، كما سبق ذلك مع المانيا من قبل ، وهدد بالاستقالة من منصبه اذا لم يؤخذ بوجهة نظره هذه ، فدعا الرئيس الكيلاني مجلس الوزراء الى عقد جلسة خاصة في يوم ٢٥ ايار ١٩٤٠ م ، لمعالجة هذا الموضوع ، وبعد بحث واستقراء للوضع الدولي ، رأى المجلس ان اتخاذ قرار بهذا الشأن يعد سابقا لاوانه ، لان ايطاليا لم تدخل الحرب فعلا ، ولانه ليس هنالك ما يستلزم اتخاذ اي قرار قبل هذا الدخول . فلما اصر وزير الخارجية على وجوب اتخاذ قرار صريح في هذا الشأن ليبلغه للسفير البريطاني ، قيل له ان يخبر السفير بانه : اذا دخلت ايطاليا الحرب ، فان مجلس الوزراء سيجتمع في الحال ، ويقرر ما يراه مناسبا .

---

(١) الدكتور انيس الصايغ في ص ٢٩٤ من كتابه « الهاشميون والثورة العربية الكبرى » .

وكلف المجلس الوزاري وزير الخارجية ان يبلغ السفير البريطاني ـ علاوة على ما تقدم ـ ان بين العراق وبريطانية معاهدة تحالف صريحة ، وان العراق لا يمكنه ان يتخلى عما توجبه عليه نصوص هذه المعاهدة بوجه من الوجوه .

وفي العاشر من شهر حزيران سنة ١٩٤٠م ، شهرت ايطالية الحرب على انكلترة وفرنسة « واصبحت البلدان العربية مناطق لخطوط القتال (١) . فقصد السفير البريطاني وزير الخارجية في مكتبه الرسمي ، وبعد ان ابلغه ـ على صورة رسمية ـ دخول ايطالية الحرب ضد بريطانية وحلفائها ، طلب اليه ان تقرر الحكومة العراقية موقفها من ذلك ، ورجا ان يتلقى الجواب في الساعة الثانية عشرة ظهرا من اليوم المذكور . فاجتمع مجلس الوزراء في الحال، وتذاكر في الموضوع الذي جاء به السفير، فاعلن نوري ـ بصفة كونه وزيرا للخارجية ـ ان السفير البريطاني زاره في مكتبه الرسمي ، وبلغه على صورة رسمية دخول ايطالية الحرب ضد حكومته ، وانه طلب اليه ان يعرّفه موقف الحكومة العراقية من هذا الحدث الخطير ، واضاف السعيد الى ذلك قوله انه ـ اي نوري السعيد ـ يرى ان تبادر الحكومة العراقية الى قطع علاقاتها السياسية مع ايطالية ، على نحو ما فعلته مع المانية ، وانه سيضطر الى التخلي عن منصبه الوزاري فيما اذا لم تخط الوزارة هذه الخطوة . وكان ـ نوري ـ قلقا ومضطربا في حديثه (٢) .

وكانت حالة الجبهة الغربية ، واكتساح الجيوش الالمانية معظم الدويلات ، تبعثان في نفوس الهيئة الوزارية روعة الموقف ، مما يوجب التبسط في الموضوع ، والتبصر في عواقب الامور .

وبعد ان تكلم وزيرا المالية والدفاع «السيدان : ناجي السويدي وطه الهاشمي» كلاما مطولا ، قال وزير العدلية « ناجي شوكت » :

ان على العراق ان ينتظر معرفة موقف تركية ومصر من دخول ايطالية الحرب، ليقرر ما تمليه عليه مصلحته ، واضاف الى ذلك قوله :

« ان بين العراق وبعض الدول العربية معاهدات استشارية ، تحتم عليه الاتصال بتلك الدول ، قبل البت في بعض القضايا السياسية الكبرى ، وان العراق مرتبط بميثاق سعدآباد ، الذي يلزم الحكومات الموقعة عليه ان تستشير بعضها بعضا ، دون ان تنفرد في اتخاذ قرارات قد تضر بمصالح بقية الموقعين ، وتلقي الارتباك في علاقات العراق بهذه الدول » .

اما وزير الاقتصاد « السيد محمد امين زكي » فقد قال بصراحة :

---

(١) لوكاز هيروزوير في كتابه « المانية الهتلرية والمشرق العربي » ص ١١٠ .

(٢) « اجتمع مجلس الوزراء عقيب اعلان ايطاليا الحرب ، وكان نوري على حسب عادته عصبيا وقلقا ، ومصرا على وجوب قطع العلاقات مع ايطاليا ، كما قطعت العلاقات مع المانية من قبل » .
ـ مذكرات طه الهاشمي ص ٢٤٣ ـ

« لا يمكن ان نقول للانكليز نحن اصدقاؤكم ، واصدقاء اعدائكم ، في ذات الوقت ، لاننا ملزمون بمصارحتهم الحقيقة منذ هذه الساعة ، فاما ان نكون اصدقاءهم ، واعداء اعداءهم ، بصفتنا حلفاء لهم ، واما ان نكون اصدقاء اعدائهم ، فننفض ايدينا من المعاهدة التي بيننا وبينهم » (١) .

واخذ الحديث مرة اخرى وزير الدفاع « السيد طه الهاشمي » فاعلن انه شديد التمسك بفكرة التريث ، فسارع كل من وزير المعارف « السيد صادق البصام » ووزير الاشغال « السيد عمر نظمي » ووزير الشؤون الاجتماعية « السيد رؤوف البحراني » فقالوا للسيد الهاشمي : « نحن معك » على حين كان رئيس الوزراء ، ووزيرا العدلية والمالية يشدون أزر وزير الدفاع بكل قوة .

وبعد اخذ ورد طويلين ، تم الاتفاق على ان يتريث العراق في قطع مناسباته مع ايطالية ، فطلب وزير الخارجية ان يتخذ مجلس الوزراء قرارا خطيا في هذا الشأن، ليبلغه الى السفير البريطاني ، فقرر المجلس الوزاري ارجاء جلسته الى اليوم التالي لوضع صيغة هذا القرار .

وطلب الامير عبد الإله الوصي على عرش العراق (٢) ان يعقد مجلس الوزراء جلسة تحت رئاستهفي البلاط الملكي ، لمناقشة موضوع قطع المناسبات بين العراق وايطاليا . وكان قد استشار كلا من جميل المدفعي ، وتوفيق السويدي ، في امر قطع علاقات العراق الدبلوماسية بايطاليا ، فاشارا عليه بعدم جواز اغضاب الانكليز في هذه القضية ، ووجوب قطع هذه العلاقات ، فعقدت الجلسة المأمولة في صباح اليوم الحادي عشر من شهر حزيران ١٩٤٠ م ، واستمع سموه الى آراء الوزراء فرادى ، فكان وزيرا الخارجية والاقتصاد « السيدان : نوري السعيد ومحمد امين زكي » يقولان بضرورة قطع هذه المناسبات فورا « لانه ليس من مصلحة العراق ان يشك في صداقته مع بريطانيا » على حين قال الوزراء ناجي شوكت ، وناجي السويدي ، وطه الهاشمي ، « ان صداقة بريطانيا لا تتجلى الا في تنفيذ معاهدة التحالف ، وان قطع العلاقات مع دولة معادية لهذه الحليفة ، ليس مما توجبه احكام هذه المعاهدة » وان « على الحكومة العراقية في مواقف كهذه ان تنظر الى مصلحة العراق قبل كل شيء » و « ان هذه المصلحة تقضي بأن لا تقدم الحكومة على اي عمل من شانه ان يجرها الى العداء مع دولة اخرى ، او يورطها في حرب ما » اما بقية الوزراء ، اي السادة : صادق البصام ، ورؤوف البحراني ، وعمر نظمي ، فكانوا يحبذون التريث دون اغضاب الانكليز . وهكذا انتهت الجلسة الوزارية المنعقدة برئاسة الوصي ، دون ان يبدي سموه رأيا صريحا في الموضوع .

---

(١) هذا ما املاه علينا السيد محمد أمين زكي بالحرف .

(٢) كان الملك غازي الاول قتل ليلة اليوم الرابع من شهر نيسان ١٩٣٩ م في حادثة مؤلمة جدا ، دبرت وصاية ابن عمه الامير عبد الاله من الملك فيصل الثاني ابن الملك القتيل ، لعدم بلوغ جلالته السن القانونية .

مجلس الوزراء يثبت قراره

ثم انتقل مجلس الوزراء الى ديوانه الرسمي في مقر رئاسة الوزارة ، واتخذ القرار التالي ، مكلفا وزير الخارجية نوري السعيد ، بتبليغه الى السفير البريطاني بازل نيوتن :

« تداول مجلس الوزراء في الوضع الدولي الراهن ، الناشيء عن اعلان ايطالية الحرب على الحلفاء ، واخذ جميع العوامل والظروف بنظر الاعتبار بدقة وعناية ، وقرر ما يلي :

١ ـ ان الحكومة العراقية متمسكة بمعاهدة التحالف المنعقدة بينها وبين الحكومة البريطانية ، وماضية في وفائها لعهودها ، بروح مشبعة بعطف وولاء .

٢ ـ ان الحكومة العراقية تقوم بكل مايترتب عليها من واجبات ، وفق احكام معاهدة التحالف ، لصيانة المواصلات ، والمنافع المشتركة العراقية ـ البريطانية في البلاد .

٣ ـ ترى الحكومة العراقية ـ في الوقت نفسه ـ ان تتريث في امر النظر في قطع الصلات السياسية بينها وبين ايطاليا » اهـ (١) .

وهكذا تسمح لوزير ايطالية في بغداد Gabrielli بالبقاء في بغداد وترويج الدعاية الموالية للمحور مدة تجاوزت السنة وهو ما كانت تخشاه انكلترا .

السفير البريطاني يتدخل

وفي اليوم التالي « ١٢ حزيران ١٩٤٠ م » قابل السفير البريطاني رئيس الوزارة العراقية في ديوانه الرسمي ، وقال له : انه تلقى برقية من وزارة الخارجية البريطانية ، تنبؤه بدهشتها لتردد مجلس الوزراء العراقي في قطع علاقاته مع ايطالية لانها تعتبر هذا القطع من الامور الحيوية لها . فكل تردد في هذا السبيل ، يؤثر في الصداقة بين العراق وبريطانيا . واضاف السفير الى ذلك قوله :

« ان الحكومة البريطانية تخشى ان يؤثر وجود الطليان في العراق على المصالح البريطانية ـ العراقية ، وان الوزارة السعيدية السابقة كانت قطعت العلاقات السياسية بين العراق والمانية ، وان حكومته البريطانية تؤكد للعراق ان الحكومة المصرية قطعت علاقتها الآن مع ايطاليا ، فلا داعي لتردد العراق في ذلك » .

---

(١) ان الوقفة التي وقفها العراق في مسألة قطع العلائق مع ايطاليا ، اوجبت الارتياح العام العراقي ، والاعتماد على الحكومة العراقية ، واثبتت العراق انه ذو كيان واقتدار سياسي ، وان بامكانه ان يبرهن على مقدرته بممارسة حقوقه الاستقلالية والسياسية والادارية ... آن السفارة الانكليزية لا تزال تفكر بانها وريثة الانتداب ، ووريثة دار الاعتماد . فعلى كل عراقي ان ينفي هذه الفكرة التي تمركزت في ذهنها ، وفي ذهن كل عراقي بما فيهم المسؤولين في الدولة . اهـ.
(العين « ناجي السويدي » في محاضر مجلس الاعيان ص ٧٩ من محضر ٩٤١/٤٠)

فرد رئيس الوزراء العراقي على السفير البريطاني قائلا :

« ان مجلس الوزراء لن يقرر الا ما يراه موافقا لمصلحة البلاد ، غير انه يرى ان وزارة الخارجية البريطانية نظرت الىهذه القضية منوجهة نظر الحكومة البريطانية فقط ، وعلينا نحن ان ننظر اليها من وجهة تاثيرها في العراق ، ونتائجها على البلاد».

ثم سال السفير البريطاني راي رئيس الوزارة «الشخصي » في هذا الموضوع فاجابه هذا :

« ان الراي في هذا الشان لمجلس الوزراء . غير انه شخصيا يرى ان من مقتضيات مصلحة المملكتين ان لا يورّط العراق في عمل من شأنه ان يقلق الرأيالعام على حاضره ومستقبله ، وان واجب الحكومة العراقية ان تتخذ التدابير المقتضية للحيلولة دون وقوع ما يمس المنافع المشتركة » .

ويقول العميد الركن طه الهاشمي في ص ٤٦٥ من يومياته : ان نوري السعيد سمع من الامير عبد الإله ، ان السيد محمد الصدر ، وتوفيق السويدي ، وجميل المدفعي ، زاروه في قصره واعربوا عن تحبيذهم لقطع هذه العلاقات .

حجة المستر تشرشل

يقول المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية في ص ٢٢٤ من المجلد الثالث من مذكراته :

« عندما اعلنت الحرب ، قطع العراق علاقته الدبلوماسية مع المانية ، لكنه لم يعلن الحرب عليها . ولما دخلت ايطالية الحرب ، لم تقم الحكومة العراقية حتى ولا بقطع صلاتها ، وهكذا اصبحت المفوضية الايطالية في بغداد ، المركز الرئيسي للدعاية المحور ، ولاثارة الشعور ضد بريطانية . وكان يساعدهم في هذا مفتي القدس ، الذي كان قد هرب من فلسطين قبل اندلاع الحرب بقليل، وآوته بغداد بعدئذ»(١).

اما سفير بريطانية في العراق السر بازل نيوتن فيقول في برقيته الى وزارة خارجيته :

« على الرغم من احتجاجاتي القوية المتكررة ، والمثل الذي ضربته مصر بقطع علائقها الدبلوماسية بالطليان ، فان قرار الحكومة العراقية بتاجيل قطع هذه العلاقات مع ايطالية بدا للكثير من العراقيين انه قرار سديد وحكيم خصوصا وقد انهارت فرنسه بعد اسبوع من اعلان ايطالية الحرب على الحلفاء . وفي نهاية العام كان وزير ايطالية المفوض وعدد كبير من اعضاء المفوضية المسلحين لا يزالون في بغداد ، واصبح « الحياد التام » شعار سياسة رشيد عالي الخارجية » اه (٢) .

---

(1) Churhill; The Second World War V 3 P. 224 .
(2) f. o. 378–27100 Confidential ; January 17–1941 .

« ابلغ السر بازل نيوتن السفير البريطاني ، وزير الخارجية العراقية بكتاب السفارة المرقم ٢٨٤ والمؤرخ في ١٩٤٠/٦/٢١ م ، ان الحكومة البريطانية قررت انزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة ، للتوجه منها الى حيفا ، عن طريق بغداد والموصل ، ولكي يكون في الامكان الشروع بنقل هؤلاء الجنود بعد مدة قصيرة، اي حوالي منتصف شهر تموز ١٩٤٠ م ، طلبت السفارة ان تقوم القوة الجوية البريطانية بتاسيس معسكرات للاستراحة في البصرة ، وبغداد ، والموصل ، في تاريخ مبكر . وقالت السفارة باحتمال تأسيس خطوط مواصلات ، عبر الصحراء ، ما بين بغداد وحيفا . ولاحظت انه في الاحوال الاعتيادية ، اي عندما يكون الطريق بين بغداد وحيفا صالحا للسير ، فان الطريق يستمر من بغداد نحو جهة الغرب ، عن طريق الحبانية ، والمحطات الـ جي ٥ وايج ٣ وايج ٤ الخ ، ونظرا الى الحالة الناشئة بسبب الفيضان، فقد اقتضى الامر اختيار طريق آخر يقع الى جنوب بحيرة الحبانية ومن هناك عبر الفرات في المسيب ، وفي حالة استعمال هذا الطريق ، سيدعو الامر الى تأسيس محلات اقامة وقتية في المجرّة ، والمسيب . وبتاريخ ٢٢ تموز اجابت الحكومة العراقية بانه لا مانع لديها من مرور القوات المذكورة » (١) مبرهنة بذلك على شدة تمسكها بأحكام المعاهدة .

ايفاد وزيري الخارجية والعدلية

لم يكتف « مجلس الوزراء العراقي » بالتدابير التي اتخذها لمجابهة الطوارىء ، ولا بالسماح للقوات البريطانية بالمرور عبر العراق ، حسبما نصت على ذلك احكام المعاهدة العراقية ــ البريطانية المؤرخة ٣٠ حزيران ١٩٣٠ م ، فاتخذ القرار التالي في ١٩ حزيران ١٩٤٠ م :

« تداول مجلس الوزراء حول الوضع الراهن ، وقرر ايفاد وزيري الخارجية والعدلية الى تركيا للمذاكرة مع الحكومة التركية بشان الامور المتعلقة بالمملكتين » .

وكان من اهم هذه الامور ، معرفة موقف تركيا من سوريا ، في حالة انهيار المقاومة الفرنسية. وكان سبب اختيار وزير العدلية « السيد ناجي شوكت » لمرافقة وزير الخارجية « السيد نوري السعيد » في هذه المهمة ، هو ان المشار اليه اشغل منصب « وزير العراق المفوض في انقره » عدة سنوات ، وقد اصبح له فيها معارف واصدقاء عديدون ، مضافا الى علاقاته الشخصية القديمة، ببعض اركان الجمهورية التركية ، ولا سيما برئيس الجمهورية عصمت اينونو (٢) على ما نعلم .

---

(١) الكتاب الابيض عن التطورات التي ادت الى الاعتداء البريطاني على العراق ، مطبعة الحكومة ص ٢١ .

(٢) ان السبب الحقيقي الذي كان يكمن وراء ايفادي مع نوري السعيد ، هو عدم ثقة رئيس الوزراء ووزير ماليته ناجي السويدي بنوري السعيد . مذكرات ناجي شوكت ص ٣٩٠

وقبيل ان يغادر الوزيران بغداد في مساء اليوم الحادي والعشرين من حزيران سنة ١٩٤٠ م ، قصد وزير العدلية ، رئيس الوزراء في داره لتوديعه ، وساله عما اذا كان لا يرى مانعا من ان ينتهز وزير عدليته فرصة وجوده في تركيا ، فيجتمع بمن يرى في الاجتماع به فائدة للعراق ، بغية اكتشاف ما غمض من الامور ، فلم ير الرئيس الكيلاني مانعا من ذلك ، وفي الوقت نفسه زار ناجي شوكت المفتي الحسيني في داره ، واحاطه علما بقرار سفره ، وما ينوي القيام به من مقابلات ، فشجعه المفتي على ذلك واضاف انه مستعد لان يزوده بكتاب تعريف الى الفون بابن سفير المانية في انقره .

وبعد ان وصل الوزيران العراقيان الى انقره ، وقاما بما عهد اليهما من واجب، اتصل بعلم وزير العدلية، ان الوزير المفوض لاحدى‌دول اوروبا الوسطى ـ مارياشي Zoltan de Mayiassy وزير المجر المفوض ـ زار زميله وزير الخارجية ، واعرب له عن رغبة سفير المانية في انقره « الفون بابن » في الاجتماع به والتحدث اليه ، وان وزير الخارجية كان قد رفض هذه المقابلة قائلا انه « لا يستطيع ان يجتمع بأحد من اعداء الانكليز لانهم حلفاء العرب » وان « الفون بابن » اعرب عن رغبته في الاجتماع بوزير العدلية العراقية ، بعد ان تعذر عليه الاجتماع بوزير خارجيتها ، فلم ير السيد ناجي شوكت مانعا من ان يجتمع هو بالفون بابن ، عسى ان يكون في اجتماعه فائدة للعرب ، وخدمة لقضيتهم .

وغادر السيد نوري السعيد انقره في طريق عودته الى العراق ، فبلغ «بغداد» في الثاني من شهر تموز ١٩٤٠ م ، وسافر السيد ناجي شوكت الى « الاستانة » فاجتمع بالفون بابن فيها اجتماعا شخصيا ، سأله خلاله عن موقف الالمان من البلاد العربية عامة ، ومن سوريا وفلسطين خاصة . فرد السفير الالماني على ذلك :

ان حكومة الرايخ ـ على خلاف ما يرى هو ـ لا تشغل بالها بالقضايا العربية بصورة خاصة ، اذ ليس لديها من الوقت ما يكفي للاهتمام بمثل هذه الامور في الوقت الحاضر ، تاركة ذلك الى حليفتها ايطاليا . ومع ذلك فان الحكومة الالمانية يسرها ان ترى البلاد العربية مستقلة استقلالا تاما ناجزا .

فانتقد السيد ناجي موقف « حكومة الرايخ » واوضح للفون بابن اهمية البلاد العربية في القضايا الدولية ، وضرورة الاهتمام بها ، وطلب اليه ان يعمل على اقناع حكومته للاهتمام بها ، وان لا تترك شؤون العرب وقضاياهم الى الطليان وحدهم ، واضاف وزير العدلية الى ذلك قوله :

« ان العرب يحاولون الآن التخلص من الاستعمارين : البريطاني والفرنسي ، وانهم ينظرون الى ايطاليا بخشية وحذر ، بصفة كونها الدولة الاستعمارية الثالثة ، ولهذا فهم الآن يخافون على حريتهم واستقلال بلادهم ، ويرجون مخلصين انتسارع المانيا فتذيع ، هي وحليفتها ايطاليا ، بيانا مشتركا بحسن نواياهما نحو البلاد

العربية ، وكونهما توليان القضايا العربيـة اهتماما خاصا ، وتعضدان استقلالهـا استقلالا تاما » .

فوعد « الفون بابن » ان يبذل جهده لحمل حكومته الالمانية على تحقيق الاهداف العربية ؛ وعلى هذا قفل ناجي شوكت عائدا الى بلاده فبلغ « بغداد » في الثاني عشر من شهر تموز ١٩٤٠ م ، تاركـا لوزير العـراق المفوض في انقره « كامل الكيلاني » تعقيب نتائج مباحثات « الفون بابن » مع حكومتـه ، وموافاة اخيـه « رشيد عالي الكيلاني » بما قد يتوصل اليه ، اذا كان لا يـرى مانعا من ذلك . وقد اطلع ناجـي السيد الكيلاني كما اطلـع الوزيرين : ناجي السويدي وطـه الهاشمي ، على هذه المحادثات ، فأقر الجميع عمله ، واوصوا بمتابعة النتيجة .

الطليان يسبقون الالمان

والظاهر ان ايطاليا شعرت بتخوف العرب من سياستها الاستعمارية ، فرات ان تسبق المانيا الى تطمين رغباتهم ، فأوعزت الى وزيرها المفوض في بغداد «السنيور غبرياللي » ان يتقدم الى رئيس الوزارة العراقيـة « السيد رشيد عالي » بالكتـاب الآتي تعريبه :

عزيزي صاحب الفخامة !

قد أمرني معالي الكونت شيانو وزير خارجية ايطاليا ، ان ابلغ فخامتكم : ان ايطاليا ــ طبقا للسياسة المتبعة حتى الآن ــ ترمـي الى تامين الاستقلال التـام ، والاحتفاظ بالكيان السياسي لكل من سوريا ، ولبنان ، والعـراق ، والبلاد التي تحت الانتداب البريطاني ، ولهذا فان ايطاليا ستقاوم كل ادعاء بريطاني ، او تركي ، لاحتلال الاراضي ، سواء أكان ذلك في سوريا ، او لبنـان ، او العراق ، وتفضلـوا بقبول خالص تحياتي .

بغداد في السابع من تموز ١٩٤٠م « غبرياللي »

ثم ظهر من الوثائق الرسمية التي نشرت بعد الحرب بثلاثين عاما ، ومن تصريح شيانو وزير خارجية ايطاليا الى ماكيزين سفير المانية في روما : بان هذا الوعد « عن استقلال الاقطار العربية لم يكن الا من قبيل الخيال الصرف » وان ملف القضية دل على « ان الوزير الايطالي في بغداد كان قد عبر عن آرائه بتعابير عامـة مكررا ما كان راديو باري قد ردده عدة مرات من قبل » (١) .

---

(1) Documents of German Foreign Policy Series vol x I P. 94 .

والذي نعتقده ان العراق لم يكن ليهتم بمثل هذا البلاغ وغيره على انه وثيقة دوليـة ، وانما كان الحصول عليه وعلى امثاله مجرد وسائل للضغط على بريطانية وحلفائها في تقبل وجهة النظر الوطنيـة والقومية . وفي ظروف الحرب العالمية يكون لكل بيان يصدر من احدى الجهات المعادية للجهة الاخرى تأثير معنوي كبير ويبقى مدى حديثـه وعدم جديته مرتبطا بالظـروف الخاصـة بالعراق وبسائـر اجزاء الوطن العربـي .

هذا وقد كتب السيد كامل الكيلاني (وزير العراق المفوض في انقره) الى اخيه رشيد عالي الكيلاني يخبره بالاجتماع الذي تم بين السيد ناجي شوكت ، والفون بابن في الاستانة ، ويسأله عما اذا كان يوافق على ان يواصل « هو » الاتصال بالسفير الالماني ، لانجاز ما شرع فيه الوزير . اما رئيس الوزراء الكيلاني فانه بعد ان تلقى بيان السنيور غبريالي المثبت نصه فويق هذا ، لم ير مانعا من ان يقوم اخوه « السيد كامل » بكل ما من شانه حمل الحكومة الالمانية على اصدار بيان ، تشترك فيه الحكومة الايطالية لتطمين رغبات العرب، وتحقيق احلامهم في الحرية والاستقلال.

واما الفون بابن فقد سافر الى برلين ، وصار يلح على « وزارة الخارجية الالمانية » لاصدار البيان المطلوب . وبعد ان وفق فيما قصد اليه ، عاد الى انقره ، فلما سمع بعودته ناجي شوكت ، وفهم من كامل الكيلاني ان « بابن » قد نجح في مسعاه الى حد ما ، وان « وزارة الخارجية الالمانية » اتصلت بوزارة الخارجية الايطالية للمساهمة في اعداد هذا البيان ، قرر ــ اي ناجي ــ ان يسافر الى انقره بالاجازة الراحة والاستجمام ظاهرا ولكنه في الحقيقة ، للاجتماع بالسفير المشار اليه ، فغادر بفداد مساء اليوم الثاني من شهر آب سنة ١٩٤٠ م ، وهو يحمل مسودة بالاسس التي يجب ان يتضمنها هذا البيان فكانت هذه الاسس :

١ ــ ان تعترف الحكومتان : الالمانية والايطالية بالاستقلال التام للبلاد العربية المستقلة الآن ، وبالاستقلال التام البلاد العربية الخاضعة للانتدابين البريطاني والفرنسي .

٢ ــ ان تعلن الحكومتان : الالمانية والايطالية بانه ليست لهما مطامع استعمارية في مصر .

٣ ــ ان تعترف الحكومتان : الالمانية والايطالية للبلاد العربية بحق تأسيس وحدتها القومية ، حسب رغائبها .

٤ ــ لا تعترف الحكومتان : الالمانية والايطالية ، بشرعية الوطن القومي لليهود في فلسطين .

٥ ــ ان المانيا وايطاليا لا تطلبان سوى ان تريا البلاد العربية متمتعة بالازدهار والرقي ، وان تتبوأ مكانتها التاريخية والطبيعية في الكرة الارضية ، وان هذا التمتع، وهذا التبوء هما لصالح الانسانية جمعاء ، وان المانيا وايطاليا تطلبان من البلاد العربية ان تحترم حرية الكنائس ، والارساليات ، والعبادات المسيحية في فلسطين، ورعاية المنشآت الخيرية فيها كافة ، ويدخل في ذلك المستشفيات ، ودور الايتام ، ومآوي العميان . اهـ (١) .

---

(١) من حديث لصاحب الفخامة السيد ناجي شوكت مع المؤلف .

واتصل بالسيد ناجي شوكت ، وهو في الطريق ، ان « الفون بابن » يقضي بقية ايام الصيف في الاستانة ، فحوّل اتجاهه اليها ، ولما بلغها ، اجتمع بالمشار اليه في دار السيد زولتان مارياشي (وزير المجر المفوض في انقره) وكان هذا يقضي بقية ايام الحر في الاستانة ايضا ، وقدم اليه اسس البيان المقترح ، فاكد « الفون بابن » للسيد ناجي بانه بذل أقصى جهوده لحمل حكومته الالمانية على اصدار البيان الذي يطالب به زعماء العرب ، وانه وفق في مسعاه ، واضاف « بابن » الى ما تقدم : انه سيبعث بهذه الاسس الى برلين فورا ،ليتضمنها البيان المأمول ، وهكذا افترق السياسيان على ان يجتمعا بعد حين .

ومضى شهر كامل دون ان يصل شيء من العاصمة الالمانية ، واستبطأ السيد ناجي شوكت وصول البيان ، فهمّ بالعودة الى بغداد ، فسارع « بابن » لتطمين خاطره ، مؤكدا له قرب وصول الرد الالماني ، فكتب الوزير العراقي الى السيد الكيلاني في بغداد يخبره بالتفصيل ، ويخيّره بين ان يبقى في تركية في انتظار الرد ؛ وبين ان يعود الى العراق ، فرد الرئيس العراقي بأن المصلحة تقتضي بالانتظار حتى يصل الرد الاخير ، وينجلي الموقف .

وفي مساء اليوم الثالث والعشرين من تشرين الاول ١٩٤٠ م ، طلب « الفون بابن » الى السيد ناجي ان يجتمع به في دار « عينها له » فلما التقيا ، قدم « بابن » مسودة بيان قائلا :

« ان هذا البيان سيذاع في هذه الليلة من المحطتين اللاسلكيتين للحكومتين : الالمانية والايطالية في برلين ، وباري ، في ساعة واحدة » .

فما كاد السيد ناجي يفرغ من قراءة هذا البيان حتى قال للسفير الالماني :

« ليس هذا كل ما نريده ... اننا نرجو ان يتضمن البيان الالماني ــ الايطالي الاسس التي وردت في المسودة التي قدمتها اليكم يوم وصولي من العراق » .

فأجاب السفير ان هذه بداية وليست نهاية ، وبعد ساعة اذاعت الوكالة الاميركية هذا النبأ :

« اعلنت الحكومة الالمانية اليوم في تصريح رسمي ، انها لما كانت دوما تشعر بصداقة صميمية متينة مع البلاد العربية ، وتتمنى حياة سعيدة ورفاها للامم العربية يليق بمكانتها التاريخية والطبيعية ، وباهميتها بين شعوب العالم فهي ــ كما كانت كالسابق ــ تتبع الآن ايضا كفاح هذه الامم من اجل استقلالها ، وباهتمام الشعوب العربية ، وهي تجاهد وتكافح في سبيل هذا الاستقلال ، تستطيع ان تعتمد وتضمن عطف المانية في المستقبل . والمانية باعطائها هذا التصريح الرسمي هي على اتفاق تام مع حليفتها ايطالية ايضا .

واذاعت محطـة راديو روما نص هذا التصريـح الالماني مظهرة تأييدها التام له » (١) .

« ومما تجدر ملاحظته ان هذا التصريح لم يزد على كونه تعبيرا عن العطف ، وان كل ما جاء في مقدمته قد اضيف لجعل التصريح متمشيا مع العقلية الشرقيـة على حد تعبير « فاين ساكر » (٢) .

وزير الخارجية وتعليماته السرية

حرص وزير العدلية ناجـي شوكت على ان يكتم عن وزير الخارجيـة نوري السعيد نبا اجتماعه بالفون بابن في الاستانة ، ولكن السعيـد كان اوسع اطلاعا مما حرص عليه ناجي شوكت ، ولهذا فقد وجه الى وزير العراق المفوض في انقره هذا الكتاب :

وزارة الخارجية — التاريخ ١٩٤٠/٩/٨ م

عزيزي السيد كامل :

ارجو ان تكونـوا على اتصال دائم برجـال السلك السياسي جميعهـم ، وبالمنابع الهامة ، وان تزودونا بما يهم من التطـورات في سياسات دولهم المتنوعـة تجاه سورية ، وفلسطين ، والبلاد العربيـة الاخـرى بصورة عامـة ، وما يطرأ من عوامل في توجيـه تلك السياسات ، متمنيا لكم النجاح المطـرد في مساعيكم لخدمة بلادكم في هذه الظروف .

تمنياتي القلبية — المخلص : نوري السعيد

وقد رفق السيد نوري السعيد هذا الكتـاب بتعليمات « سرية للغاية » هذا نصها :

« مايلي تعليمات لمراجعتكم الشخصية فقط :

١ ـ اتصلوا مباشرة ، او بصورة غير مبـاشرة ، حسبما تقتضيه ظـروف المصلحة ، ولكن على الدوام بشكل لا يلفت النظـر ، بسفراء المانيـة ، وروسية ، وايطاليا ، للاطلاع على نوايا دولهم تجاه سورية ، وفلسطين ، وبقية البلاد العربية، ومقدرات هذه البلاد ومستقبلها .

٢ ـ انتهزوا جميع الفرص الممكنـة للتـاثير على هـؤلاء الممثلين ، ليقنعـوا حكوماتهم بفائدة وضرورة اعلان استقلال الاقطار المشار اليها ، والاعتراف به ، وحق اهل البلاد لتقرير مصيرهم .

---

(١) جميع ما في هذه الصفحة والتي تقدمتها من معلومات ، مستقى من السيد ناجي نفسه .
(٢) لوكازهير تويد في ص ١٢٧ من كتابه « المانية الهتلرية والمشرق العربي » .

٣ ـ حرّضوا وشجعوا رجال سورية ، الذين على اتصال بكم ، ان يتصلوا هم انفسهم بالمراجع المذكورة ، وان امكن السفر الى عواصم البلاد المذكورة ، بقصد الحصول على الغايات الملمع اليها ، على ان تكون الخطة محكمة ، والاساس موحّد .

٤ ـ لا تكتفوا بالاتصال بالممثلين المشار اليهم مرة واحدة ، بل استمروا في العمل ، وانتهزوا كل فرصة ممكنة ، وزودوا المراكز بكل ما تحصلون عليه من النتائج .

٥ ـ ان السفير الافغاني وغيره من الشخصيات التي تتمتع بنفوذ لدى المراجع المشار اليها ، والذين هم موضع اعتمادكم ، وهي احدى الوسائل الحسنة لتيسر الاتصال » اه .

ويقول ناجي شوكت في ص ٤٢٩ من مذكراته « سيرة وذكريات ثمانين عاما » انه حذّر كاملا الكيلاني مما يعنيه نوري السعيد من كتابه هذا .

استقلال البلاد العربية

لما قرر مجلس الوزراء في اليوم الخامس من شهر ايلول سنة ١٩٣٩ م ، تسفير الرعايا الالمان المقيمين في العراق ، وقطع علاقات العراق مع الحكومة الالمانية ، اعرب عن رغبته ايضا في ضرورة اهتبال هذه الفرصة ، التي دلل العراق فيها على شدة تمسكه بالحلف البريطاني ، بان تطلب « وزارة الخارجية العراقية » الى « السفير البريطاني في العراق » التوسط لدى حكومته البريطانية لتصدر ، هي وحليفتها فرنسة ، بيانا مشتركا تعرب فيه الحكومتان المذكورتان عن عطفهما على قضيتي سورية وفلسطين ، واستعدادهما لمساندتهما ، بقدر ما تسمح به الظروف العامة في ختام الحرب القائمة ، على تبوئهما مقامهما اللائق في الحرية والاستقلال . فلما فوتح السفير المشار اليه بهذه الرغبة ، احتج على تدخل العراق في شؤون هذين القطرين ، ولكنه لم ير بدا ، تجاه الحاح وزير الخارجية ، من عرض الامر على حكومة لندن .

فلما تسلمت « الوزارة الكيلانية » الحكم في يوم ٣١ آذار ١٩٤٠م ، اخذت :

« توالي الحاحها ... على حكومة الدولة الحليفة بوجوب ايجاد حل لمشكلتي البلدين الشقيقين : سورية وفلسطين : حلا يحقق رغبات العرب في شتى امصارهم ، ناهيك بان استقلال هذين القطرين العزيزين على قلب العراق ، من شانه اطمئنان العرب الى حسن نية الانكليز ، فيساعد ذلك الحكومة العراقية على الضبط العام في المملكة ، وعلى تنفيذ احكام المعاهدة التي تربطها بالحليفة » (١) .

---

(١) كاتب عربي في رسالته « الخلاف العراقي ـ البريطاني » ص ١٠ بيروت ١٩٤١ م .

واذا بالمسؤولين البريطانيين يصرحون في « مجلس العموم البريطاني » بأن بريطانية لن تعطي للعرب اي عهد من اجل فلسطين (١) او من اجل سورية .

صعوبة التعاون

وتدل تتبعاتنا الدقيقة على ان السفير البريطاني في العراق ادرك ، منذ اللحظة الاولى ، صعوبة التعاون مع « الوزارة الكيلانية الثالثة » في مثل هذه الظروف الحرجة ، فاخذ يتحين الفرص للتخلص منها ، مثال ذلك :

١ ـ كانت « الوزارة السعيدية الرابعة » وضعت عددا من المراسيم والانظمة التي استدعت ظروف الحرب وضعها . وكانت احكام البعض من هذه التشريعات تجعل الصحف ، والمجلات ، حتى النشرات الدورية ، خاضعة للرقابة الحكومية ، وكان الوضع الحربي في ابان الحرب ، يسير في صالح المحور ـ كما قدمنا ـ فكان من الطبيعي ان تنشر الصحف العراقية انباء القتال كما هي ، وتنقل عن شتى المحطات ما طاب لها من الاخبار ، على الرغم من الهيمنة الحكومية ، فكان هذا النقل ، وذاك النشر يغيظان السفير ويؤلمانه .

٢ ـ ارتأت « السفارة البريطانية في العراق » ان تشغّل « سينما جوال » يري القبائل والريفيين صورا خلاعية ومستهجنة لدولتي المحور « المانية وايطالية » فلم تر وزارة الداخلية مسوغا للقيام بهذا العمل .

٣ ـ طلبت السفارة ان يسمح لها بلصق صور على علب الكبريت ، واللفافات ، تحط من قدر الالمان والايطاليين ، وتشوّه اعمالهم في نظر العراقيين ، فرفضت وزارة الداخلية الطلب .

٤ ـ اعدت « السفارة البريطانية » كميات كبيرة من الرسائل والنشرات الشائنة للدولتين المذكورتين ، وطلبت الى وزارة الداخلية ان تسمح لها بتوزيعها على الاهلين، فردت الوزارة على ذلك ان السماح لمثل هذه الامور ، من شأنه ان يجر البلاد الى معاداة بعض الدول ، الامر الذي ينافي مصالح العراق العامة (٢) .

---

(١) احتلت قضية فلسطين مركز الصدارة في محادثات بغداد فقد رأى الساسة العرب الموالون لبريطانية والشخصيات البريطانية الموالية للعرب ان قضية فلسطين هي اساس كل المصائب التي تزعزع العلاقات الانكليزية ـ العراقية وتضعضعها ولكن الحكومة البريطانية لم تكن على استعداد لتقديم اي تنازلات اخرى بصدد فلسطين اهـ.

لوكازهيرزوير « المانية الهتلرية والمشرق العربي » ص ١١٤

(٢) لما احتل الانكليز بغداد ، احتلالهم الثاني لها في حزيران ١٩٤١ م ، اباحوا لانفسهم تشغيل « السينما الجوال » كما اباحوا لصق الصور الشائنة على علب الكبريت واللفافات ، ووزعوا من رسائل « اخوان الفضيلة » ونحوها من الرسائل « التي كانت تطبع في القدس » الشيء الكثير . وهي مشحونة بالسب والثلب والقذف في رجالات العراق البارزين ، حتى ان المدفعي رئيس الوزراء احتج على بذاءتها ، وأمر بتقليص توزيعها ، فلم يعر امره احد لا من الانكليز ولا من اذنابهم في مختلف الدوائر العراقية .

٥ ــ تنص الفقرة الثانية ، من البند الخامس ، من الملحق العسكري ، المتمم لمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، على ان تقدم الحكومة البريطانية ، على نفقة الحكومة العراقية « الاسلحة ، والعتاد ، والتجهيزات ، والسفن ، والطائرات ، من احدث طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق » .

وكان « الجيش العراقي » في حاجة ماسة الى مؤن ، واعتدة حربية موسة ، فكانت السلطات المسؤولة في العراق كلما طالبت الحليفة ببيع الجيش المذكور بعض المعدات الحربية الضرورية ، اعتذرت هذه عن اجابة هذه الطلبات المتكررة ، بعدم وجود ما يفيض عن حاجة الجيش البريطاني ، ولكنها في قرارة نفسها كانت تعتبر العراق «شريكا غير مامون الجانب» على حد تعبير لونكريك في ص ٢٤٨ من كتابه(١). ولما كانت الفقرة الاخيرة من البند السادس من الملحق العسكري ، موضوع البحث ، قيدت ملك العراق وجعلته :

« يتعهد ايضا بأن التجهيزات الاساسية ، لقوات جلالته واسلحتها ، لا تختلف في نوعها عن اسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها » .

فقد بقي الجيش بدون سلاح مدة من الزمن الامر الذي حمل السيد الكيلاني على الاتصال بحكومتي ايتاليا واليابان ، لشراء صفقة اسلحة للجيش العراقي تكفي لتجهيز فرقة آلية ، عدا الاسلحة المكملة لاسلحة الفرق الاخرى ، فقامت قيامةالانكليز لهذا التحدي ، وصاروا يضربون اخماسا بأسداس حاسبين لذلك الف حساب .

٦ ــ حدث في تلك الآونة ان اجتمع وزير العراق المفوّض في انقره ، الى السفير الروسي الجديد في تلك العاصمة ، فدار الحديث بينهما عن العالم العربي ، وقال الثاني للاول :

« ان حكومة موسكو تعطف على اماني العرب الاستقلالية عطفا صادقا ، وتؤيد جهادهم للحرية ، وتود تأسيس علاقة سياسية بينها وبين العراق ، فاذا كنتم تبادلونها هذه الرغبة ، فانها تعين حالا سفيرها اليكم » فأبرق الوزير الى بغداد بهذا الحديث .

ولما كانت الفقرة الاخيرة ، من المادة الاولى ، من المعاهدة العراقية ــ البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، تنص على ان تجري بين الفريقين المتعاقدين «مشاورة تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية ، مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة » فقد ابلغت وزارة الخارجية في بغداد ، سفير الحكومة الحليفة ، مضمون الحديث السوفياتي ــ العراقي في انقره ، وطلبت منه معرفة وجهة نظر حكومته في الموضوع ، فوعد السفير البريطاني باطلاع لندن على ما تقدم ، واعطاء الجواب في اقرب وقت ممكن ، ولكنه لم يجب بعدئذ . فلما تطورت الاحوال الدولية، وحالف الانكليز « روسيا السوفيتية » الحت الحكومة البريطانية على العراق بوجوب تأسيس علاقات سياسية بين العراق والاتحاد السوفياتي ، فلم ير العراق مناصا من اجابة هذا الالحاح .

---

(1) Irak 1900–1950 .

٧ ـ وقد جاء ضغثا على ابالة اتفاق « الوزارة الكيلانية » مع « حكومة طوكيو » على بيع محصول القطن العراقي ، والتمور العراقية ، من شركات يابانية ، صفقة رابحة ، فحرم الانكليز من شراء هذين المحصولين بالسعر الواطىء ، الذي تعودوا دفعه ، وكانوا في حاجة ماسة اليه (١) ولكن كانوا يعارضون بيعها لاية دولة موالية للمحور هادفين بذلك الى فرض حصار اقتصادي على العراق لاذلاله .

السفير يتدخل تدخلا سافرا

والظاهر ان السفير البريطاني ضاق ذرعا بموقف « الوزارة الكيلانية الثالثة » فاجتمع بوزير خارجيتها نوري السعيد ، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٠م ، وبلغه بحضور الوصي :

ان الحكومة البريطانية لا تثق بالوزارة الكيلانية القائمة، وعلى العراق انيختار احد حلين : اما الاحتفاظ برشيد عالي رئيسا لحكومته ، واما الاحتفاظ بصداقة بريطانيا العظمى (٢) .

فلما علم الوزراء بأمر هذا الاجتماع ، كلفوا رئيسهم الكيلاني ان يتصل بالسفير البريطاني ، ويستعلم منه عما اذا كان بين العراق وحليفته بريطانيا خلاف صريح محدود . فلما اجتمع الرئيس بالسفير ، سمع منه القول عينه ، الذي قاله لنوري السعيد امام الوصي ، فلم يكن من الكيلاني الا ان جابه السفير بالحقيقة المؤلمة ، فرد عليه قائلا : انه لا يهتم ابدا بثقة اية حكومة اجنبية ، ولا يابه لاعتمادها عليه ، ما دام هو يتمتع بثقة الشعب العراقي وتاييده ، وثقته المثلة في برلمانه .

وهكذا بقي السفير يلوّح بضرورة تنحية « الوزارة الكيلانية الثالثة » عنالحكم، والوزارة ماضية في تمشية اعمالها في جو يسوده السكون والثقة بالنفس . واذا براديو برلين يذيع التصريح الالماني ـ الايطالي عن عطف حكومتي المحور على جهاد العرب في سبيل الاستقلال ، ويكرر اذاعته في ليال متتابعة ، وقد ثبتنا نص البلاغ فويق هذا .

ويظهر ان حكومة لندن اضطربت للمفاجاة الالمانية ـ الايطالية ، اضطرابها للمفاجاة السوفياتية ، فشاع حالا ، وبشكل مدهش ، ان العراق ينوي اعادة علاقاته بالمانية ، فقصد السفير البريطاني البلاط الملكي في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٠م، وقدّم للسيد نوري السعيد ، بحضور الوصي ، مذكرة شفوية « نوت فيربال » تحتوي السؤال عن قضيتين :

---

(١) كان العراق يعاني ازمة اقتصادية ، اذ ان الالوف من اطنان التمور كانت مكدسة في البصرة بدون مشتر لها ، وكانت انكلترة تمانع في بيعها لاية دولة لها علاقة بالمحور ، وهي في الوقت نفسه لا تتقدم لشترائها ، حتى تدنت اسعارها بصورة غريبة ، بينما كان الحلفاء يشترون من تركية الزبيب ، والتين ، والتبغ ، باسعار فاحشة ، ويفتحون الاعتمادات التركية بمئات الملايين من الجنيهات الانكليزية، مع ان تركية بدات تتعامل مع دول المحور ، وتستفيد من الطرفين الى اقصى حد اهـ.
(كمال حداد في كتابه « حركة رشيد عالي الكيلاني » ص ٢٣)

(٢) الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١م التحررية ص ٦٤ .

(الاولى) اعادة الاتصالات البرقية بين بغداد وبرلين بطريق ايران .

(والثانية) منع الصحف العراقية من انتقاد التصريح الالماني ـ الايطالي .

واضاف السفير الى مضمون المذكرة قوله :

انه اتصل الى علمه ان في نية الحكومة العراقية اعادة علاقاتها السياسية بالمانية (١) اما بواسطة المفوضية الايطالية في العراق ، واما استنادا الى اقتراح تنشره احدى صحف بغداد ، وان الوزارة الكيلانية تفكر ايضا في وضع تشريع يضر بمصالح اليهود .

فرد عليه نوري السعيد : ان المراسلات البرقية بين العراق والمانية لم تتوقف يوما . واما منع الصحف العراقية من نقد التصريح الالماني ـ الايطالي فلا صحة له ، وكذلك لا صحة لاعادة العلاقات بين العراق والمانية . واما وضع تشريع ضد اليهود، فهذا مخالف للدستور العراقي ، الذي كفل في مادته الـ (٦) حقوق جميع العراقيين على السواء ، بما فيهم اليهود .

والظاهر ان السفير لم يقنعه ما سمعه من وزير الخارجية العراقية فقال له :

« ان الحكومة البريطانية لا تثق بوزارة يراسها رشيد عالي ، وعلى العراق ان يختار احد حلين : اما الاحتفاظ برشيد عالي رئيسا لحكومته ، واما الاحتفاظ بصداقة بريطانيا العظمى. «ومن هذه اللحظة بدأ الصراع المكشوف بين العراق وبريطانيا»(٢).

العراق يشكو السفير

انكرت « الوزارة الكيلانية الثالثة » على السفير البريطاني في العراق تدخله السافر في مثل هذه الامور ، فانعقد مجلس الوزراء في دار وزير الدفاع العميد الهاشمي ، في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٠م ، ووضع برقية احتجاج على هذا التدخل ، وكلف وزير الخارجية نوري السعيد ، ارسالها الى المفوضية العراقية في لندن .

والبرقية تتناول كيفية تقديم السفير البريطاني الـ « نوت فربال » والقضايا التي تضمنتها ، والكلمات التي فاه بها بحق رئيس الوزراء السيد الكيلاني ، والى القارىء جواب المفوضية العراقية على هذه البرقية ، بعد ان لخصنا نص البرقية :

لندن ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٠م خارجية بغداد

---

(١) كان القادة يحبذون اعادة العلاقات مع المانية ، اعتقادا منهم بانها قد تساعد على حل القضية العربية بصورة يرتاح لها العرب . وكان شاع قبل ذلك ان المانية اشترطت اعادة العلاقات معها للاستمرار على المذاكرة حول القضايا العربية . ولا شك في ان الاقدام على هذا العمل من قبل الحكومة العراقية ، تعده الحكومة البريطانية عملا عدائيا . وكان موقف الامير امامها اكبر حجة للتدخل عند الحاجة . (مذكرات طه الهاشمي ص ٤٢٩)

(٢) الوزير علي محمود الشيخ علي في كتابه « محاكماتنا الوجاهية » ص ١٢٤ .

جوابا على برقيتكم ، قابلت لورد هاليفاكس اليوم ، الجمعة ، وبينت لهمضمون برقيتكم بحذافيرها ، فأجاب بان غاية الحكومة البريطانية هي الصداقة وحسن الصلات ، وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية ، غير انهم لاحظوا اخيرا فيالعراق امورا لا تأتلف وروح معاهدة التحالف ، بل ونصها ايضا ، ولذلك اوعز للسفير ان يصرح بما صرح . فذكرت له خطورة مثل هذا التصريح ، وكيف انه يضر بمصلحة الطرفين ، وانه لا يفيد الا الطرف الثالث . كما ذكرت له التأثير السيء الذي يحدثه في الاوساط العراقية والعربية في هذه الايام الحرجة ، علاوة على ما فيه من المساس بالكرامة القومية وبالاستقلال ، وبمخالفته للمعاهدة ، ففكر قليلا وقال : اني اقدّر خطورة المسالة ، وكونها ليست مسالة الطرفين ، وان الخصوم قد يستفيدون منها ، ولكنهم مضطرون الى ذلك لما شاهدوه اخيرا من تطور الوضع ، الذي اقل ما يقال فيه انه خال من التعاون والتآزر المطلوبين بين الدول المتحالفة . فقلت له ما زلتم مقدّرين لخطورته ، او انكم متفقون معنا على نوع العواقب التي ستنتج منها ، فهل توافقون على ان ابين لوزير خارجية العراق ، انه بعد الايضاحات التي سمعتموها ، سترسلون الى بغداد تعليمات جديدة ؟ فقال : اكتب لبغداد انه يقدّر ما بلغهبواسطتي من ايضاح لوزير خارجية العراق وآرائه حق التقدير ، غير انه يود ان يفكر في الامر قبل اعطاء الجواب على سؤالي هذا . اما ملاحظاتي الشخصية فهي ان حكومةبريطانية متأثرة من فخامة رئيس الوزراء ، وفي نفس الوقت لا ترغب في حدوث نزاع علني مع حكومة العراق في هذه الايام ان امكن » اهـ .

ـ المفوضية العراقية ـ

الانكليز يوسطون

ويلوح لنا ان بريطانية ، بعد ان عجزت عن زحزحة « الوزارة الكيلانية الثالثة » عن عقائدها في القضايا القومية ، ركنت الى اساليبها الخاصة لتحقيق اغراضها .

فقد طلب وزير اميركا المفوض في بغداد ، ان يقابل رئيس الوزراء في صباح اليوم الخامس من كانون الاول ١٩٤٠م ، فرجح الرئيس ان تكون المقابلة بحضور وزير الخارجية فلما تمت ، قال الوزير المفوض : انه تلقى برقية من حكومته ليبلغها الى رئيس الوزارة العراقية وقد جاء فيها :

« ان سياسة الحكومة الامريكية هي معاونة بريطانية بكل ما لديها من وسائل ، عدا اعلان الحرب ، وان هذه المعاونة ستزداد يوما بعد يوم . وان دولة امريكا لا تتمنى للعراق الا كل خير ، وتنصح الحكومة العراقية بضرورة سيرها بالتعاون مع الحكومة البريطانية ، ولانها مقتنعة ولديها دلائل كافية ، ان باندحار بريطانية، سيفقد العراق استقلاله حتما ، وستحل كارثة بجميع شعوب الشرق الادنى . . . ان عدم تعاون العراق مع بريطانية ، وتوسيع دعاية الكراهية في الاوساط العراقية ضد بريطانيا ، سيحدث تأثيرا سيئا لدى الحكومة الامريكية ، وعند انعكاسه في الصحف، لا بد وان الرأي العام الامريكي لا يستحسن ، ولا يحبذ هذه السياسة ، مما يترك

اثرا سيئا لا يكون في صالح العراق . والحكومة الامريكية تلفت نظر الحكومة العراقية الى السياسة الرشيدة التي سارت عليها جارة العراق ، تركية » .

ثم سال الوزير المفوّض رئيس الوزراء عما وصلت اليه المناسبات بين العراق وبريطانية ، فرد الرئيس الكيلاني على سؤاله بما يلي :

« ان الحكومة العراقية لم تتخذ اية اجراءات من شانها ان تضر بمصالح الحلف العراقي ـ البريطاني ، وتبين لها ان الحكومة العراقية لا تزال ، كما كانت في الماضي ، حريصة كل الحرص على تنفيذ معاهدة التحالف نصا وروحا ، وعلى دوام الصداقة وحسن الصلات ، المستندة على المصالح المشتركة بين العراق وبريطانية العظمى ، وان الحكومة تتوقع ان يزول سوء الفهم ، الذي علق باذهان رجال الحليفة عن موقف العراق » .

فارتاح الوزير المفوض الامريكي الى هذا الجواب ، ووعد بأن ينقله حرفيا الى حكومته .

وفي يوم ٦ كانون الاول ١٩٤٠م ، تلقت « وزارة الخارجية العراقية » برقية من وزيرها المفوّض في انقره ، يخبرها فيها : بأن وكيل الخارجية استدعاه فأخبره : بأن سفير تركية في واشنطن ، ابرق الى حكومته بانه علم من المحافل الرسمية الامريكية ، ان حكومة العراق تميل الى اعادة العراق علاقاته بألمانية ، وان الوزارة العراقية الحاضرة ، اما ستضطر الى الاستقالة ، واما ستعيد العلاقات بين المانية والعراق ، وان الحكومة التركية ترجو معرفة حقيقة هذا الخبر .

فردت وزارة الخارجية على هذه البرقية : بأن العراق متمسك بمعاهدة التحالف ، وانه ليس في نيته ان يقوم بأي عداء ضد حليفته بريطانية .

وفي الثامن من شهر كانون الاول ، هبطت مطار بغداد احدى طائرات « السلاح الجوي المصري » تحمل كتابا شخصيا من رئيس الوزارة المصرية ، الى زميله العراقي، حول الموضوع المتقدم ، فرد الرئيس الكيلاني عليها فورا ، نافيا وجود اي عداء بين العراق وحليفته ، ومؤكدا عزم وزارته على التقيد باحكام المعاهدة العراقية ـ البريطانية نصا وروحا (١) .

وكان السفير البريطاني في بغداد تلقى برقية من وزارة الخارجية البريطانية ، جوابا على شكوى العراق من تدخل السفير في شؤون العراق الداخلية ، تاريخها ٤ كانون الاول ١٩٤٠م . وقد كلف برفعها الى صاحب السمو الوصي ، وهذا نص البرقية .

---

(١) نشرنا نصوص هذه المراسلات في كتابنا الآخر « الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١م التحررية » وهو اخطر كتاب عربي صدر حتى الان عن الحركة المعلومة بالكيلانية ، وقد اسهم في تدقيقه وتشذيبه كل من كانت له علاقة بتلك الحوادث وزيرا كان ام قائدا ، خطيبا او مساهما فليراجع كتاب « الاسرار الخفية » في طبعته الرابعة الموسعة .

اننا لا نقر بوجود تدخل من هذا القبيل ، وكل ما عملناه هو اننا اوضحنا بصراحة للحكومة العراقية ما يهمنا ـ قلقنا ـ خشية تردي العلائق بين البلادين اكثر من هذا » اهـ .

وزير الخارجية يوضح الموقف

وقد انتهز وزير الخارجية نوري السعيد ، فرصة هذه المراسلات ، فأوضح الموقف لرئيس الوزراء بكتاب مطول من وحي الجهات العليا هذا نصه :

بغداد في ١٥ كانون الاول ١٩٤٠م

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء ـ بغداد

ان من العوامل الجوهرية لنجاح اية وزارة في حكومة دستورية ، ان يحرص اعضاء تلك الوزارة على التضامن والصراحة التامين ، في كافة الشؤون التي يعالجونها، ليتيسر لهم درس ومناقشة تلك الشؤون ، في جو ملؤه الثقة والحرية ، وتقرير ما يتفقون عليه ، لتسيير سفينة الدولة التي اخذوا على عاتقهم قيادتها .

واذا كان لهذين العاملين تأثيرهما البارز في الدول القديمة النشأة ، حتى في الظروف الاعتيادية ، فما هو الشأن الذي ينبغي ان يكون لهما في دولة كدولة العراق الفتية ، وفي ظروف كالظروف العالمية الحالية ، التي قلما شاهد العالم لها مثيلا في خطورتها وتعقدها ؟

لقد اوردت هذه المقدمة ، توطئة لمصارحة فخامتكم برايي في موقف العراق الحالي ، والمصاعب التي يجابهها ، ومن الطبيعي انه متى شخص الداء سهل تأمين الدواء .

ان العراق ـ وهو احد الاقطار العربية المستيقظة ـ كان ولا يزال يهتم بالقضية العربية ، ويعطف عليها . وهو لم يدع فرصة الا واعرب فيها عن اهتمامه وعطفه هذين، سواء اكان ذلك في عهد كفاحه للتخلص من نير الانتداب ، أم بعد تمتعه بالاستقلال .

ولا شك في أن فخامتكم تتخطرون الجهود والمساعي العظيمة ، التي بذلت في سبيل هذه القضية في عهد المغفور له الملك فيصل وبعده .

وقبل ان تنشب الحرب الحاضرة ، كان العراق يبذل كل ما في وسعه لحل قضية فلسطين وفقا لرغبات اهلها . وكانت آخر الجهود التي بذلت في هذا السبيل، عقد مؤتمر الحكومات العربية في مصر ، ولندن ، الامر الذي حدا بالحكومة البريطانية الى اصدار الكتاب الابيض ، الذي عينت فيه سياستها في فلسطين ، تلك السياسة التي تحدد الهجرة اليهودية ، وتضع اسس تاليف الحكومة الوطنية الفلسطينية ، وكان أبرز نقص في هذه السياسة ، في نظرنا ، عدم تحديد وقت معين لتاليف الحكومة الوطنية .

وبعد نشر هذا الكتاب بمدة ، نشبت الحرب الحاضرة ، فانتهزت دولتا المحور فرصة فقدان الحكومة الوطنية في فلسطين ، ونشطتا في الدعاية لمصلحتهما، مظهرتين عطفهما على القضية العربية ، ومحاولتين التاثير في شعور العرب ، برغم ان اعتدائهما على الدول المجاورة لهما لا يتفق وهذا العطف ، ولا سيما ان الدول المعتدى عليها اقدم واعظم قوة واستعدادا من العراق ، واقرب الى دولتي المحور من الامة العربية عنصرا ودينا .

وقد كان العراق ـ في خلال هذه المدة ـ يتحين الفرص لحث الحكومةالبريطانية على تاليف الحكومة الوطنية في فلسطين ، متوخيا في ذلك مصلحة الامتين : العربية والبريطانية في وقت واحد . وتتخطرون فخامتكم ، ولا شك ، ان الامر قد بلغ بنا الى ان عرضنا على وزير المستعمرات البريطاني ، اقتراحا شبه رسمي ـ بواسطة الكولونيل نيوكمب ـ نعرض فيه دخول العراق الحرب الى جانب بريطانيا فيالساحات الشرقية ، لقاء قيام الحكومة البريطانية بحل القضية الفلسطينية ، ونزولها عند رغبة عرب فلسطين على صورة لا تعارض سياستها المدرجة في الكتاب الابيض : ولا شك في ان عمل العراق هذا اقصى ما تستطيع دولة عمله في سبيل قضية يهمها امرها .

لقد كانت الصعوبة التي يجابهها العراق ناشئة عن وجود معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية ، وعن شعور العراقيين بضرورة قيام بريطانيا العظمى بانصاف عرب فلسطين .

وقد ازدادت هذه الصعوبة خطورة على اثر نجاح الجيش الالماني في اجتياح هولندة ، وبلجيكا ، وما عقب ذلك من سرعة انهيار فرنسا . فان ذلك الانهيار قد اذهل الشعب العراقي ـ كما اذهل باقي شعوب العالم ـ حتى راح يتلمس سلامة كيانه بحلول وافتراضات شتى . وقد بلغ الامر ببعض زعمائه ان كوّنوا لانفسهم فكرة جازمة عن قرب انهيار الامبراطورية البريطانية ، وبقاء العراق وحيدا ، وضرورة التفكير في الخروج بالعراق سالما من هذه المعمعة العالمية ، التي لم يكن يتوقعها احد .

اما الآن ، وقد دارت الايام ، وانقضى ما يقارب الستة اشهر على انهيار فرنسا، فقد دل تتابع الحوادث على ان انهيار الامبراطورية البريطانية ليس بالامر السهل ، وقد وقفت بريطانيا الوقفة التي كان يتوقعها القليلون من رجال العالم ، بالنظر الى خبرتهم في منابع القوى الروحية ، والمادية الكامنة في هذه الامبراطورية .

ان مستقبل الحرب ، وان كان لا يزال بيد القدر ، فان سير الامور يدل على ان الامبراطورية البريطانية ـ برغم انهيار فرنسا ـ قادرة وحدها على الصمود لدولتي المحور ، وان انهيارها لم يعد امرا محتما ، كما كان يجزم به البعض في الصيف الماضي .

اني انتقل الى الموضوع الذي حدا بي الى كتابة هذا الكتاب ، وهو قضيةالمشكلة

التي نشأت مؤخرا بيننا وبين الحكومة البريطانية ، من جراء سوء الفهم الذي سببه بعض ما نشر في الصحف ، وبعض الاخبار التي لا تستند الى الحقيقة .

ان العراقيين ــ حكومة وشعبا ــ مجمعون على تامين سلامة العراق قبل كل شيء آخر ، وعلى ضرورة السير في الطريق الذي يضمن هذه السلامة .

واذا تعرّضت هذه السلامة للخطر ، فان الواجب يحتم علينا جميعا اجتناب هذا الخطر فورا ، من غير ان نفكر في التملص من اللوم والمسؤولية ، وفي محاولة كل منا القائها على عاتق الآخر . لذلك ارجو ان تسمحوا لي ان ابسط لفخامتكم الامور التالية :

١ ــ اننا لاول مرة في تاريخ العراق ، نتلقى بلاغا رسميا من حكومة الولايات المتحدة الاميركية (بتاريخ ٥ كانون الاول الجاري) تعرب فيه عن حرصها على خير العراق ، واهتمامها باحتفاظه باستقلاله . وهي تؤيد بهذا التصريح ، ان سياستها هي معاونة بريطانيا ، بكل ما لديها من وسائل ، عدا اعلان الحرب ، وان هذه المعاونة ستزداد يوما بعد يوم . وهي تنصح الحكومة العراقية بضرورة سيرها بالتعاون مع الحكومة البريطانية ، لانها مقتنعة ، ولديها دلائل كافية ، على انه باندحار بريطانيا ، سيفقد العراق استقلاله حتما ، وتحل كارثة بجميع شعوب الشرق الادنى .

ويضيف البلاغ الى ما تقدم :

« ان عدم تعاون العراق مع بريطانيا ، وتوسيع دعاية الكراهية في الاوساط العراقية ضد بريطانيا ، سيحدث تأثيرا سيئا لدى الحكومة الاميركية ، وعند انعكاسه في الصحف ، لا بد وان الراي العام الاميركي لا يستحسن ، ولا يحبذ هذه السياسة، مما يترك اثرا سيئا لا يكون في صالح العراق . والحكومة الاميركية تلفت نظر الحكومة العراقية الى السياسة الرشيدة التي سارت عليها جارة العراق تركيا » .

وقد تلقينا في الوقت عينه برقية مؤرخة في ٦ كانون الاول الجاري ، من وزير العراق المفوض في انقره ، يخبر فيها بان وكيل وزير الخارجية التركية استدعاه ، واخبره بان سفير تركيا في واشنطن ، ابرق الى حكومته ، بانه علم من المحافل الرسمية الاميركية ، بان حكومة العراق تميل الى اعادة العلاقات بين العراق وبين المانيا ، وان الوزارة العراقية الحاضرة اما ستضطر الى الاستقالة ، واما ستعيد العلاقات بين العراق وبين المانيا ، وان الحكومة التركية ترجو معرفة حقيقة هذا الخبر . ولما ذكر وزير العراق المفوّض ، الوكيل المشار اليه ، بما جاء في خطاب العرش ، قال الوكيل انه يميل الى الاعتقاد بان سياسة الحكومة العراقية هي السير مع بريطانيا ، ومع هذا فانه سيكون مسرورا جدا لو تاكد له عدم صحة الخبر ، الذي تلقاه من سفيرهم في واشنطن .

ان اهتمام اميركا بشان العراق على هذه الصورة ، يتيح لنا فرصة جديدة لخدمة القضية العربية في ساحة جديدة . ويلوح لي ان فكرة ارسال وفد عربي مؤلف من عراقيين ، وفلسطينيين ، وسوريين ، الى اميركا ، لبسط المشاكل الناشئة عن

قضيتي سوريا وفلسطين ، من شأنه ان يساعد كثيرا على حل هاتين القضيتين . واذا ظفر هذا الوفد بزعامة رجل قدير يستطيع ان يستغل الظروف لمصلحة العرب ، ويجلب اهتمام الراي العام ، وذوي الشأن في تلك البلاد ، ويقنعهم بعدالة القضيتين (١) افاد ذلك كثيرا في التغلب على المشاكل القائمة ، وساعد الحكومة البريطانية على التخلص من تأثير الصهيونيين الفعال ، ولا سيما صهيونيي اميركا .

ان قضية فلسطين هي علة العلل في تعكير صفو العلاقات بين العراق وبريطانيا، واضعافها . وكل تحسن في هذه القضية ، من شأنه ان يحسن تلك العلاقات ، ويوثقها ، وهو الامر الذي بدات الحكومة الاميركية بالاهتمام به . وقد قرر مجلس الوزراء مؤخرا احداث مفوضية عراقية في واشنطن ، وتعيين قائم باعمال فيها. واني احبذ اعادة النظر في هذه القضية ، بغية تعيين وزير مفوض بدلا من قائم باعمال، على ان يعهد بهذا المنصب الى شخص كفؤ يتيسر له معاونة الوفد ، وتسهيل مهمته على الوجه الاكمل ، مستخدما نفوذه الرسمي والشخصي في هذا السبيل .

٢ ــ ان المادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية ــ البريطانية ، تنص على ما ياتي :

« اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم احكام المادة الثالثة اعلاه ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فورا الى معونته بصفةكونه حليفا ، وذلك دائما وفق احكام المادة التاسعة ادناه ، وفي حالة خطر حرب محدق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

« ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق ، في حالة حرب او خطر حرب محدق، تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية ، في الاراضي العراقية ، جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والموانىء ، والمطارات ، ووسائل المواصلات » .

وقد اكدت الوزارة الحاضرة انها مهتمة بحفظ صلات التحالف مع بريطانيا ، وانها لا تزال ــ كما كانت في الماضي ــ حريصة كل الحرص على تنفيذ المعاهدة نصا وروحا ، وما دامت هذه السياسة هي سياسة الحكومة الحقيقية ، فاني ارى انه

---

(١) اقترح علي ــ نوري السعيد ــ بلباقة ولطف ان اسافر الى الولايات المتحدة الاميركية للاتصال برجالها الرسميين ، وكسب عطف الشعب الامركي على قضية فلسطين ، ولما قلت له ان هناك كثيرا من الموانع تحول دون ذلك تعهد بتذليل تلك الموانع .
(المفتي الحسيني في جريدة « اخبار اليوم » المصرية الصادرة في ٢٦ ــ ١٠ ــ ٩٥٧ م)
وكان المفتي المشار اليه قد احتل مقاما مرموقا لفت نظر وزير امريكا المفوض في بغداد فكتب قائلا :
« اما فيما يتعلق بالمفتي فان تحرياتي تقتضي بانه اكثر الناس احتراما ونفوذا في العراق الان سواء في الدوائر السياسية او الدينية . لقد احرز انصارا كثيرين في سورية وفلسطين وهو الان يحرز نفوذا مشابها في العراق ، ومن ثم فانه في سبيله الى ان يصبح قوة يجب ان يعمل لها حسابا في العالم العربي»
ــ لوكازهير زوير « المانية الهتلرية والعالم العربي » ص ١١٠

بينما تقوم الوزارة بما يقتضي لايجاد التفاهم الحقيقي بين الحليفتين من جهة، ولحل قضيتي فلسطين وسوريا بالتضافر مع الوفد من الجهة الثانية ، ينبغي توجيه الرأي العام العراقي نحو هذه السياسة بواسطة الصحف والاذاعة ، واجتناب اي عمل من شانه ان يثير الشك حول محافظة العراق على عهوده ووعوده ، بالنظر الى ما في ذلك من اضرار قد لا تقدر عواقبها لاول وهلة .

٣ ـ لقد اشرت في مقدمة كتابي هذا الى اهمية التضامن والصراحة ، واثرهما في نجاح الوزارة في اعمالها . ولما كنت اعتقد بانه لا يتيسر لنا التغلب على المشاكل التي تعترضنا ، والمضي في عملنا بنجاح ، الا بايجاد تضامن حقيقي تام ، فانني ارى من واجبي ان الفت نظر فخامتكم الى ضرورة الاهتمام بايجاد هذا التضامن المنشود (١) .

اني مرسل نسخة من كتابي هذا الى رئاسة الديوان الملكي ، لعرضها على صاحب السمو الملكي الوصي على العرش .

تفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي المخلص : نوري السعيد

موقف سمو الوصي

لم يمض اسبوعان على المراسلات ، التي اثبتنا بعض نصوصها ، حتى رأى الامير عبد الاله ان يقف على جلية الامر بنفسه ، فاستدعى الهيئة الوزارية الى البلاط الملكي في يوم ١٧ كانون الاول ١٩٤٠م ، والمح الى انه سمع بعدم وجود تآزر بين الوزراء ، وانه يرى ضرورة اعادة النظر في الموقف الوزاري ، فانكر الوزراء وجود اي خلاف بين اعضاء الوزارة ، ما سوى وزير الخارجية .

وعاد الوزراء الى ديوان الرئاسة ، وما كادوا يعقدون جلستهم لدرس قضايا المملكة وفق منهاج سبق اعداده كالعادة ، حتى كان السيد عبد القادر الكيلاني رئيس الديوان الملكي ، قد لحق بهم ، وطلب مقابلة رئيس الحكومة ، فلما خرج اليه، بلغه رئيس الديوان : ان سمو الوصي اوفده ليطلب استقالة الوزارة « بناء على عدم وجود التضامن الوزاري اللازم ، ولئلا يحرجونه مع الانكليز » .

ورجع الرئيس الى زملائه ليبلغهم ارادة الوصي ، فانتقل الحديث فجاة من البحث في جدول اعمال الجلسة ، الى بحث نصوص الدستور ، والصلاحيات المثبتة فيه ، وخلص الوزراء في درسهم وبحثهم الى حقيقة تاريخية ، وهي :

---

(١) في نهاية تشرين الثاني ، اصدرت الحكومة البريطانية تعليماتها الى سفيرها في العراق السر بازل نيوتن ان يلح على الوصي كي يستقيل نوري السعيد من وزارة رشيد عالي الكيلاني ، وينتهز الوصي هذه الفرصة ليقيل الوزارة ، ولتاتي الى الحكم وزارة اخرى برئاسة رئيس وزراء اكثر صداقة وولاء لبريطانية من الكيلاني ، لكن الوصي ونوري كانا يحسبان حساب نفوذ المتطرفين في الحكم ، ولا سيما نفوذ صلاح الدين الصباغ الذي كان آمر القوة العسكرية المرابطة في بغداد ، لهذا بقيا يسايران الامور اهـ. (من كتاب «الشرق الاوسط في الحرب» لجورج كيرك ، ص ٦٣)

« ان العراق كان يرى العرش دائما الى جانب الشعب ، ساعة احتدام الخطر، وتازم الموقف ، وقد سبق ان حدثت ازمة دستورية مماثلة لهذه الازمة العاصفةالآن، بين وزارة السيد توفيق السويدي ، والمغفور له الملك فيصل الاول في سنة ١٩٢٩م، فعولجت على اساس صيانة الدستور ، وكرامة السيادة الشعبية » .

وتقرر ان يذهب كل من رئيس الوزراء رشيد عالي ، ووزير المالية ناجي السويدي ، ووزير الدفاع طه الهاشمي لمقابلة الوصي . وعرض ذلك على سموه .

يقول الوصي ، في خطابه المذاع من بغداد يوم ١٤ تموز ١٩٤١ بعد فشل حركة ايار من هذه السنة وتشتت شمل القائمين بها ، واحتلال الانكليز العراق ، وعودة الامير على اسنة حرابهم ، يقول :

« ولما تاكدنا من صعوبة ايجاد التضامن الوزاري ، اقترحت ان تفسح وزارة رشيد عالي المجال لتاليف وزارة متجانسة ، فجاءني وفد من الوزارة مؤلف من رشيد عالي ، وناجي السويدي ، وطه الهاشمي ، واخبروني بانهم يرغبون بالاشارة الى ان اقتراحي في صدد استقالة الوزارة غير دستوري . فأجبتهم باني لست بالذي يريد ان يقيل الوزارة على صورة غير دستورية ، ولكني ارى ان بقاء مقدرات البلاد بايدي وزارة غير متجانسة ، يتسع شق الخلاف بين اعضائها يوما بعد يوم ، امر لا يتفق ومصلحة البلاد . ثم اوضحت لهم : اننا جميعا يجب ان نسعى لخدمة هذا الوطن ، وفق تقاليده القومية ، ونستهدف تامين مصالحه ، والمحافظة على دستوره ، فاذا كانت الوزارة – خلافا لرايي – لا ترى من المصلحة ان تتنحى عن الحكم ، وليس لي حق دستوري في اقالتها (١) فانني بصفتي غير مسؤول دستوريا (٢) اترك للوزراء تقرير موقفهم ، لافتا نظرهم الى ان تبعة الحوادث التي يحتمل ان تنشا عن هذا الاصرار ، واقعة على عواتقهم » (٣) .

« وعندها اشارت الحكومة البريطانية على الوصي باقالة الوزارة درءا لما يخشى من اشتداد الازمة بين الدولتين العراقية والبريطانية . غير انه لم يلبث ان اتضح عزم رشيد عالي على البقاء على راس الحكم مستندا الى ما تم بينه وبين الضباط الاربعة من تفاهم في هذا الصدد » (٤) .

تصريح لرئيس الوزراء

وفي اثناء مقابلة الوفد الوزاري لسمو الوصي ، تقرر ان يلقي رئيس الوزراء ، في اول فرصة سانحة ، تصريحا يطمن الحكومة البريطانية ، ويزيل شكوكها في الوزارة

---

(١) « وللملك عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة ان يقيل رئيس الوزراء » .
— هكذا عدل القانون الاساسي العراقي بعد هذه الحوادث بعامين —

(٢) « الملك مصون وغير مسؤول » هذا هو نص المادة الـ٢٥ من القانون الاساسي العراقي

(٣) خطاب صاحب السمو الامير عبد الاله ص (٦) مطبعة الحكومة بغداد ١٩٤١ م .

(٤) الدكتور زكي صالح في « مقدمة في دراسة العراق المعاصر » ص ١١١ .

القائمة . فاجتمع في دار المفتي الحاج محمد امين الحسيني كل من الرئيس الكيلاني، ومحمد يونس السبعاوي ، والعقداء الاربعة ، حيث وضعت صيغة التصريح المنتظر، وفيه تأكيد على خدمة الاماني الوطنية ، وما تنطوي عليه هذه الكلمة من تحقيق قضيتي فلسطين وسورية ، فلما اجتمعت لجنة الامور المالية في المجلس النيابي في يوم ٢١ كانون الاول ١٩٤٠م ، لمناقشة ميزانية وزارة الخارجية ، صرح الرئيس الكيلاني بما يلي ، دون ان يكون وزير الخارجية ، نوري السعيد حاضرا هذه الجلسة :

« ان العالم يجتاز ظروفا عصيبة ، وتهب فيه زوابع شديدة ، من شانها ان تزعزع اقوى الامم ، واكثرها منعة ورسوخا في الحكم ، فلا شك والحالة هذه ، ان تكون مهمة الامم الصغيرة ، ولا سيما الحديثة منها ، شاقة وعسيرة جدا . وان تدبير امورها ، وسط هذا الاضطراب العالمي العظيم ، يتطلب مزيد الحكمة والاخلاص من المسؤولين ، والتضامن والاتحاد من ابناء الشعب ، اذ بدون ذلك لا يمكن ان تصل سفينة البلاد الى ساحل السلامة .

اما الاسس التي تقوم عليها سياستنا الخارجية ، والتي تهدينا الى الطريق القويمة ، التي يجب أن نسلكها في هذه الظروف العالمية الرهيبة ، فهي ثلاثة : ـ

اولا : المحافظة على سلامة البلاد ، وعدم توريطها في اي عمل من شانه ان يجرها الى شرور هذه الحرب ، وبذل اقصى الجهود في سبيل استمرار الهدوء الذي تتمتع به البلاد ، بالرغم من وجود هذه المعركة الدولية الهائلة ، ليتمكن ابناء الشعب من الدوام في اعمالهم المثمرة المفيدة لهم ولمجتمعهم ، ومن تهيئة كل قواهم لخدمة وطنهم ، والذود عن كيانه ، فيما اذا اراد ان يمسه احد .

ثانيا : الاستمرار على اداء الرسالة القومية ، التي اخذ العراق على عاتقه تحقيقها ، لا سيما وان العراق ، وهو من الدول العربية التي تمتعت بنعمة الاستقلال، في وضع يستطيع معه التعبير عن تلك الاماني القومية وملاحقتها .

ثالثا : القيام بتعهداتنا الدولية كمعاهدة الحلف العربي ، وميثاق عدم الاعتداء الذي يربطنا بجيراننا .

واما علاقاتنا مع حليفتنا بريطانيا العظمى ، فهي كما تعلمون مبنية على معاهدة التحالف المنعقدة بيننا ، ونحن كنا ولا زلنا متمسكين بتنفيذها نصا وروحا ، ودائبين على توثيق عرى الصداقة بيننا على اساس المنافع المتبادلة ، كما ان علاقاتنا الودية سائرة في ازدياد مع الدول المتحابة لنا .

فانا وزملائي ، قد اخذنا على عواتقنا السير على ضوء هذه الاسس الثلاثة بكل امانة واخلاص . ولا ريب في ان الحدود التي تتلاقى عندها هذه الاسس ، تتطلب منا مزيد الانتباه ، وقوة الاعصاب ، فيجب ان لا نتأثر بشتى الدعايات، خاصة وان الامم المختلفة ، تحاول في كفاحها الحاضر ، ان تستغل جميع القوى العالمية ، وتحشدها لمصالحها ، والعراق بحكم مركزه الخطير ، أول ما تتجه اليه الانظار ، فواجبنا

الرئيسي هو معرفة طريقنا الصحيح ، الذي يجب ان نسير فيه وسط هـذا البحر المضطرب ، لتصل الامة الى بر السلامة محققة امانيها السامية .

غير انه لا بد لي ان اوضح بأن العراق كدولة مستقلة ، عليه ان ينشد في كل تصرفاته مصالحه الوطنية ، وامانيه القومية ، فينبغي ان لا ينجرف وراء ما لا يلتئم وهذه المصالح والاماني .

واحب في هذه الفرصة ان اشكر مختلف رجال الامة وابنائها ، الذين شدوا ازر الحكومة ، وقاموا بواجبهم الوطني ، واتمنى في الختام ان ياخذ الباري بأيدينا،ويلهمنا الصواب في هذه المرحلة التاريخية لنواصل السير في سبيل اهدافنا العالية في ظل مليكنا المحبوب وتحت رعاية وصيه الكريم » اهـ .

اثر هـذا التصريح

وقد قوبل هذا التصريح بارتياح عظيم ، وظن النـاس ان الازمة القائمة بين الوزارة العراقية والسفارة البريطانية قد انتهت بصدوره ، فامطر الزعماء، والسراة، رئيس الوزارة الكيلانيـة وابلا من برقيات التمجيد ، والتأييد ، وعـاد الامل بعد القنوط ، والرجاء بعد اليأس ، وبدأ تعاون وثيق بين الرئيس الكيلاني ، وبين «الكتلة العسكرية » في الجيش العراقي ، كان للمفتي السيد محمد امين الحسيني الاثر البارز فيه (١) .

ولما كان الكيلاني يتمتع بزعامة شعبية يدعمها اشخاص بارزون في الشمـال ، وفي الفرات الاوسط ، فقد زاد هذا التعاون زعامته المذكورة قوة ونفوذا .

تبدل في الوزارة البريطانية

استقال اللورد هاليفكس وزير الخارجية البريطانية ، في العشرة الثالثة من شهر كانون الاول ، سنة ١٩٤٠م ، وحل محله المستر انطوني ايدن في تقلد المنصب المذكور ، وفي اثناء مقابلة التعارف التي تمت بين القائم باعمـال وزير العراق المفوض بلندن ، وبين وزير الخارجية الجديد ، جرى حديث العلاقات بين العراق وبريطانيا. وكان العراق يشكو من قلة الدولارات الامريكية المتيسرة لديه ، ليتدارك حاجاته من الاسواق الامريكية ، بعد ان سدت في وجهه الاسواق الانكليزية بفعل الحرب، فانتهز

---

(١) كان العقيدان فهمي سعيد ، وكامل شبيب ، قد زارا وزير الخارجية نوري السعيد ، في داره ، وطلبا اليه ان يلتزم بالعمل على تسليح الجيش العراقي ، وحمل الانكليز على اعطاء تصريح يؤمن حقوق العرب في فلسطين . فاجاب نوري باشا انه لا يستطيع ـ كرجل دولـة ـ ان يلتزم بحمل الانكليز على التسليم بهذين المطلبين ، بالنظر لما يعرفه من موقف بريطانيا في ذلك الوقت . فقال العقيـد فهمي سعيد « انه واخوانه لا يستطيعون الاعتماد عليه في مثل هذه الحالة » وبذلك حل التباعد محـل التقارب بين نوري السعيد والعقداء الاربعة .

القائم باعمال المفوضية العراقية هذه الفرصة ، وسال المستر ايدن ان يسرع لمساعدة العراق بتخصيص مقدار من الدولارات ، فرد عليه الوزير البريطاني بما يلي :

ان مقدار ما لدينا من الدولارات محدود جدا ، وان قيمتها لنا عظيمة للغاية ، فاستخدامها والحالة هذه ، يجب ان يكون قبل كل شيء لما نحتاج اليه من الاسلحة، وما يحتاجه اصدقاؤنا الموالون ، كاليونان ، والاتراك ، والمصريين ، الا انه لسوءالحظ لقد كان في موقف العراق اخيرا كثيرا مما يدعو الى عدم الارتياح ، فاذا تبدل موقف العراق ، واظهر لنا ما يحق لنا ان نتوقعه من الصداقة الحقيقية والتعاون بولاء ، فباستطاعتنا عندئذ النظر في امر تخصيص مقدار منها له ، والى ان يحصل ذلك لا يمكن اعطاء اي امل بامكان حصول العراق على دولارات مما يوجد لدينا للاغراض التي يحتاج اليها » . اهـ .

« اما السفير البريطاني – في بغداد – فقد قطع صلته بالوزارة ورئاستها ، ولم يعد يراجعها ، واخذ يتصل بالوصي مباشرة خلافا للقوانين والتقاليد الدولية » (١) .

احقيقة ام تمويه ؟

وفي جلسة مجلس الاعيان المنعقدة في يوم ٤ كانون الثاني سنة ١٩٤١م ، أثير موضوع السياسة الخارجية ، وموقف وزير الخارجية منها ، بالسؤال التالي :

سماحة رئيس مجلس الاعيان المحترم

ارجو توجيه سؤالي التالي الى فخامة رئيس الوزراء ليجيب عليه شفهيا أمام المجلس العالي : بمناسبة الايضاح الذي ادلى به فخامة رئيس الوزراء في اللجنةالمالية لمجلس النواب ، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، وما احدثه من لغط وتأويل من قبل دعاة السوء ، لا سيما ما حصل من عدم حضور الوزير المسؤول ، أثناء القائه ، رغم الرغبة الشديدة التي ابديت في ضرورة حضوره ، ارجو ايضاح ما يلي :

١ – هل طلب الى العراق القيام بأعمال اكثر مما تحتمه معاهدة التحالف العراقية – الانكليزية ، مما قد يجرنا الى الاشتباك في الحرب ؟

٢ – هل ان عدم حضور الوزير المسؤول ناشيء عن اختلاف نظر في السياسة الخارجية المتبعة ؟

١٩٤١/١/٤م   جميل المدفعي   عضو مجلس الاعيان

رئيس الوزراء – رشيد عالي الكيلاني – جوابا على سؤال فخامة العين المحترم اقول : ان باستطاعتي ان اجيب عليه الآن اذا رغب فخامته . كما ان بالامكان ان يكون الجواب في جلسة اخرى اذا رغب في تبليغ السؤال حسب الاصول . واذا سمح بالجواب عليه الآن فالجواب بسيط .

---

(١) كتاب « فرسان العروبة في العراق » ص ٢٨٠ .

الفقرتان جوابهما النفي : اذ ليس هناك تكليف من قبل الحليفة اكثر مما هو في المعاهدة ، كما انه لا يوجد اختلاف في وجهة النظر بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية فيما يخص السياسة الخارجية المتبعة .

جميل المدفعي ـ اني لاشكر فخامة رئيس الوزراء على جوابه هذا . وفي الحقيقة ان كلا منا يرغب في ان لا يحصل اي اختلاف بين الوزراء ، ولا سيما فيما يخص السياسة الخارجية ، لان سياستنا الخارجية فيما يتعلق بحليفتنا بريطانيا ، هي سياستنا التقليدية التي بني عليها استقلال العراق وكيانه ، مما يحتم علينا ضرورة التمسك بها ، نظرا الى ما تتطلبه مصلحتنا العامة من النواحي الجغرافية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والسياسية . فهذه المصالح العراقية هي التي جعلت للعراق سياسة تقليدية يجب ان نكون مرتبطين ومقيدين بها كل الارتباط والتقييد ، ويجب ان لا تجرنا بعض الاقوال او بعض النشريات المغرضة الى ما لا يتفق ومصلحة العراق .

سادتي : العراق مستقل كل الاستقلال ، وقد حصل على استقلاله هذا يوم كان الانكليز على اشد قوتهم ، وذلك بعوامل ثلاث :

الاول ـ التضحيات والدماء التي سفكت في الثورة العراقية التي استمدت حياتها من روح الثورة العربية الكبرى .

الثاني ـ شخصية فيصل (رحمه الله) العظيمة ، ومساعدة الرجال الذين التفوا حوله في تلك الايام العصيبة ، ومعرفتهم كيفية الاستفادة من هذه التضحيات، واستغلالهم اياها لمصلحة العراق .

الثالث ـ ويجب ان نقول ذلك بصراحة : النبل وعلو الخلق السياسي الانكليزي الذي قدر جدارة العراق للاستقلال ، وكفاءته بان يأخذ حقوقه الطبيعية ، والتي برهن العراق على مقدرته واهليته لها .

وعليه فكل سياسة خارجة عن هذه السياسة ، لا تتفق ومصلحة العراق . كما انه يجب ان لا تسجل على العراق . وكل رجل يشتغل ضد سياستنا التقليدية هذه، لا يعبر الا عن شخصه ورايه الخاص ، والعراق لا يعترف بمثل هذه السياسة مطلقا.

على العراق واجبات قومية قام وسيقوم بتاديتها بدون حاجة الى من يسوقه اليها . والرجل القدير الحاذق هو الذي ينقذ اخاه من الغرق دون ان يعرض نفسه للغرق معه . أقول هذا مع شكري لفخامة رئيس الوزراء لما اوضحه بأن ليس هناك تكليف اكثر مما تحتمه المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، مما قد تجرنا الى الاشتباك في الحرب ، وان الاتفاق وثيق بين اعضاء الوزارة نفسها (1) .

---

(1) محاضر مجلس الاعيان : ص ٤٢ ـ ٤٣ من اجتماع ١٩٤٠/١٩٤١ م.

لما بعث الوصي ، رئيس ديوانه الى رئيس الوزراء لتكليفه بتقديم استقالة وزارته ، اقترح وزير الدفاع العميد الهاشمي ، ان يستقيل وزيران او اكثر من مناصبهم الوزارية ، عسى ان تخفف هذه الاستقالة من حدة الازمة (١) ، ولما كان قد شاع في الاسواق ، وذاع بين الناس ان خلافا عظيما ناشب بين السيد نوري السعيد وزير الخارجية ، وزميله السيد ناجي شوكت وزير العدلية ، وان الاول كان مندفعا في تأييد وجهة النظر البريطانية ، والثاني لا يرى اية مصلحة في تأييد وجهة النظر المذكورة ، فقد ارتؤي ان يستقيل الوزيران المشار اليهما معا ، فقدم السيد نوري السعيد كتاب استقالته في التاسع عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤١م ، وهذا نصه :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء

اشارة الى كتابي الى فخامتكم المؤرخ في ١٥ كانون الاول ١٩٤٠م

نوّهت في كتابي المشار اليه في اعلاه بأهمية التضامن التام بين اعضاء الوزارة للنجاح في مهمتها ، والتغلب على المشاكل التي تعترضها ، ولفت نظر فخامتكم في الفقرة ٣ من الكتاب المذكور الى ضرورة ايجاد هذا التضامن .

ولما كنت اشعر بأن التضامن المنشود لم يؤمن حتى الآن ، فانني ارفع استقالتي من منصب وزير الخارجية الى فخامتكم ، راجيا التوسط لدى صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش في قبولها ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام سيدي .

بغداد في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٤١م		نوري السعيد ــ وزير الخارجية

ولما رفع رئيس الوزراء الارادة الملكية بقبول هذه الاستقالة الى الوصي للتوقيع عليها ، انقطع الوصي عن الدوام في البلاط الملكي اعتبارا من هذا التاريخ ، بعد ان رفض التوقيع عليها ، فقصد العميد الهاشمي السيد ناجي شوكت ، وذكره بضرورة تقديم استقالته ، فلم ير وزير العدلية بدأ من الانسحاب من الوزارة ، فرفع كتاب استقالته التالي :

---

(٢) « وقبل سفري الى مصيف صلاح الدين في يوم ١٠ كانون الثاني ١٩٤١ م ، اجتمعت برشيد عالي، وبينت له ضرورة تخفيف الازمة ، ورجوته ان يستعد لاجراء تصحيح بسيط ، وذلك بانسحابه من رئاسة الوزارة ، وبقائه في الداخلية ، على ان يتولى ناجي السويدي الرئاسة ، وهو من زملائنا الذين اظهروا وطنية ، وان اخلاصه في اعماله في وزارة المالية ، ومواقفه المتعددة في مجلس الوزراء معلومة . فالوزارة تستمر على خطتها ولا تضطر للتبديل .. فلم يبد رشيد اعتراضا على اقتراحي هذا ، بيد اني لاحظت انه اشمئز منه ، ثم علمت انه اتصل بناجي شوكت فلم يشجعه ، واظهر تخوفه من ناجي السويدي . وكان قد شاع قبل ذلك ان توفيق السويدي اجتمع بالسفير ، ورشح اخاه للرئاسة فارتاح السفير لذلك » اهـ . (مذكرات طه الهاشمي ، ص ٢٧١)

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

نظرا للاسباب التي لا تخفى على فخامتكم ، ورغبة في أن يساعدكم انسحابي من الوزارة على تذليل الصعوبات في معالجة الموقف الراهن بحكمتكم ووطنيتكم، وقياما بأداء واجب مهما كان ضئيلا لخدمة البلاد ، ارفع استقالتي لفخامتكم لتتفضلوا بعرضها على صاحب السمو الوصي المعظم .

هذا واتمنى لفخامتكم التوفيق لخدمة البلاد ، شاكرا لكم ثقتكم طيلة اشتراكي معكم في المسؤولية وارجو قبول فائق احترامي .

بغداد ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١م　　　　ناجي شوكت ـ وزير العدلية

ولما تقدم رئيس الوزراء بالارادة الملكية الناطقة بقبول هذه الاستقالة ، رفض الوصي التوقيع عليها ، وهدد بالانسحاب من منصب الوصاية ومغادرة البلاد ، فتدخل العقيدان : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد في الامر ، وحملا سموه على ضرورة قبول الاستقالتين معا فقبلهما ، وعندئذ وجه الرئيس الكيلاني الى وزير عدليته هذا الكتاب :

صاحب الفخامة السيد ناجي شوكت المحترم الرقم ٢٨١ التاريخ ١٩٤١/١/٢٧م

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ في ١٩٤١/١/٢٥م

يؤسفني جدا ان اضطر لرفع استقالتكم الى صاحب السمو الوصي المعظم ، وتبليغكم بقبولها . مقدرا كل التقدير المؤازرة الثمينة ، والخدمات القيمة التي اسديتموها طيلة اشتراككم معي في المسؤولية . واني انتهز هذه الفرصة لاعرب لكم عن خالص شكري ، وكبير امتناني لما ابديتموه من روح الاخلاص والتفاني لخدمة البلاد . راجيا أن تكون روابط الاخوة التي تربطنا جميعا باقية على الدوام واقبلوا فائق احترامي .

رئيس الوزراء ـ رشيد عالي

ثم صدرت ارادة ملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير المالية السيد ناجي السويدي ، واسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير الاشغال والمواصلات السيد عمر نظمي .

تدخل الكتلة العسكرية

كان المفروض ، في حالة قبول استقالة وزيري الخارجية والعدلية ، ان تنتهي الازمة . ولا يخفى ان مركز الرئيس الكيلاني في تلك الظروف جعله يعتقد ـ لما يتمتع به من زعامة شعبية ، وتعضيد من الكتلة العسكرية ـ بانه في وضع من يشعر بانه قد ضحى بالكثير في سبيل حل الازمة ، ولكن الامر لم يقتصر عند هذا الحد ، اذ اتضح ان في النية حمل الكيلاني نفسه على ترك الوزارة ، وتمهيدا لتحقيق هذه النية ، فقد

قيل ان هذه الاستقالة لا تعني تنحية الكيلاني عن الحكم ، ولا اسناد رئاسة الوزارة الى شخص يعتبر من خصوم الكيلاني ، او خصوم الكتلة العسكرية ، بل قيل ان في النية اسناد هذه الرئاسة الى وزير المالية في الوزارة الكيلانية ، وهو يومئذ ناجي السويدي ، على ان يشغل الكيلاني منصب وزارة الداخلية في الوزارة الجديدة ، ولا ريب ان معارضة هذه الفكرة كانت حرية لان تشعر السويدي شخصيا بعدم الاطمئنان اليه .

وكان توفيق ، شقيق ناجي السويدي ، كثير الاتصال باقطاب السفارة البريطانية وكثير الالحاح على ان يحل اخوه ناجي السويدي محل السيد الكيلاني في منصب رئاسة الوزارة ، ليكون السيد الكيلاني وزير داخليته ، وهذا ما كان يستفز الكتلة العسكرية ويحملها على رفضه رفضا باتا ، وان يطلب الى العميد الهاشمي تبوء مقام الرئاسة .

وبعد ان اخذت الاشاعات حول هذه الحلول تدور في الاوساط ، راى العقيد صلاح الدين الصباغ « الذي كان يتمتع بين زملائه العقداء بزعامة نسبية ، وليس برئاسة تمنحه حق البت النهائي » راى معالجة الامور بتؤدة ، والرجوع الى الكيلاني لمعرفة مدى استعداده لتكوين وزارة جديدة برئاسة وزير ماليته ناجي السويدي ، ويكون فيها كوزير للداخلية .

وكان مما يتحدث به العقيد صلاح الدين في دراسة هذا الموقف ، ان الامر قد ينجر الى التصادم مع الانكليز ، وان مثل هذا التصادم لا يمكن الاطمئنان الى المجازفة به ، ما لم يتضح موقف تركية من بريطانية في الحرب العالمية الطاحنة ، لان تركية تقف حاجزا بين العراق وبين اوروبا ، وفي مقدورها عرقلة نجدة العراق ومساعدته من قبل الالمان ، غير ان السيد يونس السبعاوي كان يرى ان التسليم بتنحية الكيلاني من الرئاسة ، وتكوين وزارة برئاسة السويدي ، وجعل الكيلاني ، وزيرا للداخلية في الوزارة السويدية ، ان ذلك يعني التسليم بالتدخل في تكوين الوزارات ، وهو مبدأ خطر يجب ان يوضع له حد حالا ، وانه ليس من الحق احراج الرئيس الكيلاني بالاختيار بين البقاء في الحكم او الاستقالة ، بل ان من واجب الكتلة العسكرية ان تبدي للكيلاني تأييدها لضمان بقائه على رئاسة الحكم (١) .

احراج موقف الوزارة

على ان الوصي لم يطمئن الى هذه النتيجة ، فصار يمتنع عن توقيع القوانين والانظمة وسائر الارادات الملكية (٢) وارسل خبرا مع وزير المواصلات السيد عمر

---

(١) « وفي مثل هذا الوقت اخذ يونس السبعاوي يحرض الضباط ويشجعهم على تشديد الازمة » .
ـ طه الهاشمي في يومياته ـ

(٢) يقول العميد الركن طه الهاشمي في يومياته : ان رشيد عالي الكيلاني هو الذي شجع الامير عبد الاله على هذا الضرب من شل يد الحكومة ، فانه ـ اي رشيد ـ حين كان رئيسا للديوان الملكي ، كان يقترح على الامير الامساك عن تصديق بعض التشريعات والارادات التي لا تلائم ذوقه ، فاستعمل الوصي السلاح نفسه مع السيد الكيلاني وللتاريخ ان يسجل .

نظمي ، مفاده ان الوزارة اذا لم تستقل حتى ظهر اليوم التالي ، فان سموه سينسحب من الحكم . وفي الوقت نفسه صار يحرض بعض الوزراء على تقديم استقالاتهم من مناصبهم فراداً .

فعقد مجلس الوزراء جلسة خطيرة في السادس والعشرين من هذا الشهر ، وبعد ان استعرض الموقف العام من نواحيه المختلفة ، قرر الوزراء ـ فيما عدا وزير الشؤون الاجتماعية السيد رؤوف البحراني ـ وجوب الاستقالة ، املا في تخليص البلاد من ازمة لا يعرف خطرها الا الله . اما رئيس الوزراء فقال انه يحتفظ برأيه حتى يتصل بالمراجع المختصة ، ويذاكرها في الامر ، فلما انفض المجلس المذكور ، رفع وزير الدفاع العميد الركن طه الهاشمي كتاب استقالته وهو :

الى صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم :

يعلم فخامتكم اني تقدمت ببعض الحلول لتخفيف الازمة ، ويظهر ان الامور بلغت الى درجة من التعقد ، اصبح معها الحل الاخير ايضا لا يفيد ، فلذلك رايت من واجبي ان ارفع لفخامتكم استقالتي ، وعندما ارجو من فخامتكم قبولها ، اشكر ما لقيته منكم من مساعدة وعطف ، واتمنى لكم التوفيق والنجاح ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

بغداد في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١م　　　　المخلص ـ طه الهاشمي (١)

واعقبه وزير المعارف السيد صادق البصام ، فرفع كتاب استقالته وهو :

فخامة رئيس الوزراء المحترم :

تأييدا لما عرضته على مجلس الوزراء الموقر في جلسته المنعقدة صباح اليوم ، ارجو التفضل بتسجيل استقالتي ، ولفخامتكم مزيد الشكر والاحترام .

بغداد ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١م　　　　وزير المعارف ـ صادق البصام

وقد احتفظ رئيس الوزراء بهاتين الاستقالتين ، ولم يستصدر الارادة الملكية بقبولهما .

يقول الوصي في ص ٨ ـ ١١ من خطابه التاريخي الذي المعنا اليه آنفا :
« ولما كنت معتقدا بان استمرار الحالة على تلك الصورة مضر بمصالح البلاد ، ومخالف للدستور ، فقد استدعيت رئيس اركان الجيش ، ومدير الشرطة العام ، وأوضحت لهما الموقف ، وبينت لهما عدم شرعية وزارة رشيد عالي ، واوصيتهما

---

(١) يعتقد السيد الكيلاني بان الامير عبد الاله وعد العميد الهاشمي باسناد منصب رئاسة الوزراء اليه ، في حالة انسحابه من الوزارة الكيلانية الثالثة لاحراجها ، وهو مما صرح به لنا اكثر من مرة ، واثبته في مذكراته التي ما تزال مخطوطة .

بعدم اطاعة الاوامر التي قد تصدر اليهما خلافا للقوانين المرعية والدستور (١) «ثم» انصرفت الى الاتصال ببعض رجالات المملكة واعيانها للتداول في الموقف الراهن ، والتعاون على حل الازمة الناشئة من عدم استقالة رشيد عالي ، وبقائه في الوزارة بصورة مخالفة صراحة لاحكام الدستور ، وبينما كنا منهمكين في هذا الامر ، خبرت بان ... العقيد محمود سلمان يرغب في مقابلتي ، ولما اذنت له بالمقابلة ، اخبرني بانه جاء مندوبا عن الجيش ... ليخبرني بانهم يرغبون في بقاء السيد رشيد عالي في منصب رئاسة الوزارة ، مهما كلف الامر ، فنبهته فورا الى ان القوانين المرعية تحظر على الضباط التدخل في الشؤون السياسية ، ولفت نظره الى ان اختيار شخص رئيس الوزراء حق من حقوقي الدستورية ، والى انني بعد المداولة مع رئيسي مجلسي الاعيان والنواب ، وبعض رجالات البلد ، ساع لان اختار لمنصب رئاسة الوزارة الشخص الذي تتطلبه مصلحة البلاد فانصرف ... وقد جاءني العقيد محمود سلمان بعد ذلك ، وابلغني بان العقداء الاربعة مصرون على طلبهم ، وبناء على هذا فقد طلبتهم الى قصري لاقناعهم بان الطلب خارج عن اختصاصهم ، فدخلت عليهم ، وأوضحت لهم حقيقة الموقف من الوجهة الدستورية ، ومن جهة المصلحة العامة .. ونصحتهم بأن ينصرفوا الى الاهتمام بواجباتهم العسكرية وبان لا يدعوا للنزق سبيلا الى التغلب عليهم ، وقد كان رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، موجودا في الغرفة التي قابلتهم فيها ، ولما غادرت الغرفة ظل معهم ، فاخبروه بانهم مصرون على طلبهم في بقاء رشيد عالي على راس وزارة ولو كانت غير دستورية ، وان ادى ذلك الى انسحابي من الوصاية على العرش . وقد حاول ان يتوسط في الامر فذهب واياهم الى السيد رشيد عالي ، أملا في الوصول الى حل للازمة ، والخروج من هذا المازق الحرج ، ولكنه لم يلبث ان عاد ومعه العقيد محمود سلمان ، واشار علي بان اتلافى ما قد يلحق بالبلاد من ضرر ، وذلك بمجاراتهم (٢) ريثما يتيسر الوقت الملائم لحل الازمة . ثم اخبرني بان العقيد محمود سلمان قد اتى اليّ بارادة ملكية تقضي بتعيين علي محمود، ويونس السبعاوي ، وزيرين لاقوم بالتوقيع عليها ، ففهمت فورا ان القصد من هذا التعيين ادخال بعض العناصر التي عرفت بتطرفها » اهـ .

ويقول العقيد صلاح الدين الصباغ في كتابه « فرسان العروبة » ص ١٩٣ .

ان السيد الكيلاني استدعاه الى مقر رئاسة الوزراء مساء ٢٧ كانون الثاني ١٩٤١م ، فوجد عنده كلا من العقداء فهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب، ووكيل رئيس اركان الجيش امين زكي ، فقال لهم : « ارجو منكم ان تتوسلوا من

---

(١) يقول صلاح الدين الصباغ في ص ١٧٧ من مذكراته : ان الوصي استدعاه الى قصره وقال لـه مـا نصه :

« يجب ان تماشي الانكليز وتلبي ما يطلبون بلا قيد ولا شرط ، واريد ان لا تتصلوا برشيد عالي رئيس الوزراء ومن يواليه ، انهم مجرمون ووزارته يجب ان تسقط فورا » اهـ .

(٢) لا ينكر ان جميع الساسة الذين حرمهم اتفاق الكيلاني مع الكتلة العسكرية من تحقيق مطامحهم السياسية في تداول الحكم ، عملوا في اقناع سمو الوصي بان القادة يخاصمونه شخصيا .

سموه ليوقع على ارادة بتسمية يونس السبعاوي ، وعلي محمود ، وزيرين بدلا من ناجي شوكت ، ونوري السعيد » .

بارقة امل

والواقع ان الكتلة العسكرية كانت تحسن الظن برئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، وكان الصدر حسن الصلة بالوصي ، فارتأت هذه الكتلة ان تعالج هذه الازمة على اساس السابقة الدستورية ، التي حصلت في عهد وزارة حكمة سليمان في حزيران ١٩٣٧م ، وقبول استقالة الوزراء واحدا بعد واحد ، وعند قبول كل استقالة، يعين وزير جديد ليحل محل الوزير المستقيل (١) وتراجع الكتلة لاستصدار الارادة الملكية ، وقد نجح الصدر فعلا في اقناع الوصي باصدار الارادات الملكية الخاصة بتعيين الوزراء الجدد ، ولكنه في الوقت نفسه كان يشير على سموه باتباع هذه السياسة مؤقتا لمعالجة الموقف الآني . وعلى هذا الاساس صدرت الارادة الملكية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤١م بتعيين علي محمود الشيخ علي وزيرا للعدلية ، ويونس السبعاوي وزيرا للاقتصاد (٢) .

وفي يوم ٢٩ من هذا الشهر ، رفع وزير المالية ناجي السويدي ، كتاب استقالته وهو :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء الافخم ،

بناء على انسحاب بعض الزملاء من موقع المسؤولية ، وخاصة منهم الذوات الذين تم الائتلاف بيننا وبينهم ، ووقعنا معهم على وثيقة التضامن ، ارى ان مهمتي قد انتهت واصبح انسحابي واجبا ، كما تقرر في الجلسة الوزارية التي انعقدت في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١م ، وعليه ارجو من فخامتكم ان تتفضلوا بتاييد استقالتي وتنفيذها ، مع قبول جزيل شكري لقاء اللطف الذي لقيته منكم ، والمعونة التي أسديتموها الي طيلة المدة التي قضيتها برفاقتكم .

وفي الختام ابتهل الى الله تعالى ان يسدد خطواتكم ، ويمدكم بمعونته لتسهيل المهمة الملقاة على عاتقكم ، ويوفقكم لما فيه صيانة حقوق البلاد ، وهدوء وراحة العباد آمين .

بغداد ٢٩ كانون الثاني ١٩٤١م   المخلص وزير المالية ـ ناجي السويدي

---

(١) ان الكيلاني ـ وهو الحقوقي والاستاذ في القانون ـ يعتقد ان استقالة وزير ، او اكثر من الوزارة ، لا يستوجب استقالة رئيس الوزارة . ذلك لان المادة (٢٦) من الدستور تنص على ان الملك يختار رئيس الوزراء فقط ، وليس له حق اختيار الوزراء لان هذا الحق لرئيس الوزراء فهو الذي ينتخب وزراءه ويعرض اسماءهم على الملك لاصدار الارادة الملكية بذلك . وان ما يؤيد هذا الاعتقاد بنظره ، انه عند تأليف اية وزارة يعهد الملك الى شخص بتاليفها ، ولهذا الشخص وحده حق اختيار زملائه في الوزارة بصفة كونه رئيسا شرعيا حسب الدستور . اهـ

(الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ م التحررية ص ٨٢)

(٢) كان وزير الاقتصاد ، السيد محمد أمين زكي قد استقال من منصبه في ١ تموز ١٩٤٠ م ، وتسلم وزير الدفاع طه الهاشمي ، المنصب المذكور بالوكالة في اليوم الثالث من هذا الشهر .

فصدرت الارادة الملكية فورا بقبول هذه الاستقالة ، وبتعيين المحامي محمد علي محمود وزيرا للمالية ، والسيد موسى الشابندر وزيرا للخارجية .

وكان من المقرر ان ينظر رئيس الوزراء في استقالتي وزير الدفاع ، ووزير المعارف ، في يوم ٣٠ كانون الثاني من هذه السنة ، ويعين وزيرين بدلا عنهما ، ولكن حدث ان عقد مجلس النواب جلسته العشرين في هذا اليوم ، فما كاد كاتب المجلس يتلو الارادات الملكية الصادرة بقبول استقالة بعض الوزراء ، وبتعيين غيرهم ، حتى انبرى النواب الموصليون السادة : علي جودة الايوبي ، وابراهيم عطار باشي، وأحمد الجليلي يتساءلون عن اسباب هذه التبدلات الوزارية ، ويطلبون حضور رئيس الوزراء للادلة بما لديه من معلومات (١) .

حشرجة مريض

وكان رئيس الوزراء قد تغيّب عن هذه الجلسة لانشغاله في بعض القضايا الهامة ، فلما حضرها ، ساله رئيس المجلس عما اذا كان لديه ما يقوله ؟ فاجاببالنفي، نفض الجلسة ، وعين يوم السبت الموافق اول شباط ١٩٤١م ، موعدا لانعقاد الجلسة الحادية والعشرين ، فارتأى رئيس الوزراء ان اكثرية المجلس اصبحت متبلبلة ، واعتقدت الوزارة بضرورة « استفتاء الراي العام ، لان الراي العام لا يستفتى الا في مثل هذه الظروف الدقيقة ، ولا سيما ان هذا المجلس لم يجر انتخابه في زمنها ، ولا في مثل هذه الظروف العالمية ، وانما كان قد انتخب في زمن الوزارة السعيدية (الرابعة) وقبل ان تعلن الحرب العالمية » على حد تعبير الكيلاني فيما كتبه الينا ، فنظمت الارادة الملكية التالية :

---

(١) قال علي جودة في ص ٢٧٠ من محضر ١٩٤٠/١٩٤١ م :

« منذ اكثر من شهرين ونحن نسمع بانه توجد ازمة وزارية ، ويوجد خلاف بين رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، ويوجد خلاف في السياسة الخارجية بين رئيس الوزراء والحليفة ، ويوجد خلاف بينه وبين البلاط . وقد سئل الرئيس في اللجنة المالية فانكر ذلك ، وسئل في مجلس الاعيان فانكر ذلك . كل هذا يقع ومجلسكم العالي في موقف المتفرج . ومع الاسف كنا نود ان نفهم ما هذه الخلافات وهل هي خلافات اساسية من السياسة الخارجية ؟ فاذا كانت حقيقة موجودة فكان من الواجب على فخامة رئيس الوزراء ان يحضر للمجلس ويبسط سياسته الخارجية ، اذا يوجد اتجاهات جديدة ، ويجعل مجلسكم العالي والامة على بصيرة من الامور وربما يعاضدونه ... ارجو المجلس العالي ان يسجل بان اشاعات تدور في البلد، كما ان بعض الاستقالات والتعيينات كانت بنتيجة اسباب غير مشروعة » آهـ.

وممن تكلم في هذه الجلسة الشيخ زامل المناع « نائب المنتفق » فقال (ص ٢٧٠ من المحضر)

« سادتي ! انا اشارك فخامة الايوبي في هذا الامر . فقد كان في المجلس وزراء عظام ، وكانوا رؤساء الحكومة واستقالوا ولا نعرف اسباب استقالتهم . وفوق هذا وصينا المندى في بيته ، وما ياتي للبلاط ، ولا نعرف ما هو السبب ؟ ونحن واثقون بالوصي المندى وبمجلس الامة ، ولنا ثقة في الكيلاني ، وبانه خدم الامة اكثر من كل الوزراء القديمين ، ولكن لا ارضى ان يتقول الناس حرصا على الوزارة ، انا صريح . الوصي يطلب منه الاستقالة ولا يستقيل . فرضاء الامة من رضاء الوصي . فاذا كان باستقالته صلاح للامة فارجو ان يستقيل » .

« بما ان الظروف العالمية الحاضرة تستلزم تعاونا اوثق بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية ، وبما ان الوزارة ترى ضرورة استفتاء الراي العام عن خطتها السياسية، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، قرر مجلس الوزراء حل مجلس النواب ، والبدء بانتخاب مجلس جديد ، وذلك وفقا لاحكام المادة ٢٦ من القانون الاساسي » اهـ .

وقد حمل الكيلاني هذه الارادة الى الوصي في « قصر الرحاب » ليوقع عليها ، فاستمهله سموه الى المساء ، فانصرف على ان يعود الى مقابلته ليلا ، ولكن الوصي غادر بغداد (الى الديوانية تخلصا من ضغط رشيد واعوانه من الضباط الذين كانوا في كل مرة يضعون الجيش في الانذار) (١) واتصل من هناك بمتصرف لواء البصرة صالح جبر — وكان مجازا في بغداد — فحضر اليه ، وبمتصرف لواء الموصل تحسين علي ، وبمتصرف لواء الناصرية يوسف ضياء وبمتصرف لواء العمارة ماجد مصطفى، كما اتصل بآمر فرقة كركوك قاسم مقصود ، وطلب اليهم قطع علاقاتهم بحكومة بغداد ، وتلقي الاوامر منه ، وكان نوري السعيد فر الى المحمودية واختفى في مزرعة علي رضا العسكري على جاري عادته عند حدوث كل ازمة .

واجتمع مجلس الوزراء في ديوان الرئاسة مساء هذا اليوم « الخميس ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ م » لدرس الحالة الناشئة عن هذا التطور الخطر ، وحضر الاجتماع كل من السادة : الحاج محمد امين الحسيني ، ومحمد أمين زكي ، ويونس السبعاوي ؛ والعقداء : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، ولم يحضررابعهم العقيد كامل شبيب ، ولا يعلم سبب تغيبه عن رفاقه ، وان اشار الصباغ الى تمارضه في (ص ١٩٧) من مذكراته مخاطبا كامل شبيب « ومتى كان ذلك وقد كنت بالامس سليما ؟ » .

واستطلع الرئيس آراء وزرائه ؛ فاشارت الاكثرية بوجوب اتباع الطرق الدستورية في فض هذا المشكل الجديد ، وذلك بان تجابه الوزارة مجلس النواب في جلسته المقبلة ، فاما ان تحصل على ثقته ؛ او ان يسلب هذه الثقة منها ، وخالف وزير الاقتصاد محمد يونس السبعاوي ذلك ، وقال بوجوب منع المجلس من عقد اجتماعه المرتقب ، والاستمرار في المقاومة والصمود مهما كلف الامر . اما رئيس الوزراء السيد رشيد عالي ، فانه احب ان يستطلع آراء العقداء الحاضرين في الامر. فأجمع هؤلاء على ثقتهم بالوزارة ، وقالوا : انهم على استعداد لتنفيذ كل ما يتقرر . ولكن لوحظ في الوقت نفسه ان التجاء الوصي الى الديوانية ، قد تكون فيه محاولة لجر الفرقة الرابعة بقيادة امير اللواء الركن ، ابراهيم الراوي ، الى جانب سموه فينقسم الجيش على نفسه .

---

(١) خطاب صاحب السمو الامير عبد الاله ص ١٢ اما الدكتور سندرسن طبيب العائلة المالكة فيقول في ص ١٨٠ من كتابه Ten Thousand and one nights « دعيت بعد ظهر احد ايام اواخر كانون الثاني ١٩٤١ الى قصر رحاب فوجدت عبد الاله وافراد العائلة المالكة متجمعين في القصر حيث كان الجو متوترا ... كان هناك من الوقت اقل من نصف ساعة فقررنا ان الطريقة الوحيدة لتجنب اللقاء هي تغيب الوصي واخيرا توصلنا الى الاستنتاج بان الحل الامثل هو ان يتوجه الوصي بالسيارة الى الديوانية ... وان يطلب اللجوء المؤقت هناك حتى يتم التوصل الى التسوية » .

وعلى اي فقد حضر الجلسة الوزارية على الفور السيد محمد الصدر ، والعميد الركن طه الهاشمي ، فأشارا على السيد الكيلاني بوجوب التقيد باحكام الدستور ، والاستسلام للامر الواقع بعد ان وصلت الازمة حدا لم تصل اليه اية ازمة من قبل ، واستمر المجلس منعقدا حتى الصباح ، حيث وضعت الصيغة النهائية لكتاب استقالة الوزارة (١) وقد بعث بها السيد الكيلاني الى سمو الوصي في الديوانية برقيا ، بعد ان صرح بانه من المستحيل عليه ان يستخدم الجيش في القضاء على الدستور ، وهذا نص استقالته :

صاحب السمو الوصي المعظم ـ ديوانية .

سيدي ! لقد حاولت ان اسير بالبلاد نحو مثلها العليا ، منتهجا سياسة تتفق ومصلحتها العامة ، ولم اشك في ان سموكم كان يرغب في ازالة العقبات التي تعترض طريق المخلصين ، غير ان الايدي والمصالح الاجنبية ، التي لا يروقها ان تسود الثقة المتبادلة بين سموكم ، وبين حكومة اعتزمت المضي في خدمة البلاد بصدق واخلاص ، وفق خطتها المرسومة ، حملت سموكم على عدم الارتياح منها ، وقد ظهر ذلك في ترك سموكم البلاط الملكي ، وانعكافكم في قصركم العامر ، الامر الذي اثر على حرية سير الوزارة في اعمالها . ثم استمر عدم ارتياح سموكم في ابتعادكم عن عاصمة المملكة ، وايقاف الارادات المعروضة على سموكم ، سيما الارادة المتعلقة بحل مجلس النواب، اذ ان الوزارة التي اخذت على عاتقها تحمل مسؤولية البلاد ، وادارة شؤونها في هذه الظروف العصيبة ، رات ضرورة استفتاء الراي العام عن خطتها السياسية، لتامين تعاون اوثق بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية مما تقتضيه الظروف العالمية الحاضرة . وعليه فاني اعتذر عن الاستمرار في تحمل المسؤولية ، راجيا من سموكم قبول استقالتي من رئاسة الوزارة ، والله اسال ان يمد سموكم بتوفيقاته .

بغداد في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١م رئيس الوزراء ـ رشيد عالي

وقد اسرع الوصي بالرد على هذه الاستقالة فورا فابرق ما يلي :

ديوانية ١٩٤١/١/٣١م رسمي ومستعجل

عزيزي رشيد عالي رئيس الوزراء ـ بغداد

جوابا لبرقيتكم تاريخ ١٩٤١/١/٣١م ، المتضمنة اعتذاركم عن الاستمرار بالعمل ، للاحداث التي وقعت ، وطلبكم قبولنا الاستقالة من منصب رئاسة الوزراء،

---

(١) يقول ناجي شوكة في مذكراته « سيرة وذكريات ثمانين عاما » : ان العقيد صلاح الدين الصباغ اشار على رشيد عالي بوجوب تقديم استقالة وزارته لئلا يصطدم الجيش بالوصي ، او تصطدم بعض القطعات مع بعضها فانصاع الكيلاني لهذا الاصرار .

ويقول العقيد الصباغ في ص ٢٠١ من كتابه « فرسان العروبة » انه قال ـ اثناء استعراض الازمة ـ « ربما لكل التباس قد يتخذه الانكليز ومواليهم حجة يسترون بها خبث نواياهم فاني اقول : ليكن للوصي ما يريد ، ولتستقل الوزارة ، ثم نرى ما سيكون ، وللبلاد رب يحميها ، وشعب يذود عنها » .

فقد قررنا قبول استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، وشكرنا لكم موقفكم هذا الذي ساعد على انهاء هذه الازمة ، التي لم تكن مرغوبة من الجميع ، راجين استمراركم على العمل الى حين تاليف الوزارة الجديدة .

عبد الاله (١)

ماذا جرى في الديوانية ؟

اراد الامير عبد الاله ، اثناء التجائه الى الديوانية ، ان ينشب حربا اهلية بين الجيش الواحد في سبيل التخلص من « الوزارة الكيلانية الثالثة » ولقد كتب امير اللواء الركن ابراهيم الراوي قائد الفرقة الرابعة في الديوانية اصدق وصف لما حدث اذ قال :

« كان سمو الوصي قد كلمني بالتلفون قبل مجيئه للديوانية بيومين ، فشكى من موقف رشيد عالي الكيلاني ، ومن تصرفات القادة ، واضطراره على توقيع الارادات الملكية بتعيين وزراء لا يثق فيهم ، وان نوري السعيد وعلي جودة نصحاه ان يلتجيء الي . وما كنت لاظن ان الموقف يتطور بمثل تلك السرعة . فبينما كنت في ضيافة متصرف لواء الحلة ليلة ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ م، اذا برشيد عالي يكلمني بالتلفون ، ويخبرني بان سمو الوصي قد غادر العاصمة الى جهة مجهولة ، ويستفسر عما اذا كانت لدي معلومات عن جهة سموه ، فاجبته بالنفي ، وبعد فترة وجيزة اتصل بي اخي المقدم عبد الكريم من الديوانية ، طالبا حضوري اليها في الحال ، فادركت ان سمو الوصي قد وصل الديوانية . وقبل ان اذهب الى داري الذي كان فيه سمو الوصي ، عرجت على وكيل المتصرف السيد احمد السوز ، واتفقنا معا على ان واجبنا يقضي بالمحافظة على سموه باعتباره ضيفا ، مهما تطورت الاحوال ، وان تتصف قراراتنا بالروية وبالحياد التام . ولقد علمت عند مقابلتي لسموه في داري بان سموه قد جمع آمري الوحدات ، ورئيس ركن الفرقة ، وتحدث اليهم ، واتصل بالمتصرفين ، وكلم قائد الفرقة الثانية بكركوك الزعيم قاسم مقصود . وفهمت في الحال ان الغرض من كل ذلك كان تهيئة الجو لمقابلة حكومة بغداد بالقوة، اذا اقتضى الامر ، قوة وحدات فرقتي ، وتهيئة الراي العام في الفرات الاوسط ضد حكومة رشيد عالي ، اذا اصر على البقاء في الحكم . وبعد فترة قصيرة اختلى سموه بي ، وشكى لي من تصرفات رئيس حكومته ، وتذمر من موقف وكيل رئيس اركان الجيش الفريق امين زكي سليمان ، والعقيد صلاح الدين الصباغ ، وسائر القادة الذين اجبروه على التوقيع على ارادات تعيين الوزراء الجدد ، وختم حديثه معي قائلا : « ما جبتونا الى هنا لكي تهينونا ، وليست لدي حنكة فيصل ، واريد منك قرارك النهائي » وقد اجبت سموه قائلا : « سيدي ان من مبدأ كل جندي ان لا يتدخل الجيش في السياسة . وانا احد الجنود الذين حافظوا على هذا المبدأ . ولذلك فواجبي يقضي علي بالاتصال بمرجعي الرسمي ، وهو رئيس اركان الجيش »

---

(١) كان السيد صالح جبر متصرف لواء البصرة قد مر بالديوانيه في طريق عودته الى مقر وظيفته لتولى اعداد هذا الجواب على ما اخبرنا بذلك قائد الفرقة الرابعة اللواء الركن ابراهيم الراوي .

ولقد لحظت على سموه خيبة امل مريرة من جوابـي هذا ، واتصلت فعـلا برئيس اركان الجيش ، واخبرته بأن سمو الوصي قد حل ضيفا علينا ، ولمته على موقفهم من سموه ، ذلك الموقف الذي ادى الى هذا الاحـراج الشديـد . ومع اني لحظت اندفاع بعض آمري الوحدات للقيام بعمل عسكري ضد حكومة بغداد ، الا اني قررت الابقاء على وحدة الجيش ، واجتناب كل حركة قد تؤدي في النهاية الى حرب اهلية بين ابناء الوطن الواحد والجيش الواحد » (١) .

« ولم يختلف موقف بقية قادة الفرق عن موقف الراوي . فقائد الفرقة الثانية العميد قاسم مقصود قد اعلن انه يتلقى اوامـره من رئيس اركان جيشه ـ وهو ما اكده لنا مقصود حين ضمنا معتقل العمارة في سني الحرب العجاف « الحسني » ـ وكذلك كان موقف آمر منطقة الموصل العقيـد عبد الرزاق حسين الذي افاد انه لا يمتثل لهذه الاوامر الصبيانية ، ولا يقيم لها وزنا ، وسيظل على ارتباطـه القانوني برئاسة اركان الجيش » اهـ (٢) .

---

(١) جريدة المواطن : العدد (١٨) الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٤ م .
(٢) محمود الدده في كتابه « الحرب العراقية ـ البريطانية » ص ١٧٦ .

٣ المحرم ١٣٦٠ — ٤ ربيع الاول ١٣٦٠
٣١ كانون الثاني ١٩٤١ — ١ نيسان ١٩٤١

وزارة العميد الهاشمي



الفريق طه الهاشمي

ولد في بغداد سنة ١٣٠٦ (١٨٨٥ م) وتوفي في لندن يوم ١١ حزيران ١٩٦١
الف وزارة واحدة في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ وقد اكرهت على الاستقالة في اول نيسان ١٩٤١

فترة سادها السكون

لما غادر الامير عبد الاله ، الوصي على عرش العراق ، مدينة بغداد في عصر يوم الخميس الموافق ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤١ م ، قصد « الديوانية » ونزل في دار آمر الفرقة الرابعة فيها ، امير اللواء الركن ابراهيم الراوي. وكان برفقته ٢٨ شخصا من خواصه « بينهم جنديان من الحضيرة التي رافقته » (١) فخف الى مقابلته كل من : متصرف اللواء السيد احمد السوز ، ومدير الشرطة السيد عبد الجبار الجسام ، اذ كان اللواء الراوي في الحلة بنية السفر الى بغداد ، فلما احيط علما بوجود الوصي في داره ، عاد الى الديوانية فورا .

واتصل مدير الشرطة العام من بغداد ، بمدير شرطة الديوانية هاتفيا ، سائلا

---

(١) ابراهيم الراوي في ص ٢١١ من كتاب « من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث » .

عن وصول الامير الى الديوانية ، فامر الوصي المدير ان يجيب على السؤال بالنفي ، وتكرر هذا السؤال مرارا فتكرر الرد بالنفي تكرارا ، واذا برئيس الوزراء يتصل بوكيل المتصرف هاتفيا ، ويسأله عن وصول الوصي الى الديوانية ، فيرد هذا على سؤاله بـ « نعم ! نعم ! لقد وصل سمو الوصي الآن ، ونحن الآن في خدمته » فيسوء هذا الرد وقعا في نفس الامير ، وتظهر على ملامح سموه امارات الانفعال الشديد .

فلما تلقى صاحب السمو برقية استقالة « الوزارة الكيلانية الثالثة » في صباح اليوم التالي (الجمعة ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ م) قبل الاستقالة فورا ببرقية مقتضبة ، واستدعى الى الديوانية لفيفا من الساسة ، وبضمنهم بعض اعضاء الوزارة المستقيلة ، فقصد رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر ، وزير الدفاع في الوزارة المستقيلة العميد الركن طه الهاشمي في داره ، وبعد ان تكلم واياه في موضوع الاستقالة ، طلب اليه ان يصحبه الى داره في الكرخ ؛ فلما وصل الهاشمي الى دار الصدر اخبره هذا : ان الوصي في « الديوانية » ويطلب حضور كل من : السيد محمد الصدر ، وطه الهاشمي ، وناجي السويدي ، وجميل المدفعي ، وعلي جودت الايوبي ، وصادق البصام ، وكان هؤلاء قد اجتمعوا في دار الصدر مع رئيس مجلس النواب مولود مخلص ، وكان السيدان : جميل المدفعي وعلي جودت قلقين يرغبان في ترك العاصمة ، والذهاب الى اي محل كان خارجها . اما نوري السعيد فقد اختفى بعد سفر الوصي في مزرعة علي رضا العسكري في المحمودية .

وبعد ان بحث المجتمعون في برقية استقالة السيد الكيلاني وجواب الوصي عليها ، وفي الحالة التي نشأت عن هذه الاستقالة ، ارتؤي ان لايذهب المجتمعون الى الديوانية برمتهم ، واقترح الهاشمي ان يذهب هو والسيدان : محمد الصدر ، وصادق البصام لمقابلة الوصي ، ليقفوا على ما يريده ، فقبل هذا الاقتراح (١) واستقل الثلاثة المشار اليهم طائرة من سلاح الجو العراقي ، وتوجهوا الى الديوانية. اما السيد ناجي السويدي فقد بقي في بغداد ، واما السادة : جميل المدفعي ، وعلي جودت ، ومولود مخلص ، فقد استقلوا سياراتهم ، وسافروا الى الديوانية ايضا ، كما سافر اليها آخرون لا علاقة لهم في الموضوع ، كالوزير السابق ابراهيم كمال ، والمتصرف الاسبق احمد عارف قفطان . وكان العميد الهاشمي قد التمس من السيد الصدر قبول تاليف الوزارة الجديدة المأمولة اذا كلف بها فلم يوافق السيد على ذلك.

واختلى السيد محمد الصدر بالوصي في « الديوانية » برهة من الزمن ، وظهر اخيرا انه عرض على سموه احد حلين : اما اسناد رئاسة الوزارة الى طه الهاشمي الذي يثق به العقداء الاربعة او ان يبقى في الديوانية وينتظر التطورات ، فاستدعى

---

(١) يقول العقيد صلاح الدين الصباغ في ص ٢٠٣ من مذكراته « فرسان العروبة في العراق » :
جاءنا طه الهاشمي قائلا : « لقد جئت الان لاستشيركم ، فقد طلب الوصي حضوري الى الديوانية ، وسوف أطير اليها مع السيد الصدر الذي بلغني انه كلف برئاسة الوزارة فرفض ، لذلك بت اعتقد ان الوصي سيطلب مني ما رفضه الصدر على اني فضلت ان اراكم اولا ، وسأقبل الرئاسة اذا ايدتموني فما قولكم ؟ قلت اذا بشرط ان تسير الوزارة ضمن حدود المعاهدة ... قال : لكم علي ذلك » . اهـ.

الوصي العميد الهاشمي ، وكلفه بحضور الصدر ، ان يؤلف الوزارة الجديدة (١) فسأله الهاشمي عن رأيه في القادة ؟ فرد عليه صاحب السمو بانه كان قد اخبر القادة من قبل : بأن طه الهاشمي لو تقدم بارادة ملكية لاحالتهم على التقاعد لرفضها. فاجاب الهاشمي على ذلك بانه حدثت ثغرة بين القادة والبلاط ، وانه يخشى ان يستغل المتصيدون هذه الثغرة ، ويعملون على توسيعها فيذهب بعضهم الى صاحب السمو ويدّعي ان القادة يدبرون مؤامرة في الخفاء ، ثم يذهب هذا البعض الى القادة ويقول لهم : ان سمو الوصي يريد معاقبتهم . ولهذا ـ اي الهاشمي ـ يرى من الافضل ان يقضي على دسائس المتصيدين ، ويقبل عرض اخلاصهم (٢) .

اما وزير معارف وزارة طه الهاشمي السيد صادق البصام فقد قال لنا : لما كلف الوصي طه الهاشمي بتاليف الوزارة ، استدعاني في الوقت نفسه ، وقال لي بحضور طه : اشهد يا صادق ان طه تعهد فوافقني على تشتيت شمل العقداء الاربعة . فرد طه على ذلك قائلا : العفو انني لم اتعهد بذلك وانما قلت ان هذا يتم مع الزمن .

وتدل تتبعاتنا الشخصية على ان الوصي استحسن راي العميد الهاشمي ، ووافق عليه ، فلما عاد الى العاصمة ، وتهيات اسباب اجتماع القادة بالامير ، لعرض الطاعة والولاء ، تدارك السفير البريطاني الامر ونصح الوصي برفض مقابلة القادة (٣) .

وعلى كل فقد كان مصرع « الوزارة الكيلانية الثالثة » بالكيفية التي تم فيها ، انتصارا ظاهرا لسياسة الوصي ، وتراجعا بينا من العقداء الذين كانوا يؤيدون سياسة الكيلاني ويشدون ازره فهل حقق هذا المصرع للوزارة التي خلفت وزارة الكيلاني « وهي وزارة طه الهاشمي » الغاية المرجوة من المصرع ؟

تكوين الوزارة الجديدة

لم يكد الاتفاق يتم بين الامير الوصي ، والعميد الهاشمي في « الديوانية » على تأليف الوزارة الجديدة ، حتى وجه سموه الكتاب التالي الى العميد الهاشمي بهذا النص :

وزيري الافخم طه الهاشمي

---

(١) « كلف طه الهاشمي بتأليف الوزارة لكن جهود الوصي كانت غير منتظمة في سبيل العمل على نشل الرئيس المكلف في التاليف » .

(مذكرات توفيق السويدي ص ٣٣٢)

(٢) هذا ما خطه لنا العميد الركن طه الهاشمي بالحرف الواحد ثم سجله في « يومياته » .

(٣) قال لنا الحاج محمد امين الحسيني مفتي فلسطين : ان وزير الخارجية توفيق السويدي قد زاره في بيته ، بعد تكوين الوزارة الجديدة ، وطلب اليه بالحاح ان يقنع العقداء الاربعة بضرورة الموافقة على الاجتماع بالوصي ، وعرض الولاء له ، فبذل سماحته مجهودا كبيرا لتحقيق ذلك ، ولكن السفير البريطاني احبط هذه المحاولة في آخر لحظة .

بناء على استقالة فخامة رشيد عالي الكيلاني من منصب رئاسة الوزراء، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قرّ راينا على ان نعهد اليكم برئاسة الوزراء على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثالث من شهر محرم سنة الف وثلثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر كانون الثاني سنة الف وتسعماية وواحد واربعين الميلادية .
عبد الاله

وعاد الهاشمي وصحبه بالطائرة الى بغداد فاستعرض اسماء الذوات الذين يمكنه العمل معهم ، ووقع اول اختياره على السيدين : عمر نظمي وصادق البصام ؛ فوافقاه على الدخول في وزارته بدون قيد وشرط ، ولما فاتح ناجي السويدي بأمر الاسهام في تحمل اعباء المسؤولية ، اعتذر ورشح اخاه توفيق . ثم اتصل بعلي ممتاز الدفتري فوافقه على الدخول معه ، كما وافقه السيد عبد المهدي ، وهكذا تم تكوّن الوزارة الجديدة في اليوم التالي كما يلي وكان للوصي الراي المطاع في اقرار اختيار معظم الاعضاء :

١ ــ طه الهاشمي : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للخارجية ، والدفاع بالوكالة .

٢ ــ عمر نظمي : وزيرا للداخلية ، ووزيرا للعدلية بالوكالة .

٣ ــ علي ممتاز الدفتري : وزيرا للمالية ، ووزيرا للاشغال والمواصلات بالوكالة .

٤ ــ عبد المهدي : وزيرا للاقتصاد .

٥ ــ حمدي الباجه جي : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

٦ ــ صادق البصام : وزيرا للمعارف .

وفي اليوم الرابع من شهر شباط ١٩٤١م ، وقع الوصي الارادة الملكية الناطقة باسناد منصب وزارة الخارجية الى السيد توفيق السويدي .

وكان في نية الهاشمي اسناد منصب وزارة الشؤون الاجتماعية الى المحامي عبد الوهاب محمود، فرفض السويدي مزاملة الاستاذ محمود لاسباب ما زلنا نجهلها، فاختار الهاشمي السيد حمدي الباجه جي وزيرا بدلا عنه .

في حفلة الاستيزار

بعد ان تليت الارادة الملكية بتكوين الوزارة الجديدة ، فاه رئيس الوزراء بهذه الكلمة :

اخواني ابناء هذه الامة الكريمة !

اظنكم جميعا تعرفوني ، وتعرفون زملائي الذين انتقيتهم للقيام بالعمل المثمر . ولا شك ان البلاد تحتاج الى تضامن جهود ابنائها وتآزرهم ، وآمل وزملائي اننا سنقوم ان شاء الله بخدمة هذه البلاد ، ونحرص على مصالحها ، ونسعى لايصالها الى أهدافها العالية .

وبهذه المناسبة اود ان اوضح قضية ربما علقت بأذهان البعض منكم ، وهي ان هنالك اشاعات واخبارا مختلفة ، فارجو ان تثقوا ان لا صحة لها ولا اساس . واضرع الى الباري العظيم ان يوفقنا جميعا في خدمة هذه البلاد، بظل صاحب الجلالة الملك المعظم ورعاية صاحب السمو الوصي المعظم .

رأي السفارة في الوزارة الجديدة

ويقول السفير البريطاني SirB. Newton في برقيته الى وزارة الخارجية في لندن .

« ان رشيد عالي سيحاول دون شك اثارة المتاعب، الا ان خطره سيكون وهو خارج الحكم اخف عنه وهو فيه ، كما ان سمعته اصبحت سيئة ـ كذا ـ وحب الشعب له بدأ يتلاشى ـ كذا ـ ومع ان خليفته طه الهاشمي لا يوحي بالثقة الا انه يتصف عادة بالحرص على عدم احراق اصابعه مثلما فعل سلفه الذي قد تلقى درسا قاسيا . ومن المحتمل كثيرا ان توفيق السويدي الذي دخل وزيرا للخارجية في وزارة طه الهاشمي سيكون سببا في تقصير عمر هذه الوزارة بدلا من ان يؤدي اشتراكه فيها الى اطالة عمرها اما نوري السعيد الذي نعترف له بالجميل لما اسداه لنا من معونة ثمينة فقد فقد نفوذه السياسي في هذه الآونة ومن الافضل ان يبقى في الخلفية » اهـ ـ ١ ـ

عودة الوصي

في اليوم التالي لتاليف « وزارة العميد الهاشمي » بعث رئيس الوزراء ، وزير داخليته عمر نظمي ، ووكيل رئيس اركان الجيش امين زكي الى الديوانية بالطائرة ، ليكلفا الوصي بالعودة الى العاصمة ، وكانت قد روّجت بعض الشائعات عن احتمال القيام بمؤامرة ضد سموه ، كما ان المفتش العام البريطاني في الجيش العراقي المح الى مثل هذه الشائعة في حديثه مع رئيس الوزراء ، وطلب اليه ان يكون يقظا ، فارتأى العميد الهاشمي ان تكون هذه العودة خفية ، وان تتم في غسق الليل ، فلما اخفق الوزير ورئيس اركان الجيش في حمل الامير على العودة ، سافر رئيس الوزراء بنفسه لتحقيقها .

ويقول العميد الهاشمي في يومياته بتاريخ ٣ شباط ١٩٤١م ، انه وجد الامير قلقا ومضطربا حين عرض عليه رغبة الوزارة في عودته الى العاصمة ، وانه اعرب عن

---

(1) f. o. 371–27061 – 6 February 1941 .

رغبته في اخراج القادة من العاصمة قبل عودته اليها ، وانه لم يعاقب احدا منهم ، ولا يريد ان يلحق اذى بهم ، انما يصر على وجوب نقلهم وتشتيتهم لتتسنى لـه العودة فطمأنه العميد الهاشمي الى ان ذلك يتم مع مرور الايام ، وانه ليس من الصحيح أن يصر الآن على جعل تشتيتهم شرطا اساسيا لهذه العودة . فوافق بعد لاي على ذلك. ويعتقد الرئيس الهاشمي ان الشريف حسين والسيد باقر سركشك من موظفي البلاط هما اللذان نقلا للامير هذه الشائعة . وهكذا عاد الوصي الى العاصمة في عصر اليـوم الثالث من شباط ، وصدر بلاغ رسمي بعودته لتبديد الشكوك والاوهام التي حيكت حول بقائه في الديوانية .

سفر وزير الخارجية

لما زار المستر انطوني ايدن وزير خارجية بريطانية تركية والقاهرة ، اعرب عن رغبته في زيارة العراق للوقوف على ما يدور في خلد العراقيين نحو الحلفاء . فلما نقل السفير البريطاني في العراق هذه الرغبة الى رئيس الوزارة العراقية العميـد الركن طه الهاشمي (١) ، رحب الرئيس العراقي بهذه الزيارة ، ولكنه خشي ان تقام ضده مظاهرات عدائية عند وصوله ، فيتحرّج الموقف ، فطلب السفير الى الهاشمـي أن يسافر الى القاهرة بنفسه لمقابلة ايـدن فيها ، فرد الهاشمي على ذلك ان اشغـاله المتراكمة لا تساعده على السفر الى القاهرة ، ولكنه سيرسل وزير خـارجيته توفيق السويدي ، للاجتماع بالمستر ايدن في أرض الكنانة .

وغادر السويدي بغداد جوا في يوم الخميس الموافق ٦ شباط ١٩٤١م، فصدرت الارادة الملكية بأن يتولى رئيس الوزراء منصب وزارة الخارجية بالوكالة ، مدة بقـاء الوزير السويدي خارج العراق ، ويقول السويدي في ص ٣٣٦ من مذكراته : « ولمـا سالني المستر ايدن عن الحلول العملية لعلاج الموقف في العراق ، ذكرت له ما يأتي :

---

(١) زارني السفير البريطاني ، ومعه الكبتن هولت ، واطلعني على ما جاء في برقية وزارة الخارجية البريطانية التي تأمل فيها بان الجو قد تحسن ، وان الفرصة سنحت لتحسين العلاقات بـين بريطانيا والعراق . ثم بحث معي في النقاط التي ادت الى ازالة الثقة بين البلدين وهي :

اولا — عدم قطع العلاقات مع ايطالية مع ان روح المعاهدة تستلزم ذلك .. وان الحكومة البريطانية لا تفهم كيف ان العراق قطع علاقته مع المانية ولم يقطعها مع ايطاليا !

ثانيا — وجود معلومات لدى الحكومة البريطانية، وتواتر شائعات باجراء مذاكرات خفية مع المانية... والسعي لاعادة العلاقات معها ، وشائعات عن مذاكرات تجري مع اليابان ضد بريطانية .

فكان جوابي على المادة الاولى : ان العراق لا يرى بان المعاهدة تحتم عليه قطع العلاقات مـع اية دولة تدخل الحرب ضد بريطانية ... وقلت له باننا سوف نراقب المفوضية الايطالية مراقبة شديدة ونحدد ساحة فعاليتها . اما جوابي على المادة الثانية فصرحت له بان العراق لا ينوي مطلقا اعادة العلاقات مع المانية . اما علاقته باليابان فعلاقات تجارية محضة ، ولا يوجد اي شيء يستوجب الريبة مـن هذه الناحيـــة .

فاجاب السفير ان قطع العلاقات مع ايطالية مهمة بنظر بريطانية ، وقد لا يصفو الجو تماما بين العراق وبريطانية اذا لم تقطع هذه العلاقات ... واخيرا اعترف السفير بان تصريحاتي خطوة صغيرة نحو التفاهم — العميد الهاشمي في يومياته بتاريخ ٤ شباط سنة ١٩٤١ م —

١ ـ تجهيز الجيش العراقي باسلحة جديدة وعصرية لاكمال تشكيلاته المستمرة.

٢ ـ اجراء تسهيلات في دفع اثمان هذه الاسلحة والعتاد ، وجعل هذا الدفع على اقساط عديدة ومعقولة .

٣ ـ قبول ضباط عراقيين في كليات ومؤسسات انكلترا العسكرية في لندن ، والتساهل في اجور التدريب .

٤ ـ مد الحكومة العراقية ببعض القروض اللازمة لتخفيف الازمة الاقتصادية الناشئة عن الحرب وقيودها .

٥ ـ اتباع سياسة ملائمة مع العراق ، تهدىء من روع الراي العام ، وتقنعه بأن انكلترا ما زالت صديقة وحليفة للعراق ، ومساعدة له في قضاياه اهـ .

والمعروف ان المستر ايدن طلب الى وزير خارجية العراق :

(١) وجوب قطع العلاقات بين العراق وايطاليا ، كما قطعت بينه وبين المانيا من قبل .

(٢) السماح للجيش البريطاني بالتحشد في العراق .

(٣) ضرورة اقصاء العقداء الاربعة ومن يلوذ بهم من صفوف الجيش ، او تشتيت شملهم على الاقل ، حتى يحين وقت اقصائهم .

ولكن التقرير الذي قدمه السويدي عن رحلته الى القاهرة لا يشير الى ان المستر ايدن بحث معه موضوع العقداء الاربعة ، وانما اشار لعدم ارتياحه لوجودهم في الجيش ، او لمواقفهم في الجيش (١) وبقي « موقف الحكومة البريطانية نحو العراق على سابق وضعه . لم تبد اي تسهيلات في مساعدة العراق ، فظل العراق محروما من حوالات الدولارات . واما تمور الزهدي فتكدست ولم تقدم الحكومة البريطانية على شرائه . اما قضية سورية فانها لم تعرها جانبا » اهـ (٢) .

وكانت لسفير بريطانية في بغداد وجهة نظر في الوزارة الجديدة تضمنتها برقيته الى وزارة الخارجية وهذا نصها :

« تحدثت الى كل من رئيس الوزراء ووزير خارجيته عن مسؤوليات الوزارة الجديدة لاصلاح اخطاء الوزارة السابقة ، ولمنع الضباط من استرداد نشاطهم السياسي الذي هدد استقرار العراق مؤخرا واضرّ بالعلاقات الطيبة القائمة بين

---

(١) قال لنا السيد توفيق السويدي : ان الوزير البريطاني سأله عما يشكو الجيش العراقي منه ؟ فرد عليه ان الجيش يشكو عدم مده بالسلاح الذي هو في امس الحاجة اليه ، فتساءل ايدن : وماذا يفعل العراقيون بالسلاح ؟ ايريدون ان يقاتلوا الانكليز به ؟ فاجابه السويدي انه في اغلب كل حرب تتحرج المواقف فيتطلب الامر وجود سلاح وقوة للسيطرة . فاقتنع ايدن بهذا الجواب . وكان المارشال ويفل حاضرا اذ ذاك فانكر الطلب ، ثم حصل الاتفاق على أن يتقدم الجيش العراقي بطلباته مجددا للنظر فيها.

(٢) مذكرات طه الهاشمي ص ٤١٠ ـ ٤١١ .

بريطانية والعراق ، تحدثت عن ذلك كله ، ومارست ضغطا على الوزارة الجديدة بغية قطع العلاقات الدبلوماسية القائمة بين ايطاليا والعراق ، فاتضح لي ان ليس لدا طه الهاشمي القدرة اللازمة لمواجهة العاصفة التي يخشى ان يثيرها المفتي والعقداء فيما اذا اعاد الى اعضاء المفوضية الايطالية جوازات سفرهم . ان وزير الخارجية توفيق السويدي ربما كان العضو الوحيد في الهيئة الوزارية الذي يستطيع ان يؤثر على رئيس الوزراء ، الا ان له رايا مخالفا لرئيس وزرائه وهو يرغب مخلصا في ابعاد الجيش من السياسة وربما كان نفسه مستعدا لمواجهة اي تصدع في علاقات العراق بالطليان » (١) .

اول تصريح لرئيس الوزراء

لما عقد المجلس النيابي جلسته الثانية والعشرين في يوم ٦ شباط ١٩٤١م وتليت الارادة الملكية الصادرة بتكوين الوزارة الجديدة ، وقف رئيس الوزراء والقى البيان التالي :

سادتي :

تولت الوزارة الحاضرة المسؤولية في ظروف انتم ادرى بتقدير خطورتها، متكلة بعد الله على اعتماد صاحب السمو الوصي المعظم ، ومعتمدة على ثقتكم الغالية .

غير خاف على حضراتكم ، ان الوزارة السابقة ، بشكلها الاخير ، كانت قد استقالت لعدم استطاعتها الحصول على تايد المرجع الاعلى بخصوص حل المجلس النيابي ، ولم يكن مبعثها ـ كما قيل ـ تلاعب الايدي والمصالح الاجنبية . وانيانتهز هذه الفرصة لاوضح للمجلس العالي بان ما حصل من اشاعات واقاويل في هذا الصدد ، ليس له نصيب من الصحة .

ولعل المجلس العالي يرغب في معرفة اتجاه الحكومة الحاضرة في سياستها الخارجية لذلك فاني اصرح بان تلك السياسة لا تختلف في جوهرها ومراميها عما سارت عليه الوزارات العراقية المتعاقبة من سبل ، وما توخته من اهداف ، وآخرها ما صرح به فخامة رئيس الوزراء السابق أمام اللجنة المالية ، عند مناقشتها ميزانية وزارة الخارجية ، ومن قبيل تقرير الواقع اصرح امام المجلس العالي بانه لم يطلب الى العراق من قبل حليفته بريطانيا العظمى اي شيء يستلزم توريطه في الحرب، كما اصرّح ان العراق قام بتعهداته المنصوص عليها في المعاهدة ، والحكومة عازمة على توثيق روابط الصداقة مع حليفتنا بريطانيا العظمى المرتكزة على اساس التحالف وتبادل المنافع المشتركة . وان السير على هذه السياسة من منفعة العراق ، ولا سيما في الظروف العالمية الراهنة ، وترى هذه الوزارة ان العراق كدولة ناشئة ، احوج ما يكون الى الابتعاد عن ويلات الحرب ليستطيع القيام بعمله الانشائي في جو يسوده الاستقرار والطمأنينة ، كما يحتاج الى تضافر جهود ابنائه وتضامنهم .

---

(1) F. o. 371–27063 To mr. Eden 1 march. 1941 .

وفي الختام ارجو ان تساهموا هذه الوزارة رايها في ضرورة افساح المجال اياما قلائل لدرس المواضيع التي سيعالجها مجلسكم الموقر ، وفي طليعتها منهاج الوزارة الذي ترغبون ، ولا شك ، في ان تكون محتوياته محققة للاماني والرغبات ، ولاجلذلك سيتلو عليكم وزير العدلية الارادة الملكية في تأجيل جلسات المجلس للمدة المطلوبة والسلام عليكم . اهـ (١) .

ثم نهض وزير العدلية بالوكالة السيد عمر نظمي ، فتلا الارادة الملكية المرقمة ٥٦ والمؤرخة ٥ شباط ١٩٤١م ، المتضمنة تأجيل جلسات مجلس النواب مدة اربعة عشر يوما .

الصحافة كما تريدها الوزارة

كان وزير الداخلية عمر نظمي ، قد دعا الصحفيين الى مكتبه في اليوم السادس من شهر شباط ١٩٤١م ، لمقابلة رئيس الوزراء طه الهاشمي ، والاستماع الى ما يريد ان يلقيه عليهم عن واجبات الصحافة . فلما خرج الرئيس من مجلس النواب ، اجتمع بهم وصرح بما يلي :

« لقد ادليت بتصريح في المجلس النيابي ، وبينت فيه الخطة التي تسير عليها الحكومة في السياسة الخارجية ، وهي لا تختلف عن السياسة التي سارت عليها الوزارات المتعاقبة ، وآخرها ما صرح به فخامة رئيس الوزراء السابق في اللجنة المالية لمجلس النواب .

فالمعلوم ان الصحافة هي لسان حال الامة ، فبعد ان توضح الحكومة خطتها في السياسة الخارجية ، على الصحافة ان تؤيد هذه الخطة ، ولا تحيد عنها في توجيهها للراي العام . واذا ما سلكت الصحافة خطة تختلف عن هذه الاسباب ، فان من حق الحكومة ان تطلب الى الصحافة ان تتوجه الاتجاه الصحيح .

نعم ان الصحافة حرة ، غير ان الظروف العصيبة التي تمر بالعالم ، والتي لا بد للعراق من ان يجتازها بسلامة تتطلب اليقظة ، فقد اصدرت الحكومة عدة مراسيم في بدء نشوب الحرب ، وفيها احكام للسيطرة على الصحافة ، وقد اصبح من حق الحكومة استنادا الى تلك المراسيم ، ان توقف كل صحيفة عند حدها ، اذا خرجت عن الخطة المرسومة . واريد ان ابين كما بينت سابقا لبعض رجال الصحافة ، ان لا لزوم يبرر لصحافتنا ان تتجه في نشر اخبار سياسة يفهم منها التحزب للفريق المخاصم لحليفتنا .

ولتعلم الصحافة اننا حلفاء ، ولتتجنب الاخبار الاستفزازية ، ولا لزوم كذلك لنشر ما يثير التشويش والارتباك الذي يؤثر على سياستنا واقتصادياتنا ، كما انني لا اريد ان تكون الصحيفة اداة للطعن في الشخصيات ، والنيل من كرامات رجال

---

(١) محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ م ص ٢٧٦ .

المملكة ، وان تبتعد دائما عن كل كلمة تشتم منها رائحة الذم والطعن ، لاننا في اشد الحاجة الى تدعيم شخصيات رجال هذه المملكة ، لا الى الهدم والتحطيم ، والبلاد تحتاج قبل كل شيء الى تضافر جهود جميع ابنائها .

اريد ان تكون خطط واضحة فتنشر الاخبار الصادقة ، وان تكون على وفاق وتعاون تام مع الحكومة ، لتكون مساعدة لها على تدوير شؤون الدولة والقيام بمهماتها .

هذا واني لاشكر رجال الصحافة اتجاهها في المدة الاخيرة ، منذ ان كانت لي الصلة بها بحكم المسؤولية . اذ اثبتت انها تقدّر خطورة الظروف الراهنة،ومستعدة للتعاون الى اقصى حدود » .

ثم انفض جمع الصحافيين شاكرين لفخامته كلماته الغالية .

الايدي والمصالح الاجنبية

كان السيد رشيد عالي قد ذكر في برقية استقالة وزارته « الثالثة » التي طيرها الى صاحب السمو الوصي اثناء وجوده في « الديوانية » هذه العبارة :

« ان الايدي والمصالح الاجنبية التي لا يروقها ان تسود الثقة المتبادلة بين سموكم ، وبين حكومة اعتزمت المضي في خدمة البلاد بصدق واخلاص ، وفق خطتها المرسومة ، حملت سموكم على عدم الارتياح منها » .

وقد اضطربت الدوائر البريطانية لهذه العبارة ، وعدّت ورودها في برقية استقالة السيد الكيلاني سابقة خطرة على العلاقات العراقية ـ البريطانية ، فلما تولت وزارة العميد الهاشمي مقاليد الحكم ، جاء في بيان رئيسها ، الذي القاه امام المجلس النيابي في ٦ شباط ، قوله :

« غير خاف على حضراتكم : ان الوزارة السابقة ، بشكلها الاخير ، كانت قد استقالت لعدم استطاعتها الحصول على تأييد المرجع الاعلى بخصوص حل المجلس النيابي ، ولم يكن مبعثها ـ كما قيل ـ تلاعب الايدي والمصالح الاجنبية » .

وقد عد السيد الكيلاني هذا التصريح تحديا لما جاء في برقية استقالته ، ولا سيما بعد ان شاع في الاوساط ان الهاشمي قصد به ارضاء الانكليز والوصي ، فلما ذهب العميد الهاشمي الى السيد الكيلاني لرد زيارة سابقة له ، انتهز الكيلاني فرصة خروج الهاشمي ، فعاتبه على ما جاء في بيانه ، فرد هذا عليه ان « لا داعي للعتاب لان الذي صرّحت به ينطبق على واقع الحال » وكانت عقيدة الهاشمي ان كلمات « الايدي والمصالح الاجنبية » لم ترد في مسودة برقية الاستقالة، وانما اضيفت اليها بخط احد وزرائه (١) .

---

(١) المعروف ان وزير الاقتصاد السيد يونس السبعاوي ، هو الذي اضاف هذه العبارة بخط يده . والنص في حوزتنا دون غيرنا .

وقرر الهاشمي ان يقيم سلسلة من الدعوات والمآدب لاخوانه الاقربين من رجال السياسة ، وهم اخوان السيد الكيلاني في الوقت نفسه ، وكان من بين المدعويين في المادبة الاولى السيد الكيلاني نفسه ، ولكنه لم يحضر الدعوة . فبعث الهاشمي اليه وزير معارفه صادق البصام ليحمله على الحضور ، فرفض الكيلاني ذلك بدعوى انه لا يستطيع حضور دعوة من يكذّبه في المجلس النيابي ، فتعهدالبصام بحمل الهاشمي على تصحيح الرواية . وهكذا حضر الكيلاني المادبة ، فذكر مضيفه ـ للمرة الثانية ـ بما جاء في بيانه في المجلس النيابي ، ورجاه ان يزيل من الاذهان ما علق بها من التباس ، فكرر الهاشمي القول : بأن ما ذكره في المجلس ينطبق على حقيقة الحال ، ولما ترك الغرفة الى غيرها ، خرج السيد الكيلاني من دار العميد الهاشمي متألما ، فلحق به صاحب الدار ، وعبثا حاول ارجاعه اليها .

ولما عقد المجلس النيابي جلسته الخامسة والعشرين في يوم ٢٤ شباط ، رد الهاشمي على سؤال النائب ، داود السعدي ، حول البيان الذي المعنا اليه قائلا :

وجه احد النواب في خلال بياناته سؤالا حول الاختلاف بين التصريح الذي ابنته في المجلس النيابي ، بعد تأليف الوزارة ، وبين كتاب استقالة فخامة رئيس الوزراء السابق السيد رشيد عالي الكيلاني . فالوزارة السابقة بشكلها الاخير استقالت بناء على عدم موافقة المرجع الاعلى على حل المجلس النيابي . ويلوح لي انه لو لم تتقدم الوزارة السابقة بهذا الطلب ، لما كان هناك ما يدعو الى استقالتها ، وهذا امر واضح ، اما فخامة رئيس الوزراء السابق فقد تطرق في كتاب استقالته الى بعض النقاط التي يراها حسب اعتقاده سببا لاستقالته ، فالحكومة لا تشاطره هذا الراي ، وله ان يرى ما يعتقده » (١) .

ولم يزل هذا التصريح من نفس الكيلاني اله الممض ، مع انه كان قد اطلع عليه قبل القائه واقر صيغته ، فكان ذلك من جملة العوامل التي اسفرت عنها الحركة الانقلابية بعد حين .

منهاج الوزارة

كانت « وزارة العميد الهاشمي » قد استصدرت ارادة ملكية بتأجيل جلسات مجلس النواب لمدة ١٤ يوما ، فلما انتهت مدة التأجيل هذه ، واستأنف المجلس جلساته الاعتيادية ، تلا رئيس الوزراء منهاج وزارته في الجلسة المنعقدة في يوم ٢٢ شباط ، وهذا نصه :

ايها السادة :

كانت وزارتنا قد تقدمت الى المجلس العالي في جلسته المنعقدة صباح اليوم السادس من الشهر الحالي ، ببيان اشارت فيه الى الموقف السياسي الاخير ،

---

(١) محاضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ م ص ٢١١ .

واوضحت فيه ايضا السبل التي اعتزمت على انتهاجها في تسيير سياسة الدولة الخارجية ، سواء اكان ذلك من جهة اداء الرسالة القومية ، التي اخذ العراق على عاتقه تحقيقها ، وصلاتنا الاخوية مع الاقطار الشقيقة ، ام من ناحية علاقاتنا الحلفية مع بريطانيا العظمى ، والدول المجاورة لنا . وها نحن نتقدم الى حضراتكم اليوم باهم ما ننوي القيام به من مهام في تدوير شؤون البلاد الداخلية في هذه الظروف العصيبة .

لقد سبق ان تقدمت الوزارة يومئذ ، في اول اجتماع لهذه الدورة الانتخابية، الى مجلسكم العالي بمنهاج تفصيلي ، ولما كنت مع قسم من اخواني ، اعضاءالوزارة الحاضرة ، قد ساهمنا في وضع مواد ذلك المنهاج ، الذي نال تأييدكم ، فاني لم أر حاجة لتكرار ما جاء فيه مرة اخرى ، سوى انني اؤكد لحضراتكم باننا عازمون على القيام بانجاز ما تبقى منه ، مما يحقق للبلاد امانيها والنهوض بها ، نهضة عامة شاملة لجميع مرافقها الحيوية . ولا بد لي من ان ابين ان اهم القواعد التي ترى هذه الوزارة ضرورة الاستناد اليها ، في تدوير شؤون الدولة ، تمهيدا للقيام بما تقدم من مهام تنحصر في :

١ ــ تأيد احكام القانون الاساسي في هذه المملكة ، والحيلولة دون كل فكرة ترمي الى مسها ، والاعتماد على مجلس الامة في تعزيزها ، اذ ان التجارب قد دلت على ان الاهداف السامية التي توخاها القانون المذكور ، لا يمكن الوصول اليها الا اذا كان مجلس الامة قائما على حراسة احكامه ، وقادرا على ممارسة سلطاته المضمونة ببنوده .

٢ ــ تنمية الروح الوطنية ، واستئصال جذور الدعايات المخلة بوحدة العراق وكيانه .

٣ ــ ترصين دعائم الاستقرار في المملكة ، وصيانة الحريات العامة ، وعدم افساح المجال لاستغلالها لمصالح لا تتفق والمنفعة العامة .

٤ ــ توزيع العدل ، وتحكيم القوانين في جميع الاعمال ، وانماء الشعور بالواجب ، والاخلاص للعمل في نفوس الموظفين كافة ، وحصر جهودهم للقيام بوظائفهم ، دون الانصراف الى ما يخل بهذه الواجبات .

٥ ــ انتهاج سياسة الاقتصاد والتوفير التامين في الاموال العامة ، والاقتصار على دخل البلاد وارداتها في النفقات ، مع حصر الانفاق على الضروريات دون الكماليات ، لتوفير ما يلزم من المال للطوارىء .

٦ ــ الاشراف على موارد البلاد الرئيسية ، وتاسيس المشاريع الاقتصادية الكبرى ، وحمايتها بطريقة المساهمة في رؤوس اموالها .

٧ ــ مكافحة روح البذخ والاسراف ، وتعويد ابناء الشعب على التوفير والاقتصاد .

هذه أيها السادة أهم القواعد التي اعتزمت وزارتنا السير بموجبها ، على ان الميزانية العامة المرفوعة من قبل اللجنة المالية المحترمة الى المجلس العالي ، والتي تؤيدها هذه الوزارة ، قد احتوت على اهم ما يتعلق بشؤون الدولة الاعتيادية ، كما سيوضح ذلك وزير المالية في البيان الذي سيتقدم به عادة عند عرض الميزانية على مجلسكم المحترم ، وفوق ذلك فاننا عازمون على اعداد منهج اضافي للمشاريع الرئيسية ، والقيام بتنفيذ الخطط المفيدة ، مما تخص التشريع ، والعمران ، والاقتصاد ، والمعارف ، والصحة ، والعمال ، والجيش ، والزراعة ، والري ، والطرق ، وغير ذلك من الاعمال التي نرجو الله ان يوفقنا لتحقيقها بمساعدتكم والسلام عليكم (١) .

هل تدخل الجيش في السياسة ؟

لما عقد المجلس النيابي جلسته الخامسة والعشرين في يوم ٢٤ شباط ١٩٤١م ، لمناقشة منهاج « وزارة العميد الهاشمي » والميزانية العامة للسنة ١٩٤٠/١٩٤١ م المالية ، تصدى للطعن في « الوزارة الكيلانية الثالثة » بشكلها الاخير المعدل ، كل من السادة : محسن ابو طبيخ ، ومحمد باقر الحلي ، ورايح العطية ، وسلمان البراك ، يؤيدهم النائبان : داخل الشعلان وعبد الغني نقيب الموصل ، وانتقد جميعهم تدخل الجيش في السياسة تدخلا اضطر الوصي للهرب الى الديوانية في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤١م ، فنهض النائب السيد محمد يونس السبعاوي ليرد على هذا الطعن ، وليعلن المسوّغات لطلب رئيس الوزراء السابق حل المجلس النيابي القائم ، ولكن الشتائم انهالت عليه من كل جهة ، حتى اضطر رئيس المجلس الى تأجيل الجلسة لمدة خمس عشرة دقيقة .

وكان طه الهاشمي يؤمن باخلاص العقداء لجيشهم ولوطنهم ولامتهم العربية ، كما كان يعترف بكفاءة العقيد صلاح الدين الصباغ وقدرته على تحقيق تقدم الجيش وازدهاره ، ويؤمن ـ في الوقت نفسه ـ بما كان يؤمن به العقداء من وجوب التقيد بأحكام المعاهدة العراقية البريطانية التي تنظم العلاقات بين بريطانية والعراق فلا مسوغ التطرف .

ولما استؤنفت الجلسة ، اجاب رئيس الوزراء العميد الهاشمي ، على اقوال المتكلمين كلا بقدر ما يستحق من رد وتعليل ، ولكن السادة : علي جودة الايوبي ، ومحسن ابو طبيخ ، ومحمد باقر الحلي ، وحسن سهيل ، عادوا الى موضوع تدخل الجيش في السياسة ، وطلبوا الى رئيس الوزراء ان يدلي بمعلوماته عن التدابير التي يراها لازمة لوقف هذا التدخل ، فرد الرئيس عليهم بقوله :

« قلت لا يصح الاستناد الى الشائعات واعتبارها حقائق ، والبحث فيها في هذا المجلس ، لا سيما ونحن في ظروف عصيبة ، والعالم يجتاز مرحلة خطيرة .

---

(١) محضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ م ص ٢٩٢ — ٢٩٧ .

والآن اقول بصفتي الوزير المسؤول عن هذه الجهة ، التي بحثها فخامة الايوبي ، بانه لا يوجد ، حسب التحقيق الذي قمت به ، اي شيء يدل على ان شخصا غير مسؤول ذهب بارادة ملكية ، او اي شيء آخر ، الى المقام العالي ، وطلب التوقيع عليها بالتهديد . وكلما هنالك ، ان الوزراء عندما قدموا استقالاتهم ، قالت الوزارة: ان المرجع الاعلى ارسل خبرا الى رئاسة اركان الجيش ، واخبرها عن الاستقالة . وفي الليلة التي اعقبت ذلك اليوم ، ارسل عليه ، كما ان رئيس مجلس الاعيان ذهب وتذاكر معه ، ثم ذهب رئيس اركان الجيش مع رئيس مجلس الاعيان الى فخامة رئيس الوزراء في مقامه الرسمي ، وبعد هذه المذاكرة ـ على ما علمت ـ وافق المرجع الاعلى على قبول استقالة الوزيرين (١) .

حوادث منوعة

١ ـ يبدأ موسم الفيضان في النهرين « دجلة والفرات » في منتصف شهر نيسان من كل عام تقريبا ، وكانت الامطار قد انحبست في شتاء عام ١٩٤٠/١٩٤١م، بحيث انتهى شهر كانون الثاني ، وحل شهر شباط ، ولم ير العراق من الغيث ما يشفي الغليل ، ولا سيما في القسم الجنوبي منه . فلما كان الاسبوع الثاني من شباط ١٩٤١م ، جادت السماء بمطر مدرار ، فاحيت الآمال ، واعادت الطمأنينة الى النفوس ، واخذت المياه في « دجلة » تزداد بسرعة فائقة حتى تجاوزت حدود الخطر المعتاد ، فقرر مجلس الوزراء كسر سدود « الداودية » و « اليهودية » و « الفرحاتية » في شمالي بغداد ، لتخفيف الضغط عن النهر ، وانقاذ العاصمة ومن فيها من الخطر . وقد تضررت من جراء ذلك بيوت الساكنين خلف السدة المحيطة بالعاصمة ، وغرقت اغنامهم ، وتعطلت المواصلات بينهم ، وتوقف سير القطار بين بغداد وكركوك ، وبينها وبين البصرة ، وبذلت الحكومة جهودا جبارة لحصر الاضرار في اضيق نطاق ، واعلنت الاستعانة الضرورية لسد البثوق التي انبثقت من النهر، تساعدها في ذلك فصائل من الجيش ، والشرطة ، والكشافة ، وجمعت مبالغ لا يستهان بها لمساعدة المنكوبين والمتضررين ، فكان لهذه الهمة القعساء اثرها في تخفيف اللوعة .

٢ ـ كانت « الوزارة السعيدية الاولى » قد خفضت رواتب الموظفين والمستخدمين بنسبة خمسة في المئة منذ عام ١٩٣١م ، وقد استمر هذا التخفيض ساري المفعول عشر سنوات ، لقي الموظفون والمستخدمون خلالها من العسر والضيق المالي شيئا كثيرا ، ولا سيما بعد ان اخذت الاسعار ترتفع بمناسبة اعلان الحرب ، فكانت باكورة اعمال الوزارة انها الغت التخفيض المذكور اعتبارا من اول نيسان ١٩٤١م .

٣ ـ استصدرت « وزارة العميد الهاشمي » ارادة ملكية بتمديد مدة اجتماع

---

(١) محاضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ م ص ٣١٦ .

مجلس النواب ثلاثة عشر يوما اعتبارا من يوم ١٩ آذار ١٩٤١م « لاتمام الاشغال المستعجلة » كما نطقت بذلك الارادة المرقمة ١١١ لسنة ١٩٤١م .

٤ ـ قدم كل من السادة رشيد عالي الكيلاني ، ناجي شوكت ، علي محمود الشيخ علي ، يونس السبعاوي ، محمد علي محمود (من الوزراء السابقين) وداود السعدي ، والدكتور محمد حسن سلمان ، طلبا الى وزارة الداخلية بتكوين حزب سياسي باسم « حزب الشعب » وذلك بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٤١م ، وقد انقضت أيام « وزارة العميد الهاشمي » دون ان يجاب هذا الطلب . ويقول السيد ناجي شوكت في ص ٤٥٦ من مذكراته بصدد هذا الحزب :

ان هذا الحزب قد تقرر ان يكون تحت اشراف لجنة سرية كانت تالفت في ٢٨ شباط ١٩٤١ برئاسة مفتي فلسطين السيد محمد امين الحسيني ، وعضوية كل من السادة : ناجي شوكت ورشيد عالي ومحمد يونس السبعاوي والعقداء : صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان ، وقد اتخذ كل من هؤلاء الذوات السبعة لقبا مستعارا على نحو ما سنذكره بعيد هذا مباشرة .

مقررات سرية خطيرة

انتشرت اشاعات قوية في مختلف المحافل السياسية مؤداها : ان هنالك ضغطا شديدا على وزارة العميد الهاشمي ، لحملها على قطع علاقات العراق السياسية بايطالية (١) كما قطعت بينه وبين المانية من قبل فاجتمع في اليوم الثامن والعشرين من شهر شباط ١٩٤١م ـ اي بعد تاليف وزارة العميد الهاشمي بأربعة اسابيع ـ اجتمع بدار المفتي الحسيني في شارع الزهاوي ، المقابل للبلاط الملكي ، سبعة من كبار الساسة والقادة ، استتروا خلف اسماء مستعارة ، فكان « مصطفى » الاسم المستعار للمفتي الحسيني و « عبد العزيز » للسيد رشيد عالي و « احمد » للسيد ناجي شوكت و « رضوان » لصلاح الدين الصباغ و « فرهود » للسيد يونس السبعاوي و « نجم » لفهمي سعيد و « فارس » لمحمود سلمان ، واقسموا على ان يعملوا ما في وسعهم ، وبكل ما اوتوا من قوة ، لانقاذ البلاد العربية من براثن الاستعمار ، وتحقيق استقلالها . وما لبثت آراؤهم ان اتفقت على ما يأتي :

« لما كان الانكليز قد اقدموا ، بتشجيع أذنابهم ، على فرض مطاليب مجحفة تتوخى زج العراق في الحرب ، وارغام باقي الاقطار العربية على السكوت وعدم

---

(١) يقول طه الهاشمي في ص ٤١١/٤١٢ من مذكراته القيمة :

« كنت اول المخالفين لفكرة قطع العلاقات مع ايطالية لما اعلنت الحرب على فرنسا وانكلترة ، ولا زلت اعتقد بان العراق غير ملزم بقطع العلاقات مع اية دولة تحارب انكلترا ، وان المعاهدة لا تفرض على العراق هذا الحكم ... لذلك اخذت افكر في المدة الاخيرة في امر قطع العلاقات مع ايطالية مقابل ربح يربحه العراق ... فلو حصل الجيش العراقي على ما يحتاج اليه من السلاح والعتاد والتجهيزات ، وحصل على قرض بدون فائدة لكنت اقدمت على قطع العلاقات بالرغم مما يحدثه من سوء تأثير في الرأي العام » . اه .

المطالبة بحقوقها ، فان عزم طه على قطع العلاقات السياسية مع ايطاليـة بصورة فجائيـة ، وبدون استشارة المجلس النيـابي ، او الجيش ، لن يرضي الانكليز ولن يقعدهم عن تحقيق غاياتهم كاملة . لذلك فان الانكليز سيعملون على اقصاء قـادة الجيش المخلصين ، ليسيطروا عليه ، ومن ثم ينقاد العراق لهم كما يشاءون ، على ان قطع العلاقات السياسية مع ايطالية يعتبر في حد ذاته خطوة كبيرة نحو ما يريده الانكليز ، من اخضاع العراق والامة العربية ، ومن شق الجيش العراقي على نفسه ، والحط من قوة طه الهاشمي وسمعته ، ويصبح طه بعد قطع العلاقات امام امرين: ان يرضخ للانكليز ويلبي مطالبهم كاملة ، او ان يرغمه الوصي على الاستقالة كمـا ارغم الكيلاني من قبل . ولما كانت المسالة من طبع طه ، فانه من المستبعد ان يقاوم الوصي مهما عبث بحقوق الامة والدستور ــ اذا كـان للعراق دستور ــ وهكذا لا يبقى امام طه الا اختيار الطريق الثاني ، وتفضيل الاستقالة ، بعد ان يكون قد وقع في الخطأ ، كما كان شأنه مع بكر صدقي ، ويتنحى عن الحكم لوزارة مؤلفة على نحو ما يريده الانكليز ، فتقوم تلك الوزارة قبل كل شيء بتصفية قادة الجيش ، بحسب ما تقتضي مصالح الانكليز ، فتحيل البعض على التقاعد ، وتلقي البعض الآخر فـي غيابـة السجن ، او تبعدهم (١) . يتم ذلك كله فجـأة وفي ليلـة ليلاء ، والشعب والجيش يغطان في نوم عميق . ولما كان انتظار ذلك اليـوم المحتوم يعني الخضوع للامر الواقع ، والاستسلام للانكليز ، ويؤدي الى قيام ثورات داخلية ، ويقضي على وحدة الجيش ، فيتحقق للانكليز واذنابهم ما يتمنون ، لذلك يجب اتخاذ التدابـير التاليـة :

١ ــ المحافظة على الوضع الراهن ، والتمسك بالمعاهدة العراقية ــ الانكليزية، التي قررت ما لنا وما علينا ، حتى يتوفر الوقت لدراسة الموقف العالمي ، وانتظار تطور الاحداث في المستقبل القريب لذلك كان لا بد من الروية والتبصر في الامور .

٢ ــ التوسل بجميع الحجج المقنعة لحمل طه الهاشمي على العدول عن رايه، والانتظار ثلاثة اشهر اخرى ، ينجلي بعدها الموقف العالمي ، وتتبين الحالة السوقية.

٣ ــ اذا كان لا بد من قطع العلاقات السياسية مع ايطالية ، والموافقة عـلى مطالب الانكليز فورا ، فليوافق على ذلك مجلس نيابي حر يمثل راي الامة الصحيح، لا استنادا الى رغبة الوصي ، وقرار مجلس الوزراء فحسب .

٤ ــ لما كانت الاكثرية في مجلس النواب الحالي لا تمثل الامة ، ولما كان اغلب اعضائه من المرتزقة الذين عينهم نوري وجميل وجودة تعيينا ، فمن الواجب حـل المجلس ، وفسح المجال لانتخاب مجلس نيابي جديد ، يمثل الامة تمثيلا صادقا ، ثم تعرض عليه طلبات الانكليز .

٥ ــ لما كان نوري ، وجميل ، وجودة ، هم دائما وابدا سبب الخلاف واراقة

---

(١) تم احالة عدد كبير من القادة على التقاعد ، كما تم اعتقال عدد آخر بعـد ان فشلت الحركة ، واحتل الانكليز العراق ثانية في حزيران ١٩٤١ م .

الدماء ، فمن الواجب تعيين نوري سفيرا للعراق في امريكا ، وجميل في مصر، وجودة في سفارة غيرها ، انقاذا للبلاد من عبثهم ابان الحرب الحاضرة ، وتحقيقا لسلامة الانتخابات النيابية .

٦ ــ لما كان الوصي غير مسؤول امام القانون ، وهو مع ذلك يواصل القيام بنشاط مخالف للدستور ، ويأتي بتصرفات ديكتاتورية ، على غرار تصرفاته التي اودت بوزارة الكيلاني ، ولما كانت التجربة قد اثبتت ضعف المجالس النيابية في العراق ، وعدم تمرسها في استعمال صلاحيتها في ايقاف الوصي او الجالس على العرش عند حده ، وفي كبح جماح ميوله الاستبدادية او الشخصية ، فمن الواجب ان تدوّن في الدستور مادة تنص على طريقة معالجة هذا الامر بالسلطة التي تكلف بتنفيذها .

٧ ــ التوسل بكل الوسائل لاستمالة الوصي ليرضى على قادة الجيش .

٨ ــ يكلف الهاشمي بالاستقالة اذا فشل في تحقيق ما ورد اعلاه ، او امتنع عنه ، وذلك صونا لسمعته ، واستباقا للاحداث الخطيرة التي ينتظر وقوعها بعد ان تمت التمهيدات اليها ، ويعول على اخلاق طه الحميدة في الموافقة على هذا الرجاء فور التقدم به .

٩ ــ بعد استقالة طه ، يقصد الوصي وفد من كرام رجالات العراق والعرب، ومن قادة الجيش ، فيعرضون عليه توسلاتهم ليوافق على اسناد رئاسة الوزارة الى رشيد عالي الكيلاني ، وليوافق على حل المجلس النيابي ، وانتخاب مجلس جديد فورا ليقول كلمته في طلبات الانكليز التي تخرج على المعاهدة العراقية ــ الانكليزية ، وللاقتراع على الثقة بوزارة الكيلاني ، فيقرر بقاءها او استقالتها وفق احكام الدستور .

١٠ ــ يقطع الجيش على نفسه عهدا صارما ان لا يتدخل في شؤون الحكومة القائمة . اذا توثق من سلامة الانتخابات النيابية ، وتأكد لديه ان السلطة التشريعية تمارس كل ما لديها من صلاحيات ، وانها ليست آلة بيد الوزارة ، او الوصي ، أو الجالس على العرش . وان ما من وزارة تتولى الحكم بتاثير الاجنبي او بدسائسه » (١) . اهـ .

كيف استقالت الوزارة ؟

لم تنته المشكلة التي قامت بين « الوزارة الكيلانية الثالثة » وبين البلاط الملكي باستقالة الوزارة المذكورة في يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٤١م ، لان الكيلاني نفسه لم يكن غير منفذ للسياسة التي اتفقت عليها القوى المهيمنة . لهذا يرى المتتبعون للسياسة العراقية : ان ايام « وزارة العميد الهاشمي » كانت فترة سادها السكون

---

(١) العقيد صلاح الدين الصباغ في كتابه « فرسان العروبة في العراق » ص ٢١٨ ــ ٢١٩ .

والهدوء في الظاهر ، ولكن عوامل الانتقاض كانت تتهيأ في الخفاء ، وعناصر العاصفة كانت تتجمع وتتكاثف في الفضاء ، وكانت الاحداث المنذرة بالخطر تمر سراعا، ولكن بعد ان تترك اثرها في الاوساط العامة .

هذا من جهة . ومن جهة اخرى فان العميد الركن طه الهاشمي ، كان يشعر في قرارة نفسه ان ايادي خفية كانت تلعب من وراء الستار لبلبلة الجيش ، وتفكيك اواصر وحدته ، وان هذا الجيش الذي صرفت الامة عليه الملايين من الدنانير ، وقدمت اليه الالوف من فلذات اكبادها ليكون حارسا لها في الملمات ، وسياجا لكيانها في الاحوال العصيبة ، يجب ان يكون في منجاة من كل سوء ، فاسر الى رئاسة اركان الجيش ان تتقدم باقتراح بنقل العقيد كامل شبيب من بغداد الى قيادة الفرقة الرابعة في الديوانية (١) ليحل محله اللواء الركن ابراهيم الراوي ، وان يكون مقر العقيد صلاح الدين الصباغ في « جلولاء » بدلا من « بغداد » وكان ذلك في ٢٦ آذار سنة ١٩٤١م .

والظاهر ان العقداء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، وكامل شبيب ، ومحمود سلمان ، وفهمي سعيد ، اعتبروا ان هذا الامر صدر بايعاز من المرجع الاعلى ، او تنفيذا لرغبات الانكليز ، وانه سيكون مقدمة للقضاء على وحدة الجيش ، وتفكيك اواصر الاخوة والتضامن بين قادته(٢) فاعتصبوا وقالوا بعدم جواز تنفيذه « فوعدهم طه باهمال هذا الامر اذا تعهدوا بعدم التدخل في امور الوزارة السياسية الا ان الوصي قال : ليس من مصلحة البلاد التراجع عن قرار تصدره وزارة الدفاع »(٣).

وكان وجود المجلس النيابي قائما يحول دون اقدام العقداء على اية حركة . ويقول الوصي في خطابه الذي القاه في يوم ١٤ تموز ١٩٤١م ، بعد فشل حركة ايار من هذه السنة :

---

(١) جاء في الصفحتين ٢٣٧ و ٢٣٨ من مذكرات طه الهاشمي :

« كان رأيي بعد الحادث ان اعين كامل شبيب آمرا لمنطقة الديوانية لانه حسبما لاح لي كان المحرك الوحيد بين القادة . فكثيرا ما كان يلقي في روعهم المخاوف والشكوك التي لا لزوم لها ويشجع ضباطه على مخالفة الاوامر ... وكان يميل الى توظيف اقاربه واصدقائه مستفيدا من نفوذه ، وكنت الموم رئيس اركان الجيش وقائد الفرقة الثالثة على سكوتهما نحوه » . اه .

ثم جاء في الصفحتين ٤١٣ و ٤١٤ من هذه المذكرات ما نصه :

« وكنت رجحت نقل كامل شبيب ، لانه العنصر المثير بين القادة بتوهماته وتعظيمه للامور ... واخبرني رئيس اركان الجيش بانه حادث كامل شبيب فوافق على النقل ، وأيد لي بانه سوف يذهب ... ولكن القادة عارضوا لانهم يوجسون خيفة من النقل ، ويعتبرونه مقدمة لتشتيت شملهم ، تمهيدا لانتقام الامير منهم ... وقد ايد هذا الراي فهمي سعيد ، وقال انهم لا يوافقون عليه مهما كلفهم الامر ... وطلب سحب الامر » . اه .

(٢) كان صلاح الدين الصباغ ميالا في بادىء الامر لتنفيذ قرار صدر بنقل العقيد كامل شبيب من بغداد الى الديوانية ونقل مركز مقره هو من بغداد الى جلولاء ، ولكن بعد أن اتضح حقد عبد الاله يلمس باليد ، ونواياه السيئة للفتك بهم وتشتيت شملهم تظهر للعيان ، قرر العقداء مجتمعين ان يرفضوا تنفيذ قرار النقل وزير الدفاع ناجي شوكت ص ٤٥٨ » .

(٣) M. Khadduri ; independent irak-P. 108 London 1960 .

« انتهزت فرصة يوم تأجيل المجلس ، وهو يوم الاثنين الموافق ٣١ مارت سنة ١٩٤١م ، وجمعت مجلس الوزراء ، ودارت المذاكرة حول الموقف الراهن ، وما ينتشر حوله من الشائعات . وقد كنت متأكدا من سوء نية هؤلاء النفر ، ولكن طه الهاشمي دافع عنهم بحرارة ، واكد انهم قد اقسموا له بشرفهم العسكري على انهم لن تبدو منهم اية حركة من شأنها الاضرار بالمصلحة العامة، او التدخل في السياسة، فاكتفى مجلس الوزراء بضمانات طه الهاشمي وانفضت الجلسة » (١) .

اما ما يثبته العميد الركن طه الهاشمي في ص ٤١٨ من مذكراته عن هذا الاجتماع ، فهو ما يلي بالحرف :

« في ٣١ مارت ١٩٤١م ، اجتمع مجلس الوزراء صباحا في قصر الرحاب ، بناء على دعوة الامير ، وحضر فيه كل من رئيس مجلس الاعيان ، ورئيس المجلس النيابي. وذكر الامير ما كنت طلبته منه بشان قبول القادة في حضوره ، ليعرضوا اخلاصهم له ، ويتم التفاهم ، وانه تردد في الامر لانه يخشى ان يعيدوا الكرة ، وايد الوزراء جميعهم طلبي . وكان توفيق السويدي اكثرهم حجة حتى انه قال للامير لا يحق له ان يغضب بصفته الشخصية ، بل يجب ان يعتبر نفسه اميرا بمثابة ملك ، ويكظم غيظه ، ويعمل بمشورة رئيس حكومته . وحبذ السيد الصدر الطلب ، الا انه اراد ان يتأكد من انه لا يقع اي شيء من القادة في المستقبل . اما مولود مخلص – رئيس مجلس النواب – فاخذ ينتقد القادة ، ويطالب اعطاء ضمان بان لا يحدث منهم اي شيء في المستقبل . فاجابه عمر نظمي باننا لم نأت هنا موفدين من قبل القادة، حتى يشترط علينا اعطاء ضمان ... وقبل ان اترك القصر ، طلبت الى الامير بأن يصدر ارادة بفض المجلس ، لان تأخير الارادة يخالف احكام الدستور » . اهـ .

فلما انفض مجلس النواب في الحادي والثلاثين من هذا الشهر ، اتخذ العقداء الاربعة التدابير التي راوها ضرورية لمعالجة الموقف ، وذلك منذ صباح يوم الثلاثاء الموافق ١ شباط ١٩٤١م . فلما كان المساء ، انذروا بعض القطعات ، واسروا في نفوسهم امرا ذا بال ، وقبيل ان ينتصف الليل ، احتلت بعض الفصائل دوائر البرق والبريد والتلفون . ومسكت بعض مداخل الطرق العامة ، واتخذت التدابير لصيانة الجسور والمعابر ، ومحافظة سائر المرافق ، ثم توجه العقيد فهمي سعيد الى دار العميد الهاشمي ، ومعه وكيل رئيس اركان الجيش محمد امين زكي ليقولا له :

ان الحالة بلغت حدا لا يطاق ، وانه لا بد من ايجاد مخرج عاجل لهذه الازمة،

---

(١) هذا ما جاء في ص ١٥ من خطاب «صاحب السمو الوصي» وقد كتب الينا العميد الهاشمي يقول:

« لقد اجبت على ما ورد في بيان سمو الوصي من امور تخصني بكتاب خاص . لم أدافع عن الضباط، ولم اقدم اية ضمانات . وكان الاجتماع في قصر الرحاب . حضر فيه الوزراء ، ورئيس مجلس الاعيان ، ورئيس المجلس النيابي ، اوضحت للحاضرين الدسائس التي كانت تحاك ، والاتصال مع رؤساء القبائل من جانب البلاط ، ومن جانب رشيد عالي الكيلاني ، ولفت النظر الى وخامة هذه الاتصالات ، واشرت الى محاولاتي في اقناع الامير للموافقة على ان يتقدم القادة اخلاصهم اليه بزيارتهم له ، ولكن محاولاتي هذه لم تثمر ، وانفض الاجتماع بتأييد رأيي في ان يوافق الامير على مثول القادة في حضرته وعرض اخلاصهم له . اهـ.

طه الهاشمي — ٢٣ – ٤ – ١٩٥٢ م

بالتعاون مع السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي يثق الجيش به كل الوثوق ، والاسهام معه في وزارة جديدة .

« وقد اجاب طه باشا ــ حسب افادته ــ بانه لا داعي لهذه الحركة ، وانه لا يمكنه ان يشتغل مع رشيد عالي ، بالنظر لعدم اتفاق وجهات النظر في تسيير شؤون الدولة ، ولما شاهد طه باشا ان كلامه لا يجدي نفعا ، وانهما مصران على ما بيناه له ، فاخبرهما بضرورة عرض الامر على سمو الوصي ، وعلى مجلس الوزراء ... وقد شاهد علائم من رئيس اركان الجيش ، وفهمي سعيد ، بأنهما لا يرغبان ترك الدار قبل استحصال كتاب الاستقالة منه ، فلذلك حرر كتاب الاستقالة ، واعطاه لهما ، اجتنابا من حدوث حركة تؤدي للمقاومة ، واراقة الدماء » (١) ثم اراد الاتصال بالوصي هاتفيا ليخبره بالامر ، فلم يرد احد على الهاتف .

« اما سمو الوصي فقد كان نائما ، وقد ايقظه من نومه خدم القصر، واخبروه بوجود حالة غير اعتيادية من الجيش في منطقة القصر ، فتمكن من خرق نطاق الحصار ، بسيارته ، وهو بلباس النوم ، والتجأ لدار عمته صالحة في الرصافة من بغداد » فلما كان اليوم التالي أصرّ على ان يلجأ الى السفارة البريطانية في صوب الكرخ ولما كان مثل اللجوء يعني عبور دجلة ثانية ، نصحه الدكتور سندرسن الذي استدعي الى دار الاميرة صالحه ان يكون اللجوء الى المفوضية الامريكية في صوب الرصافة . هكذا دبرت المفوضية الامريكية في بغداد زورقا بخاريا نقله الى «الدورة» وسيارة نقلته من « الدورة » الى « الحبانية » حيث « اجتمع بالسفير البريطاني الجديد ــ كورنواليس ــ بضع دقائق » (٢) ثم استقل طائرة من سلاح الجوالبريطاني فنقلته الى البصرة سالما آمنا (٣) .

---

(١) النص في رسالة « احكام المجلس العرفي العسكري في فتنة شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١ م » ص ١٨ . وقد اصدرتها مديرية المطبوعات بوزارة الداخلية .

(٢) paiforce. P. 18 .

(٣) هذا ما جاء في ص ١٩ من كراسة « احكام المجلس العرفي العسكري » .

وقد اخبرني رئيس الوزارة الهاشمي « ان الامير ركب سيارة مع بعض النساء قادها احد الجنود فلما مرت السيارة بضابط الخفر على الطريق ، اوقفها الضابط ، وطلب الى الجندي الافصاح عمن فيهما ، فابى الجندي ذلك ، ولما اتصل الضابط بمرجعه ، تلقى امرا بالسماح للسيارة بالمرور . وبعد ان أوصل الجندي الامير وحاشيته الى دار الاميرة صالحة ، عاد وسلم نفسه للسلطات المختصة كمذنب » .

وقرأت في ص ١١٨ من كتاب « ثلاثة ملوك في العراق » للميجر ديكوري وصفه :

« قرر الوصي ترك العاصمة للمرة الثانية ، فركب السيارة متوجها الى دار عمته الشريفة صالحة ، التي كانت تعيش في دار قديمة على الضفة الشرقية من نهر دجلة . وهناك هيأ الوصي نفسه للتنكر ، بمساعدة عمته ، وذلك باستعارته عباءة نسائية وفستان وحذاء نسائي من العائلة وركب عربة تجرها الخيل الى المفوضية الامريكية ، ومن هناك ركب سيارة الوزير المفوض ، التي كانت تحمل علم الولايات المتحدة الامريكية . وكان الوصي مختبئا تحت سجادة السيارة بين ارجل فاين شو الوزير المفوض الامريكي وزوجته . وكانت سيارة من القوة الجوية البريطانية تحمل مرافق الوصي عبيد بن عبد الله المضايفي ، متنكرا ببزة عسكرية بريطانية ، في مقدمة سيارة الوزير المفوض الامريكي ، فعبر عبد الاله ومرافقه الجسر بهذه الطريقة ، ووصلا بالسلامة الى الحبانية ، ومنها ركب الوصي طائرة بريطانية حربية فوصل البصرة ، ثم التجأ الى بارجة بريطانية » .

وبعد ان انصرف العقيد فهمي سعيد ، ووكيل رئيس اركان الجيش محمد امين زكي ، ومعهما كتاب استقالة العميد الهاشمي ، اتصل الهاشمي باعضاء وزارته تلفونيا ، طالبا حضورهم الى داره فورا ، فخف زملاؤه الى داره قبيل منتصف الليل ، ودام اجتماعهم الى الصباح ، كما حضر هذا الاجتماع مدير الشرطة العام حسام الدين جمعة ، ومتصرف لواء بغداد جلال خالد ، حيث عرضا على المجتمعين: ان الجيش احتل المنطقة الممتدة بين السكة الحديدية والسدة ، واحيط قصر الرحاب ، وقصر الزهور ، بقوات الجيش ، وذهب رشيد عالي الى معسكرالرشيد، واجتمع بالسيدين : محمد امين زكي ، وصلاح الدين الصباغ .

وفي نحو الساعة السادسة والنصف من صباح يوم الاربعاء الموافق ٢ نيسان، وصل الى دار العميد طه الهاشمي كل من السيد رشيد عالي الكيلاني ، وصلاح الدين الصباغ ، ومحمد امين زكي ، وبعد بضع دقائق حضر ناجي السويدي . فاستهل الحديث طه الهاشمي لطيفا باسما ، وراح يستميل الضباط للتخلي عن فكرتهم ، وقال انه سيعيد النظر في موضوع قطع العلاقات السياسية مع الطليان ، وانه سيتبع الطرق الدستورية ، ويسعى لكسب رضاء الوصي عن الجيش، ويزيل سوء التفاهم . فتلطف الجو . وبعد ان نوقشت حركة الجيش من نواحيها المختلفة تقرر :

١ ـ ابقاء وزارة العميد الهاشمي على دست الحكم .

٢ ـ اجتماع رجال الحكومة مع الرجال السياسيين في المملكة ، للتفكير في معالجة الموقف ، وامتناع الجيش من التدخل في السياسة ، على ان يقسم رجال السياسة ، ومن ضمنهم الجيش وامراؤه ، على تنفيذ ما يتقرر في هذا الشأن بصدق واخلاص تامين .

٣ ـ عرض الامر على سمو الوصي المعظم ، والسعي لاقناعه بالموافقة على ما تم ، وبرجوعه للعاصمة اذا كان غائبا عنها .

وعلى هذا الاساس انفض الاجتماع ، ورفع انذار الجيش ، واعيدت القطعات الى مواقعها ، وذهب الوزراء الى دواوين وزاراتهم لمزاولة اعمالهم كالعادة ، ولم يتغيب احد غير وزير الخارجية ، توفيق السويدي ، لمعذرة كانت لديه . فلما علم العقداء الاربعة قبل الظهر بأن الدكتور سندرسن الطبيب البريطاني للعائلة المالكة قد اجتمع بالوصي اجتماعا خاصا طويلا ، ووضع الطرفان خطة لاحباط مسعى الخير ، واصلاح ذات البين ، وان المفوضية الامريكية ، والسفارة البريطانية ، قد تدخلتا في الازمة القائمة ، وسهلتا نقل الوصي من دار عمته الاميرة صالحة ، الى مطار الحبانية البريطاني ، بصحبة الضابط البريطاني دونفل وان الزعيم الكردي الشيخ محمود الحفيد ، المقيم في بغداد تحت مراقبة الحكومة ، هرب الى السليمانية فجاة ليعلن تمرده على حكومة بغداد ، وان متصرف لواء البصرة السيد صالح جبر شرع في الاتصال برؤساء القبائل في البصرة والمنتفك لتثور ضد السلطة ، وانمتصرف

لواء الموصل السيد تحسين علي لجأ الى رؤساء شمر ليقفوا الى جانب الوصي وبطانته ، اجل لما سمع العقداء الاربعة بكل هذه التطورات والاحداث المزعجة ، شعروا بان الخطر الاجنبي بات يهدد مصلحة الوطن ، وينذر الجيش بالتحطيم ، فقرروا كاجراء مضاد :

« ١ ـ تأليف مجلس للدفاع الوطني ، ينظر في شؤون المملكة طوال غيبة الوصي .

« ٢ ـ النظر في امر الوصي ، اذا رفض الرجوع عن غيه ، وبقي مصرا على وضعه المخزي في احضان الانكليز في معسكر الحبانية .

« ٣ ـ توقيف صالح جبر وجلبه الى بغداد ، وفصل تحسين علي ، وتوقيف محسن ابو طبيخ ، ورايح العطية ، وجلب الاول الى بغداد ، وابعاد الشريف فواز ، والشريف حسين ، الى شرق الاردن لانهما جاسوسان للانكليز في البلاط ، وفصل باقر سركشك مدير التشريفات في البلاط ، لانه منافق يدعو بالاقليمية العراقية ولا يحمل عقيدة عربية ، وتعيين نوري بن سعيد سفيرا للعراق في امريكا ، واسناد وظائف مماثلة خارج العراق لكل من جميل ، وجودت ، وابعاد جلال بابان خطيب الانكليز في المجلس » (١) .

واجمعت الكلمة على اسناد رآسة « حكومة الدفاع الوطني » الى السيدرشيد عالي الكيلاني ، على ان يستعين بالمديرين العامين في الوزارات لتدوير شؤون المملكة خلال الازمة ، فتقبل الكيلاني هذه المهمة ، وذهب ومعه رئيس اركان الجيش محمد امين زكي الى ديوان مجلس الوزراء ، وبلتغا العميد بالقرار المذكور . ومع انالهاشمي لفت نظر الكيلاني الى وجوب التروي ، واجتناب كل حركة ترمي الى الاخلال بالدستور ، فانه ترك ديوان الرئاسة (٢) .

وكانت باكورة اعمال السيد الكيلاني انه اصدر الكتاب الآتي الى المديرين العامين في الوزارات كافة .

« على المديرين العامين في الوزارات والدوائر المربوطة ، ان يوقعوا ، ويصادقوا على المعاملات التي تتطلب توقيع الوزير المختص ، او مصادقته ، ما عدا المسائل الهامة ، والتي تتطلب الدخول في مناقصة ، او تعهد يزيد على الالف دينار ، فانها يجب أن تعرض على سكرتير مجلس الوزراء لاخذ موافقتنا التحريرية » .

رشيد عالي : رئيس حكومة الدفاع الوطني

---

(١) صلاح الدين الصباغ في كتابه « فرسان العروبة في العراق » ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦ .

(٢) قال السيد الكيلاني لصاحب هذا الكتاب : انه مر على الهاشمي في داره ، قبل ان يذهب الى مجلس الوزراء ، واخبره بالذي جرى ، فقال له الهاشمي : انه لا يستطيع ان يستمر على تحمل المسؤولية ، وانه « الهاشمي » يرى « ان افضل طريقة لصيانة الدستور ، وصيانة البلاد من اخطار تتهددها ، أن يقبل الكيلاني بتكليف القادة له لتولي المسؤولية » فتقبل الكيلاني النصح ، وتوجه الى مجلس الوزراء .

واتصل توفيق السويدي بالعميد الهاشمي خلسة ، ناقلا اليه خبر السفارة البريطانية له : بأن الوصي وصل الى البصرة ، وانها مستعدة لان توصل الوزراء اليه سرا ، وان تساعد الحكومة العراقية بوضع قوة تحت تصرفها . فاستنكر الهاشمي هذا العرض ، ولم يوافق عليه ، ثم اتصل السويدي بعلي ممتاز وزير المالية ، وعرض عليه ما عرضه على الهاشمي ، فتقرر سفر كل من علي ممتاز ، وتوفيق السويدي ، والسيد عبد المهدي ، الى البصرة بحسب الاتفاق مع الكابتن هولت ، ولكن القادة احبطوا القرار .

ويقول الوزراء الذين اشتركوا في تكوين « الوزارة الكيلانية الرابعة » في ١٢ نيسان ١٩٤١م :

« لو ان كتاب استقالة الهاشمي وصل الى يد سمو الوصي ، وبت في الاستقالة رفضا او ايجابا ، لما حدث ما حدث بعدئذ ، ولكن التجاء الوصي الى الحبانية ، وانتقاله الى مدينة الثغر على طائرة بريطانية ، عطل الدستور فادى هذا التعطيل الى ما كان » .

اما سمو الوصي فيقول :

« وقد حاولنا هناك ـ في البصرة ـ ان نستقدم اعضاء الوزارة ، لنعمل بعيدين عن الضغط الموجود في بغداد ، ونقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول الينا ، وكذلك علمت هناك بان الضباط ارغموا طه الهاشمي على تقديم استقالته ، ولم تصلنا الاستقالة ، بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية ، لذلك لم نتمكن من تأليف وزارة جديدة » (١) .

وهذا هو كتاب استقالة العميد الهاشمي الذي اشرنا اليه فويق هذا :

الى صاحب السمو الملكي المعظم .

نزولا عند رغبة سموكم ، تقلدت رئاسة الوزارة في وقت كانت مصلحة البلاد تتطلب التضحية ، وتضامن جميع رجالاتها ، وقد سعيت في خلال الشهرين المنصرمين الى تهدئة الاحوال ، وازالة التوتر . ويظهر ان مسعاي هذا لم يثمر النتيجة المطلوبة ، فلذلك رايت من المصلحة ان اقدم الى سموكم استقالتي من رئاسة الوزراء ، راجيا قبولها ، وسائلا الباري تعالى ان يأخذ بيدكم ويساعدكم على ادارة البلاد وايصالها الى اهدافها السامية .

بغداد في ١٩٤١/٤/١م　　　　　المخلص ـ طه الهاشمي

كيف قبلت الاستقالة

كان الامير عبدالاله ، قد انتقل الى « الحبانية » ف « البصرة » قبل ان يطلع

---

(١) خطاب صاحب السمو الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق ص ١٥ ــ ١٦ .

على كتاب استقالة العميد الهاشمي ، ولكنه كان قد سمع به ، لان الهاشمي أخبره بتقديم استقالته . فلما تمخضت الحوادث السريعة عن تنصيب الشريف شرف وصيا على عرش العراق ، وجه الوصي الجديد الى العميد المشار اليه هذا الكتاب :

عزيزي طه الهاشمي

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، لا يسعني في هذه المناسبة الا ان اعرب لكم ولزملائكم عن تقديري للخدمات الجليلة التي اسديتموها للبلاد مدة بقائكم في الحكم .

صدر عن البلاط الملكي في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الاول سنة الف وثلثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم العاشر من شهر نيسان سنة الف وتسعمائة واحدى واربعين الميلادية .

شرف

قال السيد ناجي شوكت للمؤلف :

« طلب الي المفتي الحسيني في مساء اليوم الثاني من نيسان ١٩٤١م ، ان نجتمع . فسألته قائلا : اعندك ام عندي ؟ فاجاب : لا عندك ولا عندي ، وانما عليك ان تتجه الى جهة معلومة ، حيث تنتظرك سيارة تقلك الى حيث اكون ، واذا بالسيارة تقلني الى دار شفيق حداد الذي نصب فيه جهاز لاسلكي خاص لتأمين الاتصال مع برلين .

« قال المفتي الحسيني : ان الوصي في البصرة ، وقد استدعى الاعيان ، والنواب ، والوزراء ، فاذا اجتمعوا عنده ، اتخذوا قرارا ضد الحركة القائمة في بغداد فماذا ترى ؟ قلت ان علينا ان نمنع سفر هؤلاء لانهم اذا وصلوا البصرة واتخذوا قرارا بعدم شرعية الحركة ، اسقط في ايدينا .

ولقد اصر السيد ناجي شوكت على منع الاعيان ، والنواب ، والوزراء ، من السفر الى البصرة ، وقال انه سيتنصل من كل تبعة اذا لم يؤخذ بوجهة نظره هذه. وبعد لأي تقرر ارسال طائرة خاصة الى متصرف العمارة السيد ماجد مصطفى لنقله الى البصرة، ليفسد محاولات الوصي الرامية الى شل الحركة التي قامت في بغداد(١) ولكن السيد الكيلاني استطاع ان يتصل بالسيد ماجد مصطفى هاتفيا ، وينقل اليه رغبة القائمين في بغداد .

---

(١) كان العسكريون القائمون بهذه الحركة يخشون زميلهم العقيد رشيد جودت آمر حامية البصرة الذي كان يسيطر على لواء كامل فيها ، لانه لم يكن على وفاق معهم من جهة ، ولانه كردي النزعة ، عصبي المزاج من جهة اخرى ، فاستنجد السيد الكيلاني بالسيد ماجد مصطفى متصرف لواء العمارة ، وقريب العقيد رشيد جودة ، وكان ماجد عند حسن الظن فيه فسافر الى البصرة وانقذ الوضع الدقيق المتردي ، وفي الوقت نفسه اوفدت وزارة الدفاع الرائدين محمود الدره ومحمد الطريحي الى البصرة ليدرسا الحالة العامة فيها عن كثب ويشرحا للعسكريين فيها حقيقة الوضع في بغداد ، والاسباب التي ادت الى افتعال الازمة القائمة وقد قام الرائدان الدره والطريحي بواجبهما في مدينة الثغر وعادا الى بغداد .

موقف الانكليز من الاحداث

يقول وزير الخارجية السيد توفيق السويدي في ص ٣٤٩ من مذكراته :

« في الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم التالي ـ ٢ نيسان ١٩٤١م ـ ذهبت الى السفارة البريطانية ، حيث وجدت في مكتب السفير السر بازل نيوتن السفيرالسابق ... والسفير الجديد السر كنهان كورنواليس ... وبعد تبادل احاديث بسيطة ، سألني السفير الجديد ما اذا كنت لا ازال قانونا وزيرا للخارجية ام لا ؟ فقلت له : اعتقد انني لا ازال بنظر الدستور العراقي وزيرا مسؤولا للخارجية ... فأجاب السفير ... انني بصفتي سفير بريطانية في العراق أؤيد قلبيا وماديا كل عمل تقوم به السلطات المشروعة او الشعب . فلذلك اذا وجد ان الامير الوصي قد تمكن من الابتعاد عن العاصمة ، وانه في سلامة وامان في الوقت الحاضر ، فهل تعتقدون انه سيكون من الممكن تاليف حكومة برئاسة سموه ..؟ فقلت ان الجواب على سؤالكم لا يعود لي مباشرة لانه يتعلق .. بطه الهاشمي ... وعلى هذا ... ذهبت توا الى السيد طه الهاشمي المستقيل ، واخبرته بما حدث ... فاجاب بانه قد استقال بلا رجعة ، وانه غير مستعد للالتحاق بالامير . وعندما ذكرت له اني شخصيا ، ومعي اكثرية الوزراء مستعدون للالتحاق بالامير ، قال انه في هذه الحالة سيعطيني استقالته ... وفي الساعة السادسة مساء اتصلت بالسفير ، واخبرته بالترتيب الذي اتفقنا عليه ... وفي تلك الاثناء فهمت من السفير ان الامير موجود في البصرة على سفينة بريطانية ... وقد اتصلت فورا بالوزراء ، فوجدت ان وزير المالية السيد علي ممتاز ، ووزير الاقتصاد السيد صادق البصام ، ووزير المعارف السيد عبد المهدي ، قد كانوا مستعدين للالتحاق بالامير ، وبدأنا نعد العدة للهرب من بغداد والوصول الى البصرة ... وبعد ان اخفقت جميع هذه المحاولات اضطررنا الى البقاء في بغداد » اهـ .

اما السفير البريطاني كورنواليس فيقول في برقيته F. o. 371-27062 الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ نيسان ١٩٤١ .

« كنتيجة للحديث الذي اجريته مع توفيق السويدي ، فانه وعلي ممتاز وزميلين آخرين من الوزارة الاخيرة ـ اي وزارة طه ـ يحاولون الوصول الىالبصرة بمساعدتنا وقد ارسلوا الي رسالة يستفسرون عن المساعدة العسكرية التي ستكون الحكومة البريطانية مستعدة لتقديمها الى الوصي في حالة ارسال المتمردين قوات الى البصرة للقضاء على الحكومة التي نأمل اقامتها هناك فلم ارد على استفسارهم».

وكان السفير هذا قد ابرق الى الخارجية البريطانية في الرابع من نيسان يقول :

« أبلغت الوصي ـ في الحبانية ـ ان ساعة التوصل الى تسوية للازمة قد فات

اوانها ... ومع ذلك فقد ايدت عزمه على المضي الى البصرة وشجعته على القيام بعمل فوري وفعال لاستعادة السيطرة على الموقف ووافقت على ما يعتزمه بشأن تشكيل حكومة جديدة برئاسة علي جودت الايوبي او جميل المدفعي واستدعاء مجلسي الاعيان والنواب الى البصرة للحصول على تأييدهما العام لقضيته واصدار منشور بمهاجمة الحركة » ـ ١ ـ وعلاوة على ذلك فقد زود السفير الوصي بالاموال اللازمة لمقاومة الحركة الكيلانية وكلف مستشاره هولمان بالتوجه الى البصرة لتحقيق ذلك .

(1) F. o. 371-27062 .

حكومة الدفاع الوطني

توطئـة

كانت ايام « وزارة العميد الهاشمي » فترة سادها السكون والهـدوء فـي الظاهر ـ كما قدمنا ـ ولكن عوامل الانتقاض كانت تتهيأ في الخفاء وعناصر العاصفة كانت تتكاثف في الفضاء . وكانت الاحداث المنذرة بالاخطار تمر سراعا بعد ان تترك اثرها في الاوساط .

وكان العراقيون في هذه الحقبة قد انقسموا الى فريقين : الفريـق المجـاري للسياسة البريطانية في العراق ، وهي السياسة التي توحي للعراقيين ، بكل الطرق والسبل ، بوجوب خدمة مجهود بريطانية الحربي ، وعـدم الاصرار على تسليـح الجيش العراقي ، ولا على طلب حل المشاكل القومية المعلقة ، وفي مقدمتها مشكلة فلسطين ، ما دامت بريطانية منهمكة في الحرب . وفريق آخر كان يرى ان الفريق الاول ، بمجاراته لهذه السياسة البريطانية ، قد تخلى عما كان يدعيه لتسويغ ثورة الحسين بن علي شريف مكة المكرمة على السلطـان العثماني المسلم في ١٠ حزيـران ١٩١٦م . وكان الفريق المناوىء لسياسة المجاراة لبريطانيا يعتقد ان الشعبالعراقي وابناء الامة العربية في البلاد المجاورة كلها الى جانبه .

فلما اخفقت « وزارة العميد الهاشمي » في معالجة الازمة القائمة بين الانكليز والمناوئين لسياستهم من جهة ، وبين الوصي والمتصلين بسموه من محبذيالسياسة البريطانية وخصومهم في هذه السياسة من الجهة الاخرى ، استقر راي « الكتلـة العسكرية » على مجابهة الامر ، وحل المشكل باسناد الحكم الى السيد رشيد عالي الكيلاني ، ومن يشاركه في تحمل مسؤوليـة ممن يناوىء السياسة البريطانيـة ، ويحملها على اجابة رغبة العراقيين في تسليح الجيش ، وفي تحقيق الاماني الوطنية.

حمل الوزارة على الاستقالة

وكما عرضنا آنفا ، كانت « وزارة الدفاع » قد قررت في ٢٦ ايار سنة ١٩٤١م، نقل العقيد كامل شبيب من « قيادة الفرقة الاولى » في بغداد ، الى « قيادة الفرقة الرابعة » في الديوانية ، والشروع في نقل مقر قيادة الفرقة الثالثة ـ التي كان قائدها العقيد صلاح الدين الصباغ ـ من بغداد الى جلولاء في لواء ديالي ، فلم ينفذ هـذا الامر ، لان الكتلة العسكرية اعتبرت هذه الحركة مقدمة لتفكيك اواصرها، والقضاء عليها ، فلما قررت هذه الكتلة مجابهة الامر ، واسناد الحكم الى السيد الكيلاني ، اوفدت العقيد فهمي سعيد ، والفريق امين زكي ، الى رئيس الوزراء العميد الركن

طه الهاشمي ، ليطلبا اليه تحرير كتاب استقالة وزارته ، فلما حصلا على هذا الكتاب ، اسقط في يد « الكتلة العسكرية » لان الوصي قد غادر « قصر الرحاب » في الكرخ ، فلم يبق مرجع رسمي للبت في هذه الاستقالة .

وكان الشريف فواز ، ينقل الى العقيد محمود سلمان ، رغبة الوصي في أن يأخذ السيد ناجي السويدي على عاتقه مهمة تكوين الوزارة الجديدة ، وان يكون مطلق التصرف في اختيار الزملاء الذين سيزاملونه في وزارته ، كما كان الشريف المومى اليه خائفا من اطلاع « الكتلة العسكرية » على محل الوصي ، فلما تحقق وجود الوصي في البصرة ، وانه يحتمي بالدارعة البريطانية « كواك شبير » الراسية في « شط العرب » تبدل الموقف تماما ، فابرقت رئاسة اركان الجيش في بغداد الى آمر حامية البصرة هذه البرقية :

« الوصي في البصرة وليست له صفة الوصاية ، سيطروا على الموقف ، تلقوا اوامركم من رئاسة اركان الجيش مباشرة » . و. رئيس اركان الجيش

اجتماع خطير في البصرة

في الساعة التي قررت « الكتلة العسكرية » تكليف العميد الهاشمي بالتخلي عن منصب رئاسة الوزارة ، وذهب العقيد فهمي سعيد والفريق امين زكي الى دار العميد المشار اليه لاستحصال كتاب استقالته ، كانت القطعات العسكرية في بغداد قد انذرت ، واخذت الاستعدادات اللازمة لمجابهة الطوارىء . وفي الوقت نفسه استطاع الوصي ان ينسل من قصره في « الكرخ » الى قصر عمته الاميرة صالحة في « الرصافة » ثم انتقل الى « الدورة » على زورق بخاري ، حيث اقلته سيارة للمفوضية الامريكية في بغداد الى الحبانية (١) واستقل من هناك طائرة من سلاح الجو البريطاني الى البصرة ، فبلغها في اليوم الثالث من شهر نيسان ١٩٤١م، ومعه السيد علي جودت الايوبي ، والمرافق العسكري عبيد بن عبدالله المضايفي (٢) ثم التحق بهم السيد جميل المدفعي ، كما انضم اليهم متصرف لواء البصرة السيد صالح جبر ، وراح الجميع يعملون يدا واحدة لاستنكار الحركة التي قامت في بغداد ، والقضاء عليها بكل السبل الممكنة ، وذلك بتاليف حكومة موقتة، والاتصال بمتصرفي الالوية ، وقواد الفرق ، ورؤساء القبائل ، ومن ثم القضاء على الحكم القائم في بغداد بالقوة .

---

(١) Freya stark. East is west P. 139.

(٢) قال لنا السيد علي جودة : انه اتفق والسيد جميل المدفعي على ان يسافرا الى الموصل ، ويعملا سوية على مقاومة بغداد ، وان المدفعي سافر في صباح اليوم الباكر ، وسافر هو « علي جودة » قبيل المساء ، وفي اثناء وصوله « ناحية بلد » نزل ضيفا على احفاد الشيخ عجيلْ الياور في الفرحاتية ، ولما علم منهم انه يستحيل عليه مواصلة السفر الى الموصل ، قرر السفر الى سورية ، وما كاد يمر بالقاعدة الانكليزية في الحبانية حتى فضل الدخول اليها ، حيث وجد فيها الامير عبد الاله وصحبه ، فنقلتهم طائرة حربية بريطانية الى البصرة . وكان الوزير الكردي السيد داود الحيدري قد لجأ الى مضيف امير ربيعة محمد الحبيب في الحسينية بلواء الكوت ، فدبر الحبيب محمد امر التحاقه بالوصي في البصرة .

يقول آمر حامية البصرة العقيد رشيد جودة ، في تقرير بعث به الى رئـاسة اركان الجيش في ٦ نيسان من عام ١٩٤١م ولدينا نسخة منه :

بتاريخ ٣ الساعة ..٢٢،٠ كنت في داري . خابرني تلفونيا معالي المتصرف صالح جبر من فندق شط العرب طالبا حضوري الى الفندق ، ورجاني ان اصطحب معي قائد شط العرب امير اللواء احمد رشدي في طريقي الى الفندق ... ولما دخلنا بهو الفندق الفوقاني ، شاهدنا كل من علي جودة الايوبي ، والمتصرف صالح جبر ، وضابط الاستخبارات البريطاني الكبتن ملتك . ولما رآنا ضابط الاستخبارات ، انصرف ، وبعد برهة ، دخل الرئيس الاول عبيد البهو ، ثم شرف سمو الوصي ، وبعد التحية من قبلنا ، تكلم سموه عن الموقف ، شارحا اقالة طه الهاشمي من قبل الجيش ، وتهديد الجيش لسموه ، واحاطة قصره ، وهروبه من بغداد ... وبقينا في حضرته حتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، وعدت مع المتصرف وقائد شط العرب بسيارة المتصرف ، وبعد انصراف قائد الشط ، كلمني المتصرف عن خطته ، ووعد الانكليز بمعاونة الوصي ... ورايت من واجبي مفاتحة آمري الوحدات . وبالساعة ٦،٣٠ من يوم ٤١/٤/٤م الجمعة ، طلبت حضور كل من آمر ف الـ ٧ و ف ٢ ل ٧ ومقدم اللواء ، وآمر القوة النهرية ، الى داري ، واوضحت لهم الموقف . وكان قرارنا هو ان واجبنا الاصلي هو مقاومة كل حركة تضر مصلحة المملكة ، وتجزيء الجيش ، ثم ذهبنا الى قائد شط العرب في بيته ، وابلغناه القرار ، ثم ذهبنا الى مقابلة الوصي ، فوجدنا المتصرف مع مدير جريدة الثغر شاكر النعمة ، مهتمين باعداد منشور ... وحضر علي جودت ، وبعد برهة دخل سمو الوصي ، مع مرافقه ، وجرى تقديم آمري الوحدات . سال سمو الوصي آمري الوحدات لا بد وانكم اطلعتم على الموقف ، ثم اخذ يشرحه كما يلي :

لا يخفى عليكم ان بعض الضباط الذين يعدون بالثلاثة او الاربعة ، اخذوا يتركون واجباتهم الاصلية ، ويتدخلون بأمور الدولة السياسية ، وانكم لا بد وان علمتم بالحوادث التي جرت قبل شهرين ، وكيف انحلت القضية بالشكل الذي تعلمونه حفظا لمصالح البلاد ، الا انهم اجبروا وزارة طه الهاشمي على تقديم استقالتها ، وكانوا مصممين على اجباري على قبولها ، وعلى توقيع بعض المراسيم المخالفة للدستور ... وقد امتنعت من الذهاب الى البلاط لئلا اوقع ما يرغبون التوقيع عليه ، خلافا لمصلحة البلاد . وفي يوم الثلاثاء ٤١/٤/١ م اخبرت بأن القصر ، وقصر الزهور ، محاطان بالجيش ، وقد اغلقت الطرق ، وجسر الخر ، وعليه اعتقدت ان لا بد وان يحاولوا اجباري على توقيع بعض المراسيم ، التي رفضت التوقيع عليها ، فخرجت من القصر بسيارتي بسرعة ، وقرب المطار اعترضتني مدرّعة خالد او طارق ، وارادت ايقاف سيارتي ، ولكني مررت بكل سرعة ، وذهبت الى محل ما ، وبقيت هناك ، ثم انتقلت الى محل آخر ، ومن هناك اتيت الى البصرة ، ان العراق شماله وجنوبه ناقم على الحركة ، وحتى بغداد ، عدا الضباط الذين تعرفونهم ، وعليه يقتضي القيام بحركة من الشمال والجنوب للقضاء عليهم — انتهى حديث الوصي —

ويستمر العقيد رشيد جودت في تقريره قائلا :

« وكان المتصرف اثناء ذلك يطلب بالتوالي متصرفي الديوانية ، والمنتفك ، والحلة ، وكربلاء ، والكوت ، والعمارة ، وبعد الانتهاء من الحديث ، قال المتصرف : ان جميع الالوية معنا ، وهم يؤيدون سمو الوصي ، وسيقومون بمظاهرة شعبية ضد هذه التصرفات ، ثم امر الوصي المتصرف ان يقرأ على الضباط البيان ، فتلاه (١) ، ثم اعقبه علي جودت وقال : ان الحركة مخالفة للدستور ، والبلاد التي لا تحترم دستورها هي بلاد فوضى . وبعد عودتنا الى المعسكر قمنا بما يلي :

« أ ـ السيطرة على المطابع ، وعدم نشر شيء يصدر عن الوصي والمتصرف .

« ب ـ الحيلولة دون نشر منشور الوصي من قبل جريدة الثغر .

« جـ ـ السيطرة على التلفونات ، والبرق ، والبريد ، ومنع اتصال الوصي والمتصرف باحد . واصدار الامر بذلك » اهـ .

احتمالات في غير محلها

وضعت «الكتلة العسكرية » في بغداد نصب عينها احتمال انحياز امير اللواء الركن ابراهيم الراوي ، الى جانب الوصي ، بفرقته الرابعة التي مركزها في

---

(١) هذا هو المنشور ، موضوع البحث ، وقد حصلنا عليه من المصادر البريطانية :

الى الشعب العراقي النبيل !

لا شك ان الشعب العراقي قد اطلع على الاحداث المؤسفة التي قام بها بعض ضباط الجيش في العاصمة ، الامر الذي اضطرني على مغادرتها ليتسنى لي تدوير دفة الامور ، اقول بعض ضباط الجيش، لاني واثق بان الجيش العراقي الباسل بضباطه ، وجنوده ، براء من هذه الاعمال ، التي يرتكبها هذا النفر الضئيل .

لقد بلغني ان هذا النفر المتمرد من ضباط الجيش ، قد هدد رئيس الوزراء طه الهاشمي بالقوة وحمله على الاستقالة ، وهذه الاستقالة ، كما لا يخفى ، مخالفة لاحكام الدستور ما لم تقترن بموافقتنا ، وقبولها من لدنا .

ان رشيد عالي الكيلاني يحاول اغتصاب الملك بالقوة والعنف ، مستندا على مؤازرة اولئك الضباط المتمردين ، الذين سبق للشعب ان وقف على نواياهم ، وعدم انقيادهم للقوانين المرعية في البلاد ، فليعلم الشعب العراقي النبيل انني ساخط اشد السخط على هذه الاعمال ، المنافية لاحكام الدستور ، الذي كان الثمرة اليانعة من ثمار النهضة العراقية الجبارة ، تلك الاعمال التي ، ولا ريب ، قد تجر البلاد الى اوخم النتائج ، لا سيما في هذه الظروف العالمية العصيبة .

انني اطلب الى الشعب العراقي الكريم ، الذي عرف بوطنيته الصادقة ، واخلاصه لبلاده ، وولائه للعرش ، ان يقدر هذا الموقف الدقيق ، الذي يتطلب التعاون والتعاضد من جميع ابناء الامة ، وذلك في سبيل صيانة الدستور ، والقضاء على هذه الحركات المقلقة ، التي تقوم بها تلك العصابة المتمردة الطائشة مما يزعزع كيان البلاد ، ويعرضها الى المخاطر .

هذا ولي الامل الوطيد في صادق وطنية الشعب واخلاصه مما يحملني على يقين من الوصول الى الغاية التي تنشدها البلاد والله ولي التوفيق .

البصرة في ٦ ربيع الاول ١٣٦٠ الموافق ٤ نيسان ١٩٤١ م — عبد الاله

الديوانية ، وسط القبائل المهمة التي ربما حاول الوصي ضمها اليه ، وما يلحق هذه الفرقــة من قوى في الناصرية ، والبصرة ، والعمارة ، ولكن الامور سارت على نحو اقل سوءا ، بل افضل بكثير مما كان يتوقعــه القائمون بالحركة ؛ فقد بادر الراوي الى الاتصال بالسلطات العسكريــة المختصة ، واكــد لها انه يعتبر نفسه كقائــد في الجيش العراقي ، تابع لرئاسة اركان الجيش ، وانه لا يخطر بباله قط ان يكون آلة او سببا في انشقاق الجيش . وقد اتصل برئيس اركان الجيش هاتفيا و « قال له : ان الوصي جالس في مقــره ، وقد طلب مقابلــة بعض رؤساء العشائر ليحرّضهم ، ويحرّضه هو ايضا ، على التمرد على الكيلانــي ، وانه اتصل بالمتصرفين هاتفيــا ، ودعاهم الى ما دعانا اليه ، واردف : لكنــه صغير السن لا يدري ماذا يفعل ، وانه سيعمل على احباط محاولاته بدون ان يشعر » (١) . فكان هذا الموقف النبيل من اشرف المواقف التي خلّصت البلاد من معارك اهلية طاحنة .

ولما حضر الراوي المشار اليه الى بغــداد ، اتصل به ضابط الشرطة ، حسين فوزي الخيال واخبره بأن ضابط الاستخبارات البريطاني «**Domvill**» جــاء مــن البصرة ، حاملا رسالة من الوصي اليه ، وانه يريد الاجتمــاع به في محل ما ، فلما اجتمع حسين به ، سأله الراوي عن فحوى الرسالة التي يحملهــا من « دومفيل » فأجابه ان الرسالة شفوية وانها تتضمن رغبة الوصي في سفره الى البصرة ، لتولي قيادة القوات الزاحفة على بغداد ، ومعها القوات القبلية والنظامية . فسأله الراوي عن كيفية الذهاب الى البصرة ، وبغداد ــ كما ترى ــ مغلقة الحــدود لا يمكن لاحد الخروج منها ؟ فرد عليه الخيال ان في استطاعة الراوي ان يقيم في داره بالصليخ ، فيأتيه زورق بخاري ينقلــه الى « ناحية سلمان باك » حيث تكون في انتظاره طائرة بريطانية تقله الى البصرة ، كما نقلت جميلا المدفعــي من الشرقاط اليها من قبل ؛ فرد الراوي على هذا الاقتراح بأنه : لا يرى مسوّغا للخروج على مصلحة البــلاد ، وما لبث ان قصد السيد الكيلاني وقص عليه حديث ضابط الشرطة الخيال ، فقبض عليه ، وقدم الى المحاكمة بتهمة التجسس ضد مصلحــة الوطن ، وكادت المحكمــة تقضي باعدامه لولا تطور الموقف وفشل الحركة .

وكان الوصي قد استمال آمر حاميــة البصرة العقيــد رشيد جــودت ، الى جانبه ، فاسرع متصرف لواء العمارة ماجــد مصطفى ، الى البصرة ، واستطاع ان يقنع رشيدا بخطر انشقاق الجيش وانقسامه على نفســه ، واوضح له اهداف الحركة العسكرية التي قامت في بغداد ، ومراميها البعيــدة ، فاتخذ العقيــد رشيد موقف زميله الراوي ، وجمع آمري الوحدات المختلفــة في يوم ٤ نيسان ، واتخــذت هذه القرارات :

١ ــ المحافظة على الهدوء ، والسكينة ، في البصرة ، وعدم السماح لحدوث اي اضطراب فيها .

---

(١) رواه العقيد صلاح الدين الصباغ في ص (٢٨٦) من كتابه « فرسان العروبة في العراق » .

٢ ـ عدم مقاتلة قطعات الجيش المرابطة في بغداد ، لان ذلك يؤدي الى انقسام المملكة الى معسكرين ، فيجري فيها ما يجري في اسبانية .

٣ ـ عدم السماح للقوات البريطانية بدخول البصرة ، لان ذلك من واجبات الجيش الرئيسية .

٤ ـ المحافظة على حياة سمو الوصي .

٥ ـ عدم السماح بتاليف حكومة ما في البصرة ، لان تاليفها يخالف هذه المقررات .

اقامة الحكومة العسكرية

بعد ان فشلت المحاولات لشق الجيش على نفسه ، قررت الكتلة العسكرية في بغداد ان تعجل في اقامة حكومة عسكرية في البلاد بعنوان « حكومة الدفاع الوطني » يكون رئيسها والمسؤول عن ادارتها السيد رشيد عالي الكيلاني ، وتكون الكتلة قاعدة دعمها ، فتكونت هذه الحكومة في يوم الخميس ٣ نيسان ١٩٤١م ، واعدت منشورا باسم « رئيس اركان الجيش » عن اهداف هذه الحكومة واسباب تكوينها ، كتبه المحاميان المعروفان : محمد صديق شنشل ومحمد يونس السبعاوي ؛ كما اعدا للسيد الكيلاني بيانا آخر عن اسباب تحمله هذه المسؤولية ، وقد اذيع البيانان مساء الخميس ٣ نيسان ١٩٤١م وهما :

١ ـ بيان رئاسة اركان الجيش العراقي

علم الجميع ان صاحب السمو الوصي الامير عبد الإله قد احد منذ حين يخالف واجبات الوصاية ، حتى بلغ به انه لم يتورع عن التشبث بشتى الطرق لاستحصال البيعة من بعض الناس (١) فتحدى العرش الذي اؤتمن عليه ، واندفع لتحطيم الجيش الوطني الحارس لكيان الامة ووحدة الوطن ، والذي عرف بتفانيه واحترامه للعرش ، كما عرف بحرصه على الاحتفاظ بالنظام . وقد عمد سموه الى احداث

---

(١) على اثر انقسام العراقيين الى الفريقين اللذين اشرنا اليهما في صدر هذا الفصل ، شرع المتزلفون من المعدان والعوام ينظمون « مضابط في تأييد سمو الوصي » ويتفننون في سبيل ذلك بعض المبالغ . ولما كلف الحاج عبد الواحد الحاج سكر والسيد علوان الياسري بالتوقيع على مثل هذه المضابط ، قالا : ان الدستور العراقي ينص على ان « الملك مصون غير مسؤول » فلماذا يقحم المقام الاعلى في مثل هذه الامور ؟ ثم قصد الحاج عبد الواحد رئيس الوزراء ، العميد الهاشمي ، وقص عليه القصة ، فانكر الرئيس صحتها ، ولما برهن الحاج عبد الواحد على صدق روايته ، كلفه الرئيس الهاشمي ان يزور وزير الداخلية ، عمر نظمي ، ويخبره عن المضابط ، فلما تاكد الوزير من صحة الرواية ، اصطحب رئيس الوزراء وذهبا الى الوصي معا وشجبا امام سموه فكرة تنظيم هكذا مضابط ، فرد عليهما الوصي انه غير مسبوق بهذا الموضوع ، فاكتفى الرئيس والوزير بذلك .

وقد جاء في « يوميات » العميد الهاشمي بتاريخ ٢١ مارت ١٩٤١ م بان الامير اوفد السيد باقر « سر كشك » الى كربلاء في زيارة الاربعين ، فاجتمع بالمشايخ والعلماء ، واخذ يسعى لجلبهم الى

الشقاق في صفوف الامة ، حتى اوصل المملكة الى حالة خطيرة من القلق والجزع . وعبثا حاول المخلصون نصحه ، واقناعه بضرورة احترام حدود واجباته الدستورية، وعبثا حاولوا الفات نظره الى انه غير مسؤول دستوريا ، فاخذت شؤون المملكة تسير من سيء الى اسوأ ، واوشكت الماكنة الحكومية ان تتعطل ، وبدأ الياس من اصلاح الحال يدب الى النفوس المخلصة ، فعم السخط على تصرفات الوصي وبطانته ، حتى ان فخامة رئيس الوزراء ، العميد الركن السيد طه الهاشمي ، لم ير الا الاستقالة وسيلة للتخلص من المسؤولية .

وبدلا من ان يكون سموه في مقر عمله يمارس صلاحياته الدستورية ، مجردا من الحزبية والاندفاعات الشخصية ، ترك واجبات الوصاية ، ساخرا من حقوق الامة ، معطلا لاحكام دستورها ، غير عابيء بما قد تولده هذه الاعمال المحزنة من اخطار تحط من كرامة الامة ، وتهدد كيان الدولة ، ولا سيما بعد ان ابدى رئيس الوزارة المستقيلة عدم استطاعته الاستمرار على تحمل مسؤولية ادارة البلاد .

وبعد الالحاح من قبل اصحاب الراي على سموه بوجوب ممارسة صلاحياته ، وبالنظر الى ان هذه الامة قد كافحت كفاح المستميت لانشاء كيانها ، وضحت في سبيل توطيد هذا الكيان العزيز ، فليس من الهين على ابناء العراق ان يسمحوا بالعبث بمقدرات الدولة . او الاخلال بكيان المملكة وسلامتها .

بناء على ما تقدم ، وحرصا على محافظة كرامة الامة ، وسلامة الدولة ، فقد اودع تدوير دفة الامور الى « حكومة الدفاع الوطني » برئاسة رجل مؤمن بحق الامة العزيزة في الحياة الحرة السعيدة . وبقوتها على الاحتفاظ باستقلالها وسيادتها الوطنية ، من غير اخلال بواجباتها الدولية . وقد اظهر الراي العام الوطني ثقته به ، واطمأن الى صلابته السياسية ، وهو صاحب الفخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي طلب الجيش اليه تحمل هذه المسؤولية الشاقة ، ريثما يتم اتخاذ التدابير الدستورية في جو من الطمانينة والثقة العامة ، بعودة الامور الى مجاريها الطبيعية.

وقد اتخذ الجيش هذا القرار ، بعد ان اضطر اليه بدافع حراسة كيان الدولة وخدمة الامة العراقية الكريمة خدمة صادقة ، وللجيش الثقة التامة بقدرته على صيانة المملكة العزيزة ، مطمئنا الى تضامن قادته البواسل ، ورجال المملكة المخلصين حقا . ولا ريب ان تعاون ابناء وطننا الابي ، وموظفي دولته الغيارى ، مع حكومة الدفاع الوطني ، سيكفل خروج الامة من المحن التي اقلقتها في الآونة الاخيرة ، حتى يعود للجهاز الحكومي وللامة معا الاستقرار المنشود .

الامير ، وان الامير يوزع المال عليهم بواسطته ، وان السيد باقر بجلب المشايخ الى البلاط للتوقيع على المضابط .

وجاء في ص ١٣٢ من كتاب الدكتور سندرسن Ten Thousand and one nights

« قدم الامير التماسا من اجل مساعدة مالية تمكنه من توسيع احتياطاته وتوسيعها فوعد السر بازل برفع الامر الى لندن فورا وقد تم الاتفاق بسرعة على مخصصات مالية شهرية من اربعة ارقام وذلك بصورة مؤقتة لحين ورود الموافقة النهائية من لندن كما عهد الي مهمة تقديم هذه المبالغ اليه » اهـ .

يا ابناء الشعب العراقي الكريم

علينا جميعا ان نقدّر واجباتنا الوطنية حق قدرها ، وان نتضامن في العمل على الاحتفاظ باستقلالنا ، ونصون سيادة امتنا وكرامتها ، واياكم ان تسمعوا ما تبثه الدعايات المفرقة ، اذكروا انكم كافحتم وصبرتم على التضحية في سبيل تكوين دولة عزيزة تعرف واجباتها الدولية ، ولا ترضى التفريط بشيء من حقوقها . اذكروا انكم جميعا مسؤولون تجاه الله والوطن عن الدفاع دفاع المستميت عن كرامة دولتكم وحياة شعبها حياة قوية مرفهة سعيدة ، وقد كشفت لكم التجارب القاسية، والمحن الاخيرة المتوالية عما يراد بكم وبدولتكم .

والفخر كل الفخر ان تخرج الامة من تلك المحن ظافرة بسلامتها ، متمتعة بكرامتها ، وان يتم النصر بفضل تضامن ابنائها ، والتفاهم جميعا حول عرش صاحب الجلالة فيصل الثاني حفظه الله ، وانقذه من كيد الكائدين . وعلى الشعب ان يلتزم جانب السكينة والهدوء ، وليحيا جلالة الملك المفدى اهـ .

رئيس اركان الجيش العراقي (١)

٢ ــ بيان رئيس حكومة الدفاع الوطني

الى ابناء الشعب العراقي الكريم :

تعلمون اني لا احب الاكثار من الكلام . قدر حبي للعمل ، ولذا لم يسبق لي التحدث اليكم بالاذاعة ، عندما كنت في رئاسة الوزارة التي استقلت منها ، غير اني الآن اضطررت ان ابث عليكم كلمتي هذه ، نظرا لما يلم بالبلاد من حادث خطير .

قبل ساعة تلي عليكم منشور رئاسة اركان الجيش ، واطلعتم على ما جاء فيه من الاسباب الخطيرة التي ادت بقيادة الجيش العراقي الى تحمل مسؤولية حفظ الامن والاستقرار في البلاد ، وصيانة احكام الدستور من العبث به ، تلك المسؤولية التي طلب الي تحملها . فاني ، وقد عودت نفسي ان اكرسها لخدمة البلاد ، ووقاية سلامتها ، رأيت من واجبي ان لا اتردد في هذا الوقت الحرج عن تلبية نداء ابناء وطني ، في تقديم نفسي لخدمة البلاد ، وخاصة بعد استقالة فخامة السيد طه الهاشمي من رئاسة الوزارة ، وعدم استمراره في المسؤولية ، وترك صاحب السمو الوصي ممارسة واجبات الوصاية ، فعطل بذلك احكام الدستور ، وعرض البلاد لمخاطر شديدة . فبناء على ذلك كله ، وبعد الاتكال على الله تعالى ، اخذت على

(١) يعلق العميد الهاشمي في ص ٤٢٦ من مذكراته على هذا البيان بقوله :

« صدر بيان رئيس اركان الجيش في الجرائد وفيه تلميح الى اني استقلت برغبة مني ، واني ابديت عدم استطاعتي بالاستمرار على تحمل مسؤولية ادارة البلاد . وعلى اثر ذلك ارسلت كتابا الى رئيس اركان الجيش أجبت فيه على بيانه ذاكرا فيه بانه يعلم جيدا كيف وقعت استقالتي ، وان ما جاء في البيان من اني ابديت عدم استطاعتي على الاستمرار على تحمل المسؤولية يخالف ما وقع عليه الاتفاق بحضوره وحضور بعض رجالات البلد » . اهـ .

عاتقي القيام بمهام حكومة الدفاع الوطني ، التي اشار اليها منشور رئاسة اركان الجيش العراقي ، لصيانة البلاد من العبث في استقرارها ، ولاستتباب الامن والنظام فيها ، الى ان تعود المياه الى مجاريها ، ويحصل الاطمئنان على تنفيذ احكام الدستور .

ان منهاج هذه الحكومة هو ذات المنهاج الذي سارت عليه وزارتي الاخيرة ، واعلنته في حينه للراي العام ، والذي كان من اسسه عدم توريط البلاد في اخطار الحرب ، والقيام بأداء رسالتها القومية ، والمحافظة على تعهداتها الدولية ، لا سيما المعاهدة العراقية ــ البريطانية والاستمرار في تنفيذ احكامها بروح الود والصداقة ، والدوام في تقوية الروابط الحسنة مع الدول العربية المجاورة . واني اعلن بهذه المناسبة ايضا ان هذه الحكومة ستلتزم جانب الحق والعدل في جميع تصرفاتها ، وتحترم حقوق ابناء البلاد وحرياتهم ، ولكنها لن تسكت ابدا عمن تحدثه نفسه بالكيد للبلاد ، والاخلال بامنها ونظامها ، في هذه الساعة الخطيرة التي تمر بها ، وستنزل به اشد العقاب .

واني واثق بان الراي العام ، الذي اظهر اطمئنانه الى سياستي هذه بمختلف المناسبات ، سوف يظهر ما عرف به من وطنية واخلاص ، فيعينني على القيام بواجباتي الخطيرة ، ويوحد كلمته لايصال البلاد الى السلامة ، وتحقيق امانيها المقدسة ، واني اطلب الى جميع ابناء وطني المحبوب ، ان يواظبوا على اعمالهم ، وان ينتبهوا الى مكائد الكائدين ، واختم كلمتي هذه بالدعاء لجلالة الملك المفدى فيصل الثاني المعظم . ولي وطيد الامل ان يكون هذا الحدث التاريخي العظيم فاتحة خير البلاد . وضمانا لسلامتها واعلاء شأنها ومن الله التوفيق (1) أهـ .

« وفي اليوم نفسه انعقد بوزارة الدفاع في بغداد مجلس حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني وحضره وكيل رئيس اركان الجيش امين زكي ، ومدير شؤون الدفاع اسماعيل نامق ، ومدير الحركات نور الدين محمود ، وقادة الفرق باستثناء قائد الفرقة الثانية قاسم مقصود لبعد مقره عن العاصمة واتخذ المجلس المقررات التالية :

١ ــ تقديم مذكرة الى الحكومة البريطانية على الفور بضرورة احترام نصوص المعاهدة ، وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية ، واحترام الحقوق الدولية . فان تشجيع الحكومة البريطانية للوصي ولمن لاذ بالمعسكر الانكليزي من المواطنين ، ومحافظتها عليهم في معسكراتها وسفنها البحرية ، ووضع وسائط النقل تحت تصرفهم ينتقلون بها في الاراضي والمياه العراقية سرا وعلنا ، ومساعدتهم على احداث القلاقل والثورات وتخصيص محطة لاسلكية للبث تنطق بلسانهم . كل ذلك يعد تدخلا شائنا في امور البلاد الداخلية لا تقره الاصول الدولية ولا المعاهدة المعقودة بين البلدين مما يسيء الى استمرار العلاقات الحسنة بينهما .

---

(1) جريدة « الراي العام » العدد ٤٧٦ الصادر بتاريخ ٤ نيسان ١٩٤١ م .

٢ ـ ايفاد قوة اضافية لتعزيز حامية البصرة ، ولقمع اية حركة من حركات العصيان قد يثيرها الانكليز هناك . وعلى ذلك تحرك لواء المشاة الثاني ولواء مدفعية الصحراء الاول ، وهما من قطعات الفرقة الاولى وعسكرا في منطقة البصرة .

٣ ـ توقيف صالح جبر متصرف لواء البصرة وجلبه الى بغداد لانه قطع الاتصال بالعاصمة .

٤ ـ اطلاق الحرية للوصي على ان لا يسمح له بالاتصال بالعشائر » (١) .

القبض على متصرف البصرة

علمت « حكومة الدفاع الوطني » في بغداد بكل ما جرى في البصرة ، كما علمت بدخول طرادين بريطانيين Cruisers الى مياه البصرة فجاة وبدون استئذان وحتى دون ان يطلقا قنابل التحية المعتادة في مثل هذه الاحوال ، فطيرت « رئاسة الاركان العامة للجيش العراقي » الى « آمر حامية البصرة » هذه البرقية :

القوا القبض على المتصرف صالح جبر وارسلوه الى بغداد بحراسة قوية . هذه اوامر الجيش نهائية وقطعية .

وطيرت « حكومة الدفاع الوطني » برقية الى متصرف البصرة نفسه هذا نصها :

« نظرا لتآمركم على سلامة الدولة ، قررنا عزلكم وارسالكم الى بغداد مخفورين » .

وعلى اثر ذلك وضع حرس خاص على دار المتصرف ، واقتيد الى بغداد بحراسة ضابط برتبة رئيس مع بعض افراده ، فلبث موقوفا عشرة ايام انتهت بفصله من الخدمة لمدة خمس سنوات ، والسماح له بالذهاب الى ايران بحسب رغبته ، وصدر على اثر ذلك هذا البلاغ شبه الرسمي :

« عند وجود الامير عبد الإله في البصرة ، اتصل به المتصرف ، مع جميل المدفعي ، وعلي جودة ، وحاولوا اثارة الفتن ، فبادر آمر الحامية الى السيطرة على اللواء ، والقى القبض على المتصرف صالح جبر ، وجيء به الى بغداد بالقطار لمحاكمته (٢) ، اما الامير عبد الإله ، وجميل المدفعي ، وعلي جودة ، فقد فروا بطائرة انكليزية انزلتهم في احدى قواعد القوة الجوية البريطانية .

---

(١) فرسان العروبة في العراق للعقيد صلاح الدين الصباغ ص ٢٣٠

(٢) كانت « حكومة الدفاع الوطني » مصممة على اجراء محاكمة صورية للسيد صالح جبر ، بغية تسويغ اعدامه ، بتهمة « التآمر على سلامة الدولة » فتوسط امره كل من السيد علوان الياسري والحاج عبد الواحد سكر ونجحا في تخليصه من هذا الحكم اذ لم يكن في الاستطاعة رد طلب الزعيمين المشار اليهما في تلك الظروف وللتاريخ ان يسجل . ولكن السيد ناجي شوكت يقول في مذكراته « سيرة وذكريات ثمانين عاما » ص ٤٤٣ انه هو الذي توسط امر صالح جبر لدى رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني ، وسمح له بالسفر الى ايران .

« ان الامن والاستقرار مستتبان في جميع انحاء العراق ، وان حكومة الدفاع الوطني مع القوى الوطنية والجيش العراقي ، في يقظة لكل من تحدثه نفسه بالاساءة لاستقرار البلاد وسمعتها » اهـ .

ووصلت الى البصرة ، بعد ظهر يوم الجمعة ٤ نيسان ١٩٤١م ، برقية من « رئاسة اركان الجيش » بمنع الوصي من الاتصال بالخارج ، فما كادت دوائر الاستخبارات البريطانية تحيط علما بوصولها ، حتى نقلت سموه من « فندق شط العرب » الى دار « الكولونيل وورد » مدير الميناء ، ومنها الى الدارعة الحربية البريطانية المسماة « كوك شبير » وكان السيد جميل المدفعي قد لحق بالوصي ايضا، فانتقل معه الى الدارعة المذكورة ، مع السيد علي جودت ، والمرافق الرئيس عبيد المضايفي ، وكتب رسالة الى السيد محمود صبحي الدفتري ، واخرى الى السيد علي ممتاز الدفتري ، وثالثة ، ورابعة ، وخامسة ، الى غير الموصى اليهما ، يطلب اليهم فيها الشخوص الى البصرة ليكونوا في حاشية الوصي ، فلم يلب الطلب احد ، او بالاحرى لم يستطع احد من الالتحاق بسموه .

وكان الجمهور البصري يتظاهر بالعطف على الحركة التي قامت في بغداد عطفا خاصا ويرى وجوب تأييدها حتى ولو لم تكن دستورية ، كما كان يقول عنها خصومها ، لان الخروج عليها خيانة وطنية كبرى . اما الحكومة البريطانية فقد عينت وزيرا مفوضا لها في الدارعة « كوك شبير » هو « ديكوري » الذي قدّم اوراق اعتماده للوصي ، كما نصبت له محطة اذاعة لاسلكية في الدارعة كان يديرها انور مخلص صهر المحامي سليمان فيضي. وكان ديكوري **Gerald de Gaury** هذا يشغل وظيفة السكرتير الاول في السفارة البريطانية بطهران فاصبح وزيرا مفوضا لعبد الإله في المنفى .

خطاب آخر للوصي

وقد انتهز الوصي فرصة اقامته في الدارعة المذكورة ، فاعدّ منشورا خاصا اذيع من محطة القوة البريطانية في المعقل ، ومن محطة اذاعة لندن باللغة العربية في الساعة الثامنة من مساء اليوم الرابع من نيسان ١٩٤١م ، وقد وزعت السفارة البريطانية مئات من نسخه ؛ وهذا نصه :

يا معشر العراقيين !

لا بد وان اطلعتم على الحركات الهدامة ، التي قام بها نفر من ضباط الجيش، فانقضوا على رئيس الوزراء، طه الهاشمي، مهددينه بالقوة المسلحة لتقديم الاستقالة، عابثين بأحكام الدستور ، خارجين على النظام والطاعة ، وقد اتفق مع هذا النفر رشيد عالي الكيلاني ، الذي اهتبل تمرد بعض الضباط فرصة لاغتصاب الحكم عن طريق تدمير البلاد ، وقد سبق للشعب العراقي الكريم ان وقف على مرامي هؤلاء واهدافهم ، وخروجهم على الحكومة والدستور ، الامر الذي له من سوء العاقبة ما يطوّح بالبلاد ، ويدك كيانها ، ويجعلها تخوض بالدماء . واني لعلى يقين بأن الشعب بأسره يؤيدني في سخطي على هذه العصابة المتمردة ، التي ما ترددت عن ان ترسل

جنودها ليحيطوا ببيتي ، دون ان يراعوا له من حرمة ، هذا البيت الذي لا اشك في ان يحترمه العراقيون قاطبة ، وينزلونه المنزلة اللائقة من القلوب ، لذلك فقد اضطررت لمغادرة العاصمة لاتوفر على تدوير دفة الامور بمعونة الله ، ومؤازرة الشعب ، وكلي ثقة بأن هذه الحركة الاثيمة لا بد وان يكون نصيبها الاندحار .

« واود بهذه المناسبة ، ان اذكركم بالكلمة المأثورة التي خاطب بها جدي الحسين ، الوفد العراقي ، عندما جاء يطلب اليه الموافقة على نصب المغفور له عمي الملك فيصل ، ملكا على العراق :

« ... اني لا ابخل عليكم بفيصل فخذوه ، ولكني اخشى ان يكون مصيره مصير جده » .

« على ان املي بصادق وطنيتكم ، واخلاصكم ، وتفانيكم ، ما يجعلني على اعتقاد جازم بالوصول الى الغاية المقدسة ، التي يستهدفها الجميع، الا وهي محافظة العرش ، واحترام الدستور ، هذا والله اسأله تعالى بأن يوفقنا لاخماد الفتنة ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته » اهـ .

تدابير استفزازية

لم تكد « حكومة الدفاع الوطني » تطلع على هذا المنشور ، وتصادر نسخه المبردة من قبل « السفارة البريطانية » حتى اصدرت اوامرها بمراقبة الوصي مراقبة دقيقة ، ولكن امرها كان حبرا على ورق ، فان صاحب السمو كان يتنقل بين الدارعة « كوك شير » وبين مقر القوة البريطانية في المعقل المعروف برقم ٧ بملء حريته ، وكان هذا المقر من المناطق المحرمة ، فالذهاب اليه لمراقبة الوصي ، معناه استفزاز القوة البريطانية المرابطة فيه واستنفارها .

على ان الوضع العام ما كاد يستقر في بغداد ، ويعلن البرلمان العراقي وصاية الشريف شرف على عرش العراق في اليوم العاشر من شهر نيسان ١٩٤١م ــ على نحو ما سنذكره ــ حتى اضطر الامير عبد الإله لمغادرة العراق على متن طائرة بريطانية خاصة اقلته وصحبه الى القدس ، ومنها الى عمه في عمان ، وفي ذلك يقول هذا البلاغ الحكومي :

« ان الامير عبد الإله ، وجميل المدفعي ، وعلي جودة الايوبي ، كانوا قد غادروا المياه العراقية الى الخليج ، ثم حملتهم طائرة الى القدس ، وعلمنا انهم قد وصلوا اليها اليوم » (١) .

١٦/٤/١٩٤١م　　　　مدير الدعاية العام

---

(١) يقول السر كورنواليس سفير بريطانية الجديد في التقرير السري الذي رفعه الى وزير خارجية بريطانية F . O – 371 – 31371

« كان الوصي في الحقيقة يحدوه أمل في ان يعيد فرض مركزه في البصرة ، الا ان الجيش في مدينة الثغر كان قد اتخذ موقفا مضادا لما كان يحدوه واضطره الى ان يلتجىء هو وجميل المدفعي وعلي جودت الى سفينة حربية بريطانية حيث نقلوا فيما بعد الى فلسطين على طائرة بريطانية » اهـ .

« وقد وضعت وزارة الخارجية البريطانية مئة الف پاون تحت تصرفه اثناء مقامه في القدس » (١) .

ما يقوله الوصي

ولنستمع الآن الى رواية الوصي في خطابه المذاع يوم ١٤ تموز ١٩٤١م من محطة بغداد :

« ولما انبلج الصبح ، عادت جلالتها الى قصر الزهور ، بينما توجهت انا الى البصرة ، فبلغتها مساء الخميس الموافق ٣ نيسان ١٩٤١م . وقد حاولنا هناك ان نستقدم اعضاء الوزارة لنعمل بعيدين عن الضغط الموجود في بغداد ، ونقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول الينا (٢) وكذلك علمت هناك ان الضباط ارغموا طه الهاشمي على تقديم استقالته ، ولم تصلنا الاستقالة ، بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية ، لذلك لم نتمكن من تأليف وزارة جديدة ، وبناء على التصرفات التي جرت باسم حكومة الدفاع الوطني ، وكانت مخالفة للدستور ، ونظرا لضرورة معالجة الحالة في جو صالح ، اضطررنا الى مغادرة البصرة الى خارج العراق » (٣) .

وقد جرت محاولات لتاليف حكومة عراقية في المنفى ، وجرت مذاكرات حول انشاء جيش تحرير في المنفى ولكن شيئا من ذلك لم يتحقق .

ايفاد ضابطين الى البصرة

كانت « وزارة الدفاع » قد اوفدت الى البصرة كلا من الرئيسين الركنين : محمود الدرة ومحمد الطريحي بطريق الجو في يوم ٥ نيسان ١٩٤١م ، ليطلعا القادة على اهداف الحركة العسكرية ، وليدرسا الحالة العامة في مدينة الثغر ، ويقدما تقريرا خاصا عن ذلك .

وقد تولى الرئيس الركن محمود الدرّة بسط تطورات القضية العراقية ، وموقف السلطات الوزارية من السلطات البريطانية ، منذ اعلان الحرب العالمية الثانية في مطلع ايلول ١٩٣٩م الى حين تولي الكتلة العسكرية في بغداد مقاليد الحكم . ثم تولى الرئيس الركن محمد الطريحي بسط كيفية سفر سمو الوصي الى البصرة ، والمساعي التي بذلها لاخفاق حركة الجيش . وقد جاء في تقرير الطريحي المرفوع الى آمر الفرقة الثالثة في بغداد عن سفارته هذه قوله :

« ان البصرة في هذه الظروف موقع مهم للغاية، وان الانكليز والوصي وحاشيته

---

(١) Lord Birowood; Nuri Alsaid P. 182

(٢) تلقى العميد الهاشمي ايضا ، رسالة من الوصي ، يطلب فيها شخوصه الى البصرة ، فلم ير مبررا لتلبيتها .

(٣) خطاب سمو الوصي (مطبعة الحكومة ــ بغداد ١٩٤١ م) ص ١٦ .

حاولوا تشكيل حكومة في البصرة ، فخاب املهم نظرا الى التدابير التي اتخذت، ونظرا الى موقف حامية البصرة المشرف ، ولكن لا يزالون يأملون ان يتخذوها قاعدة الى حرب الاعصاب والدسائس ... ومنها يتصلون ببعض مشايخ العشائر في الفرات ، ودجلة ، والهور ، بمساعدة علي جودت ، والمدفعي ... ولكني مؤمن انهم سيفشلون بهذه المهمة ... اذا اتخذت التدابير الصارمة لمقابلة ...

١ ـ ان الوصي وحاشيته لا يزال في البصرة ، والغالب انهم في المواقع التي تخص الانكليز .

٢ ـ ان الوصي سيتخذ مقره في احدى البوارج الانكليزية متنقلا بين الخليج والبصرة .

٣ ـ ان الانكليز يسعون لاحداث القلاقل في تلك المنطقة ، بمساعدة اعوانهم ، وبعض موظفي الميناء .

٤ ـ ان الكولونيل وورد مدير الميناء يقوم بالدور الاكبر في هذه المهمة ، ويعاونه الكبتن كرستر معاون قائد شط العرب .

٥ ـ ان الاهالي وخاصة العامة مرتاحون من هذه التدابير .

٦ ـ ان القاء القبض على المتصرف لم يحدث اي اثر في منطقة البصرة لكره البصريين لـه .

٧ ـ ان شعور ضباط الحامية بأجمعهم مع مقر القيادةفيبغداد، وانهم منصاعون الى الاوامر التي تصدر اليهم ، ولكن معنوياتهم ليست عالية بالدرجة الكافية. تحتاج الى تقوية .

٨ ـ ان الشرطة وضعها العام مرض مع الجيش ولكن لا يصح الاعتماد عليها تمام الاعتماد .

٩ ـ ان قوة حامية البصرة قليلة ، وموزعة ، ومفتقرة بصورة خاصة الىالمدافع، والقوة الجوية الـ ١١ بغير اسلحة حتى الآن .

١٠ ـ ان وضع وكيل المتصرف « صالح حمام » مرضي ، وانه يريد ان يبرهن انه كفؤ لهذا المنصب ...

١١ ـ ان قيادة شط العرب لا يمكن الاعتماد عليها ، نظرا الى سيطرة الكبتن كرستر عليها المعاون » اهـ .

وقد ختم الطريحي تقريره بمقترحات لا شان لكتابنا بها فلنطوها على حالها ، دون ان ننقل شيئا منها ، وما لبث « الطريحي » وزميله « الدرة » ان عادا الى بغداد .

دعوة مجلس الامة الى الاجتماع

رات « حكومة الدفاع الوطني » ان لا بد من دعوة مجلس الامة الى الانعقاد فورا ، للنظر في امر نصب وصي على عرش العراق ، بعد ان ترك الامير عبدالاله العاصمة ، وسافر الى البصرة ، فاقترح بعض القادة ان يحكم الكيلاني البلاد بدون مجلس نيابي ، فرد عليهم الكيلاني ان المصلحة تقضي باستمرار نظام الحكم الملكي النيابي في البلاد (1) وفاتح السيد الكيلاني رئيس مجلس الاعيان السيد محمدالصدر، في هذا الموضوع « ترؤس الاجتماع » فاعتذر الصدر عن القيام بهذه المهمة ، بدعوى انه كان لسمو الامير عبد الاله دالة على سماحته ، فلا يصح له ان يراس اجتماعا يقرر عزله .

وكان رئيس مجلس النواب مولود مخلص ، قد غادر بغداد الى تكريت، متعمدا التغيب عن العاصمة ، وعدم المشاركة في الحوادث الجارية ، فاستقر الراي على ان يكلف نائب رئيس مجلس النواب الشيخ محمد حسن حيدر ، بالقيام بدعوة مجلس الامة الى الاجتماع المنتظر ، فتلقى هذا الكتاب من :

رئاسة حكومة الدفاع الوطني

في ١٢ ربيع الاول ١٣٦٠هـ و ٩ نيسان ١٩٤١م   العدد ١٤٣٨

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بناء على تغيب سمو الامير عبدالاله ، وتركه واجبات الوصاية ، تقرر دعوة مجلس الامة الى الاجتماع يوم الخميس المقبل الموافق ١٠ نيسان سنة ١٩٤١م في الساعة الثانية عشرة زوالية ظهرا ، لتعيين وصي للعرش وفقا لاحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية والعشرين المعدلة من القانون الاساسي ، فيرجى التفضل باجراء ما يلزم في هذا الشان .

رئيس حكومة الدفاع الوطني ــ رشيد عالي

وعلى اثر هذا وجهت الدعوة التالية الى اعضاء مجلس النواب :

مجلس النواب

العدد ٧٧٣ التاريخ ٩ نيسان ١٩٤١م ــ ١٢ ربيع الاول سنة ١٣٦٠هـ

حضرات النواب المحترمين

في طيه صورة من كتاب فخامة رئيس حكومة الدفاع الوطني ، القاضي بدعوة مجلس الامة الى الاجتماع في يوم الخميس المصادف ١٠ نيسان ١٩٤١م . وستعقد الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهرا من اليوم المذكور . الرجاء حضوركم في الوقت المعين .

نائب رئيس مجلس النواب ــ محمد حسن حيدر

---

(1) من حديث للسيد رشيد عالي الكيلاني مع المؤلف .

ويدّعي الشيخ محمد حسن حيدر ، بعد اخفاق هذه الحركة ، وعودة الوصي الى العراق :

ان قد « جاء كتاب الى السكرتير بلزوم توجيه الدعوة الى المجلس للاجتماع غير الشرعي ، وغير القانوني ، وبلزوم توقيعي على كتاب الدعوة ، ولما طلب الضباط مني ان اوقع ، اجبتهم بانه يجب ان يوقع الرئيس مولود مخلص . فقالوا انه في تكريت، والوقت ضيق فقلت فنائب الرئيس الاول موجود . فقالوا انه مريض . فقلت يمكنكم ان تذهبوا بالاوراق الى داره يوقعها . فقالوا ان مرضه يمنعه من القدرة على امساك القلم والتوقيع ، ولا يخلو هذا الاعتذار طبعا من مغزى مقصود ، وهكذا اتضح لي ان القوم يريدون ان يكيدون لي باجباري واكراهي على التوقيع على كتاب الدعوة» (١).

ويقول الوزير المعروف علي محمود الشيخ علي في ص ١٤٠ من كتابه «محاكماتنا الوجاهية» ما يلي بالنص :

« وفي تلك اللحظة ، سمعت صوتا يناديني ، فالتفت صوبه فاذا بي وجها لوجه مع الشيخ محمد حسن حيدر فقلت : تفضّل يا شيخ امر ؟ قال : هل يجوز ان ادعو اعضاء المجلس باسمي ، ويجتمع المجلس برئاسة غيري ، مع اني نائب رئيس مجلس النواب ؟ اني اتعب وغيري يكسب شرف رئاسة هذه الجلسة التاريخية . ارجوك ان تساعدني في ترؤس الجلسة وتحدث الكيلاني . فقلت له انك محق » . اهـ .

اما الامير عبد الاله فيدعي انه وجه هذا الكتاب الى رئاسة مجلس الاعيان من البصرة بتاريخ ٨ نيسان سنة ١٩٤١م

رئاسة مجلس الاعيان

ان جمع مجلس الامة بالقوة ، وبدون استصدار ارادتي ، بصفتي الوصي على العرش العراقي ، ينافي احكام الدستور ، مع العلم بان اضطراري لمغادرة العاصمة كان نتيجة للمؤامرة والتهديد اللذان دبرهما رشيد عالي الكيلاني واعوانه المتمردين، باحاطتهم قصري بالقوة المسلحة ، لارغامي على اسناد منصب رئاسة الوزراء الى شخص رشيد عالي ، بعد ان ارغموا وزارة فخامة السيد طه الهاشمي على الاستقالة، فاني احتج على هذه التصرفات غير المشروعة .

الوصي على العرش العراقي ــ عبد الإله (٢)

اجتماع مجلس الامة

عين يوم الخميس الموافق ١٣ ربيع الاول ١٣٦٠هـ و ١٠ نيسان ١٩٤١م ، موعدا لعقد مجلس الامة جلسته التاريخية المرتقبة ، للنظر في موضوع غياب الوصي،

---

(١) محاضر مجلس النواب ١٩٤١ م ص ٤٥ .

(٢) خطاب سمو الوصي الامير عبد الاله ص ٢٠ .

وانتخاب بدلا عنه وقد تركت الحكومة للاعيان والنواب حرية الحضور وعدمه في هذه الجلسة ، معتمدة على وطنيتهم ، وحسن تقديرهم للصالح العام . وننشر فيما يلي نص المحضر الرسمي لهذه الجلسة على ما نشرته جريدة البلاد البغدادية في عددها المرقم ١٦٧٦ الصادر في ١١ نيسان ١٩٤١م دون حذف او اضافة :

ما كاد خبر تعيين موعد اجتماع مجلس الامة لانتخاب سمو الوصي المعظم يعلن، حتى عمت الناس الحماسة والسرور ، فنهضوا (امس) في الصباح الباكر وسارت جموعهم هاتفة بحياة صاحب الجلالة الملك المفدى ، وحياة زعيم الامة فخامة الاستاذ رشيد عالي الكيلاني ، وقد عانى الشباب المثقف كثيرا من المشقة في اندفاع الجماهير المتحمسة . وكانت الشرطة يقظة في كل مكان ، فلم يحدث الا ما يدعو الى الغبطة ، وتقدير ابناء الامة ضرورة الاحتفاظ بالنظام في اظهار شعورهم النبيل .

وقد اجتمع مجلس الامة في الساعة الثانية عشرة ، فحضرت الاكثرية الساحقة من اعضائه . وكانت شرفات المجلس غاصة بالمستمعين ، وما كاد اعضاء المجلس الكرام يلمحون دخول فخامة الاستاذ الكيلاني ، حتى علا التصفيق والهتاف لفخامته. وبعد ان قرر مجلس الامة ان يترأس الجلسة معالي السيد علوان الياسري ، احد رجال الثورة العراقية ، نهض فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ، فشكر اعضاء المجلس على حضورهم الذي دل على ثقتهم به ، وشرح دوافع الحركة الوطنية خلال الايام الماضية ، وبعد ان عرض للحوادث السابقة ، من امتناع الامير عبدالاله عن القيام بواجباته ، واستقالة فخامة السيد طه الهاشمي ، وبقاء البلاد من غير حكومة مسؤولة ، الامر الذي حمل فخامة الكيلاني الى تحمل المسؤولية ، مؤيدا من الشعب جميعا ، وطلب فخامته ان ينظر المجلس في اعادة الامور الى مجاريها الطبيعية، فاقترح لذلك ، ولتنحية الوصي السابق ، انتخاب الشريف شرف وصيا على العرش (١) .

وعلى اثر اقتراح فخامة الكيلاني ، وقف فخامة الاستاذ ناجي السويدي، فقيه الدستور فايد الاقتراح ، ودعم تأييده بحجج دستورية قاطعة ، ثم وضع معالي السيد الياسري اقتراح فخامة الاستاذ رشيد عالي الكيلاني بالتصويت ، فقبل بالاجماع ، ثم تقدم سمو الوصي المعظم واقسم يمين الاخلاص ، فعلت الهتافات ، وخرج سموه من المجلس محاطا بحماسة الجماهير المتجمعة حتى البلاط الملكي ، وهنالك بدأ سموه يتقبل التهاني ، ثم شرع في الحال يمارس صلاحياته الدستورية ، فاصدر الارادة الملكية بقبول استقالة فخامة السيد طه الهاشمي ، واسناد منصب رئاسة الحكومة الى فخامة الاستاذ رشيد عالي الكيلاني ، وبذلك انتهت الازمة الدستورية، وتخلصت الامة من ذلك العهد الذي ساده القلق والجزع ، وتم للامة ما تريد من طمانينة ، الى سلامة العرش ، وصيانة حقوق صاحب الجلالة الملك المعظم ، وضمان مستقبل البلاد .

---

(١) كان قد رشح ثلاثة اشخاص لاشغال منصب الوصاية ، الامير زيد عم الامير عبد الاله ، والسيد محمد الصدر ، والشريف شرف . وكان الامير زيد بعيدا عن العراق ، ووسائل النقل السريعة غير موفورة ، فتعذر استدعاءه ، واعتذر الصدر عن التكليف ، فكلف صفوة باشا العواء باقناع الشريف شرف لتولي هذا المنصب فاخذ العواء على عاتقه اقناع الشريف شرف فنجح .

(ا) **خطاب الاستاذ رشيد عالي الكيلاني :**

سادتي : قبل ان ابدأ ببيان الحادثة التي استوجبت دعوة حضراتكم الى هنا ، اسمحوا لي ان اتقدم الى حضراتكم فردا فردا بالشكر الجزيل ، والامتنان العظيم ، على ما اظهرتموه ، بصفتكم ممثلين للامة ، من غيرة على وطنكم ، ومن حمية على بلادكم ، وعلى ما اظهرتموه في هذا المجتمع من تآزر وتكاتف استوجبا الرضا العام ، بل استدعى التقدير والاعجاب للروح الطيبة التي فطر عليها العراق بأن يظهر في حادثات خطيرة تلم ببلاده كتلة واحدة ، وكأنه شخص واحد ، يغار على مصالح امته، ويهتم بشؤون بلاده ، فانني أقدس فيكم ، بصفتكم ممثلي الامة ، هذه الروح الطيبة، وهذه الحيوية الذي سيسجلها التاريخ بمداد من ذهب (تصفيق) بلاد شأن رجالها كهذا ، بلاد شان ممثليها كما يتجلى فيكم من وحدة وتراص في الصفوف ، ستحي ولن تموت (تصفيق) .

نعم سادتي ستسير الى الامام ، الى العز والمجد (تصفيق) .

فاسمحوا لي ان اوضح ايضا باختصار على حضراتكم سبب الحادث الذي دعانا ، ان نتقدم بالرجاء اليكم ، وندعوكم الى هذه الندوة ، ندوة الامة ، لنبت فيما تتطلبه الامة من حضراتكم في هذا الموقف الرهيب ، وفيما يتعلق بحاضرهاومستقبلها.

سادتي ـ لا بد وان اطلع كل واحد من حضراتكم على المنشورين اللذين نشرا على الراي العام ، وهو منشور رئاسة اركان الجيش ، الممثل في شخصية قادةالجيش البواسل ، وضباطه ، وجنوده ، بل يمثل الشعب أجمع ، باعتبار الجيش منه واليه (تصفيق) .

سادتي ـ الآن لا اراني بحاجة الى الافاضة بشرح الحوادث وايضاحها بعد ان نوه بها منشور رئيس اركان الجيش التاريخي ، ولذلك اختصر الكلام ، بل أحصر الاقتراح في نقطتين جوهريتين حيويتين في الموضوع .

تعلمون ان وزارة الاخ ، السيد طه الهاشمي ، استقالت وعند استقالتها تغيّب الوصي اذ ذاك فلم يوجد على العرش من له السلطة الدستورية لقبول الاستقالة، ولم يوجد كذلك من يؤلف وزارة دستورية ، اذ ان الوصي السابق بمجرد استقالة الاخ السيد طه الهاشمي تغيّب وترك واجبات الوصاية فتعطل الدستور ، وتعطلت احكامه ، والآن اتينا الى أمر واقع ، وحقيقة ناصعة ، ماذا سنعمل والبلاد في ظرف عصيب ؟ هل تترك وشانها ، بينما الكل يرغب في السكينة والاستقرار ، أم هل يقدم المخلصون على انقاذها ؟ ان القرار الذي اتخذه رجال هذه الحركة كان تاريخيا ومباركا اذ قرروا الا يبالوا بالمخاطر ، ولا يعبأوا بالسهر والاتعاب (تصفيق) فكانت نتيجة قرارهم ان تولوا المسؤولية موقتا ، ليسيطروا على الوضع كي لا تحدث حوادث من شانها تعكير الامن والسلام . ثم نظرا الى حسن ظنهم بي رأوا ان يعهدوا بادارة امور البلاد الي (تصفيق) طلبوا الي ان اتقدم لتولي المسؤولية ، فالفت حكومة باسم « حكومة الدفاع الوطني » لنصل عن طريقها الى تلك الغاية المقدسة ، التي هي غاية

الامة اجمع الا وهي محافظة الامن ، والسلام ، والاستقرار ، واعادة الحياةالدستورية الى مجراها الطبيعي ، وتقوية دعائم العرش (تصفيق) .

والآن أؤكد لحضراتكم بان اخوانكم قواد الجيش ، وضباطه ، وجنوده ، بل الجيش باجمعه (وما هم جميعا الا اخوانكم ، ونتاج هذه التربة الطيبة) لم يطلبوا من وراء هذه الحركة سوى ما قلته سابقا من المحافظة على الامن والاستقرار، واعادة الحياة الدستورية الى مجراها ، والحرص على العرش ، وعلى جلالة الملك المفدى فيصل الثاني المعظم (تصفيق) لم يكونوا ، ولم اكن ممن يرغب في ان تستمر الادارة العسكرية في البلاد ، وانما تجشموا هذه المسؤولية حرصا على البلاد ، الى ان تعود الامور الى مجاريها الطبيعية . لذا فقد كنا امام أمر واقع لاعادة الحياة الدستورية بانتخاب وصي على العرش ، على لسان حضراتكم ليتمشى الدستور ، ويجري بمجراه الطبيعي ، وتؤلف وزارة دستورية ــ كما هي رغبتكم ايها الاخوان ــ فبناء على تغيب الوصي السابق ، وتركه واجباته الدستورية ، وتوقف احكام الدستور ، ولاجل ان تعاد الحياة الدستورية الى مجراها الطبيعي ، اقترح تعيين وصي بمحله ، واسمحوا لي بأن أرشح الشريف شرف ، احد كبار الاسرة الهاشمية العظيمة وصيا (تصفيق) وارجو ، ان يوضع الاقتراح بالتصويت .

(٢) خطاب فخامة الاستاذ ناجي السويدي :

سادتي الاجلاء :

تفضل فخامة رئيس الحكومة القائمة بالامر ، وابان لكم بعض الصفحات التي مرت على هذه البلاد ، في الايام الاخيرة ، وفي هذه المحنة الشاملة .

وددت ان اقوم بواجبي ، واحضر المجلس هذا ، وبما انه ادعى الكثير من اخواني بأنني مفتي الدستور ، وارغب دائما في البحث في الاسس الدستورية ، رايت من واجبي ان اوضح بعض النقاط اللازمة الضرورية ، حول وضعنا وموقفنا هذا .

تعلمون ايها السادة اني في موقفي السابق ، عندما نوقش موقف البلاد اخيرا ، كنت الشخص الوحيد الذي وقف ، وبين للناس بواسطة مجلس الامة ، النقاط الدقيقة التي مرت على البلاد ، وان المساعي التي بذلت من جميع ابناء هذه الامة في تسكين الحالة ، في مثل هذه الظروف الحرجة ، باءت بالفشل ، لان سوء الالقاء ، وسوء الارشاد ، بدل الموقف الى ان أوصله الى هذه الحالة ، فالامر الذي وقع انما وقع دفاعا عن حقوق البلاد والامة ، التي نرغب جميعا بان تبقى هادئة ، ومطمئنة ساكنة ، ومحتفظة بصداقاتها السياسية ، وغير جالبة لعداء اي دولة اخرى في العالم ، هذه السياسة التي اردنا ان نضع اساسها ، والتي وضعنا حجرها الاساسي فعلا ، وقد اثمرت ، وهي السياسة المثلى الذي اراد البعض تعكيرها الى ان قامت النخوة العراقية لتامينها ، فالامر ــ بعد ما شاهدنا جميعا ــ انتهى بانفكاك الوصي على العرش ، واستقالة الوزارة .

انا الشخص الذي تعرفوني جميعا باني دائما ادافع عن احكام الدستور ، وانا الشخص الذي اشترك بوضع اول حجر في بناء الدستور ، واشترك بالمحافظة عليه الى يومنا هذا ، رايت من الضروري ان اوافق الاخوان على تشكيل هذه الحكومة (تصفيق) .

الدستور ايها السادة لا يمكن ان يشمل جميع المحادثات الفردية ، فكلام الله الذي يحتوي على كل شيء فيه من التفرعات ، والامور ، ما لم يمكن الاحاطة بها . فترك الاجتهاد والقياس ، والمواد الاخرى ، لوضع ما يقتضي من وقت لآخر لتدوير شؤون الامة الاسلامية ، فكم بالاحرى انه لا يمكن ان يشمل الدستور جميعالحوادث، ومن جملتها هذه الحادثة المهمة ، التي لم يتصور واضع الدستور ان العراق سيجابهها يوما من الايام ، وان تبقى البلاد بلا دستور ، وبلا وزارة ، فسواء وافقت احكام الدستور أم لم توافق ، يجب ان تكون هناك هيئة مسؤولة لتحافظ على الامن ، وحفظ البلاد ، واذا لم يكن في الدستور ، صراحة كافية فطبعا لمجلس الامة ان يضع لقرراته اساسا يقوم بمقام الدستور ، فالحكومة مشت عليه ، وارادت ان تظهر البلاد في وضع جديد . جرت مذاكرة في حل قد يكون لا يحتاج لجمع مجلس الامة ، ولكن الظروف لم تساعد على هذا الحل ، الذي تقدم به رئيس الحكومة لحضراتكم، وبقيت القضية قضية وضع هذا المجلس .

صدرت دعوة الى مجلس الامة بالاجتماع ، وهذه الدعوة قد تكون لا تنطبق على احكام النظام الداخلي ، لان الصراحات الدستورية تناقض ذلك ، ولكن ثقوا ايها الاخوان ان الذي دعاني للحضور ، هو ليس بصفتي عضواً في مجلس الاعيان ، بل كعضو عامل في هذه الامة ، وخادم للمجتمع ، ولذلك في هذا الامر يجب ان لا تقيدنا الانظمة ، بل ما يسهل خدمة المجتمع (تصفيق) .

ايها السادة : اتيت لهذه البلاد في سنة ١٩١٩م ولم تكن هناك حكومة، ووجدت كثيرا من اخواني قد بدانا نتذاكر مع السلطة القائمة حينئذ لاعطاء شكل للحكومة ، ولم اكن آنئذ لا عين ، ولا نائب ، وكثير من الاخوان الذين كانوا ولا يزالون يمثلون خدمة الامة تمثيلا حقيقيا ، لم يكونوا نوابا ، ولا اعيانا . ثم اتى جلالة المرحوم الملك فيصل الاول الى هذه البلاد ، وكانت ايضا مشكلة تاليف المجلس التاسيسي ليبت في شكل الحكومة وكنت في تلك الاجتماعات (كما قيل عني) باني اجد بعض الحلول اللائمة من وقت لآخر ، وبالفعل وجدت حلا من طريق المضابط العامة ، وهكذا كما رايتم تمت البيعة لجلالة المرحوم الملك فيصل الاول بأخذ اصوات الامة من غير اجتماع مجلس ، فكم بالاحرى ان يقع المجال للامة حين الملمات ، وحينما تقتضي الظروف ان تبين الامة آراءها .

نحن كنا نرغب ـ عند وضع الدستور ـ ان يعطى الحق لمجلس الامة ان يجتمع ويبت في القضايا الهامة ، ولكن الموانع التي يعلمها الجميع حالت دون تحقيق هذه الرغبة ، فجعل اجتماع مجلس الامة لا يكون الا تحت مراسيم مخصوصة ، وانا ارجح كل الترجيح ان يفسح المجال لمجلس الامة ان يجتمع متى شاء من نفسه، وبلا

دعوة ، لحل القضايا التي تحصل أمثال هذه القضايا ، وعليه انا لا اريد ان اناقش اجتماع المجلس كأعيان ، او نواب ، بل اريد ان ابين لحضراتكم بأن تأخذوا على عاتقكم حل هذه القضية ، لانكم ابناء هذه البلاد ورجالها ، وكم بالاحرى ان تبدوا آراءكم في المجلس كممثلين في القبول للاقتراح او الرفض ، كما وجدنا ان الذين لم يكونوا ممثلين في المجلس ابدوا آراءهم قبلا .

سادتي : ان البلاد في زمن حرج ، والعاصفة محيطة بها من جميع جهاتها ، فيا رجال الامة يجب عليكم ان تنقذوا البلاد ، فعلينا واجب ان ندفع عنها جميع الاخطار والكوارث التي تحيط بها ادفعوا هذه الغمة وهذه الكارثة . أمامكم الزمن الملائم لاتخاذ التدابير ، عندما تتكشف لكم الحقيقة ، ولكن الآن امامنا هذه الغمة ، فيجب ان نزيلها فانا لا اقول ذلك بصفتي عينا ، بل بصفتي رجلا من ابناء هذه الامة، ويغار على البلاد ، فيجب ان تحل هذه القضية بأية طريقة كانت اهـ .

(٣) الخطاب الثاني للسيد الكيلاني :

اخـــواني :

حييتكم عند افتتاح الجلسة لما كنت أتوسم في نفوسكم من الحمية والغيرة على هذه البلاد ، والآن ظهر للعيان ما توسمته انا ، وتوسمته الامة باجمعها فيكم من حب وغيرة الى وطنكم بقراركم هذا . (تصفيق) .

سادتي : ان هذا القرار سنسجله للبلاد بصفحات خالدة ، خدمتم بها وطنكم؛ لا في الحاضر فقط وانما في المستقبل ايضا ، فعلاوة على تدعيمكم بقراركم هذا العرش المفدى ، لا شك انكم بداتم بالخطوة الاولى في الاصلاح الدستوري ، الذي يطلبه الجميع . ثم اننا بهذا القرار اثبتنا للملأ اجمع القضاء على ادران الماضي وحزازاته . فظهر الذين كانوا لحد الامس يتقاتلون متعاونين في نصرة امتهم ومليكهم . ثم انه بهذا القرار ظهر للعيان ان ما قام به اخوانكم رجال الجيش بأجمعه ، من اتخاذ التدابير اللازمة لسلامة البلاد ، والحرص على الاستقرار ، وحفظ الامن بانه مؤيد من الامة على لسان حضراتكم (تصفيق) وبوركت امة انتم ممثلوها (تصفيق) وبوركت امة قوادها وجيشها الباسل هؤلاء الرجال (تصفيق وهتاف) ثقوا ان كلا منا سيبذل الغالي والرخيص في سبيل خدمة هذه الامة التي تحقق بانها تستحق الخدمة ببذل النفس والنفيس (تصفيق) أختم كلامي بتكرار امتناني العظيم ، وشكري الجزيل ؛ على هذه العاطفة بل على هذه الحقيقة التي تجلت في نفوسكم ، وارجو الآن ان يتقدم الوصي الجليل لقسم اليمين القانونية .

سادتي : لي كلمة اسمحوا لي ان القيها على حضراتكم ونودعكم ، وان شاء الله سنجتمع بكم دائما بالخير ، وبهذه الروح الطيبة .

سادتي : احب هنا ان اخاطب الامة اجمع ، امام ممثليها ، بأن هذه الحركة

الوطنية التي وضحت لحضراتكم ، كما عرضت ، لم تستهدف سوى حفظ الامن والطمانينة في البلاد ، والحرص على محافظة احكام الدستور ، بل اعادة الحياة الدستورية الحقيقية ، وصيانة العرش ، وجلالة الملك فيصل الثاني المعظم (أصوات ليحي الملك) .

هذا من الوجهة الداخلية . وهنا احب ان اعرض على حضراتكم ـ كما اتضح لذيكم ـ ان هذه الحركة الوطنية هي حركة داخلية محضة ، ليس لها اية علاقة بأية دولة اجنبية (تصفيق) دافعها الغيرة والوطنية ، وباعثها الحمية القومية ، ورائدها الاخلاص للامة (تصفيق) وأما علاقاتنا وعلاقات البلاد اجمع ، وعلاقات العراق مع الدول ، هي ايضا الحرص على ما كنا عليه من التمسك بتعهداتنا الدولية واصرح ايضا بالتمسك بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية ، هذا الحلف الذي سينفذ ويبقى نافذا ، ويبقى العراق حريصا على تنفيذه نصا وروحا ، وليس لنا الا ان نحرص كل الحرص على ان تبقى هذه الامة موفورة الكرامة (تصفيق) .

هذا ما اردت ان اوضحه دفعا لكل تخرص . وفي الختام اكرر جزيل الشكر لحضراتكم واودعكم بالوداع الناشيء والمنبعث من قلب مفعم بالتجلة والاحترام (تصفيق) « أصوات ـ عاش الشعب ـ عاش الوطن » .

(٤) ـ أعضاء مجلس الامة الذين حضروا الاجتماع التاريخي امس لانتخاب سمو الوصي المعظم مرتبة على الابجدية :

ابراهيم حييم ، وابراهيم داود ناحوم ، وابراهيم عطار باشي ، وابراهيم يوسف ، واحمد الوهاب ، واحمد حالت ، واحمد عثمان ، واحمد كمال ، وامجد العمري ، وامين رشيد ، وبهاء الدين شيخ سعيد ، وتوفيق الهاشمي ، وتوفيق برتو ، وثامر السعدون ، وجمال المفتي ، وجمال بابان ، وجميل قيردار ، وحازم شمدين آغا ، وحامد النقيب ، وحسين المكوطر ، وحسن ملادهزي ، وحمدي سليمان ، وحميد الحمود ، وحمودي المزيعل ، وخالد النقشبندي ، ودارا الداود ، وداود الجاف ، وداود السعدي ، ورشيد عالي الكيلاني ، ورؤوف الشيخ محمود ، ورؤوف اللوس ، ورزوق غنام ، وروفائيل بطي ، وروبين بطاط ، وزامل المناع ، وسلمان البراك ، وسعدون الرسن ، وسيف الله خندان ، وشبيب المزبان، وشعلان السلمان الظاهر ، وشوّاي الفهد ، وصادق حبه ، وصالح باش اعيان ، وصالح شكاره ، وصالح قحطان ، وصديق ميران‌قادر ، وطالب الحاج محمد علي ، وطاهر الصابونجي ، وطاهر محمد سليم ، وعارف حكمت ، وعبد الرزاق العلي السليمان، وعبد الرزاق منير ، وعبد الغفور البدري ، وعبد الغني النقيب ، وعبد القادر السباب ، وعبد اللطيف ثنيان ، وعبد الهادي الجلبي ، وعبد الهادي الظاهر، وعبدالله البريفكاني ، وعبدالله الياسين ، وعبود الملاك ، وعبود الهيمص ، وعجه الدلي، وعز الدين النقيب ، وعزرا مناحيم دانيال ، وعزاره المعجون ، وعلوان الياسري ، وعلي

الدوغرهمجي ، وعمران الحاج سعدون ، وفائق الطالبخني ، وفريد الجادر ، وفريق المزهر ، وقاطع البطي ، وقاطع العوادي ، وماجـد القره غوللـي ، ومتى سرسم ، ومحسـن ابو طبيخ ، ومحمد الحبيب ، ومحمد العريبي ، ومحمد باقر الحلي ، ومحمد الحاج نعمان ، ومحمد حسـن حيدر ، ومحمد سعيد عبد الواحد ، ومحمد صالـح ، ومحمود النعمة ، ومحيي الدين السهروردي ، ومرزوك العواد ، ومصطفى السـنوي، ومصطفى الطه السلمان ، وناجي السويدي ، وناجي شوكت ، وهبة الله المفتـي ، وياسين الخضيري ، ويونس السبعاوي . عدد الحاضرين (٩٤) عينا ونائبا .

١٢ ربيع الاول ١٣٦٠ ــ غرة جمادي الاولى ١٣٦٠
١٠ نيسان ١٩٤١ ــ ٢٩ مايس ١٩٤١

الوزارة الكيلانية الرابعة

توطئة

على اثر القرار الذي اتخذه مجلس الامة في جلسته المنعقدة في يوم الخميس الموافق ١٠ نيسان سنة ١٩٤١م ، المتضمن المناداة بالشريف شرف وصيا على عرش العراق ، اتفقت كلمة الساسة والعسكريين معا على وجوب انهاء الحكم العسكري في البلاد ، وتكوين وزارة جديدة تأخذ على عاتقها السير بالبلاد في ضوء القوانين والانظمة المرعية ، فوجه الوصي الجديد كتابا الى السيد رشيد عالي الكيلاني « رئيس حكومة الدفاع الوطني » هذا نصه :

وزيري الافخم رشيد عالي الكيلاني — رقم ١٣٨

بناء على استقالة فخامة طه الهاشمي من منصب رئاسة الوزارة ، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قر رأينا ان نعهد اليكم برئاسة الوزارة، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن البلاط الملكي ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر ربيع الاول سنة الف وثلثمائة وستين الهجرية ، الموافقة لليوم العاشر من شهر نيسان سنة الف وتسعمائة واحدى واربعين الميلادية (١) .

شرف

هيئة الوزارة الجديدة

وفي يوم ١٥ ربيع الاول سنة ١٣٦٠هـ ، و ١٢ نيسان ١٩٤١م تكونت الوزارة الجديدة بموجب الارادة الملكية المرقمة ١٣٩ لسنة ١٩٤١م من :

١ ــ رشيد عالي الكيلاني : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للداخلية بالوكالة.
٢ ــ ناجي السويدي : وزيرا للمالية .
٣ ــ ناجي شوكت : وزيرا للدفاع .
٤ ــ موسى الشابندر : وزيرا للخارجية .
٥ ــ علي محمود : وزيرا للعدلية .
٦ ــ محمد علي محمود : وزيرا للاشغال والمواصلات .
٧ ــ محمد يونس السبعاوي : وزيرا للاقتصاد .

---

(١) جريدة « الاستقلال » البغدادية العدد (٤٠١٣) الصادر بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٤١ م .

٨ ـ محمد رؤوف البحراني : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٩ ـ محمد حسن سلمان : وزيرا للمعارف .

وقد اشترك في هذه الوزارة ثلاثة من رؤساء الوزراء « في عهد الملك فيصل الاول » وهم الكيلاني ، والسويدي ، وناجي شوكت ، كما اشترك فيها ثلاثة من الوزراء السابقين ، ولم يستوزر لاول مرة غير وزير المعارف الدكتور محمد حسن سلمان . وكان وزير المواصلات محمد علي محمود اشد الوزراء رغبة في الاشتراك في هذه الوزارة ، ولكنه لم يكد يسمع باشتباك الجيشين : العراقي والبريطاني حتى أجبن وصار يطعن في الحركة ويندد بالقائمين فيها .

وكان هنالك اتجاه في الاوساط السياسية والعسكرية بتعيين ناجي السويدي رئيسا لمجلس الاعيان ، وتعيين ناجي شوكت رئيسا للديوان الملكي ، فاصر الزعيمان السوريان : جميل مردم وسعد الله الجابري (وكانا في العراق يومئذ) كما اصر المفتي الحسيني على ان يشترك الناجيان المشار اليهما في الوزارة الجديدة لاسباب سياسية .

اول خطاب لرئيس الوزراء

وقد انتهز الرئيس الكيلاني تلاوة الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء اليه ، فالقى خطابا خطيرا هذا نصه :

« ارجو ان تعرضوا على صاحب السمو الوصي المعظم جزيل شكري وعظيم احترامي القلبي ، للثقة الغالية التي تفضل سموه فاولاني اياها لتحمل المسؤولية . واني اسأله تعالى ان يمدنا بعون من عنده ، لنقوم بأعباء المسؤولية الثقيلة التي تتطلبها خدمة الامة خدمة صادقة ، وبذلك نكون عند حسن ظن سموه ، ونفي بالواجب نحو عرش صاحب الجلالة الملك المفدى فيصل الثاني حفظه الله » .

ثم التفت الى الحاضرين من نخبة رجال الدولة ، والجيش ، واشراف البلد وقال :

اخواني :

اسمحوا لي في هذه المناسبة الطيبة ، ان اتوجه الى حضراتكم بكلمة موجزة . لا استطيع في هذه اللحظة ، حين اعود بنظري الى تطور الحوادث في المدة الاخيرة ، الا ان اشعر باعجاب عظيم لما شاهدنا جميعا من الشعب العراقي ، الذي تجلى فيه حب النظام ، وتقدير المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة ، واحترام حقوقها وواجباتها معا . ولا ريب ان كل مشاهد منصف ومطلع على حقيقة بواعث واهداف الحركة الوطنية ، سيحفظ في قلبه للشعب العراقي اعجابا واحتراما لا نهاية لهما .

أيها السادة :

ان الحرص على سلامة العرش وكيان الدولة ، قد تجلى في كل فرد من ابناء الشعب الكريم . وقد قدم ممثلو الامة في جلسة مجلس الامة التاريخية، التي عقدت

يوم الخميس الماضي في ١٠ نيسان ، برهانا قاطعا على نضوج العراق السياسي. فقد كان اجماع المجلس على معالجة تلك الازمة الدستورية الخطيرة ، بتأييد حركة جيشه الوطنية المباركة ، وتنحية الوصي السابق ، وتنصيبه الشريف شرف وصيا على عرش العراق ، وبذلك عادت الحياة الدستورية . كان ذلك كله خير خاتمة لاشتراك الجهود الوطنية لمعالجة تلك المشكلة الكبيرة .

واذا كان ثمة من عبرة خالدة مما حدث ، فهي كفاءة امتنا على مواجهة المشاكل، وقدرة ابنائها على التعاون والتعاضد في حل تلك المشاكل . فبعد ان تقدم الجيش الوطني للقيام بواجبه الطبيعي في حراسة كيان المملكة ، وصيانة كرامتها ، وتأمين السهر على عرشها ، اقول : بعد ان اقدم الجيش على القيام بواجبه في تلك الفترة الخطيرة ، التي تغيب فيها الوصي السابق ، وترك فيها واجبات الوصاية ، وعطل فيها احكام الدستور ، بادرت الامة لمناصرة جيشها في تحقيق ما يقتضيه الواجب الوطني ، وكان لي الشرف بتحمل مسؤولية رئاسة حكومة الدفاع الوطني ، وكنت مقدرا لتلك المسؤولية العظيمة ، حتى وجدت من حولي كافة الموظفين يقومون بواجباتهم الرسمية بحماسة ، والشرطة تعين الجيش في حفظ الامن ، وحراسة النظام والشعب من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب يتطلب المضي في تحقيق ارادته لتوطيد استقرار حقيقي في البلاد .

أيها السادة : سجل التاريخ منذ اقدم العصور الى اليوم مفاخر كثيرة خالدة لابناء امتنا الكريمة ، وتربة الوطن الصالح قد انتجت على مر الدهور نتاجا صالحا في شتى مناحي الحياة ، فانتج وطننا دولا عظيمة ، تركت للعالم كله قواعد رصينة للمدنية في شتى العصور ، فلا عجب أن تنهض الامة الابية في هذا العصر ، الذي تتصارع فيه الامم في سبيل الحياة الحرة السعيدة . غير ان مما لا شك فيه ان الحركة الوطنية الاخيرة قد تركت لتاريخ امتنا مفخرة لا ابالغ ان قلت انها من اعظم المفاخر في حياة الامم جميعا . فقد انحلت تلك المشكلة الكبرى في جو من الهدوء والثقة ، وتجلى فيها روح التضامن بين الحكومة والشعب وجيشه الباسل ، بشكل نادر في تاريخ الامم .

أيها السادة : ليس من السهل ان تنتقل الامة من عهد التبلبل ، الى عهد من النشاط الوطني ، ومن دور التباعد بين الحكومة والشعب ، الى دور التعاون الضروري بينهما . ليس من الهين ان يتم انقلاب من هذا النوع ، ثم لا تراق فيه قطرة من دم ، ولا يغدر حق اي كان ، ولا يجري اعتداء مطلقا على حرية احد ، ولا يحدث فيه اي اخلال في النظام . ومثل هذا الانتقال لا يتم بهذا الشكل المحكم الا في امةعرف فيها كل فرد حقوقه ، وقدّر واجباته ، كما انه آمن بحق امته ، واحترام واجباتها الدولية ، فلم يحصل اي تجاوز فردي على احد من المواطنين والاجانب في العراق . وبهذه المناسبة اود ان اؤكد شكري لكافة القاطنين في العراق من وطنيين واجانب ، لانهم ممن اعانوا الحكومة ، وكافة الهيئات المسؤولة المرتبطة بها ، بتمسكهم جميعا بالنظام ، وابتعادهم عن استفزاز الراي العام .

اما شكري للجيش ، ورجاله المتفانين في خدمة الوطن ، وحب العرش المفدى ، وتقديري لاخوانهم الموظفين من شرطة ، ومدنيين ، فلا استطيع ان اعبر عنه الا بالقول ان التاريخ وحده سيذكر لهم جميعا مفخرة السهر على حقوق امتهم ، ومصالحها واستقرارها ، في احرج دور اجتازته بنجاح عظيم .

والآن ايها الاخوان انتهت تلك الفترة ، وكتب الله للجهود الخالصة في سبيل العرش والوطن بنجاح ، باعادة الامور الى مجاريها الطبيعية ، وتم هذا النجاح أخيرا بفضل اجتماع ممثلي الامة ، وانتخابهم الشريف شرف وصيا على عرش جلالة الملك المفدى . وقد بادر سموه بممارسة صلاحياته الدستورية ، وقد اصدر سموه الارادة الملكية بتأليف الوزارة برئاسة هذا المخلص ، الواقف امامكم ، فواجبنا الوطني يحتم علينا بذل قصارى الجهد لتكون نتيجة هذه الحركة الوطنية العامة المباركة مثمرة في صيانة حقوق صاحب العرش جلالة الملك فيصل الثاني حفظه الله ، وفي تحقيق اماني الامة . ويحتم عليّ الواجب ، وعلى زملائي ، ان نعمل في غير ملل ، ولا كلل ، ولا تردد ، لبلوغ الاهداف الوطنية ، فنقدم بذلك البرهان للامة الكريمة والشعب العزيز ، بأن حركته الوطنية لم تكن عبثا . ولا ريب عندي اننا سنجد من كافة المخلصين للعرش ، والوطن ، تأييدا مستمرا لا يكدره شيء . وبفضل هذا التعاون نرجو الله ان يوفق الامة لبلوغ امانيها .

ايها السادة : نحن متوكلون على الله ، وقد سرنا مندفعين لتحقيق ارادة الامة ، ولي وطيد الامل ان ابناء الشعب الكريم لن يفتروا عن مساعدتنا في حفظ حقوق امتنا ، والقيام بواجباتها الدولية ، بما يتفق مع تعهداتها ، ولا يسيء الى كرامتها .

ايها السادة : ارى من الحق ان اناشد الطبقة المسؤولة عن تنفيذ ارادة الامة ، الا وهي طبقة الموظفين التي ساعدتنا في الايام الماضية ، وكان لها فضل عظيم في الانتقال من عهد الفتور القديم ، الى عهد النشاط الجديد .

اخواني الموظفين : يسمع الحاضر منكم ندائي ، وسيسمعه الغائب ايضا ، اني اشكركم على ما شاهدته منكم ، سواء في المدة الاخيرة ، أو فيما مضى ، عندما كنت متوليا المسؤولية . فقد رأيت فيكم اخلاصا وتقديرا للواجب الوطني ، غير اني أرجو اليوم ان تضاعفوا الجهد بحماسة تنسيكم التفكير في راحتكم الشخصية . فتواصلوا العمل لخدمة هذه الامة الكريمة ، التي برهنت للعالم كله انها تستحق الخدمة العظيمة ، والتضحية البالغة .

اخواني الموظفين : انكم تستطيعون بمواصلة جهودكم ، ومضاعفة مساعيكم ، من ان تظهروا للامة مبلغ حرص الحكومة على تأمين حقوقها ، وخدمة مصالح ابنائها ، وكلما اسرعتم في انجاز معاملات أرباب المصالح من ابناء أمتكم المواطنين او الاجانب في العراق . وبهذه المناسبة اود ان أؤكد شكري لكافة القاطنين في العراق من وطنيين ، واجانب ، لانهم ازدادت ثقتهم بالحكومة ، واحترامهم لكم ، كما اطلب اليكم الاتقان في العمل ، والسرعة في انجازه . أطلب ان تراعوا دائما العدل ، والحق ، لان العدل اساس الملك .

اعدلوا في جميع المعاملات التي تعرض عليكم . اظهروا الحق ، وازهقوا الباطل، يكن الله في عونكم ولن تستقر الاحوال استقرارا حقيقيا الا اذا حرصتم على اطار العمل واتقانه بروح العدل والحق .

يجب ان تشعر الامة ، وان يشعر ابناء الشعب العراقي ، بأن عهدا جديدا قد بدا في حياة هذه البلاد ، وان هذا العهد يمتاز بالنشاط العام ، والتضامن المتزايد ، والثقة بتقدير الحكومة لمسؤولياتها ، واحترامها لواجباتها ، سواء كانت هذهالواجبات خاصة نحو الافراد ، او عامة نحو الهيئات والدول ، على ان يراعى في ذلك كله كرامة الامة، وسلامة كيانها .

واخيرا ايها السادة ، لا بد لي من ان اكرر شكري لقوى البلاد المسلحة من جيش ، وشرطة ، وللموظفين المخلصين لواجباتهم ، وللذين اعربوا عن شعورهم سواء بارسال برقيات التأييد ، او بالحضور في وفود التهنئة ، كما اشكر كافة القاطنين في هذه البلاد من وطنيين غيورين ، واجانب كرام ، الذين حافظوا على النظام ، واعانوا الحكومة بالقيام بواجبها في المدة الماضية .

وفي الختام ادعو الله تعالى ان يوفقنا لخدمة الشعب ، وتحقيق اماني الامة ، في ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى ، وبرعاية صاحب السمو الوصي المعظم » اهـ (١) .

وبعد الانتهاء من هذا الخطاب ، اقبل الحاضرون على فخامته يصافحونه ، ويقدمون له التهاني ، ثم قصد فخامته وزملاؤه البلاط الملكي العامر لعرض الشكرعلى سمو الوصي المعظم .

سياسة العراق الخارجية

حرص الكيلاني على ان يؤيد علنا ، وامام الراي العام العراقي والعالمي ، بأن سياسة العراق الخارجية ستبقى على ما كانت عليه من قبل ، فسجل على نفسه ذلك في مناسبتين مختلفتين :

١ ــ جاء في الخطاب الذي اذاعه في مساء اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٤١م ، بمناسبة توليه رئاسة « حكومة الدفاع الوطني » بأن سياسة العراق الخارجية ستبقى كما اعلنها في منهاج وزارته الاخيرة ، ومن اسسها :

« عدم توريط البلاد في اخطار الحرب ، والقيام بأداء رسالتها القومية ، والمحافظةعلى تعهداتها الدولية، لا سيما المعاهدة العراقية ــ البريطانية، والاستمرار في تنفيذ احكامها بروح الود والصداقة ، والدوام في تقوية الروابط الحسنة مع الدول العربية المجاورة ... الخ » .

---

(١) جريدة « الاستقلال » العدد (٤٠١٣) الصادر بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٤١ م .

٢ ـ وجاء في الخطاب الثاني الذي القاه امام مجلس الامة يوم ١٠ نيسان قوله :

« واما علاقاتنا ، وعلاقات البلاد اجمع ، وعلاقات العراق مع الدول ، فهي ايضا الحرص على ما كنا عليه من التمسك بتعهداتنا الدولية، واصرح ايضا بالتمسك بالمعاهدة العراقية ـ البريطانية . هذا الحلف الذي سينفذ ، ويبقى نافذا ، ويبقى العراق حريصا على تنفيذه نصا وروحا ... الخ » .

وفود من الالوية

ما كادت « الوزارة الكيلانية الرابعة » تتكون بعد الانقلاب العسكري ، حتى اخذت وفود الالوية والاقضية تشخص الى بغداد ، لترفع التهاني الى الكيلاني بهذا العهد الجديد . وكان فخامته يستقبل هذه الوفود في « ديوان مجلس الوزراء » ويستمع الى ما لديها من منظوم ومنثور ، كما كان يرد على كل وفد بخطاب يلهب المشاعر ، ويزيد الحماسة اشتعالا، بحيث انقضى اسبوعان والوفود تترى، والشغل الرسمي ينحصر في استقبالها ، واستماع ما لديها ، والرد عليها ، وتأمين عودتها .

برقيات من الخارج

لم يقتصر التأييد الذي حصلت عليه حركة الجيش على العراقيين فحسب ، فقد تلقى رئيس الوزراء السيد الكيلاني عدة برقيات من خارج العراق ، بينها هذه البرقيات الثلاث :

(١) « حزب مصر الفتاة يهنئكم لموقفكم العظيم ، ويقدّر جهادكم للبلاد العربية ، ويعتبر انتصار العراق انتصارا للعرب والمسلمين . عاش العراق وجيشه الباسل وشعبه العظيم في ظل مليكه المحبوب ؛ والله اكبر والمجد لله والاسلام » .

حزب مصر الفتاة

(٢) المؤتمر المنعقد اليوم ، والممثل للعرب في امريكا يهنىء الحكومة العراقية الجديدة ، وموقفها التاريخي ، وتوسطكم الفعلي لاستقلال سورية ووحدتها . اه .

رئيس المؤتمر العربي ـ امين ارسلان

(٣) في هذه الساعة الحاسمة التي يتقرر فيها مصير الشعوب والامم ، تتجه انظار الشباب العربي في بلاد الشام اليكم ، وقلوبهم تخفق مستبشرة بزعامتكم ؛ مفعمة بالايمان بكم في تقرير مصير الامة العربية ، وانقاذها من الفناء وهم يؤيدونكم بالاموال والارواح .

الشباب القومي في الشام

وفي ارض الكنانة مصر قام الفريق عزيز علي المصري المعروف والطياران

العسكريان : عبد المنعم رؤوف وحسين ذو الفقار صبري بمغامرة جريئة في ١٦ ايار ١٩٤١ للالتحاق بالجيش العراقي بطائرة مصرية عسكرية فلم ينجحا لان الطائرة اصطدمت بحاجز وجرى اعتقال راكبيها .

محاولة للاعتراف

لم يكد السفير البريطاني الجديد يلمّ بالتطورات الاخيرة في العراق ، ويحاط علما باعلان وصاية الشريف شرف ، حتى ادرك ضرورة اعتراف حكومته بالوضع الجديد ، فأبرق الى وزارة الخارجية في لندن ما يلي :

الى وزارة الخارجية ــ لندن　　　　الرقم ٣٢١

من السر ك. كورنواليس ــ بغداد　　　　التاريخ ١٢ نيسان ١٩٤١

اذا حظي اقتراحي الخاص ، بتجربة الاتصال بموافقتكم ، فان من المؤكد ان رشيد عالي سوف لا يكتفي بموافقتنا على تنحية الوصي فحسب ، بل سيطلب منا الاعتراف بشرعية الحكم القائم الذي تعزز كثيرا في نظر الراي العام ، منذ عقد المجلسان جلستهما امس ، وعليه ينبغي ان اكون على علم بوجهة نظر حكومة صاحب الجلالة في هذا الامر ، في نفس الوقت الذي اتسلم تعليماتها حول ما جاء في برقيتي آنفة الذكر اذا كان ذلك ممكنا .

٢ ــ بالنظر الى الظروف الراهنة، ارى اننا مضطرون لقبول نوع من الاعتراف الذي يتوقف عليه احترام رشيد عالي لالتزامات العراق نحونا المثبتة بالمعاهدة ، فنحصل بذلك على موطىء قدم في البلاد بدون حادث. اني اقدر الضرر الذي سيلحق كرامتنا في هذا الصدد ، ولكن آمل ان يكون ذلك ممهدا لانزال الجيوش البريطانية بسلام ، وبذلك نكون قد تنازلنا عن شيء ما في سبيل اقدام رشيد عالي على تطبيق المعاهدة العراقية ــ البريطانية . فاذا ما تركزنا في البلاد ، فسوف نكون في مركز اقوى للسيطرة على رشيد عالي ، وعلى جمع الانصار حولنا علما بأن عدم الاعتراف في الظروف الراهنة سيخدم اغراض المحور .

٣ ــ فان كنتم توافقون على هذا النهج فأرجو تزويدي بالنص الحرفي للاعتراف المنشود .

٤ ــ استلمت برقيتكم المرقمة ٢٧٢ في الوقت الذي كتبت برقيتي هذه . ان وجهة نظري في هذه النقطة موضحة بصورة كاملة في برقياتي المرقمة ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ (١) .

الاعتراف الخارجي

على الرغم من الشرعية التي اسبغها مجلس الامة على الاحداث التي تمت

---

(1) fo 371-27064 - 1778 .

بتنحية الامير عبد الإله عن سدة الحكم والوصاية ، والمناداة بالشريف شرف وصيا على العرش ، وتأليف « الوزارة الكيلانية الرابعة » بصورة صحيحة ، فان احدا من دول العالم لم يعترف بما تم وجرى في بغداد .

فان السفير البريطاني الجديد ، السر كنهان كورنواليس ، كان يسوّف في تقديم اوراق اعتماده الى السيد رشيد عالي الكيلاني ، وكان يمني رشيدا ويعده بقرب اعتراف حكومته بالحكم القائم . وكان وزير امريكا المفوض في بغداد ، نابنشو ، قد تلقى امرا من حكومته بان لا يتخذ موقفا معينا تجاه الاحداث الجارية في العراق لا سلبا ولا ايجابا .

اما تركية ، وايران ، فلم تكونا مرتاحتين للاحداث التي وقعت في العراق ، ولذا لم يقدّم ممثلاهما اوراق اعتمادهما للحكم الجديد . واما المانية الهتلرية فقد ارسلت الدكتور غروبا لا ليكون سفيرا لها في العراق ، بل ليكون همزة ارتباط بين الطرفين في تسيير الامور ، ونقل الرغبات . ولم تكن الدول العربية : مصر ، والاردن، ولبنان ، وسورية ، وليبيا ، وتونس ، والجزائر ... الخ قد تكوّنت بعد لتقرر مواقفها من احداث العراق وان كان الراي العام لدى شعوبها قد أيد الحركة تاييدا مطلقا .

الحرب الانكليزية العراقية

شروط انزال القوات البريطانية

بعد ان اعلنت الحرب العالمية الثانية في ٣ايلول ١٩٣٩م ، جرت مفاوضات بين الحكومتين : البريطانية والعراقية حول الشروط اللازمة ، للسماح للجيوش البريطانية بالنزول الى البصرة ، في طريقها الى فلسطين ، فتوصل ممثلون عن الحكومتين المذكورتين الى اقرار الشروط التالية لهذا الانزال ، وذلك في ٢١ حزيران ١٩٤٠م :

« ١ ــ يجوز لبريطانية ان تنزل الى ارض العراق لواء مختلطا في كل مرة .

« ٢ ــ ان يبقى اللواء المذكور مدة معقولة للاستراحة ، ثم يستأنف سفره الى الجهات المختصة خارج العراق (١) .

« ٣ ــ لا يجوز نزول قوات جديدة ما لم تكن القوات السابقة قد غادرت حدود العراق واجتازتها .

« ٤ ــ على الجانب البريطاني ان يشعر الحكومة العراقية بمدة مناسبة عن القوات المراد انزالها في العراق ، وذلك قبل وصولها المياه العراقية الساحلية ، لتهيأ لها اسباب الراحة والسفر » اه .

برقية لمستر تشرشل

فلما تطور الوضع الحربي في شمالي افريقية ، وحدث الانقلاب العسكري في بغداد ، وقامت « حكومة الدفاع الوطني » فيها ، ابرق السفير كورنواليس (٢) الى حكومة لندن « اما ان يرسلوا جيشا كافيا الى العراق ، او ان ينتظروا ليروا البلاد

---

(١) قدرت هذه المدة بثلاثة ايام .

(٢) يقول « كيرك » في ص ٦٦ من كتابه : The middle east in the war

« علمت هذه الاحداث ، الحكومة البريطانية ، بان سفيرها في العراق يجب ان يكون من الملمين بعادات البلاد ولغتها ، وممن لهم صلة شخصية برجال الحكم فيها ، وعلى هذا اعلنت في ١٣ شباط ١٩٤١ م ان السر كنهان كورنواليس قد تعين سفيرا لبريطانية في العراق » .

وتقول السيدة Freya Stark في ص ١٣٩ و ١٤٢ من كتابها East is West ان السفير السابق « بازل نيوتن » كان مسؤولا عن تطور الاحداث في العراق وتصفه بعدم الكفاءة وبالجهل بالشرق . وتضيف الى ذلك قولها ان السفير الجديد كورنواليس لو كان في العراق قبل ستة اشهر لما حدث كل ما حدث .

في ايدي الالمان » (١) . فأبرق رئيس الوزراة البريطانية المستر تشرشل ، الى وزير الهند البرقية التالية في ٨ نيسان ١٩٤١م مذكرا اياه بوعد سبق ان عرضه من قبل اذا استدعت الظروف الاستعانة بالقوة :

من رئيس الوزراء الى وزير الهند .

كنتم قبل مدة ذكرتم انه قد يمكن ان يكون في استطاعتكم الاستغناء عن فرقة اخرى من جيش الحدود للشرق الاوسط . لقد ساءت الحالة في العراق ، وعلينا ان نتأكد من سلامة البصرة ، لان الامريكان يزدادون اهتماما في امر انشاء قاعدة جوية كبرى هناك ، فيجري التسليم فيها دون واسطة . يظهر ان لهذه الخطة اهميتها العظمى ، نظرا لاتجاه الحرب اتجاها شرقيا ، وهو مما لا شك فيه . وسأبين لرؤساء الاركان انكم تدرسون هذه الاحتمالات ، كما ان الجنرال اوكلنك يفكر في امكان الاستعاضة عن قوة اضافية » (٢) .

وعلى هذا تقرر ان يحوّل الى البصرة لواء من المشاة ، وفوج من مدفعية الصحراء ، وكانت هذه القوة على ظهر الباخرة في طريقها الى الملايو « وهي لم تكن مجهزة بما تحتاج اليه في الصحراء ، ولكن للضرورة احكامها » (٣) .

نزول القوة الى البصرة

تنص المادة السابعة من الملحق العسكري لمعاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م العراقية ـ البريطانية على ان :

« يؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذنا عاما في زيارة شط العرب ، بشرط اعلان جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارة للموانىء العراقية » .

واستنادا الى هذا النص ، زار قنصل بريطانية في البصرة ، وكيل متصرف اللواء ، في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١م ، واعلمه بأن فرقة من الجيش الهندي ، بضمنها فوج انكليزي ، تحملها قافلة مؤلفة من ثلاث بواخر حربية ، وتحرسها طرادتان وثلاث طائرات ، ستدخل مياه العراق الاقليمية خلال ٤٨ ساعة ، وانه ليرجو ان يحيط السلطات العراقية علما بذلك لتوافق على نزول هذه القوة الى البصرة . وفي الوقت نفسه فان مستشار وزارة الداخلية ، المستر ادمونس ، زار السيد رشيد عالي ، ونقل هذه المعلومات اليه ، فاجتمع مجلس الدفاع الاعلى ، وقرر السماح لهذه القوة بالنزول ، وفق الشروط المتخذة في ٢١ حزيران ١٩٤٠م ، والمثبتة في

---

(١) Paiforce. P. 21

(٢) المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية في كتابه :

The Second World War V. 2 P. 226

(٣) Paiforce : the official story of I. and P. command p. 20.

الصفحة السابقة ، كما قرر ندب امير اللواء الركن ابراهيم الراوي ، للسفر الى البصرة لاستقبال القوة المذكورة باسم الحكومة العراقية ، دلالة على حسن نيتها تجاه حليفتها بريطانيا العظمى .

وقبل ان ينتصف نهار اليوم الثالث عشر من شهر نيسان ، دخلت القافلة البريطانية الى مياه العراق الاقليمية . وفي يومي ١٧ و ١٨ من هذا الشهر نزلت القوة ــ موضوعة البحث ــ الى بر البصرة ، فابرق المستر تشرشل هذه البرقية :

« من رئيس الوزراء الى الجنرال ايسمي للجنة اركان الجيش ، ولكل من يهمه الامر :

« يجب ان ترسل الجيوش الى البصرة بأسرع ما يمكن ، وعلى اقل تقدير يجب الاسراع في ارسال الالوية الثلاثة اليها كما سبق الوعد بارسالها » (١) .

بيان للحكومة العراقية

وفي ٢٢ نيسان ١٩٤١م ، اذاعت الحكومة البيان الرسمي التالي :

« سبق الحكومة البريطانية ان طلبت السماح لبعض قواتها بالمرور عبر العراق ، عملا بأحكام المعاهدة العراقية ــ البريطانية . وقد اتخذت بين الجهتين منذ ٢١ حزيران ١٩٤٠م ، الترتيبات اللازمة لتسهيل مرور هذه القوات عبر العراق . وقد وصلت البصرة بتاريخ ١٧ و ١٨ من شهر نيسان الحالي بعض القوات البريطانية لتمر عبر العراق ، عملا بأحكام المعاهدة ، ووفقا لتلك الترتيبات . ونذكر بهذه المناسبة ان ما اذاعته بعض محطات الاذاعة الاجنبية من تعليقات حول هذا الموضوع ، لا صحة له البتة ، وان الحكومة ساهرة على حفظ حقوق المملكة وسيادتها الوطنية ، ولن تسمح بالاخلال بها بأي شكل كان » .

٢٢ نيسان ١٩٤١م　　　　مدير الدعاية العام (٢)

نزول قوات جديدة

لم تقم « القوات البريطانية » التي نزلت الى بر البصرة في اليومين ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٤١م بأي دليل على انها ستغادر العراق خلال المدة المتفق عليها للاستراحة، لتحل محلها قوات بريطانية جديدة ، بل كان الامر على العكس من ذلك ، فانها شرعت في حفر الخنادق ، وتمرين الجنود على استعمال الاسلحة الحديثة ، والاعلان عن اجراء مناقصات لتامين الارزاق لمدة سنة كاملة . ولما سمع المستر تشرشل رئيس وزراء بريطانية بشروط الحكومة العراقية لمرور القوات البريطانية عبر

---

(١) Winston Churchill p. 225 .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ١٠٩٤ الصادر بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٤١ م .

الاراضي العراقية ، طيَّر البرقيــة الآتي نصهــا الى وزير خارجيتــه في ٢٠ نيســان ١٩٤١ :

من رئيس الوزراء الى وزير الخارجية

يجب ان يفهم « السر كنهان كورنواليس » في بغداد ، ان ما يهمنا بالدرجــة الاولى من ارسال الجنود الى العراق ، هو انشاء وتغطيــة قاعدة للتجمع في البصرة وان ما يحدث في شمال تلك البلاد ــ فيما عدا الحبّانية ــ ياتي في الدرجة الثانية من الاهمية في الوقت الحاضر . تستهدف حقوقنا المنصوص عليها في المعاهدة ، تغطيــة هذا الانزال ، وتحاشي سفك الدماء ، ولكن عند الضرورة علينا ان نستعمل القــوة الى اقصى حدودها لضمان هذا الانزال . لهذا فان وضعنا في البصرة لا يتوقف على المعاهدة فحسب ، بل على حدث جديــد ناشىء عن الحرب . لا يمكــن اعطاء تعهد بارسال الجنود الى بغداد ، ومنها الى فلسطين ، كما ان حق المطالبة بتعهد من هذا القبيل ، لا يمكن الاعتراف به تجاه حكومة هي نفسها اغتصبت الحكم بنتيجة انقلاب عسكري ، وفي مملكة هضمت في الصميم حقوقنا المنصوص عليها في المعاهدة . وعلى كل حال يجب ان لا يتورط « السر كنهان كورنواليس » باعطاء الايضاحات . اهـ (١).

وفي يوم ٢٨ نيســان ١٩٤١م ، فاجأ المستر هولمن، مستشار الســفارةالبريطانية في بغداد وزارة الخارجية العراقية بطلب الموافقة على انزال قوة بريطانيــة جديدة ، يتراوح عدد افرادها من ٢٠٠٠ الى ٣٥٠٠ شخص ، ستصل الى البصرة في يوم ٢٩ من الشــهر المذكــور ، قبل ان ترحل القــوات النازلــة قبلا . فذهلت الوزارة لهذه المفاجأة وايقنت ان الانزال سيــستمر وفق مخطط حربي مدروس شاءت الوزارة ام لم تشــأ ، لهذا اتخذت القرارين التاليين في اليوم عينه « ٢٨ نيســان ١٩٤١م » (٢) .

القرار الاول :

اجتمع مجلس الوزراء في ديوان وزارة الخارجية ، بعد اجتماع مجلس الدفاع الاعلى ، ونظر في طلب الســفارة بالسماح لانزال القــوة التي ستصل البصرة غدا ضمن ثلاث بواخر ، وبعد المداولة في الامر ، قرر تاييد ما كان قرره مجلس الدفــاع

---

(١) The second world war p. 225

(٢) « وفي ٢٨ نيسان ، اجاب السفير البريطاني في بغداد الحكومة العراقية قائلا : ان المعاهدة لا تحدد هذه الامور ، التي اقترحتها الحكومة العراقية ، وان لبريطانية الحق في تاسيس قاعدة في البصرة ، وفتح خطوط المواصلات في وجه القوات البريطانية والمحافظة عليها . فردت الحكومــة العراقية قائلــة : ان الادعاء البريطاني هو عكس منطوق المعاهدة ، وان لحكومة العراق حق الدفاع عن خطوط مواصلاتها . كما احتجت على نشاط القوات البريطانية الاخير في العراق . ولما أعلن السفير البريطاني أن هناك ثلاث بواخر تحمل معدات ومؤنــا للفرقة التــي وصلت للعراق ستصل البصرة عن قريب ، رفض رشيد عالي السماح لهذه المعدات بتفريغها في البصرة . عندئذ سأل السفير البريطاني الحكومة العراقية ماذا ستفعل الحكومة لو نزلت هذه القوة في البصرة ؟ فاجاب رشيد عالي ان مسؤوليــة خرق المعاهدة ستقع علــى الجانب البريطاني » اهـ .

ص ٦٩ من كتاب « الشرق الاوسط في الحرب » لمؤلفه : كيرك

الاعلى ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، من عدم السماح لمجيء قوة بريطانية جديدة ، قبل مغادرة القوة البريطانية الموجودة ، وان مجلس الوزراء يعتبر بقاء القوة البريطانية في البصرة ، يخالف نصوص المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، ويمس حقوق البلاد المشروعة وسيادتها . وقرر ايضا الطلب من وزير الخارجية ان يطلب الى السفارة البريطانية تقديم اوراق اعتماد السفير الجديد (١) اذ انه يعتبر عدم تقديم اوراق الاعتماد امر غير طبيعي ، لا سيما وان السفير الجديد يطلب من الحكومة امورا تخالف المعاهدة وغيرها من الشؤون المتعلقة بالطرفين » .

القرار الثاني :

« نظر مجلس الوزراء ـ بعد عقد مجلس الدفاع الاعلى ـ فيما يجب اتخاذه من الترتيبات العسكرية للدفاع عن سلامة المملكة وحفظ حقوقها ازاء المفاجآت ، بالنظر للوضع الحاضر بين الحكومتين : العراقية والبريطانية ، فيما يخص مجيء القوات البريطانية الى العراق ، وطلب السماح بانزال قوة جديدة اخرى ، فقرر تبليغ وزارة الدفاع ان تقوم باجراء الترتيبات العسكرية المقتضية في هذا الشأن » اهـ .

ولم تشأ الحكومة ان تحرم الشعب من معرفة هذه التطورات ، فأذاعت ما يلي :

بيان رسمي :

« سبق للحكومة العراقية ان اظهرت حرصها على تنفيذ احكام المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، بسماحها لبعض القوات البريطانية بالنزول في البصرة لتمر عبر العراق ، ولكن الاصرار على مخالفة ذلك من الجانب البريطاني ، حتم على الحكومة التمسك بحقوق البلاد ، واتخاذ التدابير اللازمة لصيانتها ، فيرجى من الشعب العراقي الكريم التزام الهدوء والسكينة ، والثقة بعدالة قضيته » .

بغداد ٢٩ نيسان ١٩٤١م — مدير الدعاية العام (٢)

وزارة الخارجية تحتج

رات « وزارة الخارجية » تنفيذا لقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في يوم ٢٨ نيسان سنة ١٩٤١م ، ان تحتج على عدم تقديم السفير الجديد

---

(١) كان السفير البريطاني في العراق السير بازل نيوتن قد ابدل بسفير جديد هو السر كورنواليس ، وقد وصل هذا الى الحبانية في اول يوم نيسان ١٩٤١ م ، واجتمع بالامير عبد الاله فيها برهة قصيرة من الزمن، ولم يقدم اوراق اعتماده الى الوصي الجديد الشريف شرف، بل ظل يماطل ويسوف حتى كان ما كان

(٢) جريدة « البلاد » العدد (١٦٩٣) الصادر بتاريخ ١ أيار ١٩٤١ م .

اوراق اعتماده ، وان تؤيد قرارا سابقا للحكومة ، بعدم السماح لقوات بريطانية جديدة ان تنزل الى البصرة ، قبل ان تغادرها القوات التي كانت وصلت اليها من قبل . فبعثت الى السفارة البريطانية مذكرة برقم غ/١٣٥٢/٥ وتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٤١م ، جاء فيها ما نصه :

« ١ ــ كانت الحكومة العراقية قد سمحت ، بناء على مراجعة فخامة السفير البريطاني الشخصية لفخامة رئيس الوزراء ، بانزال القوة البريطانية التي قدمت البصرة بتاريخ ١٧ و ١٨ نيسان ١٩٤١م ، وذلك بعد ان اكد السر كنهان كورنواليس بأن القوة المذكورة ستمر عبر العراق ، وبذلك اعطت الحكومة العراقية دليلا عمليا على حسن نواياها ، وحرصها على تنفيذ المعاهدة ــ البريطانية ، وعلى رغبتها في التعاون مع الحليفة .

« ٢ ــ ارسلت الوزارة بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١م ، مذكرة الى السفارة البريطانية ، بينت فيها بوضوح ، الاسس التي بموجبها وافقت الحكومة العراقية على انزال القوات البريطانية المذكورة في البصرة ، للمرور عبر الاراضي العراقية ، ولما لم تجب السفارة على هذه المذكرة ، ابدت الوزارة بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٤١م وجهة نظر الحكومة العراقية بمذكرة ثانية ، بينت فيها ضرورة الاسراع في تسفير القوة البريطانية من البصرة ، كما انها نبهت السفارة الى ان وجود هذه القوة قد سبب دعايات ضارة لمصلحة الطرفين ، كما قد خلق جوا لا يساعد الحكومة العراقية على ما اعتزمت عليه من التعاون الودي مع حليفتها .

« ٣ ــ بينما كانت الوزارة تنتظر جوابا على مذكرتيها الآنفتي الذكر ، فوجئت بطلب جديد من مستشار السفارة المستر هولمان ، عند زيارته لمدير التشريفات ظهر ١٩٤١/٤/٢٨م ، وهو الموافقة على انزال قوة بريطانية اخرى ، تتراوح بين الـ ٢٠٠٠ والـ ٣٥٠٠ شخص بثلاث بواخر تصل البصرة في ١٩٤١/٤/٢٩م .

« ٤ ــ وعد السر كنهان كورنواليس ، عند مقابلته لفخامة رئيس الوزراء ، بأن القوة البريطانية المبحوث عنها قد جيء بها للمرور عبر العراق ، وانها ستبقى في البصرة للاستراحة فقط . على انه بالرغم من الحاح الحكومة العراقية بضرورة الاسراع بتسفير هذه القوة ، بالنظر للدواعي التي بينتها الوزارة قبل هذا ، فانها لا تزال موجودة هناك ، ولا يمكن ان نفسر ذلك الا كونه مخالفة صريحة لنص معاهدة التحالف وروحها ، ومخلة بحقوق العراق المشروعة وسيادته .

« ٥ ــ ان عدم تقديم فخامة السفير الجديد اوراق اعتماده حتى الآن ، وتقدمه باسم الحكومة البريطانية ، بطلبات وامور تتعلق بتطبيق المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، امر غير طبيعي يجعل الحكومة العراقية تجاه وضع شاذ لا ينطبق والاسس الصحيحة التي تترتب عليها علاقات دولتين متحالفتين مرتبطتين بمعاهدة واجبة التنفيذ في كل حين .

« ٦ ــ ان الحكومة العراقية ، وان كانت حريصة كل الحرص على اجراء كافة

التسهيلات لمرور القوات البريطانية عبر العراق ، ضمن نصوص معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية ، لم تستطع الموافقة على انزال قوات جديدة في البصرة ، نظرا الى استمرار بقاء القوة البريطانية التي نزلت هناك الامر الذي يخالف معاهدة التحالف .

« لا يسع الوزارة تجاه هذه الاوضاع ، وحرصا على دوام الصداقة العراقية ـ البريطانية التقليدية ، الا ان تسجل احتجاجا لدى السفارة البريطانية ، واضعة مسؤولية النتائج التي تترتب على هذا الخرق من الجانب البريطاني لمعاهدة التحالف على عاتق الحكومة البريطانية ، وقد رجت تبليغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية » اه (١) .

القوة تنزل رغم الممانعة

وقد تجاهلت « السفارة البريطانية » احتجاج « وزارة الخارجية العراقية » فنزلت القوة البريطانية الجديدة الى البصرة في يوم ٣٠ نيسان ١٩٤١م ، على الرغم مما جاء في الاحتجاج المذكور ، فكررت الوزارة احتجاجها على هذا الانزال ، ولكن السفارة لم تعر هذا الاحتجاج اي التفات (٢) .

وفي الوقت نفسه فان السفارة اوعزت الى الموظفين البريطانيين المستخدمين في

---

(١) « الكتاب الابيض من التطورات التي ادت الى الاعتداء البريطاني على العراق » ص ٢٤ — ٢٥ .

(٢) ندب الاستاذ الكيلاني رئيس الوزراء ، السيد الحسني صاحب هذا الكتاب ، للسفر الى دمشق، وبيروت ، واذا امكن فالى القدس ، والقاهرة ، لايضاح حقيقة الوضع في العراق ، والعمل على ما فيه خير الحركة التي قامت فيه . فغادر المنتدب الى سورية بطريق البر صباح الخميس اول ايار ١٩٤١ م ، وما كاد يصل الرطبة في مساء اليوم المذكور ، حتى منعته « البعثة العسكرية البريطانية القائمة بتعبيد طريق الاسكندرية ـ طهران » من مواصلة السفر . ولما نقل خبر المنع الى السيد الكيلاني في بغداد ، صدر الامر الى السيد محمد الياسين معاون مدير شرطة الرطبة بايصال السيد الحسني الى « التنف » على الحدود السورية ـ العراقية على ان تصحبه سيارات الشرطة المسلحة التي تحت تصرفه . ولما بلغ المنتدب « ابو الشامات » في صباح الجمعة ٢ ايار ، اتصل بالاستاذ امين سعيد صاحب جريدة الكفاح في دمشق هاتفيا ليخبره بقرب وصوله اليه فعلم منه نبأ اصطدام الجيشين : العراقي والبريطاني في فجر اليوم المذكور ، فاضطر ان يتصل بالاستاذ الكيلاني هاتفيا لتلقي اوامره في كيفية العمل ، واذا بالرئيس الجليل يترك له حرية التصرف بعد الذي حدث . وكان ان اتصل بالحسني في دمشق الشريف جميل ناصر ، وأعرب عن رغبته في مساندة الحركة التحررية التي قامت في العراق ، اذا عينته الحكومة العراقية قنصلا عاما لها في بيروت ، وكان السيد تحسين قدري يشغل اذ ذاك منصب هذه القنصلية ، وقد استقبل منتدب السيد الكيلاني عند وصوله الى بيروت استقبالا حسنا ، واقام له عدة مآدب حضرها المشتغلون للقضية العراقية ، كما عمل عملا متواصلا لانجاح مهمته . وقد جمع بينه وبين الامير عادل ارسلان ، كما جمع بينه وبين الصحفيين اللبنانيين البارزين « عفيف الطيبي ، كامل مروة ، فؤاد حبيش، يوسف العيسى ، يوسف يزبك ... الخ » ولكن السلطة الفرنسية ضايقت السيد الحسني واضطرته للعودة الى العراق عن طريق حلب ـ تل كوجك ـ الموصل ، فما ان بلغ بغداد حتى اعتقل فقضى في المعتقل اربع سنوات عجاف .

دواوين الحكومة العراقية ، وفي سائر الشركات ، ان يستعدوا للرحيل عند اول اشارة تصدر اليهم ، كما اوعزت الى المصارف «البنوك» بتهريب موجودها النقدي، وما لبثت ان اعدت منشورا باسم السفير البريطاني السر كورنواليس ، ليذاع في الوقت المناسب .

القتال في الحبانية

كانت وزارة الدفاع ـ بناء على القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في ٢٨ نيسان ١٩٤١م ـ قد ارسلت بعض القطعات العسكرية الى جوار الحبانية كتدبير احتياطي ضد المفاجآت المنتظرة . فلما نزلت القوات البريطانية الى البصرة في يوم ٣٠ من هذا الشهر ، على الرغم من ممانعة الحكومة العراقية ، ارسل وكيل آمر القوة الآلية المقدم عبد القادر عباس ، انذارا الى آمر المعسكر البريطاني في « سن الذبان » بجوار « بحيرة الحبانية » طلب فيه منع الطائرات البريطانية من التحليق في الجو ، فرد الآمر المومى اليه على هذا الانذار بانه يطلب سحب القوات العراقية بجوار الحبانية ، قبل ان يضطر الى قصفها ، وبعد اخذ ورد طويلين ، فوجئت القوات العراقية المذكورة بنار شديدة فتحها عليها سلاح الجو البريطاني المرابط في « معسكر سن الذبان » في الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين من صباح يوم الجمعة الموافق ٢ ايار ١٩٤١م ، فكانت الحرب سجالا بين الطرفين ، ووزعت « السفارة البريطانية » فورا المنشور الذي كانت اعدته من قبل باسم السفير وهذا نصه :

رسالة من كورنواليس الى اهالي بغداد الكرام

يا اهالي بغداد الكرام :

كلكم على علم من الاحداث السياسية الاخيرة المؤسفة التي جعلت الحياة مؤلمة في اعينكم ، كما انكم كذلك على علم من ان هذه الاحداث قد سببها شرذمة صغيرة من ضباط الجيش ، تؤيدهم فئة ضئيلة من محترفي السياسة ممن لا يخافون الله ولا يستحون من الناس ، الذين لا يسعون الا الى تولي السلطة واكتناز المال السحت على حسابكم . ان هذه الفئة في اثناء بضعة الاسابيع الاخيرة لم تقتصر على اغتصاب الحكم في بلادكم الحرة هذه ، بل طفت الى حد السعي الى القضاء على حياة وصيكم عبد الإله ، خال مليككم الطفل ، فاضطروا الوصي الى الهروب في سبيل النجاة مع آخرين من زعمائكم الوطنيين المعتبرين ، الذين خافوا طغيان تلك الفئة .

ان رجال الشر والسوء هؤلاء بعد ان اغتصبوا الحكم ، خنقوا صحافة العراق الحرة ، ثم اخذوا ببث الدعايات الكاذبة بواسطة محطتكم للاذاعة اللاسلكية ، والآن جعلوكم تقابلون وجها لوجه الموت وسائر الاهوال المنطوية على حرب غير مشرفة ، ولا فائدة ترجى منها لكم . انهم مكروا بكم من البدء بما زعموه كذبا من ان سياستهم

ترمي الى ابقاء العراق بعيدا عن اخطار الحرب . ان ما زعمـوه من ذلك لمجرد زور وبهتان ، فما انقضى شهر واحـد من توليهم السلطـة حتى جروا بلادكم الوديعـة المسالمة الى الحرب . اني لأقسم بشرفي ان هؤلاء النفر من ضباط الجيش قد باعوا انفسهم من الالمان والطليان لقاء قدر من المال . افما بلغكم عنهم انهم يدعون انفسهم بأصحاب الذهب المربع ؟ لقد باعوا انفسهم ربما غاليا ، وباعوكم انتم رخيصا للالمان والطليان لكي يفصموا عروة الصداقة التقليدية بينكم وبين بريطانيـة . أن جميـع رؤساء وزاراتكم، ووزراء خارجيتكم، منذ يوم توقيع المعاهدة البريطانية ــ العراقية قد صرحوا الواحد بعد الآخر علنا للملأ ، وامام مجلس امتكم، ان السياسةالاساسية الحيوية لمصلحة العراق تقضي بتنفيذ المعاهدة البريطانية ــ العراقية بحذافيرها .

ان ذلك الرجل الذي يـدعو نفسه الآن برئيس الوزراء ، بتأييد نفر من قـادة الجيش ، والذي قد باع نفسه من الالمان والطليان بقدر من المال ، قد اضطر بريطانية الآن ، على كره منها ، الى محاربة حليفتها العراق . اني لارى من واجبي أن اطلـع الشعب العراقي على انه محروم مـن الوقوف على حقائق الامور ، وان انـذر هـذا الشعب الكريم بالاخطار المحدقة به من جراء سياسة رشيد عالي .

ان العراق يا اهل العراق ، قد تعهـد بشرفه ، بموجب معاهدة تقضي المـادة الرابعة منها بان « يقدم العراق الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقيـة جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه تقديمها ، بما في ذلك استعمال السكك الحديدية ، والانهر والموانىء والمطارات ووسائل المواصلات» وليس هنالكمن تحفظات او قيود قط في المادة الرابعة هذه وانما هنالك بعض تحفظات وردت في المادةالخامسـة، من ملحق المعاهدة الذي يبحث فيما يعـود الى اوقات السلم . امـا في ايام الحرب فالعراق يتعهد بان يقدم الى بريطانية جميـع ما نص عليه في المادة الرابعة المتقدمـة الذكر بسخاء وبلا مساومة .

اما الحكومة الحالية فقـد شاءت ان تنقض العهد بوضع القيـود على ما جرى الوعد به ، وتم العهد عليه ، كما انهـا ايضا شاءت ان تثير الراي العام ضد حليفـة العراق ، بريطانية العظمى ، وانها لرغبة نشأت عن روح العداء ، لا بل هي العـداء بالذات .

ان رشيد عالي قد بذل اقصى جهده ، بسلسلة طويلة من الاكاذيب والمماطلات، في سبيل دفع العراق كرها الى التقاطع مع بريطانية العظمى فبناء على ما اتى به مـن هذه الاعمال المنطوية على روح العداء وغيرها من نوعها ، أصبح من البداهة بمكان ان بريطانية لا يسعها ان تصبر اكثر مما صبرت الى الآن ، وعلى الاخص بالنظر الى مـا لدينا من علم تام بدسائس رشيد عالي مع دول المحور ، ومن برهان قاطع على تلك الدسائس :

اني منذ بضعة ايام خلت تراءى لي ان الوضع على درجة من الخطـورة بحيث اعتبرت من الواجب علي بأن أوعز الى النساء والاطفال من البريطانيين بمغادرة هـذه البلاد ، التي قد سبق واخذ رشيد عالي بالدفع بها الى أخطار الحرب ، واني أوعزت

بذلك مطلعا رشيد عالي على ما لدي من خطط ، فوعدني بانه سيكون مسؤولا عن سلامة مرور تلكم النساء والاطفال الى الحبانية ، وانه سيسمح بنقلهم جوا الى البصرة في اليوم التالي .

ان رشيد عالي سمح بوصول تلكم العائلات الى الحبانية بسلام ، الا انه ، والاربعة من صحبة اصحاب الذهب ، امروا في تلك الليلة نفسها قوة كبيرة من جيشكم بالسير الى الحبانية ، وتطويق تلكم العائلات هناك . ان آمر تلك القوة لدى وصوله هناك ، ابلغ الآمر البريطاني بان الجيش العراقي سيعمل على الفور لمنع اية طائرة بريطانية من القيام عن الارض ، ثم اتخذ الجيش العراقي مراكز مهددة حول القاعدة الجوية التي هي لنا بموجب معاهدة . ان هذا العمل المهين ، الذي لا يمكن تحمله ، لم يرد عليه فورا بالقوة ، بالنظر الى ما نكنه من الود للشعب العراقي . على ان الامور لا يمكن ان تستمر على هذه الحال . ان الشيء الوحيد الذي كان بالامكان ان نتلافى به هذه الكارثة للامتين كلتيهما ، هو القيام قياما كاملا تاما من قبل الحكومة بالتعهدات المقطوعة لنا بموجب المعاهدة . ولقد اعطيت رشيد عالي الفرصة الكافية للتبصر في حماقاته ، وفي الاخطار التي تنطوي عليها سياسته ، ولكن اذني رشيد عالي اشد اصغاء الى صوت الذهب منها الى صوت الحكمة ، ولذلك لم يقم بسحب جيشكم كما يقضي عليه بذلك الشرف وحق العبد المقطوع . ان هذه الكارثة قد نجمت عن دسائس ومكر رشيد عالي الكيلاني ، وذلك النفر من اتباعه ؛ واصبح الصديق مضطرا الى محاربة الصديق . على اني آمل باخلاص بان يحول دون ذلك سداد الراي الذي طالما عهدته ميزة من ميزات الشعب العراقي الذكي .

يا اهل العراق ! يا من بذلت ـ انا ما تعلمون ـ من جهد صادق في سبيل تامين استقلالكم . كدولة حليفة لبريطانية العظمى ، اود ان اذكركم بيوم غير بعيد ، فيه عرفتم رشيد عالي عدوكم رقم واحد ، وان أؤكد لكم بان رشيدا الآن لاشد خطرا عليكم وعلى مصيركم ، ومصير الامة باسرها ، مما كان يوم اطلقتم عليه ذلك اللقب في ساعة اتيحت لكم فيها حرية الاعراب عن مكنونات صدوركم .

اني انا كورنواليس ، الذي عرفتموني حق المعرفة يا اهل العراق ، اقسم لكم اغلظ الايمان بان بريطانية العظمى لا نية لها قط باحتلال عراقكم ، او بنزع استقلاله منه . ان قيام بريطانية بشيء من هذا القبيل لمما ينافي كل المنافاة السياسة التي اتبعناها منذ عشرين عاما كما يعلم جميعكم ، تلك السياسة التي في سبيل تنفيذها تعاونت انا شخصيا مع الطيب الذكر المرحوم جلالة الملك فيصل الاول ، الذي شرفني بصداقته وثقته خلال سنين عديدة الى ان وافاه الاجل المحتوم . الا فليحي حفيد فيصل الاول، جلالة الملك فيصل الثاني، وليحي استقلال العراق الحقيقي » اهـ (١).

انذار من السفير البريطاني

لم يكتف السر كورنواليس بالخطاب الذي اذاعه على الشعب العراقي بمنشورات

---

(١) مجلة العرفان الصيداوية ٣٦٨/٣٧٠ من مجلد ٣٩ .

بدوية في يوم الاصطدام ، وهو ٢ ايار ١٩٤١م ، فقد اعد احتجاجا شديد اللهجة بعث به الى رئيس الوزارة العراقية السيد الكيلاني ، وقد جاء فيه :

« كانت السفارة البريطانية قد طلبت في مذكرتها المرقمة ١٨٠ والمؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ سحب القوات العراقية من جوار الحبانية ، وفي حالة عدم سحبها حالا ، ستقع مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك على عاتق الحكومة العراقية . . . وقد ظهر لها من جواب وزارة الخارجية العراقية ، ان الحكومة العراقية لم تلب طلبها هذا ، وانها اخذت تقوم باستعدادات عدائية ضد القوات البريطانية في العراق ، ولذلك فانها ، بامر من الحكومة البريطانية ، تخبر الحكومة العراقية ، بان قائد القوات البريطانية قد اجبر على اتخاذ الاجراءات العسكرية المناسبة ، وانها تنذر الحكومة العراقية بانه في حالة حصول ما يقلق سلامة السفارة البريطانية ، والمفوضيةالامريكية بأي شكل كان ، وفي حالة حصول اي اذى لاي شخص بريطاني في بغداد ، او اي محل آخر في العراق ، فان الاوامر قد اعطيت الى قائد القوات الجوية البريطانية بأن يتخذ كافة الاجراءات العسكرية ضد ذلك ، كما ان لديه تعليمات بتنفيذ هذه الاوامر ضد اية حركة عدائية من قبل الجيوش العراقية في بغداد ، وضد المحاولات العدائية الاخرى المثيرة لشعور الشعب العام ، سواءا كانت عن طريق الراديو او اية واسطة اخرى » (١) .

قرارات خطيرة لمجلس الوزراء

لم تكد انباء القتال تصل الى اسماع المسؤولين في اليوم الثاني من ايار ١٩٤١م، حتى اجتمع مجلس الوزراء في دار وزير المالية ناجي السويدي فورا ، فتلي المنشور الذي وزعته « السفارة البريطانية » على الاهلين ، ثم اخرج رئيس الوزراء من جيبه الكتاب الذي بعث به اليه السفير البريطاني في صباح اليوم المذكور ، وتلاه على زملائه المجتمعين .

ولما كان القائمون بتوزيع هذه المناشير موظفين بريطانيين في « السفارة البريطانية » وفي دواوين « الحكومة العراقية » تساعدهم بعض الاقليات ، ولا سيما اليهود ، وقد اعتصموا بالسفارة المذكورة ، وبالمفوضية الاميريكية في بغداد ، فقد تقرر ارسال حامية من الشرطة الى السفارة والمفوضية المذكورتين لمنع هؤلاء من الاتصال بالناس ، والاستمرار على هذا العداء السافر ، ثم اتخذ المجلس القرارات التالية :

« اجتمع مجلس الوزراء في دار وزير المالية ، وقرر ما يأتي :

١ ــ ارسال جواب من وزارة الخارجية الى السفارة البريطانية ، على مذكرتها المؤرخة في ٢ مايس سنة ١٩٤١م ، الموجهة الى فخامة رئيس الوزراء ، يبين فيه احتجاج الحكومة العراقية على اعتداء القوة البريطانية في الحبانية ، على قواتنا المرابطة حولها ، وتحميل المسؤولية على بريطانيا مما يحدث من النتائج .

---

(١) الكتاب الابيض ص ٢٧ .

٢ ــ طلب ممثل سياسي الماني الى بغداد باسرع ما يمكن .
٣ ــ تأسيس علاقات سياسية مع روسيا السوفياتية .
٤ ــ نشر بيان من قبل فخامة رئيس الوزراء يتضمن ايضاح الاعتداء البريطاني الواقع من قبل جيشهم في الحبانية ، على قواتنا الوطنية ومقاتلتها » اهـ .

هذه هي مقررات مجلس الوزراء في يوم الاصطدام ، وفيما يلي تفصيل ما جرى عليهـا :

اولا : جواب وزارة الخارجية :

قررت وزارة الخارجية العراقية الرد على مذكرة « السفارة البريطانية » في بغداد ، بالمذكرة المرقمة غ ١٣٥٢/١٣٥٢/٥ والمؤرخة في ٤١/٥/٢م وهذا نصها :

« بالاشارة الى مذكرة السفارة المؤرخة في ٢ مايس ١٩٤١م تبدي الوزارة ما يلـي :

« ١ ــ ان الحكومة البريطانية هي التي بدات بخرق المعاهدة ، وقامت بأعمال معادية ، واستعدادات اضطرت العراق الى اتخاذ استعدادات للاحتياط لسلامته .

« ٢ ــ من واجب الحكومة وشرفها المحافظة على الاجانب ، ولم يحدث اي شيء حتى الآن مما ورد في مذكرة السفارة . والحكومة العراقية ليس من واجبها محافظة السفارة البريطانية والامريكية فقط ، انما محافظة جميع السفارات والمفوضيات ، من اجل ذلك تستغرب الوزارة ما لوحظ في مذكرة السفارة من انها خصت بذلك المفوضية الامريكية التي طالما كانت علاقات الحكومة العراقية معها ودية .

« ٣ ــ يلاحظ ان الحكومة البريطانية تطلب عدم اثارة الراي العام ، ولكن الوزارة تستغرب كل الاستغراب ان يقوم شخص يدعي بأنه سفير ، بمخاطبةالشعب، وبالطعن بزعماء البلاد ، ورئيس حكومتها ، وقادة جيشها ، ولا شك في ان هذا عمل عدائي مثير ، ومن شانه ان يحدث هياجا واضطرابا في الراي العام .

« ٤ ــ ومما يستوجب الاسف الشديد انه في الوقت الذي اصدرت الحكومة العراقية تعليمات الى القوات المرابطة في جوار الحبانية بتجنب الاصطدام ، واذا بقائد المطار في الحبانية يبادر بالاعمال العدائية صباح هذا اليوم ، فيطلق النار على تلك القوة ، ويقصفها من الجو . فكان عمله سببا للاصطدام بين القوتين ، وهو الاصطدام الذي بذلت الحكومة العراقية ، ولا تزال تبذل مسعاها لتحاشيه ، واظهرت استعدادها الى الوصول الى التفاهم ، كما اشير الى ذلك في مذكرة الوزارة المؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١م .

« ٥ ــ تلفت الوزارة النظر الى ان الحكومة العراقية ليست في وضع تستطيع معه صيانة الاجانب المعادين ، في حالة ما اذا جرى قصف جوي من جانب الطائرات البريطانية على بغداد ، أو اية مدينة من مدن العراق .

« وفي النهاية ، تعتبر الحكومة العراقية العمل الذي قام به قائد المطار في الحبانية عملا عدائيا صريحا ، وهي من اجل ذلك تسجل أسفها الشديد لعدم ائتلافه مع المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، وحسن الصلات الموجودة بين الطرفين ، وكما انه تعد صريح على حقوق البلاد وسلامتها ، وان الحكومة العراقية تسجل احتجاجها الشديد عليه ، وتضع مسؤولية كل ما يحدث من نتائجه على الجانب البريطاني » .
اهـ (١) .

وما كاد السفير البريطاني يتسلم كتاب « وزارة الخارجية » المثبت نصه اعلاه، حتى طيّر البرقية التالية الى الجهات البريطانية المختصة :

« مهمة جدا . معنونة الى رئيس القوات بالبصرة رقم ٥٠ (٢) آ اوس حبانية رقم ١٢٦ (٣) المندوب السامي في القدس رقم ١٤٣ (٤) م بروز روم لندن (خارجية لندن رقم ٤٣٤) (٥) خارجية سملا رقم ١٤٦ .

« الحكومة العراقية اخبرتني بانه اذا قصفت ابنية الحكومة فيبغداد، ستقصف الابنية التي يجتمع فيها الرعايا البريطانيون . سبق وان صرحت لهم بشدة بأن قصف الاهلين يجب ان يتجنب عنه (٢) .

ثانيا ـ طلب ممثل الماني :

كما ان وزارة الخارجية العراقية ابرقت الى وزيرها المفوض في أنقره السيد كامل الكيلاني ، أن يتصل بالسفارة الالمانية في عاصمة الجمهورية التركية ، ويبلغها قرار الحكومة العراقية باعادة علاقاتها السياسية مع المانية ، ورغبتها الشديدة في طلب العون منها (٣) .

ولم يكن الفون بابن سفير المانية في تركية ، موجودا في أنقره ، يوم تلقى الوزير العراقي المفوض برقية وزارة الخارجية ، الملمع اليها آنفا ، فلما رجع اليها واجتمع بالوزير العراقي ، ابدى السفير استغرابه الشديد مما حدث في العراق بقوله :

انه لم يكن يتوقع ان يصل الامر الى هذا الاصطدام .

فرد عليه الوزير العراقي المفوض قائلا :

« ان البحث في موضوع الاصطدام فات وقته ، ولا بد من حصر الكلام في موضوع اعادة العلاقات بين الحكومتين : العراقية والالمانية ، وارسال ممثل الماني الى بغداد فورا ، ومن ثم مد يد العون الى العراق ، ليصمد امام القوات البريطانية المعتدية ، ويستمر في كفاحه من اجل الحرية » .

---

(١) الكتاب الابيض : ص ٢٨ ـ ٢٩ .
(٢) كتاب « بين شهرين » ص ١٩٦ وهو كتاب املاه الميجر لويد على احد كتاب النفوس في متصرفية لواء البصرة وتولت مديرية الدعاية نشره لكن منع من النشر لاحتوائه على اكاذيب ومفاسد كثيرة .
(٣) كان مجلس الوزراء قرر قطع هذه العلاقات في يوم ٥ ايلول ١٩٣٩ م اثر اعلان الحرب .

وكانت وزارة الخارجية الالمانية ترجح ان تخول المفوضية العراقية في انقره صلاحية التفاوض مع البعثة الالمانية فيها ولكن العراق اعترض على ذلك واصر على ارسال هياة دبلوماسية معتمدة ومخولة كل الصلاحيات الى العراق (١) .

فاجاب الفون بابن : ان ممثل المانية ، الدكتور غروبا ، في طريق عودته الى العراق الآن . اما بصدد المعونة الالمانية للعراق ، فان حادث الاصطدام حدث جديد بالنسبة لالمانية ، لان المانية مهتمة الآن في تعزيز مواقعها الاستراتيجية في البحر المتوسط ، وفي التحشدات الضرورية في الجهة الشرقية ، وتمنى لو ان الاصطدام العراقي ـ البريطاني تأخر بضعة ايام لتساهم المانية في مساعدة العراق مساهمة ذات قيمة ، ومع هذا فان المانية على استعداد لمساعدة العراق ولكن هذه المساعدة قد تتأخر بضعة ايام .

ثم ان الفون بابن سأل الوزير العراقي هل في استطاعة العراق ان يقاوم ؟ وما هي المدة التي يستطيعها ؟

فرد عليه الوزير المفوض ان المعلومات التي لديه هي ان العراق في حاجة شديدة الى مساعدة المانية ، وانه ليرجو ان تصل هذه المساعدة بسرعة .

وكانت البرقيات التي تلقاها الوزير العراقي تشير الى وجوب الاسراع في ارسال الطائرات فوعده السفير بتحقيق هذه الرغبة قريبا ، وهذا يدل على ان المانية لم تكن مسبوقة بحركة العراق ، وان سبب فشل الحركة العراقية يعزى الى عدم وصول المعونة الالمانية في وقتها (٢) .

وعلى كل فقد بارح الفون بابن وبعض مرافقيه برلين في السابع من أيار ، وبلغ حلب في التاسع منه ، والموصل في الحادي عشر . وفي اليوم التالي بلغ بغداد ومعه

---

(١) المانية الهتلرية والمشرق العربي ص ٢١١ .

(٢) اقتصرت مساعدات دولتي المحور « المانية وايطالية » للجيش العراقي على سربين من الطائرات الالمانية الناصفة « مسر شمدت وهانيكل » وعلى سرب واحد من القاصفات الايطالية « بريدا وسافويا » وكان عدد الطائرات في هذه الاسراب الثلاثة ، ثلاثين طائرة ، ففقد الالمان ثلثي طائراتهم ، ورفضت الطائرات الايطالية في مطار كركوك ، لان طياريها رفضوا حتى التحليق بطائراتهم . وكانت لجنة الهدنة الالمانية ـ الايطالية قد وضعت يدها على السلاح الفرنسي في سورية ولبنان ، بعد انهيار فرنسة ، فأمر زعيم المانية أدولف هتلر ان يشحن نصف هذا السلاح الى العراق ، وقد وصلت الشحنة الاولى بقطار خاص فوزعت على ميادين القتال ورجع القطار الى سورية محملا بالمواد الماشية والاستهلاكية ووصلت الشحنة الثانية بالسيارات قبيل الهدنة فوضع الانكليز يدهم عليها . ويقول لوكازهيرزوير في ص ٢١٩ من كتابه « المانية الهتلرية والمشرق العربي » ان العراق تلقى فعلا من الاسلحة عن طريق سورية ما يلي :

« ١٥،٠٠٠ بندقية ، اربعة مدافع عيار ٧٥ مم ، وثمانية مدافع من عيار ١٥٥ طراز ١٧ ، وعشرين مدفع رشاش سبعة منها من طراز ١٩٠٧ وبها روافع ، و ٣٥٤ مسدسا أوتوماتيكيا وحوالي خمسة ملايين خرطوشة بنادق ومدافع رشاشة و ٦٥٧ حزاما بكل منها ٢٤ طلقة و ٩٩٩٩ قنبلة عيار ٧٥ مم و ٦٠٠٠ قنبلة ١٥٥ مم و ٣٠،٠٠٠ قنبلة يدوية ماركة و.ف وستة آلاف قنبلة زمنية ٨٨٥٠ مخزنا للمسدسات الآلية وانواع مختلفة من اجهزة تفجير القنابل واربع عربات ذخيرة و ١٢ تلفونا وعشر كيلومترات من الكابلات وثلاثين بطرية بها شحنات احتياطية » اهـ .

طائرتان مقاتلتان ثم تبعته بعثة جوية معها ثلاث مقاتلات ، وكان يرأسها ابن الفيلد مارشال الميجر فون بلومبرج الذي اصيب بطلق ناري وهو في سماء بغداد .

ثالثا ـ بين العراق والسوفييت :

ذكرنا في مناسبة اخرى ان سفير روسية الجديد في انقره ، كان قد اجتمع بوزير العراق المفوض في انقره في أواخر عام ١٩٤٠م ، وفاتحه برغبة حكومته في تأسيس العلاقات السياسية بين الاتحاد السوفياتي والعراق ، وان الحكومة العراقية فاتحت حليفتها بريطانية بهذه الرغبة ، عملا باحكام المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، دون ان تتلقى اي جواب بالرفض او التأييد .

فلما فتح الجيش البريطاني النار على الجيش العراقي في يوم ٢ ايار ١٩٤١م ، ابرقت وزارة الخارجية العراقية الى وزيرها المفوض في انقره ، ان يتصل بالسفير الروسي ، ويبلغه ان العراق قرر تأسيس المناسبات مع الاتحاد السوفياتي فورا على ان يسبق ذلك صدور تصريح سوفياتي بالاعتراف باستقلال البلاد العربية ، وعدم السماح بتسرب المبادي الشيوعية فيها فرد عليه السفير الروسي : انه كان في انتظار كتب تبادل الاعتراف منذ امد بعيد ، ولم يشر الى شرطي العراق لا من قريب ولا من بعيد .

فلما وصل وزير الدفاع ناجي شوكت ، الى انقره في ٨ ايار (١) وعلم بأن هذه المناسبات متوقفة على وصول اوراق تبادل الاعتراف من بغداد ، أبرق البرقية التالية في ١٤ من هذا الشهر :

---

(١) على اثر الاصطدام المسلح ، زار وزير تركية المفوض في بغداد ، وزير الخارجية العراقية، وعرض وساطة حكومته لفض الخلاف القائم بين العراق وبريطانية ، فقرر مجلس الوزراء ندب وزير الدفاع ناجي شوكت للسفر الى تركية ، والنظر في شروط هذه الوساطة . وقد غادر الوزير المشار اليه بغداد مساء يوم ٥ ايار ١٩٤١ م ووصل الى انقرة في يوم ٨ منه ، فاجتمع بوزير خارجية تركية سراج اوغلو . ولخص له الحالة العامة في العراق ، والاسباب التي ادت الى الاصطدام ، وبعد اجتماعات عديدة ، قدمت تركية شروط وساطتها فكانت كما يلي :

١ ـ تعود القطعات ـ العراقية المحتشدة في اطراف الحبانية الى محالها المخصصة لها قبل الخصام.
٢ ـ ينهي الطرفان المخاصمات على اثر قبول هذا الاتفاق .
٣ ـ يقدم سفير صاحب الجلالة البريطانية في العراق اوراق اعتماده .
٤ ـ تشرع القطعات البريطانية النازلة الى البصرة في السفر الى محالها المقصودة بلا امهال .
٥ ـ بما ان المعاهدة العراقية ـ البريطانية التي تؤلف روابط الحقوق بين العراق وبريطانية المستمر مفعولها قد ثبتت حق مرور القوات البريطانية عبر العراق ، فان كل تجمع عسكري سيكون لغرض تنفيذ حق المرور المذكور ، ولا يكون اي حق آخر .
٦ ـ توافق الحكومة العراقية على زيادة القوات البريطانية في القواعد المسموح بها في المعاهدة .
٧ ـ يوافي الطرفان حكومة الجمهورية التركية موافقتها على اتباع أحكام هذا الاتفاق بصورة رسمية اهـ.

وقد ابرق السيد ناجي شوكت شروط الوساطة هذه الى بغداد فلم تقرها الجهات العسكرية فأخفقت الوساطة كما ان وزير المالية العراقية ناجي السويدي ، سافر الى الرياض لحمل جلالة الملك ابن سعود على نجدة العراق ، وفاقا للمعاهدة القائمة بين العراق والمملكة العربية السعودية ، فأخفق للاسباب

وزارة الخارجية العراقية ــ بغداد :

ارجــو الموافقة على تخويل وزيرنا المفــوض في انقره بتــبادل كتب الاعتــراف لتاسيس العلاقات بين العراق وروسيا . ارى في ذلك مصلحة كبيرة لنا .

ناجي شوكت

وقد وصلت الموافقة فورا ، وحضر السيد ناجي شوكت حفلة الاعتراف في بناية السفارة الروسية فعلا ، كما حضرها اركان المفوضية العراقية ووزير الافغان المفوض في انقره .

رابعا ــ بيان رئيس الوزراء :

والى القارىء الآن نص البلاغ الذي اذاعه رئيس الوزراء في الثاني من ايار سنة ١٩٤١م :

الى الشعب العراقي الكريم

يعلم الشعب بأن الحكومة العراقية اتخذت كل ما يمكن اتخاذه للتحاشي عــن الاخلال بالمعاهدة العراقية ــ البريطانية ، والتهيؤ لابداء كل المعاونات، والتسهيلات، والمساعدات التي باستطاعتها تقديمها ، وتجنب الاصطدام مع الحكومة البريطانية .

الا ان الجــانب البريطاني استمر على الاتيان باعمال لا تلتئم واحكــام هــذه المعاهدة ، وتخل بحقوق البلاد وسلامتها ، مما اضطر الحكومة ان تصدع بواجبهــا الذي يتطلبه الشعب ، ويحتمه الموقف ، فقامت باتخاذ الاستعدادات اللازمة للدفاع عن سلامة البلاد . ومع هذا فقد بقيت محتفظة بهدوء اعصابها ، مبتعدة عن التحرش، الا ان الجهة البريطانية بادرت هي بالتحرش فاتخذت موقفا معاديا ، ثم بدأت قواتها بالحبانية بفتح النار على القوات الوطنية المرابطة في جوارها ، وهكذا اضطرت قواتنا الى الدفاع والمجاوبة .

والحركات مستمرة بنجاح ، والحكومة تطلب من الشعب العراقي الكريــم ، الذي طالما اظهر نضوجه السياسي في احرج المواقف ، ان يثق بأن قواته الوطنية قادرة ــ تمام القدرة ــ على تأدية واجبها وصيانة كرامة البلاد وحقوقها ، كما تطلب منــه ان يحتفظ بهدوئه ، ويتجنب اي عمل من شأنه ان يمس بضيوفنا الاجانب ، ويخــل بالسكينة في البلاد ، وان يطمئن الى فوزه .

بغداد ٢ مايس ١٩٤١م　　　　رشيد عالي الكيلاني ــ رئيس الوزراء

التي شرحناها في كتابنا الآخر « الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ م التحررية » . ويقول دي كوري في ص ١٢٧ من كتابه Three kings in Baghdad P.127 ان الملك عبد العزيز آل سعود قال للسويدي وزير مالية العراق :

« لو انني شعرت ان للعرب اية فائدة من حركة رشيد عالي ، لكنت شددت ازره دون ان تأتوني في طلب المساعدة » وقال ايضا : « هل يريد رشيد عالي ان اخون ، وانا بهذا العمر ، من ساعدني ، في شرخ شبابي ؟ » وقال في ختام حديثه : « عد وقل لصاحبك ان الافضل له ان يسير الــى جانب الاسد الشبعان بدلا من ان يمسك مخالب النسر الجوعان » .

ويعتقد السيد الكيلاني « فيما كتبه الينا بخط يده » ان معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م اصبحت ملغاة بعد اعتداء بريطانية المسلح ، وان بريطانية هي التي ابطلتها بتجاوزها الصريح على السيادة العراقية ، وانه كان على الوزارات التي اعقبتوزارته الا تتقيد باحكام المعاهدة بعد الاخلال بها .

فصل الدينار عن الاسترليني

كانت الحكومة البريطانية قد ادخلت الدينار العراقي بمنطقة الباون الاسترلينية منذ تأسست العملة العراقية في نيسان ١٩٣٢ فكان سعر هذا الدينار يرتفع بارتفاع سعر الباون وينخفض بانخفاضه فلما اصطدم الجيشان : البريطاني والعراقي في الثاني من ايار ١٩٤١ اخرجت الحكومة البريطانية الدينار من المنطقة الاسترلينية كما اوعزت السفارة البريطانية في العراق الى المصارف الاجنبية في العراق باخراج موجودها النقدي وتهريبه احراجا لموقف البلاد المالي .

وقد اضطرت الحكومة العراقية ان تجابه هذا الوضع المالي الخطير بتأسيس مصرف الرافدين الحكومي براس مال قدره نصف مليون دينار ثم استدعى السيد الكيلاني ممثل المانية في بغداد الدكتور غروبا ، وطلب اليه ان ينقل الى الفوهرر رغبة الحكومة العراقية في ان تضع حكومة الرايخ تحت تصرف العراق ثلاثة ملايين باون ذهبا كرصيد لعملة ورقية جديدة تصدرها حكومة العراق وتسدد الرصيد من المحصولات العراقية والزراعية والنفطية الفائضة . وقد وافق الفوهرر على هذا الطلب ووصلت عشرة آلاف باون ذهبا كدفعة اولى في الحادي عشر من ايار ١٩٤١ ووصلت عشرة آلاف ثانية في الحادي والعشرين من هذا الشهر . وكانت ثمانون الف اخرى « زنتها ٦٤٠ كيلوا » في طريقها من برلين الى اثينا عندما تغلب الباطل علىالحق فطلب الكيلاني الى غروبا ان يعيد العشرين الفا الى حكومته ولكن الممثل الالماني نصح بوجوب التصرف بهذا المبلغ لصالح العراق فرفض الكيلاني ذلك رفضا باتا واصر على سحبه فاخذه الممثل معه بالطائرة الى الموصل فبرلين .

احتلال البصرة

يصادف يوم ٢ ايار من كل سنة عيد ميلاد الملك فيصل الثاني ، وفي يوم ٢ ايار من عام ١٩٤١م ، بينما كانت حامية البصرة تستعد للاحتفال بهذه المناسبة السعيدة، اذا بها تفاجأ بانباء الاصطدام المسلح الذي حصل في جوار الحبانية في صباح اليوم المذكور ، فكان لزاما على العسكريين المقيمين في مدينة الثغر ، أن يحلوا مشكلة الفوج العراقي المرابط فيها ، فزار امير اللواء الركن ابراهيم الراوي ، قائد القواتالبريطانية في البصرة الجنرال فريزر ، وبحث معه في هذا الموضوع ، واتفق الطرفان على أن ينسحب الفوج المذكور بكامل سلاحه ، قبل ان تحل الساعة الثانية من بعد ظهر هذا اليوم « الجمعة ٢ ايار ١٩٤١م » .

وابت الظروف ان يمر الحادث بسلام ، فقد انقضى الاجل المعين ، ولم يتم الانسحاب المنتظر ، ففتح الجيش البريطاني في البصرة النار على القطعات العراقية المتجمعة في « الهارثة » فقابلته هذه بالمثل ، واسقطت احدى طائراته ثم انسحب الفوج ـ موضوع البحث ـ الى القرنة ، ووجهت القيادة البريطانية الى متصرف لواء البصرة هذا الكتاب :

مقر القيادة البريطانية في البصرة — في ٢/٥/١٩٤١ م

الى وكيل متصرف لواء البصرة

اقتضت الضرورة بان احتل منطقة المعقل ، لمحافظة الجيش البريطاني مهما امكنني ، ولا مانع لدي من قيامكم بالمسؤولية ، واتخاذ ما يلزم من التدابير لحماية السكان من الاجانب والاهالي في منطقة البصرة والعشار ، فاذا لم تتمكنوا على ذلك ، وحصل ما يعرقل الامن العام ، فاكون مضطرا لاتخاذ التدابير لجلب الاطمئنان والسكون .

لفتننت جنرال ـ قائد القوات البريطانية

العلماء يفتون بالجهاد

استفزت الاعمال العدوانية التي قامت بها القوات البريطانية في العراق العرب والمسلمين في مشارق الارض ومغاربها ، فهب رجال الدين وحملة الوية الشريعة ، يستصرخون العالمين : العربي والاسلامي لامتشاق الحسام في وجه المعتدي الغاصب، واصدروا فتاواهم الشرعية بوجوب المسارعة لرد كيد الغاصب الى نحره ، لئلا تكون البلاد المقدسة ميدانا مباحا تسرح فيه خيول المعتدين استعمارا لاهلها وعبثا بمقدساتها ، ولو انا اردنا ان ناتي على هذه الفتاوى كلها ، لاحتجنا الى صفحات عدة من هذا الكتاب ، ولذا اخترنا منها اربعا وهي :

١ ـ فتوى المرجع الديني الاكبر السيد ابو الحسن الموسوي .

بسم الله الرحمن الرحيم : السلام على كافة اخواننا المسلمين واخص العراقيين منهم .

ان الواجب الديني يقضي على كل مسلم بحفظ بيضة الاسلام وبلاد الاسلام بقدر استطاعته . وهذه البلاد العراقية المشتملة على مشاهد الائمة ومعاهد الدين ، يجب علينا جميعا محافظتها من تسلط الكافر ، والمدافعة عن نواميسها الدينية . فالى هذا احثكم وادعوكم وفقنا الله واياكم لخدمة الاسلام والمسلمين ان شاء الله تعالى .

٦ ربيع الثاني سنة ١٣٦٠ هـ . — ابو الحسن الموسوي الاصبهاني

٢ ـ فتوى الامام كاشف الغطاء .

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد : « ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم » ايها المسلمون في عامة الاقطار والامصار !

تعلمون ان العراق اليوم هو قاعدة الدين ، وعاصمة العرب والمسلمين ، ومعقل البلاد العربية ، ومعقد آمالها ، ومفزع ابطالها . ولما احس رجالات العراق وساسته المخلصون بان كرامته اصبحت على خطر ، وان صيانته من استيلاء الاجانب على مقدراته تحتاج الى وثبة جبارة ، وصلابة في مجابهة النازلة غير العادلة ، والتضية الجائرة ، لذلك نهضوا هذه النهضة التي يحفزها الحزم ، ويقودها العزم ، وترف عليها اجنحة النجاة والنجاح بعناية الله جل شانه ، وروحانية الاسلام المقدسة ان شاء الله . وبعد هذا فهل يشك احد من المسلمين فضلاً عن العراقيين في وجوب المؤازرة والنصرة لهذه الحركة الحافظة لسلامة البلاد وكرامتها ؟ كل انسان بقدر استطاعته ، واقصى ما في وسعه ـ القريب والبعيد فيه سواء مع التعقل والروية ، والتمسك بامراس الحزم على ضوء الحكمة والبصيرة ، وتعاضد المسلمين عموما والعراقيين خصوصا حكومة وشعبا ليكونوا على ثقة من ان قضيتهم عادلة ، وان الله جل شانه منجز لهم وعده بقوله : « ان تنصروا الله ينصركم » وحرام وافظع من كل حرام ان يحارب المسلم اخاه المسلم من اي عنصر كان ، ومن اي بلاد يكون . والسلام عليكم ايها المسلمون جميعا ورحمة الله وبركاته .

حرره في مدرسته العلمية في النجف الاشرف ٥ ربيع ٢ سنة ١٣٦٠ هـ .

محمد الحسين آل كاشف الغطاء

٣ ـ فتوى العلامة الجزائري .

بسم الله الرحمن الرحيم : الى كافة اخواننا المؤمنين المسلمين المتدينين بشريعة سيد المرسلين .

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته : لا يخفاكم ما قام به فخامة رئيس الوزراء وابنائنا الجيش العراقي الباسل في الحال الحاضر ، من النهضة المباركةلحفظ استقلال العراق البلاد الاسلامية ، وقطع تصرّف الاجانب فيها . فبما اعهده فيكم يا معشر العراقيين من الشمم والحمية ، والغيرة الاسلامية ، ولكم السابقة في تشييد هذه الحكومة الاسلامية ، احثكم وادعوكم للمساعدة لهذه النهضة الدفاعية ما استطعتم فانها نصرة للدين وحماية للمسلمين والله يرعاكم بتاييده .

٦ ربيع الثاني سنة ١٣٦٠ هـ — عبد الكريم الجزائري

٤ ـ نداء علماء العاصمة « بغداد » :

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ : يَا أَيُّها الَّذينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ على تِجارَةٍ تُنْجيكُم مِنْ عَذابٍ أليم . تُؤمِنُونَ باللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجاهِدونَ في سَبيلِ اللهِ بِأَمْوالكُم وأنفسِكُم ذلِكُمْ خَيرٌ لَكُمْ إنْ كُنْتُمْ تَعلَمُون . يَغْفِرْ

لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ .

ان ما تقوم به اليوم حكومة العراق الرشيدة ، وجيشه الباسل ، وامته الكريمة، من منابذة عدو ظهرت خيانته ، وابتدأ بعدوانه ، هو تنفيذ لحكم الله ، ونزول عند امر الله . فان الله تعالى يقول في كتابه العزيز مخاطبا رسوله الاعظم صلى الله عليه وسلم : « واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء ان الله لا يحب الخائنين ».

ايها المسلمون ! ذلك حكم الله فيمن تخشى خيانته ، ويتوقع غدره ، ينفذه العراق بجهاده المقدس الذي ابتداه منذ يوم امس ضد الانكليز الغادرين الذين حاولوا الاعتداء عليه ، كما اعتدوا على بلاد العرب والمسلمين في سائر الانحاء . ان جهاد العراق هذا هو جهاد في سبيل الكرامة والشرف ، والدفاع عن وطنه الاسلامي ، والذب عن عزة المؤمنين وسيادتهم فيه ، وذلك جهاد في سبيل الله « فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل او يغلب فسوف نؤتيه أجرا عظيما » .

أيها الشعب العراقي المسلم النبيل ! بادر الى ميدان الجهاد والكرامة ، والفوز بالشهادة ، فقد فاح ريح الجنة « ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن ، ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به ، وذلك هو الفوز العظيم » جاهد بنفسك ومالك . بيدك ولسانك . بقلبك وعقلك . انك تنتصر لله في جهادك هذا . وتنتصر للاسلام في قتالك اشد اعدائه واعداء دينه ، والد خصومه . فأنت جدير بنصر الله لك ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوي عزيز « يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا . انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وانفسكم في سبيل الله ذلك خير لكم ان كنتم تعلمون » « ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين » .

ابراهيم الراوي : رئيس جمعية الهداية الاسلامية

رئيس مجلس التمييز الشرعي حمدي الاعظمي ، نائب عضو مجلس التمييز الشرعي عبد الرزاق الهاشمي ، مفتي العاصمة يوسف العطا ، خطيب النعمانية كمال الدين الطائي ، خطيب جامع السراي حسين العبيدي ؛ امام عبد الكريم الشيخلي ؛ مدرس النجيبية اسماعيل الواعظ ، مدرس العثمانية محمد نؤاد الالوسي ، مدرس الاحمدية محمود الوتري ، مدرس الرواس خليل .

ويفل يحتج ، وتشرشل يرد

كان الجنرال ويفل قائد القوات البريطانية في الشرق الاوسط ، ينكر على

حكومته الاساليب التي ركنت اليها لاحراج موقف العراق ، فلما حصل الاصطدام بين الجيشين البريطاني والعراقي في الثاني من ايار ، ابرق الى لندن يقول :

« لقد نبهتكم مرارا عديدة الى انه لا يمكن مساعدة العراق من فلسطين في الظروف الحاضرة ، والححت عليكم بوجوب تحاشي الاصطدام في العراق . ان قواتي موزعة الى اقصى حد في كل مكان ، ولا استطيع بالمرة المجازفة بقسم منها فيما لا يمكن ان يعود علينا بفائدة » .

غير ان تشرشل رئيس الوزارة البريطانية بقي مصرا على عناده فرد على البرقية بما يلي :

الجنرال ويفل

« لم يكن في الامكان تجنب التدخل في العراق ، كان علينا ان نؤسس قاعدة في البصرة ، وان نراقب هذا الميناء بقصد المحافظة على نفط ايران عند اللزوم » (١) .

احتلال العشار

بينما كان اهل العشار يغطون في نومهم في فجر يوم الاربعاء الموافق ٧ ايار ١٩٤١م ، اذا بخمس وعشرين مصفحة تحمل الجنود الهنود وضباطهم البريطانيين وتعززهم بعض الاليات الانكليزية تدخل مدينتهم ، وتشرع في اطلاق النار على دورهم ، وتحيط باهم مؤسساتها ، وتحتل الجسور القائمة على نهرهم ، فتقع معركة غير متكافاة بينهم وبين المعتدين المهاجمين اسهمت فيها الجالية اليهودية اسهاما خبيثا اذ فتحت ابواب دورها لتمكين المعتدين من نصب الرشاشات فوق سطوحها وبعد برهة قصيرة من الزمن يصعد احد ضباطهم المهاجمين الى مركز المتصرفية ، ويطلب الى وكيل المتصرف ، صالح حمام ، ان يقطع علاقة اللواء ببغداد ، ويقيم حكومة منفصلة عنها ، فلا يقر الوكيل هذا الطلب ، فيستانف اطلاق الرصاص ، ويضطر الاهلون للدفاع عن ارواحهم ، فتحدث فواجع دامية فصلناها تفصيلا كاملا في كتابنا الآخر (٢) .

اما المسوغات لهذه المفاجاة فقد جاءت في البلاغات العسكرية البريطانية الثلاثة وهي :

١ ـ بيان من قائد القوات البريطانية :

تامينا لسلامة الجمهور وحمايته ، فكان لا بد من دخول الجيوش البريطانية الى العشار ، وعليه فانه يطلب من كافة افراد الشعب ممارسة اعمالهم كالعادة ، كما

---

(١) نقلت هذه البرقية والتي قبلها عن ص ٢٢٧ من المجلد الثالث من كتاب ونستون تشرشل واسمه :
The Second World War .

(٢) الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ م التحررية ـ الطبعة الرابعة الموسعة .

انه يسمح لمرور الجمهور ووسائط النقل في المشار ، الا انه يمنع التجمهر في الطرقات العامة ، واذا حدث شيء من ذلك ، فسيفرق من قبل الجيش ، وعلى كافة الدوائر الرسمية ، والبلدية ، وموظفيها ، ومستخدميها ، ممارسة اعمالهم كالمعتاد . كذلك يطلب من جميع البنوك ، والبيوتات التجارية ، والمتاجرين ، وارباب الحوانيت ، والمخازن التجارية ، فتح ابوابها ، وعلى كافة منتسبي تلك المحلات المواظبة على اعمالهم كالسابق ، فليعش جلالة الملك فيصل المعظم .

اللفتننت جنرال ثي. بي. كونيان

القائد العام للقوات البريطانية في العراق (١)

٢ ـ بيان :

تحاشيا من ارتهاب الجمهور لوجود القوات البريطانية منتشرة بكثرة في الشوارع والطرقات ، فلقد اتخذت الترتيبات اللازمة لحصر الجيوش في المخافر ، ومناطق معينة في المدينة ، وستخرج دوريات منظمة منها لحفظ الامن والنظام في كافة انحاء المدينة .

هذا وليعلم الجميع بأن كل شخص يقبض عليه متلبسا بجريمة السلب ، والنهب ، سيعدم رميا بالرصاص ، كما انه سيعاقب بشدة كل شخص توجد بحيازته اموال مسلوبة .

بأمر ثي. بي كونيان لفتننت جنرال

القائد العام للقوات البريطانية في العراق (٢)

٣ ـ بيان مهم :

يعلن بهذا للعموم بانه يمنع خروج الاهلين من دورهم او محل عملهم الى الازقة والشوارع بعد الساعة الثامنة زوالية مساء ، حتى الساعة الخامسة والنصف زوالية من صبيحة اليوم التالي ، وذلك اعتبارا من يوم الجمعة الموافق ٩ ايار ١٩٤١م ، ومن يخالف منهم ذلك سيعرض نفسه لخطر اطلاق النار عليه ، من قبل افراد الجيش الخفر .

بأمر ثي. بي . كونيان لفتننت جنرال

القائد العام للقوات البريطانية في العراق (٣)

---

(١) جريدة الثغر البصرية : العدد (١٨٦١) .

(٢) جريدة الثغر البصرية العدد (١٨٦١) .

(٣) الثغر : العدد (١٨٦١) .

منع حمل السلاح :

والى جانب هذه البيانات الثلاثة ، التي اصدرتها القيادة العامة ؛ اصدر الميجر لويد « مدير جمعية التمور العراقية » امرا بمنع حمل السلاح ، وان كان مجازا ، هذا نصه :

« يعلن بهذا لكافة الجمهور ، بأنه ممنوع حمل السلاح في الطريق ، سواء أكان مجازا ام خلافه . وعلى كافة من لديهم سلاح ، المبادرة بمراجعة ممثل القائد العام للقوات البريطانية في العراق ، والذي مقره في دار متصرفية لواء البصرة » اهـ .

منع استعمال الراديو :

كما انه اصدر الامر التالي بمنع الاستماع الى محطات الاذاعة اللاسلكية المعادية لبريطانية :

« يمنع بهذا الجمهور من فتح اذاعة المحطات الالمانية ، والايطالية ، والبغدادية في المحلات العامة والطرقات ، ومن يخالف ذلك يعرض نفسه لاشد العقوبات .

الميجر. ايج. آي. لويد (١)

المسؤول عن ادارة العشار نيابة عن القائد العام للقوات البريطانية في العراق .

موظفو البرق والبريد :

امر « القائد العام للقوات البريطانية في العراق » كافة الدوائر الرسمية ، والبلدية ، وموظفيها ، ومستخدميها ، بممارسة اعمالهم كالمعتاد ، فلم يلب امره احد من هؤلاء ، وكانت القيادة بحاجة ماسة الى خدمات موظفي البرق ، والبريد ، والتلفون ، فأذاع الميجر لويد ما يلي :

« كل من يعود العمل من موظفي ادارة البرق ، والبريد ، والتلفون ، ومستخدميها ، سيمنح اكرامية لحد خمسة دنانير » اهـ .

ولكن احدا من موظفي هذه المؤسسة لم يرجع اليها فاضطرت القيادة الى استقدام من يحل محلهم من الهند .

الجلاء عن البصرة

بعد ان درس رئيس الوزراء السيد رشيد عالي الكيلاني ، التقرير الذي بعث

---

(١) ان الميجر لويد موظف بريطاني مستخدم في الحكومة العراقية بوظيفة « مدير جمعية التمور » ولكنه اضفى على نفسه سلطة عسكرية ، حين احتل الجيش البريطاني العشار ، شانه في ذلك شأن بقية الاجانب الذين يحملون رتبا عسكرية خفية الى وظائفهم المدنية فيفاجئون فيها الناس عند حدوث ازمات كالازمة العراقية — البريطانية .

به اليه وكيل متصرف البصرة السيد صالـح حمام ، ايقن ان الحالة التي يعانيهـا موظفو هذا اللواء اصبحت لا تطاق ، فاستقر رأيه على سحبهم ، واصدر آمرا كتابيا ارسله الى وكيل المتصرف مع رسول خاص ، يامره فيه بالتوجه الى بغداد ، مع بقية الموظفين المدنيين ، فما كاد الوكيل يتسلم هذا الامر في السادس عشر من ايار ١٩٤١م، حتى استدعى زملاءه الى دار « آل باش اعيـان » واطلعهم على مضمونـه ، فشرع الموظفون في الانسحاب من البصرة فورا .

وكلف الميجر لويد ، العين الشيخ صالح باش اعيان ان يتولى حماية الامن فـي البصرة ، حتى ينجلي الموقف فطلب العين الى القيادة البريطانية ان تتولـى حراسة السجن قبل كل شيء فاجيب الى طلبه .

وفي يوم ١٧ ايار ، قرر المجلس البلدي في البصرة تاليف لجنة من الشيخ صالح باش اعيان ، والسيد محمد صالح الرديني ، والحاج مصطفى السلمان ، وعبد الرزاق الامير ، باسم « لجنة الامن في البصرة » لتتولى حماية الامن ، ومحافظة ارواح الناس، وادارة المستشفيات ، واعاشة المرضى ، والاستمرار على اطعام المسجونين ، ومراقبة الاعمال الصحية . . . الخ ، وقد انضم الحاج محمود المعتوق الى هذه اللجنـة ايضا فأجتمعت اللجنة في يوم ١٨ ايار واذاعت هذا البيان :

الى أهالي البصرة الكرام :

نحيي فيكم الشهامة والنبل اولا ، ونعلمكم بما يأتي :

تعلمون ان سعادة وكيل متصرف البصرة قد اخبرنا بانه تلقى امرا من الحكومة المركزية ببغداد ، بالانسحاب من البصرة مـع موظفي الدولة ، بما فيهـم الشرطة ، وغيرهم من رجال الامن . وقد انسحب يـوم السبت المصادف ١٧ مايس ١٩٤١م ، فأصبحت البصرة في فوضى تامة ، وكان يخشى ان يقع فيها ما وقع بالبصرة في ٧ و٨ مايس من النهب والسلب ، كما ان السلطات البريطانية قد اخبرت المتصرف بانها لا تدخل البصرة ابدا ، وانها غير مسؤولة عن امنها ، ولذا فان المجلس البلدي قد اجتمع حالا ، وانتخب لجنة من وجوه البصرة ، واسماها « لجنة الامن في البصرة » وتقتصر وظائفها على ما يأتي :

١ ــ حفظ الامن في مدينة البصرة من العبث به ، وتأمين الناس على ارواحهم ، واعراضهم ، وأموالهم ، وقد قامت اللجنة بتعيين حراس لهذا الغرض .

٢ ــ نظرا الى ترك المستشفى الملكي ، ومستشفى العزل ، بدون من يتعهد بهما، ويقوم باعاشة المرضى الذين فيهما ، ونظرا الى وجود مرضى خطرين على الصحـة العامة في البلد في مستشفى العزل ، فقد اخذت اللجنة على عاتقها ادارة المستشفيات واعاشة المرضى حالا .

٣ ــ نظرا لبقاء المساجين بدون من يقوم احد باعاشتهم ايضا ، وقد استولـى

افراد الجيش البريطاني على السجن ، فقد رات اللجنة الاستمرار على اعاشتهم كالسابق ، وقد اخذت القيام بذلك فعلا .

٤ ـ ان المجلس البلدي قد قرر الاستمرار على الاعمال الصحية ، والاعمال البلدية ، في جميع فروعها . وقد قام الموظفون والمسؤولون بذلك فورا .

٥ ـ ان اعضاء هذه اللجنة كان بامكانهم ان ينتقلوا الى املاكهم في ضواحي البصرة ، لكنهم فكروا في الامر مليا ، ووجدوا بأن ترك المدينة بدون ضبط ولا ربط ، وترك العابثين يعبثون في الامن ،مخالف للشهامة العربية ، والمروءة والانسانية ، فلذا قبلوا تكليف المجلس البلدي في هذا الباب ، والقيام بما ذكر اعلاه ، مدة الفترة ، بلا عوض ولا راتب وبدون اي ارتباط مع السلطات البريطانية . بل ان العمل يجري تحت ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ؛ ولا يزال العلم العراقي المحبوب يرفرف على ربوع البصرة كالعادة . ولذا فان اللجنة تدعو اهالي البصرة الكرام الى التعاون معها خصوصا في حفظ الامن ، وليس على شهامتهم بكثير والسلام عليكم ورحمة الله .

١٨/٥/١٩٤١م لجنة الامن في البصرة (١)

قرارات هامة لمجلس الوزراء

في الوقت الذي كانت الاوضاع تجري في منطقة البصرة على هذه الصورة ، كان مجلس الوزراء في بغداد يتخذ القرار تلو القرار ، لمعالجة الاوضاع المالية، والعسكرية، وهذه نماذج من هذه القرارات :

(١) القرار الصادر في ٩ ايار ١٩٤١م :

اطلع مجلس الوزراء على كتابي وزارة الدفاع المرقمين و.د. /١١/٢٤س ٢٩٧ و د. /١١/٢٤/ س ٣٠١ والمؤرخين في ٨ و ٩/٥/١٩٤١م ، ووافق على انهاء خدمات الضباط ، وضباط الصف ، والمدنيين البريطانيين المبينة اسماؤهم في الجدول المرفق بكتاب وزارة الدفاع الاول المشار اليه في اعلاه ، وذلك بالغاء عقودهم الخاصة اعتبارا من ١٥/٥/١٩٤١م وحرمانهم من جميع الحقوق المبينة في عقود استخدامهم .

(٢) القرار الصادر في ١١ ايار ١٩٤١م :

اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة المالية المرقم م/٢٤٢ والمؤرخ في ١١/٥/١٩٤١م ؛ ووافق على انهاء خدمات كافة المستخدمين الاجانب البريطانيين ، اعتبارا من ١/٥/١٩٤١م وفقا لاحكام الفقرة (ا) من المادة (٦٤) من عقود استخدامهم س. اف/٢١ وحرمانهم من الحقوق الواردة فيها عملا بالتعليمات المالية عدد (٥) لسنة ١٩٣٦م ، وذلك للاسباب المبينة في الكتاب نفسه .

---

(١) عن مجموعة الوثائق الذي تفضل بها على المؤلف معالي الشيخ صالح باش أعيان .

(٣) القرار الصادر في ١٣ ايار ١٩٤١م :

قرر مجلس الوزراء تخويل رئيس الوزراء عقد اتفاقيات مع اية دولة اجنبية لشراء اسلحة وعتاد ، ومهمات حربية مما يحتاجه الجيش العراقي بالاقيام والشروط التي يراها ملائمة (١) .

(٤) القرار الصادر في ٢٧ ايار ١٩٤١م :

اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الدفاع المرقم م.ح.ع. ٤٤٤/٥/٦/ والمؤرخ في ١٩٤١/٥/٢٦م وكتاب وزارة المالية المرقم م/٢٦٧ والمؤرخ في ١٩٤١/٥/٢٧م ووافق على ايفاد بعثة عسكرية بمهمة رسمية برئاسة امير اللواء ابراهيم الراوي وعضوية كل من الرؤساء الاولين : حفظي عزيز وابراهيم جواد واسماعيل فتاح استنادا الى المادة الثانية من نظام مخصصات الايفاد .

---

(١) جاء في ص ٤٠٣ من كتاب الاستاذ طالب مشتاق (أوراق أيامي) ما يلي بالنص :

« طلبني رشيد عالي الكيلاني وسألني اذا كنت مستعدا للسفر الى طهران بمهمة خاصة ؟ اجبته انني طوع امرك وقيد اشارتك . قال اذهب الان واستعد للسفر الى طهران في صباح الغد على كل حال انك ستكون ضابط اتصال بيننا وبين السفارة الالمانية هناك . وقد املى علي تعليماته كما يأتي :

١ ـ اننا نحتج الى عدد من الطائرات المقاتلة في أسرع ما يمكن .

٢ ـ ان مطاراتنا في بغداد والموصل وكركوك مستعدة لنزول هذه الطائرات .

٣ ـ لدينا من البنزين ما يكفي مئتي طائرة مدة ستة اشهر .

سافرت بسيارتي الى طهران في صباح ٣ ايار ١٩٤١ م ، وبت الليلة الاولى في كرمنشاه . وفي صباح ٤ ايار اخذت طريقي الى طهران ، ووصلت اليها قبيل الغروب ، وذهبت راسا الى دار المفوضية العراقية ، واجتمعت فورا بالمرحوم شاكر الوادي القائم باعمال المفوضية ، وابلغته المهمة التي من اجلها ... واتصلنا بالسفارة الالمانية ، وطلبنا موعدا مستعجلا لمقابلة السفير . وفي صباح اليوم التالي كنت في دار السفارة الالمانية ، وفي رفقتي شاكر الوادي . ومنذ اول وهلة شعرت ان السفير الالماني منكمش في الحديث معنا ، وكان يتكلم بغموض ، وحذر ، واقتضاب ، بل هو غير صريح في كلامه ، ويغلب عليه التردد في الحديث ، لقد ابلغته المهمة التي أتيت من اجلها ، وعرضت عليه التعليمات التي زودني بها رشيد عالي الكيلاني المرحوم ، ورجوته الاسراع في مساعدتنا بالطائرات لنتمكن من صد الاعتداء البريطاني الاثيم ، وبعد ان وعدني خيرا شكرته وودعته وعدت الى دار المفوضية . وفي اليوم التالي كلمني السفير الالماني تلفونيا وقال : انني اريد ان أواجهك على انفراد فهل تريد ان آتي اليك بنفسي أم تفضل المجيء الي ؟ قلت : لا انا آتيك فورا ، وعندما استقبلني السفير في غرفته الخاصة كان مرحا بشوشا ، بعكس ما كان عليه في المقابلة الاولى ، بادرني بالقول : يظهر انكم لا تعرفون الشيء الكثير عن القائم باعمالكم هنا . قلت : اني اعرفه شخصيا . انه ضابط قدير وموظف مجد . قال : هذا صحيح، ولكن أظن انكم تجهلون انه جاسوس بريطاني ممتاز ، واريد أن تخبر حكومتك فورا لاني لا استطيع لهذا السبب ان اتعاون مع سفارتكم هنا ما دام شاكر الوادي موجودا فيها ، والحق انني عندما فوجئت بهذا التصريح ، وقعت في حيص بيص ... وبعد تفكير طويل قررت ان اكتب الى رشيد عالي بما جرى مفصلا، مع بيان رأيي في الموضوع ، وقمت بذلك فورا ... وذكرت له راي السفير في شاكر الوادي ، وأضفت الى ذلك قائلا : انني لا استطيع ان اؤكد راي السفير او ان ادحضه ولكني أميل الى الاعتقاد بان في الامر مبالغة » .

كان السيد جميل المدفعي قد سافر الى الموصل ، بعد هرب الامير عبدالاله من بغداد الى الحبانية والبصرة ، فاقلته طائرة بريطانية من جوار « الموصل » الى « البصرة » ثم غادر العراق الى فلسطين برفقة الامير المشار اليه ، فلما احتل الجيش البريطاني « قصبة الفلوجة » في يوم ٢٠ ايار ١٩٤١م ، عاد الامير وصحبه الى « الحبانية » فاستقل المدفعي طائرة بريطانية اخرى ، وجاء الى البصرة في يوم ٢٤ من هذا الشهر ، يحمل هذه الرسالة :

الى كل من يهمه الامر في الوية البصرة ، والعمارة ، والمنتفق .

لقد عدت بعون الله تعالى الى العراق ، وباشرت عملي كوصي شرعي على العرش العراقي . وبالنظر لما تتطلبه المصلحة العامة ، قد انتدبت عني فخامة السيد جميل المدفعي ليمثلني في الالوية الثلاثة ، المنوه عنها اعلاه ، مزودا بسلطة تامة لتنظيم الشؤون الادارية ، والعسكرية ، والمالية ، واعادة الامور الى مجاريها الطبيعية ، وتنظيم المحاكم وفق ما يقتضيه العدل والله ولي التوفيق .

٢٣ ايار ١٩٤١م — عبد الإله الوصي (١)

وقد وصل المدفعي الى « مطار البصرة » في يوم ٢٤ ايار ١٩٤١م ، ودخل «مدينة الثغر» في اليوم التالي ، فرفع العلم العراقي على مركز متصرفية اللواء في السادس والعشرين من هذا الشهر ، واذاع البيان التالي على من تبقى من موظفي اللواء في البصرة :

« يجب على كافة موظفي ومستخدمي لواء البصرة ، وكافة معاوني ومفوضي الشرطة على اختلاف رتبهم ، استئناف واجباتهم الرسمية فورا ، والعودة الى دوائرهم عاجلا ، كما ينبغي على معاوني ، ومفوضي ، وافراد الشرطة ، مراجعة متصرفية اللواء لتسجيل التحاقهم وتوزيعهم على المناطق » .

مندوب صاحب السمو الوصي — « جميل المدفعي » (٢)

ولما كان تسعة اعشار موظفي البصرة هجروا « مدينة الثغر » في السابع عشر من ايار ١٩٤١م ، وجاءوا الى « بغداد » بحسب الامر الذي اصدره اليهم وكيل المتصرف ، السيد صالح حمام ، فقد عانى السيد المدفعي صعوبة كبيرة في تمشية اعمال اللواء ، على الصورة التي كان يريدها . فقد كان من المتفق عليه ان تؤلف حكومة مؤقتة في البصرة تضم الوية البصرة ، والعمارة ، والمنتفق ، حتى اذا استطاع الجيش البريطاني فتح بغداد ، واخراج الحكومة القائمة فيها ، انتقلت هذه الحكومة الموقتة الى بغداد ، بعد ان يكون الجيش المذكور قد دخلها من الغرب ، ومن الجنوب، ولكن هرب القادة الاربعة ، والتجاء رئيس الوزراء ووزرائه الى ايران ، في مساء اليوم التاسع والعشرين من شهر ايار ، قلب هذه الفكرة راسا على عقب .

---

(١) و (٢) جريدة الثغر الصادرة في البصرة بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٤١ م ، تحت عدد ١٨٦٤ .

فقد تقرر ان يعود المدفعي الى بغداد ، بحيث يصل اليها في ساعة دخول الامير فيها ، ولما كان الامير قد عين اليوم الاول من شهر حزيران ١٩٤١م موعدا لدخوله العاصمه ، وجه المدفعي الى معالي الشيخ صالح باش اعيان البيان التالي في ٣١ مايس سنة ١٩٤١م :

« بناء على ضرورة مغادرتي غدا الى بغداد ، بالنظر لطلب سمو الوصي المعظم، فاني أوكل معالي الشيخ صالح باش اعيان للقيام بالمهمة التي كانت ملقاة على عاتقي».

٣١ مايس ١٩٤١م — جميل المدفعي (١)

حاكم البصرة المؤقت

واستطاع الشيخ صالح باش اعيان ان يسوس البصرة ، خلال الايام الخمسة الاولى من حزيران ، سياسة حكيمة استحق معها الشكر ، ووجهت اليه رئاسة الوزراء الكتاب التالي :

رئاسة الوزراء — التاريخ ١٩٤١/٦/١٩م

بغداد — الرقم ٢٥٤٦

معالي الشيخ صالح باش اعيان المحترم

باسم الحكومة العراقية اقدم جميل الشكر والثناء ، للموقف النبيل الذيوقفه افراد عائلة باش اعيان ، في الفترة المحزنة التي سحب فيها جميع موظفي الدولة من البصرة ، مما كان له تأثيره البليغ في المحافظة على ارواح الناس ، واموالهم ، وايقاف التعديات عليها عند حدها . فاني اسجل لمعاليكم وافراد عائلتكم الامجاد هذه المفخرة التاريخية بكل تقدير واعجاب ، وتفضلوا بقبول فائق احترامي .

رئيس الوزراء ــ جميل المدفعي (٢)

صورة لوزارة الداخلية .

صورة لمتصرفية لواء البصرة .

الامور تعود الى مجاريها

عين السيد عبد الرزاق حلمي ــ احد المتصرفين المفصولين من الخدمة ــ متصرفا للواء البصرة في الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١م ، فجمع موظفي اللواء المشتتين في بغداد . وفي غيرها ، وغادر العاصمة بهم في الخامس من هذا الشهر ، بعد ان خوّل صلاحيات واسعة جدا في الحبس ، والاعتقال ، والابعاد ... الخ . فلما بلغ « مدينة الثغر » اشغل الموظفون مراكزهم السابقة ، وبقيت قوات الاحتلال

---

(١) و (٢) من الوثائق التي بعث بها الى المؤلف الشيخ صالح باش اعيان نفسه .

البريطانية مهيمنة على ما يهمها من امور اللواء ، كالميناء ، والمواصلات ، والبرق ، والبريد ، واللاسلكي ... الخ . واستمر الحال على هذا المنوال مدة الحرب .

احتلال الفلوجة

في الساعة التي شرعت الطائرات البريطانية في رمي القطعات العراقية المحيطة بسن الذبان بقنابلها المدمرة وهي الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين من صباح يوم الجمعة ٢ ايار ١٩٤١م ، اتخذت القيادة البريطانية في فلسطين التدابير المستعجلة لتجريد حملة على العراق ، واخراج الكيلاني وصحبه من البلاد بالقوة . وفي يوم ١٨ من هذا الشهر وصل امير اللواء Kingstone الى « الحبانية » على راس هذه الحملة التي :

« كانت مؤلفة من لواء الخيالة الرابع الآلي ــ المكون من كتيبة من الخيالة ، وبعض رجال حرس ويلتشاير ، ووركشاير ، ومن سريتين ، من الفوج العائد الى كتيبة اسكس الاولى ، وثلاث سرايا من قوة الحدود التابعة لشرقي الاردن (١) ومن ثمان سيارات مسلحة تابعة للقوة الجوية ، كانت قد سحبت من شمالي افريقية على وجه السرعة ، ومن بعض مدافع الصحراء ، وعدد قليل من مدافع مقاومة الدبابات، وكان يصحب هذه القوة رجال من الفرقة العربية من محاربي البادية الاشداء ، ذوي المقدرة الفائقة في المقاومة ، بقيادة كلوب باشا كأدلاء وكستار واق (٢) .

وفي يوم ١٩ ايار ، قام الجيش البريطاني المرابط في قاعدة الحبانية بهجوم شديد على القطعات العراقية يعززه سلاح الجو المعادي فاسر منها (٣٢٠) جنديا و ٢٣ ضابطا ، واضطرها على الانسحاب الى بغداد بدون سيطرة ، واصدر هذا البلاغ :

« احتلت القوات البريطانية الفلوجة ، بعد معركة قصيرة مع الجنود الثوار ، وقد وجد الجسر المهم فيها سليما » (٣) .

وفي يوم ٢١ من هذا الشهر ، حاول فوجان من اللواء السادس العراقي ،

---

(١) جاء في ص ٦٩ من كتاب Retreat to Victory Allan A. M. ما تعريبه :
استعمل الانكليز السيارات المدرعة الملحقة بقوة الطيران ، وقوتين لم يسبق ان اعلن عن تشكيلهما بعد ، وهما قوة حدود شرق الاردن ، وقوة خفر الصحراء ، التي هي قسم من الجيش العربي الاردني ، ولم يمكن الاعتماد على الوحدة الاولى التي كانت قد تشكلت من عرب شرق الاردن تحت قيادة ضباط من الانكليز ، اذ عند وصولها الحدود العراقية ، تمردت ورفضت الدخول الى العراق ، فلما امرها ضباطها مواصلة السير نحو الامام ، ادارت رشاشاتها عليهم ، وعلى اثنين من المراسلين الحربيين ، وتوعدتهم بالرمي ان لم يسمح لها بالعودة الى قاعدتها في شرق الاردن ، وقد منعت الرقابة البريطانية نشر خبرها.. اما الجيش العربي الاردني فكانت له على كل حال اليد الطولى في قمع الثورة في العراق » اهـ .

(٢) Paiforce the official Story of the Persian and Iraq command p. 23

(٣) البلاغ الحربي البريطاني الصادر في ٢٠ ايار ١٩٤١م في جريدة «الاهرام» المصرية العدد (٢٠٢٦٦).

تعززهما ثمان دبابات : استرداد الفلوجة من ايدي البريطانيين ، وكادا يستوليان عليها لولا . . . وقد خسر الفوجان (٢٧٣) جنديا ، واحد عشر ضابطا بين قتيل وجريح ، مع سبع دبابات من اصل الدبابات الثمان التي خصصت لاسترداد هذه القصبة .

ولما لم تبق مواضع صالحة للدفاع ، صدرت الاوامر الى القطعات المشتركة في القتال ، ان تقوم بقتال المشاغلة والتعويق ، لاكمال تحصين الدفاع عن بغداد ، وقد تم ذلك في اليومين ٢٢ و ٢٣ من ايار ١٩٤١م .

وفي ٢٧ ايار ، زحفت القوات البريطانية على بغداد بثلاثة ارتال . تقدم احدها من الفلوجة على طريق ابو منيصير ـ جسر الخر ـ بغداد ، وعقب الرتل الثاني شاطىء الفرات الايسر : فطريق ابو غريب الخارجي ، الى قرب الجسر الخر . اما الثالث فقد تقدم على طريق سن الذبان ـ سامراء ـ بلد ـ سميكة ـ التاجي ـ لمهاجمة الخط الدفاعي عن شمال بغداد . وكان قد عهد الى كلوب قائد قوات البادية بقلع اجزاء من سكة حديد بغداد ـ الموصل لمنع الاتصال بين الحاضرتين والحيلولة دون نجدة حامية الموصل للعاصمة بغداد .

وكان طبيعيا ان تلقى هذه الارتال مقاومة شديدة ، ولكن الخدمات التي اسداها بعض رؤساء بني تميم للجيش الزاحف ، وعدم صمود العقداء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، ومحمود سلمان ، وفهمي سعيد ، وكامل شبيب ، وشدة القصف الجوي الذي تعرضت بغداد اليه ، كل ذلك حمل المسؤولين على ترك العراق الى ايران في مساء اليوم التاسع والعشرين من شهر ايار سنة ١٩٤١م .

« وحريّ بنا ان نذكر ان القوات الصهيونية ساهمت في اعادة النفوذ الهاشمي في العراق في مايو ١٩٤١ مثلما اسهمت في احتلال الحلفاء لسورية ولبنان في يونيو ويوليو جنبا الى جنب قوات البادية الاردنية . وكان معظم الصهيونيين المشتركين في حملة العراق من عصابة الارجوان زفاي لاومي التي طفح سجلها بالاعمال الوحشية ضد العرب ، وكان بعض هؤلاء الارهابيين قد نقله البريطانيون الى قاعدة الحبانية قبل احداث ربيع ١٩٤١ تحسبا للطوارىء » (١) مثلما استعانوا بالاثوريين في جيش الليفي لمقاتلة الجيش العراقي .

مقدمات احتلال بغداد

ادركت « رئاسة اركان الجيش العراقي » ان البلاد مقبلة على تحمل مصائب « الاحتلال البريطاني » ان عاجلا او آجلا ، فطلبت الى « رئاسة مجلس الوزراء » بكتابها المرقم ح/ش/١/٦٣/٤٦٣ والمؤرخ ٢٨ ايار ١٩٤١م موافقة الرئيس الكيلاني على تكوين لجنة باسم « لجنة الامن الداخلي في العاصمة ضد الطوارىء » على ان تكوّن من :

---

(١) الدكتور انيس صائغ في كتابه « الهاشميون وقضية فلسطين » ص ١٠٩ .

متصرف لواء بغداد (١) وامين العاصمة (٢) ومدير الشرطة العام (٣) وممثل عن الجيش وقد سمي الزعيم الركن حميد نصرت .

وتكون مهمتها وضع خطة لسلامة الاهلين وممتلكاتهم ، وتنظيم حياتهم ، في حالة حدوث انسحاب من العاصمة بغداد ، فوافق الرئيس على تكوين هذه اللجنة ، ووضعت اللجنة خطة عسكرية هذا نصها :

الخطـــة

سري للغاية ومستعجل — الرقم س ـ ٣٦٤٦

رئاسة اركان الجيش — التاريخ ١٩٤١/٥/٢٨م

الموضوع : لجنة الامن الداخلي في العاصمة عند الطوارىء

اجتمعت « لجنة الامن الداخلي » المتشكلة بموجب كتاب مجلس الوزراء المرقم ٢٢٠٥ والمؤرخ في ١٩٤١/٥/٢٨م ، وقررت ما يلي :

(١) الواجب ـ تامين سلامة الاهلين وممتلكاتهم ، وتنظيم حياتهم خلال الطوارىء ، في حالة الانسحاب من بغداد .

(٢) القوة المتيسرة ـ ا ـ قوة شرطة بغداد . ب ـ الانضباط العسكري .

(٣) الخطة ـ ا ـ عند حدوث اسباب قاهرة بانسحاب الجيش من العاصمة ، يصدر متصرف لواء بغداد امرا بمنع التجول داخل العاصمة مدة الانسحاب ، ويحتم على السكان الاقامة في بيوتهم .

ب ـ تستمر الحراسات القائمة الآن على السفارة البريطانية ، والمفوضيات الدبلوماسية الاخرى ، على ان يعزز حرس السفارة البريطانية والمفوضية الاميركية بفصيلين آخرين ، فيكون حرس السفارة البريطانية والمفوضية الاميركية متشكلا من فصيلين مشاة ، تحت امرة معاون ومفوضين اثنين ، لكل من الموقعين الآنفي الذكر على ان يخصص آمر الانضباط العسكري لكل موقع حضيرة من الانضباط للتعاون مع الشرطة ، لمنع التعدي على سكان هاتين الهيأتين الدبلوماسيتين .

ج ـ يخصص سرية مشاة من الشرطة ، تحت امرة مدير الشرطة خليل علي، الى معتقل الاجانب في « أم العظام » .

د ـ تقسم العاصمة الى ثلاث مناطق لغرض الاشراف على الامن كما يلي :

اولا ـ منطقة الكرخ تحت اشراف مدير الادارة : السيد ابراهيم الشاوي .
ثانيا ـ منطقة العبخانة والكرادة تحت اشراف مفتش الشرطة : السيد درويش لطفي .

---

(١) خالد الزهاوي (٢) ارشد العمري (٣) حسام الدين جمعه .

ثالثا ـ منطقة السراي والاعظمية تحت اشراف مدير الحركات : عبدالله عوني.

هـ ـ يقوم مدير شرطة بغداد ، بالاتفاق مع آمر الانضباط العسكري ، بتأسيس نقاط ثابتة في الميادين العامة ، اي ملتقى الشوارع الرئيسية ، والجسور ، وفي مداخل العاصمة الخارجية ، وذلك لمنع التجمهر ، ولمنع دخول افراد العشائر ، وغيرهم من الرعاع الى داخل العاصمة .

و ـ يقوم مدير الشرطة بتوزيع الدوريات من خيالة ، ومشاة ، والحراس في الشوارع الرئيسية والازقة لحفظ النظام ، ومنع كل من تسوّل له نفسه الاخلال بالامن .

ز ـ تستمر الحراسات الموجودة فعلا في المؤسسات الحكومية ، والكهرباء ، والماء ، والاماكن التجارية الرئيسية بواجبها ، ويخول مدير الشرطة بتقويتها عند الضرورة .

ح ـ تبقى سرية مشاة ، وثلاث سرايا من الخيالة ، وخمسة سيارات مسلحة التابعة للقوة السيارة تحت الانذار ، لنجدة المناطق المنوه عنها في الفقرة (٤) عند اللزوم ، وعلى آمر القوة السيارة الاحتفاظ بهذه القوة ، وعدم توزيعها او قسم منها الا بأمر من مدير الشرطة العام او من يخوله .

ط ـ على ضباط الشرطة المنوه عنهم في الفقرة (٤) اصدار الاوامر الى مرؤوسيهم باستعمال الشدة عند اللزوم ، في حالة حصول اجتماعات او الشروع بالنهب من قبل الرعاع وغيرهم .

ي ـ يجوز انارة الشوارع ، والازقة ، والبيوت ، بعد انتهاء الفترة المنوه عنها بالفقرة الاولى ، لغرض السماح الى رجال الامن للسيطرة على الامن والنظام .

ك ـ يكون مقر آمر الانضباط العسكري في مديرية شرطة بغداد .

ل ـ عند حدوث اضطرابات في داخل العاصمة ، على النقاط الثابتة ، والدوريات والحراسات ان تستمر على واجبها ، ولا يجوز لها الانسحاب من مواقعها بدون أمر .

(٤) لتنفيذ الخطة المذكورة في الفقرة (٣) اعلاه ، ترجو لجنة الامن الداخلي من رئاسة اركان الجيش عند اعطائها القرار بالانسحاب داخل العاصمة ما يلي :

أ ـ اخبار اللجنة عن عملية الانسحاب ، قبل مواصلة القطعات المنسحبة الى داخل العاصمة بمدة لا تقل عن ١٢ ساعة .

ب ـ اصدار الاوامر المشددة الى القطعات المنسحبة في داخل شوارع العاصمة بلزوم اطاعة اوامر الشرطة وجنود الانضباط الموضوعة في مداخل الطرق والمحلات الرئيسية .

(٥) وتقرر انتخاب امين العاصمة رئيسا لهذه اللجنة .

العضو العضو رئيس اللجنة

وفي مساء الخميس ٢٩ ايار ١٩٤١م ، اعد قطار خاص للانتقال الى « كركوك » لتنظيم مقاومة القوات البريطانية الزاحفة على بغداد ، واذا بالعقداء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب يتسللون بسياراتهم الى الحدود الايرانية ، بجوار خانقين ، واذا بالسيد الكيلاني ، والشريف شرف ، والمفتي الحسيني ، ومن لف لف هؤلاء يغيرون الاتجاه (١) ويضطرون الى اللحاق بالعقداء المذكورين ، واذا بالقطعات العراقية لا تصمد في ميادين القتال ، لعدم وجود رئيس ينظم امورها ، ويصدر الاوامر اليها .

وتولت « لجنة الامن الداخلي » الامر ، فاخذت على عاتقها مفاوضة السفارة البريطانية وتوسيطها لعقد هدنة مع الجيش البريطاني (٢) واسفرت المفاوضات عن عقد هذه الهدنة في مساء ٣١ ايار سنة ١٩٤١م وقد تولى صياغة موادها الجنرال كلارك ومارشال الجو دالبيك والسر كورنواليس السفير البريطاني الجديد وصادقت عليها هيأة الاركان العامة في لندن وهذا نصها :

شروط الهدنة

« بناء على ما تقدم به ممثلون عراقيون قد تولوا السلطة موقتا في بغداد من طلب الهدنة ونظرا الى ان صاحب السمو الوصي الامير عبد الإله في طريقه الى العاصمة لاستئناف وظائفه الشرعية ، فان القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية ، قد وضع الشروط الآتي بيانها لهدنة يعمل بها « اي الهدنة » على الفور. وقد جعلت هذه الشروط منسجمة مع سياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية

---

(١) عقدت « الوزارة الكيلانية الرابعة » احدى وثلاثين جلسة بين ١٥ نيسان ١٩٤١ م و ٢٨ ايار من هذه السنة واصدرت مئة وتسعة وسبعين قرارا ، وعلى من يرغب في الاحاطة بحوادث العراق في هذه الفترة احاطة تامة فليرجع الى كتابنا الآخر «الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ م التحررية» في طبعته الرابعة الموسعة والمزيدة .

(٢) على اثر هرب القادة والساسة الى ايران ، استدعى امين العاصمة السيد أرشد العمري — بصفة كونه رئيسا للجنة الامن الداخلي — كلا من السادة : طه الهاشمي ، ومحمد الصدر ، ومحمد رضا الشبيبي ، وخالد سليمان ، ومصطفى العمري ، والزعيم محمد امين العمري ، وخالد الزهاوي ، وحميد نصرة ، وحسام الدين جمعة مدير الشرطة العام ، استدعى هؤلاء الى « امانة العاصمة » وبسط لهم الموقف على حقيقته ، وسأل العميد طه الهاشمي عما اذا كان في امكانه تولي المسؤولية ، فاعتذر العميد عن ذلك ، ورشح السيد الصدر بصفة كونه رئيس مجلس الامة فلما اعتذر هذا ايضا اعلن « امين العاصمة » بانه هو الذي سيتولى هذه التبعة ، ليعيد الامور الى مجاريها . فاتصل بالهيئات الدبلوماسية ، ودعى رؤساءها الى الحضور في دائرته ، فكان ممن حضر الوزراء المفوضون لحكومات تركية ، ومصر ، والمملكة العربية السعودية ، ووزير امريكا المفوض المستر تابنشو . ولما عرض «الامين» فكرة عقد هدنة بين الجيشين المتحاربين ، استحسن الحاضرون الفكرة ، ووعدوا بالتوسط لتحقيق مطالب العراق المشروعة . ثم انتقل ارشد العمري الى السفارة البريطانية بعد ان اصطحب مدير الحركات نور الدين محمود لمقابلا السفير ، وبعد مفاوضات ومساجلات تم التوقيع على شروط الهدنة .

المعلنة ، وهي الامتناع عن مساس استقلال العراق بأي وجه ، كما سبق وتقرر ذلك الاستقلال بموجب معاهدة ، واسداء كل مساعدة لصاحب السمو الوصي في اعادة تأسيس الحكم الشرعي ، ومساعدة الشعب العراقي على استئناف حياته الاعتيادية المرفهة . وقد حدا بحكومة صاحب الجلالة البريطانية الى التمسك بهاتين القاعدتين من قواعد السياسة ، ادراكها حقيقة ان الحوادث الاخيرة المؤسفة لم تكن ناجمة عن اي شعور عدائي ما بين الامتين : البريطانية والعراقية ، او عن تضارب بين مصالح الشعبين الصديقين ؛ بل ان تلك الحوادث لم تكن الا من تدبير فئة سياسية ضئيلة تعمل في سبيل مآربها الشخصية .

اما شروط الهدنة التي وضعها القائد العام لقوات صاحب الجلالة البريطانية، فهي كما يلي :

١ ـ تتوقف الحركات العدائية ما بين الجيشين على الفور .

٢ ـ يسمح للجيش العراقي بالاحتفاظ بجميع اسلحته، ومعداته، وذخائره، على انه على جميع وحدات الجيش المذكور ان تتوجه فورا الى مراكزها المخصصة لها عادة في زمن السلم .

٣ ـ يطلق على الفور جميع اسرى الحرب البريطانيين ، سواء اكانوا من العسكريين ، ام من رجال سلاح الطيران الملكي ، ام من المدنيين .

٤ ـ يعتقل جميع الاعداء (الالمان او الطليان) من المنتمين الى المصالح الرسمية ، اما ما يعود الى هؤلاء من المواد الحربية ، فتحتفظ به الحكومة العراقية الى حين صدور تعليمات اخرى .

٥ ـ يخلي الجيش العراقي مدينة الرمادي وجوارها في خلال مدة تنتهي في الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم اول حزيران .

٦ ـ تعطى على الفور جميع التسهيلات للسلطات العسكرية البريطانية ، فيما يعود الى المواصلات على طول ، ودون عرقلة ، بالسكك الحديدية ، والطرقات ، والانهر .

٧ ـ جميع اسرى الحرب العراقيين ، الموجودين الآن بايدي البريطانيين ، يصير تسليمهم الى صاحب السمو الوصي ، حالما يتم تنفيذ الشروط المبينة في الفقرات المتقدمة كما يجب » اهـ .

يقول العميد الركن طه الهاشمي في يومياته بتاريخ ٣١ ايار ١٩٤١م :

طلبني امين العاصمة فذهبت اليه ، وكان نور الدين محمود ، وامين العمري ، وحميد نصرة ، وحميد رافت ، ومصطفى راغب ، والرئيس رفيق عارف ، وحسام الدين جمعة ، وخالد الزهاوي ، وغيرهم حاضرين ، واطلعني الامين على شروط الهدنة فكان فيها بعض المواد التي تلفت النظر ... ودار البحث حول المواد الصعبة، كتسليم الالمان ، والطليان ، مثلا ، وانسحاب البريطانيين الى معسكراتهم . وكان

رفيق عارف اكثر الضباط تحمسا لصيانة شرف الجيش ، وان المقاومة اجدى من قبول شروط غير مساعدة ... وكان امين العمري اكثرهم تساهلا لقبول الشروط . فابديت ملحوظاتي على النقاط التي لفتت نظري وخرجت ، اما امين العاصمة فقال انه يتحمل المسؤولية وحده بقبول شروط الهدنة » اهـ .

لجنة الامن الداخلي تتولى الامر

رات « لجنة الامن الداخلي » ان تفاتح الشعب العراقي بحقيقة الواقع ، وبخسرانه المعركة مع الجانب البريطاني ، وبضرورة عقد هدنة ، تعيد الامن الى نصابه وتسير بالقضية العراقية في طريقها الجديد ، فقررت ان تجس النبض قبل كل شيء فاعدت بلاغا رسميا عن سفر القادة والساسة ، وعن اضطلاعها باعباء المسؤولية ، وعن اجماع رجالات البلد وقادة الجيش « بدون استثناء على الموقف » فاذاعت البلاغ الرسمي الرابع وهو :

بلاغ رقم ٤ (١) :

نعلن للشعب العراقي الكريم انه في صباح يوم الجمعة المصادف ٣٠ مايس ١٩٤١ ، اجتاز الحدود العراقية من خانقين الشريف شرف ، والسادة : رشيد عالي الكيلاني ، وعلي محمود ، ووكيل رئيس اركان الجيش العراقي الفريق امين زكي ، والعقداء صلاح الدين الصباغ ، وكامل شبيب ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وغيرهم ، وكذلك تبعهم في اليوم المذكور السيد يونس السبعاوي واجتاز الحدود

---

(١) هذه هي البلاغات الثلاثة الاولى ، التي اصدرتها لجنة الامن الداخلي قبل البلاغ رقم (٤) .

بلاغ رسمي رقم ١ :

ان البيان الذي أذيع بتعيين معالي السيد يونس السبعاوي حاكما عسكريا لمنطقة بغداد ، والمنطقة الجنوبية قد انتهى حكمه من الساعة الثانية عشرة ظهرا اليوم . وقد تولت لجنة المحافظة على الامن الداخلي ، المؤلفة برئاسة معالي السيد ارشد العمري امين العاصمة . وبعضوية كل من السادة حسام الدين جمعة مدير الشرطة العام ، وخالد الزهاوي متصرف لواء بغداد . والزعيم الركن حميد نصرت ، مسؤولية الامر ، وعليه يطلب من الجمهور الكريم المحافظة على الهدوء والسكينة ، وان يطمئنوا من ان ارواحهم ، واموالهم ، وحقوقهم ، ستكون مصونة من اي تعرض .

بغداد ٣٠ ايار سنة ١٩٤١ م — رئيس لجنة الامن الداخلي

بلاغ رسمي رقم ٢ :

قررت لجنة الامن الداخلي ، حل كتائب الشباب ، وعليه يطلب الى جميع المنتمين الى كتائب الشباب، ان يسلموا ما لديهم من الاسلحة ، والعتاد الى اقرب مركز شرطة لقاء وصل ، وان يعودوا الى ارتداء البستهم الاعتيادية .

بغداد ٣٠ ايار سنة ١٩٤١ م — رئيس لجنة الامن الداخلي

بلاغ رسمي رقم ٣ :

لقد نوهنا في البيان رقم (١) الى ضرورة محافظة الجمهور الكريم على الهدوء والسكينة ، وان يطمئنوا من ان ارواحهم ، واموالهم ، وحقوقهم ، ستكون مصونة من اي تعرض ، فاذا تصدى اي شخص الى اساءة التصرف ، او الاخلال بالنظام ، فانه سيكون عرضة لعقاب صارم .

بغداد ٣٠ ايار سنة ١٩٤١ م — رئيس لجنة الامن الداخلي

الى ايران ايضا . وحالما اتصل هذا النبأ للجنة الامن الداخلي التي كانت قد تألفت في حينه اخذت اللجنة على عاتقها ـ كما اشرنا الى ذلك في البلاغ الرسمي رقم (١) ـ مسؤولية الامر وقامت بما يلزم فورا للمحافظة على الامن .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، لما كانت المملكة قد بقيت بدون حكومة تتولى ادارتها ، فقد اتصل رئيس اللجنة السيد ارشد العمري بذوي الراي من رجالات البلد ، كما ان مدير الحركات العقيد الركن نوري الدين اجتمع بالباقين من قادة الجيش ، الذين اتفقوا جميعا وبدون استثناء على الموقف .

نود ان نبين للشعب الكريم ان غاية الجميع تامين اعادة الحياة الدستورية ، مع المحافظة على شرف المملكة ، وسيادتها التامة ، وعدم المس باية صورة كانت باستقلالها وكيانها ، وان المساعي مبذولة لانهاء القتال ، مع تامين تحقيق هذه الغاية والمحافظة على شرف الجيش . والى ان يتوصل الى اتفاق في هذا الخصوص مع الجهات البريطانية المختصة ، سوف تستمر القوات المسلحة على اعمالها للدفاع عن حقوق البلاد .

بغداد ١٩٤١/٥/٣١م — رئيس لجنة الامن الداخلي (١)

والظاهر ان « لجنة الامن الداخلي » ارادت ان تسبر غور الاهلين في موضوع توقيع الهدنة مع الجانب البريطاني باصدار البيان المتقدم ، فلما وجدتهم ميالين الى ذلك ، فاجأتهم بالبلاغ الرسمي الخامس وهذا نصه :

بلاغ رقم ٥ :

نعلن للجمهور العراقي الكريم بأن الاتفاق قد تم بين الجهتين : العراقية والبريطانية على توقيف القتال على الفور ، بشروط تحافظ على كرامة البلاد . واستقلالها التام ، وشرف جيشها الباسل ، وفق الاسس المبينة في البلاغ الرسمي رقم (٤) وقد اصبحت الحالة اعتيادية من الآن ، ولذلك نطلب الى افراد الشعب العراقي الكريم ان يستانفوا اعمالهم الاعتيادية بكل طمانينة .

بغداد ٣١ مايس ١٩٤١م — ارشد العمري

رئيس لجنة الامن الداخلي (٢)

الغاء التعتيم

كانت وزارة السيد رشيد عالي الكيلاني قد فرضت التعتيم « اطفاء الانوار » في بغداد واطرافها منذ اصطدم الجيشان : العراقي والبريطاني في فجر اليوم الثاني من شهر ايار ١٩٤١م ، لمنع الاضرار المتأتية من الغارات الجوية المعادية ، فلما تم

---

(١) و (٢) جريدة « البلاد » العدد ١٧٢٠ الصادر بتاريخ ١ حزيران سنة ١٩٤١ م .

عقد الهدنة بين الجيشين المذكورين في الحادي والثلاثين من هذا الشهر ، صدر البيان الرسمي التالي :

« اعتبارا من هذه الليلة ، ستنار جميع الطرق والشوارع في العاصمة كالعادة، على انه يجب ان يكون مفهوما من ان الوقت المعين لمنع التجول لحد الساعة التاسعة زوالية مساء لا يزال معمولا به ، فيرجى من الجمهور الكريم ملاحظة هذه الجهة » .

٣١/٥/١٩٤١م — رئيس لجنة الامن الداخلي

عودة الوصي السابق

كان الامير عبد الإله ، قد غادر العراق الى عمان في يوم ١٥ نيسان ١٩٤١م ، فلما بدأ القتال بين الجيشين : العراقي والبريطاني بجوار « الحبانية » في يوم ٢ ايار وضع المندوب البريطاني في فلسطين القوات والاموال تحت تصرف سموه الملكي لتمكينه من العودة الى العراق (١) فاذاع سموه البلاغ التالي في يوم ٨ ايار وقد تولت توزيعه الطائرات البريطانية في انحاء العراق كافة .

ايها الشعب النبيل :

« لقد صممت ان اعود الى العراق لكي اطرد منه المأجورين المغتصبين ، الذين جروا الشعب العراقي الكريم ورموه في ويلات الحرب بأساليب الخيانة والغدر ، وقد كان بحمد الله في نجوة من هذه الويلات، وساقيم بدلا من هذه العصابة الخائنة، حكومة دستورية تمثل العراق تمثيلا صحيحا كاملا غير منقوص .

« ان العربي المشهور بوفائه . لا ينقض العهد ، ولا يبيع اصدقاءه مهما كان الثمن ، ولكن العصبة المأجورة في بغداد نقضت العهد ، وباعت الاصدقاء ، فلوثت الاسم العربي وشرف العراق ، ولكننا لن نسكت عن هذه العصبة ، وسنعيد الى العراق السلم ، والطمأنينة والرخاء والازدهار ، ليعش ملكنا المحبوب فيصل الثاني، وليعش العراق » .

« مطبعة المستقبل ــ القدس » — ٨ مايس ١٩٤١م — عبد الإله

---

(١) والعالم باسره يعلم كيف استطاع الامير عبد الاله ــ بفضل المساعدة الانكليزية سنة ١٩٤١ م ــ ان يعود الى بغداد على راس جيش بريطاني ــ اردني ليقضي على ثورة رشيد الكيلاني اهـ .
جان وولف في كتابه « يقظة العالم العربي » ص ١٢٠

(حاشية ثانية)
وهكذا عاد عبد الاله تحت الحراب البريطانية وبدأ نوري السعيد في اقامة حكومته البوليسية التي دامت ، وفي كل عام يزداد ارهابها ، حتى تم قلبها والقضاء عليها في اللحظة التي خيل للعالم انها بلغت منتهى القوة والثبات اهـ .
(كراكتاكوس في كتابه « ثورة العراق » ص ٤٥)

فلما احتل الجيش البريطاني « قصبة الفلوجة » في يوم ٢١ ايار ، عاد الامير عبد الإله وحاشيته الى « الحبانية » في يوم ٢٥ منه ، فوزعت الطائرات البريطانية هذا البلاغ :

« الى الشعب العراقي النبيل :

« كنت وعدتكم في بيان سابق ، بأنني عازم على العودة الى العراق ، وتخليص البلاد وانقاذها من ويلات الحرب التي اودت بكثير من ارواح شباب العراق البريئة، ويتمت اطفالهم ، ناهيك عن الخسائر الفادحة في اموالهم ، وها انا اعود للعراق للتعاون مع الرجال المخلصين ، وممثلي الامة الحقيقيين ، لاعادة الحياة الهادئة التي كان يتمتع بها ، والتي كان يحسد عليها ، ولتضميد الجروح العميقة الدامية التي سببتها تلك الفئة الطاغية ، تنفيذا لرغبات دول المحور ، مقابل الاموال التي قبضوها ، ولطرد اولئك الذين حاكوا الدسائس عن عمد وتصميم ، لجعل بلادنا مسرحا الحرب . فآمل ان يساعدني كل فرد من العراقيين على تحقيق هذه المهمة الشاقة ، في سبيل اقامة حكومة جديدة اصلح ، لا الموظفين ، وضباط الجيش ، والشرطة فقط ، بل السادة الاشراف ، والعلماء ، وشيوخ العشائر ايضا . هذا والله ولي التوفيق » (١) .

« مطبعة المستقبل القدس » ٢٤ ايار ١٩٤١م

الوصي على عرش العراق ــ عبد الإله

ولما كان السيد رشيد عالي ، ووزارؤه ، العقداء الاربعة ، ومن لف لفهم ، قد غادروا الحدود العراقية الى ايران في اليوم الثلاثين من شهر ايار ١٩٤١م ، فقد

---

(١) نشرت مجلة « الحرب والسياسة » التي كانت تصدرها الحكومة البريطانية في فلسطين في عددها المؤرخ ١٠ ايار سنة ١٩٤١ م هذا البيان :

أيها الشعب العراقي النبيل :

تعلمون ان فئة من المتمردين العسكريين ، يرأسهم رشيد عالي ، ومن معه من المحرضين الذين باعوا ضمائرهم ومصلحة بلادهم بالمال الاجنبي ، قد أخرجوني بالقوة عن واجباتي المقدسة ، كوصي على ابن اختي ملككم الصغير المحبوب . لقد حاول اولئك الاشرار بخداعهم ، ودسائسهم ، أن يسمموا الافكار بالعراق ، فيحولوه عن نعمة السلام الى اهوال القتال الخاسر ، ان واجبي واضح ، فانا راجع كي استعيد شرف وطننا المثلوم ، واقوده ثانية نحو الرفاه المأمون تحت ظل حكومة شرعية ، دستورية ، وها أنا أدعو كل ابناء العراق المخلصين ان ينبذوا تلك العصابة ، حقنا للدماء الزكية ، ويعملوا معي على اعادة الحرية والاستقلال لبلادنا المحبوبة .

أيها العراقيون ! امنعوا ابناءكم واخوانكم عن خوض هذه الحرب التي جرها على رؤوسكم مال الاجانب ، ودسائسهم ، فهم يفكرون فقط بمطامعهم ومصالحهم الانانية .

أيها الضباط والجند ! ارجعوا الى أماكنكم بسلام وانتظام ، وانتظروا اعادتي للعراق استقلاله وحكمه الدستوري وليعش جلالة الملك فيصل الثاني

الوصي على عرش العراق ــ عبد الاله

ان لغة البيانات التي أذيعت ، باسم الامير عبد الاله ، تدل دلالة قاطعة على انها معربة عن أصل انكليزي ، وقد اختيرت كلماتها اختيارا دقيقا للتعبير عن المصالح البريطانية .

تقرر ان يدخل الامير عبد الإله الى بغداد في يوم اول حزيران من هذه السنة ، فسألت « لجنة الامن الداخلي » من السفارة البريطانية في بغداد ، عما اذا كان في الامكان نقل جميل المدفعي من البصرة الى بغداد ، بحيث يصل اليها في يوم دخول الامير ، واذا لم يكن في الامكان تامين ذلك ، فلا بد من تأخير عودة الوصي الى اليوم الثاني من حزيران . ولكن السفارة استطاعت ان تحقق رغبة اللجنة المذكورة ، فوصل المدفعي في الوقت المعين ، ودخل الامير الى العاصمة في الساعة العاشرة من يوم اول حزيران صباحا ، فقصد « قصر الزهور » واستقبل فيه استقبالا رسميا ، وكان يرافق سموه كل من السادة : نوري السعيد ، وعلي جودة الايوبي ، وداود الحيدري ، وبعض المرافقين ، وكلهم بالسراويل القصيرة .

حادث مؤسف

صادف يوم الاحد اول حزيران من عام ١٩٤١م ، عيد زيارة النبي يوشع عند اليهود ، فخرج لفيف كبير منهم الى المطار المدني للتنزه ، وللتفرج على مقدم الامير عبد الإله .

وكان فريق من المسلمين والمسيحيين قد خرج الى هذا المطار للغرض نفسه ، فحدثت مشادة كلامية بين احد اليهود ، واحد المسلمين ، ادت الى ضرب ، ولكم ، اشترك فيهما لفيف من الفريقين ، واسفرا عن جرح سبعة عشر يهوديا ، ووفاة اثنين من المجروحين ، فاسف الجميع لهذا الحادث غير المنتظر ، واعتبر حادثا اعتياديا انتهى باعتقال المعتدين من قبل الشرطة ، فلما كان مساء اليوم المذكور ، اذاعت متصرفية لواء بغداد البيان التالي على طلب من « لجنة الامن الداخلي » :

« يسمح للجمهور التجول في العاصمة وضواحيها ليلا كالسابق ، بدون تحديد الوقت ، اعتبارا من مساء الاثنين الموافق ١٩٤١/٦/٢م » .

ـ متصرف لواء بغداد ـ (١)

وقد اعتبر الجمهور البغدادي ، من مسلمين ومسيحيين ، ويهود ، ان الحالة في العاصمة اصبحت اعتيادية ، وان لكل واحد ان يتمتع بكامل حريته ، دون ان يدركوا ما كان يبيته القدر ، فما كاد اليهود يرتادون مجالس النزهة والتسلية ، ونوادي الادب والفرح ، في مساء اليوم المذكور ، ويعلنون عن انشراحهم بانتهاء الحركات العسكرية ، واندحار الكيلاني وجماعته ، حتى وجدوا بعض قطعات الجيش العراقي تنسحب من ميادين القتال ، وعليها آثار الكآبة ، ويظهر ان بعض النزقين اظهروا الشماتة بهذه النتيجة ، واسمعوا الجيش المنسحب كلمات

---

(١) كان صدور هذا المنشور اكبر خطأ ارتكبته لجنة الامن الداخلي اذ دل على ان اللجنة كانت تجهل حالة البلد ، وحالة التوتر التي كانت تسود البلد ، كما انها كانت زاهدة بحركات اليهود الاستفزازية ، وان اتضح بعد مدة ان الانكليز هم الذين افتعلوا هذه الحوادث ، واشاروا باصدار هذا البيان لستر احتلالهم لبغداد .

استفزازية . وكان الجيش البريطاني الزاحف على بغداد يلتمس وسيلة لمشاغلة الاهلين ، على نحو ما فعله بالعشار في صباح اليوم السابع من ايار ١٩٤١م ، كما ان انصار السيد الكيلاني كانوا يبحثون عن وسيلة لاقلاق الراي العام ، فحصلت مناوشات كلامية بين الفريقين في نحو الساعة الثامنة مساء ، تطورت الى تدافع ، فتضارب فاقتتال (١) فأسرعت سيارات الشرطة المسلحة الى مواضع الاضطراب ، واستطاعت ان تعيد الامن الى نصابه ، بعد ان وصم التاريخ العراقي الحديث بوصمة العار .

وخرج الناس الى الشوارع العامة في صباح اليوم التالي « ٢ حزيران ١٩٤١م» وهم لا يعلمون من حوادث الليلة الماضية الا شيئا يسيرا ، وكانت القطعات العراقية مستمرة في انسحابها ، تنسحب من « معسكر الوشاش » في جانب الكرخ الى « معسكر الرشيد » و « القلعة المدفعية » في جانب الرصافة ، عابرة « جسر المأمون » فتكررت حركات الشبان اليهود الاستفزازية ، وغلا الحماس في نفوس فريق من الشبان المسلمين في الوقت نفسه ، فحدثت تراشقات مؤسفة بين شبان الفريقين ، تطورت الى مصادمات دامية . ولما كانت العاصمة بقيت بدون حكومة مسؤولة ، هاجم الاعراب المحيطون بها بعض الانحاء ، وشرعوا في انتهاب البيوت ، والاسواق ، وانضم لفيف من الرعاع الى هؤلاء الاعراب ، فوقعت حوادث ادمت القلوب وخلقت الرعب في النفوس .

وكان الزعيم الركن حميد نصرة في داره بالكرخ ، وبصفة كونه ممثل الجيش في « لجنة الامن الداخلي » فقد انتقل الى مقر عمله في الرصافة ، واتصل بمدير الشرطة العام حسام الدين جمعة ، العضو الثاني في هذه اللجنة ، وسأله عن اسباب عدم منع الغوغاء من اعمال السلب والنهب ، والقتل . فرد المدير على ذلك بأن المنع يتطلب استعمال القوة ، وان متصرف لواء بغداد السيد خالد الزهاوي غير موجود ، ولا يعرف محله ليعطي الامر اللازم باستعمال القوة بحسب السلطة القانونية المخولة له. وبعد اخذ ورد طويلين ، اتصل امين العاصمة السيد ارشد العمري ، بصفة كونه رئيسا للجنة الامن الداخلي ، اتصل بالامير عبد الاله ، وعرض على سموه ان الحالة تتطلب ان يدون امرا باستعمال القوة لقمع الاضطراب وانهاء الفوضى ، فوافق الوصي على هذا العرض . وارسل الامر التحريري الآتي :

الى رئاسة اركان الجيش :

بناء على عودتي للعراق فقد توليت السلطة بكاملها . لذا آمركم بأن تقوموا بمنع المظاهرات الموجودة في البلد الآن ، وضرب العابثين منهم بالنظام ، والناهبين ،

---

(١) تقول الكاتبة اليهودية اليمازر في ص ٤٠ من كتابها

Army Officers in Arab politics and Society .

« لم يشترك جميع المسلمين من السكان في سفك الدماء ، وكان البعض منهم اخفوا قسما من اليهود في دورهم وقد حفظوا حياتهم وممتلكاتهم ... وقد شمل السلب والنهب الجميع ــ بما فيهم اليهود ــ دون تفريق بين شخص وآخر » .

والمعتدين على الاهلين ، ولكم مطلق الحرية في استعمال السلاح لهذه الغاية ، اذا تطلب الامر ذلك .

٢ حزيران ١٩٤١م　　　　الوصي على عرش العراق : عبد الاله

فأسرع لواء الخيالة ، وسرايا من المشاة المدججين بالسلاح ، الى النزول في شوارع العاصمة واسواقها ، واعقبتها السيارات المصفحة ، فاحتلت مداخل الشوارع الرئيسية ، واقامت المتاريس على مفترقات الطرق ، وشرعت في اطلاق النار في نحو الساعة الحادية عشرة والنصف ، فقتل ١١٠ نسمات ، وجرح كثيرون (١) وصدر على الاثر البيان الآتي : بتوقيع رئيس اركان الجيش محمد أمين العمري ، الذي اسرّ الانكليز الى الوصي بوجوب اسناد هذا المنصب اليه ، في هذه الفترة العصيبة ، وكان العمري من قادة الجيش البارزين ، فأسهم ، والفريق حسين فوزي ، والعقيد عزيز ياملكي ، في حركة تمرد احيلوا بسببها على التقاعد في ٢١ شباط ١٩٤٠م ، فغضب عليه الوصي ، وبقي حانقا عليه ، حتى وسّده هذا المنصب مضطرا . فلما استقالت وزارة المدفعي ، والف الوزارة الجديدة نوري السعيد ، احال اللواء العمري على التقاعد مرة اخرى فخسره الجيش .

الى الشعب العراقي الكريم !

سبق ان اذاعت عليكم « لجنة الامن الداخلي » بيانا رسميا عن عقد الهدنة مع الحكومة البريطانية ، وفقا لشروط شريفة ، حفظت لنا استقلال بلادنا ، وشرف جيشنا الباسل ؛ كاملين غير منقوصين . فالجيش الذي كان ولا يزال الحارس الامين البلاد وحقوقها ؛ قد اخذ على عاتقه في هذه الآونة العصيبة من تاريخ بلادنا ،

---

(١) قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٧ حزيران ١٩٤١ م ، تكوين لجنة من السادة : توفيق النائب ، وعبدالله القصاب ، ومصطفى سعدي ، للتحقيق في الحوادث التي وقعت في بغداد في اليومين ١ و ٢ حزيران ١٩٤١ م . وقد عقدت هذه اللجنة اثني عشرة جلسة ، واصدرت تقريرها في اليوم الثامن من تموز من هذه السنة ، فاذا به يعتبر عدد القتلى « مئة وعشرة بضمنهم ثمان وعشرون امرأة وهم من اسلام ويهود » اهـ .

ويقول رئيس الطائفة الاسرائيلية في كتاب رفعه الى رئيس الوزراء برقم (٦٤٩٨) وتاريخ ١٧ تموز ١٩٤١ م ، ان « عدد القتلى (١٢٠) بينهم ٢٥ مفقودا ، وعدد الجرحى (٤٥٠) وهو يخص هذين العددين باليهود دون غيرهم ، على حين ان تقرير اللجنة الحكومية يشمل عدد القتلى والجرحى المذكور اعلاه اليهود والمسلمين معا ، كما يزعم الكاتب اليهودي حاييم ى. كوهين في ص ١٥٤ من كتابه « النشاط الصهيوني في العراق » ان عدد اليهود الذين قتلوا في هذه الحوادث كان (١٧٠) نسمة .

وقد اكد لنا السيد علي خالد الحجازي مدير شرطة لواء بغداد اذ ذاك ، والسيد عبدالله القصاب احد اعضاء اللجنة موضوعة البحث ، بان عدد القتلى كان يناهز الستمئة نسمة ثلاثة ارباعهم من المسلمين وبعض المسيحيين ولكن الحكومة حرصت على ذكر الرقم الذي ثبت في التقرير . ولما كان تقرير هذه اللجنة مستندا هاما من مستندات الكتاب ، فقد آثرنا نشره في « الملحق رقم ١ » فليراجع .

وقرانا في ص ٥٠ من كتاب « الهلال الفضي » الذي وضعه عضو البرلمان البريطاني الكبتن سمرسيت وعربه السيد موسى حبيب أن السفير البريطاني السر كيهان كورنواليس قدر عدد القتلى بالفين ثم انزله الى السبعمئة .

السيطرة على الموقف سيطرة كاملة ، وذلك بغية توطيد الامن في البلاد ، وتمهيدا لفتح صفحة جديدة في حياة هذه الامة ، التي اثبتت جدارتها للحرية والاستقلال .

ولهذا نطلب من ابناء شعبنا الكريم مؤازرتنا مؤازرة فعلية ، لحفظ حقوق الافراد ، وملازمة الهدوء والسكينة في كافة انحاء المملكة .

وبمناسبة قيام بعض الغوغاء باعمال دنيئة في العاصمة ، فاني اعلن منع التجول منعا باتا منذ الآن ، حتى اشعار آخر ، وقد اصدرت امرا قاطعا باطلاق الرصاص على كل شخص يخالف هذا الامر . اما اولئك الذين يحاولون الاعتداء على حرمة البيوت ، والمتاجر ، فيعدمون اينما وجدوا .

فيا ابناء الوطن الكريم ، اثبتوا للعالم ، في هذه اللحظة الرهيبة من تاريخ امتنا، انكم اهل للحرية ، وجديرون بالاستقلال الذي تمتعتم بحلاوته ، فتعاونوا مع جيشكم الباسل في حفظ السكينة والهدوء ، لحين تاليف الوزارة الذي سيتم قريبا وفقا للاسس الدستورية .

بغداد ٢ حزيران ١٩٤١م رئيس اركان الجيش : محمد امين العمري

وكان ارشد العمري ، رئيس لجنة الامن الداخلي ، قد اتصل بالامير عبد الاله، بحضور عضو اللجنة السيد عبد الله القصاب ، وعبد الحميد رفعت ، ومصطفى القره داغي ، وعرض عليه وجوب الايعاز الى الجيش البريطاني باحتلال بغداد لمنع الغوغاء ، فانكر عليه السيدان : رفعت ، والقره داغي ، صحة هذا الاستجداء ، وطلبا اليه ان يطلب مساعدة الجيش العراقي لقمع هذه الفتنة .

كلمة الختام

هذه هي حقيقة الاسباب والعوامل التي ادت الى الحرب العراقية ــ البريطانية في ايار من عام ١٩٤١م على ما جاءت في المستندات الرسمية ، وغير الرسمية ، وقد وضعنا كتابا قائما بنفسه عن « الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١م التحررية » تناولنا فيه الاسباب السياسية ، والاقتصادية ، والعسكرية ، والروحية التي لابست قيام « الوزارة الكيلانية الثالثة » في ٣١ آذار ١٩٤٠م ، واستقالتها في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١م ، ثم قيام « حكومة الدفاع الوطني » في يوم ٣ نيسان ١٩٤١م ، وعودة السيد الكيلاني الى الحكم في الثاني عشر من شهر نيسان ١٩٤١م ، ثم خروجه وصحبه من العراق الى ايران في الثلاثين من ايار من هذه السنة . وقد حرصنا كثيرا على ان نعرض الامور كما وقعت ، وننشر الوثائق والمستندات كما دوّنت ، لا نقصد من ذلك الا خدمة تاريخ العراق الحديث بكل دقة ونزاهة وحياد . وكان من فضل الباري علينا ، وثقة القراء بكتاباتنا ان طبع الكتاب ــ موضوع البحث ــ اربع طبعات، ومع هذا فان نسخه اليوم اندر من الكبريت الاحمر .

ومما تجدر الاشارة اليه في سفرنا التاريخي هذا ؛ ان السيد الكيلاني « رشيد

عالي » بعد ان ترك العراق الى ايران ، استطاع ان ينتقل الى اسطنبول ويقيم فيها معززا مكرما . ثم لما وجد ان الحرب بين دول المحور الثلاث « المانية وايطالية واليابان » وبين الحلفاء تتطور تطورات متباينة ، ارتأى الذهاب الى ايطالية فالمانية . فلما شارفت الحرب على نهايتها ، استطاع ان يفلت من حصار الحلفاء ويصل الى دمشق ثم يتوجه الى الرياض لاجئا سياسيا فتقبله جلالة الملك عبد العزيز آل سعود قبولا حسنا وجرت مراسلات مطولة بين جلالته وبين سمو الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق حول وجوب تسليمه الى العراق . ولما كانت هذه المراسلات على جانب خطير من الاهمية ، آثرنا نشرها كملحق خامس من ملاحق هذا الكتاب الخمسة لانها جديرة بالنشر وحفظا عليها من الضياع .

٥ ملاحق للكتاب

وهي على جانب عظيم من الاهمية

١ ــ الملحق الاول : تقرير لجنة التحقيق عن حوادث حزيران ١٩٤١م.

٢ ــ الملحق الثاني : خطاب صاحب السمو الامير عبد الاله المذاع في عصر يوم ١٤ تموز ١٩٤١م اي بعد فشل الحركة .

٣ ــ الملحق الثالث : ما كتبه رئيس الوزارة البريطانية السر ونستن تشرشل عن الحرب العراقية ــ البريطانية في كتابه : The Second World War

٤ ــ الملحق الرابع : تقرير القيادة البريطانية للعراق وايران (Paiforce) عن المعارك الحربية التي دارت في العراق بين الجيشين : العراقي والبريطاني في شهر ايار من عام ١٩٤١م.

٥ ــ البرقيات المتبادلة بين الملك عبد العزيز آل سعود والامير عبد الاله حول لجوء السيد الكيلاني الى المملكة العربية السعودية ووجوب تسليمه الى العراق لتنفيذ حكم الاعدام الصادر بحقه غيابا .

تقرير لجنة التحقيق

عن حوادث حزيران ١٩٤١م

الحكومة العراقية
لجنة التحقيق عن حوادث
يومي ١ و ١٩٤١/٦/٢م

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٤١/٦/٧م تحت عدد (٣٢٨٨) قد اجتمعت اللجنة برئاسة السيد محمد توفيق النائب ، وعضوية كل من ممثل وزارة الداخلية السيد عبد الله القصاب ، ممثل وزارة المالية السيد سعدي صالح، باثنتي عشرة جلسة ، للتحقيق عن الحوادث التي وقعت في يومي ١ و ٢ حزيران سنة ١٩٤١م ونظرا لما ظهر لها من النتائج قررت ما يأتي :

خلاصة القضية :

في يوم ١٩٤١/٦/١م ، اعلن للملأ خبر تشريف صاحب السمو المعظم فهرع الناس لاستقبال سموه ، وقد خرج بعض افراد اليهود مستبشرين فرحين بمناسبة حلول عيد النبي شوع ، وانفراج ازمة الاصطدام المسلح . وعندما وصلوا جسر الخر ؛ صادفهم بعض الجنود فشاهدوهم على تلك الحالة ، فلم ترق لهم ؛ وثارت حفيظتهم ، فانهالوا عليهم ضربا ولكما وجرحا بالسكاكين ، فهرب منهم من استطاع الهروب ، ومن لم يستطع ذلك فقد جرح ، وقد شاركهم في هذا الحادث بعض الاهلين . وقد وقع هذا الاعتداء على مرأى من الشرطة ، ومن رجال الانضباط العسكري . ثم اخذت الشرطة تجمع المجروحين وتنقلهم الى المركز في (الكرخ) . وقد بلغ عدد الجرحى ستة عشر شخصا وقتيلا واحدا ، وقد ارسلوا الى المستشفى. فتجمهر الناس امام المستشفى بغية الهجوم على المستشفى ، والفتك بالمضمدين والممرضات من اليهود ، فخرج عليهم مدير المستشفى السيد جميل دلالي ؛ ورجاهم ان يتفرقوا ، فطلبوا اليه ان يسلمهم اليهود من رجال ونساء ، فأجابهم بأن النساء خادمات الانسانية . فطالبوا بالرجال ، وبالاخص اليهودي حسقيل المضمد ، فوعدهم ، وذهب واخبر الشرطة ، فحضر فصيل من القوة السيارة ، وبدد ذلك الجمهور ، وقبض على عدة اشخاص منهم ، ولم تجر آنذاك التعقيبات ضد الجنود وبعض الاهلين من المعتدين .

وقد شاع ذلك بطبيعة الحال بين الطبقات ، ومن في قلوبهم مرض ، فحصل اعتداء آخر في جانب الرصافة ، اذ شوهدت جثة قتيل على رصيف شارع غازي ، بالقرب من السينما ، فأخبرت الشرطة وحضر المعاون فوجدها جثة يهودي ولم يعرف القاتل . وفي هذه الاثناء قد جاء يهودي مجروح فسقط على الارض ومات حالا ، قبل ان يخبر من الذي قتله ؟ وقد لحق علم الشرطة آنذاك بوجود عدة قتلى في محلة « ابي سيفين » فذهبت وجمعت القتلى ، وكان عددهم ثمانية ، وتبين ان الفاعلين هم بعض افراد الجنود ، وشاركهم بعض الاهلين وعلى اثر هذا حصل تجمهر في شارع الامير غازي ، وارادت الشرطة ان تفرق الجمهور فلم تستطع ، فاستدعت سيارة مسلحة ، واخذت السيارة تطلق نيرانها في الهواء ، فتفرق الجمهور في بادىء الامر ، معتقدا بأن النار تطلق عليه ، ولما علم بأن النار تطلق في الهواء بادر الى دور اليهود فهجم عليها ، وصار يجرح ويقتل وينهب . وكانت الشرطة تحضر الى محلات الحوادث فتقابلها الجماهير بالتصفيق وتهتف بحياتها ، باعتبارها تساعدها على النهب والسلب ، وكان ذلك لعدم اطلاق النار على الجماهير بصورة مباشرة . وبقيت تلك الليلة بكاملها يجري فيها القتل والنهب على مرأى من الشرطة ، ويضاف الى ذلك ان قسما من افراد الشرطة والمفوضين قد اشتركوا في النهب والسلب والقتل ، وان متصرف بغداد كان يتجول في شارع الامين ومعه مدير شرطة بغداد ، فصادف بعض افراد الجنود ومعهم رشاش ، وكانوا يطلقون النار على دور اليهود . وادعى انه امر الشرطة باطلاق النار فاطلقت الشرطة نيرانها ، ولكنها اطلقتها في الهواء ، مع ان بعض الجنود اطلقوا نيرانهم على المتصرف ومدير الشرطة بصورة مباشرة فلاذا خلف جدار هناك ولولا ذلك لاصابهما وابل الرصاص .

وفي اليوم الثاني يوم ١٩٤١/٦/٢م في الساعة السادسة زوالية صباحا ، ابتدا بعض الجنود بالسلب وكسر الابواب ، وقد شوهدت سيارة للجيش في شارع الامين تنقل اثاثا بيتية من بعض دور اليهود ، فتعرض لها السيد علي خالد الحجازي ، فاجيب بأن هنا مقرا للطيران قد انتقل وهم ينقلون اثاثه مع ان الاثاث كانت بيتية ، فتعرض لسيارة اخرى اهلية وعجلة كانتا تحملان امتعة من نفس الدار ، فأحاط به جمهور من الناس ، وطلبوا اليه الكف عنهم . وقد شاهد افراد الشرطة تطلق النيران في الهواء وكلما سأل احداً منهم عن سبب ذلك ، يجيبه بأن المتصرف ومدير الشرطة امر بعدم اطلاق النار على الاهلين ، فتركهم وجاء الى مقر الشرطة العام . وفي نفس الوقت جاءت سيارة لوري عائدة للجيش لمحلة السنك ، وكانت بدون رقم ، وفيها ضابط برتبة ملازم اول ، ومعه اربعة جنود مسلحين وحاملين بأيديهم الهيمات (آلات حديدية ضخمة تستعمل للقطع والكسر) ووقفت عند مقر مدرسة الصنائع، واجتمع عليها تلامذة المدرسة المذكورة وكتائب الشباب ، ثم هجموا على دور الحي العائد لليهود ، وكسروا ابواب تسعة دور ، ونهبوا ما فيها من متاع واثاث ، وقد فر اهلوها منها وتركوها تنهب ، ونجوا بانفسهم . وحتى ان الشرطة لما تحرت مقر مدرسة الصنائع في ذلك اليوم ، وجدت فيه اموالا منهوبة تعود الى بنت ابراهيم حييم نائب بغداد التي تقطن في ذلك الحي (السنك) . وكان بعض افراد الشرطة يلج

بيوت اليهود ، ويطلب منهم اجرا عن المحافظة عليهم ، فيدفعون ما كان موجودا لديهم من المبالغ للشرطة ولم تكتف بذلك ، بل كان بعض افرادها يساعدون الاهلين على السلب والنهب ، ويشاركونهم في ذلك ايضا ، وشاركهم في هذا الاعتداء بعض تلامذة المدرسة الثانوية العسكرية .

اما السيد علي خالد الحجازي بعد ان شاهد بعض الجنود يملئون السيارات بالمنهوبات ـ كما اسلفنا ـ ولم يستطع منعهم ؛ ذهب الى مقر الشرطة العام وكان قد ملغ به التاثر اشده ، وبيّن الى مدير الشرطة العام ، وامين العاصمة ، ومتصرف بغداد ، بان الجنود اخذوا بالنهب والسلب والقتل والجرح ، وكان اذ ذاك العقيد حميد رافت وكيل آمر الفرقة الاولى حاضرا ، فانكر ذلك على السيد علي بشدة وادعى بأنه لا يوجد في بغداد ولا جندي واحد . وقال ان افراد الشرطة هم الذين يعتدون ، فطلب اليه السيد علي المومى اليه ان يرافقه الى محل الحادث في شارع الامين ، فرافقه هو ومتصرف بغداد ، ولما وصلوا الى شارع الامين وجدوا السيارات قد ذهبت بما فيها من الامتعة ، ووجدوا بعض افراد الجيش خارجين من دور اليهود وفي جيوبهم وعلى ظهورهم الاموال المنهوبة ، فترك حميد رافت سيارته ، وامر الجنود برمي ما يحملونه من المنهوبات وضرب احدهم ، ولما راى متصرف بغداد تفاقم الحال ، طلب من حميد رافت ان ينجده بجنود لتهدئة الحالة ، فذهب كلاهما الى مقر الفرقة ، وتركا السيد علي مكانه . وكانت الجماهير قد فرغت من نهب الدور ، وتدفقت الى الشارع ، واخذت بكسر الحوانيت ونهب ما فيها ، فعاد السيد علي الى مقر الشرطة العام ، وطلب من مدير الشرطة العام اعطاء الامر باطلاق النار على الجماهير بصورة مباشرة ، والا عمت الفوضى جميع البلد ، واعلمه بان قد نفد عتاد الشرطة ابان اطلاقها النار في الهواء . وكان معاون مدير الداخلية العام السيد مصطفى القره‌داغي اذ ذاك حاضرا فكلف مدير الشرطة العام باطلاق النار بصورة مباشرة ، فأجابه بان ليس لديه امر باطلاق النار على الاهلين بصورة مباشرة فاجابه السيد مصطفى القره‌داغي بان ذلك لا يحتاج لاصدار الامر . فقال له مدير الشرطة العام ان حميد رافت يمنع من اطلاق النار . فكلف المتصرف باعطاء الامر باطلاق النار على الناهبين فرفض المتصرف ذلك ، واجابه بانه لا يعطي امرا بقتل احد .

وعندئذ طلب امين العاصمة من سمو الوصي المعظم تلفونيا اعطاء الامر باطلاق النار على المعتدين ، فأمر سموه بذلك ، وان امين العاصمة اعطى امرا تحريريا معطوفا على امر سمو الوصي المعظم الى السيد علي خالد الحجازي باطلاق النار على المعتدين فاخذ السيد علي خالد سيارتين مسلحتين برشاشتين ، وذهب فأطلق النار على المعتدين فولوا هاربين ، تاركين وراءهم الاموال المنهوبة في الشارع ، وقد حضر متصرف بغداد الى مركز الشرطة ، فورد آنذاك امر سمو الوصي المعظم التحريري باطلاق النار ، فتسلمه واخذ سيارتين مسلحتين وذهب لنفس الغرض وفي خلال ساعة او زهاء الساعة اخليت الشوارع من كل احد ، ودخل لواء الخيالة ، وفوج من المشاة لتهدئة الحالة ، وصاروا يجمعون المنهوبات وان قسما منهم تصرف بقسم منها ، وقد قبضوا على اشخاص عديدين كانوا يحملون الاموال المنهوبة ، واقتادوهم

الى مراكز الشرطة، ومعهم ما نهبوه ، وفي اليوم الثالث والرابع بقي الجيش مسيطرا، ومع ذلك فقد وقع النهب من بعض افراد الجيش والضباط .

اما حوادث السلب والنهب في الكرخ في يوم ١٩٤١/٦/٢م ، فقد وقعت في بادىء بدء من قبل بعض افراد الجيش ايضا ، وقد شاركهم بتحريض منهم بعض الهمج من الاهلين ، فنهبوا اربعة دور وثلاثة عشر دكانا .

اما في الاعظمية فقد هجم بعض الجنود على بعض البيوت وكسروا ابوابها ، ونهبوا ما فيها ، بعد ان تسرب اليهم خبر النهب والسلب في بغداد ، وشاركهم بعض الرعاع من الاهلين ، وخفت الشرطة اليهم ، فبددتهم بعد ان نهبوا عشرة دور او اكثر ، ولم يحدث هناك قتل او جرح .

اما في الكرادة الشرقية ففي يوم ١٩٤١/٦/١م لم يحدث شيء ما . الا انه في يوم ١٩٤١/٦/٢م في الساعة التاسعة والنصف زوالية صباحا باشر بعض افراد الجيش بالقتل ، والنهب ، والسلب ، والجرح ، فقتلوا ستة اشخاص من اليهود ، وقتلوا واحدا من الاسلام عند قيامه بحراسة دار احد اليهود ، وجرحوا ستة اشخاص من اليهود ، وقد قتل اثنان من المعتدين ، وقد عرف من القتلة اربعة اشخاص وهم : حسن بن مجيد رقم ١٦٧ من الفوج الثالث من اللواء الثالث ــ سرية الاسناد ، ورئيس عرفاء عبد محمد الظاحي الذي هو من نفس وحدة الجندي المذكور، وحارس في القطار يدعى مصطاف ، وجندي آخر من الطيران بقي مجهول الهوية . وقد قبض على رئيس العرفاء وارسل الى وحدته وهو الآن في معسكر جلولاء . اما نهب الدور فكان قد وقع من قبل بعض الضباط والجنود حيث قد احضروا سيارات للحمل (لوري) فنقلوا فيها ما نهبوه من امتعة واثاث ، وقد اشترك معهم بعض الاهلين بتحريض وتشجيع منهم ، فنهبت احدى وستون دارا ، وثلاثة حوانيت ، واستعيد القسم الاعظم من المنهوبات التي وجدت لدى الاهلين ، واما التي لدى الضباط والجنود فلم يسترجع منها شيء ما اذ لم يعرفوا بعد ، وقد قبض على كثير من الاهلين الذين اشتركوا في النهب ، وسيقوا الى المجلس العرفي العسكري ، وحكم عليهم بأحكام مختلفة ، ولم يحدث شيء ما في منطقتي العلوية والبتاوين .

اما جميع القتلى فبالنظر لما جاء بافادة حاكم التحقيق انهم مائة وعشرة ، بضمنهم ثمان وعشرون امراة ، وهم من اسلام ويهود ، ولم تعرف هويات قسم كبير منهم . واما الجرحى فكانوا مائتين واربعة ، وهم كذلك من الاسلام واليهود . اما رئيس الطائفة فيدعي بأن القتلى والجرحى اكثر من ذلك . اما مقدار الدور المنهوبة فلم يجر احصاؤها من قبل الشرطة ، وان هذه اللجنة طلبت من مراكز الشرطة بيان عدد الدور والحوانيت المنهوبة فلم تردها الاجوبة ، وفهمت بأن الشرطة لم تقم باحصائها . اما رئيس الطائفة فيدعي بأن الحوانيت والمخازن المنهوبة عددها خمسمائة وستة وثمانون محلا ، وان ثمن ما نهب منها يبلغ (٢٧١،٤٠٢) دينارا . ويدعي ان الدور المنهوبة عددها (٩١١) وتقطن هذه الدور (٣٣٩٥) عائلة ، ومجموع افراد هذه العوائل (١٢،٢١١) نسمة ، وان الضرر الذي لحقهم يبلغ (٣٨٢،٨٧٨)

ديناراً . اما هذه اللجنة فتشك في صحة هذا الاحصاء لانه لم يكن مبنيا على حقيقة، اما الاعتداء على عفاف العائلات فلم تقع شكوى عنه ، ويدعي رئيس الطائفة بأن قد وقع على ثلاث او اربع .

المسؤولون عن الاضطرابات

يظهر مما تقدم ان البدء في الاضطرابات كان قد وقع من قبل بعض الجنود مباشرة ، واشترك معهم الاهلون . وكان في الامكان توقيف هذه الحركة لو كانت دائرة الانضباط العسكري قبضت عليهم في اليوم الاول في الكرخ ، واوقفتهم ، وبثت رجالها (الانضباط) للحيلولة دون وقوع الحوادث ، لتمكنت بذلك من دفع وقوعها في اليوم الثاني في الرصافة غير ان اهمالها ، وتقاعسها ، وتغاضيها ، واشتراك بعض رجال الانضباط في الحركة ، قد شجع الباقي على تسرب الحوادث الى الرصافة . كما وان الشرطة لو كانت حازمة وقائمة بوجائبها لمحافظة الامن ، ودرء الخطر ، والقبض على المعتدين من الجنود والاهلين الذين قاموا بأول حركة في الكرخ – (اذ ان القبض على الجنود في حالة الجرائم المشهودة من وجائب الشرطة) – لكانت قمعت الحركة من فورها ، ومنعت تسربها الى الرصافة . الا انه مما يؤسف له ان الشرطة كانت قامت بوظيفة المتفرج . وحتى عندما اجتمع جمهور غفير في باب مستشفى الكرخ للقضاء على اليهود كان قد استدعي المعاون محمد علي لتفريقهم ، ولما طلب من المتجمهرين ان يتفرقوا ، صاروا يهزأون به ويضحكون منه ، فطلب من افراد الشرطة ضربهم بالعصي ، فامتنع افراد الشرطة من ضربهم فاغضبه ذلك ، وصار يضرب افراد الشرطة كي تضربهم ، ولم تضربهم الشرطة الا بعد هذه المهزلة . وبعد ذلك اخرجوا المرضات والمضمدين اليهود وذهبوا بهم الى منازلهم خشية وقوع اعتداء عليهم في المستشفى ، وقد تبين من افادة مدير المستشفى بأن المحرضين على ذلك هم : مفيد بن ياسين ، والقهواتي شاكر ، والجندي حسين ، وقد طلبت اللجنة اجراء التعقبات القانونية ضدهم . وهذه المهازل قد ادت الى تسرب الحادث الى جانب الرصافة بصورة اوسع وافظع .

وكذلك لو ان الشرطة في الرصافة اتخذت الحيطة والتدابير المقتضية لتامين سلامة الاهلين واموالهم ، بعد وقوع حادثة الكرخ ، واصدرت الاوامر باطلاق النار على المتجمهرين مباشرة (وهذا من واجبها القانوني) لكانت الحالة هدات ، وقمعت الحركة اول نشوبها . الا ان امتناع الشرطة عن اطلاقها النار على المعتدين ادى الى هذه الحادثة . وقد ثبت فعلا انها لم تقمع الا بعد اطلاق النار بصورة مباشرة ، وان كثيرا من كبار موظفي الدولة قد اشاروا على مدير الشرطة العام السيد حسام الدين جمعة ، وعلى معاونه السيد عبد الله عوني ، وعلى متصرف بغداد السيد خالد الزهاوي ، بلزوم اطلاق النار بصورة مباشرة على الفاعلين ، فكان الجواب بأن ليس لديهم امر بذلك ، وقد نسوا او تناسوا أن مثل هذه الحوادث من حق كل فرد من افراد الشرطة اطلاق النار على الفاعلين . وكان يدعي السيد حسام الدين جمعة بأن

الجيش يمنع من اطلاق النار بصورة مباشرة ، ولكن اللجنة هذه لم تتوصل الى درجة صحة هذا القول ، لان المومى اليه كان قد سافر باجازة الى الاستانة ، ولم تستطع سماع اقواله عن هذه الجهة وعن الحوادث .

وعليه تجد اللجنة ان المسؤولية في الدرجة الاولى تقع على مدير الشرطة العام السيد حسام الدين جمعة ، ومتصرف بغداد السيد خالد الزهاوي ، ومدراء الشرطة: السيد ابراهيم الشاوي في الكرخ ، والسيد عبدالله عوني في منطقة السراي ، والسيد درويش لطفي في منطقتي العبخانة والكرادة ، ومدير شرطة بغداد السيد عبد الرزاق فتاح . وفي الدرجة الثانية على آمر الانضباط العسكري المقدم مظفر ابراهيم، والذين تحت أمره من الضباط والجنود ، وكذلك آمر الفرقة الاولى عبد الحميد رافت الذي كان بامكانه منع الجنود من الخروج من ثكناتهم بعد أن وقعت حادثة الكرخ .

أما لجنة الامن الداخلي وان كانت قد التفت لمحافظة الامن ، فانها كانت قد نظمت خطة للمحافظة على الامن ، وقد صادقت عليها رئاسة اركان الجيش بحينها ، وبلغت الى مدير الشرطة العام ، ومتصرف لواء بغداد ، والزعيم الركن حميد نصرت، وآمر الانضباط العسكري ، ومدير شرطة القوة السيارة ، ومدير شرطة المدرسة ، ومدير شرطة المعقل ، ومدير شرطة الكمارك والمكوس ، ومدير شرطة السكك الحديدية، ومدير شرطة التحقيقات الجنائية والاقامة ، الا انه ويا للاسف لم يطبق منها ولا بند واحد ، ولو طبقت بحذافيرها لما حصلت هذه الحادثة الخطيرة ، مع العلم بان لجنتنا لا تستطيع تبرئة اعضاء لجنة الامن الداخلي من المسؤولية عن تهدئة الحالة ، نظرا لقبولها تحمل مسؤولية الامن مبدئيا . لا سيما وانها قد ارتكبت غلطة كبيرة لا يستبعد ان يكون لها نصيب كبير في هذه الاضطرابات ، وذلك باخراجها يونس السبعاوي ، وصديق شنشل من العراق ، واعطاء الاول مائة دينار (باعتبارها راتبه الشهري) وبذلك قد شجعت جماعة يونس السبعاوي ، وكتائب الشباب ، والحرس الحديدي والقوة السبعاوية الوطنية ، وغيرهم من المجرمين الاشرار ، الذين كانوا ملتفين من حوله ، والذين اشتركوا جميعهم في هذه الحوادث المؤسفة . وان هذا التساهل معه مما شجعهم على القيام بهذه الحركة ، وربما هم الذين دفعوا بعض أفراد الجيش الى البدء بها ، وان كان ذلك مما لم تطلع عليه اللجنة اثناء التحقيق الا ان خطورة هذا الرجل ، والجماعة الذين كانوا ملتفين من حوله ، لا تستبعد اللجنة عليهم هذا الامر ولو كانت لجنة الامن الداخلي قبضت عليه واوقفته ، لردعت بذلك جماعته وحالت دون وقوع هذه الكارثة . وحتى ان رئيس لجنتنا عندما كان في بعقوبة علم من متصرف اللواء (متصرف بغداد الحالي) بتسفير المرقوم الى خارج العراق ، وانه اراد القبض عليه فمنعه من ذلك مدير الشرطة العام ، وطلب اليه السماح له بالسفر قائلا : ان رفقاءه قد خرجوا فليخرج هو ايضا . ولم تفهم اللجنة مما كان قصد مدير الشرطة العام ، ولجنة الامن الداخلي ، وغايتها من ذلك ، واذا كانت لها غاية معينة فلم تفهم اللجنة سبب اعطائه مائة دينار من اموال الامة ، ومع علمها بانه لا يستحق منها ولا فلس واحد ، وانه كان قد قبض من خزينة الدولة (١٥٩٥٠) دينارا وان الوزارة التي كان يشغلها لم تكن دستورية ولا قانونية ، وكان بحكم الغاصب ، ويجب معاقبته

لا مكافأته . لتترك هذه اللجنة تقدير مسؤولية لجنة الامن الداخلي من هذه النقطة الى مجلس الوزراء الموقر وتوصي هذه اللجنة بسحب يد كل من مدير الشرطة العام السيد حسام الدين جمعة ، ومتصرف بغداد خالد الزهاوي ، ومدراء الشرطة : ابراهيم الشاوي ، وعبدالله عوني ، ودرويش لطفي ، وعبد الرزاق فتاح ، والعقيد حميد رافت ، وآمر الانضباط مظفر ابراهيم ، ومعاونه وكافة الضباط وافراد الانضباط والمسؤولين ، والذين كانوا في وظائفهم وتحت امرته وقت الحوادث،وسوقهم الى المجلس العرفي العسكري .

اما معاونو الشرطة ، ومامورو المراكز ، والمفوضون ، وافراد الشرطة ، فالذين قاموا بالنهب والسلب والقتل منهم فقد أوقف قسم منهم ، واجريت التعقيبات بحقهم ، والذين لم يظهر بحقهم شيء من هذا القبيل فان اللجنة لا يسعها توجيه مسؤولية على احد منهم حيث قد ثبت بان مدراءهم هم الذين اوعزوا اليهم بعدم اطلاق النار على المتجمهرين بصورة مباشرة ، ولكنما الغاية اظهار المجرمين منهم . تقترح اللجنة تبديل جميع المعاونين ، والمفوضين ، والافراد ، الذين كانوا موجودين في بغداد في اليومين الاول والثاني من شهر حزيران سنة ١٩٤١م اذ لا بد من وجود من اشترك في هذه الحوادث من هؤلاء ، وبقي امره مكتوما ، وان كثيرا من المعتدى عليهم يحجمون عن الاخبار خشية نفوذهم ، ولانهم لا يقومون بالتحقيقات بصورة جدية لئلا تظهر جرائمهم ، او لئلا يوشي بهم من يقبض عليهم من شركائهم بالجرائم عند التحقيق معهم ، وان تبديلهم ادعى لسلامة التحقيق ولذلك ترى هذه اللجنة لزوم تبديلهم بغيرهم بصورة سريعة .

اسباب الاضطرابات :

قد تبين للجنة من التحقيقات التي قامت بها ، ان الاسباب الاساسية التي احدثت هذه الاضطرابات هي الدعاية النازية حسب التفاصيل الآتية :

١ ـ المفوضية الالمانية : ان المفوضية الالمانية كانت تبث الدعاية الالمانية منذ مدة طويلة ، وكانت تنشرها بين ضباط الجيش في شتى الطرق والوسائل ، وقد استخدمت موظفات المانيات جميلات رشيقات قمن بهذه الدعاية بين الضباط والشباب فاستملن قلوبهم ، ووجهن مشاعرهم الى الجهات التي استهدفنها ، وحتى ان الحركة التي كان قد قام بها بكر صدقي كانت بنتيجة تلك الدعايات النازية ، وبتأثيراتها الكبيرة . وقد ظهرت بعد أن نجحت حركة بكر صدقي ، وصار يتصل بالجهات الالمانية لجلب الاسلحة ، وان المفوض الالماني « الهرغروبة » كان قد جلب الى بكر صدقي امراة المانية ، وكان غرضه منها بث الدعاية النازية بين الجيش وضباطه بصورة اوسع . الا ان الدعاية الشيوعية قد تفشت آنذاك ، وتغلغلت بين الجنود والضباط ، فخافها بكر صدقي ، وشكل مجلسا عسكريا للقضاء عليها ، وقد حكم المجلس على كل من اشتغل بها بعقوبات الحبس لمدة طويلة ، وبقي هؤلاء سجناء الى ان اصدر رشيد عالي العفو عنهم في شهر مايس سنة ١٩٤١م وان الحكومات المتعاقبة كانت تحارب الشيوعية واهملت امر النازية ، وبقي « الهر غروبة » يشتغل بحرية تامة ، ويبذل المال بسخاء

الى جواسيسه ودعاته حتى استفحل امر النازية ، وتفشى في مختلف الطبقات . وعندما اعلنت المانية الحرب على انكلترا ، فان الحكومة العراقية قطعت علاقاتها مع المانيا ، ولكنها لم تقطعها مع حليفتها ايطاليا ، وبقيت هذه (ايطاليا) تقوم بأعمال المفوضية الالمانية . وكان «بنك دي روما» يقوم بدفع المبالغ المقتضية الى من خصصت لهم ، ولهذا لم تقف الدعاية النازية عند حدها ، وبقيت تنفث سمومها بين طبقات الجيش والاهلين بصورة اوسع . ولما وجدت الحكومات الاخيرة خطرها ، ارادت ان تقطع علاقاتها مع ايطاليا ، فقامت دون ذلك صعوبات كبيرة ، لأن قسما من رجال الحكومة كان قد اعتنق المذهب النازي لعقيدة او لغاية مادية ، لا سيما قواد الجيش ، فكانوا يقفون ضد كل حركة تقوم بها الحكومة ضد النازية .

٢ ــ مفتي القدس السيد امين الحسيني وحاشيته التي دخلت العراق معه . فان هذا الرجل كان قد استقبله العراق بحماس شديد فاستغل الوضع ، وبعد ان رسخت اقدامه اخذ يبث الدعاية النازية بدهاء عظيم عن طريق التظلم الى فلسطين ، وباسم العروبة والدين ، وقد اثر في رجال الحكم ، وفي قواد الجيش تأثيرا كبيرا الى درجة كانت تصدر الاوامر من داره . وكذلك حاشيته قد قامت بدعايات واسعة النطاق بين كافة الطبقات ضد اليهود والانكليز ، وان الاعانات التي كانت تجمع لمنكوبي فلسطين كان هو يصرفها لدعايته ، وحتى يقال انه كانت لديه شفرة للمخابرات بينه وبين المانية ، ولكن للاسف كانت الحكومات المتعاقبة في غفلة عنه ، حتى آلت الحالة في البلاد الى الدرجة المعلومة ، وهرب مع الذين ضللهم من رجال البلاد بدعاياته .

٣ ــ المعلمون الفلسطينيون والسوريون . فان هؤلاء كان تأثيرهم في تلامذة المدارس اقوى من تأثير زعيمهم المفتي ، حيث سمموا افكارهم ، وجعلوا منهم مطية لدعاياتهم . وكانوا كلما شعروا بحركة من الحكومة ضد النازية ، حركوا هؤلاء وهيجوهم ، فيقومون بالمظاهرات ، وبنشر الاعلانات المضرة . وقد احسنت الحكومة الحاضرة صنعا في فصلهم واخراجهم خارج البلاد .

٤ ــ محطة الاذاعة الالمانية باللغة العربية : فان هذه المحطة قد ساعدت الدعاية النازية في العراق الى حد كبير ، لا سيما وفي الايام الاخيرة ، بعد ان اباحت حكومة رشيد عالي السماع لها . فكانت تبث الدعايات الكاذبة عن فلسطين ، وتسب رجال العراق المخلصين على مرأى ومسمع من الجمهور ، وتلصق بهم التهم . فسممت افكار الراي العام ، وهيأت جوا ملائما الى رشيد عالي واعوانه في تنفيذ خططه الجهنمية . ولا زالت بعض الافكار المسمومة تستمع اليها بصورة سرية ، رغم منع الحكومة لاستماعها .

٥ ــ الاذاعة العراقية : خلال الشهرين المنصرمين : نيسان ومايس سنة ١٩٤١م التي كانت تقوم بها حكومة رشيد عالي ، وتذيع فيها عن المساوىء الكاذبة في فلسطين . وفيها تحريض عظيم وصريح ضد اليهود ، ودعاية قوية للنازية ، فكهربت بها السواد وضعيفي العقول في بغداد ، وبثت الكراهية والبغضاء لرجالات العراق المخلصين .

٦ ـ الفتوة وكتائب الشباب : الذين تلقوا النازية من الفلسطينيين والسوريين، عندما ولوا امر محافظة بغداد ، فكان اول عمل قاموا به هو الحركة العدوانية ضد اليهود ، فكانوا يقبضون على اليهود بشتى الوشايات الكاذبة الملفقة ، ويسوقونهم الى مراكز الشرطة ، وكانوا يقتلون بعضهم قبل ان يوصلوهم الى المراكز . ولما لم تجر التعقيبات بحق العابثين من هؤلاء ، آلت بهم الحالة الى التمادي في غيهم ، لا سيما وانهم ينتسبون الى يونس السبعاوي . فكان يوصلهم بالمال ، ويغذي ارواحهم بالافكار السيئة ضد اليهود ، والذي تظاهر الى اللجنة بأن هذا الرجل كانت له نية الفتك باليهود من السابق . اذ انه كان قد استدعى رئيس الطائفة ، وكلفه بأن يخبر افراد الطائفة بأن لا يخرج احد منهم من داره في ايام الجمعة والسبت والاحد المصادفة ٣٠ و ٣١ من شهر مايس سنة ١٩٤١م و١ حزيران ، وان لا يتخابر احد منهم مع الثاني تلفونيا . وقد ظهر لنا من الحوادث التي وقعت ان قد كان قصده من ذلك أن يأمر جنده وحراسه في مداهمة اليهود في دورهم ، والقضاء عليهم . ومما يؤيد ذلك انه كان قد اعد خطابا ناريا لاحداث ثورة في داخل بغداد لا تبقي ولا تذر ، الا ان الظروف قد حالت بينه وبين ما أزمع عليه ، حيث قد قبضت عليه « لجنة الامن الداخلي » ولم تسمح له بالقائه خطابه ، وان هذا الخطاب محفوظ لدى امين العاصمة السيد ارشد العمري ، وحسب ما اخبرنا انه محرر بخط يده . وان اللجنة تكرر اسفها على افلات هذا الرجل من يد العدالة على يد الرجال المسؤولين في هذا البلد .

فهذه هي اهم العوامل التي سببت هذه الاضطرابات ، وان الذي ابتدا فيها كما سبق وبسطناه هم بعض الجنود ، وبعض ضباط الجيش ، فهم الذين بداوا بالقتل والنهب والسلب وقد شاركهم بعض الشرطة من افراد وضباط ، وشجعوا بذلك العامة على تلك الافعال الشائنة ، وقد ثبت بأن الغاية لم تكن النهب والسلب فحسب ، وانما كانت بدافع الانتقام حيث قد ظهر من هذه الحوادث بأن السالبين لم يستطيعوا حمل بعض المسلوبات لضخامتها فحطموها بمواضعها ، كي لا يستفاد منها، وقد حطموا زجاج الابواب والنوافذ ، وقطعوا التجهيزات الكهربائية ، وكانوا يفتحون حنفيات الماء ويتركونها تجري كي تغرق الدور . هذا مما يدل على روح الانتقام. ومما يبرهن على هذا الشعور اكثر من ذلك هو الفتك الذي شمل حتى النساء والاطفال .

لما كانت الاموال المنهوبة قد بقي منها ما لا يستهان به لم يسترجع ، وحيث تجد اللجنة ان هذه الاموال قد دخلت الى بيوت كثيرة في بغداد وضواحيها ، فلذلك ترتأي لزوم التحري في جميع الدور بصورة عامة ومراقبتها مراقبة شديدة اثناء التحريات كيلا يتسرب المال المنهوب خلسة من دار لم تفتش الى دار فتشت ، وتذهب بذلك الاتعاب سدى .

ان حوادث التهديد لحد الآن لم تنقطع من قبل بعض الضباط وبعض افراد الجيش ، وقد وقعت كثيرا من هذه الحوادث في الآونة الاخيرة ، اذ كان بعض الضباط والافراد يتجولون في ازقة اليهود ، يتهددون ويتوعدون كل من يدلي بأخبار ضد افراد الجيش والاهلين ، وان قسما من الافراد ، ونواب العرفاء ، اخذوا يخوّفون اليهود بالتهديد ، ويحصلون على الدراهم منهم ، ولذلك فان اليهود محجمون عن الاخبار

لاي سلطة كانت حول حوادث القتل والسلب والنهب ، ما لم تتخذ الحكومةالاجراءات الكافية لمعاقبة الفاعلين وايقاف تيار تهديداتهم . وترتئي اللجنة (اذا كان في الامكان) ارسال الجنود والضباط الى المعسكرات الخارجية في الوقت الحاضر ليطمئن اليهود، ويامنوا من تهديداتهم ، ويقدمون على الاخبار .

تجد اللجنة ان الدعايات السيئة ما زالت دائبة دابها الاول (ولو بصورة اصغر) ويقتضي ان يقضى عليها بحزم وعزم ، وكذلك تجد اللجنة من الضروري جمع الاسلحة النارية والجارحة في بغداد ، اذ آن خطرها يؤثر تأثيرا كليا على الامن . واذا وافقت الحكومة على اجراء تحريات عامة في الدور والمنازل فبوسعها جمع الاسلحة اثناء التحريات فيتم ذلك بطريقة سهلة .

هذا جل ما توصلت اليه اللجنة من التحقيقات ، وما توصي باجرائه من التدابير . صدر في اليوم الرابع عشر من شهر جمادى الثاني سنة ١٣٦٠ هجرية والموافق لليوم الثامن شهر تموز سنة ١٩٤١ م .

العضو سعدي صالح ، العضو عبدالله القصاب ، العضو محمد توفيق النائب

الملحق الثاني

خطاب صاحب السمو الامير عبد الاله

الذي القاه بعد عودته الى العراق

اخواني وابنائي

لقد رايتم كثيرا من الاعمال وسمعتم اكثر من الاقوال ، في اثناء الحركة الهدامة التي قام بها رشيد عالي ، وضباط الجيش الخمسة ، الذين استطاع ان يخدعهم بأضاليله ، ويستخدمهم في مآربه ومطامعه ، ولا شك في انكم تواقون الى سماع وصف الحوادث التي سبقت تلك الحركة من مصدر ليس لصاحبه غرض في دعاية أو مأرب غير سعادتكم .

لذلك جئت في هذا المساء لابسط لكم بعض الحقائق عن الحوادث التي سبقت تلك الحركة ، تاركا لكم الحكم فيما ادعاه رشيد عالي واعوانه من كذب وبهتان .

ولكي يتيسر لي ان الم بالموضوع الالمام التام ، لا بد لي من استعراض الحوادث التي تقدمت الحركة الاخيرة ، وهذه الحوادث تبدأ من شهر ايلول سنة ١٩٤٠م حينما كان رشيد عالي رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية ، فنشأ بين قصرنا الملكي وبينه خلاف في الراي يتناول سياسة الدولة : الداخلية منها والخارجية .

ان الخلاف حول السياسة الداخلية كان منحصرا بسوء تصرفه في مختلف شؤون الدولة مما ادى الى كثير من الحوادث المؤلمة التي اريقت بسببها الدماء بلا مسوغ .

واما الخلاف حول السياسة الخارجية فقد نشأ عن اقدام رشيد عالي على ايفاد احد الوزراء الى خارج العراق لمفاوضة بعض الدول الاجنبية ، بدون ان يكون لي أو لمجلس الوزراء علم بذلك ، وعن اتصالاته الوثيقة ببعض مفوضي دول المحور مباشرة ، وبدون علم وزير الخارجية ، مما كان موضع الشك والريبة ، وباعثا لي على شدة الحذر واليقظة .

وقد ادت هذه التصرفات واضرابها الى حصول الانشقاق بين صفوف الوزارة نفسها وهذا – كما لا يخفى – امر غير طبيعي ، وغير محمود العواقب في وزارة تتولى ادارة شؤون البلاد في مرحلة من ادق واخطر المراحل التي يجتازها العالم .

ولما شعرت بأن الامور تسير من سيء الى أسوأ ، اضطررت في مستهل عام ١٩٤١م الى جمع مجلس الوزراء ومفاتحته بهذه الامور الخطيرة ، وطرحت على بساط البحث قضية انشقاق الوزارة والاختلاف الناشىء بين قصرنا الملكي وبين رئيسها ،

وتداولنا حول هاتين القضيتين طويلا ، وقد اوضحت للوزارة في اثناء هذه المداولة : انا لما اردنا تقوية وزارة نوري السعيد الاخيرة باشراك عناصر اخرى فيها ، استقالت تلك الوزارة على ان تؤلف بدلا منها وزارة تتمتع بثقة رجالات البلد والراي العام فقلت لهم : تألفت وزارتكم على هذا الاساس ، الا انني اشعر الآن كما يشعر الجميع ، بأن وزارتكم عدا كونها غير حائزة على ثقة رجالات البلد والراي العام ، فانها ينقصها التضامن الضروري بين اعضائها لذلك ارى انه لا بد من ايجاد علاج ناجع لمعالجة هذه المشكلة الخطيرة في هذه الظروف .

وبعد اخذ ورد طويلين ، قر الراي على ان يسعى الوزراء انفسهم لازالة ما بينهم من سوء التفاهم والرجوع الى الصواب ، وذلك تقوية لوزارتهم ، وتعزيزا لمنزلتها لدى الراي العام ، وتركت للوزارة الوقت الكافي لهذا الغرض .

ولكنا وجدنا بعد مدة ان كافة الجهود التي بذلت في هذا السبيل ، ومن ضمنها الجهود التي بذلتها انا بالتعاون مع بعض المخلصين من الرجال ، لم تؤمن الانسجام والتضامن المنشودين .

وبهذه المناسبة لا بد لي من اطلاعكم على الوثيقة التاريخية التي وقع عليها رؤساء الوزارات السابقة في تلك الآونة حول لزوم التضامن ، والسير على الخطة السياسية التي تتطلبها مصلحة الوطن في مثل تلك الظروف ، وهذا نص الوثيقة التي كانت جميع تصرفاته منافية لما جاء فيها :

« نظرا لرغبتنا الاكيدة في جمع الكلمة وتصافي القلوب . وازالة الضغائن في هذه الظروف العالمية الخطيرة . وما تتطلبه مصلحة البلاد من التفرّغ لمعالجة الامور ، وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية ، فقد اتفقت آراؤنا على ما يلي :

« ١ ـ تؤلف وزارة قومية مؤتلفة يختار رئيسها صاحب السمو الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .

« ٢ ـ رؤساء الوزارات السابقون ، ورجال الدولة الموقعون . يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها او خارجها ، ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها بسبب مقبول لدى سموه ، فانه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة اعلاه ، ويجتنب مناواتها .

« ٣ ـ توقع هذه الاتفاقية وترفع لصاحب السمو المعظم .

جميل المدفعي . توفيق السويدي . ناجي شوكت . ناجي السويدي . نوري السعيد . رشيد عالي الكيلاني . علي جودت » . اهـ .

ولما تأكدنا من صعوبة ايجاد التضامن ، اقترحت ان تفسح وزارة رشيد عالي المجال لتأليف وزارة متجانسة . فجاءني وفد من الوزارة مؤلف من رشيد عالي ، وناجي السويدي ، وطه الهاشمي ، واخبروني بأنهم يرغبون بالاشارة الى ان اقتراحي في صدد استقالة الوزارة غير دستوري ، فأجبتهم بأنني لست بالذي يريد ان يقيل الوزارة على صورة غير دستورية ولكني ارى ان بقاء مقدرات البلاد بأيدي وزارة غير

متجانسة يتسع شق الخلاف بين اعضائها يوما بعد يوم ، امر لا يتفق ومصلحة البلاد . ثم اوضحت لهم : اننا جميعا يجب ان نسعى لخدمة هذا الوطن وفق تقاليده القومية ، ونستهدف تأمين مصالحه والمحافظة على دستوره ، فاذا كانت الوزارة – خلافا لرايي – لا ترى من المصلحة ان تتنحى عن الحكم ، وليس لي حق دستوري في اقالتها ، فانني – بصفتي غير مسؤول دستوريا – اترك للوزراء تقرير موقفهم ، لافتا نظرهم الى ان تبعة الحوادث التي يحتمل ان تنشأ عن هذا الاصرار واقعة على عواتقهم .

وبعد مدة من الزمن جاءني طه الهاشمي واخبرني بأن شقة الخلاف بين اعضاء الوزارة تتسع يوما بعد يوم ، وهو يرى ان التضامن بينهم يكاد ان يكون متعسرا ، واقترح احد امرين لتسوية الخلاف وهما :

١ – خروج نوري السعيد وناجي شوكت من الوزارة ، لان وجودهما فيها يكاد ان يكون السبب في انشقاقها بالنظر الى سياستيهما .

٢ – استقالة الوزارة الكيلانية على ان يعهد الى ناجي السويدي بتأليف الوزارة الجديدة وكان طه الهاشمي يميل الى الحل الاول ؛ بينما كنت أفضل الثاني ولكنني لم انجح به بسبب ما تنت الاحظه من وقوع حركة غير مرضية من قبل الضباط بتحريك من رشيد عالي ، فاضطررنا الى قبول الحل الاول . وبالفعل فان نوري السعيد قدم استقالته من وزارة الخارجية بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٤١م الا ان ناجي شوكت لم يفعل ذلك .

ولما رأيت انه لم يتم الا جزء واحد فقط من الحل الذي جرى الاتفاق عليه، فقد احتفظت باستقالة نوري السعيد ، اذ علمت بأن عدم تقديم ناجي شوكت استقالته ، وفقا لما تم الاتفاق عليه ، كان لامر دبّر بينه وبين رشيد عالي ، وهو اخراج نوري السعيد ، فقط من الوزارة .

ولما راى رشيد عالي اصراري على عدم قبول استقالة نوري السعيد ما لم يقدم ناجي شوكت استقالته ، جاءني يوم ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١م ومعه طه الهاشمي ، واخبراني بأن ناجي شوكت قد قدم استقالته وطلبا الي قبول استقالة الاثنين معا .

وقد وجدت في جريان الامور على هذا النسق ، وفي جو مليء بالدس وسوء النية . ما يحملني على التريث في الامر وعدم التسرع في قبول الاستقالتين . وبناء على ذلك اتصلت بباقي الوزراء واطلعتهم على جلية الامر فشاطرني الوزراء شعوري ، واعربوا لي عن عدم ارتياحهم من هذه التصرفات والحلول .

ولما اجتمع مجلس الوزراء في اليوم التالي ، قرر الوزراء الاستقالة ، وطلبوا من رئيس الوزراء ان يبلغني قرارهم هذا ، ولكن رشيد عالي أصر – برغم ذلك – على عدم الاستقالة . فلما راى الوزراء ذلك ، بادروا الى تقديم استقالاتهم على الانفراد ، ووصلتني صور استقالات جميع الوزراء ، ما عدا رشيد ورؤوف البحراني .

ان المادة الرابعة والستين من الدستور العراقي تنص على ما يلي :

« لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ، ولا يقل عن الستة » .

لذلك كان من البديهي ان تصبح وزارة رشيد عالي غير دستورية ، بعد ان استقال منها كافة الوزراء ، ولم يبق فيها سوى هو نفسه ، والبحراني .

وكان مفروضا ان لا تغيب هذه النقطة عن فكر رشيد عالي ، ولكنه رغم ذلك اصر على البقاء في دست الحكم ، واراد ان يدعم وزارته الاستثنائية بصورة تخالف الدستور والآداب السياسية المألوفة ، اذا ان مجلسي الاعيان والنواب لم يؤيدا اعماله ، وانا لم اعد اثق به ، كما قد سبق واستقال زملاؤه الوزراء ، وانفضوا عنه .

ولما كنت معتقدا بان استمرار الحالة على تلك الصورة مضر بمصالح البلاد ومخالف للدستور ، فقد استدعيت رئيس اركان الجيش ومدير الشرطة العام ، واوضحت لهما الموقف ، وبينت لهما عدم مشروعية وزارة رشيد عالي ، واوصيتهما بعدم اطاعة الاوامر التي قد تصدر اليهما خلافا للقوانين المرعية والدستور .

وبعد ان تأكدت من ان كلا من رئيس اركان الجيش ومدير الشرطة العام سيقوم بواجبه القانوني في مثل هذه الظروف ، ويبذل كل منهما ما في وسعه للمحافظة على الهدوء والسكون الى ان يتم تأليف الوزارة الجديدة ، انصرفت الى الاتصال ببعض رجالات المملكة واعيانها للتداول في الموقف الراهن ، والتعاون على حل الازمة الناشئة من عدم استقالة رشيد عالي وبقائه في الوزارة بصورة مخالفة صراحة لاحكام الدستور .

وبينما كنا منهمكين في هذا الامر ، اخبرت بأن احد قادة الجيش ، وهو العقيد محمود سلمان ، الذي كان يشغل منصب آمر القوة الجوية الملكية يرغب في مقابلتي ، ولما اذنت له بالمقابلة ، اخبرني بأنه جاء مندوبا عن الجيش ، اي عن وكيل رئيس اركان الجيش والعقداء الاربعة الذين يعرفهم الراي العام ليخبرني بانهم يرغبون في بقاء السيد رشيد عالي في منصب رئاسة الوزراء مهما كلف الامر ، فنبهته فورا الى ان القوانين المرعية تحظر على الضباط التدخل في الشؤون السياسية ، ولفت نظره الى ان اختيار شخص رئيس الوزراء حق من حقوقي الدستورية ، والى انني بعد المداولة مع رئيسي مجلسي الاعيان والنواب وبعض رجالات البلد ، ساع لان اختار لمنصب رئاسة الوزراء الشخص الذي تتطلبه مصلحة البلاد .

فانصرف العقيد محمود سلمان ، ولكنني لم البث بعد ذلك ان علمت بأن الجيش في حالة الانذار ، ولما سألت رئيس اركان الجيش عن سبب الانذار انكر وجوده ، ولما كنت قد علمت بوجود الانذار من مصدر ثقة ، بعثت برئيس المرافقين لمقابلة رئيس اركان الجيش للاستفسار منه عن جلية الامر . ولكن رئيس المرافقين لم يتمكن من مقابلته لانه كان وضباطه الاربعة في اجتماع لدى رشيد عالي في وزارة الداخلية .

وقد جاءني العقيد محمود سلمان بعد ذلك وابلغني بان العقداء الاربعة مصرون على طلبهم ، وبناء على هذا فقد طلبتهم الى قصري لاقناعهم بأن الطلب خارج عن اختصاصهم ، ولما حضروا الى القصر ، قابلهم رئيس مجلس الاعيان السيد محمد

الصدر ، وحاول اقناعهم قبل مقابلتي لهم ، ولكنهم أكدوا تمسكهم بطلبهم ، وهددوا باحتلال بغداد بقوات الجيش وبوخامة العاقبة اذا لم ينفذ الطلب ، وفاهوا بكلمات اخرى لا محل لذكرها هنا . فلم اجد حينئذ بدا من مقابلتهم بنفسي لاسدي اليهم النصح لآخر مرة . وقد قمت بذلك فعلا فدخلت عليهم ، واوضحت لهم حقيقةالموقف من الوجهة الدستورية ومن وجهة المصلحة العامة ، وبينت لهم ان اختيار رئيس الوزراء من حقوق العرش ، وان تدخلهم في شؤون الدولة السياسية مخالف للقانون ومضر بمصلحة الوطن ، ونصحتهم بأن ينصرفوا الى الاهتمام بواجباتهم العسكرية ، وبأن لا يدعوا للنزق سبيلا الى التغلب عليهم ، وقد كان رئيس مجلس الاعيان السيد محمد الصدر موجودا في الغرفة التي قابلتهم فيها ، ولما غادرت الغرفة ظل معهم فأخبروه بانهم مصرون على طلبهم في بقاء رشيد عالي على راس وزارة ولو كانت غير دستورية وان ادى الى انسحابي من الوصاية على العرش .

وقد حاول ان يتوسط في الامر فذهب واياهم الى السيد رشيد عالي املا في الوصول الى حل للازمة ، والخروج من هذا المأزق الحرج ، ولكنه لم يلبث ان عاد ومعه العقيد محمود سلمان ، وقد اخبرني بأن القوم مجمعون على احداث ما لا تحمد عقباه ، اذا أصررت على التمسك برايي ، واشار علي بأن اتلافى ما قد يلحق بالبلاد من ضرر ، وذلك بمجاراتهم ريثما يتيسر الوقت الملائم لحل الازمة . ثم اخبرني بأن العقيد محمود سلمان قد اتى الي بارادة ملكية تقضي بتعيين علي محمود ويونس السبعاوي وزيرين لاقوم بالتوقيع عليها ، ففهمت فورا ان القصد من هذا التعيين ادخال بعض العناصر التي عرفت بتطرفها اكثر في ميولها الى النازية كما تقدم، وان القوم يرومون بتعيين مثل هذين الشخصين الى اكثار العناصر النازية .

ونظرا الى رغبتي في انقاذ الموقف واجتناب الخطر ، فقد وافقت على تسوية الازمة بقبول استقالة نوري السعيد وناجي شوكت ، على ان يسحب باقي الوزراء استقالاتهم ، واسندت منصبي الوزيرين المشار اليهما الى كل من ناجي السويدي وعمر نظمي بالوكالة ، وقد تظاهر القوم بقبول هذا الحل ، ولكنني فهمت في اليوم التالي ان رشيد عالي واعوانه الضباط قد عادوا واصروا على ادخال علي محمود ويونس السبعاوي في الوزارة فاضطررت ، بناء على ضغطهم الشديد ، الى التوقيع على الارادة الملكية بتعيينهما وزيرين .

ولما علم باقي الوزراء ، وعلى رأسهم ناجي السويدي ، بان يونس السبعاوي قد أصبح زميلا لهم في الوزارة ، وان تسوية الازمة قد تمت على هذه الصورة ، رفضوا البقاء في مناصبهم بالنظر الى عدم ارتياحهم الى وجود يونس السبعاوي بينهم واصروا على الاستقالة . وهكذا تم تعيين عناصر اخرى في مناصبهم ، حتى كمل دعم الوزارة على الصورة التي اطلع عليها الجميع .

وفي خلال المدة الكائنة بين ٢٦ كانون الثاني ١٩٤١م وبين ٣٠ منه (وهو يوم انعقاد مجلس النواب) شاعت بين الناس بعض اخبار الحوادث التي بسطتها في خطابي هذا .

ولما التأم المجلس ، وجه اعضاؤه الى رشيد عالي اسئلة عدة حول الاسباب التي ادت الى هذه الازمة ، واحرجوا موقفه احراجا شديدا ، ولما لم يجرا رشيد عالي على الاجابة على أسئلتهم ، خوفا من اماطة اللثام عن مساوئه ، غادر قاعة المجلس من غير أن ينبس ببنت شفة وعند وصوله ديوان مجلس الوزراء اعد لنا فورا ارادة ملكية بحل المجلس ، وحملها الينا بنفسه للتوقيع عليها . وكان على جانب كبير من الاضطراب والتأثر . فسكنت من روعه واخبرته بانني ارى تأجيل ذلك الى وقت آخر ، وقد فعلت ذلك نظرا الى اسباب عديدة اهمها ما يلي :

أولا ــ انني لم اجد سببا معقولا لحل المجلس بل كان الامر على خلاف ذلك .

ثانيا ــ ان ميزانية الدولة كانت قيد المذاكرة في المجلس ، وليس من المصلحة حل المجلس قبل انجاز الميزانية .

ثالثا ــ ان رشيد عالي كان يستبد بآرائه ، ويستعين بأعوانه من ضباط الجيش على قضاء الامور التي كنت اعارضه فيها ، وذلك برغم وجود المجلس ، فكيف به اذا حل المجلس ؟

ولكن رشيد عالي اصر على التوقيع على الارادة التي يحملها ، ففكرت في ان مجرد موافقتي على اقتراحه يجعل مركز الوصي على العرش خاضعا لاهوائه واهواء اعوانه ، ويفقدني السلطة التشريعية ، وهي التي من شانها ان تحول دون تصرفاتهم الاستبدادية لذلك طلبت من رشيد ان يتريث ولو يوما واحدا . ولكنه ابى ذلك ، وقال ان المجلس اهانه ، وانه لا يستطيع مقابلة المجلس مرة اخرى ، ولا سيما والمجلس سيستانف جلساته في اليوم التالي .

وكان الوقت حينئذ عصرا ، فطلبت من رشيد ان يمهلني الى المساء للتفكير في الامر فوافق على ذلك وانصرف على ان يعود الى مقابلتي في الليل .

ولما كنت مصمما على عدم التوقيع على ارادة حل المجلس ، فقد غادرت بغداد من فوري الى الديوانية تخلصا من ضغط رشيد واعوانه من الضباط الذين كانوا في كل مرة يضعون الجيش في الانذار ، ويجلبون الي الارادات الملكية ليلا لاجباري على التوقيع عليها .

اجل ! لقد غادرت بغداد لاكون حرا بالتصرف بحقوقي الدستورية ، بعيدا عن الضغط والتأثيرات الطائشة ، وبسفري هذا اصبح رشيد في موقف من احرج المواقف ، لانه وجد نفسه امام امر واقع . وقد كان عليه اما ان يلحق بي الى الديوانية للتوقيع على الارادة ، وهذا ما يحول دونه ضيق الوقت وعدم تيسر وسائل الضغط التي اعتاد ان يستعملها في بغداد ، واما ان يواجه المجلس في صباح اليوم التالي ويتلقى منه الضربات التي لا تستطيع اية وزارة ان تتحملها أو ان تجيب عليها بغير الاستقالة لانه كان من المؤكد ان يقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة .

وامام هذه العوامل القاهرة ، وازاء الموقف الحرج الذي وقع فيه ، راى رشيد

عالي نفسه مضطرا الى الاستقالة فاستقال في تلك الليلة ، وابرق الي باستقالته الى الديوانية فقبلتها فورا . وكانت الاستقالة المذكورة ـ كما تذكرونها ـ منطوية على كثير من البهتان وقلب الحقائق كما ان لهجتها كانت بعيدة عن القواعد المتبعة في هذا الشأن .

ثم بعثت اطلب بعض رجالات المملكة واعيانها الى الديوانية فوصلها بعضهم .

وبعد المداولة معهم في تأليف وزارة جديدة ، قر رايي على ان اعهد تأليفها الى طه الهاشمي ؛ اعتمادا على ارتباط هؤلاء الضباط به واعتمادهم عليه ، آملا في ان يبذل ما في وسعه لابعادهم عما كانوا متورطين فيه من التدخل في السياسة وصرفهم الى واجباتهم الرسمية الرئيسية .

وقد اخذ طه هذه المهمة على عاتقه ، وكان اول ما اشترطه لانجازها عدم معاقبة الضباط الآنفي الذكر على الاعمال التي اتوا بها ، وذلك لاعتقاده بأنهم لم يقوموا بها عن سوء نية ، وبأنهم لا بد من ان يقلعوا عن غيهم ويصلحوا ما افسدته الوقائع السابقة ، وكانت موافقتي على هذا الشرط اضطرارية وذلك لافساح المجال امامهم لاصلاح انفسهم ، ولا سيما بعد ان تعهد طه الهاشمي بالتأثير عليهم ، واعادتهم الى جادة الصواب .

وبعد ان الف طه الهاشمي وزارته ، عدت الى بغداد ، وسارت الامور على صورة مرضية في الظاهر ، ولكن لم يلبث ان اتضح ان رشيد عالي كان لا يزال مستمرا في دسائسه مع اولئك الضباط ، مما اضطر طه الى نقل احد الضباط الاربعة ـ وهو العقيد كامل شبيب ـ الى خارج بغداد ، ولكن الضباط عارضوا هذا النقل ، وتمسكوا ببقائه في بغداد . ويظهر انهم اخافوا طه الهاشمي فأشار عليّ بمقابلتهم ومماشاتهم ، ولكنني لم أر من اللائق بهيبة الحكومة ولا من مصلحة المملكة ان يظل هؤلاء الضباط القلائل مسيطرين على شؤون الدولة ، ينفذون ما يشاؤون ويرفضون ما يشاؤون ، على حين ان اربعة ضباط لا يمثلون من الجيش الا انفسهم ، ولا يهمهم من امره غير توريطه في السياسة التي لم يتورط فيها جيش من جيوش الامم الا وكان في ذلك حتف الامة وهلاكها .

وكان يؤلمني كثيرا ان تلوث سمعة الجيش العراقي ، الذي كنت اتمنى ان يكون مضرب المثل في ضبطه وانتظامه على ايدي قبضة من الضباط هم بين طامع همه جر المغانم ايا كان مصدرها ، واحمق جعل نفسه مطية لبعض ضعاف النفوس من رجال السياسة الذين لا يتورعون في الوصول الى الحكم بأية وسيلة كانت شريفة او غير شريفة .

في اواخر شهر مارت سنة ١٩٤١م ، وهو الوقت الذي ينتهي فيه اجتماع المجلس النيابي ؛ راجت شائعات كثيرة مؤدى بعضها ان رشيد عالي والضباط الاربعة ، سيقومون ببعض الاعمال التهديدية عند ابتداء عطلة المجلس السنوية .

لذلك انتهزت فرصة يوم تأجيل المجلس ، وهو يوم الاثنين الموافق ٣١ مارت

سنة ١٩٤١م وجمعت مجلس الوزراء ، ودارت المذاكرات حول الموقف الراهن ، وما ينتشر حوله من الشائعات . وقد كنت متأكدا من سوء نية هؤلاء النفر ، ولكن طه الهاشمي دافع عنهم بحرارة . واكد انهم قد اقسموا له بشرفهم العسكري على انهم لن تبدو منهم اية حركة من شأنها الاضرار بالمصلحة العامة، او التدخل في السياسة، فاكتفى مجلس الوزراء بضمانات طه الهاشمي ، وانقضت الجلسة ، وصدرت الارادة الملكية في اليوم عينه بتأجيل الدورة النيابية بالنظر الى انتهائها .

مر ذلك النهار والليلة التي تلته بسلام ، وحل نهار اول نيسان فكان هادئا ايضا ، الا انني في المساء ايقظت من نومي قبيل منتصف الليل بصورة غير اعتيادية ؛ واخبرني الخادم بأن قوات عسكرية تحيط بالقصر من سائر الجهات ، وعلى اثر تحققي من ذلك غادرت القصر متوجها نحو بغداد ، وقد استطعت ان اخترق الحصار بلطف من عند الله ، وسرت الى دار عمتي الاميرة صالحة ، ولم تلبث صاحبة الجلالة الملكة التي اندهشت الحادث ، ان اهتدت الى مكاني ، فحضرت بعد ساعة للاطمئنان عن وصولي ، واخبرتني بأن احداً لم يمس قصر الزهور بسوء . ولما انبلج الصبح ، عادت جلالتها الى قصر الزهور ، بينما توجهت انا الى البصرة فبلغتها مساء الخميس الموافق ٣ نيسان ١٩٤١م.

وقد حاولنا هناك ان نستقدم اعضاء الوزارة لنعمل بعيدين عن الضغط الموجود في بغداد ، ونقضي على حركة رشيد عالي الكيلاني ، ولكن الوزراء لم يستطيعوا الوصول الينا ، وكذلك علمت هناك بأن الضباط ارغموا طه الهاشمي على تقديم استقالته .

ولم تصلنا الاستقالة بل اطلعنا عليها في الصحف المحلية ، لذلك لم نتمكن من تأليف وزارة جديدة . وبناء على التصرفات التي جرت باسم « حكومة الدفاع الوطني » وكانت مخالفة للدستور ، ونظرا لضرورة معالجة الحالة في جو صالح ؛ اضطررنا الى مغادرة البصرة الى خارج العراق . وهكذا بقينا الى آخر لحظة نبذل ما في وسعنا لصيانة الدستور الذي اقسمنا يمين الاخلاص للمحافظة على احكامه من عبث الزمرة التي لم تأبه بأن تضرب به وبقدسيته .

اخواني !

تلك هي الظروف والعوامل التي تقدمت الحركة الاخيرة التي لا يمكننا ان نصفها الا بانها لطخة سوداء في تاريخ هذه الامة المجيدة . اما الامور المنكرة التي جرت في خلال تلك الحركة ، وادت الى جلاء تلك الزمرة عن البلاد ، وانتهت برجوع الامور الى مجاريها الاعتيادية ، وعودة احكام الدستور الى الحياة ، بعد ان خنق وعطلت احكامه ؛ فأمر يعرفه الجميع ولا يحتاج الى ايضاح .

وقبل ان انهي كلمتي هذه ارى من المفيد ان الفت نظر الراي العام الكريم الى بعض امور لها علاقتها الماسة بالموضوع .

لقد قام رشيد عالي بحركته الهدامة ، وخرج على دستور الدولة وقوانينها

وسياستها التقليدية بقصد خدمة دول المحور ، مستعينا بنفوذ زمرته من الضباط الذين لم يترددوا من تمثيل ادوار القواد الدخلاء ، الذين كانوا يفرضون ارادتهم على الدولة في العصر العباسي ؛ ومن المؤسف انهم قاموا بذلك وبتحريض ومساندة بعض الضيوف الذين بالغنا باكرامهم فاساؤا المقابلة ، وبحماسة بعض قصار النظر من المواطنين الذين لا يرون ابعد من انوفهم .

المفروض ان رشيد عالي لا يمكن ان يجهل خطأ عمله باعتباره ممن اشغلوا اعلى مناصب الدولة ، ولكنه حاول عبثا ان يخفي ذلك بالدعايات الكاذبة ، ويرمي غيره بالتهم الشائنة ، التي ان صحت على احد فلا تصح على غيره .

يقول المثل ان حبل الكذب رث قصير ، وللباطل جولة ثم يضمحل . لذلك سرعان ما انقطع حبل اكاذيب رشيد عالي وزمرته ، وسرعان ما انكشف امرهم واضمحل باطلهم ، واتضح بطلان دعاويهم .

ولو كان رشيد عالي وزمرته ومستشاروهم على شيء من صدق الوطنية ونبل الغاية ، لثبتوا على راس القوات النظامية والاهلية التي زجوا بها في اتون الحرب ، واستشهدوا في سبيل غايتهم ، شيمة القواد والزعماء العرب في مثل هذه الظروف في كافة ادوار التاريخ .

ولكنهم بدلا من ان يفعلوا ذلك ، فروا فرار العبيد ، تاركين وراءهم جنودهم وقواتهم بل والوطن الذي يدعون الغيرة عليه ، عرضة لاشد الاخطار .

لقد اثبتت الحوادث ان المخلصين الحقيقيين لهذه البلاد هم اولئك الذين يخدمونها بصمت ويحرصون على مصالحها ، ويحترمون دستورها وتقاليدها ، ولا يفرطون في شيء من حقوقها .

ان سياسة هذه المملكة التي تسير عليها ، هي السياسة التي خطها لنا زعيمنا وسيدنا المغفور له الملك فيصل الاول ، وسار عليها خلفه المغفور له اخي الملك غازي، وايدتها كافة الوزارات العراقية ، وهي السياسة الرشيدة التي كانت شعارها الوطن فوق الجميع ، وحماية احكام الدستور والوفاء بالعهود باستثناء الادوار التي مثلها رشيد عالي في وزارته وفي عهده المزيف الاخير .

وقد الحقت حركة رشيد عالي اضرارا عظيمة بمصالح البلاد المادية والادبية ، وليس في امكاننا ان نعوض هذه الاضرار الا بالاخلاص الصادق والعمل المثمر لخير بلادنا ورفاهها .

اخواني :

لقد ذللنا كثيرا من العقبات ، وتغلبنا على الهفوات الماضية بعون الله تعالى ثم بالتعاون مع المخلصين من الرجال ؛ وعلينا الآن ان ننظر الى مستقبلنا بثقة واطمئنان .

يجب ان لا يتسرب الينا اليأس من جراء الاحداث المزعجة التي المت بالبلاد على يد نفر عرفتم مبلغ ما ينطوون عليه من الانانية وضعف النفوس .

وقد فشلت تماما محاولات الدول الاجنبية الطامعة في نيل مآربها الخسيسة من بلادنا المقدسة ، وان نجحوا في بعض البلدان الاخرى . اجل لقد سفكوا دماءنا الطاهرة ولكننا استطعنا ان نضمد جروحنا الدامية ، ولا بد لي هنا من ان اشكر جميع من ساهم في تضميد تلك الجروح .

اعزائي : انني ، وانا في عهد الشباب أرى من واجبي ان اوجه بعض كلماتي الى الشباب المثقف في بلادنا ، وفي انحاء العالم العربي كافة ، داعيا اياهم الى التآزر ، قائلا ان الحكومة العراقية ساهرة على صيانة استقلال البلاد وحريتها ، وهي لا تدخر وسعا في قمع كل من تحدثه نفسه بالاخلال بالسكينة والراحة العامة ، شأن كل حكومة شريفة الغاية ، حازمة في سياستها ، وفي ذلك ما فيه الخير لبلادنا والعالم العربي اجمع .

يجب ان يكون العراق وفيا بعهوده متمسكا بها ، وبجميع ما يدعم كيانه واستقلاله ، وعلى كل منكم ان يقوم بواجبه في هذا السبيل .

فلنوحد جهودنا ، ولنسر جميعا نحو اهداف العراق ومثله العليا ، تحت راية سيدنا الملك فيصل الثاني المعظم ، امانة فيصل الاول ، ووديعة غازي الاول ، والله ولي التوفيق .

الثورة في العراق

لسير ونستن تشرشل رئيس وزراء بريطانية

المعاهدة الانكليزية ـ العراقية لسنة ١٩٣٠م ـ المربع الذهبي ـ الامدادات من الهند ـ الهجوم على الحبانية ـ مساعدة مدرسة الطيران النشطة ـ احجام ويفل ـ اتعابه الكثيرة ـ الوضع الحرج في الداخل ـ تحسن الامور في الحبانية ـ تدهور الجيش العراقي وهزيمته ـ برقيتي الى ويفل في ٩ ايار ـ جوابه ـ وصول قوة الحبانية ـ تدبير هتلر المتاخر ـ ٢٣ ايار ـ الزحف على بغداد ـ هرب رشيد عالي ـ الاحتلال الفعلي للعراق ـ عودة الوصي ـ اخطار شديدة يمكن تحاشيها بيسر ـ التباعد بين لندن والقاهرة .

* * *

نصت المعاهدة البريطانية ـ العراقية لسنة ١٩٣٠م على وجوب احتفاظنا في زمن السلم بقواعد للطيران قرب البصرة والحبانية الى تعهدات اخرى ، وعلى ان يكون لقواتنا العسكرية ولتجهيزاتنا حق المرور في كافة الاوقات . وورد في المعاهدة ايضا انه ـ في زمن الحرب ـ يجب ان نلقى جميع التسهيلات الممكنة ، ومن ذلك استعمال السكك الحديدية والانهار والموانىء والمطارات ، بغية امرار قواتنا المسلحة. ولما اعلنت الحرب قطع العراق علاقاته السياسية مع المانية لكنه لم يعلن الحرب عليها ، فلما اشتركت ايطالية في هذه الحرب لم تقم الحكومة العراقية حتى ولا بقطع صلاتها معها ، فأصبحت المفوضية الايطالية في بغداد المركز الرئيسي للدعاية للمحور، ولاثارة الشعور ضد بريطانية ، يساعدهم على ذلك مفتي القدس الذي كان قد هرب من فلسطين قبل اندلاع لهيب الحرب بقليل ، فآوته بغداد بعد زمن قصير .

لما انهارت فرنسة وجاءت الى سورية لجنة الهدنة التابعة للمحور ، هبط النفوذ البريطاني الى مستوى واطىء جدا ، فسبب ذلك لنا قلقا متزايدا ، ولكن يوم كنا مشغولين في مواضع اخرى لم يكن التدخل العسكري ممكنا ، فوجب علينا ان نسير بالحسنى قدر الامكان .

لقد ساءت الاحوال في آذار ١٩٤١م . واصبح رشيد عالي الذي كان يعمل مع الالمان رئيسا للوزارة ، وشرع في مؤامرة مع ثلاثة من كبار الضباط العراقيين الذين كان يطلق عليهم « المربع الذهبي » وفي نهاية هذا الشهر هرب الامير عبد الاله ، الوصي الذي كان يعمل مع الانكليز في بغداد ، فاصبح لزاما علينا ـ من اي وقت

مضى ـ ان نضمن سلامة ميناء البصرة ، ميناء العراق الرئيسي على الخليج « العربي » ، فسجلت ما يلي لانظار وزير الهند :

من رئيس الوزراء الى وزير الهند :

كنتم ذكرتم قبل مدة ، انه يمكن ان يكون في استطاعتكم الاستغناء عن فرقة اخرى من جيش الحدود للشرق الاوسط . لقد ساءت الحالة في العراق ، وعلينا ان نتأكد من سلامة البصرة لان الامريكان يزدادون اهتماما في امر انشاء قاعدة جوية كبرى هناك فيجري التسليم فيها دون واسطة . يظهر ان لهذه الخطة اهميتها العظمى نظرا لاتجاه الحرب اتجاها شرقيا ، وهو ما لا شك فيه ، وسأبين لرؤساء الاركان انكم تدرسون هذه الاحتمالات ، كما وان الجنرال اوكلنك يفكر في امكان الاستعاضة عن قوة اضافية » اهـ .

لقد ابرق المستر ايمري بهذا المعنى الى نائب الملك في اليوم نفسه فعرض بحزم كل من اللورد لنكتكر ، والقائد العام الجنرال اوكلنك ان يحوّلا الى البصرة لواء من المشاة ، وفوجا من مدفعية الصحراء ، وكان معظم هؤلاء على ظهر الباخرة في طريقهم الى الملايو ، وكان من المقرر ان يتبع هؤلاء جنود آخرون بالسرعة المستطاعة .

نزل جنود هذا اللواء في البصرة يوم ١٨ نيسان دون مقاومة ، تحت ستار فوج من البريطانيين كان قد انزل في الشعيبة بطريق الجو في اليوم السابق لهذا التاريخ ، وكان قد طلب من حكومة الهند ان تتبع هؤلاء بلواءين آخرين كان قد تقرر ايفادها الى الملايو وذلك بأسرع ما يمكن .

« من رئيس الوزراء الى الجنرال ايسمي للجنة اركان الحرب ولكل من يهمه الامر :

« يجب ان ترسل الجيوش الى البصرة بأسرع ما يمكن ، وعلى اقل تقدير يجب الاسراع في ارسال الالوية الثلاثة اليها كما سبق الوعد بارسالها » اهـ .

وفي ٢٠ نيسان ايضا ابرقت ما يلي :

من رئيس الوزراء الى وزير الخارجية :

« يجب ان يفهّم السر كنهان كورنواليس ـ السفير البريطاني في بغداد ـ ان ما يهمنا بالدرجة الاولى من ارسال الجنود الى العراق هو انشاء وتغطية قاعدة للتجمع في البصرة ، وان ما يحدث في شمالها من تلك البلاد ـ فيما عدا الحبانية ـ يأتي في الدرجة الثانية من الاهمية في الوقت الحاضر . تستهدف حقوقنا المنصوص عليها في المعاهدة تغطية هذا الانزال وتحاشي سفك الدماء ، ولكن عند الضرورة علينا ان نستعمل القوة الى اقصى حدودها لضمان هذا الانزال ، لهذا فان وضعنا في البصرة لا يتوقف على المعاهدة حسب ، بل على حدث جديد ناشىء عن الحرب . لا يمكن اعطاء تعهد بارسال الجنود الى بغداد ومنها الى فلسطين ، كما ان حق المطالبة بتعهد من هذا القبيل لا يمكن الاعتراف به تجاه حكومة هي نفسها اغتصبت الحكم بنتيجة

انقلاب عسكري ، وفي مملكة هضمت في الصميم حقوقنا المنصوص عليها في المعاهدة. وعلى كل حال يجب ان لا يتورط السر كنهان كورنواليس باعطاء الايضاحات » اهـ .

وبناء على ما تقدم لما فهم رشيد عالي من سفيرنا ان نقليات اخرى ستصل الى البصرة في الثلاثين من الشهر ، قال انه لا يسعه الموافقة على انزالات جديدة قبل ان يكون الجنود الذين نزلوا من قبل اليها قد غادروا الميناء ؛ وافهم الجنرال اوكلنك ــ رغم ذلك ــ بوجوب الاستمرار على الانزال ، وعلى هذا اجبر رشيد عالي ، الذي كان يعتمد على المساعدة الالمانية الجوية وحتى على الجنود الالمان المنقولين جوا على العمل ، فكان اول عمل عدائي شرع فيه ضد الحبانية ، قاعدتنا الجوية للتدريب في صحراء العراق .

وفي ٢٩ نيسان نقلت بالطائرات من بغداد الى الحبانية (٢٣٠) بين امراة وطفل من البريطانيين . كان عدد المحاربين في المعسكر بالكاد يتجاوز (٢٢٠٠) رجل . اما عدد الملكيين فلم يكن باقل من (٩٠٠٠) ولقد اصبحت مدرسة الطيران في موضع كهذا مهمة جدا فاتخذ نائب قائد الجو « سمارت » الذي كان الآمر هناك ، الاحتياطات السريعة والجريئة للافاة الازمة المتفاقمة . فقد كان لدى مدرسة الطيران سابقا طيارات من الطراز القديم ، او من طراز طيارات التدريب فجاءتها من مصر طائرات محاربة من نوع « كلاديتر » . ومن الطائرات الـ ٨٢ من كافة الانواع تشكلت اربعة اسراب ، كما ان فوجا من الجنود البريطانيين وصل اليها جوا من الهند في ٢٩ من الشهر .

لقد كانت وسائل الدفاع الارضية للمعسكر ذي الاميال السبعة ، والذي كان يحيطه سياج واحد ، ضئيلة جدا ، وفي الثلاثين من الشهر وصل الجنود العراقيون قادمين من بغداد ، وظهروا على مسافة لا تتجاوز الميل الواحد في السهل الذي كان يشرف على المطار والمعسكر ، ثم جاءت امدادات اخرى من بغداد حتى اصبح عددهم تسعة آلاف رجل وخمسين مدفعا . وانقضى اليومان التاليان في محادثات لم تستمر ولم تثمر ، وفي فجر اليوم الثاني من ايار بدأ القتال .

منذ ظهور هذا الخطر الجديد ، ظهر الجنرال ويفل بمظهر المتبرم من تحمل المسؤوليات بشكل اوسع ، وقال انه سيقوم ببعض التحضيرات الممكنة ، ويعمل ما يستطيع عمله ليكوّن اعتقادا بأن قوة كبيرة على وشك التدخل من فلسطين ، الامر الذي يحصل منه تاثير اعظم على الحكومة العراقية . وكان من رايه ان القوة التي يستطيع ان يحضرها لن تكون كافية ، وربما تكون متاخرة . فقد يحتاج الى اسبوع قبل ان تتمكن من الزحف ، كما ان زحفها سيجعل فلسطين ضعيفة ومعرضة للخطر في وقت كان التحريض على العصيان قد بدأ هناك ، فقال :

لقد نبهتكم مرارا عديدة الى انه لا يمكن مساعدة العراق من فلسطين في الظروف الحاضرة ، والححت عليكم دائما بوجوب تحاشي الارتباك في العراق ... ان قواتي موزعة الى اقصى حد في كل مكان ، ولا استطيع بالمرة المجازفة بقسم منها فيما لا يمكن ان يعود علينا بفائدة » اهـ .

كانت الاحوال في سورية متعبة ايضا بهذا القدر ، فقد قال القائد العام للشرق الاوسط : « ان اكبر قوة يمكن توفيرها لاجل سورية ، حتى يعاد اعداد الاستراليين، كانت تنحصر في لواء من الخيالة الآليين ، ومن فوج واحد من المدفعية ، وآخر من المشاة بشرط ان لا نتورط في شيء مع العراق » .

لم يكن منتظرا من هذه القوة ان تقاوم عدد الجنود ، الذي كان في استطاعة الالمان ارسالها الى سورية ، كما انه لم يكن من الجائز ارسال هذه القوة ما لم تظهر حكومة فيشي الفرنسية مقاومتها الفعلية . فاذا اتخذ قرار الزحف على سورية فيكون من الاوفق ان يكون الجنود البريطانيون في المقدمة ، لا الاحرار الفرنسيون ، لان تدخل هؤلاء لا بد وان يثير الاستياء وفي الرابع من ايار ابلغنا الجنرال ويفل هذا القرار :

« لم يكن في الامكان تجنب التدخل في العراق . كان علينا ان نؤسس قاعدة في البصرة ، وان نراقب هذا الميناء بغية المحافظة على نفط ايران عند اللزوم » اه .

كان خط المواصلات الى تركية عبر العراق قد اكتسب اهمية اعظم لتفوق القوة الجوية الالمانية في بحر الجزائر ... لو لم تكن القوات قد ارسلت الى البصرة لاصبحت الحبانية ــ كما هي الآن ــ تحت تأثير المحور . كما اننا يجب ان نتوقع مقاومة لانزالنا في البصرة ، بدلا من ان نحصل على راس جسر فيها بدون مقاومة . لم يكن هنالك مجال لقبول عرض تركية وتدخلها في النزاع ، كما لم يكن في مقدورنا الاذعان للعراقيين . اما ضمان سلامة مصر فكانت لا تزال في درجتها الاولى من الاهمية ؛ غير انه كان لزاما علينا ان نعمل ما في وسعنا لتخليص الحبانية ، ولمراقبة خط انابيب البترول الى البحر المتوسط .

لقد استمر الجنرال اوكلنك على تقديم امداداته حتى بلغت خمسة الوية مع معداتها الكاملة قبل العاشر من شهر حزيران ، ولكنه اشترط تهيئة السفن اللازمة لنقلها ؛ فسررنا كثيرا لهذا الوضع المرضي . اما الجنرال ويفل فقد اذعن بعد الاحتجاج فقال في الخامس من هذا الشهر « ايار » :

« ان رسالتكم لا تأخذ واقع الحال بنظر الاعتبار الا قليلا فعليكم ان تواجهوا الحقائق » اه .

كان يشك فيما اذا كانت القوات التي كان يجمعها قوية الى درجة تمكنها من رفع الحصار عن الحبانية ، كما كان يشك في استطاعة الحبانية الصمود حتى تصل هذه القوات في الثاني عشر من هذا الشهر فقال :

« اشعر ان من واجبي ان احذركم بأقسى العبارات الممكنة . انني ارى ان استمرار القتال في العراق سيؤدي الى تهديد الدفاع عن فلسطين وعن مصر كثيرا ؛ وستكون التاثيرات السياسية غير محدودة . وقد يؤدي الى اضطراب داخلي خطير في قواعدنا . وهو ما صرفت جهودا جبارة خلال العامين لتفاديه . لهذا اكرر اقتراحي بصورة جدية ان تتوصلوا الى تسوية عاجلة » اه .

لم ارض بهذا فابرقت الى الجنرال ايسمي للجنة اركان الجيش في ٦ ايار ١٩٤١م ما يلي :

« يجب درس برقية الجنرال ويفل والجنرال اوكلنك حالا وتقديم تقرير لي في مجلس العموم قبل ظهر اليوم » يجب مراعاة هذه النقاط :

« اولا ــ لماذا يجب ان نعتبر القوة ــ موضوعة البحث ــ والتي يظهر انها عظيمة ، غير كافية لمناهضة الجيش العراقي ؟ وماذا تقولون عن هذا ؟ تصوروا كيف اننا ابقينا فرقة الخيالة في فلسطين طوال هذه المدة دون ان يكون اساس لدينا لرتل متحرك منظم » .

« ثانيا ــ لماذا يجب ان تخذل الجنود في الحبانية قبل ١٢ ايار ؟ لقد كانت خسارتهم ضئيلة حسب التقارير الواردة . قامت قواتهم المشاة بجولة خارجية ناجحة في الليلة الماضية . وقد قيل لنا ان مرمى المدافع يتوقف حالما تظهر طياراتنا في الجو . يجب ان تقوم القوة الجوية بجهود عظيمة لمساعدة الحبانية وتشجيعها . لا بد ان يكون في الامكان ارسال مشاة اضافيين بطريق الجو كنجدات من مصر . يجب اعطاء الاوامر الصارمة الى القائد للمقاومة » .

« كيف يمكن المفاوضة للوصول الى تسوية كالتي يقترحها الجنرال ويفل ؟ لنفرض ان العراقيين اصروا ــ بتأثير الالمان على ان نخلي البصرة . او على ان نعبّر قواتنا بمفرزات صغيرة عبر بلادهم الى فلسطين وتحت رحمتهم . كانت نظرية القائد البحري الاعلى في البصرة ان التسليم والانخذال هناك يعنيان الكارثة ، وكان هذا راي حكومة الهند ايضا . انا جد قلق لوضع الجنرال ويفل ، اذ ظهر ان المباغتة اخذته من جانبيه الشرقي والغربي على السواء ، وانه بالرغم من العدد الكبير من الرجال الذين كانوا تحت تصرفه ، وعلى الرغم من التجهيزات التي كانت تصل اليه. كان يظهر عليه كانه في حاجة ماسة الى الافواج والسرايا . يظهر لي انه تعب كثيرا . ان عرض القائد العام في الهند بوجوب امداد البصرة يستحق الامعان بالنظر » اه .

بعد ان دعم رئيس اركان الجيش نظريتي

من رؤساء الاركان الى الجنرال ويفل ومن يهمه الامر :

درست لجنة الدفاع برقيتكم الصادرة بتاريخ امس. التسويةبطريقالمفاوضات لا يمكن التسليم بها ما لم يتنازل العراقيون ، وبدون اخذ ضمان ، ضد ما يمكن ان يرسمه المحور للعراق. حقيقة الوضع هي ان رشيد عالي كان على طول الخط فيقبضة الالمان ، وكان ينتظر ان يحين وقت مساعدتهم ليظهر حقيقته . وصولنا الى البصرة اضطره الى اعلان العداء قبل الاوان ، او قبل ان يكون المحور مستعدا ، وهكذا اتيحت لنا فرصة عظيمة لاعادة الوضع بالعمل الحازم ان لم نتأخر . بناء على ما تقدم افهم رؤساء الاركان لجنة الدفاع بانهم مستعدون لقبول مسؤولية ارسال القوات المعنية في برقيتكم باول فرصة ممكنة . توصي لجنة الدفاع افهام معاون القائد الجو سمارت ، بأن المساعدة ستأتيه ، والايعاز اليه في الوقت نفسه بأن واجبه

يقضي عليه بالدفاع عن الحبانية حتى الاخير ، وبشرط المحافظة على مصر يجب تقديم اكبر مساعدة جوية ممكنة للحركات في العراق » اهـ .

اخذت سرايا مدرسة الطيران في الحبانية مع قاذفات القنابل من نوع ولنكتن في الشعيبة براس الخليج ، تهاجم الجنود العراقيين في السهل ، فكان جواب هؤلاء ان قذفوا المعسكر بالمدافع تساندهم طائراتهم التي استعملت القنابل والرشاشات ، فجرح او قتل نحو الاربعين من رجالنا في ذلك اليوم ، واتلفت ٢٢ طائرة من طائراتنا، وعلى الرغم من صعوبة نهوض الطائرات من الارض تحت وابل من القنابل ، فقد استمر طيارونا على الهجوم فلم يقم مشاة العدو بهجوم آخر ، واسكتت بطارياته بالتدريج . ولقد لاحظنا ان رجال مدفعيته لا يصمدون امام مدافعهم ، اثناء هجماتنا الجوية ، حتى انهم حينما كانوا يشاهدون طائراتنا بالجو كانوا يهربون ، فاستفدنا من خوفهم كثيرا ، واستطعنا في اليوم التالي ان نوجه قسما من جهدنا الجوي لمباغتة قوة الطيران العراقية في قواعدها . وفي ليلتي ٣ و ٤ ايار هاجمت مفرزاتنا الارضية في الحبانية خطوط العدو . وفي اليوم الخامس من الشهر – اي بعد مرور اربعة ايام على الشروع في الهجوم الجوي – كان العدو قد اكتفى فانسحب في تلك الليلة بالسهل ، فتابعناهم ، وبنتيجة عملية موفقة جدا اخذنا منهم ٤٠٠ اسير و ١٢ مدفعا ، و ٦٠ رشاشا وعشر سيارات مسلحة ، وقد باغتت اربعون طائرة ارسلت من الحبانية رتلا من الفلوجة في طريقه ليمد القوة المحاربة فمزقته ، وفي السابع من ايار كان الحصار قد رفع عن الحبانية .

كان المدافعون قد تلقوا امدادات جوية من الطائرات المقاتلة من مصر ، وكان كافة الاطفال والنساء البريطانيون قد نقلوا جوا الى البصرة . اما القوة الجوية العراقية المكونة من ستين طائرة فكانت في الواقع قد دمرت ، وقدوصلتنا هذه الاخبار متأخرة ومتقطعة .

من رئيس الوزراء الى نائب قائد الجو سمارت :

« عملكم الجليل القاسي اعاد الوضع الى حد كبير . جميعنا نراقب القتال العظيم الذي تقومون به . سنرسل اليكم كافة المساعدات الممكنة استمروا » اهـ .

من رئيس الوزراء الى الجنرال ويفل :

« يظهر ان مسألة الحبانية تحسنت الى حد كبير . ان الاقدام في العمل ضد العراقيين الآن لا بد وان يقضي على الثورة قبل ان يصل الالمان . يمكن لهؤلاء بالطبع ان يطيروا الى هناك بقاذفات القنابل الثقيلة . لكن هذه العملية لا تجني الا ما هو بنسبتها ، ولا يمكنها العمل لمدة طويلة . علينا ان نزيح التاثير المعنوي لقدومهم بضربة قاصمة . اظن انه اذا انجلى الغبار عن الحبانية والرطبة ، فسيحتل رتلنا بغداد ، او لعله سيغتنم النجاح الى اقصى حد . سنرسل اليكم برقيات اخرى فيما يخص باثارة القبائل وعن سياسة الحكومة » اهـ .

٧ يار ١٩٤١م

وقد اجاب الجنرال ويفل رؤساء الاركان بما يلي في ٨ ايار :

« اظن انكم لا بد وان تقدروا طاقة العمليات الجوية في العراق خلال الاشهر القليلة المقبلة مع عدم وجود وضعية سياسية ملائمة . تستطيع القوات الواردة من الهند محافظة البصرة لكنها على رايي لا يمكنها ان تتقدم شمالا ما لم تضمن لها معاضدة السكان والقبائل معاضدة تامة . القوات الواردة من فلسطين يمكنها ان تنجد الحبانية ، وان تقضي على الطريق المؤدية اليها من بغداد لتقف دون زحف آخر عليها ، ولكنها لا تستطيع دخول بغداد ضد المقاومة ، ولا محافظة نفسها فيها . فلاجتناب تورط عسكري خطير في منطقة غير حيوية ، اؤيد الآن وجوب ايجاد حل سياسي بكل الطرق الممكنة » اهـ .

ومع اني كنت اقدر اخلاص الجنرال ويفل واتعابه ، فقد داومت على الضغط عليه ضغطا شديدا فكتبت اليه في ٩ ايار سنة ١٩٤١م :

من رئيس الوزراء الى الجنرال ويفل :

« درست لجنة الدفاع برقيتكم المؤرخة في ٨ ايار بخصوص العراق . تدل معلوماتنا على ان رشيد عالي ومساعديه هم في ضيق شديد . ومهما كان الامر عليكم ان تقاتلوه بشدة . على الرتل المتحرك ، الذي سيتم تاليفه في فلسطين ، ان يتقدم كما اقترحتم ، او قبل ذلك ان امكن ؛ وان يشتبك مع العدو بصورة فعلية في الرطبة وان في الحبانية . عند التحاقه بقوات الحبانية عليكم ان تستفيدوا من الوضع الى اقصى حد ، وان لا ترددوا في تجربة الدخول الى العراق حتى ولو بقوة صغيرة ؛ وان تقتحموا نفس الاخطار التي يجازف الالمان باقتحامها فتغنموا منها » .

« ليس في الامكان مفاوضة رشيد عالي ما لم يقبل حالا الشروط المقدمة اليه ببرقية رؤساء الاركان . هذه المداولات لا ينتج عنها الآن غير التاخير ؛ حيث تصل القوات الالمانية . لا نريد اية قوات برية تحولونها الى العراق بحيث تؤثر على وضعكم في المستقبل القريب في الصحراء الغربية . يجب على القوة الجوية ان تعمل ما في وسعها لتغطية الوضعين فقط . في حالة اشتباككم فعليا او في حالة احتمال قرب اشتباككم في هجوم على الصحراء الغربية . يجوز ان يمتنع تايدر عن تقديم المساعدة الجوية للعمليات الحربية في العراق » .

ولقد جرّبت ان اقنع الجنرال ويفل اننا لا نجابه في القريب العاجل حركات واسعة ، واننا والحالة هذه نعمل فقط في حدود التزاماتنا التالية فكتبت اليه :

« انكم لا تحتاجون الى ان تقلقوا كثيرا من المستقبل البعيد في العراق . واجبكم في الحاضر هو ان يكون لكم حكومة صديقة قائمة في بغداد ، وان تقمعوا قوات رشيد عالي باقصى الشدة . لا نريد ان نتورط الآن في تقدم واسع النطاق نهرا من البصرة، كما اننا لا نفكر حتى ولا في اشغال الموصل او كركوك . اننا لا نهدف الى تغيير ما في وضع العراق المستقل ، وقد سبق واعطينا التعليمات التامة وفقا لآرائكم الشخصية في هذا الباب لكن ما يعنينا الآن هو العمل . اعني تقدم الرتل المتحرك سريعا لايجاد

اتصال مباشر بين بغداد وفلسطين . اننا نحسب الحساب لكل يوم يمر لان الالمان يمكن ان لا يتأخروا . كنا نؤمل ان يكون الرتل حاضرا للزحف في العاشر من الشهر ، وان يصل الى الحبانية في الثاني عشر منه على فرض امكان صمودها . هذا ما عملته واكثر من ذلك ، اننا نعتقد ان هذه التواريخ روعيت ، وانكم ستعملون ما في وسعكم لتعجيل الحركات » اه .

فاجاب ويفل بشهامة الى النداءات العديدة ، فقال في ١٣ منه ، دون انتظار تايكر :

« امرت كافة الدبابات الممكنة ان تلتحق بقوات ــ كوت ــ وان تهاجم العدو في منطقة السلوم ، فاذا سارت الامور سيرا حسنا في الصحراء الغربية فسأجرب ارسال جنود اضافيين الى فلسطين للزحف على العراق ، وسنجرب تصفية القضية العراقية المتعبة بسرعة . اعمل ما في امكاني لتقوية ــ كريت ــ ضد الهجوم المحدق . تباحثت في قضية سورية مع ــ كاترو ــ اليوم بعد الظهر » اه .

اخذت الدبابات تصل الى الاسكندرية بسلام فاختمرت في راسي آمال كثيرة عن نتائج حسنة في ــ كريت ــ وفي الصحراء الغربية وسورية . اختلفت الخطوط نحو هذه المغامرات المتشابكة :

من رئيس الوزراء الى الجنرال اوكلنك ١٤ ايار ١٩٤١م

« انا مسرور جدا لذهابك الى البصرة والاجتماع بويفل . سيقول لك عن ــ تايكر ــ و ــ سكوجر ــ قوات الدفاع عن كريت ــ ان النصر في ليبيا لا بد وان يغير كافة الاعتبارات في العراق في نظر الالمان وفي نظرنا . اننا شاكرون لك مساعيك النشطة التي قمت بها تجاه البصرة . بقدر ما تزداد القوة التي يمكن للهند ان توفرها تتحسن النتيجة بذلك القدر ، غير اننا لا نتمكن حتى من الشعور بامكانية القيام بأي زحف شمالا نحو بغداد الا بمجموعات صغيرة عندما يكون الوقت ملائما ، وحتى اننا لا نفكر في اشغال كركوك ولا في استرداد الموصل عنوة . لا يمكن النظر في هذه الامور الا بعد ان نرى ما يكون من امر ــتايكر ــ و ــ سكوجر ــ لهذا ترانا في الوقت الحاضر نحصر همنا في تجربة وضع حكومة صديقة موالية في بغداد ، وفي انشاء رأس جسر ممكن في البصرة ولا نستطيع الاجهاز على سورية الآن على الرغم من ان القوات الفرنسية الحرة يمكن ان يسمح لها بالعمل هناك ما وسعها العمل . ان اندحار الالمان في ليبيا اهم حدث لنا ، وما لم نتوصل الى هذا الهدف فلا يمكننا ان نفكر في مشاريع اوسع او اطول مدى . كل شيء يهون في سبيل ذلك » اهـ .

يجدر بنا ان نتم قصة العراق قبل ان نستهدف في « كريت » الى اصطدامات اكثر دموية ولو لم يحدق بها خطر اكبر .

وصلت الى الحبانية في ١٨ ايار طلائع « رتل الحبانية » وكان الرتل مؤلفا من لواء من فلسطين ، لاعادة الكرة والهجوم على العدو ، الذي كان يسيطر على الفلوجة ولكن ظهر ان اعداءنا ليسوا العراقيين حسب ، فقد كانت القوات الجوية الالمانية

الاولى قد تمركزت في مطار الموصل منذ ١٣ ايار فكان من الواجب الاول على قواتنا الجوية ان تهاجمها وتحول دون تموينها بالقطار من سورية . وقع هجوم رتل الحبانية البرية على الفلوجة في يوم ١٩ ايار . كان الفيضان قد عرقل التقدم من الغرب راسا فأرسلت ارتال صغيرة على جسر عائم الى شمال القصبة لقطع خط الرجعة على المدافعين ، كما انزلت من الجو جماعة اخرى لسد الطريق الى بغداد فكانت النتيجة المنتظرة من هذه العملية ، ومن القصف الجوي : اما ان يستسلم العدو الذي كانت قوته تقدر بلواء ، او ان يتشتت . لكنا اضطررنا بالاخير ان نقوم بهجوم ارضي ، فصدرت الاوامر الى قوة صغيرة كانت على الضفة الغربية ، وانيط بها استعمال نيران البنادق لئلا تفسح المجال لتخريب الجسر – بوجوب المباغتة بهذا الهجوم فنجحت دون ان تتكبد خسارة ما ، وانسحب العدو تاركا ٣٠٠ اسير حرب ، ولكنه قام بهجوم معاكس بعد ثلاثة ايام ، فأخر هذا الهجوم .

قضينا بضعة ايام في تهيئة الاستحضارات للزحف النهائي على بغداد . تمكنت قواتنا الجوية خلالها من تدمير القوة الجوية الالمانية الرابضة في مطارات شمالي العراق . ثم ظهرت سرية جوية ايطالية لكنها لم توفق في عمل شيء . نزل الى البر في بغداد الضابط الالماني بلومر ، وفي رأسه رصاصة اصيب بها خطأ من قبل حلفائه ولكن خلفه الجنرال فلمي كان اسعد حظا من سلفه اذ هبط الى بغداد سالما لكنه لم يوفق في عمل شيء .

كانت الاوامر الصارمة التي تلقاها من هتلر مؤرخة في ٢٣ ايار ، وهو التاريخ الذي دثر فيه اي امل لتدخل المحور .

تعليمات هتلر رقم ٣٠ « الشرق الاوسط » عن المقر العام ٢٣ ايار ١٩٤١ م

ان حركة حرية العرب في الشرق الاوسط هي حليفتنا الطبيعية ضد بريطانية . وعليه فان قيام الثورة في العراق له اهميته الخاصة . ان ثورة من هذا القبيل ستمتد عبر الحدود العراقية لتؤازر الجيوش المعادية لانكلترا في الشرق الاوسط ، فتعرقل خطوط المواصلات البريطانية وتشل القوات البريطانية وطاقة الشحن البري البريطاني فتؤثر تاثيرا سيئا على الميادين الحربية الاخرى ولهذا قررت دعم الحركات في الشرق الادنى وتوسيعها ، وذلك بمد يد المساعدة للعراق . اما الامكانية والشكل الذي يتم به تحطيم وضع البريطانيين بصورة نهائية بين البحر المتوسط وخليج فارس استنادا الى هجوم ضد قنال السويس ، فامر لا يزال بيد الاله » . اهـ .

بدأ الزحف على بغدادفي ٢٧ ايار وكان التقدم بطيئا يعرقله فيضانواسع النطاق مع نسف الجسور القائمة على مجاري مياه الري ، وعلى كل حال فقد بلغت طلائع قواتنا ضواحي مدينة بغداد في ٣٠ ايار ، ومع انها كانت ضئيلة، وكانت ترابط في بغداد فرقة عراقية ، فقد كان وصول الطلائع المذكورة اكثر مما يتحمله رشيد عالي واعوانه فهربوا الى ايران في ذلك اليوم يرافقهم عدد آخر من رجال الشر ، وكذا المفوضان الالماني والايطالي ومفتي القدس السابق . وفي اليوم التالي – اي في ٣١ ايار – وقعت

شروط الهدنة ، واعيد الوصي الى مركزه ، واقيمت حكومة جديدة ، فاشغلنا فورا المواقع الهامة في المملكة برية كانت ام جوية ، وهكذا فشل ـ بحاشية ضعيفة ـ مشروع الالمان لاشعال نار الثورة في العراق ، والسيطرة على هذه المنطقة الواسعة بثمن زهيد، فقد تم انزال لواء هندي في البصرة في ١٨ نيسان في اوانه فاجبر رشيد عالي على القيام بحركته قبل ان يحين اوانها . وحتى في هذا الوقت كان سباق بين الزمن وبين قواتنا القليلة ، وكان الفضل الاكبر لانتصارنا الدفاع النشيط الذي قامت به مدرسة الطيران في الحبانية .

كان لدى الالمان بالطبع قوة تحملها الطائرات جاهزة لان تقدم اليهم سورية والعراق وايران منابع نفطنا الغزيرة ، بل كانت يد هتلر مستعدة لان تمتد الى اكثر من هذا ، الى الهند فتؤثر في اليابان ، ولكنه على كل حال اختار ـ كما سنرى بعد هذا ـ استخدام خير تجهيزاته الجوية وارهاقها في غير اتجاه . اننا نسمع من الاخصائيين في الفنون العسكرية اطراءا كثيرا على ضرورة اعطاء الاسبقية للمعارك الحاسمة ، وفي ذلك ما فيه من الحكمة غير ان هـذا المبدأ في الحرب ـ كغيره من المبادىء ـ يسيطر عليه الواقع والظروف ، ولولا ذلك لكان الحرب سهلا للغاية ، بل وكان يصبح كتابا مسطورا لا فنا من الفنون ، ولكان يعتمد على قواعد معينة لا على اصابة الاحكام المخطوطة التي تلعب فيها فصول دائمة التبدل . ومما لا شك فيها ان هتلر فقد في حينه ـ في عدم اخذه الجائزة بثمن بخس في الشرق الاوسط ـ اما نحن في بريطانيا فمع اننا ضغطنا على انفسنا الى حد بعيد فقد تمكنا ان نتخلص من ضرر دائمي وبعيد المدى بقوات صغيرة .

علينا ان نتذكر ان الثورة في العراق لم تكن الا قطاعا صغيرا من دائرة نطاق الشرق الاوسط العظيمة ، التي غمرت الجنرال ويفل من اطرافه كافة ، في وقت واحد فقد كانت هذه الدائرة تتكون من غزو الالمان المحدق بجزيرة كريت ، ومن تصميمنا الهجوم على رومل في الصحراء الغربية ، ومن الحركات الحربية في بلاد الحبشة واريتريا ، ومن حاجتنا الماسة الى خلع اقدام الالمان من سورية في الوقت نفسه . وكانت لندن تنظر الى مجموعة ميدان البحر المتوسط كانها تأتي في الدرجة الثانية من الاهمية ، بالقياس الى قضيتنا العالمية ، تلك القضية التي كانت تشمل خطر الغزو ، والحرب تحت البحر، ووضع اليابان ، وكانت هذه كلها مناظر مستحكمة لم نتمكن من التغلب على مخاطرنا واتعابنا بعد ان اوذينا وادمينا الا بفضل قوة وتكاتف وزارة الحربية مع صلات الاحترام المتبادل والتناسق في النظريات بين الزعماء والسياسيين والعسكريين والطريقة الهادئة التي كانت تتمشى عليها ماكنتنا الحربية .

لا بد وان يشعر القارىء بالتوتر الذي نشا بين وزارة الحربية البريطانية ورؤساء الاركان من جهة ، وبين قائدهم الاعلى في القاهرة الذي كان يقاوم بشجاعة رغم ارهاقه ، من جهة اخرى . لقد تحكمت الصلاحيات في الوطن اذ كنت اراسها ، تحكمت مباشرة في « وايت هول » براي الرجل الذي كان هو وفي ذات المكان فاخذوا

الامور من يده وتحملوا المسؤوليات هم انفسهم باصدارهم الاوامر القاطعة بوجوب اسعاف الحبانية ، ورد كل فكرة ترمي الى المفاوضة مع رشيد عالي وقبول تدخل تركية كما اسلفنا . وقد تكللت النتيجة بالنجاح السريع التام . ومع انه لم يفرح احد اكثر من الجنرال ويفل نفسه بهذا النجاح فانه لا يمكن لهذا الحادث ان يكون قد مر من دون ان يترك التأثير في نفسه وفي نفوسنا نحن في الوقت نفسه .

ان وضع الجنرال اوكنلك بارساله الفرقة الهندية الى البصرة بموافقة نائب الملك الحسنة ونزولا عند رغبتنا ، وكذلك استعداده لارسال النجدات الهندية كان لهما الفضل في شعورنا بفكرة يانعة وبقوة شخصية لم تكن قد انهكت بعد ؛ وستظهر نتائج هذا الشعور في مجرى الحوادث (1) اه .

(1) W. Churchull, The Second world war Vol. 3 P. 224-237.

الملحق الرابع

الازمة في العراق

كما جاءت في تقرير القيادة المشتركة للعراق وايران Paiforce

كان التوقيت مغلوطا ، وكان منشأ الخطأ ان الالمان جابهوا في جزيرة كريت ، وفي اليونان ، مقاومة اشد واعنف مما كان يتصور ، وان الحكومة العراقية لم تكن غبية ولا مشدودة العينين . فقد كان معروفا لديها ان خمسة من كبار ضباط الجيش كانوا يتآمرون ، فتقرر نقلهم من مراكزهم ، وتوزيعهم على قيادات بعيدة عن العاصمة فيحال بهذه الوسيلة دون اضرارهم بالمصلحة ، وهكذا صدر الامر بذلك في ٢٥ آذار ١٩٤١م ، واذا بأحد المتآمرين يزور وزير الدفاع ويقول له بصراحة العبارة : ان امر النقل لن ينفذ ابدا وانه يجب ان يلغى فورا ، لان عدم الغائه سيؤدي الى عواقب سيئة .

كان هذا تحديا صريحا ، وقد شعر وزير الدفاع بحرج الموقف ، ولكن احدا لم يقدّر مدى اتساع هذه الحركة ، وهل في الامكان ان يكون المتمردون قد تسلطوا على الجيش بأسره ؟ وهل يسوغ لامة ان تحارب جيشها ؟ أخذ الوزير يداوي الظرف ويداريه غير ان الامير عبد الإله ، الذي اصبح وصيا على ابن اخته الملك فيصل الثاني منذ ان توفي الملك غازي ، لم يلن لانه كان قد ورث حصافة الملك فيصل الاول السياسية واخلاصه الى بلاده . وكان يفهم معنى التمرد ، وان في تسليم مقاليد السلطة الى فئة من المغامرين معناه تسليم البلاد الى أيدي الالمان ، وكان سموه يقدّر ما يترتب من النتائج على العراق والعراقيين اذا تم مثل هذا التسليم لذا فقد ابى الانصياع للمغامرين .

كاد الامير يضحي بحياته في سبيل حميته الوطنية . ولكن رجلا واحدا لا يستطيع كبح جماح المتمردين ، حتى وان كان هذا الرجل هو الوصي الذي كانوا قد اقسموا يمين الولاء له . وكانت تقاليد السياسة الشرقية تحبذ الاغتيالات منذ القدم، فقرر هؤلاء الاخذ بها ولكن من حسن حظ العراق ومستقبله ان الوصي كان قد علم بنياتهم ، واقتنع في آخر لحظة بوجوب النجاة بنفسه ، وكان من حسن الحظ ايضا ان المفوضية الامريكية استعدت للعمل في صالح الوصي بكل نشاط سافر . وفي الثاني من نيسان فرّ سموه الى البصرة بعد لجوئه الى الحبانية على امل ان يجمع المخلصين له ويؤلف وزارة منهم فأغاظ ذلك رشيد عالي الكيلاني ، وجعله يدرك بأن الحركة جاءت قبل اوانها الا ان حزبه الجديد الذي اسماه « حزب الشعب » قرر الاتكال على الضباط المتمردين ، فشعر هو انه اذا لم يستفد من هذه الفرصة ، فقد ينتهي الامر به الى ان يفقد حياته السياسية ، فقرر السير معهم ، وكانت وسيلته

الى ذلك نشر كتاب استقالة الوزارة القائمة الذي رفع الى سمو الوصي ولكنه لم يسلم بيده ، وهكذا اضطلع الكيلاني باعباء الوزارة الجديدة وفقا لرغبة الشعب والجيش . اما كيف اعرب الشعب عن رغبته هذه ؟ فذاك امر يصعب الاجابة عليه ، والظاهر انه لم تكن لدى الشعب مطالب اخرى لان الوزارة لم تشكل ولم تذع أسماء الوزراء ، وكلما كان في الامر هو بيان نشر باسم الجيش وذكر فيه « ان الجيش سلم الحكم الى رشيد عالي » كما انه تضمن طعنا في الوصي وشتما لسموه . ومع ان الالمان ساءهم حدوث الانقلاب قبل اوانه ، فانهم ـ على سجيتهم المعروفة ـ قرروا مساندته وتاييده ، فخضعت الصحافة للرقابة فورا ، وشرعت محطات اذاعتهم اللاسلكية في التطبيل والتزمير ، وفي انزال اللعنات والمسبات ببريطانية ، ولم تفتهم القضية الفلسطينية كأداة للضرب على الوتر الحساس في هذه المعمعة ، فاتخذوها سلاحا لضرب الانكليز في البلاد العربية ، كما لم يفتهم بعث قضية مقتل الملك غازي واتهام الانكليز بقتله ، وهو الذي راح ضحية اصطدام سيارته ، وكذلك استغل التعصب الديني والعنصري والقبلي وكل وتر حساس للتشهير بهؤلاء الانكليز .

وفي الوقت نفسه ظهرت على المسرح شخصية اخرى ، ففي اليوم الذي فرّ الوصي ونجا بحياته ، وصل الى بغداد السر كنهان كورنواليس بصفة كونه سفيرا جديدا لبريطانية في العراق وقد التقى الرجلان ببعضهما بضع دقائق في « مطار الحبانية » ولم يكن السر كنهان غريبا عن العراق والعراقيين فقد كان مشاورا خاصا لجلالة الملك فيصل الاول ، وكان يتكلم اللغة العربية بطلاقة ، ولكن الوضع الجديد لم يكن ليغبط عليه لانه كان وضعا مليئا بالمتاعب ، ولم يجد مرجعا شرعيا ليقدم اليه اوراق اعتماده لان البلاد التي اوفد اليها كانت تساس من قبل فئة من المتمردين بالاتفاق مع رشيد عالي الذي كان يحاول محو امته او كاد ان يمحيها ، كما ان الجيش العراقي كان في قبضة الثوار . ولما كان العراق قد منح الاستقلال فلم يكن هناك جندي بريطاني واحد .

وكان السر كنهان قد وطد الصداقة مع الكثير من العراقيين خلال اربعة عشر عاما التي قضاها في الخدمة في العراق ، ولكن وجود رشيد عالي في راس الحكم كان يحول دون اقدام احد منهم على مقابلته . وقد لخص السر كنهان الوضع لحكومته بقوله « اما ان ترسل جيشا عرمرما الى العراق ، او ان تستعد لترى هذه البلاد تقع في قبضة الالمان » وعلى هذا تبودلت البرقيات المستعجلة بين لندن ودلهي في الوقت الذي كان الالمان يتقدمون نحو بنغازي واثنه ، والجيوش البريطانية وممتلكاتها كانت منهمكة في المعارك من اجل الحبشة ، والخطر في الشرق الاقصى كان يتعاظم يوما بعد يوم . ولم يكن هنالك فوج واحد يمكن الاستغناء عنه ولكن للضرورة احكامها فقد كانت في كراجي قوة مؤلفة من اللواء العشرين للمشاة مع ملحقاته ، ومن كتيبة المدفعية ، وكانت على اهبة السفر الى الملايو فاستقر الراي على ارسالها الى العراق وان لم تكن هذه القوة مجهزة بما تحتاج اليه حركة الصحراء . وفي الوقت نفسه ارسلت الى البصرة ثلاث سرايا من الفوج الاول من كتيبة الحرس الملكي بواسطة طائرات فالنسيا .

وكان يترتب على بريطانية ان تعلم صاحب الجلالة العراقية عن اية قوة تقرر ارسالها الى العراق ، كما نصت على ذلك بنود المعاهدة العراقية ــ البريطانية لعام ١٩٣٠م ، وبناء على غياب الوصي على عرش العراق ، فقد كان على السر كنهان ان ينفذ هذا البند فيعرض امر هذه القوات على رشيد عالي الذي كان في الحكم . ولما كان رشيد عالي ملما بأحكام المعاهدة الماما تاما ، فلم يسعه غير الموافقة على انزال اللواء الاول من القوات المذكورة ، ولكنه لما فوتح بأمر القوات الاخرى ، عارض ومانع وطالب بتسفير اللواء الاول ليتسنى انزال غيره ، وكان الرد على هذا التمحل بسيطا وهو ان الفيضان السنوي يجعل سير القوات المسلحة من البصرة الى الشمال امرا مستحيلا .

كانت المباحثات التي اعقبت ذلك عبارة عن مبارزة دبلوماسية . فقد كان رشيد عالي يعرف جيدا ان بريطانية لا تملك القوة المسلحة التي تكفي للقتال في العراق. كما كان يعلم ان بريطانيا تبذل الجهود المتواصلة لتحسين وضعها العسكري . فكان عليه والحالة هذه ان يطلق الجيش من عنانه ، ويرمي بالانكليز الى خارج البلاد . اما اذا حدث ان الامور لم تجر بحسب رغبته ، او ان بريطانية تمسكت بسياستها التقليدية المعروفة في استخراج الكستنا من النار ، فقد يخسر الموقف كله قبل ان يكون الالمان قد افلحوا في مساعدته . . .

وصل اللواء الثاني الى البصرة في ٢٨ نيسان قادما من الهند ، وفي يوم ٢٩ منه بدات طلائع الجيش العراقي تتحرك من معسكر الرشيد ، ومعلنة انها تريد اجراء بعض التمارين في الموضع الذي اختير لهذا الغرض ، والذي يبعد عن العاصمة غربا ٥٥ ميلا « وهو الحبانية » وكانت معاهدة ١٩٣٠م قد منحت بريطانية حق اشغال بعض المطارات واستعمالها عند الحاجة ، وكانت « الحبانية » احد هذه المطارات ، فكانت على هيئة مدينة بريطانية مرتبة بمبانيها ، نظيفة بطرقها ، محاطة بأسلاك شائكة ، وراءها مئات الاميال من الصحارى القاحلة ، كما فتحت فيها شوارع تحمل اسماء لندن ، ونورثولت ، وفانبوره . . . وكانت هذه المدينة تضم ايضا الفا من رجال القوة الجوية ، وعددا من العمال البريطانيين وعائلاتهم ، وبعض النساءوالاطفال من البريطانيين الذين قد اجلوا عن بغداد جوا اجلاء سريعا .

وكان المخيم الذي يقيم فيه هؤلاء يقع في الناحية الشمالية من المطار ، وفي ناحيته الجنوبية كان مسطح واسع يبلغ علوه نحو مائة قدم ، اذا اعتلاه احد، استطاع ان يقذف المخيم بالحجر بيسر كما كان يبدو له . اما الحقيقة فان المسافة كانت تبلغ عدة مئات من الياردات ، وكان المرء اذا اطلق رصاصة من بندقيته وهو فوقالمسطح، أصاب اية نافذة ارادها من نوافذ المخيم ، اذ كانت الابنية فيه معرضة كلها الى نقطة المراقبة . . . لقد احتلت قوات رشيد عالي هذه الهضبة ، وكانت مؤلفة من لواء مشاة ، ولواء مدفعية آلي ، واثنتي عشرة سيارة مصفحة ، وسرية آلية من المدافع الرشاشة ، وعدد من الدبابات ، وبدات تحفر خنادقها باتجاه المخيم . . فماذا كان جواب المخيم على هذا التحدي ؟

كانت القوة المرابطة للدفاع الارضي في المخيم عبارة عن (١٢٠٠) جندي من « الليفي » التابعين للقوة الجوية ، نصفهم من العرب والكرد ، والنصف الآخر من الآثوريين المسيحيين الاشداء ، الذين لم يكن لهم وطن يأويهم . وعلى الرغم مما كان يتهددهم ، فانهم ثبتوا في ولائهم للقوة الجوية وللقضية التي كان الوصي على عرش العراق قد تبناها . وكانوا كمحاربين اشداء لا يعرفون الخوف فثبتوا في المعارك التي خاضوها حتى النهاية . وكانت اسلحتهم الوحيدة عبارة عن بنادق ورشاشات لويس ، وكان يعوزهم السلاح الحديث الذي يجب ان يكون في متناول اي فوج عصري من المشاة . اما المشاة البريطانيون فكان عددهم (٣٥٠) رجلا بقيادة الكولونيل ايفريت ، وقد انزلتهم في الحبانية طائرات فالنسيا في آخر يوم من نيسان فكان عليهم ان يضيفوا صفحة مجيدة الى تاريخ كتيبة الحرس الملكي ، وكان الى جانب هؤلاء (١٨) سيارة مسلحة من الطراز القديم ، لكنها ما زالت صالحة للاستعمال، ومدفعان قديمان كانا اقرب الى ادوات الزينة لكنهما يصلحان لاطلاق النار على كل حال، فكانت هذه القوة المدافعة ، بالقياس الى قوات رشيد عالي ، المؤلفة من لواءين مع توابعهما، وسائر المدافع الحديثة ، اشبه شيء بالالعوبة . وكانت الاخبار تتواتر اذ ذاك عن احتمال وصول امدادات من فلسطين اذ كانت قوات بريطانية من مختلف الصنوف يجري حشدها فيها ، غير ان فلسطين كانت تبعد عن الحبانية بُعد لندن عن ادنبره، كما ان القوات الهندية القادمة من الهند كان يفصلها عن الحبانية زهاء اربعمائة ميل من اراض بعضها صحراوية وبعضها مغمورة بالمياه الناجمة عن الفيضان .

كانت هذه القاعدة محطة تدريب لا يؤمل ان يستفاد منها في القيام بعمليات عسكرية ، وكان فيها اربع وستون طائرة يمكن استخدامها في القتال اذا ما جرى اصلاح وتحوير فيها ، وكان لثلاثين من هذه الطائرات طيارون لديهم خبرة في الحركات الفعلية ، وكان في الامكان ايجاد شبان يستخدمون الطائرات المتبقية ممن كانت اعصابهم قوية ، وكان من المحتمل ان تقاتل هذه القوة قوة جوية عراقية لا يجوز الاستهانة بها ولا سيما وقد كان في ميسورها ان تتلقى العون والمدد من الالمان والطليان في كل ساعة . وعلى هذا لم يكن الدفاع عن الحبانية امرا سهلا ، غير ان قائد القوة الملكية قرر الدفاع عن القاعدة على الرغم من الموانع والظروف المذكورة ، وعلى الرغم من الكابوس الذي كان يخيم عليه بوجود جالية من النساء والاطفال كبيرة العدد، وهم يحتمون به . وكان الى جانبه في الحقيقة عامل واحد هو ان الجيش « العراقي » المتجمع فوق الهضبة لم يكن يحارب من اجل هدف حميد . اما امكانياته العسكرية وكفاءته فكانت على احسن ما يكون ، فقد كان الجنود مقاتلين اشداء واشرافا ، وظهر بعدئذ انهم كانوا يتجنبون رمي المستشفى بالرصاص « ولما جاء الالمان لم يعيروا هذه الجهة اية التفاتة » ولا شك في ان الجنود الذين يشعرون بالمعاملة الشريفة التي يجب ان يعاملوا بها ، لا ينقادون الى مغامرات قادتهم اذا كانت ضد عرش بلادهم ، وهذا ما تجلى في معركة الحبانية وان كانت القوة الجوية الملكية لم تلتفت اليه على اساس ان معنويات العدو تكون على اشدها في المعارك الحربية .

رفض الطلب (العراقي) بعدم السماح للطائرات بالتحليق بالجو ، فطارت للقيام باستعراض متعمد ، وافهم رشيد عالي بأن احتشاد قواته فوق الهضبة لا يمكن ان يفسر بغير حالة الحرب . ولهذا طلب اليه ان تقوم هذه القوات بتمارينها بمواضع اخرى ، وقد رفض هذا الطلب بالمقابلة ، وانقطع الاتصال بين القوة الملكية والسفارة البريطانية في بغداد . غير انه كان للقوة الملكية وسائلها الخاصة للاتصال ، فسألت السفارة عما اذا كان يسوغ لها ضرب الرجل الواقف اذا هم بانزال ضربته على رأس احدهم ؟ فاجابت السفارة على هذا الاستفسار الطريف بالجواب السديد ، فطلب الى القوة التي على الهضبة ان تشرع في الانسحاب في الساعة الخامسة من صباح اليوم الثاني من أيار ولما بزغ فجر هذا اليوم ، كانت القوة لا تزال كما هي فحلقت في الجو طائرات التدريب الملكية ، وكانت قد جهزت برفوف لحمل القنابل ، وفي تمام الدقيقة الخمسين بعد الخامسة القت حممها على الهضبة ، وفي خلال خمس وخمسين ثانية حسب توقيت ضابط حسابات القاعدة المعروف بدقته ، دوت في الجو القذائف التي اجابت على القنبلة الاولى .

معجزة الحبانية :

تمت « معجزة الحبانية » بفضل العمل الشاق ، المصحوب بالبرودة ، وبفضل الاقدام غير المحدود . فقد كان هناك ضباط يقدرون مغبة وقوع معسكرهم في أيدي خصومهم ، واحتمال جعل الماء يقرر مصيره ، فاتخذت الاجراءات اللازمة لخزن كميات منه في الحمامات ، وفي سائر الاواني البيتية ، فقد تحقق ان موت المعسكر سيبدأ بالتدريج ، اذا ما اصيب خزان الماء العالي بقذيفة ما ، ولم يكن من الممكن ان لا يصيبه اي مدفعي في العالم . اما الطعام فكان وضعه اسلم ، وكان من المحتمل ان يدوم مدة اطول ، ولكن كانت هناك بضعة آلاف من الافواه التي يجب اطعامها ، على حين أن الطعام الطري كان يجب ان يجلب بالطائرات القليلة من بعد مئات الاميال ، وكان على هذه الطائرات أن تحلق فوق مدافع العدو ، وكان من المتوقع ان يقوم العدو بهجوم مباشر على المعسكر ، ومتى قرر رشيد عالي الزحف بالويته ومدفعيته ودباباته ، فسوف لا يتم الاستسلام حسب بل تكون النهاية المحزنة .

كانت هذه الحقائق متجسمة امام اعين رجال المحطة فعملوا وحاربوا كما لو كان الوضع في صالحهم ، وكما لو كان القضاء على العدو لا يستلزم غير الوقت والعمل . وقد صدرت نشرة من مقر الطيران تحمل البيان الآتي :

« ان ثلاثة ارباع احتمال النجاح يتوقف على الاعتماد على النفس ، وربعه الآخر يتوقف على التجهيزات » .

فملئت الطائرات بالوقود ، وحملت بما يلزم ، وشرعت تحلق في الجو على مرأى من العدو ، وظلت تعمل تسع عشرة ساعة في كل يوم . اما الساعات الخمس المتباقية فكان يغتصبها الظلام الدامس . وعلى الرغم من الجهود المضنية ، اخذ عدد الطائرات

الصالحة ينخفض غير ان بضعة طائرات من نوع بلنهايم وصلت من الخارج واشتركت في المعارك حتى خيل للعدو المرابط فوق الهضبة ان السماء كانت ترغش بالطائرات البريطانية في جميع ساعات النهار حتى ساعة متأخرة من الليل .

كان الطيارون يهاجمون عادة مواقع العدو ومطاراته التي انطلقت منها طائراته، كما كانوا يهاجمون اوكار المدافع وارتال التموين القادمة من بغداد ، وكانت العائلات الانكليزية ترحّل الى البصرة جوا بينما كانت اسر الجنود الليفي ترسل الى فلسطين. وكان الناس الواقفون في المعسكر خلال تناولهم وجبات طعامهم يراقبون القنابل وهي تساقط ، ويتشارطون فيما بينهم على الوقت الذي يتم فيه اصابة خزان الماء في المحطة ، على حين ان ضباط المحطة كانوا يتضايقون من رصاص المدافع ، وفي الوقت نفسه كانت دائرة الاستخبارات تصدر بيانا في كل يوم تنقل فيه الى الحامية أخبار سير القتال في الخارج ، وما يقع داخل المعسكر من حوادث ... ولم تكن فعاليات قوات الدفاع الارضي اقل اتقانا ، فقد تم تقسيم المعسكر الى قطاعات ، وزعت مسؤولياتها على المدافعين ، وانشئت فيها القلاع الصغيرة وخنادق المواصلات ، اذ كان الهدف الرئيسي لقوات الدفاع الارضي البحث عن العدو وضربه انى وجد ، وقد استمر العمل على هذا الاساس حتى النهاية .

وكانت بعض مدافع العدو اقلقت الحامية التي كانت في الجانب الآخر من الفرات ، في اليوم الاول من القتال ، فاضطر فصيل من السرايا الكردية الى عبور النهر على ظهر قارب آلي قديم تحميه نيران الاسلحة الخفيفة ، وتقدم في الارض المكشوفة المغمورة بالماء فأوقع برجال مدفعية العدو نحو ثلاثين اصابة قبل ان يضطرهم الى الانسحاب ، وبعد ايام قليلة تمكنت دورية كانت تعمل الى شمال النهر من الاستيلاء على سيارة للعدو كانت محملة بقذائف هويتزر من عيار ٣،٧ وبعض قطع الغيار فسحبت مع حمولتها على مرأى من العدو الى مسافة عدة اميال ثم وضعت في محاذاة جنبة من الجنائب شدت الى زورق بخاري وسحبت عبر النهر الى الضفة الاخرى منه .

تضايق العدو من دوريات الليفي ، التي كانت تتوغل ليلا لاصطياد افراده من المراكز البعيدة حتى اضطرته الى اخلاء هذه المراكز ، وكانت خطة الدفاع تستهدف هذا النوع من المضايقة فعلا ، ولم يكن في الامكان خلق هذا التفوق بالقوة المتيسرة ، لولا الجراة الدائمة التي اظهرتها ، حتى ان العدو لم يجرأ على التوغل بدورياته الى داخل خطوطنا . وكانت قوة الليفي تود ان تكون منشغلة بصورة دائمة في الرمي والدوريات بصورة اوتوماتيكية .. وقد توفرت للمدافعين اسباب النجاح الاولى لجراتهم العظيمة في السادس من أيار . فقد جرت في الليلة السابقة لهذا اليوم بعض الحركات ، والتقت دورياتنا بدوريات العدو في الارض المكشوفة فانزلت بها خسارة فادحة ، ولما انبثق الفجر ، جرى الاستطلاع الاعتيادي في جهة الهضبة فاذاً بها خالية ، وعلى مسافة منها آخر سيارات العدو تتجه نحو الشرق ، وهكذا استطاع اسوأ وضع دفاعي ان يحقق ابهر نجاح غير ان انسحاب العدو لم يكن لمسافة بعيدة ،

ففي الطرف الشرقي من المطار ، كانت سلسلة من التلول الوعرة فاتخذ منها مواقع جديدة بين الفرات وهذه السلسلة ، واصبح في امكانه ان يسد الطريق الى بغداد سدا محكما . وكان هذا شيئا غير سليم الهضم ، بالقياس الى قوة الطيران التي ارتأت ان في وسعها ربح المعركة اذا واتاها الزمن بمساعدة الطيارين الذين كانوا تحت التدريب وبواسطة طياراتهم المرقعة ...

كانت المواضع المذكورة ترتكز الى قرية صغيرة تدعى « سن الذبان » فصدرت الاوامر بالاستيلاء عليها فورا ، وفي الساعة السابعة والنصف من صباح ذلك اليوم ، شرع في الهجوم البدائي بسريتين من سرايا الكتيبة الملكية ، تسندهما بعض السيارات المصفحة التابعة للقوة الجوية الملكية غير ان الهجوم لم ينجح في مرحلته الاولى ، ذلك لان العدو كان محافظا على هدوئه فاستعمل المرونة التكنيكية حتى اذا اصبحت السرية الامامية فوق مواضعه ، فتح النار من رشاشات فيكرز وبرن من الامام ومن الجناح الايسر ، فحاول المهاجمون القيام بهجوم جريء لبلوغ هدفهم ، فحالت شدة نار العدو دون ذلك ، فانسحبوا بعد ان منوا بخسائر كبيرة ، ولكن سياراتهم المصفحة قامت بحملة انتقامية من جهة اليمين ، واخذت السريتان تلمان شعثهما في احد الحقول وتجمعان الجرحى الذين كانوا عرضة للنار المتقطعة ، وتنتظران قيام العدو بهجوم مقابل .

كانت هذه البادرة الفرصة التي كانت قوات الليفي تنتظرها بفارغ الصبر فقد حملتهم سيارة من نوع كومر كبيرة الحجم الى ساحة المعركة ، ففتحوا نيران رشاشات فيكرز ، ثم شنوا هجوما ثانيا تسنده القوة الجوية الملكية وتؤازرها المدفعية فكانت الطائرات تصيب الاهداف المؤشرة على الارض بدقة وجراة ، كما ان مدفعية الحبانية ادخلت في روع العدو ان مدافع ثقيلة نقلت من البصرة جوا لهذا الغرض . وفي ظل هذا الستار الناري هاجم رجال الكتيبة الملكية الخاصة جناح العدو الايمن ، ثم انقضوا على القرية واستولوا على المرتفع والاخاديد التي حوله ، ثم جاء دور الليفي فخرجت السرية الرابعة تحملها سيارة نقل ضخمة وتحميها نيران المصفحات وهاجمت موقعا يقع الى جانب الجناح الايمن للقوات البريطانية وهناك انتشر افرادها وهاجموا نقطتين منيعتين للعدو كان يتمسك بهما ، فدمرتاها وبذلك اصبحت « سن الذبان » خارج نطاقه ، ولم تتم هذه العمليات بدون خسارة فقد قتل فيها سبعة من رجال الكتيبة الملكية الخاصة ، وجرح اثنا عشر منهم واثنان من الليفي ، أما العدو فقد تكبد نحو الف اصابة عدا (٢٦) ضابطا و ٤٠٨ من الجنود وقعوا كلهم في الاسر ...

امتد الطموح حالا الى ابعد من هذا ... فعلى مسافة عشرين ميلا من هناك باتجاه بغداد ، كانت الطريق تقطع في قرية صغيرة تسمى « الفلوجة » كان العدو ما يزال متمسكا بها ، الامر الذي يجعل الزحف على بغداد مستحيلا لذا كانت «الفلوجة» الهدف الثاني للهجوم وكان هذا عملا شاقا ، بالقياس الى قوة محدودة برجالها وتجهيزاتها لان القرية كانت تسيطر على الجسر فما لم يتم الاستيلاء عليه يكون الهجوم على القرية مستحيلا الا بطرق ملتوية جدا يضاف الى ذلك ان طائرات «مسر

شميث» اصبحت تحلق في السماء ولكن مثل هذه الصعوبات لم تكن لتحول دون نشاط الليفي وافراد الكتيبة الملكية ، ولا سيما وقد تحسنت اوضاعهم ، بعد الذي غنموه في « سن الذبان » ومن ضمنه مدافع الهويتزر عيار ٣,٧ التي كانت تؤلف بطارية اسناد . كما ان الدوريات وضعت تحت سيطرتهم منطقة واسعة تمتد الى مسافة عشرين ميلا غربي الرمادي ... وكانت طائراتنا تلحق الاضرار بالامدادات التي كان العدو يحاول ايصالها الى الفلوجة ، كما كانت امداداتنا من البصرة مستمرة ، وان كانت بأعداد صغيرة من المقاتلين والاخصائيين والفنيين . وعلى اي فان ما جرى في « سن الذبان » كان يمكن ان يتم مرة اخرى في موضع آخر ، وقد بدات عمليات اقامة جسر على القوارب عبر الفرات لتامين الهجوم على الفلوجة من الخلف .

كان الاستيلاء على « الفلوجة » يعد من وجهة النظر البعيدة عملا جليلا ، لكنه غير مفيد ، لان حامية الحبانية كان يصعب عليها الاستغناء عن اية قوة يمكنها الاستيلاء على الفلوجة بعد ان سبق واخذت منها اربع فصائل للدوريات ، وترتب على القوة المتبقية فيها القيام بدوريات متواصلة . اما بغداد فقد كان فيها مئات من الانكليز المكيين المحصورين في السفارتين : الانكليزية والامريكية ، في انتظار ما تتمخض عنه الايام ، فلم يكن في وسع المدافعين عن الحبانية التفكير فيها ، وهي تبعد عنها نحو ٥٥ ميلا ... لقد تغيّر الموقف الآن ، وسارت وسائط النقل القادمة من فلسطين نحو الشرق وسط غبار كثيف ، وانتشرت الشائعات بين العدو ، فاخذ يدرك وجوب اعداد العدة لمقابلة الدبابات على حين ان الانكليز كانوا يعلمون ان هذه الامدادات لم تكن الا بعض الرجال المقاتلين مع شيء من المدافع وكانت هذه الامدادات بقيادة امير اللواء كينكستون ، وتتالف من كتيبة الخيالة ومن سريتين من فوج اسكس الاول ، وثلاث سرايا من قوة الحدود التابعة الى شرق الاردن ، وثماني سيارات مصفحة تابعة للقوة الجوية وقد جرى سلخها بصورة مستعجلة من شمالي افريقية مع بعض المدافع الصحراوية ومدافع مقاومة الدبابات ، وكان يصحب هذه القوة كأدلاء وستار واق بعض رجال الفرقة العربية ، ذوي المقاومة الجيدة ، برآسة كلوب باشا الذي لم يكن اقل عظمة منهم ، وكان هؤلاء على الرغم من الشائعات الخاصة بانتصار الالمان ما زالوا يحتفظون بولائهم لنا .

كان اجتياز الصحراء من الامور الهينة على قوة صغيرة ، ولكنه كان صعبا على قوة كبيرة تتالف من بضع مئات من السيارات ، ولا سيما ان طريق بغداد ـ حيفا لم يكن قد تم ، وقد كانت طائرات العدو تقوم بالغارات ضد هذه الامدادات والحقت بها خسائر فادحة وتعرّض الرجال الى مضايقات كثيرة ثم جرى تنظيم هذه الحركات الحربية من قبل الكولونيل روبرتز احد ضباط الاستخبارات ، الذي ارسل من البصرة خصيصا لقيادة القوات المرابطة في الحبانية ، وقد اخذ هذا الكولونيل على عاتقه اقناع الجميع بان ليس للعدو اي امل في النجاح ، وان الفلوجة ليست الا لقمة سائغة . وعلى الرغم من ان رجال الحامية لم يكونوا بحاجة الى مثل هذه الايضاحات، الا انهم فرحوا بها ... وكان المنهج يقضي بعزل المدينة بوضع ثلاث نقاط تكون الاولى في الغرب ، والثانية في الشمال الغربي ، والثالثة في الشمال الشرقي ، ثم طلب تسليمها

فان رفضت الاستسلام اخذت بالقوة ... وكانت الصعوبة في تنفيذ هذا المنهج ناتجة عن وجود نهر الفرات بين الحبانية والمواقع الشمالية ومياه الفيضان المحيطة بنا . وقد درست كيفية تذليل هذه الصعوبات دراسة دقيقة ، ولما خيم الظلام شرعت الارتال في عبور النهر نحو الشمال وكانت مؤلفة من سرية الليفي الثانية ، وسرية واحدة من الجنود الكوركا ، وفصيل من القوة الجوية المسلحة ، تسندها هيئات من القوة الجوية والعمال لنصب الجسور . وقد انشأ هؤلاء قاربا عبرت عليه هيئات القوارب . وفي الوقت نفسه كان رجال فوج الحرس الملكي ، الذين اعتادوا النزول الى ميادين القتال بالطائرات يركبون طائرات فالنسيا للنزول في الموقع الشمالي الشرقي حيث كانت السيارات في انتظارهم ، وفي الطريق القريب من النهر كان رتل آخر من الليفي بقيادة الكابتن كراهام ينتظر القيام بحركات مائية كان رجاله قد تدربوا عليها بصورة متقنة في احواض مسبح القوة الجوية ...

كانت القوة الجوية قد احجمت حتى الآن عن قصف الفلوجة بقنابلها لان عددا من اهلها المدنيين كان ما زال يعيش فيها . لهذا رمت طائراتها مقدارا من المنشورات طلبت فيها الاستسلام وانسحاب الملكيين ، ولما لم يلتفت احد الى هذا الطلب،ضربت المدينة بالقنابل ضربا مبرحا ثم صدر الامر الى رتل كراهام في منتصف النهار باقتحام المدينة . ولم يكن هذا الاقتحام يسيرا لان الارضين التي تحيط بها كانت تحولت الى مستنقعات ، كما كانت تحت رحمة نيران العدو الرشاشة . على ان الهجوم كان مسندا من قبل الطائرات ومن نيران بطارية هويتزر من عيار ٣،٧ كنا قد غنمناها . وقد تقدم افراد الليفي نحو الجسر وعبروه كما لو كانوا دبابات لا جنود مشاة . وقد تملكتهم الدهشة حين شعروا بانهم اصبحوا اسياد الموقف دون ان يتكبدوا خسارة ما ؛ ولم يقع الهجوم المقابل في الحال وانما كان هناك ازعاج من قبل القناصة الذين كانوا يطلقون الرصاص عندما كانت الارتال البريطانية العديدة تتقدم لاحتلال مواضع دفاعها غير ان هجوما منظما وقع في الساعة الثانية من صباح يوم ٢١ وكانت للعدو عوامل كثيرة تساعده في هذا الهجوم منها انه كان يعرف المدينة معرفة تامة ، وكان له فيها اصدقاء كثيرون . كما ان البعثة العسكرية البريطانية سبق لها ان اجرت له تمارين القيام بهجوم مقابل على الفلوجة نفسها خلال التمارين التكنيكية التي قامت بها قبل مدة قصيرة ، فكان العدو يطبق ما تعلمه وكاد التطبيق ينجح لولا بعض العراقيل فان احدى الدبابتين الخفيفتين اللتين تمكنتا من الدخول الى المدينة دمرت بنيران العدو ، واما الثانية فبقيت تتمرّغ في حفرة قنبلة ، وفي اللحظة التي اقترب العدو من الجسر ، قام احد الضباط الليفي « راب بيجاب بيكي » بهجوم خاطف على راس فصيل له اضطره الى التقهقر ثم صد هجوما آخر من قبل رجال الكتيبة الملكية التي تكبدت اصابات ثقيلة اثناء هذا الصد ، وبعد ذلك وصل امير اللواء كينكستن ليتولى قيادة الحملة ...

الزحف على بغداد :

يمكن اعتبار الزحف على بغداد ، بصورة اجمالية ، تكرارا لخطة الاستيلاء على

الفلوجة ولكن على نطاق اوسع بكثير . فقد قسمت القوة التي اصبحت تسمى «قوة الحبانية » الى قسمين : عبر اولهما النهر بصبر واناة ، وكان دليله رجال من الفرقة العربية فشق طريقه من الجهة الشمالية وبعد ان اشتبك مع العدو بالقرب من « التاجي » بلغ الكاظمية ... وتحتم على القسم الآخر سلوك الطريق العام المار بالفلوجة ... وكانت هذه مهمة صعبة استغرقت كثيرا من الوقت ، لكنها كانت آخر مهمة صعبة فقد استسلم « خان النقطة » وكنا ننتظر منها المقاومة التي تجري في ضواحي بغداد ، وبعد ان تبودلت نيران المدافع بين الطرفين وصلت جماعة من العدو تطلب شروط الصلح ، وبعد بضع ساعات وصل الضباط البريطانيون الى السفارة التي كانت تضم بين جدرانها نحو ٣٠٠ بريطاني وهندي ، وبضمنهم عشرون امرأة وكان هؤلاء يعيشون كلهم في شجاعة ومرح ، ويحيط بهم نطاق من رشاشات العدو الذي لم يقطع عنهم الماء ولا الكهرباء ولا الارزاق حيث كان الباعة يجلبون لهم الحلويات والشاي ، والدخان ، حتى مواد الزينة والاعداد القديمة من جريدة المساء اللندنية ... الخ (١) .

---

(1) Paiforce : the official story of the P. and I. Command P. 18–31 .

الملحـق الخامس

مراسلات خطيرة

فيما ياتي النصوص الكاملة للرسائل المتبادلة بين الملك عبد العزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، وبين الامير عبدالاله الوصي على عرش العراق ، حول لجوء السيد رشيد عالي الكيلاني الى المملكة العربية ، وحرص الامير عبدالاله على تسلم الزعيم العربي الكبير لينفذ فيه حكم الاعدام الصادر بحقه من المجلس العرفي .

١ ــ حضرة صاحب السمو الاخ الامير عبدالاله الوصي على عرش العراق وولي العهد حفظه الله .

اخي : انني احب الا تسمعوا منا طول حياتنا الا ما يسركم ، ولكن المصائب تبتلي الانسان بدون اختيار منه . وقد حدث عند خروج أخيكم من الرياض ، ان قدم الينا وفد ادعوا انهم سوريون وبعد ذلك تبين ان احد الوفد رشيد عالي . وسموكم يعرف ان موقفنا من حركة رشيد عالي كان هو موقفكم ، وموقف الحكومةالبريطانية. واننا اظهرنا منافاته ومقاومته ظاهرا وباطنا في ايم (١) حركاته وفيما بعدها . ولكن بما ان المذكور لجأ بين محارمكم وعبلاتكم (٢) يرجو من الله ثم منكم ان نشفع له عند سموكم بالعفو ، وان يكون بعد ذلك تحت ظلكم وحمايتكم . لهذا فان اخاكم يرجو عفوكم عنه ، وشموله بمكارمكم . وهذا من الشيم التي تقتضيها الروح الدينيةالعربية وانتم اهل لذلك . ولا يخامرني شك في ان سموكم ستشملونه بعفوكم وهو المنتظر من شيمتكم ومكارمكم . ورجاء آخر من سمو الاخ هو ان تظل هذه المراجعة في هذا الموضوع سرية ، حتى لا تتداولها الصحف والاذاعات في الوقت الحاضر . وأسأل‌الله ان يوفقنا ويوفقكم لاحسن الاعمال ، وان يزيل عنا وعنكم كل مكروه انه جواد كريم .

عبد العزيز

٢ ــ جلالة الاخ الملك عبد العزيز المعظم

ان من اعظم المزايا التي تعجبني في جلالتكم ، اخذ المفسدين بالقوة « فكيف » بمن اراد ان يفسد كيان القومية العربية والاستقلال العربي اللذين سعى بيتينا في احيائهما السعي الكبير ؟ ان الشهامة العربية التي يحرص جلالتكم على دعائمها ، تتنافى وايواء من اراد بابناء قومكم واصدقائكم السوء . هذا اذا كان اجنبيا «فكيف» به وهو من العرب . ميثاق الامم المتحدة صريح فيما يختص بايواء مجرمي الحرب لدى الامم المحايدة ، وبلاد الاخ من ضمن الامم المتحدة . اتفاقية تسليم المجرمين

---

(١) كذا في الاصل . ولعلها في ايام .

(٢) كذا في الاصل . ولعلها في عيالاتكم .

السياسيين بين شعبينا تحتم تسليم المجرم السياسي . بقاء المذكور في بلاد جلالتكم يحيي ما اندثر من الاحقاد بين ابناء الشعب العراقي واعتقادي أن جلالتكم اكرم وارفع من احياء مثل هذه الاحقاد التي يأبى الخلق العربي بعثها من جديد في مثل هذه الظروف التي يحتاج فيها العرب الى تعاون اسرتينا وشعبينا . تضحية الفرد في سبيل المجموع من اسس التفاهم والتقارب بين الشعوب ، وخاصة منها الشعوب الشقيقة . وفي حوادث التاريخ القريبة والبعيدة الامثلة الكثيرة على هذا . لقد سبق ان نطقت المحاكم العراقية بحكمها على المجرم رشيد عالي . موقف جلالتكم من فتنة المجرم اعلى سمعة العرب ، وبرهن على ما يحمل قلب جلالتكم من نبل واخلاص تجاه العراق . فالمرجو ان لا تؤثر على عواطفكم السامية وموقفكم المشرّف استعطاف المجرم . كل هذه الاسباب تبرر اعتذاري لاخي العزيز ، كما هي تناشد جلالتكم عدم ايواء المذكور في بلاد الاخ الذي اجله كل الاجلال وما طلبي هذا الا لتقيموا جلالتكم للعالم برهانا جديدا على متانة الاخوة والمودة بين شعبينا الشقيقين ، تلك الاخوةالتي يجب ان لا يعكر صفوها امثال رشيد والله يحفظكم بعنايته .

عبد الالـه

٢ ـ بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد العزيز عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، الى حضرة صاحب السمو الملكي الاخ الامير عبدالاله ، الوصي على عرش العراق وولي العهد حفظه الله .

تلقيت برقية سموكم عن طريق القائم بأعمال مفوضيتكم في جدة وقد سررت بدوام صحة سموكم ، كما شكرنا لسموكم عواطفكم الطيبة . والحقيقة ان كل ما تفضل به سموكم هو عين الحقيقة والصواب . ولا ننكر من ذلك شيئا ابدا . والحق حق لا ينكر ، ولا يقال فيه شيء ، بل دائم اخيكم من اعوان الحق وملتزميه . ولكن نشرح لسموكم امرين الاول : املنا بالله ثم بسموكم الذي لم ينقطع ولن ينقطع ان شاء الله ، كما قيل وتصغر في عين العظيم العظائم ، لان المسألة هذه عظيمة وكبيرة وثقيلة ولكن عظمتكم وموقفكم ونجابتكم وحرصكم على شرف حزبكم وعضدكم العرب، تجعلنا نرجو ونؤمل ان لا ينقطع املنا ورجانا منكم . ثانيا : اخي ما هو وجه اخيكم عند العالم ؟ وما هو نظره الذي ينظر الناس به وما يكون مقام اخيكم عند سموكم الذي نشكره دائما على افعاله الماضية اذا صار امرين ـ اولا ـ ان مقامه ما صار شيء في رجائه . الثاني ـ في تسليم رجل ضرب البر والبحر ، وصار في وسط محارمكم ان يخرج منهم ، ويضحى به ؟ ولا شك ان هذا امر عظيم ، وانه عندكم اعظم مما هو عندنا . فماذا تكون العين التي انظر بها الناس او الشرف الذي ارجو علوه ؟ بلا سيلحق عارها بآخر رجل من عائلتنا . اما انني آوي الرجل عندي او يستقيم فهذا مستحيل ان اقبله . فانا اولا الى الآن ارجو سماحكم والعفو عنه حتى تنالون بذلك الشرف العظيم والاجر ، وتجلّون المصاعب عن اخيكم الممتحن او انني اطلق سراحه ويضرب الطريق الذي هو يريد . فالاول هو احب ، اما الي وهو عفوكم . والثاني ما

لي مندوحة عنه . وانا منتظر جواب سموكم بالسرعة لاسل (1) من استقامته عندنا فائدة . واملي بالله ثم بسموكم الكريم البشارة بما يسر خاطر اخيكم الذي لا يستغرب اعمالكم الجميلة التي انتم من اهلها حفظكم الله ورعاكم . في ٧ ذي القعدة ١٣٦٤ .

عبد العزيز

٤ ـ الى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود المعظم

تسلمت برقية جلالتكم المؤرخة في ١٣/١٠/١٩٤٥ وشكرت للاخ العزيز ما تضمنته من شعور نبيل . وبينما اقدّر موقف جلالة الاخ ، الفت نظر جلالته الى دقة موقفي الناشئة عن صعوبة التوفيق بين رغبة جلالته من جهة ، وبين مسؤوليات واجب الامانة الذي احمله بوصفي وصيا على العرش ورئيسا لدولة مقيدة بدستور وقوانين .

ان ما اشتهر به جلالة اخي المعظم من اهتمامه باحكام الدين ، والتزامه جانب الحق ، يجعلني اؤمل من جلالته ان يعالج قضية رشيد عالي من وجهها الآخر . ان هذا المجرم كان دائما عبدا لمطامعه وانانيته ، وعدوا لبلاده . وقد رفعته الظروف من الحضيض باستناده الى ظرف شاذ ، او فتنة عمياء ، او عضد خارجي ، او خطته هذه هي التي دفعته الى نكران نعمة الله ، والتطويح بمستقبل امته وبلاده ، والى تعريضهما مع باقي الاقطار العربية والشرق الاوسط باجمعه ـ الى اشد المخاطر في ادق مراحل الحرب .

لذلك ليست قضيته من الدرجة التي تتبادر لاول وهلة الى ذهن من هم خارج العراق ، كما انه ليس من الحكمة اعارتها الاهمية التي لا تستحقها . ولو علم الله برشيد خيرا لما افقده رشده ، واركبه غيّه ، وجعل شقاؤه في مطامعه . وهو ليس بدويا يسير على عرف العشائر وعاداتها ، بل هو حقوقي يفهم مغبة انتهاك حرمة القانون وخرق المعاهدات . وهو الى ذلك من مجرمي الحرب ، وليس من صالح بلادينا ان نتجاهل ما نراه من اهتمام الامم المتحدة بمجرمي الحرب والخونة .

لقد اقمنا الدليل دائما على ان مقام جلالتكم عندنا في الذروة ، والقضايا المتعددة التي برهنا فيها على عظيم احترامنا لهذا المقام ، وتلبيتنا لرغباته في قضايا اهم وادق من قضية رشيد ، لا تدع مجالا للعتب فيما اذا تعذرت علينا تلبية الرغبة في قضية اعتيادية كهذه . اما بصدد النظر الذي ينظر به الناس الى جلالتكم ، والشرف الذي ترجون ونرجو علوه ، فاننا نعتقد بان تسليمكم المجرم سينظر اليه الناس ـ في الشرق والغرب ـ نظرة اكبار واجلال ، لانه يجيء برهانا قاطعا على حرص جلالتكم على تنفيذ المعاهدات ، واحترام توقيع جلالتكم عليها ، وبذلك تزدادون شرفا على شرف بفضل الله .

---

(1) كذا في الاصل . ولعلها الآبق .

وقد اتفق الشرع والعرف على تعظيم حرمة العهود ، والحث على الايفاء بها .
وحسب جلالتكم انكم حاولتم مساعدة الرجل متخطين في سبيل ذلك جميع الاعتبارات الآنفة الذكر ، وهذا منتهى العطف والنبل اللذين نقدر البواعث الشريفة التي حدت بجلالتكم الى شمول هذه القضية بهما . اما ان المطلوب تسليمه قد ضرب البر والبحر ، وصار في وسط محارمنا ، وما اشرتم اليه من عظم الامر ؛ فان ذلك لا يخرجه عن كونه ذلك المجرم الذي سعى في الارض فسادا ، وعرض بلاده للدمار ، واهلك الالوف من شبانها ، وايم نسائها ، وايتم اطفالها ، والحق بها افظع الاضرار الادبية والمادية .

وجلالتكم ادرى بالعقاب الذي فرضه الله على امثاله واضن بمحارمنا المشتركة عن ان تتسع لمجرم لم يتورع عن انتهاك حرمات الله .

بناء على ما تقدم نؤكد لجلالة الاخ ما يلي : ــ

اولا ــ العفو عن الرجل خارج عن مقدورنا .

ثانيا ــ ان اطلاق سراحه ليضرب الطريق الذي يريده ، هو نقض صريح للمادة الثالثة من معاهدة تسليم المجرمين المنعقدة بين مملكتينا ، ولا سيما وهذه المادة قد وضعت بناء على رغبة واصرار جلالتكم الشخصي حينئذ . ويقيني ان جلالة الاخ لن يتمسك بأمر فيه نقض لتلك المعاهدة .

انني التمس المعذرة من جلالة الاخ عن عدم تمكني من تغيير وجهة نظرنا في ضرورة تسليم المجرم ، راجيا ان يسمح لي بأن الفت نظر جلالته الى النتائج الوخيمة التي يجلبها اطلاق سراحه على البلدين الشقيقين . ان اطلاق سراحه سابقة خطرة وبادرة سيئة لن يكون لها الاثر الحسن في علاقات الصداقة والاخوة التي حرصنا دائما على توثيقها بين بيتينا وبلادينا ، وان ما نعهده في جلالة الاخ من حرص على توثيق هذه العلاقات وانمائها ، يجعلنا على ثقة من ان جلالتكم لن تدع مجالا لمثل هذه القضية العادية للتأثير فيها .

عبد الاله

٥ ــ بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبدالاله الوصي على عرش العراق وولي العهد المعظم

تناولت بيد الاجلال والتعظيم رسالة سموكم الكريمة عن طريق القائم باعمال مفوضيتكم بجدة ، واحطنا علما بما جاء فيها . ولا يخف سموكم ان المرء يمكنه ان يتغاضى عن امور كبيرة اذا كانت لا تمس بنقض العهود ونكثها . واننا اذ نرى ان من حقنا الدفاع عن هذه القضية ، لا نستهدف الا تذليل العقبات التي تؤدي الى حل المشاكل التي ترضيكم ، وتكون وسيلة لجمع الشمل . وبالنظر لورود بعض النقاط في رسالة سموكم الاخيرة التي قد يعتبر السكوت عنها اقرارا بها ، وقد راينا ان نبين

وجهة نظرنا في هذا الصدد والله يعلم اننا لا نقصد من وراء ذلك الدفاع عن رشيد عالي ، او تبرير عمله ، وانما نرمي الى دفع كل التباس او غموض يحوم حول المسائل التالية التي ذكرتموها سموكم .

اولا — ذكرتم سموكم ان المعاهدة التي بيننا وبينكم تنص على تسليم رشيد عالي ، وان اطلاق سراحه نقض صريح للمعاهدة السالفة الذكر .

ثانيا — ذكرتم سموكم ان المذكور من مجرمي الحرب ، وانه ليس من مصالح بلادينا ان نتجاهل ما نراه من اهتمام الامم المتحدة بمجرمي الحرب وخونته .

ثالثا — تذكرون سموكم بانه سبق أن لبيتم رغباتنا في قضايا اهم وادق من قضية رشيد عالي .

اننا يا صاحب السمو نستميحكم العذر في ايضاح ما ورد في مذكرة سموكم من النقاط الثلاثة المارة الذكر احقاقا للحق وتأييدا للواقع .

اولا — كنا اول من استنكر حركة رشيد عالي وناهضها في السر والعلانية، وكنا نأمل على اخمادها واحباطها ، ولنا شاهد على ذلك الحكومة البريطانية التي كانت مطلعة على مساعينا في هذا الشأن . اضف الى ذلك اننا ما استنكرنا حركة رشيد عالي ، ولا حاربناها لسبب كونها حركة داخلية ، لان الحركات الداخلية ما لنا فيها اي مدخل الا بموجب معاهدة الحلف التي نصها طلب المساعدة على التعاون على كبحها ، وهذا لم يقع من قبل العراق ولا راينا حكومة العراق تطلب منا ذلك .

ثانيا — اشرتم سموكم الى معاهدة تسليم المجرمين ، وذكرتم انها تقضي بتسليم رشيد عالي ، وان عدم تسليمه ، او اطلاق سراحه ، هو نقض لتلك المعاهدة . ويأبى الله ان نكون ممن ينقض العهد ، او ينكث به . ومراجعتنا لسموكم في هذا الامر ما هي الا زيادة عن المعاهدة ، وطلبا لما يساعد على تأييد الصداقة بيننا وبينكم اكثر مما تقضي به المعاهدة . وبالنظر لرغبتنا في التودد معكم ، وليس من شأننا ولا من شأن سموكم الدخول في مناقشات في تفاصيل تطبيق احكام المعاهدات ، فان ذلك راجع الى جهات الاختصاص في الحكومتين . لقد كنت متأكدا من حل الموضوع دون الرجوع الى دواير الحكومتين وبحث المحاكم فيها ، ولا ازال ارجو الوصول لذلك الحل دون الرجوع لتلك المناقشات .

ثالثا — واما فيما يتعلق باعتبار المذكور من مجرمي الحرب ، واهتمام الامم المتحدة به ، فمسألة مجرمي الحرب هي بيننا وبين الامم المتحدة .

رابعا — ذكرتم سموكم انكم لبيتم رغباتنا بقضايا اهم وادق من قضية رشيد عالي . فاسمحوا لنا ان نبين لسموكم باننا لا نذكر حادثا من هذا القبيل كان ادق من مسألة رشيد عالي ، او قريبا منها ، تساهلتم فيه . ومع ذلك فقد كنا ولا زلنا نصر على ادامة صلاة الصداقة والمودة بيننا ، رغم صبرنا على امور كثيرة تخل بالمعاهدات المعقودة بيننا .

خامسا ـ اما فيما يتعلق باطلاق سراح رشيد عالي فهذه مسألة تعود لسموكم. واني وان كنت لا اريد اطلاق سراحه ، الا انني ما احب ان يبقى عندنا كي لا يسبب وجوده تعكير صفو العلاقات الحسنة السائدة بين بلادينا .

وعلى كل فالراي لكم في هذا الشأن ان احببتم ان نبقيه او نطلق سراحه . والخلاصة اننا حاربنا رشيد عالي في السر والعلن ، كما سبق ان اوضحنا لسموكم . وشاهدنا على ذلك الحكومة البريطانية ، وكان المستر بيرد وزيرها المفوض السابق بجدة وسفيرها الحالي في بغداد ، هو واسطة المخابرة بيننا وبين حكومته . وان اخاكم يا صاحب السمو يكتب هذه الكلمة وقلبه وجل ، وباله مضطرب ، لان وقعها عندي أشد من ضرب السيوف ، ولانني لا احب ان يكون بيني وبين سموكم والعراق آي خلاف يؤثر في حسن العلاقات السائدة بيننا . ولكن لما آل الامر الى القول بنكث العهود ، ونقض المعاهدات ، والى التساهل معنا في قضايا كبيرة شق علينا ذلك ، ورأينا من اللازم ان ندافع عن انفسنا ، وعن تهمة نقضنا للمعاهدة ، ونكثنا للعهود ونوضح لسموكم حقيقة الواقع . واما اعتذار سموكم عن عدم موافقتكم على اجابة رغبتنا بالصفح عن رشيد عالي الذي ما تقدمنا لسموكم وطلبنا ذلك الا نظرا للصداقة التي تربطنا والعروبة التي تجمعنا فاذا قبلتم رجائنا فهذا هو المأمول من سموكم ونحن نشكركم على ذلك ، واذا لم توافقوا فانا صديقكم على الدوام . والله يحفظكم ويرعاكم ..

عبد العزيز

٦ ـ حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالعزيز آل سعود المعظم

بينما نشير الى تسلمنا بيد الاجلال برقية جلالتكم المؤرخة في ١٣٦٤/١١/١٧ الموافق ١٩٤٥/١٠/٢٣ نرى من واجبنا ان نعرب لجلالة الاخ المعظم عن مزيد تألمنا للتأثر الذي لمسناه في برقية جلالتكم . اننا ما لهذا اردنا واننا لشديدو الحرص ان لا يرى جلالة الاخ الا ما هو موضوع سروره وارتياحه . لقد فاتحتمونا جلالتكم في شأن رشيد عالي ، واقترحتم اما العفو عنه ، واما اطلاق سراحه ليركب وجهه. وقد ابرقنا الى جلالتكم موضحين رأينا ، ومشيرين الى الاسباب التي اوجبت التمسك بذلك الراي . وقد كانت برقيتنا واضحة وليس فيها ما يستوجب التأثر . واذا لم يكن قد وقع شيء من الخطأ في نقل البرقية فاننا نخشى ان يكون شؤم رشيد الذي اعتاد ان يلازم حركاته وسكناته قد تلمس سبيله الى هذه القضية ، فعرضها للانتقال من طور الى طور . ان رشيد مشؤوم الطلعة ـ كما لا يخفى ـ ولكننا لن نفسح المجال لسريان شؤمه .

يعز علينا وايم الله ان ينشأ عن هذه المخابرة ما يسبب تأثر جلالة الاخ . لذلك اننا نلتمس من جلالتكم ان يسمح لنا ببسط الملحوظات التالية حول النقاط الواردة في برقية جلالتكم ، والتي لم يخطر ببالنا قط اثارتها .

اولا ـ ان موقف جلالتكم من فتنة رشيد عالي كان موقفا نبيلا ينطوي على الصرامة والحزم التامين ومثل هذا الموقف هو الذي كنا دائما ننتظره من اخوة جلالتكم . وقد قابلناه من جانبنا بمنتهى التقدير والامتنان ، وهو الذي يجعلنا نؤمل ان يكون قراركم النهائي في شأن رشيد متلائما مع ذلك الموقف الرائع .

ثانيا ـ معاذ الله ان يتبادر الى ذهننا ان جلالة الاخ ممن ينقض العهد ، او ينكث به . بل ان الامر على نقيض ذلك ؛ وبرقيتنا الاخيرة الى جلالتكم واضحة في هذا الشان . ففضلا عما تضمنته البرقية من تعظيم ما اشتهرتم به جلالتكم من التزام الحق ، والاعتصام باحكام الدين الحنيف ، التي تحض على الايفاء بالعهد ، فهي تعرب عن تقديرنا للبواعث الشريفة التي حدت بجلالتكم الى ارسالها .

اما ان تطبيق احكام المعاهدات راجع الى جهات الاختصاص في الحكومتين ؛ فهو مما لا شك فيه . واذا كنا قد تطرقنا الى ذكر شيء منه ، فقد كان ذلك من مقتضيات الجواب على برقية جلالتكم . ان حكومتنا سمعت بوجود رشيد في مملكة جلالتكم ، فكتبت المراجع المختصة عندنا الى المراجع المختصة في حكومة جلالتكم ، طالبة استرداده ، ولم نتأكد من وجوده الا من برقيتكم . وقد اوعزنا الى المراجع المختصة بعدم متابعة مخابرة الاسترداد نزولا عند رغبة جلالتكم في اعتبار القضية سرية الى نتيجة المخابرة بين شخصينا . واذا كنتم جلالتكم تؤثرون استئناف مخابرة الاسترداد بين تلك المراجع ، فاننا نوافق على ذلك .

ثالثا ـ ان اشارتنا الى ان رشيد من مجرمي الحرب ، والى اهتمام الامم المتحدة باولئك المجرمين ناشئة عن علاقة قضيته بحكومتينا ، ومن الطبيعي ان هذه المسألة كما انها بينكم وبين الامم المتحدة فيما يتعلق بحكومة جلالتكم ، فهي ايضا بيننا وبين الامم المتحدة فيما يتعلق بحكومتنا . وقد راينا ان من واجبنا ان نعيراهتمام الامم المتحدة باولائك المجرمين بعض التفاتنا عند نظرنا في برقية جلالتكم . لقد احالت الامم المتحدة مجرمي الحرب والخونة من ابنائها الى القضاء بدون استثناء او تمييز او تردد ، وان ضميرنا ومصلحة بلادنا لا يطمئنان الى استثناء اكبر مجرمي الحرب عندنا واشدهم خطرا وابعاده عن متناول العدالة والقضاء .

رابعا ـ اما القضايا التي لبينا فيها رغبات جلالتكم مما هي اهم وادق من قضية رشيد ، فمن سوء الحظ ان لا تذكروا جلالتكم حادثا منها . ويحتمل ان يكون ذلك ناشئا عن اختلاف وجهتي النظر الى تلك القضايا . لقد وقفت حكومتنا في قضايا كثيرة مثل موقف حكومة جلالتكم الدقيق من قضية رشيد ، وبرغم ذلك فقد آثرت النزول في تلك القضايا عند رغبة جلالتكم ، حبا بتطمين تلك الرغبات ، وتوثيقا لعلاقات الود والاخوة بين المملكتين . اما ما ذكرتموه من ان جلالتكم كنتم ولا تزالون مصرين على ادامة صلاة الصداقة والمودة بيننا برغم صبر جلالتكم على امور كثيرة تخل بالمعاهدات المعقودة بيننا ، فان واجب المصارحة يتطلب ان نؤكد لجلالتكم اننا لا نذكر شيئا من تلك الامور ، وان ثمة قضايا كان فيها تساهل حكومتنا مع حكومة جلالتكم عرض لنقد لاذع هنا . ولكنها تغاضت عنه حرصا على تلبية رغبات جلالتكم ،

ورغبة في توثيق روابط التفاهم وحسن الجوار بين البلادين . واذا كان قد وقع شيء مما تفضلتم بذكره واحتملتموه ـ من غير ان ننتبه اليه في حينه ـ فذلك فضل كبير من جلالة الاخ كنا ولا نزال نؤمله ونتوقعه من جلالته ، ولا ولن يخطر ببالنا قط ان جلالة الاخ يندم على فضل تفضل به ، او مكرمة سبق اليها بل اننا لا نخال جلالته الا راغب في المزيد من ذلك .

خامسا ـ لاحظنا ان جلالة الاخ لا يزال يهتم بقضية رشيد عالي ، ولما كنا نخشى ان تعار هذه القضية اكثر مما تستحق من الاهتمام ، فاننا نرانا مضطرين الى توضيح بعض النقاط حولها برغم كراهيتنا لذلك .

ان هذا الرجل كان دائما عبدا لمطامعه وشهواته ، وحربا على امته وبلاده فقد اعان الاتحاديين على كبح الروح الوطنية في العراق في العهد العثماني ، ولما اضطر الترك الى الانسحاب من العراق امام الجيوش البريطانية في الحرب العظمى الماضية، انسحب معهم الى الموصل . ولما يئس من عودته رجع الى بغداد وخدم في حكومة الاحتلال بينما قاطعها معظم الوطنيين احتجاجا على عدم تاسيس الحكومة الوطنية التي جاهدوا في سبيلها . ولما تالفت الحكومة الوطنية شق السبيل اليها عن طريق الفتن والدسائس ، فكان لا ياتي للمنصب الا عن طريق الدم والنار ، ولا يغادره الا عن طريق الدم والنار ، فالحق بوطنه من جراء ذلك اضرارا لا تقدر . ولما نشبت الحرب العظمى الاخيرة ساء مطامعه ان تظل بلاده وما يجاورها في نجوة من ويلاتها ، فاتصل بالمعتدين على استقلال الغير ، واقحم الجيش العراقي في السياسة . حتى اذا بلغت الحرب العالمية ادق مراحلها ، حرم بلاده نعمة بقائها خارج ساحات القتال ، ونقل ويلات الحرب اليها ، فانزل بها الخراب والدمار ، وقضى على الالوف من زهرة شبانها ، ونخبة منوّريها ، ونشر البؤس والشقاء على عائلاتهم واطفالهم . ولو لم يرد الله كيد المجرم في نحره ، ويتدارك امم الشرق الاوسط اجمع بلطفه وعنايته ، لكانت مرسحا لفضائح وويلات تفوق ما حل بغيرها من بلاد العالم المنكوبة . ولما شعر بالفشل ضن بنفسه أن يبذلها في سبيل الغاية التي يسعى اليها ، فتخلى عن المخدوعين باحاديثه في ساعة الشدة ، وانسل انسلال العبد الآبق لائذا باذيال الفرار ، تاركا رفقائه وبلاده للمصير المظلم الذي كان ينتظره . وقد القى رحاله في بلاد المعتدين الذين ظل حتى الساعة الاخيرة يؤمل استقدامهم لاحتلال بلاده ، غير متعظ بما فعلوه في بلاد الناس . هذا هو رشيد عالي يا صاحب الجلالة ، وتلك هي سيرته واعماله ، تضاف اليها الاساليب الدنيئة ، والاقوال البذيئة ، التي لجأ اليها ضد مقام العرش، وضد شخص اخيكم . فاذا اتسع العفو لمثل هذا المجرم فلمن فرض القصاص ؟ وعلى من يطبق اذا ؟ ومن يحتمل مسؤولية الدماء الزكية التي اهرقها والارواح البريئة التي ازهقها من غير ان يردعه دين او يخزه ضمير ؟

سادسا ـ بناء على ما تقدم نكرر اعتذارنا لجلالة الاخ عن عدم تمكننا من تلبية طلب جلالته بشأن المجرم ، ونؤكد لجلالته عظيم امتناننا وتقديرنا للمواقف المجيدة التي عودنا وتوقفها في سبيل توثيق صلات الود والاخوة بين البلادين ، وقوي املنا في

المزيد من تلك المواقف لاستمرار نجاح القطرين الشقيقين في تذليل المصاعب التي تعترض طريقهما في خدمة قضاياهم الخاصة ، وقضايا الامة العربية العامة ، في عهد يشتد فيه النضال حول تقرير مصائر الشعوب لآماد بعيدة . واننا ننتهز هذه المناسبة لنكرر ما بسطناه لجلالة الاخ من ان مقام جلالته عندنا في الذروة ، وانه ليسرنا كثيرا ان لا يرى منا الا ما يوجب سرور وارتياح جلالته . وفقنا الله جميعا الى ما فيه خير العرب وفلاحهم .

عبد الاله

٧ ـ بسم الله الرحمن الرحيم **١٣٦٤/١٢/٧**

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبدالاله **١٩٤٥/١١/١٢**

الوصي على عرش العراق وولي العهد المعظم

قدّم الينا سعادة وزير العراق المفوّض بجدة ، رسالة سمو الاخ الكريمة ، جوابا على رسالتنا البرقية المؤرخة في ١٧ ذي الحجة ١٣٦٤ الموافق ٢٣ اكتوبر ١٩٤٥ وقد تأملنا ما تفضل به سمو الاخ من بيانات وايضاحات ، واحللنا الملاحظات التي ابداها محل العناية والاهتمام ، لاننا نعتقد ان واجبنا تجاه انفسنا وتجاه بلادنا وتجاه امتنا العربية يحتم علينا ان نتصارح ، وان نتبادل ما يجيش في قرارة انفسنا من آراء وافكار . وهذا الاعتقاد هو الذي جعلنا من بداية الامر ، ومنذ الساعة التي حصلت بها هذه المشكلة ، نسارع الى المذاكرة مع سمو الاخ لاجل حلها حلا لا يبقي مجالا للاخذ والرد والمناقشة . ويذكر سمو الاخ اننا من اول وهلة ابرقنا لاجل وضع الحل الملائم ، يسؤونا ان نلحظ انه قد اسيء فهم قصدنا الحسن وحمل على غير محمله الذي رمينا اليه . فنحن لم يتبادر الى ذهننا ، ولم يخامر ضمائرنا اي شك من جهة الرغبة في الحصول على تطبيق احكام المعاهدات القائمة بين بلادينا ، ولكننا لاحظنا ان قضية تسليم المجرمين تعتورها مشكلات مادية ، وعلمية ، وترافقها اصول واحكام لا يمكن تخطيها من حيث شمول احكام المعاهدة او عدم شمولها . وكون الجرم سياسيا او غير سياسي ، ولذلك فانا ابرقنا الى سموكم : اننا نرغب في العمل على حل المشكلة بالروح التي تسمو بكلينا عن مستوى النصوص اللفظية القابلة للتفسير والتأويل ؛ وفي جو من الوداد الاخوي والاخلاص المتبادل . وقد كان منا ابداء الرغبة في ابقاء امر مفاوضتنا سرا ، حتى لا تتعثر الحلول المرضية فوق احكام المعاهدة . وليس عن الرغبة في الانحراف عن جادتها او خوفا من نتائجها . وقد كانت المراجعات منا الى سموكم والى اخواننا ملوك ورؤساء الدول العربية في هذا الموضوع لوثوقنا بالله ، ثم بأن الروابط التي تربط اشخاصنا وبلادنا بعضها ببعض ، انما هي روابط اجل واسمى ، مما هو مدون في المعاهدات والاتفاقيات . اما الآن وقد اشعرنا سمو الاخ بأن حل هذه القضية فيما بيننا متعذر بسبب الاوضاع والاشكال القانونية والدستورية في العراق ، واعلن عن رغبته في ترك المراجعات في ذلك الامر الى حكومتينا طبقا لاحكام المعاهدات القائمة بين البلادين ، فانه لا يسعنا الا النزول عند رغبة سموه ، مع

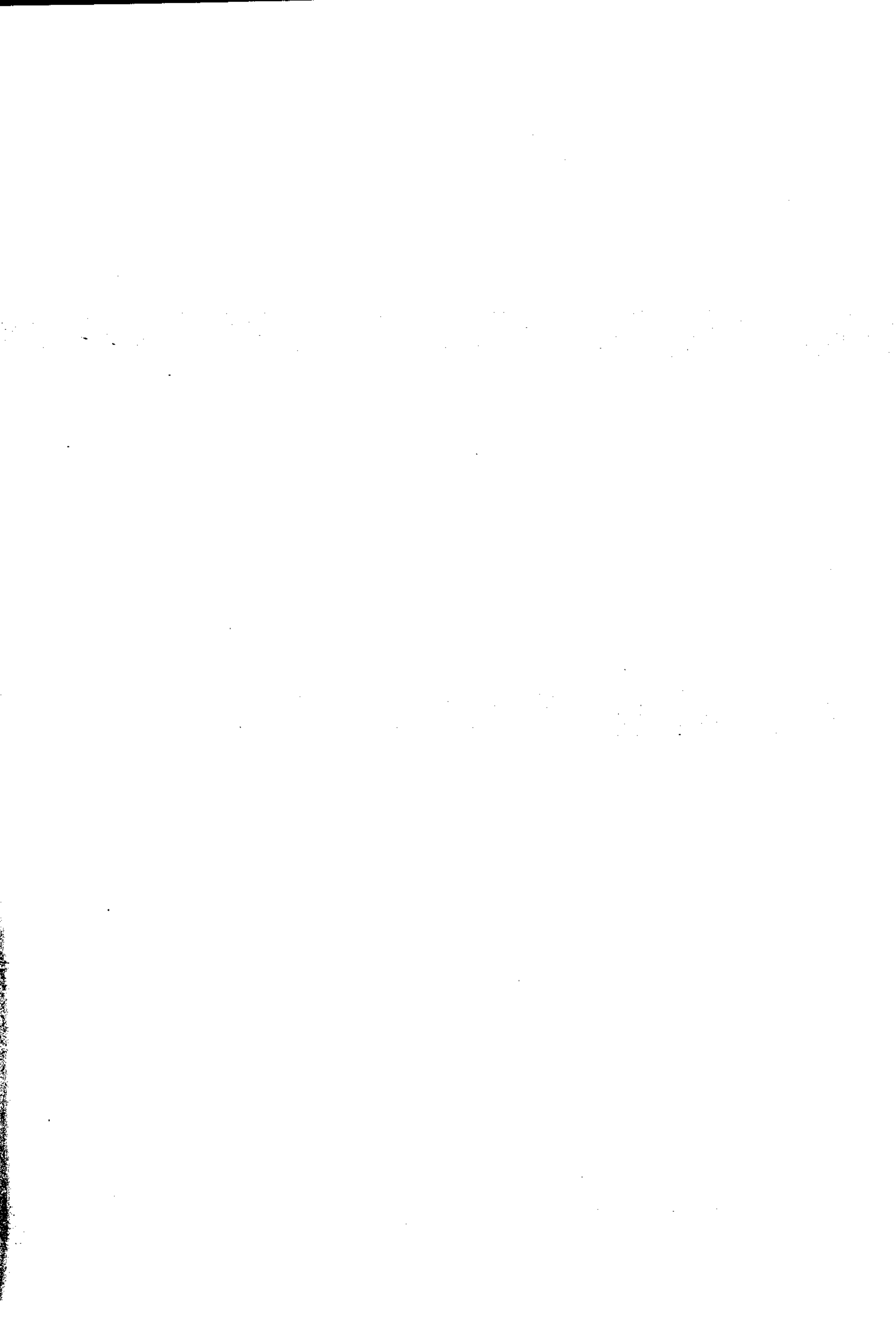
الاعراب عن اسفنا لعدم حصول ما كنا نصبو اليه ونتمناه . وقد علمنا ان الحكومة العراقية قامت فعلا بتقديم طلب التسليم الى حكومتنا ، وان حكومتنا قد اجابت الحكومة العراقية الصديقة بما تراه في هذا الشأن .

ونحب في الختام ان نكرر على مسامع الاخ الكريم اننا لا نزال حريصين كل الحرص على الابتعاد عن كل ما من شأنه ان يحدث اي اشكال او خلاف في هذا الموضوع او سواه . . واننا لا نفقد املنا في اهتمام سمو الاخ بملاحظة القضية بنظره الثاقب . والله سبحانه وتعالى يلهمنا ويوفقنا واياكم الى ما فيه الخير لبلادينا وامتنا العربية .

عبد العزيز



مضامين الجزء الخامس



اخطاء الجزء الخامس

لا يخلو هذا الجزء « الخامس » من بعض الاخطاء المطبعية هذا جدولها :

الصفحة	السطر	الخطا	الصــواب
٦	٢٠	والذاكرة	والمذاكرة
٦	٣١	يعتبر	يقبر
١٥	٢٨	وعمر وسلمان	ومحمود سلمان
٢٨	٧	للقيام	القيام
٣٤	٩	واصدرت	وصدرت
٦٢	٧	ان سرعان	انه سرعان
٦٥	١٣	وعدد	وكان عدد
٦٦	١٣	اماليها	آمالها
٧٢	١٧	عقوبات	عقوبة
٧٦	٧	اللاسلكي	للاسلكي
٧٧	٣٣	واستدعاه	واستدعاء
٨٩	٩	الامة	الازمة
٩٣	٣٢	قد زاروا	قد زارا
٩٥	٢١	الاولى	الاول
١٠٦	٣٢	السلطة	السلفة
١١٠	٦	الشركة	الشرطة
١١١	١٣	يؤيده	يؤيد
١٢٣	٢١	ولتحطمه	ولتحطيمه
١٥٨	١٥	تسمح	سمح
١٦٤	٢٨	تتبع	تتتبع
١٦٦	٥	المراكز	المركز
١٨٧	٤	خبرت	اخبرت
١٩١	٣٣	ولتستقل	ولتستقيل
٢٢١	٨	كواك شبير	كوك شبير
٢٢٦	٣٢	١٣٢	١٨٢
٢٢٧	١٠	والتفاهم	والتفافهم
٢٣٧	١٠	ستحي	ستحيى
٢٦٠	٥	من صحبة	من صحبه
٢٧٥	٢٥	٩٤١/١١/٥	١٩٤١/٥/١١
٢٨٠	١٠	الجسر الخر	جسر الخر
٣١٢	٥	وانقضت	وانفضّت
٣٢١	١٦	في الرطبه	ان في الرطبة



السيد عبدالرزاق الحسني



في العهد الملكي

٦





تاريخ
الوزارات العراقية



تأريخ

الوزارات العراقية

(المنقحة)

أوسع كتاب صدر في اللغة العربية حتى الآن عن « تاريخ العراق السياسي الحديث » يبحث في نشوء الدولة العراقية وكيفية رسوخ ما رسخ من أوضاعها ، ويثبت نصوص المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها ، ويشرح الحوادث التي مرت بالدولة شرحا مؤيدا بالوثائق والمستندات

بقلم

السيد عبد الرزاق الحسني

الجزء السادس

٧ جمادى الاولى ١٣٦٠ ــ صفر ١٣٦٥

٢ حزيران ١٩٤١ ــ ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٦





فاتحة الجـــزء السادس

بسم الله الرحمن الرحيم

« ربّنا لا تُزِغْ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهَبْ لنا مِنْ لدُنك رحمة إنّك أنتَ الوهّاب »[1] .

« صدق الله العظيم »

وبعـــد

وشـل معين « تاريخ الوزارات العراقيـة » ونضب ، منذ ان احتـل الجيش البريطاني العراق ثانية ، بعد حوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤١م . لان الصحف، والمجلات ، وسائر المراسلات ، والحريات ، خضعت للرقابة العسكرية الشديـدة . وحرم على الناس الجهر بآرائهم ، والتظاهر بميولهم ، ولان « المؤلف » كان في جملة من اعتقل . فكتب عليه ان يقضي في المعتقل اربع سنوات ، حيل خلالها بينـه وبـين الذوات الذين كان يعتمـد عليهم في جمـع مظان كتابه ، وفي توجيـه ابحاثه توجيها صحيحا . كما تعذر عليه جمع الوثائق والمستندات التي اعتاد ان يجمعها في اوقاتهـا ليستفيد منها تارة ، وليطعم بها فصول كتابه تارة اخرى .

ولما رفعت عن العالم تلك الشدة ، وكشفت عن البشرية تلـك الغمة ، لقينـا متاعب شديدة في جمع مواد هذا المجلـد ، لانتقال بعض المسؤولين ، الذين كـانوا يمدوننا بالمستندات والمعلومات المفيدة الى دار البقاء من جهة ، وحجب معظم المحدثين منهم مثل هذه المساعدة عنا ، خشية ان ينكشف امرهـم ، فيعرف الناس ما كـان ينسب اليهم من انصياع في تلك السنين الحالكة من جهة اخرى . وعلى الرغم مـن ذلك كله رأينا ان نسير بالكتاب قدما حتى نقف به على عتبة العهد الذي خلف عهـد الحرب العالمية الثانية ، ذلك العهد الذي عرف بأوضاره ، ومتاعبه ، ومصانعاته .

وهذا المجلد السادس من « تاريخ الوزارات العراقية » انما يتناول بالبحث عهد ست من الوزارات التي تعاقبت على الحكم ايام تلك الحرب ، بين ٢ حزيران ١٩٤١ م و ٢٢ شباط ١٩٤٦م ، وهي :

---

(١) سـورة آل عمران : ٨ .

١ ـ الوزارة المدفعية الخامسة . ٢ ـ الوزارة السعيدية السادسة . ٣ ـ الوزارة السعيدية السابعة . ٤ ـ الوزارة السعيدية الثامنة . ٥ ـ الوزارة الباجه جية الاولى . ٦ ـ الوزارة الباجه جية الثانية .

وغاية ما نرجو ونتمنى ان تصل الينا مطالعات وتوجيهات قيمة من قراء هذا المجلد ، لنتلافى بها في طبعته القادمة ما فاتنا في طبعته الحالية ، فالمرء صغير بنفسه كبير باخوانه ، وفوق كل ذي علم عليم .

الكرادة الشرقية : غرة المحرم ١٣٧٣ هـ **السيد عبد الرزاق الحسني**

الوزارة الحادية والثلاثون :

٧ جمادى الاولى ١٣٦٠ ــ ١٥ رمضان ١٣٦٠
٢ حزيران ١٩٤١ ــ ٧ تشرين الاول ١٩٤١

الوزارة المدفعية الخامسة

توطئــــة

اجمع الباحثون في « تاريخ العراق الحديث » على ان جميلا المدفعي كان من انبل الشخصيات العراقية ، وابعدها عن الانانية والحزبية ، وقد دلت الحوادث المختلفة على ان جميلا لا يدعى الى الحكم الا بعد ازمات شديدة ، وظروف خاصة تستدعي دعوته لانقاذ الموقف ، او تسكين الافكار .

فقد دعي الى تاليف الوزارة لاول مرة في ٩ تشرين الثاني من عام ١٩٣٣ م ، بعد ان رفض الملك غازي اقرار طلب « الوزارة الكيلانية الثانية » بحل مجلس النواب والشروع في انتخاب مجلس جديد ، مما ادى الى استقالة تلك الوزارة في ٢٨ تشرين الاول من هذه السنة .

والف وزارته الثانية في ٢١ شباط من السنة التالية ، بعد ان حصل اختلاف في وجهات النظر بين اعضاء وزارته الاولى بحيث لم تقو جهود الرئيس النبيل على ازالة اسبابه .

ولما انتشرت الفوضى في البلاد في مفتتح عام ١٩٣٥م ، وعم الاضراب قبائل الفرات الاوسط ، واستقالت « الوزارة الايوبية الاولى » في ٢٣ شباط من هذه السنة ، لم تجد السلطات العليا غير السيد المدفعي اهلا لتكوين الوزارة ، فالف وزارته الثالثة في الرابع من آذار . ولكن هذه الوزارة لم تقو على مجابهة الحالة التي كانت تتمخض البلاد بها يومئذ فاستقالت بعد مرور اسبوعين على تكوينها .

ولما قتل الفريق بكر صدقي العسكري في ١١ آب ١٩٣٧م ، وتعذر على «الوزارة السليمانية» معالجة الازمة التي نشات بعد حادثة القتل ، دعي المدفعي الى تكوين « وزارته الرابعة » فالفها في ١٧ آب من هذه السنة ، واستطاع ان يعيد الامور الى نصابها بيسر .

ولما حدث الانقلاب العسكري الاخير في العراق ، وقامت « حكومة الدفاع الوطني » في البلاد ، كان المدفعي من الساخطين على هذه الحركة ، والعاملين على احباطها ، وقد التحق بالامير عبد الاله في البصرة ، ثم صحبه الى عمان ففلسطين ، فلما جرّدت الحكومة البريطانية حملة عسكرية للقضاء على الاوضاع القائمة، واخراج

القائمين بها من البلاد ، عاد الرجل مع الحملة المذكورة الى « الحبانية » وتوجه منها الى البصرة مندوبا عن الامير المشار اليه ، حيث الف حكومة مؤقتة مكونة من الوية « البصرة والناصرية والعمارة » على نحو ما شرحناه في « المجلد الخامس » من « تاريخ الوزارات العراقية » فلما عاد الامير الى بغداد في اول حزيران ١٩٤١م ، استدعى المدفعي اليه ، وبعد مشاورات دقيقة استقر الراي على ان يعهد اليه بتكوين الوزارة الجديدة (١) فوجه اليه هذا الكتاب :

وزيري الافخم جميل المدفعي — الرقم ٢٥٢

بناء على انحلال الوزارة ، ونظرا للظروف الحاضرة ، واعتمادا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا في بغداد في اليوم السابع من شهر جمادى الاولى سنة الف وثلاثمائة وستين الهجرية ، الموافق اليوم الثاني من شهر حزيران سنة الف وتسعمائة واحدى واربعين الميلادية .

عبد الإله

هيئة الوزارة

كانت الظروف التي كلف فيها المدفعي بتكوين وزارته « الخامسة » تتطلب تعيين الوزراء ، وتحديد مسؤولياتهم بسرعة فائقة ، بحيث لم يتسن له التفكير في مدى التعاون الذي سيحصل بينه وبين زملائه في تصريف شؤون الدولة في هاتيك الظروف ، وعلى هذا اتصل بالسفارة البريطانية ثم بسمو الامير وعرض اسماءالذوات الذين اعتقد ان التعاون معهم سيمهد الطريق لانهاء حالة التأزم وعودة الهدوء فلم يلق معارضة تذكر ، وهكذا صدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٥٣ في اليوم الثاني من حزيران ١٩٤١م بتعيين :

---

(١) قال لنا السيد محمود صبحي الدفتري ، احد الوزراء اللامعين : ان الامير عبد الاله استدعاه الى قصره الملكي ليلة اليوم الثاني من شهر حزيران ١٩٤١ م ، وسأله رايه في اسناد رئاسة الوزراء الى وزير سابق لم يسبق له ان الف وزارة من قبل « وهو يعتقد انه يقصده » فرد عليه الدفتري ان المصلحة تقضي باسناد الرئاسة الى رئيس سابق مجرب كجميل المدفعي مثلا فقال الامير : انه كلف المدفعي بذلك فرفض . فأجابه هذا أن يعيد التكليف فان كرر الرفض فعلى الوصي ان يستعمل صلاحياته فيتولى السلطة بنفسه ويستعين بالمديرين العامين في تصريف امور الدولة اهـ .

وقال لنا السيد علي جودة الايوبي : ان النية اتجهت اليه باديء بدء لتاليف الوزارة الجديدة فلما اعتذر عن ذلك باعتلال صحته ، وقع التكليف على السيد جميل المدفعي ، فاشترط هذا دخول علي جودة في وزارته ، فكرر هذا الاعتذار . فلما اصرت الجهات العليا على دخوله في الوزارة المدفعية اشترط ان يشغل منصب وزارة الخارجية فقبل الشرط . وكان في نية المدفعي من قبل ان يسند منصب وزارة الخارجية الى السيد نصرة الفارسي ، فتولى السيد الدفتري اقناع الفارسي بقبول منصب وزارة الاقتصاد في الوزارة المرتقبة وهكذا سويت الطبخة .

١ ـ جميل المدفعي : رئيسا لمجلس الوزراء .
٢ ـ علي جودة : وزيرا للخارجية .
٣ ـ مصطفى العمري : وزيرا للداخلية .
٤ ـ نظيف الشاوي : وزيرا للدفاع .
٥ ـ ابراهيم كمال : وزيرا للمالية ووكيلا لوزارة العدلية .
٦ ـ جلال بابان : وزيرا للمواصلات والاشغال .
٧ ـ نصرة الفارسي : وزيرا للاقتصاد ووكيلا لوزارة الشؤون الاجتماعية .
٨ ـ محمد رضا الشبيبي : وزيرا للمعارف .

وكان معظم هؤلاء الذوات ممن استنكر الحرب العراقية ـ الانكليزية ، كما كان معظمهم من الموالين للانكليز او الساخطين على سياسة السيد الكيلاني .

حفلة الاستيزار

لم تجر حفلة الاستيزار التقليدية للوزارة المدفعية الخامسة ، ولم تتل الارادة الملكية باسناد منصب الرئاسة الى السيد المدفعي في حفل رسمي كالعادة ، فقد فرض نظام منع التجول على العاصمة واطرافها ، فلا حركة نقل ، ولا حركة مرور، فاستعان الرئيس بمحطة الاذاعة اللاسلكية في اعلان نبأ تاليفه الوزارة ، حيث اذيع البيان التالي بصورة متكررة ، وفي فترات متقاربة :

الى الشعب العراقي الكريم !

نظرا لما يحتمه الواجب في هذه الظروف الدقيقة التي تجتازها البلاد ، وبناء على ضرورة صيانة استقلالها ، واتخاذ جميع التدابير الضرورية الصارمة لاستتباب الامن واعادة الطمانينة ، وتمتع البلاد بحياتها الدستورية ، اضطلعت ، بعد الاتكال على الله ، وعلى مؤازرة المخلصين من ابناء البلاد ، بأعباء المسؤولية . لذلك ارجو من الجميع الاعتصام بالهدوء آملا منهم ان يقدروا هذه الظروف الدقيقة ، وسوف لا يحصل اي تردد في الضرب على ايدي المفسدين ، وكل من تسول له نفسه تعكير صفو الامن والراحة والله ولي التوفيق .

رئيس الوزراء ـ جميل المدفعي

وفي اليوم الذي تم تاليف « الوزارة المدفعية الخامسة » هبطت في مطار بغداد طائرة نقل بريطانية تحمل فصيلا من الجنود البريطانيين المدججين بالسلاح الاوتوماتيكي لتتولى حماية السفارة البريطانية في بغداد . ولما احيطت رئاسة اركان الجيش العراقي علما بذلك ، سكتت ولم تنبس ببنت شفة فهل كان هذا التحدي من مقتضيات شروط الهدنة ؟

وزير الشؤون الاجتماعية

وارتأى الرئيس المدفعي ان يكون في وزارته وزيران شيعيان ، فطلب الى وزير المعارف الشيخ محمد رضا الشبيبي ان يرشح أحد معارفه لمنصب « وزارة الشؤون الاجتماعية » فوقع الاختيار على متصرف لواء الدليم السيد جعفر حمندي ، ولكن فقدان المواصلات بين العاصمة وبين هذا اللواء ، ادى الى اعتراض احد الوزراء على هذا الترشيح ، غير ان التدابير اتخذت لتامين استدعاء السيد جعفر حمندي الى بغداد عن طريق سامراء ـ بلد ـ سميكة ـ بغداد فلما بلغها سالما ، صدرت الارادة الملكية بتعيينه وزيرا للشؤون الاجتماعية .

ولقد قوبل تكوين هذه الوزارة بالغبطة والسرور من قبل فريق من السكان ، وبالالم والقنوط من قبل فريق آخر . اما الذين سرّوا بتكوينها فهم الذين سئموا حياة التقشف والتعتيم ، وقصف المدافع وأزيز الطائرات ، ونحو ذلك من متطلبات الحرب ، واما الذين قنطوا لهذا التكوين فهم الذين كانوا يرون في الاستسلام معرّة لا يصح السكوت عليها ، واحتلالا اجنبيا لا يمكن تحمله . وعلى كل فقد وصف العين، السيد جلال بابان ، تكوين الوزارة الجديدة والظروف التي مرت فيها بالكلمة الآتية :

سادتي ! عندما تسلم فخامة المدفعي المسؤولية كانت البلاد ، كما عبّر عنها فخامته ، مضطربة لا تعرف باية مصيبة تصطدم ، وكانت الفوضى ضاربة أطنابها بكل مكان ، وكان من حق اية وزارة ، بل من واجب اية وزارة اتت الى الحكم في مثل هذه الظروف ان تعيد الى البلاد طمأنينتها ، وتضمن لها راحتها بكل وسيلة ممكنة(١).

اعلان الاحكام العرفية

كانت باكورة اعمال « الوزارة المدفعية الخامسة » انها قررت اعلان الاحكام العرفية في مركز لواء بغداد ، وفي المناطق المجاورة لها ، فاستصدرت هاتين الارادتين الملكيتين :

(١) الارادة الملكية المرقمة ٢٥٥ لسنة ١٩٤١م :

أصدرت هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع ووكيل وزير العدلية ووافق عليه مجلس الوزراء .

١ ـ باعلان الاحكام العرفية في مركز لواء بغداد ، والمناطق المجاورة لها ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة في بغداد عن انها تابعة للحركات العسكرية الى حين صدور ارادة ملكية بانهائها .

---

(١) محاضر مجلس الاعيان للسنة ١٩٤١/١٩٤٢ م ص ٢١ .

٢ ـ وبتوقيف تنفيذ قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وقوانين ادارة الالوية، والجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، ودعاوي العشائر ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، والحكام والقضاة ، والقوانين الاخرى ، بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية والعسكرية في المنطقة المذكورة حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة .

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٠ هـ واليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١ م .
عبد الإله

وزير الداخلية مصطفى العمري ، وزير الدفاع نظيف الشاوي ، وكيل وزير العدلية ابراهيم كمال (١) ، رئيس الوزراء جميل المدفعي .

(٢) الارادة الملكية المرقمة ٢٥٦ لسنة ١٩٤١ م .

اصدرت هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية .

بأن تكون الادارة الملكية في المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية ، بموجب الارادة الملكية المرقمة ٢٥٥ لسنة ١٩٤١م ، ادارة عسكرية صرفة ، وأن يكون قائد القوات العسكرية المرابطة في بغداد المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل المناطق المنوه عنها ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة، حسبما يتراءى له .

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .
كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٦٠هـ واليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١م .
عبد الإله

وزير الداخلية مصطفى العمري ، وزير الدفاع نظيف الشاوي ، وكيل وزير العدلية ابراهيم كمال (٢) ، رئيس الوزراء جميل المدفعي .

هيئة المجلس العرفي

وقد صدرت الارادة الملكية بتعيين العقيد مصطفى راغب رئيسا للمجلس العرفي العسكري ، والمقدم ناجي عبد الرزاق ، والمقدم طاهر محمد ، عضوين عسكريين فيه. كذلك صدرت الارادة الملكية بتعيين الحاكمين : محمد فهمي الجراح ، ومصطفى عزت عبد السلام عضوين مدنيين وفقا للمادة الاولى من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م .
واستمرت الادارة العسكرية العرفية « المعلنة في ٣ حزيران ١٩٤١ م » الى آذار

---

(١) و (٢) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية العدد ١٩١٨ م الصادر بتاريخ ٣ حزيران ١٩٤١ م.

١٩٤٦م حين الغتها وزارة السيد توفيق السويدي الثانية اذ استصدرت الارادةالملكية بالغائها اعتبارا من هذا التاريخ ، اي انها بقيت معلنة نحو خمس سنوات متتالية .

تدابير متصرفية لواء بغداد

كانت الحالة العامة في العاصمة تستدعي وجود متصرف حازم على راس « متصرفية اللواء » فاستدعي عبد الحميد عبد المجيد « صرصر » لاشغال هذا المنصب ، وكان قبلئذ يشغل « متصرفية لواء ديالى » فشرعت السلطات المسؤولة تعتقل المشتبه في سلوكهم السياسي ، والمتهمين بحوادث السلب والنهب والفوضى، وإقلاق الراحة العامة ، وكذلك الذين كانوا يجاهرون في انتقاد الوضع الجديد ، أو يعلنون تأييدهم للوضع السابق ، حتى تجاوز عدد الموقوفين عشرين الفا ، ولما لم تكن السجون والمواقف كافية لاستيعاب هذا العدد الضخم ؛ حشروا في المساجد ، والجوامع ، ومراكز الشرطة ، ونحوها ، ثم عالجت المتصرفية الوضع العام بهذه البيانات :

البيان الاول :

يمنع التجمهر في الازقة والشوارع في العاصمة وضواحيها اكثر من اربعة اشخاص ، وستستعمل الشرطة السلاح وتطلق النار على المخالفين (١) .

« متصرف لواء بغداد »

البيان الثاني :

يمنع التجوال في العاصمة وضواحيها ، بما فيها الكاظمية ، والاعظمية ، والكرادة الشرقية ، وكرادة مريم ، من الساعة الخامسة مساء حتى الساعة الخامسة صباحا الى اشعار آخر (٢) .

البيان الثالث :

حفظا للامن والنظام ، فقد اوعز الى القوة المسلحة باطلاق النار على كل من يتصدى الى الاخلال بذلك ، فيطلب الى كافة الاهلين المحافظة على الهدوء والسكينة (٣) .

« رئيس اركان الجيش »

البيان الرابع :

نعلن للجمهور بانه كل من توجد لديه اموال منهوبة ، عليه ان يسلمها الى اقرب

---

(١) و (٢) و (٣) جريدة « الزمان » العدد ١١٢٩ الصادر بتاريخ ٦ حزيران ١٩٤٢ م .

مخفر للشرطة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ صدور هذا البيان ، وسوف تجري التحريات في جميع الدور والمحلات المشتبه بها ، والذي توجد لديه أموال منهوبة يعاقب أشد العقاب (١) .

البيان الخامس :

« استنادا الى الصلاحية المخولة لنا في المادة الحادية عشرة آ من قانون الاسلحة النارية رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٩م ، يمنع حمل السلاح ، على اختلاف انواعه ، ضمن منطقة العاصمة وضواحيها ، بما فيها ناحية الكرادة الشرقية ، والاعظمية، والمخالف يعاقب وفقا المادة التاسعة عشرة من القانون المذكور » اهـ .

وعلى اثر صدور هذه البيانات الخمسة ، خاف الاهلون وخشوا سوء العاقبة، فامتلأت الازقة والطرقات بالمنهوبات التي كانت تطرح فيها من غير حساب ، وشرعت الشرطة في تحرّي البيوت ، وتمشيط المحلات المشبوهة لاستخراج الاثاث المشتبه بها . وكان اليهود يدعون ـ اثناء هذه التحريات ـ ملكيات بعض الاشياء التي لا تعود اليهم ، فكانت سلطات الامن تلاقي صعوبات جمة في إحقاق الحق ، وفي اعادة الاموال الى أصحابها الشرعيين .

وتألفت لجان من ممثلي وزارات الداخلية ، والعدلية ، والمالية ، لاعادة هذه المنهوبات الى اصحابها ، فكانت هذه اللجان تكابد انواع المتاعب في توزيع العدل بين المتضررين . وقد صادف ان حلف خمسة اشخاص ، من خمس محلات متفرقة ، ملكية سجادة واحدة فحارت اللجنة المختصة في تعيين صاحبها الشرعي حتى اضطرت الى بيعها ، وبيع الكثير من امثالها وتسليم الثمن الى رئيس الطائفة للتصرف به . واغرب من هذا ان احد اعضاء اللجان جاء بسجادة من داره وعرضها على اليهود المتضررين ، فادعى ملكيتها سبعة منهم وهم لا يعلمون انه جيء بها من دار احد المحققين (٢) .

بغداد قاعدة حربية

كان الجيش البريطاني الزاحف على العاصمة من الشمال ومن الغرب ، قد بلغ ابوابها يوم تم تكوين « الوزارة المدفعية الخامسة » اما الجيش الزاحف من الجنوب فقد احتل « اور » بجوار « الناصرية » في ٢٩ أيار ١٩٤١م . فلما عقدت الهدنة وانتهت الحرب بين بريطانيا والعراق على صورة رسمية ، اتخذ الجيش البريطاني مدينة بغداد قاعدة حربية يموّن منها ساحات القتال في سائر الجهات . وقد دخل بغداد في غضون شهر حزيران نحو مئة الف جندي عسكروا في الجانب الغربي منها « اي في الكرخ » واحتل ضباطهم معظم الدور الحديثة المجاورة لمعسكرهم ، فارتفعت

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١١٢٩ الصادر بتاريخ ٦ حزيران ١٩٤٢ م .
(٢) رواه لنا السيد معروف جياووك احد الاعضاء ، وقد جاء بهذه السجادة من داره .

أسعار الحاجات ارتفاعا فاحشا ، وتعذّر على الطبقتين : الفقيرة والمتوسطة العيش بيسر ، فانصفت الوزارة الموظفين والمستخدمين بزيادة مرتباتهم ، وحملت الشركات الاجنبية على ان تحذو حذوها فترفع الاجور المقررة للمشتغلين لديها .

وهال العراقيين منظر الجيش البريطاني يجوب ميادين بغداد وشوارعها العامة بسياراته ومدرعاته ، فصدرت الصحف تحمل هذه الكلمة الرسمية :

« جاءنا من مصدر رسمي : ان فخامة السفير البريطاني ابلغ وزارة الخارجية العراقية تمنيات المستر ايدن وزير خارجية الحكومة البريطانية الطيبة نحو العراق، واعلمها بانه طلب ان يسجل لدى الحكومة العراقية عزم حكومته على احترام استقلال العراق وكيانه ، واستعدادها للتعاون مع الحكومة العراقية فيما يؤدي الى رفاه العراق والدفاع عنه ضد أي عدوان خارجي (١) .

بيان آخر من وزارة الدفاع

لم تجد « رئاسة أركان الجيش » في البيانات التي أصدرتها عن عقد الهدنة بين الجيشين : العراقي والبريطاني أي تأثير في الشعب الهائج المضطرب ، فرات « وزارة الدفاع » أن تأخذ على عاتقها اطلاع الراي العام على حقيقة الوضع الذي آلت «القضية العراقية» اليه فاصدرت المنشور التالي في اليوم الخامس من حزيران سنة ١٩٤١م :

أيها الشعب العراقي الكريم

قد يكون بعضكم غير واقف على حقيفة وضع البلاد الخطير ، وغير عالم بشدة الازمة التي اجتازها العراق في خلال الايام الاخيرة ، فمنعا لدعايات المفسدين التي تضر بمصلحة العراق ، وقطعا لالسنة السوء التي تروّج الاشاعات الكاذبة المحاكة من الرتل الخامس ، وعمال الاجانب الذين لا يهدأ لهم بال في مثل هذه الظروف ، حتى يوقع الشرّ والفساد بيننا للفت في ساعد الامة ، وهدم دعائم المملكة التي بذلنا الارواح والاموال في تشييد كيانها ، فاليكم بالبيان التالي ايضاحا للموقف الوخيم الذي زجت به البلاد :

ففي يوم الجمعة الماضي ، في الساعة الثانية عشرة ظهرا تلقينا الانباء الرسمية الصادقة بأن اولئك الذين زجوا البلاد في هذه الحرب الطاحنة ، يتركون واجباتهم وقيادتهم من منتصف الليل ، فيغادرون العراق في أحرج موقف ، ويلتجئون الى ايران ، وهم السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي أقام نفسه رئيسا للوزارة ، مع زملائه الذين سبقه بعضهم الى الهزيمة ، ووكيل رئيس اركان الجيش الفريق امين زكي سليمان ، والعقيد الركن صلاح الدين الصباغ ، والعقيد الركن كامل شبيب ، والعقيد محمود سلمان ، والعقيد الركن فهمي سعيد وغيرهم ، ولم يتخلف منهم

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١١٣٥ الصادر بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٤١ م .

سوى السيد يونس السبعاوي الذي تبعهم ظهر ذلك اليوم ، بعد علمه بهزيمة زملائه فاختار الانضمام اليهم في ايران ، فراى العقيد الركن نور الدين محمود ، الذي كان اقدم ضابط في بغداد ، أن يجمع فورا امراء الجيش وقادته الموجودين في بغداد ، وفي سوح القتال ، مع استشارة زعماء الامة ، واقطاب البلاد الموجودين في بغداد من رؤساء وزراء ، ووزراء سابقين ، واعيان ونواب ، وغيرهم من الوجوه ، والاشراف، للمداولة معهم في الموقف الذي أوقع الجيش والبلاد فيه أولئك المنهزمون ، وبعد المذاكرة تقرر بالاجماع المفاوضة في عقد صلح شريف يضمن استقلال البلاد التام ، وصيانة شرف الجيش ، وبقائه على ما كان عليه ، وارجاع الامور الى مجاريها حسب المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، دون الاخلال بمصلحة البلاد قيد شعرة ، وقد ايد موقفنا هذا قادة الجيش ، وضباطه الذين في سوح القتال ، ولم نتخذ هذا القرار الخطير الا لمحافظة البقية الباقية من الجيش ، وصيانة المملكة من الكارثة المحتمة . وبعد المفاوضة اتفق ممثلو الطرفين على الشروط الملخصة ادناه : ـ

١ ـ إيقاف القتال .
٢ ـ المحافظة على استقلال المملكة التام .
٣ ـ الاحتفاظ بالجيش بكامل معداته ، وسلاحه ، وتجهيزاته كالسابق .
٤ ـ انسحاب الوحدات الى معسكراتها السلمية .
٥ ـ فتح خط المواصلات ، حسب نصوص المعاهدة العراقية ـ البريطانية .
٦ ـ تسريح الاسرى .
٧ ـ القاء القبض على القوات المسلحة للدول الاجنبية المعادية ، اي الالمان والطليان .

وعليه اوقفنا القتال ، وعادت الامور الى مجاريها في جميع انحاء العراق ، ما عدا الحادث الموضعي المؤسف الذي حدث في بغداد قبل يومين . وليعلم الجميع بان الجيش بصنوفه ، واقسامه ، وقيادته ، ووحداته بأسرها ، متضامن متكاتف في جميع انحاء المملكة لحفظ سلامة الوطن ، والدفاع عن استقلال البلاد تحت ظل جلالة الملك المعظم وسمو الوصي الامير عبد الاله . اهـ (١) .

الهاربون من الجيش

لم تكد « الوزارة الكيلانية الرابعة » تقرر الانسحاب من العاصمة حتى اختمرت في اذهان بعض القادة والجنود فكرة الهرب من العراق ، أو تنظيم المقاومة في الموصل، فسافر الى ايران وتركية وسورية عدد كبير من هؤلاء لهذه الغاية ، كما ان عددا آخر ظل يقاتل القوات البريطانية في « لواء الدليم » على الرغم من عقد الهدنة بين الجيشين. فلما اخفقت الحركة ، اخذ معظم المذكورين يعودون الى العراق ، اما الذين بقوا في سورية ، وتركية ، وايران ، فقد اعتقلوا فيها من قبل السلطات المحلية والبريطانية،

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١١٢٩ الصادر بتاريخ ٦ حزيران ١٩٤١ م .

ولا سيما بعد تطور الاحوال العالمية . وفي الوقت نفسه فان السفارة البريطانية في بغداد اسرّت الى الضباط البريطانيين في البعثة البريطانية ان يشيعوا بين الجنود العراقيين ان من شروط الهدنة التي توصل اليها تسريح الجيش العراقي فعلى الجنود ان يعودوا الى آلهم وذويهم مما حمل الحكومة العراقية على تعيين فصائل خاصة لصد الجنود عن الهرب كما انها سدت منافذ الهرب في العاصمة في وجوه المضللين .

وفي ١٦ حزيران ١٩٤١م اصدرت وزارة الدفاع دعوة الى الهاربين هذا نصها:

« عندما هرب القواد المسؤولون عن الحركات فجاة ، وتلته فترة المفاوضة ، ثم تاليف الوزارة ، تغيب بعض نواب الضباط ، وضباط الصف ، والجنود ، بناء على ما حصل لديهم من التباس عن حقيقة الوضع ، وقد اخذ بالعودة الى وحداتهم اولئك الذين فهموا الوضع بعدئذ ، وبقي قسم قليل يظهر انه متغيب خوف العقاب .

« بالنظر الى الوضع السائد آنذاك ، قررت وزارة الدفاع اعفاء اولئك المتغيبين من الاجراءات ، على ان يتم التحاقهم مستصحبين تجهيزاتهم الى يوم ٢٥ حزيران ١٩٤١م . وسيطبق قانون العقوبات العسكري بحق كل من يتخلف عن الالتحاق خلال هذه المدة . ولما كانت وزارة الدفاع قائمة باكمال تشكيلات الوحدات العسكرية . تؤمل بأن اولئك الجنود الذين اثبتوا جدارتهم بشرف الجندية يسارعون الىالانضمام الى وحداتهم ، ويواصلون الخدمة تحت رايتهم المقدسة » (١) .

بغداد ١٦ حزيران ١٩٤١م — وزارة الدفاع —

وانقضت المدة المحددة لعودة المتغيبين ، فلم يعد احد الى وحدته ، فاضطرت وزارة الدفاع الى ان تكرر الدعوة وتعلن في ٦ تموز ١٩٤١ م انها :

« قررت تمديد المدة الى ١٥ تموز ١٩٤١ م ، وهكذا سوف لا تتخذ اية اجراءات ضد الذين التحقوا خلال تلك المدة ، ولا شك في ان المتغيبين الذين استمروا في تغيبهم خشية العقاب ، سيسارعون الى الاستفادة من هذه الفرصة » (٢) .

وانتهت هذه المدة ايضا ، وانتهت حياة « الوزارة المدفعية الخامسة » في ٧ تشرين الاول من هذه السنة ، ولم يعد من المتغيبين الا العدد الصغير .

مشروعية اعمال الوزارة الكيلانية

عز على الحكومة البريطانية قيام حركة تحررية واسعة النطاق في العراق ، تستند الى قرارات خطيرة يصدرها مجلس الامة ، وتشريعات هامة تقرها السلطات المسؤولة ، فاسرت الى « الوزارة المدفعية الخامسة » ان لا بد من اتخاذ قرار بعدم شرعية الامور التي قامت بها « حكومة الدفاع الوطني » في العشرة الاولى من شهر

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١١٣٩ الصادر بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤١ م .
(٢) جريدة « الزمان » العدد ١١٥٦ الصادر بتاريخ ٧ تموز ١٩٤١ م .

نيسان سنة ١٩٤١ م وكذا « الوزارة الكيلانية الرابعة » التي اعقبت تلك الحكومة ؛ وعلى هذا طلب السيد ابراهيم كمال ، وكيل وزارة العدلية ، الى « ديوان التدوين القانوني » في وزارته ان يدرس هذا الموضوع بتمعن ويصدر قراره . وقد درس الديوان هذه القضية من نواحيها القانونية ، واصدر القرار الآتي في اليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١ م بحسب الايعازات العليا .

معالي الوزير

اشارة الى كتابكم المؤرخ في ١٩٤١/٦/٣م

ان المادة (٣٩) من القانون الاساسي نصت على ان يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في اول يوم من تشرين الثاني من كل سنة ، واذا لم يدع في اليوم المذكور الى ذلك ، يجتمع بحكم القانون . كما وان المادة (٤٠) منه نصت على ان للملك ان يدعو مجلس الامة للالتئام ، بصورة غير اعتيادية ، خارج مدة الاجتماع العادي ، للبت في امور معينة تذكر عند الدعوة ، ويفض هذا الاجتماع بارادة ملكية؛ فيفهم من هذين النصين : ان اجتماع مجلس الامة بصورة اعتيادية ، او بصورة فوق العادة ، منوط بالملك ، ولا يسوغ لمجلس الامة ان يجتمع من تلقاء نفسه ، الا في حالة عدم دعوته للاجتماع العادي في اليوم الاول من تشرين الثاني من كل سنة . فاجتماع مجلس الامة بصورة غير اعتيادية يوم الخميس المصادف ١٠ نيسان سنة ١٩٤١م ، بدعوة من قبل نائب رئيس مجلس النواب ، مخالف لصراحة المادتين المذكورتين ، ولا يعتبر اجتماعا دستوريا . فاذا اجتمع مجلس الامة بصورة دستورية، فيجب ان تعقد الجلسة المشتركة برئاسةرئيسمجلسالاعيان، حسب نص المادة ٦٣ من القانون الاساسي . اما قيام حكومة باسم « حكومة الدفاع الوطني » على اثر مغادرة الوصي العاصمة ، بنتيجة الضغط الحاصل عليه ، فليس لها صبغة دستورية ، سيما وان الوزارة القائمة خلال تلك المدة لم تقبل استقالتها من جهة دستورية . فبالنظر لما تقدم ، نعتبر كافة الاعمال التي قامت بها « حكومة الدفاع الوطني » والحكومة التي تلتها ، باطلة من اصلها ، ولا تحتاج الى اصدار تشريع او غير ذلك لابطالها . ويجوز للحكومة الحاضرة ان تؤيد بعض الاعمال الواقعة خلال تلك المدة ، ان رات ضرورة تقتضيها المصلحة العامة لذلك، كما ويجوز اعتبار هذا التأييد من تاريخ وقوع تلك الاعمال ، وذلك اما بمرسوم ، او بنظام ، او بقرار من مجلس الوزراء ، او بارادة ملكية ، او باوامر وزارية حسب مقتضى الحال ، ولا يعتبر السكوت عن هذه الاعمال بمثابة تأييد .

١٩٤١/٦/٣م رئيس التدوين القانوني

الطلبات البريطانية المتتالية

اصبحت « السفارة البريطانية في العراق » سيدة الموقف بعد فشل حركة ايار ١٩٤١م التحررية ، واخذت طلباتها تنهال على الوزارة الجديدة ، فتضطر هذه

الى مجاراتها باقرار طلباتها تارة ؛ وبالتمحل تارة اخرى . وننشر فيما يلي قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٥ حزيران سنة ١٩٤١م كنموذج لما ذكرناه :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الخارجية المرقم ٥١٥ والمؤرخ في ١٩٤١/٦/٥م ؛ وكتاب وزارة الدفاع المرقم ٨٤٢ والمؤرخ ١٩٤١/٦/٥م. وبعد سماع الايضاحات التي ادلى بها كل من وزيري الخارجية والدفاع ، ورئيس اركان الجيش ، وجد ـ نظرا للظروف الدولية الراهنة ـ ان الحالة دخلت في المرحلة التي اشارت اليها الفقرة الثانية من المادة الرابعة من معاهدة التحالف بين العراق وبريطانية العظمى ، الموقع عليها في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠م (وهي حالة خطر حرب محدق) وعليه قرر ما يلي :

١ ـ تخويل وزير الخارجية بأن يجيب على الفقرة الاولى من المادة الثالثة لكتاب السفير البريطاني المرقم ٢٥٢ والمؤرخ ٤ حزيران سنة ١٩٤١م بأن الحكومة العراقية توافق خلال مدة الحرب ولمقتضياتها فقط ؛ على ان تضع حكومة صاحب الجلالة البريطانية قواتها البرية ، والجوية ، في الاماكن التي تقتضيها ضرورات الدفاع في العراق ، وذلك مع ملاحظة سبق اخبار الحكومة العراقية بذلك ما امكن ، ومع مراعاة الملاحظات التي تبديها الحكومة العراقية بهذا الشأن بوقته ، بناء على ضرورات ادارية محلية .

٢ ـ تخويل وزير الخارجية ايضا ، لنفس الاسباب ، بأن يجيب على الفقرة ٢ و ٣ للمادة الثالثة لكتاب السفير البريطاني المشار اليه كما يلي :

١ ـ ان الحكومة العراقية عازمة على اقامة (السانسور) الرقابة على المخابرات ، حسبما تقتضيه ظروف الحرب ، وهي تعتقد بأن مصلحة الحكومة البريطانية في هذا الامر ـ بالنظر الى ظروف الحرب الراهنة ـ يمكن ضمانها باستخدام موظف اخصائي من الموظفين البريطانيين الذين في خدمة الحكومة العراقية في الدائرة التي ستقام لهذا الغرض .

٢ ـ لم يتوضح لمجلس الوزراء ما هو المقصود بعبارة الكونترول الواردة في الفقرة (٣) للمادة الثالثة من كتاب السفير المشار اليه . اما اذا كان القصد هو ابداء التعاون بين السلطات البريطانية والعراقية في اتخاذ ما يقتضي من الترتيبات والتدابير لتسهيل وسلامة ورود القوات البريطانية الى الميناء في شط العرب ومداخله ، فقد كان هذا الامر ، ولا يزال ، مأخوذا بنظر الاعتبار ، وقد اعطيت وستعطى الاوامر اللازمة الى سلطات الميناء لاتخاذ ما يلزم من التعاون الغرض المذكور . واما ما اشارت اليه الفقرة المذكورة فيما يخص القاعدة العسكرية البريطانية هناك ، فان الحكومة العراقية توافق على ممارسة السلطات البريطانية ما يقتضي من المراقبة عليها ، بالتعاون مع السلطات العراقية ، وذلك من دون المساس بالشؤون الادارية والاهلية التي تعود للحكومة العراقية فقط أهـ.

والواقع ان هذه الموافقة كانت « صورية لان الجيوش البريطانية كانت قد

احتلت العراق ، وتدفقت عليه قواتهـا بموجب الخطة العسكريـة المقـررة ، كما وضعت كافة وسائل النقل البرية والنهرية والموانىء والسكك الحديد تحت تصرف بريطانية » (١) وتم اعتقال عدد كبير من مؤيدي الكيلاني والمشايعين لحركته .

سياسة المراسيم

نصت الفقرة الثالثة من المادة (٢٦) من القانون الاساسي العراقي على انه :

« اذا ظهرت ضرورة اثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والامن العام ، او لدفع خطر عام ، او لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفهـا في الميزانية ، او بقانون خاص ، او للقيام بواجبات المعاهدات ، فللملك الحق باصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزراء يكون لها قوة قانونية تقضي باتخاذ التدابير اللازمـة بمقتضى الاحوال ، على ان لا تكون مخالفة لاحكام هذا القـانون الاساسي ، ويجب عرضها جميعا على مجلس الامة في اول اجتماع ... الخ (٢) .

واستنادا الى هذا النص الدستوري ، اصدرت « الوزارة المدفعية الخامسـة » احد عشر مرسوما خلال مدة بقائهـا في دست الحكـم (من ٢ حزيران ١٩٤١م الى ٧ تشرين الاول ١٩٤١م) كانت ثلاثـة منها لتعديل « قانـون الملاك رقـم ٤٠ لسنة ١٩٤٠م » واربعة لاضافة مبالغ ميزانية السنة ١٩٤١ ـ ١٩٤٢م المالية (٣) وواحدا لتعديل مرسوم انضباط موظفي الدولة ، وآخر لوضع ذيل لمرسوم الادارة العرفية الصادر في سنة ١٩٣٥م ، يجيز محاكمة القائمين بحوادث الشهرين : نيسان وايـار ١٩٤١م غيابيا ، وثالث لاقصـاء المشـتركين في تلك الحـوادث عن مناصبهـم . اما المرسوم الحادي عشر رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١م فقد صدر لتأمين اعادة كبار الضباط المحالين على التقاعد في مختلف الظروف الى خدمـة الجيش مرة اخرى . ولما كان

---

(١) كتاب « العراق امسه وغده » للسيد خليل كنه ص ٦٨ .

(٢) أصل المادة في ملحق الجزء الاول من الوزارات حيث نشر القانون الاساسي وتعديله .

(٣) يتضمن المرسوم المرقم ٦٦ لسنة ١٩٤١ م صرف مبلغ قدره (٧٥،٠٠٠) دينار كمنحة الى الموظفين البريطانيين الذين تضرروا في حوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١ م . وقد ظهر من مناقشات مجلس الاعيـان في جلستيه الرابعة والسابعـة المنعقدتين في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤١ م و ١٢ اذار ١٩٤٢ م (ص ٢٤ ـ ٣٦ ـ و ٥٧ ـ ٦٠) ان السفارة البريطانية كانت قدرت هذه الاضرار بمئة وعشرين الف دينار فدرست « الوزارة المدفعية الخامسـة » هذا الموضوع فلم تجد في القوانين العراقية المرعية ما يسوغ تعويض المتضررين في الحوادث غير المنتظرة ، وارتأت صرف خمسة وسبعين الف دينار كمنحة نهائيـة وليست كتعويض . فلما تكونت « الوزارة السعيدية السادسة » بعد هـذه الوزارة استأنفت السفارة المطالبة بما تبقى من مقدار هذا الضرر (وقدره ٤٥،٠٠٠ دينار) وكان وزير الداخلية في هذه الوزارة ، صالح جبر يقوم بوكالة وزارة الخارجية ايضا فوافق على صرف هذا المبلغ الاضافي ، ولما جيء بالتشريع النهائي الى مجلس الاعيان ، جرت مناقشة حادة بين المدفعي وصالح جبر حول هذه الاضافة فادعى الاول ان المنحة التي صرفتها وزارته (اي ٧٥،٠٠٠) كانت كتسوية نهائية ، وادعى الثاني ان السفارة لم تعتبر هذه المنحة كتسوية نهائية ، وانها لا تزال تطالب بما تبقى مـن الاضرار ، فقبل المجلس صرف الاضافة مكرهـا .

البعض من هذه المراسيم جاء مخالفا لاحكام القانون الاساسي ، وكان لمرسوم ذيل مرسوم الادارة العرفية اقوى صلة بموضوع كتابنا هذا ، فقد اخترنا الاشارة الى ذلك ونشر بعض النصوص اللازمة لموضوعنا .

١ ـ مرسوم تعديل مرسوم انضباط الموظفين :

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، ووافق عليه مجلس الوزراء ، امرت بوضع المرسوم الآتي :

المادة الاولى ـ تضاف الفقرة الآتية الى آخر المادة الاولى من مرسوم تعديل قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٧ لسنة ١٩٣٩م :

« ولمجلس الوزراء ان يعيد النظر في قراره الصادر بفصل الموظف ، بمقتضى هذه المادة ، ويقرر جواز استخدامه اذا اقتنع بوجود اسباب تدعو الى ذلك » .

المادة الثانية ـ ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة ـ على وزراء الدولة تنفيذ هذا المرسوم ، الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اول اجتماعه .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر جمادي الاولى سنة ١٣٦٠ هـ ، واليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤١م .

جميل المدفعي ـ رئيس الوزراء　　　　　　عبد الاله (١)

وقد عين ، بموجب هذا المرسوم ، السيد احمد الراوي مديرا عاما الشرطة ، وحسن فهمي المدفعي متصرفا للواء الديوانية ، وعبد الحميد الشالجي مديرا عاما للسجون ، وغيرهم من بعض كبار الموظفين الذين كانوا يؤمنون بضرورة خدمة المجهود الحربي البريطاني ، وسبق ان فصلوا من الخدمة للاسباب التي شرحها القانون المختص (٢) فلما احيل هذا المرسوم الى مجلس النواب لتصديقه ، صادق في جلسته الخامسة المنعقدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤١م على قرار لجنته الحقوقية القاضي برفضه وهو :

« اجتمعت اللجنة الحقوقية في الساعة العاشرة زوالية من صباح يوم الاربعاء المصادف ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤١م ، ونظرت في المرسوم رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١م رقم ٧ لسنة ١٩٣٩م ، المرسل ضمن كتاب فخامة رئيس الوزراء المرقم ٤٧٩٨

---

(١) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١ م ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ .

(٢) قال لنا السيد احمد الراوي مدير الشرطة العام انه كان قد فصل من الخدمة لمدة سنتين على عهد وزارة نوري السعيد الخامسة ، وليس على عهد وزارة رشيد عالي الكيلاني ، وانه اتم مدة الفصل القانونية عندما أعيد الى الخدمة بعد فشل حركة مايس ١٩٤١ م .

والمؤرخ في ١٩٤١/١١/١م وحضر معالي وزير الداخلية ، واستمعت ايضاحاته وملاحظاته ، وقد اتفقت اللجنة على ما يلي :

١ ــ لم تجد في الاسباب الموجبة لاستصدار هذا المرسوم ما يبرر صدوره ، بحسب الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي .

٢ ــ من وجهة الاساس وجدت ان هذا المرسوم يجعل سلطة مجلس الوزراء بالفصل حسب المرسوم رقم ٧ لسنة ١٩٣٩ لا تاثير لها ، بل ربما يقلل من تاثير قوانين الخدمة والانضباط .

وعليه قررت اللجنة بالاتفاق رفض المرسوم وهي توصي المجلس العالي بذلك (١) .

٢ ــ مرسوم ذيل قانون الملاك :

لما عجزت الوزارات المتعاقبة عن وضع قانون ثابت للملاك، يقضي على الفوضى المستاصلة في تعيين الموظفين ، ونقلهم ، وترفيعهم ، ثم فصلهم ، او الغاء وظائفهم اخذت تلحق بالميزانية جدولا ثابتا بعدد الموظفين لكل سنة ، فلا يجوز تجاوز عدد وظائف الدولة في تلك السنة ، العدد المقرر في هذا الجدول ، فاستصدرت الوزارة الجديدة هذا المرسوم :

« لمجلس الوزراء ان يقرر اضافة عدد من الدرجات الى الجدول (ق) الملحق بقانون الميزانية لسنة ١٩٤١م » (٢) .

ولما عرض هذا المرسوم على مجلس النواب للمصادقة عليه ، اتخذت « اللجنة الحقوقية » قرارا برفضه هو :

« لاحظت اكثرية اللجنة ان الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي قد حصرت اصدار المراسيم بالضرورات الثلاث الآتية :

الاولى ــ اتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام ، والامن العام ، او لدفع خطر عام .

الثانية ــ لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص .

الثالثة ــ القيام بواجبات المعاهدات .

« فاصدار هذه المراسيم اثناء عطلة المجلس النيابي ، لغاية تعديل نص في قانون

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ م ص ٦٤ .
(٢) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١ ص ٢٤٢ .

الملاك او اضافة احكام جديدة عليه لا تنطبق على الفقرات السابقة ... فلهذه الاسباب ترى اكثرية اللجنة ضرورة رفض هذه المراسيم » (١) .

وقد قرر مجلس النواب في جلسته الثالثة المنعقدة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١م رفض هذه المراسيم الثلاثة (٢) .

٣ ـ مرسوم ذيل مرسوم الادارة العرفية :

لما وضعت « الوزارة الهاشمية الثانية » مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م لم تأخذ بمبدأ اجراء المحاكمة غيابا بحق من يتعذر القبض عليه ، فلما هرب القائمون بانقلاب سنة ١٩٤١م الى خارج العراق ، استصدرت « الوزارة المدفعية الخامسة » هذا المرسوم :

« بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء ، امرت بوضع المرسوم الآتي :

المادة الاولى : اذا لم يتيسر القبض على المتهم ، او فر بعد القبض عليه ، تجري التعقيبات والتحقيقات والمحاكمات بحقه امام المجلس العرفي غيابا .

المادة الثانية : قبل البدء بالاجراءات المبينة في المادة اعلاه ، يجب ان تعلق ورقة التكليف بالحضور على محل اقامة المتهم ، وان تنشر صورتها في احدى الجرائد المحلية ، وان تذاع من محطة البث اللاسلكية العراقية ، ان امكن ، ويقوم التعليق والنشر والاذاعة مقام التبليغ . فاذا لم يحضر المتهم خلال مدة سبعة ايام من تاريخ هذا التبليغ ، يباشر بالاجراءات المذكورة في المادة السابقة .

المادة الثالثة : يحكم المجلس العرفي العسكري ، بعد تلاوة اوراق التحقيق ، واستماع الشهادات ، وطلبات واقوال المدعي العام ، والمدعي بالحقوق المدنية ، في الجريمة المسندة للمتهم ، وفي التضمينات الناشئة منها ، ويعلن هذا الحكم فورا حسب الطريقة المبينة في المادة الثانية اعلاه .

المادة الرابعة : ينفذ الحكم المتعلق بالتضمينات فورا من قبل المجلس العرفي العسكري ، على ان يقدم المحكوم له كفيلا لمدة ستة اشهر تبتدىء من تاريخ اعلان الحكم ، ويستثنى من هذه الكفالة الحكومة فيما اذا كانت هي المحكوم لها بالتضمين.

المادة الخامسة : اذا حضر المحكوم عليه غيابا ، او قبض عليه خلال مدة ستة اشهر ، من تاريخ اعلان الحكم الغيابي عليه ، حسب المادة الثالثة من هذا الذيل ، يعاد النظر في الحكم المذكور من قبل المجلس العرفي العسكري ، بعد اجراء المحاكمة

---

(١) اصدرت الوزارة مرسومين آخرين : هما مرسوم رقم ٦١ ومرسوم رقم ٦٤ لسنة ١٩٤١ م لتعديل قانون الملاك رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ م فاصبحت المراسيم المخالفة ثلاثة .

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ م ص ٣٢ .

حسب المادة الرابعة من المرسوم الاصلي (١) واذا لم يكن المجلس موجودا لسبب انتهاء الاحكام العرفية ، فيجتمع المجلس نفسه لغرض اعادة النظر في الحكم المذكور، واذا لم يكن ذلك بسبب عدم وجود عضو او اكثر من اعضائه ، فيجوز تعيين اعضاء آخرين بدلا منهم .

المادة السادسة : اذا اسفرت النتيجة ، بعد اعادة النظر ، عن تأييد الحكم السابق ، فلا يرد شيء من التضمينات الى المحكوم عليه ، واذا اسفرت عن براءته ، فيحكم باعادة التضمينات كلها او بعضها اليه .

المادة السابعة : اذا توفي المحكوم عليه غيابا خلال مدة الستة اشهر السابق ذكرها ، فلورثته خلال المدة الباقية منها ان يطلبوا اعادة النظر في الفقرة الحكمية المختصة بالتضمينات ، وللمجلس ان يقرر ما يتراءى له .

المادة الثامنة : ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة التاسعة : على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذا المرسوم الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اجتماعه القادم .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادي الاولى سنة ١٣٦٠هـ واليوم السابع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٤١ (٢) .

رئيس الوزراء : جميل المدفعي عبد الاله

وزير الداخلية	وزير الخارجية	وزير المالية ووكيل وزير العدلية	وزير الاقتصاد
مصطفى العمري	علي جودة	ابراهيم كمال	نصرة الفارسي
وزير الدفاع	وزير المعارف	وزيرالشؤونالاجتماعية	وزير المواصلاتوالاشغال
نظيف الشاوي	محمد رضا الشبيبي	جعفر حمندي	جلال بابان

وقد صادق مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٤١م على هذا المرسوم بضغط من السفارة البريطانية ، وشرع «المجلس العرفي العسكري» في اجراء محاكمة القائمين بحركة الشهرين نيسان وايار من هذه السنة غيابا .

وكانت السلطات البريطانية بعد اختراقها « حياد ايران » قبضت على فريق من المتهمين بهذه الحوادث في « طهران » فاستاقتهم الى « روديسيا » في جنوبي افريقيا ، على الرغم من اعلانهم عن رغبتهم في حضور المحاكمة ، فاكتسبت الاحكام الغيابية مدتها القطعية .

خطاب خطير لرئيس الوزراء

لم تضع « الوزارة المدفعية الخامسة » منهاجا لها ، لانها كانت وزارة انتقالية

---

(١) نص المرسوم الاصلي في ص ١٠٨ من المجلد الرابع من الوزارات في طبعته الرابعة .

(٢) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٤١ م ص ٢٤٣ .

تكونت لتنقل البلاد من حالة الحرب الى حالة السلم . غير انه ، في مساء يوم الاربعاء الموافق ١١ حزيران سنة ١٩٤١م ، اذاع الرئيس المدفعي الخطاب الخطير التالي من دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية ، ثم امر بطبعه على هيئة كراس وتوزيعه على الانحاء كافة :

اخواني العراقيين :

كتب عليّ في اغلب الاحيان ان اتسلم زمام الحكم في احرج الاوقات . ولقد تسلمت مسؤولية الحكم هذه المرة في اهول ساعة من ساعات تاريخ العراق ، وفي اخطر فتنة تعرضت لها البلاد كادت تودي بها ، وتذهب بكرامتها واستقلالها ومصالحها ، لولا لطف الله وحكمة سمو الامير الوصي ، الذي ضحى براحته ، وعرض نفسه لاشد المخاطر في صيانة الدستور وكيان البلاد ، ولولا تدبير المخلصين، واخص بالذكر منهم النخبة الصالحة من قادة الجيش الابرار ، الذين بقوا على راس جنودهم بشرف وثبات .

لقد جابهت هذه البلاد فتنا كثيرة ، ومؤامرات مؤلمة خطيرة ، ولكن الله قيض لها من انقذها ، فخرجت عزيزة الجانب ، موفورة الكرامة ، بيد ان هذه الفتنة العمياء ، وما سبقها من غفلة ، ووهن ، وتواطؤ ، وما رافقها من غصب ، واستهتار، كانت اعظم فتنة تستهدف راس الدولة ، وكيان الامة ، كما كانت تجربة دنيئة من تجاريب الرتل الخامس ، وتمهيدا لمؤامرات جهنمية ، اثبتت حوادث الشهور الاخيرة ان العراق الهادىء الهانىء كان هدفا مباشرا لها ، ويؤسفني ان اصرح لكم ، وللامم العربية في مختلف الاقطار ، بان فريقا من عبيد الحكم الباطل ، والطموح الزائل ، وآخر من الموتورين الذين لم يتورعوا في جعل كيان العراق موضع شفاء غليلهم ، كانا عونا لبعض الجهات الاجنبية المغرضة ، وساعدا لارتالها على نشر الدعايات ، والكيد للوطن العزيز .

لقد كانت غاية هذه الجهات الاجنبية ان تجعل بلادنا الآمنة ساحة من ساحات القتال ، ومسرحا تمثل عليه رواية اللعب في النار فتقلب نعيمنا بؤسا ، ويسرنا عسرا ، وسعادتنا شقاء ، وكل ذلك للتخفيف عن نفسها في ساحات القتال الغربية . وقد رأيتم بأعينكم ، ولمستم بأيديكم ما حل بكم في شهر واحد ، فكيف لو دام ذلك شهرا آخر او اكثر ؟

اخواني العراقيين :

لقد كان لنا من وضعنا الدولي ، ومركزنا السياسي والعسكري ، ما يجعلنا من ابعد امم الشرق عن ويلات الحرب ، ولكن محاولات الجهات الاجنبية بذهبهم ، ودعاياتهم ، وغدر المغتصبين اللؤماء ، زجت بلادنا المطمئنة في مأزق حرج ، نرجو خروجنا منه ظافرين .

ان التدابير القانونية الصارمة سوف تطبق على كل مجرم اثيم ، وقد جئتكم في هذه الساعة مصرحا بان الحكومة ، التي اعتزمت بعث الطمانينة والاستقرار ،

واعادة الحياة الدستورية الى نصابها الطبيعي ، واقفة بالمرصاد ، واضعة نصب عينيها حوادث الفتنة حادثة بعد حادثة ، وانها سوف لا تأخذها رحمة ولا هوادة في تعقيب الجناة ، واستئصال بذورهم ، وتطهير البلاد من اضرارهم ، والقضاء على عناصر الشر والرذيلة والاجرام .

وقبل ان اختم كلمتي هذه ادعو ابناء الوطن المخلصين الى الاستمرار في مزاولة اعمالهم ، واستئناف حياتهم المعتادة ، وان يكونوا يدا واحدة لمعاونة الحكومة في تدابيرها واجراءاتها ، وانا اسأل الله ان يكون عونا لنا على تحقيق اهدافنا الوطنية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته اهـ (١) .

★ ★ ★

ومن الصدف ان يطرأ خلل فني على آلة البث ، أثناء القاء هذا البيان الخطير، فيتوقف الالقاء خمس دقائق ، ويحتار الناس في تعليل سبب ذلك ، ثم يسأل احد اقارب الرئيس المدفعي مأمور بدالة التلفون عن سبب التوقف ، فيرد هذا عليه : « ان المدفعي قتل » فتنتشر الاشاعات المزعجة « وما اكثر الاشاعات المزعجة يومئذ » ثم يجري التحقيق لمعرفة (عامل التلفون) الذي انطلقت من فمه تلك الكلمة ، فلم يهتد اليه ، فتقرر الدائرة المختصة فصل عمال التلفون كافة الذين كانوا على البدالة ساعتئذ ، ثم يجري اعتقالهم فيلبثون في « الموقف » زهاء شهرين دون ان تسند اليهم جريمة معينة .

ولقد جاء في خطاب « الرئيس المدفعي » قوله :

« وقد جئتكم في هذه الساعة مصرحا بأن الحكومة التي اعتزمت بعث الطمأنينة والاستقرار ، واعادة الحياة الدستورية الى نصابها الطبيعي ، واقفة بالمرصاد ، واضعة نصب عينيها حوادث الفتنة حادثة بعد حادثة ، وانها سوف لا تأخذها رحمة ولا هوادة في تعقيب الجناة ، واستئصال بذورهم ، وتطهير البلاد من اضرارهم ، والقضاء على عناصر الشر والرذيلة والاجرام » .

فشرعت الوزارات المختصة في فصل البعض من الموظفين الذين شايعوا حوادث الشهرين : نيسان وايار سنة ١٩٤١م من الخدمة في وظائف الدولة ، وشرعت الشرطة في اعتقال البعض من المتهمين بهذه المشايعة . ولوحظ ان الفصل كان يشمل فريقا دون فريق ، وان الاعتقال كان يجري على لفيف دون لفيف ، وان المطاردة والتعقيبات اقتصرت على جماعة دون اخرى ، الامر الذي ادى الى تذمرات كثيرة ، وتقولات مضرة ، ولم يخف البعض من الوزراء استغرابه من هذا التحيز الظاهر . لهذا فما كادت « الوزارة السعيدية السادسة » تحل محل « الوزارة المدفعية الخامسة » في ٩ تشرين الاول ١٩٤١م ، حتى توسعت في الفصل والاعتقال ، وصارت تأخذ الناس بكل شدة من دون تمييز ولا محاباة .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١١٢٥ الصادر بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٤١ م .

حوادث واخبار منوعة

١ ـ عاد الملك فيصل الثاني الى عاصمة ملكه في اليوم الثالث من حزيران ١٩٤١م ، فترتب على الوزارة ان تستقبله استقبالا فخما . وكان جلالته قد غادر بغداد الى « لواء اربل » في المنطقة الشمالية من العراق ، خشية ان يتعرض قصره الملكي الى قصف الطائرات البريطانية كما تعرضت الى ذلك الثكنات العسكرية والدوائر الحكومية وسائر المرافق الرسمية .

٢ ـ احالت « وزارة الدفاع » عددا كبيرا من الضباط ، من مختلف الرتب، على التقاعد ، وكان معظمهم ممن ساهم في حوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١م او كان يؤيد تلك الحوادث ، او يعطف على القائمين بها ، فحرم الجيش من خيرة القادة والضباط الاركان .

٣ ـ كانت « الوزارة الكيلانية الرابعة » قد انهت عقود الموظفين البريطانيين المستخدمين في مختلف الدوائر العراقية ، على اثر حوادث الاصطدام المسلح ؛ كما فصلت لفيفا من الموظفين اليهود الذين ثبت لديها قيامهم بأعمال التجسس للانكليز، فلما تسلمت « الوزارة المدفعية الخامسة » مقاليد الحكم ، الغت القرارات الصادرة بانهاء عقود الموظفين البريطانيين ، او فصل اليهود ، فعادوا الى الخدمة ، وفصلت منها لفيفا من الموظفين الذين كانوا يعطفون على حوادث الشهرين المذكورين او يمالئونها . كما انها قررت اسقاط الجنسية العراقية عن خيرة رجالات العرب الذين اكتسبوا هذه الجنسية منذ عدة اعوام فكانوا رسل ثقافة وتوجيه قومي صحيح أضراب : العلامة الاستاذ ساطع الحصري ؛ والدكتور احمد قدري ، والاستاذ محمد درويش المقدادي وغيرهم من الاساتذة السوريين ، والفلسطينيين ، الذين خدموا العراق سنوات عديدة خدمات جلى والمقدمين : محمود الهندي وصبحي العمري وآخرين غيرهم .

وكان في العراق زهاء اربعمئة مدرس ومدرسة من سورية، ولبنان، وفلسطين، ومصر يخدمون بعقود خاصة ، فقررت وزارة المعارف انهاء عقودهم لمشايعتهم حوادث الشهرين « نيسان وايار » وقد تجاوز عدد الموظفين العراقيين الذين فصلوا من الخدمة بسبب تلك الحوادث الالف بين موظف ومستخدم ، وحل محلهم اليساريون والشيوعيون . وكان هؤلاء قد تعاونوا مع القوميين حتى ايام الحركة ؛ فلما غزت المانيا الهتلرية اراضي الاتحاد السوفياتي انفصلوا عنهم وانضموا الى عملاء الانكليز يساعدونهم على سحق القومية العربية ويطاردون القوميين مطاردة الذئاب للاغنام .

٤ ـ كانت « الوزارة الكيلانية الرابعة » قد طلبت الى موظفي الدولة ومستخدميها التبرع لسلاح الجو العراقي ، وقد عينت وزارة المالية نسبا ثابتة لهذه التبرعات ، فحسمت على قوائم الرواتب لشهر ايار ١٩٤١م . فلما حلت

« الوزارة المدفعية الخامسة » محل تلك الوزارة ، امرت باعادة هذه التبرعات الى الذين استقطعت من رواتبهم .

٥ ـ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٨ حزيران ١٩٤١م ، قطع العلاقات بين العراق وايطالية ، تنفيذا لما جاء في المادة الرابعة من مواد الهدنة ، التي فرضها الجيش البريطاني على الجيش العراقي في ٣٠ ايار . وقد تم تسفير الهيئة الدبلوماسية الايطالية عن طريق « تل كجك » في مساء اليوم التالي ، وقبض على الرعايا الطليان الصالحين للخدمة العسكرية ، فارتاحت السلطات البريطانية لهذا الاجراء السريع . وكان قطع علاقات العراق بايطالية موضوع جدل بين الوزارات السابقة والسفارة البريطانية (١) . وفي الوقت نفسه فقد ارغم الملحق العسكري الياباني في بغداد على مغادرة العراق فورا لان الوصي يعتبره شخصا غير مرغوب فيه .

٦ ـ كان القطار بين بغداد والبصرة قد توقف منذ يوم الاصطدام ، في الثاني من ايار ، فاستأنف سيره منذ الرابع عشر من حزيران سنة ١٩٤١م .

٧ ـ صدرت الارادة الملكية في يوم ١٢ حزيران ١٩٤١ بتعيين السيد نوري السعيد وزيرا مفوضا للعراق في مصر ، وكان عزيز مصر الملك فاروق ، قد استدعى وزير العراق المفوض في القاهرة تحسين العسكري ، واعرب له عن اغتباطه وارتياحه لوثبة العراق الجبارة في ايار . لكن حكومته لم تستطع الاعتراف بما تم ، فكان لا بد من ندب السعيد لاطلاع الفاروق على حقيقة الوضع في العراق ، ووجوب اقرار السياسة الجديدة فيه .

٨ ـ وصل الى بغداد في يوم ١١ حزيران ١٩٤١م ، الذوات العراقيون الذين اسرهم الانكليز في « حوادث الحبانية والفلوجة » فكان عددهم (٥٤) ضابطا و (٥٥٠) بين ضابط صف ، وجندي ، وقد تسلمتهم « وزارة الدفاع » بحسب الاصول ، واذاعت السلطات العسكرية البريطانية في الحبانية ـ بهذه المناسبة ـ ان قتلى الجيش العراقي هناك دفنوا بحسب السنن الشرعية في ارض الحبانية .

٩ ـ كان السر كنهان كورنواليس قد عين سفيرا لبريطانية في العراق ، خلفا للسر بازل نيوتن ، ووصل الى بغداد في اليوم الثاني من نيسان ١٩٤١م ، فأخذ يماطل ويسوّف في تقديم اوراق اعتماده الى الوصي الجديد ، الشريف شرف . فلما دالت ايام ، « حكومة الدفاع الوطني » و « الوزارة الكيلانية الرابعة » قدّم

(١) هذا هو نص قرار مجلس الوزراء المتخذ في هذا الموضوع بتاريخ ٧ حزيران ١٩٤١ م :

« نظر مجلس الوزراء في كتاب وزارة الخارجية المرقم خ‍ـ٨٢٧ـ٨٢٧ـ٣ والمؤرخ ٧ـ٦ـ١٩٤١ م وبناء على ما تأكد لدى الحكومة العراقية من صدور تصرفات من قبل المفوضية الايطالية في بغداد ، التي تمثل رأي الحكومة الايطالية ، والتي كان لها مساس مباشر بالشؤون الداخلية بشكل مخل بسلامة الدولة العراقية مما يجعل دوام العلاقات بين العراق وايطالية امرا غير ممكن ، وبناء على ما جاء في كتاب وزارة الخارجية المذكور في اعلاه ، قرر قطع العلاقات المذكورة واتخاذ ما يلزم بذلك » اه .

اوراقه الى سمو الامير عبد الاله في يوم ١٤ حزيران ١٩٤١م ، فحلت بعمله هذا احدى العقد السياسية بين العراق وبريطانية .

١٠ ــ قررت « وزارة المعارف » الغاء استعمال القاب الفتوة في المراسلات الرسمية ، كما قررت الغاء « نظام الفتوة » ولم توفد بعثة علمية للتحصيل خارج العراق في بحر السنة ١٩٤١م الدراسية .

١٠ ــ سرّحت « وزارة الدفاع » في يوم ١٤ حزيران سنة ١٩٤١م ، مواليد العام ١٩١٦ ، من خدمة الاحتياط ، وكانوا قد دعوا اليها قبل شهر ، عقب حادثة الاصطدام .

١٢ ــ عاد الى « الفلوجة » في صباح اليوم العاشر من حزيران موظفو القضاء الذين كانوا قد تركوها ، اثر احتلالها من قبل الجيش البريطاني في ٢٠ ايار ١٩٤١م.

١٣ ــ وعاد الى « البصرة » موظفو اللواء في يوم ١٢ حزيران . وكانوا قد غادروه الى العاصمة في ١٧ ايار سنة ١٩٤١م ؛ بحسب الاوامر التي اصدرتها اليهم « الوزارة الكيلانية الرابعة » بعد ان احتل الانكليز « العشار » في ٧ ايار من هذه السنة .

١٤ ــ كانت « وزارة الاقتصاد » قد فرضت قيودا خاصة على التصرف بالمخزون من السكر ، وبيعه بأسعار معتدلة . . فلما دالت ايام « الوزارة الكيلانية الرابعة » الفت الوزارة الجديدة هذه القيود ، فنشأ عن هذا التدبير ارتفاع سعر السكر ارتفاعا فاحشا ، وادى في النتيجة الى احتكاره من قبل اليهود ، والمضاربة باسعاره مدة الحرب ، بحيث تجاوز سعر الكيلو الواحد دينارا كاملا .

١٥ ــ كانت « مديرية الخزينة البريطانية » قد اخرجت « الدينار العراقي » من حظيرة « الجنيه الاسترليني » على اثر حوادث الاصطدام في ٢ ايار ١٩٤١م ، الامر الذي ادى الى توقف التحويل الخارجي ، والى شل الحركة التجارية في بغداد. فلما الف المدفعي وزارته الخامسة في ٢ حزيران من هذه السنة ، اعيد الدينار الى الحظيرة المذكورة ، فارتفع الموجود النقدي من خمسة ملايين دينار الى خمسة واربعين مليونا خلال ايام الحرب .

١٦ ــ الفت « وزارة الاقتصاد » لجانا لاستيراد الحنطة من خارج العراق ، وابتياع الميسور منها في الاسواق المحلية ، بغية مكافحة الارتفاع الذي اصاب اسعارها ، ولا سيما بعد تحشد القوات البريطانية في العراق ، واستهلاكها الكميات الكبيرة من هذه المادة المعاشية . فكان عمل الوزارة سديدا ، وسعيها مشكورا .

١٧ ــ تحيط بالعاصمة اكواخ وصرائف يسكنها النازحون اليها من الالوية الجنوبية ، ولا سيما من اللواءين : العمارة والكوت في طلب الرزق ، ويقدر عدد هؤلاء بستين الف نسمة جلهم من قبيلتي بني لام والبو محمد ، ولما حدثت حوادث السلب والنهب فيبغداد في ١ و٢ حزيران ١٩٤١ ، اشترك فيها هؤلاء الاعراب كما اشترك فيها

غيرهم ؛ فقررت « وزارة الداخلية » اعادتهم الى الويتهم ، ونتج عن قرارها هذا تعطيل اعمال البناء ، والتحميل ، والكنس ، وخدمة الحدائق ، وغيرها من المهن التي كان يزاولها المذكورون . وعلى هذا اضطرت « السلطات البريطانية العسكرية » في بغداد ان تستدعيهم اليها مرة اخرى لتأمين سير هذه الاعمال ، ولا سيما في مؤسساتها الخاصة .

١٨ ــ توقفت أهم الصحف اليومية كالبلاد ، والاستقلال ، واليوم ، ونحوها عن الصدور ، منذ دخل الجيش البريطاني بغداد في الثاني من حزيران ١٩٤١م ، وصدور قرار منع التجول ، ثم قرار تحديد اوقات التجوال . فلما هدأت الحالة ؛ شجعت السلطات المذكورة بعض الموتورين وصغار الكتاب ، على اصدار صحف جديدة كانت مهمتها الطعن في رجال الحكم السابق ، والقذف فيمن ساعده او شايعه . وكانت هذه الصحف تعيش على المخصصات المعروفة ، وعلى ما تنفقه عليها دوائر العلاقات البريطانية ، والاستخبارات العسكرية ، وكان القائمون ببعض هذه الصحف المرتزقة يخرون كالشهب فيموت احدهم بالسفلس ، والآخر بالتدرن الرئوي ، والثالث بالزهري ، والرابع بالسحايا الدماغية ، وما الى ذلك من الامراض العفنة ، حتى صفا الجو منهم او كاد .

١٩ ــ كانت دائرتا البرق والبريد في « الكوت » و « الحبانية » في جملة دوائر البرق والبريد التابعة الى الحكومة العراقية ، فلما حدثت حوادث ايار ونيسان ١٩٤١ ؛ طردت السلطات البريطانية الموظفين العراقيين في هاتين الدائرتين، وجعلتهما في عداد الدوائر الانكليزية ، كما طردت موظفي البرق والبريد واللاسلكي في « الرطبة » واستولت على دائرتهم .

٢٠ ــ كان علماء الدين في النجف ، وكربلاء ، والكاظمية ، وبغداد ، وعنه ، وراوه ، والحلة، وغيرها قد افتوا بالجهاد في سبيل الله ، ووجوب مقاتلة البريطانيين الغاصبين، فلما انتهت حوادث الشهرين بالفشل، حاول المتصرفون، والقائممقامون، ان يحصلوا على فتاوى جديدة ، ضد الفتاوى القديمة فلم يوفقوا الا قليلا ، فاضطرت الدوائر المختصة الى استدعاء رؤساء القبائل وشيوخ العشائر الى العاصمة لعرض الولاء والطاعة لسمو الوصي ، بعد الاغداق عليهم بالمخصصات والهبات . اما الذين كانوا يخشون الفضيحة ، او كانوا يستنكفون قبض النقود ، فقد خصصت لهم السلطات البريطانية عددا من عربات النقل « بأجور اسمية زهيدة » وضعتها تحت تصرفهم ، فكان هؤلاء الرؤساء يؤجرون هذه العربات بأجور باهظة جدا ، فيستفيدون من الفرق العظيم بين الاجر الاسمي الزهيد والاجر الفعلي الباهظ .

٢١ ــ اكتشفت الشرطة في منتصف تموز ١٩٤١م ، مؤامرة لاغتيال الرئيس المدفعي ، فقد تسلق المتآمرون على دار الرئيس من دار وزير خارجيته علي جودة المجاورة لداره ، واطلقوا عدة عيارات نارية لم تصب احدا ، فاعتقل زهاء خمسين شخصا بهذا الحادث ، وعززت الحراسة في دار الرئيس المدفعي .

٢٢ ـ تكررت الحوادث المؤسفة لافراد الجيش البريطاني ، ولا سيما في بغداد ، وكان الصبية والموتورون يتعمدون القاء الحجارة والاوساخ عليهم ، فكانت الوزارة تعاني الامرين من جراء هذه الحركات الاستفزازية ، ولما تفاقم الخطر ، وضاقت السلطات العسكرية البريطانية ذرعا بهذه الحوادث ، اصدرت هذه السلطات التحذير التالي :

« ليكن معلوما لدى الجمهور بان لدى الحراس والخفراء والموكول اليهم حراسة معسكرات الجيش البريطاني ، والمناطق التي يشغلها هذا الجيش ، اوامر اطلاق النار على اي شخص يرفض اطاعة اوامر الحراس بالوقوف . فعليه ورغبة في تجنب حوادث مكدرة ، يطلب من الجمهور عدم الاقتراب من تلك المناطق العسكرية في ساعات الظلام (١) .

٢٣ ـ نفذ حكم الاعدام شنقا بصورة علنية في صباح اليوم الثالث عشر من شهر تموز ١٩٤١م ، في ثلاثة اشخاص من الذين ادانهم المجلس العرفي العسكري في حوادث ١ ـ ٢ حزيران من هذه السنة . وقد جرت محاولة للانتقام من اليهود ، الذين تسببوا في اعدام هؤلاء المحكومين ، فاحبطت الشرطة هذه المحاولة .

خطابان هامان

اذاعت الملكة عاليه خطابا هاما في ٣٠ حزيران ١٩٤١م ، في حفل خاص اقامته الى عائلات الوزراء والسفراء وكان الخطاب قد اعد اعدادا خاصا وصيغت كلماته بعناية ، وهذا نصه :

اخواتي !

كان للشعور الرفيع الذي اظهره الشعب العراقي النجيب ، في ابان الحوادث المؤسفة نحو بيتنا واسرتنا والعرش المفدى ، تأثير عميق في نفس ولدي صاحب الجلالة الملك ، وشقيقي سمو الوصي المعظم ، وفي نفسي انا التي اخاطبكم عن شكرنا وتقديرنا .

اخواتي !

ان القصد من هذا الحفل هو سماع منقبة مولد جدي الاعظم خاتم الانبياء (ص) لنرفع اليه تعالى شكرنا على نجاة الوطن العراقي ، والامة الكريمة ، وعلى راسها البيت المالك ، من الكارثة التي كادت تؤدي بهذه البلاد الى مصير لا يسر المخلصين .

لقد كان مصاب كل فرد من افراد هذا الوطن مصابنا ، وكارثة كل اسرة هي كارثتنا ، وقد شاركناكم في كل الاحزان والآلام ، فكان مصابنا وحزننا مزدوجا ، كما ان صاحب الجلالة الملك قد ساهمنا اتعابنا وآلامنا . فقد أدمى قلبه الكريم

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢٦٣ الصادر بتاريخ ١١ ـ ١١ ـ ١٩٤١ م .

فراق خاله الشفيق الحنون ، الذي كان دوما يرعى جلالته ، ويعمل على كل ما يؤمن راحته ، ويبذل كل جهد ليوفر لجلالته كل هناء وسعادة . كما ان جلالته لا يشعر بالراحة ، ولا يطمئن قلبه الى انسان اكثر من اطمئنانه الى سمو خاله الذي يرى فيه كل حنان وعطف . فهذا الفراق الوقتي – ولله الحمد – كم آلم نفسه الكريمة ، وزاد هذا الالم بعد ان ابعد عنه بعض معلماته ومربياته ، ثم حرم عليه وعلينا الاتصال بأي قريب او صديق . وبعد ان اجبرنا بشكل مؤلم على النزوح عن قصرنا ؛ كدنا نصاب بمكروه ، لولا عناية الله ورعايته . اما وقد زالت هذه النكبة ، وبقي الشعب العراقي ملتفا حول العرش المفدى ، وبقي العرش خادما وامينا لمصلحة هذا الوطن وسعادة ابنائه ، فمن حقنا ان نشكر الله مرة ثانية وثالثة على ذلك ، شكرا منبعثا من اعماق قلوبنا وافئدتنا .

ان ولدنا فيصل الثاني ، وهو وديعة غازي ، وفيصل ، والحسين ، بل هو وديعة الله لهذا الشعب النبيل ، تكلأه عنايته تعالى ، وعاطفة سمو خاله الرقيقة ، ويكتنفه دعاؤكم الصالح الغالي سيكون ان شاء الله عند آمالكم ، متمما لرسالة اجداده العظام في خدمة الامة العربية وسعادة ابنائها .

اخواتي !

في الدقيقة التي نعرب فيها عن شكرنا سبحانه وتعالى ، علينا – لرجوع الحق الى اهله والامور الى مجاريها – ان لا ننسى ان هناك من ابنائنا الاعزاء من استشهدوا وتركوا ايتاما وارامل ، وان هناك من فقدوا عائليهم ومات من يرعاهم ، وان هناك من اقعدهم المصاب عن عملهم ، ومن فقدوا مالهم وما ملكت ايديهم ، فعلينا ان نأخذ بايدي هؤلاء المنكوبين ، ونواسي المصابين ، ونخفف عنهم ويلاتهم ومصائبهم .

فاذا اقتصر اجتماعنا اليوم على سماع الآي الحكيم ، ومنقبة سيد الكائنات ، والابتهال الى الله تعالى بأن ينجي العرش والبلاد من كل مصاب ، فسيكون اجتماعنا القادم القريب ان شاء الله للغرض الوطني الانساني ، والذي المعت اليه . وكلي ثقة بأن ندائي ونداء الوطن في هذا السبيل سينال مساعدة ومساندة مساهمة المراة العراقية الكريمة ، بل الشعب العراقي اجمع والله ولي التوفيق ، والسلام عليكم ورحمة الله اهـ .

واذاع صاحب السمو الامير عبد الاله خطابا آخر في ١٤ تموز ١٩٤١م هو الخطاب الذي استعرض الاحداث كلها وقد نشرناه في ختام الجزء الخامس من هذا الكتاب فليراجع .

الوضع المالي والايدي العاطلة

شعر وزير المواصلات والاشغال السيد جلال بابان ، ان الوضع الاقتصادي في العراق سيؤدي الى ازدياد الايدي العاطلة ، فأعد تقريرا مدللا بالارقام للحصول على مساعدة مالية من جانب الحكومة البريطانية ، لتلافي الاحتمالات المتوقعة ،

فجرت مفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول ضرورة تقديم بريطانيا للعراق منحة قدرها ثلاثة ملايين پاون في السنة الاولى ، ومليونان في كل سنة تليها؛ على شرط ان تبرهن الحكومة العراقية على احتياجها لمثل هذه المعونة ، كيما تتمكن الحكومة البريطانية من اقناع مجلس العموم البريطاني بصحة المساعدة وضرورة تشريعها .

وكان المستر سوان ، بصفة كونه مستشارا لوزارة المالية ، مقتنعا بضرورة القيام بمثل هذا العمل ، اذا اريد للعراق الصمود في وجه التيارات العالمية ، واذا اريد للسياسة البريطانية في الشرق الاوسط النجاح ، ولكن مستشار السفارة في بغداد المستر هولمان ، كان يقول : ان في امكان وزير المالية ابراهيم كمال ، ان يصبح رئيسا للوزراء ، ويداري الوضع المالي في العراق بميزانيته ، دون ان يضطر الى الاستدانة ، او الى طلب المعونة الخارجية ، فكان من الطبيعي ان يتأثر مستشار وزارة المالية بآراء مستشار السفارة فيحبط المشروع في وقت كانت البلاد في ضيق اقتصادي شديد (١) .

العقيد كامل شبيب يتنصل

يقول المتتبعون لحوادث العراق الاخيرة : ان العقيد كامل شبيب يكاد يكون علة العلل في كل ما اصاب البلاد مؤخرا . فلو انه اطاع الامر الذي اصدرته « وزارة الدفاع » في ٢٦ آذار ١٩٤١م بنقله من « بغداد » الى « الديوانية » لما استطاع زملاؤه العقداء ان يتكتلوا ، فيقوموا بالانقلاب العسكري في نيسان من هذه السنة ، ولما استساغ الجيش البريطاني ان يحتل العراق احتلالا ثانيا .

على ان العقيد كامل ما كاد يصل الى طهران سالما ويتصل بقريبه وابن خالته شاكر الوادي وزير العراق المفوض في طهران حتى اخذ يشنع على اصحابه وزملائه في الانقلاب ، بأمل الخلاص من التبعة التي ادت اليها حركة الانقلاب . ومن ذلك انه كتب كتابين احدهما الى زميله العقيد سعيد يحيي الخياط ، والآخر الى السيد عبد الرزاق منير . وهذا هو نص كتابه الى زميله الخياط ، ثم نعقبه بكتابه الثاني :

مهمانخانة كيلانو

طهران ١٩٤١/٦/١٥م

اخي وعزيزي ابا طارق المحترم

تحية واشواقا : بعده علمت من القادمين الى طهران من الضباط العراقيين انكم عدتم الى بغداد بالسلامة . فاني اهنئكم على سلامتكم من هذه المصيبة التي حلت بالبلاد .

اخي ! اعتقد انكم تشاركونني اذا قلت انا لم نالو جهدا في الحيلولة دون طيش

---

(١) رواه لنا السيد جلال بابان ، وزير المواصلات والاشغال ، في وزارة المدفعي الخامسة .

الجماعة ، واندفاعهم مع المفتي ورشيد ، وكذلك توقعنا انا وانت الكارثة التي حلت بنا وبالبلاد ؛ من جراء تصرفاتهم الفردية ، خلافا لما كنا متحالفين عليه ، ولكن شاء القدر ان نلوث باقذارهم النتنـة . فالآن اعلمكم يا ابا طارق أن حالتـي معهم على اسوأ ما يكون ، اذ ان رشيدا والمفتي القبيح تركونا ، وثبت للاخوان انهما لعبا على البلاد وعلينا ، بعد ان استغلوا خيراتنا والبلاد ، وان هذا لم يكن بخاف عليّ وعليك.

اخي ابو طارق : اطلب من اخوتكم ان تتوسطوا عند ... ان ينظر للتوسط في قبول عودتي الى بغداد لاكن قربكم ، للعمل معا على تلافي ما قد حصل من الخسران، اني اكتب لكم هذا آملا شهامتكم تلبية طلبي اذ به تكونوا قد انقذتموني وعائلتي من الهلاك المحتم ، نتيجة تصرفات اخوان عدمت الذمة والشهامة عندهم . واخيرا ارجو تقديم احتراماتي الى الاخ ... والاخ ... والى كل ما يسأل عنا ودمتم بخير وعافية.

اني منتظر جواب كتابي بفارغ الصبـر ، وكذلك نتيجة مسعاكـم في صـدد الطلب ، وعنواني :

« طهران ــ مهمانخانة كيلان‌نو : العقيد كامل شبيب »

المخلص ــ كامل شبيب

وهذا نص كتابه الثاني المعنون الى السيد عبد الرزاق منير :

طهران ١٧/٦/١٩٤١م

عزيزي ابو فائق حفظه الله

بعد تقديم وافر تحيـاتي اعرض : اني في طهـران ، ولا شك كغريق يحـاول التوسل للنجاة من الغرق ، فكنت اتلمس النـاس في ذاكرتي لاجـد من هو اجدر بالالتماس والتوسيط ، فلم اجد احدا سواك يا ابا فائق !

سيدي ابو فائق ، اني لا اريد منكم سوى ان تعرفوا براءتي من اعمال رشيد واعوانـه ، وان تبذلوا جهدكم عند معارفكم من اولوا الشأن للسماح بالعـودة الى بغداد ، دون النظر الى ما يريدوه مني من حساب ، وانتم كفيلي . واني مطمنكم باني لا اتحـرك الا بأمركم ، واني ساطلـق كل شيء من شانه يمس بالسياسة . هذا ما استنجدكم عليه ، واريده من شهامتكم ، لاني على هاوية الدمار انا وعائلتي . واخيرا ارجو قبول احترامي واخلاصي والتلطف بالجواب السريع سيدي ابو فائق المحترم.

المخلص ــ كامل شبيب

عنواني : طهران خيابان فردوسي ــ مهمانخانة كيلان نو ــ العقيد كامل شبيب (1).

---

(1) جاء في ص ٢٢ من كتاب « فرسان العروبة في العراق » للعقيد صلاح الدين الصباغ الصديق الحميم للعقيد شبيب ما يلي بالحرف :

« كامل شبيب ... عربي الاصل والشعور ، يمقت الاستعمار والانكليز ، لكنه اناني فردي يغدر بصاحبه، وينقلب حية سامة في اقل من لمح البصر اذا اوجس خطرا ، لانه في ساعة المحنة ثعبان جبان ، وبعد النصر غضنفر هصور » .

بين القيادة العسكرية والسفارة البريطانية

اثبتنا في نهاية الفصل الاخير من « المجلد الخامس » نصوص شروط الهدنة التي عقدت بين الجيشين : العراقي والبريطاني في آخر ايار ١٩٤١م. وقد جاء في مقدمة هذه الشروط محافظة الحكومة البريطانية على استقلال العراق ، وعدم المس بهذا الاستقلال ، واعتبار الحركة التي قامت في البلاد حركة حزب متطرف لا يجوز ان تؤاخذ البلاد بسببه . فلما تم للانكليز احتلال العراق ، وترسيخ اقدامهم فيه ، ادعت القيادة البريطانية ان البلاد تعتبر مفتوحة فتحا جديدا ، وان الجيش البريطاني يجب ان يكون صاحب الكلمة المطلقة في البلاد ، وفي كيفية ادارتها .

اما السفارة البريطانية ، وعلى راسها السفير الجديد السر كورنواليس ، الذي اشغل منصب المستشار في وزارة الداخلية العراقية خمسة عشر عاما ، ودرس نفسيات العراقيين ، والم بميولهم وطباعهم واتجاهاتهم ، فكان يرى في ادعاء القيادة العسكرية خطلا في الراي ، وسنة لا يجوز السير بمقتضاها . فاذا ما اعتبرت البلاد محتلة احتلالا جديدا فمعنى ذلك ان الحكومة البريطانية تصبح مسؤولة عن حكم البلاد حكما سافرا ، وهذا يتطلب ادارة خاصة ، ونفقات لا قِبَل لبريطانية بها في مثل تلك الظروف ، وعلى هذا فقد عارضت السفارة نيات القيادة ، ووقفت في وجهها موقفا حازما فاستطاعت ان تحول دون تنفيذ سياستها الاحتلالية .

ولا ندري ما اذا كانت « السفارة البريطانية » قد فعلت ما فعلته حبا بسواد عيون العراقيين ، ودفاعا عن استقلالهم ، ولكن الذي نعلمه هو ان الادارة في العراق، بعد احتلال الانكليز اياه في حزيران ١٩٤١م ، كانت ادارة مزدوجة تديرها الايدي العراقية في الظاهر ، ولكن ايدي البريطانيين كانت تلعب من وراء ستار ، على نحو ما كانت عليه الحالة في ايام الانتداب ، ان لم تكن اعظم وافظع .

ويقول السفير الجديد « كورنواليس » في برقيته المؤرخة ١١ تموز ١٩٤١ « لقد بدات الحكومة حملتها الدعائية بحذر شديد ولكني بذلت جهدا كبيرا لحثها على الاسراع بهذه الحملة وتقويتها فاستعادت الثقة بنفسها تدريجا حتى كانت في نهاية حزيران تهاجم الخصوم في الصحافة والاذاعة بنجاح كبير » (١) .

عصيان الشيخ محمود

كان الشيخ محمود الحفيد الزعيم الكردي المشهور ، قد الزم بالاقامة في بغداد منذ بضع سنوات . فلما اصطدم الجيشان : العراقي والبريطاني في الثاني من ايار ١٩٤١م ، كلف بتوجيه نداء الى اتباعه في « السليمانية » للجهاد ضد الاجنبي الغاصب ، كما فعل علماء الدين في سائر انحاء العراق ، فسوّف وماطل ، وما لبث

---

(1) f. o. 371-27073 .

ان توجه الى الشمال خلسة ، فلما اخفقت الحركة ، اخذ يطالب بتحقيق الاماني الكردية « القديمة » في الحكم الذاتي (!) .

وكانت « العناصر الاجنبية » في العراق تشجع جدا هذه المطالبة وامثالها ، لارباك الوضع العام في البلاد ، واضعاف هيبة الحكومة ، لتضطر الى مماشاة تلك العناصر ، ولكن « الوزارة المدفعية الخامسة » وقفت موقفا حازما من الشيخ محمود ، فانكرت عليه التكلم بما لا يعنيه ، ولا سيما وان قضية فصل كردستان عن العراق اصبحت خبرا من اخبار التاريخ . وعلى هذا اوفدت رئيس اركان الجيش امير اللواء محمد امين العمري ، الى السليمانية ليقنع الزعيم الكردي بالعودة الى بغداد ، والكف عن هذه المطاليب فأخفق ، ثم ذهب متصرف لواء السليمانية مصطفى القرهطاغي ، الى الشيخ لحمله على الاستسلام وحقن الدماء فلم ينجح ، فاضطرت «الوزارة» ان تجرد القوات التاديبية اللازمة للقضاء على هذه الحركة ، واستصدرت الارادتين الملكيتين التاليتين في ١٤ تموز ١٩٤١م باعلان الاحكام العرفية في منطقة الشيخ :

(١) رقم ٣٩٢ اصدرت هذه الارادة الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء :

١ ـ باعلان الاحكام العرفية في لواء السليمانية ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهائها .

٢ ـ وبتوقيف تطبيق قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقانون ادارة الالوية ، وقانون الجمعيات ، وقانون دعاوى العشائر ، وقانون الاجتماعات

---

(١) قال لنا نائب لواء السليمانية السيد علي كمال : انه زار الشيخ محمود المعروف في داره ببغداد يوم ١١ ايار ١٩٤١ م فوجده في حالة تأهب للسفر ، فلما هم بالخروج ، طلب اليه الشيخ ان يخبر ولده الشيخ لطيف في السليمانية بارسال ثلثمئة خيال الى « كنكربان » لاستقباله يوم ١٤ ايار ، فلما وصل الشيخ محمود الى السليمانية اخذ يعد العدة لمحاصرتها . وكان السادة علي كمال وتوفيق قزاز وحمه اغا قد اجمعوا على وجوب احياء المطاليب الكردية ، وارسلوا الى الوزير الكردي محمد امين زكي (وكان يقيم في شقلاوه) من يستطلع رايه في الموضوع ، فاقر الفكرة ولكنه ارادها نظامية ، وان تشترك فيها القطعات العسكرية الكردية في الجيش العراقي المرابط في كركوك والسليمانية . ولما تمت الاتصالات المطلوبة قال الضباط الاكراد انهم يؤيدون الفكرة لكنهم ينتظرون الوقت الملائم لاعلانها ، لانهم يخشون أن تهاجم الطائرات الالمانية والايطالية مدينة السليمانية ، وكان اللواء حسين فوزي متصرف لواء السليمانية يعرب عن رغبته في تسليم اللواء الى الاكراد ، دون ان يضطروا لقتال القوات الحكومية ، ولكن السيد ماجد مصطفى كان يشجعه على الصمود، وعدم الاهتمام بالخارجين على السلطة الى ان اعلن الشيخ محمود عصيانه .

وقد اكد لنا السيد ماجد مصطفى بانه طلب الى السيد حسين فوزي متصرف لواء السليمانية ان يصمد امام الثائرين ، ويدير شؤون اللواء كالعادة دون الالتفات الى ما يحيق به من اضطراب ونحوه . ويضيف السيد ماجد الى ما تقدم بان جميلا المدفعي عاتبه على عدم تشجيعه الشيخ محمود على احتلال السليمانية ، واكد له بانه هو الذي حرض الشيخ المومى اليه على الهرب من بغداد ليعيث في اطراف السليمانية ، ويلغم الطريق على السيد رشيد عالي وجماعته .

والتجمعات ، وقانون المطبوعات ، وقانون انضباط موظفي الدولة ، وقانون الخدمة المدنية ، وقانون الحكام والقضاة ، والقوانين الاخرى ، بقدر ما لها من مساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفية في اللواء المذكور ، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة فيه .

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٦٠هـ واليوم الرابع من شهر تموز سنة ١٩٤١م.

جميل المدفعي رئيس الوزراء — عبد الاله (١)

وزير الداخلية : مصطفى العمري — وزير الدفاع : نظيف الشاوي

وكيل وزير العدلية : ابراهيم كمال

(٢) رقم ٤٠٠ اصدرت هذه الارادة الملكية :

بعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية :

بأن تكون الادارة الملكية في اللواء المعلن فيه الاحكام العرفية ، بموجب الارادة الملكية المرقمة ٣٩٢ لسنة ١٩٤١م ، ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية ؛ المرجع الاعلى لجميع الادارات فيه ، وله صلاحية توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل اللواء تبعا لما يتراءى له .

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .
كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٦٠هـ واليوم الرابع عشر من شهر تموز ١٩٤١م.

رئيس الوزراء ـ جميل المدفعي — عبد الاله (٢)

وكيل وزير العدلية : ابراهيم كمال — وزير الداخلية : مصطفى العمري

وزير الدفاع : نظيف الشاوي

وفي يوم ٢١ تموز ١٩٤١م ، صدرت الارادة الملكية المرقمة (٤٠٨) بتعيين العقيد الاحتياط احمد حمدي زينل رئيسا ، والمقدم الاحتياط علاء الدين جواد الجصاني ، والرئيس الاول صدقي بن عباس ، عضوين عسكريين للمجلس العرفي العسكري في لواء السليمانية ، كما صدرت الارادة المرقمة (٤١٥) بتعيين الحاكمين : عارف علي اصفر ؛ وعبد الحميد مدحت عضوين عدليين في المجلس المذكور .

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية » العدد ١٩٣٦ الصادر بتاريخ ١٩ تموز سنة ١٩٤١ م .

(٢) جريدة « الوقائع العراقية » العدد ١٩٣٦ الصادر بتاريخ ١٩ تموز سنة ١٩٤١ م .

وكان مدير الحركات العقيد نور الدين محمود يشعر بصعوبة العمل مع رئيس اركان الجيش الجديد محمد امين العمري ، فاعرب عن رغبته في الانتقال من بغداد الى كركوك ؛ وانهاء قضية الشيخ محمود المعروف على يده ، فأجيب الى طلبه . ولما وصل الى السليمانية ؛ وجد الشيخ لطيف نجل الشيخ محمود يحتل بعض القرى المحيطة بالسليمانية ؛ كما وجد متصرف لواء السليمانية السيد حسين فوزي خائفا وجلا . وكان السراق والهاربون من الجيش يحيطون بالشيخ لطيف احاطة السوار بالمعصم ، فعمل على استئناف المفاوضات السلمية لحقن الدماء ، على الرغم من اعلان الاحكام العرفية في « لواء السليمانية » والظاهر ان الشيخ محمود ادرك سوء المصير الذي سيلقاه فوافق آخر لحظة على شروط الحكومة السخية ، بأن يبقى في منطقته بقرية « داري كدي » وان يسمح له بزيارة السليمانية كل يوم جمعة لاداء فريضة الصلاة في مسجدها الكبير ، على أن يقلع عن افكاره ومطاليبه ، وان يرسل ولده الشيخ لطيف الى بغداد ليقيم فيها دلالة على حسن نياته (١) فانتهت قضيته على هذا الاساس وصدر هذا البيان الحكومي :

بيان رسمي

« كان قد ترك الشيخ محمود حفيد زاده محل اقامته في العاصمة في دور الفتنة العمياء ، بناء على ما لقيه من ضغط رجال ذلك العهد ، واخذ يقوم ببعض الاعمال في لواء السليمانية ؛ ولما لم تر الحكومة الحاضرة في استمراره على اعماله ما يتفق والمصلحة العامة ، فقد طلبت اليه ان يفرّق جموعه ، ويخلد الى السكينة، وفرضت عليه شروطا اخرى تتعلق بالامن والاستقرار في تلك الربوع ، كي لا تضطر للقيام باتخاذ اجراءات ضده . وقد قبل الشيخ المومى اليه جميع الشروط التي فرضت عليه ، خلافا لما يروجه بعض دعاة السوء . ولذا فتعتبر الحكومة حركته منتهية ، واصبحت الامور اعتيادية في السليمانية » (٢) .

« مدير الدعاية العام »

وفي ٢٠ آب من هذه السنة . ارتؤي رفع الاحكام العرفية عن لواء السليمانية، لزوال الاسباب التي ادت الى اعلانها ، فصدرت هذه الارادة الملكية :

رقم ٤٩٨ اصدرت هذه الارادة الملكية :

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية ، ووافق عليه مجلس الوزراء ،

---

(١) قال لنا العقيد نور الدين محمود : ان الشيخ لطيف الشيخ محمود سلم نفسه الى القيادة ، فارسلته هذه بدورها الى وزير الداخلية السيد مصطفى العمري . وبدلا من ان يلاطفه الوزير العمري ، نفاه الى الناصرية . فلما سمع السفير البريطاني بذلك ، امر بارجاعه الى بغداد ، ثم سفره الى السليمانية ، وارسل الشيخ مصطفى القرهداغي متصرفا للواء السليمانية ليحل محل حسين فوزي .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ١١٧٧ الصادر بتاريخ اول آب ١٩٤١ م .

وبالنظر الى رجوع الامن الى نصابه في المنطقة المبينـة في الارادة الملكية المرقمة ٣٩٢ والمؤرخة ٢٠ جمادي الثانية سنة ١٣٦٠هـ المصادف ١٤ تموز سنة ١٩٤١م :

أ ــ بانهاء الاحكام العرفية المعلنة في المنطقة المبينة اعلاه .

ب ــ بالغاء احكام الارادتين الملكيتين المرقمتين ٣٩٢ و ٤٠٠ والمؤرختين ٢٠ جمادي الثانية سنة ١٣٦٠هـ المصادف ١٤ تموز سنة ١٩٤١م .

على وزيري الداخلية والدفاع ، ووكيل وزير العدلية تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٦٠هـ واليـوم العشرين من شهر آب سنة ١٩٤١م.

رئيـس الوزراء ــ جميل المدفعي عبد الاله (١)

مقتل قائم مقام سنجار

كانت هنالك منازعة قبلية في قضاء سنجار بين رئيس قبـائل شمر الشيـخ صفوك الياور ، وبين جماعـة من اليزيديين القاطنين في ذلـك القضاء حـول بعض الاراضـي الزراعية ، ويظهر ان السلطات الادارية في لواء الموصل نهجت نهجا لم يرض اليزيديين ، فما كان منهم الا ان نصبـوا كمينـا لقائم مقام سنجـار السيد يونس عبد الله ، وكان قد نقل الى هذا القضـاء منذ زمن قريب ، فقتلوه وخمسة من افراد الشرطة كانوا معه ، فعدت الوزارة القائمة هذه الحركة نذيرا للقيام بثورة جديدة ، كالثورة التي قام بها هؤلاء اليزيديون في عام ١٩٣٥م ، وجردت القوات اللازمة لقمع الحركة فورا .

وقد سافر وزير الداخليـة مصطفى العمري ، الـى لواء الموصل في ٩ أيلـول ١٩٤١م ، يصحبه قريبه رئيـس اركان الجيش محمد امين العمري ، للاشراف عـلى الحركات التأديبية ، وللقيام بجولة تفتيشيـة في ربوع هذا اللـواء الجسيم . وشاء الوزير الحصيف ان يركن الى اساليبه السياسية في حسم القضية قبل الشروع في الحركات . فشاءت العناية الرحمانية ان تهدي المتمردين ، وتحملهم على الاستسلام الى الحكومة حقنا للدماء ، فاعلنوا عن استعدادهم لتسليم القتلة الى الحكومة ، دون قيد وشرط ، وعن موافقتهم على ما قد يفرض عليهم من عقوبات ، فسر الوزير بذلك، وعد حل المشكلة سلميـا بادرة تبشر بالخير ، فوافق على تلـك العروض واصدرت الحكومة البلاغ التالي في ١٦ أيلول ١٩٤١م .

بيـان رسمي

كان قد حصل نزاع في قضاء سنجار بين أهالي قريتي « رومبوسي شمالي »

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية العدد ١٩٤٩ م الصادر بتاريخ ٢١ آب ١٩٤١ م .

و « أجمه اسلام » ادى الى قيام اهالي القرية الاولى بنهب قسم من اغنام اهالي القرية الثانية .

وعندما بلغ الحادث قائم مقام القضاء السيد يونس عبدالله ، خرج فورا الى محل الحادث للتحقيق ، واسترداد الاغنام المنهوبة . غير انه فوجيء باطلاق النار ، وهو في الطريق ، مما أدى بمزيد الاسف الى استشهاده مع شرطيين .

وعلى اثرها قامت الحكومة بارسال قوة لتأديبهم ، ولكن رؤساءهم انتهزوا فرصة وجود معالي وزير الداخلية في الموصل ، فحضروا وعرضوا عليه طاعتهم وولاءهم ، وتعهدوا في الوقت نفسه بتسليم المجرمين ، والغرامات المفروضة عليهم ، وباشروا فعلا بتنفيذ هذا العهد ، اذ دفعوا القسط الاول من الغرامة . وهكذا حسمت القضية ، وعادت الامور الى حالتها الطبيعية في قضاء سنجار (١) .

ـ مدير الدعاية العام

حركة آل حاتم

نشرنا في الجزء الرابع من كتابنا هذا ، بحثا مفصلا عن « ثورة بني ارجاب » والجهود السلمية التي بذلت لفض النزاع بين « آل حاتم » و « آل مناع » والظاهر ان الاسس التي وضعت في حينه لاستئصال شأفة الخلاف بين هاتين القبيلتين اهملت، فعاد الخلاف الى سابق عهده ، وظهرت آثاره في آب من هذه السنة « سنة ١٩٤١م » فقد حصل شجار دموي بين القبيلتين ادى الى سقوط (٤٩) قتيلا ، واكثر من مئة جريح . فتداركت قوات الشرطة الامر ، وتوجهت بسياراتها المسلحة الى مواضع القتال لتحول دون توسعه .

لم تنشر الوزارة بيانا رسميا عن هذه الحادثة المفجعة ، كما فعلت في حادثتي السليمانية وسنجار ، فبقي امرها مكتوما . وقد اعلمنا احد الوزراء في « الوزارة المدفعية الخامسة » وهو السيد حمندي وزير الشؤون الاجتماعية ان السيد عبد المهدي المنتفقي بعث برسالة الى الرئيس المدفعي من الشطرة يستحسن فيها الاجراءات التي اتخذتها الوزارة في هذا الشان ، الامر الذي يدل على ان الوزارة كانت على حق في تصرفاتها .

سير الاحكام العرفية

لم تكد « الوزارة » تعلن الاحكام العرفية في الثالث من شهر حزيران ١٩٤١م ، حتى بدات اعمال الدس والوقيعة والشغب تغشى دواوين الحكومة ، ودورالمسؤولين، واخذت « الاخباريات » التي تحمل التواقيع المستعارة : كمخبر صادق ، ووطني محايد ، وعالم بالحقيقة ، تنصب على الوزراء واعضاء المجلس العرفي العسكري ،

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢١٩ الصادر بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٤١ .

انصباب المطر في فصل الشتاء ، فكانت اقل وشاية تكفي لاعتقال اكبر شخصية،حتى اذا ضاقت المواقف والسجون بالموقوفين . عمدت سلطات الامن الى حشرهم في الجوامع ، والتكايا ، مما يتذكره البغداديون ، ولا سيما سكان محلة الميدان . فلما تضخم عدد الاخباريات ، اذاع قائد القوات المرابطة في بغداد هذا البيان :

لقد وردت لهذه القيادة عدة اخباريات بتوقيع مستعار . كمخلص ، او متأكد، اهملناها ، وعليه نعلن للجمهور بأن كل اخبارية من هذا النوع سوف لا يلتفت اليها، ما لم تكن موقعة باسم المخبر الصحيح ، وعنوانه المفصل » (١) .

١٤ حزيران ١٩٤١م　　　　قائد القوات العسكرية المرابطة في بغداد

الزعيم اسماعيل ابراهيم

وقد اكد لنا متصرف لواء بغداد ، السيد عبد الحميد عبد المجيد « صرصر » ان عدد الاخباريات التي كانت تصل اليه يوميا ، كان يفوق عدد الرسائل الواردة عليه من دوائر الدولة المختلفة في اليوم الواحد .

ورات « قيادة القوات العسكرية المرابطة في بغداد» ان تقضي على هذه الفوضى، فقررت ان تعيد الى المحاكم المختصة الجرائم التي تقع لحسمها ، وفق القوانين الجارية ، وان يستثنى من ذلك الجرائم التي يجب عرضها على المجلس العرفي العسكري للبت فيها ، فاصدرت هذا البيان في الرابع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٤١م :

« بالاستناد الى المادة العاشرة من مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م ، وبعد الاطلاع على الارادتين الملكيتين المرقمتين ٢٥٥ و ٢٥٦ لسنة ١٩٤١م .

أ ــ امرت بان ترى كافة الافعال الجرمية في المنطقة المعلنة فيها الادارة العرفية، من قبل المحاكم العدلية ، والادارية (كل حسب اختصاصها) بموجب القوانين، غير الافعال الجرمية المدرجة ادناه ، التي يكون النظر فيها من اختصاص المجلس العرفي العسكري وهي :

اولا ــ الجرائم المبينة في مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م ، وتعديلاته .

ثانيا ــ الجرائم المبينة في الباب السابع من قانون العقوبات البغدادي المواد ٦١ الى ٦٦ .

ثالثا ــ الجرائم المبينة في كل من الابواب الحادي عشر ، والثاني عشر، والثالث عشر من القانون المذكور .

رابعا ــ الجرائم المبينة في المواد ١٠٧ و ١١٠ و ١١٢ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ٢٦٠ من القانون المذكور .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١١٣٧ الصادر بتاريخ ١٥ حزيران سنة ١٩٤١ م .

خامسا ــ الجرائم المبينة في الباب الثاني عشر من القانون المذكور .

سادسا ــ الجرائم المبينة في المواد ٣٠٦ الى ٣١٩ من الباب الحادي والثلاثين من القانون المذكور .

سابعا ــ الجرائم المبينة في المادة ٢٧ من نظام دعاوى العشائر .

ب ــ مع مراعاة الفقرة السابعة يستمر في الوقت الحاضر جميع الموظفين على مزاولة سلطاتهم القانونية » .

قائد القوات العسكرية العراقية المرابطة في منطقة بغداد

على ان الاجراءات التي كان يطلب الى « المجلس العرفي العسكري » اتخاذها لم تلق التايد المطلق من اعضائه كافة ، يدلنا على ذلك كثرة التغييرات والتبدلات التي طرات على هيئة هذا المجلس . ففي يوم ٥ تموز ١٩٤١م صدرت الارادة الملكيةبتعيين « الزعيم عباس فضلي » قائدا للقوات المرابطة ، بدلا من « الزعيم اسماعيل ابراهيم » وفي ٨ من هذا الشهر صدرت الارادة بتعيين المقدم حمدي حسن محل المقدم طاهر محمد في عضوية المجلس ، وفي ١١ آب حل الحاكم عبد العزيز الخياط محل الحاكم مصطفى عزت ، وفي ١٣ منه حل الرئيس الاول عبدالله رفعت ، محل المقدم حمدي حسن ، وفي ١٩ منه حل المقدم محمد علي سعيد ، محل المقدم ناجي عبد الرزاق، وفي ٢٥ آب ايضا عين الحاكم مراد الشاوي بدلا من الحاكم محمد فهمي الجراح ، وفي يوم ١٤ ايلول عين الحاكم عبد الحميد مدحت بدلا من الحاكم الشاوي المومى اليه ... الخ .

والى جانب الاحكام التي كان يصدرها المجلس العرفي بالاعدام ، والسجن ، والغرامة ، كان متصرفو الالوية يصدرون احكام بالسجن لمدد طويلة ، بحسب الصلاحيات المخولة لهم ، وقد استمر الحال على هذا المنوال الى سنة ١٩٤٦ م .

اختراق حياد ايران

قلنا في موضع آخر من هذا المجلد : ان الجيوش البريطانية اتخذت من بغداد « قاعدة حربية » لتموين ساحات القتال بالجند وبالعتاد . وكانت حكومة الرايخعقدت مع « الاتحاد السوفياتي » معاهدة عسكرية في ٢٥ آب سنة ١٩٣٩م ، ثم شهرت الحرب عليه في آب ١٩٤١م . فانتهزت انكلترة هذه الفرصة ، وقررت مد الاتحاد السوفياتي بكل المساعدات المكنة ، كما قررت « الولايات المتحدة الامريكية » الاسهام في هذه المساعدة ايضا ، لا حبا بالاتحاد السوفياتي ، بل مساعدة له على مواصلة القتال لقهر الالمان .

وكان لا بد لهذه المساعدة من المرور عبر العراق ، فقام الجيش البريطاني في

بغداد بتأسيس خطوط للمواصلات بين العراق وايران ، ولما كانت طهران وسائر مدن ايران الرئيسية ، ملأى بالاختصاصيين والتجار الالمان ، اتخذت الحكومة البريطانية من وجود هؤلاء الاغراب في ايران مسوغا لاختراق « حياد ايران » وتأمين ايصال المعدات الحربية الى الاتحاد السوفياتي من ايسر الطرق ، ففي يوم ٢٤ آب سنة ١٩٤١م زحف الجيش البريطاني من الاراضي العراقية المتاخمة للحدود الايرانية على المدن الايرانية الرئيسية ، وفي الوقت نفسه زحفت عليها الجيوش الروسية ، فقامت القوات الايرانية بواجب الدفاع عن بلادها ، فلم تستطع الصمود امام جيشين عظيمين مجهزين بأحدث الاسلحة واضخمها ، فاستسلمت بعد ساعات ، واضطر شاه ايران العظيم رضا بهلوي ، الى التنازل عن العرش لولده محمد رضا بهلوي ، وغادر بلاده منفيا من قبل السلطات البريطانية المحتلة .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان الجيش البريطاني كان يكتسح ويبيد كل عرقلة يصادفها في طريق زحفه على ايران ، ومن ذلك انه اراد ان يشغل « ربايا الجيش العراقي » الكائنة على الحدود العراقية الايرانية ، في المواضع المسماة « المنذرية » فطلب القائد البريطاني الى الرئيس العسكري العراقي في تلك الربايا ان يتخلى الجيش العراقي عنها ، فرد عليه هذا انه مرتبط بمقر الجيش العراقي في « جلولاء » فلا بد من ان يصدر هذا « المقر » الامر المطلوب بالاخلاء ، ولما افهمه القائد البريطاني بأنه مستعد لان يتحمل مسؤولية هذا العمل ، أصر الرئيس العراقي على الرفض ، فما كان من القائد الا ان اطلق نار مسدسه عليه فأرداه قتيلا ، وما كان من العريف العراقي ، الذي كان مع الرئيس ، الا ان شهر مسدسه على الضابط البريطاني القاتل فصرعه فورا ، فحصلت مناوشات بين أفراد الجيشين : العراقي والبريطاني أسفرت عن وقوع عدة اصابات في الطرفين . وعلى اثر ذلك حلقت بعض الطائرات البريطانية في الجو ، والقت نسخا من هذا البيان :

« ان الجيش الانكليزي ، والجيش العراقي ، هما عائلة واحدة ، لا فرق بين الجندي العراقي والانكليزي ، ولكن سوء التفاهم الذي حدث قد باد في الحال . فيرجى السكينة والهدوء » .

وبمناسبة اعتلاء محمد رضا شاه بهلوي عرش ايران بدلا من ابيه تبودلت هاتان البرقيتان :

جلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق المعظم بغداد :

اخي العزيز المعظم :

اعلم جلالتكم بكل احترام انه : نظرا لتنازل والدي العظيم شاهنشاه رضا شاه بهلوي عن العرش في ٢٥ من شهر بور ١٣٢٠هـ ، ووفقا لما جاء في القانون الاساسي ، فقد اشغلت العرش في نفس اليوم ، ولي اليقين التام باخلاص في سبيل ترفيه واعلاء شأن شعبي لكيما ينتج ذلك نتائج حسنة . ولي الثقة التامة بان جلالتكم سوف

تظهرون صداقتكم الثمينة لي تجاه حكمي ، وارجو من جلالتكم ان تطمئنوا بأني ساستمر على ادامة العلاقات الصحيحة بين البلدين .

اني ادعو من اجل سعادة جلالتكم ، والعائلة المالكة العراقية الجليلة ، وارجو ان تتقبلوا ما في الصداقة الاخوية الصميمة . اخوكم الصميم

محمد رضا بهلوي

حضرة صاحب الجلالة محمد رضا بهلوي شاهنشاه ايران طهران .

اخي العزيز العظيم .

تلقيت برقية جلالتكم ، المنبئة باعتلائكم عرش والدكم المعظم . واني باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، ابادر فابعث الى جلالتكم بتهانئي الخالصة ، راجيا لكم حكما طويلا ، وسعيدا ، واني أؤكد لجلالتكم الصداقة الصميمة التي يكنها البيت المالك العراقي ، ولن ندخر وسعا لتقوية العلاقات الحسنة بين بلدينا . وفي الختام ارجو من جلالتكم قبول تمنياتي القلبية لسعادة ورفاه البيت المالك الايراني وشعبكم النبيل .

الوصي عبد الاله

كتب ورسائل

كانت « حكومة الدفاع الوطني » قد اختارت الاستاذ محمد صديق شنشل مديرا عاما للدعاية ، فنظم الدعاية للعراق تنظيما كان موضع الاعجاب والتقدير، فلما تكونت « الوزارة المدفعية الخامسة » في ٢ حزيران ١٩٤١م ، اختارت معاون مدير الكمرك السيد نور الدين داود ، قريب السيد المدفعي ، بدلا من الاستاذ شنشل ، وكانت ظروف الوزارة ، واحتلال الانكليز العراق احتلالا جديدا ــ بعد حوادث الاصطدام ــ تتطلب قلب الدعاية للعراق الى دعاية ضد العهد المباد ، وضد اصحابه الذين غادروا العراق الى ايران وتركية ، بعد ان تركوا الجيش وحده في ميادين القتال ، ينازل القوات البريطانية التي تفوقه عدة وعددا ، فصارت الصحف والنشرات تصدر ، وهي ملأى بالقذف ، والسب ، في رجال ذلك العصر « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم » .

وفي الوقت نفسه فان « السفارة البريطانية » كانت قد طلبت السماح لها بنشر بعض الرسائل المشينة لدول المحور ، فابت « الوزارة الكيلانية الثالثة » في حينهاقرار هذا الطلب . فلما تصرّمت ايام تلك الوزارة ، وتبدل الوضع ، صارت هذه الرسائل تنتشر وتوزع بنطاق واسع . وكان بعضها ولا سيما ما سمي ب « رسائل التقدم لاخوان الفضيلة » يتضمن قذفا في رجالات العراق ، ومسا بكرامة المغفور له الملك غازي ، فابت شهامة الرئيس المدفعي السماح للسفارة بالاستمرار على نشر هذه الرسائل البذيئة ، فمنعها منعا باتا ، بعد ان افسدت الاخلاق ، وشوّهت الحقائق، وطعنت الوطنيين في الصميم .

على أن الرسائل التى تولى طبعها بعض العراقيين لم تكن أقل ضررا من تلك ، ولا سيما كتاب « بين شهرين » لأحد مأموري النفوس ، وكتاب « المحنة » لاحد المدرسين ، ورسالة « المعاهدات في الاسلام » لاحد الحكام ، ورسائل « الفتنة العمياء » لاحد المسيحيين الموصليين ، ورسالة « شعور الصدق في عون الحق » لاحد السوريين ، وكتيب « بين عهدين » لاحد المرتزقة من النجديين الفارين الى العراق ، وغيرها من الكتب والرسائل التي عرف الناس حقيقة أمرها ومصدر نفقاتها .

والى جانب هذه الرسائل والنشرات ، كانت توزع على الاعيان ، والنواب ، والوزراء ، والكبار ، رسائل مغفلة من التواقيع ، تتضمن الطعن في هيئة الوزارة القائمة ، والشتم للمتعاونين مع المحتلين ، وقد جدت الشرطة لمعرفة اصحاب هذه الرسائل المغفلة فلم تهتد الى أحد ، فاضطرت الى جمع الدفاتر الامتحانية لطلاب المدارس الرسمية في محاولة للاهتداء الى مرتكبي هذه المخالفات ، ولكن بدون جدوى .

والحق نقول : ان الوزارة سعت كثيرا لتخفيف حملات الشتم والقذف في القائمين بحوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤١م ، ولكن الدعايات التي كانت تنظمها الدوائر البريطانية ، واليهود ، والنفقات التي كانت تبذل في هذا السبيل ، كانت من السعة والانتشار بحيث لم تتمكن السلطات الحكومية من الوقوف في وجهها ، ولا سيما بعد ان اصبحت هذه الدوائر تسيطر على الصغيرة والكبيرة من أمور البلاد ، وتنفق على الدعاية واغراء البسطاء بدون حساب ، وبكلمة اعم نقول ان المستر « بيرون » مدير العلاقات البريطانية العامة في بغداد كان المدير العام الفعلي للدعاية يوجهها كيف يشاء ، ويلعب بها كما يشاء .

استقالة وزير المالية

أعرب الوصي الامير عبد الاله عن رغبته في ان يكافأ السيد صالح جبر على الخدمات التي أسداها لسموه ، اثناء التجائه الى البصرة في اوائل نيسان ١٩٤١م ، وذلك بان يوسد منصب « رئاسة الديوان الملكي » الذي شغر بسفر السيد عبدالقادر الكيلاني الى ايران ، فلما عرضت هذه الرغبة على مجلس الوزراء قال وزير المالية السيد ابراهيم كمال : ان منصب رئيس الديوان الملكي لا يختلف عن أي منصب وزاري آخر ، وانه غير مستعد للتعاون مع وزارة يكون صالح جبر احد اعضائها ، فاختير السيد عباس مهدي رئيسا للديوان .

ثم اعرب الوصي عن رغبته ــ بعد ايام ــ في ان يعين صالح جبر « مديرا عاما للجمارك والمكوس » فلم يقر وزير المالية هذه الرغبة ايضا ، على الرغم من اعترافه بكفاءة جبر ونزاهته .

وسافر السفير البريطاني السر كورنواليس الى سورية ولبنان بعد ايام ، فناب منابه مستشار السفارة المستر هولمان ، فاجتمع هذا ذات يوم بوزير المالية ابراهيم

كمال ، واعرب له عن اسفه لعدم تعاون « الوزارة المدفعية الخامسة » مع « السفارة البريطانية » تعاونا واسعا وافيا ، واضاف الى ذلك قوله ان السفارة ترى : لـو ان وزير المالية في هذه الوزارة هو المهيمن على سياسة العراق ، لاسدى الى العـراق ، والى الحكومة البريطانية خدمات جلى لشخصيته اللامعة ، وفعالياته المبرمة .

والظاهر ان الوزير الحصيف السيد ابراهيم كمال آمن باقوال النائب هولمان ، وجزم بامكان توليه رئاسة الوزراء ، فصار يتذمر امام اقطاب السفارة ، ويبدي عدم ارتياحه لسياسة « الوزارة المدفعية » إزاء الهدامين والمخرّبين ـ كما كان يصفهم ـ فلما نقل حديثه هذا الى الوصي ، ثم الى رئيس الوزراء ، انتهز الرئيس المدفعي أول جلسة عقدت لمجلس الوزراء فقال :

« ان سياسة الاتزان والتعقل هي السياسة الرشيدة التي يجب ان تتبـع في البلاد ، وان سياسة البطش والشدة تتطلب وجود قوة حكومية ظاهرة ، ومسانـدة شعبية سافرة ، والمجلس يعلم ـ علم اليقين ـ بانه لا الشعب يساند الحكومـة فـي اجراءاتها ، ولا القوة التي يجب الارتكاز اليها ميسورة لديها ، وانه يخالف كل راي يدعو الى الغلظة مع الشعب » .

فاندفع وزير المالية ابراهيم كمال من محله وقال « يظهر ان سياسة الشدةالتي يرى هو ضرورة انتهاجها لا يؤمن بها الرئيس المدفعي » وما لبث ان صار يتهكم عـلى اقوال رئيسه ، بعد ان فهم بانه هو المقصود بالذات من الكلام الذي ادلى به رئيسه في هذه الجلسة . فما كاد ينفرط عقد جلسة المجلس ، حتى تقدم وزير المالية بكتاب استقالته الآتي :

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم

لقد ظهر لي من مناقشة بعض المسائل العامة في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد اليوم ، ان هنالك اختلافا ظاهرا ما بين فخامتكم وبيني ، مما لا يمكن معـه تـأمين التآزر المطلوب . لذا ارى من واجبي ان اقدم استقالتي لافسح المجال للعمل ، وفـق ما تعتقدونه فخامتكم صالحا ، والله تعالى أسأل ان يوفقكم لخدمة البلاد واقبلـوا فائق الاحترام .

٢ أيلول ١٩٤١م المخلص : ابراهيم كمال وزير المالية

فصدرت الارادة الملكية بقبول استقالته في ٩ أيلول ١٩٤١م ، وباسنـاد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الخارجية علي جودة ، ومنصب وزارة العدليةبالوكالة الى وزير الشؤون الاجتماعية جعفر حمندي .

وفي يوم ٢١ من هذا الشهر رفع رئيس الوزراء جميل المدفعي ، كتاب استقالة وزارته الخامسة الى الوصي ، فكلف هذا وزير المالية المستقيل ابراهيم كمال بالتهيؤ لتكوين وزارة جديدة ، ففاتح السيد ابراهيم كمال كلا من السادة : جلال بابـان ، ونصرة الفارسي ، والتشريفاتي السيد باقر سركشك ، وتوفيق النائب ، وهـاشم

الوتري ، ومعروف جياووك ، والسيد عبد المهدي في موضوع الدخول في وزارته المرتقبة ، كما فاتح بذلك السيد صالح جبر ، الذي رفض ان يقر تعيينه مديرا عاما للكمارك من قبل .

وبلغ الحرص بابراهيم كمال على تكوين الوزارة ، انه اعرب عن رغبته في جعل خصمه نوري السعيد وزيرا للخارجية في وزارته ، وبعث السيد جمال بابان الى السفير البريطاني ليقنعه بذلك ــ على ما اخبرنا به السيد جمال نفسه ــ ولكن السفير البريطاني ابى اقرار هذه المحاولة (1) وسرعان ما اتضح للوزير المستقيل ان التكليف لا يعدو كونه اضغاث أحلام ، فاخذت تنتابه الامراض المنوعة حتى وافاه اجله في بيروت في ٣١ تموز سنة ١٩٤٧م . وكان من الع الوزراء واغزرهم علما وتتبعا .

وفي « يوميات مصطفى العمري » ليوم ١٦ تشرين الاول ١٩٤٦م ، الفقرة الآتية :

« روى لي شفيق السعيدي ان ابراهيم كمال كان عائدا معه في القطار من استنبول ، وتكلم ضد المدفعي وضدي ، ويقول انهما تآمرا عليه فحالا دون وصوله الى رئاسة الوزارة . انهما سبب مرضه » . اهـ .

استقالة الوزارة

في انكلترة جماعة من السياسيين تعتقد ان لبريطانيا فضلا على العراق كبيرا ، بصفة كونها الدولة التي انشاته ، وتولت الانتداب عليه ، وسعت لادخاله في حظيرة « عصبة الامم » وفي العراق لفيف من الساسة يعتقد ان العراق مدين لبريطانيا بانشائه ، وتكونه ، واستقلاله ، وان حوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١م ان دلت على شيء ، فانما تدل على نكران للجميل لا يستسيغه الوفاء العربي .

ولما تم للانكليز فتح العراق في الثاني من شهر حزيران من هذه السنة ، مهد هذا الفريق من الساسة فتح المواصلات للجيوش البريطانية ، اعتقادا منه بان ذلك ينطبق على معاهدة عام ١٩٣٠م انطباقا تاما ، ولكن الامر لم يقتصر على فتح طرق المواصلات حسب ، وانما كان على الوزارة ان تبت في طلبات كثيرة لهذه الجيوش .

طلبت « السلطات البريطانية » فرض جزية حربية كبيرة على العراق عن حركات أيار فردت الوزارة على هذا الطلب : ان الانكليز صرحوا مرارا عديدة ، بان الحوادث المذكورة كانت حوادث فردية ، قام بها حزب صغير متطرف ، فليس من الصحيح ان يؤاخذ شعب كبير العدد بجريرة « حزب صغير متطرف » واكتفت الوزارة باصدار

---

(1) قال لي وزير الخارجية علي جودة بانه كلف « بصفة كونه وزيرا للخارجية » ان يستدعي نوري السعيد من القاهرة الى بغداد فلما وصل نوري ، بعث اليه ابراهيم كمال عديله تحسين العسكري ليفاوضه في أمر دخوله وزيرا للخارجية في الوزارة المرتقبة . ولما عرض العسكري على نوري ذلك سأله هذا لماذا لا يفاتحني ابراهيم في الموضوع ؟ فاجابه تحسين بانه يستحي منك ، فرد نوري عليه ولماذا لا تستحي انت ؟

المرسوم رقم (٦٦) لسنة ١٩٤١م القاضي بتخصيص (٧٥٠٠٠) دينار كتعويضات للبريطانيين الذين تضرروا بتلك الحوادث .

وطلبت السلطات المذكورة فرض غرامة حربية على « مدينة الناصرية » حيث قتل فيها ضابط الاستخبارات البريطاني « جفرس » في يوم ٤ حزيران ١٩٤١م ، فردت الوزارة على هذا الطلب بأن الجرم مشهود ، والقاتل معروف ، وقد جرت محاكمته واعدم شنقا ، فلا مسوغ لمؤاخذة بلدة برمتها بجريمة شخص نال عقابه القانوني ، وانتهى امره (١) .

وادعت السلطات البريطانية ان الاجراءات التي اتخذتها الوزارة بحق القائمين بحوادث الشهرين : نيسان ومايس لم تكن متناسبة مع اهمية هذه الحوادث وخطورتها . فاجابت الوزارة ان الحكومة جمعت بين اللين والشدة ، وانها نقلت المملكة من « حالة الحرب » الى « حالة السلم » بأقل كلفة ، فلا موجب للاغراق في القصاص .

وشاءت « الوزارة » ان تطالب الحكومة البريطانية بتسليح الجيش العراقي ، وجعله قادرا على القيام بواجباته في مثل هذه الظروف الحرجة ، فاعتذرت الحليفة عن اجابة الطلب محتجة ـ على عادتها ـ بعدم وجود سلاح فائض . يضاف الى ذلك كله « ان رئيس الوزراء كان يعتقد بان البلاط يتدخل في شؤون الحكومة بدون ان يأخذ على عاتقه مسؤولية ما ، فيعرقل مساعي الدولة او يشير بعمل لا يتحمل فيه اية مسؤولية اذا حصلت من ذلك نتيجة سيئة » (٢) .

وللحقيقة والتاريخ نقول أن السيد المدفعي كان زاهدا في الحكم ، راغبا عنه ، ميالا الى السلم ، طامعا فيه . فعرض على الوصي رغبته في الاستقالة من رئاسة الوزراء ، فكان سموه يطلب اليه التريث والاصطبار الى ان ينجلي الموقف ، حتى اذا ضاق الرئيس بالحوادث ذرعا ، رفع الى البلاط الملكي هذه العريضة :

بغداد في ٢١ ايلول سنة ١٩٤١م .

سيدي صاحب السمو الوصي المعظم :

تاكيدا لمعروضاتي الشفهية في أوائل الشهر الحالي !

تعلمون سموكم بالظروف المضطربة التي اضطرتنا ، انا وزملائي ، الى تحمل المسؤولية فيها بقصد اعادة الامن والاستقلال في البلاد ، رغم ما كنت عليه من تعب

---

(١) كان ضابط الاستخبارات هذا قد وصل الى الناصرية بمشحوف بعد ظهر اليوم الرابع من حزيران ، وقابل متصرف اللواء طالبا السماح له بالذهاب الى سوق المدينة لابتياع حاجات له ، فعارض المتصرف طلبه ولكنه اصر على وجوب النزول الى السوق فاضطر المتصرف ان يرسل معه مأمور مركز الشرطة واذا بأحد الجنود يطلق النار عليه فيرديه قتيلا ويقتل معه مأمور المركز ويجرح الشرطي المرافق .
ـ كتاب متصرف (الناصرية) ٣٨٨ بتاريخ ١٠ حزيران الى وزارة الداخلية ـ

(٢) مذكرات توفيق السويدي ص ٣٨٩ .

وانحراف في الصحة . أما الآن وقد عادت الامور الى مجاريها الطبيعية ، والامن والاستقرار الى نصابهما والحمد لله ، اراني مضطرا لان اعرض على سموكم صعوبة استمراري في مزاولة شؤون الدولة نظرا لظروفي الخاصة السالفة الذكر .

لذا ارجو التفضل بتهيئة الهيئة الوزارية التي ستخلفنا . حيث انني سأعمل جهدي على الاستمرار في مزاولة ادارة الدولة الى آخر الشهر الحالي على الاكثر ـ او أي يوم آخر يتم فيه تأليف الوزارة الجديدة قبل ذلك التاريخ ـ اذ انني لا اجد من المصلحة ان تمر فترة بين استقالتي ، وتأليف الوزارة الجديدة في مثل ظروفنا الحاضرة .

هذا وانني لاشكر سموكم على العطف السامي الذي شملتمونا به طول مدة اضطلاعنا بأعباء المسؤولية واني لا زلت عبدكم المطيع : جميل المدفعي

عزيزي جميل المدفعي :

أخذت كتاب استقالتكم المؤرخ في ١٩٤١/٩/٢١م ، بعد تحملكم عبء المسؤولية في احرج الظروف وادقها ، بيد انه لا يسعني في هذا الصدد الا الافصاح عن عميق أسفي الى تخليكم عن منصب رئاسة الوزارة ، خصوصا في هذه الظروف التي تحتاج الى خبرتكم ودرايتكم .

ولا بد لي في هذه الحالة من الاشادة بما بذلتموه انتم وزملاؤكم من جهود جليلة في سبيل خدمة البلاد ، وبعث الطمانينة والاستقرار ، وارجو ان تعلموا بأن قبولي استقالتكم لا يمنعني من تقديري العظيم لكم . كما وأود ان تستمروا على تدويرشؤون الدولة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رمضان سنة الف وثلاثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم السابع من شهر تشرين الاول سنة الف وتسعمائة واحدى واربعين الميلادية . عبد الاله الوصي

الوزارة الثانية والثلاثون :

١٧ رمضـــان ١٣٦٠ ــ ٢٣ رمضـــان ١٣٦١
٩ تشرين الاول ١٩٤١ ــ ٤ تشرين الاول ١٩٤٢

الوزارة السعيدية السادسة

تمهيـــد

كان من المقرر ان يصبح السيد نوري السعيد اول رئيس للوزراء في العراق ، بعد عودة الامير عبد الاله اليه ، واشغاله منصب الوصاية من جديد . ولـكن حرص المقامات العليا على نقل البلاد من حالة الحرب ، الى حالة السلم بيسر ، وبأقل كلفة وتضحية ممكنة ، دفعها الى تكليف السيد جميل المدفعي للقيام بهذه المهمة . فلمـا اتمها هذا على الوجه المطلوب ، وهدات الاحوال العامة هدوءا نسبيا ، وترك الحكـم بصورة نهائية ، استدعي نوري باشا من القاهرة ، وكلف بتكوين « الوزارة الجديدة » فوجه الوصي هذا الكتاب اليه :

وزيري الافخم نوري السعيد ! رقم ٦٢٨

بناء على استقالة فخامة جميل المدفعي من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد قرّ راينا ان نعهد اليكم برئاسة الوزراء على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر رمضان سنة الف وثلثمائة وستين الهجرية ، الموافق لليوم التاسع من شهر تشرين الاول سنـة الـف وتسعمائة واحدى واربعين الميلادية .

عبد الاله

هيئـة الوزارة

وكانت مهمة نوري السعيد في اختيار زملاء له في هذه الوزارة صعبة جدا، فان سياسته كانت تستهدف تصفية الحساب مع القائمين بحـوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١م تصفية عامة ، لا يراعى فيها الالتماس والمحسوبية ، ولا تتـأثر بصلات المودة والعلاقات الشخصية « وهذا ما كان الانكليز يطالبون به بكل شدة » كما كانت تستهدف تطبيق معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م نصا وروحا مهما كلفه الامر .

وكانت للانكليز مصالح خاصة قد لا تمت الى المعاهدة المذكورة بأية صلة، ولكن لها علاقتها بالمجهـود الحربي ، واذا قلنا « المجهـود الحربي » فمعنى ذلك وجـوب التضحية بكل ما يمكن التضحية به في سبيل هذا المجهود ، وصيانته من كل عرقلة . وكان نوري مستعدا لقبول هذه الفكرة .

وعلى هذا ارتأى الرئيس السعيد ان يختار زملاءه من الذين كانوا يتعاطفون مع الانكليز ، او اكتووا بنار حوادث الشهرين المذكورين ، ومن المشهود لهم بالحزم ومضي العزيمة ، فانتخب ثلاثة من اعضاء « وزارة العميد الهاشمي » التي طوّح بها حادث هذين الشهرين . وهم السادة : صادق البصام ، وعبد المهدي ، وعلي ممتاز الدفتري . كما انتخب الآخرين من الوزراء الذين عارضوا السيد الكيلاني في سياسته، كالسيدين : صالح جبر ، ومحمد امين زكي ، ولم يستوزر لاول مرة غير وزير المعارف تحسين علي ، الذي كان متصرفا للواء الموصل واكتوى بتلك النار ايضا . على ان يحتفظ الرئيس بمنصب وزارة الدفاع لنفسه بغية تأمين هيمنته على القوات المسلحة، وهكذا تم تكوين « الوزارة السعيدية السادسة » بموجب الارادة الملكية المرقمة ٦٢٩ في ٩ تشرين الاول ١٩٤١ م من :

١ ــ نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ووكيلا لوزارة الدفاع .

٢ ــ صالح جبر : وزيرا للداخلية ووكيلا لوزارة الخارجية .

٣ ــ علي ممتاز : وزيرا للمالية .

٤ ــ صادق البصام : وزيرا للعدلية .

٥ ــ تحسين علي : وزيرا للمعارف .

٦ ــ محمد امين زكي : وزيرا للمواصلات والاشغال .

٧ ــ جمال بابان : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

٨ ــ عبد المهدي : وزيرا للاقتصاد .

اول كلمة لرئيس الوزراء

وفيما يلي أول كلمة نطق بها رئيس الوزراء في حفلة الاستيزار :

« ارجو ان ترفعوا الى مولاي حضرة صاحب السمو الوصي على العرش المعظم جزيل شكري وامتناني على الثقة الغالية التي تفضل سموه فأولاني اياها ، وان تؤكدوا لسموه ان هذه الثقة هي اعظم مستند لي في القيام بأعباء المسؤولية . واني أمثال الله تعالى ان يوفقني الى تحقيق حسن ظن مولاي ، وان يحرس صاحب الجلالة الملك المعظم بعين عنايته .

ان ما تستهدفه الوزارة هي خدمة البلاد بكل الوسائل التي توصلها الى اهدافنا السلمية التي يصبو اليها الجميع ، فأرجو من اخواني الموظفين ان يقوموا بواجباتهم بالنزاهة والاخلاص التامين ، ليتسنى لنا الخدمة على احسن وجه ، واني اضرع الى الله ان يمدنا جميعا بتوفيقه تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم » . اهـ .

ويقول السفير البريطاني الجديد « كورنواليس » في برقيته المؤرخة في ٨ آذار ١٩٤٢ الى وزير الخارجية البريطانية « ان نوري السعيد قبل تعيينه رئيسا للوزارة

كان قد وعـده بأن يتعاون مع بريطانية تعاونا مطلقـا واعلن عن تصميـمه على اتباع سياسة القوة والشدة » ـ ١ ـ

منهاج الوزارة

لم تضع الوزارة منهاجا لاعمالها ، كالعادة التي كانت متبعة من قبل ، فـاكتفى رئيس الوزراء بخطاب اذيع من المحطة اللاسلكية مساء يوم ١١ تشرين الاول ١٩٤١م هذا نصه :

★ ★ ★

جرت العادة ان تقدم كل وزارة منهاجا تبسط فيه خططها والاهـداف التـي تقصدها . وقد قامت الوزارات العراقية منذ تأسيس الحكم الوطني ، بنشر مناهج اطلع عليها الراي العام في حينها . ولكن معظم هذه المناهج كان عاما غامضا في كثير من نواحيه .

اما المناهج الوزارية القليلة التي استهدفت اغراضا واضحة معينة ، فندر ان طبقت بأجمعها بل طبق ما تيسر تطبيقه من الاغراض المعينة فيها ، وظل الباقي معلقا بتأثير الظروف والعوامل المختلفة .

واذا كان ذلك شأن مناهج الوزارات التي تولت الحكم في ظروف عالمية عادية ، فما عسى ان يكون منهاج وزارتنا ، وقد تقلدت زمام الامور وسط أعظم واعنف حرب تشهدها العالم بين جبهتين دوليتين ، تتنازعان السيادة في تقرير مصير العالم .

والعراق بضيق مساحته ، وقلة عدد سكانه ، وحداثة عهـده بالاستقلال ، لا يستطيع ـ مهما عمل ـ ان يربأ بتفكيره وبمرافقه ومصالحه عن التأثر بهذا الصراع العالمي المريع .

ومما يزيد في حراجة موقف العراق من هذه الناحية ، ابتلاؤه في السنـوات الاخيرة ببضع فئات من المغامرين ، الذين اذا احسنوا شيئـا ، فانما يحسنون غش البسطاء واستغلالهم ، وهدم البلاد وتخريبها ، اشباعا لمطامعهم ، وتطمينا لشهواتهم.

وقد حاولت هذه الفئات انتهاز الفرص غير مرة ، وسددت الى الوطن ـ تحت ستار الوطنية ـ ضربات قاضية ان كان قد نجا منها بفضل الله تعالى وبجهود المخلصين من زعمائه وأبنائه البررة ، فانه لم يسلم من جراحهـا الدامية التي انهكت قـواه ، وألحقت به من الاضرار في النواحي الوطنية ، والاخلاقية ، والسياسية ، والاقتصادية وغيرها ، ما نسأل الله ان يعين المخلصين على معالجتها ، وانقاذ العراق من اخطارها وعواقبها .

---

(1) F. O. 371–31371 .

ففي ظروف عامة ، كالظروف العالمية الراهنة ، وفي ظروف خاصة كظروف العراق بعد خروجه من المهالك التي زجته فيها تلك الفئات المستهترة ، وازاءمستقبل قاتم تكتنفه الظلمات من كل جانب ، كالمستقبل الذي يجابهه العالم ، ليس بالهين على وزارة تحرص على التمسك بالحقائق ، وتانف الغش والتمويه ، ان تضع منهاجا صريحا بأهداف معينة ، واغراض محدودة واضحة ، قبل ان تحسب لكل امرحسابه.

وفي الحقيقة ان العراق ـ في ظروفه الراهنة ـ احوج ما يكون الى توجيه اهم جهوده الى الامرين الجوهريين التاليين :

الاول ـ اتقاء وتخفيف الاضرار الناجمة عن تيار الموقف العالمي المتازم ، ذلك التيار الذي لا يستطيع العراق ان يغير مجراه .

الثاني ـ الاعتصام بالحكمة ، والتبصر ، ورباطة الجاش ، والعمل على توحيد صفوف الوطنيين على اختلاف ميولهم ومشاربهم ، وتوجيه جهودهم الى ما فيه خير العراق ومصلحته .

وقد سبق العراق ان جنى ثمار مثل هذه السياسة الرشيدة التي تجلب دائما الخير لاي شعب يتمسك بها حتى في الظروف الاعتيادية ، وعلى ضوء هذه الحقائق نستطيع ان نحدد اغراضنا واهدافنا كما يلي :

١ ـ السياسة الخارجية :

ان خير خطة نسير عليها في سياستنا الخارجية ، هي توثيق وانماء صلاتنا بالاقطار العربية ، والدول المجاورة والصديقة ، والحرص على تنفيذ المعاهدة المنعقدة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى .

وهذه السياسة الرشيدة هي التي خطها لنا زعيمنا الاعظم المغفور له الملك فيصل الاول ، واجمع عليها العراقيون ، وسارت عليها الوزارات كافة ، وكانتموضع تقدير ارقى الاقطار العربية التي تمنت انتهاج سياسة مثلها .

وقد ايد هذه السياسة حتى تلك الفئات الخارجة على القانون ، اذ صرحت مرارا بعزمها على تطبيق المعاهدة نصا وروحا .

٢ ـ السياسة الداخلية :

ان مثلنا الاعلى هو ازالة كل ما من شأنه ان يفرّق كلمة الامة ، وذلك بغية جمع الكلمة ، وتقوية الملكة من هذه الناحية ، والقضاء على روح الدجل والتضليل .

وسنوجه جهودنا الى رفع مستوى الادارة ، ومن ضمنها الشرطة ، وبث روح الطمانينة والعدل ، ورفع مستوى التهذيب والتعليم في المعارف ، واعارتهما الاهتمام الذي يستحقانه ، والتوفير في النفقات في مثل هذه الازمة العالمية الصعبة ، التي قلبت الاعتبارات المالية راسا على عقب ، ليس لدى الدول فحسب، بل ولدى الافراد انفسهم ، وجعل الحكومة نموذجا ماثلا في هذا المضمار ، وسيعتنى في اثناء ذلك

بالاستمرار على انجاز الاعمال العمرانية الحاضرة، والقيام بما يمكن القيام به من اعمال جديدة ستعلن في حينها .

اما الجيش فان الضرورة تقضي بتعزيزه ، وتقويته ، من الناحيتين : المادية والروحية ، وبازالة كل ما من شانه ان يجعله آلة بيد المستهترين الذين يبعدونه عن واجبه الاصلي ، وهو الوقوف عند الحدود التي تجعل منه حارسا للعرش والوطن .

وسينشر منهاج الوزارة الذي يحتوي على هذه الاسس على صورة مفصلة بمناسبة خطاب العرش عند افتتاح مجلس الامة .

وقبل ان انهي بياني هذا اود ان انوه بالخدمات الجليلة التي اسدتها الوزارة السابقة للبلاد ، ولا سيما رئيسها اخي السيد جميل المدفعي ، الذي اقدم على الاضطلاع بأعباء المسؤولية في اشد الظروف حراجة . والله المسؤول ان يوفقنا جميعا الى خدمة البلاد بارشاد صاحب السمو الوصي على العرش ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المفدى اهـ (١) .

اجتماع مجلس الامة

دعي « مجلس الامة العراقي » الى عقد اجتماعه الاعتيادي الثالث . لدورته الانتخابية التاسعة ، في اليوم الاول من شهر تشرين الثاني من سنة ١٩٤١م ، الموافق ١١ شوال سنة ١٣٦٠هـ ، وهو المجلس الذي اجتمع في العاشر من نيسان من هذه السنة . واعلن بالاجماع وصاية الشريف شرف على الملك فيصل الثاني ، بدلا من وصاية خاله الامير عبد الاله . وقد افتتح الامير عبد الاله اجتماع هذه الدورة بحسب الاصول والمراسيم المرعية ، والقى خطاب العرش الذي اعدته « الوزارة السعيدية السادسة » فكان خطابا جامعا . وبعد ان تفرق اعضاء المجلس ، انتخب الاعيان السيد محمد الصدر رئيسا لمجلسهم ، وانتخب النواب السيد حمدي الباجه جي رئيسا لمجلسهم .

في يوم اول كانون الاول ١٩٤١ م صدرت الارادة الملكية المرقمة (٧٤٩) والمؤرخة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤١م بأن يؤجل مجلس النواب جلساته شهرا ونصف الشهر ، اعتبارا من ١ كانون الاول من هذه السنة . وفي ١٥ نيسان ١٩٤٢م صدرت الارادة الملكية بتمديد مدة اجتماع هذا المجلس شهرا كاملا . فتكون مدة الاجتماع قد بلغت خمسة اشهر عقد مجلس الاعيان خلالها (١٧) جلسة وعقد مجلس النواب خلالها (٤٩) جلسة ، وفيما يلي « خطاب العرش » الذي افتتح به هذا الاجتماع :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، متمنين البلاد في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق .

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢٣٩ الصادر بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٤١ م .

بسطنا في خطابنا الذي اذيع على الراي العام في ١٤ تموز الماضي ، بعض الحوادث التي تقدمت الحركة الهدامة التي قام بها رشيد عالي واعوانه . وقد شاهدتم فصول تلك الحركة ، واطلعتم على ادوارها التي لم يسلم من شرورها حتى مجلسكم العالي . ولا شك في انكم تشعرون بما لا تزال تعانيه الامة من نتائج الكارثة التي حلت بالبلاد من جراء هذه الحركة الطائشة ، المنبعثة عن الخداع والتضليل ، والمدفوعة بالطمع والانانية ، والمستهدفة خدمة مصالح الاجنبي ، الذي اشترى ضمائر القائمين بها . ومما يؤسف له ان تلك الحركة لم تنته بالفشل المريع الذي كان مقدرا لها ، الا بعد ان الحقت بالبلاد اضرارا فادحة ، وقضت على عدد كبير من النفوس البريئة .

وقد قامت حكومتنا في عهد الوزارة السابقة بالتحقيق في بعض الاعمال المؤلمة التي سببتها تلك الحركة ، واودعت نتائج التحقيق الى المحاكم ليأخذ العدل فيها مجراه . ان تتابع الحوادث قد برهن على ان التساهل في الماضي في معاقبة المنتهكين للدستور والقوانين ، أدى الى تعريض البلاد لمخاطر جسيمة . ولا شك في ان اي تساهل او اهمال آخر قد يقضي على كيان المملكة لا سمح الله . لذلك يحتم الواجب معاقبة كل من تسول له نفسه الحاق الضرر بالبلاد عن طريق التضليل والخداع ، ويترتب على الجميع الاعتصام بالدستور ، والتمسك بالقوانين ، والاخذ بكل ما من شأنه انماء الروح الوطنية ، والشعور القومي الصحيح . اذ بذلك يتعزز استقلال بلادنا ، وتقوى روح الحرية ، ويمهد الطريق امام الامة لاستئناف سيرها الطبيعي ، متحدة نحو اهدافها ، السامية ومثلها العليا ، ويزول كل ما يعترض طريقها من عوامل الضعف والتردد .

ومما لا ريب فيه انه لو اعتصمت البلاد بالدستور والقوانين ، وعملت بشعورها الوطني ، لنجت من الويلات الخطرة التي تعرضت لها في السنوات الاخيرة ، ولما انفسح المجال امام بعض الفئات المغامرة لاستخدام الجيش ، الذي صرفت عليه البلاد المبالغ الطائلة ، واعدته للدفاع عن كيانها ، في تنفيذ ارادة شخصية ومطامع اجنبية ، ولما وقعت تلك المآسي المؤلمة .

أيها السادة :

ان سياسة حكومتنا في امورها الخارجية منبعثة عن تقاليد هذه البلاد وتاريخها ، وهي تستهدف دائما توثيق وانماء صلاتنا الودية بالاقطار العربية الشقيقة ، والدول المجاورة والصديقة ، مع الحرص على تنفيذ المعاهدة المنعقدة بينه وبين حليفتها بريطانيا العظمى . وهذه السياسة هي السياسة التي اجمع عليها العراقيون ، وسارت عليها الوزارات العراقية كافة ، وكانت دائما موضع تقدير ارقى الاقطار العربية .

ونرى من الواجب ان نتقدم بالشكر الى حليفتنا بريطانيا العظمى ، على النوايا الحسنة التي اعلنتها ، والوعود الصريحة التي قطعتها على لسان رئيس وزرائها

ووزير خارجيتها ، باستقلال الاقطار العربية التي تاخر تحقيق استقلالها . وانا واثقون من ان هذه الوعود ستنفذ على الوجه الذي يطمن رغبات تلك الاقطار في نيل حريتها واستقلالها .

حضرات الاعيان والنواب :

ان الموقف العالمي قد تطور تطورا محسوسا منذ افتتاح مجلسكم العالي في العام المنصرم ، حيث وقفت الى جانب حليفتنا بريطانيا العظمى دول كبرى جديدة، فأصبح الدفاع ضد العدوان ، ولا سيما اذا امتد الى الميادين الشرقية ، ميسورا ومطمنا . واذا لم يقع ما ليس في الحسبان من عوامل تقصر من اجل الحرب ، فلربما استمرت مدة اطول مما كان مقدرا لها عند نشوبها . لذلك يتحتم علينا ان نزيد استعداداتنا ، ونتخذ التدابير التي من شأنها ان تخفف الاضرار الناجمة عن طبيعة الحرب ، وينحصر معظم هذه التدابير في تنظيم شؤون المعيشة ، والاقتصاد ، وغير ذلك من وسائل الدفاع التي تدرأ بها الاخطار عن بلادنا العزيزة .

فمن أهم الامور التي ستعنى بها حكومتنا معالجة الضائقة الاقتصادية ، وذلك بجعل التوريد قيد مراقبة الحكومة . وقد اعدت لائحة لتامين هذه الغاية ستعرض على مجلسكم . وكذلك تهيئة وسائط النقل لجلب الحاجيات الضرورية من الخارج. وقد اتخذت التدابير لتحقيق هذا الغرض . وكذلك الضرب على ايدي المحتكرين الذين يهتمون بمصالحهم الخاصة دون المصالح العامة ، وانعاش تصدير المنتوجات العراقية ، بعد تامين حاجة البلاد منها تامينا كاملا .

اما وسائل الدفاع فسيكون في مقدمتها تقوية الجيش بتعزيزه من الناحيتين : المادية والروحية ، وازالة عوامل الضعف التي تسربت اليه في السنوات الاخيرة ، واستئصال كل ما من شأنه أن يجعله آلة بيد المستهترين الذين يبعدونه عن واجبه الاصلي النبيل ، وهو الوقوف عند الحدود التي تجعل منه حارسا امينا للعرش والوطن . وستعمل حكومتنا على رفع مستوى التعليم والتهذيب في المعارف ، وتعيرهما الاهتمام الذي يستحقانه . ان الحوادث قد اثبتت ان التعليم عندنا قد وجهته بعض الايدي المغرضة توجيها مغلوطا ، لا يتفق ومصلحة البلاد ، فاستغلت هذه الايدي مراكزها التعليمية استغلالا ضارا ، وساقت اولادنا وافلاذ اكبادنا الى تفكير اساء الى سمعة البلاد الثقافية والوطنية . لذلك كان لزاما على حكومتنا اعادة توجيه التعليم وجهته الصحيحة ، لجعله مطمنا لحاجة البلاد الى تكوين نشء سليم التفكير ، متين الاخلاق ، منصرف بكليته الى العلم الصحيح ، وغير متاثر بالمؤثرات المضرّة .

اما سياسة حكومتنا الداخلية فتتلخص بتوطيد دعائم الامن ، والقضاء على عوامل الفساد ، واستئصال جذور الدعايات الضارة ، والاعتناء بتطبيق القوانين بروح العدل ، ورفع مستوى الادارة ، وتقوية روح المسؤولية ، واداء الواجب بين الموظفين ، والاعتناء بشؤون العشائر ، وتهيئة الوسائل لتوسيع استفادتها من

الخدمات العامة ، واصلاح الشرطة وتزييد كفايتها واعدادها للقيام بواجبها على احسن وجه ، وتنظيم البلديات ومساعدتها على اداء الخدمات المكلفة بها ، ولا سيما تجهيز المدن والقصبات بالمياه الصالحة للشرب ، والاهتمام بالصحافة لتكون بمستوى تستطيع معه ان تخدم البلاد خدمة نافعة ، وتوجه الشعب الى ما فيه خير المملكة وسعادتها .

اما سياسة حكومتنا المالية فتستهدف التوفير والاقتصاد ، وعدم التوسع في التشكيلات ، وتأمين التوازن بين المصروفات والايرادات الاعتيادية ، والاستمرار على تخصيص ايرادات النفط للمشاريع العمرانية الرئيسية ، ذلك لانجاز المشاريع الرئيسية التي شرع فيها ، والمشاريع الجديدة التي تقتضيها الضرورة ، ومعالجة الوضع المالي على صورة تضمن الاستقرار والطمانينة في الظروف العالمية المرتبكة ، ومساعدة صغار الموظفين والمستخدمين بقدر ما تسمح ميزانية الدولة .

حضرات الاعيان والنواب :

ان من اهم الاهداف التي ترمي اليها حكومتنا ، العناية بالتعليم الطبي ورفع مستواه ، وتشجيع نطاق الوقاية . ومكافحة الامراض المستوطنة ، والعناية بشؤون العمال والزراع الاجتماعية ، واصلاح دوائر النفوس والسجون وتنظيم شؤونها . وكذلك ستهتم الحكومة بتوزيع العدل ، وبتقوية الثقة بالقضاء ، وذلك بتزييد كفاية المؤسسات القضائية ، وبتوسيع التحقيق القضائي ، وتنظيم شؤون الادعاء العام ، والاحصاء القضائي ، ودوائر الاجراء ، وباصلاح القوانين العدلية بجعلها اكثر ملاءمة لحاجات البلاد . هذا واننا على ثقة من ان مجلسكم العالي سيعالج القضايا التي ستعرضها عليكم حكومتنا بكل دراية واخلاص .

وقبل ان ننهي خطابنا هذا لا يسعنا الا ان نعرب عن جزيل شكرنا لحليفتنا بريطانيا العظمى ، ولحكومة الولايات المتحدة الاميركية ، والدول الاخرى الصديقة ، ونخص بالذكر الجارة العزيزة الجمهورية التركية ، وعلى راسها فخامة عصمت اينونو ، والحكومة الملكية المصرية ، والمملكة العربية السعودية ، وحكومة الشرق العربي ، وعلى راسها عمنا العزيز صاحب السمو الملكي الامير عبدالله المعظم ، وذلك على الموقف الودي النبيل الذي وقفته دولهم ازاء العراق في محنته الاخيرة . والله اسأل ان يلهمنا ما فيه الخير والتوفيق تحت ظل سيدنا صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم اهـ (١) .

المناقشة حول خطاب العرش

لما شرع « مجلس الامة » بفرعيه : مجلس الاعيان ، ومجلس النواب في اعداد « الصيغة الجوابية » على « خطاب العرش » جرت مناقشات طويلة حول الاحداث السياسية الخطيرة التي اشار اليها الخطاب المشار اليه نقتطف منها ما يلي :

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١/١٩٤٢ م ص ١ — ٢ .

قال العين الحاج عبد المحسن شلاش :

« شاء القدر ان تكون لنا هذه الحوادث عبرة وعظة كغيرها من الحوادث الماضية ، غير اني لا اتردد في القول بأن المسؤولية تتوجه ولا شك على جميع الوزارات التي تعاقبت على الحكم بعد وفاة المرحوم الملك فيصل الاول ؛ ولا اتردد من توجيه اكثر المسؤوليات على فخامة رئيس الوزراء الحالي ـ نوري السعيد ـ لعلمي بانه اطلع من غيره واكثر معلومات واشد اتصالا ، وهذه المسؤوليات انما تتوجه عليه من تدخله مع الجماعات والاحزاب السياسية والافراد ، التي سماها عناصر الشر، وهذا التدخل وان كان عن حسن نية ولا شك ، ولكن ليعلم فخامته ان الضرر من تدخله معهم اكثر من النفع » (١) .

وقال العين محمود صبحي الدفتري :

« ان هذا الاجتماع ـ الاجتماع الذي دبرته حكومة الدفاع الوطني في ١٠ نيسان ١٩٤١م ـ قد وقع حسبما سمعت . ومن حسن الطالع اني لم أكن من الحاضرين فيه ، فضم أكثر من ثمانين عضوا بما فيهم احد المسؤولين اليوم، وحوى اقل من النصاب الشرعي لمجلس الاعيان ، اذ حضره ستة من زملائنا ، واجتمعوا في قاعة المجلس الكبرى ، وقرروا ذلك القرار الخطير الذي تناول تشكيلات الدولة في جوهرها ، والقيت بصدده الخطب ، وعلا التصفيق ، وفض الاجتماع ، وها ان مجلس النواب في اجتماعه الذي عقد قبل يومين قد قرر عدم مشروعية ذلك الاجتماع » (٢) .

هذا خلاصة ما جرى في (مجلس الاعيان) أما في (مجلس النواب) فقد قال نائب الموصل ابراهيم عطار باشي :

« تناول خطاب العرش الحركة الهدامة التي لم يسلم من شرورها حتى مجلسنا هذا . نعم ان العراق ايها السادة في اثناء السنوات الخمس الاخيرة قد جابه حوادث خطيرة كادت تهدد كيانه ، تمر عليه في كل سنة ويجتازها بالالطاف الربانية ، ومع كل اسف كانت المرحلة الاخيرة اشدها خطورة ، وقد احس بها كل من تتبع سيرها ومراميها ، وان مجلس الامة اول من احس بخطورتها عندما راى تصرفات رشيد عالي واعوانه ... وبذلك تم لهم ما ارادوا من تآمرهم على الدستور ، فضربوه ضربة في الصميم ... وسيطروا على جميع مراكز الحكومة في العاصمة والالوية ، وبعد ان قضوا على الدستور لم يبق قانون ولا نظام » (٣) .

وقال السيد توفيق السويدي ، نائب بغداد ، ومن رؤساء الوزراء البارزين :

« يجب علينا ايها السادة ان لا نفرط كثيرا ، وندخل في الشخصيات ، بل ان

---

(١) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السادس عشر لسنة ٤١/٤٢ ص ١١) .
(٢) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السادس عشر لسنة ٤١/٤٢ م ص ١٢) .
(٣) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤١/١٩٤٢ م ص ٢١ ـ ٢٢ .

نعالج الموضوع بصورة عامة . . . انا اطلعت على قضايا كثيرة من بعض اعضاء المجلس العالي بأنهم كانوا قد صارحوا الحكومة السابقة ـ حكومة الدفاع الوطني ـ بان عملها باطل وفظ ، وان اجتماع المجلس غير دستوري ، فتقبلت هذه الصراحة وعذرت هؤلاء النواب ، بالرغم من غطرستها . وعندما قيل لها اننا معذورون في عدم حضور المجلس وغيره ، لم يصدر منها شيء . اننا لا نريد ان ندخل في هذه التفاصيل لانها تؤدي الى فلسفة كثيرة طويلة . . . يجب علينا ان نسد هذا الباب ، ونفكر مع ارباب الحل والعقد ماذا نصنع حتى لا تتكرر هذه المهازل » (١) .

وقال الشيخ فريق المزهر ، نائب الديوانية :

« لقد تطرق الزملاء المحترمون الى حوادث لم يكن شيء منها سريا يحتاج الى بيان ، وكل ما في ذلك العهد من اعمال جرت هي كلها علنية ، سواء اكانت من مخالفات قبل التئام المجلس العالي ، او عند حدوث الفتنة ، او حين التئام المجلس العالي ، وحقيقة صحيح ما تفضل به حضرة الزميل عطار باشي من كون اجتماع المجلس غير قانوني ، وترؤس الياسري غير قانوني ، ومقررات المجلس في تلك الجلسة لم يكن لها ثمن لانها غير قانونية » .

واخيرا وضعت الصيغة الجوابية على خطاب العرش ، فقبلت ، وهذا نصها :

« ان مجلسنا يحمد الله على توفقكم باعادة الحياة الدستورية ، وافتتاح اجتماعه الحالي ، بعد القضاء على الحركة الهدامة التي لم يسلم مجلس الامة من عدوانها ، بارغام اعضائه على الاجتماع اجتماعا غير مشروع . وفي وقت يقدّر المجلس التضحيات والجهود التي بذلتموها سموكم في انقاذ العراق من محنة انزلتها به فئة قليلة دفعتها المطامع الشخصية ، والدسائس الاجنبية ، يثق كل الثقة بأن العدل سيأخذ مجراه في محاكمة القائمين بالحركة ، تطمينا لضمير الامة ، ومنعا لتكرار مثل هذه الحوادث القاسية .

ورجاؤنا ان تنجز الحكومة كل ما جاء في الخطاب السامي في خدمة المملكة، مما تتطلبه مصلحة الشعب الحريص كل الحرص على ان يبقى بمامن من الكوارث التي تنتاب العالم اليوم ، وفيا بعهوده لحلفائه ، وفق ما تقتضيه المحالفات نصا وروحا، ونسأله تعالى ان يصون البلاد ويسعدها في ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، ورعاية سموكم » (٢) .

رئيس اللجنة : سلمان البراك ، المقرر : جميل عبد الوهاب ، عضو : بهاء الدين سعيد ، عضو : عبد الهادي الظاهر ، عضو : امجد العمري ، عضو : رفائيل بطي .

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤١/١٩٤٢ ص ٢٤ ، وكلام السويدي هذا ينطبق على الواقع كل الانطباق .

(٢) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤١/١٩٤٢ م ص ١٨ .

عمدت « الوزارة الجديدة » الى سياسة تصفية الحساب مع الذين ساهموا في حوادث الشهرين : نيسان وايار ، بحزم وحياد وفاقا لطلب الانكليز (١) ، ففصلت « وزارة الداخلية » لفيفا من المديرين العامين ومن المتصرفين ، والقائم مقامين ، ومديري النواحي ، وسائر الموظفين ، الذين شايعوا الحوادث المذكورة من الخدمة في الحكومة ، وحذت بقية الوزارات حذو هذه الوزارة في فصل موظفيها من الخدمة . وفي ٢٩ تشرين الاول من هذه السنة تم اعتقال وتسفير « الوجبة الاولى » فكان عددهم (٤١ معتقلا) ، وصدر البلاغ الرسمي التالي :

بيان رسمي :

بناء على الصلاحيات المخوّلة لوزير الداخلية بموجب المادة الخامسة ، والفقرة السابعة من المادة المذكورة ، من الباب الثاني من مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م ، الآتي ذكرهما :

المادة (٥) لوزير الداخلية ان يستعمل الصلاحيات التالية ، وله ان يخولها ــ كلا او قسما ــ الى المتصرفين ، أو بناء على اقتراح وزير الدفاع ، الى امراء الالوية فما فوق .

الفقرة ٧ من المادة (٥) الامر بالقبض على المشتبه بهم من ذوي السوابق،المتهمين باخلال الامن العام وسلامة البلاد ، وكذلك الذين هم تحت مراقبة الشرطة ، وكل شخص ليس له وسيلة جلية للتعيش ، ولم يمكنه ان يعطي عن نفسه بيانا مقنعا ، والاشخاص المشتبه باقلاقهم او تشويشهم للرأي العام ، وحجرهم في أماكن تعينها الحكومة .

فبناء على ما تحقق من انطباق نص انجملة الاخيرة من الفقرة السابعة من المادة الخامسة المار بيانها ، على الاشخاص الآتي ذكرهم ، فقد قرر وزير الداخلية الامر بالقبض عليهم وحجرهم في « معتقل الفاو » من « لواء البصرة » المعين لهذا الغرض :

جميل روحي ، والسيد علي سيد عواد ، وطالب مشتاق ، وبهجت الاثري ، والدكتور مظفر الزهاوي ، وعبد الهادي المختار ، والدكتور سليم خياط ، والدكتور سليم النعيمي ، وسلمان الصفواني ، وعبد الحميد البيرماني ، والسيد عبد الرزاق الحسني ، ومحمود فوزي جمعة ، وعزّت الكرخي ، وخليل كنه ، وناجي معروف، وعبد الرحمن عبد اللطيف البزاز ، وعبد المجيد زيدان ، وجمال الالوسي ، وحقي

---

(١) يقول السويدي في ص ٣٩٤ من مذكراته :

« لقد قامت الوزارة السعيدية باعمال لم تكن الوزارة المدفعية مستعدة للقيام بها ... وقد كان من المتوقع ان تقوم الوزارة السعيدية باعمال ملائمة جدا للرغبات البريطانية اذ ظهر ذلك بانتقاء الوزراء ممن كانت تميزهم صفة التودد الى البريطانيين ان لم يكونوا من رجالهم » اهـ .

عبد الكريم ، وامين احمد ، وسيد عباس كاشف الغطاء ، وعارف الالوسي ، وانطوان بولص سمحيري ، وسليم انطوان زبوني ، وجان نعمة الله شماس ، وعدنان صبري مراد ، والدكتور يوسف عبود ، وعبد الهادي الجواهري ، ونعمان محمد امين العاني، وعبد المجيد عبد الحميد الصقلاوي ، وعبد السلام حلمي ، وثعبان سالم الخيوان ، وعبد الملك البدري ، وعبد الملك عبداللطيف نوري ، وغازي هادي البيرماني ، وعبد الستار طه الجنابي ، وآغوب آرتين كربيان ، وداود ساسون ، ونوري رفائيل ، وعبدالله مسعود ، وكامل الحاج مكي الشيخلي (١) .

٢٩/١٠/١٩٤١م

مرسوم صيانة الامن العام

و « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٠م » هو المرسوم الذي أصدرته « الوزارة الكيلانية الثالثة » في ٣١ مايس سنة ١٩٤٠م،لتكافح به الشيوعيين والفوضويين ، ولم تطبقه على احد الا بعد حوادث الاصطدام المسلح ، وقد نشرنا نصه في المجلد الخامس من هذا التاريخ ، وذكرنا طرفا من اخباره وتجميده في « مجلس الاعيان » زهاء خمس سنوات ، فجاءت « الوزارة السعيدية السادسة » واستغلته اوسع استغلال في محاربة ما سمي بالنازية ، والفوضوية ، وقد ناطت أمور المعتقل العامة والخاصة بمدير الشرطة العام ، وهو يومئذ السيد احمد بن العلامة السيد ابراهيم الراوي .

الرعيل الثاني :

وفي يوم الجمعة ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤١م تم اعتقال الرعيل الثاني فكان مكونا من اربعين معتقلا هذه اسماؤهم :

المحامي زكي خطاب ، وحلمي عبد الكريم ، وعبد الخالق كرم ، وزكي الحاج عزت ، ومنير جميل الحاج عباس ، وعبد الوهاب عبد المجيد العلاف ، ومحمود معروف البياتي ، وجهاد محمود ، ونعوم فتح الله مغاك ، وحبيب حسن غلام،واكرم فهمي ، والدكتور مظهر المالح ، والدكتور محمد احمد محفوظ ، والدكتور صبري مراد ، وعزيز حنا بلبول ، وعامر حسك ، ومدلول الحاج عباس ، وكمال الطائي ، وعلي حيدر سليمان ، وادور سيزار ، والسيد محمد عبد الحسين المحامي ، وداود عجّو ، ويوسف ججو القس بولص ، والمحامي رزوق شماس ، وعبد القادر صالح ، وعبد العزيز عبد الوهاب الملازم الثاني ، والمحامي فرنسيس شماس ، وحنا عجو ، والملازم الاول طه ياسين ، والمدرس ابراهيم شوكت ، والمدرس عبد الكريم كنونه ، وحسن جعفر الموسوي ، وابراهيم خميس ، واكرم احمد الربيعي ، ومصطفى الحاج

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢٥٢ الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٤١ م .

هايس ، واسماعيل غانم ، وفائق السامرائي ، وعبد الرزاق احمد حمود البصري ، ودرويش المقدادي ، ومحيي الدين حيدر الملقب بشرف .

والسبعة الاخيرون اعتقلوا بقرار من متصرف لواء بغداد ، بصفة كونه حاكم جزاء من الدرجة الاولى ، وابعدوا الى « الفاو » حيث اودعوا المعتقل (١) وكانوا قد اوقفوا منذ اول حزيران .

الفـوج الثالث :

وفي يوم ٢٧ شباط ١٩٤٢م صدر هذا البيان الرسمي :

بناء على ثبوت قيام الاشخاص الآتي ذكرهم باعمال تنطبق عليها الفقرة الـ (٧) من المادة الـ (٥) من مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م فقد تقرر حجرهم ، وعلى ذلك القي القبض عليهم وارسلوا الى معتقل الفاو ونقرة السلمان .

مدير الدعاية العام

مظفر ابراهيم عقيد ركن ، وداود سلمان الجنابي عقيد متقاعد ، وعبد القادر عباس مقدم متقاعد ، وناصر حسين الجنابي مقدم متقاعد ، وصالح حسين فوزي رئيس اول متقاعد ، وحسام الدين عبد الجبار رئيس اول متقاعد ، ونعمان رضوان رئيس اول متقاعد ، وخير الدين خورشيد رئيس اول متقاعد ، وعلي غالب عريان رئيس اول متقاعد ، ومحمود هندي رئيس اول متقاعد ، وصفاء الدين عبد الوهاب رئيس اول متقاعد ، وعبد الجليل يعقوب رئيس اول متقاعد ، وعبدالله نغل ملازم متقاعد ، وحقي توفيق المفتي ملازم متقاعد ، وشناوه تامر ملازم متقاعد ، وشناوه عرص ملازم متقاعد ، وداود سرعت ناجي ملازم متقاعد ، واحمد محمد اطرقجي ملازم متقاعد ، وكاظم جعفر ملازم متقاعد ، وكمال قنبروفي ملازم متقاعد ، وخير الله طلفاح ملازم متقاعد ، ومهدي هاشم ، وعريبي جواد الكرخي ، وداود خضير ، وحساني (٢) .

وكان هؤلاء « عدا الاسماء الاربعة الاخيرة » ضباطا في الجيش اثناء الحوادث فسيقوا على التقاعد بعد فشلها ثم اعتقلوا . وكان معظمهم من اصحاب الرتب الصغيرة التي لم يكن عليهم الا تنفيذ ما يؤمرون به .

الفوج الرابـع :

وفي يوم ٧ آذار ١٩٤٢م تم اعتقال الفوج الرابع وصدر هذا البلاغ :

« بناء على ثبوت قيام الاشخاص الآتي ذكرهم باعمال تنطبق عليها الفقرة الـ٧

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢٧١ الصادر بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٤١ م .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ١٣٥٣ الصادر بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٤١ م .

من المادة الخامسة من مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م فقد تقرر حجرهم ؛ وعلى ذلك القي القبض عليهم ، وارسلوا الى معتقل الفاو :

توفيق شبيب ، وعبد الحميد رشيد ، وعبدالله محمد الهاشمي ، وعبدالرزاق لطفي ، وعبد الحميد باقر ، وعبد الرحمن الخضير ، وعبد الحميد عبد المجيد ؛ وهاشم بكر ، وزكي كاظم ، وابراهيم الحمداني ، وانور نجيب ، وتوفيق صالح باني، وعبدالله عبد المجيد ، وصبري زكور ، والدكتور جواد علي ، واسكندر نازو ؛ ومحمد النقيب السامرائي ، ويحيى عبد المطلب ، واحمد فتحي .

٨ آذار ١٩٤٢م — مديرية الدعاية العامة (١)

الفوج الخامس :

وفي يوم ٧ تموز ١٩٤٢م، أصدرت«مديريةالدعاية العامة» هذا البيان الرسمي:

« بناء على ثبوت قيام الاشخاص الآتي ذكرهم بأعمال تنطبق عليها الفقرة (٧) من المادة (٥) من مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة ، رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م فقد القي القبض عليهم ، وسيقوا الى معتقل العمارة لحجرهم فيه . هذا وان الحكومة سوف لا تتردد عن اتخاذ تدابير مماثلة ، بل اشد منها بحق كل من تسول له نفسه اتيان اي عمل من شانه اقلاق الراي العام وتشويشه » .

عبد القادر جميل ، الدكتور روبين توكوسيان ، صالح قاسم الصوفي ، رفائيل بطي ، الدكتور فرحان سيف (٢) ، رشيد علي العبيدي ، عبد الرزاق الفضلي ؛ عبد العزيز الصانع ، فؤاد الدباغ ، مهدي حيدر ، موسى الشماع ، كاظم جاسم السعيدي ، عبدالله حسن ، مظهر الشاوي ، داود حبيب ، عبد المنعم الخراز ؛ عبد الرحمن خضر المحامي ، احمد حسين سنه ، حسن مرهون ، جلال خالد ؛ صبحي سلمان ، الدكتور عادل الشيخ ، عبد الرزاق عبد الكريم ، عبدالله الحاج عبد النبي ، يوسف ضياء ، محمود سامي ؛ هاشم قاسم ، رشيد الصوفي ، عبد

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٣٦٢ الصادر بتاريخ ٩ اذار ١٩٤٢ م .

(٢) الدكتور فرحان سيف طبيب صابئي يخدم في « مصلحة صحة العمارة » وكانت الحكومة بعد ان توسعت في الاعتقالات ، قررت نقل المعتقلين من « الفاو » و « نقرة السلمان » وغيرهما من المعتقلات الى ثكنة الجيش في الجانب الشرقي من « العمارة » لسعتها وملاءمتها لاغراض الاعتقال السياسية ، ولما وصل المعتقلون الى معتقلهم الجديد في ٢٠ ايار ١٩٤٢ م شكوا من عدم وجود مجار للمياه القذرة في ارض المعتقل فندبت متصرفية اللواء الدكتور فرحان سيف لكشف المعتقل من الناحية الصحية ، فما كاد يوصي بحفر ساقية تمر من وسط المعتقل الى خارجه لتصريف المياه القذرة ، حتى اعتقل بقرار من متصرف اللواء السيد عبد الرزاق عدوه النجفي ، غير ان الاستاذ عدوه اكد لنا في عام ١٩٧٤ م — وكنا نصطاف سوية في ضهور الشوير بلبنان — ان اعتقال الدكتور سيف قد تم من قبل وزير الداخلية مباشرة وانه — اي الاستاذ عدوه — علم من الوزير ان الدكتور ، موضوع البحث ، كان عميلا للطليان ، وقد ثبتت عمالته بالاوراق والمستندات التي عثر عليها ، وانه اعلم بصحة هذه التهمة .

الهادي الشماع ، عبدالله علوان ، الدكتور واصل رسلان ، عبد الستار القره غولي، وديع جان منصور .

بغداد ٧ تموز ١٩٤٢ م مدير الدعاية العامة (١)

اما مسوغات الاعتقال فكانت تصدر بهذه الصيغة :

وزارة الداخلية

الرقم ٧٧٣٦ التاريخ ٢٨-١٠-١٩٤١ م

القـرار

لقد تبين من نتيجة التحقيقات الجارية بحق عبد الرزاق الحسني انه من الاشخاص المشتبه باقلاقهم وتشويشهم للراي العام ، وان تركه مطلق السراح لا يلائم المصلحة العامة ، لذلك قرر حجره في معتقل الفاو ، داخل لواء البصرة ، المعين لهذا الغرض ، استنادا الى احكام الفقرة (٧) من المادة الـ ٥ من مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ م وافهم علنا .

وزير الداخلية ـ صالح جبر

والحق أن الاعتقال تم من دون اي تحقيق او محاكمة ، وان قرار الاعتقال لم يبلغ لا علنا ولا سرا . وقد جرى سوق المقرر اعتقالهم الى المعتقلات ، كما تساق النعاج الى المسالخ دون ان يحاكموا او يستجوبوا ، والتاريخ ان يسجل هذه الحقيقة.

وزير العدلية يحتج ويستقيل

كان وزير العدلية صادق البصام ، وزيرا للمعارف في « الوزارة الكيلانية الثالثة » التي استصدرت « مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠ م » وكان يعتقد ان هذا المرسوم وضع لمكافحة الشيوعية والفوضوية دون غيرهما ، فلما انقلب الامر وصار يطبق على الوطنيين بتهمة النازية ، تقدم بكتاب استقالته من منصبه وهو :

بغداد ٢٩ تشرين الاول ١٩٤١م

فخامة رئيس الوزراء السيد نوري السعيد المحترم

تحية واحتراما : بناء على وجود موانع عديدة تحول دون قيامي بالواجبات المترتبة عليّ ، كوزير مساهم في سياسة الدولة العامة ومسؤول عن نتائجها ، خاصة في ظروف العراق الحاضرة ، فيؤسفني جدا ان اصارح فخامتكم بعدم تمكني

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٤٦٥ الصادر بتاريخ ٨ — ٧ — ١٩٤٢ م .

من الاستمرار في العمل بعد ، راجيا التفضل بقبول استقالتي هذه ولفخامتكم مني مزيد الشكر والاحترام .

المخلص : صادق البصام

وما كاد رئيس الوزراء نوري السعيد يلم بالاسباب الحقيقية لهذه الاستقالة ؛ حتى اتصل بالوزير المستقيل ، واكد له بأن الاعتقالات ستقرر من قبل مجلس الوزراء في المستقبل ، وليس من قبل وزير الداخلية ، فصرف البصام نظره عن الاستقالة موقتا . فلما استمرت سياسة الاعتقال كما كانت ، تقدم بهذا الكتاب :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء السيد نوري السعيد المحترم

بعد الاحترام ! تأييدا للايضاحات التي صارحت بها فخامتكم في الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء صباح ١٩٤٢/٢/٨م ، المتضمنة العوامل والاسباب التي تحول دون استمراري في تحمل المسؤولية ، ارفع الى فخامتكم استقالتي هذه راجيا التفضل بقبولها ، مقدما اليكم خالص الشكر للعواطف الكريمة التي اظهرتموها نحوي ، وللمساعدات القيمة التي غمرتموني بها طيلة المدة التي تشرفت بتحمل المسؤولية معكم خلالها ، سائلا المولى ان يوفقكم الى تحقيق ما تصبو اليه نفوس المخلصين من امان وطنية وآمال قومية . تفضلوا بقبول خالص احترامي (١).

بغداد ١٩٤٢/٢/٩م المخلص : وزير العدلية ــ صادق البصام

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٨ والمؤرخة في ٩ من هذا الشهر بقبول استقالة البصام من منصبه ، وبتعيين داود الحيدري وزيرا العدلية ، على ان يقوم وزير الشؤون الاجتماعية جمال بابان ، بوكالة وزارة العدلية الى حين مباشرة السيد الحيدري . وفي الوقت نفسه ، وجه رئيس الوزراء نوري السعيد ، الى الوزير المستقيل صادق البصام ، هذا الكتاب :

ديوان مجلس الوزراء العدد ٦٢٦ ــ التاريخ ١٩٤٢/٢/١٠م

صاحب المعالي السيد صادق البصام المحترم

تلقيت بمزيد الاسف كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة العدلية ، واني مع تقديري الخالص لجهود معاليكم الثمينة ، التي بذلتموها اثناء تقلدكم اعباء وزارة العدلية ، اراني مضطرا ازاء طلب معاليكم النزول عند رغبتكم التوسط لقبول الاستقالة ، وبطيه نسخة من الارادة الملكية الصادرة بهذا الشأن .

واني لآمل ان نظفر بمعاضدة معاليكم القيمة في ميادين خدمة الامة ، لاتفاقكم وايانا ــ كما صرحتم معاليكم ــ في منهجنا السياسي والقومي الذي تقدمنا به ضمن

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ ــ ١٩٤٢ م ص ٢٠٥ .

خطاب العرش ، سيما وان الاسباب التي دفعتكم للاستقالة لا يمكن ان تحرمنا من هذه المعاونة في الحال والاستقبال وتفضلوا بقبول الاحترام (١) .

رئيس الوزراء ــ نوري السعيد

وزير العدلية يوضح اسباب الاستقالة

وقد طلبنا الى الوزير المستقيل ان يبسط لنا اسباب استقالته الحقيقية ، فاجابنا بما يلي :

عزيزي الاخ الكريم السيد عبد الرزاق الحسني حفظه الله

تحية طيبة : جوابا على رسالتكم الشخصية ، التي بعثتم بها الي بتاريخ ١٩٥٣/٧/٥م احيطكم علما بأن الاسباب التي رافقت استقالتي من منصب وزارة العدلية في يوم ١٩٤١/١٠/٢٩م ، ثم في يوم ١٩٤٢/٢/٩م ، والتي طلبتم الي تدوينها كتابة في رسالتكم المجاب عليها ، كانت كما تنوه بها نصوص هاتين الاستقالتين الرسميتين منبعثة عن دوافع كثيرة اهمها :

١ ــ انتهاج الوزارة وقتذاك سياسة سلبية متطرفة حيال العناصر الوطنية المتطرفة بميولها السلبية تجاه الانكليز ، تحت ستار مقاومة النازية وعناصرها .

٢ ــ اندفاع المتطرفين من اعضاء الوزارة القائمة آنذاك خاصة وزير الداخلية (٢) منهم الى شن حملة واسعة النطاق ضد العناصر الوطنية تلك ، والى زجهم زرافات ووحدانا في غياهب السجون والمعتقلات ، دون ان تقترن اجراءاته العقابية هذه بموافقة مجلس الوزراء ، ودون ان يستمزج رايي بشانها ، بصفة كوني وزيرا العدلية ، مناطا بي امر مراقبة تطبيق احكام القوانين في مضامين كهذه .

٣ ــ وبالرغم من ان الاتفاق قد تم بيني وبين فخامة رئيس الوزراء ، بحضرة سمو ولي العهد المعظم ، عندما كان يزاول مهمة الوصاية على العرش وقتذاك ، على ضرورة عرض اسماء من يراد اعتقاله من المواطنين على مجلس الوزراء ، لاستحصال قرار من لدنه يخول وزير الداخلية وغيره من سلطات الامن الاخرى احتجاز الاشخاص ، واعتقالهم ، دون ما تحقيق او محاكمة ، الامر الذي اضطرني الى استئناف مساهمتي في المسؤولية ، عقيب انتفاء الاساليب التي جاءت في استقالتي الاولى . غير ان سياسة الاعتقالات بالجملة بقيت نافذة المفعول بحق العناصر الوطنية ، وبغيرها من العناصر المشتبه بميولها النازية ، دون ان يردع القائمين بتنفيذ السياسة تلك الاتفاق السابق ذاك ، او باحترام مبدا المسؤولية المشتركة المتضامنين بها اعضاء الوزارة كلهم ، ودون ان تخفف من حدة اندفاعهم احتجاجاتي المتلاحقة على اجراءاتهم العقابية التي اتخذوها ضد هؤلاء المواطنين ، الامر الذي حدا بي الى

---

(١) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ ــ ١٩٤٢ م ص ٢٠٥ .

(٢) صالح جبر .

ان اتقدم الى مجلس الوزراء بمذكرة رسمية دالت فيها على مخالفة مرسوم صيانة الامن وسلامة الدولة لاحكام القانون الاساسي ، وعلى بطلان الاجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية ، استنادا الى احكامه ، ولما كانت هذه المذكرة لم تلق تأييدا من لدن فخامة رئيس الوزراء ، فاضطريت الى ان ارفع استقالتي الثانية ، وذلك بعد جدال عنيف احتدم بيني وبين وزير الداخلية في آخر اجتماع مجلس الوزراء حضرته ، عند مناقشته لافتراحاتي الرسمية التي كنت عرضتها عليه تحريريا وشفويا ، ودمتم باحترام .

بغداد في ٧ تموز ١٩٥٣م المخلص : صادق البصام

استقالة وزير الاشغال والمواصلات

كان السيد محمد امين زكي قد استقال من منصب « وزير الاقتصاد » في « الوزارة الكيلانية الثالثة » في يوم اول تموز ١٩٤٠م لاختلافه والسيد نوري السعيد وزير الخارجية ، مع رئيس الوزارة المذكورة على السياسة الخارجية . فلما الف « السعيد » وزارته السادسة في ٩ تشرين الاول ١٩٤١م ، اختار السيد محمد امين زكي وزيرا للمواصلات والاشغال ، وكان معاليه مصابا « بالروماتيزم » الحاد فقرر رئيس الوزراء ان يقوم وزير المالية السيد علي ممتاز ، بوكالة وزارة المواصلات والاشغال ريثما يبل الوزير من مرضه .

وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢م ، رفع السيد محمد امين زكي استقالته من منصبه ، للاسباب التي تضمنها كتاب الاستقالة وهذا نصه :

الى صاحب الفخامة رئيس الوزراء الافخم :

بعد التحية ! جاءني قبل مدة صاحب المعالي السيد علي ممتاز الدفتري ، وكيل وزير المواصلات والاشغال آنئذ ، مستمزجا رأيي في ترشيح السيد علي رافت، رئيس مهندسي مديرية الطابو العامة ، ليتولى منصب مدير المساحة العام ، فأدليت لمعاليه بما لدي من الاسباب القوية مما تجعلني غير مرتاح من هذا الترشيح ، آخذا في ذلك بنظر الاعتبار مصلحة الدائرة المذكورة ، والمصلحة العامة ، لاني كنت ، وما زلت ، اعتقد بأن المومى اليه ليس ممن يمكن ان يناط به منصب ذو مسؤولية خطيرة كمنصب « مدير المساحة العام » وكنت اعتقد بأن المسالة قد انتهت عند هذا الحد ، ولكنني علمت مؤخرا ـ بمزيد الاستغراب ـ ان معاليه قد رفع اقتراحا الى مجلس الوزراء بتعيين المومى اليه مديرا عاما للمساحة بخلاف ما كنت اراه .

هذا من جهة ، ومن الجهة الاخرى فانني ما زلت طريح الفراش ، وهنالك ما يدل على انني ساحتاج الى المعالجة والمداواة لمدة اخرى . فلهذه الاسباب اراني لا استطيع ، مع الاسف الاستمرار على تحمل اعباء الوزارة التي كان لي شرف توليها تحت رئاسة فخامتكم السديدة ، فأرجو أن تسمحوا لي يا صاحب الفخامة بتقديم

استقالتي اليكم ، شاكرا الى فخامتكم والزملاء المحترمين ما لمست منكم من العواطف النبيلة ، وراجيا لكم وللوطن العزيز النجاح والسؤدد .

بغداد في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٤٢م   المخلص : محمد امين زكي

وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٨ والمؤرخة ٩ شباط ١٩٤٢م بقبول استقالة السيد محمد امين زكي من منصبه هذا ، وبتعيين السيد عبد المهدي وزيرا للاشغال والمواصلات بالاصالة ، ووزيرا للاقتصاد بالوكالة .

محاكمة رجال حركة ايار ١٩٤١م

توطئة :

لما اضطر العقداء الاربعة : صلاح الدين الصباغ ، ومحمد فهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، للسفر الى ايران في يوم ٢٩ ايار ١٩٤١م ، واضطر بعدهم السيد رشيد عالي الكيلاني ، ووزراؤه واركان حكومته ، ومعهم الشريف شرف ، والمفتي الحسيني ، السفر الى ايران ايضا ، استطاع العقيد صلاح الدين الصباغ ان يهرب من ايران الى تركيا مشيا على القدم ، متبعا طرقا وسبلا غير مطروقة ولا مألوفة (١) . كما استطاع المفتي ان يهرب الى اوروبا بواسطة احدى المثليات الاجنبية ، اما الرشيد الكيلاني فقد وافقت الحكومة التركية على ان ينتقل الى انقره معززا مكرما ، واما الباقون فقد قبضت سلطات الامن الايرانية عليهم (٢) وسلمتهم الى السلطات البريطانية ، على اثر دخول القوات الروسية والبريطانية الى البلاد الايرانية ، واختراقها « حياد ايران » في ٢٤ آب ١٩٤١م .

يقول السيد توفيق السويدي في ص ٣٩٤ وما بعدها من مذكراته ما مضمونه : ان قضية جلب زعماء ثورة ١٩٤١م من جنوبي افريقيا الى العراق وهل تصح محاكمتهم ام لا تصح ؟ كانت مشغلة الوزارة بل مشغلة البلاد . وقد تبين ان الانكليز بداوا ببعض الاستشارات حول هذا الموضوع . وفي ذات يوم اتصل به السكرتير الشرقي بالسفارة البريطانية ، وطلب حضوره لمقابلة السفير . فلما تمت هذه المقابلة

---

(١) وقد بعثت وزارة الخارجية العراقية الى رئاسة الديوان الملكي والى وزارة الدفاع وسكرتارية مجلس الوزراء كتابا برقم ش–ي–١٧–١٧٢٢–٤–١٣٤٣٤ وتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٤١ م هذا نصه :

« واننا مفوضيتنا في طهران برقيا بان السيد صلاح الدين الصباغ قد تمكن من الهرب وحده عند دخول الجيش الروسي الى زنجان ، وان القوة العسكرية التي عقبته لم تتمكن من العثور عليه ، ويحتمل انه دخل الحدود التركية » .

وزير الخارجية — علي جودة

(٢) وقد وجهت وزارة الخارجية العراقية — بهذه المناسبة — الكتاب الآتي نصه الى رئاسة الديوان الملكي والى سكرتارية مجلس الوزراء برقم ش–١٧٢٢–١٧٢٢–٤–١٣٨٤١ وتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٤١ م :

« واننا مفوضيتنا في طهران ، بان الحكومة الايرانية قررت ابعاد جميع اللاجئين العراقيين الذين بقوا هنا الى خارج الحدود الايرانية ، وانها ستسفرهم بوم الثلاثاء الموافق ٧ — ١٠ — ١٩٤١ م بطريق الاهواز .

عن وزير الخارجية — عبد المجيد علاوي

سأله السفير « لو كنت مسؤولا في الحكومة العراقية فهل كنت توافق على جلب الضباط لمحاكمتهم الآن ام كنت اتخذت تدبيرا آخر ؟ » فكان الجواب « لو كنت مسؤولا ومتعهدا امور الحكومة العراقية لكنت ابقيت هؤلاء حيث هم ، ولما فتحت باب مشاغبة جديدة في زمن نحن احوج ما نكون فيه الى السكون ومضاعفة الجهود لتلافي ما حصل من اخطاء ، وتعمير ما وقع من اضرار » ثم صار يشرح وجهة نظره هذه شرحا دقيقا . واذا بالسفير يصارحه قائلا « انك كنت الوحيد الذي يرتأي ترك هذا الموضوع ، وعدم جلب المبعدين ، لان الذين حادثتهم وهم اكثر من عشرة اشخاص كانوا جميعهم يوصون بجلب هؤلاء ومحاكمتهم » اهـ .

وكان المجلس العرفي العسكري في بغداد قد شرع في محاكمة النازحين الى ايران وغيرها غيابا ، وفقا المرسوم الجديد الذي وضعته « الوزارة المدفعية الخامسة » في ١٧ حزيران ١٩٤١م ، وجوّزت بموجبه المحاكمة الغيابية لمن فر من العراق ، فابرق كل من السادة : ناجي السويدي ، ورؤوف البحراني ، ومحمد علي محمود ، وموسى الشابندر ، وعبد القادر الكيلاني ، الى رئيس المجلس العرفي يعربون عن رغبتهم في حضور المحاكمة وجاها ، وعزز السويدي طلبه بالبرقية التالية :

« فوري : فخامة رئيس الوزراء ــ بغداد

« كنا مع الرفاق على وشك السفر الى بغداد اجابة لطلب المحكمة ، فوجئنا بلزوم السفر غدا للاهواز . نرجو تسهيل عودتنا » .

طهران ١٩٤١/١٠/٥م السويدي

الاعتقال في ايران :

ولكن سلطات الاحتلال البريطانية اصرت على تسفير السويدي وصحبه الى « الاهواز » تمهيدا لنقلهم الى افريقيا ، كما سنرى ، ولما وصل هؤلاء الى الاهواز اعتقلتهم السلطات المذكورة ، فاستطاع السويدي ان يبعث برسالة خاصة الى « القنصلية العراقية » في « خرّم شهر » وعندها وجهت «وزارة الخارجية العراقية» هذا الكتاب الى :

وزارة الدفاع التاريخ ١٩٤١/١١/١٢م

اعلمتنا قنصليتنا في خرّم شهر برقيا : ان السيد ناجي السويدي قد اخبرها بكتاب خاص بأنه كان قد قرر مع كل من السادة : موسى الشابندر ورؤوف البحراني ومحمد علي محمود وعبد القادر الكيلاني ، السفر الى بغداد للحضور امام المجلس العرفي العسكري ، الا انهم بينما كانوا في طريقهم الى بغداد اذا بالسلطة العسكرية البريطانية تلقي القبض عليهم في الاهواز وتودعهم السجن ، وهم الآن بحالة صحية سيئة ويلحون في السفر الى بغداد للدفاع عن انفسهم .

صالح جبر ــ وكيل وزير الخارجية

ولم تستطع « وزارة الدفاع » ولا أستطاع مجلس الوزراء ان يقوما بعمل مثمر فان البريطانيين اعدوا باخرة حربية نقلت المقبوض عليهم في ايران كافة الى « ساليسبوري » في جنوبي افريقية وانتهى امرهم (١) .

وفي ٦ كانون الثاني ١٩٤٢م اصدر المجلس العرفي العسكري احكامه الغيابية التالية :

١ ــ حكم المجلس بالاتفاق على كل من رشيد عالي الكيلاني ، وعلي محمود الشيخ علي ، ويونس السبعاوي ، والفريق امين زكي ، والعقداء صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، بالاعدام شنقا ثم ابدل حكم الإعدام على امين زكي الى الاشغال المؤبدة .

٢ ــ وحكم على ناجي شوكت بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، وعلى الدكتور محمد حسن سلمان بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة ، وعلى محمد صديق شنشل بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات .

ولما كانت هذه الاحكام تتناول ثلاثة من اعضاء مجلس النواب وهم السادة : رشيد عالي الكيلاني ، وناجي شوكت ، ويونس السبعاوي . فقد طلب رئيس الوزراء الى رئيس مجلس النواب بكتابه المرقم ١١٣ والمؤرخ ١٩٤٢/١/١١م ان يتخذ المجلس قرارا باسقاط نياباتهم وفق المادة ٤٩ من القانون الاساسي ؛ وتنص هذه المادة على ان :

« العضو الذي يتغيب عن المجلس الى مدة شهر من غير اذن او عذر مشروع ، يعد مستقيلا مع مراعاة المادة ٤٦ » .

فلما شرع مجلس النواب في مناقشة هذا الطلب في الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢م ، حاول لفيف من النواب أن يعتبر تغيب المشار اليهم اضطراريا ، ولكن الاكثرية الساحقة اقرت طلب رئاسة الوزراء ، وانتهى الموضوع (٢) .

قرار لمجلس الوزراء :

وفي يوم ١٩ كانون الثاني من عام ١٩٤٢م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

---

(١) حدثني السيد رؤوف البحراني ، احد الوزراء الذين اعتقلوا في ايران ، فقال :
عندما جرى اعتقالنا في الاهواز علمنا بصورة اكيدة بان السلطات البريطانية ستسلمنا الى السلطات العراقية لتجري محاكمتنا امام المجلس العرفي العسكري ، وعندئذ تبيض وجوه وتسود وجوه ، وهذا ما كنا ننشده ونتمناه ، فلما جيء بنا الى المياه العراقية ، كلفنا أمر المعتقل ، وهو سارجن بريطاني ، بالصعود الى باخرة حربية بريطانية كانت متأهبة للسفر ، فاستشاط فخامة ناجي السويدي غضبا ، والقى خطابا دستوريا خطيرا حول عدم جواز نفي العراقيين الى خارج العراق ، وطالب بشدة ان يجري تسليمه الى الحكومة العراقية ، فلما نقل خطابه الى اللغة الانكليزية ، شهر السارجن مسدسه وقال : انه ملزم بنقلهم بواسطة هذه الباخرة الى الجهة المعينة لاقامتهم ، وانه مضطر لنقلهم بالقوة ، فصعدوا اليها مكرهين.
(٢) راجع ص ١١٢ ــ ١٢٦ من محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤١ ــ ١٩٤٢ م .

« انعقد مجلس الوزراء في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر يوم ١٩٤٢/١/١٩م برئاسة فخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع ، وحضر الجلسة كل من اصحاب المعالي السادة : صالح جبر وزير الداخلية ووكيل وزير الخارجية ، وعلي ممتاز وزير المالية ووكيل وزير المواصلات والاشغال ، وصادق البصام وزير العدلية ، وتحسين علي وزير المعارف ، وعبد المهدي وزير الاقتصاد ، وجمال بابان وزير الشؤون الاجتماعية ، وامعن النظر في وضع الاشخاص المحكومين والمتهمين عن الجرائم التي حدثت خلال شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١م من رجال الادارة السابقة ، غير المشروعة ، كما دقق الحكم الصادر من المجلس العرفي العسكري ، المنعقد في معسكر الرشيد المرقم ٢٨٤/٢٨٣ ، والمؤرخ في ١٩٤٢/١/٦م وكذلك اطلع على سير التحقيق الذي اكملته السلطات القانونية بحق بقية المتهمين ، واستعرض الوضع الحاضر على ضوء هذه الاحكام ، وتلك التحقيقات ، فقرر بالاجماع اتخاذ التدابير الآتية :

١ ــ أ ــ توسيط وزارة الخارجية باسترداد المحكومين وهم :

١ ــ رشيد عالي الكيلاني
٢ ــ صلاح الدين الصباغ
٣ ــ محمد حسن سلمان
٤ ــ علي محمود الشيخ علي
٥ ــ يونس السبعاوي
٦ ــ امين زكي سليمان
٧ ــ محمود سلمان
٨ ــ صديق شنشل
٩ ــ فهمي سعيد

ب ــ وكذلك التوسط بجلب بقية المتهمين في الجرائم المذكورة وهم :

١ ــ محمد علي محمود
٢ ــ ناجي السويدي
٣ ــ رؤوف البحراني
٤ ــ موسى الشابندر
٥ ــ ناجي شوكت
٦ ــ كامل شبيب

٢ ــ بالنظر لخطورة اولئك المحكومين والمتهمين جميعا ، ولما كان بقاؤهم مطلقي السراح عند ثبوت براءة احد منهم يعتبر مضرا بالمصلحة ، ومقلقا السلامة العامة ، فقد قرر المجلس تطبيق مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠م بحق من قد ثبتت براءته منهم » اه .

★ ★ ★

وبلغت السلطات البريطانية في ساليسبوري كلا من السادة :

١ ــ علي محمود الشيخ علي
٢ ــ يونس السبعاوي
٣ ــ الفريق امين زكي
٤ ــ العقيد فهمي سعيد
٥ ــ العقيد محمود سلمان
٦ ــ محمد صديق شنشل

بالاحكام الغيابية ، الصادرة بحقهم في السادس من كانون الثاني ١٩٤٢م ، ما لبثت أن نقلتهم الى العراق ، ضمن المدة المسموح بها الاعتراض على الاحكام الغيابية ، وهي ستة اشهر ، فأصدرت الحكومة العراقية هذا البيان :

« بناء على طلب الحكومة العراقية ، وافقت الحكومة البريطانية على تسليم المجرمين في حوادث شهري نيسان ومايس سنة ١٩٤١م ، وقد وصل بغداد قسم منهم ، والقسم الآخر في طريقهم اليها » .

بغداد ١٥ آذار ١٩٤٢م　　　　مدير الدعاية العامة

« اما الوصي على العرش ، فقد كان من اشد انصار الانتقام واعنفهم في مطاردة المشتركين في الحركة ، ومعاقبتهم ، لما ناله من اهانة وتشريد ، وبهذا التقى الوصي مع الانكليز في اتجاه واحد » (١) .

وشاء الامير عبد الاله ان يشمت بخصومه فقصد المحتجزين في معتقلهم في « ابي غريب » واخذ يعنفهم ويسمعهم كلاما قاسيا ، وهم لا يستطيعون محاججته او الرد عليه، لان الحراب كانت تحمي صاحب السمو ، بينما كان يرسف خصومه بالسلاسل والاغلال ، وصدرت الصحف في اليوم التالي لهذه المقابلة تحمل ما طاب لها من احاديث التملق ، والنفاق ، والمصانعة .

وجرت محاكمة هؤلاء امام المجلس العرفي مجددا ووجاها . وفي يوم ٤ أيار ١٩٤٢م صدرت هذه الاحكام بحقهم :

١ ــ الحكم بالاعدام شنقا على كل من العقيدين : فهمي سعيد ومحمود سلمان ، وعلى السيد محمد يونس السبعاوي .

٢ ــ الحكم على علي محمود الشيخ علي بالحبس الشديد لمدة سبع سنوات، وعلى الفريق امين زكي بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات .

٣ ــ براءة السيد محمد صديق شنشل ، وقد اعتقل فورا ، وفقا لقرار مجلس الوزراء (اعلاه) .

وفي يوم ٥ ايار ١٩٤٢م ، نفذ حكم الاعدام في الثلاثة المذكورين (٢) وصدر هذا البيان :

بيان رسمي :

لما اعيد تاليف الحكومة الشرعية في البلاد ، على اثر انتهاء الفتنة ، قامت الوزارة السابقة بما تطلبته المصلحة العامة من اعلان الاحكام العرفية في مركز لواء

---

(١) خليل كنه في كتابه « العراق امسه وغده » ص ٦٨ ، وقد اكد لنا السيد عبد الرزاق عدوه متصرف لواء العمارة ، ان الوصي كان يصعد الى سطح الدار التي يحل فيها ، كلما زار العمارة ، ويتفرج على المعتقلين بمنظار خاص ليشفي غليله من الذين تسببوا في تشريده الى الاردن في نيسان من عام ١٩٤١ م.

(٢) اخبرني السيد محمد صديق شنشل ، صهر السيد محمد يونس السبعاوي ، ان رئيس الوزراء السيد نوري السعيد ، ارسل نسوة الى والدة المرحوم السبعاوي ، ليؤكدن لها ان ولدها لم يعدم بصورة مطلقة ، وانه ما يزال يتمتع بصحة تامة في احدى الجهات ، ويضيف الاستاذ شنشل الى ما تقدم : ان والدة المرحوم محمد يونس لا تزال تعتقد بصحة هذا الخبر وتدعو للحكومة بالتوفيق .

بغداد ، والمناطق المجاورة له بتاريخ ٣ حزيران ١٩٤١م ، والفت المجلس العرفي العسكري الحالي .

وقد لوحظ ان الكثيرين ممن لهم علاقة مباشرة بالافعال الجرمية التي تدخل ضمن اختصاص المجلس العرفي ، قد اختفوا ، ولم يتيسر القبض عليهم ومحاكمتهم، لذلك ارتؤي قبول مبدأ اجراء التعقيبات والتحقيقات والمحاكمات بحقهم غيابا ، اسوة بالتشريعات المعمول بها في البلاد الاجنبية الاخرى ، وصدرفي ١٧ حزيران ١٩٤١م مرسوم ذيل مرسوم الادارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١م الذي قنن هذا المبدا ، واصدر المجلس العرفي العسكري بعض الاحكام الغيابية استنادا اليه .

ولما تألفت الوزارة الحاضرة اوضحت سياستها في هذا الصدد في خطاب العرش الذي جاء فيه ما يلي :

« بسطنا في خطابنا ، الذي اذيع على الراي العام في ١٤ تموز الماضي ، بعض الحوادث التي تقدمت الحركة الهدامة ، التي قام بها رشيد عالي واعوانه ، وقد شاهدتم فصول تلك الحركة ، واطلعتم على ادوارها ، التي لم يسلم من شرورها حتى مجلسكم العالي .

« ولا شك في انكم تشعرون بما لا تزال تعانيه الامة من نتائج الكارثة التي حلت بالبلاد من جراء هذه الحركة الطائشة المنبعثة عن الخداع والتضليل ، والمدفوعة بالطمع والانانية ، والمستهدفة خدمة مصالح الاجنبي الذي اشترى ضمائر القائمين بها . ومما يؤسف له ان تلك الحركة لم تنته بالفشل المربع ، الذي كان مقدرا لها ، الا بعد ان الحقت بالبلاد اضرارا فادحة ، وقضت على عدد كبير من النفوس البريئة .

« وقد قامت حكومتنا في عهد الوزارة السابقة بالتحقيق في بعض الاعمال المؤلمة التي سببتها تلك الحركة ، واودعت نتائج التحقيق الى المحاكم ليأخذ العدل فيها مجراه .

« ان تتابع الحوادث قد برهن على ان التساهل في الماضي في معاقبة المنتهكين لحرمة الدستور والقوانين ، قد ادى الى تعريض البلاد لمخاطر جسيمة ، ولا شك في ان اي تساهل او اهمال آخر قد يقضي على كيان المملكة ، لا سمح الله . لذلك يحتم الواجب معاقبة كل من تسول له نفسه الحاق الضرر بالبلاد عن طريق التضليل والخداع . ويترتب على الجميع الاعتصام بالدستور والتمسك بالقوانين ، والاخذ بكل ما من شأنه انماء الروح الوطنية الصادقة والشعور القومي الصحيح ، اذ بذلك يتعزز استقلال بلادنا ، وتقوى روح الحرية ، ويمهد الطريق امام الامة لاستئناف سيرها الطبيعي ، متحدة نحو اهدافها السامية ، ومثلها العليا ، ويزول كل ما يعترض طريقها من عوامل الضعف والتردد .

« ومما لا ريب فيه انه لو اعتصمت البلاد بالدستور والقوانين ، وعملت بشعورها الوطني ، لنجت من الويلات الخطرة التي تعرضت لها في السنوات الاخيرة،

ولما انفسح المجال امام بعض الفئات المغامرة لاستخدام الجيش ، الذي صرفت عليه البلاد المبالغ الطائلة ، واعدته للدفاع عن كيانها ، في تنفيذ ارادة شخصية ، ومطامع اجنبية ، ولما وقعت تلك المآسي المؤلمة » اهـ .

وقد اتمت الوزارة ما شرع به على ضوء ما جاء في خطاب العرش . وقد حصرت التهم بما يتعلق باستعمال القوة في اسقاط وزارة السيد طه الهاشمي الشرعية ، وبالاعتداء الصريح على حقوق العرش الدستورية ، كما انها قد بذلت كل ما في امكانها للمساعدة على ضمان العدل ، ضمانا تاما في اظهار الجرائم والمجرمين .

وقد اتم الآن المجلس العرفي العسكري المحاكمات التي شرع فيها منذ عدة اشهر ، في جو مشبع بالعدل والانصاف ، واصدر حكمه بالعقوبات المختلفة على بعض المتهمين بالاعتداء على احكام الدستور ، وحقوق العرش ، اللذين يحرص عليهما العراقيون كافة ، على اختلاف مبادئهم ، ونزعاتهم ، ومشاربهم .

وتعتقد الحكومة بأن تنفيذ العقوبات المحكوم بها ، مما ينطبق على منهاجها المبسوط في خطاب العرش ، والمستهدف ضمان مصلحة البلاد وسلامتها ، وترى أن التردد في تنفيذ تلك العقوبات ، يعرّض هذه المملكة الفتية لاخطار كبرى لا تتناسب مع فوائد الرحمة التي لم تؤد ــ مع الاسف ــ الا الى تشجيع عناصر السوء ، وتعريض البلاد للنكبات المتتابعة .

وهي جادة في استقدام باقي المتهمين لانجاز محاكمتهم ، وسيطلع الراي العام في حينه على ما يتعلق بها .

٤/٥/١٩٤٢م　　　　مدير الدعاية العامة (١)

بيان آخر :

والى جانب البيان المذكور ، اصدرت الحكومة هذا البيان الثاني :

« تم تنفيذ حكم الاعدام شنقا في كل من المجرمين : يونس السبعاوي ومحمود سلمان وفهمي سعيد وذلك فجر يوم الثلاثاء ٥/٥/١٩٤٢م » .

مدير الدعاية العامة (٢)

« وكان كل من سمو الامير وفخامة السعيد حاضرا عملية التنفيذ بصورة متنكرة » (٣) .

---

(١) احكام المجلس العرفي العسكري في فترة شهري نيسان ومايس ١٩٤١ م ص ٤١ .

(٢) جريدة الزمان العدد ١٤١١ بتاريخ ٦ مايس ١٩٤٢ م . وبعد زوال نظام الحكم الملكي عن العراق وقيام الجمهورية فيه ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٥٩ م منح خمسة الاف دينار الى عائلة كل من الشهداء : صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، ومحمود سلمان ، وكامل شبيب ، ومثلها الى عائلة السيد يونس السبعاوي . وفي صباح اليوم الخامس عشر من شهر مايس لسنة ١٩٧٠ م نقلت رفاة هؤلاء الخمسة الى « جامع ام الطبول » الذي انشأته الحكومة في مدخل بغداد من جانب الكرخ بعد زوال نظام الحكم الملكي عن العراق في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

(٣) الوزير علي محمود الشيخ علي في كتابه « محاكمتنا الوجاهية » ص ٩٦ .

وقد رثى الشاعر الكبير الاستاذ معروف الرصافي المدومين بقصيدة محجلة نقتطف منها الابيات الآتية :

ايها الانجم التي قد راينا	عبرا في افولها كالشموس
ان هذا الافول كان شروقا	في دياجير طالع منحوس
وسيأتي الزمان منه بسعد	تتجلى منه داجيات النحوس
شنقوكم ليلا على غير مهل	ثم دسوا جسومكم في الرموس
فاستحقوا اللعن الذي كررته	خاليات القرون في ابليس
وستبقى الذكرى لكم ذات رمز	هو تعظيمكم بخفض الرؤوس
برءت ذمة المروءة منا	ان نسي يوم شنقكم او تنوسي (١)

الحكم على بقية المعتقلين :

بعد تنفيذ احكام الاعدام المذكورة في ٥ ايار سنة ١٩٤٢م ، حاولت الحكومة العراقية ان تستقدم بقية المعتقلين في « ساليسبوري » فلم تقر الحكومة البريطانية محاولتها ، على الرغم من انها هي التي اوعزت الى الحكومة العراقية بأن تتقدم بطلب استقدامهم وتنفيذ احكام الاعدام فيمن حكم بهذه العقوبة . فلما شارفت الحرب العالمية نهايتها ، استانفت حكومة العراق طلبها السابق ، فسألت « السفارة البريطانية » من « وزارة الخارجية العراقية » ان تضمن حكومة العراق اعتقال من يقرر المجلس العرفي العسكري في العراق براءته مدة الحرب ، فاجابت الجهة العراقية ان الفقرة الاخيرة من قرار مجلس الوزراء ، المثبت نصه في صدر هذا الفصل ، خير ضامن لما تريده الجهة البريطانية .

وفي ١٩٤٣/١١/١٧م ، اصرت « السفارة البريطانية » في مذكرتها المرقمة (٥٠٧) على :

« انه اذا جلب هؤلاء المعتقلين الى العراق فان الذين لا يحكم عليهم من قبل المحاكم ، او الذين يحكم عليهم بالحبس لمدد تنتهي قبل انتهاء الحرب مع المانيا ، فانهم ــ عند براءتهم او اطلاق سراحهم من السجن ــ سيعتقلون حتى نهاية الحرب مع المانيا ، وان الذين لا يحالون الى المحاكم يعتقلون حتى نهاية الحرب مع المانيا ايضا » اه .

فلما قدّمت « الجهة العراقية » الضمانات التي طلبتها « الجهة البريطانية » جيء ببقية المعتقلين الى العراق ، وجرت محاكمتهم امام المجلس العرفي العسكري ، فصدرت بحقهم الاحكام الواردة في البلاغ الرسمي الصادر بحقهم ، وهو :

بيـان :

لقد حكم المجلس العرفي العسكري في جلسته المنعقدة يوم ١٩٤٤/٨/١٦م على

---

(١) ديوان الرصافي ص ٢٨٣ .

المتهمين الذين جرت مرافعتهم امامه ، والذين كانوا قد اشتركوا في فتنة مايس ١٩٤١م بالاحكام التالية :

١ ــ حكم بالاعدام شنقا على المجرم كامل شبيب وفق الفقرة الاولى من المادة (٨٠) بدلالة المادة (٥٢) من قانون العقوبات البغدادي ، وطرده من الجيش وفق الفقرة (آ) من المادة (٣٠) من قانون العقوبات العسكري .

وقد نفذ فيه هذا الحكم فجر هذا اليوم (١) .

٢ ــ حكم على كل من المجرمين محمد علي محمود ، وموسى الشابندر ، بالحبس الشديد لمدة خمس سنوات اعتبارا من تاريخ توقيفهما الواقع في ٢ نيسان ١٩٤٤م وفق الفقرة الثانية من المادة (٨٠) بدلالة المادة (٥٨) من قانون العقوبات البغدادي .

٣ ــ وحكم على المجرم الشريف شرف بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات ، وعلى المجرم رؤوف البحراني بالحبس الشديد لمدة سنتين ، اعتبارا من تاريخ توقيفهما الواقع في ٢ نيسان ١٩٤٤م وفق الفقرة الثانية من المادة (٨٠) بدلالة المادة (٥٨) من قانون العقوبات البغدادي .

٤ ــ وحكم على المجرم عبد القادر عبدالله الكيلاني بالحبس الشديد لمدة ثلاثة اشهر ، اعتبارا من تاريخ توقيفه الواقع في ٢ نيسان ١٩٤٤م وفق المادة (٢٥٥) من قانون العقوبات البغدادي . ولما كان المومى اليه قد اكمل مدة محكوميته في التوقيف، فقد قرر اطلاق سراحه ان لم يكن موقوفا عن سبب آخر .

٥ ــ قرر تضمين المحكومين كامل شبيب ، ومحمد علي محمود ، وموسى الشابندر ، والشريف شرف ، ورؤوف البحراني ، مليون وستمائة الف والفين واربعمئة وستة وثلاثين دينارا ومابة وتسعين فلسا ، تعويضا عن الاضرار التي نتجت عن جرائمهم في قضيتهم هذه وفق المادة (٣١) بدلالة المادة (٥٨) من قانون العقوبات البغدادي .

على ان تحصل المبالغ منهم اجرائيا بالتكافل والتضامن ، وذلك من اموالهم المنقولة ، وغير المنقولة ، ويسلم ما يحصل من ذلك الى خزينة الحكومة .

٢٠/٨/١٩٤٤م — مدير الدعاية ألعام

---

(١) لما وصل العقيد كامل شبيب الى أيران ، وكتب الى زميله العقيد سعيد يحيى الخياط ، والى السيد عبد الرزاق منير ، الكتابين اللذين نشرناهما اثناء البحث عن « الوزارة المدفعية الخامسة » راجت اشاعات عن احتمال تخليصه من حكم الموت الذي كان ينتظره ، فلما جيء بـه الى العراق في ٢ نيسان ١٩٤٤ م لاجراء محاكمته ، بذلت مساع جمة لتخفيف الحكم الذي سيصدر بحقه ، فلما صدر الحكم عليه بالاعدام في ١٦ آب من هذه السنة كان السيد صالح جبر وزير الداخلية في الوزارة الباجهجية ، ينوب عن الرئيس، السيد حمدي الباجهجي ، في رئاسة الوزارة ، فأصر على تنفيذ حكم الاعدام في كامل شبيب ليستقيم العدل، بينما حاول قريبه السيد شاكر الوادي ان يخلصه من حبل المشنقة بكل صورة ممكنة وكاد ينجح في مسعاه لولا الحاج صالح جبر على الاعدام . وكان العضو السيد عبد العزيز ماجد قد خالف عقوبة الاعدام الصادرة بحق السيد كامل لاسباب شرحها في قرار الحكم .

« وبلغ حقد عبد الاله على هؤلاء الرجال ، وعلى ضباط الجيش الآخرين الذين سجنوا ، ان امر ان يكونوا مجرمين عاديين فربطت ارجلهم بسلاسل الحديد ، والبسوا لباس السجناء ، وحشروا مع المجرمين ينامون على الارض ويأكلون طعام السجناء الآخرين غير السياسيين » (١) .

قضية صلاح الدين الصباغ :

كان العقيد صلاح الدين الصباغ قد فر من ايران الى تركيا ـ كما اسلفنا ـ فلما صدر حكم الاعدام بحقه ، طالبت حكومة العراق حكومة الجمهورية التركية بتسليمه ، فقررت محكمة سيواس « عدم امكان تسليمه لانها لم تر التهمة المسندة اليه واردة وثابتة » فأوفدت (الحكومة العراقية) المدعي العام السيد حمدي صدر الدين الى تركيا ليقنع السلطات التركية بوجوب تسليم العقيد المحكوم، فاخفق في مسعاه ، فكررت الحكومة طلب الاسترداد مرارا ولكن بدون جدوى .

فلما تبدل الموقف الحربي في اوروبا ، ومالت تركيا الى بريطانيا ؛ استانفت « الحكومة العراقية » طلبها ، واستعملت الحكومة البريطانية ضغطها ، ففكرت الحكومة التركية في حسم هذه المشكلة وارتاءت ان تسلم صلاح الدين كجندي هارب، ولكن الدوائر الحقوقية هناك لم تستسغ هذا الراي ، فقررت الحكومة طرده من البلاد التركية ، وكان الضغط البريطاني يزداد شيئا فشيئا حتى جرى تسليم المحكوم الى الحكومة البريطانية في اول تشرين الاول ١٩٤٥م فنقلته الى « حلب » بالقطار ، فاستطاع ان يفلت من يدها ويختفي في « حلب » فارتبكت الحكومة السورية لهذا الهرب ، وطلب رئيس الجمهورية السورية (السيد شكري القوتلي) ورئيس الوزراء (السيد سعدالله الجابري) ان تشدد الحكومة البحث عن الهارب ، ولا تفسح المجال لاغضاب الامير عبد الاله الوصي على العرش العراقي . فاعلنت السلطات المختصة جائزة مالية كبرى لمن يرشدها الى مكمنه ، فقبض عليه مجددا ، وجيء به الى بغداد ، حيث مثل بين يدي الوصي فأسمعه كلاما قارصا ، ثم بصق في وجهه ، وأمر بصلبه على باب (وزارة الدفاع) في الساعة الرابعة من صباح يوم ١٦ من هذا الشهر . وقد بقي معلقا على حبل المشنقة الى الساعة التاسعة ، حيث مر الوصي ، وشاهده مصلوبا ولسان حاله يقول :

وتجلدي للشامتين اريهم   اني لريب الدهر لا اتوجع (٢)
واذا المنية انشبت اظفارها   الفيت كل « شتيمة » لا تنفع

---

(١) محمود الدره في ص ٤١٨ من كتابه « الحرب العراقية ـ البريطانية » وهو منهم .

(٢) ثار الجيش العراقي في صباح اليوم الرابع عشر من شهر تموز لسنة ١٩٥٨ م على « نظام الحكم الملكي في العراق » وأطاح بعرش الهاشميين ، وما لبث أن قتل الامير عبد الاله وسائر افراد اسرته المقيمة في بغداد وبعد ان سحلت جثة الوصي في شوارع العاصمة وديست بالاقدام ، صلب على باب وزارة الدفاع، في الموضع الذي صلب فيه العقيد صلاح الدين الصباغ من قبل .

قضية السيد ناجي شوكت :

كانت قضية السيد ناجي شوكت من القضايا المعلقة ايضا . فان الرجل حكم عليه من قبل المجلس العرفي العسكري غيابا بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة، وكان قد سافر الى تركية ، فالمانيا ، فايطاليا ، فلما انهارت ايطاليا واستسلمت ، اعتقله « الجيش الامريكي » في ايطالية في تموز ١٩٤٥م ، ثم سلمه بعد اسبوع الى « الجيش البريطاني » فأرسله هذا برفقة ضابط الى القاهرة . وفي ٣ ايلول ١٩٤٥م جيء به الى بغداد بحراسة بريطانية شديدة ، فتسلمته الحكومة العراقية، وسجنته في « ابي غريب » ومثل في اليوم التالي امام الامير عبد الاله بلباس السجن ، فجرى حديث لا نرى ضرورة لاثباته في هذا الحين ، ولا سيما وقد اصدر سموه ارادته في منتصف عام ١٩٤٨م باعفائه عما تبقى من مدة محكوميته .

اما الدكتور محمد حسن سلمان فقد عاد الى العراق ، وقضى فيه مدة محكوميته كاملة .

قضية السيد الكيلاني :

اما السيد رشيد عالي الكيلاني فانه قد ترك العراق الى ايران في ٢٩ ايار ١٩٤١م ، ثم انتقل الى تركية ، بموافقة من حكومة الجمهورية التركية ، ومن هناك ذهب الى المانية بصفة كونه « رئيس الحكومة العراقية الشرعية » وكان قد حكم عليه بالاعدام غيابا في يوم ٦ كانون الثاني ١٩٤٢م ، فلبث في اوروبا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، واستطاع ان يفلت من حصار الحلفاء ورقابتهم ، ويستجير بجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ؛ فأجاره العاهل العربي واكرمه ، وجرت مراسلات طويلة بين البلاطين : العراقي والسعودي حول تسليمه فلم تسفر عن اية نتيجة ، على الرغم من الضغط البريطاني المستمر . وقد صرح الملك عبد العزيز بأنه يفضل تسليم اثنين من اولاده الى العراق ليجري اعدامهما علنا ، بدلا من ان يسلم السيد الكيلاني ، لان التقاليد العربية تأبى عليه القيام بمثل هذا العمل ، وان كان طلب العراق صريحا من ناحية المعاهدات القائمة بين الطرفين (١) وهكذا بقي الرجل

---

(١) يقول الاستاذ خير الدين الزركلي في ص ١٢١٣ — ١٢١٤ من المجلد الرابع من كتابه « شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز » انه تلقى من جلالة الملك عبد العزيز آل سعود البرقية الآتي نصها في الثاني من تشرين الاول ١٩٤٥ م :

اوصل الرسالة الآتية الى الملك فاروق بأسرع ما يمكن وبدون أن يطلع احد على ذلك :

حضرة صاحب الجلالة الاخ العزيز جلالة الملك فاروق حفظه الله

أخي اني على يقين بان الذي يزعجني يزعج جلالتكم وتأتي الامور بالحوادث بغير اختيار ولا رغبة . فقد حدث عند خروج اخيكم من بلدكم الرياض ، ان وفد الينا وفد ادعوا انهم سوريون . فلما وصلوا الينا ظهر ان أحد رجال الوفد رشيد عالي الكيلاني . وتعلمون جلالتكم اننا لم نكن مؤيدين له ، بل كارهين لما كان منه في وقته ، ولكن بما ان الرجل حل وسط المحارم والعيال ، التي هي محارمكم وعيالكم ، فما وسع أخاكم الا أن يسعى فيما يؤمنه كما تقضي به الشمائل الدينية والشيم العربية ، وفي الحال ابرقنا لسمو الامير عبد الاله رجوناه العفو عنه فارجو من جلالة الاخ العزيز ان يساعد اخاه في هذه المهمة فيتفضل

امينا على حياته في حوزة المليك العربي ، وكان الى ذلك موضع عزه واستشارته . فلما لبى الملك نداء ربه ، ارتحل الكيلاني الى القاهرة ثم عاد الى العراق ، بعد زوال نظام الحكم الملكي عنه في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨م ، فاستقبل استقبالا لم ير مثله انس ولا جان (١) .

استقالة وزير الخارجية

لما تكونت « الوزارة السعيدية السادسة » في التاسع من تشرين الاول ١٩٤١م، اسند منصب « وزارة الخارجية » بالوكالة الى وزير الداخلية صالح جبر ، فلما استقال وزير المواصلات والاشغال محمد امين زكي من منصبه في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢م ، ووزير العدلية صادق البصام من منصبه في ٩ شباط من هذه السنة . اجري تعديل طفيف على هيئة الوزارة المذكورة ، ومن ذلك تعيين السيد عبد الله الدملوجي وزيرا للخارجية بموجب الارادة الملكية المرقمة ٥٨ والمؤرخة ٩ شباط ١٩٤٢م .

وفي ١٥ نيسان من هذه السنة ، صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية الجديد داود الحيدري ، مدة تمتع الدملوجي باجازته المرضية ، وفي ٣١ ايار ١٩٤٢م رفع السيد الدملوجي كتاب استقالته وهو :

بغداد في ٣١ مايس ١٩٤٢م

بالكتابة لسمو الامير عبد الاله للعفو عنه حتى يلتجىء اليه ويعيش تحت ظله ، وان راى جلالتكم أن تكون الكتابة لعبد الاله بانه بلغكم التجاء رشيد عالي الى اخيكم ، ولذلك تطلبون استصدار العفو عنه بالاسلوب الذي انتم اعلم به منا . وارجو من جلالة الاخ ان يبقى هذا الموضوع في دائرة السرية والكتمان حتى لا تتداوله الالسن بالنشر والتعليق لان ذلك ارجى في النجاح ، حفظكم الله وابقاكم .

التوقيع — عبد العزيز

ويضيف الاستاذ الزركلي الى ما تقدم قوله : ان الملك فاروق قال له :

« هذه مشكلة واملي في النجاح بها ضعيف . فانا اقول لك بصفة خصوصية ، ولا يمكن ان اكتب هذا، ويمكنك أن ترفعه انت على لساني الى جلالة الملك فتقول له : بانني اعتقد ان الامير عبد الاله لا يعمل شيئا في هذا الموضوع الا براي الانكليز وموافقتهم ، وانا ارجح ان الانكليز لا يوافقونه على العفو عن رشيد عالي فهذا هو الاشكال الذي يجب أن نفكر في حله . وانا من جهتي ساعمل كل ما يمكنني او ما يلزم عمله، فقلت : سارفع ذلك الى جلالة الملك في الحال » اهـ .

وقد عثرنا على تصوير البرقيات التي تبودلت بين العاهل السعودي والوصي على عرش العراق حول لجوء السيد الكيلاني الى المملكة العربية السعودية ، ووجوب تسليمه الى العراق لتنفيذ حكم الاعدام فيه فنشرناها في اخر المجلد الخامس .

(١) سيذكر التاريخ ان الحركة التي قام بها رشيد عالي ، كانت نتيجة لظروف اضطرارية ، اكثر مما هي خطة مرسومة . لقد كان الساسة العراقيون مخلصين في رغبتهم باستقلال بلادهم واستقلال البلاد العربية المجاورة ، لكن هذه الرغبة لم تكن للفوائد مادية بل جلبت لهم اتعابا نفسية ... لقد كانوا يعملون على احراج موقف بريطانية وفرنسة وكانوا يهددون هاتين الدولتين لكي ينال لبنان وفلسطين الاستقلال التام . اهـ .

KIRK : The middle east in the war p. 77.

سيدي صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء السيد نوري السعيد المحترم .

اتشرف بأن ارفع لفخامتكم بطيه التقرير الطبي المعطى إلي بتاريخ ١٨ الجاري من الطبيب الاول للمستشفى الفرنساوي في بيروت ، وفيه تطلعون فخامتكم على احتياجي المبرم الراحة العقلية والجسدية لمدة لا تقل عن الشهرين درءا لتفاقم الحالة المرضية التي جاء ذكرها في نص التقرير .

ولما كان وضعي الصحي ، الذي طالما شكوت منه ، لا يشجعني كثيرا ، وهو لا يسمح لي بالاستمرار على تقبل اعباء العمل ، وهو ما يضطرني من وقت لآخر التقدم لفخامتكم بطلب الاجازات المرضية للاستراحة والتداوي ، وهذا ما يؤسفني جدا ، ارجو فخامتكم قبول معذرتي هذه، والتفضل بقبول استقالتي من منصبي،ولفخامتكم جزيل احترام المخلص

عبد الله الدملوجي ــ وزير الخارجية

وقد رد رئيس الوزراء على كتاب الاستقالة هذا بجواب مقتضب هو :

صاحب المعالي السيد عبدالله الدملوجي المحترم .

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ في ١٩٤٢/٥/٣١م .

يؤسفني ان ابلغكم بصدور الارادة الملكية بقبول استقالتكم من منصب وزارة الخارجية ، شاكرا لكم مساعدتكم الثمينة مدة تآزركم واياي في المسؤولية .

١٩٤٢/٦/١٥م رئيس الوزراء : نوري السعيد

وفي ١٥ حزيران ١٩٤٢م صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد .

استقالة وزير المالية

كان السيد علي ممتاز الدفتري قد تدرج في الوظائف الحسابية حتى بلغ مرتبة الوزارة بحق ، وقد اختاره السيد نوري السعيد وزيرا للمالية في وزارته السادسة اذ لم ير غيره جديرا بهذا المنصب ، ولا سيما في سني الحرب العجاف ولكن عليا كان يشكو الاضطراب في امور الدولة وعدم التناسق والوئام بين اعضاء الوزارة فتقدم بكتاب استقالته الآتي في ٩ تموز ١٩٤٢ .

فخامة رئيس الوزراء

لما اشتركت في تحمل اعباء المسؤولية نزولا عند رغبتكم، كنت شاعرا باستطاعتي خدمة البلاد وفق ما تقتضيه المصلحة في مثل هذه الظروف الدقيقة . ولقد بذلت ما في وسعي القيام بما يترتب علي لتحقيق الغاية المستهدفة ، غير ان الظروف التي تسود وضع الوزارة الآن وفقدان التضامن الوزاري ايدت اعتقادي بعدم الفائدة من استمراري في العمل . لذلك اراني مضطرا ــ مع كل اسف ــ لرفع استقالتي راجيا قبولها . وانتهز هذه الفرصة لتقديم خالص شكري لما لقيته من فخامتكم من المساعدات

الثمينة طيلة مدة اضطلاعي بالمسؤولية متمنيا لفخامتكم ولزملائكم المحترمين التوفيق في خدمة البلاد . هذا وتفضلوا بقبول احترامي .

١٩٤٢/٧/٩ — المخلص : علي ممتاز الدفتري

لم ير رئيس الوزراء قبول هذه الاستقالة ولكنه سمح لوزيره الدفتري ان يتمتع باجازة يقضيها في لبنان اعتبارا من ٥ آب ١٩٤٢م ، وتولى هو منصب وزارة المالية بالوكالة حتى اذا استقالت الوزارة في يوم ٣ تشرين الاول من هذه السنة ، استطاع ان يتخلى عنه فلم يشركه في وزارته السابعة المؤلفة في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢م ولكنه استطاع ان يقنعه بالدخول في وزارته الثامنة المؤلفة في ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ وجعله وزيرا المالية .

ارتفاع في الاسعار واضطراب في الاسواق

على اثر اعلان الحرب بين اليابان وامريكة في ٨ كانون الاول ١٩٤١م ، اخذت اسعار الحاجات الضرورية ، من منسوجات ، وعطاريات ، ومواد منزلية منوعة ، ترتفع ارتفاعا فاحشا حتى بلغت عشرة امثالها عما كانت عليه قبل شهر ، وامتنع كثير من تجار الخامات ، والمنسوجات القطنية ، من بيع معظم ما كان في حوزتهم من تلك الاموال طمعا في ارتفاع اسعارها المستمر .

والى جانب المنسوجات والحاجات المنزلية ، ارتفعت اسعار المواد الغذائية ، ولا سيما الحنطة ، والشعير ، والرز ، والسمن ، ونحوها ، ارتفاعا فاحشا حال دون حصول الطبقة الفقيرة على ما يكفيها من المؤن . وزاد الطين بلة وجود الحشود البريطانية في العراق ، ووجوب تأمين المواد المعاشية لها ، وللقوات الموالية لها ، وكذلك للاجئين من اصحابها .

وعلى الرغم من وجود « قانون تنظيم الحياة الاقتصادية » و « قانون منع الاحتكار » وغيرهما من القوانين النافعة التي وضعتها « الوزارة السعيدية الرابعة » اثر اعلان الحرب العالمية الثانية في ايلول ١٩٣٩م ؛ نقول على الرغم من وجود القوانين والانظمة النافعة التي شرعت لمثل هذا اليوم الاسود ، فان « الوزارة السعيدية السادسة » وقفت من ارتفاع الاسعار موقفا متفرجا ، فلما شعرت بان لفيفا من الاعيان ، والنواب ، والوزراء ، والمديرين العامين والموظفين ، نزلوا الى الاسواق كمشترين وكمحتكرين ، قامت بواجبها الانساني فورا ، فاحصت الموجود من السكر ، والشاي ، والشخاط ، والمنسوجات ، و ... الخ ، وسيطرت عليها ، وانشات « مديرية التموين » في « وزارة الاقتصاد » لايقاف المتلاعبين بالاسعار عند حدهم ، والتصرف بذلك كله بحسب المصلحة العامة ، ولكن طمع المتنفذين في الكسب الحرام كان يحول دون نجاح التدابير الحكومية .

وسرت في الاوساط العامة شائعات مختلفة عن علاقة وجود الجيش البريطاني

المحتل ، بارتفاع اسعار المواد المعاشية ، فاصدرت « السفارة البريطانية في العراق » البيان التالي :

« اتصل بفخامة السفير البريطاني أخبار غير صحيحة قد انتشرت . مفادها ان ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العراق ناتج مما يشترى بالواسطة أو بالنيابة عن القوات البريطانية في العراق ، والبلدان المجاورة . ان فخامته يعلم أن مصدر هذه الاشاعات هم دعاة النازية، والفاشستية ، الذين يحاولون الاضرار بالعلاقات الحسنة القائمة الان بين العراق وبريطانيا العظمى ، تلك العلاقات التي تدعو الى الاغتباط والسرور ، ولذلك يرغب فخامته ان يوضح الحقائق التالية :

١ ـ لم تشتر القوات البريطانية في العراق اي مادة من المواد الغذائية الحيوية في هذه البلاد ، وهذه المواد هي الحنطة ، والسكر ، والدهن ، والشاي ، والقهوة .

٢ ـ لم تزد كميات الارز (التمن) التي اشترتها القوات البريطانية في العراق على ما تحتاجه هذه البلاد بأجمعها لثلاثة ايام فقط .

٣ ـ اتخذت القوات البريطانية في العراق الترتيبات اللازمة لزرع المخضرات ، بما فيها البطاطا ، داخل البلاد ، وتسعى السلطات العسكرية لجلب كميات من هذه المخضرات من ايران .

٤ ـ تستورد القوات البريطانية الفواكه من فلسطين ، بقصد عدم حرمان سكان العراق من فواكه بلادهم .

٥ ـ لم تشتر القوات البريطانية شيئا من السمك في العراق ، سوى كمية صغيرة كانت ضرورية للمستشفيات .

٦ ـ لم تشتر القوات البريطانية في العراق من الشعير سوى ثمنمائة طن فقط ، واشترت كذلك الفي طن فقط الى القوات البريطانية في سورية .

٧ ـ كانت القوات البريطانية تشتري اللحم الطازج قبل الارتفاع الاخير في الاسعار بثمن يزيد قليلا من اسعاره قبل الحرب .

٨ ـ اوجدت القوات البريطانية في الوقت الحاضر عملا لما يقارب الاثني عشر الف عراقي تنفق عليهم ما يزيد عن ٣٠،٠٠٠ دينار شهريا .

تهتم حكومة صاحب الجلالة البريطانية اهتماما جديا بطلبات الحكومة العراقية لاستيراد مقدار اضافي من الحنطة لاستهلاك سكان البلاد ، وينتظر ان تصل كمية كبيرة من الحنطة الى البصرة في الايام القلائل القادمة (١) .

٣٠ كانون الثاني ١٩٤٢م — السفارة البريطانية في العراق

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢٢٠ الصادر بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٤٢ م .

لم تنف « السفارة البريطانية » شراءها اللحوم الطازجة ، والسمك ، والرز ، والشعير ، من الاسواق العراقية ، ولم تنف تشغيلها الايدي العراقية لزراعة الخضر لمصلحة القوات البريطانية ، الامر الذي حمل الزراع العراقيين على ترك زراعةالخضر للشعب العراقي ، ليشتغلوا في زرعها للقوات المحتلة ، ولم يتعرض هذا البيان الى المشتريات الفردية التي كان يقوم بها الجند البريطانيون ، والامريكيون، والبولانديون، وسائر الجنود الذين كان العراق يغص بهم مدة الحرب .

★ ★ ★

والواقع ان حاصلات العراق الزراعية ، ولا سيما الخضر والفواكه كانت محدودة . أما اللحوم الفائضة عن استهلاكه السنوي ، فتكاد لا تذكر بالقياس الى عدد افراد الجيش المحتل ، وكان العراق يصدر الاغنام الفائضة الى تركية،وسورية، ولبنان ، ليستورد لقاءها بعض المصنوعات والمنتجات المحلية ، في هذه الاقطارالثلاثة، فيستعين بها على اكمال حاجاته الضرورية ، اما بعد ان وضع الجيش البريطاني يده على هذا الفائض ، فقد حرمت البلاد مما كانت تستورده لقاءه من منتجات .

أما المنسوجات ، والسكر ، والشاي ، فقد بلغت اسعارها حد الجنون . حتى اضطرت الحكومة الى توزيعها بموجب البطاقات ، ولكن كمياتها كانت تتضائل يوما بعد يوم ، والاسعار ترتفع ارتفاعا فاحشا في السوق السوداء ، حتى اضطر الناس الى الاستعاضة عن السكر بعصير التمر ، وحتى اضطرت العائلات المتوسطة الى تكفين موتاها بشراشف الاغطية ونحوها ، أما موتى الطبقة الفقيرة فكانوا يقبرون بالبستهم ، لعدم وجود الاكفان اللازمة لتكفينهم ، على نحو ما سننقله من « محاضر مجلس الامة » في الفصل المقبل .

ولا بد من الاشارة الى ان الطبقة الحاكمة والمتمولة ما كانت تشعر بشيء من مصاعب التموين ، فكانت الحنطة ، والرز ، والسمن ، حتى الخضر ، والفواكه ، تنقل اليها من معارفها المزارعين « رؤساء القبائل » بدون ثمن ، وكانت تتدارك حاجاتها من السكر والشاي والمنسوجات من المخازن الحكومية بالسعر المخفض، ولنا عودة الى هذا الموضوع .

حوادث وانباء

١ ــ وصل الى بغداد في يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩٤١م ، الامير عبدالله أمير شرق الاردن ، فاستقبل استقبالا رسميا ، وزار اضرحة الائمة المقدسة في الكاظمية ، وكربلاء ، والنجف ، ثم زار البصرة ، ومعه الامير عبد الاله ، وفي ٧ تشرين الثاني عاد الى عمان .

٢ ــ ووصل الى بغداد ايضا في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٤١م الزعيم الفلسطيني المشهور ، فخري النشاشيبي ، وكان من الموالين للسلطات البريطانية فاغتيل بعد ظهر

يوم الاحد الموافق ٩ من هذا الشهر في مدخل « فندق سميراميس » بشارع الرشيد وصدر هذا البيان :

« تنعي الحكومة العراقية المرحوم فخري النشاشيبي ، الذي اغتيل ظهر اليوم في الشارع العام بعد خروجه من فندق سميراميس ، وتبدي اسفها الشديد لهذا الحادث الذي يعتقد انه من عمل الفلسطينيين الموجودين في العراق ، وقد اتخذت التدابير الحازمة للقبض على المعتدي ومعاقبته » . مدير الدعاية العام

ولم تسفر التحقيقات التي أجرتها الحكومة عن معرفة القاتل ، فاقتصراجراؤها على زج الفلسطينيين اللاجئين الى العراق في المعتقلات التي اقامتها في نواح مختلفة من البلاد .

٣ ـ امرت الحكومة بزيادة اجور العمال ، والمستخدمين ، بنسبة ٢٥ في المئة، لمكافحة الغلاء الذي شمل اسعار الحاجيات كافة .

٤ ـ الغيت « مديرية الصحة العامة » في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤١م ، واحدثت بمحلها « مديرية الشؤون الاجتماعية العامة » .

٥ ـ اتخذت الحكومة في يوم ١٧ تشرين الثاني ١٩٤١م « قرارا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشي » واستدعاء الوزير العراقي المفوض لدى تلك الحكومة، وذلك بالنظر الى موقف حكومة فيشي من حركة ايار ١٩٤١م .

٦ ـ كذلك ابلغت الحكومة العراقية القائم بأعمال اليابان ، قرارها بغلق المفوضية اليابانية في بغداد ، بناء على موقفها المعروف من حركة العراق الاخيرة ، ولم يكن لدى الحكومة العراقية مفوضية في اليابان كما هو معلوم .

٧ ـ اعرب الملك فيصل الثاني عن رغبته في زيارة البصرة ، زيارة شخصية ، فتحرك اليها في يوم ٣ كانون الاول سنة ١٩٤١م ؛ يصحبه خاله الامير عبد الاله، وعم ابيه الامير زيد ، وبعض افراد الحاشية الملكية ، وعاد الى عاصمة ملكه في يوم ٦ من هذا الشهر .

٨ ـ توقفت مصلحة نقل البريد الجوي العراقي ، عبر المحيط الهادي ، منذ شهرت اليابان الحرب على الامريكان في ٨ كانون الاول ١٩٤١م .

٩ ـ اسند منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة الى وزير المالية علي ممتاز الدفتري في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤١م .

١٠ ـ وصلت الى بغداد في يوم اول كانون الثاني ١٩٤٢م ، بعثة من طلبة كلية التجارة بجامعة فؤاد الاول في مصر ، مؤلفة من ١٩ طالبا ، وخمسة مدرسين، فحلوا ضيوفا على وزارة المعارف .

١١ ـ اصدرت « وزارة الشؤون الاجتماعية » بيانا الى متصرفي الالوية كافة ، في العشرة الاولى من كانون الثاني ١٩٤٢م ، رجت فيه استفزاز حمية ارباب الشهامة

والمروءة ؛ لجمع التبرعات المستعجلة لمساعدة الفقراء الذين تكبوا بارتفاع الاسعار العامة ارتفاعا فاحشا أدى الى انتشار المجاعة والامراض بين هذه الطبقة من الناس، فأحدث هذا البيان تأثيره المأمول فورا .

١٢ ــ وصل الى « الموصل » في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٢م ، وفد مؤلف من الكولونيل روسيت مندوب المفوض السامي في دير الزور ، والشيخ جدعان رئيس قبيلة العكيدات في سوريا ، والامير محجم آلهيد رئيس عنزه في سوريا ، لتمثيل سوريا في مؤتمر عقد لفض المنازعات على المراعي المتكونة بين قبائل العكيدات العراقية، وقبائل شمر السورية ، وقد تألف وفد عراقي من متصرف لواء الموصل ، والقائم مقام المختص ، والشيخ عكاب العجيل للمفاوضة مع الوفد المذكور .

١٣ ــ وصل الى بغداد في يوم ١٣ من هذا الشهر ، السر ولتر مونكتون، الرئيس الاعلى لادارة الدعاية البريطانية في الشرق الادنى ، للاشراف على امور الدعاية البريطانية وسيرها في العراق ، فاجتمع بالصحفيين العراقيين ، ووجههم التوجيه اللازم ، بعد ان اغدق عليهم بالمال الجزيل والورق الكثير .

١٤ ــ ووصل اليها في ٢٥ كانون الثاني ايضا ، وزير الدولة البريطاني المقيم في مصر ، المستر اوليفر ليتلتون ، للاطلاع على امور العراق العامة ، بصفة كونه وزير بريطانيا في الشرق الاوسط ، فاجتمع بالصحفيين وبالمسؤولين ، واعرب عن رجائه في أن تنتهي الحرب في صالح الديمقراطية ، وطلب الى الجميع التعاون التام لخدمة المجهود الحربي ، للتغلب على المحور وانصاره .

١٥ ــ قرر مجلس الوزراء فصل « مديرية التموين العامة » والمؤسسات التابعة لها ، عن وزارة الاقتصاد ، والحاقها بوزارة المالية ، وعلى اثر ذلك صدرت الارادة الملكية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٢م باسناد منصب وزارة الاشغال والمواصلات بالوكالة الى وزير الاقتصاد السيد عبد المهدي ، بدلا من وزير المالية السيد علي ممتاز، الذي كان يتولى وكالتها من قبل .

١٦ ــ انتقل الى رحمة ربه في العشرين من شهر شباط ١٩٤٢م ، أمير البحرين الشيخ حمد الخليفة ، فخلفه اكبر ابنائه الشيخ سلمان الخليفة في تولي الامارة ، فتبودلت التعازي فالتهاني بين المسؤولين في بغداد والبحرين في هاتين المناسبتين .

١٧ ــ عقدت معاهدة صداقة بين العراق وحكومة الصين الوطنية في ٢٩ آذار ١٩٤٢م ، فأبرق رئيس الوزارة العراقية نوري السعيد ، الى رئيس الحكومة الصينية الوطنية شيانغ كي شيك ، برقية تبريك وتهنئة بهذه المناسبة ، فرد الرئيس الصيني على ذلك ببرقية مماثلة . اما الصين الشعبية التي يربو عدد سكانها على الستمائة مليون نسمة فلم يسمح للعراق بعقد اية معاهدة معها لان بريطانية لم تكن راضية عنها ، لا هي ، ولا حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

١٨ ــ ظهرت اسراب من الجراد على الحدود بين سورية والعراق في اوائل نيسان ١٩٤٢م ، فكافحتها السلطات المختصة مكافحة فعالة .

١٩ ــ رات الحكومة العراقية ان تحذو حذو الحكومات العربية الاخرى ، فقرر مجلس الوزراء في يوم ١٥ حزيران ١٩٤٢م ، بأن يقدم الوقت ساعة واحدة من ٢١ حزيران الى غاية ايلول ١٩٤٢م ، اي يكون للعراق توقيت صيفي كما هو الحال في سوريا ولبنان .

٢٠ ــ اعربت الحكومة البريطانية عن رغبتها في اهداء الجيش العراقي عددا من السيارات القديمة المصفحة ، الفائضة عن حاجة الجيش البريطاني والتي لا يمكن بيعها ؛ فقابلت الحكومة العراقية هذه الرغبة بالشكر والامتنان ، وجرت حفلة تسليم وتسلم هذه المصفحات في معسكر الرشيد في بغداد في يوم ٩ تموز ١٩٤٢م . وقد حضر الاحتفال جمهرة كبيرة من الرجال المدنيين والعسكريين .

٢١ ــ استصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية في ٢٠ تموز ١٩٤٢م باسناد منصب وزارة الاقتصاد الى السيد عبد الاله حافظ مدير الواردات العام ، وكان يشغله بالوكالة من قبل وزير الاشغال والمواصلات السيد عبد المهدي .

٢٢ ــ نفذ حكم الاعدام شنقا في السيد يونس السبعاوي وزير الاقتصاد في « الوزارة الكيلانية الثالثة » صباح يوم ٥ ايار ١٩٤٢م .

٢٣ ــ انتقل الى رحمة ربه في يوم ١٧ آب ١٩٤٢م السيد ناجي السويدي احد رؤساء الوزراء . وكانت السلطات البريطانية قد اعتقلته في ايران ثم ابعدته الى « ساليسبوري » .

٢٤ ــ توفي في يوم ٢٠ آب ١٩٤٢م الحاج رمزي وزير الداخلية في « الوزارة النقيبية الثانية » .

٢٥ ــ سافر وزير المالية السيد علي ممتاز الى لبنان للاصطياف في ٥ آب ١٩٤٢م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الاقتصاد عبد الاله حافظ .

٢٦ ــ وسافر وزير الداخلية السيد صالح جبر الى سوريا مجازا في اول تشرين الاول ١٩٤٢م ، فصدرت الارادة الملكية بأن يتولى رئيس الوزراء نوري السعيد ، منصب وزارة الداخلية بالوكالة مدة تغيب الوزير المجاز عن العراق .

٢٧ ــ بينما كان الدوق كنت ، شقيق الملك جورج السادس ملك بريطانيا ، في طريقه الى آيسلند للقيام بواجبه في خدمة السلاح الجوي الملكي البريطاني ؛ قتل اثناء قيامه بهذا الواجب ، فتبودلت بين الوصي على عرش العراق وبين ملك بريطانيا برقيات التعازي .

بين رئيسين

قام رئيس الوزارة البريطانية المستر ونستن تشرشل ، برحلة في الشرق الاوسط ، لم يتوقف خلالها في بغداد ؛ لكنه ابرق الى رئيس الوزارة العراقية هذه البرقية :

« اعتقد ان السر كنهان كورنواليس قد بلغكم شديد اسفي لعدم تمكني من التوقف في بغداد في خلال سفرتي الاخيرة ؛ ولو اتيح لي ذلك لسرّني جد السرور الاجتماع بحضرة صاحب السمو الملكي الوصي وبفخامتكم . لقد تتبعت بشديد الاهتمام سير الاحداث في العراق في خلال الخمسة عشر شهرا الاخيرة . ان التحسن المطرد الذي قد تم برعاية الوصي وارشادكم الحكيمين ، مما يدعو الى مزيد ارتياح اصدقاء العراق المخلصين ، واني لاقدر حق التقدير الوجه الذي قد انجزت عليه حكومة العراق الحاضرة عهودها المقطوعة وفق المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، واسلوب تعاونها مع حكومة جلالته في مكافحة الطغيان النازي واجناد الشر . ان الدفاع عن العراق ازاء هجوم الاعداء قضية حيوية للحلفاء ، واني لواثق بأن فخامتكم قد رحبتم ترحيبا منطويا على الارتياح الخاص بانشاء قيادة مستقلة في العراق وايران ، وبتعيين العميد السر هنري متلند ولسن في هذا المنصب الخطير » . اهـ .

١٩٤٢/٨/٢٤م التوقيع « تشرشل »

وقد رد رئيس الوزارة العراقية على البرقية المذكورة بما يلي :

« لقد كان لبرقية فخامتكم المؤرخة ٢٤ آب ١٩٤٢م ، اعمق اثر في نفس حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم وفي نفسي . ان العرب لم ينسوا المساعدة التي اسديتموها اليهم في الماضي ، وكنا نود كثيرا لو سنحت لنا فرصة الاجتماع بكم في خلال رحلتكم في الشرق الاوسط ، لكي نؤكد لكم اننا نعتبر ان ما يقوم به العراق من عضد قضية بريطانيا العظمى ، والامم المتحدة ، انما هو عضد لقضية العرب انفسهم، لاننا نعلم ان انتصار الامم المتحدة في هذا النضال ، الذي هو اخطر نضال عرفه التاريخ من أجل توفير الحرية والعدل لجميع الامم ، سيكون انتصارا للعرب ايضا ، وان الامل في تحقيق رغبات العرب في الوحدة انما نجده في ذلك النصر .

اما في صدد تعيين العميد السر هنري ميتلند ولسن فثقوا بأن العميد سيلقى منا كل ما نستطيع اسداءه من المساعدة وفقا لمعاهدة التحالف بين البلدين » . اهـ .

نوري السعيد

زيارة المستر ويلكي للعراق

وصل الى بغداد على متن قاصفة امريكية خاصة في ١٢ ايلول ١٩٤٢م ، المستر ويندل ويلكي ، المندوب الخاص للرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية، في زيارة خاصة للشرق الاوسط ، فاستقبل استقبالا خاصا ، ونزل ضيفا على الحكومة العراقية ، وفي يوم ١٣ من هذا الشهر اقيمت له مادبة عشاء في قصر «رحاب» الملكي وهو القصر الذي يقيم فيه الامير عبد الاله ، حضرها لفيف كبير من الشخصيات، كما أقام له رئيس الوزراء ، حفلة كبرى في حدائق بهو الامانة ، والقى فيها هذا الخطاب :

خطاب رئيس الوزراء :

سيدي ! انني لاشعر بالفخر والامتنان اذ ارحب بمقدمكم الميمون الى بلادنا العريقة في القدم ، نيابة عن الامة العراقية . لقد قطعتم مسافات شاسعة حاملين رسالة عظيمة ، فمنذ اللحظة التي قرر فيها زعيمكم الهمام الرئيس روزفلت، محيي الآمال في قلوب الناس ، بايفادكم انتم زعيم المعارضة لتمثيله في بعثة الى آسية واوروبة ، قد تحققنا نحن العراقيين ، وتحقق معنا على ما اتوقع العالم بأسره ، ان الاحزاب الامريكية جميعا قد تضافرت ، عاقدة صادق العزيمة ، ليس على خوض غمار هذه الحرب حتى النهاية فحسب ، بل على الاشتراك بعد نيل الظفر في توطيد دعائم السلام الدائم ، تلك هي المهمة التي هي أصعب من مهمة الحرب . ان الوحدة الامريكية نفسها تجعل الامم الصغرى ، كالامة العراقية ، والامم العربية الاخرى المشتت شملها ، مطمئنة الى انتصار الامم المتحدة في هذه الحرب الضروس ، وواثقة بمراعاة مبادىء الحرية والعدالة في التسوية التي ستعقب ذلك النصر ، ان الرسالة التي جئتم بها ـ يا مستر ويلكي ـ لرسالة على غاية الخطورة ، لانها ستنشىء فينا ثقة جديدة ، وتبعث في نفوسنا عزيمة اكيدة لا تثنينا عن زج كل ما لدينا من الموارد في هذا الكفاح . لقد اثبتم يا سيدي بالخطب التي القيتموها في خلال بعثتكم الحاضرة، وبمحادثتكم معنا ايضا ، انكم مدركون حقيقة المصاعب والمعضلات التي نلقاها في الشرق الاوسط ادراكا تاما مقرونا بالعطف . ولا شك في ان مصاعبنا ومعضلاتنا تختلف عما لديكم من المصاعب والمعضلات ، واعتقد انني لست شاطا عن الصدد، اذا هنأت رئيسكم بما ابداه من اصالة الراي في اختياره اياكم مندوبه الخاص ، وذلك لا لكونكم زعيم حزب عظيم فحسب ، بل لانكم المستر ويلكي . فكل انسان في العراق، بل كل انسان في العالم الحر ـ على ما اعتقد ـ قد اصغى الى الخطب التي القاها رئيسكم من حين الى آخر ، معجبا بأقواله السامية ، وكلماته الطيبة ، تلك الخطب التي كانت مصدر الهام لنا جميعا ، وليس دونها شأنا ما صرح به المستر روزفلت ، وذلك الزعيم العظيم الآخر المستر تشرشل ، في ميثاق الاطلنتي اذ اعلنا للعالم المبادىء التي تسير عليها الامم المتحدة في الحرب ، وفي السلم ، وليست زيارتكم ايانا الآن سوى تأييد للسياسة المبنية على تلك المبادىء ، التي نثق بانها ستحل جميع قضايانا في الشرق الاوسط ، وتؤدي الى اتحاد الامة العربية باجمعها مرة اخرى .

اما نحن العراقيين فاننا مدينون لبريطانية العظمى بانشاء دولة العراق ، وحراسة هذه الدولة ، وارشادها في السنين الاولى من حياتها ، وعدم ضياع أمل حليفتنا في مستقبلنا ، حتى في اظلم أوقات سوء التفاهم ، وهذا دين عظيم لن نستطيع ايفاءه . وان ننس ، لا ننسى ابدا ديننا للولايات المتحدة الامريكية ، التي قد بذلت المساعي الكثيرة بواسطة معاهدها الثقافية في هذا القطر ، وفي الاقطار المجاورة ، في ترويج النهضة الفكرية التي لولاها لما تسنى لنا الحصول على الاستقلال الذي نتمتع به الآن ، كما اني أؤمل اننا نحن ابناء الجيل الحاضر ، لن ننسى جميع ما عمله المرحوم المستر ولسن من اجل هذه البلاد .

لقد حللتم سيدي اهلا في هذه البلاد في اليوم الاول من شهر رمضان ، وهـو الشهر المخصص للصلاة ، والصوم ، والتكبير في الخالق ، ومن البديهي ان زيارتكم في هذه الآونة ، مدعاة الى التفكير في السلام الدائم ، في السلام الحقيقي الذي نحن عالمون بأن أمتكم العظيمة ستبذل قصاراها في الحصول عليه . اما الآن فلا سلام في العالم . ولا يحل السلم ما دام أولئك الاشرار ، الذين اتخذوا الكره ، والقسوة ، والظلم ، والحرب ، آلهة لهم في دست القوة فلا بد من عقد عزيمة شديدة لا تنثني عن مكافحة الطغيان بسلاحيه ، وهما القوة والتدبير ، لان الطغاة لا يفهمون غير هذين السلاحين .

انا نشعر بقوة نستمدها من وجودكم بيننا ، وهذه القوة تمكننا من الصبر على كل مشقة وتضحية يتطلبهما تدمير قوات المحور بعزم لا ينثني ، ومع اننا في العراق لسنا مثل غيرنا في الثروة ، والعدد ، الا اننا نستطيع ان نكرس قوانا ، ومواردنا ، لمساعدة تلك الامم القوية ، التي قد انبرت للكفاح من اجل الحرية والحق » اهـ .

جواب ويلكـي :

« منذ وصولي الى الشرق الاوسط، اخذ كل انسان يسالني عما تنوي الولايات المتحدة عمله الآن ، وبعد ان تضع الحرب اوزارها ، فاجبت سائلي بحقائق ملموسة، وارقام ناطقة ، قائلا : ان الولايات المتحدة تبذل كل ما لديها من القوى البشرية ، والموارد المادية ، بلا قيد ، في سبيل نيل الظفر في هذه الحرب . وقلت لهم ايضا انها توزع على الامم المتحدة ، والشعوب الاخرى ، التي تختار الانحياز الى جانبنا في الكفاح من اجل الحرية ، بمقتضى قانون الاعارة والتاجير ، تجهيزات يبلغ ثمنها الوف الملايين من الدولارات ، واكدت لهم ان الامم المتحدة ، ستخرج منتصرة من هذه الحرب . وكان آخر قولي لهم ان الولايات المتحدة تنوي ، بعد الحرب ، بذل قصاراها لانشاء عالم جديد يعيش فيه جميع الناس ، بقطع النظر عن انتمائهم الى امم قوية او صغيرة ، عيشا حرا طيبا على النحو الذي يختارونه هم انفسهم. وفضلا عن هذا الذي قلته لشعوب الشرق الاوسط ، سالت زعماءهم ، وعامتهم عما ينوون القيام به في هذه الحرب ، وسألتهم عن العالم الذي يرغبون العيش فيه . وعن المستقبل الذي يتوقعونه لبلادهم ، فكان جوابهم واحدا اجمعوا الكلمة عليه ، وهو جواب الامم المتحدة بما عرضته على العالم ، لا ما عرضه هتلر بنظامه الجديد .

واني لشديد الامتنان من الاحاديث الطويلة الخاصة، التي جرت لي مع رئيس الوزراء العراقي . لقد اثلج صدري ما سمعته من فخامته ، وارحب ترحيبا منطويا على الاخلاص التام بالعهد الذي قطعه لي الليلة البارحة من ان موارد العراق ، وقواه ، ستكرس لعضد قضية الامم المتحدة ، وارحب ايضا بتاكيده لي : ان الشعب العراقي

يناضل الآن بأساليبه الخاصة ، وسيواصل هذا النضال في سبيل الوصول الى العالم الذي نحارب من اجل خلقه بعد ان نربح الحرب (١) اهـ .

هذان هما الخطابان اللذان تبادل القائهما رئيس الوزارة العراقية ، وسفير رئيس الولايات المتحدة الامريكية الى الشرق الاوسط ، وقد القى الاخير خطابا آخر في اجتماعه بالصحفيين ، وتحدث الى زعماء البلاد وساستها في موضوعات سياسية لم تخرج في كنهها عما جاء في خطابه المثبت نصه اعلاه ، فلما اصدر كتابه « عالم واحد » خص العراق بما يلي :

ما كتبه « ويلكي » عن العراق :

احببت الرجال الذين قابلتهم في العراق ، وقد اقام لي الامير عبد الاله الوصي، مأدبة فخمة تحت الذراري في بغداد ساذكرها ما حييت . وقف على سجادة بديعة في مرجة فسيحة ، وراح يستقبل مدعويه ، وبالقرب منه على طنافس اخرى ، وقف رؤساء حكومته . كان بعضهم في القفطان والعمامة ، منهم وزير الاقتصاد ــ السيد عبد المهدي ــ بمظهره الغريب ، ورئيس مجلس الاعيان الذي ينظر اليه الاجانب الاوقاح ، نظرتهم الى إله بسبب لباسه الصحراوي الظريف ، ولحيته الطويلة ــ وهو السيد محمد الصدر ــ وكان الباقون في الملابس الفرنجية ، وقد علمت ان كل وزير تقريبا ، تولى في وقت ما كل وزارة في الحكومة . قال لي صديق عراقي : الست ترى عندما لا تجد بين يديك الا عددا قليلا من ورق اللعب ، تضطر الى خلطه مرارا (٢) ؟

« وبعد ليلتين اقيمت مأدبة اخرى . اقامها هذه المرة نوري باشا السعيد ، رئيس وزراء العراق . وهو رجل ضئيل الجسم ، في وجهه نظرة فضولية نافذة ، وكان من ادهى الادمغة التي قابلتها في حياتي . كان قد اعيد الى الحكم في سنة ١٩٤١م ، بعد ان كان على البريطانيين استعمال القوات العسكرية لخلع رشيد عالي الكيلاني ، سلفه الذي شراه الالمان . كان نوري يحكم العراق كحليف غير محارب لبريطانية العظمى ، مع رغبة ملحة للدخول في المعمعة ، وهو ما فعله منذ ذلك الحين . وكان السر كنهان كورنواليس الوزير البريطاني في بغداد ... يصغي اليه نوري من غير اسراف ، بانتباه ينم عن احترام . على اني ارتأيت في ان يكون نوري واقعيا ، وفي ان يكون بعيدا عن الوقوع في اية مشادة من الوجهة النظرية ، حول الاستقلال التام

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٢٦١ الصادر بتاريخ ١٥ ايلول ١٩٤٢ م .

لقد خلقت « الامم المتحدة » ومنها امريكا ، دولة اسرائيل في الشرق الاوسط بعد ان قضت على مليون فلسطيني بالتشرد فالفناء ، فهل هذا هو العالم الذي حاربت الامم المتحدة لاجله ؟ وهل هذه هي المعدلة الامريكية التي تفاخر بها ؟

(٢) هكذا كان ويندل ويلكي يتهكم على العراقيين ، وهو محق في تهكمه . فقد كان التاجر في العراق يوسد منصب وزارة الاشغال ، ويوسد طبيب الاسنان منصب وزارة الخارجية او منصب وزارة المالية ، ويوسد طبيب العيون منصب مديرية البرق والبريد العامة ، ويوظف الطبيب البيطري في مصلحة التبوغ وهلم جرا .

من التحكم البريطاني ، وان يكون عارفا بان الوقت كان حليفه في كفاحه لانشاء اول دولة عربية عصرية مستقلة ... وبعد بضع خطب تقليدية ، انقلب العشاء الى حفلة موسيقية ، والحفلة الموسيقية الى معرض من الفتيات الراقصات العربيات ، وانقلب هذا بدوره الى رقص اجنبي اختلط فيه ممرضات بريطانيات ، وجنود امريكيون ... وضباط عراقيون راحوا يرقصون تحت سماء عربية ، ما كان لامرىء امضى السهرة تلك الليلة ان يحتفظ بالفكرة القائلة بان الشرق والغرب لن يلتقيا ، وان الله عازم على ان يبقي العرب قوما من البادية يحكمهم الاجانب من وراء البحار .

رحت افكر وانا طائر في اليوم التالي ، من بغداد الى طهران ، في حوادث الليلة الماضية فاذا انا احس ببعض تيارات خفية رشيدة ، لحظتها من قبل في احاديثي مع الطلبة ورجال الصحافة والجنود في كل مكان من الشرق الاوسط ، وقد عززت جميعها الاعتقاد بان هؤلاء القوم الذين تنبهوا حديثا واستيقظوا ، سيكونون اتباع زعيم متطرف في هذا الجيل ، اذا لم يبادر حكامهم ، هم وسادتهم الاجانب ، الى اشباع جوعهم الجديد الى التعليم ، والى فرصة لاطلاقهم من الطقوس الحكومية ، والدينية القديمة ، التي تقيدهم . فالحجاب ، والطربوش ، والمرض ، والقذارة ، والنقص في التعليم ، وفي التقدم الصناعي العصري ، واستبداد الحكومة ، كل اولئك اختلطت في اذهانهم لتمثل ماضيا فرضه عليهم اتحاد بين قوي يعمل ضمن مجتمعهم الخاص ، وبين مصلحة السيادة الاجنبية (1) .

هذا هو الكلام الذي خطه المستر ويندل ويلكي في كتابه « عالم واحد » ولا شك في ان القارىء يشعر ، وهو يطالعه بامعان ، ما ينطوي عليه من حقائق ناصعة، ووصف دقيق للبلاد التي نكبت بالسيادة الاجنبية والآمال التي يعلقها البشر على نتائج الحرب .

سياسة المعارف

فشت « القومية المتطرفة » في المدارس العراقية كافة فشوا عظيما ، فكان لها الاثر الفعال في اشراك الطلاب في حوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١م ، فجاء في خطاب العرش المار ذكره :

« ان الحوادث قد أثبتت ان التعليم عندنا قد وجهته بعض الايدي المغرضة توجيها مغلوطا لا يتفق ومصلحة البلاد . فاستغلت هذه الايدي مراكزها التعليمية استغلالا ضارا ، وساقت اولادنا وفلذات اكبادنا الى تفكير أساء الى سمعة البلاد الثقافية ، والوطنية ، لذلك كان لزاما على حكومتنا اعادة توجيه التعليم وجهته الصحيحة » اهـ .

وعلى هذا ابعد من خدمة التعليم كل من شمله هذا القول الحكومي ، وجيء الى المعارف باخصائيين من البريطانيين، والمصريين، واللبنانيين، اضراب البروفسور

(1) Wendell L. Willkie, one world p. 19 New york 1943 .

هملي ، وسكيف ، ومحمد صادق جوهر ، وغيرهم ليوجهوا سياسة التعليم توجيها قال عنه مدير المعارف العام ، الاستاذ حسن الجواد :

« يعتبر مجيء الدكتور هملي الي المعارف، نقطة تحوّل في حياتها، فقداصبحت بمجيئه خاضعة للاستشارة البريطانية ، بعد ان تخلصت منها بجهود المخلصين من رجالها ... وكان امام الدكتور هدفان رئيسيان يجب عليه ان يسعى لتحقيقهما : اولهما القضاء على الذهنية النازية ، التي كان يرى الاستاذ هملي بثاقب نظره انها منتشرة في المعارف والمدارس بمقياس كبير ، والثانية اعادة تنظيم مناهج المدارس . وكان في نفس الوقت يرى علاقة كبيرة بين الذهنية النازية ، وبين المنهج ... وهكذا جاء الدكتور هملي ليقوم بمهمة الاصلاحات الاخرى ، فراى في ثاقب نظره ايضا ، ان شعور العداء لبريطانية عظيم للغاية ، فلا يستطيع التغلب عليه . فليس هناك من فائدة لنشر الدعوة لبريطانية بين الطلاب واساتذتهم ، وراى ان يقوم بعملية خطيرة للغاية ، هي ان يدعو للشيوعية ، وان يسعى لانمائها وتقويتها في دوائر المعارف ، لان هذه الفكرة الجديدة هي الوحيدة التي تستطيع ان تضرب الذهنية النازية وتتغلب عليها . وما يضيره من ذلك ؟ انه انما يسعى لبلبلة الافكار ، فليضرب الحديدبالحديد. اليست روسية السوفيتية حليفتهم ، وتحارب الى جانبهم ؟ ولذلك اعد للامر عدته، فكان لا بد له من ان يملأ الفراغ في الديوان اولا فيطعمه بعناصر جديدة مشهورة بحسن السيرة ليقوى بها كيانه ، ويغطي عن اهدافه ، وليس من الضروري ان تسير في ركابه او تخضع لمبادئه ، لانه كان يملك من الصلاحية والقوة ما يمكنه من التبديل ، والتحويل ، متى اراد . فجلب الى الديوان السادة : صادق الجوهر « من مصر » وحسن احمد السلمان « من البصرة » وعبد الفتاح ابراهيم « من بغداد » وباشر ببذل الجهود لتبديل المناهج والاصح لمسخها » (١) اهـ .

اما وزارة المعارف فتقول في مجلتها « المعلم الجديد » عن هذه الاحداث ما يلي :

« لقد انتاب الشعور القومي في العراق ، وفي البلاد العربية عموما ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهن ظاهر ، وفتور محسوس . وترجع علة ذلك الوهن،وهذا الفتور ــ فيما ترجع ــ الى اسباب نفسية ، وفكرية ، واجتماعية واقتصادية ، وسياسية ، داخلية وخارجية عديدة . ولسنا الآن في مجال تقصّيها ، والافاضة في شرحها ، وقد كان للصحافة ووسائل النشر عموما ، والمجلات والنشرات والرسائل، والكتب العديدة المؤلفة ، او المترجمة خاصة ، شان مهم في هذا الصدد .

« كما كان للسياسة التعليمية التي درّج عليها العراق اثناء فترة الحرب وما بعدها ــ او على الادق السياسة التي ارغم على السير بمقتضاها ــ اكبر الاثر في اضعاف الشعور القومي بين الناشئة والفئات المتعلمة . وهذه حقيقة صار يحس بها الكثيرون ، من مسؤولين وغير مسؤولين اليوم . ولكن اكثر الناس ادراكا لها واشفاقا من نتائجها ، المشتغلون بالتعليم ، والمعنيون بتربية الجيل . فهم يرون بأم اعينهم

---

(١) جريدة « التحرير » العدد الخامس الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ م .

كيف صار الخط البياني يسير منحدرا ، بعد ان بلغ ذروته قبيل الحرب العالمية الثانية واول عهدها ، وكيف صار المئات والالوف من الفتيان والفتيات ممن كانت تعمر قلوبهم مشاعر قومية صادقة ، وتسيطر على افئدتهم عقائد عميقة ، فريسة لاتجاهات اخرى . فقد جرفتهم تيارات شتى ، وتنازعتهم طرائق قددا ، وغمرتهم اهواء عديدة صيرتهم الى ساخر شكاك ، او ناقم متمرد ، او متسيب (لا يبالي) ، او قلق حائر . وقليلون ـ وقليلون جدا ـ هم المؤمنون الثابتون على عقائدهم ، والمدركون لها ادراكا صحيحا . اما الاكثر فيتخبطون في أوهام ملئت اذهانهم ، وشبعت عقولهم بمفتريات واضاليل يزعمونها الحق الذي لا حق بعده (1) اهـ .

الوصي يزور عمان

كان الامير عبدالله ، امير شرق الاردن ، قد زار بغداد وتجول في انحاء العراق، في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٤١م ، وكان الوصي على عرش العراق الامير عبد الاله ، يحاول رد الزيارة الى عمه الامير عبدالله ، فتحول دون ذلك موانع خاصة . فلما تطور الوضع الحربي في الشرق الاوسط ، اضطر للسفر الى عمان في ٣١ آب ١٩٤٢م، يصحبه رئيس الوزراء نوري السعيد ، ووزير العدلية داود الحيدري ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء ، ومنصبي الوزارتين : الخارجية والدفاع بالوكالة ، الى وزير المواصلات والاشغال السيد عبد المهدي ، مدة تغيب الرئيس نوري عن العراق ، كما صدرت بتعيين وزير الشؤون الاجتماعية جمال بابان ، وزيرا للعدلية بالوكالة ، مدة تغيب الوزير الحيدري عن العراق .

أما اعباء منصب « الوصاية » على العرش ، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ٢٩ آب سنة ١٩٤٢م ، الموافقة على هذه المقررات .

١ ـ غياب صاحب السمو الوصي المعظم عن البلاد العراقية للسفر الى شرق الاردن لمدة لا تتجاوز العشرة ايام اعتبارا من يوم الاثنين الموافق ٣١ آب ١٩٤٢م .

٢ ـ اقامة هيئة نيابة قوامها : السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، والسيد حمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب ، والعين السيد جميل المدفعي ، مدة تغيب سموه عن البلاد العراقية ، على ان يحضر المشار اليهم في جلسة مجلس الوزراء التي ستعقد في الساعة العاشرة زوالية من يوم ١٩٤٢/٨/٣٠م ، بحضور نائبي مجلسي الاعيان والنواب لاداء اليمين المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون الاساسي .

٣ ـ تولية هيئة النيابة جميع حقوق الملك المعينة في القانون الاساسي ، عدا اختيار رئيس الوزراء ، الا بعد استحصال موافقة سموه .

٤ ـ غياب رئيس الوزراء ووزير العدلية عن البلاد العراقية ، على ان يقوم السيد

---

(1) مجلة « المعلم الجديد » العدد ٥ من المجلد ١٧ الصادر في تشرين الاول ١٩٥١ م .

عبد المهدي وزير المواصلات والاشغال بوكالة رئاسة الوزراء ووكالة وزارتي الدفاع والخارجية ، وجمال بابان وزير الشؤون الاجتماعية ، بوكالة وزارة العدلية مدة غيابهما (١) .

استقالة الوزارة

قلنا ان سياسة نوري السعيد في « وزارته السادسة » التي اعقبت « وزارة المدفعي الخامسة » كانت تهدف الى ارضاء الحليفة وكسب ودها وذلك بـ « تصفية الحساب مع القائمين بحوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١م ، تصفية عامة ... وتطبيق معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م نصا وروحا مهما كلفه الامر » .

وكان من الطبيعي ان تصطدم هذه السياسة بعواطف بعض الزملاء الذين اصطفاهم السعيد لوزارته ، وان يتسلل هذا البعض من المسؤولية واحدا بعد واحد، وان تجري بعض التغييرات في المناصب الوزارية بين الفينة والفينة . وكان الراي العام مزورا ازورارا شديدا على ما اتخذته الوزارة من اجراءات ضد الوطنيين من ابناء العراق ، ومماشاة السلطات البريطانية في كل ما تشتهي وما تريد . ولكن على الرغم من كل ما قام به نوري في هذا السبيل ، فقد اضطر الى التقدم بكتاب استقالة وزارته المذكورة في ٣ تشرين الاول سنة ١٩٤٢م :

حضرة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم .

لما شرفتموني بثقة سموكم ، وعهدتم الي بتأليف الوزارة في ٩ تشرين الاول الماضي ، صدعت بأمر سموكم ، وانا عالم جد العلم بخطر المهمة التي اضطلعت بأعبائها ، فقد كان من الواضح حينئذ ان تجابه الوزارة الجديدة ـ فضلا عن مسؤولياتها الاعتيادية الخطيرة ـ مقدارا كبيرا من المصاعب الدقيقة التي خلفتها لنا اخطاء الماضي ، والمشاكل المختلفة الناشئة عن الازمة العالمية ، التي ولدتها الحرب العظمى الحاضرة ، والتي شملت جميع مرافق الحياة .

وكان من المتوقع ان يؤدي العمل في مثل هذه الظروف الحرجة الى اختلاف في الراي بين اعضاء الوزارة ، وقد وقع ذلك فعلا ، فانه بعد ان انجزت الوزارة شطرا كبيرا من مهمتها ، وتغلبت على الكثير من المصاعب التي تجابهها البلاد ، نشأ بين بعض زملائي المحترمين بعض الاختلافات في وجهات النظر حول بعض الامور الهامة،كقضايا التموين وغيرها ، مما ادى الى تقديم وزير المالية استقالته في أوائل تموز المنصرم .

وقد اطلعتم سموكم على مراحل ذلك الاختلاف في حينه ، وكانت ارشادات سموكم خير عون لنا على التوفيق بين الآراء وتذليل المصاعب التي نشأت عنه .

ولما كان الخلاف قد تطور في المدة الاخيرة تطورا بت اعتقد معه بتعذراستمراري على الاضطلاع بأعباء المسؤولية ، وبان الواجب الوطني يدعوني الى افساح المجال امام

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٥٠٩ الصادر بتاريخ ٢١ آب سنة ١٩٤٢ م .

سموكم لتاليف وزارة تتعاون على خدمة البلاد بروح التفاهم والتضامن المنشودين ، في ظروف أقل حراجة من الظروف التي عملنا فيها في الماضي؛ فانني أرجو ان تتفضلوا بقبول استقالتي من منصب رئاسة الوزراء .

وانني أنتهز هذه الفرصة لارفع الى مقام سموكم الملكي خالص الشكر وعظيم التقدير ، لكل ما لقيناه من سموكم ــ انا وزملائي ــ من العطف والمساعدات الثمينة في أثناء قيامنا بواجبنا في الظروف العصيبة التي اجتازتها البلاد بنجاح بعون الله وتوفيقه .

وفي الختام أسأل الله تعالى ان يوفقكم الى ما فيه خير البلاد ونجاحها ؛ تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم ، وارجو ان تتفضلوا بقبول خالص احترامي وتعظيمي .

٣/١٠/١٩٤٢م　　　　العبد المطيع : نوري السعيد

وقد قبل الوصي هذه الاستقالة واجاب عليها بما يلي :

عزيزي نوري السعيد .

أخذت كتاب استقالتكم المؤرخ ٣ تشرين الاول ١٩٤٢م . واني مع اظهار اسفي الشديد على مفارقتكم رئاسة الحكومة ، لا بد لي ان أعرب لكم عن تقديري لتحملكم عبء المسؤولية في تلك الظروف الدقيقة ، وعن شكري العظيم على ما بذلتموه ، انتم وزملاؤكم ، مدة بقائكم في الحكم من جهود قيمة ، وخدمات مجيدة لخير هذه البلاد .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الثالث والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٦١ الهجرية الموافق لليوم الرابع من شهر تشرين الاول سنة ١٩٤٢ الميلادية .

عبد الإلـه

٢٧ رمضـــان ١٣٦١ ــ ٢٧ ذي الحجـة ١٣٦٢
٨ تشرين الاول ١٩٤٢ ــ ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣

الوزارة السعيدية السابعة

تمهيـــد

يرى الباحثون في « تاريخ العراق الحديث » ان استقالة « الوزارة السعيدية السادسة » في اليوم الثالث من شهر تشرين الاول سنة ١٩٤٢م ، كانت صورية أكثر منها حقيقية ، فان ثلاثة من رؤساء الوزراء السابقين « ناجي السويدي ، ورشيد عالي ، وناجي شوكت » كانوا قد تزعموا حوادث الشهرين : نيسان وايار ١٩٤١م وما لبثوا ان تركوا البلاد ؛ وان اربعة من الرؤساء المذكورين « السيد عبد الرحمن النقيب ، وعبدالمحسن السعدون ، وجعفر العسكري ، وياسين الهاشمي » قد انتقلوا الى رحمة الله ، فلم يبق من « وزراء الملك فيصل » غير توفيق السويدي ، ونوري السعيد ، وكان توفيق مذخرا لوزارة « ما بعد الحرب » وكانت الثقة والاعتماد منصبين على نوري السعيد . ومن يمعن بالنظر في برقية رئيس الوزارة البريطانية ونستن تشرشل الى نوري السعيد ، وفي كلمات المبعوث الامريكي ويلكي بحق نوري ، يدرك الاسباب التي تحتم ان يكون نوري رئيسا للوزارة الجديدة ، ولا سيما في مثل هذا الظرف ، فوجه الوصي اليه الكتاب الآتي بوحي من السفير البريطاني :

وزيري الافخم نوري السعيد !   رقم ٥٣٣

بناء على استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، ونظرا الى ما نعهده فيكم من دراية واخلاص ، فقد راينا ان نعهد اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم وتعرضوا اسماءهم علينا ، والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٦١ الهجرية الموافق لليوم الثامن من شهر تشرين الاول ١٩٤٢م   عبد الاله

هيئة الوزارة الجديدة

وتكونت « الوزارة السعيدية السابعة » الجديدة في اليوم المذكور بموجب الارادة الملكية المرقمة ٥٣٤ من السادة :

١ ــ نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للدفاع بالوكالة .
٢ ــ عبد الاله حافظ : وزيرا للخارجية .

٣ ـ تحسين العسكري : وزيرا للداخلية .
٤ ـ صالح جبر : وزيرا للمالية .
٥ ـ داود الحيدري : وزيرا للعدلية .
٦ ـ عبد المهدي : وزيرا للمواصلات والاشغال .
٧ ـ تحسين علي : وزيرا للمعارف .
٨ ـ عبد المحسن شلاش : وزيرا للاقتصاد .
٩ ـ احمد مختار : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

وقد استوزر فيها لاول مرة وزيران جديدان هما تحسين العسكري صهر نوري السعيد ، واحمد مختار بابان . أما الدكتور عبدالاله حافظ وزير الخارجية فكان نوري قد اختاره لمنصب وزير الاقتصاد في التعديل الوزاري الذي ادخله على وزارته السادسة في ٢٠ تموز ١٩٤٢م .

وفي حفلة الاستيزار التي جرت في ٨ تشرين الاول ، نطق رئيس الوزراء بهذه الكلمة :

« ارجو رفع عظيم امتناني وجزيل شكري ، الى مولاي حضرة صاحب السمو الوصي على العرش المعظم ، على ما اولاني من ثقة غالية ، هي اعظم مشجع لي على الاضطلاع بأعباء المسؤولية ، وابتهل اليه تعالى ان يأخذ بيدي لتحقيق حسن ظن مولاي ، وان يكلأ حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته الصمدانية .

ان خدمة البلاد بكل الوسائل الممكنة ، في مثل هذه الظروف العالمية الدقيقة ، هي الهدف الاسمى الذي نرمي اليه ، مستهدفين المصلحة العامة . واني لارجو من اخواني الموظفين ان يقوموا بواجباتهم بكل همة واخلاص للوصول الى الغاية التي يتوخاها الجميع على افضل وجه . والله نسأل ان يوفقنا جميعا للخدمة الحقة تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم » .

منهاج الوزارة

لم تضع الوزارة منهاجا لها ، اذ اكتفى رئيس الوزراء بنشر هذا البيان :

« لما عهد إليّ صاحب السمو الملكي ، الوصي على العرش ، باعادة تأليف الوزارة ، صدعت بأمر سموه متكلا على الله تعالى ، ومعتمدا على عضد سموه . في استئناف الاضطلاع بأعباء واجبي الوطني في هذه الظروف العالمية العصيبة .

« وكانت نيتي متجهة في بادىء الامر الى ازالة الاختلاف الناشىء بين وجهات نظر بعض زملائي المحترمين في الوزارة السابقة ، بالاحتفاظ بهم جميعا في الوزارة الجديدة ، وباعادة توزيع المناصب الوزارية توزيعا من شأنه ان يزيل اختلاف وجهات النظر الذي حملني على الاستقالة ، ويؤمّن التفاهم والتضامن المنشودين في ظروفنا الراهنة ، ولكن اثنين من زملائي المحترمين آثرا افساح مجال الخدمة امام غيرهما ،

مما ادى الى حرماني وحرمان البلاد من مساعدتهما (١) وخدماتهما الثمينة في الوزارة ، والى اختيار زميلين جديدين فيها .

« اما منهاجنا فهو منهاج الوزارة السابقة عينه ، وسنبذل كل ما في وسعنا لانجاز ما بقي منه ، ولا سيما ما يتعلق بتحسين شؤون التموين ، واصلاح المعارف . ولما كانت قضية التموين في مقدمة القضايا التي تهتم بها البلاد ، بالنظر الى خطورتها، فاننا سنعير سياسة التموين اشد اهتمامنا ، ونوجهها توجيها يطمن حاجات الشعب الاساسية ، ويكون موضوع الارتياح التام . وفي مقدمة الامور التي سنعنى بها في هذا الصدد ، اتخاذ ما يقتضي لتاليف لجنة وزارية تشرف على التموين ، وتوجه سياسته العامة التوجيه المنشود .

« ونسال الله ان يسدد خطواتنا ، ويوفقنا الى التغلب على المصاعب التي تعترض طريقنا ، ويلهمنا كل ما فيه الخير والمصلحة ، تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم .

ارادات ملكية

لما كان كل من وزير الداخلية تحسين العسكري ، ووزير المالية صالح جبر ، خارج العراق يوم تكوّنت هذه الوزارة ، فقد صدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد ، ومنصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير الخارجية عبد الاله حافظ . وقد وصل تحسين الى العراق في يوم ٢٦/١٠/١٩٤٢م ، وتسلم مهام منصبه ، ووصل اليه صالح جبر في ٢١ تشرين الاول سنة ١٩٤٢م فادلى بهذا التصريح :

« ان المحتكرين والمضاربين اعتبرهم انا ، انهم من الرتل الخامس ، وهم فريق من البشر اذا لم يقصدوا خدمة الاجانب ، فانهم يربكون الحياة الاقتصادية ، ويحرمون الناس من تناول رزقهم . فهم من حيث النتيجة يعتبرون من الرتل الخامس ، ويجب ان يعاملوا معاملة الرتل الخامس (٢) .

والظاهر ان وزير المالية الجديد السيد صالح جبر كان يعتقد ان بامكانه ان يعتقل المضاربين او المحتكرين ، كما كان يعتقل الوطنيين بتهمة النازية من قبل ، فصرّح بمثل هذا التصريح . فلما اتضح له بعد مدة ان الذين يحتكرون قوت الشعب، ويتلاعبون باسعار الحاجيات ، انما هم عصبة من اليهود ، يشاركهم لفيف من الوزراء ، والاعيان ، والمتنفذين ، واصحاب السلطان مثله ، ادرك ان تصريحه كان في غير محله ، او انه كان سابقا لاوانه .

---

(١) هما وزير المالية علي ممتاز ، ووزير الشؤون الاجتماعية جمال بابان ، وذلك مضافا الى وزير العدلية صادق البصام ، ووزير الاشغال محمد امين زكي ، ووزير الخارجية عبدالله الدملوجي ، الذين استقالوا من قبل في اوقات مختلفة .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ١٥٥٥ الصادر بتاريخ ٢٦ تشرين الاول ١٩٤٢ م .

سفر رئيس الوزراء

لم يكد السيد نوري السعيد يفرغ من تاليف وزارته السابعة في يوم ٨ تشرين الاول ١٩٤٢م ، حتى اضطر للسفر الى القاهرة لاجراء اتصالات لها علاقاتها بالمجهود الحربي ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال السيد عبد المهدي ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير العدلية داود الحيدري ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المعارف تحسين علي ، وقد عاد الرئيس الى العراق في يوم ١٦ من هذا الشهر .

استقالة وزيرين

لما تكونت « الوزارة السعيدية السابعة » في ٨ تشرين الاول ، اسند منصب « وزارة الاقتصاد » الى الحاج عبد المحسن شلاش ، ومنصب وزارة « المواصلات والاشغال » الى السيد عبد المهدي ، وكان شلاش مريضا في المستشفى ، فكلف عبد المهدي بتمشية امور وزارة الاقتصاد بالوكالة ، وفي الوقت نفسه كان الوزير المريض يعرب عن رغبته في اعفائه من منصبه ؛ فاستصدر رئيس الوزراء الارادة المرقمة ٥٧٥ بقبول استقالته ، وكتب اليه :

صاحب المعالي السيد عبد المحسن شلاش المحترم .

يؤسفني ان ابلغ معاليكم صدور الارادة الملكية بقبول استقالتكم من منصبكم ، وبينما اقدر الاسباب الصحية التي حدت بمعاليكم الى الاستقالة ، فانني انتهز هذه الفرصة لاشكر لكم مؤازرتكم الثمينة ، ولاتمنى لكم دوام الصحة والتوفيق .

بغداد ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٢م رئيس الوزراء : نوري السعيد

وفي الوقت نفسه فان وزير المواصلات والاشغال السيد عبد المهدي ، كان متضايقا من قيامه بأعباء منصبين وزاريين في آن واحد ، فانتهز فرصة الجلسة الوزارية المنعقدة في يوم ٢٠ تشرين الاول ١٩٤٢م « اي بعد تكوين الوزارة الجديدة بأقل من اسبوعين » لبحث موضوع التموين ، فابدى معارضته لبعض الاتجاهات الخطرة . وما لبث ان تقدم بهذا الكتاب :

وزارة الاقتصاد الرقم س ٣٢ ــ التاريخ ٢١/١٠/١٩٤٢م

فخامة رئيس الوزراء .

١ ــ بسطت امس لفخامتكم وزملائي الوزراء ، راي الخبير البريطاني الذي يساند فيه المستر سوان في الحاق مديرية التموين العامة بوزارة المالية للاسباب التي سمعتموها ، واني بغض النظر عن هذه الاسباب وكنهها ، فاني ــ للدواعي التي بينتها امس ، وحرصا على سلامة التموين ، وتفاديا من العراقيل التي تعتور سيره ، فيما اذا بقي في وزارة الاقتصاد ــ أرى ان يكون هذا الالحاق بالمالية ، وان يتم بسرعة .

اذ ليس من الصحيح ان تبقى قضايا التموين ــ لاي وقت ما ــ وهي في حالة ارتباك وتذبذب .

٢ ــ ابديت رايي بوضوح عن وزارة الاقتصاد ، بعد اخذ التموين منها، واعربت لفخامتكم ولزملائي المحترمين من انها اصبحت ، وكل ما فيها لا يدعو الى ان تكون قائمة كوزارة مستقلة تستلهم من اموال الدولة مبالغ لو انفقت على نواح اخرى من مرافق البلاد ، لكانت فائدتها اكثر . ولهذا فاني لا ارى ــ والحالة هذه ــ ما يبرر بقائي فيها كوزير ، فاذا كنتم فخامتكم تعتبرون لي مهمة فيها فارجو ان تعتبروا ايضا انتهاء هذه المهمة ، ولفخامتكم مزيد الاحترام .

وزير الاقتصاد ــ عبد المهدي

وكان السيد عبد المهدي ــ كما قدمنا ــ وزيرا للمواصلات والاشغال ، ووكيلا لوزارة الاقتصاد ، فكان على رئيس الوزراء ان يقبل استقالته من وكالة وزارة الاقتصاد فقط ، ولكنه استصدر الارادة الملكية المرقمة ٥٧٤ لسنة ١٩٤٢م بقبول استقالته من وزارة المواصلات والاشغال ، ووجه اليه هذا الكتاب :

الرقم آ (٣٩٧١) التاريخ ١٩٤٢/١١/١٤م .

صاحب المعالي السيد عبد المهدي المحترم .

يؤسفني كثيرا ان يضطرني اصراركم على الاستقالة من منصبكم الى رفعها الى مقام حضرة صاحب السمو الوصي المعظم ، وان ابلغكم صدور الارادة بقبولها . وإني لا استطيع بيان مبلغ تأثري لمفارقتكم . وحرماني مساعداتكم الثمينة في انجاز ما اضطلعنا به من مسؤوليات . غير انه مما يخفف هذا التأثر ، عدم وقوع اي خلاف بينكم وبين زملائكم من حيث المبدا والاساس في تحمل المسؤولية .

واني انتهز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن جزيل شكري ، وعظيم امتناني ، المؤازرة الثمينة ، والخدمات الجليلة التي قمتم بها طيلة مدة تعاوننا ، راجيا استمرار صلات الاخوة التي تربطنا جميعا على الدوام .

رئيس الوزراء ــ نوري السعيد

وقد سالنا السيد عبد المهدي عما اذا كان قد هدف بكتاب استقالته ، المثبت نصه اعلاه ، الى التخلص من اعباء المسؤولية الوزارية بصورة عامة ، ام انه اراد التخلص من وكالة وزارة الاقتصاد ؟ فاجاب ان كتاب الاستقالة صريح لا لبس فيه ولا غموض ، ولكن نوري اراد ان يتخلص من معارضاته ومشاحناته في اجتماع مجلس الوزراء ، فاستصدر الارادة الملكية بالشكل الذي صدرت وشكره على اسهامه في الاجراءات التي اتخذها .

وزراء جدد

على اثر استقالة وزيري الاقتصاد ، والمواصلات والاشغال : الحاج عبدالمحسن

شلاش والسيد عبد المهدي من منصبيهما ؛ صدرت الارادة الملكية المرقمة ٥٧٦ لسنة ١٩٤٢ بتعيين :

١ ـ احمد مختار بابان وزيرا للمواصلات والاشغال . وكان وزيرا للشؤون الاجتماعية .

٢ ـ عبد الرزاق الازري وزيرا للشؤون الاجتماعية .

٣ ـ سلمان البراك وزيرا للاقتصاد .

ولم يكن عبد الرزاق الازري وزيرا من قبل ، ولا اصبح وزيرا من بعد ، فيكون قد التحق بالوزارة السعيدية السابعة فقط لاكمال النصاب القانوني فيها .

مجلس الامة في اجتماعه الرابع

نصت المادة الثامنة والثلاثون من القانون الاساسي على ان :

« دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات عادية ، لكل سنة اجتماع يبدأ من اول يوم من شهر تشرين الثاني ، الذي يعقب الانتخابات » .

وقد مضى على الحياة النيابية في العراق سبعة عشر عاما جرت خلالها تسعة انتخابات ، لتسع دورات انتخابية ، لم تحظ دورة منها باكمال اجتماعاتها الاربعة غير الدورة التي نحن بصددها ، ذلك لان كل وزارة كانت تريد ان يكون لها مجلسها .

نقد عقد « مجلس الامة » اجتماعه الاعتيادي الرابع والاخير ، من دورته الانتخابية التاسعة في يوم ١ تشرين الثاني عام ١٩٤٢م ، وقد امتد هذا الاجتماع الى يوم حل المجلس في ٩ حزيران ١٩٤٣م ؛ بعد ان اجل جلساته شهرا ونصف الشهر اعتبارا من يوم اول كانون الاول ١٩٤٢م ، وعقد مجلس النواب خلال هذا الاجتماع ٤٩ جلسة ، وعقد مجلس الاعيان ٢٢ جلسة . وكان رئيس مجلس الاعيان في بحر هذا الاجتماع السيد محمد الصدر ، ورئيس مجلس النواب السيد حمدي الباجه جي . وفيما يلي خطاب العرش الذي افتتح به الوصي هذا الاجتماع :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب .

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم العالي ، راجين للبلاد في اجتماعكم هذا كل خير وتوفيق . ومن دواعي سرورنا ان ننوّه بان مجلس النواب الحالي ؛ هو اول مجلس نيابي أتم دورته الاعتيادية المنصوص عليها في الدستور ، منذ تاليف الحكومة العراقية ، وذلك فضلا عن الاجتماع غير العادي الذي تخلل تلك الدورة . وبينما نغتبط بهذه الظاهرة السارة ، فاننا نقدر المغزى البارز الذي تنطوي عليه ، لانه خير جواب على الدعايات الاجنبية المغرضة ، التي يبثها بعض اعداء العراق ؛ سواء اكان

ذلك راسا ام على يد بعض صنائعهم وماجوريهم ، الذي حاولوا وضع وطنهم تحت نير الاجنبي ، فكتب الله لهم الفشل .

أيها السادة :

ان الموقف العالمي قد تابع تطوره السار الذي أشرنا اليه امام مجلسكم العالي الماضي . فان وقوف بعض الدول الكبرى الجديدة الى جانب حليفتنا بريطانياالعظمى في هذه الحرب الطاحنة ، قد كان له الاثر المنتظر ، وقد كبح جماح المعتدين ، وحدد قوة الاعتداء الخاطف ، الذين فاجأوا به العالم .

وهذا التطور قد اضعف احتمال امتداد العدوان الى ميادين شرقية جديدة ، كما انه جعل الدفاع ضد مثل هذا العدوان اكثر سهولة ، وادعى الى الثقة والاطمئنان .

وفضلا عن هذا التطور الحسن ، هنالك تطور آخر منتظر ، من شأنه ان يفتح صفحة جديدة في تاريخ هذا الصراع العالمي . وينطوي هذا التطور على استخدام ما اعدته الامم المتحدة ، وما ستعده ، من قوى مختلفة ، للقضاء على آمال المعتدين . أما اجل الحرب فلا يزال مجهولا ، والتقديرات المبنية على المعلومات المتيسرة والمستندة الى ظواهر الحال ، تدعو الى التفاؤل والثقة بالمستقبل واكثر من اي وقت مضى ، والنصر بيد الله يؤتيه من يشاء .

وان من واجبنا ان نستمر على تزييد استعداداتنا ، وعلى اتخاذ التدابير التي من شأنها ان تخفف عن بلادنا الاضرار الناجمة عن طبيعة الحرب ، سائلين الله ان ينقذ العالم من شرورها وويلاتها .

حضرات الاعيان والنواب :

لقد قامت حكومتنا في عهد الوزارة السابقة بتنفيذ بعض ما جاء في منهاج الوزارة السابقة ، برغم جميع الصعوبات والمشاكل التي اعترضت سبيلها ، ولا سيما من جراء الظروف العالمية العصيبة، وستسير حكومتنا على المنهاج عينه ، منجزة ما بقي من مواده ، ومستهدفة توسيع اعمالها ضمن اسسه .

ان سياسة حكومتنا في الشؤون الخارجية ، قد سارت ضمن الحدود التي بسطناها في العام الماضي . وهذه السياسة تستهدف توثيق وانماء صلاتنا الودية بالاقطار العربية الشقيقة ، والدول المجاورة والصديقة ، وتنفيذ معاهدة التحالف المنعقدة بيننا وبين حليفتنا بريطانيا العظمى ، وهذا جميعه سائر على صورة موجبة للارتياح .

وقد قامت حكومتنا بتأسيس مفوضية عراقية في واشنطن بناء على ما شعرنا به من ضرورة توثيق الصلات الطيبة الموجودة بين جمهورية الولايات المتحدة والعراق. ومن آثار هذه الصلات شمول العراق بقانون الاعارة والتأجير ، مما كان له أطيب وقع في البلاد . ونظرا الى الرغبة المتقابلة بين حكومتي الصين والعراق ، فقد تم

الاتفاق على عقد معاهدة صداقة بينهما ، وجرى ذلك على وجه يوجب الارتياح. وقد كنا اشرنا الى الوعود الصريحة التي قطعتها حليفتنا على لسان رئيس وزرائها ووزير خارجيتها باستقلال الاقطار العربية ، التي تاخر تحقيق استقلالها ، واعربنا عن ثقتنا بتنفيذ هذه الوعود .

وتستهدف سياسة حكومتنا الخارجية تحقيق تلك الوعود على الوجه الذي يطمن رغبات تلك الاقطار ، ويحقق آمال العرب جميعا . فقضية الامم المتحدة هي قضية الامة العربية ، وكل ما ورد في ميثاق الاتلانتي ، وخطب رئيس وزراء بريطانيا، ورئيس جمهورية الولايات المتحدة ، ووزير خارجية بريطانيا ، واخيرا ما سمعهمجلس الامة البريطاني من الماريشال سمطس رئيس وزراء جنوبي افريقيا ، ينطبق الانطباق كله على سياستنا الخارجية .

وقد انتهزت حكومتنا فرصة زيارة ممثل الرئيس روزفلت الشخصي المستر وندل ويلكي للعراق ، وبسطت له قضية الامة العربية واهدافها في الحرية والوحدة والاستقلال ، واظهرت له ضرورة تغيير التفكير في اية سيطرة او حقوق تدعي بها بعض الدول في بلاد العرب ، باي اسم كان ، مما ينافي التطورات التي طرات على العالم .

وقد قام العراق بالقسط الذي تفرضه مصلحته في عضد انصار الحق،والحرية، وذلك لخير العراق ، وباقي الاقطار العربية . ونحن نتطلع الآن الى انجلاء الحربعن تحقيق جميع المبادىء ، التي وردت في خطب قادة انصار الحرية وزعمائهم .

ايها السادة :

سارت حكومتنا في الامور الداخلية خطوات بعيدة في تعزيز الجيش منالناحيتين: المادية والروحية ، وازالت عوامل الضعف التي كانت قد تسربت اليه في السنوات الاخيرة ، واستأصلت كل ما من شانه ان يجعله آلة بيد المستهترين ، والجيش هو الآن الحارس الامين للعرش والوطن ، والجهود منصرفة الى تقويته من جميع الوجوه.

وقد سعت حكومتنا ، ولا تزال تسعى ، لاصلاح المعارف ، وقد استعنا بشقيقتنا مصر للحصول على بعض الخبراء المجربين في امور التدريس ، وقد لبت الحكومة المصرية طلباتنا بعطف ، واعارتنا خدمات طبقة ممتازة من رجال معارفها ، مما أوجب شكرنا وتقديرنا .

حضرات الاعيان والنواب :

ان من اهم الاهداف التي ترمي اليها حكومتنا معالجة امور البلاد الاقتصادية على صورة عامة وشؤون التموين على صورة خاصة . وهي قائمة باعداد لائحةميزانية السنة المالية الجديدة ، وسنبذل قصارى جهدنا لحفظ التوازن فيها ، والاستمرار على المشروعات العمرانية الهامة ، ولا سيما المشروعات التي تؤدي الى زيادة الانتاج، وذلك بقدر ما تسمح به الظروف الراهنة ، وستتقدم حكومتنا الى مجلسكم العالي

بلائحة تشريع لتزييد غلاء المعيشة لموظفي الدولة ومستخدميها والمتقاعدين وذلك لمساعدتهم على مجابهة الارتفاع الحاصل في مستوى المعيشة . والحكومة جادة في تامين المواد الغذائية والحاجات الضرورية الاخرى للاهلين باقل ما يمكن من الكلفة والجهد . وسنكافح التهريب بكل الوسائل المتيسرة ، وستهتم حكومتنا بتنفيذ المنهاج المقرر لخدمة البلاد بمؤازرة مجلسكم العالي .

والله المسؤول ان يلهمنا جميعا ما فيه الخير والتوفيق ، تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم (١) .

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٢ — ١٩٤٣ ص ١ — ٢ .

العراق يعلن الحرب

على دول المحور الثلاث

توطئـة :

جاء في خطاب العرش ، الذي افتتح به الوصي مجلس الامة في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٢م :

« فقضية الامم المتحدة هي قضية الامة العربية ، وكل ما ورد في ميثاق الاتلانتي ، وخطب رئيس وزراء بريطانية ، ورئيس جمهورية الولايات المتحدة ، ووزير خارجية بريطانية ، واخيرا ما سمعه مجلس الامة البريطاني من المارشال سمطس ، رئيس وزراء جنوبي افريقية ، ينطبق الانطباق كله على سياستنا الخارجية » .

وعلى هذا اوعز الى انصار الوزارة في مجلس النواب ان يتقدموا بطلب الى رئيس المجلس المشار اليه في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢م ، يطلبون فيه انضمام العراق الى مبادىء ميثاق الاتلانتي هذا نصه :

نص التقرير :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

« اشار خطاب العرش بوضوح الى اهداف الاقطار العربية ، ورغباتها في الحرية والاستقلال . وبما ان هذه الاهداف السامية من اوثق الوسائل لاجل تحقيقها هو انضمام العراق الى مبادىء ميثاق الاطلانطي ، ليضمن مكانه اللائق عند مذاكرات الصلح ،

« فاننا نرى الضرورة ماسة ان تتخذ الحكومة جميع التدابير لانضمام العراق الى هذا الميثاق ، حيث ان مصلحة البلاد والشعوب العربية تستلزم ذلك ، فعليه نطلب من الحكومة ان تتخذ ما يلزم بسرعة لتحقيق هذه الغاية .

١٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٢م

نائب اربيل صديق ميران قادر	نائب اربيل ابراهيم يوسف	نائب المنتفك محمد حسن حيدر	نائب ديالي بهاء الدين سعيد
نائب بغداد عارف حكمت	نائب البصرة عبدالوهاب محمود	نائب بغداد حسن سهيل	نائب البصرة حامد النقيب

نائب الديوانية	نائب كربلاء	نائب العمارة	نائب العمارة
فريق المزهر	حسين النقيب	ماجدالقرهغولي	عبد الرزاق منير
نائب اربيل	نائب ديالي	نائب الحلة	نائب الحلة
حمدي سليمان	عز الدين النقيب	سلمان البراك	عبدالهادي الظاهر
نائب بغداد	نائب البصرة	نائب البصرة	نائب المنتفك
سلمانالشيخداود	عبود الملاك	محمود النعمة	قاطع البطي
نائب المنتفك	نائب الدليم	نائب ديالي	نائب الحلة
سليمان الشريف	مشحن الحردان	جميل عبدالوهاب	محمد باقر الحلي
نائب الديوانية	نائب العمارة	نائب الدليم	نائب كربلاء
رايح العطية	قاسم الخضيري	مصطفى السنوي	احمد الوهاب
نائب بغداد	نائب البصرة	نائب المنتفك	نائب الحلة
بهجت زينل	حميد الحمود	ثامر السعدون	صادق حبة (١)

لقد احال مجلس النواب هذا الاقتراح الى الحكومة القائمة ، فأمر رئيس الوزراء باعداد المذكرة الآتية ، فكانت على غرار المذكرة المصرية في الموقف المشابه ان لم تكن نصها ، على ما اخبرنا به القانوني الكبير السيد نوري القاضي المدير العام لديوان مجلس الوزراء :

مذكرة فخامة رئيس الوزراء :

الرقم ١٢٥
التاريخ ١٩٤٣/١/١١م

اولا ــ ان الاركان الهامة التي يرتكز عليها كيان اية دولة ديمقراطية تلخص بما يلي :

(أ) نظام حكم معين ، يحدد تشكيلات الدولة ، وسلطاتها الاساسية ، ويضمن سيرها نحو اهدافها العليا ، ويكفل توطيد اركان العدل فيها ، وتقدمها في مرافقها الحيوية من سياسية وادارية وعمرانية واقتصادية واجتماعية وغيرها . وهذا النظام يثبت عادة بقانون اساسي ، او دستور ينيط الاشراف على سير امور الدولة بمجلس امة يختلف اسمه وتشكيلاته ، باختلاف الدول .

(ب) رئيس يقلده الشعب زعامة البلاد العليا ، ويعهد اليه بتوجيه سياسة الدولة ، والسهر على حسن سير الامور فيها ، وفقا لدستورها ، والقوانين المنبثقة عنه .

(ج) قوة تضمن سلامة كيان الدولة ، وتتالف من مجموع القوات المسلحة ،

---

(١) مذاكرات مجلس النواب لسنة ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣ ص ١١ .

التي تدرأ عن البلاد الغوائل الداخلية والخارجية . والغالب في عصرنا هذا ان تعزز هذه القوة بعلاقات دولية تدعم سلامة الدولــة ، وتوثق بمعاهــدات ومواثيق تربط الدولة ببعض الدول التي يقربها منها اتفاق المصالح وتلاؤم الاهداف . وقد اصبح لهذه العلاقات الدولية شأنها الهام في الآونة الاخيرة ، ليس للدول الصغرى والحديثة فحسب ، بل وللدول الكبــرى ايضـا ، مهما كبر شأنها ، وعظم سلطانهــا ، كــدول الحلفاء ، ودول المحور ، التي ارتبطت بمعاهدات متشابكة تستهدف جميعها حفظ كيان تلك الدول ، وضمان سلامتها ومصالحها . ومن المتوقع ان تتسع هذه الروابط الدولية يوما بعد يوم ، نظرا الى ازدياد تشابك المصالح الدولية ، وتوسعها ، بفضل الاختراعات الحديثة ، حتى تبلغ درجة يتعذر معها على اية دولة ان تعيش في عزلة عن باقي دول العالم .

واي خلل يطرأ على الاركان الآنفة الذكر ، لدى اية دولة من الــدول ، يؤدي حتما الى تعريض كيانها للخطر ، والحاق الضرر بها بنسبة ذلك الخلل .

ثانيا ــ واذا امعنا النظر في تاريخ العراق الحديث ، وجدنا ان كيــان الدولــة العراقية الفتية قد تأســس بعد الحرب العظمى الماضية (حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨م) . وقد سار العراق رويدا رويدا في توطيد اركانه الثلاثة ، مستهلا ذلك بايداع سيادة الامة الى مؤســس كيان العراق ومجدد مجده المغفور له الملك فيصل الاول المعظم ، ثم بسن دستوره ، وتأليف قواته المسلحـة ، وتثبيت حـدوده ، ثم بعقد معاهدة التحالف بينه وبين الحكومة البريطانية ، التي اتفقت مصلحتها واستقلال العراق ، ثم بدخوله عصبة الامم ، وانضمامه الى ميثاقها .

وفي خلال هذا الدور لم يكن لاحد من فضل على الدولــة العراقية في ايجــاد كيانها ، وتوطيــده ــ بعد الله تعالى ــ الا للمخلصين من ابناء الشعب العراقــي ، وللبيت الهاشمي العظيم ، وللدولة البريطانية التي رأت من مصلحتها عضد رغبات اهل العراق . وفي الحقيقة انه ليس بين دول العالم الكبرى والصغرى ــ ومن ضمن ذلك الدول التي تدعو نفسـها الآن بدول المحور ــ اية دولة اعترفت باستقلال العراق الا عن طريق المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، تلك المعاهدة التي كانت موضع تقدير الاقطار العربية واغتباطها ، حتى ان كلمة رجــالات مصر ــ وفي مقدمتهــم الوفـد المصري ــ اجتمعت على قيام مصر بعقد معاهدة مماثلة لها .

ثالثا ــ ومما يدعــو الى اشد الاسف انه بعد ان تكامل تكوين دولة العراق ، وتوطـدت اركانها ، شاء القدر ان تفجــع هذه الدولــة ــ وهي في مستهل حياتهــا الجديدة ــ بزعيمها ومؤسـس كيانهــا الملك فيصل الاول ، فتعرضت من جراء ذلك لمشاكل عديدة واخطار جمة سهلت تسرب عوامل الضعف الى اركانها . ولما برزت سياسة الاعتداء قبل بضع سنوات على يد بعض الدول الطامعة ، كان لهذه العوامل اثرها الفعال في افساح المجال امام ممثلي بعض تلك الدول لانتهاز الفرص ، والعمل على توسيع نطاق الضعف في العراق ، وذلك باتصالهم ببعض عناصر الشر في العراق، من انانيين ومغامرين ، وتشجيعهم اعمالهم المضرة ، مما لم يدع اي شك في سوء نية

الدول المشار اليها نحو العراق خاصة ، وباقي الاقطار العربية عامة ، برغم تظاهر تلك الدول بالعطف على قضايا العرب ، عن طريق دعاتها وابواقها ، وهكذا تم لها استغلال نقاط الضعف في العراق وتنشيط عوامل الخراب فيه ، وتوسيعها ، طاعنة بذلك اركانه الثلاثة في الصميم .

الواقع انه لو سئل هؤلاء السماسرة الذين وقفوا انفسهم على خدمة الدول الاجنبية الطامعة في بلادهم ، عن الاسباب التي تدفعهم الى خدمة تلك الدول ، لعجزوا عن تبرير موقفهم المشين الذي يعرّض كيان بلادهم ومصالحها لاشد الاخطار .

رابعا ــ وقبيل الحرب الحاضرة شرعت بعض الدول المنتهجة لسياسةالاعتداء في تنفيذ سياستها المستهجنة بقوة السلاح ، واعتدت على بعض الاقطار بالقوة المسلحة ، ثم اتسع نطاق اعتداءاتها شيئا فشيئا حتى آل الامر الى اعلان الحرب بين دول المحور من جهة وبريطانيا العظمى وحلفائها من الجهة الثانية ، واتسع نطاق الحرب حتى بلغ المرحلة التي نراها .

وكانت السياسة المثلىللدول جميعها ــ ولا سيما الدولالصغرى والحديثة ــ تقضي عليها باستهجان ، ومقاومة كل سياسة اعتداء تنتهجها دولة من الدول . ولو اجتمعت كلمة دول العالم ــ قبيل الحرب الحاضرة ــ على مقاومة الاعتداء المسلح . وان كان واقعا على دولة بعيدة عنها بموقعها وروابطها ومصالحها ، لما شاهدنا في الآونة الاخيرة بعض الدول تفقد استقلالها الواحدة تلو الاخرى ، وتذهب ضحية الاعتداء بكل ما يحمله من فظائع وآثام . فقد برهنت الحوادث على ان السكوت عن الاعتداء هو تشجيع له ، وافساح لمجال التوسع والانتشار امامه ، حتى يبلغ اقصى حدوده مع الزمن .

فدول المحور التي اساءت الى العراق ، بتشجيعها وتغذيتها عوامل الضعف فيه ، قد طبقت خططها الاعتدائية تدريجيا وقطعت شوطا بعيدا في توسيعها ، حتى اصبح عدد كبير من دول العالم يئن تحت مخالبها ، كشيكوسلوفاكيا ، وبولونيا ، ويوكوسلافيا ، واليونان ، والنروج ، والدانمارك ، وهولاندا ، وبلجيكا ، وفرنسا ، وسيام ، بل وحتى قسم من الصين ، وروسيا ، والولايات المتحدة ، التي لا تزال بعض اراضيها مسارح لافظع انواع الظلم تحت الاحتلال المحوري . وكانت ثمة ادلة واضحة على قرب سريان الاعتداء المسلح الى دول واقطار اخرى عند سنوح الفرص ، ومن ضمن ذلك العراق وباقي الاقطار العربية التي اتخذتها دول المحور مسرحا لدسائسها ودعاياتها السرية والعلنية منذ عدة سنين .

ولا شك في ان جميع المخلصين ، من ذوي الراي في الدول المعتدى عليها ، يعضون الآن اصابع الندم على تماهلهم في مقاومة سياسة الاعتداء منذ البداية ، ويسخرون من الآمال التي كانوا يعقدونها على التخلص من الاعتداء على دولهم بالسكوت عن الاعتداءات التي كانت تتوالى على غيرها .

ولو عملت هذه الدول بالسياسة المثلى ، منذ بدء الاعتداءات ، وهبت متضامنة من فورها الى مقاومة سياسة الاعتداء ـ كلا بما تبلغ اليه طاقتها ـ لكان وجه الحرب العالمية غيره الآن ، بل ولما اقدم زعماء سياسة الاعتداء وممثلوها على تنفيذ سياستهم .

وبلغت انتصارات دول المحور ذروتها في سنة ١٩٤٠م ، وبدات تهدد العالم بالاستعباد ، والخراب تهديدا فعليا . وقد اثارت سياسة الغدر والتدمير التي انتهجتها دول المحور ، موجة رعب وقلق لم تشهد لهما البشرية مثيلا ، واتجهت انظار العالم الى الافق ، متطلعة الى قبس من الامل ينير امامها ظلمة المستقبل . وفي تلك الظروف العصيبة ، وقبل ان تدخل الولايات المتحدة الحرب ، اجتمع المستر تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة البريطانية ، والمستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة ، ونشرا للعالم في ١٤ آب سنة ١٩٤١م « وثيقة الاتلانتيك » التي عبّرا فيها عن الاسس المشتركة لسياسة دولتيهما ، لضمان مستقبل سعيد يحل فيه السلم ، والتعاون ، والاطمئنان ، بين الشعوب محل الشك ، والريبة ، والتنافس ، وتتالف هذه الوثيقة من ثماني مواد : يهمنا منها على صورة خاصة المادتان : الثانية ، والثالثة ، اللتان تنصان على ما يلي :

المادة الثانية ـ لا يرغبان (اي الرئيسان المومى اليهما) في احداث تغييرات اقليمية لا تتفق والرغبات التي يعبر عنها سكان كل اقليم ، تعبيرا حرا .

المادة الثالثة ـ يحترمان حقوق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكومة التي يبغون العيش في ظلها ، ويرغبان في رد حقوق السيادة والحكومة الذاتية ، الى اولئك الذين قد حرموها قسرا .

ان هاتين المادتين تنيران الطريق امام رجال العرب العاملين على خدمة القضية العربية ، التي تجد فيهما العلاجات الشافية لاختلاطاتها والاسس الصالحة في حل مشاكلها ، وتحقيق اهدافها السامية . ولا مجال للشك في ثبات هذه الاسس، طالما الشعب الاميركي مجمع على التدخل في الشؤون العالمية ، بزعامة المستر روزفلت ، وذلك لخير الشعب الاميركي نفسه ، ولخير العالم .

اجل ان انسحاب الولايات المتحدة الاميركية من ميدان السياسة الاوروبية ، وتخليها عن عضد المبادىء السامية التي كانت قد اخذت على عاتقها نشرها وتأييدها، عند دخولها الحرب العظمى الماضية ، كان من اهم العوامل في زعزعة الاعتقاد بالعدل الدولي ، وضعضعة روح الثقة بين الامم بعد تلك الحرب .

وقد ادى عمل الولايات المتحدة حينئذ الى اطلاق يد باقي الدول المنتصرة ، التي كانت مرتبطة فيما بينها بتعهدات ليس من السهل عليها التنصل منها ، فنشأت عن ذلك بعض المصاعب والنتائج السيئة التي كان لبعض الاقطار العربية نصيبها منها مع الاسف .

فعودة الولايات المتحدة الاميركية الآن الى التدخل في شؤون السياسة العالمية، من شانه ان يسهل ازالة الكثير من المشاكل ، التي تنشأ عن التعهدات الدولية السابقة ، ولا سيما السرية منها ـ ان وجدت ـ ويضمن سير العدل في الشؤون الدولية ، وفقا لما جاء في وثيقة الاتلانتيك . وقد اصبح مستبعدا جدا ان تنفض حكومة الولايات المتحدة الاميركية يدها من الشؤون الدولية العامة عقب انتهاء الحرب الحاضرة ، لانها رات بأم عينها ما حل بالعالم اجمع من المصائب والويلات ، على اثر انسحابها من الشؤون العالمية عقب الحرب الماضية ، وما يحل به الآن من ويلات الحرب الحاضرة ، وكوارثها التي تفوق كوارث اي حرب سبقت .

سادسا ـ وبعد ان اتسع العدوان المحوري ، ودخلت الولايات المتحدة الحرب، اجتمع في واشنطن مندوبو الامم المتحدة ، الذين يمثلون ستا وعشرين دولة ، تمثل اكثر من ثلثي سكان المعمورة ، ونشروا « تصريح الامم المتحدة » المؤرخ في ٢ كانون الثاني ١٩٤٢م ، الذي يثبت مبادىء (وثيقة الاتلانتيك) ويرمي الى مكافحة سياسة الاعتداء ، وافسحوا فيه مجال الانضمام اليه للامم المتحدة التي تقدم ، او قد تقدم، المساعدات والاعانات المادية في النضال المشترك .

سابعا ـ لا يخفى ان مصلحة العراق الحيوية ـ وهي الدولة المرتبطة بمعاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية ، وميثاق عصبة الامم ، والقائمة بتنفيذ تعهداتها الدولية بكل صراحة واخلاص ـ ان يعضد اية سياسة تستهدف ضمان حرية الشعوب ، ومقاومة الاعتداء ، ولا سيما اذا كان في طليعة الدول التي تعضد هذه السياسة ، الدولة التي سبق لها ان اقامت البراهين العملية على صداقتها للعراق، وعلى ارتباط مصلحتها باستقلاله ، بينما لم يبدر من الدول القائمة بسياسة الاعتداء الا كل ما يرمي الى هدم كيان العراق ، وتشجيع كل حركة يقوم بها اعداؤه في داخله وخارجه .

وقد كان من واجب العراق ان يقف الى جانب حليفته بريطانيا العظمى وحلفائها ، منذ اعلان الحرب ، ولكنه لم يفعل ذلك لانشغاله بمكافحة دسائس المحور.

وقد كان من ابرز الادلة على سوء نية تلك الدول نحو العراق ، ما قامت ولا تزال تقوم به من نشر الاراجيف والدسائس حوله ، ووقف اذاعاتها على مهاجمة البيت الهاشمي الكريم ، والطعن في كل من يتولى الحكم على صورة مشروعة في العراق . كل ذلك طمعا منها في حمل العراق على النكث بعهوده المشروعة المنصوص عليها في معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية ، على حين ان دول المحور نفسها لم تعترف بكياننا واستقلالنا ، الا عن طريق تلك المعاهدة وبسببها .

وقد ظهرت نوايا دول المحور السيئة بارزة في عهد الفتنة العمياء ، فانها لم تكتف بتدبير تلك الفتنة ، والاتفاق على التمهيد لها سرا ، بل انها عضدتها عضدا فعليا ، وحاولت امداد القائمين بها بالمال والسلاح ، وذلك تشجيعا للفتنة ، وتوسيعها لاضرارها التي كادت ان تضعضع اركان العراق ، وتودي بكيانه لا سمح الله .

وقد برهن رجالها على غرض دولهم من الاهتمام بشؤون العراق ، حينما قدموا هذه البلاد في اثناء تلك الحركة المشؤومة ، فان اول عمل قاموا به حينئذ ، هو الاسراع الى نهب ما وصلت اليه ايديهم من خيراته ، وشحن كميات كبيرة منها الى بلادهم .

ولم تكتف تلك الدول بما الحقته بالعراق من اضرار في النفوس ، والاموال ، بل هي تقوم الآن بايواء عدد من رجال الفتنة ، وانصارهم ، الفارين من وجه العدالة، وتستخدمهم في الدعاية ضد العراق ، لقاء المبالغ التي تنفقها عليهم .

فهذه الاعمال جميعها اعمال عدائية ظاهرة ، وتدل جميع الدلائل على انها مقدمات لا تستر وراءها الا عدوانا مسلحا ، لا تتردد دول المحور من توجيهه الى كيان العراق ، اذا سنحت لها الفرصة .

وما قامت به دول المحور نحو العراق ، قامت ولا تزال تقوم به ، نحو الاقطار العربية الاخرى ، التي تطمع في استعبادها ، مما لم يعد خافيا على احد .

ثامنا ــ يتضح مما تقدم ان دول المحور قد استهدفت هدم كيان العراق ، وبذلت جهودا مستمرة في سبيل ذلك منذ سنين ، وقد صارحته العداء منذ نشوب الحرب ، وهددت كيانه فعلا بأشد الاخطار ، ولولا لطف الله تعالى ، لكان العراق اليوم عرضة لانواع النهب والاضطهاد ، والاستعباد ، التي تعانيها البلاد الرازحة تحت النير المحوري .

وقد اعربت « اكثرية مجلس النواب » ، عن رغبتها في انضمام العراق الى مبادىء وثيقة الاتلانتيك ، كما يتضح من كتاب رئاسة مجلس النواب المرقم ٦٩ والمؤرخ في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢م . وانضمام العراق الى «تصريح الامم المتحدة» يوقفه رسميا الى جانب الامم المتحدة ، المناضلة عن مبادىء الحرية ، والعدل ، ويساعده كثيرا على تحقيق اهدافه الوطنية ، ومثله العليا ، في سياستيه الداخلية والخارجية المعلنتين غير مرة ، والمستهدفتين خير العراق ، وخير الاقطار العربية المجاهدة في سبيل الحرية والاستقلال ، وفضلا عن ذلك ، فان ما سيتحمله من المسؤوليات ، من جراء انضمامه الى هذا التصريح ، لا ينتظر ان يتعدى ــ في جميع الاحوال ــ المسؤوليات المترتبة عليه في معاهدة التحالف العراقية ــ البريطانية ، وميثاق عصبة الامم .

(انتهى)

قرار مجلس الوزراء :

وفي الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم ١١ كانون الثاني سنة ١٩٤٣م ، عقد مجلس الوزراء جلسته الرابعة للسنة ١٩٤٣م ، فتليت مذكرة رئيس الوزراء ، واطلع المجلس على الاقتراح المقدم من قبل ٣٢ نائبا ، وبعد مذاكرة قصيرة اتخذ هذا القرار :

« انعقد مجلس الوزراء ، واطلع على الاقتراح الموقـع عليه من اكثرية اعضاء مجلس النواب ، والذي قرر مجلس النواب احالتـه الى الحكومـة ، والمرسل الى رئاسة الوزراء في طي كتاب رئاسة مجلس النواب المرقم ٦٩ والمؤرخ في ١٢/١١/١٩٤٢م ، واطلع ايضا على المذكرة المقدمـة من قبل فخامة رئيس الوزراء المرقمـة ١٢٥ والمؤرخة في ١١/١/١٩٤٣م .

« ونظرا الى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العـراق منذ زمن طويل ، والى عملها المتواصل عن طريـق صنائعها للقضاء على الحكومـة العراقيـة المشروعة ، والضغط على مجلس الامة العراقي ، كما جاء في قرار مجلس الامة على لسان مجلس النواب بتاريـخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤١م ، ومجلس الاعيان بتاريـخ ١٥ تشرين الثـاني ١٩٤١م ، والى ما قامت به من اعمال عدائيـة صريحة في شهر مايس ١٩٤١م.

« ونظرا الى تمـادي دول المحور في موقفها العـدائي حتى الآن ، بما تذيعـه من محطات اذاعتها ضد العراق ومصالحه ، والى مساعيها المستمرة لايجاد الخلاف والتفرقة بين اقسام سكان العراق بقصد تعريض الامن والنظام العام للخطر ، وذلك ببث الاراجيف والاخبار الكاذبة ، بطريق محطات الاذاعة، وبجميع الوسائط الاخرى المتيسرة لديها .

« ونظرا الى ما تقوم به سلطات المحور من توجيه عبارات تمس كرامـة العائلة المالكة المعظمة على صورة مستمرة وعلنية ، عن طريـق محطـات الاذاعـة ، بقصد الاخلال باخلاص الشعب العراقي ، والى تشجيعهـا بعض الخارجين على القانون ، الذين حاولوا قلب النظام الدستوري في وطنهم بقوة السلاح ، واعالتهـا اياهم بعد هروبهم من العراق .

« ولما كانت مقتضيات مصالح العراق خاصة ، والعرب عامة ، تقضي بانضمام العراق الى (تصريح الامم المتحدة) الموقع عليه في واشنطن في ٢ كانون الثاني ١٩٤٢م، المستند على (وثيقة الاطلنتيك) الموقع عليها من قبـل رئيس جمهورية الولايـات المتحدة الاميركية ، ورئيس وزراء المملكة المتحدة البريطانية، بتاريخ ١٤ آب ١٩٤١م، وذلك بالنظر لما تضمنته الوثيقة المذكورة من المبادىء السامية ، التي تكفل لجميع الشعوب ــ صغيرة كانت ام كبيرة ــ حرياتها ، واستقلالها ، وتضمن لها كيانها .

« وبعد الاطلاع على الفقرة الثامنة من المادة السادسة والعشرين من القانـون الاساسي ، قرر المجلس :

« اعتبار العراق في حالة حرب مع دول المحور الثلاث .

« الانضمام الى تصريح الامم المتحدة الموقع عليه في واشنطن بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٤٢م » .

الارادة الملكية باعلان الحرب :

والى القارىء نص الارادة الملكية الصادرة باعلان الحرب على دول المحور :

« نظرا الى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العراق منذ زمن طويل ، والى عملها المتواصل ـ عن طريق صنائعها ـ للقضاء على الحكومة العراقية المشروعة ، والى ما قامت به من اعمال عدائية صريحة في شهر مايس ١٩٤١م.

« ونظرا الى تمادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الآن .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء ، واستنادا الى الفقرة الثامنة من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، فقد :

« اصدرنا هذه الارادة الملكية بناء على ما عرضه رئيس الوزراء .

« باعلان وجود حالة الحرب بين العراق وبين دول المحور اعتبارا من منتصف ليل ١٦/١٧ كانون الثاني ١٩٤٢م.

على وزراء الدولة تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر محرم سنة ١٣٦٢هـ ، واليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٣م.

عبد الاله

نوري السعيد : رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع

وزير الداخلية	وزير الخارجية	وزير المالية	وزير المواصلات والاشغال
تحسين العسكري	عبد الاله حافظ	صالح جبر	احمد مختار بابان
وزير العدلية	وزير المعارف	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير الاقتصاد
داود الحيدري	تحسين علي	عبد الرزاق الازري	سلمان البراك

بيان رسمي :

ورات الحكومة أن تنوّر الراي العام عن هذا الحدث التاريخي الهام ، فاذاعت ما يلي :

« نظرا الى الموقف العدائي الذي وقفته دول المحور نحو العراق منذ زمن طويل ، والى عملها المتواصل عن طريق صنائعها القضاء على الحكومة العراقية المشروعة ، والضغط على مجلس الامة العراقي ـ كما جاء في قرار مجلس الامة على لسان مجلس النواب بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤١م ، ومجلس الاعيان بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٤١م والى ما قامت به من اعمال عدائية صريحة في شهر مايس ١٩٤١م .

« ونظرا الى تمادي دول المحور في موقفها العدائي حتى الآن بما تذيعه من محطات اذاعتها ضد العراق ومصالحه ، والى مساعيها المستمرة لايجاد الخلاف

والتفرقة بين أقسام سكان العراق بقصد تعريض الامن والنظام العام للخطر، وذلك ببث الاراجيف والاخبار الكاذبة بطريق محطات الاذاعة ، وبجميع الوسائل الاخرى المتيسرة لديها .

« ونظرا الى ما تقوم به سلطات دول المحور من توجيه عبارات تمس كرامة العائلة المالكة المعظمة على صورة مستمرة وعلنية ، عن طريق محطات الاذاعة، بقصد الاخلال باخلاص الشعب العراقي ، والى تشجيعها الخارجين على القانون الـذين حاولوا قلب النظام الدستوري في وطنهم بقوة السلاح ، واعالتها اياهم بعد هروبهم من العراق .

« لذلك ، واستنادا الى المادة ٢٦ الفقرة (٨) من القانون الاساسي ، فقد اصدر صاحب السمو ، الوصي على العرش المعظم ، ارادته الملكية المرقمة ٢٩ والمؤرخة في ١٩٤٣/١/١٣م باعلان وجود حالة الحرب بين العراق ، وبين دول المحور ، اعتبارا من منتصف ليل ١٧/١٦ كانون الثاني ١٩٤٣م » .

بيان آخر لوزارة الخارجية :

والى جانب البيان ، الذي اذاعته الحكومة ، اذاعت وزارة الخارجية ما يلي :

« تنفيذا الى قرار مجلس الوزراء ، وبناء على صدور الارادة الملكية بشأن اعلان حالة الحرب بين العراق وبين دول المحور الثلاث ، دعا معالي وزير الخارجية معالي الوزير المفوض التركي في بغداد ، بصفته ممثلا لمصالح ايطاليا ، واليابان ، في العراق، وسلمه مذكرتين باعلان حالة الحرب لتبليغها الى كـل من الحكومتين : الايطاليـة واليابانية ، ودعا معاليه كذلك القنصل السويسري في بغداد ، بصفته ممثلا لمصالح المانيا في العراق ، وسلمه مذكرة باعلان حالة الحرب لتبليغها الى الحكومة الالمانية .

وفيما يلي نص المذكرة :

« ان حكومة المانية، بعد ان تدخلت في شؤون العراق الداخلية بكل طريقة من الطرق ، وبصورة علنية صريحة ، وحرّضت على التمرد العلني على حكومة العراق الدستورية وشجعته ، استمرت علنا وبلا انقطاع على اعمالها العدائية نحو العراق ، بما تذيعه في محطات اذاعتها من الاراجيف والاخبار الكاذبة ، والعبارات البذيئة ضد العائلة المالكة ، وبما تبثه من التحريض والكراهية والتفرقة . ونظرا الى هذهالحقائق فان الحكومة العراقية تعلن بان العراق يعتبر نفسه في حالة حرب مع المانية ، وذلك اعتبارا من منتصف ليلة ١٧/١٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٣م .

« وحيث ان حكومة ايطالية قد ارتكبت ، بالاشتراك مع حكومة المانية ، نفس الاعمال بالتدخل في شؤون العراق الداخلية ، باقـلاق الافكار ، وتهييج الخـواطر ضده بكل الوسائل والطرق حتى الوقت الحاضر ، فان الحكومة العراقية تعلن بـان العراق يعتبر نفسـه بانه في حالة حرب مع ايطالية ، وذلك اعتبارا مـن منتصف ليلة ١٧/١٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٣م .

« وحيث ان حكومة اليابان قد خرقت قواعد الحياد بصورة صريحة،بمساعدتها الحكومتين : الالمانية والايطالية ، في تدخلهما بشؤون العراق الداخلية ، واخذت منذ ذلك الحين تشترك معهما في ما تقومان به من اعمال استفزازية ضد العراق ، فان الحكومة العراقية تعلن بان العراق يعتبر نفسه في حالة حرب مع اليابان ، وذلك اعتبارا من منتصف ليلة ١٦/١٧ كانون الثاني ١٩٤٣م .

« وفي نفس الوقت ارسلت وزارة الخارجية نسخا من هذه المذكرات الى المفوضية الملكية العراقية في انقره لتبليغها الى ممثلي دول المحور الثلاث في انقره»اهـ.

انضمام العراق الى تصريح الامم المتحدة :

وبمناسبة اعلان العراق الحرب على المحور ، ابرق رئيس الوزارة العراقية الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية بطلب تيسير انضمام العراق الى تصريح الامم المتحدة ، وهذا هو نص طلبه :

بغداد في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٣م .

الى فخامة المستر فرنكلن د. روزفلت ، رئيس الولايات المتحدة ـ واشنطن .

لما كانت حكومة العراق قد اعلنت وجود حالة الحرب بين العراق والمانية وايطالية واليابان ، لذلك اتشرف باعلامكم برغبة حكومتي في الانضمام فورا الى ميثاق الست والعشرين دولة الذي تم امضاؤه في واشنطن في اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٢م . وقد اوعزنا بذلك الى الوزير العراقي في واشنطن،واكون ممتنا جدا لكم ـ يا فخامة الرئيس ـ لو تفضلتم باسداء كل المساعدة والمشورة المكنتين اليه في انجاز مهمته السامية .

رئيس الوزراء ـ نوري السعيد

وقد رد الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة ، على هذا الطلب بهذا الجواب :

الى فخامة الجنرال نوري السعيد رئيس الوزراء ـ بغداد .

لقد تلقيت رسالتكم التي تطلبون فيها ان تسدى الى الوزير العراقي فيواشنطن كل المساعدة المكنة على انجاز واجباته ، فيما يتعلق برغبة حكومتكم في الانضمام فورا الى تصريح الامم المتحدة . لقد تم قبول هذا الانضمام ، وقد بعث وزير الخارجية بمذكرة الى الوزير العراقي مرحبا فيها بانخراط العراق في سلك الامم المتحدة . واود ان اعبر لكم عن ارتياحي الشخصي الى كون العراق قد انضم الآن انضماما رسميا الى صفوف الامم المتحدة في سعيها لانقاذ العالم من خطر المحور الذي يتهدد الشعوب في كل حدب وصوب » .

فرنكلين د. روزفلت

تصريح الامم المتحدة :

اما تصريح الامم المتحدة الوارد ذكره في هذه الوثائق فهو :

« تصريح مشترك للولايات المتحدة الاميركية ، والمملكة المتحدة البريطانية العظمى ، وشمالي ارلندة ، واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، والصين، واستراليا ، وبلجيكا ، وكندا ، وكوستاريكا ، وكوبا ، وجيكوسلوفاكيا، وجمهورية الدومنيك ، وسلفادور ، واليونان . وغواتمالا ، وهايتي ، وهوندوراس ، والهند ، ولوكسمبورغ ، وهولندة ، وزيلندة الجديدة ، ونيكاراكو ، والنروج ، وبناما ، وبولندة ، وجنوب افريقيا ، ويوغوسلافيا .

« لما كانت الحكومات الموقعة على هذا التصريح قد قبلت بمنهج عام للمقاصد والمبادىء المتضمنة في التصريح المشترك ، الصادر من رئيس الولايات المتحدة ، ورئيس الوزراء للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالي ارلندة بتاريخ ١٤ آب سنة ١٩٤١م ، والمعروف باسم (ميثاق الاطلنتيك) ولما كانت كذلك مقتنعة بأن الانتصار على الاعداء امر جوهري للذود عن الحياة ، والحرية ، والاستقلال ، والحريةالدينية، والمحافظة على الحقوق والعدالة الانسانيين في بلادهم ، وفي البلدان الاخرى ، وكذلك بانها الآن في نضال مشترك ضد قوات البربرية والهمجية ، والتي تريد استعباد العالم ، فانها تصرح بما يلي :

(١) تقطع كل حكومة على نفسها عهدا بانها ستستخدم كافة مواردها العسكرية، والاقتصادية ، ضد دول الميثاق الثلاثي . المنضمين اليه ، من الذين تكون تلك الحكومة في حرب معهم .

(٢) تقطع كل حكومة على نفسها عهدا بالتعاون مع الحكومات الموقعة على هذا التصريح ، وبعدم عقد هدنة او صلح على حدة مع الاعداء .

« يجوز الانضمام الى هذا التصريح من قبل الامم الاخرى ، التي تقدم الآن او قد تقدم المساعدات والاعانات المادية في سبيل الكفاح للانتصار على الهتلرية » . اهـ .

ميثاق الاطلنتيك :

واما « ميثاق الاطلنتيك » الذي طلب النواب الـ (٣٢) في تقريرهم المقدم الى رئيس مجلس النواب في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٢ م الانضمام الى مبادئه فهذا نصه :

« ان رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية ، ورئيس الوزارة البريطانية، الذي يمثل حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ، قد اجتمعا معا ، ويجدان انه من الصواب الاعلان عن بعض المبادىء المشتركة لسياسة مملكتيهما ، التي يمكن ان تكون اساسا لآمالهما في مستقبل سعيد للعالم .

« اولا ــ ليس الولايات المتحدة ، او بريطانيا العظمى ، اي مطامع اقليمية او غيرها لتوسيع بلاديهما .

« ثانيا – لا تريد الدولتان وقوع تغييرات اقليميـة لا تتفق ورغائب الشعوب التي يعنيها الامر .

« ثالثا – تحترم الدولتان حق جميع الشعوب في اختيار نوع الحكم الـذي تريده ، وترغبان في اعادة حقوق السيادة ، والحكم الذاتي ، لتلك الشعوب التـي فقدت ذلك عن طريق القوة .

« رابعا – متسعى الدولتان ، مع احترامهما لتعهداتهمـا الحالية ، لتمكـين جميع الدول : الغالبة منها والمغلوبة ، الكبـيرة والصغيرة ، من التمتـع على قـدم المساواه بحرية التجارة ، وبالمواد الاولية في العالم ، وذلك لانماء اقتصادياتها .

« خامسـا – ترغب الدولتان في اتمام التعاون الاقتصادي بين جميـع الامـم ، لضمان تحسين مستوى العمـل والعمال ، وتامـين السلامة الاجتماعيـة لجميـع الشعوب .

« سادسا – تعمل الدولتان ، بعد القضاء على النازية بصورة نهائية ، عـلى اقامة سلام دائم يمكن جميع الامم من العيش بطمانينة وسلام ، ضمن حدودهـا ، وكذلك تأمين الحرية لجميع الافراد في جميع الاقطار ، ليحيوا حياة خالية من الخوف والفاقة .

« سابعا – ان سلما كهذا ، من شانه ان يؤمن لجميع الافراد ، عبور البحـار والمحيطات دون عائق .

« ثامنا – تعتقد الدولتان بانه من المحتم على امم العالم جميعها ، بنـاء عـلى عوامل واقعية وروحية ، ترك استخدام القوة . ولما كان السلم المقبل لا يمكن تامينه اذا استمرت الامم التي تهدد او قد تهدد بالاعتداء خارج حدودها ، على استخـدام الاسلحة البرية ، والبحرية ، والجوية ، فان الدولتين تعتقدان بوجوب نزع السـلاح من تلك الامم ، ريثما يتم تأسيس نظام واسع دائم لسلامة عامة . وكذلك ستقومان بمساعدة وتشجيع جميع التدابير التي من شأنها ان تؤدي الى تخفيف عبء التسليح عن عاتق الشعوب المحبة السلام » . – انتهى –

بين رئيسين :

وبمناسبة الخطوة التي خطتها « الوزارة السعيدية السابعـة » ابرق رئيس الوزراء البريطاني ونستن تشرشل ، الى رئيس الوزارة العراقية نوري السعيد هذه البرقية :

من فخامـة المستر ونستن تشرشل رئيس الوزارة البريطانيـة ، الى فخـامة الجنرال نوري باشا السعيد رئيس الوزارة العراقية :

« لقد رحب الناس في هذه البلاد بنبا اعـلان الحرب ، وقد شعرنا بارتيـاح خاص ، اذ تحقق لنا ان الدولة التي ساعدنا على انشائهـا في ابان الحرب العالميـة الاولى ، تشاركنا في الكفاح الحاضر من الآن فصاعدا . لما اخذت حكومة صاحـب

الجلالة على عاتقها اول مرة تبعة السير بالمملكة العراقية الجديدة في سبيل المستقبل، وضعت نصب العين استقلال العراق التام العاجل . وقد تم بلوغ هذا الهدف قبل عشر سنوات ؛ ومنذ ذلك الحين لم يدخر اعداء بلدينا وسعا بالاخلال بعلاقاتنا الودية ، فقد تمادى اولئك الاعداء في أراجيفهم المنكرة ، حتى انهم عمدوا الى استعمال القوة ؛ ولكنهم لم يستطيعوا نيل فوز حاسم في مسعاهم . أما الآن فقد مارس مجلس الامة العراقي سلطاته الدستورية بملء الحرية والاستقلال ، وبدافع من نفسه؛وقرر ان يثبت للعالم تمسك العراق باهداف الامم المتحدة ومثلها العليا ؛ مع مقاومتهمقاومة صميمية القوى الخبيثة الساعية لاستعباد البشرية . ان الكفاح الذي امامنا شاق الا ان النتيجة مضمونة ، وانه ليسرنا جد السرور ان نراكم الى جانبنا » :

وهذا جواب العراق :

من فخامة الجنرال نوري باشا السعيد رئيس الوزارة العراقية ، الى فخامة المستر ونستن تشرشل رئيس الوزارة البريطانية .

« اشكر لكم برقيتكم الرقيقة التي ارسلتموها الي بمناسبة دخول العراق الحرب الى جانب الامم المتحدة ، في هذا الكفاح العظيم ، لانقاذ البشرية من مظالم الهمجية ، وإني لاشاطركم الثقة بان النصر اكيد وبعد كل الجهد الذي بذلته بريطانيا العظمى ، والامم المتحدة حتى الآن ، فانني ارى ان ما بقي امامها هو دون ما قد انجزته ، ونحن نفخر هنا في العراق بتغلبنا على مساعي دول المحور الخبيثة ، التي كانت ترمي الى منع العراق من المساهمة المترتبة عليه في هذا الكفاح ، واننا لمستعدون للقيام بقسطنا في كل ما بقي من العمل . ولن ننسى ـ يا مستر تشرشل ، ـ ان سياستكم الجريئة المنطوية على بعد النظر التي بدت في مؤتمر القاهرة سنة ١٩٢١م، هي التي وضعت اسس الاستقلال التام الذي تمتعنا به في خلال السنوات العشر الماضية . اما الاقطار العربية التي لم تحرر حتى الآن ، فهي تتطلع اليكم للحصول على الاستقلال الذي نتمتع به نحن الذين في العراق ، وبذلك تنجز بريطانيا العظمى الوعد الذي قطعته للعرب ، قبل ربع قرن ونيف ، بأنها ستساعدهم على نيل استقلالهم ، وتحقيق وحدتهم ، واننا لواثقون بأنكم انتم والرئيس روزفلت ، واضعا وثيقة الاطلنطي ، لم يعجزكما ايجاد حل يمكن الامم المتحدة من تحقيق ذلك العرب ».

برقيتان اخريان :

كذلك انتهز الامير عبدالاله الوصي على العرش ، فرصة اعلان العراق الحرب على دول المحور الثلاث ، فأبرق الى الملك جورج السادس ملك الانكليز هذه البرقية:

بغداد في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٣م .

حضرة صاحب الجلالة الملك جورج السادس ـ لندن .

انتهز فرصة اعلان حكومتي الحرب، على دول المحور ، بمساندة الامة العراقية برمتها مساندة تامة ، لاقدم الى جلالتكم تحياتي الشخصية . لما نشبت الحرب في

ايلول سنة ١٩٣٩م اكدت لجلالتكم اننا نحن العراقيين قد عقدنا العزيمة على التعاون مع حليفتنا العظمى في هذا الكفاح . اما الآن وقد قضي على دسائس المحور فيبلادي القضاء المبرم ، فاني لافتخر بشعوري باننا نستطيع البر بوعدنا ، والسير الى جانب شعبكم العظيم وجميع الامم المتحدة . والامر الذي يبعث على الارتياح الخاص في نفسي ، هو ان بريطانيا شرعت في عهد والدكم الكريم الملك جورج الخامس ، وعهد جدي الملك حسين ، في المهمة التي اخذت على عاتقها انجازها بدافع من نفسها ، وهي تحرير العرب ، وتمكينهم من نيل استقلالهم ووحدتهم المشروعين ، وكان من نتيجة ذلك ان العراق ، وبعض الاقطار العربية الاخرى ، تتمتع الآن بالاستقلال التام،واني لاتوقع واثقا بان بريطانيا العظمى ستتمكن بمعونة الامم المتحدة ، من انجاز هذا العمل الجليل ، عندما تضع الحرب اوزارها . وفي الختام أؤكد لجلالتكم ان العرب طرا مقتنعون بانه سبحانه وتعالى سينيل الامم المدافعة عن الحق والحرية نصرا مبينا .

عبد الاله الوصي

وفيما يلي جواب صاحب الجلالة البريطانية :

لندن في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٣م .

حضرة صاحب السمو الامير عبد الاله . الوصي على عرش العراق ـ بغداد

لقد تلقيت مسرورا جم السرور ، البرقية التي تفضلتم سموكم بابراقها إلي بمناسبة اعلان العراق الحرب . ان شعبي ليسره ان يعلم بان الامة العراقية تقف الى جانبه وجانب حلفائه في محاربة اعداء العدالة والرقي ، واني لواثق ان مسعانا المشترك سيزيد اواصر الصداقة المستحكمة بين بلدينا وثوقا .

جورج الملك والامبراطور

دعوة العراقيين الى العودة :

وارتأت « الحكومة العراقية » ان تدعو العراقيين الذين نزحوا الى المانيا وايطاليا بعد فشل الحرب العراقية ـ البريطانية للعودة الى بلادهم ، والامتناع عن التعامل مع دول المحور الثلاث : المانية ، وايطالية ، واليابان ، فاصدرت هذا البيان الرسمي :

بيان رسمي :

لقد اعلن العراق وجود حالة حرب بينه وبين دول المحور ، واذاعت محطةاذاعة بغداد ، ومحطات الدول الحليفة والمعادية هذا النبأ على العالم اجمع ، لذلك فان دولة العراق تعتبر ـ بالنظر الى القواعد الدولية ـ معادية لدول المحور ، ويعتبركل عراقي يسكن خارج العراق عالما بهذا الامر . ان بقاء العراقي في بلاد دول الاعداء ، مع علمه بقيام حالة الحرب ، وعدم رجوعه الى بلاده ، يعتبر اخلالا باخلاصه لحكومته

وشعبه ، واشتراكا مع العدو في مناواة وطنه ، وان مساعدة العدو تعتبر جريمة معاقب عليها وفق الباب الثاني عشر من قانون العقوبات ، ومن حيث ان مرسوم الادارة العرفية قد جوّز اجراء المحاكمات غيابا ، وبما ان المادة الحادية عشرة من المرسوم تعتبر هذه الاعمال وامثالها من الجرائم داخلة ضمن اختصاص المجلس العرفي ، لهذا فانا نطلب من كافة الرعايا العراقيين الذين خارج العراق مراعاة ما يأتي :

١ ــ الامتناع عن ابداء اية مساعدة او معاونة باية صورة كانت لدول المحور ، سواء كان ذلك لصالح تلك الدول ، او ضد مصالح العراق او حليفاته .

٢ ــ الامتناع بصورة باتة عن اجراء اية معاملة ، مالية او اقتصادية ، مع دول المحور .

٣ ــ ان يعود الى العراق جميع العراقيين الموجودين داخل بلاد المحور، والبلاد المحتلة من قبل ، خلال شهرين من تاريخ نشر هذا البيان .

كل من يخالف احكام هذا البيان من العراقيين ، يعاقب وفق قانون العقوبات، ضمن نصوص اصول المحاكمات ، وذلك بوضع الحجز على امواله ، كما انه يحاكم غيابا وفق مرسوم الادارة العرفية وذيله » اهـ .

وفي يوم ٢٤ شباط ١٩٤٣م ، اذاعت الحكومة بيانا آخر طلبت فيه الى العراقيين الموجودين في بلاد المحور (١) ان يعودوا الى العراق خلال شهرين من نشر هذا البيان، والا فستجري بحقهم الاجراءات القانونية غيابا .

برقيتان خطيرتان

تطور الوضع الحربي في صحراء ليبيا ، بين المحور والحلفاء ، فجاة في الاسبوع الثاني من شهر تشرين الثاني ١٩٤٢م . فان الجنرال « مونتغمري » قام بشن هجوم عنيف على جيش الجنرال « روميل » في الصحراء الغربية في يوم ٥ من هذا الشهر ، وبعد يومين فقط نزلت القوات الامريكية الى البر في افريقية الشمالية الفرنسية ، يساعدها الاسطول البريطاني ، والقوة الجوية الملكية ، فكانت حركة لبقة قررت مصير الحرب ، وسببت انتكاسات مستمرة لجيوش المحور ، فابرق رئيس الوزارة العراقية الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية البرقية التالية :

عزيزي الرئيس روزفلت

لقد كانت دهشتنا عظيمة لنبا نزول القوات الامريكية ، والبريطانية ، في مراكش والجزائر ، ذلك النبا الذي غمرنا سرورا ، مما لم يترك مجالا للوهلة الاولى لتقدير مدى عظمة هذه الحركة الموّفقة ، اما الآن وقد اعلنت تفاصيل الحملة بحذافيرها ففي الوسع تقدير العمل الجبار الذي تم بنجاح .

---

(١) كان عددهم ٧٥ عراقيا وتجد اسماءهم في البلاغ الرسمي المنشور في جريدة « الزمان » برقم ١٢٦٢ وتاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٣ م .

عندما انزلت الجيوش الامريكية الجرارة في فرنسا سنة ١٩١٧م ، كان نزولها في قطر صديق وفي بلاد حليفة ، مما دعا ان تجد تلك القوات جميع الموانىء الفرنسية مفتوحة امامها . وقد مهدت لنزولها جميع الاسباب والعوامل المسهلة ، ووضع تحت تصرفها كل ما يقتضي من الموانىء ، واسباب الملاحة ، وبطبيعة الحال لم تصطدم آنذاك بأية مقاومة برية او جوية . أما الحملة التي جردتموها على شمال افريقيا في الآونة الاخيرة . فتختلف اختلافا كبيرا عن حملة سنة ١٩١٧م. اذ كان على هذه الحملة ان تجابه مخاطر شتى ، من جميع مراكز دول المحور ، الجوية والبحرية ، فضلا عن المخاطر التي كان عليها ان تجابهها وتذللها في سفرتها البحرية الطويلة المدى . يضاف الى ذلك انه جهالة موقف القوات الفرنسية في شمال افريقيا ، الذي كان يكتنفه الغموض ، ولذلك كان بديهيا ان يؤخذ بنظر الاعتبار احتمال مقاومة العناصر المحترفة للجندية في القوات الفرنسية في هذه الناحية ، مع العلم بان الشعب الافرنسي كان دوما ميالا بشعوره وعاطفته نحو الحلفاء .

لقد وضح لنا المستر تشرشل ، وصرح ، ان الخطة كانت من بنات افكاركم . فيا فخامة الرئيس لقد عودتمونا على ان ننتظر ونتوقع منكم اعمالا جبارة ، وكيف لا يكون ذلك وانتم صاحب المشروع الجديد الذي قلب امريكا ، وجعلها مصنعا عظيما يموّن الجبهة الديموقراطية لتسيير دفة هذه الحرب ، واوجد خطة هذه الحملة العظيمة ، التي تم رسمها واعدادها ، واخترقت البحار الى هدفها في قافلة مؤلفة من خمسمائة باخرة نقل ، تحرسها ثلثمائة وخمسون مركبا حربيا ، وقد بقي ذلك كله طي الكتمان التام ، حتى انجز العمل ، فكان عملا جليلا يستوجب اطيب الثناء على العميد ايزنهاور ، وعميد الماء كاننغهام .

وكانت الضربة الخاطفة قد قضت على مزاعم المحور وادعائه فيما يخص السيادة على البحر الابيض المتوسط ، وادت الى ان تهدد اضعف حلقة في سلسلة المحور ، اذ سيؤدي احتلال تونس ، ولا شك ، الى اضطرار المانية الى ارسال قوات كبيرة الى ايطاليا ، اذا اراد المحور ان يؤجل لفظ نزعه واحتضاره .

وبصفتي جنديا قد اعجبت بهذا المشروع العظيم ، وما انطوى عليه من اقدام، وشجاعة ، واحكام في تهيئة خططه ، وانجازه على الوجه الاتم ، وبهذا قد اثبت امراء جيشك المتعاونون تعاونا وثيقا مع زملائهم البريطانيين ، مقدرتهم الفائقة على وضع مثل هذه الخطط العظيمة وتنفيذها تنفيذا دقيقا . فقد تبدل الموقف برمته في البحر الابيض المتوسط ، في خلال ايام معدودة مما جعل الفرح والسرور ينفذان الى قلوب اصدقاء الولايات المتحدة ، ولا سيما الاقوام العربية في شمال افريقيا، والشرق الادنى . ونفوسهم ملأى بشعور الامتنان لشخص فخامتكم باعتباركم مصدر هذا العمل العظيم » .

نوري السعيد

وبعد ايام ، تلقى رئيس الوزراء نوري السعيد ، هذا الجواب :

« لقد ابرق الي الوزير الامريكي في بغداد ، نص كتابكم المؤرخ في ١٨ تشرين

الثاني ، الباحث في الحركة العسكرية التي قامت بها الجيوش الامريكية والبريطانية في شمالي افريقية ، وعليه ابادر الى التعبير عن تقديري الصميم لرسالتكم ، وللثناء الذي تفضلتم به علي ، وعلى القادة الامريكيين والبريطانيين .

« هذا وقد سرني سرورا خاصا تأكيدكم ان عرب الشرق الادنى وشمالي افريقية ، قد ابتهجوا بفوز جيوش الامم المتحدة . فثقوا بأن الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة لن يهدأ لهن بال ما لم يقشعوا كل ظل لخطر اعتداء المحور على العالم العربي ، ذلك الخطر الذي ما زال يتهدد الاقطار العربية من مدة طويلة . واننا لنفخر بأن نرى العراق والعرب قاطبة يعطفون علينا في قيامنا بهذا المشروع الخطير ، الذي قد عزمنا على تنفيذه بقوة تتعاظم دوما . واختتم راجيا التفضل بقبول اطيب تمنياتي لشخصكم وللشعب العراقي » .

فرانكلين د. روزفلت

مكاتب الارشاد

قالت « جريدة الزمان » في عددها الصادر يوم ٢١ تشرين الاول ١٩٤٢م برقم ١٥٥٩ :

« يسرنا ان نرى دائرة قسم العلاقات العامة في السفارة البريطانية ناشطة في التعاون على افهام الشعب العراقي حقائق الامور في ميدان هذا الصراع العالمي ... فقد اخذت هذه الدائرة تبذل الغالي والنفيس في نشر المجلات ، والجرائد العربية الراقية ، وتوزيعها مجانا على المقاهي ، والنوادي ، والملاهي ، كما انها تعرض صور الحوادث والاشخاص سواء بتوزيعها او بتعليقها على جدران الاماكن العامة ، او بواسطة السينما ، وهي في سبيل هذا العمل تبذل الجهود الجبارة ، وتتعاون مع الدعاية العربية في كل مكان على افهام الناس حقيقة الموقف ، وحقيقة الاهداف والمرامي من هذا الصراع العالمي » اهـ .

قلنا : لم تكتف « دائرة العلاقات العامة في السفارة البريطانية » على التشهير بدول المحور وبالساسة العراقيين ، الذين تعاونوا مع المحور ، فأسست فروعا لها في كل لواء ، وفي كل قضاء ، وكل ناحية ، سمتها « مكاتب الارشاد » وهي المكاتب التي سمتها الصحف العراقية بعد انتهاء الحرب بـ « مكاتب الافساد » وطالبت بالغائها ، وحرق محتوياتها ، منعا للفساد الذي استشرى بين الناس نتيجة لتأسيس هذه المكاتب ، حيث لقنت المعصومين اساليب التجسس على الآل والاخوان، وعلمتهم طرق الدس والايقاع بين الناس ، وملأت ادمغتهم بالاكاذيب والاضاليل والصور الخلاعية . وكان البريطانيون المشرفون على ادارة مكاتب الارشاد في الالوية يتدخلون في أمور العراق الداخلية ، ويتوسطون حل مشكلات الشيوخ والاقطاعيين (١) .

---

(١) الاستاذ محمد توفيق حسين في كتابه « عندما يثور العراق » ص ١٢٠ .

ونشطت دائرة العلاقات في السفارة واخذت تبذل الاموال في مراكز الالوية وتقيم حفلات « الكوكتيل » في بغداد الواحدة تلو الاخرى وضباط الارتباط يقدمون مخصصات شهرية الى المتصرفين باسم الدعاية (١) .

وفي الوقت نفسه أسست الدوائر البريطانية المختصة جمعيات في انحاء العراق سمتها « جمعيات اخوان الحرية » او « اخوات الحرية » وكانت مهمة هذه الجمعيات بث الدعاية للمجهود الحربي ، والعمل على تحسين ظن الناس بالحلفاء ، ومحاربة الدعاية ضدهم ، وقد انحلت هذه الجمعيات بعد انتهاء الحرب واصبحت خبرا من اخبار التاريخ .

والى جانب « مكاتب الارشاد » و « جمعية اخوان الحرية » كانت دائرة العلاقات تشغل سينمات جوالة لتري الناس الوانا من السياسة الاستعمارية، وكان الضباط البريطانيون الذين عينوا في كل مدينة وقصبة وناحية بعنوان « ضباط الارتباط » وما هم الا حكام سياسيون يأمرون وينهون ، ويعتقلون ويسرحون، ولكن باسم الموظفين العراقيين لا باسم « الجيش البريطاني » فكانت اعمالهم مدعاة للهزء والسخرية (٢).

وكانت « السفارة البريطانية في بغداد » تستهوي الناس بالهدايا والعطايا، كما كانت تنعم على المدارس والفقراء بمبالغ طفيفة يتبرع بها « ضباط الارتباط » باسم « السفير البريطاني » حين يزورون هذه المدارس ، وهاتيك المنتديات ، لاغراض استعمارية لم تكن لتخفى على احد ، وهكذا اختلط الحابل بالنابل ، وكابد العراقيون الغصص والآلام المنوعة .

قضايا المعتقلين

يقول السيد توفيق السويدي في ص ٣٩٢ من مذكراته :

« اصبحت البلاد تحت ظل احتلال عسكري صرف ، وكل ذلك كان مبررا

(١) مذكرات طه الهاشمي ص ٤٦٧ .

(٢) ابرقت وزارة الداخلية الى متصرفية لواء العمارة ذات يوم انها قررت تسريح لفيف من المعتقلين بينهم سائق سيارة من اربل جاء اسمه في البرقية هكذا « زمايل بيرمام » ولما لم يكن في المعتقل شخص بهذا الاسم توقف تسريح المقرر تسريحهم حتى تعرف شخصية السائق المذكور . فلما روجعت الدوائر المختصة في بغداد بهذا الشأن ، علم ان الشخص المراد تسريحه يدعى « اسماعيل بيرمام » وهو تعريب اللفظة الانكليزية Ismail Pirman وعلى القارىء ان يستنتج درجة تغلغل البريطانيين في دوائر دولة العراق المستقلة .

واغرب من هذا ما نقله لنا السيد احمد الراوي مدير الشرطة العام وقد التقينا به في مكتب المحامي محمد فخري جميل في عام ١٩٧٦ قال :

طلب الي وزير الداخلية صالح جبر ان احضر الى مكتبه ذات يوم بصورة عاجلة فلما حضرت وجدت عنده رئيس الوزراء نوري السعيد مع جنرالين بريطانيين وطلب الي ان استمع الى ما عندهما فاذا بهما يقدمان قائمة باسماء عدد كبير من اصدقائي ويطلبان اعتقالهم لانهم يشكلون خطرا على الجيش البريطاني فاستمنت بواسطة مفتش الشرطة العام — وهو بريطاني — ان ادرأ هذه المهمة بعد جدل طويل .

بضرورات الحـرب ، والضرورة الاستراتيجية التـي كان الحلفاء يخصونها باعظـم الاهمية . ولكن الدولة أضاعت جميع سلطاتها ، وتغلغل النفوذ الاجنبي في الدوائر من صغيرها الى كبيرها ؛ وكانت التعليمات تصدر من لندن ، ومقر الحلفاء فيالشرق الاوسط ، والقيادة العامة في العراق وايران ؛ والترتيبات تتخذ ، والحكومة تصدع بتنفيذ ما تؤمر به » اهـ .

فقد استمرت حركة الاعتقال في عهد «الوزارة السعيدية السابعة» على شدتها، كما كانت في عهد «الوزارة السعيدية السادسة» ولكن صف المعتقلين تبدل، فبعد ان كانت الاعتقالات مقتصرة على السياسيين ؛ شملت المتشردين ، والسراق ، وابنـاء السبيل ، امعانا في الحاق الاذى بالمعتقلين السياسيين ، ولم يفت السلطات البريطانية ارسال بعض العيون الى المعتقلات « كمعتقلين » لموافاتها بسلوك الذين في الشرك، وما ينوون القيام به من اعمال اذا ما كتب لهم الخروج من المعتقل ، أما الذين اعتقلتهـم السلطات الادارية في الالوية فكان بعضهم من الفسقة والفجرة والمجرمين العائدين ، والبعض الآخر من المشبوهين امعانا في الحاق الاذى بالسياسيين .

« وكان المعتقلون ـ انفسهم ـ متخاصمين متشاكسين متباغضين . يقـذف بعضهم بعضا ويطعن فريق في عرض فريق ؛ ويسرق هذا من ذاك ، ويعتدي فلانعلى فلان ، ويشتم عمرو بكرا ، ويضرب زيد خالدا ، ويهجـو حسن علـيا ... وقـد انصرفوا الى الدس والوقيعة والافساد ، فكانوا يفترون على اخوانهم كذبا، ويشهدون على الابرياء زورا ، ويحثون السوقة على المس بالكرامات ، واهانة الاشراف واصحاب المقامات ، متوهمين ان الترفع عن مقابلة الصغيرة بمثلها ضعف ومسكنة ، فسـاء مـا كان يتوهمون ، ومن المؤلم ان يكون بين المعتقلين لفيف من العمال والباهلـين فكـان شياطين الزعامة والثقافة يستغلون بسـاطتهم ؛ فيستخدمونهم في الاعتداء على مـن لا يجاريهم في تخبطاتهم ، وذلك بالضرب تارة وببذيء الكلام طورا ، حتى اذا استفحل امرهم ، صاروا يذيقون اسيادهم مرارة العمل الذي كانوا يحرضونهم عليه » (١) .

وقد اصبحت قضية تسريح المعتقلين ، بعد انتفاء الغاية من اعتقالهم، موضوع مشادة بين الجهتين : العراقية والبريطانية يدلنا على ذلك تصريح العين المدفعي في مجلس الاعيان :

« كنت اظن ان اكثر المباحثات التـي ستجري هنا تنحصر في امور جوهريـة تتعلق في كيان البلاد وحياتها . كالحرص على تطبيق المبادىء الديمقراطية ، التـي ناضل العراق وكافح في سبيل الحصول عليها ، وكنت اعتقد ان البحث يجري فيما يؤمن سلامة دستورنا الذي ضحينا من اجله ، وبايعنا على المحافظة عليه ، كمثل ان لا يكون في البلاد معتقل بلا ضرورة ؛ ولا سجين يسجن في محلات ليست داخلـة في تشكيلات السجون الرسمية ، ولا سيما اذا كان السجين من المحكومين السياسيين ... واني اعتقد اننا وصلنا الى حالة لا يمكن لوزير الداخلية الحالي ، ولا لـوزير

(١) راجع كلمة المؤلف في مقدمة كتاب « يوميات ومذكرات معتقل » للسيد عبدالله حسن ص (ي-ن) .

الداخلية السابق ، ان ينظر بحق معتقل ان لا ضرورة لبقائه في الاعتقال . هذا ما كان يجب ان نعالجه فيجب ان لا تذهب حقوقنا الدستورية بداعي رغبتنا في التعاون بالمجهود الحربي » (١) .

ولاجل ان نوضح طرفا آخر من قضايا الاعتقال والمعتقلين ، ننشر فيما يلي كتابين بعث بهما السيد شاكر اسماعيل آمر المعتقل في « الفاو » وهو موظف عراقي، الى ضابط الارتباط البريطاني في البصرة « الميجر لويد » ليطلع القراء على مدى الاستخفاف بالسلطات الوطنية في العراق خلال سني الحرب العجاف :

لصاحب السعادة المستر لويد المحترم

بعد التحية والاحترام :

اقدم بطيه لمقامكم تقريرا مفصلا عن كل معتقل في الفاو فيما يخص سلوكه ، وحركاته ، وسوابقه ، كل معتقل على حدة ، للتفضل بالاطلاع مع العلم ان القسم الاعظم من هؤلاء المعتقلين مشاغبون ، مفسدون ، ويبثون الدعاية المضرة ، فاني أرى تبعيدهم الا الاهواز ، او تسليمهم الى القوة البريطانية هو احسن بكثير من وضعهم الحالي ، حيث يعتقدون أنهم في مراكزهم الرسمية ، ويحتقرون الموظفين ، ولا يهمهم شيء حيث يأكلون ويشربون وينامون ، وهمهم الوحيد تحطيم الحكومة البريطانية ، وفخامة السيد نوري السعيد ، ورفقائه الوزراء ، وليلا ونهارا يشتمون ويسبون الحكومة البريطانية والعراقية، واكثرهم ميالون الى النازية، واني ارى من المستحسن ان لا احد منهم يطلق سراحه ، حيث ديدنهم المشاغبات ، وبث الدعاية ضد الحكومة البريطانية . والعطف والرافة لا يفيد بمثل هؤلاء ، وارى من المستحسن تسليمهم ساعة اقدم الى السلطات البريطانية لردعهم ، وانني منذ ستة اشهر معهم تحملت انواع الاهانات والشتم منهم . دائما يحررون برقيات وعرائض وشكاوى ضدي . هذا ما لزم عرضه لسعادتكم سيدي .

١/٢/١٩٤٢م — آمر المعتقل في الفاو : السيد شاكر اسماعيل

لصاحب السعادة المستر لويد المحترم

بعد التحية والاحترام : سيدي اني اتيت لزيارتكم مرتين مع الاسف لم احظ في مقابلتكم . والآن قدمت تقريرا مفصلا عن المعتقلين على حدة ، لتطلعوا على عملهم وحركاتهم الغير مرغوب فيها .

اخبر سعادتكم عندي في المعتقل شخص يدعى السيد عبد المجيد الهاشمي آمر اللواء مقدم الركن ومدير دعاية عامة سابقا . اني اعتمد على هذا الشخص ، وهو مستعد يتعاون مع السلطات البريطانية ، ويبث دعاية وفق رغبتكم ، ويطلب مواجهتكم بالسرعة المستطاعة ، واني شاهدت منه الاخلاص والتعاون ، واني كفيله، وسعادتكم تعتمدون عليه ، وهذا الشخص بالنسبة لمعلوماته العسكرية ، وخصوصا

---

(١) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٤٤/١٩٤٥ م ص ٥٤ — ٥٥ .

في الدعاية . وبالنظر الى هذا الوقت العصيب ، ارجو التفضل بسرعة طلبه وحضوره امام سعادتكم حيث يطلب حضوره امامكم ليبين لسعادتكم كل شيء ، واني انتظر الجواب ودمتم سيدي .

١٩٤٢/٢/١٢م آمر المعتقل في الفاو : السيد شاكر اسماعيل

حوادث وانباء منوعة

١ ــ نعت « وزارة المواصلات والاشغال » السر جون وورد مدير الموانىء العراقية والملاحة العام ، الذي لعب دورا خطيرا اثناء التجاء الامير عبد الاله الى البصرة في اول نيسان ١٩٤١م . وكانت وفاة المدير في ١٩٤٢/١٠/١٠م اثر عملية جراحية اجريت له ففشلت .

٢ ــ وصل الى البصرة في يوم ١٣ تشرين الاول ١٩٤٢م ، المستر ريشار كيسي وزير الدولة المقيم البريطاني في الشرق الاوسط . وفي يوم ١٧ من هذا الشهر جاء الى بغداد فاقيمت له المآدب المختلفة من قبل « السفارة البريطانية » ومن قبل الوصي ، ورئيس الوزراء . وبعد ان تفقد القادم مؤسسات العراق المنوعة ، اجتمع بالصحفيين في دار السفارة الانكليزية ، وحادثهم في موضوع الموقف الحربي، وقضايا التموين التي اقلقت الراي العام ، وضرورة تضافر الجهود العامة والخاصة لخدمة المجهود الحربي ، وقد انتهز رئيس الوزراء فرصة وجود الوزير البريطاني في العراق فسلم اليه مذكرة خطيرة عن فلسطين سنفردها بالبحث في موضع آخر وهي المعروفة بـ « الكتاب الازرق » .

٣ ــ اصدرت « وزارة المالية » هذا البيان في ١ تشرين الثاني ١٩٤٢م :

« بناء على مقتضيات المصلحة العامة ، قررت الحكومة عدم منح اية اجازة لتصدير الشعير خارج العراق » .

وزير المالية ــ رئيس لجنة التموين العليا

٤ ــ واصدرت « وزارة المالية » نظاما برقم ٥٨ لسنة ١٩٤٢م يقضي :

« بادماج كافة الشعبات المحدثة في وزارة المالية لشؤون التموين ، في « مديرية التموين العامة » التي اصبحت اعمالها تتعلق بشؤون التموين بصورة عامة ، وتشمل الانتاج المحلي بكامله ، والانتاج المستورد ، وامور وسائط النقل كافة » .

وقد عين حسام الدين جمعة مديرا عاما للتموين . ومما يذكر بهذا الصدد ان « مديرية التموين العامة » قررت ان تقوم « مديرية السجون العامة » بعمل الخبز، والصمون ، وبيعهما للجمهور اعتبارا من يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٤٢م فكان عملها مشكورا .

٥ ـ اضر الفيضان الذي حصل في ربيع عام ١٩٤٢م بالزراع ضررا بليغا ، نتيجة لكسر السدود ، فاضطرت الوزارة ان تقدم المساعدة للمنكوبين والمتضررين .

٦ ـ اتخذت « وزارة المالية » قرارا خطيرا : هو ان تستوفي رسوم الاستهلاك عن المحصولات الزراعية ، وقدرها عشرة في المئة ، عينا يضاف اليها واحد في المئةعن « ضريبة تنظيم تجارة الحبوب » فيكون المجموع ١١ ٪ وذلك اعتبارا من صباح يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٢م . وكان الغرض من اتخاذ هذا القرار تأمين المواد المعاشية لقوات الاحتلال البريطانية المحتشدة في العراق ، بعد ان تعذر عليها حمل الاهلين على بيع الحبوب لها ، على الرغم من الاثمان الباهظة والمغريات الاخرى التي عرضت عليهم .

٧ ـ قام الجيشان : العراقي والبريطاني بتمارين عسكرية مشتركة في نهاية تشرين الثاني ١٩٤٢م استمرت اربعة ايام ، وذلك في منطقة كفري الكائنة بالقربمن الحدود العراقية الشرقية ، وقد شهدها الوصي ، والسفير البريطاني ، وفريق من رجال السيف والقلم .

٨ ـ قرر مجلس الوزراء في اوائل كانون الاول ١٩٤٢م ، استخدام الطلاب العراقيين ، الذين اكملوا دراستهم في خارج العراق ، في المفوضيات العراقية في اوروبا الى ان يتمكنوا من الرجوع الى بلادهم ، بعد ان تعذر على الحكومة جلبهم الى الوطن .

٩ ـ افرجت الحكومة عن خمسة وثلاثين معتقلا في يوم ١٣ كانون الاول ١٩٤٢م، كان معظمهم من المرموقين . وفي يوم ٥ تموز من هذه السنة افرج عن (٥٧) معتقلا آخرين ، وفي يوم ١٨ منه افرج عن ثلاثة وعشرين معتقلا غيرهم . وفي يوم ٥ كانون الاول ١٩٤٣م أفرج عن (٥١) معتقلا فتكون « الوزارة السعيدية السابعة » قدافرجت عن (١٦٦) معتقلا من اصل نيف و ٧٠٠ معتقل .

١٠ ـ نظمت « السفارة البريطانية » في العراق قرضا للدفاع الوطنيالبريطاني، وطلبت الى رؤساء القبائل العراقية المساهمة ، فيه ، فكان مما ساهم به رؤساء القبائل في لواء العمارة وحده زهاء ٥٠،٠٠٠ الف دينار .

١١ ـ سافر الى القاهرة في مساء يوم ١٤ كانون الاول ١٩٤٢م ، وفد من الاطباء العراقيين للاشتراك في « المؤتمر الطبي العربي » الذي يعقد في الاسكندرية يوم ١٨ من هذا الشهر .

١٢ ـ توجه الامير عبد الاله الى القاهرة في يوم الخميس الموافق ١٧ كانون الاول ١٩٤٢م ، في سفرة تستغرق ثلاثة اسابيع ، فقامت مقامه هيئة نيابة من السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، وحمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب ، والعين جميل المدفعي ، وقد رافق الامير رئيس الوزراء نوري السعيد ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المعارفتحسين علي ، مدة تغيب رئيس الوزراء عن العراق ، وقد زار ونوري ، ميدان معركةالعلمين،

وميناء الاسكندرية ، وغيرهما من المواقع الخطيرة ، وعاد الى بغداد في اليوم الثاني من كانون الثاني ١٩٤٣م .

١٣ ـ اهدت « الحكومة البريطانية » بضع طائرات من الطراز القديم الى الجيش العراقي في حفلة تسليم وتسلم اقيمت في يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٤٣م حيث تبودلت فيها خطب المجاملة والشكر ، ثم اهدته تسع دبابات حديثة الصنع جرى تسليمها في يوم ٢٥ آذار من هذه السنة .

١٤ ـ اعرب الملك فيصل الثاني عن رغبته في زيارة « عمان » فاتخذت التدابير اللازمة لتأمين سفره اليها في ١١ آذار ١٩٤٣م. وقد صحبته والدته ، ووالدة والدته ، ومن « عمان » واصل السفر الى القاهرة فتولى وزير الداخلية تحسين العسكري القيام بالواجب . وقد عاد الوزير الى بغداد في يوم ١٢ نيسان ، وعاد الملك اليها في يوم ٣٠ من هذا الشهر بعد ان زار بعض المؤسسات .

١٥ ـ سافر الى القاهرة في ٢٣ ايار ١٩٤٣م وزير الداخلية تحسين العسكري فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء .

١٦ ـ اقر « مجلس الامة » قانونا لمراقبة الايجار والاستئجار الذي اصبح نافذا من يوم ٣ آذار ١٩٤٤م. وقد نص في مادته الاولى على ان :

« المحاكم ممنوعة من سماع دعوى تخلية دور السكن اذا طلب المستاجر تمديد عقد الايجار بنفس الشروط المتفق عليها في العقد السابق . ولا يجوز تزييد بدلات الايجار ، بعد تنفيذ هذا القانون ، الا بمقتضى قرار يصدره مجلس الوزراء ، يعين فيه زيادة نسب بدلات الايجار كل سنة مرة واحدة » .

وقد اعان هذا التشريع صغار الموظفين واصحاب الدخل المتوسط على مجابهة ارتفاع بدلات الايجار ارتفاعا جنونيا .

١٧ ـ سافر الى عمان في يوم ٢١ نيسان ١٩٤٣م الامير عبد الاله لاستقبال الملك فيصل الثاني في اوبته من القاهرة الى العراق ، فقامت مقام سموه هيئة نيابة مؤلفة من السيد محمد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، وحمدي الباجه‌جي رئيس مجلس النواب ، والعين جميل المدفعي وقد عاد الى بغداد في ٣٠ من هذا الشهر .

١٨ ـ وصل الى بغداد في يوم اول حزيران ١٩٤٣م الجنرال سيكورسكي رئيس وزراء بولنده ، لتفقد الحاميات البولندية المقيمة في العراق ، فاقيمت له حفلات التكريم «الرسمية والشخصية» وتحدث الى الصحفيين العراقيين ومراسلي الصحف الاجنبية بما املته عليه ظروف الحرب ، وشاء القدر ان تسقط به الطائرة التي كانت تقله فوق جبل طارق في يوم ٥ تموز فيقتل ، فتبودلت برقيات التعازي بين بلاط بغداد ورئاسة جمهورية بولونيا ، ثم بين وزارة الخارجية العراقية ووزارة خارجية بولونيا ، كما اقيمت حفلة قداس للقتيل في بغداد .

١٩ ـ قصد رئيس الوزراء نوري السعيد مدينة القدس في ١٠ تشرين الاول

١٩٤٣م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير الاقتصاد سلمان البـراك ، ومنصب وزارة الدفـاع بالوكالـة الى وزير المواصلات والاشغال تحسين العسكري . مدة غيـاب الرئيـس نوري عن العـراق ، وقد عاد فخامته الى بغداد في ٢٣ من هذا الشهر .

٢٠ ــ دعي الامير عبد الاله الى زيارة بريطانية فقبل الدعوى ، وسافـر الى لندن جوا في يوم ٢٥ تشرين الاول ١٩٤٣م ، على ان يقوم بوصاية العرش عمه سمو الامير زيد ، والى ان يحضر سموه العراق ، تعينت هيئة نيـابة من السـيد محمـد الصدر رئيس مجلس الاعيان ، والسيد حمدي الباجه جي رئيس مجلس النواب ، والعين جميل المدفعـي ، وقد وصل نائب الوصـي الى بغـداد في يوم ٣١ من هذا الشهر ، وعاد الوصي اليها في يوم ١٢ كانون الاول ١٩٤٣م.

تعديل القانون الاساسي

نصوص قانونية :

نصت المادة الثامنة عشرة بعد المئة من القانون الاساسي العراقي على انه :

« يجوز لمجلس الامة ، خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ هذا القانون ، ان يعدل ايا كان من الامور الفرعية في هذا القانون ، او الاضافة اليها ، لاجل القيام باغراضه ، على شرط موافقة مجلس الامة باكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين » اهـ.

واستنادا الى هذا النص كان مجلس الامة قد وافق في اجتماعه غير الاعتيادي المنعقد في تموز ١٩٢٥ ، على اجراء تعديلات طفيفة في القانون الاساسي كجواز تغيب الملك عن العراق ، وكيفية احتساب مخصصات الاعيان والنواب عن مدة الاجتماع الاعتيادي المجلس ، وفي كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي والطرق الواجب اتباعها في « تاليف المحكمة العليا » ... الخ. وقد نشرنا هذا التعديل في ختام الجزء الاول من كتابنا .

ونصت المادة التاسعة عشرة بعد المئة من القانون المشار اليه على انه :

« عدا ما نص عليه في المادة السابقة ، لا يجوز قطعيا ادخال تعديل ما على القانون الاساسي الى مدة خمس سنوات ، من تاريخ ابتداء تنفيذه ، ولا بعد تلك المدة ايضا ، الا على الوجه الآتي :

« كل تعديل يجب ان يوافق عليه كل من مجلس النواب والاعيان باكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء كلا المجلسين المذكورين . وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب ، وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه ، وعلى مجلس الاعيان ، التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية ، فاذا اقترن بموافقة المجلسين باكثرية مؤلفة من ثلثي كليهما ايضا ، يعرض على الملك ليصدق وينشر » اهـ .

فكرة التعديل الاساسي :

اشغلت فكرة تعديل بعض المواد الاساسية في « القانون الاساسي » الوزارات التي تكونت بعد نشره في ٢١ آذار ١٩٢٥ ، وكان المسؤولون ينتظرون مرور السنوات الخمس التي حتمتها المادة ١٩ من هذا القانون للشروع في هذا التعديل ، والى ذلك اشارت « الوزارة السعدونية الرابعة » المكونة في ١٩ ايلول سنة ١٩٢٩م .

« الفقرة ٥ من المنهاج : ان التعديلات في القانون الاساسي تحتوي على امور كثيرة : تبديل مبدا اجتماع المجلس ، وكيفية احتساب المخصصات ، وانتقاء الوزراء من خارج المجلس .

المواد الزائدة في القانون :

وفي « القانون » المذكور بعض مواد كان ينبغي الغائها ، لانتفاء الحاجة اليهـا منها :

المادة (١١٣) المتعلقة بوجوب مراعـاة القوانين العثمانيـة ، او التي اصدرتها سلطات الاحتلال البريطانية ، والوزارات العراقية الى حين نشر القـانون الاساسي حتى تلغى او تستبدل بغيرها .

المادة (١١٤) المختصة بشرعيـة البيانات والنظامـات والقوانين التي اصدرها القائد العام للقـوات البريطانية في العـراق ، والحـاكم الملكي العـام ، والمنـدوب السـامي ... الخ » .

المادة (١١٥) التي نصت على اعتبار « كل شخص بريئـا ومصانا ... بشأن الاعمال التي اتى بها بسلامة نيـة ، امتثالا للتعليمات التي تلقاها من القائد العـام للقوات البريطانية في العراق، او الحاكم الملكي العام ، او المندوب السـامي ...الخ».

المادة (١١٦) المتعلقة بشرعيـة الاحكام الصادرة من قبل الحكـام السـياسيين البريطانيين ، او معاونيهم ... الخ » .

المادة (١١٧) الباحثة عن شرعية القرارات الصادرة من قبل الحكام السـياسيين البريطانيين او معاونيهم » .

المادتان (١١٨) و (١١٩) الباحثتان عن الزمن المحدد لتعديل القانون الاسـاسي، وكيفية تعديله ، الى مواد اخرى دلت التطبيقات البرلمانية والحقوقيـة على ضرورة تبديلها او الغائها .

وكانت اسـس هذه التعديلات مهياة في عهد الملك فيصـل (٢٣ آب ١٩٢١م ـ ٨ ايلول ١٩٣٣م) ولكن حصر العراق جهوده في موضـوع ادخال العراق في عضويـة عصبة الامم ، واندلاع ثورة التياريين في آب ١٩٣٣م اديا الى تاخير تشريعها .

وفي عهد الملك غازي (٨ ايلول ١٩٣٣م ـ ٤ نيسـان ١٩٣٩م) اشتدت الرغبـة في تعديل القانون الاسـاسي تعديلا اساسيا .

« فالفت لجنة من رجالات العراق ، الذين مارسوا تطبيق القانون الموضـوع البحث في البرلمان زمنا طويلا او اشغلوا بعض الوظائف الحكومية الهامة ، مما جعلهم واقفين على ما يحتاجه القانون المذكور من تحوير وتعديل في احكامه (١) وكانت من نتائج اعمال تلك اللجنة ان تقدمت بلائحة احتوت على لزوم الغـاء بعض المواد من القانون ، لعدم وجود فائدة من بقائها ، بناء على انها كانت موضوعة لدور انتقـال

---

(١) كانت اللجنـة مؤلفة مـن السادة : ناجي السويدي ، ورستم حيدر ، وعبد العزيـز القصاب ، ومستشار وزارة العدلية ، المستر دراورد .

العراق من الحكومة التركية ، ثم الانكليزية ، الى الحكومة الوطنية ، وتناولت ايضا تعديل بعض المواد تعديلا جوهريا ، منه ما يمس حقوق الملك ، ومنه ما يتعلق بغير ذلك . وقد كان بالامكان القيام بهذه التعديلات ، لولا الكارثة التي حلت بالعراق بوفاة ملكه المرحوم غازي الاول ، وانتقال العرش الى خلفه ، جلالة الملك فيصل الثاني . تحت وصاية صاحب السمو الامير عبد الاله ، ووجود النص الصريح في الفقرة الاخيرة من المادة ٢٢ من القانون الاساسي ، الذي يمنع – في مدة الوصاية – ادخال اي تعديل في القانون بشأن حقوق الملك وورثته » (١) .

بعث فكرة التعديل :

وعلى اثر ترك الامير عبد الاله بغداد ، والتجائه الى الباخرة الحربية البريطانية (كوك شبير) الراسية في البصرة في ٣ نيسان ١٩٤١ وما اعقب ذلك من اصطدام بين الجيشين العراقي والبريطاني في الثاني من ايار من هذه السنة ؛ ثم نزوح القائمين بحوادث الشهرين : نيسان وايار الى ايران ، واحتلال العراق من قبل القوات البريطانية احتلالا جديدا في حزيران من هذه السنة ، وعودة الامير المشار اليه الى ممارسة واجبات الوصاية (٢) على اسنة الحراب الانكليزية ؛ على اثر ذلك كله تجددت الرغبة في تعديل « القانون الاساسي العراقي » تعديلا يخالف التعديلات التي كان في النية ادخالها عليه من قبل ؛ لانه تناول احداثا آنية ارتأت الوزارة ان تعالجها عن طريق تعديل الدستور مثال ذلك :

جواز نقل العاصمة من بغداد الى غيرها من المدن بصورة مؤقتة (٣) وانتقال ولاية العهد الى ارشد رجل عراقي من ابناء اكبر انجال الملك حسين بن علي مدة شغورها (٤) وهو الامير عبد الاله بالذات واعطاء الملك حق اقالة رئيس الوزراء عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة (٥) وجعل عدد اعضاء مجلس الاعيان مساويا لربع عدد اعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ١٣٨ نائبا . بعد ان حدد القانون الاساسي عدد الاعيان بالعشرين (٦) وجواز اجتماع مجلس الامة في خارج العاصمة ، اذا تعذر اجتماعه فيها (٧) وجواز تعيين نواب وزراء ووزراء بلا وزارة (٨) وضرورة

---

(١) كلمة موجزة عن تعديل القانون الاساسي – ص ١/٢ مطبعة الحكومة ١٩٤٤ م .

(٢) يراجع المجلد الخامس من « الوزارات العراقية » لمعرفة هذه الحوادث .

(٣) المادة الثالثة من القانون المعدل .

(٤) الفقرة الثانية من المادة (٢٠) من القانون المعدل .

(٥) الفقرة السادسة من المادة الـ (٢٦) .

(٦) الفقرة الاولى من المادة الـ (٣١) .

(٧) الفقرة (٢) من المادة (٣٨) .

(٨) الفقرتان الثانية والثالثة من المادة (٦٤) .

تصديق مقررات مجلس الوزراء من قبل الملك (١) وعدم جواز تشريع قانون باعفاء من ارتكبوا جرائم من شانها المساس بشكل الحكومة (٢) ونحو ذلك من التعديلات التي املتها الظروف الخاصة لا المصلحة العامة .

الشروع في التعديل :

وفي كانون الاول ١٩٤١م ، فاتحت وزارة العدلية سكرتارية مجلس الوزراء في موضوع تعديل القانون الاساسي ، موضحة ان المادة (٢٢) منه نصت على انه : لا يجوز ادخال تعديل ما في القانون الاساسي مدة الوصاية بشان حقوق الملك ووراثته. وان للفقهاء رايين : احدهما عدم جواز تنقيص حقوق الملك ، والآخر عدم امكان اضافة حقوق جديدة الى الملك ، فلذا قرر مجلس الوزراء في ١١ من هذا الشهر تاليف لجنة من السادة :

١ ـ جميل المدفعي ٢ ـ توفيق السويدي ٣ ـ عمر نظمي
٤ ـ مصطفى العمري ٥ ـ محمود صبحي الدفتري ٦ ـ نوري القاضي
٧ ـ بهجت زينل ٨ ـ عبد الهادي الظاهر ٩ ـ انطوان شماس
١٠ ـ عبد الجبار التكرلي ١١ ـ جميل عبد الوهاب ١٢ ـ عبد الوهاب محمود.

لوضع التعديلات المقتضاة للقانون الاساسي ، فاصطدمت « اللجنة » في بدء شروعها في العمل بمشكلة دستورية هي هل يجوز تعديل المواد التي تعين حقوق الملك في عهد الوصاية او لا يجوز ؟ فارتأت الحكومة جمع « المحكمة العليا » لتفسير المادة (٢٢) من القانون فقالت الاكثرية :

« لدى النظر في الموضوع وبعد المداولة ، رات اكثرية المحكمة انه اذا كان القصد اضافة حقوق الى جلالة الملك في لائحة الدستور الجديد ، فذلك جائز ، لعدم مخالفة نص العبارة الاخيرة من الفقرة الاولى من المادة (٢٢) من القانون الاساسي التي تمنع ادخال تعديل ما مدة الوصاية بشان حقوق الملك ، اذ لا يعد ذلك تعديلا في هذا الباب » .

٢٤ كانون الاول ١٩٤١

صالح باش اعيان عبد المحسن شلاش حسن تاتار داود سمره عمر نظمي
محمد الصدر (٣)

وقالت الاقلية :

« ان ما جاء في آخر الفقرة الاولى من المادة الثانية والعشرين من القانون

---

(١) المادة (٦٥) من القانون المعدل .
(٢) المادة (١٢٣) من القانون المعدل ، ويقصد بهم القائمين بحركة مايس ١٩٤١ .
(٣) جريدة « الوقائع العراقية » العدد ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١٢ كانون الاول سنة ١٩٤٢ م .

الاساسي ، يمنع ادخال اي تعديل في القانون الاساسي مدة الوصاية بشان حقوق الملك ووراثته ، وقد ايدت الفقرة القانونية هذا المنع بكلمة (ما) التي يجب والحالة هذه ان تكون شاملة ومانعة ، اي تعديل كان ، بما فيه تنقيص الحقوق وتزييدها . اذ ان الغاية من هذا المنع والتحذير ليس ملاحظة تنقيص حقوق الملك في عهد الوصاية فقط ، بل اراد القانون ان تمارس هذه الحقوق في عهد الوصاية ، كما كانت تمارس في عهد الملك السابق ، دون زيادة او نقصان ، الى ان يبلغ الملك الصبي سن الرشد، ويتولى العرش . ان المقصود من (حقوق الملك) التي جاءت في المادة هي وجائب الملك ، وذلك بدلالة ما جاء في الباب الثاني من القانون الاساسي الذي عدد الاعمال والوجائب التي يقوم فيها الملك في المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ تحت عنوان (الملك وحقوقه) فلهذا نرى ادخال اي تعديل بشان حقوق الملك ، مخالفا للقانون الاساسي . كما اننا نرى اضافة حقوق جديدة للملك هو (تعديل) ايضا وهذا يخالف نص الفقرة المذكورة التي جاءت مطلقة » .

٢٤ كانون الاول ١٩٤١م

عبد العزيز المطير عضو محكمة التمييز محمود صبحي الدفتري عضو مجلس الاعيان (١) .

وخالف قرار الاكثرية ايضا عضو آخر ، ولكن من ناحية اخرى فقال :

« ان التعديل بتزييد حقوق الملك في القانون امر جائز مستنبط من قصد المشرع الذي استهدف حماية هذه الحقوق ، بعدم التعرض لها بالتنقيص ... ولكنني اختلف مع الاكثرية بأني ارى ان تكون هذه الحقوق الجديدة ، المراد ادخالها في القانون الاساسي ، غير منقصة من حقوق الشعوب ، وحقوق مجلس الامة ، الواردة في الدستور ، فاخالف الاكثرية من هذه الناحية فقط » (٢) .

٢٤ كانون الاول   ـن ــ مصطفى التكرلي عضو محكمة التمييز

واستأنفت « اللجنة » بعد صدور هذه الفتاوى نشاطها ، وانتهت من وضع التعديلات في ظروف لا تغبط عليها . وفي ٥ آذار ١٩٤٣م رفعت نتائج عملها الى « الوزارة السعيدية السابعة » فأحالتها هذه بدورها الى « مجلس النواب » الذي قرر في يوم ٢٣ من هذا الشهر ، تأليف لجنة مختلطة من ٢٥ نائبا لتدقيق هذه التعديلات . وكان بين اعضاء هذه اللجنة : الفقيه ، والقانوني ، والامي الذي لا يفقه معنى القانون . اما اسماؤهم فهي :

١ ــ توفيق السويدي	٢ ــ جميل عبد الوهاب	٣ ــ رايح العطية
٤ ــ روبين بطاط	٥ ــ شفيق نوري	٦ ــ عبد الوهاب محمود
٧ ــ طالب محمد علي	٨ ــ عارف حكمة	٩ ــ فريق المزهر

(١) المصدر نفسه .

(٢) جريدة « الوقائع العراقية » الرسمية العدد ١٩٨٥ التاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٤٢ .

١٠ ــ علي ممتـاز ١١ ــ سلمان الشيخداود ١٢ ــ حامد النقيب
١٣ ــ رزوق غنـام ١٤ ــ داخل الشعلان ١٥ ــ حسن سهيل
١٦ ــ عز الدين النقيب ١٧ ــ ابراهيم يوسف ١٨ ــ احمد عثمان
١٩ ــ احمد الجليلي ٢٠ ــ صالح شكاره ٢١ ــ علي خيري الامام
٢٢ ــ رؤوف الشيخ محمود ٢٣ ــ امجد العمري ٢٤ ــ جمال بابان
٢٥ ــ محمد باقر الحلي (١) .

وقد لاحظت « الوزارة » ان الوقت لم يعد كافيا لانجاز تعديل القـانون ضمن المدة المتبقية من اجتمـاع البرلمـان ، فعرضت « لائحة التعـديل » على « مجلس الاعيـان » بصورة غير رسمية ، ليتفـرغ لدراستهـا حتى اذا احيلت اليه من قبل « مجلس النواب » رسميا يكون هذا المجلس قتلها بحثا وتدقيقا ، وقد تألفت لجنة من النائبين : توفيق السويدي وعبد الوهاب محمود ، والعين ابراهيم كمال للتوفيق بين آراء اعضاء مجلسي النواب والاعيان .

في مجلس النواب :

خصص مجلس النواب جلسته الثانية والاربعين ، المنعقدة في يوم ٢٧ مايس ١٩٤٢م ، للمصادقة على « قانون تعديل القانون الاساسي » فوقف القانوني الكبير توفيـق السويدي ، نائب بغـداد واحد رؤساء الوزارات السـابقين ، والقى خطابا مطولا جاء فيه :

« لم يحدث ، على ما اعلم ، شيء ما يستلزم النظر في ان من الضروري اجراء تعديل في دستور سنة ١٩٢٥ ، بشكل تتطلبه مصلحـة ضرورية عامة ومستعجلة في هذه البلاد ، ولكن الشعور كان سائدا بأنه اذا ارتكبت اخطـاء دستورية اثناء سير حياة الامة ، فهي ليست ناشئة من الدستور او من نقص فيه ، وانما كانت من سوء تطبيق احكامه ، ومن احكـام فاسدة شرعت او وقعت . سواء كان ذلك في قانون الانتخابات الذي لم يحقق الامل ، او القوانين الاخـرى التي سنت وهي لم تحقق الامل الدستوري الذي يجب ان يدعم هذا القانون الاساسي . والآن بعدما تخللت كثير من الحوادث ، اصبحنا نعتقد بانها متاتية من الدستور ، والحقيقة انها لم تات من الدستور ، بل انما اتت من سوء التطبيـق ، وضياع مراقبة المجلس ، وعـدم استعمال سلطته ، واضعافه بشكل لا يمكنه من محاسبة الحكومـة ، فتهديد هذا المجلس بالحل المتواصل هو الذي جعله ان يكون مجلسا لكل وزارة » (٢) .

وكان النائب جميل عبد الوهاب قد ذكر لتسويغ منح الملك حق اقالة رئيس الوزراء : « ان القاعدة العامة هي ان من يملك التعيين ، يملك العزل . هذه القاعدة اخذت بها كثير من الـدول ، وليست هي بدعة كما يعتقـد ذلك بعض الاخـوان . فالدستور المصري ، والدستور التشيكوسلوفاكي ، والروماني ، والالماني ، وحتى

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣ م ص ١٩٥ .
(٢) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٢ ــ ١٩٤٣ م ص ٣٧٦ ــ ٣٧٧ .

الدستور الانكليزي اخذ بهذه القاعدة » (١) .

فرد السيد توفيق السويدي على ذلك قائلا :

« في قانوننا المقصود في التعيين هو الاختيار ، والقاعدة التي جرت منذ عشرين سنة في التعيين هي الاختيار ، وهذه القاعدة هي التي جرت عندنا منذ عشرين سنة، قاعدة الاختيار لا التعيين . وللاختيار شروط بالنسبة للميل الذي يسود المجلس تجاه اي شخص ، وهذه القضية ذكرت كثيرا ، ووددت ان اسجل وجهة نظري فيها حتى لا يكون التباس . واما قضية عزل رئيس الوزراء في الدستور الانكليزي فلا توجد بتاتا » (٢) .

وتدارك رئيس الوزراء نوري السعيد ، الموضوع فقدم اقتراحا بتعديل الفقرة السادسة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي على هذا الوجه :

(٦ ـ للملك عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة ان يقيل رئيس الوزراء) .

ثم قال ـ نوري السعيد ـ ما نصه :

« ان حق اقالة رئيس الوزراء ما هو الا حق كما يسمى ـ فيتو ـ ولا يستعمل في كل حين ، بل عندما يشعر رئيس الوزراء بعدم امكان تمشية الامور مع صاحب العرش ، او مع المجلس ، ولا بد وان يستقيل ... وان بقاء هذا النص مع الزمن سوف يبقى لا حكم له » (٣) .

فاستأنف النائب توفيق السويدي الكلام وقال :

« الدستور وضع مبدأ . وهو انه في زمن الوصاية لا يتعرض بشيء يتعلق بحقوق الملك ، وهذا قيد احترازي ، فمخاوفي تتاتى من ان زمن الوصاية ما دام موجودا ، فكثير من القيود بالدستور القديم تقيد التعديل في حقوق الملك ، ليس بالزيادة او غيرها ، ولو صرفنا النظر عن التعديل بأجمعه ، لكان اوفى واحسن ، خصوصا والجو حار ، وفيه ادارة عرفية ، وفيه مخاوف تتعلق بالخبز والرزق اكثر مما تتعلق بالدستور (٤) .

وعندما جاء دور التصويت النهائي ، تسلل من الجلسة الذين لم يرغبوا في مجابهة الوزارة بالرفض ، خشية ان يفقدوا نياباتهم في الانتخابات المقبلة ، فبقي ٧٨ نائبا من اصل ١٢٧ صوتوا كلهم بالموافقة .

---

(١) المصدر نفسه ص ٣٧٨ ليس في الدستور الانكليزي ما يسمح باقالة رئيس الوزراء .
(٢) المصدر نفسه ص ٣٨١ .
(٣) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٢/١٩٤٣ م ص ٣٨٩ .
(٤) المصدر نفسه ص ٣٩١ .

في مجلس الاعيان :

خصص مجلس الاعيان جلسته الثانية والعشرين المنعقدة في يوم ٩ حزيران ١٩٤٣م ، للمذاكرة في « قانون تعديل القانون الاساسي » فحضر الجلسة الوصي الامير عبد الاله بالذات (١) . وافتتح المناقشة رئيس الوزراء ، فالقى خطابا مطولا تناول حياة البلاد النيابية ، واوضاعها الدستورية ، وما اصابها من رجات عنيفة ، وانقلابات خطيرة ، واتى على فكرة تعديل الدستور ، والصعوبات التي جابهتها ، والطرق التي سلكتها لتحقيق هذا التعديل ، ومما جاء على لسانه في هذه الجلسة قوله :

« ان الشعور بضرورة تعديل الدستور ، في الحقيقة قد بدأ قبل هذا التاريخ بزمن غير قليل . لقد بدأ هذا الشعور على عهد المغفور له الملك فيصل الاول . وكانت هناك على ما اتذكر ملفة خاصة تحتوي على بعض مواد الدستور ، كان جلالته قد وجد فيها نقصا ورغب في تعديلها... واهم الاسباب التي حملت جلالته على التفكير في ضرورة التعديل هو الحاجة الماسة التي لمسها جلالته ، والتي لمسناها جميعا من ضرورة اصلاح المعوج عن طريق العرش ... ان القوانين الاساسية انما تعدل بنتيجة الحاجة وقد حصلت الحاجة ... وآخر هذه الضرورات ظهرت لنا عندما كنا في عمان في ايام الحوادث المعلومة ، وقد تجلت في ذلك الوقت هذه الخطورة بصورة ظاهرة ، مما اوجب علينا تلافيها في اول فرصة ممكنة » (٢) .

وتناول الحديث بعد رئيس الوزراء السابق العين جميل المدفعي ، وكانت وزارته الرابعة المكونة في ١٧ آب ١٩٣٧م قد تبنت فكرة « تعديل القانون الاساسي » والفت لجنة لهذا الغرض برئاسة السيد ناجي السويدي ، وعضوية السيدين : رستم حيدر ، وعبد العزيز القصاب ، تحت اشراف مستشار وزارة العدلية المستر دراورد ، الذي كان قد ساهم في وضع اسس « القانون الاساسي العراقي » في عام ١٩٢٠م فقال « المدفعي » :

« سادتي !

« انا كنت ممن يعتقدون بأن الظروف الحاضرة غير ملائمة لتعديل الدستور ، رغم انني كنت رئيس لجنة سابقة لتعديل الدستور وذلك :

أولا ــ لان العهد عهد وصاية ، وفي نظري ان ليس من المستحسن ادخال تعديل ، على حقوق الملك في عهد الوصاية .

ثانيا ــ لان الظروف ظروف حرب اضطرت الحكومة ان تتخذ بسببها بعض

---

(١) قال لنا العين محمود صبحي الدفتري : أن مستشار وزارة العدلية المستر (دراورد) استبشع حضور الوصي هذه الجلسة ، وعده بمثابة ضغط على الاعيان ليقروا اللائحة التي ضمنت له ولاية العهد ، ومن ثم الملوكية مدة حياته .

(١) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٤٣ م ص ٤٨٥ .

الاجراءات التي راتها ضرورية ، مما قد تؤثر على سلامة المناقشة والتدقيق في مثل هذه اللائحة الهامة .

ثالثا ـ مع احترامي للكثير من اعضاء مجلس النواب ، اجد ان هذا المجلس ليس بالمجلس الجدير بان يناقش ويعدّل قانونا اساسيا ، بعدما سبق له من اعمال ظهر انه لم يؤد الواجبات حقها (١) هذا فضلا عن ان مشكلتنا لم تنجم حسب اعتقادي عن نقص في الدستور . ومع ذلك بالنظر لوجود مواد مفيدة ومهمة في التعديلات التي اجريت ، ورغبة في الوفاق والاستمرار مع الاخوان لانجاز هذه اللائحة ، وافقت عليها وارجو من المجلس العالي باسم اللجنة ان يوافق عليها ايضا ، كما ارجو ان تكون هذه التعديلات فاتحة عهد خير ورخاء واطمئنان للبلاد ان شاء الله » (٢) .

اي ان المدفعي بعد ان عدد اسبابا هامة لعدم ملائمة الظروف لتعديل القانون عاد فاعلن موافقته عليه « رغبة في الوفاق والاستمرار مع الاخوان لانجاز هذه اللائحة » .

اما العين محمود صبحي الدفتري فكان اشد الاعيان معارضة لفكرة التعديل، وقد ادلى برايه الصريح في عدم جواز ادخال اي تعديل على حقوق الملك مدة عهد الوصاية ، فكان جزاؤه انه حرم من تجديد عينيته ، كما حيل بينه وبين انتخابه نائبا ، فبقي منكمشا ، على نفسه حتى مقتل الامير عبد الاله في ١٤ تموز ١٩٥٨ . وهذا نص قوله :

« ظهرت فكرة تعديل الدستور الى حيز الوجود بصورة جدية على اساس وضع مواد خاصة ، لتعزيز مجلس الامة ، وجعل سلطة واسعة له للاشراف على السلطة التنفيذية فاختمرت هذه الفكرة في عهد فخامة المدفعي ، فشكلت في سنة ١٩٣٨م لجنة من رجال القانون والسياسة ... غير انه قبل ان تقدم اللجنة مقترحاتها ، فجعت البلاد بوفاة المرحوم الملك غازي ، وانتقل العرش الى صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ، الذي كان ولا زال في عهد الوصاية ، الامر الذي جعل اللجنة ان تتجه في مقترحاتها عما يخص حقوق الملك اتجاها خاصا . اذ كان من المقرر لديها ان تجري تعديلات هامة في حقوق الملك ووجائبه على اساس تنقيص تلك الحقوق وتوزيعها على سلطات اخرى ، لايجاد بعض التوازن بين القوى ... الا ان اللجنة ارتات حذف هذه المقترحات من اللائحة التي اعدتها ، باعتبار عدم جواز اجراء تعديل ما في القانون الاساسي بشأن حقوق الملك ووراثته خلال عهد الوصاية. . ان اللجنتين اللتين شكلتا من نخبة من رجال الامة لغرض تعديل الدستور ، رغم تشكيل احداهما قبل صدور قرار المحكمة العليا ، والاخرى بعده ، ارتاتا عدم جواز

---

(١) يشير العين الى حادثة اجتماع مجلس الامة في ١٠ نيسان ١٩٤١ م ، ومناداته بالشريف شرف وصيا على العرش ، ثم ترحيبه بالامير عبد الاله ، عند افتتاحه مجلس الامة في ٢ تشرين الثاني من السنة نفسها ، والتماس سموه التنكيل بالشريف شرف والقائمين بحوادث نيسان وايار ١٩٤١ م.
(٢) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السابع عشر) ص ٤٩٠ .

اجراء مثل هذا التعديل ... ان الفقرة الاخيرة من المادة ٢٢ من القانون الاساسي ، التي حذرت اجراء تعديل ما بشأن حقوق الملك في عهد الوصاية ، استهدفت نقطة هامة فيما يخص حقوق الملك والامة معا . كما لا يخفى على حضراتكم ان حقوق الوراثة والسلالة الملكية معينتان في القانون الاساسي . اذ ان صاحب التاج في نظر القانون معلوم ، وهو من سلالة المغفور له الملك فيصل الاول ، فهذا الوضع يعين لنا الاتجاه على ان الدستور سكت عن تعريف شخصية الوصي ، ولم يقيدنا في انتخابه، فاذن ان الشخص الذي يقوم باعباء الوصاية مجهول في نظر القانون ، وامر انتخابه مناط بمجلس الامة ، الذي قد يصيب فيه وقد يخطىء ، وقد حصل الامران بالفعل ... نحن الآن في حالة حرب ، وان ارقى الامم ديمقراطية في العالم ، في حالة كهذه ، تصدر قوانين استثنائية ... ونحن اتباعا لهذه القاعدة ، اصدرنا قوانين ومراسيم هامة في هذا الشأن ... ان الصحافة اصبحت مقيدة تقييدا قويا ، وان الاجتماعات لا شك غدت ممنوعة .. وكذلك المخابرات التلفونية ، وان الصلاحيات المخولة لوزير الداخلية في اعتقال الاشخاص ، لم يملكها اي شخص ، فهل يعتبر هذا الوضع مع هذا القيد على حرية الآراء ملائما لتعديل او وضع دستور ؟؟ » (١).

وخالف العين عمر نظمي لائحة التعديل من ناحية اخرى فقال :

« سادتي ! وقعت في الماضي حوادث مؤلمة ، لا شك انها مست بالدستور والعرش ، وكان من اهم الامور التي مست الدستور والعرش هو اولا انكار حق الملك باقالة رئيس الوزراء ، وثانيا الاستمرار في الحكم من قبل رئيس وزارة لم يترك منصبه بالرغم من استقالة اكثر اعضاء وزارته ، خلافا لاحكام المادة ٦٤ من القانون الاساسي ، ان الحكومة عند تقديمها لائحة تعديل الدستور في بادىء الامر ، اعتقد انها كانت موفقة ، لان اللائحة تستهدف امر معالجة الدستور بصورة كاملة غير منقوصة ، وفي مقدمة هذه المعالجات ، معالجة قضية الاقالة ، واعتبار الوزارة مستقيلة عندما يقل عدد الوزراء عن سبعة ، فلذلك انا ومن كان على رايي قد رحبنا بالراي الاول كل الترحيب ، اما الآن فقد رجعت الحكومة عن قسم من رايها في التعديل ، اذ قبلت ادخال قيود وشروط في حق الاقالة ، وكذلك حذفت الفقرة المتعلقة بضرورة استقالة الوزارة ، عندما يصبح عدد الوزراء اقل من الحد الادنى المعين في القانون الاساسي ، فانا مع احتفاظي برايي عند المذاكرة على المواد المتعلقة بهذه القضية ، اقول ان هذه التعديلات الجديدة سوف لا تزيل الغموض الموجود في القانون الاساسي ، والتمرد على احكامه ، كما اوضح ذلك معالي العين عبدالمحسن شلاش . سادتي ! ان الضرورة والمصلحة العامة عبارتان لا حدود لهما ، فادخال مثل هذه القيود في صلب الدستور ، يجعل تقديرها بيد الملك ، وبيد المسؤولين الآخرين ، في وقت واحد ، فيجوز ان الملك يرى ظروفا يقدّر معها وجود ضرورة ومصلحة عامة توجب اقالة الوزراء ، في حين ان المسؤولين الآخرين لا يرون في ذلك

---

(١) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السابع عشر) ص ٤٩١ ــ ٤٩٢ .

اي ضرورة واي مصلحة عامة ، فكيف تحل الازمة ؟ » (١) .

وكان مجلس الاعيان قد الف لجنة خاصة لفحص لائحة التعديل قوامها السادة :

١ ـ جميل المدفعي	٢ ـ صادق البصام	٣ ـ جلال بابان
٤ ـ عبد المهدي	٥ ـ احمد الداود	٦ ـ عبد المحسن شلاش
٧ ـ مصطفى العمري	٨ ـ ابراهيم كمال	٩ ـ عمر نظمي
١٠ ـ صالح باش اعيان	١١ ـ عزره مناحيم	١٢ ـ محمود صبحي الدفتري .

فقررت هذه اللجنة قبول التعديل بالاكثرية ، وكان المخالفان لفكرة التعديل العينين : محمود صبحي وعمر نظمي ، وقد اثبتنا وجهة اعتراض كل منهما اعلاه ، نوافق المجلس على التعديل باكثرية اثني عشر صوتا ، ضد صوتين فقط . وفيما يلي نص التعديل :

قانون التعديل الثاني للقانون الاساسي لسنة ١٩٢٥م

بعد الاطلاع على المادة الـ ١١٩ من القانون الاساسي ، وتوفر كافة الشروط المعينة فيها ، وبموافقة مجلسي الاعيان والنواب ، امرنا بتصديق ونشر هذا القانون :

المادة الاولى : تعدل المادة الثانية من القانون الاساسي بالوجه التالي :

العراق دولة ذات سيادة ، وهي مستقلة حرة . ملكها لا يتجزأ ، ولا يتنازل عن شيء منه . وحكومتها ملكية وراثية ، وشكلها نيابي .

المادة الثانية ـ تعدل المادة الثالثة منه بالوجه الآتي :

مدينة بغداد عاصمة العراق ، ويجوز عند الضرورة ، اتخاذ غيرها عاصمة بصورة موقتة .

المادة الثالثة ـ تعدل المادة الرابعة بالوجه التالي :

يكون العَلَم العراقي على الشكل والابعاد الآتية :

طوله ضعفا عرضه ، ويقسم افقيا الى ثلاثة الوان متساوية ومتوازية . اعلاها الاسود ، فالابيض ، فالاخضر ، على ان يحتوي على شبه منحرف احمر من جهة السارية . تكون قاعدته العظمى مساوية لعرض العلم ، والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الابيض . وارتفاعه ربع طول العلم ، وفي وسطه كوكبان ابيضان ذوا سبعة اضلاع يكونان على وضع عمودي يوازي السارية .

---

(١) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السابع عشر) ص ٤٩٧ — ٤٩٨ .

اما طريقـة استعمال العلـم ، وشعار الدولة ، وشاراتها واوسمتها فتعين بقانون .

المادة الرابعة : تعدل المادة الخامسة بالوجه التالي :
الجنسية العراقية واحكامها يحددها القانون .

المادة الخامسـة : تعدل المادة العاشرة بالوجه التالي :
١ ـ حقوق الملكية مصونة . فلا ينـزع ملك احد او ماله ، الا لاجل النفـع العام ، في الاحوال والطريقة التي يعينها القانون ، وبشرط التعويض عنه تعويضـا عادلا .

٢ ـ ولا يجوز فرض القروض الاجبارية ، ولا حجز الاموال والاملاك ، ولا مصادرة المواد الممنوعة ، الا بمقتضى القانون .

٣ ـ السخرة المجانية ، والمصادرة العامة للاموال ، المنقولة وغير المنقولـة ، محرمة بتاتا .

المادة السادسـة : تعدل المادة الحادية عشرة بالوجه التالي :

لا تفرض ضريبة او رسم الا بمقتضى قانون تشمل احكامه جميع المكلفين .

المادة السابعة : تعدل المادة الرابعة عشرة بالوجه التالي :

للعراقيين الحـق في رفـع عرائض الشكوى ، واللوائح ، في الامـور المتعلقـة باشخاصهم ، او بالامور العامة ، الى الملك ومجلس الامة والسلطات العامة بالطريقة وفي الاحوال التي يعينها القانون . اما مخاطبة السلطات باسم جمع من الناس فلا تكون الا للهيئات الرسمية ، والاشخاص المعنوية .

المادة الثامنة : تعدل المادة الثامنة عشرة بالوجه التالي :
العراقيون متساوون في التمتع بالحقوق المدنية ، والسياسية ، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة . لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الاصل او اللغة او الدين ، واليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة مدنيـة كانت ام عسكرية . ولا يولى الاجانب هذه الوظائف الا في احوال استثنائية يعينها القانون .

المادة التاسعة : تعدل المادة العشرون بالوجه التالي :

١ ـ ولاية العهد لاكبر ابناء الملك سنا على خط عمودي ، وفقا لاحكام قانون الوراثة .

٢ ـ اذا شغرت ولاية العهد ، نظرا لقانون الوراثـة ، فانها تنتقل الى ارشد رجل عراقي من اكبر ابناء الملك حسين بن علي مدة شغورها (١) .

---

(١) قال لنا القانوني الضليع البارع السيد نوري القاضي السكرتير العام لديوان مجلس الوزراء : انه وضع اكثر من ثلاثين صيغة لوضع المادة الدستورية التي تحصر ولاية العهد بالامير عبد الاله دون غـيره حتى استقر رأيه على هذه الصيغة .

المادة العاشرة : تعدل المادة الحادية والعشرون بالوجه التالي :

يقسم الملك اثر تبوئه العرش ، يمين المحافظة على احكام القانون الاساسي ، واستقلال البلاد ، والاخلاص للامة والوطن ، امام مجلس الاعيان والنواب ، في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان .

المادة الحادية عشرة : تعدل المادة الثالثة والعشرون بالوجه التالي :

١ ـ للملك عند مسيس الحاجة ان يغيب عن العراق ، بقرار من مجلس الوزراء يجب نشره . وينصب الملك قبل غيابه نائبا عنه ، او (هيئة نيابة) ويعين الحقوق التي يفوضها لمن ينوب عنه بموافقة هذا المجلس .

٢ ـ لا يمارس النائب ، او اي عضو من هيئة النيابة ، حقا من حقوق الملك الا بعد ان يقسم اليمين المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون الاساسي .

٣ ـ اذا كان مجلس الامة مجتمعا تؤدى اليمين امامه بالصورة المبينة في المادة (٢١) المذكورة . والا فتؤدى امام مجلس الوزراء بحضور رئيسي مجلس الاعيان والنواب ، او من يقوم مقامهما .

٤ ـ لا يكون الوزير نائبا او عضوا في هيئة النيابة . واذا كان احد اعضاء مجلس الامة نائبا او عضوا في هيئة النيابة ، فلا يشترك في مجلسه مدة النيابة .

٥ ـ اذا امتد غياب الملك اكثر من اربعة اشهر ، ولم يكن مجلس الامة مجتمعا ، يدعى حالا الى الالتئام للنظر في الامر .

٦ ـ يجب ان يكون النائب ، او العضو ، في هيئة النيابة عراقي الجنسية ، لا يقل عمره عن ثلاثين سنة . ويجوز تعيين احد اقرباء الملك المذكور الذي اكمل السنة الثامنة عشرة .

المادة الثانية عشرة : تعدل المادة السادسة والعشرون بالوجه التالي :

١ ـ الملك راس الدولة الاعلى ، وهو الذي يصدق القوانين ويأمر بنشرها ، ويراقب تنفيذها ، وبامره توضع الانظمة لاجل تطبيق احكام القوانين ، ضمن ما هو مصرح به فيها .

٢ ـ الملك يصدر الاوامر باجراء الانتخاب العام لمجلس النواب ، وباجتماع مجلس الامة ، ويفتح هذا المجلس ، ويعطله ، ويفضه ، ويحل مجلس النواب ، وفقا لاحكام هذا القانون .

٣ ـ اذا ظهرت ضرورة اثناء عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والامن العام ، او لدفع خطر عام ، او لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص ، او للقيام بواجبات المعاهدة ، فللملك الحق باصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزارة ، يكون لها قوة قانونية تقضي باتخاذ التدابير اللازمة بمقتضى الاحوال ، على الا تكون مخالفة لاحكام هذا القانون الاساسي، ويجب عرضها

جميعها على مجلس الامة في اول اجتماع ، عدا ما صدر منها لاجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الامة ، والمجلس التاسيسي ، فان لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم ، فعلى الحكومة ان تعلن انتهاء حكمها. وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الاعلان ، ويجب ان تكون هذه المراسيم موقعا عليها بتواقيع الوزراء كافة.

وتشمل لفظة ــ القانون ــ المراسيم الصادرة بمقتضى احكام هذه المادة ، ما لم يكن في متنه قرينة تخالف ذلك .

٤ ــ الملك يعقد المعاهدات ، بشرط ان لا يصدقها الا بعد موافقة مجلس الامة عليها .

٥ ــ الملك يختار رئيس الوزراء ، وعلى ترشيح الرئيس يعين الوزراء ، ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

٦ ــ للملك ، عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة ، ان يقيل رئيس الوزراء .

٧ ــ الملك يعين اعضاء مجلس الاعيان ، ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

٨ ــ الملك ، بناء على اقتراح الوزير المسؤول ، يعين ويعزل جميع الممثلين السياسيين ، والموظفين الملكيين ، والقضاة ، والحكام ، ويمنح الرتب العسكرية ، ويعين قواد الفرق فما فوقهم ، ما لم يفوض ذلك الى سلطة اخرى بقانون . وله ان يمنح الاوسمة والالقاب وغير ذلك من شارات الشرف .

٩ ــ للملك القيادة العامة لجميع القوات المسلحة ، وهو يعلن الحرب بموافقة مجلس الوزراء ، وله ان يعقد معاهدات الصلح ، بشرط ان لا يصدقها نهائيا الا بعد موافقة مجلس الامة ، وله ان يعلن الاحكام العرفية ، او حالة الطوارىء ، وفقا لاحكام هذا القانون .

١٠ ــ تضرب العملة باسم الملك .

١١ ــ لا ينفذ حكم الاعدام الا بتصديق الملك ، وللملك ان يخفف العقوبة ، او يرفعها بعفو خاص ، وبموافقة المجلسين يعلن العفو العام .

المادة الثالثة عشرة : تعدل المادة الثلاثون بالوجه التالي :

لا يكون عضوا في احد المجلسين :

١ ــ من لم يكن عراقيا اكتسب جنسيته العراقية بالولادة ، او بموجب معاهدة (لوزان) او بالتجنس ، على ان يكون المتجنس منتميا الى عائلة عثمانية كانت تسكن عادة في العراق قبل سنة ١٩١٤ ، ومر على تجنسه عشر سنوات .

٢ ــ من كان دون الثلاثين من عمره في النواب ، ودون الاربعين في الاعيان .

٣ ــ من كان محكوما عليه بالافلاس ، ولم يعد اعتباره قانونا .

٤ ــ من كان محجورا عليه من محكمة ، ولم يفك حجره .

٥ ــ من كان محكوما عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة ، لجريمة غير سياسية، ومن كان محكوما عليه بالسجن لسرقة ، او رشوة ، او خيانة الامانة ، او تزوير ، او احتيال ، او غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف بصورة مطلقة .

٦ ــ من كان له وظيفة في الحكومة ، او المصالح الملحقة بها ، او منصب او وظيفة او خدمة لدى شخص او مؤسسة لها عقد مع احدى الدوائر العامة ، او له اية منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة مع ذلك العاقد ، الا اذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهما في شركة مؤلفة من اكثر من خمسة وعشرين شخصا . ويستثنى من ذلك ايضا مستاجرو اراضي الحكومة واملاكها ، والقائمون بالمهام المبينة في الفقرة الثانية من المادة الحادية والثلاثين من هذا القانون .

٧ ــ من كان مجنونا او معتوها .

٨ ــ من كان من اقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون.

٩ ــ لا يجوز اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد .

المادة الرابعة عشرة : تعدل المادة الحادية والثلاثون بالوجه التالي :

١ ــ يتالف مجلس الاعيان من عدد لا يتجاوز ربع مجموع النواب ، يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور ، واعتماده ، باعمالهم ، وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن .

٢ ــ يجوز انتداب العين او النائب بموافقته ، وموافقة المجلس المنتسب اليه، للقيام بمهمة خاصة في خدمة الدولة لمدة لا تتجاوز السنتين .

المادة الخامسة عشرة : تعدل المادة الثانية والثلاثون بالوجه التالي :

مدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات اعتبارا من تاريخ التعيين ، ويجوز اعادة تعيين العضو السابق .

المادة السادسة عشرة ــ تعدل المادة الثالثة والثلاثون بالوجه التالي :

ينتخب مجلس الاعيان من بين اعضائه الرئيس ، ونائبيه ، لمدة تبتدىء من ابتداء الاجتماع الاعتيادي في السنة التالية ، وتعرض نتيجة الانتخاب على الملك ليصدقه . واذا حل مجلس النواب فلا تنتهي مدتهم الا عند اجتماع المجلس الجديد، ما لم تكن عضويتهم قد انتهت .

المادة السابعة عشرة : تعدل المادة الخامسة والثلاثون بالوجه التالي :

يعطى العين ، عدا مخصصات السفر ، مخصصات قدرها خمسون دينارا شهريا طيلة مدة العضوية .

المادة الثامنة عشرة : تعدل المادة السابعة والثلاثون بالوجه التالي :

يكون انتخاب النواب بقانون تعين فيه كيفية ترشيح النواب ، والتصويت السري ، في انتخابهم ووجوب تمثيل الاقليات المسيحية والموسوية .

المادة التاسعة عشرة : تعدل المادة الثامنة والثلاثون بالوجه التالي :

١ ــ دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات ، لكل سنة اجتماع يبدأ في اول يوم من شهر كانون الاول . واذا صادف ذلك اليوم عطلة رسمية ، فمن اليوم الذي يليها، مع مراعاة ما جاء في الفقرة الثانية من المادة (٢٦) .

٢ ــ يجتمع المجلس ستة اشهر من كل سنة ، ويعطل ستة اشهر ، ومع مراعاة الفقرة الاولى ، تعين ازمان الاجتماعات والعطل خلال السنة بارادات ملكية .

٣ ــ يجتمع المجلس في العاصمة ، ويجوز اجتماعه خارجها عند تعذر الاجتماع فيها .

المادة العشرون : تعدل المادة التاسعة والثلاثون بالوجه التالي :

١ ــ يدعو الملك المجلس الى عقد اجتماعه ، واذا لم يدع المجلس في اليوم المعين، فانه يجتمع بحكم القانون . ويستمر اجتماعه حسبما ورد في المادة السابقة ، الا اذا حله الملك قبل ختام المدة .

٢ ــ للمجلس ان يؤجل جلساته من حين الى آخر ، وفقا لنظامه الداخلي ، ويعتبر مجتمعا خلال مدة هذه التأجيلات .

المادة الحادية والعشرون : تعدل المادة الاربعون بالوجه التالي :

١ ــ اذا حل المجلس ، يبدأ باجراء الانتخابات مجددا . ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير اعتيادية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ الحل . وهذا الاجتماع يتبع الاحكام الواردة في المادتين (٣٧) و (٣٩) فيما يخص التعطيل والتأجيل . وعلى كل حال يجب فض هذا الاجتماع في يوم ٣٠ تشرين الثاني ؛ لكي يبدأ الاجتماع الاعتيادي الاول من الدورة . واذا صادف هذا الاجتماع شهر كانون الاول او كانون الثاني ، فانه يعتبر اول اجتماع للدورة .

٢ ــ اذا حل المجلس لامر ما ، فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر .

٣ ــ للملك ان يدعو مجلس الامة للاجتماع ، علاوة على المدة المقررة في المادة (٣٨) وذلك للبت في امور معينة تذكر في الدعوة. ويفض هذا الاجتماع بارادة ملكية.

المادة الثانية والعشرون : تعدل المادة الثانية والاربعون بالوجه التالي :

لكل رجل عراقي اتم الثلاثين من العمر ، ولم يكن له احدى الموانع المنصوص عليها في المادة (٣٠) ان ينتخب نائبا على انه لا يجوز له ان ينوب الا عن منطقة واحدة من المناطق التمثيلية التي تعين بقانون الانتخاب . واذا انتخب احد من اكثر من منطقة

واحدة ، فعليه ان يختار المنطقة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية ايام من تاريخ اخباره . وللموظفين الذين ينتخبون الخيار بين قبول العضوية ، ورفضها ، والذي يقبل العضوية يجب عليه التخلي ، عن وظيفته في الحكومة خلال المدة المذكورة ، عدا الوزراء والموفدين من الاعيان والنواب .

المادة الثالثة والعشرون : تعدل المادة الثالثة والاربعون بالوجه التالي :

يفصل مجلس النواب في المسائل المتعلقة بالصفات المؤهلة لانتخاب النواب ، وفي الطعن الموجه ضد انتخابهم ، وفي الشواغر والاستقالات المتعلقة بهم .

المادة الرابعة والعشرون : تعدل المادة السادسة والاربعون بالوجه التالي :

للنائب ان يستقيل من النيابة بتقديم استقالته كتابة الى الرئيس . ولا تنفذ الاستقالة ما لم يقبلها مجلس النواب .

المادة الخامسة والعشرون : تعدل المادة السابعة والاربعون بالوجه التالي :

عند شغور عضوية في مجلس النواب بسبب وفاة ، او استقالة ، أو فقد الصفات القانونية ، او تغيب عن المجلس ، يجب ان يجري انتخاب جديد في الحال بايعاز من الرئاسة .

المادة السادسة والعشرون : تعدل المادة الثامنة والاربعون بالوجه التالي :

يعتبر النائب ممثلا للبلاد العراقية عامة ، لا لمنطقته التمثيلية خاصة .

المادة السابعة والعشرون : تعدل المادة الخمسون بالوجه التالي :

١ ـ يعطى النائب ، عدا مخصصات السفر ، مخصصات قدرها (اربعون) دينارا شهريا طيلة مدة العضوية .

٢ ـ اذا حل المجلس في اليوم الاول من كانون الاول ، او بعده ، يعطى النائب مخصصات الاشهر الباقية من السنة الاجتماعية حتى نهاية تشرين الثاني من السنة .

المادة الثامنة والعشرون : تعدل المادة الحادية والخمسون بالوجه التالي :

على النواب والاعيان قبل الشروع في اعمالهم ، ان يقسم كل منهم امام مجلسه يمين الاخلاص للملك ، والمحافظة على القانون الاساسي ، وخدمة الامة والوطن ، وحسن القيام بواجباتهم .

المادة التاسعة والعشرون : تعدل المادة الثانية والخمسون بالوجه التالي :

١ ـ لا يباشر مجلس الاعيان اعماله ، ما لم يحضر جلساته اكثر من نصف اعضائه المعينين فعلا .

٢ ـ ولا يباشر مجلس النواب اعماله ، ما لم يحضر جلساته اكثر من نصف اعضائه المنتخبين فعلا .

المادة الثلاثون : تعدل المادة الخامسة والخمسون بالوجه التالي :

يبت المجلس باللوائح القانونية مادة فمادة على حدة ، ثم يبت فيها جملة . وله ان يقرر الاقتصار على البت فيها جملة فقط ، وللاعضاء في هذه الحالة مناقشة المواد.

المادة الحادية والثلاثون : تعدل المادة الستون بالوجه التالي :

١ ـ لكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود ونظام المجلس الذي ينتسب اليه . ولا تتخذ اية اجراءات قانونية ضده ، من اجل تصويت ، او بيان راي ، او القاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته .

٢ ـ لا يوقف ولا يحاكم احد من اعضاء مجلس الامة ما لم يصدر من المجلس الذي ينتسب اليه ، قرار بالاكثرية ، بوجود الاسباب الكافية لاتهامه ، او ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جناية مشهودة . واذا اوقف احد الاعضاء لسبب ما اثناء عطلة المجلس ، فعلى الحكومة ان تعلم المجلس بذلك عند اجتماعه ، مع الايضاحات وبيان الاسباب .

المادة الثانية والثلاثون : تعدل المادة الثانية والستون بالوجه التالي :

١ ـ يجب ان ترفع جميع اللوائح القانونية الى احد المجلسين ، فاذا قبلها ، ترفع الى الثاني ، ولا تكون قانونا ما لم يوافق عليها المجلسان ، ويصدقها الملك .

٢ ـ اذا رفعت لائحة الى احد المجلسين ، وطلب رئيس الوزراء ، او احد الوزراء ، المذاكرة عليها بجلسة مشتركة ، ووافق مجلس الاعيان على ذلك، يجتمع المجلسان برئاسة رئيس مجلس الاعيان ، ويبت فيها باكثرية ثلثي المجلس المشترك . ولا تكون قانونا الا بعد تصديق الملك .

٣ ـ يقرر المجلسان اللوائح المرفوعة اليهما من قبل الحكومة ، وبعد قبولها تعرض على الملك ، فاما ان يصدقها ، واما ان يعيدها مع بيان اسباب الاعادة ، في برهة ثلاثة اشهر ، الا اذا قرر احد المجلسين تعجيلها ، فيقتضي تصديقها او اعادتها خلال خمسة عشر يوما لاعادة النظر فيها ، مع بيان الاسباب الموجبة . واذا لم تعد في المدة المعينة فانها تعتبر مصدقة .

٤ ـ اذا رفض المجلسان اللوائح القانونية ، فلا ترفع الى احدهما مرة ثانية ، خلال مدة الاجتماع .

المادة الثالثة والثلاثون : تعدل المادة الرابعة والستون بالوجه التالي :

١ ـ لا يقل عدد الوزراء عن السبعة بضمنهم رئيس الوزراء ، ولا يكون وزيرا من كانت فيه احدى الموانع المبينة في المادة (٣٠) . والوزير الذي لم يكن عضوا في احد المجلسين ، لا يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر ، ما لم يعين عضوا في مجلس الاعيان ، او ينتخب نائبا قبل ختام المدة المذكورة . والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يستحق مخصصات العضوية في احد المجلسين في الوقت نفسه . ولا يجوز للوزير ان يشتري او يستأجر شيئا من املاك الدولة واموالها .

٢ ـ يجوز تعيين نواب وزراء ، على ان يكونوا من اعضاء مجلس الامة .

٣ ـ للملك ان يعين وزراء بلا وزارة ، لغرض الاستفادة من كفاياتهم ومواهبهم، وذلك عند الضرورة .

المادة الرابعة والثلاثون : تعدل المادة الخامسة والستون بالوجه التالي :

مجلس الوزراء هو القائم بادارة شؤون الدولة ، ويعقد برئاسة رئيس الوزراء ليقرر ما يجب اتخاذه من الاجراءات في القضايا المتعلقة باكثر من وزارة واحدة ، وفي جميع الامور الهامة التي تقوم بها الوزارات ويعرض رئيس الوزراء ما يقرره المجلس على الملك للمصادقة عليه .

المادة الخامسة والثلاثون : تعدل المادة الحادية والثمانون بالوجه التالي :

تؤلف محكمة عليا لمحاكمة الوزراء ، واعضاء مجلس الامة ، المتهمين بجرائم سياسية ، او بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة ، ولمحاكمة حكام التمييز عن الجرائم الناشئة من وظائفهم ، وللبت بالامور المتعلقة بتفسير هذا القانون ، وموافقة القوانين الاخرى لاحكامه .

المادة السادسة والثلاثون : تعدل المادة الثانية والثمانون بالوجه التالي :

١ ـ اذا اقتضى اجراء محاكمة امام محكمة عليا ، تحال القضية اليها بناء على قرار اتهامي صادر من مجلس النواب ، بأكثرية ثلثي الآراء من الاعضاء الحاضرين في كل قضية على حدة .

٢ ـ اما الامور الاخرى فتحال الى المحكمة العليا بقرار من مجلس الوزراء، او بقرار من احد مجلسي الامة .

٣ ـ تؤلف المحكمة العليا من ثمانية اعضاء ، عدا الرئيس ، ينتخبهم مجلس الاعيان اربعة من بين اعضائه ، واربعة من حكام محكمة التمييز ، او غيرهم من كبار الحكام . وتنعقد برئاسة رئيس مجلس الاعيان . واذا لم يتمكن الرئيس من الحضور، يتراس جلسة المحكمة نائبه .

المادة السابعة والثلاثون : تعدل المادة الثالثة والثمانون بالوجه التالي :

اذا وجب البت في امر يتعلق بتفسير احكام هذا القانون ، تجتمع المحكمة العليا بارادة ملكية ، تصدر بموافقة مجلس الوزراء ، بعد ان تؤلف وفق الفقرة الثالثة من المادة السابقة . اما اذا لم يكن مجلس الامة مجتمعا ، يكون نصب الاعضاء المذكورين في المادة السابقة بقرار من مجلس الوزراء وارادة ملكية .

المادة الثامنة والثلاثون : تعدل المادة الرابعة والثمانون بالوجه التالي :

اذا اقتضى تفسير القوانين ، والانظمة ، في غير الاحوال المبينة في المادة السابقة، او اذا اقتضى البت فيما اذا كان احد الانظمة المرعية يخالف مستنده القانوني ،

يؤلف – بناء على طلب الوزير المختص – ديوان خاص برئاسة رئيس محكمة التمييز المدنية ، وعند تعذر حضوره فتحت رئاسة نائبه ، وينتخب اعضاؤه ثلاثة من بين حكام التمييز وثلاثة من كبار ضباط الجيش ، اذا كان القانون يتعلق بالقوة المسلحة وثلاثة من كبار موظفي الادارة اذا كان القانون يتعلق بالشؤون الادارية وفقا لقانون خاص ..

المادة التاسعة والثلاثون : تعدل المادة الخامسة والثمانون بالوجه التالي :

يجب ان تحسم الدعاوي التي تنظر فيها المحكمة العليا ، وفقا للقانون ، ولا تقر ادانة المتهم الا باكثرية ثلثي المحكمة ، وقراراتها قطعية . والاشخاص الذين يتهمهم مجلس النواب ، يتنحون عن العمل حالا . ولا تمنع الاستقالة من التعقيبات القانونية بحقهم .

المادة الاربعون : تعدل المادة السادسة والثمانون بالوجه التالي :

١ – كل قرار يصدر من المحكمة العليا ، ينص على مخالفة احد القوانين ، او بعض احكامه ، لاحكام هذا القانون ، يجب ان يصدر باكثرية ثلثي آراء المحكمة . واذا صدر قرار من هذا القبيل ، يكون ذلك القانون ، او القسم المخالف منه ، ملغى من تاريخ صدور قرار المحكمة ، على ان تقوم الحكومة بتشريع يكفل ازالة الاضرار المتولدة من تطبيق الاحكام الملغاة .

٢ – كل قرار يصدر من الديوان الخاص ، ينص على مخالفة احد الانظمة او بعض احكامه لمستنده القانوني ، يجب ان يكون باكثرية ثلثي آراء الديوان . واذا صدر قرار من هذا القبيل ، يكون ذلك النظام ، او القسم المخالف منه ، ملغى من تاريخ صدور قرار الديوان الخاص .

المادة الحادية والاربعون : تضاف الى آخر المادة الثامنة والثمانين الفقرة الثانية وتعتبر فقرة خامسة :

٥ – المجالس العرفية ، والمحاكم الخاصة ، التي تؤلف في الاحوال المبينة في المادة (١٢٠) من هذا القانون .

المادة الثانية والاربعون : تعدل المادة التاسعة والثمانون بالوجه التالي :

اصول المحاكمة في المحاكم الخصوصية ، والرسوم التي تؤخذ فيها ، وكيفية استئناف او تمييز احكامها ، تعين بقوانين .

المادة الثالثة والاربعون : تعدل المادة الحادية والتسعون بالوجه التالي :

لا يجوز وضع ضرائب ، او رسوم ، الا بقانون . غير ان ذلك لا يشمل الاجور التي تأخذها دوائر الحكومة ، مقابل ما تقوم به من الخدمات العامة ، او مقابل الانتفاع من مال الدولة . ولا يجوز وضع الضرائب والرسوم بمرسوم .

المادة الرابعة والاربعون : تعدل المادة الثانية والتسعون بالوجه التالي :

يجب ان تجبى الضرائب والرسوم من المكلفين بدون تمييز . ولا يجوز ان يعفى عنها احد منهم الا بقانون .

المادة الخامسة والاربعون : تعدل المادة الثامنة والمئة بالوجه التالي :

عملة الدولة تقرر بقانون .

المادة السادسة والاربعون : تعتبر المادة المئة والعشرون فقرة اولى . ويضاف اليها الفقرة التالية وتعتبر فقرة ثانية :

٢ ـ عند حدوث خطر ، او عصيان ، او ما يخل بالسلام ، في اية جهة من جهات العراق ،للملك بموافقة مجلس الوزراء ، ان يعلن حالة الطوارىء في جميع انحاء العراق ، او في اية منطقة منها . وتدار المناطق التي يشملها الاعلان وفقا لقانون خاص ، ينص على محاكمة الاشخاص عن جرائم معينة امام محكمة خاصة ، وعلى الاجراءات الادارية التي تتخذها سلطات معينة .

المادة السابعة والاربعون : تضاف المادة الآتية الى القانون ، وتعتبر المادةالثالثة والعشرون بعد المئة :

(مادة ١٢٣) ـ ليس لمجلس الامة ان يشرّع قانونا بعفو الاشخاص الذين ارتكبوا جرما من شانه المساس بتبديل شكل الدولة ، او تبديل الحكومة ، او ارغام الملك ، او الحكومة ، او تهديدهما ، على اجراء عمل ما .

المادة الثامنة والاربعون : تضاف المادة التالية الى القانون ، وتعتبر المادةالرابعة والعشرون بعد المئة :

مادة (١٢٤) التقاليد الدستورية التي لم يرد نص بشأنها في هذا القانون ، ولا يوجد نص يمنع الاخذ بها ، وكانت متبعة في الدول الدستورية، يجوز الاخذ بها وتطبيقها كقاعدة دستورية بقرار مجلس الامة في جلسة مشتركة .

المادة التاسعة والاربعون : تعتبر المادة (١٢٣) مادة تحت رقم (١٢٥) .

المادة الخمسون : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر شوال سنة ١٣٦٢هـ ، واليوم السابع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٤٣م (١) عبد الاله

عبداله القصاب وزير الداخلية ، سلمان البراك وزير الاقتصاد ، عبد الاله حافظ وزير المعارف ووكيل وزير المالية ، نوري السعيد رئيس الوزراء ووكيل وزير الدفاع . تحسين العسكري وزير المواصلات والاشغال ووكيل وزير الخارجية ، عبد الرزاق الازري وزير الشؤون الاجتماعية ، احمد مختار بابان وزير العدلية .

---

(١) نشر في الوقائع العراقية العدد ٢١٢٢ بتاريخ ٣١ ـ ١٠ ـ ١٩٤٣ م .

حل مجلس النواب

« دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات عادية ، لكل سنة اجتماع يبدأ من اول يوم من تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات . واذا صادف اول الشهر عطلةرسمية، فمن اليوم الذي يليها . . . الخ (١) .

وكانت دورة اجتماع مجلس النواب « التاسعة » التي بدات بالاجتماع غير الاعتيادي في ١٢ حزيران سنة ١٩٣٩م ، اول دورة اتمت اجتماعاتها الاربعة ، دون ان يعتورها «الحل» الذي اصاب الدورات الثمان السابقة ، فقد عقد الاجتماع الاعتيادي الاول في يوم ١ تشرين الثاني ١٩٣٩م ، وعقد الاجتماع الثاني في الخامس من تشرين الثاني ١٩٤٠م (٢) والثالث في ١ تشرين الثاني ١٩٤١م ، والرابع في اول تشرين الثاني ١٩٤٢م . كما ان هذا المجلس كان قد دعي الى اجتماع فوق العادة في يوم ١٠ نيسان ١٩٤١م ، لاعلان وصاية « الشريف شرف » على عرش العراق، بعد ان اسند الى الوصي الامير عبد الاله تركه واجبات الوصاية ، ولكن « المجلس نفسه » طالب في الاجتماع الاعتيادي الثالث المنعقد في اول تشرين الثاني ١٩٤١م ، التنكيل بالهيئة الحكومية التي نصبت الشريف شرف وصيا ، بعد ان فشلت حركة ايار ١٩٤١م ، ولاذ القائمون بها بالفرار ، وعاد الامير عبدالاله الى تولي السلطةفي العراق، تسنده الحراب الانكليزية .

وقد تعمد المسؤولون عن « الحياة النيابية في العراق » الابقاء على هذا المجلس للاسباب التي اعلنها رئيس الوزراء نوري السعيد ، وهي :

« ومن النقاط التي تعرض الاعيان المحترمون اليها ، هي قضية اكمال المجلس النيابي دورته الاعتيادية . . . ان الفضل في ذلك لا يعود الى احد ، انما الصدف،نعم سوء الصدف او حسن الصدف هي التي اوجبت اكمال المجلس دورته . فقد اتضح ان الدعاية المغرضة في الخارج كانت تبث دعايتها بعدم مشروعية الحكومة الحاضرة. فكان خير جواب عليها هو عدم حل المجلس النيابي ، لافهام من في الخارج بأنالمجلس لم يتغير ، ولم يؤت بمجلس جديد لتأييد الوضع الحاضر (٣) .

فلما أتم « هذا المجلس » تعديل « القانون الاساسي » على النحو المذكور ، صدرت الارادة المرقمة ٢٢٩ والمؤرخة ٩ حزيران ١٩٤٣م بحله ، وهذا نصها :

« نظرا الى ان مجلس الامة قد وافق بنصابه القانوني على تعديل القانون الاساسي ، واستنادا الى المادة التاسعة عشرة بعد المئة من القانون الاساسي، المشار اليه ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية ، بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ، بحل

---

(١) المادة (٣٨) من القانون الاساسي .

(٢) صادف اول تشرين الثاني ١٩٤٠ م حلول عيد الفطر المبارك .

(٣) محاضر مجلس الاعيان (الاجتماع العادي السابع عشر) لسنة ١٩٤٢ م ص ١٧ .

مجلس النواب ، على ان تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة المعينة في المادة الاربعين من القانون المشار اليه ، وان يعرض التعديل المذكور على مجلس الامة .

« على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

« كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر جمادى الثانية ١٣٦٢هـ ، واليوم التاسع من شهر حزيران ١٩٤٣م » .

نوري السعيد ــ رئيس الوزراء　　　　　　　　　　عبد الاله

تعديل وزاري

كانت ايام « الوزارة السعيدية السابعة » قلقة مضطربة ، بحكم ظروف الحرب السائدة . وكانت الوزارة اذا خرجت من مأزق ما سالمة ، دخلت في مأزق آخر وهي اشد قلقا من قبل ، وكانت التبدلات بين اعضاء الوزارة تتأثر بالوضع الحربي السائد، وبظروف التموين ، والفساد الذي استشرى في الدوائر . وقد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٢٥٠) في يوم ٢٣ حزيران ١٩٤٣م :

١ ــ بنقل عبدالاله حافظ من منصب وزارة الخارجية، وتعيينه وزيرا للمعارف

٢ ــ ونقل تحسين علي من منصب وزارة المعارف ، وتعيينه رئيسا للديوان الملكي .

٣ ــ ونقل صالح جبر من منصب وزارة المالية ، وتعيينه وزيرا للداخلية .

٤ ــ ونقل تحسين العسكري من منصب وزارة الداخلية ، وتعيينه وزيرا للاشغال .

٥ ــ تعيين السيد جلال بابان وزيرا للمالية .

٦ ــ تعيين السيد نصرة الفارسي وزيرا للخارجية .

٧ ــ تعيين احمد مختار بابان وزير المواصلات والاشغال ، وزيرا للعدلية، بدلا من وزير العدلية داود الحيدري المنقول الى السلك الخارجي .

وفي يوم ٨ تموز ١٩٤٣م سافر رئيس الوزراء الى القاهرة مارا بالشام ، فبيروت ، فالقدس ، لاجراء مشاورات مع الزعماء العرب حول تأسيس « جامعة الدول العربية » فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزارة بالوكالة الى وزير الاقتصاد سلمان البراك ، بصفة كونه أقدم وزير في الهيئة الوزارية القائمة ، وباسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المواصلات والاشغال تحسين العسكري ، مدة غياب نوري السعيد ، عن العراق ، وقد عاد الرئيس نوري الى بغداد في يوم ١٠ آب ١٩٤٣م .

وفي يوم ٢٧ تموز من هذه السنة ، سافر وزير الداخلية صالح جبر ، الى سورية ، فلبنان ، للاصطياف ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير العدلية احمد مختار بابان .

. وفي يوم ٨ آب سافر وزير المواصلات والاشغال تحسين العسكري ، الى خارج العراق للاصطياف ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المواصلات والاشغال بالوكالة الى وزير المالية جلال بابان ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المعارف عبد الاله حافظ .

وفي يوم ٢٢ من هذا الشهر سافر وزير العدلية احمد مختار بابان للاصطياف، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة العدلية بالوكالة الى وزير الخارجية نصرة الفارسي ، ومنصب وزارة الداخلية بالوكالة الى رئيس الوزراء نوري السعيد.

جامعة الدول العربية

« شعرت بريطانية في أوائل الحرب العالمية الثانية انها في حاجة ماسة الى دعم العالم العربي لها ولحلفائها في هذه الحرب الضروس ، فتحدث وزير خارجيتها المستر انطوني ايدن ، في خطاب سياسي القاه في قاعة مانشن هاوس بلندن في ٢٩ آذار ١٩٤١م ، عن رغبة كثيرين من العرب في أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة اكبر من نصيبها الراهن ، وانهم يأملون من بريطانيا ان تعضدهم في رغبتهم هذه . ثم ابدى استعداد الحكومة البريطانية لعضد أي مشروع من شأنه توثيق الروابط الثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية ، بين الاقطار العربية » .

فلما اصطدم الجيشان : العراقي والبريطاني في الثاني من ايار من هذه السنة « أي سنة ١٩٤١ » استغل الالمان والطليان هذا الحادث فبذلوا جهودا مضنية في سبيل الدعاية ضد الانكليز وحلفائهم وكالوا الوعود جزافا في سبيل تأييد القضايا العربية ووحدتها والتصميم على مكافحة اقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين العربية . وقد خدع لفيف من السياسيين العرب بهذه الوعود واعتبروها تصريحات ملزمة فلما هزم الالمان والطليان في شمالي افريقية . امسك الانكليز بزمام المبادرة السياسية في البلاد العربية من جديد .

وفي ٢٤ ــ ٢٥ شباط ١٩٤٣م سئل المستر ايدن في مجلس العموم البريطاني :

« عما اذا كانت قد اتخذت خطوات لتحقيق تعاون اقتصادي ، وسياسي، اكبر بين الدول العربية في الشرق الاوسط ، تمهيدا لانشاء اتحاد عربي في النهاية » فأجاب بما يلي :

« ان الحكومة البريطانية ــ كما سبق لي ان اوضحت ــ تنظر بعطف الى اي حركة بين العرب ترمي الى تحسين وحدتهم الاقتصادية ، والثقافية ، والسياسية، ولكن من الواضح ان المبادرة باي مشروع من هذا القبيل يجب ان تصدر من العرب انفسهم ، وعلى ما اعلم ، لم يوضع حتى الآن مشروع كهذا يتمتع بالاستحسان العام» .

هذا ما فاجأت به « وكالة انباء رويتر » الصحف العالمية ، ونشر في جريدة الزمان البغدادية في عددها المرقم ١٦٥٤ الصادر في يوم ٢٦ شباط من عام ١٩٤٣م . اما الملك عبدالله ، ملك المملكة الاردنية الهاشمية فيقول :

« الجامعة العربية صوت فاه به نوري باشا السعيد ، وتلقفه مصطفى النحاس باشا ، وايده المستر انتوني ايدن ، فهو جراب ادخلت فيه سبغة رؤوس ـ اليمن ونجد والعراق والشام ولبنان ومصر وشرق الاردن ـ بسرعة عجيبة ، في وقت كانت فيه سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ، وشرق الاردن تحت الانتداب البريطاني ، والعراق ومصر تحت المعاهدتين السارتين الى الآن ، فالدول العربية كانت حينذاك في قيود انتدابية ، وعهدية ، ما عدا اليمن ونجد ، فانهما كانتا حرتين . وفي هذا يتجلى للامة العربية التسابق العجيب بين دولها السبع ، سباق بين مقيد ومطلق ، اما قيد احتلال ، واما قيد عهد ، واما قيد جهالة ، وفي نظر الدول نفسها نعم الحجاب الساتر لما يريدون كتمه ، ونعم التمدح غير المجدي بما يريدون اذاعته ، وظن الغرب الراضي عن هذه الجامعة انها ستكون خير اداة لدوام الانتدابات ودوام الاحكام العهدية ، واني تارك لغيري تفسير هذه الظنون » (١) .

وعلى كل فقد وقف مصطفى باشا النحاس رئيس وزراء مصر ، في مجلس الشيوخ المصري في يوم ٣١ آذار ١٩٤٣م ، والقى بيانا خطيا عن فكرة انشاء « جامعة الدول العربية » جاء فيه :

« منذ اعلن المستر ايدن تصريحه ، فكرت فيه طويلا ، وقد رايت ان الطريقة المثلى التي يمكن ان توصل الى غاية مرضية ، هي ان تتناول الحكومات العربية هذا الموضوع ، وانتهيت من دراستي الى انه يحسن بالحكومة المصرية ان تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة ، فيما ترمي اليه من آمال ، كل منها على حدة ، ثم تبذل الحكومة المصرية جهودها في التوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت السبيل الى ذلك ، ثم تدعوهم جميعا الى مصر في اجتماع ودي لهذا الغرض ، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية من جهة متحدة بالفعل ، فاذا تم التفاهم او كاد ، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع ، واتخاذ ما يراه من القرارات محققا للاغراض التي تنشدها الامة العربية ... وقد اخذت انفذ هذه الخطة ، فوجهت بالفعل الى فخامة رئيس حكومة العراق دعوة رسمية ، حتى اذا ما وافق فخامته على هذه الخطوات ، بحثنا راي العراق في هذا الموضوع من جهاته السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وساوجه بعد ذلك الدعوة تلو الدعوة الى الحكومات العربية ، واستقصي من مندوبيها واحدا بعد واحد رايها في الموضوع نفسه ، فاذا ما انتهيت من هذه المباحثات التمهيدية ، ورايت منها ما يبشر بالنجاح كما ارجو ، دعت الحكومة المصرية الى عقد مؤتمر في مصر » (٢) .

وقد قرن النحاس قوله بالفعل ، فوجه الدعوة الى رئيس الوزارة العراقية نوري السعيد ، فطار هذا الى بيروت اولا في يوم ٧ تموز ١٩٤٣م ، حيث التقى بالعاملين في حقل القضية العربية ، ثم جاء الى دمشق للغرض نفسه ، ثم عاد الى

---

(١) التكملة من مذكرات حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله بن الحسين ص ١٢ .

(٢) محاضر مجلس الشيوخ المصري: نقلها الاستاذ نجيب صدقه الى كتابه «قضية فلسطين» ص ٢٦٧ــ٢٦٨

بيروت ، ومنها توجه الى فلسطين في طريقه الى مصر ، فبلغها في يوم ٢٢ من هذا الشهر ، وفي اثناء مكوثه في فلسطين صرح لوكالة الانباء العربية قائلا :

« من المأمول ان يعقد مؤتمر من جميع الحكومات العربية في هذا العام ، لان هنالك عملا كبيرا يقتضي الانجاز ، وان العراق في عام ١٩٤٠م ، حين كان رشيد عالي في الحكم ، عرض ارسال نصف قواته للقتال في خارج البلاد لمساعدة الحلفاء اذا دعموا القضية العربية » .

وعند وصوله الى القاهرة ، اجتمع بالنحاس اجتماعات متعددة ، ودرس الرئيسان : المصري والعراقي قضية تكوين « جامعة الدول العربية » من نواحيها السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية .

ثم ان النحاس باشا اتصل بجلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، وبجلالة امام اليمن ، وبسمو الامير عبدالله الهاشمي ، وفاوض مندوبيهم بما فاوض به رئيس وزراء العراق ، على نحو ما جاء في خطابه الذي القاه في مجلس الشيوخ المصري .

وفي اوائل ايلول ١٩٤٣م ، فرغ الرئيس المصري من مباحثاته واستشاراته مع ممثلي الجمهوريتين : السورية واللبنانية ، وممثلي جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، وجلالة الامام يحيى حميد الدين ، وغيرهم ، واخذ يدرس موضوع عقد مؤتمر تمهيدي لتحقيق هذه الفكرة .

وفي يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٤٣م ، هبط في بغداد وفد سوري برئاسة وزير الخارجية السيد جميل مردم ، لتوحيد وجهة نظره مع وجهة نظر العراق في موضوع الجامعة ، فكان الوفد بضيافة الحكومة ، ولما غادر البلاد في يوم ٨ كانون الثاني ١٩٤٤م ، صدر هذا البلاغ :

« بمناسبة زيارة الوفد السوري العراق ، لقد جرت محادثات بينه وبين الحكومة العراقية ، وتبودلت الآراء في المسائل التي تهم القطرين الشقيقين ، كما بحثت وجهات نظر الحكومتين فيما يخص الوحدة العربية على الاساس الذي جرت عليه مشاورات الوحدة العربية في القاهرة ، فاسفرت هذه المحادثات ، التي كان يسودها الود الخالص، والثقة المتبادلة، عن اتفاق تام في وجهات نظر الطرفين ».اهـ.

وفي يوم ٣ نيسان ١٩٤٤م وصل الى بغداد وفد لبناني برئاسة وزير خارجية لبنان السيد رياض الصلح ، للغاية نفسها التي جاء من اجلها الوفد السوري من قبل، ولنا عودة الى موضوع « جامعة الدول العربية » في الصفحات القادمة .

الاعتراف باستقلال سوريا

استهدفت « الثورة العربية الكبرى » التي اعلنها الحسين بن علي شريف مكة المكرمة ، على الترك في ٩ شعبان ١٣٣٤هـ ، انشاء امبراطورية عربية واسعة تجمع شمل العرب ، وتوحد كلمتهم ، وتجعلهم امنا بعد خوفهم ، وعزا بعد ذلهم ، ولكن

اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية التي عقدها حلفاء العرب من البريطانيين والفرنسيين في منتصف ايار ١٩١٦م ، قضت بتقسيم البلاد العربية الى حكومات ومقاطعات ، وفرضت عليهم انتدابات ظالمة بعناوين مختلفة : بريطانية ، وفرنسية ، ودولية ، فكان لا بد من قيام ثورات داخلية في هذه الحكومات للتخلص من مظالم الاستعمار الاوروبي وانتداباته .

ولما انهارت فرنسا في اوائل الحرب العالمية الثانية (١) راى الحلفاء ان يقضوا على الوضع الفرنسي الشاذ في سوريا ولبنان ، ويتخلصوا من المتاعب التي تعرقل مجهودهم الحربي في هذين البلدين ، فزحفت قواتهم عليهما في حزيران ١٩٤١ م ،وتم لها السيطرة فيهما ، وفي يوم ٢٦ تشرين الثاني من هذه السنة ، اعلن الجنرال كاترو استقلال سوريا، واعتراف دول الحلفاء بهذه الحركة الاستقلالية ، وظلت سوريا تتعاون مع الحلفاء لاستكمال اسباب الاستقلال ، حتى اذا قاربت « الحرب الثانية » نهايتها ، اعلن العراق اعترافه بهذا الاستقلال ، فصدر هذا البيان :

بيان رسمي :

عندما حررت القوات الحليفة الديار السورية من سيطرة حكومة فيشي ، تعهدت كل من بريطانيا العظمى ، وفرنسا الحرة بمنح الاستقلال التام لسوريا ولبنان ، وفسح المجال الكافي أمامهما لتحقيق اهدافهما القومية . وفي ايلول من عام ١٩٤١م ، اعلن الجنرال كاترو باسم الحلفاء ، وبصفته مندوبا ساميا لقوات الافرنسيين الاحرار في الشرق ، ارجاع النظام الجمهوري لسوريا ، وفق العهود والوعود التي قطعها الحلفاء على انفسهم لسوريا . وفي السابع والعشرين من ايلول عام ١٩٤١م ، اعلن استقلال سوريا بصورة رسمية ،واعترفت بريطانيا العظمى ، وفرنسا الحرة ، وبعض الدول الحليفة ، بالدولة السورية المستقلة . اما العراق فقد تريث بالاعتراف ريثما يعاد تطبيق احكام دستور سوريا ، وتتالف في البلاد حكومة بمقتضاه ، وبالنظر لتحقيق ذلك الآن ، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٩٤٣/٨/٢٨م ، الاعتراف بسوريا كدولة مستقلة ، وتاسيس العلاقات الدبلوماسية بين القطرين الشقيقين ، وتبديل القنصلية العراقية في دمشق بمفوضية. وقد ابلغت الحكومة السورية ، وكذلك الدول المتحدة الاخرى ، بقرار الاعتراف باستقلال سوريا وسيادتها ، وبهذه المناسبة فقد بعث فخامة رئيس الجمهورية السورية الى حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ببرقية ضمنها جميل شكره وتمنياته للحكومة العراقية ، وسجل فيها هذا الحادث التاريخي العظيم الذي يشيد في توثيق العرى بين القطرين الشقيقين ، ورد حضرة صاحب السمو الملكي المعظم ببرقية رقيقة ؛ وبعث كذلك فخامة رئيس الحكومة السورية السيد سعدالله الجابري ، ببرقية الى فخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء ، وقد استهلها بالوضع الكبير الناشيء عن اعتراف العراق باستقلال سوريا وسيادتها ، وأشار فيها

---

(١) كان انهيار فرنسا في العاشر من حزيران ١٩٤٠ م .

الى دلائل العطف والمودة المتبادلة بين العراق وسوريا ، واشاد فيها بمساعي فخامة السيد نوري السعيد في سبيل القضية العربية الكبرى . وقد رد فخامته عليها ببرقية ودية ؛ وبعث فخامة وزير الخارجية السورية السيد جميل مردم ، ببرقية الى معالي وزير الخارجية السيد نصرة الفارسي ضمنها ارتياح سوريا الكبير باعتراف حكومة صاحب الجلالة العراقية بالدولة السورية المستقلة ، واشار فيها الى ضرورة التعاون الوثيق بين الاقطار العربية ، والى قرار الحكومة السورية من ناحيتها باحداث مفوضية سورية في بغداد ، وقد رد معالي وزير الخارجية عليها ببرقية شكر وتهنئة اعرب فيها عن ترحيب الحكومة العراقية بتاسيس العلائق الدبلوماسية بين البلدين ، وعن تمنيات العراق لرفاه سوريا وسعادتها .

بغداد ١١ ايلول ١٩٤٣م مدير الدعاية العام

حوادث لبنان الاليمة

لم يكد العراق يعلن اعترافه باستقلال سورية ، على النحو الذي شرحه بيان « مدير الدعاية العامة » الصادر في ١١ ايلول ١٩٤٣م ، حتى اتخذت الخطوات اللازمة لاعلان اعترافه باستقلال لبنان ايضا ، وعلى هذا ابرق الوصي على عرش العراق البرقية التالية الى :

صاحب الفخامة بشاره الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية ، بيروت .

انتهز فرصة اعتراف العراق باستقلال لبنان ، فاعرب لفخامتكم عن اصدق تهاني القلبية ، المقرونة باطيب التمنيات لرفاهية القطر اللبناني الشقيق ، راجيا ان يتحقق في عهدكم ما تصبو اليه الامة اللبنانية من جميل الاماني والآمال .

عبد الاله الوصي

فرد رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشاره الخوري على هذه البرقية بما يلي :

صاحب السمو الملكي الامير عبدالاله ، الوصي على عرش العراق ـ بغداد .

ان تهنئة سموكم بمناسبة اعتراف العراق باستقلال لبنان ، اثرت في نفسي تاثيرا عميقا ، وتلقاها الشعب اللبناني مغتبطا . اني لاشكركم على ما اعربتم عنه من صادق التمنيات نحو لبنان ، راجيا للقطر العراقي الشقيق تحقيق ما ينشده من مجد وعزة . ظل جلالة مليكه المعظم ، وتحت رعاية سموكم .

رئيس الجمهورية اللبنانية : بشاره الخوري

وتبودلت بين وزير الخارجية العراقية ، ووزير الخارجية اللبنانية ، برقيتان بمآل البرقيتين المتبادلتين بين الامير عبد الاله ، والشيخ بشاره الخوري .

واقرت « الجمهورية اللبنانية » تعديل « الدستور اللبناني » على اساس

الاعتراف ب « استقلال لبنان التام » ورفع المواد المتعلقة بالانتداب ، فاغاظ هذا القرار « لجنة التحرير الفرنسية في بيروت » واصدر المسيو هيللو المندوب الفرنسي العام ، اوامره في العاشر من تشرين الثاني ١٩٤٣م باعتقال رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشاره الخوري ، ورئيس وزرائه رياض الصلح ، واثنين من وزرائهما: كميل شمعون ، وسليم تقلا ، وكذا السيدين : عادل عسيران ، وعبد الحميد كرامي ، وابعادهم الى قلعة « راشيا » فقامت قيامة الدول العربية في بغداد ، والرياض ، وعمان ، حتى صنعاء ، واحتجت لدى الحكومتين : البريطانية والامريكية على هذا التعسف الفرنسي احتجاجات متواصلة ، وتولى رئيسا الوزارتين : المصريةوالعراقية مؤاساة الشعب اللبناني في مصابه هذا . اما في بيروت (فقد احرق الاهلون عربات الجيش في ساحة الشهداء) (١) احتجاجا على ذلك .

وفي بغداد استدعى نائب الوصي الامير زيد « كلا من السفير البريطاني، والقائم بأعمال المفوضية الاميركية في بغداد في يوم ١٣ من هذا الشهر ، وابلغهما — بحضور وكيل وزير الخارجية — احتجاجه ، واحتجاج الحكومة العراقية للاعمال غيرالقانونية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في لبنان ، وطلب منهما تبليغ حكومتيهما اتخاذ ما ترتايانه مناسبا لاعادة الحالة في لبنان الى مجراها القانوني ، وتوقيف مداخلة السلطة الفرنسية في شؤون لبنان » .

وكانت الحكومتان : البريطانية والاميركية تراقبان الحوادث الدامية في بيروت عن كثب ، فقررتا العمل على وضع حد لاستغلال دول المحور هذه الحوادث، فضغطتا على « حكومة الجنرال ديغول » وطلبتا اليها اطلاق سراح رئيس الجمهورية اللبنانية ووزرائه المعتقلين فورا ، دون ان تضطر لاتخاذ تدابير وخطوات اخرى . وكان الجنرال كاترو خارج لبنان عند وقوع هذه الاعتقالات فلما عاد اليه ، استدعى الرئيس الجمهوري الى بيروت ، واجتمع به اجتماعا طويلا ، وبعد أن الم بالاسباب التي أدت اليه الحوادث ، اصدر الامر بالافراج عنه ، وعن المشار اليهم في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣م ، واعتبر اللبنانيون عودة رئيس جمهوريتهم الى منصبه فوزا عظيما لقضيتهم الوطنية (٢) .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان مجلسي الاعيان والنواب العراقيين دعيا الى اجتماع مستعجل لبحث موضوع الاعتداء الفرنسي على استقلال لبنان فاجتمعا ، والقى الاعيان والنواب المتحمسون خطبا نارية هاجموا فيها سياسة فرنسة التعسفية ، وعيّروها بالاحتلال الالماني لباريس ، ولسائر المدن الفرنسية الكبرى ، وناشدوا الحكومتين : البريطانية والاميركية ان تعملا يدا واحدة لاعادة الاستقرار الى

---

(١) الشيخ بشارة الخوري في كتابه « حقائق لبنانية » ص ٢ — ٣٧ .

(٢) يقول الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية ، في كتابه (حقائق لبنانية) ٤١/٢ ان الجنرال كاترو اعتذر باسم الحكومة الفرنسية عما جرى له ولرفاقه ، وانه تقرر اعادة المسيو هللو الى الجزائر ، وانه اعرب عن رغبته في اقالة حكومة السيد رياض الصلح ، وتأجيل دعوة المجلس النيابي الى موالاة اجتماعاته ، فرفض الخوري ذلك رفضا باتا .

هذا القطر ، كما ان التوجيهات الخاصة حملت الاهلين في سائر الالوية على مشاركة نواب الامة طلباتهم ، وانتهى الامر بان احتج المجلسان لدى الامم المتحدة على هذه الاعمال غير القانونية ، كما احتج الزعماء السياسيون عليها .

ولا شك في ان سياسة الاعتداء على استقلال لبنان وسيادته كانت مبيتة، وقد اريد بها اخراج الفرنسيين من سوريا ولبنان ليحل الانكليز والامريكان محلهم ، في هذين القطرين الشقيقين ، واذا كان ذلك لم يتحقق حتى الآن بسبب صلابة هذين القطرين ، فليس معنى ذلك ان الاجانب قد نفضوا ايديهم نهائيا ، وسيكشف المستقبل ذلك كله .

املاء ولاية العهد

نصت المادة العشرون من القانون الاساسي على أن :

« ولاية العهد لاكبر ابناء الملك سنا على خط عمودي ، وفقا لاحكام قانون الوارثة » .

وقد سالت « الوزارة السعيدية السادسة » من « المحكمة العليا » عما :

« اذا ما انقطعت ولاية العهد ــ لا سمح الله ــ بفقدان الذكور من ورثة جلالة الملك فيصل ، هل تنتقل الولاية الى الاناث من ورثته ؟ وعند عدم جواز ذلك فهل أن التصرف في هذه الناحية يغير من حقوق الشعب ؟ » .

فاجتمعت « المحكمة العليا » في يوم ٢٥ كانون الاول ١٩٤١م ، واتخذت هذا القرار :

« لدى المذاكرة في هذا الموضوع ، رات المحكمة ان عبارة الابناء تفيد الذكور حصرا ، ولا تشمل الاناث . ففي حالة انقطاع ولاية العهد ــ لا سمح الله ــ ترى المحكمة ان التصرف في هذه الناحية حينذاك يعود الى الامة بحكم المادة ١٩ من القانون الاساسي » .

وعلى هذا لما شرع في تعديل القانون الاساسي ، جعلت المادة (٢٠) من القانون المثبت نصها اعلاه ــ فقرة اولى اضيفت اليها هذه الفقرة :

٢ ــ اذا شغرت ولاية العهد ، نظرا لقانون الوراثة ، فانها تنتقل الى أرشد رجل عراقي من ابناء أكبر ابناء الملك حسين بن علي مدة شغورها » .

ولما كان « أكبر ابناء الملك حسين بن علي » هو « الملك علي » ولم يكن للملك علي من الذكور غير الامير عبدالاله بالذات ، فقد اتخذ مجلس الوزراء القرار التالي في جلسته الثانية والسبعين المنعقدة في يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣م ، ايام «الوزارة السعيدية السابعة » .

« استمع مجلس الوزراء الى الملاحظات التي ادلى بها فخامة رئيس الوزراء

حول انطباق نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من تعديل القانون الاساسي رقم ٦٩ لسنة ١٩٤٣م : على صاحب السمو الوصي المعظم ، وكون سموه اصبح وليا للعهد بحكم القانون ، فقرر المجلس بالاجماع ما يأتي :

« ان الفقرة الاولى من المادة التي اشار اليها فخامة رئيس الوزراء ، تجعل ولاية العهد لاكبر ابناء الملك سنا على خط عمودي وفقا لاحكام قانون الوراثة ، وان الفقرة الثانية منها صرّحت بأن ولاية العهد ، اذا شغرت ، فانها تنتقل الى ارشد رجل عراقي من ابناء اكبر ابناء الملك حسين بن علي ، مدة شغورها ، وحيث ان صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني لا زال تحت الوصاية ، ولا يوجد له ولد ، فان ولاية العهد تعتبر شاغرة بطبيعة الحال ، ونظرا الى ان الاوصاف ، والمؤهلات المبحوث عنها في الفقرة الثانية من المادة الآنفة الذكر ، تنطبق على صاحب السمو الامير عبدالاله ، الوصي على العرش وحده تمام الانطباق ، لانه ارشد رجل عراقي من أبناء جلالة الملك علي ، الذي هو اكبر ابناء جلالة الملك حسين بن علي ، لهذا فقد اصبح سمو الامير عبدالاله وليا للعهد على عرش المملكة العراقية ، بحكم الدستور ، فقرر تسمية سموه بـ (صاحب السمو الوصي وولي العهد لملك العراق) واعلان ذلك الى الحكومات ، ونشره في الصحف ، وتبليغ كل من وزارات الدولة ودواوينها بذلك ، وتقديم نسخة من القرار الى مجلس الامة » .

١٩٤٣/١١/١١م

قضايا التموين ايضا

اشتدت ازمة التموين اشتدادا عظيما ، وارتفعت اسعار الملبوس والمأكول ارتفاعا فاحشا ، واختفت الحاجات الضرورية والمواد المعاشية من الاسواق العلنية اختفاء تاما ، وصارت تباع في « السوق السوداء » بعشرة امثال اسعارها المقررة ، وزاد الطين بلة نزول بعض الوزراء والموظفين والمتقاعدين الى السوق كمشترين وكمدخرين ، تعاونهم على ذلك شرذمة من اليهود الذين برعوا في شراء الضمائر، فكان الناس يعانون الامرّين في البحث عن الحاجات الضرورية في السوق السوداء ، وفي تدبير الاثمان الباهظة المفروضة عليها لتامين شرائها مهما علت اسعارها .

وشمل القحط قوت الشعب « الخبز » فكانت البلاد تعج بالمظاهرات ، وكانت النسوة تتقدم الرجال في طلب الطعام والعلاج من المسؤولين ، فكانت الشرطة تفرّق المتظاهرين بالقسوة تارة ، وبرش الماء عليهم من الخراطيم الخاصة بفرق اطفاء الحريق تارة اخرى ، كما كانت تعتقل المحرضين على المظاهرات بحجج مختلفة .

وادرك رئيس الوزراء خطورة الموقف الاقتصادي في البلاد ، فاذاع خطابا من دار الاذاعة اللاسلكية العراقية في يوم ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٣م ، واستهله بقوله :

« ان التردّي المطرد في حالة البلاد الاقتصادية ، قد أقلق بال الحكومة في الاشهر الاخيرة ، ولذا فقد أصبح من المحتم اتخاذ تدابير سريعة لمعالجة الحالة، وقد

ثبت نهائيا انه اذا لم تفرض رقابة حكومية فان اسعار المواد ، ولا سيما الحاجات الضرورية للمعيشة ، ترتفع من جراء جشع المضاربين الذين يستغلون قلة المواد ، فيرفعون الاسعار الى مستوى لا تستطيع معه الطبقات الفقيرة والوسطى ان تؤمن حاجاتها ، وبناء عليه فالحكومة ، بعد ان درست هذه المشاكل الاقتصادية ، قررت اتباع خطة تلخص بالمواد الثلاث التالية :

١ ـ زيادة استيراد الاموال الى البلاد بقدر المستطاع .

٢ ـ مراقبة هذه الاموال مراقبة دقيقة لتامين بيعها باسعار تناسب اسعارها في البلاد التي انتجتها .

٢ ـ الاستعانة بسلسلة طبقات التجار ، الذين يشتركون عادة في توزيع الاموال المستوردة ، للاستفادة من حسن قيامهم بالواجب المترتب عليهم في تدابير المراقبة التي ستتخذها الحكومة طالما يثبت ان تلك الاستعانة مثمرة وداعية للاطمئنان » (١) .

وعلى اثر ذلك صدرت الارادة الملكية بتعيين الكولونيل « بليس » البريطاني الجنسية ، مديرا عاما للاموال المستوردة ، ومشاورا اقتصاديا للجنة التموين العليا. فاختار « بليس » هيئة ديوانه من البريطانيين الذين اشتغلوا في العراق كثيرا ، او كانت لهم الخبرة الكافية بأمور العراق والعراقيين : اضراب : المستر « كرايس » مساعد مستشار وزارة الداخلية ، والكابتن « تي.اي.ببرد » ، والكابتن « جي.تي. موفات » ، والميجر « بيج » ، والكابتن « ويلش » ... الخ .

واتخذ الكولونيل لنفسه صفة « رئيس لجنة تحديد الاسعار » فأصدر عدة بيانات رسمية ، حدد فيها اسعار المنسوجات القطنية ، والسكر ، والشاي، والقهوة، والخامات على اختلاف انواعها ، والملابس العتيقة التي شرع في استيرادها من امريكا وبريطانيا ، ومن مخلفات قتلى الحلفاء في ميادين الحرب ، لتخفيف ازمة اللباس في العراق ، وحدد كذلك اسعار المواد الانشائية : كالانابيب ، والعكوس ، والتقاسيم ، والحديد ، والصفيح ، ومواد الانارة وغيرها ، فكانت تدابير حكيمة لو لم تفسدها الرشوة والمحسوبية وسوء الادارة . فقد علم بصورة لا تقبل الشك ان الموظفين البريطانيين كانوا يمنحون التجار اليهود اجازات الاستيراد بمقياس واسع،ويحجبونها عن معظم التجار المسلمين ، الامر الذي اوجب التذمر الشديد .

على ان الحكومة عالجت قضية قوت الشعب معالجة فعالة ، فحددت اسعار اللحوم ، والخضر ، والفواكه ، وفرضت رقابة شديدة على المقاييس والمكائيل ، وفتحت مخابز عديدة لعمل الخبز ، والصمون ، وتوزيعهما باسعار مخفضة ، الا ان طحين الخبز كان يخلط بمواد منوعة من الحنطة ، والشعير ، والذرة ، وبذور الكتان ، ودقيق الحمص ، والنخالة ، وسائر النباتات غير الضارة ، لان جيش الحلفاء

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٨٨٥ الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٣ م .

في العراق كان يستهلك منتوجات البلاد الزراعية بمقياس واسع ، وسنعود الى بحث موضوع التموين في موضع آخر .

استقالة ثلاثة وزراء

قلنا ان ايام « الوزارة السعيدية السابعة » كانت قلقة مضطربة ، بحكم ظروف الحرب السائدة ، وكانت التبدلات الوزارية ، والاستقالات من المناصب الحكومية ، تتاثر بتلك الظروف ، وقد استقال ثلاثة من اعضاء هذه الوزارة في ايلول سنة ١٩٤٣م للاسباب التالية :

استقالة وزير الخارجية :

لما الف السيد نوري السعيد وزارته السابعة في يوم ٨ تشرين الاول ١٩٤٢م، اسند « منصب وزارة الخارجية » الى الدكتور عبد الاله حافظ ، ثم راى ان يطعم وزارته هذه بمناصر جديدة ، فاستصدر ارادة ملكية في يوم ٢٣ حزيران ١٩٤٣م ، بنقل الدكتور المومى اليه الى « وزارة المعارف » وباسناد « منصب وزارة الخارجية » الى السيد نصرة الفارسي ، الى تبدلات اخرى اقتضتها مصلحة التطعيم .

ولما دعا النحاس باشا رئيس وزراء مصر السيد نوري السعيد رئيس وزراء العراق ، الى القاهرة في تموز ١٩٤٣م ، للمداولة في موضوع انشاء « جامعة الدول العربية » انفرد الرئيس العراقي في مفاوضاته ، ولم يستشر بها وزير خارجيته الجديد ، فأسرّها السيد نصرة الفارسي في نفسه . وبعد ايام كلف نوري وزير العراق المفوض في القاهرة بان يحمل رسالة خاصة الى الوصي في بغداد بما دار حول مهمته في القاهرة ، دون ان ياخذ موافقة وزير الخارجية العراقية على ندب الوزير المفوّض لحمل هذه الرسالة ، فتقدم الوزير نصرة بكتاب استقالته وهو :

بغداد ٢٧ ايلول ١٩٤٣م .

حضرة صاحب الفخامة رئيس مجلس الوزراء المحترم .

سيدي المحترم ! سبق لي ان اوضحت الى فخامتكم ان اشتراكي في الوزارة لم يفد المصلحة العامة بشيء ، لذلك ارجو قبول استقالتي من منصب وزارة الخارجية ، وختاما اسمحوا لي ان التمس منكم التوسط في رفع عظيم امتناني الى مقام صاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم ، على ما نلته من ثقة غالية ، وارجو منكم قبول مزيد شكري على الطافكم ، مقرونا باطيب التمنيات لكم، ولاصحاب المعالي الوزراء ، ولفخامتكم فائق الاحترام .

المخلص : نصرة الفارسي

وفي يوم ٦ تشرين الاول ١٩٤٣م ، استصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية بقبول هذه الاستقالة ، ووجه الى الوزير المستقيل هذا الكتاب :

صاحب المعالي السيد نصرة الفارسي المحترم .

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الخارجية ، واني مع تقديري لجهودكم ، يؤسفني أن احرم معاضدتكم الثمينة ، ومساعدتكم المحمودة، ونزولا عند رغبتكم قد توسطت لدى صاحب السمو الوصي المعظم بقبول استقالتكم؛ وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك . هذا وارجو ان لا تحرم الامة من مساعيكم المشكورة وتقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء ــ نوري السعيد

استقالة وزير المالية :

وكان « منصب وزير المالية » اسند الى السيد صالح جبر ابان تكوين «الوزارة السعيدية السابعة» في ٨ تشرين الاول فلما اجريت عملية التطعيم المذكورة في ٢٣ حزيران ١٩٤٢م ، نقل السيد جبر الى وزارة الداخلية ، وعين السيد جلال بابان وزيرا للمالية .

وكانت أمور التموين مرتبطة بوزارة المالية ، فلاحظ الوزير الجديد ان الموظفين والمستخدمين البريطانيين في دوائر التموين ، يتصرفون في اصدار بعض القرارات تصرفا لا يمت الى المصلحة بصلة ، فهم يمنعون مثلا اخراج بضاعة لا يستفيد العراق من بقائها فيه بصورة مطلقة ، ويأذنون في استيراد مواد لا يحتاج العراق اليها حاجة ملحة ، وانهم يفضلون فريقا على فريق في كيفية توزيع اجازات الاستيراد ، وفي التصرف بمصالح الناس ، وبصفة كونه المرجع الاخير للمصادقة على قرارات لجان التصدير والاستيراد ، فانه كان يحاجج هؤلاء الموظفين ويعدّل لهم بعض قراراتهم ، ولما ضاق بهم ذرعا لسوء تصرفاتهم ، رفع كتاب استقالته من منصبه وهو :

بغداد ٣ تشرين الاول سنة ١٩٤٣م .

صاحب الفخامة رئيس الوزراء .

بعد التحية : بالنظر للاسباب والعوامل التي يعلمها فخامتكم ، مما دفعني الى تقديم استقالتي ، وذلك لعدم تمكني من الاستمرار على تحمل المسؤولية في مثل هذه الظروف الحرجة ، وعليه ارجو من فخامتكم ان تتفضلوا بالتوسط لقبولها، مع تقديم تشكراتي لفخامتكم للمؤازرة الثمينة التي اوليتموني اياها مدة اضطلاعي بالمسؤولية معا ، متمنيا لفخامتكم حسن التوفيق في سبيل الواجب العام ودمتم باحترام .

المخلص : جلال بابان : وزير المالية

وقد صدرت الارادة بقبول هذه الاستقالة في ٦ تشرين الاول سنة ١٩٤٣م ، واجيب الوزير المستقيل بهذا الكتاب :

صاحب المعالي السيد جلال بابان المحترم .

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة المالية ، واني مع تقديري الخالص لجهودكم ، لآسف من ان احرم من معاونتكم القيمة ومساعدتكم المشكورة ، طوال اشتراككم معي في تسيير امور الحكومة . ونزولا عند رغبتكم، فقد توسطت لدى صاحب السمو الوصي المعظم لقبول استقالتكم ، وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك ، هذا وارجو ان لا تحرم الامة من مساعيكم المحمودة وتقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء ـ نوري السعيد

وقد تفضل السيد جلال بابان فخصنا بهذا الايضاح :

الى حضرة الفاضل السيد عبد الرزاق الحسني .

بعد التحية : بالاشارة الى المحادثة التي جرت بيننا ، وسؤالكم عن اسباب استقالتي من وزارة المالية في ايلول سنة ١٩٤٣م ، ابدي لكم بان الاستقالة كانت بناء على اختلاف في وجهات النظر فيما يتعلق بالشؤون المالية ، وبالنظر لاهمية الظروف القائمة آنئذ ، اضطرتني على الانسحاب ، وعدم تحمل المسؤولية ، وليس لدي الآن ما ابديه زيادة على ما جاء اعلاه واقبلوا احتراماتي الفائقة .

بغداد ١٠ تموز ١٩٥٣م　　　　المخلص ـ جلال بابان

استقالة وزير الداخلية :

اسند منصب وزارة الداخلية ، عند تكوين « الوزارة السعيدية السابعة » في ٨ تشرين الاول ١٩٤٢م الى السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض في مصر، وصهر نوري السعيد ، فلما اجريت عملية التطعيم الوزاري في ٢٣ حزيران ١٩٤٣م ، نقل العسكري الى وزارة المواصلات والاشغال ، وعين السيد صالح جبر « وزير المالية » وزيرا للداخلية .

وكان مجلس النواب قد حل في اليوم التاسع من شهر حزيران سنة ١٩٤٣م ، ووجب الشروع في اجراء انتخابات جديدة ، فكانت لوزير الداخلية الجديد وجهة نظر خاصة ، وكانت لرئيس الوزراء وجهة نظر اخرى ، على حين كانت للوصي وجهة نظر ثالثة ، ولما اشير على وزير الداخلية بالتوفيق بين وجهات النظر المتباينة ، عد نفسه الوزير المسؤول عن تمشية امور الانتخابات ، واستدعى الى بغداد ثلاثة من متصرفي الالوية الذين كانوا لا يرون رايه في اجراء الانتخابات على النحو الذي يرتأيه هو ، واعتبر تجميد هؤلاء المتصرفين ضعفا لوزير الداخلية لا يسوغ له البقاء في منصبه الوزاري ، مضافا الى اعتزازه برايه وعدم مسايرته لوجهات النظر الاخرى .

هذا من جهة ، ومن وجهة اخرى فان خصومة شخصية نشأت بين وزير الداخلية صالح جبر ، وبين متصرف لواء الحلة عبد الهادي الظاهر ، حول قضية شفع فيها الوزير لدى المتصرف لصالح احد اليهود ، فاتخذ المتصرف بطاقة الشفاعة

المرسلة اليه وسيلة للتشهير بالوزير ، ولما شعر السيد جبر بأن اياد تلعب من وراء ستار لافساد خططه في امور الانتخاب ، وفي قضايا الموظفين الاداريين ، لم ير بدا من الاستقالة من منصبه ، فتقدم بهذا الكتاب :

صاحب الفخامة رئيس الوزراء المحترم :

سيدي الرئيس أعرض : اني اشعر ، نظرا للاسباب التي تعرفونها فخامتكم ، بأني لا استطيع مع الاسف الاستمرار على العمل ، لذا ارجو من فخامتكم ان تتوسطوا في عرض استقالتي على صاحب السمو المعظم ليتفضل بقبولها ، ولفخامتكم مزيد الشكر والاحترام .

٢٩ ايلول ١٩٤٣م وزير الداخلية ــ صالح جبر

وقد استصدر رئيس الوزراء السيد نوري السعيد ، الارادة الملكية اللازمة بقبول هذه الاستقالة ، ووجه الى الوزير المستقيل هذا الخطاب : الرقم ٣٢٢٤

صاحب المعالي السيد صالح جبر المحترم التاريخ ٦/١٠/١٩٤٣م

تلقيت كتاب معاليكم المتضمن استقالتكم من منصب وزارة الداخلية ، واني مع تقديري الخالص لجهود معاليكم الثمينة ، التي بذلتموها أثناء تقلدكم منصب الوزارة ، يؤسفني أن احرم من معاضدتكم القيمة ، ومعاونتكم القويمة ، اللتين كنت اتلمسهما فيكم طوال اشتغالكم معي في تحمل اعباء شؤون الحكومة .

ونزولا عند رغبتكم ، قد اضطررت الى التوسط لدى صاحب السمو الوصي المعظم لقبول استقالتكم ، وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك . واني آمل ان لا تحرم الحكومة والامة من ثمرات اخلاصكم ، واستقامة اعمالكم المشكورة ، وارجو لكم التوفيق المطرد وتقبلوا فائق الاحترام .

٦ تشرين الاول ١٩٤٣م رئيس الوزراء ــ نوري السعيد

وقد اكد لنا صالح جبر بأن اعتزازه برايه في كيفية اجراء الانتخابات ، ونجاح خططه في انتخاب النواب ، واصراره على ترشيح من رشحهم ، كل ذلك أذهل الغير فجعل بقاؤه في منصبه غير منسجم مع السياسة العليا ، ففضل الاستقالة تجنبا لتعقد الامور .

الوزراء الجدد :

وعلى اثر صدور الارادة الملكية المرقمة ٤٠٣ لسنة ١٩٤٣م بقبول هذه الاستقالات الثلاث ، صدرت ارادة اخرى بتعيين السيد عبدالله القصاب متصرف لواء الديوانية وزيرا للداخلية ، وباسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى السيد تحسين العسكري وزير المواصلات والاشغال ، ومنصب وزارة المالية بالوكالة الى عبد الاله حافظ وزير المعارف .

بعد ان حل « مجلس النواب » في التاسع من شهر حزيران ١٩٤٣م ، اصدرت « وزارة الداخلية » اوامرها بالشروع في الانتخابات العامة للمجلس الجديد ، ضمن المدة القانونية ، على الرغم من وجود حالة الحرب ، وعلى الرغم من سيطرة الاحكام العرفية ، والقوانين والمراسيم الاستثنائية على الاحوال العامة ، وقد تمت انتخابات الثانويين في العشرة الثالثة من آب سنة ١٩٤٣م ، وتم انتخاب النواب في الخامس من تشرين الاول من هذه السنة ، فكان معظمهم من النواب السابقين أو الاسبقين ، ولم ينتخب غير (٢٦) نائبا لاول مرة .

وصدرت الارادة الملكية في ٤ تشرين الاول ١٩٤٣م بدعوة المجلس الى عقد « اجتماعه غير الاعتيادي » في التاسع من هذا الشهر ، فكان الاجتماع الاول للدورة الانتخابية العاشرة . وقد دام هذا الاجتماع الى يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٣م ، حيث صدرت الارادة الملكية المرقمة ٤٧٣ بفضه ، بعد ان عقد مجلس النواب ثماني جلسات في بحر هذه المدة ، وعقد مجلس الاعيان خلالها ثلاث جلسات . وقد احتفظ السيد محمد الصدر برئاسة مجلس الاعيان خلال هذا الاجتماع غير الاعتيادي ، وانتخب السيد حمدي الباجه جه رئيسا لمجلس النواب ، واقتصر الاجتماع على اقرار قانون تعديل القانون الاساسي في الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٧ تشرين الاول ١٩٤٣م بطريقة الاستعجال . وفيما يلي نص خطاب العرش الذي القاه الوصي في هذا الموضوع :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب .

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، وراجين لكم التوفيق في اعمالكم ، والسداد في آرائكم .

ايها السادة

ان الاحوال والتجارب وسنة التقدم في النظم الدولية ، قد أوحت بضرورة تعديل قانوننا الاساسي . فقامت الحكومة ومجلس الامة بذلك ، متوخين المصلحة العامة ، مستلهمين ما راوه من التعديل في مواده من العادات المألوفة في الدول الدستورية ، مسترشدين ببعض الدساتير المقررة في الامم الديمقراطية ، مهتدين بالتجارب التي مرت على البلاد في حياتها العملية .

وقد حل مجلس النواب السابق ، الذي اضطلع بهذه المهمة بحكم المادة التاسعة عشرة بعد المئة من الدستور ، ودعي مجلسكم الموقر في المدة القانونية اتباعا لاحكامه .

وسيعرض عليكم ايها السادة التعديل المنوه به ، الذي أقره مجلس الامة للبت فيه ، حسب ما فرضته المادة التاسعة عشرة بعد المئة الآنفة الذكر ، كما سيعرض

عليكم ايضا في اقرب فرصة اخرى تعديل قانون الانتخاب الذي يلائم الاسس التي بني عليها تعديل الدستور .

ايها السادة .

ان ما تستهدفه الحكومة في سيرها ، مما يدعم كيان الدولة داخلا وخارجا ، ويسعد حياة الامة من الناحية التشريعية والادارية والاقتصادية ، سيوضح لكم في خطاب العرش المفصل الذي سيتلى عليكم في الاجتماع العادي .

واني لواثق بانكم ستعالجون مهمتكم بكل الدراية والاخلاص ، ناظرين الى المصلحة العامة واستقرار الامور . واسال المولى عز وجل ان ياخذ بأيدينا الى التوفيق ، وييسر بنا الى الصواب ، تحت رعاية صاحب الجلالة الملك المعظم انه خير مرشد ومعين .

اجتماع مجلس الامة

عدلت المادة (٣٨) من القانون الاساسي العراقي بموجب « قانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٤٣م » فأصبح موعد اجتماع مجلس الامة الاعتيادي ، اول كانون الاول من كل سنة ، بعد ان كان موعد هذا الاجتماع أول تشرين الثاني من كل سنة .

وفي يوم ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٣م ، صدرت الارادة المرقمة (٤٧٤) بدعوة « مجلس الامة » الى عقد اجتماعه الاعتيادي الاول . من دورته الانتخابية العاشرة ، في يوم الاربعاء الموافق ١ كانون الاول ١٩٤٣م . فعقد في اليوم المذكور ، واستمر الاجتماع قائما الى يوم ٣١ ايار ١٩٤٤م ، حيث عطل بالارادة الملكية المرقمة (٢٣٨) الصادرة في نفس التاريخ ، فتكون مدة الاجتماع ستة اشهر عقد خلالها مجلس النواب (٢٩) جلسة ، وعقد مجلس الاعيان خلالها (١٣) جلسة ، وقد انتخب النواب سلمان البراك وزير الاقتصاد رئيسا لمجلسهم ، وانتخب الاعيان جميل المدفعي رئيسا لمجلسهم (بدلا من السيد محمد الصدر الذي استمرت رئاسته لمجلس الاعيان اربع عشرة سنة مستمرة) وعلى هذا فقد استقال « البراك » من منصبه الوزاري في أول كانون الاول ١٩٤٣م ، فصدرت الارادة الملكية بقبول استقالته ، وبتعيين السيد حمدي الباجهجي وزيرا للاقتصاد .

ونظرا لخطورة « خطاب العرش » الذي افتتح به الامير زيد ، نائب الوصي عبد الاله هذا الاجتماع الاعتيادي ، لم نر بدا من نشره ــ على طوله ــ وهو :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم التوفيق في اعمالكم، والسداد في آرائكم .

أيها السادة :

ان هذه الحرب التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ ، قد تركت ابلغ الاثر في حياة الامم المحاربة ، والمحايدة منها ، على حد سواء . وقد سرت كوارثها الى ابعد الاقطار عن ميادين القتال ، فاستفحلت المجاعة في بعضها ، وعم العوز في اكثر الحاجيات ارجاء العالم ، غير ان الامم الرشيدة قد سايرت الحوادث فطوّرت حياتها وفقا للظروف ، وعدلت عن سيرها المألوف في الاحوال العادية كافة عن التبسط في العيش ، ومتعودة على القناعة بما يسد الحاجة ، وذلك خشية الوقوع في ضيق لا مفر منه .

وقد قام معظم الحكومات بوضع قوانين وتدابير ترمي الى تدريب شعوبها على السير ضمن الحدود الضيقة ، المقيدة لحياتها العادية بحكم الضرورة . اما الشعوب الراقية فقد تقبل افرادها ما وضعته حكوماتهم برغبة صادقة ، وتعاونوا معها في تطبيقه ، فانتظمت شؤون تلك الشعوب الاقتصادية ، وعمها اليسر ، وسادتها الطمانينة . واما الشعوب الاخرى فآثر الكثير من افرادها مصالحهم الخاصة على مصلحة المجتمع ، واستفزهم الجشع الى التهرب من تدابير حكوماتهم بمختلف الطرق ، فشذوا عن الطريقة المثلى ، وبقوا في نضال مستمر مع السلطات ، معرضين بلادهم للمشاكل المعقدة ، والازمات المستحكمة .

ومما يدعو الى الارتياح ، ان هذا الكفاح العالمي ، الذي كبّد البشرية خسائر فادحة في الارواح والاموال ، وقضى على كثير من المؤسسات المدنية ، ومعالم الحضارة ، يسير بسرعة نحو آخر ادواره . ولكن لو فوجئنا بانتهائه يوما ما ــ وقد يكون ذلك قريبا ــ فليس معنى ذلك ان المصاعب قد انتهت ، وان المشاكل قد ذللت ، لان ارجاع الحالة الاعتيادية الى نصابها بعد الحرب ، يتطلب زمنا لا يقل عن مدة الحرب ، ويستدعي جهودا جبارة في مختلف نواحي الحياة ، لا تقل عن جهود الحرب ، ويقتضي حنكة ودراية كافيتين لتسيير سفن الامم سالمة في بحر الحياة الجديدة ، التي ستختلف كثيرا عن الحياة قبل الحرب ، سواء أكان ذلك في النظم الدولية ، أم في الوضع الاجتماعي والحياة الاقتصادية وغيرها . وسيظهر البون الملموس بين نظم الحياة قبل الحرب وبعدها ، وتنبعث مشاكل تستدعي معالجتها الكثير من الحكمة وصدق العزيمة .

تلك أيها السادة حقائق انتبه اليها قادة الامم فوطدوا العزم من الآن على تاسيس قواعد صالحة لبناء عالم جديد بعد الحرب ، يسوده السلام ، وتضمن فيه حريات الشعوب وكرامات الامم ، وعلى انشاء حياة اكثر رخاء ، واشمل عدلا واطمئنانا لجميع الشعوب ، كبيرها وصغيرها . والعراق بوصفه دولة من مجموعة الدول التي ترمي الى هذه الاغراض السامية ، عليه ان يساهم في بناء هذا العالم ، وتلك الحياة ، ضمن اهدافه القومية المعروفة بالوحدة العربية ، من جهة ، وضمن مجموعة شعوب العالم التي ستنظم على تلك الاسس العادلة القويمة ، من جهة اخرى ، وعليه ان يدرك ويعد الوسائل اللازمة لذلك من الآن .

أيها السادة :

ان حكومتنا لم تأل جهدا في توثيق الروابط بحلفائنا وجيراننا ، وان الغرض الاول من زيارة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم لحليفتنا بريطانيا العظمى ، هو ترصين تلك الروابط وتأييدها ، ومن المؤمل أن يتم انشاء العلاقات السياسية وتبادل الممثلين بين العراق وروسيا السوفياتية في فرصة غير بعيدة . وقد قام العراق بنصيبه في المجهود الحربي مع حلفائه ، محترما عهوده ، عاملا على تحقيق اهدافه السامية ، متصلا بشقيقاته الدول العربية للعمل المشترك في سبيل الوحدة العربية ، والتعاون مع تلك الدول الشقيقة على صيانة استقلالها ومصالحها . وقد اثمر هذا التعاون وضوح الحياة الاستقلالية الصحيحة في الحكومتين الشقيقتين : سوريا ولبنان ، فجرت فيهما الانتخابات الحرة ، المنبعثة من صميم رغبة الامة ، وتكوّن في كل منهما مجلس نيابي ، وحكومة وطنية ، على اساس ديمقراطي واضح ؛ فادى ذلك الى اعترافنا مع سائر الدول ذات الشان باستقلالهما ، واسسنا فيهما مفوضيتين سياسيتين على الفور .

وقد جرت مداولات شخصية قيمة بين رئيس حكومتنا ، ورئيس الحكومة المصرية ، حول الاسس التي تبنى عليها الوحدة العربية المنشودة ، والشكل الذي تتحقق الرغبة فيه ، ولنا قوي الامل ان تثمر هذه المداولات الشخصية في القريب العاجل ، فيعقد مؤتمر رسمي يمثل الاقطار العربية ، تتفق فيه الآراء على مصالح مشتركة ، تؤلف بين البلاد العربية ، وتوحد كلمتها ، ويبعث منها امة محترمةالجانب، مسموعة الكلمة في العالم الدولي ، سواء اكان في أمورها السياسية والاقتصادية الخاصة ، أم في الشؤون الدولية العالمية العامة .

وكان انضمام العراق الى ميثاق الاتلانتي ، واعلانه حالة الحرب بينه وبين الدول الرامية الى استعباد العالم ، خير دليل على استعداده لتحمل نصيبه من اعباء الامم الحرة . وحكومتنا منتبهة الى الاتجاه الدولي المشترك ، وسائرة في الخطوط العامة التي تسير فيها الامم لتحقيق الحياة الجديدة المستقبلة . كما انها ساعية من جهة اخرى لمعالجة الشؤون الداخلية ، وتحقيق ارادة الشعب في سير الحكومة ، وتأمين سيطرته على اعمالها ، وعاملة على تذليل المصاعب المنبعثة من طبيعة الحرب ومقتضياتها ، وعلى ازالة ما يشتكي منه من الامور التي هي وليدة اسباب اخرى .
وللوصول الى هذه الاغراض الجوهرية ستعمل حكومتنا لتحقيق الامور التالية :

أولا ـــ التقدم الى مجلسكم العالي بلائحة قانون للانتخاب ، مبنية على مبادىء وأسس تحقق تمثيل طبقات الشعب في مجلس الامة تمثيلا أقرب الى الواقع ، مما يحققه القانون الحاضر ، لتتجلى سيادة الشعب بأجلى مظاهرها ، وتشعر الامة بانها هي الحاكمة لنفسها ، وان الحكم منها واليها .

ثانيا ـــ تشجيع تأليف الاحزاب السياسية التي تجري في سيرها على مناهج انشائية ، تستهدف رفع المستوى الاجتماعي ، والصناعي ، والزراعي ، والتربية السياسية الراسخة ، ليتسنى لنا بذلك تامين حياة نيابية صحيحة ، اسوة بالعالم

الديمقراطي . واذا خشي البعض حدوث بعض المشاكل ، في بادىء الامر ، من جراء تطاحن الاحزاب ، فان الاطمئنان من انتظام هذا التطاحن شيئا فشيئا ، كلما تقدمت الحياة الحزبية ، واتقاء أخطاره المتصورة ، كلما مرت التجارب ، يبرر الاقدام على هذا الامر الذي ثبت ان نفعه اكبر من ضرره ، ووجوده احق من عدمه ، لامة تصبو الى حياة نيابية حقيقية .

ثالثا ــ التوسع في السيطرة على بعض المواد الضرورية ، ووضع حد لاستغلال المرابين ، والمرابحين لموارد الجمهور استغلالا فاحشا ، ومنع تلاعب المضاربين بالمواد التي عليها قوام حياة الامة في هذه الايام العصيبة . وكلما دعت الضرورة الى تشديد هذه السيطرة ، فستقوم الحكومة بذلك حفظا لمصلحة الاكثرية الساحقة من الشعب، وحرصا على انتظام أمر التموين في البلاد . وستتعاون الحكومة مع التجار في توزيع بعض المواد الضرورية للجمهور ، مما تستورده الحكومة نفسها ، على ان يكون البيع بالسعر والشكل اللذين تقرهما على ضوء التجارب التي مرت بالعالم في أمور التموين.

ان وضع الدولة المالي جيد ، بالرغم من تأثيرات الظروف العالمية الراهنة . وان حكومتنا ساعية لاعداد ميزانية سنة ١٩٤٤م المالية على اساس مراعاة الاقتصاد التام في النفقات من جهة ، وقيام الدولة بالخدمات العامة الضرورية في مثل هذه الظروف من جهة أخرى ، مع ملاحظة لزوم ترفيه أحوال الموظفين والمستخدمين بصورة تخفف وطاة الضائقة الاقتصادية عنهم . كما انه تقرر تنظيم ميزانية خاصة لكافة الدوائر المؤلفة بموجب قانون تنظيم الحياة الاقتصادية ، وستلحق هذه الميزانية بالميزانية العامة تسهيلا للقيام بأعمال التموين . وان المفاوضات الجارية مع السلطات الاجنبية المختصة قد اسفرت عن حصول زيادة كبيرة في حصص الاستيراد (للعراق) لسنة ١٩٤٤م مع زيادة في أنواع المواد ايضا ، وبناء على تعيين خبراء في شؤون التموين ، فان تدابير فعالة متخذة الآن لاعادة تنظيم ادارة التموين في البلاد ، بما في ذلك القيام بالترتيبات الضرورية لخفض مستوى الاسعار . هذا وان حكومتنا مهتمة بمكافحة التهريب بكل الوسائل المتيسرة لديها ، على اساس تعاون جميع الدوائر المختصة ، تحقيقا للغاية المتوخاة .

رابعا ــ تشعر الحكومة بأن بعض الموظفين قد استغلوا الازمة الناشئة عن الحرب لمصالحهم الخاصة ، واساءوا القيام بواجباتهم ، مما لا يتيسر معالجته بالطرق القانونية الحاضرة . لذلك فانها ستعرض على مجلسكم العالي لائحة قانون خاص يكفل بمبادئه استئصال مثل هذه التصرفات ، وسيعهد بالبت في قضايا هذا الموضوع الى محكمة خاصة تديرها أيد قوية عادلة . والحكومة مهتمة برفع مستوى كفاءة الموظفين في سائر دوائر الدولة ، وانتخابهم من العناصر الصالحة ، وهي متجهة بكل رغبتها الى توطيد الامن في المملكة ، وتقوية الادارة الداخلية الى حد بعيد .

خامسا ــ القيام بالمشاريع الانشائية ، والعمرانية الضرورية ، لتقدم البلاد وازدهارها . ومن ذلكم تشجيع الجمعيات التعاونية على استثمار الاراضي الاميرية الصرفة على اسس حديثة ، وانشاء قرى لهذه الجمعيات على طراز القرى العصرية

في الامم المتمدنة ، يشرف على انشائها اخصائيون قديرون ، بحيث تكون نموذجا صالحا للزراعة الحديثة ، بما تدره من خيرات ، وما تحتوي عليه من مرافق حيوية تضمن لاهلها رغد العيش . ولا شك في أن هذه القرى ستكون خير مشجع للعمران في سائر القرى ، واقوى باعث للمزارعين على تحسين انتاجهم ، والتوسع في الاستفادة من اراضيهم ، وسيفسح مجال العمل للشبان المثقفين في هذه المشروعات الانتاجية ، ترجيحا على غيرهم ، وستمدهم الحكومة بكل ما يقتضي لنجاحهم من اموال ، ومساعدات ، ليتيسر لهم استثمار مواهبهم في تزييد انتاج البلاد ، ولفتح باب العمل الحر امامهم على مصراعيه . ولن تقف الحكومة عند هذا الحد ، بل انها ستفتح المجال لاية جمعية تعاونية تقوم بأي عمل آخر، من الاعمال المنتجة المفيدة ، كما انها ستعاضد الشركات التي تؤسس لاية غاية ترمي الى انعاش الحياة الاقتصادية في البلاد ، أو ترفيه العيش لسائر الناس .

ومن المشاريع التي ستقوم بها حكومتنا ، الشروع في انشاء « خزان بخمة » في حوض الزاب الكبير ، ذلك الخزان الذي سيخفف وطأة فيضان دجلة الى حد بعيد ، وينقذ البلاد من اخطار الغرق الذي لم يزل يكبدها الخسائر الفادحة ، وسترصد الحكومة في ميزانية السنة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥م المبالغ الكافية للبدء بتحقيق هذا المشروع العظيم : الذي سيكون ثاني خزان من نوعه في العالم .

ومن تلكم المشاريع ، ربط العراق بالبحر الابيض المتوسط بسكة حديد تقرّب بينه وبين العالم المتمدن ، وتسهل على المنتج العراقي تصدير منتوجاته الى الاسواق العالمية باسرع وقت ، واقل كلفة ، فيتيسر له ان يبيع غلاّته باسعار مشجعة مرضية. كذلك مد سكة حديد بغداد ـ كركوك الى اربيل ، المنطقة الزراعية المهمة ، والمركز الذي له شأنه الخطير .

ونظرا لاهمية الطيران المدني في العالم ، ستعنى الحكومة بتنظيم مطارات العراق المدنية على طراز يؤهل العراق لان يكون مركزا خطيرا في عالم الطيران المدني ، كما ان النيـة معقودة على تأليف شركة طيران عراقية تربط العراق بالاقطار المجاورة ، وبالخطوط الجوية العالمية الكبرى .

ورغبة في توفير الانتاج في المملكة ، والاستفادة من مواردها الطبيعية ، ستعنى الحكومة بالغابات والاحراش المهملة ، وفي سائر انحاء العراق ، لتوفير الاخشاب ، وموارد الوقود في المملكة ، فلا يبقى هذا المورد العظيم غفلا . ولهذه الغاية ستحدث الحكومة دائرة خاصة مجهزة بالاخصائيين ، فيتوفر بذلك للعراق الشيء الكثير من اهم المواد في الحياة الاقتصادية .

سادسا ـ ان حكومتنا متجهة من ناحية اخرى الى اصلاح الثقافة العامة ، وتقريب مناهج الدراسة من المناهج المتبعة في الاقطار العربية الراقية ، توطئة لتوحيد الثقافة في الممالك العربية .

وهي ساعية ايضا الى النهوض بالمحاكم الى مستوى ارفع ، بادخال التعديلات

الضرورية في تشكيلات المحاكم ، وقانون القضاة والمحاكم ، واصلاح بعض القوانين العدلية الاخرى .

وهي مستمرة على خطتها في ترصين دعائم الجيش ، وتعزيزه من حيث العدد والعدد . ومعتزمة على مضاعفة عنايتها بالشؤون الاجتماعية ، والتقدم بمؤسساتها الى المكانة اللائقة بها لتصبح اعم نفعا واغزر فائدة .

هذا هو المنهج الذي ستسير عليه حكومتنا ، وتبذل الجهد في تطبيقه بقدر ما تسمح به ظروف الحرب العالمية . واننا نؤمل ان تنال مؤازرتكم التامة ، ومعاونتكم الثمينة ، لتحقيق منهاجها على افضل وجهه . وفقنا الله جميعا الى ما فيه خير البلاد تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم (١) .

استقالة الوزارة السعيدية السابعة

راى السيد نوري السعيد ـ بعد عودة الوصي الى العراق ـ ان يعيد النظر في توزيع الحقائب الوزارية على اعضاء وزارته ، وان يستعين ببعض الزملاء الجدد لاتمام سياسته ، وتنفيذ خططه ، فتقدم في التاسع عشر من شهر كانون الاول ١٩٤٣م ـ اي بعد افتتاح جلسات مجلس الامة بتسعة عشر يوما ـ بكتاب استقالة وزارته وهذا نصه :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم :

عقيب استقالة زملائي الوزراء الثلاثة ، قبل سفر سموكم الملكي الى الخارج ، كنت عرضت على سموكم ان وضع الوزارة اصبح يتطلب اعادة النظر في تاليفها مجددا ، على اساس منهج تتضامن عليه وزارة تتجلى في اعضائها الكفاءة ، والمقدرة ، وروح التضامن ، لمجابهة التطور العام الناتج من الحرب ، سواء كان في هذا الوقت، او بعد الهدنة .

اما وقد عدتم سموكم بالسلامة من سفركم الميمون ، فاسترحم ان تعيدوا النظر في هذا الامر الخطير ، لا سيما هذا الوقت الذي تنتظر فيه البلاد وزارة متجانسة ، وذات كفاءة للقيام بواجبها .

فتحقيقا لهذا الغرض المهم ، ارفع لسموكم الملكي استقالتي ، والله اسال ان يلهم سموكم ما فيه خير البلاد .

بغداد ١٩ كانون الاول ١٩٤٣م المخلص المطيع ـ نوري السعيد

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٣/١٩٤٤ ص ١ ـ ٢ .

الوزارة الرابعة والثلاثون :

٢٧ ذي الحجة ١٣٦٢ ــ ١١ جمادى الاخرة ١٣٦٣
٢٥ كانون الاول ١٩٤٣ ــ ٣ حزيران ١٩٤٤

الوزارة السعيدية الثامنة

تمهيد

« كان وضع الوزارة السعيدية صعبا جدا ، لانها كانت تجابه مطالب مستمرة من السلطات البريطانية ، كلها تتميز بالتعقيد والتقييد ، وكان عليها ان توجد المخرج الملائم للتوفيق ما بين ضرورات الحرب ، والوضع الشاذ ، وحاجة الاهلين ، ومطالبهم » (١) .

وكان كتاب استقالة السيد نوري السعيد من رئاسة وزارته السابعة ، صريحا في وجوب (اعادة النظر في تاليفها مجددا ، على اساس منهج تتضامن عليه وزارة تتجلى في اعضائها الكفاءة ، والمقدرة ، وروح التضامن ، لمجابهة التطور العام الناتج من الحرب) ولم يكن في الامكان ــ وقد اشرفت الحرب العالمية الثانية على نهايتها ــ ان يعهد الوصي الى غير نوري بتكوين الوزارة الجديدة ، على الرغم من ان العلاقات بينه وبين البلاط لم تكن حسنة . لان نوري كان القابض على زمام الامور في هاتيك الظروف ، ولانه كان الشخص الوحيد المتمتع بثقة الانكليز واعتمادهم ، ولان الاحوال العامة كانت تتطلب عودته الى الحكم لانجاز ما بدأ به ، فوجه اليه الوصي هذا الكتاب :

عزيزي نوري السعيد — الرقم ٥١٧

اخذت كتابكم المؤرخ في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣م ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزارة ، ولا يسعني الا ان اعرب لكم ، ولزملائكم ، عن تقديري لخدماتكم الجليلة التي اديتموها للبلاد ، خلال مدة بقائكم في دست الحكم . ونظرا لثقتنا بكم ، واعتمادنا عليكم ، فاننا نعهد اليكم بتأليف الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم السابع والعشرين من شهر ذي الحجة سنة١٣٦٢ الهجرية الموافق لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الاول ١٩٤٣ الميلادية .

عبد الاله

---

(١) مذكرات السويدي ص ٣٩٦ .

وتكوّنت « الوزارة السعيدية الثامنة » في هذا اليوم ، بموجب الارادة الملكية المرقمة ٥١٨ من الذوات :

١ ــ نوري السعيد : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للدفاع بالوكالة .
٢ ــ توفيق السويدي : نائبا لرئيس الوزراء .
٣ ــ محمود صبحي : وزيرا للخارجية .
٤ ــ عمر نظمي : وزيرا للداخلية .
٥ ــ علي ممتاز : وزيرا للمالية .
٦ ــ احمد مختار : وزيرا للعدلية .
٧ ــ صادق البصام : وزيرا للمواصلات والاشغال .
٨ ــ عبد الاله حافظ : وزيرا للمعارف .
٩ ــ سلمان البراك : وزيرا للاقتصاد .
١٠ ــ محمد حسن كبه : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
١١ ــ ماجد مصطفى : وزيرا بلا وزارة .

وقد استوزر لاول مرة في هذه الوزارة وزيران جديدان هما : وزير الشؤون الاجتماعية محمد حسن كبه ، والوزير بلا وزارة ماجد مصطفى . وكان الاخيرمتصرفا بارزا مرموقا ، ففصل من الخدمة بسبب مشايعته لحوادث الشهرين نيسان ومايس ١٩٤١م . ذلك لان الشيخ مصطفى بارزان ، شقيق الشيخ احمد بارزان ، شرع في القيام بثورة مسلحة في شمالي الوطن ، فكان لا بد من استيزار السيد ماجد مصطفى للاستعانة به لاخماد هذه الثورة . اما بقية اعضاء الوزارة فكانوا من الذوات الذين يتمتعون بعطف البلاط وثقة السلطات البريطانية العليا .

كلمة لرئيس الوزراء في حفلة الاستيزار

« ارجو ان ترفعوا الى مولاي حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، عظيم شكري ، وفائق امتناني لما تفضل فأولاني به من الثقة الغالية ، وان تؤكدوا لسموه بأن هذه الثقة ستكون اعظم مستند لي في تحمل اعباء المسؤولية ، والله تعالى اسأل ان يوفقني الى تحقيق حسن ظن مولاي ، وان يكلأ حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته الصمدانية .

ايها السادة ! ان الهدف الاسمى الذي ترمي اليه هذه الوزارة دوما وتضعه نصب عينها هو خدمة البلاد بما يلائم الحالة العالمية الحاضرة والسعي المتواصل لرفاهية الامة على اختلاف طبقاتها . وللتوصل الى هذه الاغراض السامية ، لي كل الامل ان يقوم كل موظف في الدولة بواجبه ، متحليا بالاخلاص والنزاهة والنشاط في العمل ليتسنى الحصول على الثمرات الطيبة في خدمة الامة والعرش على اتم وجه

واحسنه واسأل الله ان يأخذ بأيدينا الى طريق النجاح ، وان يمدنا بعونه وعنايته تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم » .

استقالة نائب رئيس الوزراء

كانت الارادة الملكية المرقمة ٥١٨ الصادرة بتكوين «الوزارة السعيدية الثامنة» في يوم ٢٥ كانون الاول ١٩٤٣م ، قد سمت السيد توفيق السويدي « نائبا لرئيس الوزراء » في الوزارة المشار اليها ، فلما تليت هذه الارادة في الجلسة النيابية الثانية المنعقدة في يوم ٣ كانون الثاني ١٩٤٤م ، حصلت ولولة حول شرعية احداث منصب كهذا في الهيئة الوزارية ، فاستصدر رئيس الوزراء ارادة ملكية ثانية برقم ٨ لسنة ١٩٤٤م ، سمي بموجبها السيد السويدي « وزيرا بلا وزارة ونائبا لرئيس الوزراء » فلم تنته الولولة ، فقرر مجلس الوزراء احالة تفسير المادة (٦٤) من القانون الاساسي الى « المحكمة العليا » لتعطي قرارها ، فاضطر السويدي أن يتقدم بكتاب استقالته من منصبه المذكور وهذا نصه :

بغداد ٢٣ شباط سنة ١٩٤٤م

صاحب الفخامة السيد نوري السعيد الافخم - رئيس الوزراء

كان القصد - كما تعلمون - من تشريك الساعي مع فخامتكم ، استهداف الخدمة الوطنية في هذا الوقت العصيب ، وتخفيف العبء الذي اخذتموه على عاتقكم ، فرأينا معكم بان اشتراكي في الوزارة المؤتلفة الحاضرة ، بصفة وزير دولة ونائب رئيس الوزراء ، قد يساعد على تحقيق الغرض الذي توخيناه . غير أن شعور وزارتنا بضرورة تجنب المشادة بين القوتين : التشريعية والتنفيذية ، قد حملها على طلب تفسير المادة (٦٤) من القانون الاساسي ، لتوضيح ما غمض على البعض في اتباع الشكل الدستوري ، بايداع مهمة نائب رئيس الوزراء الى احد وزراء الدولة . وقد ارسلنا في هذا اليوم الى مجلس الاعيان طلب الحكومة لانتخاب اعضاء المحكمة العليا .

والآن ، وقد أودعت القضية للمحكمة ، فاني أشعر بضرورة التنحي عن العمل ليكون مجال النظر فيها مفسوحا للجميع ، توخيا لايجاد حل معقول . لذلك ارجو ان تقبلوا استقالتي من منصبي ، وان تعرضوا رغبتي هذه على صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ليتفضل بتأييدها . هذا واغتنم هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن تقديري الفائق لما لقيته منكم من ثقة وشعور طيب نحوي ، أثناء اشتراكي معكم في المسؤولية ، وتقبلوا خالص احترامي سيدي .

المخلص - توفيق السويدي

ورأى رئيس الوزراء ان لا بد من قبول هذه الاستقالة ، فاستصدر الارادة الملكية اللازمة لها ، ووجه الى الوزير المستقيل هذا الجواب :

الرقم ٨٣٨ التاريخ ١٩٤٤/٣/٦م

عزيزي صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي المحترم .

تلقيت كتاب استقالتكم المتضمن استقالتكم من منصب وزير بلا وزارة ونائب رئيس وزراء . واني مع تقديري الخالص لجهود فخامتكم الثمينة التي بذلتموها اثناء تقلدكم المنصب المشار اليه ، يؤسفني ان احرم من معاضدتكم القيمة ، التي كنت اتلمسها فيكم طول اشتغالكم معي في تحمل اعباء المسؤولية . ونزولا عند رغبتكم ، فقد اضطررت الى التوسط لدى صاحب السمو الملكي الوصي المعظم لقبول استقالتكم ، وبطيه نسخة من الارادة الصادرة بذلك . واني آمل أن لا تحرم الحكومة والامة من ثمرات اخلاصكم ، واستقامة اعمالكم المشكورة ، وأرجو لكم التوفيق المطرد وتقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء ــ نوري السعيد

قرار المحكمة العليا :

واستمرت التدابير القانونية لتفسير المادة (٦٤) من القانون الاساسي سائرة في مجراها القانوني ، فاجتمعت « المحكمة العليا » في اليومين ٣و٤ من أيار ١٩٤٤م ، واصدرت قرارها الذي تضمنه كتاب رئيس مجلس الاعيان الى رئيس مجلس الوزراء وهذا نصه :

الرقم ١٩٣ التاريخ ٧ أيار ١٩٤٤ م

فخامة رئيس الوزراء .

بالاشارة الى كتابكم المرقم ١٢٢٤ والمؤرخ في ١٠/٤/١٩٤٤م .

عقدت المحكمة العليا جلستين في يومي ٣ و٤ أيار ١٩٤٤م ، ونظرت في مقتبس قرار مجلس الوزراء المتخذ في ٢١/٢/١٩٤٤م . وبعد المداولة في الامر ، ولدى أخذ الراي ؛ كانت نتيجة التصويت على الوجه الآتي :

اتفق اعضاء المحكمة العليا جميعا على جواز ايداع مهمة الى الوزير بلا وزارة . واما فيما يختص الفقرة الثانية من السؤال ، وهي جواز اضافة لقب ، او عنوان ، أو صفة اخرى ، لهذه المهمة « كنيابة رئاسة الوزراء » فقد رأى اربعة اعضاء جواز ذلك، ورأى اربعة اعضاء آخرون عدم جواز ذلك ، باعتبار ان عنوان نائب رئيس الوزراء لم يرد في المادة (٦٤) وكان راي عضو خامس .

« بما ان عنوان نائب رئيس الوزراء لم يرد في القانون الاساسي ، فعنوان غير منصوص عليه في القانون الاساسي ، لا يمنح صاحبه حقا دستوريا ، يزاول به عملا دستوريا ، فيبقى حائزا والحالة هذه في انه عنوان او لقب من الالقاب التي هي من اشارات الشرف حسبما هو مستنبط من صراحة الفقرة الثامنة من المادة ٢٦ من القانون الاساسي » .

وبما ان التفسير المطلوب من المحكمة العليا لم يتناول الفقرة ٨ من المادة ٢٦وانما ينحصر في الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ فيكون راي العضو الخامس المشار اليه،والحالة هذه ، متفقا من حيث الاساس وراي الاعضاء الاربعة القائلين بعدم جواز اضافة اي لقب او عنوان الى الوزير بلا وزارة ، يمارس بموجبه اي عمل دستوري ، استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ من القانون الاساسي ، ولذلك فقد اصبحت نتيجة اكثرية الآراء في المحكمة العليا هي :

« ان اضافة اي لقب ، او عنوان ، كنيابة رئاسة الوزراء الى الوزير بلا وزارة، استنادا الى الفقرة الثالثة من المادة ٦٤ لا تتفق وصراحة المادة المذكورة » .

تجدون في طيه صورة مصدقة من الشروح المتعلقة بابداء راي كل فريق من الاعضاء للاطلاع .

رئيس مجلس الاعيان : جميل المدفعي

استسلام شيخ بارزان

تكلمنا طويلا عن « ثورة بارزان » في المجلد الثالث من هذا الكتاب ، واتينا على لمع من « القضية البارزانية » ومنشئها ، وعن الشيخ أحمد ، شيخ بارزان واستسلامه .

والواقع ان « القضية البارزانية » لم تنته باستسلام هذا الشيخ في منتصف حزيران ١٩٣٢م ، ولا بالقضاء على عصابة خليل خوشوي البارزاني التي تكلمنا عنها في المجلد الرابع من « الوزارات » فقد ذر قرن الشيخ مصطفى بارزان شقيق الشيخ احمد بارزان ، واخذ يقوم بما كان يقوم به اخوه من قبل ، وقد ساعدت ظروف الحرب العالمية الثانية ، ووجود قوات الاحتلال البريطانية في الالوية الشمالية ، على استفحال حركة الشيخ مصطفى ، فاتخذت الحكومة التدابير اللازمة ازاء هذهالحركة، ولكن لم يذع من هذه التدابير غير هذا البيان المقتضب .

بيان رسمي :

لقد اظهر الملا مصطفى البارزاني الندم على ما قام به ، فاغتنم فرصة وجود معالي وزير الدولة السيد ماجد مصطفى في مركه سور بتاريخ ٧ كانون الثاني١٩٤٤م، وحضر مقر حامية الجيش العراقي هناك مستسلما للحكومة بدون قيد او شرط. كما انه ترك من فوره كل ما كان قائما به من الاعمال . كذلك رفع استرحاما الى صاحب السمو الملكي وولي العهد ، مبديا اخلاصه للعرش ، وتفانيه في خدمة سموه . وقد حضر فعلا العاصمة بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٢م ، مع لفيف من الشيوخ البارزانيين،لعرض الطاعة والخضوع الى صاحب السمو الملكي . وقد اصبحت الحالة اعتيادية في منطقة بارزان ، واستتب الامن في كافة انحائها . واستأنفت الحكومة اعمالها الاعتيادية في مختلف النواحي .

٢٢ شباط ١٩٤٤م

مدير الدعاية العامة

اما رئيس الوزراء السيد نوري السعيد فقد ادلى في جلسة مجلس الاعيان المنعقدة بتاريخ ٢٤ شباط سنة ١٩٤٤م ، بالايضاحات الآتية :

« عند عودتي من خارج العراق ، بعد مرضي ، بلغني حادث ملا مصطفى، وكان ذلك في اواخر شهر اغسطس ، ففحصت الاسباب التي ادت الى هروبه .

« في الحقيقة ـ سادتي ـ كان بامكان ملا مصطفى ان يهرب خلال حوادث سنة ١٩٤١م ، ولكنه في ذلك الوقت لم يشتك ملا مصطفى من قلة موارده لاعاشة افراد عائلته التي كانت الحكومة تصرفها عليه مبلغ الـ ٦ دنانير او شيء من هذا لان الحاجيات كانت اسعارها قد لا تختلف في ذلك اليوم كثيرا عن اسعارها قبل الحرب. وبعد ذلك التاريخ بدأ الغلاء شيئا فشيئا . فشكى هذا الرجل امره الى المسؤولين ، وطلب ان ينظر في امر اعانته ، لانه لا يستطيع اعاشة افراد عائلته من هذا المبلغ. هذا مضمون الاستدعاء الذي تقدم به الى موظفي الادارة في اللواء ، وكان ذلك في اواخر سنة ١٩٤٢م ، واوائل سنة ١٩٤٣م على ما اتذكره ... وهذه المخابرة قد تكون طالت ... فحصل عند الرجل ـ كما يدعي ـ شيء من الياس ، الى ان استغل الموقف والتجا الى العصابات التي كانت موجودة منذ سنين ، وانضم اليها . فهو لم يقم بثورة من تلقاء نفسه كما يتصور العين المحترم ... اما القتلى فلم يقع اكثر من بضعة اشخاص من الشرطة بين ٣ ـ ٤ في الحادث الذي وقع في يوم ٦ (تشرين الاول ١٩٤٣م) ومن الجيش على ما اتذكر ٢ـ٣ وبضعة جرحى . اما قتلى العصابات فليس بالامكان ان نعطي احصاء دقيقا فقد يكون ٣٠ نفرا او اكثر ثم حدثت حوادث اخرى مع مخافر الشرطة الاخرى التي بقيت في محلها في بارزان » اهـ (١) .

وحيث اننا سنعود الى ذكر التدابير المتخذة لقمع هذه الحركة اثناء البحث عن « الوزارة الباجهجية » فقد اكتفينا بما ذكرناه في هذا الفصل الآن .

حوادث واخبار

١ ـ أقام رئيس الوزراء نوري السعيد ، مادبة شاي فخمة للجنود البريطانيين المحتشدين في بغداد ، بمناسبة حلول عيد الميلاد لسنة ١٩٤٣م ، دعا اليها زهاء سبعمائة شخص ، والقى فيهم كلمة رقيقة بمناسبة حلول هذا العيد .

٢ ـ قدم المحامون : يحيى قاسم ، وعبد الامير ابو تراب ، وعبد الرحمن شريف، ومحمود صالح السيد ، وتوفيق منير ، وابراهيم الخضيري ، ويوسف جواد العماري، وابراهيم الدر كزلي ، طلبا الى وزارة الداخلية في ٢٧ كانون الاول ١٩٤٣م ، لتأليف حزب سياسي باسم « حزب الشعب » فلم يلب الطلب مدة بقاء هذه الوزارة في دست الحكم .

٣ ـ بناء على دخول السيد سلمان البراك رئيس المجلس النيابي ، وزيرا

---

(١) محاضر مجلس الاعيان للسنة ١٩٤٣/١٩٤٤ م ص ٦١ ـ ٦٣ .

للاقتصاد في « الوزارة السعيدية الثامنة » فقد انتخب النواب العلامة الشيخ محمد رضا الشبيبي رئيسا لمجلسهم ، وذلك في الجلسة النيابية الثانية المنعقدة في يوم ٣ كانون الثاني سنة ١٩٤٤م .

٤ ــ سافر رئيس الوزراء نوري السعيد ، الى فلسطين لاسباب صحية في يوم ٩ كانون الثاني ١٩٤٤م ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى نائب رئيس الوزراء توفيق السويدي ، ومنصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير الاقتصاد سلمان البراك ، وقد عاد الرئيس « المريض » الى بغداد في يوم ٧ شباط من هذه السنة .

٥ ــ وصل الى بغداد في ٩ نيسان ١٩٤٤م : الامير عبدالله امير شرق الاردن ؛ فاستقبل استقبالا رسميا ، وبعد ان بقي في العراق ثمانية عشر يوما ، تجوّل خلالها في بعض مدنه ، ومؤسساته ، عاد الى عمان في ٢٧ نيسان من هذه السنة .

٦ ــ ووصل اليها في يوم ٦ من هذا الشهر ، لفيف من الوزراء ، والضباط ، والمدنيين ، من العراقيين الذين كانت السلطات البريطانية العسكرية قد اعتقلتهم في ايران ، وسفرتهم الى افريقيا الجنوبية في آخر عام ١٩٤١م .

٧ ــ هبت على بغداد في عصر يوم الاحد ١٦ نيسان ١٩٤٤م ، عاصفة شديدة هوجاء ، فتوقفت معظم المصالح والاعمال ، وانقطع التيار الكهربائي ، واغلقت المتاجر والمخازن . وقد اعقب العاصفة هطول مطر غزير استمر ثلاث ساعات ، وصحبه برد كبير الحجم ، فاسفرت هذه الظاهرة الطبيعية الغريبة عن ضحايا منوعة في الاموال والانفس .

٨ ــ عقد مؤتمر مالي لدول الشرق الاوسط في القاهرة في الاسبوع الاخير من شهر نيسان ١٩٤٤م ، دعي اليه وزراء المال في هذه الدول ، وقد سافر وزير مالية العراق علي ممتاز الى القاهرة في يوم ٢٢ من هذا الشهر ، على راس وفد خاص لحضور المؤتمر ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير المعارف عبدالاله حافظ ، اما الابحاث التي دارت في المؤتمر فكانت تتعلق بقضايا التضخم النقدي ، والضرائب المباشرة ، وغير المباشرة ، وكذا القروض .

القضية الفلسطينية

اذا ذكرت « العوامل الخارجية » للحوادث التي ادت الى اصطدام الجيشين : العراقي والبريطاني في ٢ ايار سنة ١٩٤١م ، كانت « القضية الفلسطينية » في مقدمة هذه العوامل . فقد بيتت بريطانيا للعرب ، اقتطاع اخطر بقعة من « الوطن العربي الاكبر » وتقديمها لقمة سائغة لمتشردي اليهود ، فاوغرت صدور العرب ، وجعلتهم يحقدون عليها ، ويناصبونها العداء ، ويتربصون الفرص للايقاع فيها .

ولما احتل الجيش البريطاني العراق احتلاله الثاني في ٢ حزيران ١٩٤١م،منعت

الصحف العراقية من بحث موضوع فلسطين باي شكل من الاشكال ، فكان النطق بلفظة « فلسطين » سببا كافيا لاعتقال الناطق بها . ولكن لما حلت الانتخابات الجديدة لرئاسة الجمهورية الامريكية ، واخذ المتزاحمون يعلنون عن مناهجهم ، فاجأت الحكومة العراقية الراي العام في العراق بهذا البيان :

« بلغ الحكومة العراقية ان دعاة الصهيونية في الولايات المتحدة الامريكية ، تصدوا في مجلسي الشيوخ الامريكي والنواب الامريكي ، الى قضية الهجرة في فلسطين ، للحصول على تايد اقتراح يتضمن فتح ابواب الهجرة لليهود في فلسطين، خلافا لما جاء في الكتاب الابيض البريطاني .

« لقد قامت الحكومة العراقية باجراء كل ما يلزم لدحض هذه التشبثات، المستندة الى استغلال الشعور في امريكا ، وايضاح الموقف الحقيقي للراي العام . وقد ارسل كل من صاحب الفخامة السيد جميل المدفعي رئيس مجلس الاعيان ، وصاحب المعالي السيد محمد رضا الشبيبي رئيس مجلس النواب، برقيات الى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي ، والى اعضاء مجلس الشيوخ والنواب الامريكيين ، الذين قاموا بتقديم هذا الاقتراح ، موضحين فيها النتائج الضارة التي تنشأ من جراء هذا الاقتراح ، الذي يؤدي بالنتيجة الى الاعتداء على حقوق العرب في فلسطين . وقد قامت مصر ، والمملكة العربية السعودية ، وسوريا، ولبنان ، بنفس العمل الذي قامت به حكومة العراق ، وقد ادت هذه التشبثات الى الحصول على نتائج مرضية » (١) .

٢٩/٢/١٩٤٤م — مدير الدعاية العام

وفيما يلي نص البرقيات التي يشير اليها هذا البيان :

المفوضية العراقية ــ واشنطن .

يرجى ابلاغ ما يلي لرئيسي الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي :

فوجئنا ، نحن العراقيين ، بالسياسة التي اعلنها اخيرا حزبكم في الانتخابات ، وخلاصتها تحبيذ هجرة اليهود الصهيونيين الى فلسطين ، بدون قيد أو شرط ، حتى يتسنى انشاء دولة يهودية في القطر العربي المذكور . ومما يؤلمنا حقا ، تجاهل الحقيقة من قبل الاحزاب الاميركية فيما يخص فلسطين ، وخطط ومؤامرات الصهيونيين ضدها . هذا مع علمنا بان حزبكم من الاحزاب المعروفة دائما بالآراء الحرة ، والعطف على الامم الصغيرة .

لذلك نتشرف بايضاح بعض الحقائق الراهنة ، وفي مقدمتها ان فلسطين ــ وهي بلاد مكتظة فعلا بسكانها بحيث لا يسعها ايواء عدد آخر من اليهود اللاجئين بدون مساعدات مالية دائمة تسدى من الخارج ــ ان احداث اي زيادة في عدد المهاجرين

---

(١) كانت النتيجة طرد العرب من اراضي آبائهم واجدادهم .واقامة دولة مصطنعة لليهود في الارض المقدسة .

الى فلسطين ، لا يرهق سكان البلاد المذكورة اقتصاديا فقط ، بل يقضي على كيان ابنائها من العرب ، ويهدد حقوقهم السياسية المشروعة في بلاد آبائهم واجدادهم ، وهي بلاد لا يمكن ان تكون يهودية مهما حاول الصهيونيون ذلك . ان كل محاولة لتهويد فلسطين ، ستقابل بمقاومة شديدة من العالم العربي ، وامتعاض لا مثيل له من العالم الاسلامي .

ان اليهود الذين هاجروا الى فلسطين ، اصبحوا عالة على سكانها الاصليين ، وخطرا يهدد الطمانينة والامن العام ، وان الاضطرابات والحركات الارهابية التي يقومون بها الآن ، لابلغ دليل على سوء نيتهم ، ونكرانهم للجميل . ان هذه الحقيقة الناصعة من شانها ان تضع حدا للتضليل الذي قد يقع فيه بعض ابناء الشعب الاميركي النبيل .

ان معظم اليهود هاجروا الى فلسطين من جراء ما قاسوه من الظلم والاضطهاد في أوروبا ، ولم يخطر ببالهم انشاء دولة يهودية في القطر العربي المذكور ، ولذا ففي وسع هؤلاء المهاجرين ان يعودوا الى أوطانهم في أوروبا ، وذلك بعد تحررها،واستتباب الامن والطمانينة فيها ، في ظل العدالة والحكومات الديموقراطية .

ومن الحقائق المسلمة في التاريخ ، أن اليهود عاشوا في ظل الدولة العربية قرونا كثيرة سعداء مطمئنين . وفي وسعنا نحن العرب ان نفاخر بتسامحنا تجاه اليهود ، وعطفنا عليهم ، ونحن لا نسلم مطلقا بأن البلاد الديموقراطية الاخرى تفضلنا في حسن معاملتنا لليهود وسائر الاقليات .

ولا نخال ان حزبكم الموقر غير عالم بالروابط التي تربط البلدان العربية بالحلفاء في الحرب الحاضرة ، وكثير من العرب يقاتلون الآن جنبا الى جنب مع الجيوش الحليفة في سبيل قضية الديموقراطية ، وفي سبيل انشاء عالم جديد افضل . وعليه فليس من المتوقع ان تقوم اميركا بارغام عرب فلسطين ، الذين يربو عددهم على مليون مسلم ومسيحي ، بالتخلي عن حقوقهم في بلادهم للدخلاء المهاجرين .

ولنا وطيد الامل بأن حزبكم سوف لا يحبذ اية خطة سياسية لو طبقت في فلسطين لن ينتج منها الا الخراب ، والدمار ، وسفك الدماء في فلسطين ، وهي الارض المقدسة .

محمد رضا الشبيبي	جميل المدفعي
رئيس مجلس النواب	رئيس مجلس الاعيان

المستر توماس ديوي : حاكم ولاية نيويورك .

البانى ـ نيويورك .

ان تصريحكم الاخير ، الذي تدعون به الى فتح ابواب الهجرة اليهودية الصهيونية الى فلسطين ، مجحف بحقوق عرب فلسطين ، ومناف لمبادىء الميثاق

الاطلنطي ، وللمبادىء الانسانية النبيلة التي تستعر هذه الحرب من اجل المحافظة عليها وتعميمها .

ان تصريحا كهذا قد يكون سببه معلومات خاطئة حول ماضي العرب، ويقظتهم الحديثة .

ان فلسطين هي بلاد عربية منذ آلاف السنين ، ولا يمكن ان تضحي حقوق سكانها العرب على حساب المطامع الصهيونية الاعتدائية .

نحن نحتج بشدة على تصريحكم هذا ، ونود ان نبدي ان الصهيونيين في اميركا اذا كانت لهم ثروة ونفوذ ، فالعرب في فلسطين لهم ايمانهم القوي بالله ، ولهم حقوقهم الثابتة ، وهناك امة من ورائهم تدافع عن هذه الحقوق .

نحن نرجو ان لا تقيدوا انفسكم بتصريحات قد تضطرون الى العدول عنها ، عندما تتجلى لكم الحقائق في المستقبل .

ولنا وطيد الامل بأن الشعب الاميركي لن يضحي بمبادئه السامية ، ولا بصداقة العرب الذين انحازوا الى جانب الحلفاء في هذه الحرب ، ولا غاية لهم في ذلك سوى انتصار الدمقراطية ، والاشتراك في بناء عالم مؤسس على العدل والانصاف بين الامم جميعها .

محمد رضا الشبيبي	جميل المدفعي
رئيس مجلس النواب	رئيس مجلس الاعيان

وفي الوقت الذي كانت « الحكومة العراقية » تنتظر عضد «الحكومة البريطانية» لسياسة العرب ، ازاء الهجرة اليهودية ، رددت الصحف الانكليزية البيان الذي ادلى به وزير المستعمرات البريطاني في تشرين الثاني ١٩٤٣م ومآله :

« ان الحكومة البريطانية توصلت الى نتيجة ، وهي انه ليس من الانصاف غلق ابواب فلسطين في وجه الاشخاص الذين يغلب على الظن بأنهم كانوا يصلون قبل الموعد المعين لانتهاء الكتاب الابيض في ١٩٤٤/٣/٣١م ، لو لم تكن ضرورات الحرب قد حالت دون ذلك » (١) .

وهكذا تمعن الحكومتان : البريطانية والامريكية في هضم حقوق العرب. وسلب اعز بقعة من وطنهم الاكبر ، لتقديمها لقمة سائغة الى اليهود . وسنعود الى موضوع فلسطين الذبيحة في فصل آخر لنرى هل تحققت النتائج المرضية لتشبثات الحكومة العراقية كما جاء في ختام بيانها المذكور ؟

احداث وزارة التموين

رفعت «الوزارة السعيدية الثامنة» الى مجلس النواب في آذار ١٩٤٤م، لائحة

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ١٩٧٥ الصادر بتاريخ ١٩ اذار ١٩٤٤ م .

قانونية لاحداث وزارة باسم « وزارة التموين » تلحق بها الدوائر التي يقرر مجلس الوزراء ربطها بها ، ويكون وزير التموين عضوا في « لجنة التموين العليا » أما الاسباب الموجبة لاحداثها فهي :

« لقد شعرت الحكومة بضرورة ربط دوائر التموين بوزارة مسؤولة تحتاشراف « لجنة التموين العليا » التي تستمد منها صلاحيتها ، وعلى القدر الذي توحيهالحاجة ... الخ » .

والواقع ان مشكلة التموين في العراق كانت من المشكلات التي تعذر على الوزارات العراقية كافة حلها مدة الحرب العالمية ، وظروف ما بعد الحرب ، فقد ارتفعت الاسعار العامة لجميع الاموال المستوردة ارتفاعا عانى الشعب منه الامرّين، واختفت المواد المعاشية والمنزلية من الاسواق حتى صار البحث عنها كالبحث عن الكبريت الاحمر ، وقلت الايدي النظيفة التي تتولى شؤون التموين قلة ظاهرة ، فزاد القضية تعقيدا . ولهذا كان تكوين « مديرية التموين العامة » ثم « وزارة التموين » ضربا من المحاولات العقيمة للتغلب على الصعاب القائمة .

وقد زاد الطين بلة ان الموظفين البريطانيين هم الذين كانوا يشرفون على الاستيراد والتصدير ، وكانت لهؤلاء سياسات وتوجيهات خاصة ، اشارت اليها الصحف والمؤسسات بكل صراحة . فقد كانت اجازات الاستيراد مثلا وقفا على اليهود . وكان الوطنيون المتطرفون لا يحصلون الا على النزر اليسير منها . كما ان « التحاويل » كانت تعطى الى فريق دون فريق ، وكانت الرشوة تفسد ضمائرالناس، وتحول دون توزيع العدل بينهم ، كما ان المطامع الشخصية والرغبة في الحصول على اموال السحت والحرام كانت منتشرة انتشارا مخيفا ، ولا سيما بين بعض الوزراء والمتنفذين . وبالاجمال فقد كانت أيام التموين لطخة سوداء في جبين الانسانية والكرامة .

سياسة اضعاف الجيش

كان « الجيش العراقي » وما يزال ، مفخرة الدول العربية عامة ، ومفخرة العراق خاصة ، منذ تكوّنه في آخر عام ١٩٢٠م . وقد برهنت الحوادث والثورات التي مر العراق فيها بين العامين ١٩٢٠م و ١٩٤١م على ان هذا الجيش قوة يعتد بها ويعتمد عليها ، فلا غرو – والحالة هذه – ان تصاب هذه القوة بنكسة مؤلمة بعد حركة أيار ١٩٤١م .

وكنا نود ان يكون لنا بعض الاختصاص في « موضوع الجيش » لنكتب عنه في كتابنا هذا ما تمس الحاجة اليه ، او له علاقة بموضوع الكتاب ، فقد لغطت الاندية كثيرا حول سياسة اضعاف الجيش ، ونشرت امور منوّعة في موضوعه ، فطلبنا الى الصديق الكريم الرئيس الاول الركن المتقاعد السيد محمود الدرة صاحب كتاب « تاريخ الجيش العراقي » ان يكتب الينا خلاصة موجزة بين وضع الجيش قبل

حوادث ايار ١٩٤١م ، وبين وضعه بعدها ــ مما له علاقة بموضوع كتابنا ــ فتفضل علينا بهذه الرسالة مشكورا :

بغداد في ١٤ تموز ١٩٥٣م .

عزيزي الاستاذ السيد عبدالرزاق الحسني المحترم .

سالتني ان اكتب كلمة عن سياسة اضعاف الجيش العراقي ، بعد اصطدامه بالجيش البريطاني عام ١٩٤١م . واراني مضطرا ــ نزولا عند رغبتك الملحة،ولحرصك على تدوين تاريخ العراق الحديث بدقة لم يسبقك اليها مواطن آخر حتى الآن ــ ان استجيب الى طلبك مع علمك باني أبعدت عن الجيش بعد فشل ذلك الاصطدام، وان الخوض في مثل هذا الموضوع الشائك قبل اوانه تعتوره كثير من الملابسات والصعوبات ، بالاضافة الى صعوبة الحصول على الاحصاءات الضرورية كافة :

الجيش قبل الاصطدام :

كان الجيش العراقي في بداية الاصطدام يتألف من نحو (١٨٠٠) ضابط و (٤٥،٠٠٠) ضابط صف ، وجندي ، و (١٣،٠٠٠) حيوان ، وكانت قواته المحاربة تتألف من ٤٢ فوج مشاة و ٢١ بطرية مدفعية ، ومجموع اربع كتائب خيالة ، وعدة اسراب جوية ، واربع بواخر نهرية ، وصنوف فنية وادارية اخرى ، وكانت‌تشكيلاته تتألف على الوجه التالي :

١ ــ اربع فرق مشاة : منها فرقتان كاملتان بمدفعيتهما ، وهندستهما ، ومخابرتهما ، ونقليتهما الآلية ، وسائر صنوفهما المختلفة ، ويكاد يكون ملاكهما كاملا، بالنسبة لملاك الفرق البريطانية المعمول به في الجيش البريطاني . اما الفرقتان‌الاخريان فكان ملاكهما من المشاة سائرا نحو التكامل ، ومدفعية أحداهما ليست كاملة ، ولم يكن ملاك الصنوف المعاونة ، كالمخابرة والهندسة والخدمات الادارية كاملا في كلتيهما .

٢ ــ القوة الآلية : وكانت تتألف من فوج مشاة محمول بالسيارات ، وسرية دبابات ، وسرية مدرعات ، ولواء مدفعية آلي ، وبعض الخدمات الفنية والادارية ، وفي خلال حركات مايس ١٩٤١م اعلن تأليفها كفرقة آلية ، والحق بها لواء الخيالة .

٣ ــ الخيالة : وتتألف من لواء يحتوي ثلاث كتائب ، فضلا عن خيالة الحرس الملكي ، وسرايا خيالة ثلاث فرق .

٤ ــ الحرس الملكي وفوج الحراسة .

٥ ــ القوة الجوية وتتألف من نحو اربع اسراب لمختلف الاغراض .

٦ ــ قوة الحدود : وتتألف من ثلاثة أفواج مشاة ، وثلاث بطريات مدفعية من طراز قديم .

٧ ــ القوة النهرية : وتتألف من اربعة مراكب صغيرة .

٨ ــ بطرية مقاومة الطيارات .

٩ ــ التجنيد : سار التجنيد نحو التكامل ، وبلغ الحد الاعلى من الملحقين بخدمة العلم لمواليد عام واحد (١٢،٥٠٠) جندي ، وبلغ الحد الاعلى من الجنود الاحتياط الذين لبوا الدعوة في العام الواحد (٧٥٠٠) جندي .

١٠ ــ كان للجيش عتاد احتياطي وافر لصنوف الاسلحة المختلفة ، وكان لديه معمل لعتاد الاسلحة الخفيفة ، وآخر لصنع البنادق ، وثالث لصنع قنابل المدفعية (في دور التاسيس) وورش كاملة لمختلف صنوف الجيش الفنية والآلية .

الجيش بعد الاصطدام :

اعيد الى الجيش العراقي في اواخر عام ١٩٤١م ، الضباط الاستشاريون البريطانيون ، ومعظمهم من الذين عملوا كمستشارين في بدء تأسيس الجيش ، وقد اشتهروا بنزعتهم الاستعمارية ، فسيطر هؤلاء على الجيش سيطرة تامة .

وكان من العسير على الانكليز الغاء الجيش دفعة واحدة ، ولذلك عمدوا الى الابقاء على هيكله ، مع تجريده من القيادة الكفوءة ، وروح القتال ، والوسائل المادية التي تلزمه للدخول في معارك نظامية ، وقد انيط باللواء (الفريق) اسماعيل نامق وكالة رئاسة اركان الجيش ، الذي اصبح بعد مدة وزيرا للدفاع ... لهذا لا نعجب حين خطب في ندوة مجلس الامة قائلا : « والآن فقد نظفنا المسدس ــ ويعني الجيش ــ وزيتناه » .

والى التاريخ اسجل ما استطعت ان احصل عليه من حقائق خلال تلك الفترة المظلمة :

١ ــ اخرج من الجيش في السنوات السبع التي اعقبت الاصطدام (٢٨٧٩) عسكريا . منهم (١٤١٩) عسكريا لم يكملوا الخدمة التقاعدية ، وجلهم من الضباط الشبان ، والباقون وعددهم (١٤٦٠) عسكريا فيهم كثير من القادة والضباط الاركان الذين يستحقون التقاعد ، وكان هؤلاء يؤلفون العمود الفقري للجيش .

٢ ــ اهمل التجنيد عن عمد ، وفسح المجال للمتطوعين بترك الخدمة في الجيش ، وغض النظر عن المتخلفين ، فانخفض ملاك ضباط الصف ، والجنود ، في القوات المسلحة الى نصف العدد الذي كان عليه في مطلع عام ١٩٤١م ، واحيانا الى ثلث ذلك العدد .

٣ ــ وبينما كان الجيش يتناقص على النحو المتقدم ، فان الشرطة كانت تتزايد، ويعاد تنظيمها على اساس انها من القوات الموالية ، فازداد عددها من (١٢٢٦٦) في عام ١٩٤١م الى (٢١٧٣٠) في عام ١٩٤٧م .

٤ ــ وقد تعطي حقائق الارقام هذه فكرة تقليص الجيش ، اقتصادا في نفقات ميزانية وزارة الدفاع ، لصرفها على المشاريع المنتجة مثلا ، ولكن لا يذهب القارىء الى هذه الفكرة خطأ فان ميزانية وزارة الدفاع تضاعفت ، فبينما كانت ٢،٣٠٦،١٦٦ دينارا في عام ١٩٤١م ، اذ بها ترتفع خلال السنوات الاربع التي تلتها حتى بلغت ٥،٣٦٢،٨٠٥ دينارا في عام ١٩٤٥م . اما ميزانية الشرطة السنوية فانها ارتفعت من (٨٣٤،٣٥٧) دينارا في عام ١٩٤١م الى (٢،٠٨٨،٤٥٠) دينارا في عام ١٩٤٥ ــ ١٩٤٦م .

٥ ــ الغيت فرقة واحدة من الفرق الاربع ، واعيد تنظيم الجيش ، فاندمجت وحداته ببعضها ، فبقيت بعض التشكيلات قائمة اسميا (بدون سلاح) سواء كان ذلك في القوة الجوية ، أم في بعض الصنوف الاخرى .

٦ ــ طلبت الحكومة البريطانية من الجيش العراقي اعارتها ما لديه من معامل، وذخائر حربية لتعزيز « المجهود الحربي » فسلبت معمل الاسلحة ، وما يدخره من تجهيزات وادوات فنية ، واذا اضفنا الى ذلك ما اصاب الجيش من نكبة مروّعة في اغراق « معسكر الرشيد » الذي حدثت كسرته بالقرب من مخازن عتاد الجيش المشيدة تحت الارض ، والى جوار معسكر القوة الجوية (ولم تنشر بعد نتيجة تحقيق اسباب هذا الغرق) لادركنا ما آل الجيش العراقي اليه .

٧ ــ انهاك الضباط والجنود بثورة البارزانيين التي حدثت على غرار الثورات المحلية ، ولم يجهل العراقيون اسبابها ومسبباتها ، واستمر رئيس البعثة البريطانية « الجنرال رنتن » على اضعاف معنوية الجيش العراقي بتطبيقه سياسة التدريب الاجمالي المتواصل ، الذي جعل الضباط ، والجنود ، يزهدون في الخدمة العسكرية، بالاضافة الى استهلاك تجهيزاته التي لم تعوّض بغيرها .

٨ ــ وزيادة في الاحتياط ، طبقت في الجيش سياسة « سلاح بلا عتاد » و « جهاز حربي تنقصه الادامة » وتجلت هذه السياسة بعد ست سنين من تلك الحركة ، في حرب فلسطين ، على النحو الذي سجله التاريخ ... فالطائرات النفاثة لا تملك حتى العتاد الذي تقاتل به لحماية نفسها ، وان وجد القليل من العتاد ، تقطع الغيار كانت تعوز محركاتها ، وان وجد القليل من المدرعات الحديثة ، فان مدافعها كانت تنقصها ، وان وجد المدفع ، فالقنابل مفقودة ؛ وكنا قد امنا عتادا احتياطيا للمدفعية بمعدل ٢٥٠.. قنبلة للمدفع الواحد ، على ان المدفعية العراقية كانت تشكو ــ في حرب فلسطين ــ قلة في العتاد .

هذا وختاما ارجو قبول فائق احترامي ومزيد اعجابي بحيويتكم البالغة .

المخلص : محمود الدره

نصيب العراق

في مجهود الحلفـاء الحربـي

نصت المادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران من سنة ١٩٣٠ م على انه :

« اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم احكام المادة الثالثة اعلاه ، يبادر الفريق الثاني المتعاقد الآخر فورا الى معونته ، بصفة كونه حليفا ، وذلك دائما وفق احكام المادة التاسعة ادناه ؛ وفي حالة حرب محدق ، يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية . ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب ، او خطر حرب محدق ، تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية ، جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات ، والمساعدات ، ومن ذلك استخدام السكك الحديدية ، والانهر ، والموانىء ، والمطارات ، ووسائل المواصلات » اهـ .

وكان تفسير المعنى المستتر لمنطوق هذه المادة موضوع خلاف شديد بين الحكومتين العراقية والبريطانية طوال السنة ١٩٤٠م ، ادى الى حوادث الاصطدام المسلح بين الجيشين : العراقي والبريطاني في الثاني من ايار من السنة التالية ، واحتلال العراق احتلالا جديداً ، الا ان الموقف الرصين الذي وقفته « الوزارة المدفعية الخامسة » التي تكونت في ٢ حزيران من هذه السنة اخفى براعم هذا الاحتلال اربعة اشهر كوامل . فلما تم انتقال العراق من حالة الحرب الى حالة السلم ، وهدات الاعصاب ، وتنوسيت حوادث ايار ١٩٤١م ، الف نوري السعيد وزاراته السادسة والسابعة والثامنة ، وقد امتدت ايامها من ٩ تشرين الاول ١٩٤١م الى ٣ حزيران من عام ١٩٤٤م ، فاينعت تلك البراعم من جديد ، وصارت السلطات المحتلة تتوصل الى تحقيق اهدافها العسكرية عن طريق العراقيين انفسهم .

ليس في امكان المؤرخ المعاصر ان ينشر كل ما يعرفه عن حوادث سني الحرب العجاف ، كما تفعل الصحف اليومية احيانا . ولكن في استطاعتنا ان ننشر تقريرا خطيرا وضعه المقدم شفيق حداد ، الملحق العسكري للمفوضية العراقية في واشنطن ، عن « نصيب العراق في مجهود الحلفاء الحربي » وهو التقرير الذي رفعه المستر « كابار » ممثل ولاية كانساس في مجلس الشيوخ الامريكي الى الكونغرس الامريكي في نيسان ١٩٤٤م ، وطلب طبعه في ملحق السجل المعد عن « مجهود الحلفاء الحربي » فهو احسن تقرير يصف التضحيات التي قدمها العراق لمجهود الحلفاء الحربي في الحرب العالمية الثانية وهذا نصه :

* * *

منذ ان دخل العراق الحرب ، وسعت عمليات ادارته الوطنية ، ونسقت الى حد واسع مع نواحي المجهود الحربي ، الذي تبذله الامم المتحدة في الشرق الاوسط، فوسعت منظمات الامن العام كالشرطة ، والرقابة ... الخ ، وذلك لتمد بالحماية الضرورية القوات الحليفة الكبيرة المرابطة في العراق ، وتجهيزات المواد الحربية الضخمة التي نقلت عبر المملكة في طريقها الى روسية . وقد تحملت الحكومةالعراقية جميع التكاليف التي نشأت من جراء وجود هذه المؤسسات ، ووضعت جميعمنشآت التلفون ، والبرق ، تحت تصرف حلفاء العراق ، وقلل العراق من استعمال المدنيين للنداءات البرقية البعيدة ، والمحلية ، الى ادنى حد ، اضف الى ذلك ان المواصلات التلفونية مع الاقطار المجاورة قد اوقفت بصورة تامة لغرض استعمال المدنيين ، وبدلا من ذلك سلمت للقوات العسكرية الحليفة . كما ان الحكومة العراقية جعلت الخطوط الرئيسية ، والبدالات ، والاسلاك ، والاعمدة ، والمعدات الاخرى ، التي كانت تملكها والتي طلبتها للقيام بما كانت في امس الحاجة اليه لتوسيع وحفظ شبكة المواصلات في البلاد ، جعلتها تحت خدمة السلطات العسكرية ، مع خدمات المهندسينالعراقيين، ومعامل التصليح العراقية .

وجعلت « وزارة المعارف » التسهيلات التعليمية ، والمعامل العائدة لمدارس التدريب اليدوي في متناول ايدي الحلفاء ، واوجدت « وزارة الشؤون الاجتماعية » منهاجا للعمل حتى يمكن بواسطته سد الاحتياجات العسكرية بكفاءة زائدة ، فتكون لها الاسبقية على احتياجات المدنيين .

ووسعت « مديرية الصحة العامة العراقية والمستشفيات » خدماتها لتشمل القوات الحليفة ، والفنيين العائدين للقوات الحليفة المرابطة في العراق .

وقد استمرت خدمات « مديرية الاشغال العامة » ومعاملها الواسعة المجهزة تجهيزا حسنا ، فاستعملت استعمالا خاصا لانشاء وحفظ خطوط المواصلات الحربية ، واستخدمت مقادير كبيرة من المواد التي لا يعوض عنها ، والتي تملكها المديرية : كالفولاذ ، والمعادن الاخرى ، وكان يقصد استعمالها اصلا لحاجات البلاد، وذلك لمعاضدة المجهود الحربي للامم المتحدة . وقد وضعت تحديدات صارمة للغاية على استعمال المدنيين لمواد البناء ، وذلك حتى تحول المقادير الموجودة لاغراض عسكرية .

وقد وضعت جميع شبكة السكك العراقية (وطولها ١٢٠٠ ميل تقريبا) وكذلك مع المعامل ، ومقادير المواد ، والموظفين ... الخ تحت السيطرة المشتركة للحكومة العراقية ، والقيادة العسكرية البريطانية . وصرح الفريق هـ. س. سميث، الملحق بالجيش البريطاني ، في بيان وقعه وارخه في ١٤ تموز ١٩٤٣م :

« ان هذه السكك الحديدية قد جهزت القوات العسكرية البريطانية بسرعة بمواد ومخازن ومعدات ... الخ مختلفة ، كلما كانت الحاجة تدعو اليها ، وقد قدمت لتلكالقوات ايضا تسهيلاتحول تجهيز الكهرباء ، والماء ، والقيامبالتصليحات

في المعامل . زد على ذلك ان الاراضي ، وغرف الحفظ ، والمباني ... الخ ، وهي ملك عائد للسكك ، التي كانت القوات البريطانية تحتاجها لاغراضها الخاصة ، كلها قد وضعت تحت تصرف تلك القوات ، وستستمر هذه الادارة بتقديم مثل هذه التسهيلات ، وتوسيع ما يشبه ذلك من المساعدات كلما وطالما تدعو الحاجة اليها ، وقد لا يكون خارج حدود المعقول ان نذكر هنا ان مطاليب السلطات العسكرية البريطانية قد وضعت ضغطا ثقيلا على شتى مصالح هذه السكك ، وخاصة على عمليات النقل ، وان هذه الادارة ممتنة لتسجل هنا الحقيقة التالية :

« ان جميع الموظفين ، سواء كانوا العراقيين وغير العراقيين ، قد نهضوا لمواجهة الحالة ، فمكنوا هذه الادارة بمجهوداتهم السخية على مجابهة النقل العسكري المتزايد ، والحاجيات الاخرى بكفاءة وسرعة » .

الميجر جنرال هـ. س. سميث ـ مدير السكك العراقية

ان كافة الطرق الموجودة في العراق استعملت مجانا ، ودون عوض ، من قبل جيوش الامم المتحدة ، وانشئت عدة طرق رئيسية جديدة ، وانفقت الاموال الطائلة لتقوية الجسور ، والمعابر الاخرى ، وذلك لحمل النقل الثقيل جدا ، وقد اخذت جميع النقليات « السيارات والحيوانات » وخصصت لاغراض عسكرية .

وسلمت البواخر ، والسفن النهرية ، ومنشآت الموانئ البرية ، والقنوات ، الى القوات العسكرية ، فلم يترك لاستعمال المدنيين الا اقل ما يمكن من التسهيلات، وجعل ميناء البصرة مع الاراضي والمعدات الراجعة اليه ، وبضمنها القوة الكهربائية، ومعامل تصفية الماء ، والطرق ، والمطارات ، وأوكار الطائرات ، ومحلات السكن ، ودور الراحة ، والنوادي متوفرة لاستعمال البريطانيين والامم الحليفة الاخرى ، حتى ان النقل التجاري قد جعل شيئا ثانويا بالنسبة الى ذلك كله .

وقد جرى اخلاء عمال الميناء المدنيين ، حتى يفسح مجال السكن للقوات ، ووسعت المعامل حتى تجهز القوات الحليفة بالكهرباء ، وماء الشرب النقي ، وخصصت مساحات واسعة من الاراضي الخاصة بالميناء ، للسلطات العسكرية ـ الحليفة ـ لانشاء المباني والمعسكرات ، وكانت جميع المشاريع الكبرى التي قام بها مهندسو الميناء الفنيون :

أ ـ انشاء حوضين لرسو البواخر ذات العمق الكثير .

ب ـ انشاء المراسي لتنزل السفن الخفيفة فيها حمولتها .

ج ـ تسوية الاراضي لغرض خزن البضائع .

د ـ انشاء رافعات اضافية للميناء .

ولقد سلمت تسهيلات المواصلات الجوية جميعها، كالموانئ الجوية، والمطارات، وأوكار الطائرات ، والمعامل ، والمعدات ، الى السلطات العسكرية الحليفة لاستعمالها الخاص .

لقد اضطرت « مديرية الري العامة » ان تشمل مواصلات البلاد الستراتيجية بحماية تامة ، وكذلك المساحات الواسعة التي تحتلها جيوش الامم المتحدة ، ومؤسسات الخزن المتعددة ، التي تحتوي كميات ثمينة من المواد الحربية . وقد جعل تشييد وتقوية السداد الموجود على ضفاف الانهر ، والمنشآت الوقائيةالاخرى، كفتح المجاري لتحويل المياه الفائضة ، واقامة السدود والفتحات ، جعل من الضروري زيادة خمسين في المئة في عدد مهندسي المديرية ، وزيادة ٤٠٠ ونيف في المئة في عدد عمالها ، واستخدمت المقادير المتوفرة من مواد البناء ، التي كان يقصد استعمالها اصلا لتوسيع نطاق الري حسب الخطة التي وضعها العراق للتنمية الاقتصادية ، بكاملها لاغراض عسكرية .

لقد اضطرت الحكومة ــ رغبة منها في التشجيع على زيادة انتاج المواد الغذائية ــ الى الاسراع في اتمام القنوات التي كان يجري انشاؤها ، والى القيام بفتح قنوات جديدة لغرض زيادة المساحات الصالحة للري بمقدار (٣٠) بالمئة .

وكان الفلاحون ، قبل الحرب ، مسؤولين بذاتهم عن تطهير الاوحال من القنوات المارة عبر اراضيهم ، بيد ان قنوات الري كلها الآن يجري تطهيرها من قبل الحكومة على نفقتها الخاصة ، وقد جرى العمل بهذه الخطة لغرض مضاعف : ليبقى عمال المزارع في حقولهم الانتاجية ، ولضمان جريان الماء بشكل معتدل حتى يكفي لري جميع الاراضي الموجودة بالتساوي ، واضطرت مديرية الري ملافاة هذه التعهدات الفادحة جدا من اموال الحكومة .

لقد اضطر العراق، رغم كونه بلادا زراعية بالدرجة الاولى، الى زيادة صادراته السنوية من المواد الغذائية ، حتى يحل الازمة التي كانت تجابهها الامم المتحدة لتجهيز الطعام في الشرق الاوسط ، ولذا فقد اتخذت الخطوات التالية :

ا ــ السيطرة على المواد الغذائية في المنطقة التي تنتج فيها ، واستلام الحكومة جميع الحاصلات الزراعية بصورة اجبارية ، وبأسعار معينة .

ب ــ توزيع البذور على الفلاحين مجانا .

ج ــ توسيع « مديرية الزراعة العامة » للمنظمة التي تقوم بحملة مكافحة الجراد ، والآفات الزراعية .

د ــ قيام الحكومة باعداد التسهيلات للاستدانة ، ومد القروض المالية الى الفلاحين .

وبنتيجة التدابير المذكورة اعلاه ، التي قامت بها مديرية الري والزراعة في سبيل المجهود الحربي ، افلح العراق في زيادة المقادير التي يمكن تصديرها من المواد الغذائية بخمسين بالمئة ، وقد جعلت هذه الزيادة في متناول ايدي الحلفاء :

ا ــ بواسطة مركز تموين الشرق الاوسط ليوزعها على كل من السكان

العسكريين ، والمدنيين ، في البلدان المحيطة بالعراق ، وعلى لاجئي الحرب المرابطين في العراق ، ويقدر عددهم ۲۰۰،۰۰۰ نفر .

٢ - بواسطة المتعهدين المحليين الى المهندسين ، والقوات العسكرية الكبيرة، المرابطة في العراق نفسه .

ولاسباب مقتضيات الامن والحيطة ، لا يمكن اماطة اللثام عن مجهودات العراق العسكرية ، عدا حقيقة ان جميع معامل صنع الاسلحة العائدة للجيش العراقي ، والمتعهدين فيها ، وكذلك مؤسساتها العسكرية ، قد وضعت دون مقابل تحت تصرف حلفاء العراق (١) ، وفيما يلي قليل من كثير من التضحيات القمينة بالذكر ، التي قدمها العراق لمساعدة المجهود الحربي :

ان الاقمشة يجري توزيعها بالبطاقات ، وكذلك المواد الغذائية المستوردة الضرورية ؛ كالسكر مثلا .

اخذت الدور اجباريا ، واحتلت ، واخرج المستاجرون الذين كانوا يسكنون فيها ، وذلك لتوفير وسائل السكن للقوات العسكرية .

---

(١) ان ما بايدينا من الوثائق والمستندات يؤيد هذا الزعم فقد :

« اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الدفاع المرقم د-١١-٤٠ ص ١١٥ والمؤرخ في ٢١-٥-١٩٤٢ م، وكتاب وزارة المالية المرقم م-٢١٩ والمؤرخ في ١٤-٦-١٩٤٢ م ، ووافق على مبادلة بعض المكائن من معمل البندقيات في المسيب ، ببعض مكائن جديدة أخرى تصنع في انكلترة وترسل الى العراق بعد الحرب ، او عند تيسرها قبل ذلك ، بشرط ان تتعهد الحكومة البريطانية بتقديم عمل الى ٤٥ عاملا عراقيا ، وتشغيلهم في هذه المكائن او ما يماثلها حتى انتهاء الحرب ، او حتى تسليم المكائن الجديدة وأن تاخذ المشار اليها على عاتقها سد جميع طلبات الجيش العراقي لادامة ٤٠،٠٠٠ بندقية الى ان يتم اعادة نصب المكائن الجديدة ، على أن لا تعتبر هذه المبادلة بمثابة اعارة المكائن الى القوة البريطانية » .

وفي ٥ شباط ١٩٤٤ م اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

« وافق مجلس الوزراء على مبادلة بعض مكائن معمل البندقيات في المسيب ، بالاضافة الى المكائن التي سبق أن وافق مجلس الوزراء على مبادلتها في جلسته المنعقدة في ١٥ - ٦ - ١٩٤٢ م ، وبنفس الشروط الواردة في القرار الآنف الذكر ، عدا ما يتعلق بتزييد عدد العمال العراقيين الذين تستخدمهم الحكومة البريطانية فيكون ما لا يزيد على مئة عامل ، بدلا من (٤٥) عامل ، وذلك حسبما جاء في كتاب وزارة الدفاع المشار اليه اعلاه » اهـ .

وفي جلسة المجلس المنعقدة في اول اذار ١٩٤٤ م :

« وافق مجلس الوزراء على قيام وزارة الدفاع بتسليم الف بغل لاستعمالها من قبل القوات البريطانية المحاربة في ايطاليا ، على ان تخول الوزارة المشار اليها أن تأخذ عوضها نقدا او اي شكل آخر لتمشية امور الجيش حسب حاجتها » .

وقد روى لنا السيد علي ممتاز الدفتري وزير المالية ان سكرتارية مجلس الوزراء وزعت على الوزراء ذات يوم مذكرة بتحويل ملكية ٢٥،٠٠٠ بندقية الى الجهة البريطانية ، على ان تعوض بدلها في ختام الحرب ، فاستنكر السيد علي هذه العملية ، واذا بالسفير البريطاني يعاتبه على موقفه هذا عتابا مرا ، فأفهمه الوزير العراقي بان شيوع هذا النبأ سيضر بالحليفة اكثر مما ينفعها ، ولا سيما وان القوات العراقية لا تملك غير هذه البنادق ومعظمها غير صالح للاستعمال الحربي .

سمح للقوات العسكرية الحليفة استعمال الاراضي التي تملكها الحكومة لاقامة المعسكرات ، ولاغراض اخرى ، وذلك دون اجر او عوض .

فرضت سيطرة على التحويل المالي الى الخارج حتى يجعل من العراق عضوا في منطقة الليرة الاسترلينية .

امتنعت الحكومة العراقية عن فرض ضرائب مكوس كمركية على الكميات الضخمة من المواد الحربية المستوردة الى داخل القطر ، او المنقولة عبر طرقها الرئيسية وسككها الحديدية ، الى الاقطار المجاورة ، كما ان الحكومة امتنعت عن جباية الضرائب سواء من اعضاء الامم المتحدة المدنيين او العسكريين المرابطين في العراق ، والمنهمكين في المجهود الحربي .

اما الفائض من انتاج الصوف ، والقطن ، والتمور (١٥٠،٠٠٠ طن سنويا) وبذور السمسم ... الخ ، فقد استخدم برمته للمجهود الحربي ، وصدر لذلك الغرض تحت السيطرة بأسعار واطئة ثابتة .

فيتضح مما تقدم : ان العراق ـ شعبا وحكومة ـ قد اعترف بأهمية وضع تلك البلاد الجغرافي والستراتيجي ، وان محاولته مساعدة حلفائه في سبيل القضية المشتركة ، احدثت ارتباكا شديدا في اقتصاد المملكة الوطني . فكل مادة ومؤسسة لها صلة مباشرة او غير مباشرة بمصلحة النقل ، والمواصلات ، قد جرى عليها ضغط الى اقصى حد ، وذلك لتسيير الآلاف من الاطنان من المعدات العسكرية ، وللقيام بمختلف الخدمات المتطلبة لتحقيق كفاءة القوات الحليفة المسلحة المرابطة في العراق، والاقطار المجاورة .

ان جزءا كبيرا من مؤسسات الامة المختلفة مثل : آليات الميناء ، والسكك ، والمكائن ، وآلات المعامل ، والمعدات التلفونية ، والتلغرافية ، والمحطات الكهربائية ، ومحطات تطهير المياه ... الخ كل ذلك سيحتاج الى الاستبدال ، عند انتهاء الحرب، وسيكون من الواجب التعويض عن المقادير المختلفة للمواد التي كان يراد استخدامها للاحتياجات المحلية .

ان كل هذه المواد التي ينبغي التعويض عنها بعد الحرب ، ستكون اكثر من قيمتها الاصلية ، ولكن بالنظر الى انه لم تجمع اية ضرائب او واردات اخرى من اي شيء له صلة بالمجهود الحربي ، والذي كان في الوسع انشاء راس مال احتياطي من وارداته ، فسترغم الامة على مجابهة عبء فادح من الضرائب، في فترة ما بعد الحرب، وفي غضون تلك الفترة سيكون ثمة عجز في كل حاجيات المملكة الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت الواردات الجمركية تؤلف ٥٤ بالمئة من الميزانية قبل الحرب ، وهبطت الآن الى ٤٤ بالمئة ، واضطر الى التعويض عن النقص بزيادة الضرائب . ويقدر بأن ما يقارب ٣٥ او ٤٠ بالمئة من العمال الموجودين في العراق ، قد استخدموا لاغراض عسكرية غير مثمرة او منتجة ، وسيكون لها اثره وعواقبه على الدخل القومي في

السنوات القادمة . فالاجور الغالية التي كانت تدفع للعمال من اجل العمل الحربي قد جذبت العمال من قبائل ، ورعاة غنم ، ومربي المواشي ، واخرت حركة الاستقرار على الارض ، وهكذا فقد اصبح تجهيز العمال للمزارع قليلا .

وباستثناء التمور ، فان العراق لم يصدر الفواكه . وهذه زرعت بكميات تكاد تكفي لسد مطالب القطر ، وقد سمح للقوات الحليفة الكبيرة ، وللاجئين المرابطين في المملكة شراء المخضرات ، والفواكه بدون تحديد ، وقد قللت هذه الحالة من التجهيزات المتوفرة للعراقيين ، وسببت ارتفاعا حادا جدا في كلفة المعيشة .

عندما يفكر الفرد في كون عدد سكان العراق يبلغ ٥،٢٥٠،٠٠٠ نسمة ، وان الدخل القومي هو واطىء نسبيا ، يتجلى له ان المواطنين العراقيين يلقون على انفسهم بسرعة عبئا من الضرائب للفرد الواحد قد يجرهم بشكل خطر الى قرب الخط الفاصل بينهم وبين الكارثة الاقتصادية ، ويجري العمل بذلك عن علم ، وبروح تعاونية صادقة من قبل الامة العراقية .

انه وايم الحق لمجهود مشرّف من جانب شعب لم يبلغ من العمر غير العشرين سنة » اهـ .

استقالة الوزارة

شاخت ايام الوزارات السعيدية « السادسة والسابعة والثامنة » وانتفت الحاجة اليها ، ولا سيما بعد ان حققت الاهداف التي رمى اليها التعاون العراقي ـ البريطاني في سني الحرب . وشعر رئيس الوزراء نوري السعيد بضرورة ترك مقاليد الحكم الى وزارة اخرى ، تسير على سياسة جديدة « هي سياسة ما بعد الحرب » فعمد الى اعداد كتاب استقالة وزارته بشكل يثير الدهشة والاستغراب ، ورفق كتاب الاستقالة بمذكرة عن اصلاح المنطقة الكردية للقضاء على الاضطراب الذي كان يسودها .

وفي يوم ١٩ نيسان ١٩٤٤م قدم كتاب الاستقالة المذكور فاذا به يقول :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي المعظم

منذ نحو من سنتين ونصف ، عندما تفضلتم فاستدعيتموني من مصر لتاليف الوزارة في ظروف عالمية غير اعتيادية ، لبيت ارادتكم المطاعة ، فالفت الوزارة حسب رغبتكم ، وبذلت الجهد المستطاع طوال تلك المدة في تسيير سفينة الدولة سالمة من اخطار العواصف العالمية ، وتوجيه دفتها الى السلامة بين امواج السياسة الدولية العامة ، كما هو معلوم سموكم وحققت النتائج التالية :

١ ـ تدعيم كيان الدولة الداخلي : وذلك بتعديل القانون الاساسي تعديلا له اثره الفعال في السياسة الداخلية ، وبمكافحة العناصر الهدامة التي غايتها التضليل،

وبث روح الرغبة في خدمة الاجنبي ، واضعاف الوطن العراقي ، وهدم صرحه الذي بذل المخلصون في تشييده جهودا غالية مشكورة .

٢ ــ الاشتراك في وضع اساس الوحدة العربية المنشودة ، اشتراكا كان له النصيب الوافر في الحياة الاستقلالية العربية العامة .

٣ ــ انهاض حركة التقنين الحديث في امور جوهرية ، لها مساس بصميم حياة الشعب المدنية والثقافية .

٤ ــ وضع التموين على اساس ظهرت فوائده ونتائجه الحسنة بارزة للعيان، مما خفف وطأة المصاعب تخفيفا لا يقبل الانكار .

هذه مجمل النتائج التي توصلت اليها ، وقد جابهت في تحقيقها مشاكل وعراقيل ادت الى تبديل زملائي في الوزارة مرارا .

ولقد كان سموكم اقوى مؤيد ومشجع لنا في كل عمل نرمي به الى سلامة الدولة ، او هداية من ضل الطريق الى الصراط المستقيم .

وقد ابتليت في هذه المدة بأمراض خطرة عدة مرات ، انهكتني ، وحدّت من نشاطي ، ولم تمكني الظروف ، وتتابع الحوادث من اخذ قسط من الراحة الكافية استعيض بها ما ضيعت من صحة ، وما فقدت من نشاط .

والدولة العراقية اليوم امام مستقبل يندر وقوع امثاله في العالم السياسي ، يقضي بالتحفز والتهيؤ لانتهاز الفرص المؤاتية فيه ، والحرص عليها من الافلات والضياع ، من غير استفادة منها . مستقبل يدعو الى الانتباه والعمل من الآن ، لنكون على بصيرة من الامر عند حلوله . وها اني الخص ما اشعر به من امور خطيرة تتطلب معالجتها احضار تصميم يستند الى الروية ، والحكمة ، وروح الاقدام .

الامور الخارجية :

١ ــ تطور الوضع الخارجي : ان مراقبة التطورات العالمية ، والوقوف عليها وقوفا صحيحا ، تقتضي الاهتمام بها اهتماما خاصا ، ليتسنى للعراق ان يسترشد بها، ويستعد لادراك ما تستوجبه حياته المادية والمعنوية من قبل ان تضع الحرب اوزارها، ونحن نعلم ان الامم جادة في تنظيم امورها لما بعد الحرب ، ولا سيما الاجتماعية ، والاقتصادية ، والمالية ، فاذا لم يهيىء العراق نفسه من الآن لتنظيم هذه الامور ، التي هي الحجر الاساسي في كيان الامم ، فانه لا يستطيع ان يتبوأ مكانه اللائق بين الشعوب .

٢ ــ معالجة القضية العربية ، التي اخذ العراق القسط الاوفر على عاتقه ، معالجة تحقيق الاماني والآمال التي لم يزل العرب، على اختلاف اقطارهم، ينتظرون تحقيقها بروح الرغبة المنبعثة من صميم قلوبهم .

٣ ـ السعي لضمان الاسواق في الخارج ، للمنتجات العراقية بأسعار تشجع المنتجين على النهوض بحرفهم ، وتحسين انتاجهم ، لتتوفر الثروة العامة في المملكة.

الامور الداخلية :

١ ـ اصلاح ادارة الدولة اصلاحا يزيل الوهن الذي لمسنا ثمراته المرة ؛ والقضاء على روح الارتشاء الذي تسرب الى بعض الموظفين ، والتخلص من مراعاة المحسوبية في دوائر الدولة .

٢ ـ معالجة الادارة والامن في المناطق الشمالية بسرعة حازمة حكيمة ، تتناسب مع الاحوال الحاضرة على ضوء التقرير المرفق .

٣ ـ رفع مستوى الجيش ، وجعله اكثر صلاحا للاغراض التي انشىء لاجلها .

٤ ـ السير بأمور التموين على وجه اكمل ، واضمن للغاية ، والعناية باتمام الانتاج الزراعي ، والصناعي ، عن طريق تشجيع الشركات التعاونية ، والتقدم بالاعمال العمرانية ؛ خصوصا في امور الري والمواصلات . هذا عدا ضرورة بذل الجهد في توجيه الثقافة توجيها يساعد على حصول الامور الآنفة الذكر ، وعدا ضرورة اعداد الوسائل الصحية التي نحن في اشد الحاجة اليها .

ان تحقيق كل من هذه الامور ، يحتاج الى جهود دائبة ، ونشاط مستمر ، وان الاتعاب ـ غير الخافية على سموكم ـ التي تكبدتها في ادوار تاليفي الوزارة ، علاوة على المسؤوليات غير الاعتيادية التي تحملتها في امور التموين ، وفي وزارة الدفاع ، وشؤون الوقف ، والمشاكل التي جابهتها ، لتدفعني الى استعطاف سموكم للنظر فيما يلزم لانجاز تلك الامور الجسام ، التي يتوقف عليها حياة الامة حياة صحيحة ، وكيان الدولة متين الاساس ، وقد يكون من الاسهل على سموكم ان تتفضلوا بقبول استقالتي ، وتاليف وزارة تتمكن من انجاز تلك القضايا بمؤازرتكم ، وتمارس اعمالها تحت اشرافكم .

واني انتهز هذه الفرصة لاقدم عظيم شكري وامتناني لسموكم، آملا ان تتقبلوا مني اخلاصي الصريح وطاعتي الواجبة .

رئيس الوزراء : نوري السعيد

القضية الكردية

جاء في الفقرة الثانية من بحث « الامور الداخلية » في كتاب استقالة السيد نوري السعيد ، ذكر تقرير عن المنطقة الشمالية ، كتبه السعيد نفسه ، ورفقه بكتاب استقالته . فرأينا ان نثبت نص التقرير هنا حرصا عليه من الضياع وهو هذا :

١ ـ الاكراد في العهد العثماني :

كانت التشكيلات الادارية في العراق على العهد العثماني ، بصورة عامة ، تتكون من الموصل ، وبغداد ، والبصرة ، والخليج الفارسي الذي يحتوي من جملة ما يحتوي عليه الكويت ، والاحساء ، ثم اعتبر العراق في آخر عهد العثمانيين منقسما الى ثلاث ولايات هي ولاية البصرة ، وولاية بغداد ، وولاية الموصل ، التي تحتوي على ما نطلق عليه الآن اسم الالوية الشمالية (اربيل ، السليمانية ، كركوك) وكان يلحق بها اقضية (زاخو ، دهوك ، العمادية ، عقرة ، زيبار) .

وكانت الحكومة العثمانية ترسل من وقت لآخر شخصية ممتازة للاشراف على ادارة الولايات العراقية الثلاث ، تحت عنوان يتناسب والواجبات الملقاة على عاتقه في تسيير دفة الادارة فيها .

وكان من بين الشخصيات التي تولت الادارة في العراق ، ناظم باشا الذي عهدت اليه فيما بعد وزارة العدلية العثمانية ، وكان ذلك حوالي سنة ١٩٠٨م. ثم اعقبه بعد ذلك الفريق ناظم باشا .

انني اعتقد ان العوامل الجغرافية ، والاقتصادية ، وما تقتضيه الادارة ، هي التي اوحت الى ذوي الشأن في الدولة العثمانية بتقسيم العراق هذا التقسيم في الادارة المدنية ، الذي سيبقى صحيحا في كل وقت .

٢ ـ الاكراد في الوقت الحاضر :

ولما القت الحرب الماضية (١٩١٤ ـ ١٩١٨م) اوزارها ، وانسلخ العراق بنتيجتها عن الانبراطورية العثمانية ، واصبح تحت الاحتلال البريطاني ؛ وتولت الادارة فيه السلطات العسكرية البريطانية ، ظهرت في الافق حركة كردية يتزعمها شريف باشا احد الاكراد الذين كانوا بارزين في الدولة العثمانية ، وكانت هذهالحركة تستهدف جمع شمل الاكراد في العراق ، وايران ، وتركية ، تحت لواء واحد والمطالبة باستقلالهم .

ان مبدا تقرير المصير الذي وضعه الرئيس ولسن ، حدا بالحلفاء الى العطف على رغبات الاكراد في حركتهم الاستقلالية آنذاك .

٣ ـ حركة الشيخ محمود :

وفي سنة ١٩١٩م ، قام الشيخ محمود بحركة مسلحة في لواء السليمانية ضد القوات البريطانية ، مما اضطرها الى تجريد حملة عسكرية للقضاء عليها ، وقد نجحت في ذلك ، واخمدت الحركة ، والقت القبض على الشيخ محمود ، ونفته خارج العراق .

ولما تالفت الحكومة المؤقتة في العراق سنة ١٩٢٠م ، بقيت الالوية الكردية خارج نطاق ادارتها ، واستمر المندوب السامي البريطاني في الاشراف على ادارتها اشرافا مباشرا ، ولم يعينوا احدا من العراقيين ، عربا كانوا ام كردا ، كموظفين في هذه المنطقة ، بينما كان العراقيون في المناطق الاخرى يتولون الادارة بصورة تدريجية .

٤ ـ الاستفتاء في العراق :

وعندما طيّر العراقيون البرقيات الى المغفور له جلالة الملك حسين ، لارسال احد انجاله الى العراق ، ووصل الامير فيصل آنذاك ، قررت الحكومة العراقية استفتاء الشعب في شكل الحكم الذي يرغب فيه ، فبادر الاهلون باعطاء آرائهم ، وصوتوا على نصب الامير فيصل ملكا على العراق ، غير ان اكثرية المناطق الكردية لم تشترك في الاستفتاء .

٥ ـ الحركة الوطنية في تركية واثرها في العراق :

وفي تلك الاثناء كانت الحركة التركية تقوى فاشتد ساعدها ، وارسلت عصابات تركية الى راوندوز ، وشقلاوة ، فاستولت عليها ، وتقلص نفوذ السلطات العسكرية البريطانية هناك ، مما حدا بهم الى اعادة الشيخ محمود من منفاه في سنة ١٩٢٢م ، وعهدت اليه امور الادارة في لواء السليمانية ، وانسحبت القوات العسكرية البريطانية الى كركوك .

ولما نجحت الحركة الوطنية في تركية ، بزعامة اتاتورك ، واخرجت القوات اليونانية من الاناضول ، وتبددت احلام اليونانيين ؛ بادرت حكومات الحلفاء الى المفاوضة مع الحكومة التركية الوطنية ، حيث كانت نتيجتها عقد معاهدة لوزان، التي تنص على ان تثبيت الحدود الشمالية بين العراق وتركية تقوم به لجنة دولية تحت اشراف عصبة الامم ، تستفتي سكان الالوية الشمالية فيما اذا كانوا يرغبون في الانضمام الى تركية ام الى العراق .

٦ ـ شكاوى اهالي السليمانية :

وقبيل هذه الحوادث ، راجع عدد غير قليل من أهالي السليمانية ، من تجار ، واصحاب مصالح ، باسطين شكواهم عن الفوضى السائدة في لواء السليمانية ، مستنجدين بالحكومة لوضع حد لهذا الارتباك المخل ، فجردت الحكومة في سنة١٩٢٤م قوة من الجيش العراقي ، تؤازرها قوة بريطانية ، فقضت على الفوضى ، ووضعت الامن في نصابه ، واحدثت تشكيلات ادارية على الاسلوب المتبع في باقي انحاء العراق، وهرب الشيخ محمود الى مناطق الحدود الايرانية .

٧ ـ تثبيت الحدود العراقية ـ التركية :

وفي سنة ١٩٢٥م ، وصلت اللجنة الدولية التي عهد اليها الاستفتاء وتثبيت

الحدود بين العراق وتركية ، وفق ما ذكر في الفقرة (٥) اعلاه ، وباشرت اعمالها ، ثم وضعت تقريرا رفعته الى مجلس العصبة ، ظهر منه ان نتيجة التصويت الذي أشرفت عليه ، تبين أن اكثرية سكان المنطقة الشمالية يفضلون الانضمام الى العراق ، على شرط ان يبقى العراق تحت الانتداب البريطاني لمدة عشرين سنة ، وان تحفظ للاكراد حقوقهم على اساس ما جاء في مبادىء حقوق الاقليات ، التي أقرتها عصبة الامم ، ووافقت عليها الدول المشتركة فيها .

وهكذا انتهت قضية الحدود بين العراق وتركية ، وعقدت معاهدة انقرة الثلاثية بين العراق ، وتركية ، وبريطانية ، سنة ١٩٢٦م ، وفي هذه النهاية طويت صفحة استقلال كردستان الكبير من حقل السياسة الدولية ، واضمحل نشاط الدعاة الى هذه الفكرة ، اللهم الا اذا استثنينا بعض الصحف التي كانت تصدر بين حين وآخر ، وبعض النشرات التي كانت توزع سرا ، وبعض الجمعيات مثل جمعية (خويبون) وكل ذلك كان خارج البلاد العراقية ، والايرانية ، والتركية .

٨ ـ ظهور الحركة الكردية من جديد :

ثم بعثت الفكرة الكردية من مرقدها من جديد ، ووقعت عدة مصادمات مسلحة ما بين سنة ١٩٢٦ و ١٩٢٨م . وكان ذلك في تركية ، وايران ، الا ان الحكومات ذات الشأن استطاعت التغلب عليها واخمدتها .

وعندما تطورت السياسة العراقية ـ البريطانية ، وعقدت معاهدة التحالف في سنة ١٩٣٠م ، ثم اعقبها دخول العراق في حظيرة عصبة الامم ، كدولة مستقلة ، حدثت بعض الحوادث في مركز لواء السليمانية ، ترمي الى مطالبة بريطانية بتنفيذ الشروط التي وضعها اكثرية الاكراد حين الاستفتاء الذي قامت به اللجنة الدولية ، والذي مر ذكره في الفقرة (٧) اعلاه ، فكان جواب بريطانية بأن قضية ابقاء الانتداب على العراق أو الغاؤه امر يعود لمجلس وجمعية عصبة الامم . اما حقوق الاكراد ، باعتبارهم أقلية ، فانها مضمونة وفق مبادىء حقوق الاقليات التي أقرتها العصبة ، والتي لا بد للعراق حين قبوله عضوا في العصبة ان يتعهد ، كما تعهدت الدول الاخرى العضوة ، بمراعاتها . هذا فضلا عن ان للعصبة كل الحق في استماع الشكاوي ضد الدول التي تخل في تنفيذ هذه المبادىء .

فبالنظر لهذه التاكيدات اطمان الاكراد على حقوقهم ، واخلدوا الى السكينة .

وفي سنة ١٩٣١م ، مهد الجيش العراقي بمساعدة القوة الجوية البريطانية ، السبيل لتاسيس الادارة المدنية في منطقة بارزان اسوة بباقي اجزاء العراق .

٩ ـ الخلاصة :

لا بد لي ، وقد اوردت لمحة موجزة عن تاريخ القضية الكردية في العصر الحديث، وخاصة ما يتعلق منها بالعراق ، أن اذكر شيئا عن اكراد العراق وميولهم بصورة

عامة ، باعتبارهم مواطنين ، وأن أوضح الخطة التي يجب أن تسير عليها في ادارتهم في الظروف المعقدة التي نحن فيها الآن .

ان أكراد العراق ، في نظري ، ينقسمون الى طبقات ثلاثة : ـ

١ ـ رؤساء العشائر : ـ وهؤلاء يعيشون في حياة اقرب الى الاقطاعية منها الى المدنية ، وليس لهم هدف سياسي معين ، وانما همهم الاكبر هو الابقاء على ما ورثوه من سيطرة ونفوذ ، ضمن حدود مناطقهم وعشائرهم .

٢ ـ التجار : ـ وهؤلاء يرومون دائما سيطرة حكومية تامة ، ليسود الامن والنظام ، بغية ترويج تجارتهم ، ورعاية مصالحهم .

٣ ـ المثقفون : ـ وهم بازدياد مطرد . اما رغباتهم فانها لا تتعدى رغبات باقي المثقفين من ابناء العراق . فهم يطالبون بالاكثار من المدارس ، ونشر التعليم ، وزيادة وسائل المدنية : كالعمران والصحة في تلك الربوع . كما انهم يرغبون في جعل الادارة المحلية في ايديهم ، والقضاء على نفوذ الطبقة الاولى .

أما اهدافهم السياسية في استقلال كردستان الكبير ، فان العقلاء منهم يعتقدون ان ليس في الامكان تحقيق هذه الفكرة ، الا اذا ايدتها الدول الكبرى ، وذلك لان ما يربو على ٨٠ ٪ من المناطق الكردية يقع خارج العراق .

انــا اذا امعنا النظر ، وتتبعنا الحــوادث والاخبار ، مــن خلال هذه الحرب الطاحنة ، نجد بوادر تظهر من حين لآخر ، تدل على ان بعض الدول الكبرى ترغب في استغلال القضية الكردية لصالحها ، وان كان هذا الاستغلال لم ينته امره ، ولا يعلم احد مبلغ صحة الوعود ، وزمن ومدى تحقيقها .

ففي عالم ملبّد كالذي نحن فيه ، والى ان تستقر الامور ، وتنجلي الحقائق ، وتظهر البواطن ، يجب على العراق ان يتروى في ادارة الاكراد في المنطقة الشمالية ، وخاصة اذا علمنــا ان الفوضى ضاربة اطنابها داخل الحــدود الايرانيــة ، ورؤساء العشائر هم المسيطرون في مناطقهم ، وان الحكومة الايرانية تجاريهم وتسايرهم ، وقد بلغني ان قد تأسست في المناطق الكرديــة في ايران المتاخمة لتركيــة ، والتي تحت النفوذ الروسي ، مجالس من الاكراد لتنظيم وادارة شؤونهم . واما في داخل تركيــة فقد حشد جيش تركي أكثر من المعتاد للسهر على استتباب الامن والنظام في المناطق التركية المتاخمة لايران والعراق . وقد قيل ان الاتصالات بين الاكراد على اختــلاف طبقاتهم ، جار في الايام الاخيرة اكثر من الســابق ، وبشكل يلفت النظر . وان هــذه الاتصالات تسيّرها وتنظمها الدول ذات الشأن ، للوقوف على ماجريات الاحوال في المناطق الكردية بأجمعها .

يتضح مما سبق بيانه ، اننا نمر بظروف غير اعتيادية ، تحتم على المسؤولين أن يبالغوا في الحيطة والحذر ، وان يتجنبوا الحوادث التي من شانها ان تفسح المجــال أمام الطامعين ليستغلوا هذا الوضع غير الطبيعي طيلة مدة الحرب ، وخاصة اذا مــا

تبينا ان ليس للاكراد العراقيين في العراق هدف يخالف ما يصبو اليه باقي ابناء العراق . فهم كغيرهم يطالبون باصلاح الادارة ، والعناية بالمعارف والصحةوالعمران، وغير ذلك من الامور الحيوية التي لا بد من القيام بها في كافة انحاء العراق ، عاجلا او آجلا ، وذلك لرفع مستوى الشعب ، وزيادة كفاياته ، وتنمية موارده . فما زالت هذه اهداف المسؤولين ، فلا يجب ان نجعل من تأخير بعض الاصلاحات وسيلة للاستغلال تعود علينا بالمتاعب ، وتكدر صفو العلاقات القائمة بين الاكراد واخوانهم العرب .

واني حين اطلب عناية خاصة في المناطق الشمالية ، والمبادرة الى اصلاح ما يمكن اصلاحه قبل غيره ، لا اقصد من وراء ذلك اصلاح المنطقة الشمالية على حساب المناطق الاخرى ، وانما هو ترجيح تقتضيه الظروف الاستثنائية الحاضرة ، على اننا يجب ان ننظر الى العراق كوحدة شاملة ، ونقوم باصلاح شامل ايضا يعم خيره على الجميع .

نوري السعيد : رئيس الوزراء

التريث في قبول الاستقالة :

بقي كتاب استقالة نوري السعيد في حوزة الامير عبد الاله ، اكثر من شهر ، دون ان تتخذ عليه اية معاملة ، فلما ضاق نوري ذرعا بمعارضة اعضاء مجلس الامة لوزارته ، وبمعارضة الصحف اليومية لسياسته ، من طرف خفي ، عمد الى تقديم كتاب آخر غمز فيه سياسة البلاط ، واتهم المقامات العليا بتاييد المعارضة وهذا نصه:

التاريخ : ١٩٤٤/٥/٢٣م .

صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

كنت عرضت على اعتاب سيدي بتاريخ ١٩٤٤/٤/١٩م، نسخة منمسودةكتاب استقالتي من رئاسة الوزارة ، التي ازمعت على رفعها الى سموكم الملكي ، وذلك بغية اطلاع سموكم على الاسباب التي تدعوني الى هذه الاستقالة .

لقد حدث في الاشهر الاخيرة ان بعض النواب الذين كانت الحكومة قد رشحتهم في قائمتها ــ كما يتذكر سموكم ــ وانتخبوا نوابا ، قد قاموا في المجلس باساليبغريبة سموها « معارضة الوزارة » وسموا انفسهم « معارضين للحكومة » واشاعوا في الاوساط العامة ان معارضتهم هذه تستند الى رغبة من كبار حاشية البلاط الملكي ، يقصدون بهذه الاشاعة التضليل ، وخدع من يأملون انضمامه اليهم من النواب ، ليشد ازرهم في معارضتهم .

ولو وقف الامر عند هذا لهان ، ولكنهم اخذوا يرصفون العبارات الماسة بكرامة الوزراء والحكومة بلا مبرر ، حتى انهم لم يتورعوا في القذف ، والتعريض بالكرامة الشخصية . وقد كان الوزراء يشتكون من هذا التصرف تارة عند سموكم وتارة

لدي . وقد بذلت جهدي في اقناع الوزراء بان لا قيمة لتهجمات هؤلاء الناس ، ولا اهمية لها ، طالما لم نشعر من سموكم بغير التأييد لنا ، ولم نتلق من الاكثرية الساحقة في مجلس الامة الا الثقة والتأييد ، كما هو ظاهر في التصويت على اللوائح القانونية التي تقدمها الحكومة الى المجلس ، ومن المقترحات الحكومية التي تقترحها عليه .

وقد تتذكرون سيدي شكواي لدى سموكم من وقت لآخر من تلك الاساليب ، وبياني بان استمرار الفئة الضئيلة على معارضتها ، بالشكل الآنف الذكر ، من القذف ، والمساس بالكرامات الشخصية ، يزري بسمعة المجلس والحكومة معا ؛ ويؤدي الى اضعاف كيان المملكة ، ومن جهة اخرى ان تهجمات هؤلاء المعارضين ، وخروجهم عن المألوف في المعارضة المشروعة ، واشاعاتهم بين الناس بان هذا الامر مرغوب فيه من سموكم ، قد خلق جوا لا يأتلف ومصلحة الدولة في الظروف الحاضرة غير الاعتيادية التي تتطلب اعمالا جدية ، وسمعة طيبة ؛ كما اوضحت ذلك في الكتاب الذي عرضته على سموكم بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٤م .

ان تجاوز المسمين انفسهم بالمعارضين على الكرامات ، وطعنهم بالاعراض، لم يقتصر على رجال الحكومة ، بل تعدى الى الاعيان والنواب المؤيدين لها ، وقد حدث من جراء ذلك عند التصويت على الميزانية في جلسة ٢١ من الشهر الجاري ، حوادث لم يسبق لها مثيل في تاريخ البرلمان العراقي ، كادت تؤدي الى جرائم تستنكرها الشرائع والقوانين .

ان هذه الاعمال المشكو منها ، وان كان صدورها من اقلية ضئيلة من النواب، وان الاكثرية الساحقة لم تزل مؤيدة للحكومة كل التأييد ؛ علاوة على تأييد سموكم ، فانها قد تجاوزت حدها المعقول ، واصبحت بخطتها الشاذة خطرة تهدد حرية سائر النواب المصانة بالقانون الاساسي ، وتزهد ذوي الكفايات من تولي مناصب الوزارات في الحال والمستقبل . هذا عدا ما فتحته خطب بعض هؤلاء المعارضين من الثغرات لتسرّب التفكك الى عرى المواطنين ، التي نحرص على بقائها متصلة الحلقات كل الحرص .

ان الامر لو اقتصر على معارضة هذه الاقلية الضئيلة للحكومة في امور معينة معارضة نزيهة ـ لحمدنا المعارضة ، وشكرنا المعارضين ـ ولكن خروجهم عن الحدود المألوفة ، واطالة السنتهم بالقذف ، وجرح الكرامات ، وبثهم ـ في دعاياتهم الكاذبة ـ ان سموكم تعطفون على هذا الاتجاه ، وهذا اللون من المعارضة ، مستندين في دعاياتهم هذه الى تصريحات رجال الحاشية في البلاط ، كل هذا قد شوّش الموقف، وجعل من الضروري معالجته بعمل صريح يقضي على التشويش ، ويجلي الموقف ، ويضع حدا لاكاذيب هذه الفئة واختلافاتها ، ويعيد المعارضة الى نصابها المشروع ، ويردع المتجاوزين على الكرامات بالقذف ، وصرف العبارات المخدشة للكرامات الشخصية ، الامر الذي تستوجبه العادات المألوفة في سائر بلاد الله ، وتحتمه القوانين .

اني اشعر بضرورة ملحة الى ان تتكون في البلاد حكومة مؤيدة من سموكم كل

التأييد ، ومن اكثرية المجلس ، وان تجري المعارضة على الخطة المشروعة ، لتتعاون السلطات الثلاث في الخدمة الصادقة لنجاح المملكة ، في الاحوال الاعتيادية ، فضلا عن الظروف غير الاعتيادية ، كالظروف الحاضرة التي اصبح التعاون والتآزر فيها فرضا تحتمه الخطورة المحلية الخاصة ، والعالمية العامة . وعدا هذا ارى من الضروري ايضا ان يحسب للحاشية في البلاط حسابها ، لئلا تكون وسيلة يتذرع بها المخادعون وذوو الاغراض ، في اختلاق الاكاذيب عن أسمى مقام في الدولة ، وبث روح التشكيك في الثقة بين رئيس الدولة ووزرائه .

اذا لم تتلاف هذه القضية بصورة جلية ظاهرة للعام والخاص ــ بأي شكل من الاشكال التي تتفق ورغبة سموكم ــ فلا مناص من حدوث امور غير محمودة ، مما قد يؤدي الى ضرر اعظم مما نتصوره الآن .

لهذا استرحم باصرار ان يعاد النظر في امر الوزارة الحاضرة ، وان تتكون وزارة جديدة تتمتع بثقة سموكم ، وبتأييد أكثرية المجلس ، على وجه لا يدع مجالا للمخادعين ان يشككوا البسطاء في تلك الثقة ، وذلك التأييد ، ويكفهم عن اختلاق الاكاذيب من عدم التآزر بين سموكم والوزارة ، وتسهيلا لهذا الامر الجوهري الخطير أقدم استقالتي مسترحما قبولها بسرعة . وانتهز هذه الفرصة لاعرب لكم عن شكري وامتناني لسموكم ، وان تتقبلوا مني اخلاصي الصحيح وطاعتي الواجبة .

٢٣ ايار ١٩٤٤م رئيس الوزراء : نوري السعيد

جواب سمو الوصي :

لم يرض كتاب الاستقالة « الثاني » الامير عبدالاله ، ولم ينل تأييده . ويقال ان سموه أنكر على رئيس وزرائه اللهجة التي جاءت فيه ، والمسوغات التي استند اليها في كتابته ، حتى قال لنا احد الوزراء في تلك الوزارة : ان الوصي رد كتاب رئيس وزرائه اليه ، واتخذ المعاملة المقتضاة على كتاب الاستقالة المرفوع اليه في ١٩ نيسان ١٩٤٤م ، فوجه الى الرئيس المستقيل هذا الجواب :

عزيزي نوري السعيد :

استلمت كتابكم المؤرخ في ١٩ نيسان ١٩٤٤م ، المتضمن استقالتكم من منصب رئاسة الوزراء ، واذ نأسف على تخليكم من منصبكم في هذه الظروف العالمية التي تحتاج فيها المملكة الى خبرتكم ودرايتكم ، لا يسعنا الا ان نعرب لكم ولزملائكم عن تقديرنا المساعي المفيدة ، والجهود الصادقة التي بذلتموها في سبيل خدمة البلاد ، راجين ان لا تحرم المملكة من خدماتكم في نواحي اخرى ؛ وان قبول استقالتكم هذه لا يمس بوجه من الوجوه ما نكنه لكم من تقدير لشخصكم ، واعجاب بمزاياكم وحسن نواياكم ، مع اعتقادنا باخلاصكم وولائكم لعرشنا ، هذا وارجو ان تستمروا بتدوير شؤون الدولة ريثما يتم تأليف الوزارة الجديدة .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ الهجرية الموافق لليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤٤ الميلادية . عبد الاله

اهم التشريعات التي انجزتها

« الوزارات السعيدية السادسة والسابعة والثامنة »

١ ـ عدلت « قانون الاستهلاك رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٣م » تعديلا يبيح لوزير المالية ان يأمر باستيفاء رسوم الاستهلاك ، عن الحاصلات الزراعية ، في المناطق التي يعلن عنها ، ومن الحاصلات التي يعين نوعها ، عينا بدلا من استيفائها نقدا ، لتتمكن من توفير الخبز الجيش البريطاني وللاجئين الاجانب من البولونيين وغيرهم وقد قدر عددهم بمائتي الف لاجيء .

وقد اقر مجلس النواب هذا التعديل في جلسته المنعقدة في يوم ٥ آذار ١٩٤٢م.

٢ ـ قدمت الى مجلس الامة « لائحة قانون الجمعيات لسنة ١٩٢٢م » التي استهدفت الغاء رخص الجمعيات السياسية ، التي اصبح وجودها اسميا ، بسبب عدم ممارستها الاعمال الحزبية ، او بسبب انقطاع المنتمين اليها عن العمل ، وكذلك استهدفت تخويل وزير الداخلية صلاحية تصفية ممتلكات مثل هذه الجمعيات .

وقد اقر مجلس النواب هذه اللائحة في جلسته المنعقدة في ١٤ ايار ١٩٤٢م .

٣ ـ وضعت قانونا لمراقبة الايجار والاستيجار ، اقره مجلس النواب في جلسته السابعة والاربعين المنعقدة في يوم ١٣ ايار ١٩٤٢م . وقد عالجت فيه قضايا دور السكن ، وتحديد بدلات ايجارها تحديدا يحول دون تحكم المؤجرين في رقاب المستاجرين ، وقد استفادت الطبقات المتوسطة من هذا القانون فوائد ملموسة ، كما استفادت منه القوات البريطانية والحليفة التي اشغلت معظم الدور الحديثة ، ولا سيما التي في الكرخ من بغداد لاغراض عسكرية ، ببدلات ايجار رمزية .

٤ ـ اقر مجلس النواب في يوم ٢١ شباط ١٩٤٣م « لائحة قانون شمول الحصانات والامتيازات الواردة في معاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانية العظمى ، على قوات الامم المتحدة » التي كانت محتشدة في العراق لخدمة المجهود الحربي البريطاني . وفي الامكان مراجعة هذه الامتيازات في معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية المنعقدة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، والمنشورة على ص ٢٨/١٦ من المجلد الثالث من « تاريخ الوزارات العراقية » .

٥ ـ كان من نتيجة وجود قوات بريطانية ، وامريكية ، وحليفة ، في العراق بكثرة فائقة ، ان حصل تضخم مالي أدى الى ازدياد مقادير العملة التي في متناول الايدي ، وارتفاعها من نحو ستة ملايين دينار الى نحو اربعين مليون دينار . فكان من جملة التدابير التي ركنت الوزارات السعيدية اليها ، انها تقدمت الى مجلس النواب

ب « لائحة قانون القرض العراقي » التي صادق المجلس المذكور عليها في جلسته المنعقدة في يوم ١٦ ايار ١٩٤٤م . وهي اللائحة التي اجازت استقراض بضعة ملايين من الدنانير ، بواسطة سندات خزينة لآجال قصيرة وبعيدة ، وبفائدة لا باس بها ، فكان الاقبال على شراء هذه السندات عظيما .

٦ ـ اقر مجلس النواب في جلسة ٢٨ آذار ١٩٤٤م « لائحة قانون احداث وزارة التموين» وهي الوزارة الجديدة التي تقرر تكوينها لتتولى الاشراف على امور الاستيراد ، والتصدير ، وتنظيم بطاقات السكر ، والشاي ، والمنسوجات ، والخامات ، وغيرها من المواد المعاشية والمنزلية والبنائية التي اخضعت للسيطرة الحكومية .

٧ ـ وهنالك عدة لوائح قانونية تقدمت بها « الوزارات السعيدية السادسة ، والسابعة ، والثامنة » لمنح الموظفين ، والمستخدمين ، والمتقاعدين « مخصصات غلاء المعيشة » ، وكانت ترفع هذه المخصصات تارة ، وتخفض تارة اخرى ، تبعا للظروف والاحوال المعاشية ، وقد ساعدت المخصصات المذكورة موظفي الدولة ومستخدميها والمتقاعدين فيها الى حد لا باس به في التغلب على الامور المعاشية التي سادت ايام هذه الوزارات .

٨ ـ اما « لائحة قانون تعديل القانون الاساسي » التي تقدمت بها الوزارات السعيدية ، موضوعة البحث الى مجلس الامة فاقرها ، فقد سبق ان نشرنا تفاصيلها وملابساتها اثناء البحث عن هذه الوزارات فلا نعود اليها في هذا الموجز .

٩ ـ وهنالك قوانين اخرى تقدمت بها هذه الوزارات لتيسير اقصاء نواب الحكام ، والحكام عن الخدمة القضائية ، وللاستفادة من كبار الضباط الذين سبق ان احيلوا على التقاعد لاسباب غامضة لم تحقق فيها المعدلة ، وللسيطرة على السفن، ووسائل النقل ، ولشطب بعض الديون المستحقة التي تعذّر استحصالها من المدنيين، ولتنظيم الدفاع السلبي ، وانشاء جمعيات تعاونية ، وتشريع الاعمال الرئيسية للسكك الحديدية ، وتعديل قوانين الخدمة الخارجية والمدنية والمهنية ... الخ .

الوزارة الخامسة والثلاثون :

١١ جمادى الاخرة ١٣٦٣ ــ ٩ رمضان ١٣٦٣
٣ حزيـــران ١٩٤٤ ــ ٢٨ آب ١٩٤٤

الوزارة الباجه جية الاولى



حمدي الباجه‌جي

ولد في بغداد سنة ١٣٠٢ (١٨٨٥ م) وتوفي فيها يوم ٢٧ اذار ١٩٤٨
الف وزارتين فقط :
١ ــ الاولى في ٣ حزيـران ١٩٤٤ وقـد استقالت في ٢٨ اب ١٩٤٤
٢ ــ والثانية في ٢٩ اب ١٩٤٤ وتد استقالت في ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦

توطئـــة

كانت « الحرب العالمية الثانية » قـد شارفت نهايتها يـوم ودعت « الـوزارة السعيدية الثامنة » مقاليد الحكم في اوائل حزيران ١٩٤٤ . وكان « خطاب العرش » الذي افتتح به مجلس الامة في اول كانون الاول ١٩٤٣ ، قد اشار اشارة صريحة الى وجوب :

« تأسيس قواعد صالحة لبناء عالم جديد بعد الحرب ، يسوده السلام، وتضمن فيه حريات الشعوب ، وكرامات الامم ، وعلى انشاء حياة أكثر رخاء ، واشمل عـدلا واطمئنانا لجميع الشعوب ، كبيرها وصغيرها ... الخ » .

فكان لزاما ـ والحالة هذه ـ ان تكوّن وزارة مؤقتة تأخذ على عاتقها تهيأة الوسائل المادية والمعنوية لبناء « عالم ما بعد الحرب » أو لتمهيد الطريق امام وزارة تلغي القيود التي فرضتها ظروف الحرب ، وتعيد الى الناس امنهم وعزهم ، فاختير السيد حمدي الباجه جي لتكوين مثل هذه الوزارة الانتقالية ، على الرغم من انه كان في العقد السادس من عمره ، وكان بعيدا عن مسؤولية الحكم منذ عشرين سنة ، الا انه لم يلوث سمعته ، وكان في الوقت نفسه مقبولا ومقدرا لدى المسؤولين العرب في سورية ، ومصر ، والاردن ، والسعودية ، فوجه الوصي اليه هذا الكتاب :

وزيري الافخم حمدي الباجه جي : الرقم ٢٥٢

بناء على استقالة فخامة السيد نوري السعيد ، ونظرا الى اعتمادنا على درايتكم واخلاصكم ، فقد عهدنا اليكم برئاسة الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا والله ولي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في اليوم الحادي عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ الهجرية الموافق لليوم الثالث من شهر حزيران سنة ١٩٤٤م الميلادية . عبد الاله

هيئة الوزارة الجديدة

وقد تم اختيار زملاء السيد الباجه‌جي في يوم ٣ حزيران ١٩٤٤م من قبل الوصي نفسه بسرعة ويسر ، حتى سميت وزارته « وزارة الوصي » واكد لنا فخامته انه زامل وزيرين من وزراء وزارته هذه لم يسبق له ان اجتمع بهما ، او تحدث اليهما من قبل ، اي انه لم يكن حرا في انتخاب زملائه . اما هيئة « الوزارة » فتكونت بموجب الارادة الملكية المرقمة ٢٥٣ من :

١ ـ حمدي الباجه‌جي : رئيسا لمجلس الوزراء .
٢ ـ ارشد العمري : وزيرا للخارجية ووكيلا لوزارة التموين .
٣ ـ مصطفى العمري : وزيرا للداخلية .
٤ ـ صالح جبر : وزيرا للمالية .
٥ ـ احمد مختار بابان : وزيرا للعدلية .
٦ ـ تحسين علي : وزيرا للدفاع .
٧ ـ عبد الامير الازري : وزيرا للمواصلات والاشغال .
٨ ـ ابراهيم عاكف : وزيرا للمعارف .
٩ ـ توفيق وهبي : وزيرا للاقتصاد .
١٠ ـ محمد حسن كبه : وزيرا للشؤون الاجتماعية .

وقد دخل هذه الوزارة ثلاثة وزراء جدد وهم : وزير المعارف الدكتور ابراهيم عاكف الالوسي ، ووزير الاقتصاد السيد توفيق وهبي ، ووزير المواصلات والاشغال السيد عبد الامير الازري .

الكلمة الاولى لرئيس الوزارة الجديدة

وكانت اول كلمة نطق بها رئيس الوزارة الجديدة ، تلك التي خاطب بها رئيس الديوان الملكي ، بعد تلاوة الارادة الملكية بتكوين الوزارة ، وهي :

« ارجو ان ترفعوا الى مولاي حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ، عظيم شكري ، وفائق امتناني لما تفضل فاولاني به من الثقة الغالية ، التي ستكون اعظم عون لي في تحمل اعباء المسؤولية . واني ابتهل الى الله تعالى ان يوفقني الى تحقيق حسن ظن مولاي ، وان يكلأ حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعنايته الصمدانية .

« ان الهدف الذي ترمي اليه هذه الوزارة ، هو خدمة البلاد ، والنهوض بها في شتى مناحي الحياة ، وبذل كل ما في وسعها لرفاهية الشعب على مختلف طبقاته ، وان لي وطيد الامل بان كل موظف في الدولة سيقوم بواجبه على الوجه الاكمل ، واضعا نصب عينيه خدمة الامة ، متحليا بالاخلاص ، والنزاهة ، والاخلاق الفاضلة ، لتحقيق الهدف المنشود ، واسال الله ان ياخذ بايدينا في طريق النجاح ، وان يرعانا بعنايته في ظل حضرة صاحب الجلالة المعظم » (١) .

منهاج الوزارة

لم تضع هذه الوزارة منهاجا لها كما فعلته معظم الوزارات السابقة ، ولكن رئيس الوزراء وعد في كلمة موجزة القاها في مجلس النواب في يوم ١٨ حزيران ١٩٤٤ بأن منهاج وزارته « سيكون تنفيذيا اكثر منه خياليا » . وقد انتهت ايام وزارته التي قاربت ثلاثة اشهر ولم يظهر أثر لمنهاجه التنفيذي . اما كلمته في مجلس النواب فهي :

« سادتي وزملائي المحترمين !

مما يؤسفني جدا ، انني عندما اولاني مولاي صاحب السمو الوصي وولي العهد امر تشكيل الوزارة ، اعتراني مرض اقعدني عشرة ايام ، وهذا مما سبب عدم تنظيم منهاج الوزارة ، وتاخيره الى وقت آخر . غير اني اطمن المجلس الموقر بان المنهاج سيكون مطمنا رغائب الامة ، وما ابديتموه حضراتكم سابقا من طلب اصلاح ، ووضع مشاريع ، فكونوا على ثقة بان منهاجنا سيكون تنفيذيا اكثر مما سيكون خياليا ، ومع هذا فان التاخير الذي حصل لا يمنعني من ان اقول بان هذه الوزارة عندما شكلت اخذت على عاتقها تحقيق ثلاث قضايا مهمة :

الاولى هي قضية التموين : ان التموين سينظم امره ، وسيكون مطمنا لرغائب الشعب ، وسادا لاحتياجاته سدا كاملا .

القضية الثانية الامن : ان الامن سياخذ مجراه الطبيعي في البلاد ، وستتخذ جميع التدابير لاستتبابه .

---

(١) جريدة « البلاد » العدد ٢٢٤٢ الصادر بتاريخ ٥ حزيران ١٩٤٤ م .

القضية الثالثة هي تزيد كفاءة الموظفين ، وتحسين سمعتهم ، تجاه ما يترتب عليهم من الواجبات .

هذا وادعو الله ان يوفقنا جميعا لما فيه خير البلاد » (١) .

حوادث منوعة

١ ـ سافر الامير عبد الاله الى القاهرة جوا في يوم ١٠ حزيران ١٩٤٤م ، فصدرت الارادة الملكية باقامة هيئة نيابية قوامها : السيد جميل المدفعي رئيس مجلس الاعيان ، والشيخ محمد رضا الشبيبي رئيس مجلس النواب ، والعين السيد محمد الصدر ، تنوب عن الامير مدة تغيبه عن العراق ، ثم استبدل السيد المدفعي بالشيخ صالح باش اعيان في ٢٩ حزيران ، وقد عاد الامير الى بغداد في يوم ٣ تموز ١٩٤٤م .

٢ ـ تقرر عقد مؤتمر دولي للنقد في « الولايات المتحدة الامريكية » في الاسبوع الاول من شهر تموز سنة ١٩٤٤م ، وقد دعي العراق الى حضوره ، فقررت الوزارة قبول الدعوة ، وندبت وفدا برئاسة العين ابراهيم كمال ، وعضوية المستر سوان مستشار وزارة المالية ، والسيد ابراهيم الكبير مدير المحاسبات العام ، والمستر لومب مراقب التحويل الخارجي في العراق ، وقد غادر الوفد بغداد جوا في يوم ٢٦ حزيران من هذه السنة .

٣ ـ صادق مجلس الوزراء في أول تموز ١٩٤٤ ، على « اتفاقية التمور » التي عقدت بين « شركة اندروير البريطانية » وبين « جمعية التمور العراقية » وهي تتضمن تعهد الشركة المذكورة بشراء حاصل تمور البصرة من مواسم ١٩٤٤ م و ١٩٤٥م و ١٩٤٦م برمته ، وشراء ٢٥ الف طن من حاصل الزهدي للالوية الاخرى لموسم ١٩٤٤م ، بالاسعار المتفق عليها بين الجهتين .

٤ ـ غادر العاصمة جوا في يوم ١٨ تموز ١٩٤٤م السيد حمدي الباجه جي رئيس الوزراء ، قاصدا سوريا ولبنان ، ليقضي فيهما دور الاستجمام والراحة ، ثم يقصد القاهرة لحضور « مؤتمر الوحدة العربية » الذي اشرنا اليه في فصول متقدمة ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المالية صالح جبر ، وقد عاد الباجه جي الى بغداد في يوم ٢١ آب .

٥ ـ بلغت التبرعات التي جمعت من العراقيين في شهر تموز ١٩٤٤ م فقط لمساعدة منكوبي الغارات الجوية من البريطانيين ٨٠،٠٠٠ دينار .

٦ ـ تقرر عقد مؤتمر للمحامين العرب في دمشق في يوم ١٢ آب ١٩٤٤م ، فتألف وفد من محامي العراق للاشتراك فيه قوامه اربعون محاميا برئاسة نقيب المحامين نجيب الراوي ، وقد سافر اعضاء هذا الوفد تباعا في العشرة الاولى من آب .

---

(١) محاضر مجلس النواب (الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٤ م) ص ٣ .

٧ ـ افرجت الوزارة عن ثمانية عشر معتقلا في يوم ٢٦ آب ١٩٤٤م .

٨ ـ لما تكونت « الوزارة الباجه‌جية الاولى » في ٣ حزيران ١٩٤٤ اسند منصب وزارة التموين بالوكالة الى وزير الخارجية أرشد العمري . وفي يوم ٣ آب من هذه السنة اسند منصب وزارة التموين بالاصالة الى وزير المواصلات والاشغال عبدالامير الازري ، ومنصب وزارة المواصلات والاشغال الى وزير الدفاع تحسين علي ، واسند منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المالية صالح جبر تمهيدا لاحالة بعض القادة والضباط على التقاعد ، من الذين كانت السلطات البريطانية تصر على ضرورة التخلص منهم .

قضية وزير الدفاع

لم يكن نقل السيد تحسين علي من منصب وزارة الدفاع ، الى منصب وزارة الاشغال والمواصلات . واسناد منصب وزارة الدفاع بالوكالة الى وزير المالية السيد صالح جبر ، من الامور التي يحسن السكوت عنها ، ولا سيما وقد ادى هذا النقل الى استقالة « الوزارة الباجه‌جية » برمتها ، لتيسير اخراج تحسين من الهيئة الوزارية القائمة . لهذا كتبنا الى السيد تحسين نستوضح الاسباب التي لابست هذا النقل ، فتفضل علينا بهذا الجواب مشكورا .

بغداد في ١٩٥٣/٩/١٤ .

حضرة الفاضل السيد عبد الرزاق الحسني المحترم .

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ في ١٩٥٤/٩/٥م .

تشكلت وزارة المرحوم حمدي الباجه‌جي في ٣ حزيران ١٩٤٤م ، وكنت وزيرا للدفاع فيها . وعند استلامي شؤون الوزارة ، علمت ان هناك بعثة عسكرية بريطانية يراسها جنرال بريطاني هو « الجنرال رنتن » الذي قدم العراق منذ مدة قريبة . ولما حضر لمقابلتي اعلمني بانه مكلف بتفتيش وحدات الجيش في جميع معسكراتها، ليضع تقريرا مفصلا عن حالة الجيش ، وعن كفاءته العسكرية ، واعادة تنظيمه خلال شهر واحد من تاريخ المقابلة .

وجاء تقريره المفصل في المدة المعينة ، وكانت توصياته تقضي بتقليص وحدات الجيش ، والغاء فرقتين من الفرق الاربعة ، والاكتفاء بفرقتين : فرقة كاملة، وفرقة التدريب . متخذا من نواقص ملاك الوحدات العسكرية ، وعدم تمكن السلطات الادارية في مختلف انحاء العراق من تطبيق قانون التجنيد الالزامي ، وعدم خضوع العشائر للقانون المذكور ، وسيلة لهذا التقليص .

فأحلت تقريره هذا الى « مجلس الدفاع » لدرسه ، وتمحيصه ، وتقديم مقترحاته وتوصياته حول ما جاء فيه ، وخصوصا فيما يتعلق بالغاء الفرقتين ، وادماج الوحدات العسكرية ببعضها ، والاكتفاء بفرقتين عسكريتين فقط . فعقد

« مجلس الدفاع » عدة جلسات تذاكر فيها حول ما جاء في التقرير المذكور ، وانتهى به الامر بتقديم توصياته بضرورة الاحتفاظ بالفرق الاربعة ، واتخاذ جميع الوسائل الممكنة مع السلطات الادارية ، وسلطات التجنيد ، لسوق المتخلفين عن الجندية الى وحداتهم العسكرية ، لاكمال نواقص الملاك المقرر .

وبطبيعة الحال فاني اخذت بهذا الراي ، وقررت الاحتفاظ بالفرق الاربعة ، وطلبت من وزارة الداخلية اصدار اوامرها المشددة الى متصرفي الالوية ، لبذلأقصى الجهود لسوق المتخلفين عن الجندية الى دوائر التجنيد ، كما واني قمت بجولة تفتيشية في الالوية الشمالية ، تذاكرت فيها مع السلطات الادارية ، ومع مدراء التجنيد ، حاثا اياهم على القيام بهذا الواجب الوطني .

أما الجنرال البريطاني « رنتن » فقد اعتبر هذا القرار ، وعدم الاخذ بآرائه ومقترحاته ، تحديا له ، فرفع الامر الى المقامات العليا ، وعلى هذا فقد تقرر عقد اجتماع في « مصيف سرسنك » بحضور صاحب السمو الملكي الوصي ، وولي العهد المعظم ، ليدلي كل منا بآرائه وحججه ، فاستصحبت معي « عدا الجنرال المشار اليه » كلا من الفريق اسماعيل نامق ، وكيل رئيس اركان الجيش ، والزعيم الركناسماعيل صفوة ، مدير الحركات ، والمقدم الركن رفيق عارف ، وعقدنا عدة اجتماعات بحضور سموه الملكي ، وأدلى كل منا بآرائه ومقترحاته ، وتم الاتفاق على الاحتفاظ بفرقتين كاملتين ، وفرقة ثالثة للتدريب ، وعدنا الى بغداد .

ولما بدانا بتطبيق هذه المقررات ، وادماج الوحدات العسكرية ببعضها، لاحداث هذه التشكيلات الجديدة ، ظهر لي ان ما لا يقل عن اربعمائة ضابط ، من مختلف الرتب ، سيكونون خارج الملاك ، الامر الذي يجب سوقهم الى التقاعد ، فقررت ــ بقدر الامكان ــ الاحتفاظ بخدمات القسم الاكبر منهم ، وذلك باحداث بعض الوظائف الفعلية في الوحدات العسكرية ، لتعيينهم فيها ، لحاجة الجيش اليهم ، عندما تمس الحاجة لخدماتهم .

وفي احدى جلسات مجلس الوزراء ، فتح وزير الخارجية السيد أرشدالعمري، هذا الموضوع ، وتساءل عن اسباب عدم موافقتي لسوق هؤلاء الامراء والضباط على التقاعد ؟ فاجبته بان هذا الامر هو من اختصاص وزارة الدفاع ، وليس لوزير الخارجية المداخلة فيه ، واذا كان لاحد من الوزراء حق توجيه مثل هذا السؤال لوزير الدفاع ، فهو لرئيس الوزراء ليس الا . غير اني لاحظت ان الوزراء الآخرين ، ومن ضمنهم وكيل رئيس الوزراء ، السيد صالح جبر ، لم يستنكروا هذه المداخلة من وزير الخارجية ، فاظهرت رغبتي في الاستقالة ، غير ان وكيل رئيس الوزراء علق الامر على مقابلة صاحب السمو الملكي . وفي اليوم التالي ، وعند مقابلتي سموهبصحبة وكيل رئيس الوزراء ، وجدت ان النية متجهة الى اجراء هذه التنسيقات ، فقدمت استقالتي ، وخرجت ، وكان ذلك في ٢٨ آب ١٩٤٤م . وبعد هذا وبدون علمي وموافقتي ، صدرت الارادة الملكية بتعييني وزيرا لوزارة الاشغال والمواصلات ،

فامتنعت عن قبولها . غير أن وكيل رئيس الوزراء طلب مني التريث حتى عودة صاحب السمو الملكي من منصب سرسنك فوافقت (١) .

ولما عاد رئيس الوزراء ، السيد حمدي الباجه‌جي من مصر ، وفي أول مقابلتي له ، اعلمني ان ثلاثة من الوزراء ، وهم كل من السيد صالح جبر ، والسيد أرشد العمري ، والسيد مصطفى العمري ، يريدون تقديم استقالتهم ، لانهم يدعون اني غير متضامن معهم ، ولا يوجد بيننا انسجام . فاجبته بانه لا يوجد اي سبب لذلك ، ورجوت ان يعتبرني مستقيلا من « وزارة الدفاع » حيث لا زالت استقالتي في جيب وكيل رئيس الوزراء ، السيد صالح جبر ، فاظهر عدم رغبته في قبول الاستقالة. ثم اخبرت بانه سيعقد اجتماع مساء ذلك اليوم في « قصر الرحاب » بحضور صاحب السمو الملكي لتسوية الخلاف ، فحضرت وكان الحاضرون كلا من رئيس الوزراء ، والوزراء الثلاثة ، الآنفي الذكر . وجرت مناقشة حادة بيننا حيث انهم يدعون بأنه ليس في وسعهم التضامن والتآزر معي ، لعدم رغبتي في التضامن معهم ، فأجبتهم باني مقدم استقالتي من وزارة الدفاع فلتقبل وينتهي الامر ، ولكن رئيس الوزراء طلب مني ان اقدم استقالة اخرى من وزارة الاشغال ، فامتنعت ، وأصررت على امتناعي هذا ، طالبا اما ان يستقيل الوزراء الثلاثة المذكورون ، واما أن تعتبر استقالتي من وزارة الدفاع ، فلم يوافقوا على ذلك ، وانتهت الجلسة . وفي اليوم التالي استقال رئيس الوزراء (بصورة شكلية) وشكل الوزارة مجددا من عين الوزراء ما عداي .

هذا وتفضلوا بقبول فائق الاحترام المخلص : تحسين علي

استقالة الوزارة

كان طبيعيا ـ بعد الامعان بالنظر فيما جاء في كتاب السيد تحسين علي ـ ان تستقيل « الوزارة الباجه‌جية » الاولى فرفع السيد حمدي الباجه‌جي كتاب استقالته وهو :

بغداد في ١٩٤٤/٨/٢٨م .

صاحب السمو الوصي المعظم .

نظرا لما اشعر به من عدم وجود التآزر بين بعض الوزراء ، الامر الذي يؤدي الى صعوبة القيام بأعباء المسؤولية ، ارى من الواجب أن أقدم استقالتي هذه الى سموكم ، مسترحما التفضل بقبولها ، وسابقى ذلك العبد المخلص لسيدي صاحب السمو المعظم .

العبد المخلص : حمدي الباجه‌جي

---

(١) كان رئيس الوزراء حمدي الباجه‌جي قد غادر العراق الى سورية فلبنان فمصر ، منيبا عنه وزير المالية صالح جبر ، وذلك في يوم ١٨ تموز ١٩٤٥ م وفي يوم ٣ اب من هذه السنة استصدر نائب رئيس الوزراء الارادة الملكية المرقمة ٣٢٩ والمؤرخة ٣ اب ١٩٤٥ م بنقل السيد تحسين علي من منصب وزارة الدفاع وتعيينه وزيرا للاشغال والمواصلات ، وفي يوم ٢١ من هذا الشهر عاد السيد الباجه‌جي الى بغداد . وفي يوم ٢٨ منه رفع كتاب استقالة وزارته الاولى .

١٠ رمضـــان ١٣٦٣ ـ ٢٥ صفر ١٣٦٥
٢٩ آب ١٩٤٤ ـ ٣٠ كانون الثاني ١٩٤٦

الوزارة الباجه جية الثانية

تمهيـــد

لما كوّنت « الوزارة الباجه جية الاولى » في الثالث مــن شهر حزيران سنــة ١٩٤٤م ، كان مقررا ومعروفا انها وزارة انتقالية ينتهي اجلها بانتهاء فصل الصيــف وعودة الوزراء والمرموقين من الاصطياف في خارج العراق ، وانها وزارة تأخـذ على عاتقها تمهيد الطريق لوزارة ما بعد الحرب . ولــكن تطاحن الساسة ، واختــلاف وجهات النظر في شكل الوزارة الواجب تكونها في البلاد ، وعدم رغبة السيـــد نــوري السعيد في الاجهاض على الباجه جي . كل ذلــك ادى الى ان يكلف الــوصي رئيس الوزراء المستقيل بتاليف الوزارة الجديدة ، فوجه اليه كتاب الاسناد الآتي :

عزيزي حمدي الباجه‌جي — الرقم ٤١٧

اخذت كتابكم المؤرخ في ٢٨ آب سنة ١٩٤٤م ؛ المتضمن استقالتكم من رئاسة الوزارة ، ولا يسعني الا ان اعبر لكم ، ولزملائكم ، عن تقديري لخدماتكم القيمة التي اديتموها للبــلاد . ونظرا لثقتنا بكم ، واعتمادنا عليكم ؛ فقــد عهــدنا اليكم بتاليف الوزارة الجديدة ، على ان تنتخبوا زملاءكم ، وتعرضوا اسماءهم علينا واللــه ولــي التوفيق .

صدر عن قصرنا الملكي في مصيف سرسنك في اليوم العاشر من شهر رمضان سنة ١٣٦٣ الهجرية ، الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٤٤م الميلادية.

عبد الاله

هيئة الوزارة الجديدة

هكذا تقرر تكوين الوزارة الجديدة برئاسة السيد حمدي الباجه جي من الذوات الذين اختارهم الوصي لوزارته الاولى بنفسه فكانت اطول وزارة عراقيــة مخضرمة عملت حوالي السنة في ظروف الحرب العالميــة ، والاشهر الستة الاولى مــن عهــد السلام (١) اما الهيئة الوزارية فكانت كما يلي :

---

(١) لونكريك في ص ٢١١ من كتابه **IRAQ 1900 - 1950**

١ ــ حمدي الباجه‌جي : رئيسا لمجلس الوزراء .
٢ ــ ارشد العمري : وزيرا للخارجية ووكيلا لوزارة الدفاع .
٣ ــ صالح جبر : وزيرا للمالية ووكيلا لوزارة التموين .
٤ ــ عبد الامير الازري : وزيرا للمواصلات والاشغال .
٥ ــ توفيق وهبي : وزيرا للاقتصاد .
٦ ــ محمد حسن كبه : وزيرا للشؤون الاجتماعية .
٧ ــ مصطفى العمري : وزيرا للداخلية .
٨ ــ أحمد مختار بابان : وزيرا للعدلية .
٩ ــ ابراهيم عاكف : وزيرا للمعارف .

لا حفلة استيزار ولا منهاج

كان الغرض الرئيسي من تبديل « الوزارة الباجه‌جية الاولى » ب « الوزارة الباجه جية الثانية » اخراج وزير الدفاع تحسين علي من هيئة الوزارة ؛ للاسباب التي جاءت صريحة في كتابه الموجه الينا بتاريخ ١٤ ايلول ١٩٥٣م، اما التبدلات التي طرأت على توزيع بعض المناصب الوزارية ، فتاتي في الدرجة الثانية ، وعلى هذا لم تجر حفلة استيزار جديدة ، ولم يلق رئيس الوزراء كلمة يستشف منها هدف وزارته الثانيــة .

والاغرب من هذا ان « الوزارة الباجه‌جية الثانية » لبثت في الحكم نحو ثمانية عشر شهرا دون ان تضع منهاجا لها ، ودون ان تفاجىء « مجلس الامة » ببيان مكتوب عن السياسة التي ستنتهجها اثناء اضطلاعها باعباء المسؤولية ، كما كانت تفعله بقية الوزارات ، اما اذا كانت تعتبر « خطاب العرش » الذي افتتح به مجلس الامــة في اجتماعه الاعتيادي في أول كانون الاول ١٩٤٤م ، منهاجها الوزاري ، فان كل وزارة اعدت « خطاب العرش » نشرت منهاجا لها قبل القاء هذا الخطاب ولو بمدة قصيرة. ولعل ظروف الحرب القائمة التي جعلت مهام معظم الوزارات ادارية صرفة ، هــي التي اضطرت هذه الوزارة الى الاكتفاء بخطاب العرش .

على ان رئيس الوزراء كان يصرح للصحفيين ولبعض جلسائه ، ان منهاج وزارته سيكون « عمليا » وسنرى في الصفحات التالية مبلغ انطباقها على هذا التصريح .

مجلس الامة يستانف عقد اجتماعه

حل موعد عقد الاجتماع الثاني ، من الدورة الانتخابية العاشرة لمجلس الامة ، بحلول يوم السبت الموافق ٢ كانون الاول ١٩٤٤م ، فاجتمع بموجب الارادة الملكيــة المرقمة ٦٠٠ لسنة ١٩٤٤م ، واستمر الاجتماع قائما الى يوم ٣١ ايار ١٩٤٥م، حيث صدرت الارادة الملكية المرقمة ٢٤٢ لسنة ١٩٤٥م بتعطيله ، بعــد أن اتم اجتمــاعه القانوني وهو ستة اشهر .

وفي ٢ حزيران ١٩٤٥ ، صدرت الارادة المرقمة ٢٤٣ بدعوة المجلس المذكور الى عقد اجتماع غير اعتيادي ، لانجاز الاشغال المستعجلة ، فاستمر هذا الاجتماع شهر حزيران كله ، فيكون مجلس النواب قد عقد (٤٢) جلسة خلال اجتماعه الاعتيادي وخمس جلسات خلال اجتماعه غير الاعتيادي . وعقد مجلس الاعيان (٢٢) جلسة خلال الاجتماع الاعتيادي ، و (٧) جلسات خلال الاجتماع غير الاعتيادي ، وكان مجلس النواب انتخب الشيخ محمد رضا الشبيبي رئيسا له ، وانتخب الاعيان الشيخ محمد صالح باش أعيان رئيسا لمجلسهم .

وفي يوم ١٤ كانون الاول ١٩٤٤م ، قدم رئيس مجلس النواب الشيخ محمد رضا الشبيبي ، استقالته من منصب الرئاسة ، للاسباب التي سنبحثها بعد قليل ، فانتخب الحاج محمد حسن كبه وزير الشؤون الاجتماعية رئيسا لمجلس النواب في الجلسة النيابية الثانية المنعقدة في يوم ٢٠ من هذا الشهر . وفيما يلي نص خطاب العرش الذي القي في حفلة الافتتاح :

خطاب العرش

حضرات الاعيان والنواب .

نفتتح باسم الله تعالى مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم التوفيق في اعمالكم، والسداد في آرائكم .

ايها السادة :

ان الحرب قد وصلت الى المرحلة التي يصح ان نثق كل الوثوق من ان الظفر سيكون لحلفائنا ، وان السلم سيسود العالم على اساس حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وتأمين كيانها وحريتها . ان العراق بصفته حليفا قد قام بكل ما يقتضيه واجب الحلف من تضحيات ، وهو عازم على ان يبذل جميع جهوده لمعاونة حلفائه بكل ما لديه من وسائل لتقرير السلم العام ، وحرية الشعوب ، والرفاهية العالمية...

ان السلم الذي تصبو اليه جميع الامم سوف يلزمنا بواجبات لا نتأخر عن ادائها كاملة ، ما دامت الفكرة السائدة هي تأسيس العدل العام وتوثيقه ، ورفاهية الشعوب والسلام الطويل الامد ، ومما يدعو الى ارتياحنا التام ، أن الدول العربية المدركة سمو هذه المبادىء الانسانية ، رغبت في المساهمة في ذلك ، فأسرعت الى الاجتماع ، وقررت تأسيس الجامعة العربية ، تلك الجامعة التي يصبو اليها كل عراقي لتكون أقدر على المساهمة واظهر اثرا فيها . وقد وقع على البروتوكول ، الذي أقرته اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي ، ولنا من تراثنا المجيد ، وتاريخنا الخالد ، ونهضتنا الحاضرة ، ما يجعلنا نعتقد بان صرح هذه الجامعة سيتم في أقرب وقت ، لتكون الاقطار العربية على أمتن وضع يؤهلها للقيام بواجباتها المشتركة فيما بينها من جهة، وللاضطلاع بمهمتها العالمية من جهة أخرى .

أيها السادة ! ان صلاتنا مع حليفتنا وصديقتنا بريطانيا العظمى ، مشبعة بروح الثقة والتآزر ، وقد اثبتت الايام مزايا هذه الصلات ، وخيرها للطرفين .

كما ان علاقتنا مع حليفاتنا ، الدول المتحدة ، ومع جاراتنا العزيزة على أحسن ما يرام ، وهي توجب الارتياح التام .

ان سياستنا الخارجية ترمي الى توثيق صلاتنا الاخوية بالاقطار العربية الشقيقة ، والدول المجاورة الصديقة ، ولنا ملء الثقة ان هذه الصلات مع الدول الحليفة ، والشقيقة ، والصديقة ، ستزداد قوة ووثوقا .

ويسرنا ان نرى العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفياتي قد اسست ، وحصل الاتفاق بين الدولتين على تبادل التمثيل السياسي .

ومما يبشرنا بالخير ، أن معظم الدول قد اعترفت باستقلال الدولتين الشقيقتين: سورية ولبنان ، ونأمل ان يتم امر اعتراف الدول الاخرى باستقلالهما عما قريب .

وقد اشتركت الحكومة العراقية في عدة مؤتمرات عالمية مهمة ، وذلك تأييدا للرغبة في التعاون المشترك بينها وبين الدول المتحدة . وتستوجب الظروف العالمية توسيع التمثيل الخارجي ، وجعله بشكل يتناسب وهذه المقتضيات ، وهذا ما ستعطيه حكومتنا اهتمامها . وعدا ذلك فان الحكومة تهتم كثيرا بالتشكيلات المقتضية لتاسيس الجامعة العربية ، وستساهم فيها بكل عناية .

وان حكومتنا اولت وستولي ، فلسطين عناية خاصة ، تتفق وما لسكان فلسطين العرب من حقوق عادلة مشروعة .

لقد عزمت حكومتنا على القيام باصلاح شامل من جميع الوجوه ، وذلك بتطهير البلاد مما تركته الحرب من سيئات ، واحلال الطمانينة بين افراد الشعب ، وتحقيق ما تصبو اليه الامة من الامن ، والعدل ، ورغد العيش ، وتقوية الروح الوطنية ، وحب الواجب ، والقضاء على ما يخل بوحدة العراق من الدعايات الضارة، والعمل على توطيد الامن بتقوية الشرطة من حيث الكفاية والتنظيم ، واعلاء مستوى كفاية الادارة لتصبح قادرة على النهوض بالواجبات المكلفة بها ، والاهتمام بتنظيم البلديات ، وتزييد صلاحيات المتصرفين ، والادارة المحلية ، للقيام بالاصلاحات التي تقتضيها المصلحة العامة ، وبتنفيذ قانون ادارة الألوية بعد صدوره من مجلسكم .

ان الحكومة جادة في تنظيم لائحة ميزانية السنة ١٩٤٥م المالية ، على اساس يكفل التوازن فيها ، مع مراعاة الاقتصاد التام في النفقات ، وتخصيص الاعتمادات التي تساعد على نهوض البلاد من النواحي الصحية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، على قدر الامكان . وهناك لوائح قانونية جديدة رهن الدرس ، تستهدف تعديل قوانين الخدمة المدنية ، وانضباط موظفي الدولة ، والملاك ، والتقاعد ، بشكل يرمي الى تحقيق الاهداف المنشودة على وجه اكمل .

وقد انتهى المصرف الزراعي والصناعي من درس مشاريع اقتصادية،وصناعية،

بغية تنفيذها في اول فرصة ممكنة . واهم هذه المشاريع (معمل النسيج القطني ، ومعمل نسيج الصوف ، ومعمل الدباغة ، ومشروع صيد الاسماك) وفي النية ان تقوم شركات المساهمة بهذه المشاريع باشتراك المصرف .

وقد تالفت لجنة خاصة لدرس ما يتعلق بتنظيم شؤون العراق بعد الحرب ، ورفع تقرير بما يجب القيام به لتحقيق ذلك .

ان حكومتنا مهتمة بتنظيم الشؤون القضائية ، ورفع مستوى مؤسساتها ، وانماء كفايات القائمين بها ، عن طريق التشريع الضامن لحسن توزيع العدل ، والحقوق ، والواجبات ، فاهتمت بوضع اللوائح القانونية التي تحقق هذه الغاية الحيوية ، ومن اهمها لائحة القانون المدني ، ولائحتا قانون الخدمة القضائية ، وتشكيل المحاكم ، وهي مهتمة بتوسيع اعمال التسوية وتزييد فروعها .

وقد اتخذت الاجراءات اللازمة لتقوية الجيش ، واصلاحه ، وتجهيزه بالمعدات الآلية اللازمة ، لجعله قادرا على القيام بواجباته .

ستعتني الحكومة بتنظيم منهاج لمشاريع الري ، وخزن مياه الفيضان ، ومحافظة المزروعات ، وانشاء الخزانات والسدود لرفع سوية المياه لتكثير السقي السيحي ، والعناية بأمر المبازل لصيانة الاراضي من الخلل ، وجعلها صالحة الزراعة ، كل ذلك بالاستعانة بخبراء فنيين . هذا والعزم معقود على استئناف مشروع الحبانية بوجه اوسع واكمل يحقق الغرضين : وهما خزن المياه ، وتخفيف وطاة الفيضان . وقد بوشر فعلا بالاعمال التمهيدية اللازمة لتنفيذ مشروع خزان بخمة ، وقد اتخذت التدابير لتطهير الجداول الرئيسية بواسطة الحفارات الميكانيكية، وقد اعدت اللائحة القانونية لذلك . وهي مهتمة للحصول على المكائن الضرورية لانشاء الطرق وتعبيدها ، ساعية لتوسيع شبكة الخطوط الحديدية ، وقد بدىء فعلا بالعمل في خط كركوك — اربيل ، واخذ بنظر الاعتبار تطورات الملاحة الجوية في العالم ، والحكومة مهتمة بتوسيع المطارات ، وتشييدها بصورة تتفق مع التطورات المذكورة .

وستولي حكومتنا عنايتها بادخال اصلاحات على نواحي التعليم ، ورفع مستوى الكفايات في المدارس ، وجعلها اداة فعالة لتكوين نشء حديث ذي مقدرة على ما تتطلبه مقومات الحياة ، والاهتمام بالمدارس الصناعية ، والمهنية ، والزراعية. وسوف لا تقتصر نواحي الاصلاح في هذا المضمار على المدارس ، بل ستتعدى نواحي التهذيب الى افراد المؤسسات الحكومية والاهلية .

وستنظر الحكومة في مشروع التعليم الالزامي العام ، واعلاء سوية افراد الشعب ، من حيث الثقافة ، وتقوية التعليم الثانوي ، والنهوض بالمعاهد العلمية الى مقام ارفع .

ان حكومتنا ستعتني عناية خاصة بتنظيم الزراعة ، واجراء اصلاح جوهري في حالة الاراضي ، والري ، والفلاح ، وادخال الميكانيك في الزراعة ، واصلاح الغابات ،

والعناية كذلك بشؤون الجمعيات التعاونية . وقد هيات منطقة واسعة لتنظيم زراعتها ، طبقا الطرق الحديثة الراقية ؛ وذلك باحداث ملكيات صغيرة فيها ، وقد بدىء بالفعل بتعمير اراضي الدجيلة على النمط المذكور . ولنا قوي الامل ان هذا النوع من التنظيم الزراعي سيتناول مساحات واسعة اخرى . وستتخذ الوسائل الممكنة لاحداث نموذجات زراعية حديثة يمكن لكل زارع ان يستفيد منها في زراعته. كما انها قائمة بمكافحة الحشرات والآفات الزراعيــة . ان الوزارة المختصة تدرس الوسائل الفعالة لتوسيع وتنظيم الشركات ، والمعامل ، والمؤسسات التجارية ؛ لما بعد الحرب .

وسنتخذ الوسائل لتنظيم تجارة الحبـوب على أسس جديـدة ، وعلى ضوء تقارير ذوي الاختصاص ، والاسراع في انشاء المخازن الفنية لغرض تنظيم التجارة ، وتسهيل البيع والشراء وادخال عناصر جديدة في انواع المزروعات ، وجلب خبراء يركن لآرائهم لنجاح هذا المشروع .

ومن المقاصد المهمة التي ستعتني الحكومة بأمرها اعلاء سوية الطبقة الفقيرة وخاصة طبقة الفلاحين والعمال ؛ والاعتناء بأمر سكناهم وصحتهم وتعليمهم ، وقد سهلت الحكومة تأليف النقابات لاصحاب المهن للعناية بشؤون العمال. وقد توصلت الحكومة الى نتائج سارة في مكافحة الامراض الوبائية والمستوطنة والمساعي مبذولة لتكثير وسائل الشفاء ، ومكافحة السل ومحافظة حياة الطفل ، وقد وجهت الحكومة عنايتها الجديدة بالمستشفيات والمستوصفات وتكثير عددها لتعم نِعم الصحة جميع الطبقات ، والمساعي مبذولة ايضا لتوفير الادوية الضرورية . وقد اتخذت الحكومة الوسائل لرفع مستوى التهذيب الطبي في الكلية الطبية وتهيئة الوسائل اللازمة فيها لتمكينها من تحقيق كفايات متخرجيها . وقد اخذت الحكومة تنظر في حالة السجون وتكييفها بما يلائم العصر الحاضر ، وانها عازمة على تحسين دوائر النفوس ، وقد استقدمت فعلا اخصائيين لهذا الغرض .

ان الحكومة ، بعد ان درست جميـع التجارب التي اجريت في نواحي اصلاح التموين ، ارتأت التجنب بقدر الامكان عن التدخل في السوق ، وارجاع الحال الى وضعه الطبيعي ، اذ قد ثبت ان اكثر قضايا وضع اليد ، وتقييد الاسعار ، لم يكن من نتائجه ، الا ارباك الوضع ، واختفاء الاموال من السوق ، او تهريبها . وان قرب انتهاء الحرب يعتبر من العوامل الهامة لتأييد هذه السياسة ، ولكن لم تزل الحاجة ماسة لبقاء السيطرة على المواد الضرورية ، وخاصة الاقمشة لاكساء افراد الشعب، وتوفير الغذاء للجميع ، وانها جـادة في توفير المنسوجـات . والامل وطيد بوصول كميات من هذه المواد .

هذا هو المنهج الذي ستسير عليه حكومتنا بقدر ما تسمح به الظروف العالمية. واسأل المولى ان يأخذ بأيدينا الى التوفيق ويسير بنا الى الصواب تحت رعاية صاحب الجلالة الملك المعظم . انه خير مرشد ومعين (١) .

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٤/١٩٤٥ ص ٣ .

لما جرت انتخابات الرئاسة لديوان مجلس النواب في الاجتماع الاعتيادي الاول، من الدورة الانتخابية العاشرة في يوم الاربعاء اول كانون الاول ١٩٤٣ اعلنت الحكومة انها لا تؤيد مرشحا معينا ، ففاز الشيخ محمد رضا الشبيبي بثلاثة وسبعين صوتا، ضد (١٤) صوتا فاز بها سلمان البراك فكان الشبيبي « رئيس مجلس النواب » خلال هذا الاجتماع الذي دام الى آخر يوم من ايار ١٩٤٤ ولكنه اتهم بالتحيز للمعارضة ، بصفة كونه احد اركانها .

فلما جرت انتخابات الرئاسة في الاجتماع الاعتيادي الثاني ، من الدورة العاشرة ، في ٢ كانون الاول ١٩٤٤ ؛ رشحت الوزارة سلمان البراك لرئاسة المجلس، ورشحت المعارضة الشيخ الشبيبي لهذه الرئاسة « فاحصيت الاوراق ، وعند تصنيفها ظهر ان الاوراق الانتخابية كانت مستعملة في اجتماع مضى ، ممسوحة مسحا غير كامل في بعضها ، وذلك لظهور اسم المنتخب على صفحتي الورقة . ولذلك اقترح الاعضاء المشرفون على الانتخاب اهمال الاوراق ، واجراء الانتخابات مجددا » (١) فلما جرت الانتخابات مجددا فاز الشيخ محمد رضا الشبيبي بثلاثة واربعين رايا ، وفاز سلمان البراك بخمسة وثلاثين رايا ، وظهرت اربع ورقات بيضاء ، فاصبح الشبيبي رئيسا للمجلس في هذا الاجتماع الثاني ، فساءت هذه النتيجة وقعا في نفوس الحكوميين ، وما لبث بعض النواب ان رفعوا العريضة التالية :

يا صاحب السمو المعظم

رفع الى مقام سموكم نتيجة انتخاب ديوان الرئاسة لمجلس النواب ، لتصديقها من مقامكم السامي ، وفقا لحقكم الصريح الوارد في المادة الرابعة والاربعين من القانون الاساسي . ولما كانت جمهرة كبيرة من النواب تعتقد جازمة بعدم صحة انتخاب رئيس المجلس ، نظرا لما لابس الانتخاب من الشوائب التي تلفت النظر ، فاننا نود ان يتناول التفاتكم السامي النقاط الآتية ، قبل استعمال حقكم الوارد في المادة الدستورية في تصديق نتائج ذلك الانتخاب .

اولا ــ التزاحم الشديد الذي جرى حول انتخاب الرئيس في هذا العام ، قد لفت النظر كثيرا . ولهذا فليس من المستبعد ان تظهر بعض الشوائب في الانتخاب ، خاصة وان احد المتزاحمين هو الرئيس السابق ، الذي كان اثره عظيما على سكرتير المجلس وموظفيه ، الذين لا ينكر اثرهم في كيفية تنظيم الانتخاب ، وكيفية اجرائه .

ثانيا ــ كان اول خطأ مقصود وقع في اجراء الانتخاب ، مخالفة المادة الرابعة من النظام الداخلي ، التي تنص على اختيار ثلاثة من النواب للاشراف على الانتخاب

---

(١) محاضر مجلس النواب الاجتماع العادي الثاني لسنة ١٩٤٤ ــ ١٩٤٥ م ص ٤ .

بطريقة الاقتراع ، ولتصنيف الآراء . وعندما اجري الاقتراع ، وكان الذي دبره سكرتير المجلس ، ظهرت الاسماء الآتية :

نجيب الراوي . صديق ميران قادر . سالم نامق « حسب التسلسل » ولكن ديوان الرئاسة الموقت سحب اسما رابعا ، خلافا لنص المادة المذكورة ، وهو اسم عبد الغني الحمادي ، وطلب الى «صديق ميران قادر» ترك الاشراف على الصندوق، وقد لفت بعض النواب انظار ديوان الرئاسة الى ذلك ، فلم يلتفت .

ثالثا ـ وعند تلاوة الاسماء لمعرفة عدد الحاضرين ، تبين ان العدد كما اعلن الكاتب (٨١) نائبا ، وعندما فتح الصندوق ظهرت اوراق كتب على احد صفحتيها اسم « سلمان البراك » وعلى الثانية « رضا الشبيبي » وان هناك اوراقا كتب على صفحتيها « رضا الشبيبي » وقد لفت ذلك الانظار . ثم ظهر ان هيئة كتاب المجلس استعملت اوراقا كتب عليها « رضا الشبيبي » فابطل الانتخاب لهذا السبب .

رابعا ـ عند اعادة الانتخاب للمرة الثانية ، فبالرغم من طلب بعض النواب ، وهم نصرة الفارسي، ومحمود رامز ، وعبدالوهاب محمود ، قراءة اسماء الحاضرين، وتعيين عددهم بالضبط ، فان الاسماء لم تتل ، وبقي عدد الحاضرين مجهولا ولكن عند تنسيق الاصوات ، ظهر ان عدد البطاقات (٨٢) بطاقة في الوقت الذي كان العدد في الانتخاب الاول (٨١) والحال فقد خرج من الحاضرين كل من توفيق السويدي ، وعاصم النقيب ، وسلمان الشيخ داود ، وشعلان السلمان الظاهر ، وغيرهم ، ولم يحضر بمحلهم نواب آخرون فمن اين جاء هذا العدد الزائد ؟

فمع الاسف الشديد تبين اذن ان هناك تلاعبا لاول مرة في هذه الانتخابات ، التي كانت منزهة عن مثل هذه الشوائب . لهذا فاننا نعتقد ان سموكم باعتباركم صاحب الحق في تصديق صحة هذا الانتخاب ، وبعد ان اطلعتم على هذه الحقائق، سوف تحولون دون اقرار مثل هذا الانتخاب المزور .

نائب الديوانية
داخل الشعلان
نائب الحلة
سلمان البراك
نائب البصرة
محمود النعمة
نائب كركوك
داود الجاف
نائب ديالى
عبدالله سليمان
نائب الموصل : عبد الاله حافظ

نائب البصرة
عبدالوهاب محمود
نائب كركوك
محمد الحاج نعمان
نائب الكوت
طارق العسكري
نائب السليمانية
ماجد مصطفى
نائب اربيل
احمد عثمان

نائب بغداد
علي ممتاز
نائب البصرة
محمد سعيد
عبد الواحد
نائب اربيل
محمد صديق
سيد طه
نائب كركوك
دارا الداود
نائب الموصل
محمد علي
النقشبندي

نائب ديالى
بهاء الدين سعيد
نائب البصرة
عبد القادر
باش اعيان
نائب اربيل
صديق ميران قادر
نائب كركوك
سليمان فتاح
نائب اربيل
جمال بابان

ولم يشأ الوصي ان يرد طلب اصحاب هذه العريضة ، ولا صادق على انتخاب هذه الرئاسة . ولما كانت جلسة مجلس النواب الاولى تأجلت « الى ميعاد آخر سيعين في حينه » راى العلامة الشبيبي ان ينقذ الموقف بتقديم استقالته من رئاسة المجلس ، على ان تسحب الحكومة ترشيحها لخصمه سلمان البراك ، فوجه وكيل رئيس الديوان الملكي الى رئيس مجلس النواب هذا الكتاب :

الرقم ٥٨٧ التاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٤٤م

رئاسة مجلس النواب

اشارة الى كتابكم المرقم ١ والمؤرخ في ٢ كانون الاول ١٩٤٤م

اطلع حضرة صاحب السمو الملكي على نتيجة انتخاب اعضاء ديوان الرئاسة ، التي جرت في الجلسة الاولى من اجتماعه الاعتيادي لسنة ١٩٤٤م ، فوافق عليها ، وامرني ان أبلغكم بذلك .

وكيل رئيس الديوان الملكي

وعين يوم ٢٠ كانون الاول ١٩٤٤م موعدا لانعقاد جلسة المجلس الثانية ، فترأسها نائب الرئيس الاول ، وتلي على النواب كتاب استقالة الرئيس الشبيبي وهو :

عزيزي السيد عز الدين النقيب نائب الرئيس الاول المحترم

يرجى اتخاذ ما يلزم لابلاغ حضرات اعضاء المجلس النيابي بأنني قررت التخلي عن رياسة المجلس ، بناء على ما يوجد لدي من اسباب خاصة تحول بيني وبين مزاولتي مهام الرياسة في هذه الظروف ... لقد آزرني اعضاء المجلس باجتماعيه السابق واللاحق مؤازرة تذكر فتشكر ، وانني لن انسى قط ما غمرني به الاخوان من لطف وتأييد ، وجل ما اتمناه الآن ان اتلقى ما يشعر بموافقة حضراتهم على القرار المشار اليه آنفا ، راجيا للجميع مزيد التوفيق .

محمد رضا الشبيبي : رئيس المجلس النيابي

١٨ ذي الحجة سنة ١٣٦٣هـ ــ ١٩٤٤/١٢/١٤م

فانقسم النواب فريقين . طالب احدهم بطبع كتاب الاستقالة والمذاكرة عليه في جلسة قادمة ، وقال الثاني بوجوب قبولها فورا . ولما كانت القضية « مبيّتة » كما قدمنا ، فقد وضعت في التصويت وقبلت بالاكثرية ، ثم جرى انتخاب الرئيس، ففاز وزير الشؤون الاجتماعية محمد حسن كبه ، بمنصب الرئاسة ، وبانتخابه رئيسا انتهت هذه المشكلة .

وزراء جدد

وبناء على تخلي محمد حسن كبه عن منصب وزارة الشؤون الاجتماعية ،

صدرت الارادة الملكية في ٢٠ كانون الاول ١٩٤٤م بتعيين عبد المجيد علاوي وزيرا للشؤون الاجتماعية ، وتعيين اسماعيل نامق وزيرا للدفاع . وكانت قد صدرت ارادة ملكية بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٤م « اي قبل افتتاح مجلس الامة باسبوعين » بتعيين يوسف غنيمة وزيرا للتموين ، بعد ان اشغل منصب وزارة التموين بالوكالة من قبل وزير المالية صالح جبر منذ ٢٩ آب ١٩٤٤م .

في مجلس النواب ايضا

جرت العادة في المجلس النيابي العراقي ان تؤلف لجان خاصة لدرس خطب العرش والرد عليها ، فيبدأ النواب والاعيان في مناقشة سياسة الحكومة القائمة ، في ضوء الجواب الذي تعده هذه اللجنة . وبعد ان تستمع الحكومة الى الانتقادات والاستفسارات التي توجه اليها ، ترد على ذلك فقرة فقرة حتى ينضج الموضوع ويكتفى بالمناقشة .

ولما اعلن « رئيس مجلس النواب » ورود الصيغة الجوابية ، التي وضعتها اللجنة الخاصة على خطاب العرش ، الذي افتتح به المجلس النيابي في اول كانون الاول ١٩٤٤م ، في الجلسة الثالثة المنعقدة في يوم ٣١ من هذاالشهر ، نهض رئيس الوزراء حمدي الباجه‌جي ، والقى خطابا مطولا في تفسير ما جاء في « خطاب العرش » فعد" نائب بغداد توفيق السويدي عمل الرئيس المومى اليه خروجا على التقليد النيابي الذي سار العراق عليه نحو عشرين عاما . وحصلت مشادة بين الحكومة وفريق من النواب حول هذا الموضوع .

وقد جاء في شرح رئيس الوزراء لخطاب العرش : ان وزارته حققت ثلاثة امور في حقل الوزارة الخارجية ، اولها : الجامعة العربية ، وثانيها : ضمان وتأييد استقلال القطرين الشقيقين : سورية ولبنان ، وثالثها : القضية الفلسطينية .

ففيما يتعلق « بجامعة الدول العربية » استطاعت « الوزارة الباجه‌جية » ان تنجز الاعمال التي شرعت فيها « الوزارة السعيدية السابعة » وان تسير بالموضوع قدما حتى انتهى مسعاها الى وضع دستور الجامعة .

وفيما يتعلق بضمان استقلال سورية ولبنان وتأييدهما ، فان وزارة الخارجية العراقية شاركت بقية الدول العربية في الاحتجاج على مظالم الفرنسيين في هذين القطرين ، وحمل الحكومتين : الاميركية والبريطانية على التدخل في انهاء هذه المظالم .

واما فيما يتعلق بموضوع فلسطين ، فان الوزارة سعت لتطمين شعور العرب بما قامت به من مراجعات واحتجاجات لفظية .

هذا ما يختص بالسياسة الخارجية ، اما ما يختص بالسياسة الداخلية ، فقد ذكر الرئيس الباجه‌جي : ان وزارته ارادت تنفيذ مشاريع اصلاحية كبرى ، فحال

فقدان الموظفين الاكفاء دون ذلك ، لان معظم الكفاة من هؤلاء كان قد اعتقل، او فصل من الخدمة ، لمشايعته حركة ايار التحررية وعدم اطمئنان الانكليز اليه . واضاف الباجه‌جي الى ذلك الشرح قوله :

ان وزارته تبذل خير مساعيها لتقوية الجيش وتدريبه « وان الحكومة عازمة ان تولي عنايتها بالشرطة التي هي كالعصب في جسم الدولة » ثم قال :

« ان من الامور التي يؤسفنا ان لا نتمكن من الاسراع فيها ، هي قضايا مشاريع الري الكبرى ، واعمال الخزانات التي هي ضرورية لعمران هذه البلاد » وقال :

« لقد مرت سنون على تاسيساتنا الوطنية التعليمية ، وكان يؤمل ان تكون هذه المدة كافية لان نجد طبقة متعلمة راقية ، تسد الفراغ الهائل في ادارة دفة الحكومة ، والمشاريع العامة ، ولكن من المحزن جدا ان نقول ان هذا الامل لم يتحقق » وقال :

« ان للتموين صفحات وادوارا لا تسر ولا تبهج ، وهي ناشئة من غلطات قد ارتكبت ، ولم يحسب لهذه الحرب حسابها ، وان الوزارة لما اخذت على عاتقها المسؤولية ، وجدت قضايا التموين مرتبكة ، متشابكة ، مزعجة . وكانت الطريق التي اتخذت لاصلاح التموين لا تلائم ، ولا تنسجم مع حالتنا الاقتصادية والنفسية، حتى ان هذا التموين اوشك ان يصبح آلة خطرة على الاخلاق » (١) .

وبعد ان اخذ الباجه‌جي يمني النواب بالاصلاحات ، انفجرت المعارضة في وجهه فاخذت تندد بالحكم المزدوج القائم ، وتطعن في كفاءات الموظفين ، وتسند افعال الرشوة ونحوها الى موظفي التموين ، الى طعون اخرى في التجانس الوزاري .

قال نائب الديوانية سعد صالح :

« الوزارة لا يمكن ان تكون مستقرة الا اذا كانت متجانسة ، اما الوزارات التي تؤلف من اعضاء غير متجانسين ، فلا يمكن ان يصلحوا الادارة او يسيروا سفينة الدولة ، لانهم يكونون في شغل شاغل في شؤونهم ، فلا تمضي مدة على هذه الوزارة حتى يتناولها التعديل ، والترقيع ، ثم الاستقالة . فسبعة اشهر تداول على التموين اربعة وزراء تقاسموا في هذه الوزارة الفشل . فما لم تكن الوزارة مستقرة ، لا يمكن ان نحصل على ادارة مستقرة ... » .

وقال نائب ديالى جميل عبد الوهاب :

« ان الارتجال والاستعجال في تاليف الوزارات على هذا المنوال ، من اناس لا رابطة بينهم لا في المبادىء ، ولا في الاهداف ، هو الذي جعل المملكة تسير سيرا اعرجا وئيدا في طرق الاصلاح ... » .

وقال نائب الحلة جعفر حمندي :

---

(١) محاضر مجلس النواب : الاجتماع الاعتيادي للسنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ م ص ٢٤ — ٤٤ .

« نحن نريد حياة حرة ديمقراطية ، مسندة الى اركانها المعلومة ، مستوحية ارادتها وخططها وانظمتها من ارادة الشعب . اننا نريد صحافة حرة تقول ما تريد، وتنتقد حسبما تراه . اما الرقابة فيجب ان لا تتعدى الامور العسكرية والخارجية.. اننا نريد الاصلاح الشامل ونحن نرحب بهذا الاصلاح ... » .

واخيرا وضعت الصيغة الجوابية على خطاب العرش وقبلتها الاكثرية الحكومية كالعادة .

بين العراق والاتحاد السوفياتي

كان وزير العراق المفوض في انقره السيد كامل الكيلاني ، قد زار الوزير السوفياتي الجديد لانقره في تشرين الاول سنة ١٩٤٠م ، فاعرب له هذا عن رغبته ورغبة حكومته في تاسيس علاقات ودية بين العراق والاتحاد السوفياتي . فلما نقل الوزير العراقي هذا الخبر الى « وزارة الخارجية العراقية » قامت قيامة «الحكومة البريطانية » لهذه البادرة ، واتخذت منها سببا للاصطدام .

فلما تحالفت بريطانية مع الاتحاد السوفياتي ضد المانية في منتصف السنة ١٩٤١م ، اشارت « بريطانية » على الحكومة العراقية بضرورة تاسيس العلاقات الدبلوماسية بين العراق وروسية السوفياتية . وبعد مفاوضات ومقدمات يطول شرحها ، أبرق وزير الخارجية العراقية السيد ارشد العمري البرقية التالية الى قوميسير الشؤون الخارجية الروسية في ٢٥ آب ١٩٤٤م :

الى السيد مولوتوف

قوميسير الشؤون الخارجية للاتحاد السوفيتي — موسكو

عطفا على المحادثات التي جرت بين وزير العراق المفوض والممثل السوفيتي في طهران ، وبناء على التفاهم الحاصل حول الرغبة المتبادلة لتاسيس علاقات متبادلة بين العراق والاتحاد السوفيتي ، يسرني ان اخبركم بأن الحكومة العراقية قررت تاسيس علاقات دبلوماسية وتبادل التمثيل السياسي بين البلدين ، واتامل ان الحكومتين ستعملان على ترشيح ممثليهما في اقرب فرصة ممكنة .

ويسرني ان يتحقق امر مفاتحتكم في هذا الموضوع في يوم انتصار لامع للجيوش الروسية فان الجيوش الروسية قد قامت ، ولا تزال ، بما يسجله التاريخ بمداد الفخر في نصر الجبهة الديمقراطية ، وعملت في سبيل تحرير الشعوب . فيسرني بهذه المناسبة ان اعرب لكم ولبلادكم عن اخلص التهاني واصدق التمنيات .

ارشد العمري : وزير خارجية العراق

وقد رد المسيو مولوتوف على هذه البرقية بهذا الجواب :

سيدي الوزير

اتشرف بان اؤيد تلقي برقيتكم المؤرخة في ٢٥ آب . ان حكومة الاتحاد السوفياتي تقدر كل التقدير الشعور الذي اعربتم عنه تجاه الجيش السوفياتي ، وان الحكومة السوفياتية تقبل بسرور اقتراح الحكومة العراقية حول تاسيس علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي والعراق ، وهي تعتبر العلاقات الدبلوماسية مؤسسة بينهما من هذه اللحظة ، وهي مستعدة في اقصر وقت ممكن ان تبادل الوزراء المفوضين .

مولوتوف
قوميسار الشعب للشؤون الخارجية
حكومة الاتحاد السوفياتي

لقد قوبل تاسيس العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفياتي بترحيب عظيم من قبل الشيوعيين ، وممن يسمون انفسهم بالتقدميين في العراق ، وعين الرفيق كريكوري اول وزير مفوض لروسيا في العراق ، كما عين السيد عباس مهدي اول وزير عراقي مفوض في موسكو .

ولنا عودة الى موضوع « المناسبات بين العراق والاتحاد السوفياتي » في المجلد التاسع .

جامعة الدول العربية ايضا

مراسلات رسمية :

بحثنا موضوع تكوين « جامعة الدول العربية » على الصفحات المتقدمة من هذا المجلد السادس ، ونوّهنا بالجهود المضنية التي بذلها رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس ، لاخراج هذه الفكرة من حيز التفكير الى ميدان العمل ، ولما انهى رفعته محادثاته مع الدول العربية على الانفراد ؛ وجه هذا الكتاب الى رئيس الوزارة العراقية :

حضرة صاحب الدولة حمدي الباجه جي رئيس الوزارة العراقية :
تعلمون دولتكم ان مشاورات الوحدة العربية قد جرت حتى الآن مع العراق ، فشرق الاردن ، فالمملكة العربية السعودية ، فسورية ، فلبنان ، فاليمن . وقد كنت ـ ولا ازال ـ اعلق اهمية كبيرة على ان تجري ايضا مع من يمثلون عرب فلسطين تمثيلا صحيحا ، ولم ار الانتقال الى المرحلة التالية من مراحل مشروع الوحدة العربية ، حتى يتم ذلك ، ولما كانت المعلومات المتجمعة لدي تدل على انه اذا لم يفرج عن الزعيمين الفلسطينيين : جمال الحسيني وامين التميمي ، المعتقلين في جنوب افريقية ، كان من المتعذر تاليف هيئة « عربية » يرضى عنها الراي العام الفلسطيني العربي ، وتمثله تمثيلا صحيحا ، فقد بذلت مساع متصلة للافراج عنهما ، غير ان هذه المساعي لم تثمر ثمرتها .

ولما كانت المصلحة تقتضي من جهة اخرى ، الاسراع قدر المستطاع في مشروع الوحدة العربية حتى لا تسبقنا الحوادث ، التي اصبحت اليوم تعدو سراعا ، ولما كان من المتفق عليه ان تكون المرحلة الثانية من مراحل هذا المشروع عقد لجنة تحضيرية بمصر ، لتسجيل ما اتفقت وجهات النظر عليه في مرحلة المشاورات ، وتستوفي ما يحتاج الى استيفاء البحث من الامور ، وتمهد لعقد المؤتمر العربي العام ، لذلك أتشرف بأن اقترح عقد اللجنة التحضيرية في اواخر يوليو ـ اوائل اغسطس سنة ١٩٤٤م ـ واني لارجو من دولتكم افادتي برأي الحكومة العراقية في هذا الاقتراح ، وفي حالة الموافقة عليه ارجو ابلاغي اسماء المندوبين الذين يقع عليهم الاختيار لتمثيلها في اللجنة المشار اليها ، وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

٢١ يونيو ١٩٤٤م   رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية : مصطفى النحاس

واسرع الرئيس العراقي فعين وفد العراق الى اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية ، ورد على كتاب الرئيس المصري بهذا الجواب :

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .

تلقيت رسالة رفعتكم الكريمة المؤرخة في ٣٠ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ هـ الموافق ٢١ يونيو سنة ١٩٤٤م ، المتضمنة اقتراح فخامتكم عقد لجنة تحضيرية بمصر للغرض الذي نوهتم عنه ، وذلك في اواخر يوليو ـ اوائل اغسطس سنة ١٩٤٤م .

اني ارى من الواجب ان اتقدم الى رفعتكم بخالص الشكر ، ومزيد الامتنان ، على ما بذلتموه من جهود صادقة ، ومساع متصلة ، في سبيل تحقيق الوحدة العربية. اني اتفق ورفعتكم كل الاتفاق بانه من الضروري الاسراع في السير في مشروع الوحدة العربية ، لئلا تسبقنا الحوادث والمفاجآت . لذلك تقرر انتداب حضرة صاحب الفخامة السيد نوري السعيد ، بصحبة معالي السيد عطا امين الوزير المفوض ، ومدير الخارجية العام ليكونا ممثلين عن العراق في اللجنة التحضيرية الآنفة الذكر .

هذا وبالنظر الى قرب سفري الى لبنان للاستجمام ، فقد احاول انتهاز فرصة وجودي هناك للشخوص الى مصر بغية الاشتراك في مباحثات اللجنة التحضيرية، فيما اذا ساعدتني احوالي الصحية على ذلك .

والله اسأل ان يأخذ بيد الجميع لتحقيق ما تصبو اليه الامة العربية، وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق الاحترام .

١٦ تموز ١٩٤٤م   رئيس الوزراء : حمدي الباجه جي

جدول اعمال اللجنة التحضيرية :

تحدد يوم ٢٥ أيلول ١٩٤٤ موعدا لاجتماع اللجنة التحضيرية وعين جدول الاعمال الآتي :

١ ـ النظر في امكان اطلاع كل حكومة على محاضر المشاورات بالحكومات الاخرى ، او على خلاصتها .

٢ ـ تسجيل المسائل التي كانت موضع الاتفاق التام في مرحلة المشاورات .

٣ ـ تقريب وجهات النظر في المسائل الاخرى .

٤ ـ استيفاء ما يحتاج الى استيفاء البحث من الامور .

٥ ـ النظر في عقد المؤتمر العربي العام ، وتحديد زمانه ، ومكانه ، والموضوعات التي تطرح عليه .

٦ ـ درس الاقتراحات التي قدمت الى رفعت النحاس باشا ، فراى رفعته عرضها على اللجنة .

٧ ـ ما يستجد من الاقتراحات والاعمال .

الوفد العراقي :

وعدلت « الحكومة العراقية » عن ترشيح الوفد المقترح سابقا ، وعينت وفدا آخر برئاسة رئيس الوزراء حمدي الباجه‌جي ، وعضوية العين نوري السعيد، ووزير الخارجية ارشد العمري ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المالية صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية احمد مختار بابان ، أما منصب وزارة الدفاع بالوكالة « الذي كان يتولاه وزير الخارجية » فقد عهد به الى وزير الداخلية مصطفى العمري .

وفي يوم ١٦ ايلول ، غادر الوفد العراقي جوا ، ولبث في مصر زهاء شهر ، اذ حضر اجتماعات اللجنة التحضيرية التي استمرت حتى ٧ تشرين الاول ١٩٤٤م . وفي يوم ١٣ من هذا الشهر ، عاد الرئيس الباجه‌جي الى العراق ، وتأخر نوري السعيد وارشد العمري في لبنان .

وكان من بين القرارات التي اتخذتها «اللجنة التحضيرية» تكوين لجنة سياسية فرعية تتولى اعداد مشروع نظام جامعة الدول العربية ، على ان تجتمع في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٤م وكانت « الحكومة العراقية » تحرص الحرص كله على ان يعقد «المؤتمر العربي العام» بدلا من ان تجتمع اللجان التحضيرية أو الفرعية ، ولكن لما كان اجتماع المؤتمر العربي العام من دون ان يكون هناك نظام خاص به غير ممكن ، فقد اجتمعت « اللجنة الفرعية » في الاسكندرية يوم ٢٥ كانون الاول ١٩٤٤م ووضعت بروتوكول المؤتمر او الجامعة العربية .

وبعد مراسلات طويلة تم الاتفاق على صيغة البروتوكول ، ثم وضعت الصيغة النهائية لميثاق الجامعة ، فاتخذ مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ آذار ١٩٤٥م هذا القرار :

قرار مجلس الوزراء :

اطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة الخارجية المرقم ش ٧١٠ ــ ٧١٠ ــ ١٤ والمؤرخ في ١٩٤٥/٣/١١م ، وعلى مرفقه مشروع الجامعة العربية ، وكذلك على البرقية الايضاحية التي أرسلها معالي وزير الخارجية الى وزير العراق المفوّض في القاهرة ، والمرفق رقم ١و٢ والبرقية الواردة لفخامة رئيس الوزراء من فخامة رئيس وزراء مصر ، وبعد ان استمع الى الملاحظات التي ادلى بها وزير الخارجية قرر مايلي:

١ ــ الموافقة على مشروع ميثاق الجامعة العربية ، المحتوي على ٢٢ مادة ، كما جاء من وزارة الخارجية .

٢ ــ انتداب كل من السيد أرشد العمري وزير الخارجية ، وفخامة السيد علي جودت الايوبي وزير العراق المفوّض في واشنطن ، ومعالي السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض في القاهرة ، تحت رئاسة معالي وزير الخارجية المشار اليه ، ليمثلوا العراق في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام ، الذي سيعقد في القاهرة بتاريخ ١٩٤٥/٣/١٧م وتخويل وزير الخارجية باستصحاب من ينسبه كأعضاء في الوفد للحضور في اللجنة المذكورة ، وكذلك تخويل معاليه والمنتدبين معه ، الحضور في المؤتمر العام الذي سيعقده بعد انتهاء اللجنة من عملها ، وتخويل معاليه ومن ينسبه أيضا ، الصلاحيات الكاملة للتوقيع على الصيغة النهائية التي سيقررها المؤتمر المذكور . اهـ .

وفيما يلي نص « ميثاق الجامعة » الذي وقع فيه يوم ٢٢ آذار ١٩٤٥م .

ميثاق جامعة الدول العربية :

ان صاحب الجلالة ملك العراق ؛
وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية ؛
وحضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الاردن ،
وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية ؛
وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية ،
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،
وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن ،

تثبيتا للعلاقات الوثيقة ، والروابط العديدة ، التي تربط بين الدول العربية ، وحرصا على دعم هذه الروابط ، وتوطيدها على اساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ؛ وتوجيها لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصلاح احوالها، وتأمين مستقبلها ، وتحقيق امانيها وآمالها ، واستجابة للراي العام في جميع الاقطار العربية ، قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية ، وانابوا عنهم المفوضين الآتية أسماؤهم :

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق .
قد اناب عن العراق :
حضرة صاحب المعالي السيد ارشد العمري ، وزير الخارجية .
حضرة صاحب الفخامة السيد علي جودة الايوبي وزير العراق المفوّض بواشنطن .
حضرة صاحب المعالي السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوّض في القاهرة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية .
قد اناب عن سورية :
حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخوري رئيس مجلس الوزراء .
حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك وزير الخارجية .

حضرة صاحب السمو الملكي امير شرقي الاردن .
قد اناب عن شرقي الاردن :
حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعي باشا رئيس الوزراء .
حضرة صاحب المعالي سعيد المفتي باشا وزير الداخلية .
حضرة صاحب العزة سليمان النابلسي بك نائب سر الحكومة .

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية .
قد اناب عن المملكة العربية السعودية :
سعادة الشيخ يوسف ياسين نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية .
سعادة السيد خير الدين الزركلي مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية .

قد اناب عن لبنان .

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامي رئيس الوزراء .

سعادة السيد يوسف سالم وزير لبنان المفوّض بالقاهرة .

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر .
قد اناب عن مصر :
حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء .
حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ .
حضرة صاحب المعالي عبد الحميد بدوي باشا وزير الخارجية .
حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا وزير المالية .

حضرة صاحب المعالي محمد حافظ رمضان باشا وزير العدل .
حضرة صاحب المعالي عبد الرزاق احمد السنهوري بك وزير المعارف العمومية .
حضرة صاحب العزة عبدالرحمن عزام بك الوزير المفوّض بوزارة الخارجية .

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن .
قد أناب عن اليمن :
الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم ، التي تخوّلهم سلطة كاملة ، والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل ، قد اتفقوا على ما ياتي :

مادة ١ ـ تتالف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق . ولكل دولة عربية مستقلة الحق في ان تنضم الى الجامعة ، فاذا رغبت في الانضمام ، قدمت طلبا بذلك ، يودع لدى الامانة العامة الدائمة ، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

مادة ٢ ـ الفرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية ، تحقيقا للتعاون بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . كذلك من اغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا ، بحسب نظم كل دولة منها واحوالها ، في الشؤون الآتية :

(أ) الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، ويدخل في ذلك التبادل التجاري ، والجمارك ، والعملة ، وامور الزراعة ، والصناعة .

(ب) شؤون المواصلات . ويدخل في ذلك السكك الحديدية ، والطرق ، والطيران ، والملاحة ، والبرق والبريد .

(ج) شؤون الثقافة .

(د) شؤون الجنسية والجوازات والتاشيرات وتنفيذ الاحكاموتسليم المجرمين.

(هـ) الشؤون الاجتماعية .
(و) الشؤون الصحية .

مادة ٣ ـ يكون للجامعة مجلس يتالف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة ، ويكون لكل منها صوت واحد ، مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق اغراض الجامعة ، ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار اليها في المادة السابقة ، وفي غيرها .

ويدخل في مهمة المجلس كذلك ، تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية ، التي قد تنشأ في المستقبل ، لكفالة الامن والسلام ، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية

والاجتماعية .

مادة ٤ ـ تؤلف لكل من الشؤون المبينة في المادة الثانية ، لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة ، وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون، ومداه، وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها ، تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز ان يشترك في اللجان المتقدم ذكرها ، اعضاء يمثلون البلاد العربية الاخرى . ويحدد المجلس الاحوال التي يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين ، وقواعد التمثيل .

مادة ٥ ـ لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين ، او أكثر من دول الجامعة . فاذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة ، او سيادتها ، أو سلامة اراضيها ، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف ، كان قراره عندئذ نافذا وملزما . وفي هذه الحالة لا يكون للدول ، التي وقع بينها الخلاف ، الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته .

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة ، وبين اية دولة اخرى من دول الجامعة ، أو غيرها للتوفيق بينهما .

وتصدر قرارات التحكيم ، والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

مادة ٦ ـ اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من دول الجامعة ، أو خشي وقوعه، فللدولة المعتدى عليها ، او المهددة بالاعتداء ، ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا .

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالاجماع . فاذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة ، لا يدخل في حساب الاجماع راي الدولة المعتدية .

واذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس ، فلممثل تلك الدولة فيه ، ان يطلب انعقاده للغاية المبينة في الفقرة السابقة، واذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة ، حق لاي دولة من اعضائها ان تطلب انعقاده .

مادة ٧ ـ ما يقرره المجلس بالاجماع ، يكون ملزما لجميع الدول المشتركة في الجامعة ، وما يقرره المجلس بالاكثرية يكون ملزما لمن يقبله .

وفي الحالتين تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظمها الاساسية .

مادة ٨ ـ تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الاخرى ، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول ، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ ـ لدول الجامعة العربية ، الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق ، وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هـذه الاغراض .

والمعاهدات والاتفاقات التي سبق ان عقدتها ، أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة ، مع اية دولة اخرى ، لا تلزم ولا تقيد الاعضاء الآخرين .

مادة ١٠ ـ تكـون « القاهرة » المقر الدائم لجامعة الدول العربيـة ، ولمجلس الجامعة ان يجتمع في اي مكان آخر يعينه .

مادة ١١ ـ ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين في العام ، في كـل مـن شهري مارس واكتوبر ، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك ، بنـاء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ ـ يكون للجامعة امانة عامة دائمـة ، تتالف من أمـين عام ، وامنـاء مسـاعدين ، وعدد كاف من الموظفين ويعين مجلس الجامعة باكثرية ثلثي دول الجامعة الامين العام ، ويعين الامين العام بموافقة المجلس الامناء المساعدين والموظفين الرئيسـيين في الجامعة .

ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لاعمال الامانة العامة ، وشؤون الموظفين .

ويكـون الامين العام في درجة سفـير ، والامناء والمساعـدون في درجة وزراء مفوضين . ويعين في ملحق لهذا الميثاق اول أمين عام للجامعة .

مادة ١٣ ـ يعد الامين العام مشروع ميزانية الجامعة ، ويعرضه عـلى المجلس للموافقة عليه ، قبل بدء كل سنة مالية ويحـدد المجلس نصيب كل دولة مـن دول الجامعة ، في النفقات . ويجوز ان يعيد النظر فيه عند الاقتضـاء .

مادة ١٤ ـ يتمتع أعضـاء مجلس الجامعة ، واعضـاء لجانها ، وموظفوها الـذين ينص عليهم في النظام الداخلي بالامتيازات ، وبالحصانة الدبلوماسية ، اثنـاء قيامهم بعملهم .

وتكون مضمونة حرمة المباني التي تشغلها هيئات الجامعة .

مادة ١٥ ـ ينعقد المجلس للمرة الاولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية، وبعد ذلك بدعوة من الامين العام . ويتناوب ممثلـو دول الجامعة رئاسة المجلس في كـل انعقاد عادي .

مادة ١٦ ـ فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق ، يكتفى باغلبيـة الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشؤون الآتية :

(أ) شؤون الموظفين .
(ب) اقرار ميزانية الجامعة .
(ج) وضع نظام داخلي لكل من المجلس ، واللجان ، والامانة العامة .

(د) تقرير فض ادوار الاجتماع .

مادة ١٧ ــ تودع الدول المشتركة في الجامعة الامانة العامة ، نسخا من جميع المعاهدات ، والاتفاقات ، التي عقدتها ، او تعقدها مع اية دولة اخرى من دول الجامعة ، او غيرها .

مادة ١٨ ــ اذا رات احدى دول الجامعة ان تنسحب منها ، أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

ولمجلس الجامعة ان يعتبر اية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق ، منفصلة عن الجامعة ، وذلك بقرار يصدره باجماع الدول ، عدا الدولة المشار اليها .

مادة ١٩ ــ يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة ، تعديل هذا الميثاق ، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها امتن واوثق ، ولانشاء محكمة عدل عربية ، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الامن والسلام .

ولا يبت في التعديل ، الا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب .

وللدولة التي لا تقبل التعديل ، أن تنسحب عند تنفيذه ، دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ ــ يصدق على هذا الميثاق ، وملاحقه ، وفقا للنظم الاساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة . وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة . ويصبح الميثاق نافذا من قبل من صدّق عليه ، بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الامين العام وثائق التصديق من اربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٦٤هـ، (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥م) من نسخة واحدة تحفظ في الامانة العامة .

وتسلم صورة منها مطابقة للاصل لكل دولة من دول الجامعة .

امضاءات ...

ملحق خاص بفلسطين :

منذ نهاية الحرب الماضية ، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدول العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، واصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لاية دولة اخرى ، واعلنت معاهدة لوزان ان امرها لاصحاب الشأن فيها . واذا لم تكن قد مكنت من تولي امورها ، فان ميثاق العصبة في سنة ١٩١٩م ، لم يقرر النظام الذي وضعه لها الا على اساس الاعتراف باستقلالها . فوجودها ، واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية ، امر لا شك فيه ، كما انه لا شك في استقلال البلاد العربية الاخرى . واذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لاسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه ، نظرا لظروف فلسطين الخاصة ، والى ان يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة امر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في اعماله .

امضاءات . . .

ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة :

نظرا لان الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها ، وفي لجانها، شئونا يعود خيرها واثرها على العالم العربي كله ، ولان اماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له ان يرعاها وان يعمل على تحقيقها ، فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية ، يعنيها بوجه خاص ان توصي مجلس الجامعة ، عند النظر في اشراك تلك البلاد في اللجان المشار اليها في الميثاق ، بان يذهب في التعاون معها الى ابعد مدى مستطاع . وفيما عدا ذلك ، بالا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم امانيها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح احوالها وتامين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من اسباب .

امضاءات . . . .

ملحق خاص بتعيين الامين العام للجامعة :

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق ، على تعيين سعادة عبد الرحمن عزام بك امينا عاما لجامعة الدول العربية . ويكون تعيينه لمدة سنتين . ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للامانة العامة .

امضاءات . . . .

تصديق الميثاق :

ونظرا لما جاء في المادة العشرين من هذا الميثاق ، تقدمت الوزارة بـ « ميثاق جامعة الدول العربية » الى « مجلس الامة العراقي » لتصديقه ، وقد رفقتهبالاسباب الموجبة وهي :

الاسباب الموجبة :

« لما كان العراق ، منذ تاسيس الحكم الوطني ، قد جعل اهم مبادىء سياسته الخارجية التعاون مع البلاد العربية ، تحقيقا لقضية العرب الكبرى ، التي تمثلت في كفاح العرب المستمر في سبيل تحرير البلاد العربية ، وجمع شملها ، وبفضلالسياسة التي اختطها المغفور له جلالة الملك فيصل الاول من اجل تحقيق هذه الاهداف ، فقد سارت الحكومات العراقية المتعاقبة على تلك الخطط ، حتى اثمرت جهودها المتتابعة بأن كوّنت جوا ملائما للبدء في وضع اسس التعاون بين الدول العربية . وقد بوشر

بالمشاورات بين مندوبي الدول العربية لغاية الاتفاق حول وضع نظام يحقق تعاونا وثيقا بين تلك الدول ، ويكون اداة للوصول الى الاهداف العليا للامة العربية ، فقد تشكلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، وبدات اعمالها في ٢٥ ايلول سنة ١٩٤٤م ، وانتهت منها في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤م بوضع بروتوكول عرف ببروتوكول الاسكندرية، وتالفت بموجب البروتوكول لجنة سياسية فرعية من اعضاء اللجنة التحضيرية لاعداد مشروع « مجلس الجامعة » الذي نص عليه البروتوكول ، وبحث القضايا السياسية التي يمكن ابرام اتفاقات حولها بين الدول العربية .

وقد اجتمعت اللجنة السياسية المذكورة في ١٤ شباط ١٩٤٥م في القاهرة ، تنفيذا للمهمة التي انيطت بها حسب بروتوكول الاسكندرية ، وتوفقت في وضع ميثاق الجامعة الذي تم التوقيع عليه ، وعلى ملاحقه ، من قبل مندوبي الدول العربية في ٢٢ مارت ١٩٤٥م .

« وتتألف جامعة الدول العربية بموجب هذا الميثاق من الدول العربية وهي : مصر ، وسورية ، وشرقي الاردن ، والمملكة العربية السعودية ، ولبنان ، واليمن ، والعراق ، وللدول العربية المستقلة الاخرى حق الانضمام الى الجامعة في المستقبل .

« اما اغراض الجامعة فهي توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها ، وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، وكذلك التعاون في الشؤون الاقتصادية ، والمالية ، وشؤون المواصلات ، والثقافة ، وشؤون الجنسية والجوازات ، والشؤون الاجتماعية ، والصحية ، ويكون للجامعة مجلس يتالف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة لتحقيق اغراضها المذكورة » . اهـ .

وقد تذاكر « مجلس النواب » في هذا الميثاق في جلسة ٢٧ آذار ١٩٤٥م، ووافق عليه بالاجماع ، كما وافق عليه بالاجماع مجلس الاعيان في جلسة ٢٨ آذار .

رئيس الجمهورية السورية في بغداد

اعرب السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية ، عن رغبته في زيارة المملكة العراقية فاعد منهاج حافل لاستقبال فخامته ، لما بين سورية والعراق من تاريخ حافل بالتآخي والتظافر لاعلاء مجد العرب ، وتدعيم قواعد الاسلام .

وحوالي الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم السبت الموافق ١٠ آذار ١٩٤٥م ، هبطت في مطار بغداد المدني طائرتان تقلان الرئيس السوري وحاشيته المكونة من رئيس مجلس النواب سعد الله الجابري ، ونائب رئيس مجلس النواب لطفي الحفار ، وامين السر العام محسن البرازي ، وغيرهم من السكرتيرين والمرافقين ، وكان في استقبالهم في المطار مندوب عن سمو الوصي ، ورئيسا مجلسي : الاعيان والنواب ، ورئيس الوزراء ، ولفيف من الاعيان ، والنواب ، وكبار موظفي الدولة ، ونزل الضيف وحاشيته في « القصر الابيض » فكانوا موضع احترام العراقيين واجلالهم ، حكومة وشعبا ، كما اقيمت لهم مآدب تكريمية في البلاط الملكي وفي غيره.

وفي صباح يوم الاربعاء ١٤ من هذا الشهر غادر الرئيس السوري مطار بغداد، مشيعا بالاجلال والتكريم ، فأبرق الى الوصي هذه البرقية :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله الوصي على العرش وولي العهد ـ بغداد .

في الساعة التي اغادر فيها القطر الشقيق العزيز ، ابعث الى سموكم وحكومتكم الرشيدة ، خالص الشكر على كريم الوفادة ، وبالغ الحفاوة، التي لاقيتها اثناء اقامتي في ضيافتكم ، حامدا لشعب الرافدين ما حباني من جميل العاطفة ، ومجال الترحيب والتكريم ، داعيا الى الله ان يحفظ جلالة الملك لشعبه الابي العريق بايمانه بالعروبة ، وان يقر العراق ، ويتولاه بفيض من السعادة ، والمجد والرفاه . شكري القوتلي

وقد رد الوصي على هذه البرقية بهذا الجواب المقتضب :

حضرة صاحب الفخامة شكري بك القوتلي رئيس الجمهورية السورية ـ دمشق

كان لبرقية فخامتكم الرقيقة ، المعبرة عن عواطفكم الودية لما لقيتموه من واجبات الضيافة ، أطيب الاثر في نفسي ، وما ذلك الا بعض الشعور الذي نكنه نحو فخامتكم ، وبلادكم الشقيقة وشعبكم النبيل . عبدالاله

الاثراء غير المشروع

يقول اللورد كرومر المقيم البريطاني الاسبق في مصر :

« لا يمكن للغرب ان يسيطر على الشرق سيطرة تامة الا بأمرين : اضعاف الدين وافساد الاخلاق » .

وقد عمل الاستعمار البريطاني في العراق على تحقيق هذين الامرين معا عملا متواصلا حتى بلغ الهدف ، ولا سيما بعد حوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤١م .

فقد لاحظ الانكليز ، بعد احتلالهم الثاني للعراق ، ان بعض رؤساء القبائل ، وساداتها ، يخشى ان يفتضح امره لدى قبيلته اذا تسلم منهم « الخاوة » جهارا ، كما يتسلمها الآخرون من الجواسيس والمحاسيب ، فابتدع هؤلاء الانكليز لهذا البعض طريقة طريفة للتعويض ، بأن خصصوا له عددا من قاطرات الشحن ، لقاء اجور اسمية ، وسمحوا له بتأجيرها على المحتاجين الحقيقيين اليها بأجور تفوق عشرة أمثال الاجور الاسمية التي حصلوا عليها .

ولاحظوا ان بعض الوزراء ، والمديرين العامين ، والوجهاء والمتنفذين ومن لف لفهم ، يترفع عن اخذ ما يأخذه الغير باسم الدعاية ، او المساعدة ، او الاجور ، فابتكروا طرقا اخرى لشراء هذا البعض ، وذلك انهم كانوا يمنحونه « تحاويل التموين » لشراء السيارات ونحوها بأثمان رسمية واطئة ، ثم يمهدون له بيعها بأمثال أمثال اسعار الشراء .

وكانـوا يشجعون ضعاف النفوس على اخـذ الرشوة ، والاتجـار في السوق السوداء ، والمضاربة في الاسعار ، ومشاركة ارباب « الكوتا » ارباحهم ، ونحو ذلك من الاعمال التي يعاقب القانون عليها . فاذا حصلت شكاوى ضد هذا الفريـق مـن الموظفين ، حماه الانكليز بأساليبهم المعروفة .

ولعل اغرب ما سعى اليه الانكليز لشراء ذمم الناس ، انهم أسروا الى شركات النفط ان تسمح الى بعض الوزراء والمتنفذين ، ومن يلوذ بهم ، بتاسيس محطات لبيع البنزين في بعض المحلات الرئيسية ، او في مفارق الطرق العامة ، وكانت هذه المحطات تدر على اصحابها مبالغ تتراوح من خمسة آلاف الى عشرة آلاف دينار في كل سنة ، ولكن الله يعلم ما كانت تخفيه هذه الاوكار من أوضار ومثالب .

وقد انتبهت السلطة التنفيذية الى الفساد الذي استشرى في دواوين الدولة ، وآذى اصحاب المصالح العامة والخاصة ، فارادت ان تقمع هذه البادرة الخطرة ، فوضعت لذلك لائحة باسم « لائحة قانون الاثراء غير المشروع » (١) هـذه بعض موادها :

المادة الاولى ــ تؤلف لجنة خاصة في العاصمة للتحقيق في شؤون الموظفين، وفق احكام هذا القانون ، قوامها رئيس واربعة اعضاء يكون احدهم نائبا للرئيس ، مـع العدد الكافي من الاعضاء الاضافيين ، يعينهم مجلس الوزراء جميعهم من كبار الحكام، والموظفين السابقين والحاليين .

المادة الثانية ــ تحقق اللجنة في شؤون الموظفين ، بما فيهم الموظفون السابقون، للتوصل الى ما اذا كانوا قد استحصلوا على اموال منقولة ، وغير منقولة ، لا تتناسب مع مواردهم المشروعة ، مما يؤدي الى الاقتناع بحصولهم عليه بطريقة غير مشروعة ، بالنظر الى صفة الوظيفة خلال مدة الخدمة .

المادة السادسة ــ اذا ظهر للجنة ، بنتيجة التحقيق ، ان الموظف قد استحصل على مال بواسطة ممنوعة قانونا فلها :

١ ــ أن تفرض عليه العقوبات المناسبة ، المنصوص عليها في قـانون انضبـاط موظفي الدولة ، اذا كانت الواسطة التي استحصل منها المال ممنوعة بمقتضى القانون المذكور ، ويكون قرارها قطعيا .

٢ ــ ان تحيله الى محكمة جزاء بغداد الكبرى مباشرة لمحاكمته ، اذا كانت تلك الواسطة تعتبر جريمة بمقتضى هذا القانون ، او القوانين الاخرى ، على ان لا تقـل

---

(١) سبق للوزارة السعيدية الاولى أن وضعت « قانون ذيل قانون انضباط موظفي الدولة » في عـام ١٩٣١ م لتطهير دوائر الدولة من الموظفين الذين لم تبرهن الايام عن نزاهتهم ، أو لم تكن لهـم المؤهلات اللازمة للتوظيف ، واعقبتها « الوزارة الهاشمية الثانية » فوضعت قانونا مماثلا في عام ١٩٣٦ م . امـا وزارة حمدي الباجه‌جي الثانيـة فقد حاولت تشريع القانون الذي نحن بصدده ، فقـام عليهـا النكير ، واضطرت لسحبه ، وكانت « الوزارة السليمانية » قد حاولت مثل هذه المحاولة في عام ١٩٣٧ م ففشلت ، على نحو ما فصلناه في المجلد الرابع من كتابنا الكبير هذا .

درجة اعضاء المحكمة الكبرى عن الدرجة الثالثة من درجات الحكام .

المادة السابعة :

١ ــ اذا ظهر لمحكمة جزاء بغداد الكبرى ان اموال الموظف ، اثناء مدة خدمته ، قد ازدادت بصورة تتجاوز مقدار موارده المشروعة ، أو ان مصاريفه اكثر من موارده، او انه ينفق من الاموال ما لا يتناسب مع موارده ، مما يظن لسبب معقول على ان هذه الزيادة قد استحصلها بارتكاب احدى الجرائم المنصوص عليها في القسمين الاول والثاني من الباب الرابع عشر من قانون العقوبات البغدادي ، دون وجود الدليل الكافي في تعيين المادة المنطبقة عليها الجريمة ، فلها ان تطلب اليه ان يثبت استحصال هذه الزيادة بواسطة مشروعة ، فاذا عجز عن ذلك ، فللمحكمة ان تستنتج بانه ارتكب احدى الجرائم المذكورة ، وتعاقبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ، او بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على الف دينار ، أو بكلا العقوبتين ، مع مصادرة مبلغ لا يتجاوز المبلغ الذي لا يستطيع المتهم ان يبين كيفية استحصاله اياه بصورة مشروعة .

٢ ــ اما اذا ثبت للمحكمة بان الزيادة الحاصلة قد وقعت بجريمة معينة من الجرائم المتقدمة الذكر ، او اية جريمة اخرى ، فعليها ان تنظر فيها رأسا ، وفق احكام القوانين المرعية .

٣ ــ يعتبر الموظف المحكوم بمقتضى هذه المادة ، معزولا من الوظيفة من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

المادة الثامنة :

١ ــ اذا ثبت للجنة ان الموظف استحصل المال بواسطة مشروعة فعليها ان تقرر براءته أو الافراج عنه .

٢ ــ كل قرار يصدر من اللجنة بالبراءة لا يمكن اعادة النظر فيه .

٣ ــ لا يمنع قرار الافراج من اعادة فتح القضية عند ظهور ادلة جديدة لها علاقة بالموضوع الذي جرى التحقيق بشانه » .

★ ★ ★

هذه هي اهم الاحكام التي تضمنتها « لائحة قانون الاثراء غير المشروع » وهي على جمودها ، وتفاهة الاحكام العقابية الواردة فيها ، كانت ضرورية جدا لتطهير دواوين الدولة من المرتشين والسراق ، ومن الذين اتخذوا الوظيفة ستارا لابتزاز اموال الدولة ، وسلب المراجعين واصحاب الحاجة . وقد قوبلت اللائحة بالاستحسان ، حين نشرت في الصحف المحلية ، وأودعت الى مجلس النواب لتقنينها، ولكنها ما كادت تدخل في محضر الجلسة السابعة والثلاثين المنعقدة في يوم ٢٤مارس، حتى قامت قيامة الذين كانوا يحمون امثال هؤلاء الموظفين ، لتامين اموال السحت لهم ، ولآلهم وذويهم ، فاصبحت اللائحة خبرا من الاخبار .

ولا بد من الاستشهاد باقوال بعض النواب لمعرفة درجة انتشار فساد الرشوة في دواوين الحكومة .

قال نائب الديوانية سعد صالح :

« نريد ان يحاسب هؤلاء ولكن لا يوجد عندنا من هو في عفة عمر ، واستقامة عمر ، وقوة عمر ، حتى يحسن الحساب ، وحتى لا يراعى في الاقوياء والمحسوبين والمنسوبين الا ولاذمة ، اما تطبيق القانون على بعض الناس ، وترك الكثيرين يتمتعون بمراكز هي امنع من عقاب الجو ، فهذا امر لا نستحسنه (١) .

وقال نائب العمارة عبد الكريم الازري :

«ان قوانين الجزاء الخاصة بالرشوة لا تفي بالمرام، ومن الضروري تجاهوضعية كهذه ، ان تاخذ بمبدأ قانوني آخر ، وهو الاصل اشغال الذمة بدلا من براءتها،ونقول الموظف ذمتك مشغولة حتى يثبت براءتها ... لي اعتراضان على هذه اللائحة، وقد ابديتهما مرارا في اللجنة المشتركة الاولى ، قضية اقتصار هذا القانون على الموظفين فقط دون الوزراء ... السبب الثاني هو الخطر الناشيء من الانتقام السياسي ... وخير لهذا القانون ان لا يخرج من المجلس اذا كان شموله مقتصرا على الموظفين فقط. فالمقصد ان يكون الموظف سواء اكان صغيرا او كبيرا او وزيرا معرضا لنفس العقاب القانوني » (٢) .

مشروع القانون المدني

لاحظت الحكومة العراقية منذ زمن بعيد ان « مجلة الاحكام العدلية » التي ورثتها عن الامبراطورية العثمانية ، اصبحت لا تلائم التطورات القانونية في البلاد العربية ، ولا تتفق مع تطور العراق الحديث ، ففكرت « الوزارة الكيلانية الاولى » في سن قانون مدني منذ تموز ١٩٣٣م ، ولاجل ان تحقق هذا الغرض ، وجدت نفسها امام ثلاثة مسالك :

١ ـ اتباع القانون المدني السويسري ، او الالماني ، وتعديل القسم الذي لا يلائم روح البلاد العراقية ، لجعله بصورة تتفق وحاجاتها .

٢ ـ اتخاذ « مجلة الاحكام العدلية » نفسها لوضع القانون المدني المأمول ، والاتفاق على تعديل بعض الاحكام التي اصبحت لا تتفق مع مقتضيات العصر ، ولا تلائم التطور القانوني في البلاد .

٣ ـ اتخاذ « القانون المدني المصري » اساسا للتشريع العراقي المأمول، للتقارب بين الذهنيتين : العراقية والمصرية ، وتعديل بعض الاحكام منها ، واضافة البعض الآخر .

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ م ص ٤٦٢ لقد صرح هذا القانون انه يشمل صغار الموظفين دون كبارهم ، وانه لا يشمل وزراء الدولة .

(٢) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ م ص ٤٦٤ .

وفي ٢٩ تموز ١٩٣٣م ، تألفت لجنة برئاسة وزير العدلية محمد زكي، وعضوية مستشار وزارته المستر دراورد ، ورئيس محكمة التمييز المستر بريجارد ، والحكام داود سمرة ، وانطوان شماس ، وعبدالله سلام ، ونوري القاضي ، والمحامين السادة: محمد علي محمود ، ويوسف الكبير ، ونصرة الفارسي ، فعقدت اللجنة اول اجتماع لها في ٣١ آب من هذه السنة ، وتوقفت عن مواصلة عملها على أثر النكبة التي مني بها العراق بارتحال الملك فيصل الاول الى دار البقاء ليلة يوم ٨ ايلول ١٩٣٣م .

وفي عهد « الوزارة الهاشمية الثانية » سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦م ، انتهز رئيس الوزارة ياسين الهاشمي وجود الدكتور عبد الرزاق السنهوري عميدا لكلية الحقوق في بغداد ، فعهد اليه وضع مشروع « القانون المدني العراقي » فقام الدكتور بما عهد اليه ، ووضع « كتاب البيوع » وعهد الى لجنة مكونة من كبار الحكام والمحامين لتدقيق هذا الكتاب ، فاجتمعت اللجنة في ٤ تموز ١٩٣٦م ، في دار وكيل وزير العدلية رشيد عالي الكيلاني ، ولكن انقلاب ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٣٦م العسكري الذي طوّح بتلك الوزارة ، سبب توقفها عن العمل .

وفي ١٧ آب ١٩٤٣م اثير الموضوع من جديد ، واستقدم الدكتور السنهوري من مصر الى العراق ، لوضع القانون المامول خصيصا ، فتالفت لجنة برئاسته ، وبعضوية السادة : انطوان شماس ، ونوري القاضي ، وعبد الجبار التكرلي ، وحسن سامي تاتار ، ونشئت السنوي ، ومنير القاضي ، وعين السادة : حسين الاعظمي ، وحامد مصطفى ، وسعيد الصفار وكامل السامرائي سكرتارين لهذه اللجنة ثم اقتصرت السكرتارية على كامل السامرائي الذي رافق المشروع في ادواره كافة .

وبينما كانت هذه اللجنة توالي اجتماعاتها في بغداد ، قامت في مصر وزارة وفدية ، فتطلب الامر أن يتخذ الدكتور السنهوري دمشق سكنا له ، فكانت اللجنة تتصل به بالمراسلات ، فلما انجزت مهمتها ، تبدل الوضع الوزاري في مصر ، واصبح السنهوري وزيرا للمعارف المصرية ، فتالفت لجنة فرعية برئاسة رئيس مجلس النواب محمد حسن كبه ، وعضوية السادة : منير القاضي ، وحسن سامي تاتار ، وعبد الجبار التكرلي ، وسكرتارية كامل السامرائي سافرت الى مصر في ١١ تموز ١٩٤٥م، على عهد « الوزارة الباجهجية الثانية » ولبثت هنالك ثلاثة اشهر تعمل مع رئيسها الدكتور السنهوري ، باستمرار ، حتى اذا فرغت من عملها عادت الى العراق في ٧ تشرين الاول ١٩٤٥م .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان مشروع « القانون المدني العراقي » قدم الى البرلمان في عام ١٩٥٠م ، فصادق عليه صفقة واحدة ، على ان ينفذ بعد مرور سنتين على نشره في جريدة الوقائع العراقية الرسمية . وقد نشر فعلا في عددها المرقم (٣٠١٥) الصادر في ٨ ايلول سنة ١٩٥١م، واصبح نافذ المفعول منذ يوم ٨ ايلول سنة ١٩٥٣م.

يوم النصر

ما كادت تحل الايام الاولى من شهر أيار سنة ١٩٤٥م ، حتى كانت البشائر

بانتهاء الحرب العالمية الثانية في اوروبة تحتل مقامها في الاوساط العامة والخاصة ، فقد اخذت المقاومة الالمانية في الانهيار ، وشرعت جيوش الحلفاء في احتلال الميادين الهامة ، والقضاء على الجيوش التي بقيت على عنادها . ولما كان العراق قد شهر الحرب على دول المحور الثلاث في الثالث من كانون الثاني ١٩٤٣م ، وهي في مراحلها الاخيرة ، فقد انتهز الامير عبدالاله هذه المناسبة ، فالقى في يوم الخميس الموافق ١٠ ايار هذا الخطاب .

خطاب الوصي :

شعبنا الكريم : نحمد الله تعالى ونشكره على الخاتمة الحسنة لهذه الحرب الظالمة ، التي اثارها الطغاة ، للسيطرة على العالم لاستعباد الشعوب ، وطعن الانسانية في صميمها . فقد انتصر العدل على الظلم ، وغلب الحق الباطل ، وفازت الامم المتحالفة باقدس الاماني ، واشرف الغايات ، من صيانة الحريات من العبث بها ، والضرب على ايدي العدوان ، وانهيار قوى الشر ، والتطلع الى عالم جديد يسود فيه السلام ، وتحفظ فيه كرامات الامم .

ان عزم حلفائنا الجبار ، وصبرهم الجميل ، في كوارث الحرب الشاقة، وايمانهم بانتصارهم وهم في اشد الازمات ، ثم فوزهم بالظفر اللامع ، لبرهان ساطع على حسن النوايا ، وصدق العزائم في سبيل الدفاع عن الحق ، والانتصار لمبادىء الانسانية ، مقرون بالفوز والنجاح ، مهما تقلبت الامور وتطورت الاحوال .

واننا بصفتنا من الامم المحاربة مع الحلفاء في حربها ، والمساعدة في المجهود الحربي مساعدة فعلية ، منذ نشوب الحرب ، لمسرورون فرحون بهذا النصر الذي احيى آمال الامم المحبة للحرية والسلام ، شاكرون الله تعالى على هذه النتيجة الطيبة ، التي تبشر الانسانية بحياة هادئة ، ورغد في العيش ، وكرامة في الحياة ، وابتهل الى الله تعالى ان ينصر السلام في اقطار العالم كلها ، وان يشمل الامم برحمته، ويمتعهم بنعمته ، والسلام عليكم » اهـ .

تبادل برقيات التهاني :

ثم اسرع فابرق الى ملك الانكليز هذه البرقية :

صاحب الجلالة الملك جورج السادس ـ لندن .

حينما بعثت الى جلالتكم في شهر ايلول سنة ١٩٣٩م ، برقية بمناسبة نشوب الحرب ، اعربت فيها عن انتصار قضية الحرية انتصارا عاجلا . وفي هذا اليوم السار ، ابعث الى جلالتكم بتهاني الصميمة للاعمال التاريخية المجيدة التي حققت لقوات الحلفاء تحرير اوروبا من الاستبداد والجور ، اللذين خيما عليهما الاعوام ، وايدت قضية الحرية البشرية . ان قوات جلالتكم في هذا النصر العظيم ، ومن ورائها

بسالة الشعوب البريطانية في انكلترا ، وفي عبر البحار قد لعبت دورا عظيما . واني ارجو من جلالتكم ان تتقبلوا اطيب تمنياتي ، وتمنيات الامة العراقية ، لسحق العدو بسرعة في الشرق الاقصى ، ولاستمرار سعادة ورفاه جميع رعايا جلالتكم الاوفياء .

عبد الاله الوصي

ولم يشأ ملك بريطانيا السكوت على هذه البرقية فبعث بالرد الآتي :

حضرة صاحب السمو الملكي وصي المملكة العراقية ـ بغداد .

تلقيت بمزيد السرور برقية سموكم بتهاني حضرة صاحب الجلالة الملك ، بمناسبة النصر في اوروبا ، الذي بعث الحرية الى كثير من الامم التي كانت فريسة الى الاعتداء الوحشي ، واني اشكر سموكم على تمنياتكم الشخصية ، والشعب العراقي، لسرعة كسب الحرب الدائرة رحاها في الشرق الاقصى .

جورج آر. آي

كما ان الوصي ابرق الى الرئيس ترومان الامريكي هذه البرقية :

فخامة الرئيس ترومان ، رئيس الولايات المتحدة الاميركية ـ واشنطن .

بمناسبة يوم النصر ، ارجو من فخامتكم ان تتقبلوا تهاني القلبية للانتصارات الباهرة التي احرزتها قوات الحلفاء ، والتي أدت الى زوال الاستبداد المقيت، وتحرير اوروبة ، وحرية الامم الصغيرة ، تلك الانتصارات التي لعبت فيها القوات الاميركية دورا نبيلا . واني أبعث الى فخامتكم بتحياتي الشخصية وتمنياتي الخالصة، وكذلك تمنيات الامة العراقية لاستمرار رفاه وسعادة الشعب الاميركي الباسل ، ولدحر العدوان الياباني دحرا تاما سريعا .

عبد الاله الوصي وولي العهد

وقد رد الرئيس الاميركي على هذه البرقية بالجواب المقتضب الآتي :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله الوصي على المملكة العراقية ـ بغداد

لقد كان لبرقية سموكم الملكي ، بمناسبة نصر جيوش الحلفاء في اوروبا ، اثرها العميق في نفسي .

هاري. ايس. ترومان

وكذلك تبودلت مثل هاتين البرقيتين بين رئيس الوزارة العراقية حمدي الباجهجي ، والرئيس ترومان ، وبينه وبين المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية، وبينه وبين المسيو ستالين رئيس الاتحاد السوفييتي . واقيمت حفلات سمر، ومآدب تكريم ، بمناسبة هذا النصر ، وصرفت الحكومة الى الموظفين والمستخدمين انصاف رواتبهم الشهرية ابتهاجا بهذه المناسبة .

وتلقى الوصي برقيات التهاني بهذا النصر من كل من شاه ايران محمد رضا

شاه ، ورئيس الجمهورية التركية ، ومن جهات العراق المختلفة ، وبعض مشايخ الخليج العربي .

ولعل اغرب ما حدث بهذه المناسبة ، الرسالة التي وجهها السفير البريطاني الى الشعب العراقي بمناسبة انتهاء القتال في اوروبة وهي :

رسالة السفير البريطاني :

« بعد حرب دامت خمس سنوات مثقلة بالاهوال والكوارث ، تحقق لنا النصر في الغرب على ايدي جيوش الحلفاء الباسلة المتحدة ، لقد سكتت المدافع ، ونحن واقفون الآن نشهد اوروبا الغائصة في خضم من الدمار والخراب ، ولكنها قد طهرت في النهاية من الشر الفظيع ، الذي كاد يقضي عليها وعلينا ، فلنرفع الى الله في خشوع شكرنا على خلاصنا ونجاح قضيتنا .

ان مهمتنا لم تنته بعد . اذ لا يزال امامنا واجبات عظيمة ينبغي انجازها :

اولا ـ علينا ان نطرد من الشرق ، كما سبق ان طردنا من الغرب ، العدوان الاثيم . فاليابان هي هدفنا الآن ، وعلينا ان نركز جميع جهودنا في القضاء على هذه الدولة الشريرة .

ثانيا ـ يجب علينا ان نعيد ما دمرته الحرب ، فنبني احسن مما بنا اباؤنا ، ليشكرنا ابناؤنا .

ثالثا ـ ينبغي ان نضمن دوام وحدتنا ، التي هي وحدها ـ بمعونة الله ـ ضمنت لنا النصر ، لكي يضمن دوام السلم ايضا .

ونحن هنا في العراق نشكر العناية الالهية التي وقتنا اسوا المحن والكوارث التي انتابت البلدان الاخرى . لقد جاهد العراقيون والبريطانيون معا ، تحدوهم روح الصداقة والطمانينة ، في سبيل انتصار الامم المتحدة ، فعسى ان تبقى هذه الروح وتنمو في سني السلام القادم .

واني بالنيابة عن ابناء بلادي ، احيي في هذا اليوم السعيد العظيم حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم ، وصاحب السمو الملكي الوصي على العرش المعظم، والشعب العراقي قاطبة ، واتضرّع الى الله ان يوفق العراق في السير الى الامام في سبيل التقدم ، والرخاء ، والسعادة ، في عالم الاتحاد والسلم .

استسلام اليابان :

كان العلماء الالمان يواصلون السعي في الليل والنهار لاختراع ما يؤدي الى تجزئة « الذرة » واذا بالعلماء الامريكان يتوصلون الى مثل هذا الهدف ، بعد تحطيم القوة العسكرية الالمانية ، واكتشاف اسرارها من الاسرى الالمان الذين وقعوا في قبضتهم .

واستخدم الجيش الامريكي « القنبلة الذرية » في ضرب مدينة « هوريشيما اليابانية » في يوم ٦ آب ١٩٤٥م ، فاذا بها تفتك بستين الفا من المدنيين ، وتشوه اكثر من مئة الف نسمة وتحيل هذه المدينة الى آكام من رماد ، واذا بالاشعاع الذري ينتشر الى مسافات شاسعة جدا لان فعل القنبلة كان يساوي فعل ٢٠٠٠ قنبلة عادية ، ولان تأثيرها كان يساوي ويوازي تأثير عشرين الف طن من المفرقعات ، فكان هذا الفتك الجهنمي يكفي لاستسلام اليابان ، وكانت اليابان تجس النبض في وقف القتال منذ اول آب ١٩٤٥م .

وهللت النفوس لبادرة الاستسلام ، لانها تنهي الحرب نهائيا ، وتعيد الى العالم نعمة السلام الدائم . وفي يوم ٢٤ آب ١٩٤٥م ، ابرق نائب الوصي الامير زيد ، الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية هذه البرقية :

حضرة صاحب الفخامة هاري . ايس . ترومان ــ واشنطن .

يسرني أن أعبر لفخامتكم ، وللشعب الامريكي العظيم عن ابتهاجي العميق في دحر عدونا المشترك دحرا نهائيا .

زيد ــ نائب الوصي

فرد عليه الرئيس الامريكي بهذا الجواب :

حضرة صاحب السمو الملكي الامير زيد ، نائب وصي المملكة العراقية ــ بغداد.
ان برقية سموكم الملكي الرقيقة ، بمناسبة الانتصار على اليابان ، كان لها اعمق الاثر والتقدير في نفسي .

هاري. ايس . ترومان

كما ان وزير الخارجية ارشد العمري ، ارسل برقيات أخرى الى وزراءخارجية امريكا ، وبريطانية ، والصين ، وروسية السوفيتية ، بمآل برقية الامير زيد الى الرئيس الامريكي فتلقى اجوبة مماثلة لبرقيته .

وقد ارتاح العالم لانتهاء هذه المجزرة العالمية التي ازهقت ملايين البشر،وقضت على معالم الحضارة ، وخلقت جيلا يدين بالموبقات ، ولا يرعى الذمام ، ولا يقيم للمفاهيم الانسانية وزنا .

التجارة العراقية ومشكلة الدولار

اعتاد العراق ان يستورد معظم حاجاته من « المنطقة الاسترلينية » ولا سيما من الاسواق البريطانية ، معتمدا في ذلك على « ديناره » الذي نص « قانون العملة العراقية » على امكان تحويله الى الباون الاسترليني ، فلما تطورت الحرب الاوروبية الثانية ، واقفلت في وجوه العراقيين ابواب التعامل التجاري مع أوروبة ، اضطروا الى الاتجاه نحو الاسواق الامريكية لتأمين الاستيرادات المقتضاة للعراق .

وكان العراق يصدر الى أمريكا قدرا محدودا من الاصواف ، والتمور ، بكلفة

تتراوح من ٦٠٠ الف دولار الى مليون ونصف المليون دولار في السنة الواحدة ، على حين ان الاستيراد العراقي من الاسواق الامريكية لم يبلغ يومئذ نصف ثمن الصادر العراقي . فكان طبيعيا ان يرتفع هذا الاستيراد من هذا المقدار الضئيل ، الى عشرة امثاله خلال سنوات الحرب ، ولما كانت العملة العراقية مرتبطة بالباون الاسترليني، وكانت « منطقة الاسترليني » هي المسؤولة عن توفير الدولارات للبلاد المرتبطة بها ، اوفدت الحكومة البريطانية ممثلا عنها الى العراق في كانون الاول ١٩٤٥م ، لمعرفة احتياجات العراق السنوية من الدولار ، بغية تامينها للعراق . ثم جرت مفاوضات مالية بين الجانبين : العراقي والبريطاني ، في بغداد وفي لندن لعقد اتفاقية مالية بين الحكومتين ؛ تكفل تامين ما يحتاج العراق اليه من الدولار سنويا ، وتثبت استيراده العام من المواد التي اعتاد العراق استيرادها . وقد وقعت هذه الاتفاقية في يوم ٢٨ ايار ١٩٤٥م ، وتقرر اذاعتها في بغداد ولندن في يوم اول حزيران من هذه السنة . وكان الموقعان عليها السيد صالح جبر عن العراق ، بصفة كونه « وزير المالية » والمستر ج. ايج عن السفير البريطاني في العراق .

وفي يوم ٣١ ايار ١٩٤٥م ، دعا متحدث من السفارة البريطانية في العراق الصحفيين الى الاجتماع به في « مديرية العلاقات العامة في السفارة المذكورة » لايضاح نصوص الاتفاقية المعقودة بين الطرفين في ٢٨ من الشهر المذكور ، والتمهيد لها ببعض البيانات ، وهي لا تخرج في مجموعها عن الذي نشرناه فويق هذا ، وبهذه المناسبة نشير الى ما جاء في المجلد الخامس من « تاريخ الوزارات العراقية » حول مشكلة الدولارات .

تكرر الفواجع في سورية ولبنان

الاسباب المباشرة :

على اثر انتهاء الحرب العالمية في الميادين الاوروبية ، قررت الحكومة الفرنسية ان تنزل قوات جديدة في سورية ولبنان ، بحجة تيسير الحرب ضد اليابان ، لحملها على القاء السلاح والاستسلام للحلفاء ، كما استسلمت المانية من قبل ، فتقدمت الحكومتان : السورية واللبنانية بمذكرات الى كل من أمريكا ، وروسية ، وبريطانية، وفرنسة طلبتا فيها عدم ارسال قوات من الامم المتحالفة الى سورية ولبنان ، قبل الحصول على موافقة الجمهوريتين المذكورتين .

وفي الوقت الذي كان سكرتير وزارة الخارجية البريطانية يصرح في مجلس العموم البريطاني في ١٦ ايار ١٩٤٥م ، ان الحكومة البريطانية تدرس المذكرات ، موضوعة البحث ، بعطف ، كانت الحكومة الفرنسية تنزل قواتها في ميناء بيروت ، دون الالتفات الى احتجاج الحكومتين السورية واللبنانية ، وفي الوقت نفسه كانت تحاول حمل هاتين الجمهوريتين على عقد معاهدة تحالف معها ، تضمن لفرنسا مركزا

ثقافيا ممتازا او قواعد برية وبحرية وجوية في البلدين » (١) .

وأبى الشعب اللبناني أن يستكن للاستعمار والمستعمرين فاخذ الاضراب الشامل يعم مدينة بيروت منذ يوم ١٩ أيار ، وشرع الشعب في التكتل والاستعداد للكفاح، كما لو كان مقبلا على حرب ضروس ، وجرت مفاوضات بين وزارة الخارجية اللبنانية والجنرال « بينه » ، المندوب الفرنسي العام في لبنان ، حول هذا الموضوع لم تسفر عن أية نتيجة .

واجتمع « البرلمان اللبناني » في الثاني والعشرين من الشهر المذكور ، وجرت مناقشة حادة حول استمرار نزول القوات الفرنسية الى بيروت ، في الوقت الذي يجتمع « مؤتمر سان فرانسيسكو » لوضع قواعد عامة لحرية الشعوب ، وضمان استقلالها ، وكان رئيس الجمهورية اللبنانية سافر الى « شتورة » للاجتماع بزميله رئيس الجمهورية السورية ، وتقرير خطة موحدة للعمل ، كما أسرع وزير خارجية لبنان الى دمشق للمذاكرة مع « وزير خارجية سورية » .

وسبق الشاميون اللبنانيين ، فالتهبت دمشق دفعة واحدة ، وتطورت المظاهرات فيها الى اصطدام مع الوحدات السنغالية الفرنسية ، ادت الى وقوع عدة اصابات في المدنيين ، فاضطر الدرك السوري الى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع المظاهرات، وكان وزيرا بريطانية وامريكا المفوضان في بيروت والشام يجوبان الشوارع لدرس الحالة عن كثب ، وقيل ايضا انهما كانا يشحذان الهمم لمغزى سياسي بعيد .

وكانت حجة الفرنسيين في ردودهم وبياناتهم انهم اضطروا الى اتخاذ سورية ولبنان قاعدة وسطى لتسيير الحرب ضد اليابان ، وان الاستقلال الذي وافقت فرنسة مع بريطانية وامريكا على منحه الى كل من سورية ولبنان ، يجب ان يكون في ختام الحرب العالمية الثانية ، وليس في أثنائها . أما واقع الحال فكان يدل على ان فرنسة كانت تريد ارغام الجمهوريتين السورية واللبنانية على عقد حلف مع كل منهما، يضمن المصالح الفرنسية في الجمهوريتين ، كما لو كانت فرنسة تشرف على ضمانها بصورة فعلية .

احتجاج مجلس النواب العراقي :

وما كاد « مجلس النواب العراقي » يعقد جلسته في يوم الاثنين ٢١ ايار ١٩٤٥م ، حتى تليت البرقية الواردة من السكرتير العام لجمعية « الاتحاد العربي » في القاهرة وهي :

معالي رئيس مجلس النواب ــ بغداد .

يتمادى الفرنسيون في محاولة خلق الاضطرابات بسورية ولبنان ، لاكراههما على قبول معاهدة تقضي على استقلالهما ، فجلب قوات جديدة ، والتحرش بالاهالي، ومظاهرات الجنود واعتدائهم ، وانزالهم الاعلام العربية بالقوة ، لرفع الفرنسية محلها،

---

(١) الشيخ بشارة خليل الخوري في كتابه « حقائق لبنانية » ج ٢ ص ١٣٩ .

وقذف البرلمان السوري بقنبلة ، وما شاكل ذلك ، يدل على ما يضمرون ، ويعد بداية اعتداء شنيع عاجل . فجمعية الوحدة العربية تناشد العراق ملكا ، وحكومة،وشعبا ان يهب لنصرة سوريا ولبنان في محنتهما الحالية قبل تفاقمها ، وان يأخذ بيدهما كعادته في طريق النجاة من براثن الاستعمار .

السكرتير العام ــ اسعد داغر (١)

وقد صرّح وزير المالية صالح جبر ، على الاثر ، بان رئيس الوزراء حمدي الباجهجي ، اوعز اليه ان يوضح لحضرات النواب بأن الحكومة العراقية تحتج على هذه الاعمال المخالفة للقواعد الدولية ، وانها قدمت الاحتجاجات اللازمة في هذا الصدد . فنيض نائب بغداد توفيق السويدي ، وبعد أن القى خطابا مطولا في موضوع هذا الاعتداء ، طالب بوجوب جمع مجلس جامعة الدول العربية فورا للنظر في هذا الموضوع ، فايد هذا الطلب نواب آخرون ، ثم تقرر تكليف مقام الرئاسة فابرقالبرقية التالية الى :

(١) رئيس البرلمان الانكليزي .

(٢) رئيس البرلمان الامريكي .

(٣) رئيس مجلس الاتحاد السوفييتي .

ان مجلس النواب العراقي ، الذي يمثل ارادة الشعب ، وهو الشعب الذي انضم الى التصريح المشترك للامم المتحدة ، واعلن الحرب على دول المحور ، رغبة منه في مقاومة الظلم ، وتأمين سلم يتحقق فيه للامم حرية تقرير المصير ، لا يسعه الا ان يحتج بشدة على تصرفات الحكومة الفرنسية الموقتة المستنكرة ، سواء اكان ذلك بانزال قوات جديدة لتهديد الحكومتين السورية واللبنانية ، وخلق الاضطرابات لاكراههما على قبول معاهدة بالقوة تقضي على استقلالهما ، أو التطاول الذي وقع من قبلهم على بناية المجلس النيابي السوري ورميه بالقنابل اليدوية . ان هذه التصرفات الغريبة التي قامت بها فرنسة بدافع حب السيطرة بالقوة على الشعوب الضعيفة ، مغايرة تمام المغايرة للمثل التي تحارب من اجلها الامم المتحدة ، فضلا عن مخالفتها التامة لروح ميثاق الاطلنطي . كما انها تناقض جميع التصريحات التي صدرت من بريطانية ، والولايات المتحدة ، والحكومة الفرنسية ذاتها ، في الاعتراف باستقلال سورية ولبنان التامين . والغريب المستنكر ان يقع مثل هذا الظلم الصارخ على لبنان وسورية ، رغم كونهما عضوين رسميين في مؤتمر سان فرانسيسكو، الذي ما اجتمع الا ليؤمن للشعوب المختلفة حريتها . ففي الوقت الذي يسجل فيه المجلس استنكاره أعمال الفرنسيين ، غير المستندة على حق ، فانه على ثقة من ان الدول الديمقراطية التي ما فتئت تحارب الظلم والاعتداء ، والتي سبق أن اعترفت باستقلال سورية ولبنان اعترافا لا تشوبه شائبة ، ستضمن ازالة هذا الاعتداء الفظيع،وتوقف

---

(١) محاضر مجلس النواب ص ٤٤٤ من اجتماع السنة ١٩٤٤/١٩٤٥م.

المعتدي عند حده ، وقد فوضني المجلس ان اقدم لمقامكم هذا الاحتجاج الصادربقرار منه في جلسته المنعقدة في ٢١ ايار سنة ١٩٤٥م .

محمد حسن كبة : رئيس مجلس النواب العراقي

احتجاج مجلس الاعيان :

وفي يوم ٢٧ ايار عقد مجلس الاعيان جلسته الاعتيادية ، فتليت البرقية الواردة من السكرتير العام لجمعية الوحدة العربية بمصر حول حوادث سورية ولبنان ، ثم نهض رئيس الوزراء فقال :

« وفي هذا اليوم وقع اعتداء شنيع من قبل الافرنسيين على الحكومتين : السورية واللبنانية ، بجلبها القوات السنغالية ، وتقديمها مطاليب تخل باستقلال البلدين الشقيقين ، ثم اعتداء قواتها السنغالية على الاهلين . فالحكومة العراقية قدمت احتجاجات شديدة اللهجة الى الدول الكبرى : بريطانية ، والولايات المتحدة الامريكية ، وروسية ، والصين عن هذا الاعتداء ... » (١) .

واعقب رئيس الوزراء بعض الاعيان ، فتكلموا حول هذا الاعتداء كلاما مطولا ، ووافق المجلس على ارسال برقيات احتجاج الى برلمانات الامم المتحدة ، على نحو ما جاء في البرقيات التي طيرها رئيس مجلس النواب ، الى تلك البرلمانات ، فكانتبرقيات مجلس الاعيان ما يلي :

١ ــ رئيس مؤتمر سان فرانسيسكو (فرانسيسكو)

٢ ــ رئيس مجلس اللوردات (لندن)

٣ ــ رئيس مجلس الشيوخ (واشنطن)

٤ ــ رئيس مجلس الاتحاد السوفياتي (موسكو)

ان مجلس الاعيان العراقي ، المعرب عن شعور الشعب ، الذي اعلن الحرب على دول المحور بدافع الذود عن العدل والحريات ، ووقف في صفوف الامم الدمقراطية يناضل الظلم والطغيان . ويعمل في سبيل خلق عالم جديد يسود فيه العدل، ويتحقق للامم على اختلافها حق تقرير المصير ، يستنكر العدوان المسلح الذي ركنت اليه حكومة فرنسة لفرض سيطرتها على بلدين ، حليفين ، دمقراطيين ، آمنين ، لا ينشدان غير حقهما الطبيعي المشروع في الحياة والحرية والاستقلال ، ذلك الاستقلال الذي اعترفت به بريطانية ، وامريكة ، وروسية ، والصين ، وكثير من الامم المتحدة.

ان قيام فرنسة للمرة الثانية بهذه الاعمال المنكرة ، وخلق الاضطرابات في بلد آمن ، ولجوئها الى القوة والعنف ، وسفكها الدماء البريئة لاغتصاب الحقوق في نفس الوقت الذي تجتمع فيه وفود امم العالم الدمقراطي ــ بما فيها وفدا سوريا ولبنان ــ في سان فرانسيسكو لوضع نظام للعالم الجديد ، الذي يقر للامم الضعيفة مصيرها، لهو اكبر صدمة يصاب بها الراي العالمي الحر ، واعظم خيبة للامم الذي اعتقدت بانها

---

(١) محاضر مجلس الاعيان ص ١٨٨ من الاجتماع العادي التاسع عشر .

قد تحررت من خوف العدوان على استقلالها ، بزوال النازية والفاشستية . ان عمل فرنسة في سورية ولبنان يعد اهانة للايين الارواح التي قدمتها الانسانية دفاعا عن الحريات . فالعراق بصفة كونه دولة عربية تربطه بسورية ولبنان روابط الدم ، والحلف ، والجوار ، وبصفة كونه دولة حليفة محاربة ، يغار على المثل العليا التي حارب من اجلها ، فهو لهذا يستنكر قيام فرنسة بما يمس هذه المثل ، ويؤمل من العالم المتمدن الحر ان يقف في وجه فرنسة ، دفاعا عن العدل والحرية ، وتنفيذا لميثاق الاطلنطي .

وقد فوضني المجلس ان ارفع لمقامكم هذا الاحتجاج الصادر بقرار منه في جلسته المنعقدة في ٢٣ مايس ١٩٤٥م .

صالح باش اعيان ــ رئيس مجلس الاعيان العراقي

احتجاج مجلس الوزراء :

وكان مجلس الوزراء قد اجتمع في يوم ٢٠ ايار ١٩٤٥م ، واتخذ هذا القرار :

« استمع المجلس الى الايضاحات التي ادلى بها فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية ، حول الحالة السائدة الآن في سورية ولبنان ، من جراء انزال السلطات الفرنسية هناك قوة من الجيش الافرنسي ، دون استئذان من الحكومة المحلية ، واطلع المجلس ايضا على البرقيات الواردة الى وزارة الخارجية من المفوّضيات العراقية ؛ واستمع الى بعض البيانات التي أوضحها وكيل مدير الخارجية العام ، الذي احضر امام المجلس ، وبعد المداولة قرر المجلس رفع برقيات الى الدول المعظمة احتجاجا على تصرف الحكومة الفرنسية الذي يخالف المبادىء الدولية حسب الشكل المرفق بهذا القرار » اهـ .

والبرقيات التي يشير اليها هذا القرار الوزاري ، شبيهة بالاحتجاجات التي اثبتنا بعض نصوصها فوق هذا ، والتي صدرت من رئاستي مجلسي الاعيان والنواب .

مظاهرات صاخبة :

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ ايار ايضا ، قامت مظاهرات سلمية في شوارع بغداد للاحتجاج على تعسف الفرنسيين في سورية ولبنان ، كما قامت مظاهرات اخرى في بعض الانحاء ، اسفرت عن رفع برقيات التايبد لموقف الحكومة .

ورفعت « نقابة المحامين في بغداد » برقيات استغاثة الى كل من رئيس الوزراء ، والسفير البريطاني ، ووزير أميركا المفوض ، والسكرتارية العامة لمؤتمر سان فرنسيسكو ، والى نقابات المحامين في الدول العربية ، للتدخل في امر الاعتداء الفرنسي على القطرين الشقيقين المذكورين ، كما قامت بمثل هذه الحركة النشطة « جمعية الصحفيين العراقية » .

مجلس الجامعة العربية :

واسرع مجلس جامعة الدول العربية الى عقد اجتماع مستعجل في يوم ٤ حزيران ١٩٤٥م ، لبحث الموقف العام في سورية ولبنان ، وحضر الاجتماع وفد العراق المكوّن من رئيس الوزراء حمدي الباجه‌جي ، والسيدين : توفيق السويدي، وصادق البصام ؛ فكانت جلسات الاجتماع صاخبة واسفرت عن تقديم الاحتجاجات المماثلة .

موقف بريطانية وامريكة :

قلنا ان وزيري امريكة المفوّضين في سورية ولبنان ، كانا يجوبان بسيارتيهما للوقوف على الحالة العامة عن كثب ، وقيل انهما كانا يشحذان الهمم . وقد رأت الحكومة البريطانية ان تتدخل في الامر فاصدرت هذا البيان :

« ان حكومة صاحب الجلالة ، عالمة بالوضع الخطير الذي نشأ مؤخرا في سورية ولبنان ، ولكن على الاخص في سورية ، وهي تأسف لان الجو المتحمس قد اضطرب من جراء ارسال بعض النجدات الفرنسية ، وان هذا الامر قد ادى الى قطع المفاوضات الجارية لتسوية عامة بين سورية ولبنان من جهة ، والحكومة الفرنسية من جهة أخرى .

« ان حكومة صاحب الجلالة قائمة الآن بالمداولات مع حكومة الولايات المتحدة، كما انها على اتصال مستمر بالجهات التي يخصها الامر حول هذه التطورات ، ولها كل الامل بانه سوف لا يتخذ اجراء ما في غضون ذلك من شأنه ان يؤثر بصورة سيئة على الحل الودي للنقاط المختلف عليها » . اهـ .

اما بلاغ الحكومة الامريكية فكان ما يلي :

« ان حكومة الولايات المتحدة كانت قد قامت بمحادثات مع حكومة فرنسة في الاشهر الاخيرة ، الحث فيها على فرنسة بأن تبذل الحكومة الفرنسية كل ما في وسعها للوصول الى اتفاق تغمره روح الصداقة ، لفهم القضايا القائمة فهما مناسبا ، فيما يتعلق باستقلال البلدين الآخرين مع ملاحظة المصالح الافرنسية فيهما دون تمييز .

« ان من سوء الحظ قيام هذه الخلافات في وقت صممت فيه الامم المتحدة على انشاء منظمة الامن الدولية ، وخاصة بين أعضاء من الامم المتحدة نفسها ، تؤدي الى اضطرابات وضحايا في الارواح .

« ان حكومة الولايات المتحدة تواصل الحاحها على حكومات فرنسة، وسورية، ولبنان ، بعدم الركون الى اي عمل يحرج الحالة ، أو يؤدي الى اقامة العراقيل في سبيل الوصول الى تسوية عادلة في جو من الصداقة » . اهـ .

التدخل الفعلي :

لم تعبأ السلطات الفرنسية بصرخات الدول العربية، ولا اعارت مذكرات الدول العربية اي اهتمام ، فأخذت وحداتها العسكرية تتدفق على سورية ولبنان كالسيل. وقد عقد مجلس النواب السوري جلسة خاصة ، استعرض فيها الحالة الداخلية ، وبحث موقف الدول العربية من الاعتداء الفرنسي ، كما عقدت الجمعية العمومية لنقابة المحامين اجتماعا قررت فيه :

« تفويض مجلس النقابة الاتصال بالحكومة ، وحثها على الاستعانة بالجيوش العربية فورا لصيانة استقلال البلاد المهددة » .

وتطورت الحالة في سورية فأخذت الرشاشات الفرنسية تحصد ارواح الاهلين حصدا ، والحرائق تعم المخازن والمستودعات ، وقطعت اسلاك التلفونات ، فعدلت الحكومة البريطانية عن موقف الملاينة ، واعلن المستر ايدن وزير خارجية بريطانية ، في مجلس العموم البريطاني ، ان حكومته قررت اخيرا ان لا تقف بعد الآن مكتوفة الايدي تجاه الحالة السائدة في سورية ولبنان ، وأن المستر تشرشل رئيس الوزارة البريطانية ، أبلغ المسيو ديغول بان الحكومة البريطانية تأسف جدا لاضطرارها الى اصدار اوامرها الى « القائد العام لقوات الحلفاء في الشرق الاوسط » بأن يتدخل للحيلولة دون الاستمرار في سفك الدماء ، وطلب الى المسيو ديغول ان يامر القوات الفرنسية بوقف القتال ، وعدم اطلاق النار فورا ، ووجوب انسحاب الجيش الى ثكناته تجنبا لوقوع الاصطدام بين القوات البريطانية والقوات الفرنسية ، وعقد هدنة مؤقتة حتى يبت في مصير الحاميات الفرنسية في سورية ولبنان ، بعد عقد مؤتمرثلاثي في لندن من ممثلي بريطانية ، وامريكا ، وفرنسة ، لان موقف قوات الحلفاء في الشرق الاوسط بات مهددا بالخطر فما وسع السلطات الفرنسية غير الاذعان لهذا التدخل البريطاني ، فسحبت القطعات الى ثكناتها ، وتولى الجيش البريطاني الضبط العام .

ويقول المستر تشرشل في خطاب القاه في مجلس العموم البريطاني في يوم ٥ حزيران سنة ١٩٤٥م ، ان الضحايا في الاضطرابات السورية الاخيرة بلغت خمسمئة قتيل في الجنود والاهلين ، وان عدد الجرحى بلغ الالف نسمة . واخيرا اضطرت القوات الفرنسية في دمشق ، وحمص ، وحماه ، وحلب ، وسائر المدن السورية ، للانسحاب الى لبنان .

المساعدات من العراق :

وجهت « جمعية الهلال الاحمر العراقية » نداء مستعجلا الى العراقيين ناشدتهم فيه مد يد العون الى شهداء سورية ، والى العائلات المنكوبة فيها . فتألف رهط كبير من الاطباء والمضمدين والممرضات ، سافر الى دمشق كبعثة طبية تعمل في الحقل الانساني ، كما شحنت كمية من الرز تجاوز وزنها عشرين طنا ، الى اعانات مالية كبيرة ارسلت الى المنكوبين .

وتبودلت برقيات التآسي بين ساسة العراق وساسة سورية ، وهكذا ظفرت سورية بطرد الحاميات الفرنسية من بلادها ، كما ظفر لبنان بمثل ذلك من بعـد ، واصبحت الجمهوريتان السورية واللبنانية تتمتعان بالاستقلال الفعلي بفضل تضامن البلاد العربية .

زيارة الوصي لامريكـا

كيف دبّرت الزيارة ؟

اعرب الامير عبد الاله ، عن رغبته في زيارة الولايات المتحدة الامريكية ، فتلقى وزير الخارجية العراقية ارشد العمري ، من وزير امريكة المفوض في بغـداد ، لوي هندرسن هذه الرسالة في ٦ آذار سنة ١٩٤٥م :

« صاحب المعالي !

« لي الشرف ان اخبر معاليكم باني استلمت اليوم رسالة من حكومتي مفادها: ان الرئيس يسره ان صاحب السمو الملكي ينوي زيارة الولايات المتحدة الامريكية في هذا الربيع ، وان الرئيس يسره ان يستقبل الوصي في واشنطن في ١٩ نيسان. فضلا عن هذا فان الرئيس اعرب عن امله بان الوصي سيستطيع ان يقضي ليلة ١٩ نيسان كضيفه الشخصي في البيت الابيض ، وبعد ذلك يستمر الوصي ضيفا لـدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية في بلير هاوس ، وهو المسكن الكائن عبر الشارع المقابـل للبيت الابيض ، والذي تستعمله حكومة الولايات المتحدة لاغراض نزول رؤساءالدول والضيوف الممتازين . وبعد زيارة الوصي لواشنطن ، ان حكومتي تعد له رحلـة في انحاء الولايات المتحدة ، والتي ستزود تفاصيلها في تاريخ قادم .

« اكون مقدرا لمعاليكم لو امكن اخباري في اول مناسبة هل ان صاحب السمو الملكي يقبل دعوة الرئيس ام لا ؟ وان حكومتي ترجو ايضا ان استفسر عن التاريـخ الذي يرغب سموه فيه ان يذاع خبر الزيارة » اهـ .

لقد رحب الوصي بالدعوة كثيرا ، فقرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يـوم ١٨ آذار ١٩٤٥م الموافقة على قبولها ، وعلى ان يقوم الامير زيد بواجبات الملك، وصدر هذا البلاغ :

البلاغ الرسمي :

« اخبر معالي وزير امريكة المفوض في بغداد ، معالي وزير الخارجية العراقية، بانه تلقى رسالة من حكومته مفادها : ان فخامـة رئيس جمهورية الولايات المتحـدة الامريكية يسره ان يستقبل حضرة صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد لجلالة الملك المعظم في واشنطن في ١٩ نيسان ١٩٤٥م ، وان فخامة الرئيس اعرب عن املـه

ان يكون سمود الملكي ضيفا لدى فخامتـه في واشنطن اعتبارا من ليلـة ١٩ نيسان ١٩٤٥م ، ثم يستمر سموه الملكي ضيفا لدى حكومة الولايات المتحدة مدة بقائـه في الولايات المتحدة الامريكية ، وقد أعرب حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم عن موافقته السامية على هذه الزيارة » .

٢٤ آذار ١٩٤٥م — مدير الدعاية العام

وفاة الرئيس روزفلت :

وبينما كانت الاستعدادات تجري لسفر الوصي في يوم السبت الموافق ١٤ نيسان ، وافت الانباء معلنة وفاة صاحب الدعوة في يوم ١٢ من هذا الشهر ، فصدر هذان البلاغان :

(١) تفضل حضرة صاحب السمو الملكي الوصي على العرش وولي العهد لجلالة الملك المعظم ، فامر بتاجيل سفر الركاب الملكي الـى خارج المملكة العراقية ، وذلك لمناسبة وفاة فخامة المستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية .

(٢) قررت الحكومة تنكيس الاعلام في جميع انحاء العراق لمدة ثلاثة ايام اعتبارا من صباح يوم ١٩٤٥/٤/١٣م ، وذلك حدادا على وفاة فخامة المستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية .

بغداد ١٤ نيسان ١٩٤٥م — مدير الدعاية العام

كما ان الوصي امر بتنكيس الاعلام على القصور الملكية لمدة عشرة ايام ، وابرق الى الرئيس الجديد هذه البرقية :

فخامة المستر هاري. ايس. ترومان ، رئيس الولايات المتحدة الامريكيـة ــ واشنطن .

كان لنعي الفقيد العظيم الرئيس روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحـدة الامريكية ، اعظم اثر في نفسي ، فاقدم لكم وللشعب الامريكي باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني وباسمي ، وباسم الشعب العراقي احر التعازي بوفـاة رئيسكم المحبوب .

عبد الاله الوصي

وقد رد الرئيس الامريكي الجديد على هذه البرقية بهذا الجواب :

صاحب السمو الملكي الامير عبد الاله الوصي المعظم ــ بغداد .

اعرب لسموكم الملكي ، ولحضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم ، وللشعب العراقي ، عن شكري العميق لعواطفكـم الكريمة المعبرة ببرقية سموكـم الرقيقة .

هاري. ايس. ترومـان

وجدّدت الدعوة على عهد الرئيس الامريكي الجديد المستر ترومان ، فبعث القائم بأعمال المفوضية الامريكية في بغداد ، الى رئيس الوزارة العراقية الكتاب التالي في ٥ أيار ١٩٤٥م :

يا صاحب الفخامة .

أتشرف ان اخبر فخامتكم : انني قد تلقيت برقية من وزير الخارجية ، يبين فيها ان رئيس الولايات المتحدة ، يسره ان يقوم صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد لصاحب الجلالة ملك العراق ، بزيارة للولايات المتحدة الامريكية في اواخر الشهر الحالي ، ومن المقترح ، اذا كان ذلك موافقا لسموه الملكي ، ان يجعل وصوله الى مدينة نيورك في السادس والعشرين من شهر مايس ، أو حوالي ذلك ، ويرغب الرئيس في أن يقضي سموه الملكي ليلة ٢٨ مايس في البيت الابيض ، وسيقيم الرئيس في تلك الليلة مأدبة عشاء تكريما لسموه الملكي المعظم ، وبعد زيارة سموه للبيت الابيض، سيقضي عدة ايام في « بيت بلير » وتقترح حكومتي اذا كان ذلك موافقا لسموه الملكي، ان يكون منهج الركاب الملكي نظير المنهج المقترح لزيارته للولايات المتحدة قبل وفاة المرحوم الرئيس روزفلت ، وتود المفوضية ان تعلم في اسرع ما يمكن اذا كان سموه الملكي المعظم يستطيع ان يقبل دعوة الرئيس .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

القائم بالاعمال بالوكالة ــ وليم دي مورلاند

اجل ! قبل الوصي هذه الدعوة بلهفة شديدة ، وغادر العراق جوا في صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٢ ايار ١٩٤٥م ، يصحبه كل من السادة : نوري السعيد، وعلي جودت ، وداود الحيدري ، والدكتور سندرسن ، والمرافق عبيد عبدالله المضايفي . وفي يوم ٢٦ من هذا الشهر ، هبطت طائرته في « مطار نيويورك » فاستقبل فيها استقبالا تقليديا فخما . وفي يوم ٢٨ منه انتقل الى واشنطن ووضع اكليلا على ضريح الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية سابقا وهو يقول :

« لم تكن خسارة روزفلت خسارة للامريكيين وحدهم فحسب ، بل شملت جميع الشعوب المحبة للحرية في ارجاء العالم ايضا » .

وفي واشنطن استقبل الوصي استقبالا رسميا ، وقابل في اليوم التالي لوصوله الرئيس ترومان ، ثم صار يتفقد معالم الولايات المتحدة ، ومدنها ، ومناظرها ، ومشاريع الري فيها ، وكذلك محطات توليد القوة الكهربائية ، ونحو ذلك وفق منهاج اعدته الحكومة الامريكية له استغرق تنفيذه شهرا كاملا اذ غادر سموه مدينة شيكاغو الى مدينة أوطاوه ، عاصمة كندا ، في يوم ٢٧ حزيران ١٩٤٥ م .

زيارة لندن :

وكانت الحكومة البريطانية قد رتبت زيارة رسمية للوصي الامير عبدالاله، تبدأ

بعد انتهاء زيارته الرسمية للولايات المتحدة الامريكية . فوصل سموه الى لندن في اليوم السابع من تموز ١٩٤٥م ، واستقبل فيها استقبالا رسميا اشتركت فيه الهيئات المختلفة .

وقد تحدث الوصي الى مراسل رويتر قائلا انه « سيبحث اجراء بعض التعديلات في المعاهدة العراقية ــ البريطانية مع المسؤولين في بريطانية اثناء اقامته في لندن ، وان هذه التعديلات ستحدد وضع قوات القواعد البريطانية في العراق ، الى تعديلات اخرى » وهذا ما ادى الى وضع معاهدة بورتسموث في كانون الثاني سنة ١٩٤٨م .

وقد استغرقت زيارة الوصي لانكلترة (٤٧) يوما اقيمت له خلالها مآدب تكريمية ، وحفلات منوعة . وفي يوم ٢٥ آب ١٩٤٥م غادر سموه لندن الى فرنسة في طريقه الى تركية .

زيارة تركية :

فقد رتبت زيارة للوصي الى تركية تستغرق خمسة ايام ، فبلغ سموه الاستانة « اسطنبول » على ظهر الطرادة الانكليزية اجاكسن في يوم ١٥ ايلول سنة ١٩٤٥م ، ومكث فيها يومين في زيارة شخصية ، ثم انتقل الى انقرة فمكث فيها ثلاثة ايام بضيافة الحكومة ، حيث اقيمت له خلالها الحفلات والمآدب التقليدية ، والقيت الخطب الودية المناسبة .

وقفل الوصي راجعا الى العراق فبلغ بغداد في يوم الخميس ٢٠ ايلول ١٩٤٥م عصرا ، حيث استقبل استقبالا رسميا ، واقامت امانة العاصمة ــ في اليوم التالي ــ حفلة فخمة لسموه في « بهو الامانة » حضرها جمهور كبير من مختلف الطبقات ؛ والقى فيها الوصي خطاب شكر على ما لقيه من حفاوة وتكريم .

ولا نرتاب اذا قلنا ان العراق قد استفاد من هذه الرحلة فوائد جليلة ، ولا سيما ما كان منها للولايات المتحدة الامريكية ، فقد عرّفت الامريكيين هذه البلاد الناشئة ، ومتنت علاقات الود بين العرب والامريكيين ، وخلقت سوقا جديدا للمنتجات العراقية « ولا سيما التمور » .

على ان زيارة الوصي الى انقرة لم تخل من فائدة للعراق ولتركية معا ، فقد اصدرت الحكومة التركية بيانا رسميا في ٢٠ ايلول ١٩٤٥م قالت فيه :

« كانت زيارة سمو الوصي المعظم فرصة لتدقيق ما يقتضيه عالم ما بعد الحرب على ضوء ميثاق الامم المتحدة ، الذي انضمت اليه تركية والعراق ، بما يتفق ومصالح الدولتين المشتركة . فقد تجلت اثناء الزيارة وحدة المصلحة والراي في الشؤون الاقتصادية ، والسياسية ، والغايات ، وان كل تطور بين تركية والعراق سيكون موافقا لباقي اقطار الشرق الادنى ، التي تحمل نفس العقلية ، بقدر ما هو موافق لمصلحة الدولتين الجارتين الشقيقتين » اهـ .

ومما يذكر بهذه المناسبة ان السيد نوري السعيد تخلف في تركية ، بعد نزوح الوصي عنها ، وقد دخل في مفاوضات مع الحكومة التركية لعقد معاهدة واتفاقات خطيرة ظهر اثرها بعد استقالة « الوزارة الباجهجية الثانية » وقيام « الوزارة السويدية الثانية » .

حوادث وامور مختلفة

١ ــ سافر الامير عبد الاله الى عمان والقاهرة في يوم ١٧ ايلول ١٩٤٤م، فقامت مقامه هيئة نيابة مكونة من نائب رئيس مجلس الاعيان صالح باش اعيان ، ورئيس مجلس النواب الشيخ محمد رضا الشبيبي ، والعين السيد محمد الصدر . وقد جرى تحليف هذه الهيئة اليمين الدستورية امام مجلس الوزراء يوم ١٦ ايلول ، وعاد سموه في ٥ تشرين الاول ١٩٤٤م .

٢ ــ عاد الى عاصمة ملكه في يوم ١٠ تشرين الاول ١٩٤٤م ، الملك فيصل الثاني ، بعد ان قضى اشهر الصيف في الاسكندرية .

٣ ــ تقرر عقد « مؤتمر التجارة العالمي » في نيويورك في ١٠ تشرين الثاني١٩٤٤م وقد دعي العراق الى الاشتراك في هذا المؤتمر ، فتألف وفد من السادة نوري فتاح ، وعبد الهادي الجلبي ، واسكندر اسطيفان ، وخضوري شكر ، وسكرتير غرفة التجارة مير بصري ، لتمثيل غرفة تجارة بغداد في هذا المؤتمر . وقد غادر الوفد العراق جوا في يوم ١٨ تشرين الاول من هذه السنة .

٤ ــ اراد جماعة من القوميين ان يعقدوا اجتماعا في جامع الحيدر خانة في يوم الجمعة الموافق ٣ تشرين الثاني ١٩٤٤م ، لاظهار شعورهم نحو فلسطين ، فحالت السلطة دون ذلك بحجة « ان الوضع الحاضر لا يسمح بعقد مثل هذه الاجتماعات » .

٥ ــ اطلق يهوديان ارهابيان في القاهرة النار على اللورد موين الوزير البريطاني المقيم هناك ، في يوم ٦ تشرين الثاني ١٩٤٤م ، فارداه قتيلا ، فتبودلت بين الوصي وملك الانكليز برقيات التعازي بهذه المناسبة ، كما تبودلت مثل هذه البرقيات بين وزارتي الخارجية في بغداد ولندن .

٦ ــ صدرت الارادة الملكية في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٤م باسناد « منصب وزارة التموين » الى السيد يوسف غنيمة ، بعد ان اشغل هذا المنصب بالوكالة وزير المالية السيد صالح جبر ، منذ تكوين « الوزارة الباجهجية الثانية » في ١٩ آب من هذه السنة .

٧ ــ افتتحت هيئة المدرسة الجعفرية في بغداد اكتتابا لجمع خمسين الف دينار لتشييد بناية جديدة لهذه المؤسسة القديمة ، فتبنى وزير المالية السيد صالح جبر هذا المشروع ، واستطاع ان يجمع مئة وخمسين الف دينار لهذه المدرسة ، وان يشيد لها عمارة من افخم العمارات التي عرفتها بغداد يومئذ وكانت المدرسة جديرة بهذه المساعدة لما اسدته من خدمات جليلة لابناء العراق في مختلف الظروف منذ

تأسيسها في عام ١٩٠٨م .

٨ ـ دعيت الحكومة العراقية الى الاشتراك في « مؤتمر الطيران المدني » الذي يعقد في « شيكاغو » في امريكة في تشرين الثاني ١٩٤٤م ، فندبت وفدا مكونا من العقيدين : سامي فتاح ، واكرم مشتاق ، ومن مدير الطيران المدني في البصرة علي فؤاد ، لحضور هذا المؤتمر . وقد غادر الوفد العراق في ٢٨ تشرين الاول من هذه السنة لحضور المؤتمر .

٩ ـ افرجت الوزارة عن ثمانية معتقلين في يوم ١٢ تشرين الثاني ١٩٤٤ ، وافرجت عن ٤٨ معتقلا في ١٥ نيسان سنة ١٩٤٥ ، وفي يوم ٢٠ ايار افرجت عن ٣٥ معتقلا ، كان من بينهم السيد الحسني صاحب هذا الكتاب وفي ٤ حزيران أفرجت عن ستةمعتقلين آخرين، وفي ٢٧ ايلول ١٩٤٥ افرجت عن (٢١) معتقلا بعد ان انتهت الحرب وانتفت الغاية من الاعتقالات .

١٠ ـ لما توفي مصلح الشرق العظيم السيد جمال الدين الافغاني في ٩ آذار من عام ١٨٩٧م ، دفن في الاستانة ، وقد شاءت حكومة الافغان ان تنقل رفاته الى بلادها ، بعد هذا الزمن البعيد ، فاجرت مراسلات مع السلطات المختصة اسفرت عن وصول الرفاة الى بغداد في يوم ١٠ كانون الاول ١٩٤٤م ، في طريقها الى الافغان ، فاحتفل بوصولها احتفالا رسميا . وبعد ان اودعت في الحضرة الكيلانية اربعة ايام ، نقلت جوا الى الهند في يوم ١٤ من هذا الشهر ، في طريقها الى افغانستان .

١١ ـ غادر بغداد جوا الى القاهرة في يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٤٤م ، وزير الخارجية ارشد العمري ، للالتحاق بنوري السعيد بصفة كونهما عضوين في اللجنة الفرعية لـ « جامعة الدول العربية » فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء الباجه‌جي . وعاد الوزير العمري الى بغداد في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٥ .

١٢ ـ بينما كان القطار الصاعد في سامراء واقفا في صباح يوم ٢٩ كانون الاول ١٩٤٤م ، حدثت رجة عظيمة بسبب القطار النازل فادى ذلك الى وفاة تسعة من المسافرين ، وجرح خمسة عشر منهم نتيجة لاهمال بعض الامور الفنية .

١٣ ـ سافر الى سورية في يوم ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٥م ، وفد تجاري عراقي لوضع اسس المقايضة التجارية بين العراق وسورية ، بعد ان فاضت في العراق بعض المنتجات الزراعية والحيوانية : كالذرة ، والسمسم ، وبذر الكتان، والصوف، والجلود ، والاغنام ، في حين كانت البلاد في حاجة ماسة الى الصابون ، والزيتون ، والاقمشة الحريرية الفائضة عن احتياج سورية . وبعد ان قام الوفد بمهمته قياما موفقا في كل من سورية ، ولبنان ، وفلسطين ، عاد الى العراق في يوم ٣١ آذار من هذه السنة .

١٤ ـ ووصل الى بغداد اللفتننت جنرال السر آرثر سمث ، قائد القوات البريطانية العام في العراق وايران ، فقام وسمو الوصي بزيارة المنشآت العسكرية

البريطانية ، والمعامل التابعة للجيش البريطاني في العراق ، وذلك في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٥م .

١٥ ــ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في اول شباط ١٩٤٥م الموافقة على غياب الوصي عن العراق للسفر الى شرق الاردن لمدة اسبوع اعتبارا من يوم ٤ من هذا الشهر ، وعلى تولية الامير زيد حقوق الملك المنصوص عليها في القانون الاساسي . وقد سافر الوصي في ٤ شباط ، وعاد الى العراق في يوم ٧ منه ، وبحث اثناء وجوده في « عمان » موضوع الوحدة العربية مع عمه الامير عبدالله امير شرق الاردن ، ووجوب توحيد سياسة العراق والاردن في مؤتمر الجامعة العربية الذي يعقد في مصر بعد بضعة اسابيع .

١٦ ــ جرت في يوم ١٤ شباط ١٩٤٥م حفلة تقديم اوراق اعتماد « المسيو زيتزيف كريكوري تيتوفتش » كأول وزير مفوض واول مندوب سوفياتي فوق العادة في العراق الى الوصي ، وهكذا تم تمثيل روسية السوفييتية في العراق اعتبارا من هذا التاريخ .

١٧ ــ اغتيل رئيس وزراء مصر احمد ماهر باشا ، في القاهرة في يوم ٢٥ شباط ١٩٤٥م ، لاتهامه بممالأته للسياسة البريطانية ، فتبودلت برقيات التعازي بين رئاسة مجلس الاعيان العراقي وبين رئاسة مجلس الشيوخ المصري ، كما تبودلت بين رئيسي الوزراء في العراق والقاهرة وكذلك بين المقامات الدبلوماسية في القطرين الشقيقين .

١٨ ــ وصل الى بغداد في يوم ٨ آذار ١٩٤٥م ، الوزير البريطاني المقيم في الشرق ، السر ادوارد كريك ، واجتمع برجال الحكومة ، وبسمو الوصي ، وببعض السياسيين البارزين . وبعد ان انجز محادثاته هذه ، عاد الى القاهرة في الحادي عشر من هذا الشهر .

١٩ ــ غادر العاصمة جوا الى القاهرة في يوم ١٥ آذار ١٩٤٥م ، وزير الخارجية ارشد العمري ، لحضور مؤتمر الجامعة العربية ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء حمدي الباجه‌جي .

٢٠ ــ روّعت بغداد في يوم ١٦ آذار ١٩٤٥م بوفاة الشاعر العراقي الخالد ، معروف الرصافي فشيعته الى مرقده الاخير بالعبرات والزفرات .

٢١ ــ كان السر كنهان كورنواليس قد صحب المغفور له الملك فيصل الاول ، عند اول مجيئه الى العراق في حزيران سنة ١٩٢١م ، وبعد المناداة بجلالته ملكا على العراق في ٢٣ آب من هذه السنة ، عين المومى اليه مستشارا لوزارة الداخلية فلبث في منصبه هذا الى عام ١٩٣٥م ، حيث رفضت « الوزارة الهاشمية الثانية » تجديد عقد استخدامه او تمديده. وكانت كلمة المستشار هي العليا في السياستين العراقيتين، الخارجية والداخلية . ولما حدث الانقلاب العسكري في أول نيسان ١٩٤١م ، عاد الى العراق كسفير لبريطانية فكانت سياسته ذات مغزى بعيد الاثر . وبناء على قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، استبدل كورنواليس بالمستر ستون هيوبير ، فاقيمت

له مآدب تكريمية منوعة اهمها المأدبة التي اقامها له الوصي في ٢٧ آذار ١٩٤٥م . وقد غادر البلاد نهائيا في ٣١ من هذا الشهر .

٢٢ ــ غادرت بغداد الى فلسطين في يوم ٢٩ آذار ١٩٤٥م ، بعثة من الشبان الحقوقيين اوفدتها « مديرية النفوس العامة » لدراسة الاساليب الحديثة المتبعةهناك في احصاء السكان ، تمهيدا لاجراء احصاء عام للنفوس في العراق في اواخر عام ١٩٥٧م .

٢٣ ــ وصل الى بغداد قادما من تركية في يوم اول نيسان ١٩٤١م ، الامير زيد للقيام باعباء الملك بالوكالة اثناء زيارة الوصي للولايات المتحدة الامريكية .

٢٤ ــ ووصل اليها قادما من عمان في يوم ٤ نيسان ١٩٤٥م ، سمير باشا الرفاعي رئيس وزراء شرقي الاردن ، لاجراء مباحثات حول فلسطين ومستقبل الامارة الاردنية ، فحل ضيفا على الحكومة ، واقيمت له مآدب تكريمية منوعة ، وفي يوم ١٢ من هذا الشهر عاد الى بلاده موجها الى العراق ، حكومة وشعبا ، الثناء على ما لقيه من حفاوة واكرام .

٢٥ ــ ووصل اليها في أول ايار ١٩٤٥م ، وفد تركية التجاري المؤلف من مدير الانحصار العام ، ومدير أمور البيع ، ومشاور وزارة التجارة ، لاجراء مباحثات تجارية مع الهيئات الرسمية ، والشركات المالية ، وايجاد اسواق محلية لمنتوجات تركية ، لقاء بعض المنتجات العراقية ، واستطاع الوفد المذكور ان يوقع اتفاقية مقايضة مع السلطات العراقية في اوائل تموز ١٩٤٥م .

٢٦ ــ كان قد تكون في مصر « اتحاد عربي » من بعض الشخصيات الكريمة في القاهرة ، التي تدين بالقومية العربية ، وتكون له فرع في العراق . وفي يوم ١٩ ايار ١٩٤٥م حل على ضفاف دجلة وفد هذا الاتحاد المكوّن من رئيسه فؤاد اباظه ، ومن أعضاء مجلس ادارته عبد الستار الباسل بك ، ومحمد توفيق خليل بك ، والدكتور محمد اسعد ، وامين سره العام ، وصرح رئيس الوفد انه قادم الى العراق للاشتراك في الجمعية العمومية للاتحاد العربي في بغداد ــ الذي تأسس على غرار الاتحاد العربي بمصر ــ والسعي الى تأسيس اتحادات عربية مماثلة في سورية ، ولبنان ، وشرقي الاردن ، وفلسطين ، ثم تدعيم الصداقة بين العرب الذين يعملون لخدمة العروبة والتضامن الشعبي . وبعد ان عقد « المؤتمر السنوي » لنادي الاتحاد العربي في يوم ٢٠ ايار ، غادر المصريون المحترمون العراق في ٢٥ من هذا الشهر .

٢٧ ــ دعي « مجلس الجامعة العربية » الى الاجتماع في ٤ حزيران ١٩٤٥م لبحث موضوع اعتداء فرنسة على لبنان ، وسورية ، فسافر رئيس الوزراء حمدي الباجه جي ، الى القاهرة جوا في اليوم الثالث من هذا الشهر ، لحضور هذا الاجتماع ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المالية صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية احمد مختار بابان ، وفي الوقت نفسه فقد سافر الى القاهرة لحضور هذا الاجتماع كل من السيدين : توفيق

السويدي ، وصادق البصام ، عضوا العراق في الوفد العراقي برئاسة الباجه جي الى هذا الاجتماع . وقد عاد الرئيس الى بغداد في ١٢ حزيران ١٩٤٥م ، وصرح «ان القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة على غاية من الخطورة ، وهي قرارات حازمة وشديدة ، والامل قوي بان سورية ولبنان ستتخلصان من كابوس الاستعمار الغاشم » .

٢٨ ــ لبى دعوة ربه في يوم الاثنين الموافق ١١ حزيران ١٩٤٥م السيد خالد سليمان شقيق رئيس الوزراء الاسبق حكمة سليمان وكان قد أشغل منصب وزارة الري والزراعة في عام ١٩٢٩م .

٢٩ ــ مرت ببغداد في صباح يوم ٢٠ حزيران ١٩٤٥م ــ في طريقها الى القاهرة ــ الملكة فوزية امبراطورة ايران ، فاستقبلت من قبل السلطات الحكومية والجهات العليا .

٣٠ ــ سافر الى القاهرة جوا في يوم ٨ تموز ١٩٤٥م ، رئيس الوزراء حمدي الباجه جي ، ليقضي مدة من الزمن في الاسكندرية ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المالية صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى احمد مختار بابان وزير العدلية مدة غياب السيد الباجه‌جي عن العراق، وعاد الرئيس الى بغداد في ٢٤ آب .

٣١ ــ وفد على بغداد في يوم ١٥ ايلول ١٩٤٥م ، عضوان من اعضاء الكونغرس الامريكي للتعرف على معالم العراق الحديثة ؛ وحلا ضيفين على الحكومة في « القصر الابيض » وقد اقيمت لهما مآدب وحفلات تكريمية رسمية وغير رسمية ، واجتمعا بمختلف الشخصيات السياسية ، والتجارية ، والثقافية ، كما اجتمعا بالصحفيين ، وبعد يومين سافرا جوا الى القاهرة .

٣٢ ــ صدر بلاغ رسمي من وزارة الخارجية العراقية في يوم ٢٦ ايلول ١٩٤٥م يقول :

« قررت الحكومة العراقية بتاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥م ؛ انهاء العلاقات مع الحكومة البولونية الموقتة في لندن سابقا ، وقد ابلغ القائم باعمال المفوضية البولونية في بغداد هذا القرار » .

٣٣ ــ وصل الى العاصمة الامير عبدالله امير شرق الاردن ، في يوم اول تشرين الاول ١٩٤٥م ، لاجراء مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول مستقبل الاردن ، فاستقبل استقبالا رسميا ؛ واقيمت حفلة تكريم لسموه في يوم ٣ من هذا الشهر في « قصر الرحاب » حضرها لفيف من الساسة ، ورجال الهيئات الدبلوماسية ، كما اقامت له الحكومة مادبة عشاء في « حديقة الامانة » وقد غادر سموه بغداد في الخامس من هذا الشهر .

٣٤ ــ كان « العقيد صلاح الدين الصباغ » قد فر من العراق الى ايران ، فتركية ، في ٢٩ ايار ١٩٤١م ، بعد فشل حوادث الشهرين : نيسان وايار من تلك

السنة ، فبذلت الحكومة العراقية جهودا متواصلة لاسترداده من تركية فاخفقت . فلما تبدل الوضع الحربي ، وتغيرت الامور ، ضغطت السلطات البريطانية على المقامات التركية ضغطا شديدا متواصلا لحملها على تسليمه ، فسلمته الحكومة التركية الى الانكليز ، فجاءوا به الى بغداد ، وصلب على « باب وزارة الدفاع » يوم ١٦ تشرين الاول ١٩٤٥م .

٣٥ ـ كانت الحكومة البريطانية اسست « جمعية اخوان الحرية » في العراق، بعد حوادث الشهرين : نيسان وايار سنة ١٩٤١م ، لمقاومة القوميين ودعاياتهم. وبناء على انتهاء الحرب وانتفاء الغاية من شراء الذمم ، وافساد الضمائر ، فقد قررت (الحكومة المذكورة) وقف نشاط هذه المؤسسة ، وحجب المخصصات عنها .

٣٦ ـ اذاعت وكالات الانباء العالمية في اواخر تشرين الاول ١٩٤٥م ، نبأ التجاء السيد رشيد عالي الكيلاني الى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ، فصعقت الدوائر العراقية العليا لهذا النبأ ، وتبودلت برقيات متعددة بين البلاطين : السعودي والعراقي تمهيدا لتسليمه الى الحكومة العراقية لتنفيذ حكم الموت الصادر بحقه غيابا ، فلم تسفر عن اية نتيجة ، وتدخلت الحكومة البريطانية في الموضوع فاخفقت، بعد ان صرح العاهل السعودي باستحالة تسليم من احتمى به وقد نشرنا نصوص هذه البرقيات في الملحق الخامس من ملاحق الجزء الخامس من كتابنا هذا فلتراجع.

٣٧ ـ قررت « جامعة الدول العربية » عقد اجتماع خاص لبحث تطور القضية الفلسطينية ، فغادر العراق الى القاهرة جوا في يوم ٣ تشرين الثاني ١٩٤٥م رئيس الوزراء حمدي الباجه‌جي ، لحضور هذا الاجتماع ، فصدرت الارادة الملكية باسناد منصب رئاسة الوزراء بالوكالة الى وزير المالية صالح جبر ، ومنصب وزارة الخارجية بالوكالة الى وزير العدلية احمد مختار بابان .

٣٨ ـ شرف العاصمة « بغداد » في يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٥م سمو الامير سيف الاسلام عبدالله نجل امام اليمن الامام يحيى حميد الدين ؛ ومعه اخواه الحسن والقاسم في زيارة ودية ، فاستقبلوا استقبالا فخما ، وزاروا بعض مدن العراق الرئيسية كالبصرة ، وكركوك ، والموصل ، واقيمت لهم مآدب تكريمية منوعة ثم غادروا العراق جوا مساء يوم ٣ كانون الاول .

٣٩ ـ لبى نداء ربه في يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥م ، الحاج محمد جعفر ابو التمن الزعيم الوطني المعروف ، وكان قد اشغل منصب وزارة التجارة في « الوزارة النقيبية الثانية في عام ١٩٢٢ » ومنصب وزارة المالية في الوزارةالسليمانية عام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧م فاسف الجميع لوفاته المبكرة .

٤٠ ـ صدرت الارادة الملكية في يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٥م باسناد منصب وزارة المالية بالوكالة الى وزير العدلية احمد مختار بابان ، مدة تغيب وزير المالية صالح جبر عن العراق في مصر ، على راس الوفد العراقي الى جامعة الدول العربية ، وكان هذا الوفد مكونا منه ، ومن السيدين : نوري السعيد ، وعبد المهدي . وقد بحث مع وفود البلاد العربية الاخرى موضوع مستقبل فلسطين .

٤١ ـ اقامت القوات البريطانية ، وقوات سائر الدول الموالية لبريطانية المتواجدة في العراق ، عرضا عسكريا في بغداد في يوم ٤ كانون الاول ١٩٤٥م شهده الوصي ، ورجال الوزارة العراقية ، ثم اخترقت هذه القوات « شارع الرشيد » الشارع الرئيسي في العاصمة ، و بعض الميادين العامة ، فكان منظرها يفتت الاكباد، ويثير شعور السخط في نفوس العراقيين ولكن :

قالت الضفدع قولا فسرّته الحكماء   في فمي ماء وهل ينطق من في فيه ماء

٤٢ ـ وفي يوم ٢٦ كانون الاول ايضا أقام رئيس الوزراء حمدي الباجه جي ، حفلة شاي في « بهو امانة العاصمة » دعي اليها اكثر من مئتي جندي بريطاني بمناسبة حلول عيد ميلاد السيد المسيح (ع) ، وحضر الحفلة وزراء الدولة ، والسفير البريطاني ، وبعض الشخصيات اللامعة ، ثم خطب الرئيس الباجه جي خطبة تناسب ذكرى الميلاد ، فرد عليه عريف بريطاني شاكرا للعراق المساعدات التي اسداهاللجيش البريطاني مدة وجوده في العراق ، بمناسبة الحرب العالمية الثانية ، وتمنى للحكومة العراقية كل خير ونجاح . وقد استنكر الراي العام قيام عريف من الجيش البريطاني للرد على خطاب رئيس الوزراء العراقي ، مع وجود السفير ، وبعض القادة في هذه الحفلة ، فلم تر الوزارة مسوغا لهذا الاستغراب بدعوى ان الحفلة أقيمت للجنود لا للسفير .

٤٣ ـ خصصت الوزارة مبلغا قدره خمسون الف دينار لمشروع الاغاثة والتعمير في اوروبا ، وتقدمت بالتشريع اللازم لمساهمة العراق في هذا المشروع الى مجلس الامة لاقراره ، فقام عليها النكير لان العراق كان هو الآخر بحاجة الى من يغيثه ومن يعمره .

٤٤ ـ توفي بالسكتة القلبية يوم ١١ شباط ١٩٤٦م الشيخ صالح باش اعيان . وكان قد اشغل منصب وزارة الوقف في « الوزارة العسكرية الاولى » .

العراق في سان فرنسيسكو

دعوة الحكومة العراقية :

وجهت الحكومة الامريكية بالاصالة عن نفسها ، وبالنيابة عن حكومات بريطانية، وروسية السوفياتية ، والصين ، الدعوة الى الحكومة العراقية للاشتراك في « مؤتمر الامم المتحدة » الذي تقرر عقده في « سان فرانسيسكو » لاعداد ميثاق لمنظمة دولية عامة لتولى صيانة السلم والسلامة الدوليين فقررت الحكومة العراقية قبول هذه الدعوة ، والاشتراك في هذا المؤتمر ، والفت وفدها الخاص الى المؤتمر ، وما لبثت أن أصدرت هذا البيان :

الوفد العراقي :

« تقرر ان يكون الوفد العراقي الى مؤتمر سان فرنسيسكو مؤلفا من الذوات التالية اسماؤهم :

ا ـ صاحب المعالي السيد ارشد العمري وزير الخارجية .

ب ـ صاحب الفخامة السيد نوري السعيد عضو مجلس الاعيان .

ج ـ صاحب الفخامة السيد توفيق السويدي عضو مجلس النواب .

د ـ صاحب الفخامة السيد علي جودة الايوبي وزير العراق المفوّض في واشنطن .

هـ ـ صاحب المعالي السيد نصرة الفارسي عضو مجلس النواب .

و ـ صاحب المعالي الدكتور محمد فاضل الجمالي وزير مفوض ومدير الخارجية العام . وسيرافق الوفد عدد كاف من الخبراء والسكرتارين » .

بغداد ٣٠ آذار ١٩٤٥م « مدير الدعاية العام »

ولما كان نوري السعيد عضوا في مجلس الاعيان ، وكان السيدان : توفيق السويدي ونصرة الفارسي عضوين في مجلس النواب ، طلبت رئاسة مجلس الوزراء الى رئاستي مجلسي الاعيان والنواب الموافقة على ندب المشار اليهم للقيام بهذه المهمة ، فوافق مجلس الاعيان في جلسته المنعقدة في ٢٩ آذار ١٩٤٥م على سفر السيد نوري السعيد في هذا الوفد ، كما وافق مجلس النواب في جلسة اول نيسان ١٩٤٥م، على سفر عضويه « السويدي والفارسي » وقد ذكر لنا السيد توفيق السويدي انه صارح رئيس الوزراء السيد حمدي الباجه‌جي باستنكافه عن ان يكون عضوا في وفد يراسه وزير الخارجية السيد ارشد العمري ، الذي لا يفقه من السياسة شيئا ، ونصح ان يكون العمري في معية الوصي عبدالاله ، ثم ينتخب اعضاء الوفد رئيسا لهم . وهكذا تخلف السويدي ، كما تخلف نوري السعيد عن الوفد ، وصدرت الارادة الملكية في ١٣ نيسان ١٩٤٥م باسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى رئيس الوزراء الباجه‌جي مدة تغيب الوزير ارشد العمري عن العراق .

وقد غادر الوفد « بغداد » في يوم ١٣ من هذا الشهر ، ووصل الى « نيويورك » في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية تحتفل بتشييع جثمان رئيسها الراحل المستر روزفلت الى مثواه الاخير ، فاشترك الوفد في هذا التشييع باسم العراق .

مجهود للعراق :

وقد استطاع « الوفد العراقي » ان يبذل جهودا موفّقة لحمل المؤتمر على

توجيه الدعوة الى كل من سورية ولبنان لحضور جلساته ، بحيث يكون لهما ما لبقية الشعوب الممثلة فيه من حقوق ، ويتحملان ما يتحمله غيرهما من واجبات ، فلما أقر المؤتمر طلب العراق ، تلقى وزير خارجية العراق البرقية التالية من وزير خارجية لبنان :

حضرة صاحب المعالي ارشد بك العمري وزير خارجية العراق ــ بغداد .

يسرني اعلام معاليكم بدعوة الحكومة اللبنانية للاشتراك في مؤتمر سان فرنسيسكو . وبهذه المناسبة اتقدم منكم بخالص الشكر وكبير الامتنان لمساعيكم الطيبة ، وجهودكم القيمة في هذا السبيل ، مما دل بجلاء على ما يربط البلاد العربية جميعا من اخوة وصداقة ، متمنيا لمعاليكم وللعراق الشقيق كل خير وسؤدد بظل مايكه المعظم .

وزير الخارجية ــ هنري فرعون (١)

كما سارع وزير خارجية سورية فابرق الى بغداد هذه البرقية :

حضرة صاحب المعالي وزير خارجية المملكة العراقية السيد ارشد العمري ــ بغداد .

ان المساعي الطيبة التي قامت بها حكومة صاحب الجلالة الملك المعظم لنصرة سورية ، ولاسماع صوتها في مؤتمر سان فرنسيسكو ، قد اتته بأطيب الثمرات . فاقرارا لهذه المساعدة النبيلة ، ودعما للاخوة العربية الخالدة ، أعرب لمعاليكم عن العاطفة السامية التي تجيش في صدور السوريين ، للموقف النبيل الذي وقفه العراق من شقيقته سورية . كما اني ارجو واؤكد ان تضامن البلاد العربية سيكون اوثق واقوى في هذا المؤتمر العالمي ، والذي سيجلو لممثلي الامم وجه العرب للحق ، وسيكشف عن امانيهم القومية وغاياتهم الموحدة .

جميل مردم ــ وزير الخارجية (٢)

افتتاح المؤتمر :

وافتتح المؤتمر الرئيس ترومان رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، في يوم ٢٦ نيسان ١٩٤٥م ، وحضره ثمانمائة وخمسون عضوا يمثلون تسعا واربعين امة من الامم التي اشتركت فيه ، والقى فيه وزير الخارجية العراقية خطابا طالب فيه بتوسيع التمثيل في هذا المؤتمر ، بحيث يشمل التمثيل الاقليمي ، فتتاح لمختلف الشعوب فرصة المساهمة في فض المنازعات الدولية ومنع الحروب .

عودة وزير الخارجية :

وبعد ان والى المؤتمر عقد اجتماعاته لوضع مسوّدة « ميثاق الامم المتحدة »

---

(١) و (٢) جريدة « البلاد » العدد ٢٤٧٥ الصادر بتاريخ ٦ نيسان ١٩٤٥ م .

و « مسودة النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية » ارتأى ارشد العمري ان يعود الى العراق (1) قبل التوقيع على هذا الميثاق ، فوجه وزير الخارجية الامريكية اليه هذا الكتاب .

سان فرنسيسكو في ١٣ حزيران ١٩٤٥م .

صاحب المعالي السيد ارشد العمري رئيس الوفد العراقي .

عزيزي الوزير .

اود قبل مغادرتكم سان فرانسيسكو ، ان اعرب لكم عن عظيم تقديري للمساعدة الجوهرية التي اسديتموها ، انتم ووفدكم ، في وضع مسوّدة الميثاق الذي يرمي الى احداث مؤسسة عالمية غايتها اقرار السلم والامن الدوليين . ان الاعمال الصادقة التي قام بها اعضاء وفدكم لجديرة بالذكر ، وارجو ان تقدموا الى كل واحد منهم تشكراتي الشخصية للمساعدات التي اسداها في سبيل الغاية المشتركة ، واني ممتن بصورة خاصة للمساعدة التي اسديتموها انتم للجنتين الفرعيتين ٢ و٣ من اللجنة الثالثة .

لقد كان من دواعي سروري ان اتعرّف بكم شخصيا ، وأن اتداول معكم في شؤون العراق ، وشؤون الشرق الادنى بوجه عام ، واني آسف لانكم وجدتم من الضروري مغادرة سان فرانسيسكو قبل انتهاء المؤتمر . لكني اؤمل بأن زيارتكم ومحادثاتنا هنا ستؤدي الى تعزيز العلاقات الودية الموجودة منذ السابق بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ، وتفضلوا بقبول احترامي وتقديري .

المخلص : ستيتنيوس

وقد رد الوزير العراقي على كتاب زميله الامريكي بهذا الجواب :

سان فرانسيسكو في ١٤ حزيران ١٩٤٥م .

معالي المستر ادوارد ستيتنيوس رئيس الوفد الامريكي ووزير الخارجية الامريكية .

عزيزي وزير الخارجية .

تشرفت بتلقي كتابكم المؤرخ بتاريخ البارحة ، والذي تفضلتم بارساله الي بمناسبة مغادرتي سان فرانسيسكو . واني بالنيابة عن جميع اعضاء الوفد العراقي اشكركم على ما نوّهتم به من تقدير وتشجيع لعملنا هنا ، وفضلا عن ذلك فاني أود ان انتهز هذه الفرصة لاشكركم على ما لقيناه من لطف ومجاملة من وزارة الخارجية وموظفيها في جميع الظروف .

واني لواثق من ان العلاقات الحسنة ، واواصر الصداقة القائمة منذ السابق بين بلدينا ، ستزداد رسوخا وقوة بنتيجة التعارف الشخصي الذي حصل في اثناء

---

(1) يقول السيد ارشد العمري انه انما اضطر للرجوع الى العراق لانه لم يجد في الميثاق ما يشير الى عروبة فلسطين على الرغم من مطالبته بذلك .

هذا المؤتمر . كما اني أعتز بالصداقة الشخصية التي قامت بيني وبينكم ، وساحتفظ بها على الدوام ، وتفضلوا بقبول احترامي وتقديري .

ارشد العمـري

دعوة مجلس الامة :

وواصل السيد العمري سفره الى العراق فبلغ بغداد في يوم ٢٩ تموز ١٩٤٥م، فخولت الحكومة العراقية الدكتور فاضل الجمالي بالتوقيع على ميثاق الامم المتحدة باسم العراق .

وفي يوم ١٥ تشرين الاول ١٩٤٥م ، صدرت الارادة الملكية بدعوة مجلس الامة الى الانعقاد ، اعتبارا من يوم السبت الموافق ٢٠ من هذا الشهر ، للبت في « ميثاق الامم المتحدة مع النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية » الموقع عليهما في « مؤتمر الامم المتحدة » المنعقد في « سان فرانسيسكو » بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٥م . فانعقدت الجلسة في هذا اليوم ، واقترح نائب بغداد سلمان الشيخ داود ، ان يحال الميثاق الى لجنة خاصة مكونة من ستة عشر نائبا لتدقيقه فرفض اقتراحه هذا لان المجلس لا يملك حق تعديل اي من مواد الميثاق ، وليس عليه الا ان يقبله كما هو . وعلى هذا احيل الى اللجنة الخارجية في مجلس النواب فاقرته ، واوصت المجلس بقبوله، فجرت مذاكرة طويلة حول الاسس والمبادىء التي تضمنها هذا الميثاق ، وكيف ان الدول الكبرى ، ولا سيما أمريكا وبريطانية ، لم تتقيدا بما جاء فيه من اهداف سامية ، ومبادىء انسانية رفيعة ، بدليل موقفهما الظالم من عرب فلسطين ، وفرضهما على العرب حلولا لفض هذه المشكلة لا تتفق مع الوعود التي قطعت للعرب ، ولا تنسجم مع مبادىء القانون الدولي ، أو قواعد العدل والانصاف .

قيد احترازي :

ولاجل ان يعبّر المجلس عن تمسكه بوعود الحلفاء للعرب ، وعن استحسانه للمبادىء العامة التي تضمنها « ميثاق الامم المتحدة » فانه وافق على الميثاق في جلسته المنعقدة في ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٥م باكثرية (٥٧) صوتا ، ضد صوتين ، مع التمسك بالقرار الملحق التالي .

معالي رئيس مجلس النواب : اقترح أن يصوّت المجلس على التصريح التالي :

في الوقت الذي يصادق فيه هذا المجلس على ميثاق الامم المتحدة ، ويرحب بما ورد في ديباجته من غايات سامية ، يعرب عن عزم الشعب العراقي في التمسك بما ورد في المادتين الاولى والثانية من مبادىء ومقاصد نبيلة ، ولا سيما فيما يختص منها بالمساواة بالسيادة بين الاعضاء ، والاعتراف للشعوب بحقها في تقرير مصيرها ، ويطالب بتحقيق ذلك فعلا بالنسبة للشعب العربي في فلسطين وشرقي الاردن ، وطرابلس الغرب ، وتونس ، والجزائر ، ومراكش ، ويعتبر ذلك شرطا لازما للتدليل

على صدق نية الامم الموقعة على هذا الميثاق ، واخلاصها للمبادىء والغايات التي ينطوي عليها .

عبد الكريم الازري ـ نائب لواء العمارة

وفيما يلي النص الرسمي لـ « ميثاق الامم المتحدة » للرجوع اليه عند الضرورة :

ميثاق الامم المتحدة

الديباجة :

نحن شعوب الامم المتحدة قد عقدنا العزم على ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، التي ، في خلال جيل واحد ، جلبت على الانسانية مرتين احزانا يعجز عنها الوصف .

وان نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الانسانية للانسان ، وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية .

وان نبين الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة ، واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ، وغيرها من مصادر القانون الدولي .

وان ندفع بالرقي الاجتماعي قدما ، وان نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح .

ولندرك هذه الاغراض ، قد اعتزمنا ان نأخذ انفسنا بالتسامح ، وان نعيش معا في سلام وحسن جوار ، وان نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم ، والامن الدولي .

وان تكفل المبادىء بقبولنا مبادىء معينة ، ورسم الخطط اللازمة لها ، كيلا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة ، وان نستخدم الاداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية ، والاجتماعية ، للشعوب جميعها .

قد قررنا ان نوحد جهودنا لتحقيق هذه الاغراض :

ولهذا فان حكوماتنا المختلفة ، على يد مندوبيها المجتمعين في مدينة سان فرانسيسكو ، الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية للشرائط ، قد ارتضت ميثاق الامم المتحدة هذا ، وانشات بمقتضاه هيئة دولية تسمى « الامم المتحدة » .

الفصل الاول ـ في مقاصد الهيئة ومبادئها :

المادة ١ ـ مقاصد الامم المتحدة هي :

(١) حفظ السلم والامن الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير

المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التي تهدد السلم ، ورفعها ، وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ، والتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولي ، لحل او تسوية المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلام .

(٢) انماء العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .

(٣) تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ، ذات الصبغةالاقتصادية، والاجتماعية ، والثقافية ، والانسانية ، وعلى توفير احترام الحقوق الانسانية ، والحريات الاساسية للناس جميعا ، والتشجيع عليه ، بلا تمييز بسبب الجنس ، او اللغة ، او الدين ، او تفريق بين الرجال والنساء .

(٤) جعل هذه الهيئة مركزا لتنسيق اعمالالامم لادراك هذه الغايات المشتركة.

المادة ٢ ـ تعمل الهيئة واعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الاولى وفقا للمبادىء الآتية :

(١) تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها .

(٢) لكي يكفل اعضاء الهيئة ان لانفسهم جميع الحقوق ، والمزايا المترتبة على صفة العضوية ، يقومون بالالتزامات التي اخذوها على انفسهم بهذا الميثاق في حسن نية .

(٣) يفض جميع اعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن الدولي عرضة للخطر .

(٤) يمتنع اعضاء الهيئة جميعا ، في علاقاتهم الدولية ، عن ان يهددوا بالقوة ، او ان يستخدموها ضد سلامة الاراضي ، او الاستقلال السياسي لاي دولة او على اي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة .

(٥) يقدم جميع الاعضاء كل ما في وسعهم من عون الى « الامم المتحدة » في اي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يمتنعون عن مساعدة اي دولة تتخذ الامم المتحدة ازاءها عملا من اعمال المنع او القسر .

(٦) تعمل الهيئة على ان تسير الدول ، غير الاعضاء فيها ، على هذه المبادىء بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم ، والامن الدولي .

(٧) ليس في هذا الميثاق ما يسوغ « للامم المتحدة » ان تتدخل في الشؤون التي تكون ضمن الاختصاص الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الاعضاء ان يعرضوا مثل هذه المسائل لان تحل بحكم هذا الميثاق ، على ان هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القسر الواردة في الفصل السابع .

الفصل الثاني ـ في العضوية :

المادة ٣ ـ الاعضاء الاصليون للامم المتحدة هم الدول التي اشتركت في مؤتمر الامم المتحدة للتنظيم الدولي المنعقد في سان فرنسيسكو ، وتوقع على هذا الميثاق ، وتبرمه طبقا للمادة (١١٠) والدول التي وقعت من قبل تصريح الامم المتحدة الصادر في اول كانون الثاني سنة ١٩٤٢م ، وتوقع وتبرم هذا الميثاق كذلك .

المادة ٤ ـ (١) العضوية في « الامم المتحدة » مباحة لجميع الدول الاخرى ، المحبة للسلام ، والتي تتحمل الالتزامات التي يتضمنها هذا الميثاق ، والتي ترى الهيئة انها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات راغبة فيه .

(٢) قبول اية دولة من هذه الدول في عضوية « الامم المتحدة » يتم بقرار من الجمعية العامة ، بناء على توصية مجلس الامن .

المادة ٥ ـ يجوز للجمعية العامة ان توقف اي عضو ، اتخذ مجلس الامن تجاهه عملا من اعمال المنع او القسر ، عن مباشرة حقوق العضوية ، ومزاياها ، ويكون ذلك بناء على توصية مجلس الامن ، ولمجلس الامن الدولي ان يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا .

المادة ٦ ـ اذا امعن عضو من اعضاء « الامم المتحدة » في انتهاك مبادىء الميثاق، جاز للجمعية العامة ان تفصله من الهيئة ، بناء على توصية مجلس الامن .

الفصل الثالث ـ في فروع الهيئة :

المادة ٧ ـ (١) تنشأ الهيئات الآتية كفروع رئيسية للامم المتحدة :

ا ـ جمعية عامة . ب ـ مجلس امن . ج ـ مجلس اقتصادي واجتماعي.
د ـ مجلس وصاية . هـ ـ محكمة عدل دولية . و ـ امانة .

(٢) يجوز ان ينشأ ، وفقا لاحكام هذا الميثاق ، ما يرى ضرورة انشائه من فروع ثانوية أخرى .

المادة ٨ ـ لا تفرض « الامم المتحدة » قيودا تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة ، وعلى وجه المساواة ، في فروعها الرئيسية والثانوية .

الفصل الرابع ـ في الجمعية العامة ـ تاليفها :

المادة ٩ ـ (١) تتالف الجمعية العامة من جميع اعضاء الامم المتحدة .

(٢) لا يجوز ان يكون للعضو الواحد اكثر من خمسة مندوبين في الجمعية العامة .

في وظائف الجمعية وسلطاتها :

المادة ١٠ ـ للجمعية العامة ان تناقش اية مسالة او امر يدخل في نطاق هـذا الميثاق ، او يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها ، او وظائفه فيه ، كما ان لها فيما عدا ما نص عليه في المادة ١٢ ، أن توصي أعضاء الهيئة ، او مجلس الامن، او كليهما ، بما تراه في تلك المسائل والامور .

المادة ١١ ـ (١) للجمعية العامة ان تنظر في المبادىء العامة في شان حفظ السلم، والامن الدولي ، ويدخل في ذلك المبادىء المتعلقة بنزع السلاح ، وتنظيم التسليح ، كما ان لها ان تقدم توصياتها بصدد هذه المبادىء الى الاعضاء ، او الى كليهما .

(٢) للجمعية العامة ان تناقش اية مسالة تكون لها صلة بحفظ السلم ، والامن الدولي ، يرفعها اليها اي عضو من اعضاء الامم المتحدة ، او مجلس الامن ، او دولة ليست من اعضائها ، وفقا لاحكام الفقرة الثامنة من المادة ٣٥ ولها فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة ـ ان تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة او للدول صاحبة الشان ، او لمجلس الامن ، او لهما جميعا . وكل مسالة مما تقدم ذكره يكون من الضروري فيها القيام بعمل ما ، ينبغي ان تحيلها الجمعية العامة على مجلس الامن قبل بحثها او بعده .

(٣) للجمعية العامة ان تسترعي نظر مجلس الامن الى الاحوال التي يحتمل ان يعرض السلم ، والامن الدولي للخطر .

(٤) لا تحد سلطات الجمعية العامة المبينة في هذه المادة ، ما للمادة العاشرة من نطاق عام .

المادة ١٢ ـ (١) عندما يباشر مجلس الامن ، بصدد نزاع او موقف ما ، الوظائف التي رسمت في هذا الميثاق ، فليس للجمعية العامة ان تقدم اية توصية في شان هذا النزاع ، او الموقف ، الا اذا طلب ذلك منها مجلس الامن .

(٢) يخطر الامين العام ، بموافقة مجلس الامن ، الجمعية العامة في كل دورة من دورات انعقادها ، بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم ، والامن الدولي ، التـي تكون موضع نظر مجلس الامن . كذلك يخطرها او يخطر اعضاء الامم المتحدة ، اذا لم تكن الجمعية العامة في دورة انعقادها بفراغ مجلس الامن من نظر تلك المسائل ، وذلك بمجرد انتهائه منها .

المادة ١٣ ـ (١) تنشىء الجمعية العمومية دراسات وتشير بتوصيات بقصد :

أ ـ انماء التعاون الدولي في الميدان السياسي ، وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولي وتقويته .

ب ـ انماء التعاون الدولي في الميادين السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والتعليمية، والصحية ، والاعانة على تحقيق الحقوق الانسانية ، والحريات الاساسية

للناس كافة ، بلا تمييز بينهم في الجنس ، او اللغة ، او الدين ، وبلا تفريق بين الرجال والنساء .

(٢) ان تبعات الجمعية العامة ، ووظائفها ، وسلطاتها الاخرى ، فيما يختص بالمسائل الواردة في الفقرة الاولى ، سالفة الذكر ، مبينة في الفصلين : التاسع والعاشر ، من هذا الميثاق .

المادة ١٤ ــ مع مراعاة احكام المادة الثانية عشرة ، للجمعية العامة ان توصي باتخاذ التدابير لتسوية اي موقف ، ايا كان منشاه ، تسوية سلمية متى رات ان هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة ، ويعكر صفو العلاقات الودية بين الامم ، ويدخل في ذلك المواقف الناشئة من انتهاك أحكام هذا الميثاق ، الموضحة لمقاصد الامم المتحدة ومبادئها .

المادة ١٥ ــ (١) تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية ، واخرى خاصة من مجلس الامن ، وتنظر فيها ، وتتضمن هذه التقارير بيانا عن التدابير التي يكون مجلس الامن قد اقرها ، او اتخذها لحفظ السلم والامن الدولي .

(٢) تتلقى الجمعية العامة تقارير من الفروع الاخرى للامم المتحدة وتنظر فيها .

المادة ١٦ ــ تباشر الجمعية العامة الوظائف التي جعلت لها ، بمقتضى الفصلين الثاني عشر والثالث عشر ، فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولية ، ويدخل في ذلك المصادقة على اتفاقات الوصاية للمناطق التي توصف بأنها مناطق استراتيجية .

المادة ١٧ ــ (١) تنظر الجمعية العامة في ميزانية الهيئة العامة ، وتصدّق عليها.

(٢) يتحمل الاعضاء نفقات الهيئة حسب الانصبة التي تقررها الجمعية العامة.

(٣) تنظر الجمعية العامة في اية ترتيبات مالية ، او متعلقة بالميزانية ، مع الوكالات الاخصائية المشار اليها في المادة ٥٧ وتصدق عليها ، وتدرس الميزانيات الادارية لتلك الوكالات ، لكي تقدم لها توصياتها .

التصويت :

المادة ١٨ ــ (١) يكون لكل عضو في الامم المتحدة صوت واحد في الجمعية العامة.

(٢) تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين ، المشتركين في التصويت ، وتشمل هذه المسائل التوصيات الخاصة بحفظ السلم ، والامن الدولي ، وانتخاب أعضاء مجلس الامن غير الدائمين ، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وانتخاب اعضاء مجلس الوصاية ، وفقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٨٦ وقبول اعضاء جدد في « الامم المتحدة » ووقف الاعضاء عن مباشرة حقوقهم ، والتمتع بمزاياها وفصل الاعضاء ، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية ، والمسائل الخاصة بالميزانية .

(٣) وتصدر القرارات في المسائل الاخرى ـ ويدخل في ذلك المسائل الاضافية التي يتطلب اقرارها موافقة ثلثي الاعضاء ـ باغلبية الاعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

المادة ١٩ ـ لا يكون لعضو « الامم المتحدة » الذي يتاخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة ، حق التصويت في الجمعية العامة ، اذا كان المتاخر عليه مساويا لبدل الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين ، او زائدا عن ذلك، وللجمعية العامة ـ مع ذلك ـ ان تسمح لهذا العضو بالتصويت ، اذا اقتنعت ان عدم الدفع ناشيء عن اسباب فوق طاقته .

الاجراءات :

المادة ٢٠ ـ تجتمع الجمعية العامة في دورات انعقاد عادية ، وفي دورات انعقاد سنوية خاصة ، بحسب ما تدعو اليه الحاجة .

ويقوم بالدعوة الى دورات الانعقاد الخاصة الامين العام ، بناء على طلب مجلس الامن ، او اغلبية اعضاء « الامم المتحدة » .

المادة ٢١ ـ تضع الجمعية العامة قواعد سير اعمالها ، وتنتخب رئيسها لكل دورة انعقادها .

المادة ٢٢ ـ للجمعية العامة ان تنشيء من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها .

الفصل الخامس ـ مجلس الامن وتاليفه :

المادة ٢٣ ـ (١) يتالف مجلس الامن من احد عشر عضوا من « الامم المتحدة » وتكون جمهورية الصين ، وفرنسا ، واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، اعضاء دائمين فيه . وتنتخب الجمعية العامة ستة اعضاء آخرين من الامم المتحدة ليكونوا اعضاء غير دائمين في المجلس . وتراعى بوجه خاص ، وقبل كل شيء،مساهمة اعضاء « الامم المتحدة » في حفظ السلم ، والامن الدولي ، وفي مقاصد الهيئة الاخرى، كما يراعى ايضا التوزيع الجغرافي العادل .

(٢) ينتخب اعضاء مجلس الامن ، غير الدائمين ، لمدة سنتين على ان يختار في اول انتخاب للاعضاء غير الدائمين ، ثلاثة منهم لمدة سنة واحدة . والعضو الذي انتهت مدته لا يجوز اعادة انتخابه على الفور .

(٣) يكون لكل عضو في مجلس الامن مندوب واحد .

المادة ٢٤ ـ (١) رغبة في ان يكون العمل الذي تقوم به « الامم المتحدة » سريعا فعالا ، يعهد اعضاء تلك الهيئة الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسية في حفظ السلم ،

والامن الدولي ، ويوافقون على ان هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته ، التي تفرضها عليه هذه التبعات .

(٢) يعمل مجلس الامن في اداء هذه الواجبات ، وفقا لمقاصد « الامم المتحدة » ومبادئها ، والسلطات الخاصة المخوّلة لمجلس الامن ، لتمكنه من القيام بهذه الواجبات المبينة في الفصول ٦ و٧ و٨ و١٢ .

(٣) يرفع مجلس الامن تقارير سنوية ، واخرى خاصة ، اذا اقتضت الحال الى الجمعية العامة لتنظر فيها .

المادة ٢٥ ـ يتعهد اعضاء « الامم المتحدة » بقبول قرارات مجلس الامن ، وتنفيذها ، وفق هذا الميثاق .

المادة ٢٦ ـ رغبة في اقامة السلم ، والامن الدولي ، وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية الى ناحية التسليح ، يكون مجلس الامن مسؤولا بمساعدة لجنة اركان الحرب المشار اليها في المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض على اعضاء « الامم المتحدة » لوضع منهاج لتنظيم التسليح .

في التصويت :

المادة ٢٧ ـ (١) يكون لكل من اعضاء مجلس الامن صوت واحد .

(٢) تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاجرائية بموافقة سبعة من اعضائه.

(٣) تصدر قرارات مجلس الامن في المسائل الاخرى كافة ، بموافقة سبعة من اعضائه ، يكون من بينها اصوات الاعضاء الدائمين متفقة ، بشرط انه في القرارات المتخذة تطبيقا لاحكام الفصل السادس ، والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ يمتنع من كان طرفا في النزاع من التصويت .

في الاجراءات :

المادة ٢٨ ـ (١) ينظم مجلس الامن على وجه يستطيع معه العمل باستمرار ، ولهذا الغرض ، يمثل كل عضو من اعضائه تمثيلا دائما في مقر الهيئة .

(٢) يعقد مجلس الامن اجتماعات دورية ، يمثل فيها كل عضو من اعضائه ـ اذا شاء ذلك ـ باحد رجال حكومته ، او بمندوب آخر يعينه لهذا الغرض خاصة .

(٣) لمجلس الامن ان يعقد اجتماعات في غير مقر الهيئة ، اذا راى ان ذلك ادنى الى تسهيل أعماله .

المادة ٢٩ ـ لمجلس الامن ان ينشىء من الفروع الثانوية ما يرى له ضرورة لاداء وظائفه .

المادة ٣٠ ـ يضع مجلس الامن قواعد سير اعماله ، ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه .

المادة ٣١ ـ لكل عضو من أعضاء « الامم المتحدة » من غير أعضاء مجلس الامن، ان يشترك بدون تصويت في مناقشة اية مسألة تعرض على مجلس الامن ، اذا رأى المجلس ان مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص .

المادة ٣٢ ـ كل عضو من اعضاء « الامم المتحدة » ليس بعضو في مجلس الامن، واية دولة ليست عضوا في « الامم المتحدة » اذا كان ايهما طرفا في نزاع معروض على مجلس الامن لبحثه ، يدعى الى الاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع ، دون ان يكون له حق في التصويت ، ويضع مجلس الامن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من اعضاء « الامم المتحدة » .

الفصل السادس ـ في الحل السلمي للمنازعات :

المادة ٣٣ ـ (١) يجب على أطراف نزاع من شان استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر ، أن يلتمسوا حله بادىء ذي بدء بطريق المفاوضة . والتحقيق . والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، والتسوية القضائية . او ان يلجأ الى الوكالات ، والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها .

(٢) ويدعو مجلس الامن اطراف النزاع الى ان يسوّوا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق اذا رأى ضرورة لذلك .

المادة ٣٤ ـ لمجلس الامن ان يفحص اي نزاع ، او اي موقف قد يؤدي الى احتكاك دولي ، أو قد يثير نزاعا ، لكي يقرر ما اذا كان استمرار هذا النزاع ، او الموقف ، من شأنه ان يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولي .

المادة ٣٥ ـ (١) لكل عضو من « الامم المتحدة » ان ينبه مجلس الامن،والجمعية العامة ، الى اي نزاع ، أو موقف من النوع المشار اليه في المادة الرابعة والثلاثين .

(٢) لكل دولة ليست عضوا في « الامم المتحدة » ان تنبه مجلس الامن او الجمعية العامة الى اي نزاع تكون طرفا فيه ، اذا كانت تقبل مقدما في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي ، المنصوص عليها في هذا الميثاق .

(٣) تكون اعمال الجمعية العامة ، بشأن امور تنبه اليها بمقتضى هذه المادة ، خاضعة لاحكام المادتين ١١ و١٢ .

المادة ٣٦ ـ (١) لمجلس الامن ، في اية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار اليه في المادة ٣٣ او موقف شبيه به ، أن يوصي بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية .

(٢) على مجلس الامن ان يراعي ما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم .

(٣) على مجلس الامن ، وهو يقدّم توصياته وفقا لهذه المادة ، ان يراعي ايضا ان المنازعات القانونية يجب على اطراف النزاع ـ بصفة عامة ـ ان يعرضوها على محكمة العدل الدولية ، وفقا لاحكام النظام الاساسي لهذه المحكمة .

المادة ٣٧ ـ (١) اذا اخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار اليه في المادة الثالثة والثلاثين ، في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة ، وجب عليها أن تعرضه على مجلس الامن .

(٢) اذا رأى مجلس الامن ان استمرار هذا النزاع في الواقع من شانه ان يعرض للخطر حفظ السلم ، والامن الدولي ، قرر ما اذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة السادسة والثلاثين ، او يوصي بما يراه ملائما من شروط حل النزاع .

المادة ٣٨ ـ لمجلس الامن اذا طلب اليه جميع المتنازعين ذلك ، ان يقدم اليهم توصياته بقصد حل النزاع حلا سلميا ، وذلك بدون اخلال بأحكام المواد من ٣٣ـ٣٧ .

الفصل السابع ـ فيما يتخذ من الاعمال في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان

المادة ٣٩ ـ يقرر مجلس الامن ، ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم ، او اخلال به، او كان ما وقع عملا من اعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته ، او يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير ، طبقا لاحكام المادتين ٤١ و ٤٢ لحفظ السلم ، والامن الدولي ، او اعادته الى نصابه .

المادة ٤٠ ـ منعا لتفاقم الموقف ، لمجلس الامن قبل ان يقدّم توصياته ، أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٣٩ ان يدعو المتنازعين للاخذ بما يراه ضروريا، او مستحسنا ، من تدابير مؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ، ومطالبهم ، او بمركزهم ، وعلى مجلس الامن ان يحسب لعدم اخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه .

المادة ٤١ ـ لمجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير ، التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة ، لتنفيذ قراراته ؛ وله ان يطلب الى اعضاء «الامم المتحدة» تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية،والمواصلات الحديدية ، والبحرية ، والجوية ، والبريدية ، والبرقية ، واللاسلكية ، وغيرها من وسائل المواصلات ، وقفا جزئيا ، او كليا ، وقطع العلاقات الدبلوماسية .

المادة ٤٢ ـ اذا رأى مجلس الامن ان التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ لا تفي بالغرض ، او ثبت انها لم تف به ، جاز له ان يتخذ ، بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية ، من الاعمال ما يلزم لحفظ السلم والامن الدولي ، او اعادته الى نصابه .

ويجوز ان تتناول هذه الاعمال المظاهرات ، والحصار ، والعمليات الاخرى ، بطريق القوات الجوية ، او البحرية ، او البرية التابعة لاعضاء « الامم المتحدة » .

المادة ٤٣ ـ (١) يتعهد جميع اعضاء « الامم المتحدة » في سبيل المساهمة في حفظ السلم والامن الدولي ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الامن ، بناء على طلبه ، وطبقا لاتفاق او اتفاقات خاصة ؛ ما يلزم من القوات المسلحة ، والمساعدات ، والتسهيلات الضرورية ، لحفظ السلم ، والامن الدولي ومن ذلك حق المرور .

(٢) يجب ان يحدد ذلك الاتفاق ، أو تلك الاتفاقات ، عدد هذه القوات،وانواعها، ومدى استعدادها ، وأماكنها عموما ، ونوع التسهيلات ، والمساعدات التي تقدم .

(٣) وتجري المفاوضة في هذا الاتفاق ، او الاتفاقات المذكورة ، باسرع ما يمكن، بناء على طلب مجلس الامن ، وتعقد بين مجلس الامن ، وبين اعضاء « الامم المتحدة » او بينه وبين مجموعات من اعضاء « الامم المتحدة » وتبرمها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية .

المادة ٤٤ ـ اذا قرر مجلس الامن استخدام القوة ، فانه قبل ان يطلب من عضو غير ممثل فيه ، تقديم القوات المسلحة ، وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة الثالثة والاربعين ، ينبغي له ان يدعو هذا العضو الى ان يشترك ، اذا شاء ، في القرارات التي يصدرها مجلس الامن فيما يختص باستخدام وحدات من قواته المسلحة .

المادة ٤٥ ـ رغبة في تمكين الامم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة ، يكون لدى الاعضاء وحدات جوية ، يمكن استخدامها فورا لاعمال القسر الدولية المشتركة .

ويحدد مجلس الامن قوة هذه الوحدات ، ومدى استعدادها ؛ والخطط لاعمالها المشتركة ، وذلك بمساعدة لجنة اركان الحرب ، وفي الحدود الواردة في الاتفاق ، أو الاتفاقات الخاصة المشار اليها في المادة الثالثة والاربعين .

المادة ٤٦ ـ ان الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة يضعها مجلس الامن، بمساعدة لجنة اركان الحرب .

المادة ٤٧ ـ (١) تشكل لجنة من اركان الحرب ، تكون مهمتها ان تسدي المشورة والمعونة الى مجلس الامن ، وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم ، والامن الدولي ، ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه ، وقيادتها ؛ ولتنظيم التسليح ، ونزع السلاح بالقدر المستطاع .

(٢) تشكل لجنة اركان الحرب من رؤساء اركان الحرب الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، او من يقوم مقامهم؛ وعلى اللجنة ان تدعو اي عضو في « الامم المتحدة » من الاعضاء ، غير الممثلين فيها ، بصفة دائمة للاشتراك في عملها ، اذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها ان يساهم هذا العضو في عملها .

(٣) ان لجنة اركان الحرب مسؤولة ، تحت اشراف مجلس الامن ، عن التوجيه الاستراتيجي لاية قوات مسلحة ، موضوعة تحت تصرف المجلس . اما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات ، فستبحث فيما بعد .

(٤) للجنة اركان الحرب ان تنشىء لجانا فرعية اقليمية ، اذا خولها ذلك مجلس الامن ، وبعد التشاور مع الوكالات الاقليمية صاحبة الشأن .

المادة ٤٨ ـ (١) ان الاعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن لحفظ السلم والامن الدولي ، يقوم بها جميع اعضاء « الامم المتحدة » او بعض هؤلاء الاعضاء ، وذلك حسب ما يقرره المجلس .

(٢) يقوم اعضاء « الامم المتحدة » بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة ، وبطريق العمل في الوكالات الدولية الاخصائية ، التي يكونون اعضاء فيها .

المادة ٤٩ ـ يتضافر اعضاء « الامم المتحدة » على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الامن .

المادة ٥٠ ـ اذا اتخذ مجلس الامن ضد اية دولة ، تدابير منع ، او قسر ، فان لكل دولة اخرى ـ سواء اكانت من اعضاء « الامم المتحدة » ام لم تكن ـ تواجهمشاكل اقتصادية خاصة تنشا عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق في ان تتذاكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل .

المادة ٥١ ـ ليس في هذا الميثاق ما يرد او ينتقض الحق الطبيعي للدول « فرادى او جماعات » في الدفاع عن انفسهم ، اذا اعتدت قوة مسلحة على احد اعضاء هذه الهيئة ، وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم ، والامن الدولي ، ويبلغ المجلس فورا التدابير التي اتخذها الاعضاء لمباشرة حق الدفاع عن النفس ، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال في سلطة المجلس ومسؤولياته ، المستمدة من احكام هذا الميثاق ، في ان يتخذ في اي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الاعمال لحفظ السلم ، والامن الدولي ، او اعادته الى نصابه .

الفصل الثامن ـ التنظيمات الاقليمية :

المادة ٥٢ ـ (١) ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات او وكالات اقليمية ، تعالج من الامور المتعلقة بحفظ السلم والامن الدولي ، ما يكون العمل الاقليمي صالحا فيها ، ومناسبا ، ما دامت هذه التنظيمات ، او الوكالات الاقليمية، ونشاطها ، متلائمة مع مقاصد « الامم المتحدة » ومبادئها .

(٢) يبذل اعضاء « الامم المتحدة » الداخلون في مثل هذه التنظيمات ، او الذين تتالف منهم تلك الوكالات ، كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية ، عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية ، او بواسطة هذه الوكالات الاقليمية ، وذلك قبل عرضها على مجلس الامن .

(٣) على مجلس الامن ان يشجع على استكثار الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية ؛ بطريق هذه التنظيمات الاقليمية ، او بواسطة تلك الوكالات الاقليمية ، بطلب من الدول التي يعنيها الامر ، او بالاحالة عليها من جانب مجلس الامن .

(٤) لا تخل هذه المادة ، بحال من الاحوال ، بتطبيق المادتين : الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين .

المادة ٥٣ ــ (١) يستخدم مجلس الامن التنظيمات ، والوكالات الاقليمية المتقدمة ، في نطاق اختصاصه كلما راى ذلك ملائما في اعمال القسر . غير انه لا يجوز القيام باي عمل من اعمال القسر ، بمقتضى التنظيمات الاقليمية ، او على يد الوكالات الاقليمية ، بدون اذن مجلس الامن . ويستثنى مما تقدم التدابير التي تتخذ ضد اية دولة من دول الاعداء ، المعرّفة في الفقرة الثانية من هذه المادة ، وهي المنصوص عليها في المادة ١٠٧ او التدابير التي تكون في التنظيمات الاقليمية قد قصد بها منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول ، وذلك حتى يتسنى الوقت الذي قد يعهد فيه الى الهيئة ، بناء على طلب الحكومات ذات الشأن ، بمسؤولية منع اي عدوان آخر ، من واحدة من تلك الدول .

(٢) تنطبق عبارة « دولة من دول الاعداء » المذكورة في الفقرة الاولى من هذه المادة ؛ على اية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من اعداء اية دولة موقعة على هذا الميثاق .

المادة ٥٤ ــ يجب ان يحاط مجلس الامن في كل وقت ، احاطة تامة ، بما يجري من الاعمال ، أو يزمع القيام به منها ، بمقتضى تنظيمات اقليمية ، او بواسطة وكالات اقليمية لحفظ السلم ؛ والامن الدولي .

الفصل التاسع ــ التعاون الدولي والاقتصادي والاجتماعي :

المادة ٥٥ ــ رغبة في تهيئة شروط الاستقرار ، والرفاهية الضرورية ؛ لقيام علاقات سلمية ودية بين الامم ؛ علاقات تقوم على احترام المبدا ، الذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها تقرير مصيرها ، تعمل الامم المتحدة على :

أ ــ تحقيق مستوى اعلى للمعيشة ، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد بعوامل التطور ؛ والتقدم الاجتماعي .

ب ــ تيسير الحلول المشاكل الدولية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والصحية ، وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولي في شؤون الثقافة والتعليم .

ج ــ أن ينتشر في العالم احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية للجميع ، بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا .

المادة ٥٦ ــ يتعهد جميع الاعضاء بأن يتخذوا ما يجب عليهم من عمل منفرد ؛

او مشترك ، بالتعاون مع الهيئة ، لادراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين .

المادة ٥٧ ـ (١) يوصل ، وفقا لاحكام المادة الثالثة والستين ، بين الوكالات المختلفة التي تنشا بمقتضى اتفاق بين الحكومات ، والتي تضطلع بمقتضى نظمها الاساسية بتبعات دولية واسعة في الاقتصاد ، والاجتماع ، والثقافة والتعليم ، والصحة وما الى ذلك من الشؤون ، وبين الامم المتحدة .

(٢) تسمى هذه الوكالات ، التي يوصل بينها وبين الامم المتحدة ، فيما يلي من الاحكام ، بالوكالات الاخصائية .

المادة ٥٨ ـ تقدم الهيئة توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات الاخصائية، ووجوه نشاطها .

المادة ٥٩ ـ تدعو الهيئة عند المناسبة الى اجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن ، بقصد انشاء اي وكالة اخصائية جديدة تتطلبها تحقيق المقاصد المبينة في المادة الخامسة والخمسين .

المادة ٦٠ ـ تقع مسؤولية تحقيق مقاصد الهيئة المبينة في هذا الفصل على عاتق الجمعية العامة ، كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ضمن اختصاص الجمعية العامة ، ويكون لهذا المجلس من اجل ذلك السلطات المبينة في الفصل العاشر .

الفصل العاشر ـ تاليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المادة ٦١ ـ (١) يتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، من ثمانية عشر عضوا، من « الامم المتحدة » تنتخبهم الجمعية العامة .

(٢) مع مراعاة احكام الفقرة الثالثة ، ينتخب ستة من اعضاء المجلس كل سنة لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز ان يعاد انتخاب العضو الذي انتهت مدته مباشرة .

(٣) في الانتخاب الاول يختار المجلس الاقتصادي ، والاجتماعي ، ثمانية عشر عضوا ، وتنتهي عضوية ستة منهم بعد انقضاء سنة واحدة ، وتنتهي عضوية ستة آخرين بعد انقضاء سنتين ، وذلك كله وفقا للنظام الذي تضعه الجمعية العامة .

(١) يكون لكل عضو من اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي مندوب واحد .

الوظائف والسلطات :

المادة ٦٢ ـ (١) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدراسات ، ويضع تقارير عن المسائل الدولية في شؤون الاقتصاد ، والاجتماع ، والثقافة ، والتعليم ، والسياسة وما يتصل بها ، كما له أن يوجه مثل تلك الدراسات ، وأن يضع مثل تلك

التقارير ، وله ان يقدم توصياته في اية مسالة من المسائل المتقدمة الى الجمعيةالعامة، والى اعضاء « الامم المتحدة » والى الوكالات الاخصائية ذات الشأن .

(٢) وله ان يقدم توصياته فيما يختصر بنشر احترام حقوق الانسان، والحريات الاساسية ، ومراعاتها .

(٣) وله ان يعد لوائح اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن مسائل تدخل في دائرة اختصاصه .

(٤) وله ان يدعو الى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه ، وذلك وفقا للقواعد التي تضعها « الامم المتحدة » .

المادة ٦٣ ــ (١) للمجلس الاقتصادي ، والاجتماعي ، أن يضع اتفاقات مع اي وكالة من الوكالات المشار اليها في المادة السابعة والخمسين ، تحدد الشروط التي يوصل على مقتضاها بينها وبين « الامم المتحدة » وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها .

(٢) وله ان ينسق وجوه نشاط الوكالات الاخصائية بطريق التشاور معها ، وتقديم توصياته اليها ، والى الجمعية العامة واعضاء « الامم المتحدة » .

المادة ٦٤ ــ (١) المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يتخذ الخطوات المناسبة لحصول بانتظام على تقارير من الوكالات الاخصائية ، وان يجري ترتيبات مع اعضاء « الامم المتحدة » ومع الوكالات الاخصائية ، لكي تمده بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته ، أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة ، والتي تدخل في اختصاص المجلس .

(٢) وله أن يبلغ الجمعية العامة بملاحظاته على هذه التقارير .

المادة ٦٥ ــ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يمد مجلس الامن بالمعلومات ، وعليه ان يعاونه متى طلب اليه ذلك .

المادة ٦٦ ــ (١) يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بالوظائف التي تدخل في اختصاصه فيما يتعلق بتوصيات الجمعية العامة .

(٢) وله ــ بعد موافقة الجمعية العامة ــ ان يقوم بالخدمات التي طلب اليه ذلك أعضاء « الامم المتحدة » او الوكالات الاخصائية .

(٣) يقوم المجلس بالوظائف الاخرى المبينة في غير هذا المكان من الميثاق ، وبالوظائف التي قد تعهد بها اليه الجمعية العامة .

التصويت :

المادة ٦٧ ــ (١) يكون لكل عضو من اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي صوت واحد .

(٢) تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي باغلبية اعضائه الحاضرين، المشتركين في التصويت .

الاجراءات :

المادة ٦٨ ـ ينشىء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجانا في الشؤون الاقتصادية ، والاجتماعية ، ولتعزيز حقوق الانسان كما ينشىء غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج اليها لتأدية وظائفه .

المادة ٦٩ ـ يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي اي عضو من « الامم المتحدة » للاشتراك في مداولاته عند بحث اية مسألة تعني هذا العضو بوجه خاص ، على الا يكون له حق التصويت .

المادة ٧٠ ـ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يجري ترتيبات ، بقصد اشتراك مندوبي الوكالات الاخصائية في مداولاته ، دون ان يكون لهم حق التصويت، واشتراكهم في مداولات اللجان التي ينشئها ، وكذلك لاشتراك مندوبيه في مداولات الوكالات الاخصائية .

المادة ٧١ ـ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية ، التي تعنى بالمسائل التي تدخل في دائرةاختصاصه وللمجلس ان يجري مثل هذه الترتيبات مع الهيئات الدولية ، كما ان له ان يجريها مع الهيئات الاهلية اذا راى ذلك ملائما وذلك بعد التشاور مع عضو « الامم المتحدة » ذي الشان .

المادة ٧٢ ـ (١) يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي نظام سير أعماله، ومنها طريقة اختيار رئيسه .

(٢) يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي كلما دعت الحالة لذلك وفقا لنظامه . ويجب ان يتضمن ذلك النص على دعوته للاجتماع ، بناء على طلب يقدم من أغلبية اعضائه .

الفصل الحادي عشر ـ تصريح يتعلق بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي :

المادة ٧٣ ـ يقر اعضاء الامم المتحدة ، الذين يضطلعون في الحال او في الاستقبال ، بتبعات في ادارة الاقاليم التي لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي ، بالمبدأ القاضي بان مصالح اهل هذه الاقاليم لها المقام الاول ، ويقبلون امانة مقدسة في عنقهم الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية هذه الاقاليم ، الى اقصى حد مستطاع ، في نطاق نظام السلم ، والامن الدولي ، الذي رسمه هذا الميثاق ولهذا الغرض :

أ ـ يكفلون تقدم هذه الشعوب في شؤون السياسة ، والاقتصاد ، والاجتماع، والتعليم ، كما يكفلون معاملتها بانصاف ، وحمايتها من ضروب الاساءة ـ كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب .

ب ـ ينمون الحكم الذاتي ، ويقدرون الاماني السياسية لهذه الشعوب قدرها؛ ويعاونونها على انماء نظمها السياسية الحرة نموا مطردا ، وفقا للظروف الخاصةلكل اقليم وشعوبه ، ومراحل تقدمها المختلفة .

ج ـ يوطدون السلم والامن الدولي .

د ـ يعززون التدابير الانشائية للرقي والتقدم ، ويشجعون البحوث،ويتعاونون فيما بينهم كما يتعاونون متى وحيث يرى ذلك ملائما ، مع الهيئات الدولية الاخصائية لتحقيق المقاصد الاجتماعية ، والاقتصادية ، والعلمية المفصلة في هذه المادة تحقيقا عمليا .

هـ ـ يرسلون الى الامين العام بانتظام ، لاحاطته علما ، بالبيانات الاحصائية، وغيرها من البيانات الفنية المتعلقة بشؤون الاقتصاد ، والاجتماع والتعليم ، في الاقاليم التي يكونون مسؤولين عنها ، عدا الاقاليم التي تنطبق عليها احكام الفصلين الثاني عشر ، والثالث عشر ، من هذا الميثاق وكل ذلك مع مراعاة القيود التي قد تحدها الاعتبارات الدستورية .

المادة ٧٤ ـ يوافق اعضاء «الامم المتحدة » ايضا على ان سياستهم ازاء الاقاليم التي ينطبق عليها هذا الفصل ، بحذوهم في هذا حذو سياستهم في مناطقهم التي تعتبر البلد المتبوع ، يجب ان تقوم من مبدأ حسن الجوار ، وان تراعي حق المراعاة مصالح بقية اجزاء العالم ، ورفاهيتها ، في الشؤون الاجتماعية ، والاقتصادية ، والتجارية .

الفصل الثاني عشر ـ نظام الوصاية الدولي :

المادة ٧٥ ـ تنشىء « الامم المتحدة » في نطاق اختصاصها نظاما دوليا للوصاية، وذلك لادارة الاقاليم التي قد تخضع لهذا النظام ، بمقتضى اتفاقات فردية لاحقة ، وللاشراف عليها ، ويطلق على هذه الاقاليم ـ فيما يلي من الاحكام ـ باسم الاقاليم المشمولة بالوصاية .

المادة ٧٦ ـ ان الاهداف الاساسية لنظام الوصاية ، طبقا لمقاصد « الامم المتحدة » المبينة في المادة الاولى من هذا الميثاق هي :

(أ) توطيد السلم والامن الدولي .

(ب) العمل على ترقية اهالي الاقاليم المشمولة بالوصاية في شؤون السياسة، والاجتماع ، والاقتصاد ، والتعليم واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي ، او الاستقلال؛ حسب ما يلائم الظروف الخاصة لكل اقليم وشعوبه ويتفق مع رغبات هذه الشعوب؛

التي تعرب عنها بملء حريتها ، وطبقـا لما قد ينص عليه في شروط كل اتفـاق من اتفاقات الوصـاية .

(ج) تشجيع احترام حقوق الانسـان ، والحريات الاساسـية للجميع ، بلا تمييز بسبب الجنس ، او اللغة ، او الدين ، او تفريق بين الرجال والنسـاء ، والتشجيع على ادراك ما بين شعوب العالم من اشتراك في اعتماد بعضهم على البعض .

(د) تامـين المسـاواة في المعاملـة في الشؤون الاجتماعيـة ، والاقتصاديـة ، والتجارية ، لجميع اعضـاء « الامم المتحدة » واهليها ، والمسـاواة بين هؤلاء ايضا فيما يتعلق بالاجراءات القضـائية ، وذلك مع عدم الاخلال بتحقيق الاغراض المتقدمة ، ومع مراعاة احكام المادة ٨ .

المادة ٧٧ ــ يطبق نظام الوصـاية على الاقاليم الداخلة في الفئات الآتية ، مما قد يوضـع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصـاية :

١ ــ (أ) الاقاليم المشمولة الآن بالانتداب .

(ب) الاقاليم التي تقتطع من دول الاعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية .

(ج) الاقاليم التي تضعها تحت الوصـايـة بمحض اختيارها دول مسؤولة عن ادارتها .

٢ ــ تحدد اتفاقات لاحقة اي الاقاليم ، من الفئات السالفـة الذكر ، يوضـع تحت نظام الوصـاية ؛ وطبقا لاي شروط .

المادة ٧٨ ــ لا يطبق نظام الوصـاية على الاقاليم التي اصبحت اعضـاء في هيئـة « الامم المتحدة » بل يجب ان تقوم العلاقـات بينها على احترام مبـدأ المسـاواة في السيـادة .

المادة ٧٩ ــ يتفق على شروط الوصـايـة لكل اقليم يوضـع تحت ذلك النظام ــ ويدخل في ذلك كل تغيير ، او تعديل لتلك الشروط ــ يرضي الدول التي يعنيهـا هذا الامر بالذات ، ومنها الدولـة المنتدبة في حالـة الاقاليم المشمولة بانتداب احد اعضـاء « الامم المتحدة » ويوافق على تلك الشروط طبقا لاحكام المادتين ٨٣ و ٨٥ .

المادة ٨٠ ــ (١) فيما عدا ما قد يتفق عليـه في اتفاقات الوصـاية الفرديـة ، المعقودة بمقتضى احكام المواد ٧٧ و ٧٩ و ٨١ والتي توضـع الاقاليم بمقتضـاها تحت الوصـاية ، والى ان تعقد مثل هذه الاتفاقات لا يجوز ان يؤول اي حكم من احكام هذا الفصل بالذات ، او بالواسطة ، تأويلا من شانه ان يغير بطريقـة ما اية حقوق لاية دول او شعوب او يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التي قد يكون اعضـاء الامم المتحدة اطرافا فيها .

(٢) لا يجوز ان تؤول الفقرة الاولى من هذه المادة على انها تهيىء سببا لتأخير، او تاجيل المفاوضـة في الاتفاقات ، التي ترمي لوضـع الاقاليم المشمولة بالانتداب ، او

غيرها من الاقاليم تحت نظام الوصاية ، طبقا للمادة ٧٧ او تأخير او تأجيل عقد مثل هذه الاتفاقات .

المادة ٨١ ـ يشمل اتفاق الوصاية في كل حالة الشروط التي يدار بمقتضاها الاقليم ، المشمول بالوصاية ، ويعين السلطة التي تباشر ادارة ذلك الاقليم ، ويجوز ان تكون هذه السلطة ، التي يطلق عليها فيما يلي من الاحكام « السلطة القائمة بالادارة » دولة او اكثر او هيئة « الامم المتحدة » ذاتها .

المادة ٨٢ ـ يجوز ان يحدد في اي اتفاق من اتفاقات الوصاية ، منطقة استراتيجية قد تشمل الاقليم الذي ينطبق عليه نظام الوصاية ، بعضه او كله ، وذلك دون الاخلال باي اتفاق او اتفاقات خاصة معقودة طبقا لنص المادة ٤٣ .

المادة ٨٣ ـ (١) يباشر مجلس الامن جميع وظائف (الامم المتحدة) المتعلقة بالمناطق الاستراتيجية ، وتدخل في ذلك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية ، وتغييرها او تعديلها .

(٢) تنطبق جميع الاهداف الاساسية المبينة في المادة ٧٦ فيما يتعلق بشعب كل منطقة استراتيجية .

(٣) يستعين مجلس الامن بمجلس الوصاية ، مع مراعاة احكام اتفاقات الوصاية ، ودون اخلال بالاعتبارات المتصلة بالامن في مباشرة ما كان من وظائف (الامم المتحدة) في نظام الوصاية خاصة بالشؤون السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والتعليمية ، للمناطق الاستراتيجية .

المادة ٨٤ ـ يكون من واجب السلطة القائمة بالادارة ان تكفل قيام الاقليم المشمول بالوصاية بنصيبه في حفظ السلم والامن الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية يجوز للسلطة القائمة بالادارة ان تستخدم قوات متطوعة ، وتسهيلات ومساعدات من الاقليم المشمول بالوصاية للقيام بالالتزامات التي تعهدت بهاتلك السلطة لمجلس الامن في هذا الشأن ، ولاغراض الدفاع المحلي ، واقرار حكم القانون والنظام داخل الاقليم المشمول بالوصاية .

المادة ٨٥ ـ (١) تباشر الجمعية العامة وظائف « الامم المتحدة » فيما يختص باتفاقات الوصاية على كل المناطق ، التي لم ينص على انها مناطق استراتيجية ، ويدخل في ذلك اقرار شروط اتفاقات الوصاية ، وتغييرها او تعديلها .

(٢) يساعد مجلس الوصاية الجمعية العامة في القيام بهذه الوظائف عاملا في نطاق اختصاصها .

الفصل الثالث عشر ـ تاليف مجلس الوصاية :

المادة ٨٦ ـ (١) يتالف مجلس الوصاية من اعضاء الامم المتحدة الآتي بيانهم :

(أ) الاعضاء الذين يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية .

(ب) الاعضاء المذكورون بالاسم في المادة ٢٣ الذين لا يتولون ادارة اقاليم مشمولة بالوصاية .

(ج) العدد اللازم من الاعضاء الآخرين ، ليكفل ان يكون مجموع اعضاء مجلس الوصاية شطرين متساويين احدهما الاعضاء الذين يقومون بادارة الاقاليم المشمولة بالوصاية ، والآخر الاعضاء الذين خلوا من تلك الادارة ، وتنتخب الجمعية العامة هؤلاء الاعضاء لمدة ثلاث سنوات .

(٢) يعين كل عضو من اعضاء مجلس الوصاية شخصا حائزا على مؤهلات خاصة ليمثله فيه .

الوظائف والسلطات :

المادة ٨٧ ـ لكل من الجمعية العامة ، ولمجلس الوصاية ـ تحت اشرافه ـ ان يقوم عند اداء وظائفه بما يلي :

(أ) ان ينظر في التقارير التي ترفعها السلطات القائمة بالادارة .

(ب) ان يقبل العرائض ويفحصها بالتشاور مع السلطات القائمة بالادارة .

(ج) ان ينظم زيارات دورية للاقاليم المشمولة بالوصاية في اوقات يتفق عليها مع السلطات القائمة بالادارة .

(د) ان يتخذ هذه التدابير ، وغيرها ، وفقا للشروط المبينة في اتفاقات الوصاية .

المادة ٨٨ ـ يضع مجلس الوصاية طائفة من الاسئلة عن تقدم سكان كل اقليم مشمول بالوصاية في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . وتقدم السلطة القائمة بالادارة في كل اقليم مشمول بالوصاية ضمن اختصاص الجمعية العامة تقريرا سنويا للجمعية المذكورة موضوعا على اساس هذه الاسئلة .

التصويت :

المادة ٨٩ ـ (١) يكون لكل عضو في مجلس الوصاية صوت واحد .

(٢) يصدر قرارات مجلس الوصاية بأغلبية الاعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

الاجراءات :

المادة ٩٠ ـ (١) يضع مجلس الوصاية قواعد سير اعماله ، ويدخل في ذلك طريقة اختيار رئيسه .

(١) يجتمع مجلس الوصاية كلما دعت الحاجة لذلك ، طبقا لقواعد سير اعماله ، ويجب ان تتضمن هذه القواعد نصا يقرر دعوته الى اجتماع بناء على طلب اغلبية اعضائه .

المادة ٩١ ـ يستعين مجلس الوصاية ، كلما كان ذلك مناسبا ، بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبالوكالات الاخصائية في كل ما يختص به كل منها من الشؤون .

الفصل الرابع عشر ـ محكمة العدل الدولية :

المادة ٩٢ ـ محكمة العدل الدولية هي الاداة القضائية الرئيسية للامم المتحدة، وتقوم بعملها وفق نظامها الاساسي ، الملحق لهذا الميثاق ، وهو مبني على النظام الاساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولي ، وجزء لا يتجزأ من هذا الميثاق .

المادة ٩٣ ـ (١) يعتبر جميع اعضاء الامم المتحدة ، بحكم عضويتهم ، اطرافا في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية .

(٢) يجوز لدولة ليست من اعضاء الامم المتحدة ان تنضم الى النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية ، بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة ، بناء على توصية مجلس الامن .

المادة ٩٤ ـ (١) يتعهد كل عضو من اعضاء الامم المتحدة ان ينزل على حكم محكمة العدل الدولية في اية قضية يكون طرفا فيها .

(٢) اذا امتنع احد المتقاضين في قضية ما عن ان يقوم بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة فللطرف الآخر ان يلجأ الى مجلس الامن ، ولهذا المجلس ، اذا رأى ضرورة لذلك ان يقدم توصياته او يصدر قرارا بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم .

المادة ٩٥ ـ ليس في هذا الميثاق ما يمنع اعضاء الامم المتحدة من ان يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف الى محاكم اخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل ، او يمكن ان تعقد بينهم في المستقبل .

المادة ٩٦ ـ (١) لاي من الجمعية العامة ، او مجلس الامن ، ان يطلب الى محكمة العدل الدولية الافتاء في اية مسألة قانونية .

(٢) ولسائر فروع الهيئة والوكالات الاخصائية المرتبطة بها ، ممن يجوز ان تأذن لها بذلك الجمعية العامة في اي وقت ، ان تطلب من المحكمة افتائها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق اعمالها .

الفصل الخامس عشر ـ الامانة :

المادة ٩٧ ـ يكون للهيئة امانة تشمل امينا عاما وممن تحتاجهم الهيئة من الموظفين .

وتعين الجمعية العامة الامين العام ، بناء على توصية مجلس الامن ، والامين العام هو الموظف الاداري الكبير في الهيئة .

المادة ٩٨ ـ يتولى الامين العام اعماله بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية العامة ، ومجلس الامن ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس الوصاية ، ويقوم بالوظائف الاخرى التي تكلها اليه هذه الفروع ، ويعد الامين العام تقريرا سنويا للجمعية العامة بأعمال الهيئة .

المادة ٩٩ ـ للامين العام أن ينبه مجلس الامن الى اية مسألة يرى انها قد تهدد حفظ السلم والامن الدولي .

المادة ١٠٠ ـ (١) ليس للامين العام ، ولا للموظفين ، ان يطلبوا او ان يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من اية حكومة او اية سلطة خارجة عن الهيئة ، وعليهم ان يمتنعوا عن القيام باي عمل قد يسيء الى مراكزهم ، بصفتهم موظفين دوليين مسؤولين امام الهيئة وحدها .

(٢) يتعهد كل عضو في « الامم المتحدة » باحترام الصفة الدولية لمسؤوليات الامين العام والموظفين ، التي ليس الا تلك الصفة ، وبالا يسعى الى التاثير فيهم وفي اضطلاعهم بمسؤولياتهم .

المادة ١٠١ ـ (١) يعين الامين العام موظفي الامانة طبقا للقواعد التي تضعها الجمعية العامة .

(٢) يعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولمجلس الوصاية ما يكفيهما من الموظفين على وجه دائم ، ويعين لغيرهما من فروع « الامم المتحدة » الاخرى ما هي بحاجة اليه من الموظفين ويعتبر مجموع هؤلاء الموظفين جزءا من الامانة .

(٣) ينبغي ان يراعى في الدرجة الاولى في استخدام الموظفين ، وفي تحديد شروط خدمتهم ضرورة الحصول على اعلى مستوى من المقدرة، والكفاية، والنزاهة، ويجب ان يعنى بأنه من المهم ان يكون ذلك الاختيار مبنيا على اوسع ما يمكن من اسس جغرافية .

الفصل السادس عشر ـ احكام متنوعة :

المادة ١٠٢ ـ (١) كل معاهدة ، وكل اتفاق دولي ، يعقده اي عضو من اعضاء « الامم المتحدة » بعد العمل بهذا الميثاق يجب ان يسجل في امانة الهيئة ، وان تقوم بنشره بأسرع ما يكون .

(٢) ليس لاي طرف في معاهدة او اتفاق دولي ، لم يسجل وفقا للفقرة الاولى من هذه المادة ان يتمسك بتلك المعاهدة ، او ذلك الاتفاق ، امام اي فرع من فروع « الامم المتحدة » .

المادة ١٠٣ ـ اذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها اعضاء « الامم المتحدة »

وفقا لاحكام هذا الميثاق ، مع اي التزام دولي آخر ، يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق .

المادة ١٠٤ ـ تتمتع الهيئة في بلاد كل عضو من اعضائها بالاهلية القانونية التي يتطلبها قيامها باعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها .

المادة ١٠٥ ـ (١) تتمتع الهيئـة في ارض كل عضو من اعضائها بالامتيازات والصيانات التي يتطلبها تحقيق مقاصدها .

(٢) وكذلك يتمتع المندوبون عن اعضاء « الامم المتحدة » وموظفو هذه الهيئة بالامتيازات والصيانات التي يتطلبها استقلالهم في القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة .

(٣) للجمعية العامة ان تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة ولها ان تقترح على اعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض .

الفصل السابع عشر ـ تدابير حفظ الامن في فترة الانتقال :

المادة ١٠٦ ـ الى ان تصبح الاتفاقات الخاصة المشار اليها في المادة الثالثة والاربعين ، معمولا بها على الوجه الذي يرى معه مجلس الامن انه أصبح يستطيع البدء في ممارسة مسؤولياته وفقا للمادة الثانية والاربعين ، تتشاور الدول التي اشتركت في تصريح الدول الاربعة الموقع عليه في ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٤٣ هي وفرنسا وفقا لاحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح. كما تتشاور الدول الخمس مع اعضاء « الامم المتحدة » الآخرين كلما اقتضت الحال القيام نيابة عن الهيئة بالاعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والامن الدولي .

المادة ١٠٧ ـ ليس في هذا الميثاق ما يبطل او يمنع اي عمل ازاء دولة كانت في اثناء الحرب العالمية الثانية معادية لاحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق اذا كان هذا العمل قد اتخذ او رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسؤولة عن هذا العمل .

الفصل الثامن عشر ـ تعديل الميثاق :

المادة ١٠٨ ـ تسري التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق على جميع اعضاء « الامم المتحدة » اذا صدرت بموافقة ثلثي اعضاء الجمعية العامة وابرمها ثلثا اعضاء « الامم المتحدة » ومن بينهم جميع اعضاء مجلس الامن الدائمين وفقا للاوضاع الدستورية في كل دولة .

المادة ١٠٩ ـ (١) يجوز عقد مؤتمر عام من اعضاء الامم المتحدة لاعادة النظر في هذا الميثاق في الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة باغلبية ثلثي اعضائها

وبموافقة سبعة ما من اعضاء مجلس الامن ويكون لكل عضو من الامم المتحدة صوت واحد في المؤتمر .

(٢) كل تغيير في هذا الميثاق يوصي به المؤتمر باغلبية ثلثي اعضائه يسري اذا ابرمه وفقا لاوضاعهم الدستورية ثلثا اعضاء الامم المتحدة ومن بينهم الاعضاء الدائمون في مجلس الامن .

(٣) اذا لم يعقد هذا المؤتمر قبل دورة الانعقاد السنوية العاشرة للجمعية العامة بعد العمل بهذا الميثاق وجب ان يدرج بجدول اعمال تلك الدورة العاشرة اقتراح بالدعوة الى هذا المؤتمر ويعقد هذا المؤتمر اذا قررت ذلك اغلبية اعضاء الجمعية العامة وسبعة ما من اعضاء مجلس الامن .

الفصل التاسع عشر ـ الابرام والتوقيع :

المادة ١١٠ ـ (١) تبرم هذا الميثاق الدول الموقعة عليه كل منها حسب اوضاعه الدستورية .

(٢) تودع وثائق الابرام لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي تخطر الدول الموقعة عليه بكل ايداع يحصل كما تخطر الامين العام لهيئة « الامم المتحدة » بعد تعيينه .

(٣) يصبح هذا الميثاق معمولا به متى اودعت جمهورية الصين وفرنسا واتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ارلندا والولايات المتحدة الامريكية واغلبية الدول الاخرى الموقعة عليه وثائق ابرامها .

وتعد حكومات الولايات المتحدة الامريكية بروتوكولا خاصا بوثائق الابرامالمودعة وتبلغ صورا منه لكل الدول الموقعة على الميثاق .

(٤) ان الدول الموقعة على هذا الميثاق التي تبرمه بعد العمل به تكون اعضاء اصليين في « الامم المتحدة » من تاريخ ايداعها لوثائق ابرامها .

المادة ١١١ ـ وضع هذا الميثاق بلغات خمس هي الصينية والفرنسية والروسية والانكليزية والاسبانية وهي لغاته الرسمية على وجه السواء ويظل الميثاق مودعا في محفوظات حكومة الولايات المتحدة الامريكية وتبلغ هذه الحكومة حكومات الدول الاخرى الموقعة عليه صورا مصدقة منه .

وتاييدا لما تقدم فقد وقع مندوبو حكومات « الامم المتحدة » على هذا الميثاق.

صدر بمدينة سان فرانسيسكو في اليوم السادس والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩٤٥ م.

التواقيع ....

استقالة وزير الخارجية

كان وزير الخارجية ارشد العمري ، قد راس وفد العراق الى مؤتمر

« سان فرانسيسكو » للتوقيع على « ميثاق الامم المتحدة » فحصل له في الولايات المتحدة الامريكية ما غير عقيدتـه في ديمقراطيتها ، فتركها قبل التوقيـع على هذا الميثاق ، ولكنه لم يتخل عن منصبه محتجا فلما اجتمع برئيس الوزراء الباجه‌جي ، اعرب عن رغبته في ترك منصبه ، ولكنه لم يتقدم بكتاب استقالته . ثم رأى ـ بعد مدة قصيرة ـ انه لا بد من التخلي عن هذا المنصب ، فرفع الى رئيس الوزراء كتاب الاستقالة الآتي نصه :

فخامة رئيس الوزراء

كنت عرضت عليكم في الاسكندرية : ان صحتـي اصبحت لا تساعدنـي على الاستمرار في الخدمة الوزارية ، ومع ذلك فقد تريثت مدة اخرى عسى ان يحصل تحسن يحفزني على مواصلة العمـل ، ولكنني مع الاسف اجد نفـي الآن مضطـرا للتخلي عن اي عمل ، والانصراف الى الاستراحة التـامة في الوقت الحاضر ، وعليه ارجو فخامتكم قبول استقالتي من وزارة الخارجية مع فائق تحياتي واحترامي .

بغداد ٢٥ آب ١٩٤٥م وزير الخارجية : ارشد العمري

وقد وافق رئيس الوزراء على هذه الاستقالـة فاستصدر ارادة ملكية بقبولها وباسناد منصب وزارة الخارجية بالوكالة الى شخصه ، ثم وجه الى الوزير المستقيل هذا الكتاب :

ديوان مجلس الوزراء

الرقم ٣١٩٤ التاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥م

صاحب المعالي السيد ارشد العمري المحترم

تلقيت بمزيد الاسف كتـاب معاليكم المتضمـن استقالتكـم من منصب وزارة الخارجية ، واني مع تقديري الخالص لجهود معاليكم الثمينة التي بذلتموها اثنـاء تقلدكم اعباء وزارة الخارجية ، اراني مضطرا ـ ازاء طلب معاليكم ـ للنزول عنـد رغبتكم بالتوسط لقبول الاستقالة ؛ وبطيه نسخـة من الارادة الملكية المرقمـة ٤٢٩ لسنة ١٩٤٥م الصادرة بهذا الشان ، واني لآمل ان نظفر بمعاضدة معاليكم القيمة في ميادين خدمة الامة لا سيما وان الاسباب التي دفعتكم للاستقالة لا يمكن ان تحرمنا من هذه المعاضدة في المستقبل . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس الوزراء : حمدي الباجه‌جي

مشكلة فلسطين ايضا

اتينا على لمحة تاريخية « للحركـة الصهيونية » و « وعد بلفور » في المجلـد الثاني من كتابنا هذا وذكرنا طرفا من الاضطرابات التي وقعت في العراق ، وفي بقية اجزاء الوطن العربي نتيجة لاعطاء هذا الوعد ، وتاثيره على الامن العـام في فلـسطين وفي البلاد العربية جمعاء .

وقليلون جدا هم الذين يعلمون ان « وعد بلفور » لم يكن وعدا بريطانيا حسب، وانما اشتركت في وضعه ، فصياغته ، فتأييده دول اخرى ، فقد عرضت بريطانية على روسية ، وفرنسة ، فكرة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، لضمان عطف يهود امريكا على قضية الحلفاء ، وحملهم الولايات المتحدة الامريكية على الانضمام اليها ، فاسرعت الاولى الى اعلان موافقتها دون قيد وشرط ، وتلكات الثانية قليلا فشخص الى باريس القطب الصهيوني في لندن « سولوكوف » واتصل بوزارة الخارجية الفرنسية لحملها على تأيد وجهة النظر البريطانية ، تساعده في ذلك صحف لندن حتى اذا ظفر بهذا التايد ، سافر الى روما ونال موافقة البابا ، والمقامات الايطالية ، ولما عرض المشروع على الولايات المتحدة الامريكية كان من المنتظر ان ينال عطفها وتايدها ، وهكذا نرى ان اهم الدول العظمى اشتركت في وضع هذا الوعد الذي صدر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧م.

والواقع ان بريطانية التي خلقت هذه المشكلة كانت مرتبطة مع العرب بوعود وعهود تحول دون العبث بحقوقهم في ارض آبائهم واجدادهم ، لهذا لم تر من الكياسة ان تصارحهم بما كانت تبيّته ضدهم ، فكانت تراوغ في تصريحاتها ، وتتحايل في عرض حلولها حتى اذا كانت الحرب العالمية الثانية على الابواب ، اصدرت الكتاب الابيض في ١٧ ايار ١٩٣٩م ، وقد نص على تكوين حكومة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات ، وعلى السماح لخمسة وسبعين الف مهاجر بالدخول الى فلسطين ، خلال السنوات الخمس التالية ، وعلى تقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق . وقد رفض اليهود والعرب هذا الكتاب على السواء ، فلما اعلنت الحرب العالمية الثانية في ايلول من هذه السنة ، وقف كل شيء عند حده .

غير ان اليهود ، الذين كانوا قد استغلوا ظروف الحرب العالمية الاولى فساوموا الحلفاء نفوذهم المالي والسياسي ، واستصدروا وعد بلفور هذا ، انتهزوا فرصة اعلان الحرب العالمية الثانية ، فاخذوا يستغلون ظروفها ليحوّلوا وطنهم القومي الى دولة يهودية . اما العرب فقد حرم عليهم النطق باسم فلسطين، مدة الحرب، وسيق احرارهم الى السجون والمعتقلات بتهمة عرقلة المجهود الحربي ، ولم يسمح للصحف العراقية ان تعالج موضوع فلسطين ، او ان تنشر شيئا عن حاضرها ومستقبلها ، بل كان التلميح الى فلسطين او ذكر فلسطين جريمة تستحق الاعتقال فالحبس .

وفي تموز ١٩٤٢م ، عرض الدكتور « حييم وايزمن » على الحكومة البريطانية مساعدة الراسمالية اليهودية الدائمة ، اذا اطلقت يد اليهود في فلسطين ، وشرقي الاردن ، ولبنان . فرفضت بريطانية هذا العرض ، ولكنها اسرّت اليه بتحويل الجهود اليهودية الى امريكا ، فتاثرت الولايات المتحدة الامريكية بهذه الدعاية ، واذا بـ (٦٢) شيخا و (١٨١) نائبا يقدمون مذكرة في تشرين الثاني ١٩٤٢م ، لاعتبار وعد بلفور عملا تاريخيا للتعويض على اليهود ، ودستور تحرير للشعب اليهودي ، واذا بالرئيس روزفلت يعرض اقتراحا على لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الكونغرس الامريكي في آذار ١٩٤٤م ، يطلب فيه اقامة دولة يهودية في فلسطين ،

فتقوم قيامة العرب في مختلف بلادهم ، فيضطر رئيس اركان الجيش الامريكي الى ان يطلب وقف البحث في هذا الاقتراح ، لان الوضع الحربي لا يسمح بالتحدث عن موضوعات كهذه .

ولما حل « ترومان » محل « روزفلت » في الرئاسة ، وجه رسالة مستعجلة الى المستر اتلي رئيس الوزراء البريطاني ، في ٢١ ايلول ١٩٤٥م ، طلب فيها ان يسمح لمئة الف يهودي من متشردي اوروبا للدخول الى فلسطين فورا ، فقامت قيامة الدول العربية من جديد : ينظمون الاحتجاجات ، ويعقدون المؤتمرات ، ولكنها كانت جعجعة دون طحين .

اما الحكومة البريطانية فقد ردت على اقتراح الرئيس الامريكي الجديد « ترومان » بأن الواجب يقضي على امريكا ان تشاطر انكلترا التبعة الكاملة لصيانة الامن والنظام في فلسطين ، اذا أريد البحث في مثل هذا الموضوع . وفي ٢ تشرين الاول ١٩٤٥م قدّم رئيس الوزراء حمدي الباجهجي ، مذكرة الحكومة العراقية الى الحكومة الامريكية يفند فيها سياسة تفضيل اليهود على العرب ، ويطلب انصاف القضية الفلسطينية في ضوء الحقائق المجردة عن التحيز الانتخابي ، وما لبث وزير خارجية بريطانية ، المستر بيفن ان القى خطابا في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٥م حول مشكلة فلسطين كان مثارا للتساؤل عن مغزاه . فقد كان البيان يطمئن ويقلق ، يأخذ ويعطي ، يشد ويرخي ، يتقرب الى العرب فيغضب اليهود ، ثم يتقرب الى اليهود فيغضب العرب .

ودعيت « جامعة الدول العربية » الى الاجتماع فورا لمناقشة بيان المستر بيفن ، فاجتمعت في كانون الاول من هذه السنة ، وردت عليه ردا مائعا لم يرض القوميين . ثم تكونت لجنة للتحقيق في مشكلة فلسطين فقضت باقامة دولتين في هذه البقعة العربية : احداهما يهودية ، والاخرى عربية ، وجعل الاماكن المقدسة فيها تحت اشراف دولي ، فقام اليهود باعلان دولتهم فورا ، وفتكوا بالعرب الآمنين فتكا ذريعا ، وشردوا زهاء مليون عربي على نحو ما ستقرؤه في المجلد السابع .

وترى الشعوب العربية ان فلسطين ذهبت ضحية اهمال ملوك العرب ، وامرائهم ، وزعمائهم ، الامر الذي ادى الى اسقاط رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي ، في ٣ كانون الاول ١٩٤٨م واخراجه من اراضي الجمهورية السورية ، والى قتل رئيس وزراء لبنان رياض الصلح ، في ١٥ تموز ١٩٥١م ، فقتل الملك عبدالله ملك المملكة العربية الاردنية ، في ٢٠ تموز من هذه السنة ايضا ، واخيرا الى خلع الملك فاروق ملك مصر واخراجه من بلاده في ٢٦ تموز ١٩٥٢م ، والى اقالة رئيس الجمهورية اللبنانية بشاره الخوري في منتصف ايلول عام ١٩٥٢م ، والى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق وقتل الامير عبد الاله ونوري السعيد وغيرهما وللتاريخ ان يسجل .

ثورة بارزان

الاسباب الدفينة :

يقول السر ئي. تي. ولسن ، وكيل الحاكم الملكي العام في العراق :

« كانت سياسة اللجنة الشرقية البريطانية ، التي تكوّنت في ابان الحرب العالمية الاولى ، ترمي الى تشجيع العناصر المعادية للترك في القفقاس ، لتعرقل مساعيهم الحربية ضد الحلفاء ، فأوفدت الحكومة الانكليزية بعثة عسكرية الى اورمية برئاسة الجنرال ويسترفيل ، لتحض النساطرة هناك على القيام في وجه القوات التركية ، وقد وصلت هذه البعثة الى هاتيك المناطق في كانون الثاني ١٩١٨م . وبعد مفاوضات طويلة مع الزعماء النسطوريين ، بعثت بريطانية شحنة كبيرة من السلاح اليهم في تموز من هذه السنة ، ولكن الترك هاجموا اورمية قبل وصول هذه الشحنة، وفتكوا بالمتجمعين حولها فتكا ذريعا ، فما وسع ـ بريطانية ـ الا ان نقلت الناجين بأرواحهم الى مخيمات اقامتها لهم على الضفة اليمنى من ديالي بالقرب من بعقوبه ، وصارت تستخدم الصالحين للعمل في تعبيد الطرق ، كما صارت تنفق على الشيوخ والنساء والاطفال بسخاء . وقد ضمت المخيمات المذكورة اكثر من خمسين الف لاجيء بينهم ١٢٠٥٠٠ ارمني جيء بهم من جهات وان ، وبتليس ، والقفقاس ، واذربيجان ، وغاليسيا ، والاستانة ، وكان الباقون من النساطرة بينهم ١٥٠٠٠٠ نسطوري نزحوا من الجبال الكائنة في المنطقة الكردية ، والباقون من سلماس وسولدر ، وقد أعيد هؤلاء الـ ١٠٠٠٠٠ الى مواطنهم في اعقاب الحرب المذكورة ، وبموافقة الحكومة الايرانية ؛ وبقي الـ ١٥٠٠٠٠ نسطوري يؤلفون مشكلة خطرة فالترك لا يوافقون على عودتهم الى ديارهم بعد الذي شهدوه منهم ، والكرد غير آمنين منهم ، وقد اقترح الكولونيل لجمن ان تعمد الحكومة البريطانية الى اخراج الكرد المسلمين من قراهم المتاخمة للحدود التركية ؛ لتسكن هؤلاء النساطرة في مواضعهم ، لان هؤلاء الاكراد كانوا قد ثاروا دفعتين على الحكومة البريطانية ، وقتلوا الكابتن ويلي واللفتننت مكدوكل ، وقد اقر السر ئي.تي. ولسن هذا الاقتراح ، وابرق مضمونه الى وزارة الحربية البريطانية في آب ١٩٢٠م وختم برقيته بهذه الجملة :

« وستتهيأ لدينا فرصة لانصاف النساطرة الآثوريين بطريقة ترضاها بريطانيا، وترضاها الاقطار الاوروبية في الحق والمعدلة ، وتمكننا من حل مشكلة من اعقد المشكلات الخاصة بالاقليات الدينية والجنسية في كردستان ، وتخلصنا من خطر دائم على مستقبل السلم في شمالي الفرات ، وفي الوقت نفسه تكون قد عاقبنا المسؤولين عن اضطرابات العمادية ، وهذه فرصة لن تعود ثانية » (1) . اهـ .

---

(1) Sir A. T. Wilson. A - Clash of Loyalites P. 39-40 .

ويقول الحاكم الملكي العام ، ان حكومته اقرت هذا الاقتراح ، واعـدت الخطط لتنفيذه .. ولكن تحريكات الترك التي ادت الى الاضطرابات في منطقة الموصل ، وفي المناطق الكردية الواقعة في شرقيها ، وعجز بريطانيا عن تهيئة وسائل النقل للمهاجرين من جوار بعقوبه الى تلك المنطقة ، كل ذلك ادى الى فشل المشروع فتاجيله .

عصيان بارزان :

هذه هي الاسباب الدفينة لمشكلة بارزان ، اما الاسباب الظـاهرة او المباشرة فتاتي في الدرجة الثانية .

فقد وصفنا مركز قرية بارزان ومناعتها ، وما يحيط بها من جبال منيعة ووديان عميقة ، وما يتمتع به الشيوخ البارزانيون القاطنون هناك من نفوذ وسطوة ، وذلك في الاجزاء المتقدمة من هذا الكتاب ، واوضحنا الاسباب التي حملت الشيـخ احمـد البارزاني على الثورة ضد الحكومة ايام « الوزارة السعيدية الثانية » واضطرار تلك الوزارة لتجريد حملة تأديبية على البارزانيين في عام ١٩٣٢م .

وقد اسفرت هذه الحملة عن التجاء الشيخ احمد البارزاني ، واخوين لـه ، ومئة من اتباعه ، الى تركية حيث استسلموا الى الجيش التركي الذي كان مرابطـا على الحدود ، فنقلهم هذا بدوره الى « ادرنه » على الحـدود البلغارية ، والزمهـم بالاقامة فيها زهاء السنة ، ولما شعرت سلطات الجمهورية التركية ان في نية الانكليز حمل الحكومة العراقية على اسكان التياريين في اماكن البارزانيين ، تمهيـدا لتاسيس الوطن الآثوري على الحدود التركية ـ العراقية ؛ نقلت الشيخ احمد وجماعته مـن « ادرنه » الى « كويان » المتاخمـة لاراضي البارزانيين ، فافسدت بذلـك الخطـة المبيتة . ثم جرت مفاوضات بين الجانبين : العراقـي والتركي حول مصير هـؤلاء اللاجئين ، اسفرت عن تسليمهم الى الحكومة العراقيـة ، بعد اعلان العفو عنهـم ، فالزمتهم هذه بالاقامة في الموصل ، ثم نقلتهم الى الناصرية ، فالديوانية ، فالحلـة ، نكركوك ، واخيرا لم تر مناصا من نقلهم الى السليمانية بعد ان ساءت صحتهم فـي الجنوب ، نتيجة لتغير المناخ حتى اذا جاءت الحرب العالمية الثانية (حرب ١٩٣٩/ ١٩٤٥م) بمشكلاتها ، وويلاتها ، وارتفاع اسعار المواد المعاشية ، وندرتها ، ضاق الملا مصطفى البارزاني « شقيق الشيخ احمد البارزاني » ذرعا بما كان يعانيه واصحابـه من ضيق الحالة الاقتصادية ، وقلة المخصصات الحكومية ، فهرب وثلاثة من اتباعه في تموز ١٩٤٣م ، قاصدا بارزان عن طريق (السليمانية ـ بنجوين ـ بانه ـ سردست ـ بسوه ـ لاهيجان ـ ناودشت ـ بيلكه ـ سريشمه ـ بارزان) وكتب الـى السلطات المسؤولة في بغداد « بانه ليس بعاص ، وانه مطيع للحكومة ، وان العمل الذي قام به لم يكن الا عن ضيق وعدم سماع شكواه ، وهو مستعد ان يلبي اوامر الحكومة » (١).

وبدلا من ان تحقق حكومة بغداد في مدعيات الملا مصطفى ، اوعزت الى قوات

---

(١) رئيس الوزراء نوري السعيد في محاضر مجلس الاعيان (ص ٦٣ من مذكرات دورة ١٩٤٣ـ١٩٤٤م).

الامن ان تلاحقه وتعيده الى السليمانية . الا ان الملا فضّل الانضمام الى العصابات التي كانت تعبث في هاتيك الاطراف ، فأمرت الحكومة قوّتها النظامية ان تؤدبه ، فكان يفتك بالافراد ، ويستولي على المخافر الطينية ، ويصادر ما فيها من سلاح وعتاد .

وانتشرت في بغداد منشورات سرّية تدعو الى ضرورة وقف القتال في الشمال، كما ان الوطنيين الاكراد اعتبروا الحركة عادلة ، وقرروا تحويلها الى حركة وطنية تحمل طابع المطالبة بالحقوق القومية للاكراد ، فأسرّت الحكومة البريطانية الىحكومة العراق ان تعالج الموقف باللين والحصافة ، ولا سيما وقد كان الوقت وقت حرب عامة ؛ والجيوش البريطانية تسرح وتمرح في البلاد ، وفي الوقت نفسه بعث السفير البريطاني رسالة الى الملا مصطفى قال له فيها :

« انك قد تجاوزت الحدود باستعمال السلاح ضد قوات الجيش والشرطة .

« ان عليك ايقاف القتال فورا وطلب العفو والتفاهم مع الحكومة .

« ان عدم ايقافك القتال يعني وقوفك ضد بريطانية ان لم يكن ضد الحكومة العراقية » (١) .

وفي الوقت نفسه استقالت وزارة نوري السعيد السابعة في ١٩ كانون الاول ١٩٤٣م ، واعيد تشكيلها في الخامس والعشرين من الشهر المذكور ، بعد ان ادخل السعيد فيها ثلاثة وزراء اكراد وهم السادة : عمر نظمي ، واحمد مختار بابان،وماجد مصطفى ، وقد عهد الى الاخير الاتصال بالملا مصطفى ، وتقديم المقترحات التي من شأنها تخفيف حدة التوتر بين الثائر والحكومة . وقد رأى السيد ماجد أن يجس نبض المؤسسات الكردية في بغداد ، قبل ان يسافر الى الشمال ، وفي الوقت نفسه فان الملا مصطفى اوقف القتال ، بناء على طلب السفير البريطاني ، وكتب اليه انه يشترط لالقاء السلاح الشروط الآتية :

« ١ ــ عزل او نقل الموظفين الذين اشتهروا بأخذ الرشوة واساءة السلطة .

« ٢ ــ تشكيل ولاية كردية ممتازة تحتوي على الوية كركوك ، والسليمانية ، واربيل ، ودرنه ، وباجلان (خانقين) واقضية الموصل الكردية كدهوك ، وزاخو ، وعمادية ، وعقره ، وسنجار ، وشيخان .

« ٣ ــ اعتبار اللغة الكردية لغة رسمية .

« ٤ ــ تعيين معاون وزير كردي في كل وزارة من وزارات الدولة .

« ٥ ــ تعيين وزير كردي يكون مسؤولا عن ولاية كردستان » اهـ (١) .

---

(١) معروف جياووك في كتابه « مأساة بارزان » ص ١٥٦ .
(٢) « مأساة بارزان » لمعروف جياووك ، ص ١٥٨ .

تسوية القضية البارزانية :

وسافر وزير الدولة السيد ماجد مصطفى الى الشمال في السابع من شهر كانون الثاني ١٩٤٤م ، واتصل بالملا مصطفى ، وصحبه ، وقدم تقريرا الى رئيس الوزراء في الثامن عشر من هذا الشهر ، أكد فيه بان سوء الادارة ، وضيق ذات اليد، هما اللذان دفعا بالملا مصطفى الى ان يترك منفاه في السليمانية ويقوم بما قام به . واقترح على الحكومة :

« ١ ـ اطلاق سراح المبعدين من شيوخ بارزان دون الالتفات الى الحركة والوضع الراهن .

« ٢ ـ المبادرة فورا في اعادة وتأسيس الادارة الملكية في المناطق التي شملها العصيان ، وتعيين الموظفين اللائقين لها .

« ٣ ـ تخصيص المال المقتضي بسخاء لتعمير الخطوط التلفونية ، والطرق الموجودة ، ومدّها من بله الى عقره ، ومن بله الى العمادية ، وتأسيس المخافر القوية عليها لتأمين سيطرة الحكومة .

« ٤ ـ توزيع ما تقرر توزيعه من الذخائر مجانا ، وباسعار مخفضة ، واضافة مقادير اخرى اليها بصورة مستعجلة .

« ٥ ـ الايعاز الى الملا مصطفى للمجيء الى بغداد ، وقبول التجائه لسمو الوصي المعظم ، واعادته بعد مدة لازالة الظنون من الاذهان بسبب مخالفة الحكومة في السابق عهودها » اهـ (١) .

وقبل أن يبت رئيس الوزراء في تقرير وزيره ماجد مصطفى ، الف لجنة خاصة لدرس التقرير ، وتقديم التوصيات اللازمة حوله للنظر في الموضوع ، واذا بهذه اللجنة تؤيد التقرير والمقترحات فيجتمع مجلس الوزراء في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤م ويتخذ هذا القرار :

« اطلع مجلس الوزراء على تقرير ماجد مصطفى ، الوزير بلا وزارة ، وتقرير اللجنة الخاصة المؤلفة بقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة في ١٦/١/١٩٤٤م . وبعد المداولة قرر ما ياتي :

١ ـ المبادرة الى تأسيس الادارة في اقضية الزيبار وراوندوز والعمادية ونواحي مركه‌سور وشيروان مازن وبارزان ، وتعيين موظفين مدنيين نزيهين وحازمين لها ، وعند الحاجة الاستفادة من خدمات ضباط الجيش كوكلاء وضباط ارتباط .

٢ ـ تأسيس المخافر على الحدود العراقية ، وعلى الطرق والمعابر ، وتوسيع المخافر الكائنة بالقرب من مراكز النواحي .

---

(١) تقرير السيد ماجد مصطفى بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٤٤ م (نسخة منه لدينا) .

٣ ـ انشاء الطرق ، مع تأسيس مخافر عليها في خليفان ـ زيزان ـ عمادية ـ بله ـ عقره ـ بارزان ـ مركه سور ـ مان ـ شيروان مازن ـ ديانه ـ كاني رش .

٤ ـ ابعاد ملا مصطفى حالا من منطقة بارزان واسكانه في بيران .

٥ ـ اعادة الشيوخ البارزانيين المبعدين الى أماكنهم ، وقبول حضور الملا مصطفى الى بغداد للدخالة ، على أن يترك وقت وكيفية تنفيذ ذلك الى ما يرتأيه وزير الداخلية والوزير بلا وزارة .

٦ ـ استرداد الاسلحة والتجهيزات الحكومية ، التي استولى عليها الملا مصطفى وجماعته ، والمباشرة حالا بهذا الاسترداد .

٧ ـ الموافقة على مبدأ استصدار عفو عام عن العصابات البارزانية ، باستثناء افراد القوات المسلحة ، وموظفي الدولة الذين اشتركوا مع العصابات ، على ان يترك تاريخ استصدار العفو المذكور الى ما تقرره الحكومة فيما بعد .

٨ ـ قيام الوزارات المختصة بتنفيذ هذه القرارات كل فيما يتعلق به » (1).اهـ.

وقد بوشر فعلا في تنفيذ هذه المقررات فاقيمت النظم الادارية ، وتم تعيين الموظفين الصالحين ، وبعض ضباط الارتباط ، وانشئت المخافر ، وعبّدت الطرق ، ونقل الشيخ احمد البارزاني وصحبه من الحلة الى اماكنهم في المنطقة الشمالية،وكان هؤلاء قد ابعدوا من السليمانية الى الحلة اثر هرب الملا مصطفى الى بارزان في تموز ١٩٤٣م كما قدمنا .

الملا مصطفى في بغداد :

وفي ٢٢ شباط ١٩٤٤م ، وصل الملا مصطفى البارزاني الى بغداد ، وقابل الوصي على عرش العراق الامير عبدالاله ، وكان يصحبه لفيف من شيوخ المنطقة ، فصدر هذا البيان :

« لقد اظهر الملا مصطفى البارزاني الندم على ما قام به ، فاغتنم فرصة وجود معالي وزير الدولة السيد ماجد مصطفى في مركه سور بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٤٤م، وحضر مقر حامية الجيش العراقي هناك مستسلما للحكومة بدون قيد او شرط ، كما انه ترك من فوره كل ما كان قائما به من الاعمال . كذلك رفع استرحاما الى صاحب السمو الملكي الوصي وولي العهد مبديا اخلاصه للعرش ، وتفانيه في خدمة سموه ، وقد حضر فعلا العاصمة بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٢م مع لفيف من الشيوخ البارزانيين لعرض الطاعة والخضوع الى صاحب السمو الملكي ، وقد اصبحت الحالة اعتيادية في منطقة بارزان ، واستتب الامن في كافة انحائها ، واستأنفت الحكومة اعمالها الاعتيادية في مختلف النواحي .

٢٢ شباط ١٩٤٤م　　　　　　　　　　مدير الدعاية العام

---

(1) مقررات مجلس الوزراء لشهر كانون الثاني ١٩٤٤ م .

وقد أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٤٥م قانون العفو العام عن البارزانيين برا بما جاء في الفقرة السابعة من مقررات مجلس الوزراء .

عودة الى العصيان :

تقضي الفقرة الرابعة من مقررات مجلس الوزراء المتخذة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤م ، أن يبعد الملا مصطفى عن منطقة بارزان ، وان يقيم في « بيران » وتنص الفقرة السادسة من هذه المقررات على « ان تسترد الاسلحة والتجهيزات الحكومية التي استولى الملا مصطفى وجماعته عليها » (١) اثناء احتلالهم المخافر الحكومية في المنطقة الثائرة . فلما جاء الملا الى بغداد وقابل الوصي على العرش في ٢٢ شباط ١٩٤٤م ، طلب الى الحكومة ان تسمح له بالعودة الى بارزان لجمع الاسلحة من اتباعه ، وتسليمها الى السلطات الحكومية ، فلم تر الحكومة مانعا من اجابة هذا الطلب ، فعاد الرجل الى بارزان لهذا الغرض .

وصادف أن استقالت الوزارة السعيدية الثامنة في تلك الآونة ، وتالفت وزارة جديدة برئاسة السيد حمدي الباجه جي بتاريخ ٣ حزيران ١٩٤٤م ، وقد دخل فيها وزيران كرديان هما وزير العدلية احمد مختار بابان ، ووزير الاقتصاد توفيق وهبي؛ واذا بالملا مصطفى « يتصل ببعض رؤساء العشائر لتجديد اواصر المودة والصداقة وتقويتها معهم ، واخذ في عين الوقت يعمل على ازالة الخلافات الناشئة بينهم؛ وفض الخصومات الناشبة مع بعضهم البعض . ولهذا الغرض اخذ يزور بعض المناطق الشمالية فزار منطقة برادوست وبالك ، ثم قام بزيارة منطقة بهدينان ، فتجول في اقضية عقره ، والعمادية ، والشيخان ، وكانت السلطات تنظر الى سفراته وزياراته هذه بعين الشك والريبة ، فطلبت من اخيه الشيخ احمد البارزاني تسليمها الاسلحة والمجرمين الهاربين القاطنين لديه ، فامتنع عن تنفيذ ما طلب اليه ، لان الشك بدا يتسرب الى نفسه ، وبات خائفا يترقب حركات الاستطلاع التي كان يقوم بها بعض الضباط آنذاك في بعض المناطق المجاورة . وكان يعتقد في قرارة نفسه ان الجيش لا بد مهاجمه ، وان مضايقة السلطات له والحاحها عليه بتنفيذ ما طلب اليه ما هي الا بداية الهجوم المنتظر فلماذا لا يترك الدفاع ويبدأ هو بالهجوم ؟ » (٢) .

وفي الوقت نفسه فان المنظمات الكردية ، ولا سيما حزب هيبوا ، شرعوا في الاتصال ببعض الضباط الاكراد في الجيش العراقي وكذا المتقاعدين منهم ، واخذوا يحسنون لهم الانضمام الى الحركة المسلحة ، فكان ممن تم الاتصال بهم الرئيس عزيز عبدا الشمزيني ، والرئيس مير حاج احمد ، والمقدم أمين الراوندوزي ، والضباط

---

(١) « كان البارزانيون قد غنموا في حركات ١٩٤٣ م نحو ٦٠٠ بندقية و ١٣ رشاشة من تطعات الشرطة ومخافرها ، وقد أبى الملا مصطفى تسليم هذه الاسلحة الى الحكومة على الرغم من طلباتها المتكررة ووعوده الكاذبة لها بتسليمها » اهـ .

الزعيم الركن حسن مصطفى في كتابه « البارزانيون » ص ٧٩

(٢) محمد البرينكاني في رسالته « حقائق تاريخية عن القضية البارزانية » ص ٢١ .

الاربعة الذين اعدموا بعد فشل الحركة وهم : الرئيس مصطفى خوشناو ، والرئيس الاول عزت عبد العزيز ، والملازم الاول خير الله عبد الكريم ، والملازم محمد القدسي. وبعد ان تم هذا الاتصال ، حصل تعاون بين الفريقين ، وتبنت الحركة البارزانية مطاليب الاكراد القومية .

و « لما علم الانكليز بحصول الخلاف بين الوزارة والبارزانيين ؛ ارسل السفير البريطاني معاون المشاور السياسي الكابتن استوكس الى بارزان ، لايصال كتاب منه الى الملا مصطفى فوصل هذا يوم ٢٥ مارت ١٩٤٥ قرية هاوديان ، حيث كان الملا مصطفى ينتظره هناك ، وبعد قراءة الكتاب والمذاكرة ظهر ان القضية تدور حول :

« ا ـ ان الجيش العراقي والانكليزي سيقومان بتدريبات حروب جبلية قرب منطقة بارزان ، وذلك لتعليم الجيش العراقي الفنون الحربية الحديثة .

« ب ـ ليس في القضية اية صبغة سياسية أو غرض آخر ، ويجب ان لا يحصل اي قلق او شك عند البارزانيين .

« ج ـ ان السفير البريطاني ينصح بوجوب عرض الطاعة ، وتنفيذ الاوامر الحكومية .

« د ـ كما وان السفير يشير الى لزوم عودة الضباط الى افواجهم (١) .

« فكان جواب الملا مصطفى كما يلي :

١ ـ نحن لا نتجاوز على جيش المسلمين ما لم يبدأ بضربنا .

٢ ـ رجوع الضباط يعود امره الى تسهيلات وزارة الدفاع .

٣ ـ ان القلق وسوء الظن حاصل منذ مدة ، من اليوم الذي بدا فيه الفوج الرابع بحركته من شيتنه للاستطلاع ، بحجة اجراء حركات تدريبية من ٥ الى ١٤ مارت ١٩٤٥ » اهـ (٢) .

ورات الحكومة تجاه هذا الوضع المتازم ، ان تفرغ آخر سهم في الكنانة قبل ان تقوم بعمل حاسم ، فاوعزت الى متصرف لواء اربيل سعيد قزاز ، ان يقابل الملا مصطفى بنفسه ، ويسدي اليه النصح الاخير . فذهب المتصرف الى قرية (مازنه) وبرفقته مدير شرطة اللواء ، وعرض على الملا ما سبق للكابتن استوكس ان عرضه من قبل ، فكان جواب الملا نفس الجواب الذي اجاب به استوكس .

وصادف لسوء الحظ ان اولو بك رئيس عشيرة شيروان ، وخال الشيوخ البارزانيين ، قصد وثلاثة من اتباعه ناحية مركه سور في العشرة الاولى من شهر آب

---

(١) يقصد بالضباط ضباط الارتباط الذين استطهم وزير الدولة السيد ماجد مصطفى من وحداتهم ، وعينهم في المناطق الثائرة لنسب اليهم ما نسب .

(٢) معروف جياووك في رسالته « مأساة بارزان » ص ١٧١/١٧٢ .

١٩٤٥م ؛ لاستلام مواد تموينـه ، فحاول مأمور مركز الشرطة ان يجرّدهم من اسلحتهم ، فأدى الامر الى الاصطدام بهم ، وقتل بسبب ذلك اولو بك ، ومامور المركز ، وبعض الافراد ، واستولى البارزانيون على المخفر . فما كاد الملا مصطفى يحاط علما بمقتل خاله حتى استأسد وهاج ، فرجع من قرية مربا الى بارزان، وصار يمطر الوزارات والسفارات بوابل من عرائض الاحتجاج والاستغاثة . وقد تضمنت هذه العرائض فيما تضمنته :

« ١ ــ ان وزارة ... السعيد كانت قد قررت بتاريخ ١٩٤٤/١/٢٥ ضرورة القيام بالاصلاحات اللازمة في المنطقة الشمالية ، وان رئيس الوزراء الحالي عند استلامه الحكم قد ايد ذلك ولكننا طال انتظارنا لها دون جدوى ...

« ٢ ــ أن الحكومة لم تنفذ تعهداتها ، بل بالعكس اقتصر عملها على تشييد المخافر واملائها بالشرطة والشبانه ، وحشد الجيوش حول مناطقها ...

« ٣ ــ عندما اردت اعادة الزيارة لبعض الرؤساء ... امرت الحكومة بمنعنا .

« ٤ ــ عندما كنت في زيارة احد الرؤساء ، اخبرت بان المتصرف منع مراجعة البارزانيين لدوائر الحكومة ... وامر بالقبض على كل من يراجع ...

« ٥ ــ كان خالنا اولو بك ... قد راجع مركز شرطة مركه‌سور لاستلام مواد التموين ؛ فاعتدى عليه افراد الشرطة وقتلوه ...

« ٦ ــ ان الحكومة قد حشدت جيشها في عقره من الجنوب ؛ وبايشتيان من الشرق ؛ وجمعت الشرطة في ريكاني ... واشعلت نار الحرب .

« ٧ ــ ان الطائرات ... ترمي كل يوم بقنابلها على القرى الآمنة والمزارع .

« ٨ ــ اننا نطلب التوسط على ايقاف هذه الحركات .

« ٩ ــ نأمل مساعدتكم ومعاونتكم لامثالنا الضعفاء » (١) .

وهكذا اخذ البارزانيون يعدون العدة للنزول ، فعينوا القادة ، ورؤساء المواقع، وتوجه الملا مصطفى الى جهة عقره ، وبعد ان فاوض القبائل المحيطة ، واستمالهم الى جانبه ، صعد واتباعه على جبل بيرس .

اما الحكومة فقد اخذت للموقف اهبته واتخذت كل ما من شأنه تنفيذ سياستها .

---

(١) « مأساة بارزان » لمعروف جياووك ص ١٨٣ ــ ١٨٤ .

ويقول الزعيم الركن حسن مصطفى في ص ٧٦ من كتابه « البارزانيون » ان اولو بك رئيس عشيرة الشيروانيين هاجم بأمر من الشيخ احمد بارزان مخفر مركه سور في ٨ آب ١٩٤٥ م ، وبنتيجة المصادمة قتل هو ومفوض المخفر ، وان اصحابه تمكنوا من احتلال المخفر اي انه لم يذهب الى المخفر لاغراض تموينية كما ذهبنا نحن اليه .

مجلس الوزراء يقرر الاحتلال :

ففي يوم ٨ آب ١٩٤٥م ، عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة لبحث موضوع « بارزان » وبعد ان تليت المراسلات والتقارير التي حصلت « وزارة الداخلية » عليها، واستمع الى الايضاحات التي أدلى بها كل من وزيري الداخلية والدفاع ، اتخذ المجلس هذا القرار :

« ان التقارير المبحوث عنها في أعلاه ، تدل دلالة واضحة على اضطراب الامن بصورة خطيرة في قضاء الزيبار وما يجاوره ، ونظرا للاعمال الاجرامية ، والمخالفات التي حدثت في تلك المنطقة من قبل الملا مصطفى البارزاني واتباعه ، واخلالهم بالسكينة والامن العام ، ومن حيث ان اعادة النظام ، وازالة الاجرام ، امر يقتضيه الواجب ، لهذا قرر المجلس احتلال المنطقة المذكورة ، احتلالا عسكريا باسرع ما يمكن، والقبض على المجرمين ، وسوقهم الى العدالة ، واعادة الطمانينة في هذه المنطقة ، بغية تمكين الحكومة من ان تمارس سلطاتها واعمالها الاصلاحية من تاسيس المدارس والمستشفيات ، الى غير ذلك من الاعمال التي تحتاجها المنطقة ، والتي يستحيل على الحكومة القيام بها ما دام الوضع على حاله الحاضر من الاضطراب ، وتخويل وزير الدفاع باجراء الترتيبات اللازمة لتنفيذ ذلك » اهـ .

اعلان الادارة العرفية :

وفي يوم ١٩ آب ١٩٤٥م .

« عقد مجلس الوزراء جلسة فوق العادة استعرض فيها الوضع في المنطقة الشمالية ، واستمع المجلس الى الايضاحات التي أدلى بها كل من اصحاب المعالي وزير الداخلية ، والدفاع ، ولاحظ قراره المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٨/٨/ ١٩٤٥م ، المتضمن احتلال منطقة قضاء الزيبار وما جاوره احتلالا عسكريا ، بالنظر الى الحركات المخلة بالسكينة والامن العام ، الواقعة من قبل الملا مصطفى البرزاني ورفاقه ، واطلع على التقارير الواردة الى الجهة الادارية عن الحركات التي يقوم بها المرقوم الملا مصطفى وزمرته ، وكذلك اطلع على تقرير وزارة الدفاع المرقم ٥/٢٠١/ ٢/١٥٤ والمؤرخ في ١١/٨/١٩٤٥م الذي اقترحت فيه اعلان الادارة العرفية في لوائي اربيل والموصل ، وبعد الاطلاع على المادة ١٢٠ من القانون الاساسي ، قرر مجلس الوزراء ما يلي :

بالنظر الى الاعمال التمردية التي صدرت من الملا مصطفى البارزاني ورفقائه، واحداثهم القلاقل في منطقة قضاء الزيبار وما جاوره ، واخلالهم بالامن والسكينة ؛ ومن حيث ان استمرار الحالة على ما هي عليه قد يوجب توسع دائرة الحركات ، وتامينا لعدم توسعها ، قرر المجلس اعلان الاحكام العرفية بصورة موقتة في قضاء الزيبار ، والمناطق المجاورة التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها انها تابعة للحركات ، الى حين صدور ارادة ملكية بالغائها » اهـ .

الارادة الملكية بالاحكام العرفية :

وفيما يلي نص الارادة الملكية الصادرة باعلان الاحكام العرفية في قضاء الزيبار، وفي المناطق المجاورة له ، التي يعلن قائد القوات المرابطة عن انها تابعة للحركات :

رقم ٤٢١

بعد الاطلاع على المادة (١٢٠) من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه وزيرا الداخلية والدفاع ، وما قرره مجلس الوزراء ، وبالاستناد الى السلطة المخولة لنا ، فقد اصدرنا هذه الارادة الملكية ، نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم :

١ ــ باعلان الاحكام العرفية في قضاء الزيبار والمناطق المجاورة له ، التي يعلن قائد القوات العسكرية المرابطة فيها أنها تابعة للحركات العسكرية ، الى حين صدور ارادة ملكية بانهائها .

٢ ــ وبتوقيف تنفيذ قانون اصول المحاكمات الجزائية ، وقوانين ادارة الالوية، والجمعيات والاجتماعات والتجمعات ، ودعاوي العشائر ، والمطبوعات ، وانضباط موظفي الدولة ، والخدمة المدنية ، وقانون الخدمة القضائية ، والقوانين الاخرى ــ بقدر ما لها من المساس بالاجراءات والمحاكمات التي تتطلبها الادارة العرفيةوالعسكرية في المنطقة المذكورة ، حسب ما يتراءى لقائد القوات العسكرية المرابطة في المنطقة المذكورة .

٣ ــ بأن تكون الادارة الملكية في المنطقة المذكورة المعلنة فيها الاحكام العرفية ادارة عسكرية صرفة ، وان يكون قائد القوات العسكرية هناك المرجع الاعلى لجميع الادارات داخل تلك المنطقة، وله صلاحيات توزيع الاعمال والسلطات على جميع الموظفين داخل تلك المنطقة تبعا لما يتراءى له . وأن يخول قائد القوات العسكرية استعمال جميع التدابير المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من قانون الادارة العرفية .

على وزراء الداخلية ، والعدلية ، والدفاع ، تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر رمضان سنة ١٣٦٤هـ واليوم التاسع عشر من شهر آب سنة ١٩٤٥م .
زيد : نائب الوصي

وزير الدفاع اسماعيل نامق ، وزير العدلية احمد مختار بابان ، وزيرالداخلية مصطفى العمري ، وكيل رئيس الوزراء صالح جبر (١) .

اعضاء المجلس العرفي :

وصدرت ارادتان ملكيتان بتعيين أعضاء المجلس العرفي العسكري ، الاولى برقم

---

(١) جريدة « الوقائع العراقية الرسمية » العدد ٢٣٠٣ الصادر بتاريخ ٣ ــ ٩ ــ ١٩٤٥ م .

(٤٣٠) وتاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥م ، وهي تنص على تعيين العقيد عبد العزيز ياسين رئيسا ، والمقدم عبدالله رفعت حسن النعساني ، والرئيس الاول رحمة الله عبدالله « الطالباني » عضوين عسكريين في المجلس المذكور . والثانية برقم (٤٣٣) لسنة ١٩٤٥م ، وهي تنص على تعيين الحاكمين : خليل امين المفتي ، وعبد الحميد مدحت عضوين عدليين فيه .

توسيع منطقة الاحكام العرفية :

وما لبث قائد القوات العسكرية المرابطة في الموصل ، واربيل ، وكركوك ، أن وسّع المنطقة المعلنة فيها الاحكام العرفية باصدار هذا البيان :

« استنادا الى الصلاحية المخوّلة لنا في الفقرة (١) من الارادة الملكية المرقمة ٤٢١ والمؤرخة في ١٩/٨/١٩٤٥م :

« نعلن بان اقضية راوندوز ، والعمادية ، ودهوك ، وعقره ، ومركز لواء اربيل، تابعة للحركات العسكرية ، وان الادارة العرفية المعلنة في قضاء الزيبار تسري على الاقضية المارة الذكر اعتبارا من يوم ٢٨ آب ١٩٤٥م » .

امير اللواء قائد القوات العسكرية المرابطة في الموصل واربيل وكركوك

الحكومة والراي العام :

رات الحكومة ان تفاتح الراي العام بالاجراءات المقرر اتخاذها فاصدرت هذا البيان :

« ان الشعب العراقي مطلع ، ولا شك ، على الاعمال الاجرامية التي كان قد قام بها الملا مصطفى البرازاني ، والتي كبدت البلاد اضرارا مادية ومعنوية ، ورغم ذلك فان الحكومة كانت قد رات ان تسلك سلوك اللين لا الشدة ، للبرهنة على حسن نيتها، فقامت باستصدار التشريع اللازم لعفوه ، وعفو اتباعه عن الجرائم التي ارتكبوها ، كما انها قامت بابداء المساعدات المادية الوفيرة لترفيه حال السكان في المنطقةالمذكورة، وقامت ايضا بالاعمال العمرانية التي تؤول الى فائدة سكان المنطقة وخيرهم ؛ ولكن بالرغم من ذلك كله فان الملا مصطفى ابى الا ان يقوم مع بعض اتباعه بالاعمالالاجرامية، والمخالفات القانونية ، الامر الذي ادى الى اضطراب الامن ، وزوال السكينة والطمانينة من بين سكان المنطقة المذكورة . لهذا فقد قررت الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة للقبض على المجرمين ، واعادة الامن والطمانينة في تلك المنطقة ، بغية تمكين الحكومة من ممارسةسلطاتها واعمالها الاصلاحية من تاسيس المدارس،والمستشفيات، والى غير ذلك من الاعمال التي يحتاجها سكان المنطقة ، والتي يستحيل على الحكومة القيام بها ما دام الوضع على حاله الحاضر » . اهـ .

١٣ آب ١٩٤٥م — مدير الدعاية العام (١)

(١) جريدة « الزمان » العدد ٢٤٠٢ الصادر بتاريخ ١٤ آب سنة ١٩٤٥ م .

بيان لمتصرف لواء اربيل :

والى جانب البلاغ الرسمي الذي أصدرته « مديرية الدعاية العامة » في بغداد، اذاع « متصرف لواء أربيل » البيان التالي الى أهالي لوائه حول حركات الملا مصطفى وجماعته :

« ان الحكومة ، بعد ان اصدرت قانون العفو العام عن البارزانيين، قامت باتخاذ التدابير اللازمة لتعمير المنطقة ، وتوفير حياة سعيدة للاهلين ، فوزعت مجانا آلاف الاطنان من الحبوب على السكان ، وجهزت الفقراء بكميات كبيرة من الملابس ، وقد أوصلت الى المنطقة ما تحتاجه من المواد التموينية : كالسكر ، والشاي، والمنسوجات، وباشرت بانشاء المستشفيات ، والمدارس ، وما يتطلبه حفظ الامن من المخافر ، والمراكز الحكومية ، وهي تفكر في مد يد المساعدة الى أهالي المنطقة باعطائهم سلفات زراعية ، لتمكنهم من مواصلة أعمالهم الزراعية . ولكن الملا مصطفى وجماعته لم ترق لهم هذه الاعمال الرامية الى تحسين حالة الاهلين ، وتوطيد الامن والنظام ، فقدسبق لهم ان قاموا بما يعرقل تلك الاعمال ، واخيرا لما رأوا عزمها الاكيد على المضي في خطتها السالفة الذكر ، قاموا بارتكاب اعمال اجرامية خطيرة ضد الافراد ، وضد الحكومة. كما انهم باشروا بقتل الاشخاص الابرياء خيانة ، وقد بلغت وحشيتهم حدا انهم قتلوا جريحا في فراشه . ولما استفحل امرهم ، لم تر الحكومة بدا من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتاديبهم ، لكي تتمكن من استئناف منهجها الرامي الى الاصلاح والتعمير ، ولذلك فالمطلوب من الاهلين بعد ان اطلعوا على هذه الحقائق ، وعلى نيات الحكومة الحسنة تجاههم ، وعزمها الاكيد على ترفيههم — ان لا يشتركوا باعمال الملا مصطفى، وأعمال جماعته الاجرامية ، وان لا يساعدوهم بصورة من الصور ، وان يبتعدوا عنهم لئلا يلحقهم الاذى عندما تقوم قوات الحكومة بتوجيه ضرباتها التاديبية اليهم . كما وعليهم ان لا ينخدعوا بما يبثه الملا مصطفى وشرذمته من الاكاذيب والتلفيقات . وأما الذين يخافون من بطش المجرمين ، فعليهم ان يلتجئوا الى المناطق البعيدة الخارجة عن منطقة المجرمين ، وان الحكومة قد اتخذت التدابير اللازمة لايواء الملتجئين » .

٢٠ آب ١٩٤٥م — متصرف لواء أربيل (١)

سير الحركات التاديبية :

وكان لا بد من اطلاع الشعب على سير الحركات العسكرية في منطقة بارزان فاصدرت هذا البيان في يوم ١٩ أيلول سنة ١٩٤٥م :

« لقد سبق للحكومة ان اطلعت الراي العام في بيانها الذي اذاعته بتاريخ ١٤ آب ١٩٤٥م ، على الاعمال الاجرامية التي قام بها الملا مصطفى وعصابته ، مما حدا بها ان تقوم بالاجراءات التأديبية المقتضية . وترى الحكومة من المفيد ان تطلع الشعب العراقي على الاجراءات التي تمت حتى الآن :

---

(١) جريدة « الزمان » العدد (٢٤٠٦) الصادر بتاريخ ٢٠ آب سنة ١٩٤٥ م .

اولا ــ طهرت قوات الحكومة منطقة نهله الكائنة بين جبل عقره وجبل بيرس من العصابة البارزانية التي كانت بقيادة الملا مصطفى نفسه ، بعد عدة مصادمات، وتكبدت فيها العصابة خسائر كبيرة ، وان قوات الحكومة لا زالت مستمرة في مطاردة العصابة، وأن جبل بيرس اصبح على وشك ان يتطهر منها . ومما هو جدير بالذكر ان عشيرة الزيباريين الذين دخل الملا مصطفى عنوة في منطقتهم ، اظهروا استياءهم من عمله ، فقاوموه فعليا لطرده من منطقتهم التي يقع في ضمنها جبل بيرس .

ثانيا ــ طهرت قوات الحكومة ، بعد مصادمات جرت ، منطقة شرقي العمادية حيث كانت تعبث عصابة الملا مصطفى ، وترابط قوات الحكومة الآن في سوري المشرف على منطقة بارزان نفسها .

ثالثا ــ طردت قوات الحكومة ، بعد مصادمات جرت ، العصابة البارزانية التي كانت تعبث في منطقة نيروه ريكان ، ودخلت القوات الحكومية فعلا منطقة بارزان في تلك الجبهة ، واحتلت قرية ديري .

رابعا ــ طردت العصابة البارزانية من منطقة سيده كان ، واصبحت منطقة برادوست خالية من افراد العصابة المذكورة ، بعد مصادمات تكبدت فيها العصابة خسائر فادحة .

خامسا ــ تقدمت قوات الحكومة على خط بافستيان ــ مفديان ــ مازن ، واحتلت القرية الاخيرة بعد أن كبدت العصاة خسائر جسيمة .

سادسا ــ اصبحت عصابة الملا مصطفى مطوقة بقوات الحكومة من مختلف الجهات ، وسيكون مصيرها إما الاستسلام أو الابادة .

سابعا ــ ان العشائر المجاورة الى منطقة العصاة ، استنكرت جميعها أعمال الملا مصطفى وعصابته ، واظهرت ولائها واخلاصها للحكومة ، وقد قامت بمساعدات فعلية لقوات الحكومة التي تطارد الشقاة وتضيق عليهم الخناق » (1) .

بغداد ١٩٤٥/٩/١٩ مدير الدعاية العام

طرد العصاة من احد الجبال :

واستطاعت القوات الحكومية ان تطرد العصاة من « جبل بيرس » بيسر ، فأصدرت مديرية الدعاية هذا البيان :

« طردت قوات الحكومة الملا مصطفى البارزاني وعصابته من جبل بيرس، بعد

(1) جريدة « النداء » العدد (٣٢١) الصادر بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٤٥ م. وقد استطاع وزير الداخلية السيد مصطفى العمري ان يحمل الزيباريين برئاسة محمود آغا الزيباري واخيه أحمد اغا الزيباري على تجنيد قوات كبيرة غير نظامية من الزيباريين تولت قتال البارزانيين بعد ان مونهم بالمال والسلاح والعتاد وقد اسهمت هذه القوة اسهاما كبيرا في دحر العصاة والحاق الاذى بهم فاستحقت شكر الحكومة والمجاورين

مصادمات تكبدت فيها العصابة خسائر كبيرة ، وانهزمت فلول العصابات عابرة نهر الزاب نحو جبال بارزان ، وبذلك تم تطهير منطقة الزيبار بأجمعها من العصابات البارزانية . والقوات الحكومية مستمرة في المطاردة وتضييق الخناق على العصاة ».

بغداد ١٩٤٥/٩/٣٠م — مدير الدعاية العام (١)

استمرار الحركات التاديبية :

وفي يوم ٣ تشرين الاول ١٩٤٥م ، اصدرت الحكومة هذا البيان :

« ١ ـ عبرت قوات الحكومة نهر الزاب ، وطردت العصابة البارزانية بعد تكبدها الخسائر الفادحة ، واحتلت (بله) مركز قضاء الزيبار . انهزمت فلول العصابة الى جبل شيرين .

« ٢ ـ طردت قوات الحكومة الشقاة من « كلي بالنده » بعد ان كبدتهم خسائر فادحة ، وهي مستمرة في تعقيبهم والتنكيل بهم .

« ٣ ـ تقدمت قوات الحكومة من (ديزي) واحتلت قرية (اركوش) بعد ان طردت الشقاة وكبدتهم الخسائر .

« ٤ ـ تقدمت الحكومة علىطريق خليفان–ريزان، وطردت العصابة البارزانية بعد تكبيدها الخسائر ، واحتلت جسر خلان حتى قرية (جعفريان) .

« ٥ ـ لا زالت قوات الحكومة تطارد فلول العصاة وتضيق عليهم الخناق من كل الجهات » اهـ (٢) .

بغداد في ١٩٤٥/١٠/٣م — مدير الدعاية العام

بلاغ آخر :

وعادت الحكومة في السادس من تشرين الاول ١٩٤٥م ، فأصدرت هذا البلاغ:

« ١ ـ احتلت قوات الحكومة بارزان ، وطردت الملا مصطفى وعصابته منها، بعد أن كبدتهم خسائر كبيرة .

« ٢ ـ احتلت قوات الحكومة قرية (فينا) وطردت العصابات البارزانية منها .

« ٣ ـ احتلت قوات الحكومة (لبلوك) وطردت الشقاة منها ، بعد ان كبدتهم خسائر كبيرة .

« ٤ ـ لا زالت قوات الحكومة تطارد فلول العصابات البارزانية وتضيق عليها الخناق اهـ (٣) .

بغداد في ١٩٤٥/١٠/٦م — مدير الدعاية العام

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٢٤٣٩ الصادر بتاريخ ١ تشرين الاول ١٩٤٥ م .

(٢) جريدة « الزمان » العدد ٢٤٤٢ الصادر بتاريخ ٥ تشرين الاول ١٩٤٥ م .

(٣) جريدة « الزمان » العدد (٢٤٤٤) الصادر بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٤٥ م .

الحكومة تسيطر على الموقف :

كان بديهيا ان تسيطر الحكومة على الموقف في بارزان ، سيطرة تامة ، بعد أن اشتركت القوات الجوية مع القوات الارضية في تعقيب البارزانيين ، وانزال الضربات الماحقة بهم ، على نحو ما جرى في اللواءين : الديوانية والناصرية في العامين ١٩٣٥ م و ١٩٣٦م والى هذا يشير هذا البلاغ :

« ١ ـ تقدمت قوات الحكومة من (لبلوك) فاحتلت (مركز سور) وانهزمت فلول العصابة البارزانية بعد ان تكبدت خسائر كبيرة .

« ٢ ـ تقدمت قوات الحكومة من (جعفريان) واحتلت (شانه در) بعد أن طردت العصابة البارزانية وكبدتها بعض الخسائر ، وبذلك فقد طهّر طريق خليفان ـ ريزان من الشقاة .

« ٣ ـ تقدمت قوات الحكومة التي استولت على (كلي بالنده) ووصلت بارزان بعد ان طهرت بطريقها تلك المنطقة من الشقاة .

« ٤ ـ تقدمت قوات الحكومة واحتلت سلكي بعد أن طهرت تلك المنطقة من الشقاة .

« ٥ ـ لا زالت قوات الحكومة تطارد الفلول المنهزمة من العصابة البارزانية وتضيق عليهم الخناق » .

٨/١٠/١٩٤٥م — مدير الدعاية العام (١)

انتهاء الحركات :

وكان آخر بلاغ صدر عن الحكومة بخصوص حركات بارزان هو هذا :

« ١ ـ احتلت قوات الحكومة (شروان مازن) و (جامه) و (كاني وطن) بعد ان طردت فلول العصابات البارزانية منها ، وكبدتها خسائر كبيرة .

« ٢ ـ تعقبت قوات الحكومة ، والقوة الجوية ، فلول العصابات البارزانية المنهزمة ، حتى الحدود الايرانية ، حيث تسللت الى داخل الحدود المذكورة ، بعد ان تكبدت خسائر جسيمة .

« ٣ ـ بالنظر لهروب الشيخ احمد البارزاني ، والملا مصطفى، مع فلول عصابتهم الى الاراضي الايرانية ، تعتبر الحركات العسكرية منتهية » . آهـ .

١٣/١٠/١٩٤٥م — مدير الدعاية العام

---

(١) جريدة « الزمان » العدد ٢٤٤٦ الصادر بتاريخ ٩ تشرين الاول ١٩٤٥ م .

الاحكام الصادرة :

ومما يذكر بهذه المناسبة ان المجلس العرفي العسكري المنعقد في اربيل بتاريخ ١ كانون الاول ١٩٤٥م ، اصدر حكم الاعدام غيابا بحق (٣٥) متمردا ، بينهم الملا مصطفى ، وشقيقه الشيخ احمد ، وسبعة من ضباط الجيش العراقي الذين التحقوا بالثوار ، مع مدرس ، ونائب عريف ، وشرطيين ، كما حكم على سبعين آخرينبالاشغال الشاقة المؤبدة ، وان اربعة من الضباط المحكومين بالاعدام استسلموا بعد عدة اشهر على امل ان ينالوا عفوا من الحكومة كما ناله زملاؤهم ، فاعدموا بتهمة فرارهم من الجيش الى جانب الثوار ، ولم ينلهم العفو حتى اذا قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م التي قضت على نظام الحكم الملكي في العراق ، واعلنت مولد الجمهورية العراقية ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٦ مايس ١٩٥٩م ، منح عائلة كل من الضباط الذين اعدموا في هذه الحوادث الف دينار وهم : الرئيس الاول عزت عبد العزيز . والرئيس الاول مصطفى خوشناو ، والرئيس خير الله ، والملازم محمد محمود قدسي .

اجتماع مجلس النواب وحله

صدرت الارادة الملكية المرقمة (٥٥٨) في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٥م ، بدعوةمجلس الامة الى عقد اجتماعه الاعتيادي الثالث ، من دورته الانتخابية العاشرة ، في يوم السبت الموافق ١ كانون الاول ١٩٤٥م ، وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٨ المعدلة من القانون الاساسي . فاجتمع في اليوم المذكور ، بحسب المراسيم المعتادة ، وافتتح الاجتماع الوصي بالقاء « خطاب العرش » الذي أعدته « الوزارة الباجهجية الثانية » ثم انتقل الاعيان الى بناية مجلسهم ، وانتخبوا السيد نوري السعيد رئيسا لمجلس الاعيان ، وجدد النواب انتخاب الحاج محمد حسن كبه رئيسا لهم .

ولما كانت مدة اجتماع مجلس الامة ستة اشهر ، ومدة تعطيله ستة اشهر،فقد صدرت الارادة الملكية المرقمة (٣٣١) والمؤرخة في ٣٠ ايار ١٩٤٦م بتعطيل مجلس النواب اعتبارا من اليوم الاول من حزيران ١٩٤٦م ، وبذلك يكون قد أتم اجتماعه القانوني ، وهو ستة اشهر ، عقد خلالها (٤١) جلسة ، وعقد مجلس الاعيان خلال هذه المدة (١٢) جلسة فقط .

وفي ٣ حزيران ١٩٤٦م دعي مجلس الامة الى الاجتماع للبت في الميزانية العامة. وكان « مجلس النواب » قد فرغ منها في ٢١ ايار من هذه السنة ، واحالها علىمجلس الاعيان فانحصر امر البت فيها بمجلس الاعيان ، وصدرت الارادة بفض هذا الاجتماع في ٦ تموز سنة ١٩٤٦م .

وفي ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦ م صدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب وهذا نصها :

« بناء على انتقال الوضعية العالمية من حالة حرب الى حالة سلم ، وضرورة اتخاذ تشريعات تلائم هذه الحالة الجديدة ، التي تتطلب ان يسود السلم في العالم ، ورغبة في استطلاع راي الامة في كيفية السير على هذا المنهج ، وبما ان الوزارة تعتقد ان ذلك يتوقف على انتخاب مجلس جديد يمثل سائر طبقات الامة طبقا لقانون الانتخاب الجديد فقد :

أصدرنا هذه الارادة الملكية ، بعد الاطلاع على المادة ٢٦ المعدلة من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء بحل مجلس النواب على ان تجري الانتخابات للمجلس الجديد خلال المدة القانونية . على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الارادة .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦٥هـ واليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٦م .

حمدي الباجه جي : رئيس الوزراء   عبد الاله

خطاب العرش

أثبتنا في « المجلدات السابقة من تاريخ الوزارات » خطب العرش كافة التي القيت في حفلات افتتاح « مجلس الامة » في اجتماعاته الاعتيادية ، وغير الاعتيادية ، لانها تتضمن المناهج الوزارية ، والاعمال التي انجزتها كل وزارة . وها نحن ننشر هنا خطاب العرش الذي القاه الوصي في حفلة افتتاح الاجتماع الاعتيادي الثالث من الدورة الانتخابية العاشرة في اول كانون الاول سنة ١٩٤٥م :

حضرات الاعيان والنواب :

باسم الله تعالى نفتتح مجلسكم ، مرحبين بكم ، راجين لكم كل خير وتوفيق في هذا الاجتماع المبارك ، الذي هو اول اجتماع لمجلسكم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بانتصار الجبهة الديمقراطية التي وقفنا الى جانبها باخلاص .

ان العراق سيشترك في منظمة الامم المتحدة ، التي وضع ميثاقها في مؤتمر سان فرنسيسكو . وقد سبق لمجلسكم ان ابرم هذا الميثاق الذي سيكون رائدنا في علاقاتنا مع الامم المتحدة كافة . وانا لنسال الله تعالى ان تكفل هذه المنظمة لامم العالم اجمع سلما وطمأنينة مؤسسين على العدل والحرية .

وانا لنحمد الله تعالى على تحقيق امانينا بتاسيس الجامعة العربية ، تلك الجامعة التي نرجو ان تكون عنوان التآخي والوحدة بين الاقطار العربية ، كما نامل ان تصبح اداة تعاون وانسجام بين الدول العربية كافة في مجابهة العالم الجديد بعد الحرب . ولقد ظهرت ثمرة الجامعة فعلا من مواقفها الموفقة في الدفاع عن سورية

ولبنان ، وها هي اليوم تعمل من اجل فلسطين والاقطار الاخرى . فان وضع فلسطين لما يشغل بالنا على الدوام ، وان حكومتي لن تدخر وسعا في مساعدة سكان فلسطين بشتى الوسائل لنيل امانيهم القومية الحقة .

وقد فكرت حكومتي في حالة ليبيا ، فبسطت رايها امام مجلس وزراءالخارجية المنعقد في لندن ، طالبة الاعتراف باستقلال سكان ليبيا العربية ، ومعاملتهم بروح الميثاق الاطلنطي .

وانه لمن دواعي سروري ان يزور العراق في هذه الآونة صاحب السمو الملكي الامير عبدالله سيف الاسلام ، نجل جلالة الامام يحيى حميد الدين ملك اليمن ، فانه بزيارته هذه يقيم دليلا محسوسا على ما بين العراق واليمن من اخوة صادقة،وعلاقات طيبة ، نرجو ان تزدهر مع الايام .

لقد قبلنا في شهر مايس الماضي دعوة جلالة ملك بريطانية العظمى لزيارة المملكة المتحدة البريطانية ، ودعوة فخامة الرئيس ترومان لزيارة الولايات المتحدة الاميركية، ودعوة فخامة الرئيس عصمة اينونو لزيارة الجمهورية التركية . فكان لهذه الزيارات كلها اثر محمود في توطيد العلاقات الطيبة القائمة ، والحمد لله ، بيننا وبين هذه الممالك الصديقة .

اما زياراتنا لانكلترة فقد عززت العلاقات الوثيقة ، التي اثبتت الايام اهميتها بيننا وبين الحليفة المعظمة ، تلك العلاقات المؤسسة على معاهدة التحالف العراقية البريطانية ، وكذلك فان زيارتنا لاميركا قد اوقفتنا على مدى التقدم الصناعي ، والزراعي ، ومشاريع الاعمار والري العظمى ، التي حققتها الولايات المتحدة الاميركية بفضل تطبيق أساليب العلم الحديث .

واما زيارتنا لتركية فقد اوحت الينا ضرورة التقارب والتعاون بصورة متزايدة مع الجارة العزيزة تركية . وبعد رجوعنا من اوروبة ، شرّف العراق صاحب السمو الملكي عمنا عبدالله المعظم امير شرق الاردن ، وقد جرت مع سموه الملكي مباحثات عززت اواصر الولاء والاخاء بين البلدين .

ايها السادة :

ان حكومتنا قائمة بالاجراءات اللازمة لتوطيد الامن ، وترصين دعائم الاستقرار، واحلال الطمأنينة في البلاد ، وتحكيم القوانين في جميع الاعمال ، وقد اتخذت التدابير اللازمة لتقوية الشرطة ، من حيث العدة والعدد ، وقد قضت الحكومة على عصابة مصطفى البارزاني ، التي قامت باعمال اجرامية استنكرها الشعب بعنصريه الكريمين: العربي والكردي ، ولا بد لنا من التنويه عن التعاون الوثيق الذي قام به العراقيون الاكراد في القضاء على تلك العصابة ، وان الحكومة جادة في اتخاذ جميع ما يمكن لاصلاح وترقية شؤون المنطقة التي وقعت فيها الاضطرابات .

ان حكومتنا جادة في تنظيم لائحة ميزانية سنة ١٩٤٦م ، مراعية في ذلك الاسس

التي تضمن التوازن ، مع بذل عناية خاصة في سبيل تخصيص الاعتمادات الضرورية لرفع مستوى الحياة الاجتماعية والثقافية والصحية ، وان وضع الميزانية يبشر بالتفاؤل ، وقد حصلت زيادة مهمة في بعض الايرادات ، من شأنها ان تسد النفقات الطارئة ، وان تزيد الفضلة المتراكمة لدى الخزينة .

اما الناحية القضائية فقد اولتها حكومتنا كبير اهتمامها ، فعملت على رفع مستوى مؤسساتها عن طريق التشريع الضامن لحسن توزيع العدل ، وقد انجز مجلسكم العالي القوانين التي ظهرت آثارها المستحسنة . وان الحكومة جادة في اعداد لوائح قانون الشركات ، وقانون تنظيم المحاكم الدينية ، واصول المرافعات الحقوقية ، وقانون الوقف ، وقانون المحاماة . كما وان الجهود التي بذلت في وضع لائحة القانون المدني قد تكللت بالنجاح ، وستقدم اللائحة لمجلسكم العالي في هذا الاجتماع . كما وان الحكومة ستقدم لمجلسكم في هذا الاجتماع لائحة قانون انتخاب النواب ، والى جانب ذلك فقد اخذت الحكومة بنظر الاعتبار وضع الاعتمادات لتنظيم التشكيلات العدلية ، التي تمس الحاجة اليها ، وهي مهتمة بتوسيع اعمال التسوية .

لقد وضعت حكومتنا نصب عينها تقوية الجيش ، واتخذت الاجراءات اللازمة لتنظيمه على الاسس العصرية ، ورفع مستوى تدريبه ، بما يلائم التطورات العسكرية الاخيرة ، وبوشر بتسليحه بالاسلحة الحديثة ، وتنمية قوته الجوية ، وبذلت عناية كبيرة باتخاذ الوسائل للترفيه عن الجنود .

وقد تجلت كفاية الجيش في حركة التأديب التي اتخذتها الحكومة ضد البارزانيين .

ان حكومتنا معتنية بتنظيم منهاج مشاريع الري ، وقد بدىء فعلا باستئناف اعمال مشروع الحبانية ، الذي كان قد اجل العمل فيه منذ سنة ١٩٤١ م. وسيشمل هذا المشروع ، بالاضافة الى اكمال الاعمال المقررة سابقا ، القيام بانشاء جدول الذبان وناظمه . وبهذا ستتحقق الاغراض الرئيسية من المشروع ، وهي استعمال بحيرة الحبانية لتخفيف وطأة الفيضان ، وخزن المياه لاستعمالها لاغراض زراعية . اما مشروع خزان بخمة فما زالت الحكومة مستمرة على اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيقه . وقد بدات حكومتنا فعلا باستعمال الوسائل الميكانيكية في تطهير الجداول والترع . اما ما يخص السكك الحديدية فقد بوشر بانشاء الخط الحديدي بين كركوك واربيل ، وسيشرع قريبا بانشاء الجسر الحديدي المشترك للقطار والسيارات على نهر دجلة في بغداد . كما ان ادارة السكك ستقوم قريبا بافتتاح مصلحة جوية عراقية بين بغداد والبصرة ، وبين بغداد والموصل ، والفكرة متجهة الى توسيع المصلحة الجوية المذكورة الى البلاد المجاورة ، وستعنى حكومتنا بتحسين المصائف .

ان حكومتنا تولي شؤون المعارف عناية خاصة ، فهي مهتمة برفع مستوى مختلف مؤسساتها ، وخاصة المدارس المهنية منها ، فوضعت لها نظما ومناهج تكفل نجاحها ، ورغبة في رفع كفايات المدرسين ، وزيادة عددهم ، قد اهتمت بدور المعلمين ، وفتحت كلية جلالة الملكة عالية لسد حاجة المدارس المتوسطة للبنات ، والحكومة جادة

في ارسال البعثات العلمية ، لتقوية ناحية الاختصاص ، كما انها وضعت نصب عينها تأمين راحة الطلاب ، وتثقيفهم ، وصحتهم ، بتأسيس مساكن ، ونوادي ، ودورات دراسية لهم في مختلف الالوية ، وانشاء مستشفى خاص للمعارف .

ومن المقاصد الهامة التي تعنى حكومتنا بها عناية خاصة ، الاستمرار على مكافحة الامراض ، وتكثير ايفاد الاطباء للتخصص ، والمضي في اصلاح دوائر النفوس والاحصاء ، ورفع سوية العمال الاقتصادية من حيث أجورهم ، وتوفير مساكن صحية لهم ، وقد تم بناء مجموعة من الدور لمدينة العمال ، وسيضاف اليها مجاميع اخرى الى قدر الكفاية ؛ وقد اتخذت الاجراءات لتشييد دور مماثلة في أماكن اخرى ، وخاصة لعمال السكك الحديدية . وان الهمة مبذولة لاصلاح دائرة شعبة العمال ، وقد تم فعلا استقدام خبير لهذا الغرض .

قد اتخذت التدابير لتحسين حالة الغابات وتوسيعها . ولن تالو الحكومة جهدا في مكافحة الجراد ، والقضاء على حشرة الدوباس ، وقد تابعت الحكومة خطتها في توزيع الساحبات ، والحاصدات ، وغيرها من الوسائط الفنية الميكانيكية ، فوزعت على الزراع عددا كبيرا منها ، وقد بوشر بتطبيق قانون اعمار واستثمار اراضي الدجيلة ، فتم توزيع الوجبة الاولى منها ، وستوزع مساحات اخرى اكبر خلال السنة القادمة . هذا وبالنظر لاهمية مشروع تصفية النفط ، فان الحكومة جادة في سبيل تنفيذه بأقرب فرصة ؛ وقد استقدمت الحكومة خبيرا لتحسين وتنظيم صناعة التبغ ، واتخذت الترتيبات اللازمة لتشييد مخازن لتنظيف وخزن الحبوب في بغداد.

ان حكومتنا ، تنفيذا للخطة التي وضعتها ، قد عملت على رفع الكثير من القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير ، كما انها اجازت التصرّف بكثير من المواد بصورة حرة ، غير انها بالرغم من انتهاء الحرب ، قد حرصت على عدم الافراط في اطلاق القيود فيما يتعلق بحاجات السكان الضرورية ، آخذة بنظر الاعتبار الاوضاع الاقتصادية السائدة في اقطار العالم . اذ انه بالرغم من اعلان الهدنة ، ما زال الانتاج قليلا في بعض المواد ، وحصصنا من ذلك محدودة ، ومتى ما تحسن الانتاج ، فانها ستخفف القيود أكثر فأكثر ، مستهدفة بالدرجة الاولى مصلحة المستهلكين .

هذا وارجو الله تعالى ان يقرن اعمالكم بالنجاح ، وان يلهمكم الحق والصواب فيما تشرّعونه تحت ظل صاحب الجلالة الملك المعظم .

مناقشة خطاب العرش

كان « خطاب العرش » الذي افتتح به اجتماع مجلس الامة في ١ كانون الاول سنة ١٩٤٤م ، قد اعتبر « منهاج الوزارة الباجهجية » فلما انتهت سنة القائه واجتمع المجلس المشار اليه في ١ كانون الاول ١٩٤٥م ، استمع الى خطاب العرش الثاني ، فانتهز النواب مناقشة العريضة الجوابية على هذا الخطاب ، فعدّوا اعمال هذه الوزارة خلال مدة بقائها في الحكم وما استطاعت ان تنفذه من اعمال وتنجزه من مشاريع فاذا هي صفر الى اليسار .

قال نائب لواء بغداد سلمان الشيخ داود ، وهو من مؤيدي الوزارة :

« يؤسفني ان اقول ان الوزارة القائمة لم تخط خطوة واحدة في سبيل تطهير الادارة وتنقيتها من داء الرشوة الوبيل . فقد اتسع الخرق ، واصبح دفع الرشوة لتمشية الاشغال مقدما على دفع الضريبة القانونية ، واصبح لكل عمل من اعمال الموظفين ثمن معين ، ووسطاء ودلالون وسماسرة مقررون ، فقليل من الحزم، وقليل من الانتباه ، وقليل من التنظيم ، كانت تكفي للضرب على ايدي المئات ، في ايام محدودة ، ان لم يكن آلاف الالوف ، من هؤلاء الموظفين السيئي الاخلاق ممن لا ضمير لهم ولا وجدان . لقد بلغ السيل الزبى ، وانتزعت هيبة الحكومة من النفوس ، ففقدت دواوين الحكومة حرمتها وكرامتها ، وديست في سبيل دريهمات معدودات حقوق الضعفاء ، وامتهنت العدالة . واختل نظام الحكم ، وتضعضعت ماكنة الدولة، وليس من يعمل على ايقاف الامر عند حده . هذا عيب ونقص ننتقد عليه الوزارة او اية وزارة اخرى تتغاضى عن مثل هذا » (١) .

وقال نائب لواء الديوانية سعد صالح :

يقول المغرضون المتشائمون ان ذلك المنهاج ـ منهاج الوزارة الباجهجية ـ كان كما قيل عنه في وقته اقرب الى الخيال منه الى الحقيقة ، فلو اريد تطبيقه لاحتاج الى قرون عديدة ، واذا تابعنا راي الحكوميين في المدة اللازمة له ، فانه يتطلب الى مئة سنة كما قدر احدهم . وبما ان المدة التي امضتها الحكومة هي سنة وسبعة اشهر فليس في قدرتها تطبيق ١/٢ ١ بالمئة منه تقريبا . على ان هذه النسبة المئوية لم تتحقق ، بل لم يقف الوضع السيء الذي منيت به الآن عند حده ، كما تفضل مقرر اللجنة ، وانما سارت البلاد من سيء الى اسوا . وقد اصيب كيان الدولة بأمراض اجتماعية وسياسية في هذا العهد ليس من السهل شفاؤه منها » (٢) .

وقال نائب لواء العمارة الشيخ محمد رضا الشبيبي :

« وفي اوائل سني الحرب ـ الثانية ـ طرا تحول واضح على السياسة البريطانية ، ولكنا لا ندري هل كان هذا التحول من مبتكرات البريطانيين الذين وجدوا في الشرق الاوسط بعد الحرب ، او انه جرى بموافقة الحكومة البريطانية ؟ هذا امر نجهله في الواقع الى هذه اللحظة . وعلى كل فهذه السياسة الجديدة تقضي حسبما يتراءى لنا ان تقوم في البلاد حكومة مسيّرة لا مخيرة ، وسلطة لا تتمتع بمزايا الاستقلال ، وعليه اصبحنا نرى شؤون البلاد تدار وفق هذه السياسة الجديدة ، خصوصا منذ سنة ١٩٤١م . وقد جرت كل التعيينات لاشغال مناصب الدولة العليا، وغير العليا ايضا ، وفق هذه السياسة ، كما اقصي كثير ممن يظن انهم خصوم لهذه السياسة وابعدوا عن الميدان ، وظهرت وجوه جديدة ما كان لها ان تظهر لولا تلك الظروف ، واذا كنت آسف لشيء فاني آسف ان يتم ذلك في عهد الباجهجي رئيس الوزراء الذي كنا نعرف فيه حسن النية وطيب السريرة » (٣) .

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ ، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .
(٢) المصدر نفسه ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .
(٣) المصدر نفسه ص ١٢٥ .

وقال نائب لواء الحلة جعفر حمندي :

« لنأخذ بأيدينا صورة من خطاب العرش للسنة الماضية ، وصورة من خطاب العرش لهذه السنة ، ولنقارن بينهما ، ولننظر اي الوعود برّت بها الحكومة مما جاء في الخطاب السابق ؟ واي اصلاح شامل او غير شامل قامت به الحكومة خلال مدة حكمها ؟ قالت انها ستقوم بالتعليم الالزامي ، وتنظيم البلديات ، وامور الزراعة، الى آخر ما وعدتنا به . تلك المواعيد ، التي احصتها احدى الصحف فكانت ٢٦ وعدا ، فأين تلك الاصلاحات ؟ أين الاصلاح في الادارة وفي تنظيم البلديات وتنظيم تجارة الحبوب والزراعة ؟ لتهدينا الى ذلك الوزارة المحترمة » (١) .

وقال نائب لواء السليمانية ماجد مصطفى : وهو اعنف قول يسمع في البرلمان العراقي :

« في اعتقادي ان نظام الحكم الموجود لدينا هو فاسد من اساسه، فالماكنة نفسها فاسدة ، ولا يمكن ان نتغلب على الصعاب ما لم نغيّر الماكنة ، ولكن كيف نغيرها؟ ومن هو الذي سيغيرها ؟ سادتي لقد تكوّنت لدينا طبقة معينة سميت بالطبقة الحاكمة ، واصبحت معلومة ، ولها نفسية خاصة ، وطابع خاص ، وتعتبر نفسها بعيدة عن طبقة الشعب ، والحقيقة ان الهوّة سحيقة بينها وبين الشعب ، وبالنظر الى الاساليب والطرق التي عالجت هذه الطبقة امور البلاد بها ، وباستمرارها في هذا الحكم الفاسد، فانه قد اثر على نفسية الشعب فاصبح باستمرار الزمن وباستمرار وجود الحكم الفاسد يرضى بكل شيء » (٢) .

هذا قليل من كثير من الانتقادات التي وجهت الى «الوزارة الباجهجية الثانية» ونستطيع ان نقول بأن هذه الانتقادات وامثالها هي التي حملت الوزارة على ترك الحكم بعد مدة وجيزة . والمعروف انها كانت توجه بوحي من المقامات العليا .

الجيوش الامريكية في العراق

لما شهرت المانية النازية الحرب على روسية السوفيتية في ٢٥ آب ١٩٤١م، واخترقت القوات البريطانية « حياد ايران » لتأمين الامدادات الى الروس ، رات امريكا ان تسهم مع بريطانية في تقديم العون الى الاتحاد السوفياتي ، بغية توحيد الجهود لدحر الالمان . فلما دخلت اليابان الحرب الى جانب الالمان في اواخر ١٩٤١م ، ضاعفت الولايات المتحدة الامريكية امداداتها العسكرية الى الروس حتى اذا انتهت هذه الحرب بنصر الحلفاء ، واندحار اليابان والالمان في اواسط عام ١٩٤٥م ، كان لا بد من سحب القوات البريطانية والامريكية من ايران ، فاتصل وزير امريكا المفوض في بغداد بالسلطات العراقية المسؤولة لهذا الغرض ، فاتخذ مجلس الوزراء القرار التالي :

---

(١) محاضر مجلس النواب للسنة ١٩٤٥/١٩٤٦ م ص ١٣٩ .
(٢) المصدر نفسه ص ١٤١ .

« تلي كتاب وزارة الخارجية المرقم غ ١٨٦٠ ـ ٢ والمؤرخ ١٢/١٢/١٩٤٥م ، الباحث عن المداولة الجارية بين فخامة وكيل وزير الخارجية ، والقائم باعمال المفوضية الامريكية في بغداد ، حول جلاء الجنود الامريكيين من ايران ، والمتضمن الاسباب التي تدعو الى نقل الجنود الامريكية المذكورة مع معداتها ولوازمها بواسطة عبر الطرق البرية الى موانيء البلاد المجاورة ، وطلب السفارة الامريكية موافقة الحكومة العراقية على النقل والمرور من الطرق البرية العراقية للوصول الى الموانيء المذكورة ، واستمع المجلس الى الايضاحات التي ادلى بها فخامة رئيس لوزراء ووكيل وزير الخارجية . ولدى المداولة : وبالنظر الى الاسباب المذكورة ، والايضاحات الواردة ، قرر المجلس الموافقة على مرور القوات الامريكية ومعداتها ولوازمها عبر الطرق البرية العراقية ، التي ستعين بالاتفاق من قبل وزارتي الداخلية والدفاع ، وذلك بغية وصول تلك القوات الى الموانيء المجاورة ، على ان لا تكون مدة اقامتها وبقائها في العراق اكثر مما تطلبه حالة النقل ، على ان يقوم موظفون تنتخبهم الوزارتان المشار اليهما بملاحظة هذا النقل » .

هذا هو القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم ١٢ كانون الاول سنة ١٩٤٥م وقد تالفت لجنة خاصة لتامين مرور القوات الامريكية عبر الارضين العراقية بحسب الترتيبات التي اقرها المجلس المشار اليه . ولوحظ عليها اثناء مرورها انها كانت متبرمة من التدابير التي اتخذتها القوات البريطانية والروسية ضدها في ايران . وانها كانت تشعر بقرب حلول التشاكس والتباغض بين الروس والامريكان ، محل التآلف الصوري الذي شوهد ايام الحرب .

اليوبيل الفضي للجيش العراقي

بعد تكوين الوزارة النقيبية الاولى في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠م ، شرع وزير الدفاع الوطني فيها ، وهو يومئذ الجنرال جعفر العسكري ، في تأليف نواة للجيش العراقي ، فألف هيئة الضباط في مقر الوزارة في يوم ٦ كانون الثاني ١٩٢١م، لترسم الخطط التي ستسير عليها دوائرهم في المستقبل ، فاعتبر هذا اليوم تاريخا لتكوين الجيش العراقي . فلما توج الامير فيصل ابن الملك حسين ملكا على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١م ، حدث نشاط محسوس في اوساط وزارة الدفاع بحيث لم تنته هذه السنة ، حتى كان الجيش العراقي يتألف من فوجي مشاة ، وكتيبة خيالة ، وبطرية جبلية ، وسريتين نقلية دواب ، وبلغ عدد ضباطه (١١١) ضابطا ، وعدد جنوده (٢٠٠٥) وهكذا استمر في النمو سنة بعد اخرى حتى بلغ اوائل عام ١٩٤٠م « اربع فرق مشاة وفرقة آلية مؤلفة من افواج آلية ، وسرايا مدرعة ، ورشاشات آلية ، ودبابات ، ومدفعية آلية ، ولواء حدود ، ولواء خيالة ، ومدفعية متوسطة ، وقطعات اخرى ملحقة بالجيش ، وقوة جوية مؤلفة من عدة اسراب قاصفة ، ومقاتلة، مع اسراب تعاون وتدريب ، واصبح لوزارة الدفاع معامل للعتاد ، ولصنع البندقيات ، وتصليح السيارات ، والطيارات ، وغير ذلك » (١) .

---

(١) العميد الركن طه الهاشمي جريدة لواء الاستقلال .

وبمناسبة مرور (٢٥ سنة) على تكوين « الجيش العراقي » ارتؤي الاحتفال بعيد « يوبيله الفضي » في ٦ كانون الثاني ١٩٤٦م ، فاتخذت التدابير المقتضاة لتعطيل الدوائر ، واقامة معالم الزينة ، واستعراض القطعات ، ونحو ذلك من الامور التي يحتاج اليها الاحتفال بهذه المناسبة .

واصبحت بغداد في يوم الاحد الموافق ٦ كانون الثاني ١٩٤٦م ، وهي لابسة الوانا بهية من حلل الزينة ، وظهرت الصحف وهي طافحة بالمقالات التي تناسب هذا الاحتفال ، ثم بدات القطعات والآليات تخترق الشوارع العامة ، والناس ينشرون عليها الزهور والرياحين ، واطلقت المدفعية ٢١ طلقة بهذه المناسبة ، وانتهى هذا الاحتفال بالكلمة التي وجهها الوصي وهي :

اخواني رجال الجيش

احييكم يا حماة الوطن ، ورمز استقلاله وسيادته ، بيوبيلكم الفضي ، راجيا من الله ان يحقق آمالنا وامانينا لنحتفل بمستقبل الايام ان شاء الله بيوبيلكم الذهبي ، وقد حازت البلاد ما تسمو اليه من مثل عليا ، وذلك باشتراككم مع مجموعة ابناء الوطن في رفع اسمها وايصالها الى القمة التي تصبو اليها . وقد برهن الجيش في جميع الازمات التي انتابت البلاد ، على انه مثال التضحية التي كوّن من اجلها ؛ وذلك كل ما دعاه داعي الاخلاص ، فمن حقنا اذن ان نفتخر بجيشنا، وان نسعى في سبيل تقدمه وازدهاره ، ليصبح عند حسن ظن الامة به ، ونبتهل اليه تعالى ان يمن علينا جميعا بتوفيقه في سبيل عرش صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المفدى ، ومنه العون والسداد . اهـ .

مشروع الحبانية

تقع « بحيرة الحبانية » على الضفة اليمنى من نهر الفرات ، في جنوب شرقي مدينة الرمادي ، فتؤلف منخفضا واسعا يأخذ شكل الكمثرى في منظره السطحي ، وتبلغ مساحته عند امتلائه في موسم الفيضان حوالي ٤٠٠ كيلومتر مربع ، وتختلف كمية استيعاب هذا المنخفض بنسبة ارتفاع منسوب الامتلاء ، اذا ما انشئت اعمال اصطناعية لخزن المياه في المنخفض ، الا انه يمكن تقدير معدل هذه الكمية بمليارين متر مكعب في حالة الخزن الاعتيادي (١) .

وكانت الحكومة العثمانية قد استقدمت الخبير البريطاني السر ويلم ويلكوكس الى العراق ، قبل اندلاع لهيب الحرب العالمية الاولى ، لدرس مشاريع الري فيه ، فاوصى هذا في تقريره المرفوع في سنة ١٩١١م ، باستخدام « بحيرة الحبانية » لتحويل مياه الفيضان اليها للتخفيف من وطأته ، فاقرت الحكومة المشار اليها توصيته ، وعهدت الى شركة جاكسون البريطانية بتنفيذها ، فحال نشوب الحرب العالمية المذكورة دون الاستمرار على العمل .

---

(١) رسالة مشروع « بحيرة الحبانية وتطوراته » للدكتور احمد سوسه ص ١ .

وفي عهد الحكومة العراقية الحاضرة ايام « الوزارة المدفعية الثانية » وضع المشروع مجددا في المناقصة الدولية ، فكان اوطا سعر قدمته الشركات المختصة (١،٢٢٤،٨٠٠ دينار) فصرف النظر عنه ، وصرف النظر ايضا عن اعطاء المشروع الى احدى الشركات لتقوم به نيابة عن الحكومة لقاء عمولة قدرها عشرة بالمئة .

وفي عام ١٩٣٩م « اي في عهد الوزارة السعيدة الرابعة » اعطي المشروع الى « شركة بالفور بيتي » البريطانية مقابل (٨٨٥،٠٠٠) دينار على ان يتم العمل خلال ٤٥ شهرا اعتبارا من تاريخ العقد ، وهو ١٥ حزيران ١٩٣٩م ، فما كادت تمضي سنتان على الشروع فيه حتى كانت حوادث الشهرين نيسان وايار ١٩٤١م فتوقف العمل .

فلما عادت الامور الى مجاريها الاعتيادية ، اخذت « شركة بلفور بيتي » تتحايل على الحكومة للتخلص من انجاز هذا المشروع ، بعد ان ارتفعت اسعار المواد الانشائية ارتفاعا فاحشا ، وضوعفت اجور العمال والمهندسين كنتيجة لموجة الغلاء التي عمت ارجاء العالم . وقد وافقت الحكومة في بادىء الامر على تأجيل المشروع لمدة سنة كاملة اعتبارا من يوم ١٥ ايلول ١٩٤٣م ، والى سنة ثالثة اعتبارا من ١٥ ايلول ١٩٤٣م ، وكان لوجود القوات البريطانية المحتلة في العراق وللوضع الحربي السائد التأثير الفعال على هذه التأجيلات .

على ان توقف العمل في « مشروع الحبانية » فسح المجال لدرسه من جديد ، فادخلت عليه تحسينات منوعة واصبح يتكون من :

ا ــ انشاء مدخل الحبانية .

ب ــ انشاء قناطر على الفرات في جوار المدخل .

جـ ــ انشاء مخرج من الحبانية .

وقد قدرت كلفة هذه الاعمال بمليونين وسبعمائة الف دينار ، بعد ان كانت كلفة المشروع اولا (٨٥٠،٠٠٠) پاون ، وفوضت « الوزارة الباجهجية » الثانية « شركة بلفور بيتي » البريطانية القيام به على نفقة الحكومة ، لقاء عمولة عشرة في المئة . وقوبل الاتفاق ، عند عرضه على مجلس الامة للتصديق على صرف نفقاته بعاصفة من السخط والاستياء ، ولكن استطاعت الوزارة ان تحمل المجلس على اقرار هذا الصرف في ٣ كانون الثاني ١٩٤٦م.

بين العراق والاردن

على اثر تطور القضية الفلسطينية ، وقبل ان يعلن قرار تقسيم هذا الجزء من الوطن العربي بين العرب واليهود ، اعلنت « وزارة الخارجية البريطانية » انها تريد ان تجعل « امارة شرق الاردن » مملكة مستقلة كالعراق ، وانه لا بد من خلق اتحاد بين المملكتين : العراقية والاردنية ، وتوحيد اساليبهما العسكرية ، والنقدية ،

والجمركية ، والتعليمية ، وعلى هذا وصل بغداد في يوم ١٤ كانون الثاني ١٩٤٦م ، الامير طلال ولي عهد شرق الاردن ، لزيارة الامير عبد الاله ، ولمفاتحة العراقيين بما تنوي الحكومة البريطانية تحقيقه ، وبعد ان لبث في العراق ثلاثة ايام عاد الى عمان.

وفي يوم ٢ شباط ١٩٤٦م توجه الامير عبد الاله الى عمان ، يصحبه كل من وزير المالية صالح جبر ، ووزير العدلية احمد مختار بابان ، ووزير الدفاع اسماعيل نامق ، فصدرت الارادة الملكية بتولي رئيس الوزراء منصب وزارة المالية بالوكالة ، وتولى وزير الداخلية مصطفى العمري منصب وزارة العدلية بالوكالة ، وتولى وزير الاقتصاد توفيق وهبي منصب وزارة الدفاع بالوكالة . كما عينت هيئة نيابة تقوم مقام الوصي اثناء تغيبه عن العراق قوامها رئيس مجلس النواب محمد حسن كبه ، ورئيس مجلس الاعيان صالح باش اعيان ، وبعد ان عولجت القضايا المار ذكرها في مؤتمر عقد في « الشونة » قفل المشار اليهم عائدين الى بغداد في ٧ من هذا الشهر .

ومما يذكر بهذه المناسبة ، ان احدى السيارات التي كان يركبها وزراء المالية والعدلية والدفاع العراقيون انقلبت بهم في طريق عودتها الى العراق ، فسببت للوزراء بعض الرضوض وفيما يلي البلاغ المشترك الذي اذيع عما سمي ب « مؤتمر الشونة » :

« في الوقت الذي خطت فيه الامة العربية خطوات موفقة نحو التعاون القومي الوثيق ؛ يكون من دواعي اغتباطنا ان نجتمع لنؤكد اعتصام العراق وشرق الاردن بمبادىء الثورة العربية التحررية ، التي عبرت اصدق تعبير عن ارادة الشعب ، واشتملت على الاماني العربية الكاملة . ونحن اذ نؤكد هذا لا نستهدف الا مضاعفة الروابط بين الاقطار العربية جميعا ؛ تأييدا لميثاق جامعة الدول العربية ، وتحقيقا لمثل العرب العليا ، وان تسير هذه الاقطار العزيزة بمحض اختيارها في طريق السلم والحق ، الى الوحدة والحرية والاخاء ، مستبقة دعم مسؤولياتها ووحدة الغاية ، ومواصلة الجهود المشتركة لتتمكن من اداء رسالة العرب الحديثة ، تلك الرسالة التي لا تنطوي الا على احقاق الحق ، والتمكن للحضارة الانسانية ، ومبادىء القانون الدولي ، مع احترام المبدأ الذي يقضي للشعوب بحق تقرير مصيرها ؛ ونحن على ضوء هذا كله لا نرى فلسطين المقدسة بلدا عربيا فحسب ، بل نرى التاريخ العربي والاسلامي بأكمله مستقرا في هذا البلد الامين ، الذي اجمع العرب والمسلمون امرهم على الدفاع عن حقه وحريته بكامل الوسائل المشروعة مادة ومعنى ، وانه ليسعد الشرق العربي ان يحقق التعاون الدولي والتكتل العربي امر الشرق الادنى وان يزال الضرر والحيف عن الجميع ليسود العدل وتهنأ الانسانية بالاخاء العام ، والمحبة والتقدم والسلام » اهـ (١) .

---

(١) جريدة « الاخبار » العدد ١٥٥٥ الصادر بتاريخ ٧ شباط ١٩٤٦ م .

ـ يقضي على تدابير الحرب الاستثنائية ، ويفتح امام الشعب آفاقا جديدة ـ

قاسى العراقيون خلال سنوات الحرب العالمية الثانية مظالم منوعة ، ونكبوا بحرياتهم العامة نكبات لا حد لوصفها ، وتجرعوا من آلام التجويع ، والتعذيب ، والتخويف ، والتغريب ، الوانا كثيرة ، فلما انتهت هذه الحرب بانتصار الدول الديمقراطية ، وانهزام دول المحور ، كان لا بد من ارجاع الامور الى مجاريها الاصلية، واعطاء كل ذي حق حقه . غير ان الذين استعذبوا الاوضاع الشاذة ، وحققوا لهم منافع خاصة في ظل القوانين الاستثنائية ، واحرزوا ثروات طائلة جدا خلال تلك السنوات العجاف ، لم يرق لهم الرجوع الى اساليب السلم في حكم البلاد ، واذا بالجهات البريطانية العليا تلفت نظر الامير عبد الاله الى ان عنصرا جديدا دخل الى منطقة الشرق الاوسط هو امريكا ، وما تتمتع به من نفوذ مالي وعسكري كبير ، وما تحمله من مبادىء ديمقراطية واسعة ، وان جمهورية للاكراد قامت في مهاذ آباد في ايران ، وان الروس يتسربون بافكارهم الى جهات مختلفة من العالم ، ولا سيما الشرق الاوسط ، فلا بد من تخفيف القيود التي يئن العراقيون منها ، ولا بد من الهائهم بتشكيل الاحزاب . وقد اعدوا له خطابا مكتوبا بهذا المآل ، وطلبوا اليه اعلانه على الملأ . واذا بالامير عبد الاله يأمر بعقد اجتماع خطير في بهو امانة العاصمة في عصر يوم الخميس الموافق ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥م ، ويلقي بيانا مكتوبا (١) بذلت جهود عظيمة في صياغة عباراته ، ورصف كلماته ، فيقلب الوضع القائم رأسا على عقب . ولما سئل رئيس الوزراء ، حمدي الباجه‌جي ، في مجلس النواب عما اذا كان الوصي المعظم « قد تدارك بذاته الكريمة النقص الذي لمسه في خطاب العرش الذي اعدته وزارته الثانية ، والقاه سموه في اول كانون الاول ١٩٤٥م » اجاب :

« ان خطاب صاحب السمو الملكي المعظم يحتوي على أسس ومبادىء عالية ، واجبة الاتباع من قبل هذه الوزارة ، والوزارات التي تتعاقب على الحكم »(٢) اهـ.

وفيما يلي نص الخطاب الخطير المشار اليه اعلاه :

نص الخطاب

لا شك في انكم جميعا تتذكرون النكبة الفادحة التي حلت بالبلاد بفقد المغفور له اخي صاحب الجلالة الملك غازي ، وما تلاها من اجماع كلمة ممثلي الامة على انتخابنا لولاية العرش ، في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني حفظه الله.

كانت البلاد حينئذ في وضع مقلق يعوزه الاستقرار ، ولم يكن الجهاز الحكومي

---

(١) يقول الدكتور فاضل حسين في كتابه (تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي) :

« والمفهوم ان الانكليز ، ونوري السعيد ، هم الذين اشاروا عليه ــ الوصي ــ بالقاء هذا الخطاب لتهدئة الشعب ، وكسب الوقت لكي يعودوا بعد تلبل الى الاساليب التقليدية في الاستبداد » ص ٢٩ .

(٢) محاضر مجلس النواب لسنة ١٩٤٥/١٩٤٦ م ص ٩٠ .

سالما ، وذلك نظرا الى ما كان قد اولده اقحام بعض ضباط الجيش في سياسة المملكة من فساد ، وانحلال في مرافق الدولة الحيوية ، فكان طبيعيا ان توجه الجهود قبل كل شيء نحو التهدئة ، والركون بالبلاد الى سلامة الاستقرار ، فما كادت الامور تصير الى شيء من ذلك ، يشجع على الشروع في اصلاحات اساسية ، ولم يكد المسؤولون يشرعون في اعداد العدة للبدء بتلك الاصلاحات ، حتى داهم العالم الطغيان النازي بحرب اعتدائية خاطفة ، فاضطر المسؤولون الى تأجيل مشروعاتهم الاصلاحية ، وانشغلوا ــ من الجهة الواحدة ــ في اعداد الخطط والتشريعات المقتضبة لتلك الظروف المفاجئة ، وواصلوا ــ من الجهة الثانية ــ نضالهم في سبيل رد العقداء الاربعة وعصابتهم عن غيهم ، وتعديل انحرافهم عن واجب الجندي . ولم تكن هاتان المهمتان باليسيرتين فلم تلبث الاحوال ان ساءت مع الاسف ، وذلك عندما تفاقم طيش رشيد عالي والعقداء المذكورين ، على ذلك النحو الاهوج الذي استعصى على كل علاج ، فكادوا مع عصابتهم ان يطوّحوا بالبلاد في اخطر هاوية تعرضت لها في تاريخها ، كما سبق ان بسطنا تفاصيله في خطابنا الذي اذعناه على الشعب الكريم في حينه (١) .

غير ان الغمة ما كادت تنجلي عقيب تلك المغامرة ، وما كادت السلطات الشرعية تعود الى زمام المسؤولية ، حتى كانت جيوش المحور المعتدية قد اندفعت بقواها المحطمة اندفاعا خطيرا قرّب العراق والشرق الادنى بأجمعه من الميادين الحربية ، بصورة اثارت القلق والاهتمام العظيمين ، فاستلزم هذا التطور الجديد في سير الحرب اتخاذ اجراءات واستعدادات خاصة لضمان سلامة القطر العراقي . وفي الوقت نفسه جابهت الدولة العراقية مشاكل اخرى عديدة طارئة ، تارة على الانفراد والتعاقب ، وطورا على صورة اجماعية ، وكان بعض تلك المشاكل شديد التعقيد ، عظيم الخطورة ، مما تعرفونه وتلمسون بتفاصيله . وطوال هذا العهد المبتدىء بوصايتنا على العرش ، تعاقب على ادارة سياسة هذا البلد ومعالجة شؤونه ومشاكله معظم رجالات الامة .

وقبيل انتهاء الحرب في الميدان الاوروبي ، غادرنا البلاد فزرنا اميركا ، وانكلترا وتركيا ، بدعوة مشكورة من حكوماتها ، وعدنا وقد انتهت الحرب في الميدانين الاوروبي والاسيوي .

فاليوم وقد مضت شهور على انتهاء الحرب في كافة الميادين بفوز الديمقراطية الساحق ، وصار العالم يتخبط في المشاكل المعقدة التي تفتقر الى حلول عادلة لتوطيد السلام ، ورأينا انه قد آن الاوان لنستعرض على مسامعكم الكريمة ، بوصفكم ممثلي الامة والناطقين بلسانها ، جانبا من الماضي والحاضر ، مسجلين الاسس الثابتة في سياسة هذه المملكة ، ثم نخلص من بعد ذلك الى ما نراه حريا بأن يؤخذ به ، ويعمل على سبيل اعلاء شأن هذه المملكة وانهاض شعبها .

فلقد اتضح بجلاء ان القاعدتين الركينتين اللتين لم يعتورهما اي طارىء هما :

---

(١) يريد به الخطاب الذي القاه في ١٤ تموز ١٩٤١ م وقد نشرنا نصه في الجزء الخامس من الوزارات.

اولا ــ من حيث الكيان السياسي : ان المبدأ الذي اجمع عليه دوما ، هو ان الدولة العراقية ملكية ، ديمقراطية ، حرة ، مستقلة .

ثانيا ــ في ميدان السياسة الخارجية : تمسكت الحكومات العراقية على التعاقب بالخطة المعروفة التي وضعها ساكن الجنان عمنا الملك فيصل الاول ، باني كيان هذه المملكة ، وقد دلت الحوادث المختلفة على بُعد النظر الذي انطوت عليه تلك الخطة الرشيدة .

ولم نجد غير هاتين القاعدتين الراسختين خطة او منهجا متفقا عليه بين الحكومات أو الهيئات السياسية الوطنية يكفل الاصلاح والتقدم المنشودين . ولما كانت العوامل الاقتصادية ، والتطورات السياسية ، والاحوال العامة ، تقضي بوضع مثل هذه الخطة التي ترسم الخطوط الاساسية لميثاق هذه البلاد الوطني، وسياستها القومية ، على نحو لا تختلف عليه الاحزاب والهيئات الوطنية السياسية الا في نظراتها المتباينة الى التفاصيل ، وطرائقها الخاصة بوسائل التنفيذ ، فقد انتهينا أنه من الضروري ان نعرض عليكم الاركان القويمة لهذه السياسة القومية العامة ، وذلك حسبما املتها مصلحة هذه الامة :

اولا ــ الصيانة الاجتماعية : هي تستهدف ايجاد العمل للعاطلين ، ورفع مستوى معيشة العمال والفلاحين ، وتأمين مستوى صحي ومعاشي وثقافي معقول للمعوزين ، وضمان العيش للعجزة وكبار السن ممن لا مورد لهم ، وصيانة كرامة الفرد وحياته . وهذه المسالة ــ اي الصيانة الاجتماعية ــ تبلغ الغاية القصوى من الاهمية بالنسبة الى اي اصلاح حقيقي يراد تحقيقه .

ثانيا ــ العدل الاجتماعي : ان هذا العدل لن يتحقق بالاقوال ، بل بالاعمال والخطط الموجهة ، لينال كل عراقي اقصى ما يستحقه من حقوقه، دون ما انحراف، فلا تفرقة بسبب العنصر ، ولا تمييز بداعي المذهب ، وانما ينبغي تضافر الجهود باخلاص لالغاء اي عامل من شأنه توليد هذه الفوارق ، ويجب توزيع مغانم البلد ومغارمه على ابنائه بعدل ، لئلا ينشأ الالم والحسرة في جهة ، والطغيان والجشع في جهة اخرى . وبذلك يصبح الشعب كله كتلة واحدة مرصوصة البنيان ، تتعاون على انهاض البلاد ، والذود عن حياضها .

ثالثا ــ اعداد جيل من الخلف الصالح يتولى اعباء الحكم والمسؤوليات :

فلقد نجحت البلاد في سياسة تكثير المثقفين ثقافة عالية من شبابها . لكن هذه السياسة ظلت بعيدة عن التوجيه الصحيح الذي قوامه فسح المجال لاكبر عدد من ذلك الشباب ، للاضطلاع بمختلف المهام ، وتمكينه من تبوء المناصب الكبرى ، وممارسة المسؤوليات المتعددة ، وموالاته بالتشجيع ، والاسناد باخلاص ، ليتأهب للنهوض بمهام تلك المناصب والمسؤوليات منفردا ، عندما تحتم ذلك الانفراد سنن الطبيعة ، ويضمن نجاحه فيها ، وكما نحرص على بذل كل ما في طاقتنا لاعداد خلف صالح لنا من الاولاد والاحفاد ، مستعدين للنضال في الحياة من بعدنا ، فكذلك ينبغي

للوزراء وكبار الموظفين ، ممن تنتهي اليهم الشؤون والمهام الخطيرة ، ان يعملوا بنفس الهمة والاخلاص في اعداد مثل هذا الجيل للبلاد والمسؤوليات .

هذه هي الاركان الاساسية للسياسة الوطنية القومية ، التي لا غنى لاي حزب او هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمناهجها التفصيلية التي تضعها ، مستهدفة خدمة البلاد وتحسين شؤونها . فان الاحزاب والهيئات السياسية الوطنية ، التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها ، ستتقدم الى الامة بخططها ومناهجها في معركة الانتخابات ، فمن فاز منها على سواه بثقة الشعب وتأييده ، اضطلع بالحكم ، ونهض بمسؤولية تنفيذ تلك السياسة الوطنية ، على طريقته الخاصة الموضحة في منهاجه ، الذي يكون قد عرض مفصلا على الناخبين ونال ثقتهم وتأييدهم .

هذا وان لائحة قانون الانتخابات الجديدة ، التي يؤمل ان تنظروا فيها لتشرعوها في التريب ، ستيسر على الناخبين الافصاح عن رغائبهم ، وتمكنهم بذلك من توجيه سياسة البلاد توجيها ديمقراطيا كاملا . وهذه اللائحة هي وليدة الحاجة الناشئة عن تطور البلاد في خلال ربع القرن الاخير ، والمرحلة البعيدة السارة التي قطعتها في سبيل التقدم والنضوج في جميع نواحي الرقي . ونحن اذ نخاطبكم في هذا ، نرجو ان تشاركوا الامة تقليب وجوه الراي فيه ، وفي ما ينبغي اتخاذه مع المسؤولين للسير بالبلاد نحو هدفها الاسمى ، على ضوء احكام القانون الاساسي ، الذي هو خير نبراس يستضيء به كل منا في قيامه بالواجب المترتب عليه ، وبذلك يتاح للشعب أن يشعر ان الحكومة منه وله واليه . والله تعالى اسأل ان يوفقنا جميعا الى ما فيه الخير والصلاح ، تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم المحروس بعنايته تعالى » . اهـ .

استقالة الوزارة

يقول المتصلون بالاوساط البرلمانية : ان الحملة التي وجهت « ضد الوزارة الباجهجية الثانية » عند مناقشة خطاب العرش ، واعداد الجواب عليه ، كانت مدّبرة اريد بها تخلي هذه الوزارة عن الحكم ، بعد انتفاء الغاية من توسدها اياه ، فلما تغاضت « الوزارة » عن ذلك ؛ خطب الوصي خطبته المنشورة فويق هذا ، فكان لا بد للوزارة القائمة من ان تفسح المجال لمن يتولى تنفيذ السياسة الجديدة التي رسم هذا الخطاب خطوطها الاساسية .

وقد جاء في « يوميات مصطفى العمري » ليوم الخميس ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٦ م ما نصه :

« اجتمع مجلس الوزراء مساء امس حسب طلب الوصي ، وعند الاجتماع ، بيّن انه اراد ان يسمع آراء الوزراء لما سمعه من وجود خلاف بين الاعضاء . فذكر ابراهيم عاكف عدم وجود تعاون ، وعدم اطلاع الوزراء على المسائل المهمة ، وايده بذلك احمد مختار فذكر : ان مسائل مهمة تؤخذ الموافقة عليها بالتلفون . وقال مجيد

علاوي : ان الوضعية نفسها في المسائل الخارجية ، ووقف اسماعيل نامق موقف المتردد . اما يوسف غنيمة فقال : ان ذلك امر طبيعي يقع في كل وزارة . ونفينا انا وصالح ذلك بشدة ، وقلنا ان الذين يرون عدم وجود التآزر ، عليهم ان يغيروا خطتهم، وكنا نقصد حملهم على الاستقالة فتاجل الموضوع على ان يتذاكر الوزراء مع سمو الوصي . ان هذه الحركة منبعثة من ابراهيم عاكف واحمد مختار بدسيسة من نوري » .

ثم يقول السيد مصطفى في « يومياته » ليوم الثلاثاء ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦م :

« اعلمني حمدي بان يوسف غنيمة واجه الوصي ، وكلمه بخصوص ما وقع من تذمر بعض الوزراء ، فصارحه الوصي بان في مثل هذه الحالة على حمدي ان يستقيل ، وبعد المذاكرة مع صالح جبر استقر راينا على ان يرفع حمدي استقالته ».

وهكذا اجبر السيد حمدي الباجه‌جي على التخلي عن رئاسة الوزراء ، بعد ان نبهه السيدان صالح جبر ومصطفى العمري الى استحالة امكانه الاستمرار على ممارسة الحكم ، وهو محاط بزملاء يحصون عليه انفاسه ، ويتربصون به الدوائر ، ومن ورائهم الجالس على وصاية العرش فتقدم بكتاب استقالته الآتي :

سيدي صاحب السمو الملكي الوصي على عرش العراق المعظم :

لقد ظهر ــ كما هو غير خاف على سموكم ــ عدم وجود التآزر بين الوزراء ، الامر الذي يجعل من الصعب علي الاستمرار بتحمل المسؤولية في وضع كهذا ، وعليه استرجم من سموكم المعظم التفضل بقبول استقالتي، وانا لا زلت ذلك العبد المخلص:

بغداد ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ رئيس الوزراء : حمدي الباجه‌جي

وبعد مرور عشرة ايام تلقى الرئيس الباجه‌جي هذا الجواب الملكي :

عزيزي حمدي الباجه جي ،

اخذت كتاب استقالتكم المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ واني مع اسفي الشديد على مفارقتكم رئاسة الحكومة ، لا بد لي ان اعرب لكم عن تقديري وشكري على ما بذلتموه انتم وزملائكم مدة بقائكم في الحكم من جهود قيمة ، وخدمات مجيدة لخير هذه البلاد ، هذا وارجو ان تستمروا في تدوير شؤون الدولة ريثما يتم تاليف وزارة جديدة .

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم الخامس والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٦٥ الهجرية ، الموافق لليوم الثلاثين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٤٦ الميلادية .

عبد الاله

من يؤلف الوزارة الجديدة

كان في نية الامير عبدالاله ان يعهد الى صالح جبر بتاليف وزارة تخلـف وزارة الباجه‌جي شبه المقالة ، وتاخذ على عاتقها تنفيذ ما جاء في الخطاب الذي أعده الانكليز له ، بمناسبة انتهاء الحرب ، فالقاه عصر يوم ٢٧ كانون الاول ١٩٤٥م ولكن تعـرض صالح لحادث كسر رجله وهو في طريق عودته من عمان حال دون ذلك .

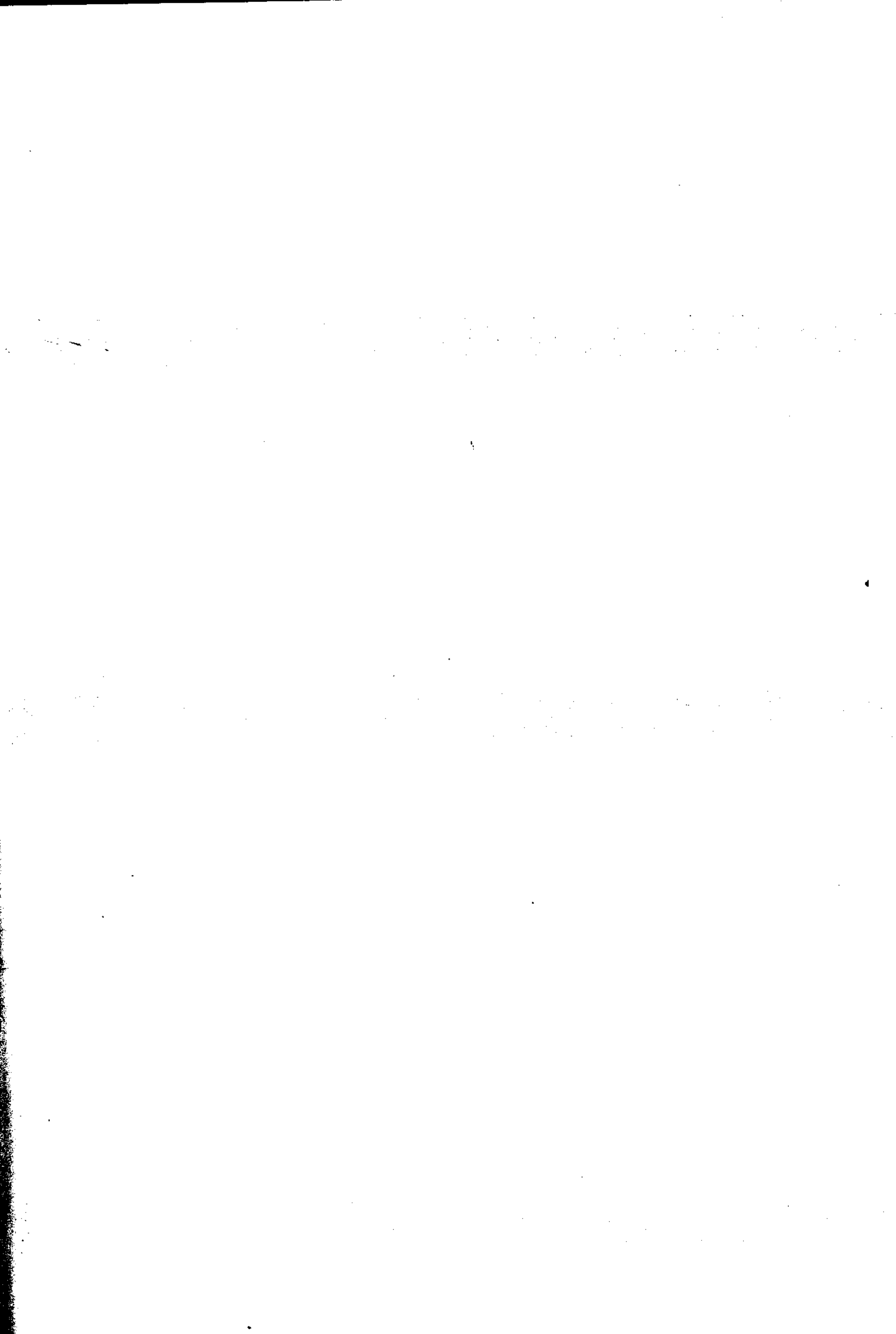
★ ★ ★

الكتاب الابيض

عن التطوّرات
التي أدّت إلى الاعتداء البريطاني على العراق

في ايار سنة ١٩٤١م

وهو النص الرسمي الكامل الذي ينشر لأول مرة



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة لا بد منها

فتحت الحامية البريطانية المعسكرة في قاعدة « سن الذبان » بين الفلوجة والرمادي النار على قطعات من الجيش العراقي كانت محتشدة فوق الكثبان المحيطة بالقاعدة المذكورة في فجر اليوم الثاني من شهر ايار سنة ١٩٤١م ، دون سابق انذار، فكان لا بد لقطعات الجيش المذكور ان ترد على النار بالمثل ، وان تدخل في قتال مرير مع الانكليز طوال شهر ايار المذكور .

وكان الجمهور العراقي يجهل الدوافع الحقيقية التي ادت الى هذا الاصطدام، ويجهل الاسباب التي يتذرع الانكليز بها لتسويغ هذا الاعتداء ، فارتأت « وزارة الخارجية العراقية » ان تصدر كراسا يتضمن المراسلات والمخابرات بين الحكومتين العراقية والبريطانية ، التي سبقت الاصطدام ، وعهدت الى الدكتور مجيد خدوري ان يعد مواد هذا الكراس في ضوء الوثائق التي وضعتها الوزارة تحت تصرفه .

وبعد ان اتم الدكتور مهمته ، ارتأى العقيدان : صلاح الدين الصباغ ومحمد فهمي سعيد ادخال بعض الشروح على الوثائق التي تم جمعها ، وصفت حروفها ، تمهيدا لطبعها . كما ارتأى مثل هذا الرأي وزير الاقتصاد محمد يونس السبعاوي ، ومفتي فلسطين الحاج محمد امين الحسيني ، وقد كتب كل من هؤلاء بخط يده ما تراءى له من الملاحظات . فلما اطبقت القوات البريطانية على بغداد ، واضطر القائمون بحركة ايار للسفر الى ايران في ٢٩ من الشهر المذكور ، حفظت مسودات الكراس المذكور وقد اطلق عليه : « الكتاب الابيض عن التطورات التي ادت الى الاعتداء البريطاني على العراق » في مكان ما . فلما احتل الجيش البريطاني بغداد، وعين الزعيم محمد امين العمري رئيسا لاركان الجيش العراقي ، واوقف ارباب الصحف ، طلب الزعيم الى مدير مطبعة الحكومة صبحي الياور طبع بعض البيانات والنشرات التي كان الموقف يتطلبها ، فاعتذر هذا بانشغال حروف المطبعة بمواد الكتاب الابيض فطلب اليه العمري ان يطبع له نسخة من هذا الكراس ، وما لبث أن أمر بتفريق الحروف وطبع البيانات الحكومية .

وكان السيد الحسني قد اوفد الى سورية ولبنان في مهمة خاصة ، فلما عاد الى العراق اعتقل في جملة من اعتقل ، ولبث في المعتقل نحو اربع سنوات . ولما جيء من ساليسبوري بالسادة العراقيين الذين قبضت السلطات البريطانية عليهم في

ايران ، وابعدتهم الى مجاهل افريقية ؛ سأل الحسني الاستاذ محمد صديق شنشل مدير الدعاية العام أيام الاصطدام عن مصير « الكتاب الابيض » فاجابه : ان الكراس في حرز حريز ، وانه اذا ما كتب الله له الفرج فسيتكرم به عليه .

وشاءت ارادة باري النسمات ان نخرج من المعتقل سالمين آمنين ، وان يتكرم الاستاذ شنشل فيفي بوعده مشكورا ، واذا بالزعيم الخالد السيد رشيد عالي الكيلاني يوسّط الشيخ عبدالله الخيال ، وزير المملكة العربية السعودية في بغداد ، لاستعارة الكتاب الابيض منا ، وتامين ايصاله اليه في الرياض ، فيصعب علينا اجابة هذا الطلب ، كما يعز علينا رده ، واذا بالاستاذ المحامي حسين جميل يجد الحل المناسب فيستنسخ الكتاب بثلاث نسخ احتفظ هو بالنسخة الاولى ، وأخذ الخيال النسخة الثانية لنفسه ، بعد أن أمن ايصال النسخة الثالثة الى السيد الكيلاني .

ودالت الايام دولها واذا بأحد انسباء الزعيم الكيلاني ينشر نسخة عمه الجليل نشرا مشوّها ومليئا بالاخطاء والاضطرابات ثم يعرضها البيع بثمن باهظ . ولما كانت الامانة تقضي نشر « النص الرسمي » لهذا الكتاب ــ وقد كانت في حوزتنا دون غيرنا فتملكته مديرية الآثار العامة أخيرا ــ فقد جعلناه ملحقا للجزء السادس من كتابنا الكبير « تاريخ الوزارات العراقية » حرصا عليه من الضياع .

وهذا هو النص الرسمي الكامل لـ « الكتاب الابيض » :

الفصل الاول

(التزامات العراق وبريطانيا)

تمهيـــد :

رات الحكومة العراقية تنويرا للراي العام ، ان تقوم بتدوين اسباب وعوامل الحوادث التي ادت الى عدم تـورع بريطانيا في خرق ما تنص عليـه بنود المعاهـدة العراقية ـ البريطانية ، وبيان الدوافع التي حدت بالحكومـة العراقية الى اتخـاذ التدابير المقتضـاة للمحافظة على كيان المملكة واستقلالها ، ورد الاعتداء البريطاني .

وتمهيدا للبحث ، نبدأ بشرح التزامات الجانبين العراقي والبريطاني مستندين في ذلك الى نصوص المعاهدة المذكورة .

تنطوي المعاهدة العراقية ـ البريطانية المؤرخة في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، عـلى التزامات يتعهد بتنفيذها كل من الجانبين المتعاقدين ، وفيما يلي شرح ذلك :

اولا ـ التزامات العراق :

ا ـ منح بريطانية موقعين لتاسيس قاعدتين جويتين :

تعهد الجانب العراقي في المادة الخامسة من المعاهدة ، ان يمنح بريطانيا طيلـة مدة التحالف ، موقعين لقاعدتين جويتين احداهما في البصرة او في جوارها ، وقـد اسـست فعلا في الشعيبة غربي البصرة ، والثانية في غربي الفرات ، واسـست في سن الذبـان .

وتعهد ان ياذن للجانب البريطاني ايضا ـ بموجب الفقرة الاخيرة مـن المـادة الخامسـة ـ ان يقيم قوات في القاعدتين الجويتين المذكورتين آنفا ، وذلك وفقا لاحكام ملحق المعاهدة الذي جاء في المادة الاولى منه : ان مقدار هذه القوات التي يرى الجانب البريطاني اقامتها في هاتين القاعدتين ، يتعين بعد مشاورة الجانب العراقي في الامر .

وقد فسر هـذه الجهة تصريح الحكومة البريطانيـة على لسان ممثلهـا السر فرنسيس همفريز ، بكتابه المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠م ، وذلك بعد ان جرت مذاكرات بين العراق وبريطانيا اسفرت عن التصريح المار الذكر الذي نقتبس منه ما يلي :

«... لقد امرت بان ابلغ فخامتكم ـ الخطاب موجه الى وزير الخارجيةالعراقية ـ

بأن القوات التي خوّلت حكومة صاحب الجلالة باقامتها في العـراق ، وفق احكام المادة الخامسـة من المعاهدة ، تتضمن وحدات من القوة الجوية الملكية مـع الخدمات التابعة لها » .

يتضح من ذلك انه ليس في المعاهدة نص يخول اقامة قوات بريطانية في العراق، الا اذا كانت وحدات جوية تقيم في القاعدتين الجويتين فقط . وهذا مقيد بموافقـة الحكومة العراقية بعد التشاور معها في الامر ، ومقيد كذلك بأحكام الملحق، وبالتصريح البريطاني المذكور . ان القوات الوارد ذكرها في المادة الخامسـة من المعاهـدة والقسـم الاول من الملحق هي وحدات من القوة الجوية .

وفضلا عن ذلك عندما عرضت المعاهـدة على المجلس النيابي العراقي لاجـل ابرامها ، أدلى وزير الخارجية بايضاحات ـ وقد وضعت هذه الايضاحات بموافقـة بريطانية ـ وكان المقصود بها تمكين المجلس النيابي من فهم احكام المعاهدة بشكـل يحمله على الموافقة على ابرامها . اما الايضاحات فهي كما يلي :

أ ـ ان القوات البريطانية المسموح باقامتها في العراق ، بموجب الفقرة الرابعة من المادة الخامسـة ، هي قوات جوية صرفة مع الخدمات المساعدة لها .

يفهم مما تقدم ان المقصود من التسـهيلات والمساعدات المطلوب قيام العراق بها تجاه بريطانيا في حالة اشتباكها في حرب ، ليست اقامة قوات بريطانية في العراق ، ولا تأسيس قاعدة عسكرية ، انما السماح بمرور القوات البريطانية عبر العراق فقط.

ب ـ تقديم العراق ما في وسعه من التسهيـلات والمساعدات في حالة دخـول بريطانيا الحرب .

ان التزامات العراق بموجب المادة الرابعة في حالة اشتباك بريطانيا في حرب مع دولة ثالثة تنحصر في ان يقدّم العراق ما في وسعه من التسهيلات والمساعـدات لهـا داخل الاراضي العراقية ، بما في ذلك استخدام طرق المواصلات ، على ان يكون ذلك ضمن الاسس الواردة في المعاهدة ، والملحق ، وتصريحات الحكومة البريطانيـة التي سيرد شرحها فيما بعد .

ج ـ حراسة الوحدات الجوية البريطانية بقوات عراقية :

وقد ايد النص قيام قوات عراقية بحراسة الوحدات الجوية المذكورة ، وذلـك تنفيذا لما جاء في المادة الرابعة من الملحق ، التي تنص على ان صاحب الجلالـة ملـك العراق يتعهد بأن يقدم ، بنـاء على طلب صاحب الجلالة البريطانيـة ، وعلى نفقـة بريطانيا ، ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان السـاميان المتعاقدان ، حـرسا خاصا من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، لحماية القاعدتين الجويتين اللتين تـم تعيينهما وتاسيسهما في سن الذبان والشعيبة كما مر ذكره آنفا .

واذا اريد تعزيز هذه الوحدات في الحالات الاضطرارية بقوة وقتية ، فيما اذا تبين ان الحرس العراقي غير كاف لهذا الغرض ، فلا يجوز اجراء ذلك الا بعد مشاورة الحكومة العراقية وموافقتها ، تلك المشاورة التي أوجبتها المادة الاولى من الملحق ، وتصريح الحكومة البريطانية على لسان السر فرنسيس همفريز بكتابه المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠م الذي تنص الفقرة الثانية منه على ما يلي :

« ... كذلك امرت بان ابلغ فخامتكم بانه ، وان كان قد نص في المادة الرابعة من ملحق المعاهدة على ان حماية القواعد الجوية التي ستشغلها قوات صاحب الجلالة ستتم من قبل حرس خاص من قوات صاحب الجلالة ملك العراق ، لكنه مع ذلك من المفهوم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مخولة في زمن الطوارىء بأن تعزز ذلك الحرس مؤقتا بقواتها البرية ، هذا اذا ما ارتؤي ، بعد التشاور بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، ان الحرس الخاص غير واف بالمرام للدفاع عن القواعد الجوية البريطانية في العراق .

نبذة عن تطور قضية حرس المطارات

في نفس اليوم الذي وقعت فيه معاهدة التحالف ، ارسل وزير الخارجية العراقية آنذاك كتابا سريا ، لم تطلع عليه الحكومة العراقية ، الى المعتمد السامي بيّن فيه اقتراحاته الشخصية حول الترتيبات التي يمكن ان تتخذ بشأن تنفيذ المادة الرابعة من ملحق المعاهدة .

وقد حدّد الكتاب المذكور عدد الحرس ب (١٢٥٠) شخصا ، وجعل الخدمة فيه اختيارية ، واعتبر قيادة الحرس تابعة لجلالة ملك العراق ، وان افراده يكونون خاضعين الى القانون العسكري العراقي ، عدا الموظفين البريطانيين ، اما وظيفته فهي حماية قاعدتي الطيران البريطانيتين في العراق .

ولكي تتم الاجراءات المقتضاة بشأن الوصول الى وضع اسس تتفق مع ما ورد في النص ، وتتفق مع حرص العراق على اقرار اسس ثابتة تتناول العلاقات العراقية ـ البريطانية بوجه لا يمكن معه حدوث اي خلاف مهما كان نوعه ، تألفت لجنة وزارية وضعت تقريرا وافق عليه مجلس الوزراء بتاريخ ٦/٦/ ١٩٣٤م بعد ان اجرى عليه بعض التعديلات .

واستنادا الى ذلك ، والى توصيات مجلس الوزراء نفسه ، كتبت وزارة الخارجية الى السفارة البريطانية جوابها على طلب الحكومة البريطانية سن تشريع على اساس كتاب وزير الخارجية السري الشخصي المؤرخ في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، الذي اعتبرته ملزما للحكومة العراقية .

ولقد اعلمت الوزارة السفارة بكتابها هذا ، ان الحكومة العراقية مستعدة تمام الاستعداد للبحث في حسم قضية حرس المطارات حالا ، وانها ستأخذ بنظر الاعتبار

بعض ما ورد في كتاب وزير الخارجية المؤرخ في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، مع تأكيدها ان الكتاب المذكور لا يمكن ان يكون ملزما للحكومة العراقية من الوجهة الحقوقية، بالنظر لكونه لم يقترن بقرار من مجلس الوزراء ، ولم يعرض على مجلس الامة العراقي اصلا، ولكن السفارة اصرت على التشبث باعتبار الكتاب المذكور ملزما للحكومة العراقية .

وعلى ذلك كتب وزير الخارجية العراقية ، وهو نفس الوزير الذي اصدر كتاب ٣٠ حزيران ١٩٣٠م الى مجلس الوزراء ، مشيرا الى انه قد نشأ عن هذه القضية نظريتان :

اولا ـ النظرية المتعلقة بمشروعية كتاب سرّي لم يقترن بقرار من مجلس الوزراء، ولم يعرض على مجلس الامة العراقي ، واهميته من الوجهتين القانونية والعهدية .

والثانية ـ حل قضية حرس المطارات على اساس يوافق عليه الطرفان، ويقرّب وجهة نظرهما .

واضاف الوزير الى ذلك :

« ويرجح الدخول في مفاوضات على اساس مقترحات اللجنة الوزارية المؤلفة بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم ٢١٣١ والمؤرخ في ١٥/٥/١٩٣٤م » .

وفي ٢٥ آذار ١٩٣٦م ، كتب وكيل وزير الخارجية مذكرة شبه رسمية الى السفير البريطاني بيّن فيها النقاط التالية :

اولا ـ لم تعتبر الوزارات العراقية كتاب وزير الخارجية المؤرخ في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ملزما للجانب العراقي في كيفية تاليف حرس المطارات ، وان وزير الخارجية نفسه لم يجعل من كتابه هذا وثيقة يلزم بها مجلس الوزراء .

ثانيا ـ كان راي الوزارات العراقية فتح باب المفاوضة مع الحكومة البريطانية حول تاليف الحرس .

ثالثا ـ ان تكون المفاوضة على اساس المعاهدة ، مع مراعاة دقة المسؤولية المترتبة على هذه الحراسة .

رابعا ـ واشار وكيل وزير الخارجية الى وجود طريقتين لذلك :

الاولى : ان يكون اختيار وحدات الحرس من قوات صاحب الجلالة ملك العراق.

الثانية : ان يتم تاليف وحدات الحرس من جانب الجيش العراقي ، على طراز الوحدات النموذجية المؤلفة على اساس مقترحات الجنرال (ديلي) او ان تؤلف على اساس وحدات الحدود التي لا يقبل بالانخراط بها الا الافراد المدرّبون .

خامسا ـ ترك وكيل وزير الخارجية البحث في تفاصيل المشروع ، ريثما يطلع على راي الحكومة البريطانية .

وبالاستناد الى هذا الكتاب ، قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٧/٤/١٩٣٦م تاليف

لجنة برئاسة وزير الخارجية ، وعضوين يمثل احدهما وزارة الدفاع ، والثاني القيادة الجوية البريطانيــة ، للنظر في قضية تاليف الحرس ، ومعالجتهــا بموجب الاســس الواردة في الكتاب المذكور .

وبعد ان تم عمل اللجنة ، رفعت محاضر جلساتها الى مجلس الوزراء ، ثــم خوّل مجلس الوزراء وزير الخارجيــة ــ على ان يساعده رئيس اركــان الجيش ــ المفاوضة مع الحكومــة البريطانية لانهاء قضيــة حرس المطــارات ، وعلى ان تجري المفاوضات على الاســس التالية :

١ ــ تأليف قوة حرس المطارات من قوة من الجيش العراقي تفرز لهذا الغرض، مع ملاحظة امكان اجراء بعض التحويرات في امر قيادتها .

٢ ــ عند عدم حصول الاتفاق على ما جاء في أعلاه ، يستمر على اكمال المفاوضات التي جرت في ١٦/٤/١٩٣٦م ، والتي تم فيهــا الاتفاق على كافة ما يتعلــق بحرس المطارات ، عدا ثلاث مواد اجل النظر فيها حتى يتمكن آمر القوة الجوية البريطانية في العراق من الاطلاع على راي وزارة الطيران البريطانية بشانها ، وهذه المواد الثــلاث تتعلق بعدد الضباط البريطانيين في وحدة حرس المطارات ، واستخدام ضباط الصف البريطانيين ، وعلاقة وحدة الحرس بالقيادة وكيفية ادارتها .

وفي خلال سنة ١٩٣٨م فاتح وزير الخارجية العراقية السفير البريطاني مرتين حول الموضوع للوصول الى اتفاق نهائي . غــير ان السفير اخبره بانه لم يزود بعــد بمعلومات كافية من المراجع المختصة وطلب امهاله الى حين ورودها .

ثم كتب وزير الخارجية كتابا (شبه رسمي) الى السفارة البريطانية مؤكدا فيه وجهة نظر الحكومة العراقية، ومشيرا الى جعل حرس المطارات مؤلفا من قوة من الجيش العراقي تفرز لهذا الغرض ، مع ملاحظة امكان اجراء بعض التحويرات في امر قيادتها، وعند الحصول على موافقة الحكومة البريطانية على هذا المبدأ ، يباشر بالمفاوضات على تفاصيل هذا الاقتراح . وبعد ذلك بمدة قصيرة قدّم السفير البريطانــي الى وزيــر الخارجية مــسودة لقانون مقترح من قبل الحكومة البريطانية حول تشكيــل حــرس المطارات .

وقد صادف ان سافر وزير الخارجية الى لندن ، وقد اعلمته المراجع المختصة هناك ان وزارة الخارجية البريطانية ، ووزارة الطيران ، تدرسان امكان تأمين حراسة المطارات البريطانية من قبل أفراد القوة الجوية البريطانية . وبتنفيذ هــذا الترتيب يستغنى عن « الليفي » ويصرف إلنظر عن قيام الحكومة العراقية بتجهيز قوة خاصة لحراسة القواعد الجوية البريطانية ، حسبما جاء في المادة الرابعة من ملحق المعاهدة .
وقد عاد وزير الخارجية العراقية من غير أن يتم التفاهم مع الحكومة البريطانية في هذا الشان ، وبقيت هذه آخر مرحلة لقضية حرس المطارات .

ولدى ملاحظة تطورات هذه القضية في كافة ادوارها ، نجد ان الجانب البريطاني كان يضع كثيرا من الصعوبات والعراقيل لكي يحول دون الوصول الى اقرار اســس

وقواعد تتفق ونصوص المعاهدة . ومن هذا يتضح ان سوء النية التي لازمت بريطانيا في علاقاتها المختلفة مع العراق ، قد برزت أيضا فيما يتعلق بانهاء قضية حرس المطارات ، بل لقد ظهرت بوادر خرق المعاهدة بابشع صورها ، عندما قامت القوة الجوية البريطانية بنقل قوة من الجنود البريطانيين الى القاعدة الجوية في الحبانية ، الامر الذي جعل الحكومة العراقية تعتقد تمام الاعتقاد بان بريطانيا ، التي برهنت بنفسها على سوء نيتها تجاه العراق ، اخذت تجهر في خرق احكام المعاهدة ، وصارت تقوم بتعزيز حرس المطارات دون علم الحكومة العراقية ومباحثتها في هذا الخصوص، وبذلك اعتدت على حقوق العراق المنصوص عليها في معاهدة التحالف ، وفي كتاب السر فرنسس همفرز المؤرخ في ١٥ آب ١٩٣٠م الذي بحثنا عنه سابقا .

د ـ تسهيل مرور القوات البريطانية :

جاء في المادة السابعة من الملحق : يقوم العراق باجراء التسهيلات الممكنة لمرور قوات بريطانية عبر العراق ، ولنقل وخزن المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات أثناء مرورها في العراق .

وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق المواصلات ، ويؤذن للسفن البريطانية بزيارة شط العرب « بشرط » اعلام العراق عن ذلك قبل القيام بتلك الزيارات للموانىء العراقية .

ثانيا ـ التزامات بريطانيا :

اما التزامات بريطانيا فهي كما يلي :

أ ـ قبول حرس خاص من القوات العراقية ، على نفقة بريطانيا ، ووفق شروط يتفق عليها الطرفان ، لحماية القاعدتين الجويتين البريطانيتين .

ب ـ تقديم كل التسهيلات الممكنة في امور من جملتها : تقديم الاسلحة، والعتاد، والتجهيزات ، والسفن ، والطيارات ، من احدث طراز متيسر الى القوات العراقية، على ان لا تختلف التجهيزات الاساسية لقوات العراق في نوعها عن اسلحة القوات البريطانية .

تلك التزامات الطرفين في ما له علاقة بالموضوع الذي ادى الى الاعتداء الاخير على القوات العراقية .

ثالثا ـ موقف الطرفين من التزاماتهما :

ان العراق لم يقصد يوما ما غير تنفيذ تعهداته الدولية . ولكن بريطانيا التي اتضحت بسوء نيتها في مناسبات كثيرة تجاه العراق ، كانت تسير دائما على خطة عدم

تطبيق المعاهدة . وسنذكر تفاصيل ذلك في فصول اخرى من هذا الكتاب . ومن المفيد تلخيص بعض المخالفات فيما يلي :

١ ــ امتنعت بريطانيا عن قبول حرس المطارات من القوات العراقية ، واخذت تستخدم حرسا تقوم بتجنيده بنفسها .

٢ ــ امتنعت عن تقديم الاسلحة للعراق ، وانتحلت لذلك اعذارا مختلفة،وسعت كثيرا للحيلولة دون قيام العراق بشراء أسلحة من الدول الاخرى . ذلك فضلا عن قضايا الموظفين البريطانيين الذين كانت تفرضهم على العراق فرضا برواتب باهظة ، وتتعمد اختيارهم من قليلي الدراية والخبرة ، وممن يشتغلون ببث الفساد، واحداث التفرقة بين أبناء الشعب ، ويسيئون وظائفهم ، ويتقصدون تبذير اموال الدولة ، وافقار الشعب العراقي لكي يبقى مغلول اليد . . وقد سعى هؤلاء الموظفون لاغتصاب معادن البلاد بشروط مجحفة ، وابدت الحكومة البريطانية غير ذلك من عوامل الحقد والاساءة والافقار .

الفصل الثاني

رابعا ـ الاسباب المباشرة للاعتداء البريطاني :

لم تكن الاسباب المباشرة التي أدت الى اعتداء بريطانيا الاخير على العراق تستند الى قضية تفسير المعاهدة ، انما سوء النية التي لازمت السياسة البريطانية تجاه العراق ، هي التي دفعت بساستها وموظفيها الى ركوب متن الشطط في تصرفاتهم المختلفة الشائنة ضد العراق . بل هي التي جعلت هدف السياسة البريطانية القضاء على كافة قوى الشعب العراقي المادية والمعنوية . ولم تكن بريطانيا بحاجة الى التصريح عن سوء نيتها ، ذلك لانها كانت تستطيع (فيما مضى) أن تفرض ارادتها بحكم مركزها وقوتها من جهة ، وبفضل مساعدة الجماعات التي كانت تسير طوعا لسياستها من جهة اخرى . ولكنها ، عندما جوبهت براي عام متضامن وشعب حازم متحد ، تنكرت للامر ، وأخذت تسعى للقضاء عليه بشتى الطرق ومختلف الاساليب. وكان من اهم اهدافها القضاء على الجيش العراقي لكي يتسنى لها العمل بحرية أكثر.

وتوصلا لاهدافها هذه ، عينت السر كورنواليس سفيرا لها في العراق ، ظنا منها ان هذا الشخص الذي سيّر سياسة حكومته الرامية الى هدم كيان العراق زمنا طويلا بتفريق الاخ عن اخيه ، واثارة عناصر الشغب والفساد ، يستطيع ان يلعب هذا الدور من جديد . ولما فشل مسعاه ، ووجد امامه شعبا يقظا متحدا متضامنا ساهرا على مصالحه ، اعيته الحيل ، فاخذ يختلق اسبابا تبرر له حقوقا ما انزل الله بها من سلطان .

فالحكومة البريطانية التي ساءها اتحاد الشعب ، وساءها وجود حكومة ساهرة على كيانه واستقلاله ، اوعزت لكورنواليس ان يماطل في تقديم اوراق اعتماده، وأخذ يستفيد من مرور الزمن حتى ظهرت سوء نية حكومته عندما فاجأ الحكومة العراقية لاول مرة بمجيء قوات بريطانية ، وطلب السماح لها بالمرور عبر العراق .

وعلى الرغم من عدم مشروعية صفته الرسمية ، فان الحكومة العراقية ـ بالنظر لرغبتها في تنفيذ أحكام المعاهدة وتجنب الخلاف ـ وافقت على نزول هذه القوات بقصد المرور عبر العراق وفق الشروط التالية :

١ ـ تسريع نقل هذه القوات من البصرة الى الرطبة .

٢ ـ عند مجيء قوات جديدة للمرور عبر العراق ، يجب اخبار الحكومةالعراقية عن ذلك قبل مدة مناسبة .

٣ ـ ان لا يزيد مجموع اية قوة في حالة حركتها على خط المواصلات ، وفي داخل الحدود العراقية في اية مرة على لواء مختلط واحد .

٤ ــ عدم جواز انزال قوة بريطانية اخرى ، قبل ان تجتاز حدود العراق القوة التي وصلت البصرة اخيرا .

لقد درجت هذه الشروط في المذكرة التي ارسلتها وزارة الخارجية العراقية للسفارة البريطانية بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١م . ولكن بريطانيا التي ظلت تضمر الحقد للعراق بمخالفة المعاهدة ، وانتقاص استقلال المملكة العراقية ، والكيد لجيشه ، لم تجب عن تلك المذكرة . واستمر (السر كورنواليس) على مراجعاته غير الرسمية ، كما واصلت محطة اذاعة لندن ، ومحطات الاذاعة التابعة لنفوذها ، تلفق شتى التهم العراق وحكومته وجيشه ، وكررت زعمها ان بريطانيا انما ارسلت قواتها للعراق للمحافظة على منابع النفط ، والسكك الحديدية ، وانشاء قواعد في العراق ، حتى أن بعض صحفها كانت تسمي تلك القوة (بقوات الاحتلال) .

وعند ظهر ٢٨ نيسان ١٩٤١م ، فاجات الحكومة البريطانية الحكومة العراقية بمجيء قوات جديدة الى البصرة ، وعقد اجتماع بعد الظهر في وزارة الخارجية أوضح كورنواليس في خلاله لاول مرة ، حقيقة نوايا حكومته ، وتظاهر بالاستغراب في الجواب الشفهي الذي ابلغته ظهر ذلك اليوم وزارة الخارجية ، بواسطة مدير التشريفات الى مشاور السفارة البريطانية المتضمن ضرورة ملاحظة الشروط الواردة في مذكرة الوزارة المؤرخة ١٩ نيسان ١٩٤١م المتقدم ذكرها .

وادعى السر كورنواليس بان حقوق الحكومة البريطانية غير محدودة بموجب المعاهدة ، وانه يحق لها تاسيس « قاعدة عسكرية » في البصرة لفتح وتأمين خط الامبراطورية عبر العراق . فاوضح له انه لو كان لبريطانيا حق كهذا ، لنصت عليها المعاهدة وملحقها ، بينما المعاهدة لا تنص على غير القاعدتين الجويتين ، وامرار قوات عبر العراق على نحو ما جرى الاتفاق عليه في حزيران سنة ١٩٤٠م ، وعليه فان طلبه ذلك غير مستند الى احكام المعاهدة . اما طريق المواصلات فمسؤولية المحافظة عليه تعود على الحكومة العراقية بحكم حقوق سيادتها ، وهي مستعدة لبذل كل ما في وسعها من مساعدات وتسهيلات لبريطانيا ضمن احكام المعاهدة .

وقد تبين للحكومة العراقية في ذلك الاجتماع : ان الحكومة البريطانية لا تريد ان تقف عند حد في مخالفة احكام المعاهدة العراقية ، بل انها متجهة لاحتلال العراق بصورة صريحة تقضي على استقلال المملكة العراقية ، وتردها الى محمية بسيطة تحت حراب المحتلين .

وقد سال كورنواليس عن قرار الحكومة العراقية في شان وصول القوات الجديدة فافهم : أن الحكومة العراقية قررت تأييد قرارها السابق الذي حتم عدم السماح بنزول قوات اخرى ما لم تغادر القوة الموجودة الآن في البصرة الاراضي العراقية ، كما اوضحت وزارة الخارجية ذلك في مذكرتها المؤرخة في ١٩ نيسان ١٩٤١م .

وبصدد ما جاء في معاهدة التحالف البريطانية ، قال كورنواليس : انهم يتمسكون

بنص المادة الرابعة ، ولا يقبلون تحديد الحقوق الممنوحة لهم بموجبها . وعلى اثر ذلك يحق لهم تأسيس قاعدة عسكرية في البصرة لفتح وتأمين خط المواصلات الامبراطورية عبر العراق ، فاوضح له أن الحكومة العراقية لا تقصد تحديد الحقوق البريطانية المذكورة في المعاهدة ، ولكن تأسيس (قاعدة عسكرية) بريطانية في البصرة يخالف نصوص المعاهدة ، وان الحكومة العراقية لا يمكنها الموافقة على ذلك ، ولكنها تتعهد بتامين خطوط المواصلات ، والقيام بكل ما في وسعها من المساعدات والتسهيلات وفق نصوص المعاهدة .

وافهم ايضا ان وضع الحكومة البريطانية الراهن تجاه العراق غير معين ، ذلك لان الجهة البريطانية لم تعلن اعترافها بالوضع الجديد حتى الآن . فهذه قضية يجب حسمها فورا . ثم عدّد له بعض المخالفات التي قام بها البريطانيون وتتلخص بما يلي:

١ ــ نقل قوات من خارج العراق بالطيارات الى مطار الشعيبة .

٢ ــ نقل جنود من الشعيبة بالطيارات الى الحبانية ايضا .

٣ ــ طيران بعض الطيارات البريطانية فوق معسكر الرشيد .

٤ ــ تشييد استحكامات في الرطبة .

٥ ــ تجول الضباط البريطانيين من القوة التي وصلت اخيرا الى البصرة في نواحي البصرة .

٦ ــ دخول البوارج الحربية مياه شط العرب دون اعلام الحكومة العراقية .

وقد اجاب السر كورنواليس بأنه يجهل كل هذه الامور مع انها امور واقعة فعلا .

وبحث عن البواخر الثلاث التي ستصل البصرة وقال : ان عدد افرادها لا يتجاوز الـ (٣٥٠٠) ومعظمهم كتاب ومستخدمون وممرضون .. الخ .

كما وأنهم ليسوا الا تتمة للقوة التي أنزلت قبلا ، ولاجله لم ير ضرورة لاخبار وزير الخارجية ، اعتقادا منه بأن ذلك غير مهم .

فأجيب بأن مذكرة وزارة الخارجية المؤرخة في ١٩ نيسان ١٩٤١م كانت صريحة بعدم موافقة الحكومة العراقية على انزال أية قوة جديدة ، ما لم تغادر القوة الموجودة الآن في البصرة الحدود العراقية ، وانه كان على السفارة ان تخبر وزارة الخارجية قبل مدة بأن هذه القوة ليست الا قوة متممة للاولى . فاجاب السر كورنواليس بأنه لا يعلم عن هذا الامر شيئا ، فاجيب انه تبين من كلامه بأن قصد الحكومة البريطانية تأسيس قاعدة في البصرة ، فلا يمكن والحالة هذه السماح بانزال حتى ولو شخص واحد . فأجاب : وماذا ستعملون اذا اتت هذه البواخر الثلاث ووقع حادث ما ؟

فأجيب انه في هذه الحالة ستكون الجهة البريطانية المسببة لذلك ، وهي المسؤولة عما قد يحدث ، واذا اصرت الجهة البريطانية على ابقاء هذه القوة في البصرة ،

وانزال قوة اخرى ، فسيدلي رئيس الوزراء بتصريح الى الشعب العراقي يوضح فيه حقيقة الامر .

فقال السر كورنواليس انه اذا هاج الشعب من جراء هذه التصريحات ، وحدث ما يهدد حياة الاجانب ، فالحكومة البريطانية تضع المسؤولية على عاتق الحكومة العراقية . فافهم ان الحكومة العراقية هي المسؤولة عن صيانة حياة الاجانب ، كما انها مسؤولة ايضا عن صيانة الامن ، وان ما سيحدث من اصرار الجهة البريطانية على ابقاء قوات في العراق فستقع مسؤولية ذلك على عاتق الجهة البريطانية ، ونحن نعتبر الجهة البريطانية هي التي لم تقم بتنفيذ نصوص معاهدة التحالف العراقية ــ البريطانية .

فقال : انه سيبرق اليوم الى حكومته حول النقاط التالية :

١ ــ ان الحكومة العراقية من الآن فصاعدا ليست مستعدة للبحث حول تطبيق مواد المعاهدة وغيرها من الامور الهامة ، ما لم يقدم سفيرها أوراق اعتماده حالا .

٢ ــ ان العراق لا يسمح بتاسيس قواعد عسكرية سوى القاعدتين الجويتين المنوه عنهما في المعاهدة ، وانه يتعهد بتامين المواصلات الامبراطورية ، والمحافظة على المخازن وغيرها من قبل قواته .

٣ ــ انه لا يسمح بانزال قوة جديدة ما لم تغادر القوة الموجودة الآن في البصرة، العراق .

ثم طلب مرة اخرى ان توافق الحكومة العراقية على السماح بانزال الجنود من البواخر الثلاث ، والحكومة العراقية تسجيل احتجاج بذلك حتى ورود جواب برقية من لندن .

فأجيب بانه من الافضل بقاء القوات الجديدة خارج المياه العراقية ريثما يتم التفاهم .

وعلى اثر ذلك نهض السر كورنواليس ، وكرر ما قاله : ان ما سيقع من حوادث ستكون مسؤوليتها على عاتق الحكومة العراقية ، فاجيب بان المسؤولية ستكون على عاتق الحكومة البريطانية .

وعلى اثر ذلك ارسلت الحكومة العراقية برقية ، بواسطة ممثلها في لندن ، الى الحكومة البريطانية أوضحت فيها حقيقة الموقف ، واكدت استعدادها لتنفيذ المعاهدة مع الاحتفاظ بسيادة العراق ومراعاة قاعدة المصالح المتبادلة والاحترام المتقابل طبقا لنصوص المعاهدة .

وعلى الرغم من ذلك ايضا ، ومن تثبيت تلك الحقائق في مذكرتين ارسلتهما وزارة الخارجية بتاريخ ٢٧ و٢٩ نيسان ١٩٤١م للسفارة البريطانية ، أنزلت الحكومة البريطانية القوة الجديدة في البصرة ، مما أوجب احتجاج الوزارة بمذكرة قدمت

للسفارة بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤١م ، وكررت فيها لفت النظر ، الى ان المسؤولية المترتبة على نتائج هذا الخرق للمعاهدة تقع على عاتق الحكومة البريطانية .

لم تجب السفارة البريطانية على مذكرات الوزارة المبحوث عنها ، واستمرت على التصرفات المخالفة للمعاهدة ، واستمر الاستهتار بسيادة الدولة واستقلالها وكرامتها ، مما اوجب اثارة القلق واضطراب الراي العام ، لا سيما وان السفارة البريطانية حثت جميع النساء والاطفال البريطانيين الموجودين في العراق ، وارسلتهم جميعا الى الحبانية ، وانها اخذت تنقل باهتمام زائد قوات كبيرة من جيشها الموجود في الشعيبة الى الحبانية ليلا ونهارا ، بدون موافقة الحكومة العراقية ، او حتى اعلامها ، هذا فضلا عن مهاجمة الدعايات البريطانية للعراق وحكومته ، تلك الدعايات التي لم تقف عند حد ، حتى ان السفارة نشرت مناشير معادية في دور كانت الحكومة العراقية تسعى خلاله للتفاهم معها ، الى غير ذلك من الامور التي دلت على عزمها على اظهار سوء نيتها نحو العراق ، ولا سيما نحو حكومته .

فكان ذلك كله انذارا كافيا وصريحا للحكومة العراقية بعزم بريطانيا على التدخل في شؤون المملكة الداخلية ، والقضاء على السيادة الوطنية ، فاتخذت الحكومةالعراقية بعض التدابير للاحتياط لسلامة البلاد ، وذلك باقامة قوة بجوار الحبانية . ومن اجل هذا العمل الذي لا يقصد به سوى الاحتياط للطوارىء ، وتهدئة الراي العام المضطرب ، قدمت السفارة البريطانية مذكرة بتاريخ ١٩٤١/٤/٣٠م محتجة على خرق المعاهدة ، حسب ادعائها ، طالبة سحب القوة العراقية من جوار الحبانية ، ومهددة باتخاذ الاجراءات العسكرية ضد قواتنا ، ووضع المسؤولية على عاتق الجهات العراقية .

وقد أوضحت الوزارة في مذكرتها المؤرخة في ١٩٤١/٤/٣٠م تمسك الحكومة العراقية بأحكام المعاهدة ، ذاكرة ان القوة المقامة بجوار الحبانية ما هي الا مجرد تدبير احتياطي ؛ تجاه الاعمال الاستفزازية التي قامت بها الجهات البريطانية ، وما انتجته من اثارة القلق والاضطراب في النفوس ، والاستمرار على انزال قوات بريطانية في البصرة قبل الوصول الى التفاهم بشان وضعها وكيفية مرورها عبر العراق. ورجت الوزارة في تلك المذكرة : انه اذا كانت الحكومة البريطانية تشاطر الحكومة العراقية رغبتها في تنفيذ احكام المعاهدة على حقيقتها ، وفي احلال حسن التفاهم بين الجانبين، أن تستعمل وساطتها لتنفيذ ما جاء في مراسلات الوزارة المذكورة آنفا ، بشان كيفية انزال القوات ومرورها عبر العراق .

ولكن السفارة لم تجب عن ذلك كله ، نظرا لما تعمدته الحكومة البريطانية من خرق احكام المعاهدة ، والتجاوز على سيادة العراق . وتنفيذا لذلك ، ونظرا لما تضمره من مفاجاة ، اوعزت باخلاء عائلات البريطانيين ، كما اوعزت لموظفي الحكومة العراقية من البريطانيين بالانقطاع عن أعمالهم .

ومع ذلك فان الحكومة العراقية قد اتخذت كل ما يمكن اتخاذه من التدابير للابتعاد عن توسيع الخلاف ، فأعلنت تمسكها بالمعاهدة نصا وروحا على لسان فخامة

رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مناسبات عديدة ، والتهيؤ لابداء جميع المعاونات والتسهيلات والمساعدات التي باستطاعتها تقديمها ، وتجنب كل ما يدعو الى الاختلاف مع الحكومة البريطانية . الا ان الجانب البريطاني استمر في موقفه ، ومع هذا فقد بقيت الحكومة العراقية محتفظة بهدوئها التام ، تنتظر عدول البريطانيين عن ذلك الموقف البعيد عن روح الود والصداقة ، والمخالف لاحكام المعاهدة .

وفي الوقت الذي أصدرت الحكومة تعليماتها الى القوات العراقية في الحبانية بتجنب الاصطدام ؛ اذا بقائد المطار البريطاني في الحبانية يبادر بالاعمال العدائية صباح ٢ مايس ١٩٤١م ، فيطلق النار على تلك القوة ويقصفها من الجو . فكان عمله هذا سببا لقيام القوة العراقية بالدفاع المشروع عن نفسها ، فحصل الاصطدام بين القوتين ، بالرغم مما بذلته الحكومة العراقية من مساع لتحاشيه ، كما أظهرت استعدادها للوصول الى التفاهم الذي ترغب فيه كل الرغبة ، وسجلت ذلك بمذكرة احتجاجية قدمتها للسفارة البريطانية في ٢ مايس ١٩٤١م استنكرت فيها هذا العمل العدواني من جانب القوات البريطانية ، وفي نفس الوقت الذي اعتدت فيه القوات البريطانية على القوات العراقية الموجودة قرب الحبانية ، وزعت السفارة البريطانية مناشير بايدي موظفين بريطانيين ، وبتوقيع كورنواليس ، تدعو فيه بريطانيا الشعب العراقي الى الثورة الامر الذي لم يسبق لممثل سياسي عمله .

ان الحكومة العراقية التي حذرت ممثلي الحكومة البريطانية في بغداد مما ستؤدي اليه الاعمال الاستفزازية التي تأتي بها القوات البريطانية ، تستنكر هذا الاعتداء الصريح على المملكة العراقية وعلى حقوق سيادتها ، وتعلن للعالم انها ليست مسؤولة بالمرة عن نتائج هذا الاعتداء الصريح الذي تتحمل الحكومة البريطانية وحدها مسؤولياته وعواقبه .

الفصل الثالث

ما جاء في المخابرات الرسمية
بين وزارة الخارجية العراقية والسفارة البريطانية
حول تطوّر الحوادث

وفيما يلي بعض ما يجب ذكره عن تطور العلاقات الاخيرة بين العراق وبريطانيا. ويلمس القارىء من ذلك ، ومن نصوص الكتب الرسمية المتبادلة ، آثارا بارزة لتعنت الجانب البريطاني والتوائه في ممارسة واجبات الحلف المنصوص عليها في معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م .

لم يقف الانجليز عند حدود التقصير في رعاية نصوص المعاهدة ، وتنفيذ الالتزامات الملقاة على عواتقهم كحلفاء شرفاء يفهمون معنى الحلف ، ويدركون اهدافه النبيلة السامية ، انما حاولوا في كثير من الظروف والاحوال القيام بتصرفات وأعمال لا تتفق وما يتمتع به العراق من خصائص الحكم وعناصر السيادة ، بل لقد تمادوا في خرق حرمات المواثيق والعهود حتى آل بهم الامر الى ممارسة عوامل الضغط على العراق ، خلافا لمقتضيات المجاملة ، وخرقا لقدسية الوفاق والحلف .

لم تتضمن المعاهدة العراقية ــ الانكليزية نصا يحتم على العراق ان يختار لنفسه غير موقف الحياد الذي ارتضاه لنفسه على اثر اندلاع نيران الحرب . وقد راع الانكليز هذا الموقف ، فاخذوا يسعون في شتى الطرق ومختلف الاساليب لاستدراجه الى تحقيق رغبتهم في مجافاة دول المحور ، وسلوك سبل ترغمه على دخول حرب لا مصلحة له فيها .

وليس من حق الانكليز ان يطالبوا في تحقيق امور ليس من شانهم المطالبة بها ، كما ليس واجبا على العراق تنفيذ امثال هذه المطاليب . ذلك لان العراق يدرك تمام الادراك ما له وما عليه من حقوق وواجبات . أما التسهيلات المنصوص عليها في بنود المعاهدة العراقية ــ البريطانية : كمرور القوات البريطانية ، وما الى ذلك من امور ، فتلك عهود قطعها العراق على نفسه ، وهو حريص على تنفيذها ، كما برهن على رعايته ذلك في كافة الظروف والاحوال .

والعلاقات بين العراق والمانية لم تقطع الا بتأثير ضغط الانكليز الذين ارغموا الحكومة القائمة يومئذ على تحقيق ذلك .

ومع ان طلب قطع العلاقات هذا ليس من الامور الواجبة الرعاية والتنفيذ بموجب أحكام المعاهدة ، فقد نفذته الحكومة يومها اجابة لدواعي المجاملة، واصدرت تشريعا يعتبر البلاد الالمانية ، والبلاد التي تحتلها ، من بلاد الأعداء الذين لا تجوز

المتاجرة معهم . ولا شك في فداحة الاضرار الاقتصادية التي تكبدها العراق من جراء ذلك .

ومع أن عملها هذا يعتبر مجازفة في حق الوطن ، فيظهر انه لم يكن مدعاة لامتنان وتقدير الانكليز ، والا لما تمادوا في تصرفاتهم الشاذة التي لا تتفق مع واجبات الولاء والوفاء ، انما كانت بالعكس تستهدف الاعتداء على حق وسيادة الدولة العراقية .

مرور القوات البريطانية عبر العراق

ابلغ السير بازل نيوتن السفير البريطاني ، وزير الخارجية العراقية بكتاب السفارة المرقم ٢٨٤ والمؤرخ ١٩٤٠/٦/٢١م ، ان الحكومة البريطانية قررت انزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة ، للتوجه منها الى حيفا عن طريق بغداد والموصل، ولكي يكون في الامكان الشروع بنقل هؤلاء الجنود بعد مدة قصيرة ، اي حوالي منتصف شهر تموز ١٩٤٠م ، طلبت السفارة ان تقوم القوة الجوية البريطانية بتاسيس معسكرات للاستراحة في البصرة وبغداد والموصل في تاريخ مبكر .

وقالت السفارة باحتمال تأسيس خطوط مواصلات عبر الصحراء ما بين بغداد وحيفا ولاحظت انه في الاحوال الاعتيادية ، أي عندما يكون الطريق بين بغداد وحيفا صالحا للسير ، فان الطريق يستمر من بغداد نحو جهة الغرب عن طريق الحبانية ، والمحطات الـ (جي ٥ واج – ٣ واج ٤) الى آخره . ونظرا الى الحالة الناشئة بسبب الفيضان ، فقد اقتضى الامر اختيار طريق آخر يقع الى جنوب بحيرة الحبانية ، ومن هناك عبر نهر الفرات في المسيب . وفي حالة استعمال هذا الطريق سيدعو الامر الى تأسيس محلات اقامة وقتية في المجرّة والمسيب .

وبتاريخ ٢٢ تموز ١٩٤٠م ، اجابت الحكومة العراقية بأنه لا مانع لديها من مرور القوات المذكورة .

وبتاريخ ١٩٤٠/٨/١م ، ابلغت الحكومة العراقية السفير البريطاني انه : عند المداولة في طلب الحكومة البريطانية المار الذكر ، في مجلس الدفاع الاعلى ، كان المفروض ان مرور القوات البريطانية عبر العراق ، يقصد به المرور من اي محل غرب الفرات الى الخليج الفارسي ، وبعكس هذه الجهة ، وذلك استناداً الى ما جاء في الكتاب السري المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠م الملحق بمعاهدةالتحالف لسنة ١٩٣٠م(١).

---

(١) جاء في كتاب السر همفريز المؤرخ في ١٥ تموز سنة ١٩٣٠ م المنوه عنه آنفا ما يلي :

« وكذلك أمرت بان ابلغ فخامتكم ان اصطلاح مرور القوات عبر العراق الواردة في الفقرة السابعة من ملحق المعاهدة ، معناه المرور من اي مكان واقع الى الغرب من نهر الفرات الى خليج فارس وبعكس الاتجاه » .

وجاءت ايضاحات وزير الخارجية العراقية اثناء عرض المعاهدة على المجلس النيابي بهذا الصدد ما يلي :

(ايضاحا لعبارة « مرور القوات عبر العراق » الواردة في الفقرة السابعة من الملحق ، فان اتجاه هذا المرور قد حدد من غربي الفرات الى الخليج الفارسي او بالعكس) .

وقد كان جواب السفير البريطاني على النقطة الاخيرة « انه عندما قررت الحكومة البريطانية ارسال قوات عبر العراق ، فانها فعلت ذلك وفقا لمنطوق المادة الرابعة من معاهدة التحالف العراقية ـ الانجليزية». اما الفقرة الاخيرة من كتاب السر فرنسيس همفريز المؤرخ في ١٥ تموز ١٩٣٠م ، فتتعلق فقط بالبند السابع من ملحق المعاهدة، وان الاستشهاد بكتاب السر فرنسيس غير وارد ، ولكن على كل حال ان الفقرة الاخيرة من الكتاب المذكور ، تشير الى المحلات النهائية المقصودة ، ولا تفرض شيئا من التحديد بشأن الطريق او الطرق التي قد تتبع السير داخل العراق . اما بشأن البند السابع من الملحق ، فليست هناك اية قيود على الطرق ، والسكك الحديدية ، والطرق المائية، والموانىء ، والمطارات العائدة للعراق ، التي قد تستخدم .

وبتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١م ، وافقت الحكومة العراقية بموجب مذكرة وزارة الخارجية المرقمة (غ ١٣٥٢ ـ ١٣٥٢ ـ ٥ والمؤرخة في ١٩ نيسان ١٩٤١م) على انزال القوات البريطانية التي وصلت الاراضي العراقية لغرض مرورها الى جهة الغرب حسب الاسس التالية :

اولا ـ يجب اتخاذ جميع التدابير لتسريع نقل هذه القوة من البصرة حالا، وعلى أن توزع القوات النازلة الى « قدمات » في البصرة ، وبغداد ، وطريق الرطبة .

ثانيا ـ ورجت الوزارة من السفارة ان تلفت نظر المراجع العسكرية البريطانية المختصة الى ضرورة الاخبار عن مجيء قوات بريطانية الى العراق قبل مدة مناسبة ، لا كما حدث في هذه المرة ، وعلى ان لا يزيد مجموع اية قوة في حالة حركتها على خط المواصلات ، وفي ضمن الحدود العراقية في اية مرة على لواء مختلط .

ثالثا ـ ترغب الوزارة ان تكون المراجع العسكرية البريطانية على علم ان الحكومة العراقية سوف لا تستطيع الموافقة على انزال قوة اخرى في البصرة ، قبل ان تجتاز القوة التي قبلها اخيرا حدود العراق .

وفي ٢٧ نيسان ١٩٤١م ، ايدت الوزارة ما جاء في مذكرتها المارة الذكر بمذكرة اخرى مرقمة (غ ١٣٥٢ ـ ١٣٥٢ ـ ٥) ومؤرخة في ٢٧ نيسان ١٩٤١م ، واضافت الى ذلك انه بعد اكمال عملية الانزال ، واستراحة القوة البريطانية استراحة كافية في البصرة ، لوحظ ان المراجع العسكرية البريطانية لم تبدأ بتسفير القوة المذكورة .

وقد بينت لها ايضا ان وجود هذه القوة في البصرة حتى الآن ، قد سبب رواج اشاعات ضارة بالعلاقات العراقية ـ البريطانية الودية ، وتقولات ودعايات ليس من شأنها ان تساعد الحكومة العراقية في مهمتها السعي في سبيل التعاون ، في جو من الثقة التامة التي ترغب فيها الحكومة العراقية ، والتي بادرت باعطاء دليل عنها وعن حرصها على تنفيذ معاهدة التحالف ، بسماحها للقوة البريطانية بالدخول في شط العرب ، والنزول في البصرة .

وفي ٢٩ نيسان ١٩٤١م ، بعثت وزارة الخارجية مذكرة ثالثة الى السفارة البريطانية تحت رقم (غ ـ ١٣٥٢ ـ ١٣٥٢ ـ ٥) وبتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٤١م ،

واشارت فيها الى مذكرتيها المذكورتين آنفا ، وسجلت فيها ــ بخصوص انزال قوات بريطانية بقصد المرور عبر العراق ــ ما يلي :

١ ــ كانت الحكومة العراقية قد سمحت ، بناء على مراجعة فخامة السفير البريطاني الشخصية لفخامة رئيس الوزراء ، بانزال القوة البريطانية التي قدمت البصرة بتاريخ ١٧ و١٨ نيسان ١٩٤١م ، وذلك بعد ان اكد السر كنهان كورنواليس بان القوة المذكورة ستمر عبر العراق ، وبذلك أعطت الحكومة العراقية دليلا عمليا على حسن نواياها ، وحرصها على تنفيذ المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، وعلى رغبتها في التعاون مع الحليفة .

٢ ــ ارسلت الوزارة بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٤١م ، مذكرة الى السفارة البريطانية بينت فيها بوضوح الاسس التي بموجبها وافقت الحكومة العراقية على انزال القوات البريطانية المذكورة في البصرة للمرور عبر الاراضي العراقية . ولما لم تجب السفارة على هذه المذكرة ، أبدت الوزارة بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٤١م ، وجهة نظر الحكومة العراقية بمذكرة ثانية ، بينت فيها ضرورة الاسراع في تسفير القوة البريطانية من البصرة ، كما انها نبهت السفارة الى ان وجود هذه القوة قد سبب دعايات ضارة لمصلحة الطرفين ، كما قد خلق جوا لا يساعد الحكومة العراقية على ما اعتزمت عليه من التعاون الودي مع حليفتها .

٣ ــ بينما كانت الوزارة تنتظر جوابا على مذكرتيها الآنفتي الذكر ، فوجئت بطلب جديد من مستشار السفارة المستر هولمان ، عند زيارته لمدير التشريفات ظهر (١٩٤١/٤/٢٨م) وهو الموافقة على انزال قوة بريطانية اخرى تتراوح بين الـ (٢٠٠٠) والـ (٣٥٠٠) شخص بثلاث بواخر تصل البصرة في ١٩٤١/٤/٢٩م .

٤ ــ وعد السر كنهان كورنواليس عند مقابلته لفخامة رئيس الوزراء ، بأن القوة البريطانية المبحوث عنها ، قد جيء بها للمرور عبر العراق ، وانها ستبقى في البصرة للاستراحة فقط . على انه بالرغم من الحاح الحكومة العراقية بضرورة الاسراع بتسفير هذه القوة ، بالنظر للدواعي التي بينتها الوزارة قبل هذا ، فانها لا تزال موجودة هناك ، ولا يمكن ان يفسر ذلك الا كونه مخالفة صريحة لنص معاهدة التحالف وروحها ، ومخلة بحقوق العراق المشروعة وسيادته .

٥ ــ ان عدم تقديم فخامة السفير الجديد اوراق اعتماده حتى الآن ، وتقدمه باسم الحكومة البريطانية بطلبات وامور تتعلق بتطبيق المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، امر غير طبيعي يجعل الحكومة العراقية في وضع شاذ لا ينطبق والاسس الصحيحة التي تترتب عليها علاقات دولتين متحالفتين ، مرتبطتين بمعاهدة واجبة التنفيذ في كل حين .

٦ ــ ان الحكومة العراقية وان كانت حريصة كل الحرص على اجراء كافة التسهيلات لمرور القوات البريطانية عبر العراق ، ضمن نصوص معاهدة التحالف العراقية ــ البريطانية ، لم تستطع الموافقة على انزال قوات جديدة في البصرة ، نظرا

الى استمرار بقاء القوة البريطانية التي نزلت هناك ، الامر الذي يخالف نصوص معاهدة التحالف .

لا يسع الوزارة تجاه هذه الاوضاع ، وحرصا على دوام الصداقة العراقية ـ البريطانية التقليدية ، الا ان تسجل احتجاجا لدى السفارة البريطانية ، واضعة مسؤولية النتائج التي تترتب على هذا الخرق من الجانب البريطاني لمعاهدة التحالف، على عاتق الحكومة البريطانية ، وقد رجت تبليغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية .

وفي ٣٠ نيسان ١٩٤١م ، بعثت وزارة الخارجية مذكرة الى السفارة البريطانية مرقمة (غ ـ ١٣٥٢ ـ ١٣٥٢ ـ ٥) ومؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١م اشارت فيها الى المذكرة الاحتجاجية الاخيرة المؤرخة في ١٩٤١/٤/٢٩م ، حول وضع القوات البريطانية التي وصلت اخيرا العراق . وقد ذكرت فيها انه قد بلغ الوزارة خبر انزال قوة جديدة في البصرة اليوم (٣٠ نيسان ١٩٤١م) رغم عدم موافقة الحكومة العراقية على ذلك . ان هذا العمل لا شك في انه مخالف لمعاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية ، وتجاهل تام لما للحكومة العراقية من حقوق في تلك المعاهدة ، وعليه فان الوزارة تحتج على هذا العمل ، وتضع المسؤولية المترتبة على نتائجه على عاتق الحكومة البريطانية ، وقد رجت تبليغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية .

القائد البريطاني في الحبانية يبادر باطلاق النار

١ ـ كان ارسال القوة العسكرية الى جوار الحبانية مجرد تدبير احتياطي تجاه بعض الاعمال التي قامت بها الجهة البريطانية في الايام الاخيرة ، مما اولد الشك والريبة في النفوس ، كانزال القوات البريطانية في البصرة ، والاصرار على بقائها في العراق ، والاستمرار على انزال قوات بريطانية جديدة ، خلافا لنصوص المعاهدة ، وقبل الوصول الى التفاهم بشأن وضعها وكيفية مرورها عبر العراق . وكذلك قيام الجهة البريطانية بأعمال من شأنها اثارة القلق والاضطراب ، كنقل العائلات البريطانية ، وامتناع بعض الموظفين البريطانيين عن مزاولة اعمالهم في دواوين الحكومة ، وجلب قسم من القوة الموجودة في البصرة الى مطار الحبانية ، وغير ذلك من الامور التي جعلت الحكومة العراقية على حق في ان تفكر في صيانة البلاد تجاه الطوارىء المحتملة الوقوع .

٢ ـ وفي الوقت الذي اصدرت الحكومة العراقية تعليمات الى القوات المرابطة في جوار الحبانية بتجنب الاصطدام ، اذا بقائد المطار في الحبانية يبادر بالاعمال العدائية صباح ٢ مايس ١٩٤١م ، فيطلق النار على تلك القوات ويقصفها من الجو ، فكان عمله هذا سببا للاصطدام بين القوتين ، وهو الاصطدام الذي بذلت الحكومة العراقية مساعاها لتحاشيه ، واظهرت استعدادها للوصول الى التفاهم . وعلى ذلك يلاحظ ما يلي :

اولا ـ ان الحكومة البريطانية هي التي بدات بخرق المعاهدة ، وقامت بأعمال معادية ، واستعدادات اضطرت العراق الى اتخاذ استعدادات للاحتياط من أجل سلامته .

ثانيا ـ اتخذت الحكومة العراقية كافة الاحتياطات والتدابير للمحافظة على الاجانب ، بما في ذلك السفارات والمفوضيات الاجنبية .

ثالثا ـ في حالة ما اذا جرى قصف جوي من جانب الطائرات البريطانية على بغداد ، او اية مدينة من مدن العراق ، اخبرت الوزارة السفارة البريطانية بانها لا تتحمل صيانة الاجانب من رعايا الدول المعادية .

رابعا ـ تعتبر الحكومة العراقية العمل الذي قام به قائد المطار في الحبانية ، عملا عدائيا ، صريحا ، وقد سجلت أسفها الشديد لعدم ائتلاف ذلك مع ما تنص عليه بنود المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، كما انه اعتداء صريح على حقوق البلاد وسلامتها . ومع ان الحكومة العراقية سجلت احتجاجها الشديد على ذلك ، فانها تضع المسؤولية الناشئة عن ذلك على الجانب البريطاني .

وقد اشارت السفارة البريطانية في مذكرتها المؤرخة في ٢ مايس ١٩٤١م ، الى انها كانت قد طلبت في مذكرتها المرقمة ١٨٠ والمؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١م سحب القوات العراقية من جوار الحبانية ، وفي حالة عدم سحبها حالا ، ستقع مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك على عاتق الحكومة العراقية . وقالت انه قد ظهر لها من جواب وزارة الخارجية العراقية ، ان الحكومة العراقية لم تلب طلبها هذا ، وانها اخذت تقوم باستعدادات عدائية ضد القوات البريطانية في العراق ، ولذلك فانها بأمر من الحكومة البريطانية تخبر الحكومة العراقية ، بان قائد القوات البريطانية قد اجبر على اتخاذ الاجراءات العسكرية المناسبة . وانها ـ اي السفارة ـ تنذر الحكومة العراقية بانه في حالة حصول ما يقلق سلامة السفارة البريطانية ، والمفوضية الامريكية ، باي شكل كان ، وفي حالة حصول اي اذى لاي شخص بريطاني في بغداد، او اي محل آخر في العراق ، فان الاوامر قد اعطيت الى قائد القوات الجوية البريطانية بان يتخذ كافة الاجراءات العسكرية ضد ذلك . كما ان لديه تعليمات بتنفيذ هذه الاوامر ضد اية حركة عدائية من قبل الجيوش العراقية في بغداد ، وضد المحاولات العدائية الاخرى المثيرة لشعور الشعب العام ، سواء كانت عن طريق الراديو ، او اية واسطة اخرى .

وقد اجابت الوزارة على السفارة بمذكرتها المرقمة غ ـ ١٣٥٢ ـ ١٣٥٢ ـ ٥ والمؤرخة في ٢ مايس ١٩٤١م. وفيما يلي نص الجواب :

١ ـ ان الحكومة البريطانية هي التي بدات بخرق المعاهدة ، وقامت بأعمال معادية ، واستعدادات اضطرت العراق الى اتخاذ استعدادات للاحتياط لسلامته.

٢ ـ من واجب الحكومة وشرفها المحافظة على الاجانب ، ولم يحدث اي شيء حتى الآن مما ورد في مذكرة السفارة . والحكومة العراقية ليس من واجبها المحافظة

على السفارة البريطانية والامريكية فقط، انما محافظةجميع السفارات والمفوضيات، من اجل ذلك تستغرب الوزارة ما لوحظ في مذكرة السفارة من انها خصت بذلك المفوضية الامريكية ، التي طالما كانت علاقات الحكومة العراقية معها ودية .

٣ ـ يلاحظ ان الحكومة البريطانية تطلب عدم اثارة الراي العام . ولكن الوزارة تستغرب كل الاستغراب ان يقوم شخص يدعي بانه سفير ، بمخاطبة الشعب ، وبالطعن بزعماءالبلاد ، ورئيس حكومتها ، وقادة جيشها . ولا شك في ان هذا عمل عدائي مثير ، ومن شانه ان يحدث هياجا واضطرابا في الراي العام .

٤ ـ ومما يستوجب الاسف الشديد انه في الوقت الذي اصدرت الحكومة العراقية تعليمات الى القوات المرابطة في جوار الحبانية بتجنب الاصطدام ، واذا بقائد المطار في الحبانية يبادر بالاعمال العدائية صباح هذا اليوم ، فيطلق النار على تلك القوة ، ويقصفها من الجو ، فكان عمله سببا للاصطدام بين القوتين ، وهو الاصطدام الذي بذلت الحكومة العراقية ولا تزال تبذل مساعاها لتحاشيه ، واظهرت استعدادها الى الوصول الى التفاهم ، كما اشير الى ذلك في مذكرة الوزارة المؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٤١ م.

٥ ـ تلفت الوزارة النظر الى ان الحكومة العراقية ليست في وضع تستطيع معه صيانة الاجانب المعادين ، في حالة ما اذا جرى قصف جوي من جانب الطائرات البريطانية على بغداد ، او اية مدينة من مدن العراق .

وفي النهاية تعتبر الحكومة العراقية العمل الذي قام به قائد المطار في الحبانية، عملا عدائيا صريحا ، وهي من اجل ذلك تسجل اسفها الشديد لعدم ائتلافه مع المعاهدة العراقية ـ البريطانية وحسن الصلات الموجودة بين الطرفين ، وكما انه تعد صريح على حقوق البلاد وسلامتها ، وان الحكومة العراقية تسجل احتجاجها الشديد عليه ، وتضع مسؤولية كل ما يحدث من نتائجه على الجانب البريطاني .

٣ ـ قضايا الاسلحة والعتاد :

جاء في القسم الثاني من الفقرة الخامسة من ملحق معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية لسنة ١٩٣٠ م ، ان يتعهد جلالة ملك بريطانيا ، على نفقة جلالة ملك العراق ، بتقديم الاسلحة ، والعتاد ، والتجهيزات ، والسفن ، والطيارات ، من احدث طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

وقد ظل العراق وفيا لتعهداته ، عاملا بما تقضي به حرمة المواثيق ، على الرغم من مماطلة الجانب البريطاني وتأخره في تجهيز الاسلحة . وقد ابدت دول اخرى استعدادها لتجهيز الحكومة العراقية بكثير من السلاح والعتاد ، بثمن اقل مما كانت تطلبه الجهة البريطانية ، ولكن حرص الحكومة العراقية على تنفيذ تعهداتها ، قد حال دون حصولها على صفقات كبيرة وهامة ، من شركات الاسلحة الاجنبية الاخرى ، التي ابدت استعدادها لتجهيز الجيش العراقي بكافة انواع السلاح .

اما بعد نشوب الحرب الحاضرة بين المانية وانجلترا ، فقد عطلت الحكومة البريطانية كافة طلبات العراق ، معتذرة بحجج واهية، في حين انها كانت تجهز دولا اخرى بكميات كبيرة من السلاح . غير أن نياتهم السيئة في هذا الشان قد انكشفت للعيان ، وعندما طلب العراق اليهم فتح اعتماد ثابت في امريكا لاجل شراء اسلحة وذخائر حربية من هناك ، ونظرا لانتهاء المدات المعينة للعطاءات ، والتاخير في تحويل الاعتمادات اللازمة ، سحبت كافة الشركات في امريكا تعهداتها .

٤ ـ حركات الطيارات البريطانية في العراق :

في ١٧ تشرين الاول ١٩٣٣ م ، فاتحت الوزارة السفارة البريطانية بكتابها المرقم س ـ ٢٢٦ المؤرخ في ١٧ تشرين الاول ١٩٣٣ م ، حول ضرورة اعلام الحكومة العراقية عن حركات الطيارات والسيارات المدرعة البريطانية ، وذلك لكي يلم متصرفو الالوية بكافة ما يحدث في الويتهم ، وليقدموا المساعدات المقتضاة عند اللزوم .

وقد اوضحت السفارة البريطانية للوزارة بمذكرتها المرقمة ٢٥٩ والمؤرخة في ٢١ مايس ١٩٣٥ م ، ان قائد القوات البريطانية في العراق يبدي أسفه لعدم إستطاعته تزويد الحكومة العراقية بمعلومات عن طيران الطائرات بقصد التمارين . وكانت حجته في ذلك ان هذه التمارين تؤلف القسم الاعظم من اعمال طائرات القوة البريطانية داخل العراق ، وان اعطاء المعلومات مقدما عن طيرانها لغرض اجراء التمارين ، يقلل بصورة اكيدة من التسهيلات المعدة لتدريب رجال القوة الجوية ، ويؤثر على كفاءتهم . غير انه في الوقت نفسه وافق على تزويد الوزارة بمعلومات خاصة عن اسفار الطيارات ، التي تجري بصورة اعتيادية وفي اوقات معينة . وظلت الحكومة العراقية ساكتة عن هذه الجهة ، واخذت حركات الطيارات في تزايد ، حتى صار الاهلون في الالوية يشكون في كفاءة الادارة .

الفصل الرابع

تصرفات اخرى مقصودة

١ ـ خرق المعاهدة بارسال قوات الى سن الذبان :

بلغ المراجع العراقية المختصة ، انه قد وصلت الى القاعدة الجوية في الحبانية، قوة آتية من القاعدة الجوية في الشعيبة ، نقلت في خمس عشرة طائرة من حاملات الجنود كان مجموع ما فيها (٣٩٠) جنديا . وقد جرى نقلها في يوم ٢٥ وليلة ٢٥ـ٢٦ نيسان ١٩٤١م. وقد ظهر من هذا ان المراجع العسكرية البريطانية باشرت بتعزيز حرس المطارات دون علم الحكومة العراقية ، ومباحثتها في هذا الخصوص .

وقد لفتت وزارة الخارجية العراقية نظر السفارة البريطانية بمذكرتها الصادرة بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤١م الى ذلك ، والى ما جاء في كتاب السر فرنسيس همفريز السري الموجه الى وزارة الخارجية المؤرخ في ١٥ آب ١٩٣٠م المتضمن ما يلي :

« للحكومة البريطانية ان تعزز حرس المطارات مؤقتا بقواتها البرية ، اذا ما ارتؤي ــ وذلك بعد التشاور بين الفريقين الساميين المتعاقدين ــ ان الحرس غير كاف للدفاع عن القواعد الجوية البريطانية في العراق » .

وحيث انه لم يسبق للحكومة البريطانية ان فاتحت الحكومة العراقية بضرورة تعزيز الحرس الموجود في الحبانية ، او الشعيبة ، بقوات برية بريطانية ، كما لم يسبق لها ان تشاورت في هذا الشأن مع المراجع المختصة ، فقد اعتبرت الوزارة هذه الاجراءات تجاوزا من الجهة البريطانية على حقوق العراق بالنظر لمعاهدة التحالف ، ومخالفة لروحها .

٢ ـ مخالفة المعاهدة واحكام القوانين العراقية :

اوجب قانون الاقامة على كل اجنبي يريد الدخول الى العراق ، ان يكون حائزا على جواز سفر مؤشر بسمة الدخول الى العراق . واذا دخل بدون جواز سفر او سمة ، فيخرج من العراق بامر من وزير الداخلية . الا ان الفقرة (هـ) من المادة الرابعة عشرة من القانون قد استثنت من احكامه افراد القوات الاجنبية الموجودة في العراق بمقتضى احكام معاهدة . اما دخول اليونانيين بدون سمة ، فهو مخالف لاحكام قانون الاقامة ، وقيام السلطة البريطانية باستقدام ضباط منهم الى العراق ، وادخالهم بدون جواز سفر لاي غرض كان ، فهو مخالف لاحكام المعاهدة. ولذا فان السلطة البريطانية بعملها هذا قد خالفت مخالفة صريحة احكام المعاهدة واحكام القوانين العراقية .

ولم تقف حركات الطيارات البريطانية عند هذا الحد ، فقد قامت اخيرا احدى طياراتهم ، وذلك في ١٩٤١/٤/١٥ م بالطواف والدوران فوق وحول معسكر الرشيد . وبعد بقائها حوالي الساعة هناك قفلت راجعة الى مقرها .

٥ ـ تصرفات ضباط الاستخبارات :

اخذ ضابط الاستخبارات الميجر (اميلنك) في البصرة يتصرف في الايام الاخيرة تصرفات غير حسنة ، وذلك بتدخله بامور لا علاقة لها بأعماله ، واتصالاته الكثيرة بالناس ، بقصد التشويش واحداث الشغب بين الاهلين ، والاستهتار بالقوانين المحلية. ومن ذلك ان شرطة العشار كانت قد اوقدت بتاريخ ١٩٤١/٤/٢٥م شخصين عراقيين للتحقيق معهما في احدى الجرائم الموجهة ضدهما . وعلى اثر ذلك حضر الضابط المذكور ببزته الرسمية ، وكان يصحبه ضابط بريطاني آخر برتبة رئيس يدعى (كوتس) الى مركز الشرطة المذكور ، للاستفسار من مفوض المركز عن التهمة ضد المتهمين ، بحجة انهما موظفان في دائرته ، مصرحا انه ليس للشرطة حق في احضارهما ، وانه يقدم احتجاجا شفهيا بكل شدة ، طالبا ايضاح الجريمة التي احضرا من اجلها . وقد افهمه معاون منطقة العشار بانهما متهمان بجريمة ، ومن واجبات الشرطة القيام بالتحقيق ، واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهما . وبعد محادثة طويلة تمكن المعاون ، بالرغم من انفعال الميجر (اميلنك) وتهيجه من اقناعه ، فانصرف وقد طلبت وزارة الخارجية العراقية من السفارة البريطانية بمذكرتها المؤرخة ٣٠ نيسان ١٩٤١ م ان توعز الى الميجر المذكور بضرورة احترام القوانين المحلية ، وعدم التدخل في امور لا تعنيه ، والكف عن نشاطه وغلوه المضرين بعلاقات الدولتين الحليفتين .

٦ ـ قيام القوات البريطانية بتصرفات مثيرة :

اخذت بعض سرايا جنود القوة البريطانية ، التي نزلت في البصرة اخيرا، لغرض المرور عبر العراق الى اقطار اخرى ، تتجول في البصرة بسلاحها وموسيقاها، فأحدث ذلك عدم ارتياح في الراي العام العراقي ، وعلى الخصوص في البصرة ، فطلبت الحكومة العراقية من السفارة البريطانية بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤١م ان توقف هذه الاعمال الاستفزازية التي تضر بمصلحة الطرفين .

٧ ـ ضغط الانجليز على العراق في قطع العلاقات مع المانيا :

اشرنا في فصل سابق الى ان قطع العلاقات مع المانيا قد حصل بنتيجة ضغط الانكليز على الحكومة العراقية القائمة يومئذ . وذكرنا ان بنود المعاهدة العراقية ـ الانكليزية لا تحتم على العراق ان يقوم بقطع علاقاته مع المانيا ، كما لا يمكن ان تجعله ملزما في تطبيق خطط خارجة عن واجباته المقررة فيها .

لقد استندت الحكومة العراقية آنئذ في قطع علاقاتها مع المانيا الى اسباب ليست من مقتضيات نصوص المعاهدة ، بل بدافع المجاملة وحسن النية ، وبدوافع اخرى ، مبعثها الحرص على رعاية مقتضيات العلاقات المتكونة بين المملكتين .

ولقد ادى الامر بالحكومة القائمة بالتطرف في الافصاح عن حسن نيتها ، في قضية تسليم عدد من الرعايا الالمان الذين هم في سن الخدمة العسكرية الى السلطات البريطانية . غير ان بريطانية التي تعودت نكران الجميل لم تقابل ما قامت به الحكومة العراقية في هذا الشأن بالرضى والامتنان ، انما قابلته بالتنكر والاعتداء على حقوق العراق المشروعة .

لم يكن العراق منتظرا من بريطانيا ، الا مقابلته بالمثل في الحرص على تأييد حسن النية التي برهن عليها ، والتي كان يرغب في تحقيقها في مختلف الظروف والاحوال ، لكن بريطانيا التي جبلت على خرق العهود والمواثيق ، قد قابلت العراق بعكس ما كان يرجوه منها ، وبعكس ما كان يجب عليها كحليفة وافقت على الالتزامات ، وهي تتمتع بكامل ارادتها وحريتها .

موقف الحكومة العراقية من هذه التصرفات

ان الحكومة العراقية قد بذلت من التسهيلات اكثر مما نص عليه في معاهدة التحالف ، يؤيد ذلك الادلة التالية :

١ ـ سمحت الحكومة العراقية بتأسيس مدارس في الحبانية لتعليم الطيران لمختلف القوميات من حلفاء بريطانيا .

٢ ـ سكتت الحكومة العراقية وتساهلت بشأن حركات الطائرات البريطانية المتزايدة في الاجواء العراقية .

٣ ـ تساهلت الحكومة العراقية بشأن تجوّل ضباط الاستخبارات والارتباط البريطانيين في الالوية العراقية ، واتصالهم المستمر بالاهلين ، لغرض بث دعاياتهم الضارة وتفريق ابناء الامة .

وقد ظلت الحكومات العراقية المتعاقبة تعمل في سبيل معالجة هذا الامر بالروية والاتزان ، وذلك بلفت نظر السفارة البريطانية عشرات المرات الى ذلك ؛ غير أن هذه المعالجة لم تثمر شيئا مع الاسف .

الفصل الخامس

نتائج تدخل الانكليز في شؤون البلاد الداخلية

تنتهي سلسلة الحوادث التي شرحت في الفصول السابقة بهذا البحث ، الذي يعتبر خاتمة لهذا الكتاب . وسينطوي هذا الفصل على شرح واف لاستهتار الانكليز في تصرفاتهم الملتوية نحو العراق ، وفي تدخلهم الممقوت في شؤونه الداخلية .

منح الانجليز انفسهم حقوقا لم تكن متفقة مع المنطق ، ولا مع اية سنة من سنن الكون .

واستنادا الى هذا الطراز من التفكير ، اخذوا يتدخلون في امور لا يقرهم على ممارستها احد ، ولا يمكن ان يسكت عن تعاطيها اياها الا الذين خرجوا على قضية البلاد ومصلحة الوطن العامة .

ومن جراء ذلك ضج الراي العام ، وتململ الشعب ، حتى اخذ يرمي الحكومة العراقية القائمة يومئذ بالتقصير في حق الوطن ، والاستهتار بواجباتها المقدسة .

تأثير الانكليز في مخالفة الامير عبد الاله واجبات الوصاية

واستفحل الامر عندما احتضن الانجليز وصي العرش العراقي السابق الامير عبدالاله ، وبوم سيّروه نحو تحقيق اهداف معينة تتفق مع سياستهم الغاشمة، التي يستهدفون من ورائها استخدام العراق اداة لهم يقضون به مصالحهم الاستعمارية .

وعندما ارتمى الامير عبدالاله في أحضان الانجليز ، واستمر على مخالفة واجبات الوصاية ، وعلى تحدي سلامة العرش الذي اؤتمن على صيانته من اي تعد او عدوان، ولما شعر المخلصون بذلك ، وراوا انه قد بلغ به الاستهتار حدا ادى به الى التشبث في استحصال البيعة لنفسه من بعض الناس ، والاندفاع نحو تحطيم الجيش الوطني الحارس لكيان المملكة ووحدة الامة تحقيقا لخطة بريطانية بحتة ، بذل المخلصون جهدهم في سبيل اعادة الامور الى مجاريها الطبيعية . وعبثا حاول المخلصون نصحه، واقناعه بضرورة احترام حدود واجباته الدستورية ، بل عبثا حاولوا لفت نظره الى انه غير مسؤول دستوريا .

ومن جراء ذلك اخذت شؤون المملكة تسير من سيء الى اسوأ ، واوشكت الماكنة الحكومية ان تتعطل ، وبدا الياس من اصلاح الحال يتسرب الى النفوس المخلصة ، فعم السخط كافة الاوساط العراقية ، مما اضطر رئيس الوزراء الى تقديم استقالته تخلصا من المسؤولية الناشئة عن تصرفات الامير المذكور .

وبدلا من ان يكون الامير عبد الاله في مقر عمله يمارس صلاحياته الدستورية ، مجردا من الاندفاعات الشخصية والحزبية ، ترك واجبات الوصاية ، ساخرا من حقوق الامة ، معطلا لاحكام دستورها ، غير عابىء بما قد تولده هذه التصرفات المؤسفة من اخطار تحط من كرامة الامة ، وتهدد كيان الدولة ، ولا سيما بعد ان ابدى رئيس الوزارة المستقيلة عدم استطاعته الاستمرار على تحمل مسؤولية ادارة البلاد .

وبعد الالحاح من قبل اصحاب الراي عليه بوجوب ممارسة صلاحياته، وبالنظر الى ان هذه الامة قد كافحت كفاح المستميت لانشاء كيانها ، وضحت في سبيل توطيده بكل عزيز ، فليس من الهين على ابنائها ان يسمحوا بالعبث بمقدرات الدولة، أو الاخلال بكيان المملكة وسلامتها .

حكومة الدفاع الوطني

بناء على ما تقدم ، وحرصا على محافظة كرامة الامة وسلامة الدولة ، فقد أودع الجيش تدوير دفة الامور الى « حكومة الدفاع الوطني » برئاسة فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ، الذي اظهر الراي العام الوطني ثقته به ، واطمأن الى صلابته السياسية ، ريثما يتم اتخاذ التدابير الدستورية في جو من الطمانينة والثقة العامة بعودة الامور الى مجاريها الطبيعية .

وقد برهنت « حكومة الدفاع الوطني » على انتصارها للدستور العراقي ، وصيانة العرش ، وذلك بافساحها المجال لممثلي الامة لاعطاء كلمتهم النهائية في الوضع الراهن بكل حرية وصراحة .

عزل الامير عبد الاله وانتخاب الشريف شرف وصيا

واجتمع مجلس الامة بتاريخ ١٠/٤/١٩٤١م ، فقرر عزل الامير عبد الاله،وتعيين الشريف شرف وصيا على العرش بدلا منه ، فعادت الحياة الدستورية الى مجراها الطبيعي .

وقد مارس الوصي الجديد صلاحياته الدستورية ، فأصدر ارادة ملكية بقبول استقالة فخامة السيد طه الهاشمي ، واسناد منصب رئاسة الحكومة الى فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني ، وبذلك انتهت الازمة الدستورية .

استقرار الوضع

وباضطلاع فخامة السيد رشيد عالي الكيلاني باعباء المسؤولية ، لاقت وزارته كل عطف وتأييد من كافة عناصر الشعب وطبقاته ، ومن جميع البلاد العربية والاسلامية ، واعترفت بحكومته كل الدول الاجنبية ، عدا بريطانيا المندفعة بما كانت تضمره من سوء نية تجاه العراق ، وما تنويه للقضاء على كيانه ، فأخذت تراوغ ،

وتتشبث بمختلف الطرق والاساليب لخلق جو فاسد من القلق والاضطراب ، ولوضع مختلف العراقيل في وجه الحكومة التي لاقت عطفا وتأييدا لم يكن مدعاة لارتياح بريطانيا .

من اجل ذلك اخذ الساسة البريطانيون واتباعهم ، ينشرون الدعايات الفاسدة ضد العراق ، سواء في صحفهم ، او بواسطة محطات اذاعاتهم ، أو في الصحف والمحطات المأجورة لهم ، او التي تخضع لسلطانهم . وعدا ذلك قامت سفارتهم في العراق ، وعلى راسها السر كورنواليس ، بتوزيع المناشير الضارة ، مستهدفة من وراء ذلك تسميم واقلاق الراي العراقي العام .

اعتراف بريطانيا بسوء نيتها تجاه العراق

وليس ادل على سوء نية بريطانيا تجاه العراق من تصريح رئيس وزرائها ، ففي ١٩٤١/٥/٧م صرح المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني ، بأن حكومته كانت منذ نيسان سنة ١٩٤٠م ، تفكر في ارسال قوات كبيرة لكي تبقى مقيمة في العراق، غير ان حرب مصر حالت دون ذلك، اذ اجبرتها على ارسال تلك القوات اليها.

هذا دليل قائم بذاته ، ويمكن ضمه الى بقية الادلة الاخرى ، التي يتضح منها ان بريطانيا كانت عازمة ومصممة على احتلال العراق ، والاعتداء على سيادته واستقلاله .

منشور كورنواليس دليل آخر على سوء نية الانكليز

وفي ٢ مايس سنة ١٩٤١م ، وزعت السفارة البريطانية في بغداد نشرة تحت عنوان « رسالة من كورنواليس الى اهالي بغداد » وقد تضمنت هذه النشرة دعايات ضارة ضد المملكة العراقية ، ومفتريات واباطيل رتبتها اذهان مغرضة ، وتطاولا شائنا على رئيس الوزراء ، وعلى رجال المملكة الآخرين .

ومن مطالعة النشرة المذكورة ، يتبين أن السر كورنواليس منح نفسه حق التصرف بهذا الكيان ، وحق التدخل بشؤون لها علاقة باستقلال وسلامة الوطن العراقي ، التي تخرج عن نطاق اختصاصه .

ومع أنه ليس للغريب ان يملك مثل هذا الحق ، وعلى الرغم من كون ما جاء في المنشور المذكور مردودا بفعل الحماس المتاجج في نفوس الشباب، والشيوخ، والنساء، والاطفال ، في كافة الاقطار العربية ، فالقول بما يخالف الحقيقة والواقع انما هو هراء ، يراد به اخفاء هذا الشعور الذي غمر كل شيء ، وطغى على كل شيء .

وعدا ذلك لسنا بحاجة الى التدليل على بطلان دعوة ، توجه من قبل رجل اجنبي ، جاء لتنفيذ سياسة حكومته للقضاء على كيان العراق ، كما نفذ امثال تلك السياسة طيلة الاربعة عشر عاما التي قضاها مستشارا لوزارة الداخلية في العراق.

ثم ما شان رجل جاء لتمثيل بلاده في هذه الديار ، حتى يخول لنفسه حق البحث في شؤون البلاد الداخلية ؟ واية شريعة او عرف او منطق تخوّله حق توزيع مناشير فيها طعن برجالات الدولة واثارة لخواطر الناس واساءة للبلاد التي آوته واكرمت وفادته؟

اوليس هذا من أوضح الدلائل على قيام بريطانيا مع موظفيها هنا وهناك ، بالتجاوز على سيادة العراق ، وعلى سوء نيتها تجاه هذه المملكة التي بادروها بالعدوان الاخير ؟

خاتمـــة

من ماجريات البحث ، ومن الادلة الكثيرة التـي تطرقنا اليها في فصول هـذا الكتاب ، يتضح ما يلي :

اولا ــ أن العراق كان مقدرا حقيقة التزاماته المنصوص عليها في المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، وقد نفذها بنصها وروحها .

ثانيا ــ ان بريطانيا لم تكن مقدرة لالتزاماتها المنصوص عليها في المعاهدة العراقية ــ البريطانية ، كما انها لم تقم بتنفيذها بنصها وروحها ، انما تعمدت خرق احكامها بالرغم من كونها معاهدة جائرة .

ثالثا ــ أرادت بريطانيا احتلال العراق ، وبدأت تستعد لذلك باعتدائها على سيادته واستقلاله ، بانزال قوات في الاراضي العراقية ، وبتصرفات أخرى كثيرة .

رابعا ــ وقف العراق من هذا الاعتداء موقف الحريص على ممارسة خصائص سيادته ، وعناصر استقلاله ، بشكل يتفق مع الكرامة والحزم .

خامسا ــ لم يبق شك من سوء نية بريطانية تجاه العراق ، وقد تأيد ذلك بكثير من الادلة والحوادث .

سادسا ــ ان بريطانيا هي التي بادرت القوات العراقية بالاعتداء في سن الذبان.

سابعا ــ ان موقف العراق تجاه هذا الاعتداء ، كان موقف المدافع عن نفسه ، الحريص على كرامته واستقلاله .

ثامنا ــ ان السير كورنواليس قام بتصرفات لا تتفق مع مهمته ، كممثل لحكومته في العراق . وعلى الرغم من عدم تقديمه اوراق اعتماده ، قام بتوزيع نشرات فيهـا تطاول على رجالات العراق ، ومس بكرامة البلاد ، متجاوزا في ذلك حدود واجباتـه كرجل غريب لا يملك مثل هذا الحق .

تاسعا ــ أن الانجليز شجعوا الامير عبد الاله على مخالفة واجبات الوصايـة وتحدّيه حرمة العرش .

عاشرا ــ ان الانجليز أساءوا الى العراق ، واضطروه باعتدائهم عليه أن يقـف موقفه الراهن ، ويتحملون وحدهم مسؤولية النتائج المترتبة على ذلك .

يتضح من كافة ما تقدم : ان موقف العراق من هذه الحوادث كان مستنداً الى اسباب وعوامل دفاعية مشروعة ، وان الذي بادر القـوات العراقية بالاعتداء هـي القوات البريطانية ، التي برهنت بذلك على سوء النية التي تغلغت في أعماق نفـوس الساسة البريطانيين ، والتي ثبت بالدليل انها ملازمة لسياسة بريطانية فـي هـذا الجزء من الوطن العربي .

انتهى « الكتاب الابيض » بنصه الرسمي

مضامين الجزء السادس

أخطاء الجزء السادس

هذه قائمة باهم الاخطاء المطبعية التـي وجدت في هذا الجزء السادس :

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
٢٥	١٦	الكوت	الكويت
٣١	٨	آملا	آملا من
٣٩	٢٠	احكام	احكاما
٥٨	١٠	رقم ٥٩	رقم ٥٦
٦٤	٥	مجلس	لمجلس
٦٨	٣٢	ما لبث	وما لبث
٧٦	٣١	سيذكر	وسيذكر
٧٦	٢٨	تصوير	صور
٩٩	١	الذي	الذين
٩٩	٧	الذين	الذي
١١٧	١٢	من قبل	من قبله
١٢٠	٣٥	المهمة	التهمة
١٢١	٧	صف	صنف
١٣١	٢٠	الشعوب	الشعب
١٣٣	١٦	ولا بد	لابد
١٩١	٢٩	الاوفر	الاوفرنها
٢٠٥	٦	نيابية	نيابة
٢٠٨	٢	منصب	مصيف
٢٧٠	١٢	نزاع	اي نزاع
٢٧٦	٣	يختصر	يختص
٢٨١	١٢ و١٣ و١٥	السلطات	السلطة
٢٨١	٢٤	يصدر	تصدر
٣١٣	١٤	١٩٤٣	١٩٤٢
٣١٦	٣٠	ورأينا	رأينا